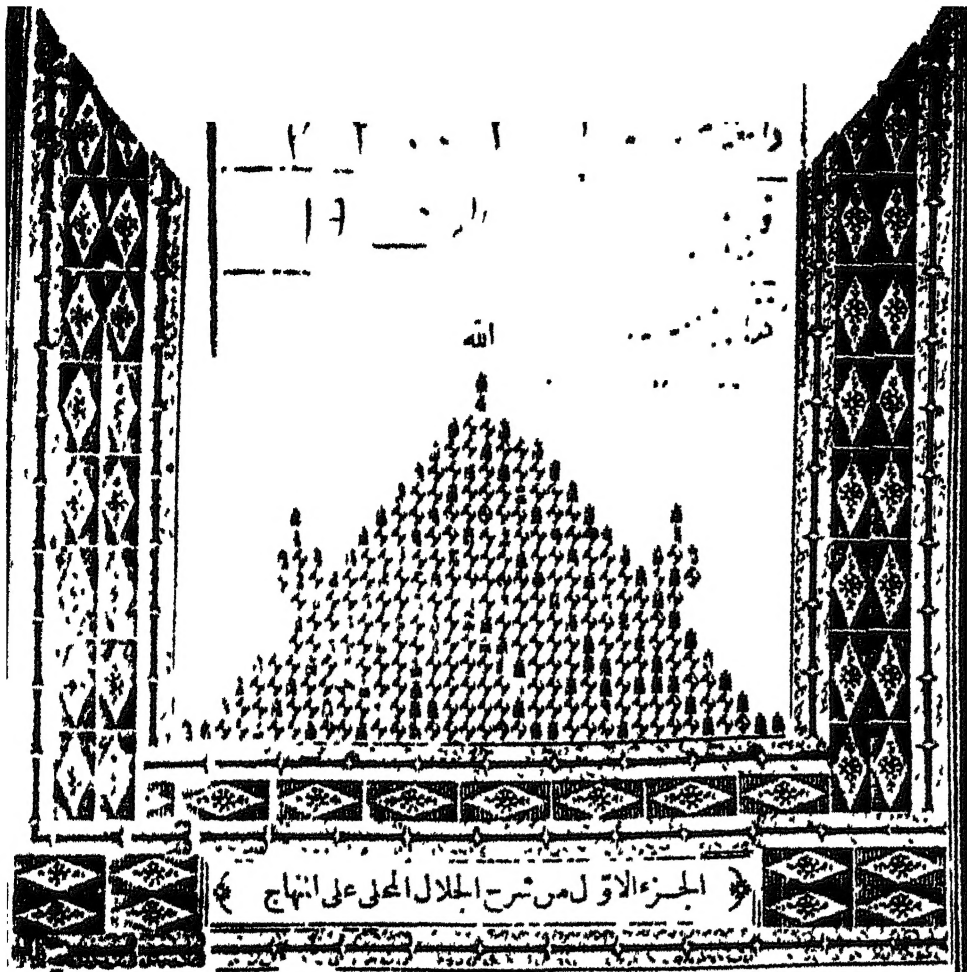


الجزء الاول من شرح المنهاج للعالم العلامة
والخير الشهامة فريد عصره ووحيد عصره
الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد المحلى
تحمده الله بعصره وأسكنه
يعفو عنه جناحه
آمين

وعلى هامشه حاشية الشيخ عميره على التمام والكمال نفعنا الله بعلومهم في الحال والمآل



الجزء الاول من شرح الجلال المحلى على المنهاج

الحمد لله على انعامه * والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله واصحابه * هذا ما دعت اليه حاجة المتفهمين لمنهاج الفقه من شرح يحل اذناطه * وبين مراده ويترجم مفاده * على وجه لطيف حال عن الحشو والتطويل * حاول للذليل والتعليل * والله اسأل أن يجمع بينه وهو حسن وم التوكيل * قل المصنف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أقدم (الحمد لله) هي من صيغ الحمد وهو الوصف بالجميل اذ قصد بها انشاء على الله بفضله من أنه ملك لجميع الخلق من المخلوق أو وصفه بحق لأن يحمده ولا الاخبار بذلك (البر) بالفتح أي المحسن (اخواد) بالفتح أي الصبيحة الحمد أي العطاء (الذي حلت) أي عظمت (نعمه) جمع نعمة بمعنى انعام (عن الاحصاء) أي السط (بلاعداد) أي يجمعها وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها (المان) أي انعم (بالطلب) أي قداد على الطاعة (والارشاد) أي الهداية لها (لهادي السبيل الرشاد) أي الهادي عن طريقه وهو مستحق اني (الموفق) أي الذي (أي استرعو انهم في الشريعة) (من الطاعة) أي راديه الخير بذلك راجع للضمون (قول المتن) انبر

يقال بررت فلانا بربنا بربنا فائت بربنا بربنا (قول الشارح) أي التسمية بالجود قصته أي يقال هو من صيغ المبالغة (قول الشارح) جمع نعمة الخ لا يقال تميزه الاثر عن الاحصاء بعد اقل في التعظيم من نعمة الله عن ذلك يقول احراء هذه المسألة على الباري سبحانه وتعالى عقب حمده يشعر بأن المصنف حمد على انعامه ذلك الشيخ سعد الدين والحمد لله على ما له من حسنات وعل اماري أمكن في التعظيم من الحمد على الأثر (قول الشارح) أي يجمعها هو من دلالة اللام لانها تفيد انهم (قول المتن) لطيف الظاهر أن الاستدلال لا يلزم تعلق الانعام بالقدار على الطاعة (قول الشارح) التي هو الضلال والخلة كما قاله في النجاش (قول الشارح) أي انشدت من صيغ الحمد للطيف (قول الشارح) أي أراد به الخير لم يفسره بما سبق وفاء بما في الحديث الآتي

(قول الشارح) له القهر فيه راجع للخبر من قوله أي أراد به الخير (قول الشارح) من يرد الله به خيرا الخ لا يقال فيه ترتيب التقه في الدين على إرادة الله به خيرا ما لا ناشئ بل على إرادة كل حيرا أخذ من مجموع التكرار في سياق الشرط ولترسل عدم العموم فالتركيب للتعظيم (قول الشارح) اذ كل من صفاته جميل أي والحمد هو الوصف بالجميل (قول الشارح) من حيث تنفصله أي تعينه وهو وصفه المالكية (قول الشارح) أي نعمه الخ أي فكان المصنف قال أيضا أحده أبلغ حمد الخ لأنه مستحق للحمد (قول الشارح) أي أعلم أي وأدع عن أيضا (قول الشارح) لا ينسب بوجه أي لا يفعل ولا فرنا (قول الشارح) من عباده المؤمنين يقضى أن أسكاه لا يغفر له شيء من انعاسي الرائدة عن كفره (قول الشارح) القهر يدل الغفار أي كافي التبريل (قول الشارح) لأن معنى التبريل لا يقال هو معارض بما في التبريل لا نقول انتقام هذا مقام الوصف بما يدل على الرحمة والانهاء فكان ذكر العباد هنا أنسب (قول المتن) المختار صفة كاشفة (٣) * (قول الشارح) من الناس الأولى أن يقول من الخلق ليدعوه لأن دعوتهم غير مشر

(قول المتن) ليدعوه قوله راده (قول الشارح) شرعا أي به عهده منسوب على ريع الحاصل (قول الشارح) فنسب العالم على أعباده الظاهر أن المعنى كل عالم عامل على كل عابد (قول الشارح) أدناكم أخمير راجع لأعباده بسبب الله عليه وسلم أولامة (قول الشارح) شبه الخ أي فهو من الاستعارة التسمية المصرية والجامع متحصل بكل منهما من الوصول إلى المقاصد وأعلم أنه يصح تشبيهه بالوقت بالمثل فكأنه مكلف واثبات أنه نفاق تخيل (قول الشارح) بسلا عبادة أي أما الذي فتم مشغولا بالعبادة فلا يطلب تعويضه (قول الشارح) لتسا في بينهما على هذا التقدير أي المدكور وهو العطف على الجار والمجرور مع أنه ذكر أن الاشتغال بالعلم بعض الأفضل وذكر بعد ذلك أن الأولى صرف الأوقات النفيسة فيه ولأن أن تقول مفاد الكلام الأول أن الاشتغال بالعلم بعض الأفضل

(واختياره) (من العباد) هذا مأخوذ من حديث العجمي من يرد الله به خيرا يقضيه في الدين (أحده أبلغ حمد) أي أنهاء (وأكله وأزكاه) أي أنمائه (وأشمله) أي أنجمه المعنى أسفه بجميع صفاته اذ كل منها جميل ولقصد بذلك إحياء الحمد المذكور وهو أبلغ من حمد اذ قل وذلك أوقع في النفس من حيث تفصيله وفي حديث مسلم وغيره أن الحمد لله فعمده ونسبته أي نعمه لأنه مستحق للحمد (وأشهد) أي أعلم (أن لا اله) أي لا معبود يتحق في الوجود (الا لله) الواجب الوجود (الواحد) أي الذي لا تعد له فلا تقسم بوجه ولا نظيره فلا مشابهة بينه وبين غيره بوجه (العبار) أي الشارح للثبوت من أراد من عباده المؤمنين فلا يظهرها بالعقاب عليها ولم يقل بدل الغفار انتهاز لأن معنى القهر مأخوذ مما قبله اذ من شأن الواحد في ملكه القهر (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المصطفى المختار) أي من الناس ليدعوه إلى دين الإسلام (صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا وشرفا لديه) أي عذبه والقصد بذلك الدعاء أي اللهم صل وسلم عليه وزده وذكر التشهد لحديث أبي داود والترمذي كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالحديد الجذماء أي قليلة البركة (أتم بعد) أي بعد مقتد (فإن لا تشتغال بالعلم) انعمه وشرعا الصادق بالعلم والحديث والتفسير (من أفضل الطاعات) لأنهم امرؤنة ومن دونه والمفروض أفضل من المندوب والاشتغال بالعلم منه لأنه فرض كناية وفي حديث حسنة الترمذي فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم (و) من (أولى ما انتفعت فيه فنانس الوقت) وهو العبادات شبه مشغل الوقت بها بصرف المال في وجوه الخير المسمى بالانفاق وومض الأوقات بالنفاسة لأنه لا يجتمع تعويض ما يفوت منها بعبادة وأنشأ الهامتها للسجع وقد يقال وهو من إضافة الأهم إلى الأخص كمسجد الجامع ولا يصح عطف أولى على من أفضل لتسا في بينهما على هذا التقدير (وقد أكثر أصحابنا رجحهم الله من التصنيف من المبسوطات والمختصرات) في الفقه والحكمة هنا الاجتماع في اتباع الإمام المجتهد فيما يراه من الأحكام مجازا عن الاجتماع في العشرة (وأشأن مختصر المحرر بلا ما أنى انشاسم) امام الدين عبد الكريم (الراهبي) منسوب إلى رافع بن خديج العباني كجود بخطه فيما حكى رحمه الله (ذو التحيات) الكثرة في العلم والتسديقات الغزيرة في الدين من كرامته ما حكى أن شجرة

واله فضل في ذاته متفاوت الرتب ولا يلزم من كون أشرف بعض أفضل أنه يكون أفضل كاللشي صلى الله عليه وسلم فإنه بعض الأفضل الذين هم الألباء مع أنه أفضل لهم فلا تساق في أن روي في الواقع من أن الاشتغال بعرفة الله سبحانه وتعالى أفضل (قول المتن) وقد أكثره للتشويق والتعشيرة لا منافاة بينهما (قول المتن) أصبايا أي مجموعهم لا كل فرد منهم (قول المتن) من المبسوطات أي من تصنيفها أو المراد بالتصنيف الذي في المتن المصنفات فابعد به بأن أيضا قوله أيضا مجازا يرجع لقوله والهجته هنا مجازا علاقته المشابهة في التردد والتعاون (قول المتن) وأشأن مختصر أي من المختصرات المذكورة (قول الشارح) امام الدين فيه تقديم التبع على الاسم وذلك مبني على اصطلاح المؤرخين لا على اصطلاح العامة من تأخيره عن الاسم (قول المتن) ذي التحقيقات جمع تحقيقات وتحقيق المسائل اثباتها بالأدلة والتدقيق اثباتها بالأدلة وثبات الأدلة بأدلة أخرى (قول الشارح) الكثرة في العلم أخذ من دلالة اللام لا من تنبذ العموم

(قول المتن) وقت التصنيف ما سرجه عليه التعبير في قوله عليه ما سرجه عليه (قول المتن) محذرة لغيره (قول الشارح) محذرة لغيره
 أي محذرة لغيره (قول المتن) معقد خبر ثالث (قول المتن) من أولى الرغبات إلى آخره بيان قوله وغيره (قول المتن) ان ينس أي يذكر
 المتن أو ظاهر (قول المتن) على ما صححه أي برهه (قول الشارح) حسبما اطلع عليه صفة مصدر محذوف أي وفاة حسبما الخ (قول الشارح)
 الواقع الآية أي التي استدرك عليه بأن لا أكثر على خلاف ما رجهه (قول المتن) كبرأي مانع من حفظ أكثر أهل العصر (قول المتن) البعض
 أهل العناية هو استثناء منقطع والمراد بالبعض الأقل المتأمل للأكثر وضمير منهم لاهل العصر لا لاهل العصر (قول الشارح) بأن لا يفتون الخ
 الباء للابسة (قول الشارح) من الزيادة أي من كونه زائدا (قول المتن) مع ما سرجه عليه به دلالة على سبق الخطبة (قول المتن) ان شاء الله تعالى تارة
 فيه ليسهل وأهمه (قوله) أي معجوبا بأشارته إلى أنه حال من الضمير المنجور في حنطة أي حال كون ذلك المختصر معجوبا بأهمه (قول
 الشارح) في أثناء دفعه لقديم توهم من أن المضموم مستقل (قول المتن) * (٤) * منها التنية أي المسبة (قول المتن) على قيود أي

أنشأت عليه لما قد وثقت التصنيف ما سرجه عليه (وهو) أي المحرر (كثير العوائد محذرة في غمق
 المذهب) أي ما ذهب إليه الشافعي وأصحابه من الأحكام في المسائل بمجارع من سكان المذهب (معتد
 للفتي وغيره من أولى الرغبات) أي أصحابها وهي ينتفع الفين جميع ردة يسكروها (وقد ترم منه
 رحمه الله أن ينس) في مسائل الخلاف (على ما صححه معظم الأصحاب) فيها (ووقى) بانحصارها شديد
 (بما الترمه) حسبما اطلع عليه فلا ينافي ذلك استدراكه عليه التمه في المواضع الآية (وهو)
 أي ما التزمه (من أهم أو) هو (أهم المطالبات) لطالب الله من أوقوف على المذهب من اختلاف
 في مسائله (لكن في حقه) أي المحرر (كثير يجز عن حفظه أكثر أهل العصر) أي الراعي في حفظ
 مختصر في الفقه (البعض أهل العبادات) منهم ولا يكبر أي يعظم عليهم حنطه (فراحت) من الرأي في
 الأمور المهمة (اختصاره) بأنه ينوت شي من مقاصده (في نحو نصف حقه) هو سادس ما وقع في
 الخارج من الزيادة على النصف يسير (ليسهل حفظه) أي المختصر بكل من عب في حنطه مختصر
 (مع ما) أي معجوبا بذلك المختصر بما (أنشعه إليه ان شاء الله تعالى) في أثناءه ويدل ذلك من ثلاثة
 أرباع أصله كما قبل (من النوائير المستجادات) أي المستحسنات (منها التنية على قيود في بعض
 المسائل) بأن ذكرها هي من الأصل محذوفات أي متروكات اكتفاء بذكرها في البسوطات (ومنها
 مواضع يسيرة) نحو خمسة موضعها (ذكرها في المحرر على خلاف المختار في المذهب) الآتي ذكرها فيها
 معجوبا (كاستراها ان شاء الله تعالى) في خلافا له نظر المدايرك (واضحات) فذكر المختار فيها هو
 المراد ولو عبر به أولا كان حسنا (ومنها ابدال ما كان من ألفاظه غريبا) أي غير ما لو الاستعمال
 (أو موهوما) أي موقعي الوهم أي الذهن (خلاف الصواب) أي الاتيان بديل ذلك (بوضع وأحصر
 منه عبارات جليات) أي طاهرات في أداء المراد وأدخل الباء بعد لفظ ابدال على المأني به مواضعة
 للاستعمال العرفي وان كان خلاف المعروف لغة من ادخالها على التروك نحو ابدال الجيد بالردى
 أي أخذت الجيد بديل الردى (ومها بيان القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف)
 قوة وضعفا في المسائل (في جميع الحالات) بخلاف المحرر فتارة بين نحو أصح القولين وأظهر الوجهين

سواء كانت مختصة تلك المسئلة أو مجمعة
 وكأنه أنت ضمير فيها باعتبار أن البعض
 اكتسب تأنيها من ألفاظ إليه أولان
 معناه مؤث (قول المتن) قيود في بعض
 المسائل أي معتبرة في بعض المسائل
 وانما جمعة من البعض متعدي (قول
 الشارح) بتأيد كراحيح له عليه
 والضمير في فيها يعود لبعض المسائل
 (قول المتن) محذوفات يرجع بقوله هي
 من الأصل (قول الشارح) أي
 متروكات الأحسن أن يقول يعني لان
 هذا تفسير مراد اذا حذف يستدعي
 من وجود (قول الشارح) اكتفاء
 بذكرها في البسوطات أي له أو لغيره
 (قول المتن) ومنها مواضع معطوف على
 قوله منها التنية (قول الشارح) الآتي
 ذكره الخ قيد يخص للمختار يحترزه
 عن مختار الراعي فانها مذكورة فيه
 على وقته (قول الشارح) ذكره الضمير
 راجع للمختار (قول الشارح) في
 بخلافها أي للمختار (قول الشارح)
 نظرا لعله لقوله استراها (قول الشارح)

فذكر المختار فيها هو المراد تفريع على قوله الآتي الخ (قول الشارح) ولو عبر به عطف على ذكر كفاء مقدرة (قول الشارح) وبارة
 كان حسنا لم يقل كان أحسن لانه لا حس عنده فيما وقع من التعبير (قول المتن) غريبا حال (قول الشارح) أي موقعي الوهم بديا المراد بالوهم
 هما يشمل الاحتمال الراجح والمرجوح والمساوي (قول الشارح) أي الذهن الاحسن الاتيان يعني المراد به من الحسن (قول المتن) خلاف
 الصواب أي مخالفة أي في اعتقاده (قول الشارح) أي الاتيان تفسير للابدال وأخره يرتبط بالبدل (قول المتن) بأوضح قسبه أن الأول فيه اصباح
 (قول المتن) عبارات جليات الباء تناسبية أو للابسة (قول الشارح) أي طاهرات أي بنات لا مقابل النص (قول الشارح) من ادخالها باب
 المعروف (قول المتن) القولين أي أو الأقوال وكذلك قوله والوجهين أي أو الطرق (قول المتن) والنص هو
 قول مخصوص باعتبار ما يقابله من قول يخرج أو وجه (قول المتن) ومراتب الخلاف أي المخالف (قول الشارح) في المسائل الطاهر أن سائر مائة
 تارة فيه (قول المتن) في جميع الحالات يعني المسائل التي ورد فيها ذلك (قول الشارح) فتارة بين أي النوع فقط وقوله وبارة لا أي النوع فقط

(قول المتن) فان قوى الخلاف أى المخالف (قول المتن) قلت الخ أى فيما أريد ترجيحه (قول المتن) فان قوى الخلاف الخ لم يرد الشارح رحمه الله عليه
 ماسلف احالة على ماسلف (قول الشارح) فان الصحيح منه الضمير فيه يرجع لقوله بذلك (قول الشارح) كان يحكى بعضهم الخ الظاهر ان سمي
 الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح اسما للاختلاف اللازم لحكاية الاحصاء (قول الشارح) لمن تقدم راجع لقوله وجهين
 (قول الشارح) وانه الضمير فيه يرجع للراد وقوله ممنوع منع ارادته واضح وانما منع أغلبته فتضاء اما انه اوى وهو بعيد واما أغلبته المواقف
 والمخالف فان أريد أحدهما على التعيين فهو ممنوع (٥) * وان أريد مجموعهما فمرعا بسلم (قول الشارح) لا يجعل به أى بذلك القول

المخرج (قول الشارح) لا يجعل به أى
 غالما وينحوز نفسه للامم (قول
 الشارح) واخذ منه له بمصر أى احدا
 واستقرار (قول المتن) فالراجح خلافه
 قياس ماسلف أب بدول فالأطهر
 أو المشهور وخلافه (قول الشارح)
 في مظاها أى محالها التي طبق تلك
 المسائل فيها واطاهر أن معددة مظنة
 (قول المتن) ينبغي أى طلب ويعبر
 شرعا لا حلقه منها (قول الشارح)
 اطهارا للعد رأى لان الزيادة تافى
 الاختصار وهو علة لتلك من قوله
 صريح بوصفها وقوله وزاد عليه (قول
 المتن) وأقول فى أولها قلت الخ المراد
 بالاول والاخر معناهما العرفى فيصدق
 بما اتصل بالاول والاخر بالمعنى الحقيقي
 وقوله والله أعلم كانه قصده التبرى من
 دعوى الاعلية (قول الشارح) لتعيز الخ
 أى مع تبرى من دعوى الاعلية (قول
 الشارح) وقد قال مثل ذلك قد هنا
 لتقليل وكذا قد الآتية (قول الشارح)
 وقد زاد عليه من غير تبرى لكن هذا
 النوع انما هو فى التقليل مثل اللفظة
 واللفظتين (قول الشارح) فى هذا
 المختصر الاحسن فى هذا الكتاب (قول
 المتن) من زيادة انظة وقوله بعدها
 فاعتمدها أى الزيادة (قول الشارح)

ونارة لا يبين شيئا من ذلك (حيث أقول فى الاظهر أو المشهور فى القولين أو الـ (لشافى
 رضى الله عنه (قوى الخلاف) لتوة مدركه (قلت الاظهر) المشهور بمقابلة (واله فالمشهور)
 المشهور بمقابلة لمعنى مدركه (وحيث أقول الاصح أو الصحيح) من الوجهين أو اذ وجهه (للاصحاب
 يستخرجونها من كلام الشافى رضى الله عنه (فان قوى الخلاف قلت الاصح وأنه الصحيح) ولم يعبر بذلك
 فى الاقوال تأديع الامام الشافى كما قال فان الصحيح منه مشعر بفساد مقابله (وحيث أقول المذهب
 فى الطريقين أو الطرق) وهى اختلاف الاحصاء فى حكاية المذهب كما يحكى بعضهم فى المسئلة
 قولين أو وجهين لمن تقدم ويقطع بعضهم بأحدهما ثم الراجح الذى عبر عنه بالمذهب ما طريق القطع
 أو المواقف لها من طريق الخلاف أو المخالف لها كما سيظهر فى المسائل ومقتضى من أن مراده الاول
 وأما انه غلب ممنوع (وحيث أقول النص فهو نص الشافى رحمه الله ويكون هنالك) أى مقابله
 (ووجه ضعفه أو قول شريح) من نص له فى نظير المسئلة لا يجعل به (وحيث أقول الجديده لتقديم خلافه
 أو التديم أو فى قول شريح) والتقديم ما قاله الشافى بالعراق والجديده ما له بمصر وانما
 عليه الا فيما نبه عليه كمتداد وقت المغرب الى مغيب الشفق الاحمر فى التقديم كسابق (وحيث أقول
 وقيل كذا هو وجه ضعفه والصحة أو الاصح خلافه وحيث أقول فى قول كذا فالراجح خلافه)
 ويتبين قوة الخلاف وضعفه من مدركه (ومنها مسائل نفيسة أنعمها اليه) أى الى المختصر فى مظانها
 (ينبغي أن لا يبنى الكتاب) أى المختصر وما يضم اليه (منها) صريح بوصفها الشامل له ما تقدم وزاد
 عليه اطهارا للعد رأى فى زيادتها فاعلم عارية عن النكيت بخلاف مقابله (وأقول فى أولها قلت
 وفى آخرها والله أعلم) لتعيز عن مسائل المحرر وقد قال مثل ذلك فى استدراك التعحيح عليه وقد زاد
 عليه من غير تبرير كتوله فى فصل الخلا ولا يتكلم (وما وحده) أيها الناظر فى هذا المختصر (من
 زيادة انظة ونحوها على مدى المحرر زاعمة لها فلا بد منها) زيادة كثيرة وفى عضو طاهر فى قوله فى التميم
 الآ أن يكون بجرحه دم كثير أو الشىء الساخس فى عضو طاهر (وكذا ما وجدته من الازدكار خفا لفا
 لما فى المحرر وغيره من كتب النظم فاعتمده فى حقيقته من كتب الحديث المعتمدة) فى نفسه لا اعتناء
 أهله بل انظة بخلاف الفقهاء فانما يعتنون غالباً بعناهم (وقد أقدم بعض مسائل الفصل المناسبة
 أو اختصاراً ورجا قدمت مسائل للناسمة) كتقديم فصل الخير فى خراء الصيد على فصل القواف
 والاختصار (وأرجو انهم هذا المختصر) وقد تم ولله الحمد (أن يكون فى معنى الشرح للمحرر
 فاني لأحذف) أى أسبغ منه شيئاً من الحكم أصلاً ولو كان واحداً أى ضعيفاً
 جداً اجاز عن الساقط (مع) أى أتى بجميع ما شتمل عليه معجوباً بما (أثرت اليه من النفائس)

كثير راجع لفظه وقوله فى عضو
 ما وجدته كذا حرم مقتضى ومابتدأ مؤخر (قول المتن) فاعتمده جواب شرط مقتدر (قول الشارح) فى نقله الضمير راجع للحديث وقوله
 لا اعتناء أهله علة لكونها معتمدة (قول المتن) ان تم جوابه محذوف دل عليه أرجو وتفسيره يقتضى أن المعلق هو الرجا والظاهر أنه المرجو كما لا يخفى
 (قول المتن) من الاحكام من يانية (قول المتن) أصلاً أى أصل هذا النفي انعام أصلاً (قول المتن) ولو كان أى الخلاف بمعنى المخالف ففيه استخدام
 (قول الشارح) أى اتى الى آخره يريد به أن عامل النظر مأخوذ من معنى قوله فاني لأحذف الخ (قول المتن) النفائس بمعنى أن يختص بمافيها
 تسكيت اذا الزائد المحض لا دخل له فى شرح عبارة المحرر

فلا يستتر التغير ودفع بأنه يكدر الماء والكدورة من أسباب السترفان صفاء الماء ولا تغير به طهر جزيا
(ودونهما) أي والماء دون القلتين (ينجس بالملافة) لفهوم حديث القلتين السابق المخصص لمنطوق
حديث الماء لا ينجسه شيء السابق نعم ان ورد على النجاسة ففيه تفصيل يأتي في بابها (فان بلغها بماء
ولا تغيره فطهور) لما تقدم (فلو كثر باراد طهور) أي أو ود عليه طهورا أكثر منه (فلم يبلغها
لم يطهر وقيل) هو (طاهر لا طهور) لأنه مغسول كالثوب وقيل هو طهور حكا في التحقيق ردا
بغسله الى أصله والكلام فيما ليس فيه نجاسة جامدة ولو اتى البراد أو الطهورة أو الأكثرية فهو
على نجاسته جزما ولا هنا اسم بمعنى غير نظهر اعرابها فيما بعدها لتكونها على صورة الحرف وهي معه
صفة لما قبلها (ويستثنى) من النجس (ميتة لادم لها سائل) عند شق عضو منها في حياتها كالربور
والخنفساء (فلا تنجس مائعا) بموتها فيه (على المشهور) لمشقة الاحتراز عنها الا أن تغيره بكثرتها والثاني
تجنبه كغيرها ولو ماتت فيما نشأت منه كالعلق ودود الخ لم ينجسه جزما ولو طرحت في المائع بعد موتها
نجسته جزما كما قاله في الشرح الصغير وقال في الكبير فيما نشؤه في الماء لو طرح فيه من خارج عاد
الخلاف أي بموته فيه (وكذا في قول نجس لا يدركه طرف) أي بصرف لقلته كنقطة بول وما يتعلق
برجل المذنب من نجس فانه لا ينجس مائعا لما ذكر (قلت ذا القول أظهر والله أعلم) من مثالبه وهو
النجس كغيره والثوب والبدن كالمائع في ذلك (والجاري كراكد) في تنجسه بالملافة (في القديم
لا ينجس بلا تغير) لقوته فالجربة التي لا قاعها النجس وهي كما قال في شرح المهذب الدفعة بين حافتي النهر
في العرض على الجديد تنجس وان كان ماء النهر أكثر من قلتين فلا ينجس غيرها وان كان ماء النهر دون
قلتين لان الجريات وان تواصلت حسا متفاصلة حكما اذ كل جربة طالبة لما امامها هاربة مما وراءها
(والقلتان خمسمائة رطل بغدادى) أي أخذان رواية البهقي وغيره اذا بلغ الماء قلتين بقلال هجر
لم ينجسه شيء والواحدة منها قدرها الشافعي أخذان ابن جريح الراثي لها بقرتين ونصف من قرب
الجواز وواحدتها لا تزيد غالبا على مائة رطل بغدادى وسيأتى في زكاة النبات انه مائة وثمانية وعشرون
درهما وأربعة أسباع درهم أو وثلاثة أسباع أو ثلاثون وهجر بفتح الهاء والحميم قرية بقرب المدينة
النوبة (تقريباً في الاصح) قدم تقريباً عكس المحرر ليشمله وما قبله التحميم والمقابل فيما قبله مقيل
القلتان ألف رطل لان القرية قد تسع مائتي رطل وقيل هما ستمائة رطل لان القلة ما يشبه البعير أي
يحملة وبعير العرب لا يحمل غالباً أكثر من وسق وهو ستون صاعاً وثلاثمائة وعشرون رطلاً لا يحط
عشرون للطرف والحبل والعدد على الثلاثة قيل تحديد فيضراً أي شيء ينقص وعلى التدرج بانه سم
لا يضرب في الخمسمائة تنقص رطلين وقيل ثلاثة والمساحة على الخمسمائة ذراع ورابع طولاً وعرضاً
وعمقاً بذراع الآدمي وهو شبران تقريباً (والتغير المؤثر بطاهر أو نجس طعم أو لون أو ريح) أي
أحد الثلاثة كاف واحترز بالمؤثر في النجس عن التغير بجيفة على الشط (ولو اشتبه ماء طاهر بنجس)
كأن ولغ كلب في احد المائعين واشتبه (اجتهد) المشتبه عليه فهما بأن يبحث عما بين النجس رشاش
حول اناة أو قرب الكلب منه (وتطهر بما طهر) بالاجتهاد (طهارته) منهما (وقيل ان قدر
على طاهر يتيقن فلا) يجوز له الاجتهاد فهما فقله اجتهد أي جوازاً ان قدر على طاهر يتيقن
ووجوباً ان لم يقدر عليه كاذكره في شرح المهذب (والاعمى كبصير) فيما ذكر (في الاظهر) لأنه
يدرك أماره النجس باللس وغيره والثاني لا يجتهد لفقد البصر الذي هو عمدة الاجتهاد بل يقلد
(أو) اشقبه (ماء وبول) بأن انقطع راحته (لم يجتهد) فهما (على الصحيح) والثاني يجتهد كالماء من
وفرق الاول بأن الماء له أصل في التطهير يرد بالاجتهاد اليه بخلاف البول (بل يخلطان) أو يراقان

(قول الشارح) فانه لا ينجس مائعا
لما ذكر بجمع لقوله لقلته (قول المتن)
والجاري كراكد انظر هل الجاري من
المائع غير الماء حكم الجاري من الماء
في ان الجربة النجسة لا تتعدى لغيرها
(قول المتن) اجتهد أي لان أصل
الطهارة قد عارضه تعين النجاسة
لكنه لما كان ترك الأصل في غير معين
وجب النظر في التعيين

(قول الشارح) بنون الرفع الخ أي ولا يصح عطفه على يجتهد بثبوت النون وكانت نسخة الجلال الاسنوي التي وقعت له بحذف النون فانه قال انه مجزوم بحذف النون عطف على يجتهد انتهى واعلم ان الذي سلكه الاسنوي فيه اشكال فان العطف على يجتهد بنفسه المعنى الآن يقال ان بل يتقرر حكم ما قبلها وتثبت ضد ما بعدها وانه مع ذلك يمكن العطف اللفظي على ما قبلها وتأثير الجازم في لفظ المعطوف كالعطوف عليه (قول المتن) توضأ بكل مرة أي ويعذر في تردده في الية للضرورة قال بعضهم هذه الضرورة تنفي بوجود ديمية من الطهارة مع ان الخ ككم أعم فيما يظهر فرع * اذا اشتبه المستعمل بالظهور يجوز له الاجتهاد قال في شرح المذهب * (٩) * ويجوز أن يتوضأ بكل منهما مرة ويعتذر التردد في الية للضرورة انتهى

فقد انكشف لث انه ليس معنى الضرورة تعذر الاجتهاد (قول المتن) واذا استعمل ما ظنه أي جميعه بقرينة قول الشارح الآتي ولوبقي من الاول شيء وحينئذ فنقول وتغير ظنه انما يأتي على طريقة الرافعي بمعنى انه يجوز الاجتهاد ولا يجب لانه على تقدير تخالفته للأول لا يعمل بالثاني فلا فائدة فيه وهذه المسئلة هي المرادة من قول الشارح الآتي بخلاف ما اذا لم يبق منه شيء اما لو تلف أحد الاثنتين قبل الاجتهاد فلا اشكال في وجوب الاجتهاد وجوازه عند الرافعي ومثل ذلك فيما يظهر ما لو اجتهد وتخير أو ظن طهارة أحدهما ثم تلف أحدهما في الاولى أو الذي ظن طهارته قبل استعماله في الثانية فانه ينبغي اذا تم وصلي ثم حضرت صلاة أخرى أن يجب الاجتهاد ويجوز عند الامام الرافعي لان المحذور في المسئلة الاولى اعنى مسئلة التلف بالاستعمال متفهما

(ثم يتيم) ويصلي بلا إعادة بخلاف ما اذا صلى قبل الخلط أو نحوه فيعيد لان معه طاهرا يقين وقيل لا تعذر استعماله وهكذا الكلام فيما اذا اجتهد في المائين ولم يظهر له الطاهر ولا عجب في هذه الحالة التقليد في الاصح بخلاف البصير قال في شرح المذهب فان لم يجد من يقبله أو وجد فتخير يتيم وقوله بل يخطئ ان نون الرفع ككما في خطه استثنافاً وعطفاً على لم يجتهد ساء على ما قال ابن مالك ان بل تعطف الجمل وهي هنا وفيما بعد للانتقال من غرض الى آخر (أو) ماء (وماء ورد) بأن انقطعت رايته (توضأ بكل) منهما (مرة) ولا يجتهد فيهما (وقيل له الاجتهاد) فيهما كالماين وقرن الاول بمثل ما تقدم في البول (واذا استعمل ماء ظنه) الطاهر من المائين بالاجتهاد (أراق الآخر) ند بالثلاث يتشوش بتغير ظنه فيه (فان تركه) بلا اراقه (وتغير ظنه) فيه من الجاسة الى الطهارة بما مرة طهرت له واحتاج الى الطهارة (لم يعمل بالثاني) من ظنه فيه (على النص) لثلاثة قطع ظن (بل يتيم) ويصلي (بلا إعادة في الاصح) اذ ليس معه طاهرين يقين والثاني يعيد لان معه طاهرا بالظن فان اراقه قبل الصلاة لم يعد خروجا من سر يجمع من النص في تغير الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني فيورد الماء موارد الاول من البدن والثوب والمكان ويتوضأ منه ويصلي ولا يعيد كما لا يعيد الاول وهل يكفي عنده الغسلة الواحدة في أعضاء الوضوء عن الحدث والنجس قال الرافعي لا وقال المصنف في شرح المذهب نعم وكل منهما قال بحسب فهمه الموافق للراجح عنده في مسئلة تيقن الجاسة الآتية في باب الغسل ولوبقي من الاول شيء وتغير ظنه فقبه النص والخبر يجمع لكن يعيد على النص ماصلي بالتيم لان معه طاهرين يقين وقيل لا تعذر استعماله فان اراقهما واخلطهما قبل الصلاة لم يعد خروجا ولو كان المستعمل ما ظنه عند حضور الصلاة الثانية باقيا على طهارته بما ظنه صلى بهاد كره في شرح المذهب أو محدثا وقد بقي مما طهر منه شيء لزمه إعادة الاجتهاد بخلاف ما اذا لم يبق شيء ذكره في الروضة كأصلها (ولو أخبر بتنجسه) أي الماء (مقبول الرواية) كاعبد والمرأة بخلاف الصبي (وبين السبب) في تنجسه كولو غ كلب (أو كان فقها) في باب تنجس الماء (مواقفا) للخبر في مذهبه في ذلك (اعتمده) من غير تبين للسبب بخلاف غير الفقيه أو الفقيه المخالف فلا يعتمد من غير تبين السبب لاحتمال أن يخبر بتنجس ما لم يتنجس عند الخبر (ويحل استعمال كل اناء طاهر) في الطهارة وغيرها بخلاف النجس كالمخض من حلد مية فيجزم استعماله في ماء قليل ويؤتى لتنجسهما به (الاذهبنا وفضة) أي اناهما (فيجزم) استعماله في الطهارة وغيرها على الرجال والنساء قال صلى الله عليه وسلم

الجزم لان من يجعل اراقه شرطا لصحة التيميم لا يعتبر الا اراقه بينهما (قول الشارح) لزمه إعادة الاجتهاد أي اذا كان الذي ظن نجاسته باقيا والافان لم يكن هناك سوى بقية الذي ظن طهارته فلا يستعمله ولا يجتهد بل يتيميم ويصلي ولا إعادة سواء تغير ظنه فيه أم لا كما صرح به الكمال المقدسي في شرح الارشاد وهو ظاهر (قول المتن) أو كان فقها موقفا للوشك في موافقته وتخالفته فالظاهر انه كالمخالف وكذا الشك في الفقه الاصل عدمه فيما يظهر (قول الشارح) على الرجال والنساء قال الرافعي لشمول معنى الخلاء وان جازلهن الخلق بالذهب والفضة تريينا كما ان اقتراس الحرير يحرم عليهن كما يحرم على الرجال ولا يحرم اللبس عليهن انتهى وصح النووي جواز اقتراسهن للحرير لا لطلائع الحديث

لا شربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما متفق عليه ويقاس غير الأكل والشرب
عليهما (وكذا) يحرم (اتخاذ) أي اقتناؤه (في الأصح) لانه يجر إلى استعماله والثاني لا اقتصارا
على مورد النهي من الاستعمال (ويجوز الاناء الممّوه) أي المطلبي يذهب أو فضة أي يحل
استعماله (في الأصح) لقلة الممّوه فكذا معدوم والثاني يحرم للخلاء وكسر قلوب الفقراء ولو كثر
الممّوه بحيث يحصل منه شيء بالغرض على الناحية جزمًا (و) يحل الاناء (النفيس) من غير الذهب
والفضة (كقوت) أي يحل استعماله (في الظاهر) والثاني يحرم للخلاء وكسر قلوب الفقراء
ودفع ذلك بأنه لا يدركه الأحوال وعلى الحرمة في المسئلتين يحرم اتخاذ في الأصح أواني مسبق
وصرح به المحامي في الثانية كما ذكره في شرح المهذب (وما ضب) من أواني يذهب أو فضة نسبة كبيرة
لزينة حرم استعماله (أو صغيرة بقدر الحاجة فلا) يحرم (أو صغيرة لزينة أو كبيرة للحاجب) جاز
في الأصح) نظر الصغر والحاجة ومقابلته ينظر إلى الزينة والصغر (ونسبة موانع الاستعمال
نحو الشرب (كغيره) فيما ذكر (في الأصح) والثاني يحرم أوانيها مطلقة لما شرته الاستعمال
(قلت المذهب تحريم) أواني الذهب مطلقا والله أعلم) لأن الخلاء فيه أشد من البخل وأشد من
الاناء ما يصلح به خله من صفحة أو غيرها أو إطلاقها على ما هو للزينة توسع ومراجع الكبير هو الصغيرة
العرف وقيل وهو أشهر الكبيرة ما تستوعب جانبًا من الاناء كشفة أو أدن والضعيفة دون ذلك
والأصل فيها ما روى البخاري أن قدحه صلى الله عليه وسلم الذي كان يشرب فيه كان مسدودا من
لأصداحة أي مشعبا بخيط فنه لا تشافه وتوسع المصنف في نصب الضمة بعلها نصب المصدر
وعبارة المحرر والضرب بالذهب والفضة ان كان ضمة كبيرة إلى آخره

* (باب أسباب الحدث) *

أى المراد عند الإطلاق وهو الأصغر ويعبر عنه بأوقاض الوضوء (هى أربعة أحدها خروجه من
من قبله) أى المتوضئ. (أو دبره) قال تعالى أوجاء أحدكم منكم من الغائط والآية والغائط المكان
المطمئن من الأرض تقضى فيه الحاجة سعى باسمه الحاريج للجارية وسواء فى انتقض الخاريج اعتماد
كالبول والنادر كالدلم (الالمنى) فلا يقضى الوضوء كان احتسب التمام بعد اعل وضوءه بهوجب
الغسل الا اعم من الوضوء وانما نقض الحيض مع ايجابه لا يغسل لانه مدة متناهية لوضوءه (ولو
مخرجه وانفتح) مخرج (تحت معدته) وهى من السرة الى الخلف من تحت العبد أى تحت
السرة كما قال فى الدقائق (مخرج) منه (المعتاد نقض وكذا نادر كدودي الطاهر) فتمامه تمام
المنسد فى المعتاد ضرورة فكذلك فى النادر والثانى يقول لضرورة فى تمامه تمامه فى نادره
(أو) انفتح (فوقها) أى فوق المعدة بأن انفتح فى السرة ومافوقها كمنه (وهو) (أو) انفتح
(منسداً وتحتها) وهو منفتح فلا يقضى الخارج منه المعتاد (فى الطاهر) لانه من فوقها بآية
اذما تحيلة الطبيعة تدفعه الى أسفل ومن تحتها لضرورة الى مخرجه مع انفتاحه فى أصله وتبقى
لانه ضرورى الخروج تحوّل مخرجه الى ما ذكر وعلى هذا لا يقضى النادر فى ابدانهم ولو لم يتفوقها
والاصلى منفتح فلا نقض كالقوى فيه وجهه وحيث قيل بالنقض فى المنفعة قيل به حكمه لانه صلى من اخر
الاستنجاء فيه بالخروج واجب الوضوء بمسه والغسل بالابلاج فيه وتحريم النظر فى دون عورة والاصح
المنع لخروجه عن مظنة الشهوة وخروج الاستنجاء بالخروج عن القياس فلا يتبعه صلى الاصلى
فأحكامه باقية ولو خلق الانسان مسدود الاصلى ففتحة كالاصلى فى انتقاض الوضوء لخروجه منه

(قول المتن) كما قوت منه العقيق كما قاله
في شرح المذهب ثم المراد نفيس الذات
دون الصفة فقط (قول المتن) أو صغيرة
لرنية الخ استشكل الاسنوى هذا باتفاق
الشخصين على تحريم تحلية السكين
والمهقة ونحوهما مطلقا واتخاذ سن
الخطائم ونحو ذلك وفرق بعضهم بأن
النص ورد في تضبيب الاواني لكثرة
الحاجة اليه بخلاف غيره واعلم أيضا
انه لا يجوز تمويه السيف والخطائم
ونحوهما بالذهب وان لم يحصل منه شيء
بالعرض على النار قال الاسنوى
وقد يشكل على ما ذكرهنا من التمويه
الآن يقال ذاك محمول على ما يلبس
بخلاف هذا أو يحتمل ذاك على نفس
الفعل وهذا على الاستعمال قال ابن
التقيب الاستعمال أولى بالمتع من الفعل
بدليل جریان الخلاف في اتخاذ دون
الاستعمال

* (باب أسباب الحدث) *

(قول المتن) هي أربعة قال الاستوى
علمه النقض بها غير معقولة فلا يقاس
على هذه الأربعة غيرها لك أن تقول
التعليل الآتي في مسائل المس يقضي
أنه معقول المعنى (قول المتن) من قبله
قيل هذا التعبير من حيث شموله
ما يخرج من مدخل ذكر الزوج في المرأة
ومخرج بولها أحسن من قول المحتر
كغيره أحد السبيلين (قول الشارح)
وعلى هذا لا يقض النادر في الاظهر
كذا ذكره الاستوى أيضا

تحت المعدة كان أوفوقها والمسدود كعضو زائد من الخنثى لا يجب بمسه وضوء ولا بإيلاجيه أو الإيلاج فيه غسل قاله الماوردي قال في شرح المهذب ولم أر لغيره تصريح بما وافقته أو مخالفته (الثاني زوال العقل) أي التمييز بنوم أو غيره كجنون أو غم أو سكروا أو كسر والاصل في ذلك حديث أنى داود وغيره العنان وكاء السه في نام فليتوضأ وغير النوم مما ذكر أبلغ منه في الذهول الذي هو مظنة لخروج شيء من الدبر كما أشعر بها الحديث إذا لسه الدبر وكأوه حفاظه عن أن يخرج منه شيء لا يشعر به والعنان كناية عن اليقظة (الانوم يمكن منعه) أي اليقظة من مقوره فلا يقض لا من خروج شيء فيه من دبره ولا عبرة باحتمال خروج ريج من القبل لندرتة ولا يمكن لمن نام على قفاه ملصقا مقوده بجمرة ولا لمن نام قاعدا وهو هزيل بين بعض مقعده ومقوره تتأف (الثالث التقاء بشرق الرجل والمرأة) قال الله تعالى أولاستم النساء أي لستم كما قرئ به والمسلم الجلس باليد كما فسره به ابن عمر رضى الله عنهما والمعنى في النقض به أنه مظنة للاتساذ المثير للشهوة ومثله في ذلك باقي صور الالتقاء فألحق به وأطلق عليه في الباب اللبس توسعا (الاحمرما) فلا يقض لهما (في الاظهر) لأنها ليست محللا للشهوة والثاني نقض لعموم النساء في الآية والاول استنبط منها معنى خصصها والمحرم من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة وسيأتي بيان ذلك في النكاح (والملموس) وهو من وقع عليه اللبس رجلا كان أو امرأة (كلامس) في انتقاض وضوئه (في الاظهر) لا شتر اكهما في لذة اللبس كالشتر كين في لذة الجماع والثاني لا يقض وقوفاهم ظاهر الآية في اقتصاره على اللامس (ولا تنقض صغيرة) أي من لم تبلغ حدثا تشتهى (وشعر) بفتح العين (وسنن وطفر في الاصح) لا تقضاء المعنى في لبس المذكورات لان أولها ليس محللا للشهوة وباقيها لا يلتذ بلسه وان التساذ بالنظر اليه والثاني يقض نظرا الى ظاهر الآية في عمومها للصغيرة وللأجزاء المذكورة ويجرى الخلاف في لبس المرأة صغيرة لا يشتهى ذكره في شرح المهذب عن الدارمي ولا تنقض بالتقاء بشرق الرجلين والمرأتين والخنثيين والخنثى والرجل أو المرأة والبشرة طاهر الجلد (الرابع من قبل الآدمي) ذكر كان أو أنثى من نفسه أو غيره (بطن الكف) الاصل في ذلك حديث الترمذي وابن حبان وغيرهما من مس ذكره وفي رواية فرجه فليتوضأ والمراد المس بطن الكف لحديث ابن حبان اذا أفضى أحدكم يده الى فرجه وليس بينهما سترو ولا حجاب فليتوضأ والافضاء لغة المس بطن الكف ومس الفرج من غيره أخش من مسه من نفسه اهـ حرمة غيره ولهذا لا يتعدى النقض اليه وقيل فيه خلاف الملموس وقد تقدم وقبل المرأة الناقض مسه ملتقى شفرها ذكره في شرح المهذب قال فان مسست ما وراء الشفرين لم ينقض بخلاف (وكذا في الجديد حاقة دبره) أي الآدمي قياسا على قبله بجامع النقض بالخارج منهما والقديم لا يقض بمسها وقوفاهم ظاهر الاحاديث السابقة في الاقتصار على القبل وعبر في شرح المهذب بالدبر وقال المراد به ملتقى المنفذ أنه ما وراء ذلك من باطن الاليتين فلا يقض بخلاف انهى ولا ملحقه ساكنة (لا فرج بهيمة) أي لا يقض مسه في الجديد اذا حرمة لهما في ذلك والقديم وحكاها جمع جديد أنه يقض كفرج الآدمي والرافعي في الشرح حكى الخلاف في قبلها وقطع في دبرها بعدم النقض وتعقبه في الروضة بأن الاصحاب أطلقوا الخلاف في فرج البهيمه فلم يخصوا به القبل (وينقض فرج الميت والصغير ومحل الجب والذكرا لاشل وباليد السلاء في الاصح) لان محل الجب في معنى الذكرا لانه أصله وشعوله الاسم في غيره مما ذكر والثاني لا تنقض المذكورات لا تقضاء الذكرا في محل

(قول الشارح) أي التمييز أي فلا استثناء الا في الميت متصل (قول الشارح) والاول استنبط منها معنى خصصها اعترض على هذا الاستنباط بعدم تعديه للنية أي مع أنها لا تشتهى وتنقض (قول الشارح) والمحرم من حرم نكاحها أي على التأيد فلا تردأخت الزوجة وخروج أصول الموطوءة تشبهه وفروعها بين وكذا لا يراد عليه أقمهات المؤمنين رضى الله عنهم (قول المتن) وطفر فيه لغات ضم الظاء مع سكون الفاء وضمها وكسر الظاء مع سكون الفاء وكسرها وأطفور (قول الشارح) الاصل في ذلك حليته الترمذي الخ ان قلت لم قدمه على الحديث الذي بعده مع ان الذي بعده أنص في المقصود من حيث أن الافضاء هو المس بطن الكف بخلاف المس قلت كانه لكثرة خنثيه وأيضا فقد قال البخاري هو أصح شيء في الباب (قول المتن) بطن الكف خرج به ظهر الكف فلا يقض خلافا لاجد رضى الله عنه وانما سميت كفالا لأنها كفف الاذى عن البدن (قول الشارح) ولهذا لا يتعدى النقض اليه أي بخلاف المس (قول الشارح) والقديم وحكاها جمع جديد أنه يقض كفرج الآدمي أي بجامع وجوب الغسل بالإيلاج في كل منهما (قول المتن) والصغير أي لشمول الاسم وهذا الحرمة بخلاف لبس الصغيرة

أقول المتن) ولا يتقض راس الأصابع قال في شرح المذهب لو ثبت أصبع زائدة في ظاهر الكف فلا يتقضى بها بخلاف ما لو ثبت على استواء الأصابع في باطن الكف كذا رأيت على هامش القطعة (قول الشارح) وحرفها وحرف * (١٢) * الكف لا يشكّل على هذا

الجواب لا تنفاه مظنة الشهوة في غيره (ولا ينقض رأس الأسابع وما بينهما) وحرفها وحرف الكف
لخروجها عن سمت الكف وقيل تنقض لانهما من جنس بشرية باطن الكف (ويحرم بالحدث
الصلاة) اجماعا وفي الصحيحين حديث لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوبن وأنها صلاة
الجزاة وفي معناها سجدة التلاوة (والطواف) قال صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة
الا أن الله قد أحل فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق الا بخير رواه الحارثي وقال صحيح على شرط مسلم
(وحمل المحقق ومس ورقه) قال تعالى لا يمسه الا المطهرون وهو خبر بمعنى النهي والحمل أبينة من المس
والمطهر بمعنى المتطهر ذكره في شرح المذهب (وكذا جلدته على الصحيح) لأنه كان جلدته منه وانما في التحريم
مسه لانه وعاء له ككيسه (وخريطة وصندوق فيها محقق وما كتب لدرس قرآن كما في الصحيح)
لشبهه الاولين المعدن للمحقق بالجلد والثالث بالمحقق والثاني لا يحرم مسها لانها قارية فوعاء للمحقق
والثالث ليس في معناها وحمل الثالث كسسه ومس الاولين وحملهما وانما بالمحقق فيهما (والنسخ
حل حمله في أمتعة) تعالىها (و) في (تفسير ودناير) كالأحذية: منهم المقصودان وهو ما لا يحرم
لاخلاله بالتعظيم ولو كان القرآن أكثر من التفسير حرم قطعاً عند بعضهم ورواه في الروضة
في الاخبارين كالحمل (لا قلب ورقه يعود) فانه لا يحل في الأصح لانه في معنى الحمل: قبل ليرق
بفعل القالب من جانب الى آخر (و) الأصح (أن الصلح المحرم لا ينقض) من غير الوجهين
وحملها الحاجة تعلمه منهما ومشفقة استمراره على الطهارة والثاني عن قوله ما جلدته من
(قلت الأصح حل قلب ورقه يعود وبه قطع العراقيون والله اعلم) لأنه لا ينقض
ولو افكه على يده وقلب به حرم قطعاً وقيل فيه وجهان (ومن يتقن طهارة أوله في روضته
هل طهر أعليه) (عمل يقينه) استحباباً باليقين والاصل في ذلك حديث مسلم: «أبو سعيد عن النبي
فأشك عليه» أخرجه منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يمسح بوضوء أو يمسح برأسه
التردد باستواء أو رجحان كما قاله في الدقائق فمن ظن الضد لا يعلم بظنه ان يثبت استحباب التيمم أو
منه وقال الرافعي يعمل بظن الطهر بعد يتقن الحدث قبل في الله فذا لم يثبت في غير الروضة
الروضة (فلو يقينه) أي الطهر والحدث بأن وجد أمته بعد طلوع الشمس مثلاً (وجعلنا) (أب) (أب)
منهما (فضد ما قبلهما) يأخذه (في الأصح) فان كان قبلهما بمحدث فهو الآن متطهر به بدتبع الطهارة
وشك في تأخر الحدث عنها والاصل عدم تأخره وان كان قبلهما متطهراً فهو الآن متطهر به بدتبع
الحدث وشك في تأخر الطهارة عنه والاصل عدم تأخرها ان كان يعقدها بتبع الطهارة لم يمتنع
تجديدها فإظهار تأخرها عن الحدث فيكون الآن متطهراً فإلزام ما قبله بدتبعه فإلزامه بدتبعه فإلزامه بدتبعه
الاحتمالين من غير مرجح والوجه الثاني لا ينظر الى ما قبلهما ويلزمه ان يثبت في حال احتياطنا
قال في الروضة وهو الصحيح عند جماعات من محققينا

الحاق حرف الرجل بالاسفل في مسح
الخف لان الاصل هناك بقاء الطهارة
وهناك أن يكون المسح على الظاهر
فاستحب الاصل في الموضعين
(تيسره) * قال بعض العلماء المراد
بما بين الاصابع الخمسة الفاصلة بين
أصول الاصابع والمراد بحرف
الاصابع ما يستردا انضم الاصبعان
وان كان المتبادر الى الافهام تفسير
ما بينهما بهذا الاخير قلت بسبب هذا
قول الشارح رحمه الله وحرفها
وحرف الكف فان حرف الخنصر
والابهام يدخلان في حرف الكف لانه
الراحة مع بطون الاصابع قليل ويجوز
أن يكون المراد بحروف الاصابع
جوانبها المستطيلة التي تلي ظهر
الكف (قول المتن) ومس ورقه أى
سواء كان باطن الكف أو غيره وسواء
كان بمائل أو غيره (قول الشارح) تبعاً
لها أى كما يفهم ذلك من قوة العبارة
فتأمل * فائدة * لو كان القرآن منقوشاً على
خشبة أو طعام امتنع حرق الخشبة وجاز
أكل الطعام كذا نقله بعضهم عن
القاضي والذي في الروضة كراهة
الحرق لا غير

(فصل) في آداب الخلاء وفي الاستنجاء
(قول الشارح) والحرء كالبنين نظير
ذلك الصلاة في الحرء فيقدم المين
عند قصد المكان للصلاة فيه واليسار
عند قصد الانصراف عنه * فائدة * من
الآداب أن لا يطيل القعود على الخلاء
لانه يحدث منه الباسور وهو مكره
كما قاله في الروضة (قول الشارح)
ولكن شرتقوا أو غربوا أى اذا كان
قاضي الحاجة في المدينة الشريفة
وماسمتها والا قصد يكون التشريق
والغريب على سمت الكعبة

وروي أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبرا للكعبة
وروي ابن ماجه وغيره باسناد حسن كما قاله في شرح المذهب أنه عليه الصلاة والسلام ذكر عنده أن
أناسا يكرهون استقبال القبلة بفر وجههم فقال أوقد فعلوها حقولا بجمعني الى القبلة فجمع الشافعي
رضي الله عنه بين هذه الأحاديث بحمل أولها المفيد للتحريم على الصغراء لانها السعته لا يشق فيها
اجتناب الاستقبال والاستدبار بخلاف البنيان فقد يشق فيه اجتناب ذلك فيجوز فعله كما فعله النبي
صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز وان كان الأولي لما تركه نعم يجوز فعله في الصغراء اذا استمر بمرتفع
قنر شي ذراع فأكثر وقرب منه على ثلاثة أذرع فأقل ويحرم فعله في البنيان اذا لم يستمر فيه على الوجه
الذكر والآن يكون في النساء المهيأ لقضاء الحاجة فلا يحرم وان بعد الساتر وقصر ذلك في شرح
المذهب وغيره وذكره كبريه أنه لو أرخى ذيله قبالة القبلة حصل به الستر في الاسح والراد بالذراع ذراع
الآدمي (ويبعد) عن الناس في الصغراء الى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح (ويستر)
عن أعين الناس في الصغراء ونحوها بمرتفع ثلثي ذراع فأكثر منه وينتسه ثلاثة أذرع فأقل ولو أرخى ذيله
حصل به الستر (ولا يبول في ما عراكد) لحديث مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يبال
في المساء الراكد والنهي فيه للكرامة وان كان قليلا لا مكان طهره بالكثرة أما الجارية فنقل في شرح
المذهب عن جماعة الكراهة في القليل منه دون الكثير ثم قال وينبغي أن يحرم البول في القليل
مطلقا لان فيه اتلافا عليه وعلى غيره وأما الكثير فالأولى اجتنابه (ولا يبول في حجر) لحديث أبي
داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يبال في الحجر وهو بضم الجيم وسكون الحاء الثقب وألحق
به السرب ينتج السنين والراء وهو الشق والمعنى في النهي ما قيل ان الجن تسكن في ذلك فقد تؤذى من
بول فيه (ومهب ريح) ثلثا يحصل له رشاش البول (ومتحدث وطريق) لحديث مسلم اتقوا اللعائن
قالوا وما اللعائن قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمهم تسببا بذلك في لعن الناس لهما كثيرا
عادة فنسب اليهما بصيغة المبالغة والمعنى احذر واسبب للعن المذكور وألحق بظلم الناس
في الصيف موضع اجتماعهم في الشمس في الشتاء وشملها ما قول المصنف متحدث بفتح الدال اسم
مكان التحدث وكلامه في البول وصرح في الروضة بـ كراهته في قارة الطريق ومثلها المتحدث أنه
التعوط فقال في شرح المذهب وغيره ظاهر كلام الاصحاب أنه في الطريق مكروه وينبغي أن يكون
محترما لما فيه من ايداء المسلمين ونقل في الروضة كـ أصلها في الشهادات عن صاحب العدة أنه حرام
وأقره ومثل الطريق في ذلك المتحدث وعبارة الروضة هنا كـ أصلها ومنها أي الآداب أن لا يتخلى
في متحدث الناس (وتحت ثمرة) صيانة للثمرة الواقعة عن التلوث فتعافها الانفس والتعوط
كالبول فيكرهان قال في شرح المذهب ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره قال ولم يقولوا بالتحريم لان
التجسس غير متيقن (ولا يتكلم) في بول أو تعوط بذكر أو غيره قال في الروضة يكره ذلك الا لضرورة
فان عطس حمد الله تعالى بقلبه ولا يحرك لسانه وقد روي ابن حبان وغيره حديث النهي عن
التحدث على الغائط (ولا يستنجي عما في مجلسه) بل ينمئل عنه لثلاثا يحصل له رشاش بخسه قال
في الروضة الا في الاخلية المعدة لذلك فلا ينتقل لانه لا يباله قم رشاش ولا ينتقل المستنجي بالحجر لا تنفاه
المعنى المذكور (ويستبرئ من البول) عند انقطاعه بالتنجس ونحو ذلك وهو مستحب
لان الظاهر من انقطاع البول عدم عوده كما قاله في الكفاية ثم نقل عن القاضي حسين وجوبه ويشهد له
رواية البخاري في حديث القبرين لا يستبرئ (ويقول عند دخوله بسم الله اللهم اني أعوذ بك من
الخبث والخبائث وعند خروجه غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) وذلك مستحب

(قول الشارح) بمرتفع الخ الظاهر أن
الساتر في هذا الباب لا بد أن يكون
عريضا بحيث يستبرئ العورة (قول
الشارح) يحصل له رشاش البول أي
فختص بالاستقبال وهذا ما في الرافعي
وقال فيماروي من أنه صلى الله عليه
وسلم كان يستمخر الريح معناه ينظر
أن يجراها فلا يستقبلها ثلثا يعوده عليه
البول لكن يستدبرها انتهى ونازع
الولي العراقي في ذلك لما في الاستدبار
من عود الرائحة الـ مريئة (قول
الشارح) الذي يتخلى في طريق الناس
الى آخره هذا مفرد والعائن متى
فلا بد من تأويل وقيل يصل هو متى
في المعنى باعتبار الطريق والظل (قول
المتن) وتحت ثمرة قال في شرح المذهب
سواء في ذلك المباحة والمملوكة (قول
الشارح) قال في الروضة يكره ذلك
الا لضرورة أي ولو كان ذلك بربا السلام
(قول المتن) ويستبرئ * فائدة * يكره
حسوا لا كـ بقطر ونحوه (قول
الشارح) لان الظاهر من انقطاع
البول عدم عوده كما قاله في الكفاية زاد
في الكفاية أيضا ولان الماء يقطع
البول على ما قد قيل

(قول الشارح) والخبث يضم الخاء والباء قال في شرح مسلم أكثر الروايات باسكان الباء فقبيل هو المكسر ومطلقا وقيل الشر وقيل الكسر وقيل الشيطان (قول المتن) ويجب الاستنجاء خالف في هذا أبو حنيفة والمزني قياسا على الاثر الباقي بعد استعمال الحجر وذهب بعض المالكية الى أن الحجر لا يجزئ مع وجود الماء وذهب بعض العلماء الى تعين الحجر (قول المتن) وجمعهما الى آخره وما في قصة أهل قباء من أن الثناء عليهم لجمعهم بين الماء والحجر قال النووي لا أصل له قال النووي بل وجه الثناء عليهم استعمالهم الماء لأن العرب كانت تقتصر على الحجر (قول المتن) وفي معنى الحجر كل جامد طاهر الخ نقل النووي في شرح المذهب عن الخطابي جواز استعمال النخالة ودقيق الباقلاء في غسل الأيدي ونحوها قال الزركشي والظاهر أن عدم استعمال المطعوم لا يتعدى الاستنجاء الى سائر النجاسات فيجوز استعمال الملع مع الماء في غسل الدم قال وطاهره جواز استعمال الخبز ونحوه في ذلك وفيه نظر (قول المتن) وجلد قبل ان كان ابتداء كلام فلا خبر له وان كان معطوفا على كل لزم أن يكون قسيما مع أنه فرد من كل جامد الخ وكذا اذا عطف على جامد يلزم مثل هذا ولو قال ومنه جلد لكان أولى والمخلص أن يقال هو من عطف الخاص على العام (قول المتن) والوسط كل موضع صلح فيه بين كالأصناف والجماعة والقلادة فإنه باسكان السين لا غير وان لم يصلح فيه بين كالدائر والساحة فالفتح ويجوز الاسكان على ضعفه عليه النووي في الدقائق

في الحجر أو البنيان كما قاله في الروضة وقدر روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاء قال اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث زاد ابن السكن وغيره في أوله بسم الله وروى أحمد وأبو حنيفة السنن الأربعة أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا خرج من الخلاء قال غفر الله لى وروى ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني والخبث يضم الخاء والباء جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة والمراد بذلك كور الشياطين وانا هم كما قاله في الدقائق والاستعاذة منهم في البناء المعد لتقضاء الحاجة لأنه مأواههم وفي الحجر أنه يصير مأوى لهم بخروج الخارج (ويجب الاستنجاء) ازالة للنجاسة (بماء) على الأصل (أو حجر) لأن الشارع يجوز الاستنجاء به حيث فعله كإرواء البخاري وأمر بفعله بقوله في إرواء الشافعي وليستنج ثلثة أفعال الموافقة له ما رواه مسلم وغيره من نهيه صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بأقل من ثلثة أفعال فكان الواجب واحد من الماء والحجر (وجمعهما) بأن يقدم الحجر (أفضل) من الاقتصار على أحدهما والاقتصار على الماء أفضل من الاقتصار على الحجر لأنه يزيل العين والثر بخلاف الحجر (وفي معنى الحجر) الوارد (كل جامد طاهر فاع غير محترق) كالخشب والخرف والحشيش فيجزي الاستنجاء به واحترق بالحامد الذي زاده على المحترق عن ماء الورود ونحوه كما قاله في الدقائق وبالطاهر من النجس كالبعر والبقاع عن غيره كالعصب الاملس وبغير محترق عنه كالمطعوم ففي الحكيمين النهي عن الاستنجاء بالعظم زاد مسلم فإنه طعام اخوانكم يعني الجن فطعوم الانس كالخبز أولى فلا يجزئ الاستنجاء به واحدا مذكور ويعصى به في المحترق (وجلد) بالخر عطف على جامد ويجوز الرفع عطف على كل (دبغ دون غيره في الظاهر) فهما وجه الاجزاء في المدبوغ أنه انتقل بالدبغ عن طبع العوم الى طبع الثياب ومقابله يقول هو من جنس ما يؤكل كل وجه عدم الاجزاء في غير المدبوغ أنه مطعوم ومقابله يقول هو قد فليكن بالثياب (وشروط الحجر) لأن يجزئ (أن لا يصف النجس) الخارج (ولا ينتقل) عن الوضع الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه (ولا يطرأ أجنبي) من النجاسات عليه فان جف الخارج أو انتقل أو طرأ نجس آخر تعين الماء (ولو نذر) الخارج كالدلم والمذى (وأنشرف فوق العادة ولم يجاوز صفحته) في الغائط (وشفته) في البول (جار) الحجر في الظاهر في ذلك الحاقه لتكرار وقوعه باعتدال الثاني لا بل تعين الماء فيه ان جواز الحجر تخفيف من الشارع ورد فيما تم به البلوى فلا يلحق به غيره أما المجاوز لما ذكره تعين فيه الماء جزمنا وكذا غيره المتصل به دون المنفصل عنه (ويجب) في الاستنجاء بالحجر ليجزئ (ثلاث مسحات) بثبع السين جمع مسحة بسكونها (ولو بأطراف حجر) أي ثلثة أفعال أو ثلثة أطراف حجر روى مسلم عن سلمان قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي بأقل من ثلثة أفعال وفي معناها ثلثة أطراف حجر لأن المقصود عدد المسحات (فان لم يتق) المحل بالثلاث (وجب التقاء) بالزيادة عليها الى أن لا يبقى الاثر لا يزيله الا الماء أو صغار الخرف (وسنن الايتار) بعد التقاء المذكور ان لم يحصل بوتر كأن حصل برابعة فبأني بخامسة قال صلى الله عليه وسلم اذا استجمر أحدكم فليستبهر وتراثة في عليه (وسنن) كل حجر من الثلاثة (لكل محله) فبدأ بأقل من مقدم الصفحة اليمنى ويديره قليلا قليلا الى أن يصل الى موضع ابتدائه وبالثاني من مقدم الصفحة اليسرى ويديره قليلا قليلا الى أن يصل الى موضع ابتدائه ويمر الثالث على الصفحتين والمسربة جميعا (وقيل يوزن عن الجانبين والوسط) فيسمع بواحد الصفحة اليمنى من مقدمها وبآخر اليسرى من مؤخرها وقيل من مقدمها وبالثالث الوسط (ويسنن) الاستنجاء (بمسار) تأسيسا به صلى الله عليه وسلم كما رواه أبو داود وغيره وروى مسلم عن سلمان نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي باليمين (ولا استنجاء لدود وبعر)

بفتح العين (بلاوث في الاطهر) لفوات مقصود الاستنجاء من ازالة النجاسة أو تخفيفها في ذلك والثاني يجب الاستنجاء منه لانه لا يتخلو عن رطوبة خفية ويجزئ الجرف فيه وقيل فيه قول النادر وعلى الاول يستحب الاستنجاء منه خوفا من الخلاف وقول المحرر لا يجب أوضح

(باب الوضوء)*

هو مشتمل على فروض وسنن وبدأنا بآلة قول فقال (فرضه) هو مفرد مضاف فيعم كل فرض منه أي فروضه كما في المحرر (سنة أحدها نية رفع حدث) عليه أي ما يصدق عليه حدث كأن ينوي رفع حدث البول الصادر منه أي رفع حكمه كحرمة الصلاة وعبارة المحرر وغيره رفع الحدث أي الذي عليه وعمل عنها إلى ما قاله قال في الدقائق ليدخل فيه من نوى رفع بعض احداثه فانه ~~بفتح~~ كفيه في الاصح ولو نوى غير ما عليه كأن بال ولم ينم فتوى رفع حدث النوم فان كان عامدا لم يصح وضوءه في الاصح أو غلط اصح قطعاً (أو) نية (استباحة مقننة إلى طهر) أي وضوء كالصلاة والطواف ومس المصحف (أو) نية (أداء فرض الوضوء) أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء وفي شرح المذهب في نية الوضوء وجه أنه لا يرتفع به الحدث لانه قد يكون تجديد أو الاصل في النية حديث الصحيحين المشهور انما الاعمال بالنيات (ومن دام حدثه كاستحاضة) ومن به سلس البول (كفاه نية الاستباحة) كغيره (دون الرفع) لبقاء حدثه (على الصحيح فيها) وقيل لا تسكن نية الاستباحة بل لابد من نية الرفع معها لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة لاحق وقيل ~~بفتح~~ كفي نية الرفع لتضمها لنية الاستباحة (ومن نوى تبرأ نية معتبرة) كنية عما تقدم (جاز) له ذلك أي لم يضره في النية المعتبرة (على الصحيح) لحصوله من غير نية والثاني يضره لا لشرائه في النية بين العباد وغيرها ونية التنظف كنية التبرد فيما ذكر (أو) نوى (ما يندب له وضوء كقراءة) أي نوى الوضوء بقراءة القرآن أو نحوها (فلا) يجوز له ذلك أي لا يكفي في النية (في الاصح) لان ما يندب له الوضوء جائز مع الحدث فلا يتضمن قصده قصده رفع الحدث والثاني يقول قصده حالة كماله فيضمن قصده ما ذكر (ويجب قرنها بأول الوجه) أي بأول غسله فلا يكفي قرنها بما بعد الوجه غلظ أو أول الغسولات وجوباً عنها ولا بما قبله لانه سنة تابعة للواجب (وقيل يكفي) قرنها (بسنة قبله) لانها من جملة الوضوء كغسل الكفين ولو وجدت النية في أثناء غسل الوجه دون أوله كنت وجب إعادة الغسل منه قبلها كما قاله في شرح المذهب فوجب قرنها بالأول لمعتد به (وله تقريرها على أعضائه) أي الوضوء كأن ينوي عند غسل الوجه رفع الحدث عنه وهكذا (في الاصح) كما يجوز تقرير أفعال الوضوء والثاني لا كما لا يجوز تقرير النية في الصلاة على أجزائها (الثاني غسل وجهه) قال تعالى فاعسلوا وجوهكم (وهو) طولا (ما بين منابت) شعر (رأسه غالباً) ومنتهى لحية (أي آخرهما) وهما العظامان اللذان عليهما الاسنان السفلى (وما بين أذنيه) عرضاً لان المواجهة المأخوذ منها الوجه تقع بذلك والمراد ظاهراً ما ذكر اذا لا يجب غسل داخل العين ولا يستحب ومنتهى للحين من الوجه وان لم تشملها العبارة (فنه موضع الغم) وهو ما نبت عليه الشعر من الجهة وليس منه موضع الصلح وهو ما انحسر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنه احتراز بقوله غالباً (وكذا التحذيف) بالمعجة أي موضعه من الوجه (في الاصح) لمخاذاته باض الوجه وهو ما نبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والزرعة فتعاد النساء والاشراف تحية شعره ليمتص الوجه (لا الزعتان) بفتح الزاي (وهما باضان يكسفتان الناصية) أي ليستامن الوجه فهما في تدوير الرأس (قلت صحح الجمهور أن موضع التحذيف من الرأس والله أعلم) لاتصال

(باب) * الوضوء
(قول الشارح) والأصل في النية الخ من الأدلة أيضاً من القرآن قوله تعالى اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وان المغي فاغسلوا أجمعها كما تقول اذا ذهبت إلى السلطان فلبس أي لاجله (قول المتن) كفاه نية الاستباحة الخ بحث الاسنوي جواز سائر الكيفيات في الوضوء المجدد قياساً على الصلاة المعتادة (قول المتن) دون الرفع في شرح الروض تقيلاً عن الرافعي أن حكمه كالتميم في أنه ان نوى استباحة الفرض استباحه والا فلا (قول الشارح) والثاني يقول قصده حالة كماله الضمير في قوله قصده يرجع للشخص والضمير في كماله يرجع لقوله ما يندب

شعره بشعر الرأس ونقل الرافعي في شرحه ترجيحه عن الاكثرين وسبع في المحرر ترجيح الغزالي الاول
(ويجب غسل كل هذب) بالهمة (وحاجب وعذار) بالهمة (وشارب وخذ وحنقة شعرا)
بفتح العين (وشرا) أي ظاهرا وباطنا سواء خفي الشعر أم كشف لان كثافته نادرة فألحق بالغالب
(وقيل لا يجب باطن عنفة كثيفة) بالثنية وقيل لا يجب غسل باطن الكشف في الجميع لان
كثافته مانعة من رؤية باطنه فلا تقع به المواجهة (والحمة ان خفت كهذب) فيجب غسلها ظاهرا
وباطنا (والا) بأن كثفت (فليغسل ظاهرها) ولا يجب غسل باطنها العسر ايصال الماء اليه وغسل بعضها
الخارج عن الوجه بطريق التبعية للحصول المواجهة به أيضا (وفي قول لا يجب غسل خارج عن الوجه)
من الحمة وغيرها كالعذار خفيفا كان أو كثيفا لا باطنا ولا ظاهرا لخروجه عن محل الفرض وما ذكر
من حكاية القولين في وجوب غسل الخارج الخفيف ظاهرا وباطنا نقله في شرح المذهب عن جماعة
وصوبه وحمل كلام الرافعي وغيره في حكاية القولين في وجوب غسل ظاهرا والخارج وأن باطنه لا يجب
غسله قول واحد على الكشف وأسقط من الروضة الكلام في باطن الخارج وزاده مع غيره هنا على
المحرر وعبارته وأما الحمة المكشوفة فيكفي غسل ظاهرها في حد الوجه منها وان كنت خفية فهي
كالشعر الخفيفة غالبا ويجب أيضا غسل ظاهرا والخارج من الحمة في أصح التولي انتهى والخفيف
ما ترى البشرة من خلاله في مجلس التخطيب والكشف ما يمنع الرؤية (الا يغسل يدي) من
الكفين والذراعين (مع مرفقيه) بكسر الميم وفتح الفاء والعكس قال تعالى وأيديكم الى المرافق ودل
على دخولها فغسله صلى الله عليه وسلم فيمارى مسلم أن أبا هريرة قوضا فغسل وجهه فأسبغ الوضوء
ثم غسل يده اليمنى حتى أشرف في العضد ثم اليسرى حتى أشرف في العضد ثم مسح برأسه ثم غسل رجله
اليمنى حتى أشرف في الساق ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرف في الساق ثم قال هكذا رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتوضأ (فان قطع بعضه) أي بعض المذكورة من اليدين والدم مؤنثة (وجب
غسل ما بقى) منه (أو من مرفقه) بأن فلك عظم الذراع من عظام العضد (فرأس عظم العضد)
يجب غسله (على المشهور) لانه من المرفق ومقابلته يقول لا وانما وجب غسله حالة الاتصال
لضرورة غسل المرفق ومنهم من قطع بالوجوب وصححه في أصل الروضة (أو) من (قوة نذب) غسل
(بأق عضده) محافظة على التحجيل وسيأتي (الرابع سمى مسح لبشرة رأسه أو شعره) بفتح العين
(في حذره) أي حذ الرأس بأن لا يخرج بالمدعته ولو خرج عنه بالمدعته لم يكفه المسح على الخارج قال تعالى
وامسحوا برؤوسكم ورجلکم وروی مسلم أنه صلى الله عليه وسلم توضأ مسح بناميته وعلى العمامة فدل على
الاكتفاء بمسح البعض والرأس مذكر (والاصح جواز غسله) لانه مسح وزيادة (و) جواز (وضع اليد)
عليه (بلامد) لحصول المقصود من وصول الملام اليه ومتايل اذ من فيها قول ماد كذا يسمى مسحها
(الخامس غسل رجله مع كعبه) من كل رجل وهما العظمان اللتان من الجانبين عند مفصل
الساق والقدم قال تعالى وأرجلكم الى الكعبين قرئ في السبع بالنصب وبالجر عطفا على الأيدي لفظا
في الأول ومعنى في الثاني لجره على الجوار والفصل بين المظوفين للإشارة الى الترتيب بتدريج المسح
على غسل الرجلين ودل على دخول الكعبين في الغسل فعلم صلى الله عليه وسلم كما تقدم في حديث
مسلم في اليدين وغسل الرجلين هو الأصل وسيأتي جواز المسح عن الخدين بدله (السادس ترتيبه
هكذا) أي كذا من البداءة بغسل الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم اليدين لانه لا يتابع في حديث مسلم
السابق وغيره (فلو اغتسل محدث) بنية الوضوء بدله (فأصح أنه لم يمكن ترتيبه) تب بأن غطس
ومكث قدر الترتيب (صح) له الوضوء (والا) أي وان لم يمكن ترتيبه الترتيب فبدل غطس وخرج

(قول الشارح) في وجوب غسل ظاهرها
الخارج هذا الجملة تشمل الخارج من
الحمة وغيرها من الشعور النادرة
الكثافة فتستفيد منه أن بالحن
الخارج الكشف ولو من عذار ونحوه
لا يجب غسله قطعا عند الشيخين فيكون
مقابل المنهاج وفي قول بالنظر الكشف
احتجاب غسل ظاهره فقط وان كان
ظاهره وفي قول الخ يأتي ذلك (قول
الشارح) وزاده مع غيره هو حكم ظاهرها
الخارج من غير الحمة (قول الشارح)
حتى أشرف الى آخره أي دخل فيها ومنه
الجوهري

في الحال من غير مكث (فلا) يصح له وضوء (قلت الاصح العمة بلام مكث والله أعلم) لان الغسل يكفي
 للحدث الا كبر فلا يصغر أو لي وقيل لا يصح في المكث أيضا لان الترتيب فيه تقدير لا تحقيق (وسننه)
 أي الوضوء (السؤال فرضا) لحديث لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء أي
 أمر ايجاب رواه اس خزيمة وغيره وحديث اذا استكثم فاستكثم فاستكثم فاستكثم فاستكثم فاستكثم
 والمراد عرض الاسنان قال في الروضة كره جماعات من أصحابنا الاستيان طولاً أي لانه يجرح اللثة
 (بكل خشن) لحصول المقصود به وأولاه الاراء قال ابن مسعود رضي الله عنه كنت أجتني لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم سواك من أراء رواه ابن حبان (لا اصبعه في الاصح) لانه لا يصح استيانا
 والثاني يكفي واختاره في شرح المذهب لحصول المقصود به ويكفي باصبع غيره قطعاً كما قاله في الدقائق
 ونبه فيها على زيادته المستتي والمستتي منه على المحرر (ويستل للصلاة) لحديث الشيخين
 لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أي أمر ايجاب (وتغير الفم) بنوم
 أو غيره لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك أي يدلكه رواه الشيخان
 وروى النسائي وغيره حديث السواك مطهرة للفم يفتح الميم وكسرها أي آلة تنظفه من الرائحة
 الكريهة (ولا يكره الا الصائم بعد الزوال) لحديث الشيخين لخوف فم الصائم أطيب عند الله
 من ريح المسك والخلاف بضم الحاء التغير والمراد الخلاف من بعد الزوال الحديث أعطيت أمتي
 في شهر رمضان خمسا قال وأما الثمانية فانهم يحسون وخلاف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك
 رواه الحسن بن سفيان في مسنده وأبو بكر السمعاني في أماليه وقال هو حديث حسن كما ذكره المصنف
 في شرح المذهب عن حكاية ابن الصلاح والمساء بعد الزوال وأطيبية الخلاف تدل على طلب ابقائه
 فذكره ازالته (والتسمية أوله) لما روى النسائي وغيره عن أنس قال طلب بعض أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم وضوءاً فلم يجده وقال صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم ماء فأقي جماعاً فوضع
 يده في الاناء الذي فيه الماء ثم قال توضع اسم الله فرأيت الماء يفر من بين أصابعه حتى توضعوا وكنوا
 نحو سبعين والوضوء بفتح الواو الماء الذي يتوضأ به وقوله بسم الله أي قائلين ذلك وهو المراد بالتسمية
 وأكملها في شرح المذهب بسم الله الرحمن الرحيم وذكر فيه ان حديث أبي داود وغيره كل أمر ذي بال
 لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع من جملة رواياته بسم الله الرحمن الرحيم أقطع أي قبل البركة (فان ترك)
 عمداً أو سهواً (ففي أثناءه) يأتي بها تداركاً لها ولا يأتي بها بعد فراغه كما قاله في شرح المذهب لغوات
 محلها وقال فيه اذا أتى بها في أثناءه يستحب أن يقول بسم الله على أوله وآخره والمراد بأوله غسل
 الكفين ويستحب أن ينوي الوضوء أوله ليثاب على سنته المتقدمة على غسل الوجه فينوي ويسمي
 عند غسل الكفين كما صرح بذلك في الاقليد (وغسل كفيه) لحديث الشيخين عن عبد الله بن زيد
 أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بماء فأكفأ منه على يديه فغسلهما ثلاثاً ثم أدخل
 يده فاستخرجها فغمض واستنشق من كف واحدة فعل ذلك ثلاثاً الى آخره (فان لم يتيقن طهرهما)
 بأن ترد فيه (كره غمسهما في الاناء قبل غسلهما) لحديث اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده
 في الاناء حتى يغسلها ثلاثاً فانه لا يدري أين باتت يده رواه الشيخان الا قوله ثلاثاً فسلم أشار بما علق به
 الى احتمال نجاسة اليد في النوم كأن تقع على محل الاستنجاء بالحجر لانهم كانوا يستنجون به فيحصل لهم
 التردد ويلحق بالتردد بالنوم التردد بغيره ولا تزول الكراهة الا بغسلهما ثلاثاً كما ذكره في الروضة
 عن الشافعي والاصحاب للحديث والقصد بالثانية والثالثة تقيم الطهارة قال في الدقائق احتراز بالاناء
 عن البركة ونحوها والمراد اناء فيه دون قلتي فان يتيقن طهرهما لم يكره غمسهما ولا يستحب الغسل

(قول المتن) الا للصائم بعد الزوال
 أنظر هل في معناه المسك ترك التنية
 ونحو ذلك (قول الشارح) والمراد
 الخلاف الخ لك أن تشكك في هذا بأنه
 من باب ذكر فرد من أفراد العام بحكمه
 وهو لا يخص إلا أن يقال التخصيص
 واقع بالفهم نظيره ما قيل في الحديث
 من مس ذكره فليتوضأ مع حديث
 الافضاء ثم تأمل هذا الحديث مع
 أحاديث طلب السواك للصلاة والوضوء
 ونحو ذلك تجد هما متعارضين فما المخرج
 لحديث الخلاف (قول المتن) وغسل
 كفيه قبل في غسل الكفين والمضمضة
 والاستنشاق لطيفة وهي الاحاطة
 بمعرفة صفات الماء من اللون والطعم
 والريح

قبله كما ذكره في صحيح التنبية (والمضمضة والاستنشاق) لانه صلى الله عليه وسلم فعلهما في وضوئه
 كما في حديث عبد الله بن زيد السابق وغيره ويحصلان بايصال الماء الى داخل الفم والانف
 (والاطهر ان فصلهما أفضل) من جمعهما وسيأتي (ثم الاصح) على الفصل (يتضمن بغرفة ثلاثاً
 ثم يستنشق بأخرى ثلاثاً) ومقابله يفعلهما بست غرفات والترتيب بينهما شرط كما أفاده ثم (ويبالغ
 فمما غير الصائم) الحديث لقيط بن صبرة أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق
 إلا أن تكون صائماً صححه الترمذي وغيره وفي رواية للذولابي في جمعه حديث الثوري اذ توضأت
 فأبلغ في المضمضة والاستنشاق ما لم تكن صائماً واسنادها صحيح كما قاله ابن القطان والمبالغة في المضمضة
 أن يبلغ بالماء أقصى الخنك ووجهي الاسنان والثلاث وفي الاستنشاق أن يصعد الماء بالنفس
 الى الخيشوم اما الصائم فتركه له المبالغة فيهما ذكره في شرح المذهب (قلت الاظهر تفصيل الجمع)
 بينهما (ثلاث غرفات يتضمن من كل ثم يستنشق والله أعلم) لحديث عبد الله بن زيد السابق وغيره
 وفي البخاري من حديثه تمضمض واستنشق واستنثر ثلاثاً بثلاث غرفات وقيل يجمع بينهما غرفة
 يضمن منها ثلاثاً ثم يستنشق منها ثلاثاً ودليل الفصل بينهما القياس على غيرهما في أنه لا يتنقل الى تطهير
 عضو الا بعد الفراغ مما قبله وروى أبو داود حديث انه صلى الله عليه وسلم فصل بين المضمضة
 والاستنشاق لكن فيه راو ضعيف وروى ابن السكن في كتابه المسمى بالسنن البيا - المنورة
 ان علي بن أبي طالب وعثمان توضأ ثلاثاً ثلاثاً وأفراد المضمضة من الاستنشاق مقام هكنا توضأ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (وتبليت الغسل والمسح) لحديث مسلم عن عثمان انه صلى الله عليه وسلم
 توضأ ثلاثاً ثلاثاً وحديث أبي داود عن عثمان انه صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح رأسه ثلاثاً في شرح
 المذهب كابن الصلاح اسناده حسن وروى البخاري انه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة وتوضأ
 مرة تين مرتين وفي حديث عبد الله بن زيد السابق انه غسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين ومسح رأسه فآبل
 يديه وأدبر مرة واحدة (ويأخذ الشال باليمين) من الثلاث فيهما وقيل بالاكثر حتى لا يقع في الزيادة
 عليها وهي مكرهة وقيل محرمة وخلاف الاولى (ومسح كل رأسه) لما تقدم في حديث عبد
 الله بن زيد السابق والسنة في كيفية أن يضع يديه على مقدم رأسه ويلصق مسجته بالذهاب والذهاب
 على صدغيه ثم يذهب بهما الى قفاه ثم يردّهما الى المبدأ وهذا المن له شعر يتقلب بالذهاب والذهاب
 البلل الى جميعه والا فلا حاجة الى الرد فلور لم تحسب ثابته (ثم) مسح (أذنيه) طاهرهما وباطنهما
 بماء جديد لا يبلل ماء الرأس لما روى البيهقي والحاكم وصححه عن عبد الله بن زيد قال رأيت النبي
 صلى الله عليه وسلم يتوضأ فأخذ لآذنيه ماء خلف الماء الذي أخذه لرأسه ومسح صماخيه أيضاً بماء
 جديد ثلاثاً وأفاد تعبيره ثم اشتراط تأخير الأذنين عن مسح الرأس خلاف تعبیر المحرر بالواو (فان
 عسر رفع العمامة) أو لم يردنزعها (ككل بالمسح عليها) لحديث مسلم عن المغيرة انه صلى الله عليه وسلم
 توضأ فمسح بनावيته وعلى العمامة والافضل أن لا يقتصر على أقل من الناصية (وتخليل اللحية الكثة)
 بالثلثة لانه صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته صححه الترمذي وغيره وكانت كثة وروى أبو داود عن
 أنس انه صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكته فخلل به لحيته وقال هكذا
 أمرني ربي والتخليل بالأصابع من أسفل اللحية ذكره في شرح المذهب عن السرخسي وقال يستدل له
 بهذا الحديث (و) تخليل (أصابعه) الحديث لقيط السابق في المبالغة ويدخل فيه كما قال في الدقائق
 أصابع يديه ورجليه وفي الروضة كأصلها يذ كر الجمهور تخليل أصابع اليدين واستحبه ابن كج
 وفيه حديث حمسنه الترمذي أي وهو كما قال الرافعي ما روى ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال

(قول المتن) تفصيل الجمع أي وأما أصل
 السنة فيحصل بكل كيفية من ذلك
 (قول السارح) وفي البخاري من حديثه السابق
 الى آخره هذا صرح من حديثه السابق
 وذلك لان قوله فيما سبق فعل ذلك ثلاثاً
 ان كان من جمع الإشارة ادخال اليد
 وما بعده وهو الظاهر كانت تلك الرواية
 مفيدة للغرفات الثلاث كما هنا وان كان
 مرجعها مضمض واستنشق لم يفد ذلك
 والله أعلم (قول السارح) ودليل الفصل
 القياس على غيرهما الى آخره هذا قيد
 يرد عليه السكينة الثانية من كيفية
 الوصل المتضمنين (قول المتن) كمل
 بالمسح عليها الظاهر ان حكمها
 كالرأس من الاستعمال برفع اليد في المرة
 الاولى ولو مسح بعض الرأس ورفع يده
 ثم أعادها على العمامة لتكميل المسح
 صار الماء مستعملاً بانفصاله عن الرأس
 وهذا ظاهر ولكن يغفل عنه كثير عند
 التكميل على الرأس هل مسح ما يجاذبه
 الممسوح من الرأس هل مسحه ما يجاذبه
 من العمامة ظاهر العبارة لا

اذتوضأت فخلل أصابع يديك ورجليك والتخليل في اليدين بالتشبيك بينهما وفي الرجلين من أسفل
 الاصابع بخنصر يده اليسرى يبتدئ بخنصر الرجل اليمنى ويختم بخنصر اليسرى وروى البيهقي
 والدارقطني بإسناد جيد كما قاله في شرح المذهب عن عثمان رضي الله عنه انه توضأ فخلل بين أصابع
 قدميه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت (وتقديم اليمين) من اليدين والرجلين
 على اليسار لحديث الشيخين عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يحب التباين ما استطاع في شأنه كله في طهوره وترجله وتنعله وترجل تسريح الشعر وروى أبو داود
 وغيره عن أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال اذ توضأتم فابدؤا بيمينكم فان قدم اليسرى كره نص
 عليه في الام اما البكفان والاذنان فيطهران دفعة واحدة وتسكن البداءة بأعلى الوجه
 للاتباع المذكور في شرح المذهب عن الماوردي (والطالة غترته وتجهيله) وهي غسل مافوق الواجب
 من الوجه في الاول ومن اليدين والرجلين في الثاني لحديث الشيخين ان أمتي يدعون يوم القيامة غرا
 محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل وحديث مسلم أنتم الغر المحجلون
 يوم القيامة من اسباغ الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته وتجهيله وغاية التحجيل استيعاب
 العضدين والساقين ويغسل في الغرة صفحة العنق مع مقدمات الرأس (والموالة وأوجها القريم)
 وهي أن يوالي بين الأعضاء في التطهير بحيث لا ينفك الاول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء
 والمزاج قال في الكفاية ويقدر الممسوح مغسولا دليل القديم حديث أبي داود انه صلى الله عليه وسلم
 رأى رجلا يصلي وفي ظهر قدميه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة وقال
 في شرح المذهب انه ضعيف (وترك الاستعانة) في الصب عليه لانها ترفه لا تليق بالمتعبد فهي خلاف
 الاولى وقيل مكرهة والاستعانة في غسل الأعضاء مكرهة قطعاً وفي احضار الماء لأبسها
 ولا يقال انها خلاف الاولى وحيث كان له عذر فلا بأس بالاستعانة مطلقاً (و) ترك (النفض)
 للماء لان النفض كالتبري من العبادة فهو مكره وقيل خلاف الاولى والراجح في الروضة وشرح
 المذهب انه مباح تركه وفعله سواء (وكذا التنشيف) بالرفع أي تركه (في الاصح) لانه صلى الله عليه
 وسلم بعد غسله من الجنابة أتته ميمونة بالمنديل فردته وجعل يقول بالماء هكذا ينفضه رواه الشيخان
 والثاني تركه وفعله سواء قال في شرح مسلم وهذا هو الذي يختاره ونهجه والثالث انه مكرهه ويقول
 بعده أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) لحديث مسلم من توضأ
 فقال أشهد الى آخره فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء (اللهم اجعلني من التوابين
 واجعلني من المتطهرين) زاده الترمذي على مسلم (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت
 أستغفر لك وأتوب إليك) لحديث الحاكم وصححه من توضأ ثم قال سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت
 الى آخره كتب برق ثم طبع بطابع ولم يكسر الى يوم القيامة قوله برق أي فيه والطابع بفتح الباء
 وكسرها الخاتم ومعنى لم يكسر لا ينطرق اليه ابطال (وحذفت دعاء الأعضاء) المذكور في المحرر
 وهو أن يقول عند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد
 اليمنى اللهم أعطني كتاباً يميني وحسابني حساباً يسيراً وعند غسل اليد اليسرى اللهم لا تعطني
 كتاباً شمالي ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرّم شعري وبشري على النار وعند غسل
 الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وزاد على ذلك الرافعي في الشرح عند مسح
 الاذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه (اذلاً أصله) كذا قال في الروضة
 وشرح المذهب أي لم ينجي فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال في الاذكار والتنقيح والرافعي قال

(قول الشارح) بخنصر يده اليسرى
 قال امام الحرمين اليسرى واليمنى في ذلك
 سواء قال في التنقيح وهو المختار وقال
 في شرح المذهب وهو الراجح المختار
 (قول المتن) وتقدم اليمن قال القفال
 في محاسن السريعة الحكمة في تقديمها
 التمين اذ اليمن من اليمن وهو حصول
 التحير والشمال تسمى الشوماء (قول
 المتن) والطالة غترته الخ قال الاسنوي
 كلامه يدل على انه يشترط اتصالهما
 بالواجب وانه ان شاء فقد تمها وان شاء
 قدمه انتهى وقول الشارح وهي أي
 الالة لكن عبارة الاسنوي والغرة
 غسل مقدمات الرأس و صفحة العنق
 مع الوجه والتجهيل غسل بعض
 العضدين مع الذراعين وبعض الساقين
 مع الرجلين

باب مسح الخف * (قول المتن) مسح الخف عن الجنب البصري أنه قال حدثني سبعون من الصحابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخف انتهى قال بعض الأصحاب القراءتان في الإرجاع بالنصب والجرح كالأيتين فقراءة النصب للغسل وقراءة الجرح للمسح وهو برفع الحدث على الأصح في الزوائد خلافا لما دل عليه كلام الرافعي في الشرح الصغير (قول الشارح) أرخص للمسافر ثلاثة أيام الخ أي مسح ثلاثة أيام ثم حذف المضاف فانصبب المضاف إليه اتصاه على التوسع وانما قلنا ذلك لضعف عمل المصدر محذوف ولا نصله أن وهو يمسح الآتي لا يعمل فيما قبله وقوله أن يمسح عليهما بدل من المصدر المقدر ثم الظاهر أنه قدم هذه الرواية على رواية * (٢٠) * مسلم لأنها أتم فائدة وفيها التصريح بأنه رخصة

ورده الأثر عن السلف الصالحين وفاتهم أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وإن كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال

* (باب مسح الخف) *

(يجوز في الوضوء) يدل على غسل الرجلين فالواجب على لابس الغسل أو المسح والغسل أفضل كما قاله في الروضة في آخر صلاة المسافر واحترز وبالوضوء عن الغسل فلا يجوز المسح فيه واجبا كان أو مندوبا كمنه عنهم في شرح المهذب وهو كقول ما أخذ من حديث الجنابة الآتي آخر الباب (للمقيم يوم وليلة والمسافر ثلاثة لياليها) حديث أبي خزيمة وحبان أنه صلى الله عليه وسلم أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما وروى مسلم عن شريح بن هانئ قال سألت علي بن أبي طالب عن المسح على الخفين فقال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوم وليلة للمقيم (من الحدث بعد لبس) لأن وقت المسح يدخل بالحدث فاعتبرت مدته منه واختار المصنف في شرح المهذب قول أبي ثور وابن المنذر أن ابتداء المدة من المسح لأن قوة الأحاديث تعطيه والمراد بلياليهن ثلاث ليال متصلة بهن سواء سبق اليوم الأول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أم لا كأن أحدث وقت الفجر فلما أحدث في أثناء الليل أو النهار اعتبر بقر الماضي منه من الليلة الرابعة واليوم الرابع وعلى قياس ذلك يقال في مدة المقيم ثم مسح المسافر ثلاثة يستدعي أن يكون سفره قدرها ولو ذهب أو أياها فإن كان دونها مسح في القصر مدة المقيم وفيما فوقه إلى أن يقيم كلسيأتي في قوله أو عكس والعاصي بسفره يمسح مدة المقيم وصاحب الضرورة كالمستحاضة يمسح لفرض ونوافل أول نوافل فقط كلسيأتي (فإن مسح حضرا ثم سافرا أو عكس) أي مسح سفرا ثم أقام (لم يستوف مدة سفر) تغليبا للحضر فيقتصر على مدته في الأول وكذا في الثاني إن أدام قبل مضيا فإن أقام بعدها لم يمسح ويجزئه ماضى وإن زاد على يوم وليلة ولو مسح سفرا بعد حدثه حضرا استوفى مدة السفر ولو مسح أحد الخفين حضرا ثم الآخر مسح مدة السفر عند الرافعي تبعاً للقاضي حسين والبغوي وصحح المصنف مقالة المتولي والشاشي أنه يمسح مدة الإقامة فقط (وشروطه أن يلبس بعد كل طهر) للحدث الأول فلو لبسه قبل غسل رجله وغسلها فيه لم يجزئ المسح إلا أن ينزعها من موضع القدم ثم يدخلها فيه ولو أدخل أحدها بعد غسلها ثم غسل الأخرى وأدخلها لم يجزئ المسح إلا أن ينزع الأولى من موضع القدم ثم يدخلها فيه ولو غسلها في ساق أخف ثم أدخلها موضع القدم جاز المسح ولو ابتداء اللبس بعد غسلها ثم أحدث قبل مسحها إلى موضع القدم لم يجزئ المسح ودخل في قوله طهر وضوء دائم الحدث كالمستحاضة والوضوء المضموم إليه التيمم لمرض فيجوز بقاء المسح عليهما واستفاد به ما كان يستفاد بذلك الوضوء لو بقي من فرض ونوافل أو نوافل فقط

(قول الشارح) لأن وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه هذا التعليل يقتضي عدم جواز المسح في تجديد الوضوء قبل الحدث وليس كذلك (قول الشارح) اليوم الأول ليلته اليوم مضعول مقدم وليسته فاعل (قول الشارح) كأن أحدث وقت الفجر عبر في هذا بالكاف وفي الذي قبله بالباء لأن عدم سبق الليلة ليومها صادق بغير مدخول الكاف كما لا يخفى (قول الشارح) ثم مسح المسافر ثلاثة أي وهو سفر القصر يستدعي أن يكون سفره قدرها ولو ذهب أو أياها وذلك يقتضي أن يكون المقصد سفر قصر لأن الأيام معتبرة بلياليها وكأنه حاول بذلك دفع اعتراض الأسنوي حيث قال شرط جواز الثلاثة أن يكون السفر طويلا فإن قيل انما يقيّد السفر بالطويل لأن القصر وهو ما دون اليوم واللييلة لا يتصور المسح فيه ثلاثة أيام بلياليهن قلنا ممنوع فإن اسم السفر شامل للذهاب وللإياب وللإقامة بينهما إذا كانت دون ثلاثة انتهى وقولي يقتضي الخ محل وقفة فتأمل (قول المتن) فإن مسح حضرا ثم سافرا خرج بالمسح ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يمسح فيه فإنه ان مضت مدة الإقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وإن مضى يوم مثلاً من غير مسح ثم سافر ومضت ليلة من غير مسح فله استيفاء

مدة المسافر وإن ابتداءها من الحدث الذي في الحضر هكذا ظهر لي من كلامهم وهو واضح نهت عليه ولا يذهب الوهم إلى خلافه والله أعلم (قول الشارح) ولو مسح سفرا بعد حدثه حضرا الح أي ولا يضرب في ذلك كون ابتداء المدة من الحدث كالمسافر بعد دخول وقت الصلاة حضرا فإنه يجوز له قصرها في السفر بخلاف ما لو شرع قبل سفره

المتخذ من الجلد التي تلبس مع المكعب وهي جوارب الصوفية لا يجوز المسح عليها حتى تكون بحيث يمكن متابعة المشي عليها وتمنع نفوذ الماء ان اعتبرنا ذلك اما لصاقها أو لتجديدها من أسفل (قول الشارح) مع كونه قويا كافي البسيط ففي البسيط اعتبر لنفوذ والصب والقوة (قول المتن) ولا يجوز جرمه فان هو فارسي معترب والجرم موقوف فوق فوق كذا عرفوه وحينئذ فكل رجل فيها جرم موقوف وهو الخف الاعلى والثنية في المتن بهذا الاعتبار (قول الشارح) هما خف الخ أي كل منهما خف أو أرايان حقيقة الجرم موقوف مع قطع النظر عن خصوص الثنية هذا ولكن ظاهر عبارة كاتري أن كلامه الاسفل والاعلى يسمى جرمه وان في كل رجل جرمه وفيه بعد (قول الشارح) كل منهما صالح بين به أن هذه الصورة هي محل القوانين دون باقي الصور الائمة في كلامه (قول الشارح) والثاني يجزئ أي ويكون الاعلى بالاعلى الخف الاسفل والاسفل بدلا عن الرجل هذا هو الاظهر من ثلاثة أوجه ثم على الجواز أيضا يجوز ثالث وأكثروا على أن عدم الجواز يشكل عليه تحوير تعدد الانتظار في الرابعة في صلاة الخوف مع أن السنة انما وردت بانتظارين فالفرق (قول الشارح) فان مسح الاسفل الخ مشرب ذلك يجزئ في مسئلة القوانين السابقة بأن يصور وصول البلل الى الاسفل من محل الخرز (قول المتن) ويكفي سمي مسح الخ أي خلافا لابي خنيفة بالتقدير بثلاث أصابع ولأنك في التعميم الامواضع الغضون ولا أحد

قط ان كان فصل به فرض ويجب النزاع في الوضوء لفرض آخر (سائر محل فرضه) وهو القدم بكعبه من كل الجوانب غير الاعلى فلو روي منه أن يكون واسع الرأس لم يضر ولو كان به تحرق في محل الفرض ضرر قل أو أكثر ولو تحترق البطانة أو الظهارة بكسر أو لهما والباقي صفيق لم يضر والاضر ولو تحرق قسم من موضعين غير متحاذيين لم يضر (طاهرا) بخلاف النخس كالمتخذ من جلد الميتة قبل الدباغ قال في شرح المذهب والتمسك فلا يمسح عليه الا تصح الصلاة فيه التي هي المقصود الاصل من المسح وما عداها من مس الخف ونحوه كالنابح لها نعم لو كان بأسفل الخف نجاسة معفو عنها لمسح منه ما لا نجاسة عليه ذكره في شرح المذهب ويؤخذ من كلام الرافي كالجوزان الحكم كذلك في غير المعفو عنها فيستفاد بالمسح في هذه الصورة قبل التطهير عن النجاسة من الخف وحمله كقوله الجوزي في البصرة يمكن تباع المشي فيه لتردد مسافر لحاجته عند الخط والترحال وغيرهما مما جرت به العادة بخلاف ما لم يكن كذلك لفظه كالخشمة العظيمة أو رفته بجوارب الصوفية والمتخذ من الجلد الضعيف أو غير ذلك لسعته أو ضيقه فلا يكفي المسح عليه ولو كان ضيقا يتسع بالمشي عن قرب كفي المسح عليه (قيل وحللا) فلا يكفي المسح على المغصوب لانه رخصة والرخص لا تناف بالمعاصي والاصح لا يشترط ذلك فيكفي المسح على المغصوب كالوضوء بما يغصوب وعلى المبروق وعلى الحرير والرجل وغيره وقوله حللا وسائر ما بينهما أحوال من ضمير يلبس أي وهو هذه الصفات (ولا يجزئ منسوج لا يمنع ماء) أي نفوذه الى الرجل كما في المحرر لو صب عليه كما في شرح المذهب كانه يات مع كونه قويا كافي البسيط (في الاصح) لانه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف اليها نصوص المسح والثاني يجزئ كالمحرق طهارته من موضع وبطائه من آخر وان نفذ الماء منه الى الرجل لو صب عليه ولو كان المنسوج لا يمنع وصول بلل المسح الى الرجل لخفته لم يجزئ المسح عليه كما جزمه الماوردي وهو خارج بشرط امكان تباع المشي (ولا) يجزئ (جرم موق في الاظهر) هما خف فوق خف كل منهما صالح للمسح لان الرخصة وردت في الخف لعموم الحاجة اليه والجرم موقوف لا تعم الحاجة اليه والثاني يجزئ لان شدة البرد قد تنسج الى لبسه وفي نزعه عند كل وضوء للمسح على الاسفل مشقة ويحجب بأنه يدخل يده بينهما ويمسح الاسفل ولو لم يكن الاسفل صالحا للمسح فهو كاللغافة ويجوز المسح على الاعلى جزمه ولو لم يكن الاعلى صالحا للمسح فهو كرقعة تلف على الاسفل فان مسح الاسفل أو الاعلى ووصل البلل الى الاسفل بقصده أو قصدهما أو أطلق جزءا وان قصد الاعلى فقط فلا ولو لم يصلح واحد منهما للمسح فواضح أنه لا اجزاء (ويجوز مشقوق قدم شد) بالعرى (في الاصح) حصول الستور والارتفاق به والثاني لا كالمولف على قدمه قطعة آدم وأحكامها بالشدة فانه لا يمسح عليها وفرق الاول بعسر الارتفاق بها في الازالة والاعادة مع استيفاز المسافر ولو فتحت العرى بطل المسح وان لم يظهر من الرجل شيء لانه اذا مشي ظهر (ويسن مسح أعلا) الساتر لمشط الرجل (وأسفله خطوطا) بأن يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى الى ساقه واليسرى الى أطراف الاصابع من تحت مفرج بين أصابع يديه ولا يسن استيعابه بالمسح ويكره تكراره وكذا غسل الخف وقيل لا يجزئ فلو وضع يده المستلة عليه ولم يمررها أو قطر عليه آخر أو قبل لا ويجزئ بخرقه وغيرها (ويكفي مسمى مسح يحاذي النرض) من ظاهر الخف دون باطنه الملاقى للبشرة فلا يكفي كما قاله في شرح المذهب اتفاقا (لا أسفل الرجل وعقبها فلا) يكفي (على المذهب) لانه لم يرد الاقتصار على ذلك كما ورد الاقتصار على الاعلى فيقتصر عليه وقوفه على محل الرخصة والقول الثاني وهو مخرج بكفي قياسا على الاعلى وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني والعقب مؤخر القدم (قلت حرفه كاسفله والله أعلم) في أنه لا يكفي

(قول الشارح) أو سقرا جمع سافر كركب وركب قاله الاستنوي (قول الشارح) دل الأمر بالنزع وجهه استفادة ذلك من حديث صفوان أن الاستثناء ليس من الأمر نابل من عدم النزع وكل من المستثنى والمستثنى منه مورد وحمل للطلب المدلول عليه بأمراً فيكون الإثبات الذي أفاده الاستثناء مطلوباً ومأموراً به ونظير ذلك قوله تعالى أمر أن لا تعبدوا إلا إياه (قول المتن) غسل قدميه أي والظاهر انقطاع المدة أيضاً كافي الجنابة ثم رأيت في الكفاية صرح بأن نزع الرجل من الخف مبطل للمدة * (باب) * الغسل (قول المتن) الغسل قيل لما كان الغسل من الجنابة معلوماً قبل الإسلام من بقية دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام كما بقي الحج والنكاح لم يحتج إلى بيان كيفية في الآية بخلاف الوضوء (قول الشارح) ألا في الشهيد فسيأتى أنه لا يغسل يريد بذلك أن المؤلف رحمه الله ذكره فلا يعترض به عليه (قول المتن) وكذا ولادة بلابل الظاهر أن الولادة المذكورة تحترم الوطء كالحيض والنفاث قيل إن الولادة بلا بلابل توجد كثيراً في نساء الأكراد * فائدة * (٢٢) * إذا أوجسنا الغسل منها فهل تبطل الصوم

الأصح في التحقيق نعم والأقوى في شرح المذهب لا كالاختلاف (قول الشارح) والثاني يقول الولد لا يسمى منياً أي ويجب الوضوء كذا في الاستنوي وقد يفهم عدم وجوبه على الأول وفيه نظر لأنه منعقد من منيها ومنى الرجل (قول الشارح) وتحصل للرجل أي تحقق وتوجد بالدخول الحشفة وخروج المنى فليست غيرهما والافاوجه اضافة الوجوب هنا إلى أمر مرتب على دخول الحشفة وخروج المنى وعدم اعتبار ذلك في باقي الأسباب كالحيض (قول المتن) حشفة قال الإمام في اعتبار قدر الحشفة في المهيمة كالنقد ونحوه كلام يوكل إلى فسر الفقيه * (فرع) * قال في الروضة لو استدخلت المرأة ذكرها مقطوعاً ففيه الوجهان في نقض الوضوء بحسه قال الاستنوي ~~هكذا~~ أطلق ومقتضاه عدم التفرقة بين استدخاله من رأسه أو أصله أو وسطه بجميع طرفيه وفيه نظر لا يخفى على الفقيه (قول الشارح) من مقطوعها يجوز أن يكون حالاً من المضاف وكذا من المضاف إليه لأن المضاف بمعنى المماثل

الاقتصار عليه لقربه منه (ولا مسح لشاك في بقاء المدة) كأن شك في وقت الحدث بعد اللبس لأن المسح رخصة بشرط منها المدة فإذا شك فيها رجع إلى الأصل وهو الغسل (فإن أجنب) لا بلس الخف في أثناء المدة (وجب) عليه (تجدد لبس) أن أراد المسح بأن ينزع ويتطهر ثم يلبس وذلك اللبس إنقطع مدة المسح فيه بالجنابة لأمر الشارع بنزع الخف من أجلها في حديث صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سقرا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام وليا له من الجنابة صححه الترمذي وغيره دل الأمر بالنزع على عدم جواز المسح في الغسل والوضوء لأجل الجنابة فهي مانعة من المسح قاطعة للمدة حتى لو اغتسل لاسلامه لا يسح بقيتها كما هو مقتضى كلام الرافعي ويؤخذ من قول الكفاية ينبغي أن لا تبطل مدة المسح أنه يحسب بقيتها لارتفاع المانع (ومن نزع) خفيه أو أحدهما في المدة وأتمت (وهو بطهر المسح غسل قدميه) لبطان طهرهما بالنزع أو بالانتهاء (وفي قول بترواً) لبطان كل الطهارة ببطان بعضها كالصلاة واختار المصنف في شرح المذهب كإبني المنذر أنه لا يلزمه واحد منهما ويصلي بطهارته

* (باب الغسل) *

موجبه موت إلا في الشهيد فسيأتى أنه لا يغسل (حيض ونفاث) فيجب عند استطاعتهما للصلاة وشكوهما (وكذا ولادة بلابل في الأصح) لأن الولد منى منعقد والثاني يقول الولد لا يسمى منياً وعلى أن قول يصح الغسل عقبها ذكره في شرح المذهب ويجرى الخلاف بتعحيحه في الفاء العلقية والمضغة بلابل (وجنابة) وتحصل للرجل (بدخول حشفة أو قدرها) من مقطوعها منه (فرجاً) قبل أو دبراً من آدمي أو بهيمة وبصير آدمي جنباً بذلك أيضاً (وبخروج منى من طريقه المعتاد وغيره) كأنه كسر صلبه فخرج منه وفي أصل الروضة وقيل الخارج من غير المعتاد له حكم المنع المذكور في باب الاحداث فيعود فيه التفصيل والخلاف والصلب هنا كالعدة هناك وفي شرح المذهب أنه الصواب وخبره في التحقيق (ويعرف بتدقيقه أولده) بالجمعة (بخروجه) وإن لم يتدقق لقلته مع فتور الذكرك عقب ذلك ذكره في الروضة كأصلها وأسقطه من المحرر لاستلزام اللذة له (أو يخرج عجيناً رطباً وبياضاً بيض جافاً) وإن لم يتدقق أو يلتذ به كأن خرج ما بقي منه بعد الغسل (فان فقدت الصفات) المذكورة في الخارج

فهو عامل ولأنه كالجزء أيضاً وعلى الاحتمال الثاني تفيد العبارة أن القدر معتبر بحشفة ذلك العضو وأما قوله منه فقد تنازع فيه حشفة وقدر والغرض من كونه منه إيضاح المراد من العبارة ببيان أن المؤثر دخول الحشفة أو قدرها بحيث تكون تلك الحشفة أو قدرها من الشخص حذراً من أن يوهم خلاف ذلك بسبب تكرار الحشفة يدل على أن هذا ما مر أنه أن الماتن في الكلام على التحليل في باب النكاح قالوا إذا طلق المحرر ثلاثاً لم تحل له حتى تنكح وتنكح بقبيلها حشفته أو قدرها قال الشارح من مقطوعها ولم يقل منه لأن الصغير هنا لا يغني عنه (قول الشارح) منه حال من المضاف إليه في قدرها (قول الشارح) ويصير آدمي جنباً نعم يستثنى منه الميت فلا تجب إعادة غسله لا تقطاع التكليف عنه (قول المتن) وبخروج منى سمي بذلك لأنه يعني أي يصب فيقال أمني ومنى ومنى الأول أفصح (قول الشارح) مع فتور الذكرك الخرج لعل الماتن أولده بخروجه

(قول المتن) والمكث في المسجد أى ولو في هوأه ولو كان بعض المكان مسجد اعل سبيل التسبوع حرم أيضا بخلاف الاعتكاف وصحة الصلاة .
لأ موم اقتضا عدنه امامه فوق ثلثة ذراع (قول الشارح) ولا جنب الا عابرى سبيل أى فانه دليل على أن المراد بالصلاة في الآية مواضعها قال الله تعالى لهذمت صوامع وبيع وصلوات * فائدة * (٢٣) ذكر صاحب التلخيص من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم دخوله المسجد

جنباً وما الى الله النورى رحمه الله (قول المتن) والقرآن أى باللفظ ومثله إشارة الاخرس قاله القاضي في فتاويه (قول الشارح) أو حيض لو كان على المرأة حيض وجنابة فنوت أحد ههما فقط ارتفع الاخر قطعاً واستشكل القطع مع جريان الخلاف في نظيره من الوضوء قال الامام النووى والفرق صعب انتهى قلت قد يلوح فارق من جهة أن يتنه رفع الحدث الاكبر من حيث اقتضاؤها تجميع جميع البدن أقوى من نية الوضوء لا اختصاصها ببعض الأعضاء يدل على قوتها استتباعاً للاصغر دون العكس (قول الشارح) وقد يكون مندوباً فيه نظراً فان الوضوء قد يكون مندوباً ويصح نية الوضوء (قول المتن) وتعميم شعره لما روى عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك موضع شعرة من جنابة فعل به كذا وكذا من النار قال علي فمن ثم عادت شعراً أسى وكان يجوز شعره (قول الشارح) حتى الاظفار ليست من البشرة (قول المتن) ولا تجب مضمضة واستنشاق خلافاً لا في خيفة (قول المتن) ثم الوضوء الظاهر أنه يستحب أيضا في الاغسال المستنونة أيضا (قول الشارح) كغضون البطن والابط وكذا السرة وبين الالبتين وتحت الاظفار وتحت الركبتين (قول الشارح) خروجاً من خلاف الخ لنا قوله صلى الله عليه وسلم أما أنا فأحى

(فلا غسل) به (والمرأة كرجل) في أن جنباتها تحصل بما ذكر وفي أن منها يعرف بالصفات المذكورة وقال الامام والغزالي لا يعرف منها الا بالتلذذ (ويحرم بها) أى بالجنبابة (ما حرم بالحدث) من الصلاة وغيرها المتقدم في باب (والمكث بالمسجد لا عبوره) أى الجواز به قال تعالى ولا جنب الا عابرى سبيل وخارج المسجد الرباط ونحوه (والقرآن) ولو بعض آية لحديث الترمذي وغيره لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن ويقرأه كسر الهمزة على النهى وبضمها على الخبر المراد به النهى ذكره في شرح المذهب (وتحل أذكاره لا بقصد قرآن) كقوله عند الركوب سبحان الذي سخر لنا هذا وما كناه مقربين وعند المصيبة ان الله وانا اليه راجعون فان قصد القرآن وحده أو مع ذلك كحرم وان أطلق فلا كما اقتضاه كلام المصنف خلافاً للحزب ونبه عليه في الدقائق وقال في شرح المذهب لشار العراقيون الى التحريم قال في الكفاية وهو الظاهر (وأقله) أى الغسل عن الجنابة أو الحيض أو النفاس (نية رفع جنابة) أو حيض أو ناس أى رفع حكم ذلك (أو استباحة مقتدر اليه) أى الى الغسل كأن ينوي به استباحة الصلاة أو غيرها مما ترفع على الغسل (أو أداء فرض الغسل) أو فرض الغسل أو أداء الغسل كما في الحاوى الصغير قياساً على أداء الوضوء وفي شرح المذهب قال الروابي لو نوى الجنب الغسل لم يجزئه لانه قديم يكون عادة وقديماً يكون مندوباً (مقرونة بأول فرض) وهو أول ما يغسل من البدن فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله ومقرونة بالرفع في خط المصنف وقيل بالنصب صفقة نية المقطرة المتصوفة بنية الملقوطة (وتعميم شعره) بنمغ العين (وشعره) حتى الاظفار وما يظهر من صمغى الاذنين ومن فرج المرأة عند عودها لقضاء الحاجة وما تحت الشعر الكشيف ويجب تقص الضفائر ان لم يصل الماء الى باطنها الا بالنقض (ولا تجب مضمضة واستنشاق) كما في الوضوء (وأكله ازالة القذر) بالمعجعة كلتي على الفرج (ثم الوضوء) كاملاً (وفي قول يؤخر غسل قدميه) فيغسلهما بعد الغسل لحديث الشيخين عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم توضأ في غسله من الجنابة وضوءه للصلاة زاد البخارى في رواية عن ميمونة غير جليله ثم غسلهما بعد الغسل (ثم تعهد معاظفة) كغضون البطن والابط (ثم يفيض الماء على رأسه ويحمله) وفي الروضة وأصلها أنه يخلل الشعر بالماء قبل افاضته ليكون أبعد عن الاسراف في الماء وفي المذهب ويخلل الحية أيضاً (ثم) على (شقها الايمن ثم الايسر) لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في طهوره وراه الشيخان من حديث عائشة (وبذلك) بدنه خروجا من خلاف من أوجبه (ويثلث) كالوضوء فيغسل رأسه ثلاثاً ثم شقه الايمن ثلاثاً ثم الايسر ثلاثاً (وتتبع) المرأة (حيض اثره) أى اثر الدم (مسكاً) بأن تجعله على قطنه وتدخله فخرجها للامم بما يؤدى ذلك في الصحيحين من حديث عائشة وتفسيرها قوله صلى الله عليه وسلم لسائلته عن الغسل من الحيض خذى فرصة من مسك فطهرى بها بقولها لها يعنى شبعي بها اثر الدم ويكون ذلك بعد الغسل وحكمته تطيب المحل والنفاس كالحيض في ذلك والفرصة بكسر الفاء وبالصاد المعجمة القطعة والاثر يفتح الهمزة والمثلثة (والا) أى وان لم يتيسر المسك (فتخوه) من الطيب فان لم يتيسر فالطين فان لم يتيسر كفى الماء ونبه في الدقائق على عدوله عن قول المحترمين مسكاً ونحوه للاعلام بالترتيب في الاولوية

على رأسى ثلاث حبات فاذا أنا قد طهرت (قول الشارح) كالوضوء بل أولى (قول المتن) ويتبع الحيض لو تركته كره (قول الشارح) كفى الماء عبارة الاسنوى كفى أى في حصول السنة كذا قاله الراعى انتهى وقال غيره كفى في ازالة اللوم المترتب على ترك هذه السنة المؤكدة لانه كاف في حصولها ثم الظاهر ان المراد بكفاية الماء هو الغسل الشرعى لا ادخال ماء في الفرج يدل الطيب المذكور (قول الشارح) للاعلام بالترتيب في الاولوية فيه ودعلى الاسنوى حيث قال لا يؤخذ ذلك من عبارة الكتاب وافادة الترتيب ظاهرة وكونها في الافضلية لا يفيد المناج

(قول المتن) بخلاف الوضوء أى ولو كان مكملًا للتيمم وأما التيمم فلا يستحب تجديده ولو مكملًا للوضوء (قول الشارح) إذا صلى بالاول صلاة كما كانت حكمته ذلك أن لا يكون بدونه في معنى الكرة الرابعة قال الاسنوى وهو مكرهه إذا لم يؤد بالاول شيئًا قبلت ينسحق أن تكون كراهة تحريم لانه عبادة فاسدة حيثئذ (قول المتن) والغسل عن صاع من السنن * (٢٤) * أيضا أن يقول بعده أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له

وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله قاله في الروضة وفي التحقيق يقول بعده ما يقوله بعد الوضوء * فرع * تسنن الموالاة فيه أيضا كالوضوء (قول الشارح) لأن الماء يصير مستعملًا أولاً في النجس فلا يستعمل في الحدث أى ولا يضرب في ذلك قصد الحدث معه بل لوجود القصد للحدث ارتفع الخبث بدونه على رأى الرافعى رحمه الله تعالى وقوله مستعملًاوافق بحث الشيخين في مسئلة تجدد الحدث للنجس السالقة في الطهارة وقول الشارح ويرفعهما الماء معاً أى جميعاً (قول المتن) حصل قال في البحر والاكمل أن يغتسل للنجاسة ثم للجمعة ذكره أصحابنا انتهى ولو صام يوم عاشوراء عنه وعن نذر قال الاسنوى القياس عدم المحبة لواحد منهما السكن أفتى البارزى بحصولهما معاً

* (باب النجاسة) *

(هى كل مسكر مائع) كالخمر وهى المتخذة من ماء العنب والنبيذ كالمخمر من الزبيب واحترز هنا بمائع المزيد على المحترز عن البعج وغيره من الخشيش المسكر فإنه حرام ليس بنجس قلته فى اندى ولا ترد عليه الخمر المعقودة فإنها مائع فى الأصل بخلاف الخشيش المذاب (وكاب وخنزير وفرعهم) أى فرع كل منهما مع الآخر ومع غيره من الحيوانات الطاهرة تغلياً للنجس وانما مل فى نجاسة الكاب ماروى مسلم طهوراً أى أحكم اذا ولى فيه الكاب أن يغسل سبع مرات أولها دهن بالتراب أى مطهره والخنزير أسوأ حالاً من الكاب لانه لا يجوز اقتناؤه بحال بخلاف الكاب (وميتة غير آدمى) والسمك والجراد حرمة تناولها قال تعالى حرمت عليكم الميتة والدم وميتة السمك والجراد طاهرة لحل تناولهما وكذلك الميتة الآدمى فى الاظهر لقوله تعالى ولقد كرمنا نوحاً آدم وقضية السكرية أن لا نجسهم بنجاستهم بالموت وسواء الكفار والصلون (ودم) لما تقدم من تحريمه (وفج) لانه دم مستعمل (وفى) كالغائط (وروث) بالمثلثة كالبول (وبول) للامر بصب الماء عليه فى حديث الشيخين المتقدم أول الطهارة (ومذى) بسكون الذال المعجمة للامر بغسل الذكرو منه فى حديث الشيخين فى قصة على بن أبى طالب رضى الله عنه ويحصل عند ثوران الشهوة (وودى) بسكون الدال المهملة كالبول وهو يخرج عقبه أو عند حمل شئ ثقيل (وكذا منى غير الآدمى فى الاصح) لاستخدامه فى الباطن

* (باب النجاسة) *

(قوله) هى كل مسكر لما كان الاصل فى الاعيان الطهارة لانه خلقت لنا فى العباد وان كان فى بعضها ضرر فبغيره نفع من جهة أخرى شرع المؤلف فى ضبط الاعيان النجسة ليعلم ان ما عداها فى حكم الطهارة وقد استدلل على نجاسة الخمر بالاجماع حكاه أبو حامد وابن عبد البر قال الاسنوى كأنهما أراد اجماع الطبقة المتأخرة من المجتهدين والافتد خاف فى ذلك ربيعة شيخ مالك والمزنى (قول الشارح) لانه لا يجوز اقتناؤه بحال نقضه الاسنوى بالحشرات انتهى

وذهب مالك رحمه الله الى طهارة البكب والخنزير ولكن يغسل من ولوغهما تعبد * تنبيه * ما عدا ذلك من الحيوانات طاهر الا الدود المتولد من الميتة والخنزير المربى بلين كلبه على وجهه مروج فيها (قول الشارح) وكذا ميتة الآدمى فى الاظهر خص اذا حوى فى شرح الترمذى الخلاف بغير الشهد ثم على القول بنجاسة الميت يطهر بالغسل عند أبى حنيفة واختاره البغوى قال الاسنوى والمعروف من مذهبنا خلاف ذلك (قول المتن) وفى لواء الماء أو نحوه قبل الاستحالة فينبغي كما قال الاسنوى أن لا يكون نجس العين بل يطهر الماء بالمكثرة أخذاً من مسئلة الحطب الصحيح اذا ألقته الدابة (قول المتن) وروث قال فى الدقائق هو شامل للخارج من الآدمى وغيره بخلاف العذرة فإنها خاصة بآدمى

(قول الشارح) انها تحل الميت الح قال المحاملي رحمه الله يستحب غسله وطبا وفركه باسائه انتهى قلت لو قيل باستحبابه مطلقا خر وجامن الخلاف لم يكن بعيدا (قول الشارح) من الآدمي الظاهر انه قيد بذلك لان الامام الرافعي رحمه الله قائل بنجاسة مني غير الآدمي فكذا علقته ومضغته فيما يظهر ثم رأيت الاسنوي قال يشترط في طهارة العلقه * (٢٥) * والمضغة على قاعدة الرافعي أن يكونا من الآدمي فان مني غيره نجس

كالدّم قلت الاصح طهارة مني غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما والله أعلم) لانه أصل حيوان طاهر ومني الآدمي طاهر لحديث الشيخين عن عائشة أنها كانت تتحلل الميت من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصل فيه ومني الكلب ونحوه نجس قطعاً (ولبن ما لا يؤكل غير الآدمي) كلبن الازنان لانه يستحيل في الباطن كالدّم ولبن ما يؤكل طاهر قال تعالى لنا خالصا سائغا للشاربين وكذا ابن الآدمي لانه لا يليق بكرامته أن يكون منشؤه نجسا ومن ذلك يؤخذ ان الكلام في لبن الانثى الكبيرة فيكون لبن الذكر والصغيرة نجسا كما صرح به بعضهم (والجزء المنفصل من الحي كمنته) طهارة ونجاسة فيد الآدمي طاهرة وألبان الخروف نجسة (الأشعر المأكول) يفتح العين (فطاهر) وفي معناه الصوف والوبر قال الله تعالى ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثنا ومتاعا إلى حين واحتز بالمأكول عن شعر غيره كالحمار فهو نجس (وليست العلقه والمضغة وورطوبة الفرج) من الآدمي (بنجس في الاصح) لان الأولين أصل الآدمي كالمني والثالث كعرقه وانما قيل بالنجاسة بقول الثالث متولد من محلها بنجس ذكر الجامع ويلحق الأولين بالدم اذا العلقه دم غليظ والمضغة علقه جمدت فصارت كقطعة لحم قدر ما يصفى والثلاثة من غير الآدمي أولى بالنجاسة وينبغي عليها في الثالث نجس البيض (ولا يطهر نجس العين الا بخر تخللت) أي صارت خلا من غير طرح شيء فيها فتطهر (وكذا ان نقلت من شمس إلى ظل وعكسه) تطهر (في الاصح) فان خللت بطرح شيء فيها كاليدل والخبز الحار (فلا) تطهر لتنجس المطروح بها فينجسها بعد انقلابها خلوها وقيل لاستحبابه بالمعالجة المحرمة فعوقب بضد قصده وينبغي على العلتين الخلاف في مسألة النقل المذكورة والخمر المستدم من ماء العنب ويؤخذ من الاقتصار عليها ان النبيذ وهو المتخذ من غير العنب كالزبيب لا يطهر بالتخلل وبه صرح القاضي أبو الطيب لتنجس الماء به حالة الاستداد فينجسه بعد الانقلاب خلوها وقال البغوي يطهر لان الماء من ضرورته (و) الا (جلد نجس بالموت) فيطهر بدبغه طاهره وكذا باطنه على المشهور) لحديث مسلم اذا دبغ الاهاب فقد طهر والثاني يقول آلة الدبغ لاتصل إلى الباطن ودفع بأنها تصل إليه بواسطة الماء وورطوبة الجلد فعلى الثاني لا يصل في فيه ولا يباع ولا يستعمل في الشيء الرطب واحتز بقوله بالموت عن النجس حال الحياة كجلد الكلب فلا يطهر بدبغه (والدبغ ترع فضوله بحريف) بكسر الحاء كالقرظ والعصف والشبث بالثلثة (لأشمس وتراب) فلا يحصل بهما الدبغ ببقاء فضلات الجلد وعفوته اذ لو نفع في الماء عاد إليه النتن (ولا يجب الماء في أثناءه) أي الدبغ (في الاصح) بناء على انه احوال ومقابلته مبنى على انه ازالة ولا يضر عليه تغير الماء الادوية لضرورة (والمدبوغ) على الأول (كثوب نجس) لملاقاة الادوية التي تنجس به قبل طهره فيجب غسله (وما نجس بملاقاة مني من كلب غسل سبعا احداها بتراب) قال صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب في الاناء فاعسلوه سبع مررات رواه الشيخان زاد مسلم في رواية أولا هن بالتراب وفي أخرى وعقره المائنة بالتراب والمراد ان التراب يصاحب السابعة كافي رواية أبي داود السابعة بالتراب وبين هذه رواية أولا هن تعارض في محل التراب فيتساقطان في تعيين محله ويكتفي بوجوده في واحدة من السبع كافي رواية

لم يضر بل خلاف لا به من ضروريته ل (قول المتن) وكذا باطنه قدر آيت على هامش قطعة الاسنوي حاشية نصها المراد بالباطن ما يشق فيظفره قاله أبو الطيب انتهى (قول الشارح) كجلد الكلب خالف في هذا أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قول المتن) بحريف هو الذي يحرف القم قاله الاسنوي (قول المتن) لأشمس وتراب مثلها الملح كافي الزوائد (قول المتن) في أثناءه ربما يقتضي عدم جواز تقديمه وليس كذلك اذ لو نفع في الماء ثم استعمل الادوية طهر على الاصح (قول المتن) غسل سبعا قال المجلي في شرح الوسيط وتستحب ثمانية

لم يضر بل خلاف لا به من ضروريته ل (قول المتن) وكذا باطنه قدر آيت على هامش قطعة الاسنوي حاشية نصها المراد بالباطن ما يشق فيظفره قاله أبو الطيب انتهى (قول الشارح) كجلد الكلب خالف في هذا أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قول المتن) بحريف هو الذي يحرف القم قاله الاسنوي (قول المتن) لأشمس وتراب مثلها الملح كافي الزوائد (قول المتن) في أثناءه ربما يقتضي عدم جواز تقديمه وليس كذلك اذ لو نفع في الماء ثم استعمل الادوية طهر على الاصح (قول المتن) غسل سبعا قال المجلي في شرح الوسيط وتستحب ثمانية

(قول الشارح) لكثرة ما يلهث الهمث
اذلاع اللسان مع كثرة التنفس (قول
المتن) غير لبن أى ولو من غير آدمى ولو
مغلظا (قول الشارح) فنخصه قال
الجوهري النضج بالمعجزة مثل النضج
بالمهمله سواء انتهى وقيل ما نحن كالطين
فبالمعجزة وما رقى كالماء فبالمهمله
(قول الشارح) أى للتغذى الخ عبارة
ابن يونس شارح التنبيه لم يستقل بالطعام
أى يكفيه عن اللبن انتهى وقال ابن
يونس شارح التيجيز المراد بالمستقل أن
يكون غير اللبن غالباً في غذائه انتهى
(قول المتن) ولا يضرب بقاءه الى آخره
أى لما روى أبو هريرة رضى الله عنه ان
خولة بنت يسار أتت النبي صلى الله عليه
وسلم فقالت يا رسول الله انه ليس لى الا
ثوب واحد وأنا أحيض فيه فكيف
أصنع فقال اذا تطهرت فاغسله ثم صلى
فيه قالت فان لم يخرج الدم قال يكفك
الماء ولا يضرك أثره واه أحمد وأبو
داود ولكن فيه ابن لهيعة يختلف فيه
(قول الشارح) كلون الدم وريح الخمر
خصهما بالتبثيل لان لتاوجها بالعقر من
لون الدم دون غيره ووجها بالعفون من
ريح الخمر دون غيره قول الشارح وفي
اللون وجه عبارة الحرز رقيقه (قول
الشارح) كفى المستعمل في رفع الحدث
نظير لقوله لا تتقال المنع لها (قول
الشارح) وفي القديم انها مطهرة يعبر
عن هذا بأن للغسالة حكم نفسها قبل
الورود وعن الثاني بأن لها حكم المحل
قبل الورد وعن الأول بأن لها حكم المحل
بعد الورد وعلى هذه الأقوال يبنى حكم
المتطابر من غسالات الكلب فلو تطاير
من الأولى فعلى الاظهر يغسل ستا وعلى
الثاني سبعا وعلى القديم لاشئ

الدارقطني احسدا هت بالطحا و يقاس على الولوغ غيره كبوله وعرقه لانه اذا وجب ما ذكر في فقه مع انه
أطيب ما فيه بل هو أطيب الحيوان نكهة لكثرة ما يلهث ففي غيره بطريق الأولى (والاظهر
تعين التراب) جمع بين نوعي الطهور والثاني لا يقوم مقامه غيره كالاشنان والصابون وسباق جواز
التيم برمل فيه غبار فهو في معنى التراب وجوازه هنا أولى (والاظهر ان الخنزير ككلب)
فيما ذكر لانه أسوأ حالا منه كما تقدم والثاني لا يكتفى الغسل منه مرة واحدة بل تراب كغيره
من النجس ويجرى الخلاف في المتولد من كلب وخنزير والمتولد من أحدهما وحيوان طاهر لانه ليس
كلباً ذكره في الروضة (ولا يكتفى تراب نجس ولا تراب بمزج بمائع) كالخل (في الاصح) نظرا الى
أن القصد بالتراب التطهير وهو لا يحصل بمزج كز فلا بد من طهوية التراب ومزجه بماء ومقابل
الاصح ينظر الى مجرد اسم التراب والى استعماله ممزجاً وجامع المحافظة على وجود السبع بالماء كما صرح به
ابن الصلاح حتى لو غسل بالماء ستا والسابعة بالتراب الممزج بمائع لم يكف قطعاً وما في الروضة
كأصلها أنه يكتفى في وجهه قال في شرح المهذب هو خطأ ظاهر وحكى في التنقيح عن بعضهم أنه يكتفى
بالمزج بمائع مع الغسل سبعا بالماء دون الغسل به ستاً ثم صحح عدم الاجزاء في صورتين والواجب من
التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته الى جميع اجزاء المحل وقيل يكتفى ما ينطلق عليه الاسم ولا يجب
استعمال التراب في الارض الترابية اذ لا معنى لترتيب التراب وقيل يجب استعماله فيها كغيرها
(وما نجس) يقول صبي لم يطعم غير لبن نفع بأن يرش عليه ماء يجمعه ويغلبه من غير سيلان بخلاف
الصبيبة فلا بد في بولها من الغسل على الاصل ويتحقق بالسيلان والاصل في ذلك حديث الشيخين
عن أم قيس انها جاءت بابن لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره
فبال عليه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء ففحكه ولم يغسله وروى الترمذي وغيره وحسنه
حديث يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وفرق بينهما بأن الاثلاف يحمل الصبي أكثر
نخف في بوله وبأنه أرق من بولها فلا يلصق بالمحل لصوق بولها به وقوله لم يطعم بفتح الياء أى لم يتناول
وقوله غير لبن أى للتغذى كما ذكره في شرح المهذب فلا يمنع النضج تخيكه أول ولادته بتمر ونحوه
ولا تناوله السفوف ونحوه للاصلاح (وما نجس بغيرهما) أى بغير الكلب ونحوه وغير بول الصبي
المذكور (ان لم تكن عين) من النجاسة فيه كبول جف ولم يدرك له طعم ولا لون ولا ريح (كفى جرى
الماء) عليه مرة (وان كانت) عين منها فيه (وجب ازالة الطعم) ومحاوله غيره (ولا يضرب بقاء لون
أوريج عسر زواله) كلون الدم وريح الخمر بخلاف ما اذا سهل فيضرت (وفي الرجح قول) انه يضرب
بقاؤه في طهر المحل وفي اللون وجه كذلك فترتكب المشقة في زوالهما (قلت) كما قال الرافعي
في الشرح (فان بقيامعا ضرب على الصحيح والله أعلم) لقوة دلالة لهما على بقاء العين والثاني لا للمشقة
في زوالهما كمالو كافي محلين ولا تجب الاستعانة في زوال الاثر بغير الماء وقيل تجب وصححه المصنف
في التحقيق والتنقيح (وبشروط ورود الماء) على المحل (لا العصر) له (في الاصح) فيها ومقاله
في الأولى قول ابن سريج في الماء القليل اذا أورد عليه المحل النجس ليطهره كالتوب بغسل في اجانة
ماء كذلك انه يطهره كمالو كان وارداً بخلاف ما لو ألقته الريح فيه فينجس به والخلاف في الثانية مبنى
على الخلاف الآتي في طهارة الغسالة ان قلنا بطهارتها وهو الاظهر فلا يشترط العصر والاشترط
ويقوم مقامه الحفاف في الاصح (والاظهر طهارة غسالة) تفصل (بلا تغبر وقد طهر المحل) لان
(المنفصل بعض ما كان متصلاً به وقد فرض طهره والثاني انها نجسة لا تتقال المنع لها كفى المستعمل
في رفع الحدث ومنه خرج وفي القديم انها مطهرة لما تقدم في المستعمل في رفع الحدث فان انفصلت

(قول الشارح) كأنظر الخ قال الاستوى اما غير الدهن فبالاجماع واما الدهن فمحل الخلاف كما قاله في السكفة فيما اذا انقضى الدهن ببول أو سحر ونحوهما مما لا دهنية فيه فان كان المنجس له وذلك الميتة لم يظهر بلا خلاف ولو عصي الشخص بإصاته النجاسة كأن ضخم بها ثوبه أو دهنه وجب ازالتهما على الفور والافلا نظير الصلاة ونحوها ذكره الاستوى نقلا عن الروضة ثم قال واما العاصي بالجنابة فيجوز الحاقه بذلك والمنجس خلافه لأن ما عصي به في النجاسة باق بخلاف الجنب * (باب التيمم) * (قول المتن) يتيمم المحدث والجنب قيل حكمة تخصيصهما كونهما محل النص في القرآن والسنة (قول المتن) فان يتيمم المسافر * (٢٧) * فقهه قيل التقيد به للغالب قلت لك أن تقول قد جعل أحوال المسافر ثلاثة

متغيرة أو غير متغيرة ولم يظهر المحل فتجسده قطعا وزيادة وزنها بعد اعتبار ما يأخذ به المحل كالتمتع في الأصح وهل يحكم بنجاسة المحل فيما اذا انفصلت متغيرة أو زائدة الوزن ولا أثر به يدرك وجهان أحدهما في التمتع نعم والمستعمل في الكرة الثانية والثالثة في إزالة النجاسة طهور وقيل طاهر فقط (ولو نجس مائع) كالخل والديس والدهن (تعذر) بالمعجزة (تطهيره وقيل يطهر الدهن) كالزيت (بغسله) بأن يصب عليه في أناء ما يغلبه ويحرك بخشبة حتى يصل الماء إلى جميع أجزائه ثم اذا سكن وعلى الدهن الماء يفتح الاناء من اسفله ليخرج الماء عناء على اشتراط العصر ورد هذا الوجه بحديث أبي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال ان كان جامدا فألقوها وما حولها وان كان مائعا فلا تقربوه وفي رواية ذكرها الخطابي فأريقوه فلو أمكن تطهيره شرعا لم يقل فيه ذلك وقد أعاد المصنف المسئلة في باب البيع

* (باب التيمم) *

هو اصال التراب الى الوجه واليدين بشروط كما يؤخذ مما سياتي (يتيمم المحدث والجنب) ومثلهما الحائض والنفساء (الاسباب) أحدها فقد الماء قال تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا الى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا الى آخره (فان يتيمم المسافر فقهه تيمم بلا طلب) اذا لا فائدة فيه (وان توهمه) أي وقع في وهمه أي ذهنه وجوده أي جوزه ذلك (طلبه) بعد دخول وقت الصلاة وجوبا بما توهمه فيه (من رحله) بأن يقتش فيه (ورققته) بضم الراء وكسر هاء مستوعبا لهم كأن ينادى فيهم من معاه ماء يجوده (و) ان لم يجده في ذلك (نظر حواله ان كان بمستوى) من الارض أي عينا وشما لا وخلقا وأما (فان احتاج الى تردد) بأن كان هناك وهذه أو جبل (تردد قدر نظره) في المستوى وهو كما في الشرح الصغير غلوة سهم وفي الروضة كأصلها انه يتردد ان لم يخف على نفسه أو ماله الى حد يلقه غوث الرفاق مع ما هم عليه من التشاغل بشغلهم قبل وما هنا كالحذر أن يرد من ذلك بكثير (فان لم يجد تيمم) لظن فقده (فلو مكث موضعه فالأصح وجوب الطلب لما يطرأ) كأن دخل وقت صلاة أخرى لانه قد يطلع على ماء والثاني لا يجب لانه لو كان ثم ماء لظفر به بالطلب الاول ولو حدث ما يحتمل معه وجود الماء كطول ركب والطباق غمامة وجب الطلب قطعا ولو انتقل الى مكان آخر فكذلك لكن كل موضع يتيمم بالطلب الاول أن لا ماء فيه ولم يحتمل حدوته فيه لم يجب الطلب منه (فلو علم ماء يصله المسافر لحاجته) كالاخطاب والاحتشاش وهذا فوق حد الغوث السابق (وجب قصده ان لم يخف ضرر نفس أو مال) بخلاف ما اذا خاف ذلك قال في شرح المذهب الا أن يكون المال قدرا يجب بذله في تحصيل الماء ثمنا أو أجرة فيجب القصص مع خوف ضرره (فان كان فوق ذلك تيمم) ولا يجب

(الشارح) قال في شرح المذهب الخ لم يتعرض لمثل ذلك في المطلب من حد الغوث السابق وهو ما اعتمدته شيخنا في المنهج وشرحه وقرر بحصول اليقين هنا والظن هناك وجعل الاختصاصات تعفرفهنا ولا تعفرفهنا (قول المتن) فان كان فوق ذلك تيمم انظر هل الامر كذلك في التيمم أو لا لأن القضاء لازم له على كل حال وفي شرح المقدسي ان التيمم يجب قصده الماء المتيقن وان خرج الوقت ناقلا له عن الروضة كأصلها وعمله بما ذكرناه ثم رأيت في الروضة مسطورا كما قال وحينئذ فسئله البئر التي قالوا فيها لا يجب الصبر الى بعد الوقت اذا كانت التوبة لا تصل اليه الا بعد خروج الوقت يتعين فرضها في السفر

(قول الشارح) ولواتهسى الى المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب الظاهر ان حد القرب كذلك بدليل مسألة البر اذا علم ان النوبة لا تنصل اليه الا بعد خروج الوقت (قوله) قال الرافعي وجب قصده هو ما اقتضته عبارة المنهاج وقوله والمصنف لا يجب الظاهر ان المراد بعدم الوجوب ما يتصل بعدم الجواز (قول الشارح) ليأتي بالصلاة بالوضوء الفاضلة على الصلاة بالتيمم أول الوقت يعني ان فضيلة التأخير ناشئة عن هذا كما ان منفذولية التججيل ناشئة عما بعدها وعبارة الاسنوي رحمه الله لان التقديم مستحب والوضوء من حيث الجملة فرض فتوباه أفضل (قول المتن) فتججيل التيمم أفضل هذا قد يشكك عليه استحباب التأخير لمن رجي زوال عذره المستقط للجمعة قبل خروج الوقت وفرق بينهما في شرح الروض بأن الجمعة تفعل أول الوقت غالبا وتأخير الظهور الى فواتها ليس بفاحش بخلاف التيمم مع ان راجي الماء لا حد لتأخيره فيلزم منه التأخير الى آخر الوقت ويخاف معه فوات الصلاة (قول الشارح) والثاني انتظاره أفضل هو مذهب الاثني عشرة (قول الشارح) لما تقدم ولا تأخير الظهور ما موربه عند شدة الحر محافظة على الخشوع المسنون فتأخير الصلاة محافظة على الوضوء المفروض * (٢٨) * أولى والفرق لا يخ (قول الشارح) واعترضه

قصد الماء لبعده ولواتهسى الى المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب ولو قصد خراج الوقت قال الرافعي وجب قصده والمصنف لا يجب وكل منهما نقل ما قاله عن مقتضى كلام الاصحاب بحسب ما فهمه (ولو يتقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل) من تججيل التيمم ليأتي بالصلاة بالوضوء الفاضلة على الصلاة بالتيمم أول الوقت (أو طئه) آخر الوقت (فتججيل التيمم أفضل) من انتظاره (في الاظهر) ليأتي بالصلاة في أول الوقت المحقق فضيلتها والثاني انتظاره أفضل لما تقدم قال الامام القولان فيما اذا اقتصر على صلاة واحدة فان صلى بالتيمم أول الوقت وبالوضوء آخره فهو النهاية في احراز الفضيلة وتبعه المصنف كالرافعي في ذلك واعترضه ابن الرفعة بأن الصلاة بالتيمم لا تستحب اعادتها بالوضوء كما قاله القاضي حسين وذكر المصنف في شرح المذهب ان الرواية نقله ايضا عن الاصحاب ويحاج بأن هذا فم لا يرجو الماء بعد بقرينة سياق الكلام ولو طعن عدم الماء آخر الوقت فتججيل الصلاة بالتيمم مستحب قطعاً ولو استوى عنده احتمال وجوده وعدمه قال الرافعي فتججيل الصلاة بالتيمم أفضل قطعاً وربما وقع في كلام بعضهم نقل القولين فيه ولا وثوق بهذا النقل وتعبه المصنف بتصریح الشيخ أبي حامد والماوردي والمحامي وآخرين بتجربان القولين فيه (ولو وجد ماء لا يـ) فيه فلا ظهر وجوب استعماله في بعض أعضائه محدثاً كان أو جدياً ونحوه (وبكون قبل التيمم) عن الباقي للتيمم ومعه ماء والثاني لا يجب استعماله ويعدل الى التيمم مع وجوده ولو لم يجد ترا بوجوب استعماله قطعاً وقيل فيه القولان ولو لم يجد الا ترا بالاكفيه للوجه واليدين وجب استعماله قطعاً وقيل فيه القولان (ويجب شراؤه) أي الماء للظاهرة (بتمن مثله) في ذلك الموضع في تلك الحالة ولا يجب الشراء بزيادة على ثمن اشل وان قلت (الا أن يحتاج اليه) أي الثمن (لدين مستغرق أو مؤنة سفره) في ذهابه وإياه (أو نفقة حيوان محترم) معه كزوجته وعبيده وبهيمة فبصر الثمن الى ما ذكر ويتم واحترز بالمحترم عن غيره كالبريد والكلب العقور (ولو وهب له ماء أو أعيدلوا) أو رشاء (وجب القبول في الاصح ولو وهب ثمنه فلا) يجب قبوله قطعاً لعظم المنفعة فيه وختمه فيما قبله ومقابل الاصح

ابن الرفعة بأن الصلاة بالتيمم لا يستحب اعادتها بالوضوء اعترضه أيضاً بأن الفرض هو الأول على الاصح ولم تشمله فضيلة الطهارة بالماء ومدرك القائل بالتأخير أداء الفرض بالماء وهو هو متف هنا (قول الشارح) ان الرواية نقله أيضاً عن الاصحاب الضمير في قوله نقله يرجع لقوله لا يستحب اعادتها (قول المتن) ولو وجد ماء لا يكفيه الاحسن قراءته بالمد والهمز ليحترزه عما لو وجد شيئاً يصلح للسخ خاصة كبرد أو ثلج لا يذوب فان التيمم يكفيه ويجب القضاء على الحاضر دون المسافر على الاصح من ثلاثة أوجه في كتاب الطهارة من شرح المذهب * فرع * لو كان جنباً مشلاً وعلى بدنه نجاسة ووجد ماء يكفي أحدهما تعين للنجاسة في غسلها ثم يتيمم ولو تيمم قبل غسلها جاز في الاصح (قول الشارح) والثاني لا يجب أي كالأول وجد بعض الرقبة في الكفارة وجوابه ظاهر ثم تصويرهم يشعر بالجواز جزماً حتى اذا استعمل

المقدور عليه ثم قدر على الباقي فيكمل كذا قاله الاسنوي (قول المتن) بتمن مثله قال الرافعي فيه ثلاثة أوجه أظهرها عند اكثرين انه المقدار الذي تنهى اليه الرغبات في ذلك الموضع في تلك الحالة والثاني كالأول الا انه لا يعتبر تلك الحالة بل غالب الحالات (قول الشارح) ولا يجب الشراء بزيادة على ثمن المثل وان قلت مثل ذلك آلة الاستقاء لكن بحث الرافعي فيها اغتفار الزيادة التي يجب بذلها في تحصيل الماء قال لان الآلة تبقى له والماء يجب تحصيله فيغتفر ثمنه (قول المتن) الا أن يحتاج اليه لدين مستغرق أو مؤنة سفره ولو كان معه ما لا يحتاج اليه للعطش لكن يحتاج الى ثمنه في شيء من ذلك جازله التيمم ذكره في شرح المذهب (قول المتن) لدين ولو مؤجلاً (قول المتن) مؤنة سفره أي ولو ساعاً ومثله سفر غيره لمن يخاف انقطاعه عنه (قول المتن) حيوان محترم معه قيد الشارح بالمعينة هنا وترك ذلك في العطش الآتي والظاهر انهما واء وقول المتن محترم أي ولو كافر وقول الشارح معه هذه عبارة الروضة وليست بشرط فيما يظهر (قول المتن) ولو وهب قال وهب له وهب منه وباع له وباع منه فالأولى لغة القرآن والثانية جاءت بها أحاديث كثيرة (قول المتن) وجب القبول أي اذا كان ذلك بعد دخول الوقت

(قول الشارح) والاولى في الروضة وأصلها يريد بالاولى قبول الهبة والعارية والقرض وبالثانية سؤال ذلك (قول الشارح) أتم وزمته الاعادة أى مادام امكان الوضوء باقيا فان تعذر الرجوع أو التلف فلا كمالاً لتلف الماء الذى معه بعد دخول الوقت ولو تغير غرض شرعى قاله ابن المقرئ وكذا لو بلغ فوق حد القرب (قول الشارح) أى الماء مثل الماء ثمنه (قول المتن) فلم يجده بعد الطلب في الرافعي تصوير المسئلة بما اذا لم يجده وغلب على ظنه عدم قال الاسنوى وهو لا احتراز عما اذا تحقق بقاءه ولكن التبس عليه وضاق الوقت فانه لا يقيم بل يستمر على الطلب الى أن يجده كظنيره من الازدحام على البئر انتهى سقى قلت قد قالوا في مسئلة البئر لو علم ان النوبة لا تنتهى اليه الا بعد خروج الوقت تيمم وقول الشارح الآتى ووجده كذا هو في الرافعي وشرح المذهب وهو يتنصى الجزم بعدم * (٢٩) * القضاء فيما لو استمر عدم الوجدان وقول المتن قضى مراده ما يشمل

الاعادة في الوقت أى فالقولان جاريان سواء وجده بعد ذلك في الوقت أو خارجه هذا هو الظاهر وخلافه بعيد جداً * تنبيه * قيد الاسنوى محل القولين في الثانية بما اذا أمعن في الطلب ناقلاً ذلك عن تصوير الرافعي رحمه الله (قول الشارح) وقيل في قضائه القولان محله اذا أمعن في الطلب (قول المتن) ولو ما لا قال الشيخ أبو محمد لو غلب على ظنه لقي الماء عند الاحتياج اليه للعطش لو استعمل مامعه لزمه استعماله والظاهر ان هذه مقالة في الروضة له أن تزوده وان كان يرجو الماء في الغد ولا يتحققه على الاصح (قول المتن) مرض يخاف معه مشله الخوف من حدوث المرض (قول المتن) على منفعة عضو أى كلا أو بعضاً (قول الشارح) أى طول مدته أى وان لم يزد الالم ومثل ذلك زيادة المرض وان لم تطل المدة وعلة الاظهر ان الضرر بهذا أشد من بذل الزيادة اليسيرة على ثمن الماء وقد حوّر زوا التيمم لاجلها (قول الشارح) ومقابل الاظهر الخ استند قائله أيضاً الى ما ورد عن ابن عباس من تفسير المرض بالذى يخاف معه التلف ولان الشين المذكور كور فوات جمال فقط (قول الشارح) فلا أثر لخوف

فيه نظر الى أصل المنة في الهبة ويقول في العارية اذا زادت قيمة المعار على ثمن الماء لم يجب قبولها لانه قد يتلف فيضم منه ولو هب آلة الاستقاء لم يجب قبولها ولو اقترض الماء وجب قبوله على الصحيح وفي شرح المذهب بناء على وجوب القبول فيما ذكرانه يجب سؤال الهبة والعارية في الاصح ومثلها في القرض والاولى في الروضة وأصلها وان لم يقبل في هذه الصورة وصلى بالتيمم أتم وزمته الاعادة وفيه انه لا يجب على مالك الماء الذى لا يحتاج اليه بذله لطهارة المحتاج اليه ببيع أو هبة أو قرض في الاصح (ولو نسيه) أى الماء (في رحله أو أضله فيه فلم يجده بعد الطلب) هذا تفسير اضلاله (فتيمم) في المستثنين وصلى ثم ذكره ووجده (قضى) الصلاة (في الاظهر) لوجود الماء معه ونسبته في اهماله له حتى نسيه أو أضله الى التقصير والثاني لا يقضى لعذره بالنسيان وعدم الوجدان (ولو أضل رحله في رحاله) فتيمم وصلى ثم وجده وفيه الماء (فلا يقضى) لانه لم يكن معه حال الصلاة ماء وقيل في قضائه القولان (الثاني) من الاسباب (أن يحتاج اليه) أى الماء (لعطش) حيوان (محترم) من نفسه أو رقيقه أو غير ذلك (ولو) كان الاحتياج اليه لما ذكر (مألاً) أى فى المال أى المستقبل فانه يجوز التيمم مع وجوده صيانة للروح أو غيرها عن التلف وخروج المحترم غيره كما تقدم (الثالث) من الاسباب مرض يخاف معه من استعماله أى الماء (على منفعة عضو) بضم أو له وكسره ان ذهب كان يحصل باستعماله عى أو خرس أو صمم أو في المحترق والشرح والروضة الخوف على الروح أو العضو أيضاً (وكذا نظوا البرء) أى طول مدته (أو الشين الفاحش في عضو ظاهر في الاظهر) والاصل في التيمم لمرض قوله تعالى وان كنتم مرضى الى قديموا الى آخره أى حيث خفف من استعمال الماء ماذكر ومقابل الاظهر يقول ليس في البطء والشين المذكور كبر ضرر والشين الاثر المنكر من تغير لون أو نخول أو استحساف وثغرة تبقى ولحمة تريد قاله الرافعي في آخر الديات في أثناء تعليل وأسقطه من الروضة والظاهر قال الرافعي هنا ما يبدو عند المهنة غالباً كالوجه واليدين وقال في الجنائيات في الاختلاف في سلامة الاعضاء ما يؤخذ منه انه مالا يكون كشفه هتكاً للروء وقيل ما عدا العورة وسكت في الروضة على ماذكره في الموضوعين واحترزوا بالفاحش عن اليسير كقليل سواد وبالقياس بالظاهر عن الفاحش في الباطن فلا أثر لخوف ذلك واستشكله ابن عبد السلام ويعتمد في خوف ماذكره في الرواية وقيل لا بد من اثنين (وشدة البرد كرض) في جواز التيمم لها اذا خيف من استعمال الماء المجعوز عن تسخينه ماذكره من ذهاب منفعة عضو أو غير ذلك (واذا امتنع استعماله) أى الماء (في عضو) لعله (ان لم يكن عليه ساتر وجب التيمم وكذلك غسل الصحيح على المذهب)

ذلك الاشارة ترجع لكل من قوله قليل لـ ٨ الجـ ل سواد وقوله عن الفاحش (قول الشارح) واستشكله الضمير فيه يرجع لقوله ذلك ووجه الاستشكال ما فيه من الضرر لاسيما اذا كان ذلك في مملوك نفيس فان الخسران فيه أكثر من الخسران الحاصل من الزيادة على ثمن المثل وأجيب بما حاصله انه يغتفر في الاستعمال من الضرر ما لا يغتفر بسبب التحصيل بدليل ان الماء المستعفى عنه يستعمل في المفازة ولو بلغت قيمته أضعاف ثمن ماء الطهارة وبان نقصان القيمة غير محقق بخلاف الزيادة المذكورة قال بعضهم ولان الخسران في مسألة الشراء يرجع الى الاستعمال بخلاف هذه أى فان الخسران فيها يرجع الى مالك الرقيق (قول المتن) غسل الصحيح المراد من ذلك العضو الجريح اما باقى الاعضاء فلا خلاف في وجوبه وعلى وجوب غسل باقى العضو الجريح بالقياس على وجوب غسل باقى الاعضاء عند فقد أحدھا

(قول الشارح) قول المحترّر غسل الصبي هو اقتصار منه على الطريقة القاطعة لا غيرها (قول الشارح) لينغسل بالماء طهرتها الخ لوتعذر بنفسه وجبت الاستئابة ولو بأجرة فان تعذر في شرح المذهب انه يقضى لندوره ولا يجب مسح موضع العلة بالماء وان كان لا يخاف منه لان الواجب انما هو الغسل كذا نقله الرافعي عن الامّة انتهى واستشكله الاسنوي بأن الجبيرة اذا تعذر غسل ما تحتها من الصبي يجب مسحه كما نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب فأنت قد تفرق بأن واجب الجبيرة المسح وهو يدل عن الصبي الذي تحتها حيث أمكن مسح الصبي اتجه وجوبه بخلاف هذه المسئلة (قول المتن) فان جرح عضواه الى آخره لا يقال اذا جرح بعض وجهه ويده مثلاً ثم غسل جميع الوجه ينبغي أن يكفيه تيمم واحد عن الوجه واليد ويكون الترتيب معتبرا فيما يمكن غسله ساقطاً فيما لا يمكن لا نأقول أجيب * (٣٠) * بأن العضو الواحد لا تجزأ طهارته ترتباً وعدمه

والطريق الثاني في وجوب غسله القولان فيمن وجد من الماء ما لا يكفيه ذلك في شرح المذهب وذكر في الدقائق انه عدل عن قول المحترّر غسل الصبي والصبي انه يتيم الى ما في المنهاج لانه الصواب فان التيمم واجب قطعاً زاد في الروضة ثلاثين موضع الكسر بلا طهارة وقال لم أر خلافاً في وجوب التيمم لاحد من أصحابنا وبتلطف في غسل الصبي المجاور للعليل بوضع خرقة مبلولة بقربه ويقام عليها الغسل بالماء طهرتها ما حواه من غير أن يسيل اليه (ولا ترتيب بينهما) أي بين التيمم والغسل (الجنب) وجوبه والاولى له تقديم التيمم ليزيل الماء أثر التراب ذكره في شرح المذهب في الجنب ونحوه وفي المحدث (فان كان) من به العلة (محدثاً) فالاصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل (رعاية ترتيب الوضوء والثاني يتيمم متى شاء كالجنب لان التيمم عبادة مستقلة والترتيب انما يراعى في العبادة الواحدة (فان جرح عضواه) أي المحدث (فتميمان) على الاصح المذكور وعلى الثاني تيمم واحد وكفى من اليدين والرجلين كعضو واحد ويندب أن يجعل كل واحد من كعضو (واحد) بالعضو ساتر (جبيرة لا يمكن نزعهما) بأن يخاف منه محذور (غسل الصبي وتيمم كسابق) بما فيه من الخلاف وما يترتب عليه من المسائل السابقة وفي التيمم هنا قول انه لا يجب مسح وجوب غسل الصبي ومسح الجبيرة بالماء والقول بعدم وجوب غسل الصبي هو على القول بوجوب التيمم اكتفاء به والرافعي في الشرح حكى في قسم الساتر في وجوب غسل الصبي الطريقين وفي وجوب التيمم القواين ثم قال في قسم عدم الساتر غسل الصبي وفي وجوب التيمم الخلاف السابق في انقسام الاول والجبيرة أنواعاً تها للكسر والانتحلاع تجعل على موضعه والاصوق بفتح اللام ما تحتاج اليه الجراحة من خزانة وقطنة ونحوهما وله وحله حكم الجبيرة ومحلها فيما تقدم وما سيأتي (ويجب مع ذلك مسح كل جبيرة بماء) استعمال الماء ما أمكن (وقيل بعضها) كالحف ولا يأتى مسحها ومسحها واجب متى شا والمحدث وقت غسل العليل واحترز بماء عن التراب فلا يجب مسحها به اذا كانت في مثل التيمم ويشترط فيها ليكتفي بالامور الثلاثة المذكورة أن لا تأخذ من الصبي الا ما لا بد منه للاستئابة ولو رعى غسله وجب بأن يضع خرقة مبلولة عليه ويعصرها لتغسل بالماء طهرتها وسما في ان الجبيرة ار وضعت على طهر لم يجب القضاء أو على حدث وجب (فالتيمم) المذكور (الفرض ثان) بل أدى بطهارته فرضاً اذا التيمم وان انضم اليه غسل الصبي لا يؤدي به غير فرض ونوافل كسبئتي (ولم يثبت لم يعد الجنب غسل) لما غسله (ويعد المحدث) غسل (ما بعد عليه) حيث كن رعاية لترتيب (وقيل يستأنفان) الغسل والوضوء يأتي المحدث بالتيمم في محله وهذا مخرج من قول تقدم في مسح نجف

(قول المتن) جبيرة الخ ايضاحه ما قاله الرافعي رحمه الله المستبر في حاجة الالتقاء أن يخاف شيئاً من المضار السابقة لولم يلحقها قال والغالب في مثلها أن يكون ذلك الوضع بحيث لا يخاف منه اتصال الماء وانما يقصد الانجبار انتهى وقوله لا يمكن نزعهما قال الاسنوي الاولى ولا يمكن نزعهما لان العبارة توهم ان الممكن النزع لا يسمى ساتراً قلت يمكن دفعه بأن كان ناقصة والله أعلم (قول الشارح) بأن يخاف منه محذور مما سبق منه يعلم ان الجبيرة يجب نزعهما وان وضعت على طهر لم يتحقق المحذور غاية الامر انها وضعت على حدث وجب القضاء والا فلا (قول الشارح) وفي التيمم هنا قول انه لا يجب الخ عللوا ذلك بأن المسح على الجبيرة يدل عن الصبي الذي تحتها دون الجرح فالتعليل مشكل نعم ظاهر عبارة الرافعي وغيره انه يدل عن جميع ما تحتها وهذا التعليل بعضه (قول الشارح) ولا يتأقت مسحها أي على الاصح ومقابلته ثلاثة أيام للسافر ويوم وليلة للقيم قال الامام محل الخلاف اذا أمكن الرفع عند انقضاء المدة من غير ضرر فان لم يمكن فلا خلاف في جواز الاستدانة انتهى وفيه نظر يراجع من

الاسنوي (قول الشارح) فلا يجب مسحها به لكن يستحب وأما عند عدم الساتر فيستحب مسحها به (قول الشارح) انه ولو قدر على غسله وجب الوضوء غسله ولكن أمكن مسحها بالماء وجب أيضاً (قول الشارح) على طهر أي كابل كالحف لا طهارة العجز فقط وبحث في الخادم ا... عليه حديث أصغر لوضعه في غير أعضاء الوضوء ثم أجنب فهو وضع على طهر (قول المتن) لم يعد بضم أوله وقوله غسل بضم أوله (قول الشارح) غسل هو بفتح أوله (قول الشارح) الغسل والوضوء قال في شرح المذهب اتفق الاصحاب في كل الطريق على ان استئابة الغسل غير واجب وقول الرافعي فيه خلاف كما في الوضوء قال والذي قاله ضعيف أو مترول انتهى

* (فصل) * (قول المتن) يتيم بكل تراب ذهب أبو حنيفة رضي الله عنه إلى جواز به كل ما هو من جنس الأرض كالأحجار وغيرها وذهب مالك رضي الله عنه إلى ذلك وزاد العجة بكل ما هو متصل بالأرض كالأشجار والزرع لنا الآية فأنها دالة على ذلك خصوصاً مع قوله تعالى منه فأنها تدل على أن المسح شيء يحصل على الوجه واليدين بعضه وقد أنصف الرنخسري من الحنفية بأنه ذكر سوا الأيدى على المنع بالحجر ونحوه ثم قال قلت هو كما يقول والحق أحق من المراء انتهى ولنا من السنة أيضاً حديث جعلت لنا الأرض مسجداً وترابها وفي رواية وترابها طهوراً حيث لم ينقل وطهوراً والتراب اسم جنس وقال المبرد جمع واحدة تراب * (٣١) * (قول الشارح) ومن شأن التراب أي قترك المصنف تقييده بالغبار

كما فعل في الرمل لذلك لكن في كلام الشافعي رضي الله عنه تراب له غبار ولذا قال الأسنوي لا بد من تقييد التراب بأن يكون له غبار (قول المتن) وبرمل فيه غباراً أي منه حتى لو سحق الرمل وتيم به جاز كما قاله النووي في فتاويه لأنه من طبقات الأرض والتراب جنس له قال ابن النقيب في عبارة المتن المذكورة التيم بالغبار لا بالرمل (قول المتن) ومختلط بدقيق ونحوه ولومن فتات الأوراق التي تقع على الأرض بكثرة (قول المتن) وقيل إن قل الخليط جاز نقل الرافعي عن الإمام أن ضابط القلة والكثرة طهور الرؤية وعدمه ثم قال أعني الرافعي ولو اعتبرنا الأوصاف الثلاثة كما في الماء لكان مسلماً (قول الشارح) والثاني يجوز لأنه لا يرفع الحدث كذا قاله الرافعي رحمه الله قال الأسنوي وقياسه جريان الخلاف في ماء صاحب الضرورة (قول المتن) وكذا ما تثار قال الرافعي انما ثبت له حكم الاستعمال إذا انفصل بالكلية وأعرض التيم عنه قال الأسنوي وعليه فلو أخذ من الهواء وتيم به جار (قول الشارح) فلم يعلق هو بفتح اللام (قول الشارح)

أنه إذا نزعها وانتهت المدة وهو بطهر المسح توضأ وجهه التخريج إن الطهارة في كل منهما مأمرة من أصل وبديل وقد بطل الأصل بطلان البدل هناك فكذا هنا (وقيل المحدث كجنب) فلا يعيد غسل ما بعد عليه لبقاء طهارته إذ تنقل بها وانما يعيد التيم لضعفه عن أداء الفرض (قلت هذا الثالث أصح والله أعلم) لما ذكرنا واحترز بقوله ولم يحدث عما إذا أحدث فإنه كما سبق يغسل الصحيح من أعضاء الوضوء وتيم عن العليل منها وقت غسله ويمسح الجبيرة بالماء إن كانت وإن كانت العلة بغير أعضاء الوضوء تيم الجنب مع الوضوء للجنابة

* (فصل يتيم بكل تراب طاهر) قال تعالى تيمموا صعيدا طيباً أي تراباً طاهراً كما فسره ابن عباس وغيره وظاهر هنا بمعنى الطهور لما سيأتي في نفى التيمم بالمستعمل (حتى ما يدور به) كالطين الأرضي بكسر الهمزة وفتح الميم ومن شأن التراب أن يكون له غبار (وبرمل فيه غبار) لأنه من طبقات الأرض فهو في معنى التراب بخلاف ما لا غبار فيه (لا بعدن) كثرة وزرنيج بكسر الزاي (وسحاقة خرف) وهو ما يتخذ من الطين ويشوى كالسكران لأنه ليس في معنى التراب (ومختلط بدقيق ونحوه) لأن الخليط يمنع وصول التراب إلى العضو (وقيل إن قل الخليط جاز) كما في الماء (ولا بمستعمل على الصحيح) كالماء والثاني يجوز لأنه لا يرفع الحدث بخلاف الماء ويدف بأنه انتقل إليه المنع (وهو) أي المستعمل (مابق بعضوه) حالة التيمم (وكذا ما تثار) بالثلثة حالة التيمم من العضو (في الأصح) كالتقاط من الماء والثاني يقول التراب لسكاته يدفع بعضه بعضاً فلم يعلق ما تثار منه بالعضو بخلاف الماء لرقته ويؤخذ من حصر المستعمل فيما ذكره جواز تيمم الواحد والكثير من تراب يسير مرآت كثيرة ولا مانع من ذلك ولا يجوز التيمم بالتراب النجس وهو ما أصابه مائع نجس وجف (ويشترط قصد) أي التراب قال تعالى تيمموا صعيداً أي اقصدوه بأن تقبلوه إلى العضو (فلو سفته رجع عليه فردده ونوى لم يجزئ) يضم أوله لا تنفقاء القصد بانتقاء النقل المحقق له وقيل إن قصد بوقوفه في مهب الريح التيمم أجراه ما ذكره كالأبرز في الوضوء للطهر (ولو ييمم بأذنه) بأن نقل المأذون التراب إلى العضو وردده عليه ونوى الأذن (جاز) وإن لم يكن عذراً قائماً لفعل مأذونه مقام فعله (وقيل يشترط عذر) ولو ييمم بغيره لم يجزئ كما لو سفته رجع (وأركانه) أي التيمم (نقل التراب) إلى العضو لما تقدم في الآية وفي ضمن النقل الواجب قرن الآية به كما سيأتي القصد وانما صرح حوايه أولاً رعاية للفظ الآية على أن جماعة اكتفوا عن التصريح به بالنقل ذكره في الشرح الصغير بأصح معاني الكبير (قلونقل) التراب (من وجهه إلى يد) بأن حدث عليه بعد مسحه

ولا مانع من ذلك أي كما يجوز وضوء الجماعة من أثار واحد قاله الأسنوي (قول المتن) وأركانه الخ ذكره خمسة أركان وجعل القصد شرطاً لكونه في الروضة جعلها سبعة فقد قصد التراب ركنتين وما في المنهاج أولى قال بعضهم جعلوا القصد ركناً أولى من النقل لتعرض الآية لهم بخلاف النقل (قول الشارح) لما تقدم يعني من أن القصد شرط وانما يتحقق بالنقل قال الرافعي وغيره هذا الاستدلال أوضع منه انتهى (قول الشارح) ذكره في الشرح الصغير إلى آخره الظاهر أن مرجع الضمير قوله وفي ضمن النقل إلى هنا

(قول الشارح) وكذا لو أخذ من العضو إلى آخره مثله في جريان الخلاف والترجيح لو سفت الرجحان على كنهه فسمع به وجهه نعم لو أحدث بعد نقل التراب من الأرض وقبل المسح قال الأسنوي بطل نقله وعليه النقل ثانياً واستشكل بحسب سلف وبمسألة التعلل انتهى وأجاب شيخنا في شرح الروض بأن محل الاحتياج إلى النقل ثانياً إذا لم يجدد الية بعد الحدث فإن قلت على ما قاله شيخنا متى ينوي قلت يحتمل أن يكون محلها عند رفع اليد من يد المسح الوجه ويحتمل تخريجها على التعلل فيكتفي بها عند وصول التراب للوجه وفيه بعد إذا نظر إلى ذلك يقتضي عدم اشتراط الية عند أول نقل التراب نعم ينبغي أن يلحق بالتعلل ما لو وضع وجهه على التراب الذي بيده مع الية لأنه حينئذ يصدق عليه أنه نقل بالعضو المسحوح إليه كما عُلِّل بذلك مسألة التعلل وبالجمله فهذا المحل مشكل يحتاج إلى تأمل فأت قولهم يجب اقتران الية بأول النقل واستصحابها ذكرنا إلى المسح يشكل على ما قاله شيخنا ويرجح كلام الأسنوي فليتأمل (قول الشارح) والثاني لا يكفي فهما الضمير يرجع لكل من قول المتن فلونقل من وجه الخ أو من قول الشارح وكذا لو أخذ من العضو وردده (قول الشارح) كالنقل من بعض العضو إلى بعضه يريده الترديد على العضو بدليل قوله الآتي بخلاف ترديده عليه يعني أن الترديد المذكور غير كاف لعدم تحقق النقل به لأنه ترديد لا نقل كما سلف في قول المتن فلو سفت مرجح (قول الشارح) بخلاف ترديده عليه أي فانه لا يسمى نقلاً (قول الشارح) لانفصال التراب أي وبه يقطع عن التراب حكم المنقول * (٣٢) * منه كما تقدم (قول الشارح)

(أو عكس) أي نقله من يد إلى وجه (كنى في الاصح) وكذا لو أخذ من العضو وردده إليه يكفي في الاصح والثاني لا يكفي فهما لأنه نقل من محل الفرض كالنقل من بعض العضو إلى بعضه ودفع بأنه بالانفصال انقطع حكم ذلك العضو بخلاف ترديده عليه وعلى الأول لو نقل من إحدى اليدين إلى الأخرى بخبرة متلافية وجهان في الكفاية أحدهما لا يكفي لانهما كعضو واحد والثاني وصححه في الجواهر يكفي لانفصال التراب ولو تعلل في التراب بالعضو من غير عذر قيل لا يكفي لعدم النقل والاصح يكفي لأنه نقل بالعضو المسحوح إليه ذكر التعليل في الشرح الصغير (وبنية استباحة الصلاة) أو نحوها كالطواف ومس المحضف (لأرفع الحدث) لأن التيمم لا يرفع (ولو نوى فرض التيمم لم يكف في الاصح) والثاني يكفي كافي الموضوع وفرق الأول بأن التيمم طهارة ضرورية يعلم أن يكون مقصوداً ولذلك لا يستحب تحديده بخلاف الوضوء ولو نوى التيمم لم يكف جزمه والكلام هنا في الية المحضة للتيمم في الجملة وسيأتي ما يستباح به بسببها (ويجب قرنها بالنقل) أي بأثره الحاصل بالصرب (وكذا استندامتها إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح) والثاني لا اكتفاء بقرنها بأول أركان كافي الموضوع وأجاب الأول بأن أول الأركان في التيمم مقصود لغيره بخلافه في الوضوء (ذو نوى) التيمم (فرضا ونقلاً) أي استباحتهما (أبجاً) له وان لم يعين الفرض فيأتي بأي فرض شاء وان عين فرضاً جاز له فعل فرض غيره (أو) نوى (فرضا فله النقل) معه (على المذهب) تبعاله وفي قولنا أنه لم يذو وفي ثالثه النقل بعد فعل الفرض لا قبله لأن التابع لا يتقدم وهذه الأقوال نخصت من حكاية قولنا في النقل المتقدم وطريقين في التأخر أحدهما فيه القولان وأصحهما التطاع بالجواز (أو) نوى (نقلاً)

والاصح أنه يكفي الخ ينبغي أن يكون مثله ما لو أخذ التراب بيده من غير نية أو سفته مرجح عليها ثم وضع وجهه عليه مع النية (قول المتن) لأرفع الحدث أي لأن التيمم لا يرفع لقوله صلى الله عليه وسلم في قصة عمر ويا عمر وصليت بأصحابك الصبح وأنت جنب ثم أت امامتهم مشككة على قول الشافعي تلزم الاعادة في التيمم من البرد (قول الشارح) والثاني يكفي كافي الموضوع قال ابن شهبة وتكون كن تيمم للنفل ثم رأيت الأسنوي عزاه لشرح المذهب (قول المتن) أو فرضاً الخ لو نوى فرضين استباح أحدهما ولو طهر أن عليه فائنة فقيم لها فبان خلافه لم يصح تيممه بخلاف الوضوء لعدم وجوب نية الاستباحة ولأنه يرفع الحدث (قول المتن) أيضاً

أو فرضاً الخ له مع الفرض أيضاً صلاة الجنائز كإسبأ في المتن وأما خطبة الجمعة فهل له فعلها مع الفرض وقع أو الصلاة شيخنا في المنهج وشرحه التصريح بجواز ذلك حيث قال له مع الفرض نفل وصلاة جنازة وخطبة الجمعة ثم قال بعد ذلك لو نوى بالتيمم استباحة خطبة الجمعة امتنع الجمع به بينهما وبين صلاة الجمعة انتهى قلت قد صرح الأسنوي عند قول المنهاج ولا يصلي تيمم غير فرض (شمول الأرض فيه خطبة الجمعة وهذا هو المنقول والحق بل كلامه في شرح الهجة كالصريح في ذلك والذي أوقعه في ذلك نظره إلى أنها من فروض الصلاة فالحقها بالجنائز ثم لما وجدهم مصرحين بامتناع الجمع بين الجمعة وخطبتها تيمم حاول حمل ذلك على ما إذا تيمم خطبة الجمعة فلا يصلي به الجمعة لأنها أعلى ورتب على فهمه هذا أن له نية النفل فعل خطبة الجمعة كما له صلاة الجنائز حيث قال في المنهج أو نوى نفلًا فله غير فرض عيني من النوافل وفروض الكفایات انتهى وبالجمله فإس له أن يجمع بين الفرض وخطبة الجمعة كما هو مصرح في كلامهم وأما استئادة خطبة الجمعة بنية النفل فكلامهم كالصريح في امتناعه أيضاً كما أنه صرح في صحة الفرض بنية خطبة الجمعة والله أعلم ثم رأيت ابن المقرئ صرح بمماقته في إرشاده حيث قال ولتيمم فرض فرض واحد كخطبة ومنذورة ولو نوى غيره مع نفل وجنائز انتهى (قول المتن) أو نقلاً لو نوى النقل وفي الفرض لم يسبح الفرض قطعاً فيما يظهر

(ول الشارح) اتفاني الاولى كما لو نوى وضوئه الخ هذا بوجه بأن الوضوء يرفع الحدث (قول الشارح) وأما الثانية فلان الصلاة تناول
الفرض والنفل اختاره الاسنوي وعنده بأن المفرد المحكي بأل يعم وبأن ما استند اليه الاول من القياس على ما لو تحترم نية الصلاة حيث
تعتقد لا يرد بأنه لا يمكن أن يجمع فيها بين فرض ونفل بنية واحدة ولو فعل لم يصح (قول الشارح) وله نية النفل صلاة الجنازة زاد في النهج
وسائر فرض الكفاية وقضيته أنه يستيج بنية النفل خطبة الجمعة وفيه نظر (قول الشارح) لان النفل آكد منها أي لانه من مهمات الدين
بدليل حله للتحيرة ومنعها من المحقق والقراءة في غير الصلاة وطء الزوج وغير ذلك (قول المتن) ولا ترتيب هو بالفتح لا بالرفع عطفًا على
ايصاله ثم المراد في الوجوب لا السنة * (٣٣) * (قول المتن) فلو ضرب يديه قال الاسنوي يفهم منه أن الشرط عند من يوجب

الترتيب تاخر الضربة الماسحة لليد
عن الماسحة للوجه لاعن مسحه
و يفهم منه أيضا أنه لو ضرب اليدين
قبل اليسار ثم مسح بيساره وجهه
وبينه يساره جاز أيضا انتهى وانظر
هل يشترط في الاخيرة أن ينوى
مع ضربه باليسار أولا (قول المتن)
ومسح وجهه الخ اعلم أنه اذا ضرب
راحيه بعد مسح الوجه تأدى
فرضهما بمجرد الضرب وبماسحة
التراب وقيل لا والا لم يصلح الغبار
الذي عليهما لمسح محل آخر من
اليدين فعلى الأول يكون ما ذكره
في الكيفية المشهورة من أنه عند
انتهائها مسح احدي راحتيه
بالاخرى مسحًا وعلى الثاني واجبا
ثم انهم اغتفروا ونقل التراب من
احدي اليدين الى الاخرى بخلاف
الوضوء قال ابن الصباغ وغيره
الفرق أن اليدين مضمومتان
فلا يحكم بالاستعمال الا بالانفصال
والماء منفصل بخلاف التراب
وأياضا التيمم يحتاج الى ذلك فانه

أو الصلاة تنفل) أي فعل النفل (لا الفرض على المذهب) اتفاني الاولى فلان الفرض أصل للنفل
فلا يجعل تابعه واتفاني الثانية فلاخذ بالاحوط وفي قوله فعل الفرض فهما اتفاني الاولى فكما لو نوى
بوضوئه استباحة صلاة النفل فله فعل الفرض واتفاني الثانية فلان الصلاة تناول الفرض والنفل
وفي ثالثه فعل الفرض في الثانية دون الاولى والا قول تحصلت من حكاية قولين في المسئلتين
كما في شرح المذهب وطريقه قاطعة في الثانية بالجواز وقطع بعضهم في الاولى بعدمه والرافعي حكى
الخلاف في الثانية وجهين وتبعه في الروضة ولو نوى نافلة معينة أو صلاة الجنازة جاز له فعل غيرهما من
النوافل معها وله نية النفل صلاة الجنازة كما سيأتي وتجدد التلاوة والشكر ومسح المحف وحمله
لان النفل آكد منها فلو نوى مس المحف مثلا استباحه دون النفل كذلك في شرح المذهب (ومسح
وجهه ثم يديه مع حرقبه) على وجه الاستيعاب وعمّا يغفل عنه ما يقبل من الانق على الشفة وعطف بشم
لا فائدة وجوب الترتيب كما في الوضوء (ولا يجب ايصاله) أي التراب (منبت الشعر) بفتح العين
(الخفيف) لعصره (ولا ترتيب في نقله في الاصح فلو ضرب يديه) دفعة واحدة (ومسح بينه وجهه
ويساره بمنه جاز) والثاني يجب الترتيب في النقل كالسبح وقرق الأول بأن المسح أصل والنقل وسيلة
(ويندب التسمية) كالوضوء (ومسح وجهه ويديه بضرطين قلت الاصح المنصوص وجوب ضربتين
وان أمكن بضرطة بخرقة ونحوها والله أعلم) لانه الوارد روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم تيمم
بضرطين مسح باحدهما وجهه وروى الحاكم حديث التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى
المرفقين ولو كان التراب ناعما كفي وضع اليد عليه من غير ضرب (ويقدم بينه) على يساره (وأعلا
وجهه) على أسفله كما في الوضوء (ويخفف الغبار) من المكف أن كان كثيرا بأن يفضهما أو ينفضه
منهما ثلاثا ينشوش به في مسح الوجه (وموالاة التيمم كالوضوء قلت وكذا الغسل) أي موالاة كالوضوء
كما ذكره الرافعي في الشرح في باب الوضوء أي تسنن الموالاة فهما وفي القديم يجب (ويندب تفريق
أصابعه أولا) أي أول كل ضربة لانه أبلغ في إثارة الغبار فلا يحتاج الى زيادة على الضربتين (ويجب نزع
خاتمته في الثانية والله أعلم) ليصل التراب الى محله واتفاني الاولى فندوب لم يكون مسح جميع الوجه
باليد (ومن تيمم لفقد ماء فوجدته ان لم يكن في صلاة بطل) تيممه بالاجماع (ان لم يقترن) وجوده

لا يمكنه اتمام الذراع بكفها نقله ٩ ل الاسنوي (قول المتن) وجوب ضربتين ويستحب في كل ضربة
أن يكون باليدن جميعا (قول الشارح) لانه أبلغ الخ أي ولا غناؤه أيضا عن اشتراط التحليل لكن اذا فرق في الاولى فقط يجب عليه التحليل
لان الواصل قبل مسح الوجه غير معتد به في المسح وان كان كافيا في النقل لعدم اشتراط الترتيب فيه (قول الشارح) ليكون مسح جميع الوجه
باليد * (تمة) * لو كانت اليد نجسة فضربها على تراب ومسحها بوجهه جاز على الاصح ذكره في الروضة (قول المتن) فوجده من ذلك
ما لو مسح شخصا يقول عندي ماء أو دغنه فلان بخلاف أو دغني فلان ماء نقله الرافعي في كفارة الطهارة عن بعضهم وأقره (قول المتن) أيضا فوجده
مثله وجوده ومثل الوجدان توهمه بشرط أن يكون قبل الصلاة

(قول المتن) يمانع قال الاسنوي منه أن يكون به مرض يمنع من استعماله ثم مثل الوجدان التوهم لكن شيخنا في شرح المنهج الحق به قبل الصلاة وجهه غير مؤثر مطلقا في أثناء الصلاة قلت ورأيت في كلام الاسنوي ما يناهز لقبحه وهو حيث قال في التعليل قول المهاج وان أسقطها فلا لانها لما تبطل في هذه الحالة بالتوهم فكذلك بالتحقق لانها امتلا زمان ألا ترى أنها تؤثران قبل الشروع ولا تؤثران بعد الفراغ انتهى وهو كما ترى دال على أن التي لا يسقط فرضها بالتيمم تؤثر فيها توهم الماء كوجوده بخلاف ما صرح به شيخنا من التفرقة وهي الحق الموافق لمقتضى الارشاد وتصريح شارحه (قول المتن) والشرح فلا تبطل استشكل ذلك الاسنوي بما لو أبصر * (٣٤) * الاعمى في الصلاة بعد التقليد

في القبلة (قول المتن) وقيل يبطل النفل قال الاسنوي ادخله لنا فلة في الصلاة المنقسمة الى ما يسقطها وما لا يسقطها يفيد أن التيمم المقيم ونحوه كما يلزمه قضاء القرية يستحب له قضاء النافلة المؤقتة على خلاف ما يقتضيه كلامهم (قول المتن) والاصح ان قطعها الى آخره أي ولا يستحب قبلها نفلا لانه انشاء نفل وتأثير الماء في الفرض كهو في النفل (قول الشارح) من اتمامها خروجا من خلاف من حرّم الاتمام (قول المتن) لا يجاوز ركعتين أي لانه الاحب والعهد فيه (قول الشارح) اذا وجد الماء قبل اتمامهما خرج به ما لو شرع في الثالثة فله اتمامها (قول الشارح) ولو كان المنوى ركعة لم يزد عليها وارادة على الكتاب لان الواحد لا يسمى عددا (قول المتن) ولا يصلي بتيمم غير فرض له أن يصلي به مع الفرض المعتادة في الجماعة كالمسنية في خمس يجمعها بتيمم لان الفرض واحد (قول المتن) غير فرض خالف في هذه أبو حنيفة رضي الله عنه (قول الشارح) في جواز الترك أي وعدم انحصار العدد (قول المتن) لهن متعلق

(بمانع كعطش) بخلاف ما اذا اقترن بمانع فلا يبطل (أو في صلاة لا تسقط به) أي بالتيمم كصلاة المقيم كما سيأتي (بطلت على المشهور) والثاني لا بل يتيممها فظة على حرمتها والخلاف في الروضة وغيرها وجهان وعبر في المحرر بالاصح وفي شرح المذهب بالمشهور بعد حسماته الثاني وجهان هما موافق له بخلاف لاصطلاحه السابق (وان أسقطها) كصلاة المسافر كما سيأتي (فلا) تبطل فرضا كانت أو بدلا (وقيل يبطل النفل) لتصور حرمة عن حرمة الفرض (والاصح ان قطعها) أي الفريضة (ليتوضأ) ويصلي بدلها (أفضل) من اتمامها حيث ومع الوقت لذلك والثاني اتمامها أفضل (و) (الاصح) أن المتفل لا يجاوز ركعتين في النفل المطلق اذا وجد الماء قبل تمامها فيسلم عنهما ويتوضأ ويصلي ماشاء (الا من نوى هدا فيتمه) وان جاوز ركعتين لانقاذ بتهمله ومقابل الاصح في الاول أنه يجاوز ركعتين بما شاء وفي الثاني أنه لا يجاوز ركعتين ولو كان المنوى ركعة لم يزد عليها (ولا يصلي بتيمم غير فرض) لانه طهارة ضرورة (ويستعمل ماشاء) لان النفل لا ينحصر بخفف فيه (والنذر) بالمعجزة (كفرض في الطهور) والثاني لا فله أن يصلي مع الفرض الاصل (والاصح صحة جنائز مع فرض) لشبه صلاة الجنائز لنفل في جواز الترك وتعيينها عند افراد المكلف عارض والثاني لا تصح لانها فرض في الجملة والفرض بالشخص أشبه والثالث ان لم تتعين عليه صحت وان تعينت فلا وتصح أيضا مع نفل ينشأ في أصح اوجهه في شرح المذهب وعبر فيه بالجمع كما هنا ليفيد الصحة في المفرد المعبر به في المحرر من باب أولى (و) (الاصح) أن من نسي إحدى الخمس ولا يعلم عينا (كفاه تيمم لهن) لان الفرض واحد ومعهما وسيلة له والى ان يجب خمسة تيممات لوجوب الخمس (وان نسي مختلعتين) لا يعلم عينا (سلي كل صلاة) من الخمس (تيمم وان شاء تيمم مرتين وصلي بالاول أربعاء ولاء) أي الصبح والظهر والعصر والمغرب (ولثاني أربعاء ليس منها التي بدأ بها) أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء فخرج عما عليه لانه لا يعملون إلا بتسوية المنسيتين الصبح والعشاء أو أحدهما مع إحدى الثلاث أو يكو ناس الثلاث وعلى كل حال كلاهما بتيمم والثاني هو المستحسن عند الاصحاب وقوله ولا عمثال لا شرط (أو) نسي (مختلعتين) لا يعلم عينا من صلوات يومين (صلى الخمس مرتين بتيممين) وفي الوجه السابق بعشر تيممات (وله تيمم لفرض قبل دخول وقت فعله) لان التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت ويدخل في وقت العمل متبوع فيه الثانية من وقت الاولى (وكذا النفل المؤقت) كالزواتب مع الفرائض وصلاة العيدين تيمم لا قبل وقته (في الاصح) والثاني يجوز ذلك توسعة في النفل وصلاة الجنائز كالمفل وغير وقتها بتسوية الغسل وسيأتي في أواخر الجنائز كراهتها قبل التكفين فيكره التيمم لها قبله أخذنا كقولنا من شره المذهب والصلاة المندورة وفي وقت معين كالفرض الاصل والنفل المنطبق بتيمم له كرسو وقت الكراهة (ومن لم يجد ماء ولا ترابا) كالحبوس في موضع ليس فيه واحد منهم سار فيه في اجيب أن يصلي

(اسرصر)

بكفاه لا بتيمم (قول المتن) ليس منها التي بدأ بها الظاهر أن فعله لا لاولى بالتيمم الثاني حرام فتأمل

(قول المتن) قبل وقت فعله فضيته أن الزاوية الجديدة لا يصح التيمم لها الا بعد فعل الطهور وفيه نفي قوي عند خروج وقت الفريضة (قول الشارح) وسيأتي في أواخر الجنائز هذا الكلام رتب مؤذنه عما مضى التيمم لجمعة قبل كل خطبة الخمس من سبيل شرح المنهج بخلافه

(قول الشارح) لحرمة الوقت أي ولما روت عائشة أنها استعارت قلادة من أسماء فهلكت فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم أناسا يطلبها فحضرت الصلاة وليسوا على وضوء ولم يجدوا ماء ففصلوا وهم على غير وضوء فأ نزل الله آية التيمم رواه الشيخان وقد تمسك من منع وجوب الاعادة بهذا الحديث وأجيب بأن ذلك كان قبل نزول آية التيمم وعدم الماء في السفر ليس بنادر فصلاتهم اذ ذاك تغير طهورنا شدة عن عذرهم ويستفاد من قوله لحرمة الوقت أن الغائبة ولو بغير عذر لا يفعلها وهو كذلك أي لا يجوز فعلها (قول المتن) وبعد اعلم أن كل موضع وجبت فيه الاعادة فالذي عليه الجمهور أن الفرض هو المعادة وقيل كلاهما وهو الاقove وقيل الاولى وقيل أحدهما لا بعينه قال في شرح المهذب وفائدة الخلاف تظهر في مسائل منها إذا أراد أن يصلي الثانية بتيمم الاولى (قول الشارح) لم تجب الاعادة اذ لا فائدة فيها قضية كلامه في شرح المهذب تحريمها (قول المتن) ويقضى التيمم هذا بعومه يشمل * (٣٥) * صلاة الجنائز في تكلف الشخص التوجه الى القبر ليعيد الصلاة اذا وجد الماء بعد

أن يصلي عليها بالتيمم ويحتمل خلافه للشيقة نعم نقل الاسنوى عن ابن حبراب أن التيمم لا تصح صلاته بالتيمم على الجنائز * (تسبه) * لويم الميث وصلى عليه ثم وجد الماء وجب غسله لانه خاتمة أمره ذكره البغوي ولكن نارع فيه الزركشي في الحادوم وحمله على الحضر (قول الشارح) التيمم لفقده ولو لظما أوسع أو آله الاستقاء ونحو ذلك (قول الشارح) لوجوب تيممه أي واذا وجب صار عزيمة لا رخصة ذكره الرافعي وعلله الامام بأنه لما لم يزم فعله خرج عن مضاهاة الرخص المحضة ثم محل هذا اذا كان الفقد حسيما فان كان الماء موجودا وأراد التيمم لمرض أو عطش أو نحوهما فإنه لا يصح التيمم ذكره في باب المسح على الخفين من شرح المهذب ونقل عن جماعة أنه لا خلاف فيه ذكره الاسنوى (قول الشارح) وما ذكر من القضاء في الاقامة الخ انظر هل العبرة بمحل التيمم أو الصلاة انذى في شرح الارشاد الاول (قول الشارح) وجب القضاء في الاصح أي وان كان حكم السفر باقيا (قول الشارح)

الفرض) لحرمة الوقت (ويعيد) اذا وجد أحدهما وفي القديم أقوال أحدها بدب له الفعل والثاني يحرم (ويعيد) عليهما والثالث يجب ولا يعيد حكاه في أصل الروضة واختاره في شرح المهذب في عموم قوله كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خلل لم يجب قضاؤها في قول قال به المزني وهو المختار لانه أدى وظيفة الوقت وانما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء وكفيه وفي الفتاوى على الجديد أنه انما يعيد بالتيمم في موضع يسقط به الفرض فان كان فيما لا يسقط به كالحضر لم تجب الاعادة اذ لا فائدة فيها واحترز بالفرض عن النفل فليس له فعله قطعا (ويقضى التيمم لفقد الماء) لندور فقده في الاقامة وعلى المختار السابق لا يقضى (الاسافر) التيمم لفقده لعموم فقده في السفر (الا العاصي بسفره) كالآتي فيقضى (في الاصح) والثاني لا يقضى لوجوب تيممه كغيره وعورض بأن عدم القضاء رخصة فلا تناف بسفر المعصية وفي وجه لا يصح تيممه فليتب ليصح وما ذكر من القضاء في الاقامة وعدمه في السفر جري على الغالب فلو أقام في مفارقة وطالت اقامته وصلاته بالتيمم فلا قضاء ولو دخل المسافر في طريقه قرية وعدم الماء وصلى بالتيمم وجب القضاء في الاصح (ومن تيمم لبرد قضى في الاطهر) لندور فقد ما يسخن به الماء والثاني لا يقضى مطلقا وبوافقه المختار السابق والثالث يقضى الحاضر دون المسافر (أو) تيمم (لمرض يمنع الماء مطلقا) أي في جميع أعضاء الطهارة (أو في عضو ولا سائر) بذلك من جبهة فأكثر مثلاً (فلا) يقضى لعموم المرض (الا أن يكون بجرحه دم كثير) فيقضى لعدم العفوعن الكثير فيمارجحه الرافعي كما سيأتي في شروط الصلاة وزاد المصنف لفظة كثير وقال في الدقائق لا بد منها أي في مراد الرافعي للعفوعن القليل في محله وما سيأتي له في شروط الصلاة من تشبيهه بدم الاجنبى فلا يعفى عنه في الاصح محمول بقربة التشبيه على المتقل عن محله ورجح المصنف هناك العفوعن القليل والكثير (وان كان) بالأعضاء أو بعضها (سائر) كجبهة فأكثر (لم يقض في الاطهر ان وضع) السائر (على طهر) لانه حينئذ وقد مسحه بالماء كما تقدم وجوبه بشبهه بالخف وما سكه لا يتنضي والثاني يقول مسكه للعذر وهو نادر غير دائم (فان وضع) السائر (على حدث وجب نزعه) ان أمكن بأن لا يخاف منه ضررا كما ذكره في شرح المهذب لينطهر فيضعه على طهر فلا يقضى كما تقدم (فان تعذر) نزعه لخوف محذور مما سبق كما ذكره في شرح المهذب (قصي) مع مسكه بالماء (على المستهور) لانقضاء شبهه حينئذ بالخف والثاني لا يقضى للعذر والخلاف في القسمين فيما اذا كان السائر على غير محل التيمم فان كان على

والثالث يقضى الحاضر دون المسافر يدل له تضيعة عمره وادلم يقل أنه أمرهم بالقضاء وأجيب بأنه على التراخي وتأخير البيان جائز (قول الشارح) لعموم المرض أي فكان مسقطا للشيقة كما أن الحيض لعمومه أسقط القضاء (قول الشارح) وما سيأتي له أي للرافعي (قول المتن) على طهر هل المراد طهر كامل أو طهر ذلك العضو الظاهر الاول كالحف نعم بحث الزركشي أن المحدث حدثا أصغر ولو وضع اللصوق في غير أعضاء الوضوء ثم أجنب فهو وضع على طهر (قول المتن) قصي على المشهور الذي في الشرحين وشرح المهذب وأشعرت به عبارة المحرر حكاية طريقين أظهرهما القطع بالوجوب والثاني على القولين في الوضع على الطهر للضرورة بخلاف الخف فكان ينبغي التعبير بالمذهب كما قاله الاسنوى

(قول الشارح) وابن الوكيل الخ قضية اطلاقه أن كلامه هذا في الموضوع على حدث * (باب الحيض) * نقل البخاري في صحيحه عن بعضهم أن الحيض أول وقوعه في بني اسرائيل انتهى وقيل بل وقع لامتناعه عند قطع الشجرة (قول المتن) تسع سنين أي تمامها وقيل نصفها وقيل الطعن فيها وهي جارية في امكان بلوغها بالانزال بخلاف الصبي تمام التاسعة وقيل نصف العائسة وقيل تمامها والفرق حرارة طبع النساء ذكره النووي في شرح المذهب (قول الشارح) قرية أي هلاية وهي ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وسدس يوم لقوله تعالى يسألونك عن الالهة (قول الشارح) تقريبا وقيل تحديدا وعليه نقيل بضرب بقية اليوم وقيل ان رأت قبل التسع أقل من يوم وليلة وبغدها يوما وليلة فالجميع حيض وان انعكس فليس بحيض وان كان يوما وليلة بعضه قبل وبعضه بعده فحيض وجهان والثاني قول المتولي * (٣٦) * ورجع في التحقيق (قوله) كما يؤخذ

محله قضى قطعا لنقص البدل والمبدل جزم به في أصل الروضة ونقله في شرح المذهب ~~مسكا~~ الرافعي عن جماعة ثم قال اطلاق الجمهور يقتضي أنه لا فرق انتهى وابن الوكيل قال الخلاف في القضاء اذا لم نقل ينجم فان قلنا يتيم وتيم فلا قضاء قطعا واستغنى المصنف بتعبيره بالمشهور المشعر بضعف الخلاف عن تعبير المحرر كالشرح بأصح الطريقين والثانية حاكية للقولين وفي أصل الروضة حكاية ثلاثة أقوال في المسئلتين الاظهر أنه ان وضع على طهر فلا إعادة والا وجبت انتهى وعلى المختار السابق له لا تجب

* (باب الحيض) *

وما يذكره من الاستحاضة والنفاس (أقل سنة تسع سنين) قرية تقريبا فلورأت الدم قبل تمام التسع بما لا يسع حيضا وطهرا فهو حيض أو بما يسعهما فلا (وأقله) زمنا (يوم وليلة) أي قدر ذلك متصلا كما يؤخذ ذلك من مسألة تأتي آخر الباب (وأكثره خمسة عشر) يوما (بالياء) وان لم يتصل أخذنا من المسئلة الآتية وغالبه ستة أو سبعة كل ذلك بالاستقراء من الامام الشافعي رضي الله عنه (وأقل طهرين الحيضتين) زمنا (خمسة عشر) يوما لان الشهر لا يخلو عادة عن حيض وطهر واذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوما لم أن يكون أقل الطهر كذلك واحتري بقوله بين الحيضتين عن الطهرين بين الحيض والنفاس فإنه يجوز أن يكون أقل من خمسة عشر يوما تقدم الحيض كما سيأتي آخر الباب أو تأخر بان رأت النفاس أكثر النفاس وانقطع الدم ثم عاد قبل خمسة عشر يوما ذكره في شرح المذهب (ولا حد لاكثره) أي الطهر وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض (ويحرم به) أي بالحيض (ما حرم بالحائض) من الصلاة وغيرها (وعبر المسجد ان خافت تلويثه) بالثلثة بالدم لغلبته أو عدم احكامها الشدة ان أمنت جاز العبور كالجنب (والصوم ويجب قضاؤه بخلاف الصلاة) فلا يجب قضاؤها للثبوت فيه بكثرتها (وما بين سرتها وركبتها) أي مباشرة بوطء أو غيره (وقيل لا يحرم غير الوطء) واختاره المصنف في التحقيق وغيره وسيأتي في كتاب الطلاق حرمة في حيض محسوسة لتضررها بطول المدة فان زمان الحيض لا يحسب من العدة فان كانت حاملا لم يحرم طلاقها لان عدتها انما تنقض بوضع الحمل (فاذا انقطع) أي الحيض (لم يحل قبل الغسل) مما حرم (غير الصوم والطلاق) فجعلنا لانتساء مائع الاول والمعنى الذي حرمه الثاني ولقطة الطلاق زاده على المحرر وقال انها زيادة حسنة (والاستحاضة) وهي أن يجاوز الدم أكثر الحيض ويكثر (حدث دائم كسلس) أي سلس البول

يرجع لقوله متصلا (قوله أيضا) كما يؤخذ من مسألة تأتي هي قول المصنف والنقاء بين الحيض اذ قضية جعل أقل النقاء المتخلل بين دماء أقل الحيض حيضا أن لا تكون دماء الاقل التي تخللها ذلك النقاء أقل الحيض في حالة تخلله بل الحيض هي مع ذلك النقاء فيعلم بلا ريب أن شرط تحقق أقل الحيض حيض فقط أن يكون دماء متصلة قدر يوم وليلة فالحاصل أن تحقق وجود الاقل فقط لا يكون الامع الاتصال اد لو فرض نقاء في خلال دم اليوم والاسئلة زاد الحيض عن الاقل (قول المتن) خمسة عشرة ذهب الحنفية الى أن أكثر الحيض عشرة (قول الشارح) أخذنا من المسئلة الآتية يرجع لقوله وان لم يتصل (قول المتن) والصوم أي بالاجماع قال الامام وهو تعبد لا يعقل معناه وقيل معناه كونه يضعفها (قول المتن) وما بين سرتها أي لانه حريم لوطء وأما الوطء فظاهر ويؤخذ من قوله ما بين سرتها وركبتها جواز الاستمتاع بهما (قول الشارح) أي مباشرة هو موافق في ذلك لعبارة التحقيق وشرح المذهب فيجوز الاستمتاع بالنظر خلافا

لما اقتضته عبارة الروضة والشرح وابن الرفعة من المنع حيث عبر بالاستمتاع قال الاسنوي القياس تحريم مباشرتها فيما بين وهو سرتها وركبتها (قول الشارح) بوطء وهو كبيرة (قول المتن) وقيل لا يحرم غير الوطء أي ولكن يكره (قول الشارح) واختاره المصنف أي لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح وظاهر أن المراد على القول الوطء في الفرج (قول الشارح) وسيأتي في كتاب الطلاق الخ توطئة لهجة استثناء الطلاق أي اذا كانت حرمة معلومة مما ذكره في كتاب الطلاق فكأنه ذكره هنا (قول الشارح) وهي أن يجاوز الدم أكثر الحيض ويستتر فسر هذا ليعلم أن قوله حدث دائم ليس تفسير الاستحاضة (قول المتن) حدث دائم قال الاسنوي ليس تفسير الاستحاضة بل هو حكم اجمالي ولا يلزم أن السلس ونحوه استحاضة والسلس بفتح اللام مصدر قال الاسنوي بعد ذلك وقوله كسلس للتشبيه لا للتبديل

(قول الشارح) وهو أن لا ينقطع بفيدك أن السلس في المتن بفتح اللام (قول الشارح) بأن تشده الخ يسمى ذلك تلجما واستغفارا قال الاستنوي من اللجام ونظر الدابة لانه يشبههما (قول الشارح) وان كانت صائمة تركت الحشونها را أي وانما لم تراع مصلحة الصلاة لدوام الاستحاضة وأن الحشو لا يزيل الدم بخلاف مسئلة الخط المبلع قبل الفجر وطرفه خارج فان الاصح مراعاة الصلاة (قول الشارح) والثاني لا يجب تجديدها أي لانه لا معنى للامر بازالة النجاسة مع استمرارها بخلاف الامر بالطهارة مع استمرار الحدث قال الاستنوي والوجهان جاريان فيما لو انتقضت طهارتها بلس أو ريح أو نحوها كمالو أريدت صلاة فرض * (٣٧) * ثان فان بالتوجب التجديد قطعاً (قول المتن) بعد الوضوء أي ولو في الصلاة

(قول الشارح) فوضوؤها بحاله قال في شرح المهجعة الا اذا حدثت الوضوء بعد الانقطاع فانه يطل بهذا العود لانه وضوء أزال الحدث فتأثر به

* (فصل) * (قول الشارح) فأكثر اندفع بهذا ما قيل أقله لا يمكن أن يعبر أكثره (قول الشارح) أو معتادة رأت الدم بصفة أو بصفتين ولو تأخر القوي لان الفرض عدم عبوره خمسة عشر (قول الشارح) في غيرها أي غير أيام المعتادة هذا العموم يفيدك أن الخلاف ثابت في الصفرة والكدرة الواقعين للمعتادة في غير أيام عادتها وللمبتدأة المستحاضة وغيرها وظاهره اقتضاء استواء الخلاف في الكل والذي في القطعة الحال الثاني أن تكون مبتدأة فاذا رأت صفرة أو كدرة فلو وقع في مردها حكم الواقع في غير أيام العادة عند الجمهور وقيل حكم الواقع في العادة كذا ذكره الرافعي وغيره وظاهر هذا التصور انما هو في المستحاضة فلورأت المبتدأة ذلك ولم يجاوزا أكثر الحيض فهل يخرج على هذا الخلاف أو يقطع بأنه كالواقع في غير أيام العادة محل نظر انتهى (قول الشارح) من سواد أو حمرة اقتصاره عليها يقتضي أن تقدم الشقرة لا يكفي (قول الشارح)

وهو أن لا ينقطع (فلا تمنع الصوم والصلاة) للضرورة (فتغسل المستحاضة فرجها وتعصبه) وجوبا بأن تشده بعد حشوه بقطعة مثلاً بخرقه مشقوقة اطرفين تخرج أحدهما الى بطنها والآخر الى صلبها وتربطهما بخرقه تشدها على وسطها كالكتكة وان تأدت بالشدة تركته وان كان الدم قليلا ينفع بالحشو فلا حاجة للشدة وان كانت صائمة تركت الحشونها را واقتصر على التدفيه (وتوضأ وقت الصلاة) كالتميم (وبادريها) تقليل الحدث (فلو أخرت لمصلحة الصلاة كستر وانتظار جماعة لم يضر والا فيضر على الصحيح) والثاني لا يضر كالتميم (ويجب الوضوء لكل فرض) كالتميم لبقاء الحدث (وكذا التجديد العصاة في الاصح) وان لم تزل عن موضعها ولا ظهر الدم بجوانبها قياساً على تجديد الوضوء والثاني لا يجب تجديدها الا اذا زالت عن موضعها والاه وقع أو ظهر الدم بجوانبها وحيث قيل بتجديدها فتجدد ما يتعلق بها من غسل الفرج وايدال القطنه التي يفهم (ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعتد انقطاعه وعوده أو اعتادت) ذلك (ووسع زمن الانقطاع) بحسب العادة (وضوء أو الصلاة) بأقل ما يمكن (وجب الوضوء) أما في الحالة الاولى فلا احتمال الشفاء والاصل عدم عود الدم وأما في الثانية فلا مكان أداء العبادة من غير مقارنة حدث فلو عاد الدم قبل امكان الوضوء والصلاة في الحالتين فوضوؤها باق بحاله فعلى به ولو لم يسع زمن الانقطاع عادة الوضوء والصلاة صلت بوضوئها فلو امتد الزمن بحيث يسع ما ذكر وقد صلت بوضوئها تبين بطلان الوضوء والصلاة

* (فصل) * اذا (رأت) دماً (لسن الحيض أقله) فأكثر (ولم يعبر أكثره) أي لم يجاوزه (فكله حيض) اسود كان اسود أو أحمر أو أشقر مبتدأة كانت أو معتادة تغيرت عادتاً أولاً إلا أن يكون عليها بقية طهر كأن رأت ثلاثة أيام دماً ثم اثني عشر نساء ثم ثلاثة أيام دماً ثم انقطع فالثلاثة الاخيرة دم فساد لا حيض ذلك في شرح المذهب مفرقا (والصفرة والكدرة) أي كل منهما (حيض في الاصح) مطلقاً لانه الاصل فيما تراه المرأة في زمن الامكان والثاني لانه ليس على لون الدم المعتاد الا في أيام العادة فهو فيها حيض اتفاقاً وقيل يشترط في كونه حيضاً في غيرها تقدم دم قوي من سواد أو حمرة عليه وقيل وتأخره عنه وعلى هذين يكفي أي قدر من القوى وقيل لا بد من يوم وليلة هذا ما في الروضة وأصلها وفي شرح المذهب لا فرق في جريان الخلاف بين المبتدأة والمعتادة وحكاية وجه في الواقع في أيام العادة باشتراط تقدم دم اسود أو أحمر عليه معترضاً بذلك على الرافعي وغيره في نفهم الخلاف فيه (فان عبره) أي عبر الدم أكثر الحيض أي جاوزه (فان كانت) أي من عبرتهما أكثر الحيض وهي المستحاضة (مبتدأة) أي أول ما ابتدأها الدم (عمية بأن ترى قويا وضعيفا) بشرطيهما الآتية كالا سود والاحمر فهو ضعيف بالنسبة الى الاسود قوي بالنسبة الى الاشقر والاشقر أقوى من الاسفر

بين المبتدأة والمعتادة أي ولو كانت الصفرة ١٠ لـ والكدرة واقعين في أيام العادة ولا ينافي ذلك قوله وحكاية وجهه ويجوز أن يكون مراده الواقع في غير أيام العادة واعلم أن الذي في الاستنوي عن صاحب التتمة حكاية وجهين في أيام العادة أحدهما هذا الذي نقله الشارح رحمه الله عن شرح المذهب والثاني اشتراط دم قوي سابق على الصفرة أولاً حتى هكذا ذكره الاستنوي بعد أن نقل في الروضة وأصلها القطع بعدم الخلاف في الواقع في أيام العادة (قول الشارح) أي أول ما ابتدأها الدم أي فهي بفتح الدال في عبارة المتن وتوقف ابن الصلاح في قولك ابتدأ الشيء وقال لم أجده في اللغة وعليه فيقر في المتن بكسر الدال أي ابتدأت في الدم (قول المتن) بأن ترى قويا وضعيفا يرجع لقوله عمية

(قول المتن) فالضعيف استحاضة أى وان تبادى سنين لان أكثر الطهر لا حدث له صرح به الاسنوى وغيره والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
لفاطمة بنت أبي حبيش اذا كان دم الحيضة فانه دم أسود يعرف فاذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة واذا كان الآخر فتوضئي وصلى فانها وعرق
رواه أبو داود * (فرع) * لورأت خمسة أسود ثم طبقت الحجرة فالعشرة حيض وكذا كل دور بعد ذلك فيما يظهر أخذنا من نظيره في المعتادة المميرة
كما يأتي أن شاء الله تعالى (قول المتن) والقوى حيض أى مع لاحق له نسبي يمكن الجمع بينهما (قول المتن) أن لم ينقص عن أقله الخ هذه الثلاثة شروط
في تحقق التمييز مطلقا سواء كان تمييزا متبدا أو معتادة فلا يتوهم من ذكرها هنا عدم جريانها في تمييز المعتادة الآتي (قول المتن) ولا نقص الضعيف
الى آخره قال الرافي رحمه الله لا نريد أن نجعل الضعيف طهرا والقوى بعده حيضة أخرى وانما يمكن ذلك اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل
الاسنوى لذلك بما لو رأت يوما ونيلة أسود وأربعة عشر أحمر ثم عاد السواد فلو أخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه لجعلنا القوى حياضا والضعيف طهرا
والقوى بعده حياضا آخر يلزم نقصان الطهر عن أقله انتهى (قول المتن) أيضا ولا نقص * (٣٨) * الضعيف عن أقل الطهر عبارة

ومن الاكدار اذا جعل حياضا وماله راحة كرية أقوى مما لاراحة له والثني أقوى من الرقب
فالمتن أو الثني من الاسودين مثلا أقواهما والتمت الثني منهما أقوى من المتن أو الثني (فالضعيف
استحاضة والقوى حيض أن لم ينقص عن أقله ولا عبرة أكثره ولا نقص الضعيف عن أقل الطهر)
بأن يكون خمسة عشر يوما متصلة فأكثر تقدم القوى عليه أو تأخر أو توسط كأن رأت خمسة أيام أسود
ثم أطبق الأحمر الى آخر الشهر أو خمسة عشر يوما أحمر ثم خمسة عشر أسود أو خمسة أحمر ثم خمسة أسود
ثم باقى الشهر أحمر بخلاف ما لو رأت يوما أسود ويومين أحمر وهكذا الى آخر الشهر لعدم اتصال خمسة
عشر من الضعيف فهي فاقدة شرط تمييز وسيأتى حكمها وفي وجهه في الصورة الثالثة ان خمسة
الأحمر مع خمسة الاسود حيض (أو مبتدأة لامحيرة بأن رأته بصفة أو) بصفتين مثلا تكن (فندت
شرط تمييز) من شروط السابقة (فلا طهر ان حيضها يوم وليلة وطهرها نسي وعشرون) بقية
لشهر والثاني تحيض غالب الحيض ستة أو سبعة وقيل تتغير بينهما والاصح النظر الى عادة النساء
ان كانت ستة فستة أو سبعة فسبعة وبقية الشهر طهرها والعبرة بنساء عشرين من الابوين وقيل بنساء
عصباتها خاصة وقيل بنساء بلدها وانحيتها كذا في الروضة كأصلها ومعنى من أم يور بترية
الثاني المعبر في مهر المثل ما في الكفاية انه لا فرق بين الأقارب من الاب أو الأم (أو معتادة أن سبق
لها حيض وطهر) وهي غير مميزة (قد رأيتها قد راووقنا) بأن كانت حافظة لذلك (وتثبت) المعتادة
المرتبة عليها ما ذكر (بجرة في الأصح) لانها في مقابلة الابتداء والثاني بمرتبة نساء من العود
فن حاضت خمسة في شهر ثم ستة في آخر ثم استحيضت ردت الى خمسة على الثاني لتكررها واز الستة
على الاول ومن حاضت خمسة ثم استحيضت ردت اليها على الاول وهي كبتدأة على الثاني ذكره الشيخ
في المذهب (ويحكم للمعتادة المميزة بالتمييز لا المعتادة) المخالفة له (في الأصح) أنه أقوى منها بظهوره
والثاني يحكم بالمعتادة فلو كانت عادت بخمسة من أول الشهر وبقية طهر فأت عشرة أسود من أول
الشهر وبقية أحمر حكم بأن حيضها عشرة على الاول والخمسة اولى منها على الثاني واساق

الروضة ولا نقص الخ يمكن جعله طهرا
بين حيصتين (قول الشارح) ثم خمسة
عشر أسود أى فهي الحيض فلو جاوز
الاسود خمسة عشر ولو مع نيت تجديد
في الخمسة عشر الاخيرة فهي فاقدة
شرط تمييز خلافا لما في المهمات فيما اذا
كانت الخمسة عشر الاخيرة أغلظ مما
قبله انه عليه شيخنا في شرح الروض
(قول الشارح) بخلاف ما لو رأت يوما
أسود الخ أى فليس هذا من التمييز المعبر
وان كانت جملة الضعيف لا تنقص عن
خمسة عشر (قول الشارح) وفي وجهه
في الصورة الثالثة الى آخره علمته أن
الحجرة قويت بالتسبوق والسواد باللون
(قول المتن) فلا طهرأت حياضا الخ
علة ذلك أن سقوط الصلاة عنها في هذا
القدر محقق وفيما عده مشكوك فيه
وليس ثم أمارة ظاهرة من تمييز أو عادة
ثم محل هذا اذا علمت وقت ابتداء الدم
والافتحيرة (قول المتن) وطهرها ينبغي
أن يقرأ بالنصب لانا وان قرعنا على

الاطهر لنا قول بأن طهرها خمسة عشر احتياطا (قول الشارح) بقية الشهر أولى من
قول المتن تسع وعشرون فليأمل (قول الشارح) والثاني تحيض بشديد الباء كما ضبطه الشارح رحمه الله (قول الشارح) والعبرة بنساء عشرين من
آخره قال الرافي فهلا اعتبر عادتتهن في الطهر دون بقية الشهر ولو حاضت بعض العشيرات ستا وبعضهن سبعا اعتبر الأغلب فان استوى الأعضاء
أوحاض البعض دون الست والبعض فوق السبع ردت الى الست احتياطا فان نقصت عادتتهن كلهن عن الست أوزادت على السبع فلا يصح
اعتبار الست في صورة النقص والسبع في الزيادة لانه أقرب الى عادتتهن (قول الشارح) ثم ستة في آخر ثم استحيضت أى في آخر (قول الشارح)
حكم بأن حيضها عشرة على الاول اعلم أن المتدأة المميزة ذكرها في شأنها أن ما بعد القوى استحاضة وان تبادى سنين وقضية قولهم هنا أن التمييز
ينسخ المعتادة السابقة ويثبت به عادة جديدة أن الأشهر التي تلي شهر التمييز تحيض المرأة فيها على قدر ما ثبت لها بالتمييز وان أطبقت اندماها بصفة
واحدة وقد يشك على ما تقر في المتدأة قال ابن الصلاح فليحمل قولهم تثبت المعتادة بالتمييز على من ثبت لها به مع الحيض طهر مميز عن الدم المطبق

(قول المتن) أو متخيرة الخ قال الرافعي انما يخرج الحافظة للقدر عن التحير المطلق بحفظ قدر الدور وابتدائه وقدر الحيض انتهى (قول المتن) ما نسيت يعني لم تعلم ليشمل من اعتراها الجنون في الصغر وثبت لها عادة ثم أفادت وهي مستحاضة (قول الشارح) ولا تميزا تماع التمييز فهو المعتبر (قول المتن) ففي قول كبتدأه أي فعلى هذا القول لا عبرة بالتحير بل يقضى بأن حيضها يوم وليلة من أول الشهر وطهرها في باقيه ولا يلزمها احتياط نعم تخالف المتبدأة السابقة في أن حيض تلك من أول رؤيتها الدم وحيض هذه من أول الهلال لعدم علم هذه بأول ابتداءه (قول الشارح) فحيض بتشديد الباء يوم وليلة أي لأن العادة النسبية لا يمكن استفادة الحكم منها فتكون كالعدومة كما أن التمييز إذا فقد بعض الشرط كان كالعدم ولما في القول الثاني من المشقة وقوله يوم وليلة أي من أول الشهر لأنه الغالب قال الرافعي وهي دعوى مخالفة للحس قال وهذا هو العدة في ترتيب هذا القول (قول الشارح) وطهرها بقية الشهر أي الهلالي * (٣٩) * (قول المتن) والمشهور وجوب الاحتياط لكن تعتد بثلاث أشهر في الحال

دفعاً للضرر (قول المتن) فيحرم الوطء أي وعليها النفقة ولاخبار لأن وطئها يتوقع * (تنبيه) * حكم الاستمتاع بها بغير الوطء كالحائض (قول المتن) والقراءة في غير الصلاة بخلاف الصلاة ولولغير الفاتحة (قول المتن) وكذا النفل في الأصح خلاف نفل الصلاة جاز في نفل الصوم والطواف أيضا لكن محل جواز النفل مطلنا لم يخرج وقت الغريضة على ما في المجموع والتحقيق وشرح مسلم خلافاً لما في الزوائد (قول المتن) لكل فرض نعم يكفي غسل واحد للطواف ور كعبه إذا أوجباهما (قول الشارح) بعد دخول وقته أي ولا يلزمها البدار لأنه يمكن تكرار الانقطاع بين الغسل والصلاة وأما احتمال وقوع الفعل في الحيض والانقطاع بعده فلا حيلة في دفعه وبحث الرافعي وجوب البدار لأن فيه تعليل الاحتمال (قول المتن) كاملين لو قال كاملاً كان أولى نعم حصول أربعة عشر من كل تتوقف على كون رمضان ثلاثين (قول المتن) تم تصوم من ثمانية عشر إلى آخره إشارة

عليها طهر (أو) كانت (متخيرة بأن نسيت عاداتها قدر أوقتها) ولا تميز (ففي قول كبتدأه) غير مغيرة فحيض يوم وليلة وطهرها بقية الشهر على الأطهر السابق (والمشهور وجوب الاحتياط) وليست كلبتدأه لاحتمال كل زمن يمر عليها الحيض والطهر (فيحرم الوطء ومس المحف والقراءة في غير الصلاة) لاحتمال الحيض (وتصلى الفرائض أبداً) لاحتمال الطهر (وكذا النفل في الأصح) اهتماماً به والثاني يقول لا ضرورة إليه (وتغتسل لكل فرض) بعد دخول الوقت لاحتمال انقطاع الدم حينئذ قال في شرح المذهب عن الأصحاب فإن علمت وقت انقطاعه كعند الغروب لزمتها الغسل كل يوم عقب الغروب وتصلى به المغرب وتتوضأ لباقي الصلوات لاحتمال الانقطاع عند الغروب دون ما سواه (وتصوم رمضان) لاحتمال أن تكون طاهرة جميعه (ثم شهراً كاملين) بأن يكون رمضان ثلاثين وتأتي بعده ثلاثين يوماً متوالية (فيحصل) لها (من كل) منهما (أربعة عشر) يوماً لاحتمال أن تحيض فبهما أكثر الحيض ويطرأ الدم في يوم ويقطع في آخره فسد ستة عشر يوماً من كل منهما فإن كان رمضان ناقصاً حصل لها منه ثلاثة عشر يوماً (ثم تصوم من ثمانية عشر) يوماً (ثلاثة أولها وثلاثة آخرها) فيحصل اليومان الباقيان لأن الحيض ان طرأ في اليوم الأول من صومها فباعتبه ان يقطع في السادس عشر فيصح لها اليومان الاخيران وان طرأ في اليوم الثاني صح لها الأول والاخير أو في الثالث صح لها الأولان أو في السادس عشر صح لها الثاني والثالث أو في السابع عشر صح السادس عشر والثالث أو في الثامن عشر صح السادس عشر والسابع عشر (ويمكن قضاء يوم بصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر) من اليوم الأول لأن الحيض ان طرأ في اليوم الأول سلم السابع عشر أو في الثالث سلم الأول وان كان آخر الحيض الأول سلم الثالث أو الثالث سلم السابع عشر (وان حفظت شيئاً) من عاداتها دون شيء كأن حفظت الوقت دون القدر أو عكس ذلك (فلا يقين) من حيض وطهر (حكمه وهي في المحتمل) للحيض والطهر (كحائض في الوطء وطاهر في العبادة وان احتل انقطاعاً وجب الغسل كل فرض) احتياطاً ويسمى محتمل الانقطاع طهرامشكوكاً فيه والذي لا يحتمله حيضامشكوكاً فيه والحافظة للوقت كأن تقول كان حيضي يتبدى أول الشهر فيوم وليلة منه حيض يقين ونصفه الثاني طهر يقين وما بين ذلك يحتمل الحيض والطهر والانقطاع والحافظة للقدر كأن تقول حيضي خمسة

إلى طريقة مدكورة في الحاوي وغيره كأن قوله بعد ويمكن قضاء يوم الخ إشارة إلى طريقة أخرى كذلك ذكر صاحب الهجة الأولى بقوله

أو فلتصم مثل الذي فات ولا * ثم من السابع عشر تبعاً * وبين ذين اثنين كيف وقعاً * هذا الضعف سبعة أيام * وانزل الخ والثانية بقوله قبل ذلك * ومرة تأتي بفوت الصوم * مع واحد تزيد في عشرة * مع خمسة مفرقاً ومرة * سابع عشر كل صوم وإلى * خامس عشر الثاني عنه فعلاً * الخ ثم اقتصار المصنف على قضاء الصوم طاهر في عدم وجوب قضاء الصلاة لكنه رجع كالرافعي الوجوب (قول الشارح) صح الثاني والثالث أي لأن الحيض السابق يقطع في الأول فيفسد (قول المتن) والسابع عشر إشارة إلى طريقة الدارمي وعلى الطريقة الأولى انما يخرج عن عهدة اليوم بأربعة أيام (قول الشارح) كأن تقول الخ هذا المثال يرشد إلى ما قاله الدارمي رحمه الله من أن الحافظة للقدر الحيض انما يخرج عن التحير المطلق إذا حفظت أيضاً قدر الدور وعلمت وقت ابتداءه هذا النظم ومنه نقلت

(قول المتن) والاطهر أن دم الحامل الى آخره أى ولا تنقض به العدة بالاقراء أى ان كان الحمل لصاحبها أو من شبهة فان كان من زنا انقضت العدة به (قول الشارح) ومقابله فيها يقول هو دم فساد ويستند أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم في سبايا أو طأس ألا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض وجه الدلالة أنه جعل الحيض دليلا على براءة الرحم فدل على أن الحامل لا تحيض ورتب أن الشارع انما حكم ببراءة الرحم به بناء على الغالب فان وقوع حيض الحامل نادر فاذا حاضت المرأة حصلت الظن ببراءة الرحم اذ الظاهر عدم حملها فان خلافة على التدوير بأن تبين بعد ذلك أنها حامل وجب العمل بما بان (قول الشارح) وسواء على الأول تخطئ الخ بل لو اتصل بها كان كذلك (قول الشارح) ولم يجاوز الخ أى فان جاوز فهو استحاضة وان نقص مجموع الدماء عن خمسة عشر (قول الشارح) والتقاء بينها حيض في الاطهر أى ولو كثر حدثا (قول الشارح) والثاني يقول هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوها أى كالجماع (قول المتن) النفاس هو لغة * (٤٠) * الولادة (قول الشارح) أى الدم

الذى يعقب الولادة مثله لو ولدت ولدا جافا ثم رأت الدم قبل خمسة عشر فانها نفساء من حيض الولادة على الأصح وقوله الولادة أى ولو علقته أو مضغة ولو خرج بين توأمين فهو حيض لانفاس * (تنبيه) * لو ولدت ولم تردما أصلا الا بعد خمسة عشر يوما قال فلا نفاس لها بالنكحة في أصح الوجهين كما قاله في شرح المذهب انتهى قلت ومنه يؤخذ جواز وطء هذه المرأة عقب الولادة (قول المتن) وأكثره ستون قال الاستوى أيدى الاستاذ أبو سهل الصعلوكي لذلك معنى لطيفا دقيقا نقله عن ابن الصلاح في فرائد رحلته وهو أن المتى يمكث في الرحم أربعين يوما لا يتغير ثم يمكث مثلها علقه ثم يمكث مثلها مضغة ثم ينفخ فيه الروح والولد يعتدى بدم الحيض وحينئذ فلا يجمع الدم من حين النفخ لانه غذاء للولد وانما يجمع قبل ذلك ومجموع المدة السابقة أربعة أشهر وأكثرا الحيض خمسة عشر يوما فيكون أكثره ستين يوما انتهى قلت فضية هذا أن يكون الغالب أى غالب النفاس أربعة وعشرين أو ثمانية وعشرين ولم يقلوا به (قول الشارح) أى الدفعة وهي بضم الدال (قول الشارح) ولا ضبط في الضعيف أى لان

في العشر الاول من الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم اني في اليوم الاول طاهر فالسادس حيض يتقين والاول طهر يتقين كالعشرين الآخرين والثاني الى آخر الخامس محتمل للحيض والطهر والسابع الى آخر العاشر محتمل للانقطاع أيضا (والاطهر ان دم الحامل والتقاء بين) دماء (أقل الحيض) فأكثر (حيض) أما في الاولى فلانه بصفة دم الحيض ومقابله فيها يقول هو دم فساد اذ الحمل يستخرج دم الحيض وسواء على الأول تخطئ الخ بل لو اتصل بها كان كذلك (قول الشارح) ولم يجاوز الخ أى فان جاوز فهو استحاضة وان نقص مجموع الدماء عن خمسة عشر (قول الشارح) والتقاء بينها حيض في الاطهر أى ولو كثر حدثا (قول الشارح) والثاني يقول هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوها دون العدة والطلاق والتقاء بعد آخر الدماء طهر قطعوا وان نقصت الدماء عن أقل الحيض فهي دم فساد وان زادت مع النقاء بينها على خمسة عشر يوما فهي دم استحاضة (وأقل النفاس) أى الدم الذى أوله يعقب الولادة (الحظوة وأكثره ستون) يوما (وغالبه أربعون) يوما فيما استقره الامام الشافعي رضى الله عنه وعبر بديل المعتدلة في التحقيق كالنفس بالجهة أى الدفعة وفي الروضة كالشرح بأنه لا حد لاقله أى لا يتقدر بل ما وجد منه وابل يكون نفاسا ولا يوجد أقل من محجة ويعبر عن زمانها بالحظوة فالمراد من العبارات واحد (ويجوز به ما حرم بالحيض) قياسا عليه ومن ذلك حرمة الطلاق كما سمي به الرافعي في بابه والمنصف هنا (وعدوره ستين) يوما (كعدوره) أى الحيض (أكثره) فينظر أمتداده في النفاس أم معتادة أم غير مميزة ويقاس بما تقدم في الحيض فتردد المبتدأة المميزة الى التمييز بشرط أن لا يزيد القوى على ستين يوما ولا ضبط في الضعيف وغير المميزة الى الحظوة في الاطهر والمعتادة مميزة الى التمييز لا العادة في الأصح وغير المميزة الى العادة وتثبت بمرّة في الأصح والماسية الى مرد المبتدأة في قول وتختاط في الآخر الاطهر في التحقيق

* (كتاب الصلاة) *

(المكتوبات) أى المفروضات منها كل يوم وليلة (خمس) كما هو معلوم من الدين ضرورة وأصله قوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على أمتي ليلة الاسراء خمس صلوات فلم أرل أراحهم وأسأله لئلا يصح حتى جعلها خمسا في كل يوم وليلة وقوله للاعران خمس صلوات في اليوم والليلة ونعادتنا عنه لى ائمن أخبرهم أن الله تعالى قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة رواها الشيخان وغيرهما (الظهور وأول وقته

الظهر بن أكل النفاس والحيض لا يشترط كونه خمسة عشر * (كتاب) * الصلاة (قول الشارح) أى المفروضات أى على العين روال (قول المتن) خمس الصبح لادم والظهر لادود والعصر لسلیمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس ذكره الراغبى في شرح المستند وأورد فيه خبرا (قول الشارح) ليلة الاسراء هي قبل الهجرة بستة وقيل بستة عشر شهرا (قول المتن) الظهر يدأ بها لأمها أول صلاة سلاها جبريل لى صلى الله عليه وسلم فان قيل إيجاب الخمس كان ليلة الاسراء فلم يدأ جبريل عليه الصلاة والسلام بالظهور دون الصبح فالجواب محمول على حصول اعلامه صلى الله عليه وسلم بأن أول وجوب الخمس من الظهور ذكره النووي في شرح المذهب وأجاب غيره بأن الايمان بهما يتوقف على بانها ولم يبين الاعتدال الظهر (فائدة) * قال الجوهرى الظهر بالضم بعد الزوال ومنه صلاة الظهر انتهى وقيل سميت بذلك لانها أول صلاة طهرت أولا بها تنفل وقت الطهيرة

(قول المتن) ظل الشيء مثله الظل في اللغة الستر ثم الظل يكون في أول النهار إلى آخره والني مختص بما بعد الزوال (قول الشارح) إلى وسط السماء هو يفتح السين (قول الشارح) وذلك الميل هو الزوال هذا الميل طريق معرفة حدوث الظل بعد مقداره حالة الاستواء أو زيادته على الموجود فيها وبعبارة الاستوى ثم إذا مالت الشمس إلى جانب المغرب حدث ظل في جانب المشرق أن لم يكن قد بقي عند الاستواء ظل ويزداد أن كان قد بقي والتحول إلى المشرق بحديثه أو زيادته هو الزوال الذي به يدخل وقت الظهر (قول الشارح) والعشاء إلى ثلث الليل أي منتهى إلى الثلث (قول الشارح) فأسفر يحتمل أن يريد فرغ من الصلاة فدخل عقب الفراغ في الأسفار والأظفار كما ترى أنه أوقعها في الأسفار (قول الشارح) أي مصر ظل الشيء مثله قال الاستوى غير أنه لا بد من حدوث زيادة وإن قلت وتلك الزيادة من وقت العصر إلى خروج وقت الظهر لا يكاد يعرف بدونها وقيل إنها من وقت الظهر وقيل فاصلة بينهما * (فائدة) * العصر لغة العشي قال الجوهري ومنه سميت صلاة العصر انتهى والعصران الغداء والعشي (قول الشارح) وروى ابن أبي شيبة * (٤١) * إنما احتاج إلى هذا مع حديث الشيخين السابق لصراحة هذا دون ذلك فليتأمل

أذ يحتمل أن يريد قد أدركها بمعنى وجبت (قول المتن) والاختيار إلى آخره قال الاستوى من هذا التعبير يعلم أن تسميته بالاختيار لمافيه من الرجحان أي على غيره من باقي الوقت وقال في الاقليد سمي بذلك لاختيار جبريل إياه ثم عبارة المصنف وصنعيه يفيد أن جميع وقت الظهر اختيار وهو كذلك (قول المتن) وفي الجديد إلى آخره قالوا وذلك يسع العشاء لوجعت معها فان لم يسع بسبب الاشتغال بالأسباب فلا جمع وقال في الكفاية المجموعتان في معنى صلاة واحدة والمغرب يجوز مذهبها وسلفك ما في معناها ونقضه بأن سائر الصلوات يجوز مذهبها (قول المتن) ويستعرة النظر هل المراد ستر جميع البدن وأفاد الاستوى رحمه الله أن الحرمة في غير الصلاة إنما يجب عليها ستر ما بين السرة والركبة فقط (قول الشارح) بالوسط المعتدل قال الاستوى السورة المعتبرة في الفرض تكون من قصار الفصل (قول المتن) ومدحتي غاب الشفق عبارة الراضي ومدحتي غروب الشفق قال الاستوى وهو يقتضي الاتساع فيما بعد الشفق بخلاف عبارة الكتاب قلت عبارة الكتاب أحسن

زوال الشمس) أي وقت زوالها وبعبارة الوجيز وغيره يدخل وقته بالزوال (وأخذه مصر) أي وقت مصر (ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس) أي الظل الموجود عنده وبيان ذلك أن الشمس إذا طلعت وقع لكل شاخص ظل لمويل في جهة المغرب ثم ينقص بارتفاع الشمس إلى أن تنتهي إلى وسط السماء وهي حالة الاستواء ويبقى حينئذ ظل في غالب البلاد ثم تبيل إلى جهة المغرب فيتحول الظل إلى جهة المشرق وذلك الميل هو الزوال والاصل في المواقيت حديث أنبي جبريل عند البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس والعصر حين كان ظله أي الشيء مثله والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله أي الشيء مثله والعصر حين كان ظله مثليه والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء إلى ثلث الليل والفجر فأسفر وقال الوقت ما بين هذين الوقتين برواه أبو داود وغيره وصححه الخ كما غيره وقوله صلى في الظهر حين كان ظله مثله أي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الأول حينئذ قاله الشافعي رضي الله عنه نافية ما اشتراكهما في وقت وهو موافق لحديث مسلم وقت الظهر إذا زالت الشمس لم تحضر العصر وقوله حين أفطر الصائم أي حين دخل وقت أفطاره وفي الصحيحين حديث إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا فقد أفطر الصائم (وهو) أي مصر ظل الشيء مثله (أول وقت العصر) وبعبارة الوجيز وغيره وهو يدخل وقت العصر (ويبقى) وقته (حتى تغرب) الشمس لحديث الصحيحين ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وروى ابن أبي شيبة وقت العصر لم تغرب الشمس واستاده في مسلم (والاختيار أن لا تؤخر) بالقول فأنه (عن) وقت (مصر الظل مثلين) بعد ظل الاستواء لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وبعده وقت جواز إلى اصفرار الشمس ثم وقت كراهة أي بكرة تأخير الصلاة إليه (والمغرب) يدخل وقتها (بالغروب ويبقى حتى يغيب الشفق الآخر في القديم) كما سأتى واحترز بالآخر عما بعده من الاصفر ثم الأبيض ولم يذكره في المحرر لانصراف الاسم إليه لغة (وفي الجديد) ينقضي بمضي قدر زمن (وضوء واستعرة) وأذان واقامة وخمس ركعات) لأن جبريل صلاها في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها وللحاجة إلى فعل ما ذكر معها اعتبر مضي قدر زمنه والاعتبار في جميع ما ذكر بالوسط المعتدل وسأتي سن ركعتين خفيفتين قبل المغرب في وجه صحيحه المصنف بقياسه كما قال في الشرح الصغير اعتبار سبع ركعات (ولو شرع) فيها (في الوقت) على الجديد (ومدة) بالتطويل في القراءة وغيرها (حتى غاب الشفق الآخر جاز على الصحيح) من الخلاف المبني على الأصح في غير المغرب

خلافا لابن النقيب (قول الشارح) على الأصح في غير المغرب هذا المبني عليه صورته ما لو أخر غير المغرب من غير فعل حتى خرج بعضه بدليل قول الشارح كما سأتى وهذا هو الآتي وأيضا فقله المبني على الأصح صريح في ذلك لما استعرف من كلام الروضة وأيضا فكلام الروضة صريح أو كالمصريح في ذلك قلت فاحكم تأخير غير المغرب حتى يخرج الوقت إذا شرع في وقت يسعها قلت قال في الروضة لم يأثم قطعاً ولا بكرة على الأصح ونقل من زائدة عن تعليق القانبي وجهها قائلاً بالآثم قال الاستوى رحمه الله وقياس هذا الجزم بالجواز في المغرب انتهى قلت لعلمها فارت غيرهما من حيث أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها في اليومين في وقت واحد فكان ذلك ظاهراً في عدم جواز إخراج بعضها عن الوقت في الصورة المذكورة فذهب إليه مقابل الأصح ومن ثم اتضح لك كون النبي صلى الله عليه وسلم المبني عليه هو تأخير غير المغرب من غير مذهب أي إذا قلنا بتحريم ذلك على الأصح قلنا في المغرب إذا خرج بعضها بالمدخل خلافاً لاختصاصها عن غيرها بكونها فعلت في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها فلا بد ما عساه توههم من أن الذي المغرب أولى بالجواز من غيرها

الشارح) ومدّه هو بضم الدال (قول المتن) والعشاء قال الاسنوى هو اسم لاول انطلام سميت الصلاة به لانها تفعل فيه (قول الشارح) المنصرف
 ليه الاسم يعني عن هذا أن يقول الالف واللام فيه للعهد الذي كرى (قول المتن) ثلث الليل يجوز فيه ضم اللام واسكانها والنصف مثلث النون
 ويقال فيه نصف على وزن رغيف وقالوا أيضا في الخمس خميس وكذا في الثمن والتسع والعشر واختلفوا في الربع والسادس والسبع قال أبو عبيد
 ولم أسمع في الثلث شيئا انتهى واعلم أنه قدّم هذا الحكم على القول بعده مع أن حديثه ثابت قال في الكفاية لانه تقا فر عليه خبر جبريل في رواية ابن
 عباس وخبر أبي موسى الاشعري قال الشيخ أبو حامد ولها وقت كراهة وهو ما بين الفجرين * (٤٢) * (قول المتن) والصبح بالفجر

الصادق أي لما روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يعزّزكم أذان بلال ولا هذا العارض لعوم الصبح حتى يستطير والصبح بالضم كقوله الاسنوى وفيه لغة بالكسر وهو في اللغة أول النهار سميت به هذه الصلاة (قول الشارح) مستطيل هذا تشبهه العرب بذهب الذئب من حيث الاستطالة وكون النور في أعلاه (قول الشارح) لحديث مسلم قدّم هذا على حديث الصحيحين لانه أصرح منه (قول المتن) عن الاسفار أي الاضاءة يقال سفر الصبح وأسفر ويجب حمل هذه العبارة على استعمال عن بمعنى إلى لتوافق عبارة الروضة وغيرها أو يراد الجزء الأول من الاسفار فانها اذا وقعت فيه صدق أنها آخرت عن الجزء الأول لكن هذا الخبر يقتضي أن مقارنة آخرها للجزء الأول من الاختيار فالتأويل الأول أولى بل متعين (قول المتن) قلت يكره إلى آخره أي وما ورد من التسمية بذلك محمول على بيان الجوار وهو خطاب مع من يشبهه عليه الحال (قول المتن) عتمة هي في اللغة شدة الظلمة (قول المتن) والنوم قبلها قال الاسنوى سياق كلامهم يشعر بتصوير المسئلة بما يعرض بعد

أه لا يجوز تأخير بعضها عن وقتها مع القول بأنها أداء كمسيأتي والثاني المنع كما في غير المغرب واستدل الأول بأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المغرب بالاعراف في الركعتين كتبتهما صححه الحاكم على شرط الشيخين وفي البخاري نحوه وقرأته لها تقرب من مغيب الشفق لتدبره ومدة في الصلاة إلى ذلك يجوز بناؤه على امتداد وقتها اليه وعلى عدم امتداده اليه وبناءه قائل الثاني على الامتداد فقط (قلت القديم أظهر والله أعلم) ورجحه طائفة قال في شرح المهذب بل هو جديد أيضا لان الشافعي علق القول به في الاملاء وهو من الكتب الجديدة على ثبوت الحديث وقد ثبتت فيها أحاديث منها حديث مسلم وقت المغرب ما لم يغيب الشفق (والعشاء) يدخل وقتها (بمغيب الشفق) أي الأحمر المنصرف إليه الاسم لحديث جبريل السابق (ويبقى إلى الفجر) أي الصادق وسبأني لحديث مسلم ليس في النوم تقرب وانما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحجى وقت الصلاة الاخرى ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الاخرى من الخمس أي غير الصبح لمسيأتي في وقتها (والاختيار أن لا تؤخر عن ثلث الليل) لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار (وفي قول نصفه) لحديث لولان أشق على أمتي لاخرت صلاة العشاء إلى نصف الليل صححه الحاكم على شرط الشيخين ورجح المصنف في شرح مسلم هذا القول وكلامه في شرح المهذب يقتضي أن لا أكثر من عليه (والصبح) يدخل وقتها (بالفجر الصادق وهو المنتشر نوءه معتزنا بالفق) أي نواحي السماء بخلاف الكاذب وهو يطلع قبل الصادق مستطيل ثم يذهب ويعقبه ظلمة (ويبقى) الوقت (حتى تطلع الشمس) لحديث مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس وفي حديث الصحيحين حديث من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح (والاختيار أن لا تؤخر عن الاسفار) لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار (قلت تكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة) للنهي عن الأول في حديث البخاري لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب وتقول الاعراب هي العشاء وعن الثاني في حديث مسلم لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم ألا انها العشاء وهم يعتمدون بالابل ينتع أزله ونومه وفي رواية تجلاب الابل قال في شرح مسلم معناه انهم يسمونها العتمة لكونهم يعتمدون بجلاب الابل أي يؤخرونه إلى شدة الظلام (والنوم قبلها) أي قبل العشاء (والحديث جدها) لانه يدل الله عليه وسلم كان يكرههم رواه الشيخان عن أبي برزة (الافى خير والله أعلم) كقراءة القرآن والحديث ومذاكرة الفقه وائناس الضيف ولا يكره الحديث لحاجة (ويستحب قبل الصلاة لا قبل الوقت) لحديث

دخول الوقت وقبل الفعل ولقائل أن يقول ينبغي الكراهة أيضا قبله للنعني السابق يعني خوف استغراق الوقت بالنوم وقوله والحديث بعدها قال الاسنوى اطلاقه يشمل ما لوجهها مع المغرب جميع تقديم والمتخه خلافة قال فان قلنا بعدم التصريح اهتفيل تكون بدخول الوقت أم بمعنى قدر زمن الفعل محل نظرقال والطلاق المصنف والحديث يقتضي الكراهة سواء أصلى السنة أم لا (قول المتن) ويستحب تجليل الصلاة لا قبل الوقت قال القاضي ولا خلاف في أنه لو افتتح الصلاة في أول الوقت وطول حتى بلغ آخر الوقت ثم سلم في الوقت أن يكون مستحسنا وخالف العزالي في الاحياء فقال ان المد إلى خروج وقت الفضيلة خلاف الافضل

قول المتن) ويسن الإبراد الخ الحكمة في ذلك ما في الحركة في ذلك الوقت من المشقة السالبة للخشوع (تنبيه) يحصل ما في السنوي أن أذان الظهر ركصلا (قول الشارح) والرابع أن ما وقع في الوقت أداء الخ الظاهر أنه على هذا ينوي الاداء فقط نظرا الى الافتتاح قاله المحب الطبري (قول الشارح) وعلى القضاء يأثم الخ عبارته في شرح جمع الجوامع وعلى هذا واقتضاء ومرجع الإشارة التحقيق (قول المتن) اجتهد بورد ونحوه لو أخبره عدل عن عيان كروية الفجر طالع امتنع الاجتهاد ومنه أذان المؤذن في الصلوة إذا كان ثقة عارفا وأما في يوم الغيم فقد صحح النووي اعتماده خلافا للرافعي قال السنوي لأنه لا يتقاعد عن الديك انتهى قلت ظاهر هذه العبارة أنه في هذه الحالة لا يمتنع عليه الاجتهاد * (فرع) * لو صلى من غير اجتهاد أعاد ولو طن دخول الوقت وتبين وقوعها فيه * (٤٣) * (قول المتن) قضى في الاظهر اعلم أن لنا خلافا فيما لو تبين وقوعها بعد الوقت

أهي تقع قضاء أم أداء والفحيج الأول فالأظهر هنا مبني على القضاء ووجه ذلك أن القضاء لا يتقدم على الوقت ومقابلته مبني على الاداء (قول الشارح) أو بعده أي ولا تضربية الاداء (قول الشارح) ان فات بعد زحكي ابن كج عن ابن بنت الشافعي أن غير المعذور لا يقضى عملا بمفهوم الحديث من نسي صلاة أو نام عنها إلى آخره قال السنوي وحكمته التغايز وهو مذهب جماعة وقواه الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تاج الدين في الأقل يسد وأيده بأن تارك البعض عمد لا يسجد على وجه مع أنه أحوج إلى الخبر واعلم أن القاضي والمتولي والروائي في باب صفة الصلاة صرحوا بأن من أفسد الصلاة صارت قضاء وان أوقعها في الوقت لان الخروح منها لا يجوز قال السنوي حينئذ فيجبه أن يقال ان أوجبا الفور لم يحز تأخيرها إلى آخر الوقت وان لم توجه في جواز اخراجها عن الوقت الأصلي نظروا ويحجبه المنع انتهى (قول المتن) ويسن ترتيبه أي ولا يجب وان كان الوارد يوم الخندق هو الترتيب في قضائه صلى الله عليه وسلم قياسا على الصوم قال السنوي ولان الفعل المجرد لا يدل عندنا سوى على الاستحباب ولو فات الظهر بعذر والعصر بغير عذر فالظاهر مراعاة الترتيب أيضا ويحتمل خلافه (قول المتن) التي لا يخاف

ابن مسعود سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي الاعمال أفضل قال الصلاة لا قول وقتهار واه الدارقطني وغيره وقال الخا كم انه على شرط الشيخين ولفظ الصحيحين لوقتها في شغل أول الوقت بأسبابها كالظاهرة والسترو ونحوهما إلى أن يفعلها وسواء العشاء وغيرها (وفي قول تأخير العشاء أفضل) أي ما لم يجاوز وقت الاختيار لحديث الشيخين عن أبي برزة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب أن يؤخر العشاء وجوابه ما قال في شرح المذهب أن تقديمها هو الذي والطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم (ويسن الإبراد بالظهر في شدة الحر) إلى أن يصير للحيطان ظل يمشي فيه طالب الجماعة لحديث الشيخين أوردوا بالصلاة وفي رواية البخاري بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم أي هيجانها وفي استحباب الإبراد بالجمعة وجهان أحدهما نعم لحديث البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبرد بالجمعة وأصحهما لا لشدة الخطر في فوات المؤدى إلى تأخيرها بالتكاسل وهذا مفسد في حق النبي صلى الله عليه وسلم (والاصح اختصاصه ببلد حار وجماعة مسجد يقصدونه من بعد) ولا طل في طريقهم إليه فلا يسن في بلد معتدل ولا لمن يصلي في بيته منفردا ولا لجماعة مسجد لا يأتهم غيرهم ولا لمن كانت منازلهم قريبة من المسجد ولا لمن يمشون إليه من بعد في ظل والثاني لا يختص بذلك فيسن في كل ما ذكر لا طلاق الحديث وذكر المسجد جرى على الغالب ومثله الرباط ونحوه من أمكنة الجماعة (ومن وقع بعض صلاته في الوقت) وبعضها خارجة (فلا يصح ان وقع في الوقت (ركعة) فأكثر (فالجميع أداءه) بأن وقع فيه أقل من ركعة (فقضاء) لحديث الشيخين من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي مؤداة ومفهومه ان من لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة والفرق ان الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة اذ معظم الباقي كالتكرير لها فجعل ما بعد الوقت تابعها بخلاف ما دونها والوجه الثاني ان الجميع أداءه مطلقاتعا لما في الوقت والثالث انه قضاء مطلقاتعا لما بعد الوقت والرابع ان ما وقع في الوقت أداء وما بعده قضاء وهو التحقيق وعلى القضاء يأثم المصلي بالتأخير إلى ذلك وكذا على الاداء انظر التحقيق وقيل لا نظرا إلى الظاهر المستند إلى الحديث (ومن جهل الوقت) لغيم أو حبس في بيت مظلم أو غير ذلك (اجتهد بورد ونحوه) كخياطة وقيل ان قدر على الصبر إلى اليقين فلا يجوز له الاجتهاد فقوله اجتهد أي جازا أن قدر وجوبه ان لم يقدر وسواء البصير والاعمى (فان يتيقن صلاته) بالاجتهاد (قبل الوقت) وعلم بعده (قضى في الاظهر) والثاني لا اعتبار بظنه فان علم في الوقت أعاد أي بلا خلاف كما قاله في شرح المذهب (والا) أي وان لم يتيقن الصلاة قبل الوقت بأن يتيقن في الوقت أو بعده أو لم يتبين الحال (فلا) يقضى (ويبادر بالفائت) وحوالان فات بغير عذر وبذلك ان فات بعذر كالنوم والنسيان مسارعة إلى البراءة الذمة (ويسن ترتيبه) كأن يقضى الصبح قبل الظهر والظهر قبل العصر (وتقدمه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها) محكاة للاداء فان خاف فوتها بدأ بها وجوبا لثلاثين فائتة (وتكره

فوتها صادق بما لو أدرك ركعة منها في الوقت وفيه نظر وعبر في الشرحين والرخصة بالاتساع والضيق لا بالنوات وعدمه * (فرع) * قال في شرح المذهب يراعى الترتيب ولو فات الجماعة قال فيصلي أولا الفائتة منفردا ثم ان أدرك الجماعة في الحاضرة صلاها والا صلاها منفردا ومثله في زوائد الرخصة في آخر صفة الصلاة واعتزله السنوي وأطال في ذلك ونقل عن البغوي وغيره أنه يبدأ بالحاضرة * (فرع) * لو شرع في الفائتة ثم خاف ضيق وقت الحاضرة وجب عليه قطعها ولو شئت بعد الوقت هل الصلاة عليه لم يلزمه قضاءها فلو ضاها ثم تبين أن عليه لم يجز به بلا خلاف أقول فلو لم يتبين حتى مات فظاهر أن ذلك ينفعه في الآخرة كالوضوء احتياطا

(قول الشارح) والاستثناء في حديث أبي داود فيه أيضا أن جهنم لا تسجروم الجمعة (قول الشارح) رعاية للاختصار عليه لقوله ولم يذ كر ذلك المصنف (قول الشارح) فانه الضمير فيه يرجع لقوله ذلك (قول الشارح) لم تعتد قال بعضهم لان الامر بالفعل لا يتناول جزئياته المكرهه (قول الشارح) كالصلاة في الحمام الفرق بينهما أن تعلق الصلاة بالوقت أشد من تعلقها بالمكان لتوقفها على أوقات مخصوصة دون أماكن مخصوصة وأيضا لأنه في الوقت راجع للذات وفي المكان معنى خارج كما ين في الاصول (قول الشارح) والثاني * (٤٤) * ينظر الى أنها لا تقوت بالتأخير

ونظر أيضا الى أن سبها متأخر وهو الدعاء فكانت كصلاة الاستخارة قال الرافعي ولصاحب الوجه الاول أن يمنع الكراهة في صلاة الاستخارة (قول الشارح) فلا يكرهه قال المحامي لكن الاول أن لا يفعل حروجا من خلاف مالك وأبي حنيفة (قول الشارح) والثاني تكرهه فيه كغيره قال الاستنوي ولان الحديثين اذا كان كل منهما أعم من الآخر من وجه لا يقدم خصوص أحدهما على عموم الآخر لا يخرج انتهى ولك أن تقول المرجح أن أحاديث النهي في هذه الاوقات دخلها التخصيص بخلاف هذا

* (فصل) * انما تجب الصلاة العبارة على مفهومها سؤال تقديره ان عدم الوجوب ان أريد به عدم وجوب المطالبة والعقاب معا ورد الكافر وان أريد أحدهما فقط لم يعلم حكم الآخر مع ورود الكافر أيضا على تقدير ارادة الثاني ذكر الاستنوي (قول الشارح) اذا أسلم ترغيا له في الاسلام ويناب على القرب التي لا تحتاج الى نية كالعتق (قول المتن) الى المرتبة * (فرع) * لو اتقل النصراني الى اليهود مثلام أسلم فظاهر أنه لا قضاء في مدة التهود أيضا (قول الشارح) تغليظا عليه أي ولانه التزم الصلاة بالاسلام فلا تنقط عنه باردة كحقوق الآدميين * (فرع) * لو أسلم أبوه في حال جنون الولد زمن الردة فظاهر أنه لا يقضى من الآن لانه جنون في زمن

الصلاة عند الاستواء الا يوم الجمعة) للنهي عنها في حديث مسلم والاستثناء في حديث أبي داود وغيره (وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح) بعد (العصر حتى تغرب) للنهي عنها في حديث الشيخين وليس فيه ذكر الرمح وهو قريب وفي المحرر وغيره وعند طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح وعند الاصفرار حتى تغرب أي للنهي عنها في حديث مسلم السابق من غير ذكر الرمح ولم يذ كر ذلك المصنف كغيره مع قوله في شرح المذهب ان ذكره أجود رعاية للاختصار فانه يندرج في قوله بعد الصبح والعصر أي لمن صلى من حين صلاته ولن لم يصل من الطلوع والاصفرار وأشار الرافعي الى ذلك بقوله ربما انقسم الوقت الواحد الى متعلق بالنعل والى متعلق بالزمان (الا صلاة) لسبب كفاية (فرض أو نفل أو صلاة جنازة كأي المحرر) (و) صلاة (كسوف وتحتية) للسجدة (وسجدة شمس) أو تلاوة فلا تكرر في الاوقات المذكورة لانه صلى الله عليه وسلم فانه ركعتا سنة الظهر التي بعده فقصاهما بعد العصر رواه الشيخان وأجمعوا على صلاة الجنازة بعد الصبح والعصر وقيس غير ذلك بما ذكر عليه في الفعل والوقت وحمل النهي على صلاة لا سبب لها وهي النافلة المطلقة وكراهتها كراهة تحريم عملا بالاصل في النهي وقيل كراهة تنزيه فلا حرم بها لم تعتد كصوم يوم العيد وقيل تعتد كالصلاة في الحمام وأدرجت السجدة في الصلاة لشبهها بها في الشروط والاحكام وفي الروضة وأصلها لودخل المسجد في أوقات الكراهة ليصل التحية فوجهان أقيسهما الكراهة كالأخر الفائتة ليقضيها في هذه الاوقات ولا تكرر صلاة الاستسقاء فيها على الاصح والثاني ينظر الى أنها لا تقوت بالتأخير وتكره ركعتا الاحرام فيها على الاصح لانه السبب ولم يوجد وقد لا يوجد والثاني يقول السبب ارادته وهي موجودة قال في شرح المذهب وهو قوي وسيأتي في صلاة العيدين وقتها من طلوع الشمس ودكرها الماوردي وغيره من ذوات السبب أي وهو في حقها دخول وقتها ومثلها صلاة النجوى على ما في الروضة وان وقتها من طلوع الشمس فلا تكرر ان قبل ارتقاها ويسن تأخيرها اليه كما سيأتي (والا) صلاة (في حرم مكة) المسجد وغيره لا سبب لها فلا تكرر (على الصحيح) الحديث ياتي بعد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح والثاني تكرر فيه كغيره قال والصلاة في الحديث ركعتا الطواف ولها سبب

* (فصل) * انما تجب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل ذكرا كان أو أنثى (ظاهر) بخلاف الكافر فلا تجب عليه وجوب مطا لنبهها في الدنيا لعدم محبتها منه لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تتر في الاصول لتمسكه من فعلها بالاسلام وبخلاف الصبي والمجنون لعدم تكليفهما وبخلاف الحائض والنفساء لعدم محبتها منهما (ولا قضاء على الكافر) اذا أسلم ترغيا له في الاسلام (الا المرتد) بالجر فانه اذا عاد الى الاسلام يجب عليه قضاء ما فات في زمن الردة حتى زمن الجنون فيها تعليظا عليه بخلاف زمن الحيض والنفساء فيها والفرق ان اسقاط الصلاة فيها عن الحائض والنفساء عزيمة وعن المجنون رخصة والمرتد ليس من أهلها (ولا) قضاء على (الصبي) ذكر كان أو أنثى اذا بلغ (ويؤمر بها سبع ويضرب عليها العشر) الحديث أبي داود وغيره مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين واذا بلغ

الاسلام المحكوم به نعا (قول الشارح) ذكر كان أو أنثى ظاهره اطلاق الصبي على الانثى وبه صرح عشر الاسلام من نقله عن اللغة (قول المتن) ويؤمر بها الى آخره يؤمر أيضا بقضاء ما فات بعد السبع الى البلوغ فاذا بلغ لم يؤمر ذكره الشيخ عز الدين بن عبد السلام ثم انه لا بد في بلوغ السن المذكور من التمييز فلا يكفي أحدهما قال الاستنوي والتعليم والضرب عليه بشرعان مجرد التمييز كما هو المعهود الآن من العقاب

(قول المتن) ولا قضاء على ذي حيض أى ولو نسببت فيه بخلاف الجنون اذا نسببت في حصوله ومثله الاغماء (قول المتن) أوجنون وذلك لانه لو
النص في الجنون أعني حديث رفع القلم عن ثلاث وقبس على المجنون من في معناه والاصل أن من لا تلزمه العبادة لا يلزمه قضاؤها خارج التنا
والناسي لحديث من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها فبقى من عداها على الاصل * (فرع) * ذكر ابن الصلاح والنووي في طبقاتهما
عن البضاوي في شرح البصرة أن الحائض لا يجوز لها القضاء وفي شرح الوسيط للجلي أنه مكروه وكذا في البحر قال بكره للحائض ويستحب
للمجنون والمغنى عليه (قول المتن) بخلاف * (٤٥) * السكر أى ولو ظن أنه لا يسكر لقلته بخلاف ما لو جهل حاله (قول الشارح) أخف

ما يقدر عليه أحد ظاهره أنه لا يعتبر
فعل الشخص نفسه (قول الشارح)
كانت الجمعة الخ أى ولمفهوم حديث من
أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك
الصلاة وردة القنوي بأن المفهوم
لا يفيد عدم الزوم وانما يفيد أنها
لا تكون مؤداة (قول الشارح) وثلاث
للمغرب أى ثلاثة للمغرب في آخر وقت
العشاء زيادة على التكبيرة في آخر
وقت العشاء (قول الشارح) زمن مكان
الطهارة لوزال الصبا آخر الوقت ثم
اعتراه جنون مثلاً بعد زمن يسع
الفرض فقط فينبغي لزومه لان الطهارة
يمكن تقديمها على زوال المسانبل ينبغي
جريان مثل ذلك في زوال الكفر لان
الطهارة بمكنة بأن يسلم هذا ولكن
قضية المتن والشرح خلاف ذلك (قول
المتن) واجزأته على الصحيح أى لانه
مأمور بها مضروب عليها وقد شرع فيها
شراطها فلا يضر تغير حاله الى الكمال
كالعبد اذا شرع في الظهر يوم الجمعة
ثم عتق قبل اتمامها وقبل فوات الجمعة
(قول المتن) ولا إعادة على الصحيح لا يقال
هذا نقل فكيف يسقط الفرض لانا
نقول أجب بأنه مانع من تعلق الفرض
لا مسقط (قول الشارح) لعدم التمكن

عشر سنين فأمر بوجه علمها وهو حديث صحيح كما قاله المصنف في شرح المهذب قال والامر والضرب
واجب على الولي أباً كان أو جداً أو وصياً أو قتيلاً من جهة القاضي وفي الروضة كأصلها يجب على الآباء
والامهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة بعد سبع سنين وضربهم على تركها بعد عشر سنين
(ولا قضاء على شخص ذي حيض) أنفاس اذا طهر (أوجنون أو اغماء) اذا أفاق (بخلاف)
ذي (السكر) اذا أفاق منه فإنه يجب عليه قضاء ما فات من الصلاة زمنه لتعديده بشرب المسكر
فان لم يعلم كونه مسكراً فلا قضاء (ولو زالت هذه الاسباب) أى الكفر والصبا والحيف والنفاس
والجنون والاعماء (وتبقى من الوقت تكبيرة) أى قدرها (وجبت الصلاة) لادراك جزء من الوقت
كما يجب على المسافر الاتمام باقائه بتمام في جزء من الصلاة (وفي قول يشترط ركعة) أخف
ما يقدر عليه أحد كما ان الجمعة لا تدرك بأقل من ركعة (والاطهر) على الاول (وجوب الظهر) بادراك
تكبيرة آخر (وقت العصر) وجوب (المغرب) بادراك تكبيرة (آخر) وقت (العشاء) لان وقت
الثانية وقت الاولى في حوازي الجمع فكذلك في الوجوب والثاني لا تجب الظهر والمغرب بما ذكر بل لا بد
من زيادة أربع ركعات للظهر في المقيم وركعتين في المسافر وثلاث للمغرب لان جمع الصلاتين المحققة
انما يتحقق اذا تمت الاولى وشرع في الثانية في الوقت ولا تجب واحدة من الصبح والعصر والعشاء
بادراك جزء ما بعدها لانتفاء الجمع بينهما ولا يشترط في الوجوب ادراك زمن الطهارة ويشترط فيه
امتداد السلامة من الموانع زمن امكان الطهارة والصلاة (ولو بلغ فيها) بالسن (أتمها) وجوبا
(وأجزأته على الصحيح) والثاني لا يجب اتمامها بل يستحب ولا تجزئها لانتفاءها في حال النقصان
(أو) بلغ (بعدها) في الوقت بالسن أو الاحتلام أو الحيض (فلا إعادة على الصحيح) والثاني تجب
لوقوعها حال النقصان (ولو حاضت) أو نفست (أو وجن) أو أغشى عليه (أول الوقت) واستغفره
ما ذكر (وجبت تلك) الصلاة (ان أدرك) من عرض له ذلك قبل ما عرض (قدر الفرض)
أخف ما يمكنه لتكتمه من فعله بأن كان متطهر فان لم تجزئ طهارته قبل الوقت كالتميم اشترط ادراك
زمن الطهارة أيضاً (والا) أى وان لم يدرك قدر الفرض (فلا) تجب تلك الصلاة لعدم التمكن من فعلها
* (فصل الاذان) بالمعجزة (والاقامة) أى كل منهما (سنة) مؤكدة لمواظبة السلف والخلف علمها
(وقيل فرض كفاية) لانهم من شعائر الاسلام الظاهرة فان اتفق أهل بلد على تركها ما قولوا
على الثاني دون الاول (وانما يشترعان للمكتوبة) دون النافلة (ويقال في العيد ونحوه) مما شرع فيه
الجماعة كالسكوف والاستسقاء والتراويح (الصلاة جامعة) لوروده في حديث الشيخين

من فعلها أى وكالها تلك النصاب قبل ١٢ ل التمكن من أدائه * (فصل) * الاذان الى آخره والاذان في اللغة
الاعلام يقال أذن شئ اذا نأذنا وأذننا أعلم به ومنه أذان من الله ورسوله الى الناس أى اعلام والاذان بفتح الهمزة والذال الاستماع (قول المتن)
والاقامة سميت بذلك لانها تقيم الى الصلاة (قول المتن) سنة أى وليست بفرض لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بهما في حديث الاعراب المسىء
صلاته مع ذكره الموضوع والاستقبال والقائل بالفرضية استدلل بحديث فليؤذن لكم أحدكم (قول المتن) للمكتوبة أى من الخمس (قول الشارح)
مما تشرع فيه الجماعة أى الاجنابة لان المشيعين حاضرون ولا ترد على المنهج لانها ليست نحو العبد ثم الاذان والاقامة في هذين مكر وهان

(قول الشارح) أي الأذان احترز عن الإقامة فإنها متدوية على القولين كما سنبينه عليه الشارح رحمه الله قيل قوله ويقم للثالثة (قول الشارح) وأفصح الخ أي بخلافه هنا فإنه وإن لم ينص قد أشار إليه (قول المتن) ويرفع صوته الضمير فيه يرجع للمنفرد من قوله والجديد نذبه للمنفرد (قول الشارح) ليظهر الاستدلال الأحسن أن يجعل هذا كله لا وروده ويمكن أن يجعل علة لقوله أي سمعت (قول المتن) لا بمسجد وقعت فيه جماعة قال السنوي التقيد بالمسجد يقتضي أنه يرفع في غيره وكان سببه شدة الاعتناء في المساجد بأمر الأذان فيكون الأذان في غير المساجد أكثر وفي معناها الربط وأما وقوع الجماعة فلا أن الأذان قبلها لا يستحب له لأنه مدعو بالأول انتهى وهذا الكلام * (٤٦) * يقتضي أن قولهم في المنفرد يؤذن وإن بلغه

أذان غيره يجب جملة على منفرد يريد الصلاة بعد إقامة الجماعة أو يصلى في غير المسجد وفيه نظر (قول الشارح) ولو أقيم الخ لا يقال يغني عن هذا قول المهاج ويرفع صوته لا بمسجد الخ لا نقول ذلك في المنفرد وقوله ولا يرفع فيه صوته يستثنى الرفع بقدر ما يسمع الحاضرون فإنه شرط في الأذان للجماعة كما استعرفه وقول الشارح في المسئلةين أي هذه ومسئلة الجديد (قول الشارح) في الظاهر توجيهه مقابلة أن كل واحد من الجماعة الثانية مدعو بالأذان الأول وقد حضر فكما أن الجماعة الأولى إذا حضر ولا يطلب منهم إعادة ذلك الثانية لا شتر أن الجميع في الدعاء الأول ووجه الظاهر ظاهر والله أعلم * تنبيهه * قد استفدنا من هذا الكلام أن أحاد الجماعة بالأولى قبل إقامتها لا يطلب منهم أذان لأنهم مدعون بالأول وهو كذلك لكن قالوا أن المنفرد يؤذن وإن بلغه أذان غيره وذلك إجموعه يسئل بالوجه المذهب بعد سماع الأذان يصلى في منفردا وقد سئل أن السنوي قال في قول المهاج وقعت فيه جماعة البعيد التوقع محرم ما نله فلا يستحب له الإذارة مدعو بالأذان الأول انتهى وقد حصل هذا على مريء الصلاة مع الجماعة لكن

في الكسوف وبقاس به نحوه ونصب الصلاة على الأغراء وجماعة على الحال كما قاله في الدقائق (والجديد نذبه) أي الأذان (للمنفرد) بالصلاة في صحراء أو بلدان لم يبلغه أذان المؤدين وكذا أن بلغه كما صححه المصنف في التحقيق والتفصيل والأصل فيه الحديث الآتي والتدعيم لا بد له لأن أن صدق من الأذان الإعلام وهو متصف في المنفرد قال الرافعي بعد ذكر الأولين كالوجه والجمهور أنه رآه أعلم أنه يؤذن ولم يتعرضوا للخلاف وأفصح في الروضة بترجيح طريقهم واكتفى عنها هنا بدلالة الحديث المذكور ويكتفى في أدائه اسماع نفسه بخلاف أذان الإعلام (ويرفع صوته) نذروا في البخاري عن عبد الله بن عبد الرحمن أن أبا سعيد الخدري قال له إن أراك تحب الغنم والبالية فإذا كنت في غنمك أو بادية تلك فأذنت للصلاة فأرفع صوتك نذرا فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن حن ولا سر ولا شيء الا شهده يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سمعت ما تسمعه بخلاف أبي كنهمة الماوردي والامام والاعزالي وأوردوه باللفظ الدال على ذلك لا يظهروا الاستدلال به على أذان المنفرد ورفع صوته وقيل أن ضمير سمعته لقوله لا يسمع إلى آخره فقط (السنوي) سمعت به جماعة قال في الروضة كأمثالها وانصرفوا أي فلا يرفع في ذلك لئلا يتوههم السامعون دخول وقت صلاة أخرى سيما في يوم الغيم وذكر المسجد جرى على الغالب ومثله الرباط ويحويه من أمم جماعة ولو أقيم جماعة ثانية في المسجد سئل لهم الأذان في الظاهر ولا يرفع فيه الصوت خوف البس على السامعين وتسبب الإقامة في المسئلةين على القولين فيهما (ويقم للثالثة) من يريد فعلها (ولا يؤذن) لها (في الجديد) والقديم يؤذن لها أي حيث تفعل جماعة للجامع القديم السابق في مؤذانه فإنه إذا لم يؤذن لا يرد بها فالقائمة أولى كما قاله الرافعي وعلى ما تقدم عنه من اقتصار الجمهور في المؤذاة على أن يؤذن في القديم هنا على الإطلاق ويدل الجديد حديث أبي سعيد الخدري أنه صلى الله عليه وسلم قام في صلاة الظهر والعصر والمغرب فدعا بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها ثم أقام العصر فصلاها ثم أقام المغرب فصلاها ثم أقام العصر إلى آخره واه الشافعي وأحمد في مسنديهما بإسناد صحيح كدالة في شرح الشافعي واستدل في المذهب للقديم بحديث ابن مسعود في ذلك أيضا وفيه فأمره بلالا فأقام ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العصر إلى آخره واه الترمذي ففيه زيادة علم بالأذان على الأول فقد علم أنه منقطع فالتراوى عن ابن مسعود وهو ابنه أبو عبيدة لم يسمع منه كما قال الترمذي أصغر سنه عندنا أنه عليه في الجديد (قلت القديم أظهر والله أعلم) الحديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نام هو وأصحابه عن الصبح حتى دأبت الشمس فساروا حتى ارتفعت ثم نزل قوضاً ثم أذن بلال بالنسلا ده صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى صلاة الذراة (فالكن نوات لم يؤذن لغیرا ولی) نطعا وفي الأول

يمنع منه أن كلام المهاج في المنفرد (قول المتن) ويقم للثالثة أي اتساقا (قول الشارح) أي حيث تفعل جماعة يقتضي الخلاف أن المنفرد لا يؤذن للثالثة لا في الجديد ولا في القديم ويكون قوله قلت القديم أظهر خاصا بالجماعة نعم على طريق الجمهور أشكال (قول الشارح) على الإطلاق أي فلا يقيد بالفعل جماعة وذلك لأن ما علل به التقيد من قوله للجامع القديم إلى آخره لا يأتي على هذا التفسير (قول الشارح) على الأول متعلق بقوله ففيه زيادة (قول المتن) قلت القديم أظهر بهذا قال الأئمة الثلاثة (قول المتن) لم يؤذن لغیرا ولی أي إذا وليه من أهلها ولا مؤذاة وثالثة وقلنا لا يؤذن للثالثة ثم يؤذن للمؤذاة أي إذا قدم القائمة

(قول الشارح) ويجرى الخلاف في المنفردة أي خلافا لما تشعر به عبارة المنهاج وقوله بقاء على ذنب الازدان للنفردة اقتضى صنيعه رحمه الله إذا قلنا لا ذنب الازدان للنفردة، ويجرى هذا الخلاف في المنفردة وذلك بعيد أمرين أحدهما عدم أذانهم أجزما على هذا التزريع وهو كذلك الأمر الثاني عدم أذانهم أجزما وعليه منع ظاهر لأن المنفردة وانما لا يردن سيم جزما كما سلف وفيه تسدر عنه بأن قوله بقاء إلى آخره راجع للخلاف في الازدان فقط (قول المتن) وترتيله يستثنى التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين في ذنوس واحد لئلا ينقطع (قول الشارح) كما في الدقائق بخلاف ما في شرح مسلم من انه اسم للاتيان بالشهادتين ناسيا وخلاف * (٤٧) * تعبير الشرحين والروضة من انه اسم للامرين معا وقيل الترجيع ركن لوروده،

كما في ألفاظ الازدان ورد بعدم ذكره في أصل الازدان من حديث عبد الله بن زيد الرائي قلت وفي الرتبة ذلك نظر (قول المتن) والتشويب في الصحيح شامل للقضية بناء على انه يؤذن للقائمة وهو محل نظر (قول المتن) ويسن أن يؤذن قائما وكراه من جلوس مع القدرة على القيام الا في حق المسافر الراكب (قول الشارح) بينما في الاولى أي يقول الاولى مرتين في الالتفات الاولى والثانية كذلك (قول الشارح) كغيره من الازد كالضمير يرجع لقول المتن ترتيله (قول الشارح) ولا يضركم اليسيران قال الاسنوي لكن استحباب ترك ذلك بل يكره فلو عطف حمد الله في نفسه ولو سلم عليه انسان لم يحبه ثم قال وحيث قلنا في شيء لا يكون قاطعا استحباب الاستئناف الا في السكوت والكلام اليسيرين (قول الشارح) للرجال عمومهم يشمل المحارم وقوله كما متهما لك ان تتوقف في هذا القياس (قول الشارح) في الحدث والجنابة قال الاسنوي ويتجه استواء أذان الجنب واقامة المحدث (قول الشارح) لانه أبعث على الاجابة عبارة الاسنوي لان الدعاء من العادات الى العبادات جذب الى خلاف ما تقتضيه الطبائع (قول المتن) عدل خرج به القائل فانه يجوز أذانه مع الكراهة وصحة

الخلاف (ويندب للجماعة النساء الاقامة) بأن تأتى بها احداهن (لا الازدان على المشهور) فهما لان الازدان يخاف من رفع المرأة الصوت به الفتنة والاقامة لاستنهاض الحاضرين ليس فها رفع الازدان والثاني يندب بأن تأتى بهما واحدة فنهى لكن لا ترفع صوتها فوق ما تسمع صواحبها والثالث لا يندب الازدان لما تقدم والاقامة تبع له ويجرى الخلاف في المنفردة بناء على ذنب الازدان للمنفردة قال في شرح المذهب والحنثي المشكل في هذا كله كالرأى (والاذان منى والاقامة فرادى الالفاظ الاقامة) فانه منى لحديث الشيخين أمر بلال أن يشفع الازدان ويوتر الاقامة الا الاقامة أي أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في النسائي ثم المراد معظم الازدان والاقامة فان كلمة التوحيد في آخر الازدان مفردة والتكبير في أوله أربع وفي الاقامة منى فهي احدى عشرة كلمة والاذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وسيأتى (ويسن ادراجها وترتيله) للامرين ذلك في حديث الحارث بن عاصم والادراج الاسراع والترتيل التأتى (والترجيع فيه) وهو كما في الدقائق أن تأتى بالشهادتين مرتين سرا قبل قولهما جهر لوروده في حديث مسلم والمراد بالسرا والجهر خفض الصوت ورفعه كما عبر بهما في شرح مسلم وغيره (والتشويب) بالثلاثة (في الصبح) وهو أن يقول بعد الحيلعتين الصلاة خير من النوم مرتين لوروده في حديث أبي داود وغيره باسناد جيد كما تاله في شرح المذهب قال وسواء قبل النحر وما بعده انتهى وقيل ان توب في الاول لم يتوب في الثاني واحترز الصبح عما عداها فذكره فيه التشويب كما قاله في الروضة (و) يسن (أن يؤذن قائما) لحديث الشيخين يابلل قم فاذن لانه أبلغ في الاعلام (للقبلة) لانه انقول سلفا وحنثا والاقامة كالاذان فيماد كرويسن الالتفات فيهما في الحيلعتين بينما في الاولى وشمالا في النية من غير تحويل صدره عن القبلة وقد مره عن مكانهما (ويشترط ترتيبه وهو الاته) لان تركهما يمتثل بالاعلام (وفي قول لا يضركم كلام وسكوت طويلان) بين كلماته كغيره من الازد كار قال في شرح المذهب المراد لم يفحش الطول بحيث لا يعد مع الاول أذانا ولا يضركم اليسيران جزما وفي رفع الصوت بالكلام اليسير تردد لجويني وبني في ترك الترتيب فيه على المتكلم من ولو ترك كلمة منه أتى بها وأعاد ما بعدها (وشترط ان يؤذن اسلام والتميز) فلا يصح أذان الكافر وغير المميز من صبي ومجنون وسكران لانه عبادة وليسوا من أهلها (والذكورة) فلا يصح أذان المرأة والحنثي المشكل للرجال كما متهما لهم سبق أذانهم لانسهم والنساء (ويكره للمحدث) حدثا أصغر لحديث الترمذي لا يؤذن الامتوضي (ولجنب أشد) كراهة لغلظ الجنابة (والاقامة أغلظ) من الازدان في الحدث والجنابة لقربها من الصلاة (ويسن صبت) أي على الصوت لانه أبلغ في الاعلام (حسن الصوت) لانه أبعث على الاجابة بالحضور (عدل) لانه يخبر بأوقات الصلاة (والامامة أفضل منه) أي من الازدان (في الاصح) لاهل القيام بحقوقها أسبق منه (قلت الاصح أنه أفضل منها والله أعلم) لانه لا علامه

في شرح المذهب باستحباب الحرية (قول الشارح) لانه لا علامه بالوقت الى آخره أي وأما عدم مواطبة صلى الله عليه وسلم فلا يحتاجه الى فراع لمراعاة الاوقات وكان صلى الله عليه وسلم مشغولا بمصالح المسلمين وكذا الخلفاء بعده وكان من شأنه صلى الله عليه وسلم انه اذا عمل عملا داوم عليه لسكن هذا الحكم استسكاه الاسنوي من حيث ان الازدان سنة رامة فرض كفاية من حيث انها اقامة للجماعة التي هي فرض كفاية

(قول الشارح) فلا يصح قبله قال الاستوى ولا يجوز (قول المتن) فن نصف الليل * فائدة * السجرا السدس الاخير من الليل (قول المتن) لاسامعه أى وان لم يستمع أى يقصد السماع قال فى شرح المهذب ولو علم الاذان ولكن لم يسمع بعد أو صمم فالظاهر انه لا تشرع له الاجابة واذا ترك الاجابة حتى فرغ المؤذن فالظاهر انه يتدارك قبل طول الفصل لا بعده قال الاستوى ولك أن تقول تكبير العبد أى الذى يقال عقب الصلوات يتداركه الناسى وان طال الفصل فما الفرق انتهى واذا لم يسمع الترجيع فالظاهر انه يحجب فيه لقوله مثل ما يقول واذا سمع مؤذنين واحدا بعد واحد يحجب الكل ولكن الاول متأكد بذكره تركه كذلك كله فى شرح المهذب (قول المتن) لا حول ولا قوة الا بالله يعبر عنهما بالحوالة وبالحوالة اما الثانى فظاهر مأخذه وأما الاول فالخاء من حول والقاف من قوة واللام من الله قال الاستوى وهو أولى * (٤٨) * تسهولة جميع اللفاظ (قول الشارح)

ويأتى لتكرير الحيلتين من هنا قال الاستوى لوجع فقال فى حيلاته ليشمل اللفاظ الاربع لكان أوضح (قول الشارح) لخبر ورد فيه قال الاستوى ما ادعاه من الورود غير معروف قال وفى وجهه يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من النوم قال أعنى الاستوى وهو وجه منقاس (قول الشارح) ويستحب أن يحجب فى كل كلمة عقبا قال فى شرح المهذب أى لا يبارن ولا يتأخر ومقتضاه الامتناع عند التقدم ولو كان السامع فى صلاة أو جماع ونحوه أجاب بعد الفراغ ولو كان فى قراءة أو ذكر استحجب قطعه ليحجب وفى المهمات لوقارنه كفى والله أعلم (قول المتن) أن يصلى ظاهره انه لا يكره افرادها عن السلام (قول المتن) الذى وعدته والحكمة فى سؤاله مع وقوعه لا محالة تطاهره وشرفه وعظم منزلته (قول الشارح) بدل مما قبله لانعت وذلك لان ما قبله منكرو وقد وقع هذا منكر فى صحيح البخارى وجميع كتب الحديث حكاية لما فى القرآن * تمة * يستحب الدعاء بين الاذان والاقامة فانه لا يرد كما رواه أبو داود والترمذى وحسنه * (فصل) * فى استقبال القبلة (قول

المتن) بالوقت أكثر نفعاً منها والثالث هما سواء فى الفضيلة (وشرطه) أى الاذان (الوقت) لانه للاعلام به فلا يصح قبله (الا الصبح فن نصف الليل) يصح الاذان لها كما صححه فى الروضة وقيل من مسبح يبقى من الليل فى الشتاء ونصف سبع فى الصيف تقرى بالحديث فيه ورجمه الرافعى وكأبه أراد به بقوله فى المحرر آخر الليل قال فى الدقائق قول المنهاج نصف الليل أو ضم من قول غيره آخر الليل والاصل فى ذلك حديث الشيخين ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم (ويسن مؤذنان للسجدة يؤذن واحد) للصبح (قبل الفجر وآخر بعده) للحديث المذكور فان لم يكن الا واحد أذن لها المراتين استحبابا أيضا فان اقتصر على مرة فالاولى أن يكون بعد الفجر (ويسن لاسامعه) أى المؤذن (مثل قوله) للحديث الشيخين اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن (الا فى حيلته فيقول) بدل كل منهما (لا حول ولا قوة الا بالله) للحديث مسلم واذا قال حتى على الصلاة قال أى سامعه لا حول ولا قوة الا بالله واذا قال حتى على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله والاقامة كالاذان فى ذلك ويأتى لتكرير الحيلتين فيه بحوالتين أيضا كما قاله فى شرح المهذب ويقول بدل كلمة الاقامة أقامها الله وأدامها الحديث أى داود (قلت والا فى التشويب فيقول) أى بدل كل من كتبه كما قاله فى شرح المهذب (صدقت ومرت والله أعلم) قال فى الكفاية لخبر ورد فيه ويستحب أن يحجب فى كل كلمة عقبا (و) يسن (لكل) من المؤذن وسامعه (أن يصلى على النبى صلى الله عليه وسلم) بعد فراغه لحديث مسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على و يقاس المؤذن على السامع فى الصلاة (ثم) يقول (اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مفعما محمودا الذى وعدته) لحديث البخارى من قال حين يسمع النداء ذلك حلت له شفاعتى يوم القيامة أى حصلت والمؤذن يسمع نفسه والدعوة الاذان والوسيلة منزلة فى الجنة رجا صلى الله عليه وسلم أن تكون له والمقام المذكور هو المراد فى قوله تعالى عسى أن يعثربك مقام محمودا وهو مقام الشعاة فى فصل القضاء يوم القيامة يتعمده فيه الاولون والآخرين وقوله الذى وعدته بدل مما قبله لانعت

* (فصل استقبال القبلة) * أى الكعبة (شرط الصلاة القادر) عليه فلا تصح صلاة بدونه اجماعا بخلاف العاجز عنه كريض لا يجده من بوجهه الى القبلة ومربوط على خنثية فيصلى على حاله ويعيد ويعتبر الاستقبال بالصدر لا بالوجه أيضا لان الالتفات به لا يبطل الصلاة كما يؤخذ مما سياتى من كراهته (الا فى شدة الخوف) أى لا يشترط الاستقبال فيها كما سياتى فى باب الضرورة وسواء فيه الفرض والنفل (و) الا فى (نفل السفر) فالمسافر النفل راكباً ماشياً أى صوب مقصده كما يؤخذ مما سياتى

المتن) القبلة هى فى اللغة الجهة (قول الشارح) اجماعا هو ذلك على انه أراد بالقبلة أعم من العين (قول الشارح) للضرورة لانه قال تعالى فان خفتم فرجالا أو ركباناً قال ابن عمر مستقبلي القبلة أو غير مستقبليها قال نافع لا أرى عبد الله رضى الله عنه د كركل الاعن النبى صلى الله عليه وسلم (قول المتن) والا فى نفل السفر أى حيث لم يمكنه الاستقبال واتمام الاركان فى هودج ونحوه كما سياتى وخرج بالنفل الجارية فأنما ملحقة بالفرائض لان تجوزها على الراحة تؤدى الى محصورتها قال الرافعى وقضية العلة جوازها على الراحة قائماً اذا تمكس منه يعنى فى حال مشيا واستظهره الاستوى وقال قياسه يحتملها ما سياتى فى الصلاة على الغائب وغيره لسكته فى شرح المهذب قدم شرح باسناع المشى والله أعلم وجوز الأسطخري فعل المافاة الداضر المترددى حوائجه (قول المتن) فالمسافر ظاهره كغيره انه يستحب الاستقبال

(قول الشارح) وفي رواية للجاري انما ذكر هذه لان ما قبلها لا يمنع من ان يصل المسكوبة على الارض لجهة مقصده (قول الشارح) كالتقصير أي بجامع ان كلامهما تغيير في الصلاة نفسها ورتب ان المعنى الذي شرع هذا الاجله وهو الخوف من الانقطاع واحتياجه الى كثرة النوافل وملازمة الاوراد موجود في الطويل والقصر بخلاف القصر والسفر القصير قال أبو حامد كليل والقاضي والبعوي أن يخرج الى حد لا يلزمه فيه الجمعة لعدم سماعه النداء (قول المتن) ويختص بالحرم * (٤٩) * قال في المجموع لو وقف لاستراحة أو انتظار رفيق أو نحوه لزمه الاستقبال

قال ابن النقيب ويوجب المتوجه الى القبلة فان سار سيرا لثاقلة جاز أن يتبها الى جهة مسيره وان كان هو المرید للسير لزمه أن يتبها للقبلة بل ان كان نزل في أثناءها لزمه ذلك قبل ركوبه لانه بالوقوف لزمه التوجه انتهى وقوله قبل ركوبه أي والحال انه المرید للسفر هذا هو الظاهر ويحتمل خلافه والحكمة في الاختصاص بالتحريم أن يقع أول الصلاة بالشروط ثم يجعل ما بعده تابعاً له كالتسليم (قول الشارح) لا يصل الى القبلة أي فاذا سار ولو بارادته تم لجهة مقصده وصححه الشاشي وخالف الماوردي فكان الشارح رحمه الله يريد ضعف مقالته لكنه اعتمدها في شرح المذهب (قول الشارح) عامداً مشله المكروه وان قصر الفصل لندوره ومثل الناس ما اذا انحرف خطأ أو لجماع الدابة (قول الشارح) ولا بد أن يكون السجود أخفض من الركوع أي ولا يلزمه بدل وسعه في خفضه بعد التمييز بينهما (قول المتن) ويستقبل فيهما الخ طاهر اطلاقهم سواء سهل ذلك أم لا (قول المتن) ولا يمشي الى آخره هذا التعليل يفيد المشي في الاعتدال دون الجلوس بين السجدين وهو كذلك والفرق بين * (فرع) * لو خاف انقطاعاً عن الرفقة بسبب الاستقبال واتمام الأركان فهل يعتذر ذلك ويوجب هو محتمل (قول الشارح)

لانه صلى الله عليه وسلم كان يصل على راحلته في السفر حيث ما توجهت به أي في جهة مقصده رواه الشيخان وفي رواية لهما غير أنه لا يصل عليها المكتوبة وفي رواية للجاري فاذا أراد أن يصل المكتوبة نزل فاستقبل القبلة وألقى الماشي بالراكب وسواء الراكب وغيره وقيل لا يجوز العبد والكسوف والاستسقاء للراكب وفي شرح المذهب والماشي لندرتها (ولا يشترط طول سفره على المشهور) والثاني يشترط كالتقصير وفرق الأول بأن النفل يتوسع فيه كجواز قاعدة اللقادر على القيام ويشترط ماسياً في باب صلاة المسافر أن لا يكون السفر مصيبة وأن يقصده موضع معين فليس للعاصي بسفره والهائم التفرار بكلاً ولا ماشياً كما أفصح به في شرح المذهب (فإن أمكن استقبال الراكب في مرقد) في جميع صلاته (واتمام ركوعه وسجوده لزمه) ذلك لتيسره عليه (والا) أي وان لم يمكن الراكب ذلك (فالاصح أنه ان سهل الاستقبال وجب والا فلا) يجب والسهل بأن تكون الدابة واقفة وأمكن انحرافه عليها أو تحريكها أو سائرته ويده زمامها وهي سهلة وغير السهل أن تكون مقطورة أو صعبة والثاني لا يجب مطلقاً لان وجوبه يشوش عليه السير والثالث يجب مطلقاً فان تعذر لم تصح الصلاة (ويختص) وحوب الاستقبال (بالتحريم وقيل يشترط في السلام أيضاً) ولا يشترط فيما بينهما جرماً وقال ابن الصباغ القياس أنه مادام واقفاً لا يصل الى القبلة ويدل للأول أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر فأراد أن يتطوع استقبال بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث وجهه ركبه رواه أبو داود وابن ماجه في شرح المذهب (ويحرم انحرافه عن طريقه) لانه بدل عن القبلة (الى القبلة) لانها الأصل فان انحرف الى غيرها عامداً بطلت صلاته أو ناسياً وعاد على قرب لم تبطل وان ظالم بطلت في الاصح (ويوجب ركوعه وسجوده أخفض) من ركوعه أي يكفيه الأيلاء هما ولا بد من كون السجود أخفض من الركوع تمييزاً بينهما روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم كان يصل في السفر على راحلته حيث توجهت به يوجب أعياء الا الفرائض وفي حديث الترمذي في صلاته صلى الله عليه وسلم على الراحلة بالأياء يجعل السجود أخفض من الركوع (والأطهر أن الماشي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل فيهما وفي إحرامه) أي يلزمه ذلك لسهولة عليه باللبث (ولا يمشي) أي لا يجوز له المشي (الا في قيامه وشهده) أطولهما والثاني يكفيه أن يوجب بالركوع والسجود كالراكب ولا يلزمه الاستقبال فيهما ويلزمه في الإحرام في الأصح ولا يلزمه على القولين في السلام على الأصح (ولو صلى فرضاً على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده وهي واقفة جاز) وان لم تكن معقولة لاستقراره في نفسه (أو سائرته فلا) يجوز لان سيرها منسوب اليه بدليل جواز الطواف عليها فلم يكن مستقراً في نفسه (ومن صلى في الكعبة واستقبل جدارها أو بابها مردوداً أو مقنوحاً مع ارتفاع عتبة ثلث ذراع أو على سطحها مستقبلاً من بناءها مسبق) أي ثلث ذراع (جاز) أي ما صلاه بخلاف ما اذا كان الشاخص أقل من ثلث ذراع فلا تصح الصلاة اليه لان الشاخص ستره

ويلزمه في الإحرام في الأصح تفرع على الثاني ١٣ الج ل وقضيته للزوم وان لم يسهل (قول الشارح) بدليل جواز الطواف أي بخلاف السفينة فانها كالدار ونظر بعضهم في هذا بأنه لو عم السيل حول الكعبة فطاف في زورق فالطاهر المحقة قلبت بل الظاهر خلافه وأيضاً العدول الى السير في السفينة معتذر أو متمسر في حال السير بخلاف الدابة

(قول الشارح) وفي الصحيحين الخ روى الشيخان أيضا أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل في السجدة والجواب عنه أن الدخول وقع مرتين لم يصل في الأولى وصلى في الثانية كذا رواه الامام أحمد في مسنده وذكره ابن حبان في صحيحه (قول المتن) علم القبلية قال الاسنوي ومجرب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وكل موضع ثبت صلاته فيه ينزل منزلة السجدة في جميع ما ذكرها (قول المتن) حرم عليه التقليد لوقال بدله الرجوع الى غيره لكان أولى ليوافق عبارة الروضة الآتية (قول المتن) أخذ بقول ثقة مسلم ذلك الحاربي الموجودة في بلاد المسلمين السالمة من الطعن (قول الشارح) بأن كان عارفا بأدلة القبلية أي أو أمكنه التعليم مطلقا على ما في المنهاج تعالرافه أو بشرط * (٥٠) * السفر على المختار في الروضة كإسقاط

كل ذلك آخر الصفحة والله أعلم أي بعد قول المتن فحرم التقليد (قول الشارح) وسكت في الروضة كأصلها هلى مقالة الامام قال الاسنوى رحمه الله نقل الراهقى كلام الامام وأقره ثم حرم في آخر المسئلة في الكلام على لفظ الوجيز بأن الاطلاق محمول على هذا التقيد وغفل عنه في الروضة فنقل كلام الامام سا كما عليه انتهى (قول الشارح) وفيه أى التقيد احتمال من التيم أول الوقت أى اذا علم وصوله الى الماء آخره (قول المتن) على الصحيح هذا الخلاف يجرى في المفتى فى الأحكام الشرعية وفى القلدهنا أى فى القبلة وهنالك وفى الشاهد اذ اركى ثم شهدنا بعد طول الزمن وفى طلب التيم الماء اذالم يتقصل عن موضعه (قول المتن) قلده لواختلف مجتهدان فالاحب تقليد العلم وقيل يجب كأن استويا تخير (قول المتن) فالاصح وجوب التعلم كالوضوء وغيره من شروط الصلاة (قول الشارح) بل هو فرض كفاية أى لان الحاجة اليه نادرة (قول الشارح) ان أراد سفر افترض عين أى لكثرة الاشتباه فيه (قول المتن) قد من الخطأ أى ولو باخبار رتبة ومثله محارب المسلمين السالمة من الطعن (قول المتن) قضى بوجه اختصاص الخلاف بما بعد الوقت كما فى نظير ذلك من الاجتهاد فى الوقت لكن فى كتاب دلائل القبلة لابن القاص حبان اقول من مطلعا كما مشى عليه

المصلي فاعتبر فيه قدرها وقد سئل صلى الله عليه وسلم عنها فقال كوخرة الرجل رواه مسلم وهي ثلثا ذراع
الى ذراع تقريباً بارتفاع الأدمى ولا فرق في الجوازين الفرض والنفل وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم
وسلم صلى فيهما ركعتين (ومن أمكنه علم القبلة) ولا حائل بينهما وبينها كأن كان في المسجد أو على جبل
ابن قيس أو سطح أو شئ فيها للثقة أو غيرها (حرم عليه التقليد) أي الاخذ بقول المجتهد بأن يعمل به فيها
(والاجتهاد) أي العمل به فيها بسهولة علمها في ذلك وقول الرخصة كأصلها لا يجوز له اعتماد قول غيره
يقيم المجتهد والخبر عن علم ولوحال بينهما وبينها جبل أو بناء ففي الرخصة وأصلها له العمل بالاجتهاد للثقة
في تكليف المعانة بالصعود أو دخول المسجد ويؤخذ مما سبأ في أنه يعمل بقول الخبر عن علم مقدمه على
الاجتهاد (والأ) أي وإن لم يمكنه علم القبلة (أخذ بقول ثقة يخبر عن علم) سواء كان حراً أم عبداً ذكر
أم أنثى بخلاف الفاسق والمعز وليس له أن يجتهد مع وجوده (فان فقدوا أمكن الاجتهاد) بأن كان عارفاً
بأدلة القبلة كالشمس والقمر والنجوم من حيث دلالتها عليها (حرم التقليد) ووجب عليه الاجتهاد
فان ضاق الوقت عنه صلى كيف كان وتجب الاعادة (فان تخير) المجتهد لغيره أو طمأنينة أو تعارض أدلة
(لم يقل في الاظهر) لجواز زوال الخبر عن قرب (وصلى كيف كان) لحرمة الوقت (وقضى) وجوباً
والثاني يقلد ولا يقضى قال في شرح المهذب والخلاف جارٍ سواء ضاق الوقت أم لا عند الجمهور وقول
الامام محله اذا ضاق الوقت ولا يجوز التقليد قبل ضيقه قطعاً لعدم الحاجة اليه وسكت في الرخصة
كأصلها على مقالة الامام وأنه قال بعدها وفيه أي التقليد احتمال من التيمم أول الوقت (ويجب تجديد
الاجتهاد لكل صلاة تحضر) من الخمس أداء كانت أو قضاء (على الصحيح) اذ لا شبهة ببقاء الظن لا قول
والثاني لا يجب لان الاصل بقاء الظن ولا يجب للناقلة جزمها وخص بعضهم الخلاف بما اذا لم يشارك
موضعه في طلب الماء في التيمم حتى اذا فارق به يجب التجديد جزمها وشارك الرافعي بأن الطلب في هذه
لا يفيد معرفة العدم في موضع آخر وأدلة القبلة أكثرها سماوية لا تختلف دلالتها بانسانات التربة
نعم الخلاف مقيد بما اذا لم يكن ذا كراهة لدليل الاجتهاد فالذا كراهة له لا يجب عليه تجديد دلتها كراهة
في الرخصة في كتاب القضاء في مسئلة وقوع الحادثة مرة أخرى للتجديد المتقدمة على مسئلة اتملة
أنه ان كان ذا كراهة للدليل لم يلزمه التجديد قطعاً (ومن عجز عن الاجتهاد وتعمد ذلك كالتيمم) لعدم رغبته
بها وبصير ليس له أهلية معرفتها (فقدت عارفاً) بها ولو كان عبداً أو امرأة بخلاف الفاسق والمعز
ولا ينقض ما يصلح به بالتقليد ويعيد فيه السؤال لكل صلاة تحضر على احزاب المذاهب في تحديد الماهيات
كأذكره في الكسفاية (وان قدر) الشخص على تعلمها (فان صح وجوب التيمم) عليه (يجزم منه) التجديد
فان ضاق الوقت عن العلم صلى كيف كان وأعاد وجوباً والثاني لا يجب التعمد عليه بغيره من غيره
فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا يقضى ما يصلح به هذا ما ذكره رافعي وقول في الرخصة المختار ما قاله
غيره أنه ان أراد سفره ففرض عين والا ففرض كفاية وصححه في شرحه (ومن صلى
بالاجتهاد فتيقن الخطأ) في الجهة في الوقت أو بعده (قضى في الاظهر) انما لا يجب الاتضاء لعذره

الشارح ثم ماذا كرهنا في المجتهد اذا تبين الخطأ أو تغير اجتهاده يجرى في المقلد اذا أخبر من قلده بتيقن الخطأ أو تغير
اجتهاده أو أخبره بذلك ثالث هو أعلم من الذي قلده (قول المتن) في الاظهر أى لانه تبين الخطأ فعيأيا من مثل في التضاعد لاف الخطأ في الوقوف
وعرقه وبخلاف الاكل ناسيا في الصوم (قول الشارح) والثاني لا يجب هو مذهب الأئمة الثلاثة لانه ترك الاستسقبال لم يرفك كترك التمثال
واستدلوا بقضية أهل قباء في تحولهم لما بلغهم النسخ واجب بأن النسخ ان لم يثبت في حقهم إلا بعد الجهد إلا أن
مستكين نص فلا نسب وإن لم يتصور بخلافه المجتهد قد كره

(قول الشارح) بناء على القضاء قد أشار إلى ذلك المتن بقوله فلو باغنا (قول الشارح) ويخبر الخ استدلاله بقصة أهل قباء (قول المتن) وإن تغير اجتهاده أي ولو قلنا بعدم وجوب إعادة الاجتهاد (قول الشارح) فظهر له الصواب يريد أن محل العمل بالثاني إذا اقترن ظهور الصواب بظهور الخطأ والأهـان كان خارج الصلاة فهو مختير أي فلا يقلد ويصلي كيف كان وبقضى وإن كان فيها وجب الاستئناف وإن قدر على الصواب عن قرب لمضى جزء من صلاته إلى غير قبله محسوبة * فائدة * قال في شرح الارشاد والمراد بمقارنة أن يظهر أجمعاً ويظهر الصواب عقب ظهور الخطأ من غير تخلف انتهى فلا إشكال في قولنا يريد أن محل العمل الخ واعلم أن الاجتهاد الثاني إذا كان مساوياً للـأول فالذي جزم به البغوي وصوبه الطبري والاسنوي وجوب البقاء على الجهة لا ولي فاصححه في المجموع * (٥١) * من وجوب التحول في هذه الحالة أيضاً أخذنا باطلاق الجمهور مردود بل قال الاسنوي انه باطل ومخالف لما اقتضاه كلام الرافعي من وجوب الاستئناف وعبارة الاسنوي في القطعة عند قول المنهاج وإن تغير اجتهاده محل بالثاني مانصه التنبيه الثاني محل ما سبق إذا رجع الثاني فإن استوى أو كان خارج الصلاة فهو مخير وإن كان فيها فإن عجز عن ادراك الصواب عن قرب بطلت وإن قدر فهو يخبر ويبنى أو يستأنف فيه الخلاف السابق وأولى بالاستئناف كذا قاله الرافعي زاد في الروضة الصواب الاستئناف قال الاسنوي وما ذكرناه هنا لا يستقيم فراجع من المهمات انتهى ومراده ما سلف نقله عنه كالـبغوي من البقاء على الأول (قول الشارح) أو فيها انحراف وأتمها قال الاسنوي لا يعود فيه الخلاف المذكور في الجهة لأن التماس والتيسر أسهل من الجهة انتهى والخلاف السابق هو وجهه مرجوح قائل بأن تغير الاجتهاد في الجهة في أثناء الصلاة موجب للاستئناف وهذا الوجه لم يتعرض له الشارح

(باب صفة الصلاة)

بالاجتهاد (فلو يتقنه فيها وجب استئنافها) بناء على القضاء ويخبر على مقابله إلى جهة الصواب ويتمها (وإن تغير اجتهاده) فظهر له الصواب في جهة غير جهة الأول (محل بالثاني ولا قضاء) لما فعله بالأول لأن الاجتهاد لا يتقض بالاجتهاد وسواء تغير بعد الصلاة أم فيها (حتى لو صلى) صلاة (أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد) أربع مرات (فلا قضاء) لها ما ذكر ويندرج في عبارة المصنف الخطأ في التماس أو التيسر فإن تقننه بعد الصلاة أعادها أو فيها استأنفها على الأطهر فيهما وإن ظنه بالاجتهاد بعد الصلاة لم يؤثر أو فيها انحراف وأتمها

(باب صفة الصلاة)

أي كيفيتها وهي تشمل على فروض تسمى أركاناً وعلى سبب تأتى معها (أركانها ثلاثة عشر) وفي الروضة سبعة عشر عدتها الظمائية في محالها الأربعة من الركوع وما بعده أركاناً وجعلها هنا كالجزم من ذلك وهو اختلاف في اللفظ دون المعنى (النية) وهي القصد (فإن صلى فرضاً) أي أراد أن يصلي ما هو فرض (وجب قصد فعله) بأن يقصد فعل الصلاة وهي هنا ماعدا النية لأنما الاتوى ولذلك قيل إنها شرط (وتعيينه) بالرفع من ظهر أو غيره (والاصح وجوب نية الفرضية) مع ما ذكر الصادق بالصلاة المعتادة ليتعين نية الفرضية للصلاة الأصلية والثاني يقول هو منصرف المهابدون هذه النية فلا تجب بخلاف المعتادة فلا ينصرف إليها إلا بقصد إعادة (دون الإضافة إلى الله تعالى) فلا تجب لأن العبادة لا تكون إلا لله تعالى وقيل تجب ليتحقق معنى الإخلاص (والاصح) أنه يصح الاداء بنية القضاء وعكسه) هو قول الأكثرين القائلين بأنه لا يشترط في الاداء نية الاداء ولا في القضاء بنية القضاء وعدم النية مبنى على اشتراط ذلك ومرادهم كما قال في الروضة المحقق نوى جاهل الوقت لغيم أو يحو أي طأنا خروج الوقت أو بقاءه ثم بين الأمر بخلاف ظنه أما العالم بالحال فلا تعتد صلاته قطعاً لتلاعبه نقله في شرح المذهب عن تصريحهم (والنفل ذو الوقت أو السبب كالـفرض فيما سبق) من اشتراط قصد فعل الصلاة وتعيينها كصلاة عيد الفطر أو النحر وصلاة الضحى وراتبة العشاء والوتر وصلاة الكسوف والاستسقاء (وفي) اشتراط (نية النفلية وجهان) كما في نية الفرضية

(قول الشارح) أي أراد أن يصلي ما هو فرض كأنه دفع لما عترض به الاسنوي من أن ضمير فعله الآتي لا يصح عوده على الفرض لأن ذلك سبأ في قوله والاصح وجوب نية الفرضية قال القاياني رحمه الله كلام المؤلف أولاً في ذات الفرض لا في صفته وإنما على العكس فلا يرد إقاله الاسنوي رحمه الله (قول الشارح) الصادق الخ يرجع لكل من قول المتن قصد فعله وتعيينه (قول الشارح) لأن العبادة لا تكون إلا لله تعالى مثله قول الرافعي في توجيه عدم اشتراط التسمية عند الذبح اسم الله تعالى على قلب المؤمن سمي أو لم يسم (قول الشارح) ليتحقق معنى الإخلاص استدلال بعضهم بقوله تعالى وما لا أحد عنده من أمة تجزى الآية وجهه الدلالة كونه سبحانه وتعالى جعل المجازاة لا تقع بمجرد الفعل حتى ينتهي بها وجهه به الأعلى (قول الشارح) وتعيينها معطوف على قوله قصد فعل الصلاة (قول الشارح) كما في نية الفرضية من هنا قال الاسنوي لوقال الوجهان كان أولى

(قول الشارح) وفي اشتراط نية الاداء والقضاء للعبارة المنقولة ذلك فتأمل أي كما يؤخذ من قوله كالفرض فيما سبق (قول المتن) تكبيرة الاحرام يقال أحرم الرجل إذا دخل في حرمة لا تمتثل قاله الجوهري قال الاسنوي فلما دخل بهذه التكبيرة في عبادة تحرم فيها أمور فيسألها تكبيرة الاحرام انتهى وذهبت الحنفية الى انها شرط يدخل في الصلاة عنها وقائدة الخلاف تظهر في التجاسة اذا كانت حال التكبيرة وزالت مع تمامها قال القاضي عياض والحكمة في افتتاح الصلاة بها استحضار المصلي عظيمة من ثبائها للوقوف بين يديه ليمثل هيئته فيخضع ولا يغيب قلبه (قول المتن) الله أكبر قال الاسنوي هي موصولة في هذه العبارة لان قطعها على الحكاية يؤهم انه يجب على المصلي ايقاعها وليس كذلك اذ يصح أن يقول مأموماً الله أكبر بوصفها جزءاً في شرح المذهب (قول المتن) ولا تضر زيادة لا تمنع جعل المأوردى من أمثلة عدم الضرر والله لا اله الا هو أكبر ومثل في الروضة لما يضر تطويله الله لا اله الا هو الملك القدوس أكبر انتهى وعلى الراجح ذلك بأن هذه الزيادة تخرج عن التكبير (قول المتن) كالله الاكبر والله الاسنوي بأنه دال على التكبير مع زيادة مبالغة * (٥٢) * في التعظيم وهو الاشعار بالتخصيص

(قول المتن) لا أكبر الله أي بخلاف عليكم السلام في الخروج من الصلاة وفرق بينهما بأنه يسمى سلاماً وهذا لا يسمى تكبيراً (قول المتن) ومن عجز ترجم أي فهمى بالعربية واجبة ودليله ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها وقال صلوا كما رأيتموني أصلي وقوله ترجم أي لان التكبير ركن فلا بد له من بدل والترجمة أقرب اليه من غيرها (قول الشارح) بأي لغة شاء وقيل تتعين السريانية أو العبرانية لان الله أنزل بهما كما بان عجزاً فبالفارسية فان عجزاً فبأيها شاء وقيل الفارسية مقدمة على الجميع قال السبكي لأنها أقرب الى العربية (قول الشارح) ولو بالسفر الى بلد آخر ظاهره ولو بلغ مسافة القصر وفيه نظر (قول الشارح) ويجب على الآخرس الى آخره فان عجز نواه بقلبه (قوله) تشهد الاحسن جعل الضمير عائداً على المصلي لا على الآخرس فقط (قول المتن) ويسن رفع يديه لما فرغ من بيان واجب التكبير

(قلت الصحيح لا تشترط نية النفلية والله أعلم) لعدم المعنى المعلن به في الفرضية وفي اشتراط نية الاداء والقضاء والاضافة الى الله تعالى الخلاف السابق (ويكفي في النفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة) لحصولها ولم يذكروا هنا خلافاً في اشتراط نية النفلية ويمكن مجيبه كما قال الراجح ونجى الخلاف في الاضافة الى الله تعالى (والنية بالقلب) فلا يكفي النطق مع غفلة ولا يضر النطق بخلاف ما فيه كأن قصد الظهر وسبق لسانه الى العصر (ويندب النطق) بالأسنوي (قيل التكبير) ليساعد اللسان القلب (الثاني تكبيرة الاحرام ويتعين) فيها (على التادار الله أكبر) لانه صلى الله عليه وسلم كان يستفتح الصلاة به رواه ابن ماجه وغيره وقال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه البخاري فلا يكفي الله الكبير ولا الرحمن أكبر (ولا تضر زيادة لانه الله أكبر كالله الاكبر) بزيادة اللام (وكذا الله الجليل أكبر في الاصح) والثاني أضرت الزيادة فيه مستنداً لاختلاف الأدلة (لا أكبر الله) أي لا يكفي (على الصحيح) لانه لا يسمى تكبيراً والثاني يمنع ذلك (ومن عجز) وهو ناطق عن التكبير (ترجم) عنه بأي لغة شاء ولا يعدل الى غيره من الأذكار (ووجب التعلل ان قدر) عليه ولو بالسفر الى بلد آخر وبعد التعلم لا يجب قضاء صلاة بالترجمة قبله الا أن يكون أخرجه التمكن منه فإنه لا بد من صلاته بالترجمة عند ضيق الوقت لحرمة وجوب القضاء بفرضه التحريم ويجب على الآخرس تحريك لسانه وشقيه ولها به بالتكبير قدر امكانه قال في شرح المذهب وهكذا تشهد وسلامه وسائر أذكاره (ويسن رفع يديه في تكبيره حذو منكبيه) لحديث ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة متفق عليه قال في شرح مسلم وغيره معنى حذو منكبيه أن يحاذي أطراف أصابعه أعلا أذنيه وأبها ما شحمت أذنيه وراحتاه منكبيه ودال حدوده حذو منكبيه منه معجزة (والاصح) في وقت الرفع (رفعه مع ابتدائه) أي التكبير والثاني مع قبل التكبير وبكبر مع حط يديه وسواء على الاول انتهاء التكبير مع الحط أم لا وقيل يسن انتهاءهما معاً (ويجب قرن النية بالتكبير) يعني يجب قرنها بأوله واستحبابها الى آخره كما في المرونة وصلها والمحرر وغيره

شرع في بيان سننه * (فروع) لو قطعت يده من السكوع رفع الساعد أو من المرفق رفع العضد ولو لم يقدر على الرفع المسنون أو بل كان أذافر يزيد أو ينقص يأتي بالممكن فان قدر عليها ما لا زيادة أولى ويستحب كشف اليدين عند الرفع وأن يضرب الاصابع تنقيتها وسطاً وان يأتي بالتكبير أي تكبير التحريم مبيناً بلائد والحكمة في تفريق الاصابع أن يكون لكل عضو واستقلال في العبادة ضرورة (قول المتن) حذو قال الاسنوي معناه مقابل (قول المتن) والاصح رفعه مع ابتدائه لوترئ حتى أتى ببعض التكبير يسن الرفع أيضاً بخلاف ما لو فرغ منه قبل الرفع (قول الشارح) ويكبر مع حط يديه أي ويكون انتهاءهما معاً لا يجوز عن الصلاة بلا ذكر كذا ساق الاسنوي هذا الوجه لكنه هنا وجدنا وفي الاسنوي ثالث وجعل الاسنوي الثاني أن يرفع غير مكبر ثم يكبر ويداه قائتان فاذا فرغ أرسلهما (قول الشارح) واستحبها قال السبكي اختلما وفي هذا الاستحباب فقيل المراد أن يستمر استحضارها الى آخره قال ولكن استحضار النية ليس بنية واجب ما ليس نية لا دليل عليه وقيل يوالى أمثاله فاذا وجد القصد المعبر أو لا جدد مثله وهكذا من غير تخلل زمن وليس تكرار النية تكريراً للتكبير كي يصير لأن الصلاة لا تعدد الا بانقراع من التكبير قال وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يتفطن لها كل أحد ولا يغفل

(قول المتن) وقيل يكفي علل هذا الوجه بأن استحباب التيمم ذكر في دوام الصلاة غير واجب ورد من طرق الأول بأن التيمم شرط في الانعقاد وهو لا يحصل الا بتمام التكبير وذهب الأئمة الثلاثة الى الاكتفاء بوجود التيمم في التكبير (قول الشارح) وقيل يجب بسطها عليه هذا يختلف في النفل المطلق لانه فيه مقصود واحد (قول المتن) الثالث القيام بركه أن يتم إحدى رجليه على الأخرى وأن يلمس قدميه ويستحب الطراق الرأس (قول المتن) فقاره جمع مفردة فقارة (قول الشارح) وقال الامام اعترض بأن الامام وافق على ايجاب القيام على الركبتين مع انها ليست صورة قيام وقد يفرق (قول المتن) ولو أمكنه * (٥٣) * القيام الخ لو قدر على الركوع دون السجود نظر ان قدر على أقله أتى به

مرتين مرة للركوع ومرة للسجود وان قدر على أكمله فله ذلك ولا يلزمه في الركوع الاقتصار على الأقل لما فيه من تقويت سنة (قول المتن) بقدر امكانه لو احتاج في ذلك الى اعتماد على شيء لزمه (قول المتن) فقد كيف شاء لو نذر صلاة ركعتين قائما فحجز فهل يحجزه الخ لوس وجهان (قول المتن) من ترعيه وكذا باقي الجلسات (قول الشارح) بالمعنى السابق يعنى كيف شاء والوجه أن يرجع ذلك للمعنى السابق أوله وللقعود معا (قول الشارح) ويجوز على الايسر لاطلاق الحديث (قول المتن) مستلقيا أى ويجب رفع رأسه بوسادة ونحوها ليكون وجهه للقبلة قبل يرد على المنهاج جواز الصلاة مستلقيا للقادر على القيام اذا احتاج الى ذلك لمداواة بصره (قول الشارح) والسجود أخفض من الركوع فان لم يمكنه ذلك أو ما بطرفه وكذا اجابته كاد كره الحضرمي شارح المذهب فان عجز جري الافعال على قلبه * (فرع) * لو شرع في السورة فحجز كلها قاعدا ولا يلزمه قطعها لركعه * (فرع) * لو صلى منفردا لصلى قائما ولو صلى مع جماعة فقد في بعضها الاولى ان يصلى منفردا كذا قالوه وغرضهم انه يجوز له أن يحرم

(وقيل يكفي) قرنها (بأوله) ولا يجب استحبابها الى آخره وقيل يجب بسطها عليه وينصون قرنها بأوله بأن يستحضر ما ينوي قبليه (الثالث القيام في فرض القادر) عليه فيجب حالة الاحرام به وهذا معنى قوله في الروضة كأصلها يجب أن يكبر قائما حيث يجب القيام (وشروطه نصب فقاره) وهو عظام الظهر (فان وقف منحيا) الى أمامه أو خلفه (أو مائلا) الى اليمين أو اليسار (بحيث لا يسمى قائما لم يصح) قيامه (فان لم يطق استبا بواصر كراكم) لكبرا أو غيره (فالمصحح انه يفت كذلك) لقربه من الاتصاف (ويزيد انحاء ركوعه ان قدر) على الزيادة وقال الامام بقعد فاذا وصل الى الركوع ارتفع اليه لان حذو يفرق حذو القيام فلا يتأذى القيام به (ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود) لعله نظيره (قام وفعلهما بقدر امكانه) في الانحاء لهما بالصلب فان عجز قبل رقبته والرأس فان عجز أو ما اليهما (ولو عجز عن القيام) بأن يلحقه به مشقة شديدة أو زيادة مرض أو خوف الغرق أو دوران الرأس في السفينة (فقد كيف شاء واقتراشه أفضل من ترعيه في الاظهر) لانه قعود عبادة بخلاف التربع وعكسه وجهه بأن لا يقرش لا يميز عن قعود التشهد بخلاف التربع ويجزى الخلاف في قعود النفل (ويكره الاقواء) في هذا القعود وسائر قعدات الصلاة (بأن يجلس الشخص على وركيه) وهما أصل التخذين (ناصبار ركبتيه) ودليله حديث نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاقواء في الصلاة صححه الحاكم (ثم ينحني) هذا المصلى قاعدا (لركوعه بحيث تحاذي جبهته ما قدم ركبتيه) وهذا أقل ركوعه (والاكمل أن يحاذي موضع سجوده) وركوع القاعدي في النفل كذلك وهما على وزان ركوع القائم في المحادة وسيأتي (فان عجز) المصلى (عن القعود) بالمعنى السابق (صلى جنبه الايمن) استحبابا ويجوز على الايسر (فان عجز) عن الجانب (فمستلقيا) على ظهره ورجلاه للقبلة والاصل في ذلك حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال لهرمان بن حصين وكانت به بواسير صل قائما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فمستلقيا لا يكاف الله نفسه الاوسعها ثم اذا صلى على هيئة من هذه الهيآت وقدر على الركوع والسجود أتى بهما والاولا وهما منحنيا وقرب جبهته من الارض بحسب الامكان والسجود أخفض من الركوع (وللقادر) على القيام (النفل) قاعدا وكذا مضطجعا في الاصح حديث البخاري من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد والمراد بالنائم المضطجع واليمين أفضل من اليسار كما قاله في شرح مسلم ويقعد للركوع والسجود وقيل يؤمى بهما ومقابل الاصح يقول لمن يقيس الاضطجاع على القعود الاضطجاع بمحسورة الصلاة بخلاف القعود قال في شرح مسلم فان استلقى مع امكان الاضطجاع لم يصح (الرابع القراءة) أى للفاتحة كما سيأتي (ويسن بعد التحريم) لفرض

قائم مع الجماعة ثم اذا عرض له العجز ١٤ ل جلس فليعلم ذلك (قول الشارح) لحديث البخاري الى آخره قال الاسنوي هو وارد والام يقص الاجر (قول الشارح) ومقابل الاصح الى آخره عبارة السبكي وصاحب هذا الوجه يحمل الحديث على الفرض ويقول المراد به المريض الذي يمكنه القيام أو القعود مع شدة مشقة فيجوز العدول الى القعود أو الاضطجاع والاجر على النصف وان تحمل المشقة وأتى بما يقدر عليه ثم أجره ود كر زيادة على ذلك فليراجع من شرحه (قول الشارح) لمن يقيس الاضطجاع الخ الخ أن تقول هذا ثبت بالحديث السابق وشرح المقيس أن يكون ثابتا بالنهي (قول المتن) ويسن بعد التحريم خلافا لما لك في استحبابه قبله

(قول المتن) دعاء الاقتحاح لو تعوذ قبله ولو سهوا لم يعد إليه ولا يفعله المسبوق إذا أدرك الإمام في التشهد وقعد مع الإمام ثم قام بعد سلامه (قول الشارح) نحو وجهت أقبلت بوجهي وقبل قصدت بعبادتي وفطر ابتدأ الخلق على غير مثال وجمع السموات فقط دون الأرض لأنها أشرف وقال القاضي بوالطبيب لأنها لا يتنفع من الأرض إلا بالطبقة الأولى بخلاف السموات فإن الشمس والقمر والتجوم موزعة عليها والخيف يطلق على المائل والمستقيم فعلى الأول المراد المائل إلى الحق والخيف أيضا عند العرب من كان على ملّة إبراهيم عليه الصلاة والسلام والنسك العبادة فهو من ذكر العام بعد الخاص وما أنامن المشركين يقول هكذا ولو كان امرأه ومثله من المسلمين (قول الشارح) للقراءة فن لا يحسنها ينبغي عدم الاستعجاب في حقه من الشيطان الرجيم والشيطان اسم لكل متمرّد من شطن إذا بعد أو شاط * (٥٤) * إذا احترق والرجيم المطرود وقيل المرجوم وفي

الاقليد هو بمعنى فاعل لأنه يرحم بالسوسة (قوله) قتل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هو بيان للأكل (قول الشارح) أي دعاء الاقتحاح والتعوذ الح قياسا على الاذكار المستحبة (قوله) وفي قول يستحب في الجهرية الجهر أي تبعا للقراءة وكما في خارج الصلاة (قوله) والثاني بتعوذ في الأولى فقط لو تركه على هذا في الأولى أتى به فيما بعد ثم هذا الخلاف يجري في القيام الثاني من صلاة المسبوق (قول المتن) لم تصح قراءته هذا إذا لم يتجدد الوجه بطلان الصلاة لتغير المعنى (قول المتن) فإن تخلل ذكر أي ولو قرأنا قال الاسنوي لو أتى بذلك ناسيا للصلاة فقتضى كلام الرافعي أنه كالسكوت الكثير ناسيا وهو لا يضّر * (فائدة) * الذكر باللسان ضد الانصات وذاته مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاته مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى (قول المتن) فلا في الأصح قال الاسنوي مقتضى كلام الشيخين عدم القطع ولو طال وفيه نظر (قوله) وقيل ليس بمندوب هو شامل لما إذا ترك الإمام التأمين فأمن المأموم (قوله) الحمد قال الرافعي سواء كان مختارا أم لعارض كالسعال والتوقف

أونزل (دعاء الاقتحاح) نحو وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خيفة مسلما وما أنا من المشرّكين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين للاقتحاح في ذلك رواه مسلم الكلمة مسلما فإن حبان (ثم التعوذ) للقراءة لقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أي إذا أردت قراءته فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (ويسرهما) أي دعاء الاقتحاح والتعوذ في السرية والجهرية وفي قول يستحب في الجهرية الجهر بالتعوذ (وبتعوذ كل ركعة على المذهب) لأنه يبتدئ فيه قراءة (والأولى أكد) مما بعدها والطريق الثاني قولان أحدهما هذا والثاني بتعوذ في الأولى فقط لأن القراءة في الصلاة واحدة (وتعين الفاتحة كل ركعة) لحديث الشيخين لأصالة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة لما في حديث المسيء صلاته في رواية ابن حبان وغيره ثم أقرب بأن القرآن إلى أن قال ثم اصنع ذلك في كل ركعة (الركعة مسبوق) فإنها لا تتعين فيها على الأصح الآتي في صلاة الجماعة (والبسملة منها) أي من الفاتحة عملا لأنه صلى الله عليه وسلم عدّها آية منها صححه ابن خزيمة والحاكم وصحفي في ثبوتهما من حيث العمل القطن (وتشديداتها) منها لأنها هيأت لحروفها المشددة ووجوبها شامل لهما تهما (ولو أبدل ضادا) منها أي أتى بدلها (نظا لم تصح) قراءته لتلك الكلمة (في الأصح) لتغيره والنظم وإشافي تصح لعسر التميز بين الحرفين على كثير من الناس (ويجب ترتيبها) بأن يأتي على نظمها المعروف فلا يبدل أنصفتها الثاني لم يعتد به وبني على الأول أن سها تأخيرها ولم يطل الفصل ويستأنفان بعد أو طال الفصل (وموالانها) بأن يأتي بأجزائها على الولا (فان تخلل ذكر) كتسبيح لداخل (قطع الموالاة) وإن قل (فان تعلق بالصلاة كتأمينه لقراءة امامه وفقهه عليه) إذا توقف فيها (فلا) يقطع الموالاة (في الأصح) بناء على أن ذلك مندوب وقيل ليس بمندوب فيقطعها (ويقطع السكوت) العجز (الطويل) لا شعاره بالأعراض عن القراءة (وكذا يسير قصده قطع القراءة في الأصح) وإشافي لا يقطع لأن قصد القطع لا يؤثر وحده والسكوت اليسير لا يؤثر وحده فكذا إذا اجتمع وجوبه اشبع (فان جزل الفاتحة) أي لم يعرفها وقت الصلاة بطريق أي تعذرت عليه لعدم المعلم أو المخف أو غير ذلك (فسبغ آيات متواليه) يأتي بها بدل الفاتحة التي هي سبع آيات بالبسملة (فان يحجز) عن المتواليه (متفرقة قلت) الأصح المنصوص جواز المتفرقة مع حفظه متواليه والله أعلم فان محجز (عن السران) أي بذكر غيره كتسبيح وتلليل قال البغوي يجب سبعة أنواع من الذكر وقال انه مأم لا قل في الروضة كأصلها والأول أقرب (ولا يجوز تنقص حروف البديل) من قرآن أو ذكر (عن الفاتحة في الأصح) وحروفها

في القراءة ونحوهما فان كان ناسيا لم يضّر قال في الكفاية والاعياء كالنسيان (قول المتن) فسبغ آيات أي بشرط أن تشمل على لشدات أو على حرفين بدل الحرف المشدد (قول المتن) حوازا للمتفرقة ناع الاسنوي في ذلك وقال ان الذي استند اليه اصنف في الجواز لم يصحوا به بل أطلقوا الكلام اطلاقا يصح معه الحمل على ما قيد غيرهم (قوله) سبعة أنواع تشبهها لمقاطعة الأنواع بغايات الآيات نحو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم مشاء الله كن وما لم يشأ لم يكن كذا ورد (قول المتن) ولا يجوز تنقص حروف البديل بشرط أيضا أن لا يقصد غير البدلية ولو اقتضاها أو تعوذوا وبحث الاسنوي اشتراط قصد البدلية فيها لما كان اقرعة عند الاطلاق بخلاف غير الاقتحاح والتعوذ

(قول المتن) ويسن عقب الفاتحة أى لكن بعد الفصل بسكتة لطيفة ليميزا لقرآن من غيره (قول المتن) خفيفة الميم لو شدد مع الميم لم تطل صلاته لانه دعاء اذ المعنى حينئذ قاصدين اليك وأنت أكرم من ان تخيب من قصدك (قول المتن) وتسق سورة أى غير الفاتحة (قول المتن) فى الاظهر هذا القول نص عليه فى القديم وكذا فى الجديد من المزنى والبويطى وأفتى به الاكثرون والثانى نص عليه فى الام (قوله) لا اتباع فان قلت قد قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما أتيتونى أصلى فهلا وجبت السورة * (٥٥) * فى الأولين قلت لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام أم القرآن

عوض عن غيرها وليس غيرها منها عوضا (قوله) والسورة على الثانى اقتصر فى الحادى على النصف أو قريب منه (قول المتن) فان سبق بها الوتر كما المصلى عمدا فى الأولين فالظاهر تداركها فى الأخيرتين كنظيره من سجود السهو ومعنى قوله من صلاة نفسه ان الركعتين الأخيرتين من صلاة نفسه لم يدركهما مع الامام وهذا معنى سبقه بهما وقوله قرأها فهم أى فى الركعتين الأخيرتين من صلاة نفسه عند تداركهما وهذا التقدير صار الضمير ان من قوله بهما وفيهما راجعين لشي واحد خلافا لما شرحه الاسنوى (قول المتن) قرأها فهما الفرق بين ذلك وعدم تدارك الجهر ان القراءة سنة مستقلة والجهر صفة فكانت أخف على ان مقابل النص قائل بعدم التدارك قياسا على عدم الجهر وفرق فى شرح المذهب بأن السنة فى آخر الصلاة الاسرار بخلاف القراءة لانقول يسن تركها فى الأخيرتين بل نقول لا يسن فعلها وبينهما فرق (قوله) وهو مفرغ على القولين اما تفرغه على الأول فواضح وأما على الثانى فوجه تفرغ مقابل النص عليه ما يلزم هنا من تطويل الأخيرين على الأولتين (قوله) فلم يسمع قرأته قال الاسنوى

مائة وستة وخمسون حرفا بقراءة مالك بالالف والثانى يجوز سبع آيات أو سبعة أد كالأقل من حروف الفاتحة كما يجوز صوم يوم قصير قضاء عن يوم طويل ودفع بأن الصوم يختلف زمانه طويلا وقصرا فلم يعتبر فى فضائه مساواة بخلاف الفاتحة لا تختلف فاعتبر فى بدلها المساواة (فان لم يحسن شيئا) من قرآن ولا ذكر (وقف قدر الفاتحة) فى ظنه ولا يترجم عنها بخلاف التكبير لفوات الاعجاز فيها دونه (ويسن عقب الفاتحة) لقارئها (أمين) للاتباع رواه أبو داود وغيره (خفيفة الميم بالمد ويجوز القصير) وهو اسم فعل بمعنى استجب مبنى على الفتح (ويؤتمن) المأموم فى الجهرية (مع تأمين امامه) فان لم يتفقد له ذلك أمّن عقب تأمينه (ويجهر به فى الاظهر) تبعاله والثانى يسره كالتكبير والمنفرد يجهر به أيضا (ويسن سورة بعد الفاتحة الا فى الثالثة والرابعة فى الاظهر) للاتباع فى الشقين رواه الشيخان ومقابل الاظهر دليله الاتباع فى حديث مسلم والاتباعان فى الظهر والعصر ويقاس عليهما غيرهما والسورة على الثانى أقصر كما اشتمل عليه الحديث وسيأتى آخر الباب سن تطويل قراءة الأولى على الثانية فى الاصح وكذا الثالثة على الرابعة على الثانى ثم فى ترجيحهم الأول تقديم دليله الثانى على دليل الثانى المثبت عكس الرابع فى الاصول لما قام عندهم فى ذلك والعبارة تصدق بالامام والمنفرد بالمأموم وفيه تفصيل يأتى (قلت فان سبق بهما) من صلاة نفسه (قرأها فهم) حين تداركهما (على النص والله أعلم) لثلاث لصلواته من السورة ذكره الرافعى فى الشرح فى آخر صلاة الجماعة وهو مفرغ على القولين فهما وقيل على الثانى فقط (ولاسورة للمأموم) فى الجهرية للنهى عن قراءتها رواه أبو داود وغيره (بل يسمع) لقراءة الامام قال تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون (فلم يسمع قراءته) (أو كانت) الصلاة (سرية قرأ) السورة (فى الاصح) والثانى لا لاطلاق النهى وان ورد فى النحر (ويسن للصبح والظهر طوال المفصل وللعصر والعشاء أوساطه وللغرب قصاره) الحديث النسائى وغيره فى ذلك وأول المفصل الحرات كما صححه فى الدقائق قال بعضهم وطواله الى عم ومنها الى النخى أوساطه ومنها الى آخر القرآن قصاره (ولصبح الجمعة فى الأولى الم تنزىل وفى الثانية هل أتى) بكلاهما للاتباع رواه الشيخان وهذا تفصيل للسورة فيما سبق ويتأدى أصل الاستحباب بقراءة شئ من القرآن لكن السورة أحب حتى أن السورة القصيرة أولى من بعض سورة طويلة أى وان كان أطول كما يؤخذ من الشرح الصغير وفى أصل الروضة أولى من قدرها من طويلة (الخامس الركوع) ومعلوم أنه انحناء (وأقله) للقيام أن ينحنى (قدر بلوغ راحتيه ركبتيه) اذا أراد وضعهما عليهما وهو معتدل الحلقة سالم اليدين والركبتين ولو كان التمكن من وضع الراحتين على الركبتين بالانحناس وحده أو مع الانحناء لم يكف ذلك فى الركوع والراحة ما عدا

أو سمع صوتا لا يميزه كادل عليه كلامهم (قول المتن) أو كانت سرية تمثل ذلك الاسرار بالجهرية وأما عكسه فحل نظر ثم رأيت فى شرح البهجة ان للعكس المذكور حكم الجهرية وعزاه للروضة وشرح المذهب فى الشقين واقتصر الاسنوى على نقل الشق الاول وعزاه لشرح المذهب (قول المتن) طوال بكسر الطاء جمع مفردة طويل وطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وسى المفصل لكثرة الفصل فيه بين السور (قوله) وهذا تفصيل الإشارة غير راجعة لقول المتن ويسن للصبح والظهر الى آخره (قوله) ويتأدى أصل الاستحباب بقراءة شئ من القرآن طاهره ولو كلمة وفيه نظر وينبغي اشتراط الفائدة (قول المتن) راحتيه جمع الراحة راح بغير تاء

(قول المتن) بحيث يفصل رفعه عن هويته هذا وكذا تفسير الشارح رحمه الله الآتي بقيدك ان زيادة الهوى على أقل الركوع من غير استقرار لا يغني عن الطمأنينة شيئاً وهو كذلك ثم الهوى بالضم والفتح السقوط وبالضم الصعود والفعل هوى بهوى كضرب يضرب بخلاف هوى بهوى كعلم يعلم بمعنى أحب (قول المتن) ولا يقصده غيره أى وامان يقصد بالركوع كوع فليس بشرط وكذا سائر الأركان اكتفاء بانسحاب اليد الأولى (قوله) بل عليه أن يعود الى آخره الظاهر انه يسجد للسهو أيضاً (قوله) للاتباع هو ما ورد من انه صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع بشخص رأسه ولم يصوبه ومعنى شخص يشخص يرفع ويصوب بخفض (قوله) لانها أشرف الجهات أى وقياساً على السجود فان ذلك واراد فيه (قول المتن) ويكبر الخ قال الاسنوى في شرح هذا المجل اعلم ان أكمل الركوع أمران أحدهما في الهيئة وقد فرغ المصنف منه والثاني في الذكر وقد شرع الآن فيه انتهى قلت وحينئذ فيجوز قراءة يكبر ينصب الرء عطفاً على تسوية فيكون * (٥٦) * التقدير أكمله أن يسوى وأن يكبر قال الاسنوى

والصابع من الكف كما سيأتى في السجود وتقدم ركوع القاعد (بطمأنينة بحيث يفصل رفعه عن هويته) بأن تستقر أعضاؤه قبل رفعه ودليله قوله صلى الله عليه وسلم للسنى مسلاته ثم اركع حتى تطمئن راكعاً متفق عليه (ولا يقصده غيره) أى بالهوى غير الركوع (فلهوى سلاوة جعله) عند بلوغ حد الركوع (ركوعاً يكف) عنه بل عليه أن يعود الى القيام ثم يركع (وأكمله تسوية ظهره وعنقه) كالصفحة للاتباع رواه مسلم (ونصب ساقيه) لانه أهون (وأخذ ركبتيه يديه ونفرته أصابعه) للاتباع رواه في الاوّل البخارى وفي الثاني ابن حبان وغيره (للقبلة) أى لجهتها لا لها أشرف الجهات (ويكبر في ابتداء هويته ويرفع يديه كحرامه) أى يرفعهما حد ومنكبيه مع ابتداء التكبير كما تقدم في تكبير الاحرام (ويقول سبحان ربى العظيم ثلاثاً) للاتباع رواه في التكبير والرفع الشحان وفي التسبيح مسلم وفي تليثه أبو داود ولا يزيد الامام على التسبيحات الثلاث تخفيفاً على المؤمنين (ويزيد المنفرد اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسألت خضع لك سبغى وبصرى ونحى وعظمى وعصى وما استقلت به قدمى) لله رب العالمين للاتباع رواه مسلم الى عصى وابن حبان الى آخره جعل لظوله زيادة للمنفرد وألحق به امام قوم محصورين رضوا بالتطويل (السادس الاعتدال قائماً) لحديث ثم ارفع حتى تعتدل قائماً متفق عليه والمصلى قاعداً يعود بعد الركوع الى التعود (مطمئناً) لما في حديث المسى علاته في رواية ابن حبان وغيره فاذا رفعت رأسك أى من الركوع فأقم صلبك حتى ترجع العظام الى مفاصلها (ولا يقصده غيره فلو رفع فزعا) أى خوفاً (من شئ لم يكف) رفعه لذلك عن رفع الصلاة (ويسن رفع يديه) حد ومنكبيه (مع ابتداء رفع رأسه قائلاً سمع الله من حمده فاذا انتصب قال ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شئ بعد ويزيد المنفرد أهل الشام والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد) للاتباع رواه البخارى الى لك الحمد ومسلم الى آخره جعل بحجزة لظوله زيادة للمنفرد وألحق به امام قوم محصورين رضوا بالتطويل ويحجها الامام بسمع الله من حمده ويسر بما بعده ويسر المؤمنين والمنفرد بالجميع والمبلغ كالامام ذكره في شرح المذهب ومعنى سمع الله من حمده تقبله منه وممل بالرفع صفة وبالنصب حالاً أى ما لا يتغير أن يكون جسماً وقوله من شئ بعد أى كالكبرى وسع كرسية السموات والارض وأهل بالنصب منادى والثناء المدح والمجد العظمة وأحق مبتدأ أولاً. نزع الى آخره خبره وما بينهما اعتراض والجداً الغنى ومنك بمعنى عندك قاله الازهرى (ويسن اتقنوت في اعتدال

وكيفية الرفع ان يندى به قائماً وهو قائم مع ابتداء التكبير فاذا احذا كفاه منكبيه انحنى نقله في شرح المذهب عن الاصحاب وتعبير المنهاج بخالفه (قوله) مع ابتداء التكبير قال الاسنوى ولا يعود هذا الخلاف هناك في الابتداء أو الانتهاء (قول المتن) ويقول سبحان ربى العظيم الى آخره العمدية في عدم وجوب هذه الاذكار ونحوها مع قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلى عدم ذكرها للسنى علاته ولك أن تقول يحتمل انه تركها للعلم به كما اعتد به أئمتنا عن تركه الشهد والسلام وغيرهما وقد قال أحمد بوجوبها (قوله) لله رب العالمين الظاهر انه بدل من الكاف في لك (قوله) الى آخره أى وهو رب العالمين التي زادها الشارح * (فرع) * يكره قراءة القرآن في غير القيام (قول المتن) فزعا يصح قراءته بالكسر أيضاً اسم فاعل منصوب على الحال (قول المتن) سمع الله من حمده لوقال من حمده الله سمعه كفى ذكره الاسنوى نقله عن الروضة (قول المتن) ربنا لك الحمد روى أيضاً في الصحيحين بالواو وهي عاطفة على محذوف أى أطعناك ولك الحمد على

ذلك (قول المتن) بعد الظاهر انه متعلق بملء دون شئت كما سيأتى في كلام الشارح ويجوز تعلقه به على معنى ما شئت ملاء بعد ذلك (قوله) ويسر بما بعده أى لان ذكر الاعتدال كأذ كل الركوع والسجود (قوله) كالكبرى الى آخره هذا يفيد ان قوله بعد متعلق بملء دون شئت لئلا يلزم أن يكون خلق الكرسى متأخراً عن السموات والارض والظاهر خلافه ويجوز تعلقه بشئت على معنى ما شئت ملاء بعد ذلك (قوله) وأحق مبتدأ يجوز ان الصلاح مع ذلك أن يكون خبر الما قبله أى هذا القول أحق ما قال العبد الى آخره (قوله) والجداً الغنى قال الاسنوى وروى بالكسر وهو الاجتهاد في الهرب (قول المتن) ويسن اتقنوت لوقت قبل الاعتدال لم يجزئه ويسجد للسهو فافعله مطلوباً قولاً لم يبطر فعله * فائدة * اتقنوت له معان منها الدعاء كما هنا سواء كان بخير أم بشر يقال قنوت له وقت عليه

قول المتن) فحين هديت أي معهم مثل قوله تعالى فادخلني في عبادي (قول المتن) والامام بلفظ الجمع علاه في الاذكار بأن الامام ~~بصكره~~ له تخصيص نفسه بالدعاء لحديث ورد فيه ومقتضاء الطراده في سائر ادعية الامام وبه صرح الغزالي في الاحياء وكذا الجيلي ونقله ابن المنذر عن الشافعي ثم قال وثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي الى آخره اللهم نقني اللهم اغسلني وبهذا يقول قال الاسنوي وعلى هذا فالفرق ان الكل مأثور وبه هناك بخلاف القنوت انتهى قلت وكلام الشارح هنا اذا تأملت متعبه فظاهره في اختصاص ذلك بالقنوت (قوله) بلفظ وصلى الله على النبي أي هكذا من غير زيادة قاله الاسنوي (قوله) كما قيس الرفع فيه الخ فيه بحث اذ كيف يسوغ القياس مع كون * (٥٧) * الحكم منصوفا عليه في حديث الحاكم (قوله) أي لا يستدل ذلك من هنا قال

الاسنوي لو قال لا مسح وجهه كان أولى انتهى قال البيهقي لم يرد في المسح في الصلاة حديث ولا أثر ولا قياس وانما ورد خارج الصلاة حديث ضعيف مستعمل عند بعضهم خارجها فقط (قوله) فاذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم قال الاسنوي ورد في حديث حكمة ذلك وهي الافاضة عليه مما أعطاها الله تعالى انتهى (قول المتن) وان الامام يحجر به أي حتى بالنساء ولو قلنا ان المأموم يوافق فيه هذا القضية اطلاقه وقال الاسنوي يحتمل أن يسره به ويحتمل أن يحجر به كالموسأل الامام الرحمة أو استعاذ من النار فانه يحجر ويوافق فيه المأموم كما قاله في شرح المذهب انتهى والذي ذكره من ان الامام يحجر بالدعاء مسألة مهمة لا يفعلها أئمة هذا الزمان (قول المتن) وانه يؤمن أي يحجر كئمانه لقراءة امامه وأما اذا قال النساء فظاهر انه يسره (قوله) والثاني يؤمن فيه أيضا أي لاطلاق الحديث والظاهر ان التأمين وان قارن النساء يرجع الى الدعاء الاول فان النساء المذكورة ارتباط بمعنى الدعاء السابق (قول المتن) فان لم يسمعه قنت لو سمع صوتا لم يفهمه فاطاهر

ثانية الصبح وهو اللهم اهدني فحين هديت الى آخره) كذا في المحرر ونبته كافي الشرح وعاقبي فحين عاقبت وتولني فحين توليت وبارك لي فيما أعطيت وقتي شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يزل من واليت تباركت ربنا وتعاليت للتابع رواه الحاكم في المستدرک عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في الركعة الثانية رفع يديه فيدعو بهذا الدعاء اللهم اهدني الى آخر ما تقدم لكن لم يذكر ربنا وقال صحيح ورواه البيهقي عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الدعاء يدعو به في القنوت من صلاة الصبح فذكر ما تقدم وفي رواية له كان صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح وفي رواية الليل بهؤلاء الكلمات فذكر ما تقدم قال الرافعي وزاد العلماء فيه قبل تباركت ولا يعزم عادت قال في الروضة وقد جاءت في رواية البيهقي (والامام بلفظ الجمع) لأن البيهقي رواه عن ابن عباس أيضا بلفظ الجمع فعمل على الامام (والصحيح الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخره) رواها النسائي في قنوت الوتر الذي علمه النبي صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي وهو ما تقدم مع زيادة فاع في انك وواو في انه بلفظ وصلى الله على النبي فألحق به قنوت الصبح والثاني يقول لم ترد في قنوته (و) الصحيح (ستن رفع يديه) فيه لما تقدم في حديث الحاكم والثاني قاسه على غيره من ادعية الصلاة كما قيس الرفع فيه على رفع النبي يديه كلما صلى الغداة يدعو على الذين قتلوا أصحابه القراء بيثر معونة رواه البيهقي (و) الصحيح انه لا يسمع وجهه) أي لا يستدل ذلك لعدم وروده والثاني يدخله في حديث سلوا الله بيطون أكنفكم ولا تسألوه نظهورها فاذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم ~~يكن~~ قال أبو داود روى من طرق كلها واهية والخلاف كما قال الرافعي اذا قلنا يرفع يديه فان قلنا لا فلا يسمع حرما وسكت عن ذلك في الروضة للعلم به (و) الصحيح (ان الامام يحجر به) للتابع في ظاهر حديث الحاكم المتقدم والثاني لا كسائر الادعية اما المنفرد فيسره حرما (و) الصحيح بناء على جهر الامام به (انه يؤمن المأموم للدعاء ويقول النساء) وأوله انك تقضي والثاني يؤمن فيه أيضا وألحق المحب الطبري الصلاة على النبي بالدعاء فيؤمن فيها هذا ان سمع الامام (فان لم يسمعه) لبعده أو غيره (قنت) كما يقنت بناء على انه يسر (ويشعر القنوت) أي يستحب (في سائر المكتوبات) أي باقيا (للتنازلة) كالباء والتحيط قال في شرح المذهب والعدو لانه صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على قاتلي أصحابه القراء بيثر معونة رواه الشيخان ويقاس غير العدو عليه (لا مطلقا على المشهور) لعدم وروده فيما عدا التنازلة والثاني يتخير بين القنوت وعدمه لانه دعاء ويحجر الامام به في السرية والجهرية ومجمله اعتدال الركعة الاخيرة (السابع السجود وأقله

انه كعدم السماع بالسكينة (قوله) كما ١٥ ل يقنت بناء يرجع لقوله كما يقنت وقوله على انه يسر الضمير فيه يرجع للامام من قوله هذا ان سمع الامام (قوله) أي باقيا أي وأما الصبح فقد سلف تنبيهه ولو كانت التنازلة خاصة فهل يستحب لمن نزلت به ولغيره القنوت محل نظر (قوله) قنت شهرا قال الاسنوي وغيره كالتاويل لان قوله والثاني انه يتخير يقضي ان الخلاف في الجواز وقول الشارح أولا أن يشرع بمعنى يستحب يقضي ان الذي بعد ذلك عدم الاستحباب لا عدم الجواز فليتأمل فينبغي أن يكون هذا مقابلا لاول الكلام وهو قوله ويشعر القنوت الخ (قول المتن) السجود هو لغة التظامن (قول المتن) وأقله مباشرة سيأتي دليله في حديث أمرت أن أسجد على راسي ~~١٠~~ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١

١ (قوله) لا يجب كشف شيء منها في الحديث شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا واكشفنا فلم يشكوا وهو دال على وجوب كشف الكف وهو قول للإمام الشافعي رحمه الله وعمل عدم الوجوب بأن المقصود اظهار الخشوع والتواضع ووضع الجبهة قد حصل به غاية التواضع وأيضا هي بارزة لاتشق مباشرة الارض بها بخلاف الكعبين فقد تشق * (٥٨) * مباشرة الارض بهما لخسرا وأورد كذا قالوا

والرواية المذكورة في مسلم ودلائلها بينة تحتاج إلى قوة في الجواب ثم رأيت بعضهم أجاب بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مسجد بني عبد الأشهل وعليه كساء ملتف به يضع يديه عليه يقبه برد الحصى رواه ابن ماجه (قوله) بضبط المصنف انما ضبطه بذلك لان الكسر وان كان جائزا يوجب هنا ارادة انوضع المتخذ مسجد (قوله) فان مسجد على قطن الخ الدليل على ذلك ما روى ابن حبان من قوله صلى الله عليه وسلم اذا سجدت فكن جبهة من الارض ولا تقرقرا وذهب الامام الى عدم اشتراط التحامل قال ويكنى مجرّد الامسا من بل الشرط أن لا يقل رأسه انتهى * فرع * ظاهر كلامهم ان الاعضاء الستة لا يشترط فيها التحامل وقد يوجب (قوله) ولو هو ليس بسجد الخ مثل ذلك ما لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط قبل فعل الهوى كذا رأيت في ابن شعبة وفيه نظر (قوله) والاحسب استحبابا بالقصد الاول أي ولا يقدح كون السقوط ليس فعلا بالاختيار (قول المتن) أسافله على أعاليه المراد بالاسافل الجحيزة وبالأعلى الرأس والمنسكان ودليل ذلك ان البراء بن عازب رضي الله عنه وضع يديه واعتمد على ركبتيه ورفع عجزه وقال هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد (قوله) والثاني يجوز تساوى الاسافل والاعلى عال بحصول اسم السجود

مباشرة بعض جهته مصلاه) بأن لا يكون علمه حائل كعصابة فان كانت لجراحة أخر السجود عليها من غير إعادة ذكره في الروضة والمراد به ما في شرح المذهب عن الجويني ان شرط جواز ذلك أن يكون عليه مشقة شديدة في ازالة العصابة ومشى عليه في التحقيق فقال وشق ازالها (فان سجد على متصل به) كطرف عمامته (جازا لم يفتك بركبته) في قيامه وقعوده لانه في معنى المنفصل عنه بخلاف ما يفتك بركبته فلا يجوز السجود عليه لانه كالجزء منه فان سجد عليه عامدا عالما بتمزيقه بطلت صلاته أو جاهلا أو ساهيا لم تبطل ويجب إعادة السجود قاله في شرح المذهب (ولا يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه) في السجود (في الاظهر) لانه لو وجب وضعها لوجب الايماء بها عند الجهر عن وضعها والايماء بها لا يجب فلا يجب وضعها (قلت الاظهر وجوبه والله اعلم) الحديث الصحيح أمرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين والقول يقول الامر فيه أمر برب في غير الجبهة ويكفي على الوجوب وضع جزء من كل واحد منها والاعتبار في اليد بباطن الكف سواء الأصابع والراحة قاله في شرح المذهب وفي الرجل يبطون الأصابع ولا يجب كشف شيء منها وعلى عدم الوجوب يتصور رفع جميعها بأن يصل على حجرين بينهما حائط قصير ينطح عليه عند السجود ويرفعها قاله في شرح المذهب (ويجب أن يطمئن) الحديث الصحيح ثم أسجد حتى تطمئن ساجدا (وينال مسجده) بفتح الجيم بضبط المصنف أي موضع سجوده (تقل رأسه) فان سجد على قطن أو نحوه وجب أن يتحامل عليه حتى ينكس ويظهر أثره في يدوفرنت فتدب (وأن لا يهوى لغيره) بأن يهوى له أو من غيرنية (فلوسقط لوجهه) أي عليه في محل السجود (وجب العود الى الاعتدال) لهوى منه لا تنفعا لهوى في السقوط ولو هو يسجد مستط على جهته انوى الاعتماد عليها لم يحسب عن السجود والاحسب (وان ترتفع أسافله على أعاليه في الاصح) بأن يرتفع أسافله فيما اذا كان موضع الجبهة مرتفعا قليلا والثاني يجوز تساوى الاسافل والأعلى فلا حاجة الى رفع الاسافل فيما ذكر ومهما كان المكان مستويا فلا بأسافلى أعلى ولو كانت الاعلى أعلى من الاسافل لارتفاع موضع الجبهة كثير لم يجز نه جز ما لعدم اسم السجود كقولك كتب على وجهه ومدركه نعم ان كان به علة لا يمكنه السجود الامدود الرجلين أجزاء ذكره المتولى وأقره في شرح المذهب (وأكله يكبر لهوى به بلارفع) ليديه (ويضع ركبتيه ثم يديه) أي كفيه للاتباع رواه في التكميل الشيخان وفي عدم الرفع البخاري وفي الباقي الاربعة وحسنه الترمذي (ثم جهته وأفضه) لا داع في ضم الانف الى الجبهة رواه أبوداود (ويقول سبحانه ربى الأعلى ثلاثا) لا داع رواه من غيرته يث مسلم وبه أبوداود (ولا يزيد الامام) على ذلك تخفيفا على المأمومين (ويزيد المنفرد لهم لك سجدة وبك آمنت ولت أسلت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق معه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين) لا داع رواه مسلم جعل طوله زيادة للمنفرد وأحق به امام قوم محصورين رضوا مطوبين (ويضع يديه في سجوده) (خبره من كيه) لا داع رواه أبوداود (ويشترأها به مضومة لقمته) لا داع رواه في النشر والضم البخاري وفي الباقي البيهقي (ويفرق ركبتيه ويرفع بطنه عن نعليه ومرة يقبه عن خفيه

بذلك (قوله) ومهما كان المكان مستويا الى آخره اذا نظرت الى ما سلف من اعتبار وضع الركبتين وأطراف القدمين اتضح لك ما قاله الشارح (قول المتن) وأفضه وجوب وضع الانف قوى من جهة الدليل ولا يرد حديث أمرت أن أسجد على سبعة أعظم حيث أسقط الانف لان ذكره زيادة ثقة وقدر ذلك في أبي داود قال في شرح المذهب وهو صحيح وفي الصحيحين مبدل له انتهى (قول المتن) ويضع يديه لوقدومه على التسبيح في السجود كان أولى

في ركوعه وسجوده) للاتباع في الثلاثة في السجود وفي الثالث في الركوع رواه في الأولين في السجود
أبو داود وفي الثالث فيه الشخان وفي الثالث في الركوع الترمذي وقال حسن صحيح ويقاس الأولان
فيه المزيان على المحرر وغيره بالأولين في السجود وفي الركعة يستحب التفریق بين القدمين بشبر
ويقاس به التفریق بين الركبتين (وتضم المرأة والخنثى) بعضهم إلى بعض في الركوع والسجود كما
اقتضاه السياق لأنه أستر لها وأحوط له وضم الخنثى المزيدي على المحرر مذكور في الركعة كأصلها
في الركوع وفي نواقض الوضوء من شرح المذهب في السجود أيضا وفيه هنا نص الام ان المرأة تضم
في جميع الصلاة اي المرفقين الى الخنثى (الثامن الجلوس بين سجدة مطمئنا) لحديث الصحيحين
ثم ارفع حتى تطمئن جالسا (ويجب أن لا يقصد برفعه غيره) فلورفع للدغة عقرب أو دخول شوكة
في جبينه عليه أن يعود للسجود قاله القاضي حسين في فتاويه (وأن لا يطوله ولا الاعتدال) لانهما
للفصل وسيأتي حكم تطويلهما في باب سجود السهو (وأكله يكبر) مع رفع رأسه (ويجلس مقترشا)
للا اتباع رواه في الأول الشخان وفي الثاني الترمذي وقال حسن صحيح وسيأتي معنى الاقتراش (واضعها
يديه) على فخذه (قربا من ركبتيه ويشترأصابعه) مفهومة للقبلة كما في السجود أخذ من الركعة
قائلا رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارزقني واهدني وعافني) للاتباع روى بعضه أبو داود
وباقية ابن ماجه (ثم يسجد الثانية كالاولى) في الاقل والاكثر كما في المحرر (والمشهور سن
جلسة خفيفة) للاستراحة (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بأن لا يعقها تشهد لحديث
مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى
يستوى قاعدار واه البخاري والثاني لاتسن لحديث واثل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رفع
رأسه من السجود استوى قائما ذكره صاحب المذهب وغيره قال المصنف وهو غريب ولو صح وجب
حمله ليوافق غيره على تبين الجواز في وقت أو أوقات ثم السنة في هذه الجلسة الاقتراش للاتباع
رواه الترمذي وقال حسن صحيح (التاسع والعاشر والحادي عشر التشهد وقعوده والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم) فيه على ما يأتي بيانه (فالتشهد وقعوده ان عقهما) مع الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم (سلام ركنا والافستنان) اما القسم الثاني فلانه عليه الصلاة والسلام قام من
ركعتين من الظهر ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل السلام ثم سلم
رواه الشخان دل عدم تداركه على عدم وجوبه وأما القسم الأول فالتشهد منه دل على وجوبه ما روى
الدارقطني والبيهقي وقال اسناده صحيح عن ابن مسعود قال كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد
السلام على الله السلام على فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم قولوا التحيات لله الى آخره والمراد
فرضه في الجلوس آخر الصلاة لما تقدم وهو محله فينبهه في الوجوب (وكيف قعد) في التشهد
(جاز وسبق في الأول الاقتراش فيجلس على كعب يسراه) بحيث يلي ظهرها الارض (وينصب
يمينه ويضع أطراف أصابعه) منها (للقبلة وفي الآخر التورك) وهو كالاقتراش لكن يخرج يسراه
من جهة يمينه ويصقو ركب بالارض) للاتباع فهما رواه البخاري والحكمة في ذلك ان المصلي مستوفز
في الأول للقيام بخلافه في الآخر والقيام عن الاقتراش أهون (والاصح يقترش المسبوق) في التشهد
الآخر لانه لا مستغفاره للقيام (والسأهي) في تشهد الآخر لا حياجه الى السجود بعده والثاني
يتورك الاول متابعة لامامه والثاني نظرا الى انه قعود آخر الصلاة والثالث في الاول ان كان جلوسه
محلا تشهدا اقتراش والتورك للاتباع (ويضع فيهما) أي في التشهدين (يسراه على طرف ركته)
اليسرى (منشورة الاصابع) للاتباع رواه مسلم (بلاضم) بأن يفترج بينها تقرحها مقتصدا (قلت

(قوله) يستحب التفریق بين القدمين بشبر
قال في القواعد يستحب أيضا تفریق
أصابع الرجلين (قوله) ويقاس به
التفریق بين الركبتين أي في الركوع
والسجود (قوله) على فخذه ولو أرسلهما
من جاني فخذه كان كارسالهما في القيام
قوله في الركعة ولو انعطفت أطراف
أصابعهما على الركبتين فلا بأس قاله
الرافعي (قول المتن) ثم يسجد الثانية
كالاولى انما شرع تكرار السجود
في كل ركعة لانه أبلغ في التواضع ثم ان
صنيع المصنف كما ترى يقتضي
ان السجدة تباركن واهدوني في ذلك
وجها حكاهما الغزالي وغيره وصح
اعنى الغزالي انهما ركنا قال في السكافية
فائدة ذلك تظهر في التقدم على الامام
واتأخر عنه * فرع * خرم في الركعة
بأن القيام أفضل ثم السجود ثم الركوع
(قول المتن) والصلاة الخ اختار الحلي
وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
كما ذكر (قوله) قبل أن يفرض هذا وكذا
قوله الآتي قولوا الخ موضع الاستدلال
(قوله) لما تقدم يرجع لقوله قام من
ركعتين من الظهر الخ (قول المتن) جاز
أي بالاجماع (قول المتن) يمينه أي
قدمها (قوله المتن) والسأهي المراد به
من عليه سجود سهو كما عبر به في المحرر
سواء حصل سببه لسهو أو عمد ثم ان هذا
واضح ان أراد السجود أو أطلق والا
فالمعجزة التورك (قول المتن) بلاضم أي
قياسا على وضعها على الركبة في الركوع
(قول المتن) قلت الاصح الفهم حتى
الاجام

(قوله) وثالثهما قال الفارسي الفصيح فتح صاد الخنصر (قول المتن) ويرسل المسجدة سميت بذلك لانها يشار بها الى التوحيد والتزويه ومن البين ان التسبيح هو التزويه وتسمى أيضا السبابة لانها يشار بها عند المحاسبة والسب (قول المتن) ويرفعها حكمة الرفع الاشارة الى أن المعبود واحد فيكون جامعاً في توحيد بين القول والفعل والاعتقاد ويكره رفع سبابة اليسرى ولومن فاقدها من اليمنى (قوله) وقيل يحتركها قال البيهقي ولعل المراد من التحريك في هذه الرواية هو الرفع (قوله) لما قام عندهم منه ان التحريك يذهب الخشوع كذا قاله بعضهم (قول المتن) والظاهر الى آخره قال الاسنوي والثاني يرسله أيضاً مع طول المسجدة وقيل يقبضه ويجعله فوق الوسطى قال فقول المصنف البياضي الى المسجدة خرج به القول يقبضها وجعلها فوق الوسطى وقوله كذا قد ثلثة وخمسين أشار به الى جعل الابهام مقبوضة تحت المسجدة فخرج به قول ارسالها معها وهذا التقدير هو الصواب وذكر المصنف ان عقد ثلثة * (٦٠) * وخمسين شرطها عند الحساب أن يضع طرف

الخنصر على النصر وأما الصورة المذكورة فهي تسعة وخمسون وانما عبر الفقهاء بالاول دون الثاني اتباعاً لرواية ابن عمر ثم نقل أعنى الاسنوي عن صاحب القليدانه أجاب بأن اشتراط وضع الخنصر على النصر في عقد ثلثة وخمسين طريقة اقباط مصر وأما غيرهم فلا يشترطون فيها ذلك انتهى * (فائدة) * كيفما فعل المصلي من الهنات المذكورة حصل السنة وانما الخلاف في الافضل (قوله) والمناسب لها منها التشهد آخرها كان وجه المناسبة للتشهد اشتماله على السلام وأما الاختصاص بالآخر فلا نه خاتمة الصلاة (قوله) فتجب فيه أي معه انما صيغ هكذا لأن قوله فتجب فيه بمعنى قوله فرض في التشهد فهو المستدل عليه ثم فسره بقوله أي معه ليكون هذا التفسير تفسيراً للثمن وقوله فالعني انها بعده أي المراد من الثمن (قوله) قياساً على الآخر أي ولان السلام سنة مشروعة فيه فلتكن الصلاة كذلك لان جمعها مستحب (قوله) لئلا يسهل على التخفيف في أبي داود انه صلى الله عليه وسلم كان يجلس في الركعتين كأنه يجلس على

الاصح الضم والله أعلم) ليتوجه جميعها الى القبلة (ويقبض من يمينه) ويضعها على طرف ركبته اليمنى (الخنصر والنصر) بكسر أولهما وثالثهما (وكذا الوسطى في الاظهر) للاتباع رواه مسلم والثاني يحلق بين الابهام والوسطى للاتباع أيضاً رواه أبو داود وغيره وانما سمى في كيفية التحريك أن يحلق رأسهما والثاني يضع رأس الوسطى بين عقدتي الابهام (ويرسل المسجدة) وهي التي تلي الابهام (ويرفعها عند قوله لا اله الا الله) للاتباع رواه مسلم (ولا يحتركها) للاتباع رواه أبو داود وقيل يحتركها للاتباع أيضاً رواه البيهقي وقال الحديثان مهران انتهى وتقدم الاول الثاني على الثاني المثلث لما قام عندهم في ذلك (والظاهر ضم الابهام لها كعقد ثلثة وخمسين) للاتباع والثاني يضع الابهام على الوسطى المقبوضة كعقد ثلثة وعشرين للاتباع أيضاً رواه مسلم (والصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم فرض في التشهد الآخر) وفي معناه تشهد الصبح والجمعة والصلاة المقصورة لأنها كقول الشافعي واجبة بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وأولاً أحوال وجوبها للصلاة والمناسبات لها منها التشهد آخرها فيجب فيه أي معه كما عبر به القراني ومعنية لفظ لا آخر من متكلم عيسى العبدية فالعني انها بعده وذلك موافق لما سيأتي من وجوب تريب الأركان ومصر - به في شرح المذهب وقال يشترط أن يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه من التشهد (والاظهر سنه في القول) أي الاتيان بها فيه قياساً على الآخر وتكون فيه سنة لا سنة واحدة والثاني لا تسن فيه لئلا يسهل على التخفيف (ولا تسن) الصلاة (على الآل في الاول على الصحيح) وقيل تسن فيه والخلاف كما في الروضة وأصلها مبني على وجوبها في الآخر فان لم يجب فيه وهو الرابع كما سيأتي لم تسن في الاول جزء (وتسن في الآخر وقيل تجب) فيه لحديث أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك قول ولو أنهم سألوا علي محمد وعلي آل محمد الى آخره رواه الشيخان الاسنوي فسلم فالصلاة فيه على الآل ازيدة في الجواب مطلوبة قال الثاني على وجه الوجوب كالجواب وقال الاول على وجه الندب كندبها وهو الاظهر ومنهم من حكى هذا الخلاف قولين ومشى في الروضة كأصلها على ترجمته وشرح في شرح المذهب انه وجهان ولو صلى في الاول على النبي ولم ينسها فيه أو صلى فيه على الآل ولم ينسها فيه مع قولنا وجوبها في الثاني فقد تنقل كما قولنا من محله الى غيره فبطل الصلاة بعده في وجهه يأتي في باب سجود اسمو وآل النبي صلى الله عليه وسلم أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب (وأمكن التشهد مشهور) ورد فيه أحاديث اختار الشافعي منها حديث ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركعنا

الرضف والرضف الحجارة المحماة (قوله) والخلاف كما في الروضة وأصلها والاسنوي اذا قلنا بالوجوب التشهد في الثاني ففيها في الاول الخلاف المذكور في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الاول انتهى وهذا البناء كما ترى فضيته ترجيح السنية خلافاً لظاهر كلام الشارح وقد يعتذر عنه بأن مراده الخلاف من حيث هو لا هذا الخلاف الذي في المناهج وترجمته (قوله) اختار الشافعي الى آخره قال الاسنوي لا مورد زيادة المبركات وعلى وفق قوله تعالى تحية من هذا الله مباركة طيبة ومنها ان معرس الراوي قوت معه رجحان المتأخر واعلم ان حديث ابن عباس في مسلم وحديث ابن مسعود رواه الشيخان وهو أصح

(قوله) فكان يقول التحيات قال الاسنوي جميع تحية فتقبل هي البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات وقيل الملك وهو المعروف
سمي بذلك لأن الملوك كانت تحيى بتحية معروفة كهم صباحا وأبنت اللعن وانما جعلت لأن كل ملك كانت له تحية والمعنى أن الالفاظ الدالة مستحقة له
تعالى (قوله) المباركات الخ تقديره والمباركات وكذا الذي بعده دليل التصريح بالعاطف في بقية الروايات فأما المباركات فعنها
الناسبات والصلوات هي الصلوات الخمس وقيل كل صلاة وقيل الرحمة وقيل الدعاء والطيب ضد الخبيث والمعنى أن الكلمات الطيبة
الصالحة لثناء على الله انما يستحقها الباري دون غيره وقيل المراد بها الاعمال الصالحة وقوله سلام عليك فيه قولان حكاهما الازهرى
أحدهما اسم السلام أى اسم السلام عليك فانه من أسماءه تعالى لأنه المسلم من الآفات والثاني سلام الله عليك تسليما وسلاما وقوله علينا أى
على الحاضرين من الامام والمأموم والملائكة انتهى (قول المتن) وأشهد انما وجبت الواو هنادون الاذان لأن كلمات الاذان يطلب
فيها السكون على كل كلمة ثم ألحقته به * (٦١) * الاقامة هذا حكمته فيما يظهر والجمدة الاتباع (قوله) وقد سقط أولها

التشهد فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات الله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله رواه
مسلم (وأقله) التحيات لله سلاما عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلاما علينا وعلى عباد الله الصالحين
أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله) اذ ما بعد التحيات من الكلمات الثلاث تواسع له
وقد سقط أولها في حديث غير ابن عباس وجاء في حديثه سلام في الموضعين بالتوسيع رواه الشافعي
والترمذي وقال فيه حسن صحيح (وقيل بجذف وبركاته) للغنى عنه برحمة الله (و) قبل بجذف
(الصالحين) لغنى عنه باضافة العباد الى الله لانصرافه الى الصالحين كما في قوله تعالى عنا يشرب بها
عباد الله (و) قبل (يقول وأن محمدا رسوله) بدل وأشهد الى آخره لأنه يؤدي معناه (قلت الاصح)
يقول (وأن محمدا رسول الله وثبت في صحيح مسلم والله أعلم) لكن بلفظ وأن محمدا عبده ورسوله
فالمراد اسقاط لفظ أشهد والمراد بقوله وقيل الى آخره حكاية ثلاثة أوجه كما تقدم بيانه وفي الروضة
كأصلها لو أدخل بترتيب التشهد نظر ان غير تغيير ما بطل للغنى لم يحسب ما جاء به وان تعمد بطلت صلاته
وان لم يطل المعنى أجزأه على المذهب وقيل فيه قولان والتحية ما يحيى به من سلام وغيره ومنه الصلاة
أى الدعاء بخير والقصد لثناء على الله بأنه مالك لجميع التحيات من الخلق والمباركات الناميات
والطيبات الصالحات (وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله اللهم صل على محمد وآله)
كذا في الروضة وأصلها وهو تناول الصلاة الواجبة والندوبة في التشهدين على ما تقدم وأكمل
من قوله وآله أن يقال وعلى آل محمد كما تقدم في الحديث (والزيادة الى حميد مجيد) الواردة فيه وهي
كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد
(سنة) في التشهد (الآخر) بخلاف الاول فلا تنس فيه كما لا تنس فيه الصلاة على الآل لأنه على
التخفيف وفيما قاله اشارة الى أن ما في الحديث اكمل الصلاة وفي الروضة وأصلها في بيان الاكمل

الى آخره قد جعل الرافعي الضابط في
حوار الاسقاط كون اللفظ تابعاً لغيره
أو اسقاطاً من بعض الروايات (قوله)
يقول أى في الاتيان بأقل التشهد وأن
محمداً رسول الله ومثل ذلك على ما صرح به
الاسنوي وغيره وأن محمداً عبده ورسوله
(قوله) فالمراد اسقاط لفظ أشهد قال
الاسنوي لكن هذا الاستدلال يعكس
عليه تعين لفظ الجلالة فانه قد ثبت
الاتيان بالضمير بدلها انتهى ومراده
ثبوت ذلك في البخاري ومسلم كما نبه عليه
قبل ذلك (قوله) لو أدخل بترتيب التشهد
الحقما لالترتيب بين التشهد والصلاة فهو
ركن كما سلف (قوله) وأكمل من قوله
وآله الخ انما نبه على هذا هنا لأن قول
المتن الآتي والزيادة الخ لا يفيد ذلك لأن
المعنى والزيادة على الأقل المذكور
لا يقال وعلى آل محمد يصدق عليه انه
زيادة على الأقل المذكور لأن فوات
الضمير من آله مانع من كون ذلك زيادة

عليه نعم هو زيادة على بعض الأقل المذكور فرحمه الله ونفعنا به ما أدراه بأساليب الكلام (قوله) الواردة
فيه أى في الحديث يريد رحمه الله أن آل في الزيادة للعهد الذهنى وهو الوارد في حديث الشيخين (قول المتن) سنة في الآخر قال الاسنوي دليل
عدم وجوبها فيه وعدم استحبابها في الاول الاجماع (قوله) فلا تنس فيه لو أدرك المسبوق ركعتين من الرباعية تشهد التشهد كاملاً تبعاً
للامام (قوله) وفيما قاله اشارة يريد ان قوله والزيادة بعد قوله وأقل الصلاة الخ يفيد ان ما في الحديث هو اكمل الصلاة يعنى جموعه ان آل في لفظ
الزيادة للعهد الذهنى وهو الوارد في الحديث (قوله) وفي الروضة وأصلها الخ قال في شرح المذهب وينبغي أن يجمع ما في الاحاديث الصحيحة فيقول
اللهم صلى على محمد عبدك ورسولك النبي وعلى آل وآزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد
وآزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد
لأن الصلاة من الله هي الرحمة ولم تجمع الرحمة والبركة لشيء غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه حميد مجيد فسأل النبي صلى الله
عليه وسلم اعطاء ما تضمنته الآية مما سبق اعطاؤه لابراهيم وبذل كما قال الاسنوي على ان الاشارة بهذه الآية اتفاقاً آخرها مع آخر التشهد
في قوله حميد مجيد والحمد الحمود والمجيد بمعنى الماجد وهو الكامل في الشرف والكرم

(قوله) أو دسوى لما توجه بأنه إذا قل اللهم أرزقني جارية حسنة صفتها كذا ونحوه تبطل صلاته (قوله) لحديث الخ الصارف عن الوجوب الاجمالي (قول) المتن وما أخرت قبل معنى هذا طلب غفران ما سبق على تقدير الوقوع (٦٢) وقيل أراد التأخر من الذنوب التي صدرت

منه وهذا الأخير هو الذي ذكره الأسنوي في بعض شروح الرسالة نقلا عن الأصحاب والاول بحث له رحمه الله (قول) المتن على قدر التشهد والصلاة قال الدميري الظاهر ان المراد أقلهما انتهى وقال ابن الرفعة أقلهما والا فكانت سنة عند اسقاط سنة (قول) المستر العاجز أي قياسا على الواجب (قول) المتن السلام قال القفال في المحاسن في السلام معنى وهو انه كان مشغولا عن الناس وقد أقبل عليهم انتهى ثم كلام المؤلف يفهم ان الواجب مرة واحدة وهو كذلك (قوله) بالتوسين أما بغيره فلا يجزئ قول واحد * فرع * إذا قلنا بعدم الاجزاء كان الاتيان به مبطلا للصلاة فيما يظهر وهو قضية كلام الشيخين كغيرها من العبادات ولا نأمنها أعني البسطة تليق بالافعال دون التروك كذا قاله الأسنوي وأحسن منه ما قاله غيره لان البسطة الاولى شاملة لذلك (قوله) مع السلام أي الاول وانظر هل يجب الامران بأوله أو بجميعه (قوله) لكن لا يحتاج الى تعيين الصلاة لكن لو عين عمدا غيها هو فيه بطلت صلاته تلاعبه * فرع * استقل اذا نوى عددا ثم سلم قبل تمامه ان لم ينو التحلل بطلت صلاته كما قاله في الخادم (قول) المتن ورحمة الله مقتضاه انه لا يقول وبركاته وهو المشهور والثاني يستحب والثالث في الاول دون الثاني حكاهما السبكي واهتار الثاني قال الأسنوي واذا انتصر على واحدة فعلها تلقا وجهه كان حكمة هذا المحافظة على العدل في حق من يسلم عليهم وقيل

على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في الموضعين وهو مأخوذ من بعض طرق الحديث وفي بعضها ايضا بعد آل ابراهيم الثاني في العالمين وآل ابراهيم اسماعيل واسحاق وأولادهما (وكذا الدعاء بعده) أي بعد التشهد الآخر بما يتصل به من الصلاة على النبي وآله سنة للامام وغيره بدعي أو دسوي لحديث اذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله الى آخرها ثم ليختبر من المسئلة ماشاء أو ما أحب رواه مسلم وروى البخاري ثم ليختبر من الدعاء أعجبه اليه فمدعوه بما التمس التشهد الاول فلا يستبعد الدعاء لما تقدم (وما ثوره) عن النبي (أفضل) من غير المأثور (ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت الى آخره) أي وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المنفرد وأنت المؤخر لاله أنت للاتباع رواه مسلم (وبسنن لان يزيد) الدعاء (على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وفي الروضة كأصلها الافضل أن يكون أقل منهما لانه يسع لهما فان راد لم يضرب الا أن يكون اما ما في ذكره التطويل انتهى (ومن عجز عنهما) أي عن التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ناطق والكلام في الواجبين لما سبأني (ترجم) عنهما وتقدم في تكبير الاحراء أنه يترجم عنه بأي لغة شاء وأنه يجب التعلم ان قدر عليه ولو بالسفر الى بلد آخر في أي مثل ذلك هنا أما المصادر عليهما فلا يجوز له ترجمتهما (ويترجم للدعاء) الذي تقدم أنه مسنون (والذكر المنة - وب) كالتشهد الاول والصلاة على النبي فيه والقنوت وتكبيرات الانتقال والتسنيات (العاخرة القادر في الاصح) فبهما العذر الاول دون الثاني فلو ترجم بطلت صلاته والثاني يترجم ان أي يصح رلها ما اترحمه لقيام غير العربية مقامها في أداء المعنى والثالث لا يترجم ان لا ضرورة الى المدحوب حتى يترجم عنه ثم المراد الدعاء والذ كر المأثور ان فلا يجوز اختراع دعوة أو ذكر بالجمية في الصلاة طعنا عليه لراعي عن الامام تصريحاً في الاولى واقصر عليهما في الروضة واشعاراً في الثانية (الثاني عشر السلام وأتمه السلام عليكم والاصح حوار سلام عليكم) بالتوسين كفي التشهد فيكون صورة ثمانية بدقل (قمت الاصح المنصوص لا يجوز والله أعلم) قال في شرح المهذب ثبت ان الحديث الجملة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول السلام عليكم ولم يتقل عنه سلام عليكم بخلاف التشهد (و) الاصح (أنه لا تنبئية الحروج) من الصلاة كغيرها من العبادات والثاني يجب مع السلام ان يكون الحركه كدحول بنية لكن لا يحتاج الى تعيين الصلاة (وأكله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته) وشمالا ملتصقا في الاولى حتى يرى حمة الايمن وفي الثانية الايسر (للاتباع في ذلك رواه الدارقطني واسحاب وغيرهما) يتدنى السلام في المرتين مستقبلا القبلة وينتهي مع تمام الالتفات (دور السلام على من عن يمينه ويساره من ملائكة وانس وجن) مؤمنين أي نوبه مرة من على من على اليمين ويساره اليسار على من على اليسار اما ما كان أو ما مؤمنا والمنفرد يديه بالترتين على الالكة كذا في الروضة كأصلها (وسوى الامام السلام على المتقدمين) هذا يزيد على المتقدمين خمسة وليس في الروضة ولا أصلها ويلحق بالامام في ذلك الاموم (وهو أرزعليه) وهو به منهم من عده من سانية الثانية ومن على يساره بالاولى ومن حقه بآتيهما شاء وبالاولى أفضل ويستحب أن يقول هو اسومين لرد على بعض وانما صلى في ذلك حديث على كذا النبي صلى الله عليه وسلم صلى قبل اخصر أربع ركعات بفصل بينهما بالتسليم على الملائكة المتقدمين ومن دعهم من المسلمين أو وسيد رواه الترمذي وحسنه وحديث سمرة أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نرد على الامام وان نحاج وأبى يسلم بعضنا

يدأبها منا ويكملها شيئا لا فائدة * يستأن بفصل احدي التسليمين عن الاخرى (قوله) وانفرد بالهدا قد شكل عليه على حديث سنة العصر الآتي ولعل الشارح أشار الى ذلك بقوله كذا في الروضة كأصلها

(قول) المتن الثالث عشر ترتيب الأركان إلى آخره لم يثبت المسي صلاته ولأنه الوارد مع قوله صلوا كما يأتي في أصله قال في شرح المذهب وجعل الترتيب والمواالات شرطين أظهر من جعلهما ركنتين وصورت ترك المواالات بتطويل الزكن القصير (قول) المتن الأركان أما السن فالترتيب بينهما ركناً أو شرط في الاعتدالها في الصلاة (قوله) ومعلوم أنما قال ذلك لأنه لم يدخل في عده السابق بخلاف قرن التنية بالتكبير (قول) المتن تمت به الضمير فيه يرجع إلى التل من قوله قبل بلوغ مثله كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أي بمثله المفعول (قوله) المتروك آخرها أنما قيد بذلك لقوله تمت به ركعته وذلك لأنه لو كانت المتروك من (٦٣) أنما قام المأني به مقام ذلك المتروك ثم يكملها ولا يصح أن يقال تمت به ركعته

(قول) المتن أو من غيرها أي سواء علم عينها أو لم يعلم (قول) المتن رباعية هو نسبة إلى رباع المعدول عن أربع (قول) المتن وجب ركعتان قال الأسنوي الصواب في المسألة الثانية أنه يلزمه ركعتان وسجدة لأن الأسوأ ترك السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية وواحدة من الرابعة ثم قال فإن قيل إذا قدرنا ترك السجدة الأولى وبطلان السجود الذي بعدها فلا يكون المتروك ثلاث سجود فقط قلنا هذا خيال فاسد فإن المعدود تركه أنما هو المتروك حساً لا المأني به حساً الباطل شرعاً لسؤال أسهل التقدير إذ لو قلنا بهذا للزم في كل صورة وحينئذ فيستحيل قولهم لو ترك ثلاث سجود أو أربع لا نأدا جعلنا المتروك من الركعة الأولى هو السجدة الثانية كما سلك أصحاب فيكون قيام الركعة الثانية وركوعها وغير ذلك مما عدا السجود باطلاً وهكذا في غيرها وحينئذ فلا يكون المتروك هو السجود فقط بل أنواعاً من الأركان قال وأنما تركت هذا الخيال وإن كان واضح البطلان لأنه قد يتخلل في صدر من لا حاصل له والآخر حق هذا السؤال الخفيف أن لا يدور في تصنيفه ويقضي أشكاله هذا أن يلزم في الأربع كالسج

على بعض رواه أبو داود وغيره ويستحب لكل مصل أن ينوي بالتسليم الأولى والخروج من الصلاة أيضاً أن لم يوجهاً (الثالث عشر ترتيب الأركان) السابقة (كما ذكرنا) في عدها المشتق على وجوب قرن التنية بالتكبير ومعلوم أن محله القيام كما تقدم وان يعود التشهد مقارناً له فالترتيب المراد فيما عدا ذلك وعده من الأركان بمعنى الفروض كما تقدم أول الباب صحيح وبمعنى الأجزاء فيه تغليب (فإن تركه) أي الترتيب (عمداً) بتقديم ركن فعلى (بأن سجدة قبل ركوعه بطلت صلاته) لتلاعبه بخلاف تقديم القول كان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد فيعيد لها بعده (وانسها) في الترتيب بترك بعض الأركان (حاشا) فعله (بعد المتروك لغو) لوقوعه في غير محله (فإن تذكر) المتروك (قبل بلوغ مثله فعله) (والا) أي وإن لم يتذكره حتى فعل مثله في ركعة أخرى (تمت به) أي بمثله المفعول (ركعته) المتروك آخرها لوقوعه في محله (وندارك الباقي) من الصلاة ويسجد في آخرها السهو كما سيأتي في باب (فلو يتقن في آخر صلاته ترك سجدة من) الركعة (الآخرة سجدها وأعاد تشهده) لوقوعه قبل محله وسجد للسهو (أو من غيرها يلزمه ركعة) لأن الناقصة كملت بسجدة من التي بعدها ولغا بقاها (وكذا إن شئت فيهما) أي في الآخرة وغيرها أي في أيتهما المتروك منها السجدة فإنه يلزمه ركعة أخذ بالاحوط ويسجد للسهو في الصورتين (وان علم في قيام ثانية ترك سجدة) من الأولى (فإن كان جلس بعد سجدة) التي فعلها (سجد) من قيامه اكتفاء بجلوسه سواء نوى به الاستراحة أم لا (وقيل إن جلس بنية الاستراحة لم يكفه) لقصد سنة (والا) أي وإن لم يكن جلس بعد سجدة (فلجلس مطمئناً ثم يسجد وقيل يسجد فقط) اكتفاء بالقيام عن الجلوس لأن القصد به الفصل وهو حاصل بالقيام ويسجد في الصورتين للسهو (وان علم في آخر رباعية ترك سجدة من أو ثلاث جهل موضعها) أي الخمس في المستثنين (وجب ركعتان) أخذ بالأسوأ وهو في المسئلة الأولى ترك سجدة من الركعة الأولى وسجدة من الثالثة فيجبران بالثانية والرابعة ويلغوا بينهما وفي المسئلة الثانية ما ذكر وترك سجدة من ركعة أخرى (أو أربع) جهل موضعها (فسجدة ثم ركعتان) لاحتمال أنه ترك سجدة من الركعة الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الرابعة فتلغو الأولى وتكمل الثانية بالثالثة (أو خمس أو ست) جهل موضعها (فثلاث) أي فيجب ثلاث ركعات لاحتمال أنه في الخمس ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة فتكمل بالارابعة وأنه في الست ترك سجدة من كل من ثلاث ركعات (أو سبع) جهل موضعها (فسجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لأن الحاصل له ركعة السجدة وفي ثمان سجود يلزمه سجدة ثمان وثلاث ركعات ويتصور بترك طمأنينة أو سجود على عمامة وفي الصور السبع يسجد للسهو (قلت يسن اداة نظره) أي

ثلاث وفي السبع كالت ثلاث بعد سجدة بأن يقدر في الأربع ترك أولى الأولى وثانية الثانية وتنتين من الثالثة وفي الست بعد الركعة الخامسة والسادسة من الرابعة فيأتي بسجدة ثم ثلاث وأصل هذا الاستدراك لأن الخطباء في كتابه على التنبيه كره في مسئلة الثلاث قبعة غيره كآب المقرئ (قوله) فتلغو الأولى ينبغي أن تكمل الأولى بالثانية والثالثة ويلغوا بينهما (قول) أن يسن اداة نظره إلى آخره أي ولو كان نجاء الكعبة وقوله لأنها أقرب إلى الخشوع أي من حيث جمع النظر في مكان واحد وموضع السجود أشرف وأسهل من غيره ثم قضية الأطلاق جريان ذلك في حالة الركوع وغيرها وهو كذلك فيما يظهر نعم استثنوا حالة التشهد فإنه ينظر للسجدة وقول المتن نظره أي ولو في الجملة

والعبث مكره حتى لو سقط رداؤه أو طرف عمامته كرهه نسويته قاله في (٦٤) الأحياء (قول) المتن وتدبر القراءة قال
 (قول) المتن ان لم يخف ضررا أى من نحو عدو (قول) المتن والخشوع هو السكون وفسره الامام بدين القلب وكتب الجوارح
 العبد يرى من أحيائها (قوله) لفعل اليهوديه ولانه خلاف ما تقتضيه الطبيعة من استرسال الاعضاء فيكون

بعضهم لان مقصود المصلى من الفعل
 والترك سؤال الرحمة والتعوذ من
 العذاب ونحو ذلك متفق عليه (قول)
 المتن وفراغ قلب قيل اذا كثرت حديث
 النفس أنطى قال في الكفاية ولو تفكر
 في أمور الآخرة فلا بأس (قول) المتن
 وجعل يديه أى في القيام وبذله وكذا في
 الاضطجاع ان لم يشق (قوله) مخبر الخ
 هو ما نقله الرافعي عن الثعالبي وأقره
 (قول) المتن والقعود على يديه أى نحو
 فعود التشهد (قوله) لان دليل أصله الى
 آخره لك ان تقول دليل أصله المذكور نافع
 للقراءة في الاخيرتين وتضمنية اعتباره
 رفع هذا الحكم الثابت بالقياس وأيضا
 فتطويل الثالثة على الرابعة فرع عن
 ثبوت القراءة فهما وهو فرع عن اعتبار
 الدليل وهو مانع من تقديم الاول فلا يكون
 عاضدا للقياس (قول) المتن والذكر
 بعدها قد ورد ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يستغفر الله ثلاث مرات
 اذا انصرف من الصلاة قال الاسنوي
 بعد سوق الاذكار الواردة ويستحب
 أن يبدأ من ذلك بالاستغفار المتقدم كما
 قاله أبو الطيب (قوله) والدعاء أيضا
 من الوارد في هذا المحل اللهم أعني على
 ذكرك الحديث ومنه ما سلف استحبابه
 بين السجدين ومنه اللهم اني أعوذ بك
 من الجبن وأعوذ بك ان أردأ لي أردل

المصلى (الى موضع سجوده) لانها أقرب الى الخشوع (قيل يكره تغميض عينيه) لفعل اليهوديه
 (وعندي لا يكره ان لم يخف ضررا) اذ لم يرد فيه شيء (و) يست (الخشوع) قال الله تعالى
 قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون (وتدبر القراءة) أى تأملها قال تعالى كلاب أرنابها
 اليك مبارك ليدير وآياته (والذكر) قياسا على القراءة (ودخول الصلاة بشاط) لنظم على
 ضد ذلك قال تعالى وادأقوا الى الصلاة قاموا كسالى (وفراغ قلب) من الشواغل لاهات آشوش
 الصلاة (وجعل يديه تحت صدره) أخذاً بين يديه بسط أصابع اليدين في عرض المفعول
 وبين نشرها في صوب الساعد روى مسلم عن واثل بن حجر أنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل
 في الصلاة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى زاد ابن خزيمة على صدره أى آخره فيصون آخر اليد تحت
 وروى أبو داود على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد والرسغ أفصح وهو المفضل بين الكف
 والساعد (والدعاء في سجوده) لحديث مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجداً كثرة والدعاء
 أى في سجودكم وان يعتمد في قيامه من السجود والقعود على يديه أى بطنهما على الأرض لانه أعون له
 وهو مأخوذ من حديث البخاري في صفة صلاة النبي فادأق رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد
 على الأرض ثم قام (وتطويل قراءة الاولى على الثانية في الاصح) للاتباع في الظهر والعصر ورواه
 الشيخان وفي الصبح رواه مسلم ويقاس غير ذلك عليه والثاني لا يستطويها للاتباع في التسوية بينهما
 في الظهر والعصر ورواه مسلم ويقاس عليهما غيرهما وفي تطويل الثالثة على الرابعة ادا قلنا يقرأ السورة
 فيهما الوجهان أحدهما نتم قياسا على تطويل الاولى على الثانية والثاني لا بل يسوي بينهما للاتباع
 في حديث مسلم في الظهر والعصر ويقاس عليهما العشاء وصح في الرخصة الاول وتقديم القياس فيه
 على النص لان دليل أصله وهو الحديث المذكور انما في لقراءة السورة في الاخيرين مقدم على حديث
 اثباتها للذكر كور كما تقدم (والذكر بعدها) أى الصلاة كان صلى الله عليه وسلم اذا سلم من الصلاة
 قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت
 ولا معطي لما منعت ولا يفع هذا الجد منك الجد رواه الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم من سمع الله دبر
 كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المائة لا اله الا الله
 وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم وان كانت مثل ربد البحر رواه
 مسلم ويستحب بعد الصلاة الدعاء أيضا (وان ينتقل للنفل من موضع فرضه) تكثيرا لمواضع السجود
 فانها تشهد له قاله البغوي (وأفصله الى بيته) لحديث الصحابين صلوا أيها الناس في بيوتكم فان
 أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة (واذا صلى وراءهم نساء مكتوا حتى يصروا) للاتباع
 في مكث النبي والرجال معه لذلك رواه البخاري (وأن ينصرف في جهة حاجته) أى جهة كانت

الامر وأعوذ بك من قسمة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر ويستحب أن يقرأ بالذكر والدعاء الاعتدال اذ اتعلميم (قول) (والا)
 المتن وان ينتقل للنفل قال في شرح المذهب فان لم ينتقل فليغسل بكلام انسان في مسلم النهى عن وصل صلاة بصلاة الا بعد كلام أو خروج (قوله)
 هاتمه له قدور في تفسير قوله تعالى فابكت عليهم السماء والأرض ان المؤمن اذا مات بكى عليه مصلاه من الأرض ومصعد عمله من السماء
 ثم هذه العلة تمنع ان ينتقل للفرض من موضع نفله استقدم وان ينتقل صلاة يقتضيه من أفراد النوافل كاللحى والتراويح

(قول) المتن والافيمية قال الاسنوي قد أطلق النوى في رياض الصالحين انه يستحب في الحج والصلاة والعبادة وسائر العبادات ان يذهب في طريق وان يرجع في غيرها وهو باطلا فمخالفة ما هنا (قوله) التسليمة الاولى لكن يستحب للمأموم ان لا يسلم الاولى حتى يفرغ الامام من الثانية (قول) المتن فللمأموم الى آخره أى ويسجد للسجود ان سهى (*باب شروط الصلاة الخ*) (قول) المتن شروط الصلاة الشرط في اللغة الازام كما في شرح الهجاء العلامة كما في الاسنوي والشرط بفتح الراء العلامة وجمعه اشراط (قوله) أى العلم بدخوله الخ أى ليس المراد ما تصدق به العبارة الاولى (٦٥) من تصور حقيقته ونحو ذلك (قول) المتن وستر العورة هي في اللغة النقصان والمستقيم وسعى

بها المقدار الآتي لفتح ظهوره (قول) المتن وعورة الرجل المراد به مقابل المرأة فيدخل الصبي ولو غير غير وان كان يجوز النظر الى عورة غير المميز لكن فائدة ذلك اذا أحرم الولي عنه فيجب الستر في الطواف *فائدة* السرة الموضع الذي يقطع منه السر وهو الذي تقطعه القابلة وفيه ثلاث لغات سر على وزن فعل وسر ربكسر السين وسرر بفتحها يقال عرقك قبل أن تقطع سرك ولا يقال سرك لانها لا تقطع قاله الجوهري (قوله) الخاقا لها بالرجل يحامع ان رأسها ليس بعورة نعم يترقان في أن لنا وجهها بأن عورة الرجل القبلى والبرخاصة وهذا لا يحرق في الامة (قوله) في حال خدمتها أى قيا ساعلى الحرة (قوله) وهو مفسر الى آخره ولا نهما لو كانا من العورة ماوجب كشفهما في الاحرام *فائدة* صوت المرأة ليس بعورة على الصحيح فلا يحرم سماعه ولا تبطل الصلاة به لو حشرت والحنثى كالانثى رقاو حرية (قول) المتن ما منع مامصدرية (قول) المتن لون البشرة أى شرط أن يكون له جرم كما هو ظاهر وامام يصف الجسم دون اللون كالسراويل الضيقة فيه كره للمرأة وهو خلاف

(واذ فمينة) أى وان لم يكن له حاجة فنصرف في جهة مينة لانها محبوبة (وتتقضى القدوة بسلام الامام) التسليمة الاولى (فللمأموم أن يشتغل بدعاء ونحوه ثم يسلم) وله أن يسلم في الحال (ولو اقتصر امامه على تسليمة سلم) هو (ثنتين والله أعلم) احراز الفضيلة الثانية

* (باب) بالتونين (شروط الصلاة) *

وهي ما يتوقف عليها صحة الصلاة وليست منها (خمس) اولها (معرفة الوقت) يقينا أو طنا كما عبره في شرح المذهب أى العلم بدخوله أو طنه كما عبر به في الروضة كأصلها فمن صلى بدون ذلك لم تصح صلاته وان وقعت في الوقت (و) ثانیها (الاستقبال) على ما تقدم في فصله (و) ثالثها (ستر العورة) صلى في الخطوة أو غيرها فان تركه مع القدرة لم تصح صلاته (وعورة الرجل) حرا كان أو عبدا (ما بين سرة وركبته) لحديث البيهقي واذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجزره فلا تنظر الى عورته والعورة ما بين السرة والركبة (وكذا الامة) عورتها ما بين السرة والركبة (في الاصح) الخاقا لها بالرجل والثاني عورتها كالحرة الارأسها أى عورتها ماعدا الوجه والكفين والرأس والثالث عورتها ما لا يبدو منها في حال خدمتها بخلاف ما يبدو كالرأس والرقبة والساعد وطرف الساق وسواء القنة والمذبرة والمكاسة والمستولدة وكذا المبعضة (و) عورة (الحرة ما سوى الوجه والكفين) طهرهما وبطنهما الى الكوعين قال تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين (وشرطه) أى الساتر (ما منع ادراك لون البشرة ولو) هو (طين وماء كدر) كأن صلى فيه على حنازة وفي كل منهما وجه أنه لا يكفي في الستر لانه لا يعتسرا (والاصح) على الاول (وجوب التطين على فاقد الثوب) ونحوه والثاني لا يجب لما فيه من المشقة والتلويت ولا يكفي ما يدرك منه لون البشرة كالثوب الرقيق والغليظ المهلهل التسج والماء الصافي والزجاج لان مقصود الستر لا يحصل بذلك (ويجب ستر اعلاه) أى الساتر (وجوانه) للعورة (لا أسعله) لها فستر مضاف الى فاعله (فلورؤيت عورته) أى المصلى (من جيبه) أى طوق قيصة لسعته (في ركوع أو غيره لم يكف) الستر بهذا التقيص (فليرزّه أو يشد وسطه) بضم الراء وقع الدال والسين في الاحسن حتى لا ترى عورته منه ولورؤيت عورته من ذيله بان كان في علو والرائى في سفلى لم يضر ذلك وقد ذكره في المحرر ومعنى رؤيت عورته في القسمين كانت بحيث ترى ولو لم فعل ما أمر به في القسم الاول وأحرم بالصلاة هل تنعقد ثم تبطل عند الركوع أو غيره أولا تنعقد أصلا فيه وجهان أحقهما الاول وعليه يصح الاقتداء به قبل الركوع ويكفي ستر موضع الحبيب قبله (وله ستر بعضا بيده في الاصح) لحصول

١٧ ل ل الاولى للرجل وفيه وجه يبطلان الصلاة (قول) المتن البشرة هي ظاهرا الجلد والباطن يسمى أدمة (قول) المتن ولو طوى أى ولو مع وجود الثوب (قوله) أى الساتر أى وليس الضمير عائدا على الشخص لفساد المعنى حينئذ (قول) المتن من جيبه يقال حبت القميص أحياه وأجوبه اذا قورته (قوله) بضم الراء المكان الضمير (قوله) لم يضر ذلك أى لان العادة لم تجبر رؤيته من أسفل (قوله) في القسمين هما قول المتن من جيبه وقوله في الشرح من ذيله (قوله) أحقهما الاول وجه الثاني ان الساترا ما شعر لحته أو رأسه أو اتصاف صدره بموضع ازاره عند الركوع والستر بعض الانسان لا يصح على وجه يأتي ومدرك الاول صحة الستر ببعضه كذا في الاسنوي

القولين **الذين** تعين لهما ولا يأتى الوجه الثامن لعدم استعمال الماء الغير الكافي للطهارة لوضوح الفرق نعم لتأويله للسوأتين لا يمتنع في وجوب التصرح به الاسنوى وسيصرح به الشارح في قوله ومنهم من حكى بدل الوجوب الى آخره * فائدة * ليس للعارى أحد الثوب من مالكة فمرا ويلزمه قبول العارية لا الهبة نعم يتجه الوجوب في الماء الكدر والطين والثوب النجس كالعدم بخلاف الحرير فإنه يجب لبسه (قوله) والمعنى انه يجب الى آخره أى فالخلاف في الوجوب بل في الهبة أيضا (قوله) في المسئلتين هما وجوب ما يكفي السوأتين ووجود ما يكفي أحدهما وقوله فهما الغيم فيه وفي قوله قبله فهما راجع للمسئلتين (قول) المتن فإن سبقه هذا قد يخرج به تعدد إخراج باقيه لكن حكى العراقيون عن النص انه لا يضر أى تقر بعا على القديم لأن طهارته قد بطلت قال العراقي فعليه لو أحدث حدثا آخر كان الحكم كذلك وكذا صححه في شرح المذهب تقر بعا على القديم لكن صحح في التحقيق البطلان تقر بعا عليه أيضا انتهى (٦٦) (قوله) كالتعمد أى فانها تبطل

قطعا ولو كان ناسبا للصلاة وأما المكره ففي البيان انه على القولين قال الاسنوى والمخبر انه ان لم يحدث منه فعل كان ألقى على امرأة أن يكون كالسابق وان حدث منه فعل نقص قطعا كالساحى (قول) الحق وفي القديم يبنى أى ولو كان أكبر * تنبيه * لو سبقه في الركوع وفرعنا على القديم قال الصيد لاني يعود اليه وفصل الامام فقال ان سبقه قبل الطمأ بنية عاد اليه أو بعده فاذا ظهر عدم العود اليه لان ركوعه قد تم قال الرافعي بعد حكاية ذلك ويجوز أن يجزى كلام الصيد لاني على المسئلة كى ينتقل من الركوع الى الركن الذي بعده فان الانتقال واجب والله أعلم (قوله) كذا في الروضة كأصلها يشير هذا الى شيء ذكره النورى في التحقيق يخالف هذا قال الاسنوى الصواب وهو المذكور في التحقيق ان الجماعة عذر مطلقا فيدخل المنفرد والامام المستخلف (قول) المتن لم تبطل أى بالخلاف قال الامام والقياس نخرجه على القولين انتهى ومدركه النظر الى ان تلك اللحظة من الصلاة

مقصود الست والكلام في غير السوء والثاني يقول بعضه لا يعد ساترا لو يصح في بدغيره قطعاً وان ارتكب به محرماً قاله في الكفاية (فان وجد كافي سوأته) أى قبله ودره (تعين لهما) لانهما أخش من غيرهما وسميا سوأتين لان انكشافهما يسوئهما (أو) كافي (احدهما ما قبله) يستلانه لقبلة (وقبل) يستر (دبره) لانه أخش في الركوع والسجود (وقبل يتخير) بينهما لتعارض الغنين والمعنى انه يجب أن يستتر به قبله وقبل دبره وقبل أيهما شاء وسواء الرجل والمرأة في المسئلتين ومنهم من حكى بدل الوجوب فهما الاستحباب فعلى الوجوب لو عدل فهما الى غير السوأتين وفي الثانية على الوجه الاول الى الدر وعلى الثاني الى القبيل لم تصح صلاته كما يفهم من شرح المذهب وعلى الاستحباب نعم (و) رابع الشروط (طهارة الحدث) فلو لم يكن متطهرا عند إحرامه لم تعد صلاته وان أحرم متطهرا (فان سبقه) الحدث (بطلت) صلاته لبطلان طهارته كالتعمد الحدث (وفي القديم) لا تبطل صلاته بل (ينى) بعد الطهارة على ما فعله منها لعذره بالسابق بخلاف التعمد ويلزمه أن يسعى في تقريب الزمان وتقليل الأفعال ما أمكنه وما لا يستغنى عنه من الذهاب الى الماء واستنائه ونحو ذلك فلا بأس به ويشترط أن لا يتكلم الا اذا احتاج اليه في تحصيل الماء وليس له بعد تطهيره أن يعود الى الموضع الذي كان يصلي فيه ان قدر على الصلاة في أقرب منه الا أن يكون اماما لم يستخلف أو اماما موقفا فيفضل الجماعة فلهما العود اليه كذا في الروضة كأصلها والمراد في الامام اذا انتظره المأمومون وفي المأموم اذا لم يحصل له فضل الجماعة في غير موضعه بأن يكون في الصف الاخير لماسيا في كراهة وقوف المأموم فردا (ويجزيان) أى القولان (في كل مناقض) أى مناف للصلاة (عرض) فيها (بلا تقصير) من المصلى (وتعذر دفعه في الحال) كأن تنجس ثوبه أو بدنه واحتاج الى غسلة لعدم الغفوة عما تنجس به قبطل صلاته في الجديد وينى في القديم على ما فعله منها (فان أمكن) الدفع في الحال (بان كشفه رجب فستر في الحال) أو تنجس رداؤه فألقاه في الحال (لم تبطل) صلاته ويغتفر هذا العارض (وان قصر بأن فرغت مدة خف فيها) أى في الصلاة فاحتاج الى غسل الرجلين أو الوضوء على القولين في ذلك (بطلت) صلاته قطعاً لتقصيره حيث افتتحها وبقيته المدة لا تسعها (و) خامس الشروط (طهارة النجس في الثوب والبدن والمكان)

وقد سبقه الى ذلك العراقي شارح المذهب معلا بجماد كراه (قول) المتن بطلت حمله السبكي على ما دخل طمأ ناسعة الوقت فان قطع فلا بد قضاها قبل الفراغ فالمخبر عدم الانعقاد انتهى وفيه نظر حيث أمكن الفصل في الصلاة قبل فراغ المدة (قول) المتن وطهارة النجس قال الرافعي النجاسة قسمان قسم لا يقع في مظنة العذر والعفو وقسم يقع فهما أما الاول ثم ذكر ما هنا الخ واعلم انه ورد الامر بالطهارة في اللباس والبدن والمكان والامر بالشئ يفيد النهي عن ضده والنهي في العبادات يقتضى الفساد ولو صلى بنجس لم يعله بطلت لانه من باب خطاب الوضع بدليل تعدد الصلاة من قدر الدرهم من الدم وقيل يعذر الجاهل بالنجس نظرا الى انه من قبل المشاهي بدليل تنزهه من البول ونحوه والجاهل يعذر في خطاب التكليف وستأني هذه المسئلة في آخر الكلام على هذا الشرط قبيل الفصل الآتي (قول) المتن في الثوب لقوله تعالى وثيابك فطهر وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الحيز واذا أدبرت اغسل عنك الدم وصلى وقوله في حديث الاعرابي صواب عليه ذوقا من ماء الحديث الاول والثوب والثاني بالبدن والثالث للمكان

(قوله) من توين زاد الاسنوى أوبدين والما اقتصر الشارح على ذلك بما للرافعي رحمه الله (قول) المتن ولو نجس بجوز فيه فمخ الجيم وكسرها (قوله) لأن الواحد ليس محلا للاجتهاد بل لفصله نصفين امتنع الاجتهاد أيضا لاحتمال أن تكون النجاسة على موضع الشق نعم إن كان صورة المسئلة أصابة النجاسة لموضع مقبض كالكلمة ثم عرض اشتباهه بالكلمة الآخرة بما يجوز الاجتهاد بعد فصل أحد الكمين (قوله) وفي الشرح إلى آخره موقع هذا الكلام بمقابله التعرض للبيت والباط (قول) المتن ولا تصح صلاة ملاق قال في الروضة ولو صلى في موضع نجس نجس فيه مشلا وتعارض ستر العورة (٦٧) ونغطية المحل قلع ثوبه وصلى عريانا ولا إعادة على أظهر القولين والثاني يصلى على النجاسة

وبعد انتهى وبعبارة الاسنوى هنا ولو
حس في موضع نجس وجب عليه أن
يصلى ويتحامل قدر الممكن ولا يجوز
أن يضع جبهته على الأرض بل ينحني إلى
السجود إلى القدر الذي لو زاد عليه أصاب
النجاسة ثم يعيد كذا في شرح المذهب
انتهى (قول) المتن بعض لباسه يفهم
حكم البدن بالاولى (قول) المتن وإن لم
يتحرك بحر كنهه أي لانه معدود من
لباسه فصارت كذيل قميصه الطويل الذي
لا يرتفع بارتفاعه فانه لا تصح الصلاة مع
نجس الذيل المذكور واستشكل
السبكي ذلك بجهة السجود عليه قال وهو
يحتاج إلى دليل (قول) المتن ولا قابض
طرف شيء إلى آخره مثل القبض الشد
في الوسط أو الرجل ونحو ذلك قال الاسنوى
ولو كان طرف الحبل ملقى على ساجور كلب
أو مشدود بالساجور وهو الخشبة تجعل
في عنق الكلب فوجهان مرتبان على
مسألة الكتاب وأولى بالحكمة لأن بين
الكلب وطرف الحبل واسطة ولو كان
طرف الحبل على موضع طاهر من حمار
عليه نجاسة فعلى الخلاف في الساجور

فلا تصح الصلاة مع النجس الذي لا يعنى عنه في واحد منها (ولو اشتبه طاهر ونجس) من ثوبين
أو يثنين (اجتهد) ففهم الصلاة قال في المحرر كافي الا وإن أي جواز أن قدر على طاهر يثنين ووجوباً
أن لم يقدر عليه كما قال في شرح المذهب ومن القدرة عليه أن يقدر على ما يغسل به أحدهما ولو صلى فيما
ظنه الطاهر من الثوبين بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب تجديد الاجتهاد في الأصح ذكره
في شرح المذهب والتحقيق فلو اجتهد فتغير ظنه عمل بالاجتهاد الثاني في الأصح ذكره في الروضة كأصلها
فيصلى في الآخر من غير إعادة كما لا تجب إعادة الأولى ومقابل الأصح يصلى عريانا وتلزمه إعادة ذكره
في شرح المذهب ويقاس بالثوبين فيما ذكر البيهقي ويقال فيهما في مقابل الأصح يصلى في أحدهما
ويعيد ولو اجتهد في الثوبين فلم يظهر له شيء صلى عريانا وتجب إعادة ذكره في الروضة (ولو نجس
بعض ثوب وبدن وجهه) ذلك البعض في جميع الثوب أو البدن (وجب غسل كله) لتصح الصلاة فيه
أذا أصل بقاء النجاسة مابق جزؤه منه بلا غسل ولو أصاب شيء رطب بعض هذا الثوب لم يحكم بنجاسته
لأننا لا نتيقن بنجاسة موضع الإصابة ولو كانت النجاسة في مقدم الثوب مثلاً وجهه وجب غسل
مقدمه فقط (فلوطن) بالاجتهاد (طرفاً) منه النجس كالكلمة والبدن (لم يكف غسله على الصحيح
لأن الواحد ليس محلاً للاجتهاد ومقابله المزيد في المحرر على الشرح يجعل الواحد باعتبار أجزائه
كما للمتعدد وفي الشرح لو اشتبه مكان من بيت أو بساط لا يتحرى في الأصح أي لم يجز التحري
كأخبره في الروضة وفي شرح المذهب لو أخبره ثقة بأن النجس هذا الكم مثلاً يقبل قوله فيكفي غسله
(ولو غسل نصف نجس) كقوله (ثم باقية فالأصح) أنه (أن يغسل مع باقية مجاوره) من
المغسول أولاً (طهر كله والا) أي وإن لم يغسل المجاور (فغير المتصف) بفتح الصاد يظهر
والمتصف وهو المجاور نجس لملاقاة وهو رطب للنجس والثاني لا يظهر بذلك لانه نجس بالمجاور
مجاوره وهلم من النصفين إلى آخر الثوب وانما يظهر بغسله دفعة واحدة ودفع بان نجاسة المجاور
لا تتعدى إلى ما بعده ككلمة السمن الجامد نجس منه ما حول النجاسة فقط (ولا تصح صلاة ملاق
بعض لباسه نجاسة وإن لم يتحرك بحركته) كطرف عمامته المتصل بنجاسة من غير حركة أو معها
(ولا قابض طرف شيء) كحبل (على نجس إن تحرك) ذلك الشيء الكائن على النجس بحركته (وكذا
إن لم يتحرك) بها (في الأصح) لانه حامل لتصل بنجاسة في المسائل الأربع فكانه حامل لها ومقابل
الأصح في الرابعة يقول ليس حاملاً للطرف المتصل بالنجاسة بخلاف طرف العمامة المتصل بها لانه من
ملبوسه (فلوجهه) أي طرف الشيء الكائن على نجس (تحت رجليه صحت) صلاته (مطلقاً) أي

وأولى بالحكمة لأن الساجور قد يعد من توابع الحبل وأجزائه ذكره الرافعي وحجج في أصل الروضة البطلان في المسائلتين قلت فرض الارشاد
المسألة بما لو شد طرف الحبل بالساجور أو الحمار فأقسم انما الاتقاء بخلافه قال شارحه وقول الحاروي لا ساجور كلب أي لا حبل لني
ساجور كلب فلا تبطل صورة الشد والراجح فيها البطلان وحمله على ملاقاته بدون شد بخلاف الظاهر انتهى وهو يخالف كلام
الاسنوى وقوله الكائن على النجس أي فالضرر بتحرك الطرف المتصل بالنجاسة وقول المتن وكذا إن لم يتحرك بحركة أي قياساً على
مسئلة طرف العمامة

(قوله) بعدم احمل ما سببه ما وصل على بساط طرفه متنجس أو تحت البساط نجاسة (قول) المتن يحاذي صدره الخلاف جار فبا يحاذي شيئا
يدنه كافي أصل الروضة سواء الركوع وغيره وهو يوههم جريانه في الأعلى والجوانب قال الاسنوي وليس كذلك نعم ذكر الطبري انه يكره استقبال
دار النجس أو المتنجس (قول) المتن ولو وصل عظمه الى آخره حكم الوشم كالوصل وكذا لو خاط جرحه بخيط نجس ونحوه ولو وصل حوفه
من نجس أو غيره ولو مكرها وجب عليه أن يتقايها (قوله) وقضية ما في التهمة الخ فان قلت يلزم اذا اتحد الشقين قلت قد يفرق بأنه على هذا
ان يكتفى بأى ضرر وان لم يرتق الى مبيع التيمم أو يقال قوله الآتي قيل وان خاف لا يأتي هنا فافتراقه تيممه لو كان الوصل بالنجس أسرع انجبارا
لما هرفيتم ان يكون ذلك عذرا (قوله) وهو ما يبيع التيمم منه بطو البرء (قوله) رعاية نخوف الضر رأى ولأن النجاسة يسقط حكمها عند خوف
مركا كل الميتة كذا قالوه ولك ان تقول يشكل عليه منع المضطر العاصي منها (٦٨) فلتستلزم التوبة (قوله) لعدم الحاجة

في آخره هذا التعليل اقصر عليه
المذهب وشرحه وذكر الرافي تعليلا آخر
وهو ان في النزاع مشقة وهتك الحرمه
ليت قال وقضية هذا التعليل حرمه النزاع
بأن قضية الأول الجواز (قول) المتن
مستجمر امثله لو حل شخصاه عليه نجاسة
معفو عنها أو طيرا متنجسا المنفرد قال في
شرح الارشاد أو ما فيه نجاسة لادم لها
سائل وان لم يصير حوايه (قوله) وما تظن
نجاسته الى آخره قال في التحقيق وغلطوا
من ادعى طرد القولين في كل أصل
وظاهر فقد تنجزم بالظاهر كالبينة والخبر
ومسئلة الظنية أو بالأصل كمن ظن
طهارة أو حدثا أو انه صلى أربعا (قول)
المتن وقيل دم البراغيت الى آخره وكذا
القبل والبق وغيرهما مما لا نفس له سائلة
وبول الخفاش لانه تعم به البلوى فائدة
البراغيث مفردة برغوث بالضم والفتح
قليل والذباب مفرد يجمع على ذباب وأدبا
كغراب وأغربة وغربان ولا قال دبابة
قاله ابن سيده والزهري قال الجوهرى
الذباب معروف الواحدة دبابة ولا يقال

سواء تحرك بحركته أم لا لعدم الحمل له (ولا يضر نجس يحاذي صدره في الركوع والسجود على الصحيح)
لعدم ملاقاته له والثاني يقول المحاذي من مكان صلاته فتعبر بطهارته (ولو وصل عظمه) لانكساره
واحياجه الى الوصل (بنجس) من العظم (لفقد الطاهر) الصالح للوصل (فغذور) في ذلك
فتصح صلاته معه وليس عليه نزع اذا وجد الطاهر كافي الروضة وأسلها وقضية ما في التهمة انه يجب
نزع ان لم يخف منه ضررا (والا) أى وان لم يفقد الطاهر أى وجده (وجب) عليه (نزع) أى
النجس (ان لم يخف) من نزع (ضررا طاهرا) وهو ما يبيع التيمم كتلف عضو فلا تصح صلاته معه (قيل
وان خاف) ذلك وجب عليه نزع أيضا لتعدي بوصله والاصح عدم الوجوب رعاية نخوف الضرر
(فان مات) من وجب عليه النزاع قبله (لم ينزع) منه أى لم يجب النزاع كفى المحرر (على الصحيح)
لعدم الحاجة اليه روال التكليف والثاني يجب النزاع لئلا يلقى الله تعالى حاملا لنجاسة تسمى
بجملته أو سواء في وجوب النزاع في الحياة أو الموت اكتسى العظم اللحم أم لم يكنه وقيل اذا اكتسبه
لا يجب نزع (وبعني من حمل استجماره) في صلاته رخصة (ولو حل مستجمرا) في الصلاة (بطلت
في الاصح) اذا حاجة الى حمله فيها والثاني لا تبطل للعفو عن محل الاستجمار (وطين الشارع المتيقن
بجاسته يعفى منه عما يتعدى الاحتراز منه غالباً ويختلف بالوقت وموضع من الثوب والبدن) فبعضه
في زمن الشتاء عما يعفى عنه في زمن الصيف ويعفى في الذبل والرحل عما لا يعفى عنه في الكم واليد
وما لا يتعدى الاحتراز عنه غالباً لا يعفى عنه وما يظن نجاسته لغلبته فيه قوله الأصل والظاهر
أظهرهما طهارته خلا بالأصل وما لم يظن نجاسته لا بأس به (و) يعفى (عن قليل دم البراغيت
وبونيم الدباب) أى روثه في الثوب والبدن (والاصح لا يعفى عن كثيره) لكثرة (ولا) عن (قليل)
منه (اتشرب عرق) لمجاوزة محله (وتعرف العثرة) والتدلة (بالعادة) وتختلف باختلاف
الارتفاع والاماكن فيجوز المصلى في ذلك فان شئت في شئ أقليل هو أم كثير فله حكم القليل في أرح
احتمالي الامام والساني أحوط (قلت الاصح عند المحققين العفو مطلقا والله أعلم) لعموم البلوى
بدل وقوة كلام الرافي في التمرح تعطى تصحيح العفو في كثير دم البراغيت كما صححه في أصل الروضة

دبابة بنون في آخره وجمع القملة أدبه والكثر دباب كغراب وأغربة وغربان انتهى (قوله) لمجاوزة محله هذا التعليل
موجود في محل التجاوز اعرق وقد قال الرافي في رد المحتار لا حسن ما قاله غيره من التعليل بعدم عموم البلوى بذلك هذا حاصل ما في الاسنوي وكان
الشارح لم يرتض ذلك حيث علل العفو الآتي بعموم البلوى وعلة الاسنوي بأن الغالب في هذا عصر الاحتراز فالحق غير الغالب منه بالغالب
كالنصر في السفر (قول) المتن بالعادة أى فاقع التلخ به غالباً ويعسر الاحتراز عنه قليل وان زاد فكثير لان أصل العفو ثبت لمصلحة الاحتراز فنظر
أيضا في العرق اليه قاله الرافي (قوله) فله حكم القابل لان الأصل العفو الا عند تحقق الكثرة قاله الرافي (قول) المتن مطلقا هو شامل للكثير
المستشرب عرق بل والكثير الحاصل بالقتل ولعن الاصح خلافه في الساني كافي التحقيق وغيره (قوله) في الشر - أى الشر - الكبير
(قوله) كما صححه أى النوى

(قوله) وهو مقيد باللبس قيد أيضا بعدم القتل كافي من الارشاد ونقله الاسنوى عن التحقيق وشرح المذهب (قوله) ثم دم البراغيث الخ لعل هذا مذكور توطئة لعني التشبيه الآتي (قوله) بسكونها والفتح لغة (قول) المتن وقيل ان عصره معطوف على قوله كالبراغيث (قوله) وصحح أي التوى (قوله) كما قيده الى آخره وكذا في التحقيق وعليه مشي الارشاد وهو المعتمد قال الاسنوى صرح في شرح المذهب بأن الوجهين في العصر محلها عند القلة ثم قال يعني في شرح المذهب والوجهان كالوجهين السابقين في دم القلة ونحوها اذا قتلها في يده أو ثوبه قال الاسنوى والذي قاله جميعه يقتضي ان المعصور الكثير لا يعفى عنه جزما وان الحكم في دم المقتول من نحو القتل كذلك وبه صرح ابن الرفعة وحينئذ فيكون العصر هنا نظير القتل هناك فاذا خرج بلا عصر ولا قتل وكان قليلا عفى عنه جزما وكذا ان كثر في الاصح وان خرج بعصر أو قتل فان كثر لم يعف عنه وان قل عفى عنه في الاصح قال وعبارة الكتاب تشعرب أن الاصح قائل بالعفو عن دم البراغيث وان كان كثيرا مع العصر وليس كذلك انتهى (قوله) كما قاله الرافي (٦٩) أي في الشرح الكثير (قوله) وظاهر المنهاج الخ أي في قوله وقيل ان عصره فلا

(قول) المتن قبل كالبراث أي لانها وان لم تكن غالبية فليست بنادرة فاذا وجدت الدما ممل دامت (قول) المتن والاصح ان كان مثله الخ قال الاسنوى تعبيرا المحرر والكتاب يقتضي جريان الخلاف فيما يدوم غالبا وليس كذلك بل حكمه كدم الاستحاضة بلا شك كما تقدم في الحيض وصرح به في التحقيق هنا وشرح المذهب قال في الوجيز ولطخات الدما ممل والفصدان دام غالبا فقدم الاستحاضة والافني الحاقها بالبراث تردد انتهى قلت يمكن حمل ما في الكتاب على ما يدوم مثله غالبا وليس سميلا نه دائما والذي في هذه الكتب على دائم السيلان وهذا هو الحق فان تصحيح المصنف العفو كاسيأتى لافرق فيه بين ما يدوم وما لا يدوم (قول) المتن فكدم الاجنبى أي لان البراث أهم وجودا منها وأغلب لكن سلف في التيسيم ان الشارح حمله على المتقل بقريضة التشبيه بدم الاجنبى (قوله) ففيه

وهو مقيد باللبس لما قال في التحقيق لو حمل ثوب براغيث أو صلى عليه ان كثر دمه ضرر والا فلا في الاصح ويقاس بذلك ما فيه الوني ثم دم البراغيث رشحات تمصها من بدن الانسان ثم تجعها وليس لها دم في نفسها ذكرو الامام وغيره (ودم البراث) بفتح المثلثة جمع برة بسكونها وهي خراج صغير (كالبراغيث) أي كدمها فيعفى عن قليله فقطع على تصحيح المحرر سواء أخرجه بنفسه أم عصره (وقيل ان عصره فلا) يعني لانه مستغنى عنه وصح في أصل الروضة العفو عن كثيره وعن المعصور ولم يقيد بالقليل كما قيده به في شرح المذهب كالرافي وظاهر المنهاج تصحيح العفو عن الكثير المعصور وغيره (والدما ممل والتسروح) أي الجراحات (وموضع الفصد والحجامة قبل كالبراث) فيعفى عن دمها قليلا وكثيره على ما سبق (والاصح) ليست مثله لانها لا تكثر كثرتها فيقال في دمها في جزئياته (ان كان مثله يدوم غالبا فكالاستحاضة) أي كدمها فيحتمل له كما قال في الشرح الصغير بازالة ما أصاب منه وعصب محل جروحه عند ارادة الصلاة نظير ما تقدم في المستحاضة ويعنى عما يستحب منه بعد الاحتياط في الصلاة كما ذكره الرافي في المستحاضة هنا (والام) أي وان لم يكن كذلك بان كان مثله لا يدوم غالبا (فكدم الاجنبى فلا يعفى) أي دم الاجنبى كثيرا كان أو قليلا لانه لا يشق الاحتراز عنه (وقيل يعفى عن قليله) للتسامح فيه فيكون حكم ذلك الدم الذي لا يدوم مثله غالبا كذلك ففيه عدم العفو ثم في الاحتياط في الذي يدوم مثله غالبا عدم العفو أيضا وما يعفى بعده ضرورى لا خلاف فيه (قلت الاصح انها كالبراث والظاهر العفو عن قليل دم الاجنبى) من انسان وغيره (والله أعلم) قال في شرح المذهب وقيد صاحب البيان بعفو دم الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما فلا يعفى عن شئ منه قطعاً والجمهور سكتوا عن ذلك ثم الخلاف كما قال الرافي حكاه الجمهور قولين ومشى عليه المصنف خلاف ما في المحرر من حكاية وجهين تبعاً للغزالي وجماعة (والقيح والصدية كالدّم) في جميع ما ذكر فيه لانه أصلهما (وكداماء القروح والتنظف الذي له ريح) كالدّم في نجاسته وما ذكر فيه (وكذا بلاريج في الاطهر) لتحلله بعله والثاني هو ظاهر

١٨ ل عدم العفو ثم في الاحتياط الخ غرضه من هذا ان يوضح وجه اشتمال التشبيهين المذكورين في المتن على عدم العفو كما يتضح بذلك وجه مقابله (قول) المتن والاصح بقوله قيل كالبراث فيعفى (قوله) في الاحتياط الخ توجيه لجريان الخلاف فيما يدوم غالبا بأن القول بالاحتياط معناه عدم العفو والما وجب الاحتياط (قول) المتن قلت الاصح الى آخره هذا تصحيح لقوله فيما تقدم قيل كالبراث (قول) المتن والظاهر العفو عن قليله الى آخره ولو تلخ به عمدا فإظهار عدم العفو عن ذلك قال في التحقيق بعد حكاية التقييد عن صاحب البيان ولم أجد تصريحاً بمخالفته ولا موافقته قال الاسنوى قدوافقه الشيخ نصر في فتاويه المقصود قال أعني الاسنوى وما يعفى عنه البالغ اذا كثر كما سبق في النجاسات (قوله) لانه أصلهما عبارة الاسنوى لانهما دمان مستحيلان الى نقيض وفساد (قوله) كالدّم في نجاسته قياساً على القيح والصدية (قول) المتن وكذا بلاريج قال في التحقيق وشرح المذهب وحيث نجسناه فيكون حكمه حكم دم البراث لادم القروح

(قوله) أي أنه طاهر قطعاً يريد أن المذهب عبر به عن طريقة القطع وإنما قبل ذلك من الظاهر ومقابله على طريقة الخلاف (قوله) لعذره بالجهل ولحديث الثعل (قول) المتن وجب على المذهب * فرع * لورأني في ثوب شخص نجاسة لا يعلمها وجب علينا إعلامه لأن الأمر بالمعروف لا يتوقف على العصيان بل هو كذوال المفسدة قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام (قوله) لكن يستحب يؤخذ من هذا أنه يستحب للإنسان إعادة الصلاة التي يشك في أنها عليه * (فصل تبطل بالنطق) * (قوله) والثاني قال إنها لا تعد حرفاً عبارة الاستنوي لأن المدة قد تتفق لأشباع الحركة ولا تعد حرفاً (قول) المتن والبكاء أي ولو لا مر الآخرة (قوله) لأنه ليس من جنس الكلام زاد الرافي ولا يكاد يبين منه حرف فأشبهه الصوت الغفل (قول) المتن أن سبق لسانه لأولى من النسيان (٧٠) ودليل الناسي حديث ذي اليدين ودليل

كالعرق (قلت المذهب طهارته والله أعلم) أي أنه طاهر قطعاً كما حكاها الرافي (ولو صلى بنجس) غير معفو عنه (لم يعلمه) ثم حمله في ثوبه أو بدنه أو مكانه (وجب) عليه (القضاء في الجديد) لأن ما أتى به غير معتد به لفوات شرطه والقديم لا يجب القضاء لعذره بالجهل (وان علم) بالنجس (نمسي) فصلي ثم تذكر (وجب القضاء على المذهب) أي وجب قطعاً لإعادة التنزيه بترك التطهير والطريق الثاني في وجوبه القولان لعذره بالنسيان والمراد بالقضاء إعادة في الوقت أو بعده وتجب إعادة كل صلاة يتيقن مصاحبة النجس لها بخلاف ما احتمل حدوثه بعدها فلا يتباعدت أعاذتها لكن يستحب كما قاله في شرح المذهب

* (فصل تبطل) * الصلاة (بالنطق) عمداً من غير القرآن والذكر والدعاء على ماسياتي (بحرفين) أفهماً أولاً لا تخوقم وعن (أو حرف مفهم) تخوق من الوقاية (وكذا مدة بعد حرف في الأصح) لأنها ألأب أو و أو ياء والثاني قال إنها لا تعد حرفاً وهذا كله يسير فبالكثير من باب أولى والأصل في ذلك حديث مسلم أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والكلام يقع على المنهه وغيره الذي هو حرفان وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للتحاجة (والأصح أن التنخيع والنخل والبصاء والازين والنفع ان ظهر به) أي بكل مما ذكر (حرفان بطلت والأفلا) تبطل به والثاني تبطل به مطلقاً لأنه ليس من جنس الكلام (ويعذر في يسير الكلام أسبق لسانه) إليه (أو نسي الصلاة) أي نسي أنه فيها (أو جهل تحريمه) فيها (ان قرب عهده بالاسلام) بخلاف بعيد العهد به فتتصيره بترك التعلم (لا كتبه) فإنه لا يعذره في الصور الثلاث (في الأصح) لأنه يقطع نظم الصلاة بخلاف اليسير والثاني يقول يسوي بينهما في العذر كما سوي بينهما في الحمد واليسير بالعرف ويصدق بما في الشرح عن الشيخ أبي حامد أنه كالكلمتين والثلاث ونحوها وأسقط ذلك من الروضة (و) يعذر (في التنخيع ونحوه) مما تقدم وغيره كالسعال والعطاس وان ظهر به حرفان (للغلبة) هي راجعة للجميع (وتعذر القراءة) للفاصلة هو راجع إلى التنخيع فقط كما اقتصر عليه في الروضة وأصلها (الاجهر) بالقراءة (في الأصح) لأنه سنة لا ضرورة إلى التنخيع له والثاني يعذر في التنخيع له قائمة لشعاعه وسكتوا عن ظهور أكثر من حرفين (و) كره على الكلام بطلت في الظاهر (لندرة الأكرام فيها) والثاني لا تبطل كالناسي وهذا يشعر بان الخلاف في اليسير وانها تبطل بالكثير ختماً (ولو نطق به نظم

الجاهل حديث المأموم وهو معاوية ابن الحَكَم الذي تكلم خلف النبي صلى الله عليه وسلم ورمقه القوم بأبصارهم وأعلم أن الكلام في الصلاة له حالتان عدم العذر وقد سلف وحالة عذر وقد شرع الآن في بيانها (قوله) لأنه يقطع نظم الصلاة وإن سبق والنسيان في الكثير نادر (قوله) ويصدق بما في الشرح إلى آخره عبارة الاستنوي الظاهر العرف والثاني القدر الواقع في حديث ذي اليدين والثالث ثلاث كلمات ونحوها فحاول الشارح رحمه الله رد الثالث إلى الأول (قوله) وان ظهر به حرفان متى في الارشاد على اعتبار القليل دون الكثير وبحيث الاستنوي اغتفاره وان كان كثيراً للغلبة (قوله) للجميع أي قول المتن وفي التنخيع ونحوه (قوله) اقامة لشعاره قيل يدخل في هذا التعليل أنه لو قرأ بعض السورة بعد الفاتحة ثم احتاج للتنخيع للجهل لا يعذر خرمالان شعاره قد وجد بقراءة بعض السورة (قوله) وسكتوا عن ظهور أكثر من حرفين هو كما قال بالنظر إلى السعلة

الواحدة مثلاً فقد راجعت الروضة وأصلها فوجدتهما كذلك فقول الاستنوي عند قول المنهاج للغلبة مقتضى كلام القرآن الشيعين في كونهما عدم الفرق بين القليل والكثير لكن في الشرح والروضة أن غلبة الكلام والسعال يفرق فهما بين القليل والكثير يجب أن يكون المراد به الكثرة والقلة في نفس السعال لا في الأحرف الخارجة بالسعلة الواحدة وعبارة الروضة الحال الثاني في الكلام بعذر فن سبق لسانه إلى الكلام من غير قصد أو غلبة الفحك أو السعال فبان منه حرفان أو تكلم ناسياً أو جاهلاً بحريم الكلام فان كان يسيراً لم تبطل وان كثرت بطلت على الأصح انتهى وهو عند التأمل يورث نظراً في قول الشارح رحمه الله وسكتوا (قوله) وهذا يرجع إلى قوله كالناسي (قول) المتن ولو نطق إلى آخره شروع في بيان أن القرآن والذكر يُلحَق بالكلام المضّر لعارض

(قوله) كماله قصد القراءة علاه غيره بالقياس على التسليم الوارد في الفتح على الامام (قوله) وخطاب الله ورسوله لا يضر لا تبطل باجابة النبي صلى الله عليه وسلم قال الاسنوى وكذا اجابته بالفعل (قوله) وكذا الطويل ناسيا أو لغرض (قوله) في الاول هو الطويل ناسيا (قول) المتن ويستثنى من نابه الى آخره عبارة الكتاب تقتضي ان الخنثى يسبح وليس كذلك بل السنة في حقه التصفيق كما جزمه القاضي أبو الفتح (قول) المتن كتنبيه امامه مثل ذلك اعلام غيره (٧١) بأمر متأراد المصلي اعلامه به (قول) المتن وانذاره أعجى الى آخره المراد من كلام الكتاب

التفرقة بين حكم الرجال والنساء فلا ينافي كون الانذار واجبا (قول) المتن ان يسبح قال في شرح المهذب هو مندوب اذا كان التنبيه قربة ومباح اذا كان مباحا قال غيره وواجب اذا كان واجبا قال الاسنوى والفتح على الامام فيه تفصيل القراءة السابقة انتهى بجمعناه (قول) المتن بكثرة لا قليلا وجه ذلك بعد كثرة الأدلة أن المصلي يعسر عليه السكون على هيئة واحدة في زمان طويل ولا بد من رعاية التعظيم فعني عن القليل الذي لا يخل بالتعظيم دون الكثير (قول) المتن فالخطوات ان الخطوة بالفتح المرة الواحدة وبالضم اسم لما بين القدمين قاله الاسنوى (قول) المتن ان توالى أى ولو من أجناس بخطوة وضربة وخلع نعل (قول) المتن في سجدة مثله ما لو حر كها في عقد شئ أو حله قال الاسنوى وألغى بسبب (قوله) والثاني ينظر الى آخره أى وعليه يكون ذهاب الأصبع وجذبها حركة واحدة (قوله) الذي اقتصر عليه الجمهور يعني ان الجمهور اقتصر على حكم البطلان ولم يذكر الوجه الآخر ولهذا كان الأصح في هذه المسألة طريقة القطع بالبطلان لانه الذي ذهب اليه الجمهور وعملوا ذلك بأن الفعل أقوى من القول بدليل نفوذ احوال السفه دون اعتاقه

القرآن بقصد التفهم كما يجي خذ الكتاب) مفهامه من يستأذن في أخذ شئ ان يأخذه (ان قصد معه) أى التفهم (قراءة لم تبطل) كماله قصد القراءة فقط (والا) ان قصد التفهم فقط (بطلت) به وان لم يقصد شيئا في شرح المهذب ظاهر كلام المصنف وغيره انها تبطل لانه يشبه كلام الأدمي فلا يكون قرآنا لا بالقصد وفي الدقائق والتحقيق الجزم بالبطلان (ولا تبطل بالذكور والدعاء الا ان يحاطب) به (كقوله لعاطس رحمك الله) فتبطل به بخلاف رحمه الله وخطاب الله ورسوله لا يضر كما علم من أذكر الركوع وغيره ومن التشهد (ولو سكت طويلا) عمدا (بلا غرض لم تبطل في الأصح) لان السكوت لا يجزم هيئة الصلاة والثاني يقول هذا السكوت مشعرا بالاعراض عنها أما السكوت اليسير فلا تبطل به جزمنا وكذا الطويل ناسيا أو لغرض كتنكر مانسيه وقيل في كل وجهان لكنهما في الاول مبنيان على ان عمده مبطل وسيأتي في باب يلي هذا ان تطويل الركن القصير يسكوت يبطل عمده في الأصح لاختلافها لموا الالة (ويستثنى من نابه شئ) في صلاته (كتنبيه امامه) على سهو (واذنه داخل) أى لم يستأذن في الدخول (وانذاره أعجى) ان يقع في بثر مشلا (ان يسبح) الرجل أى يقول سبحان الله (وتصفق المرأة بضرب يمين على ظهر اليسار) فلغرض بت على بطنها على وجه اللعب بطلت صلاتها وان كان قليلا لمنافاة اللعب للصلاة والاصل في ذلك حديث الصحيحين من نابه شئ في صلاته فليسبح وانما التصفيق للنساء (ولو فعل في صلاته غيرها ان كان من جنسها) كزيادة ركوع أو سجود (بطلت) لتلاهبها (الا ان ينسى) انه فعل مثله فلا تبطل لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد للسهو ولم يعدها متفق عليه ولو اقتدى في حال سجود الامام مثلا وجبت متابعتها فيه وسيأتي في باب يلي هذا انه لو نقل ركعا قوليا عمدا لم تبطل صلاته في الأصح وكذا لو قاله مرتين لم تبطل على النص وعن ذلك احتراز بقوله فعل دون أتى (والا) أى وان لم يكن من جنسها كل شئ والضرب (فتبطل بكثيره لا قليله) لانه صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل امامة فكان اذا سجد وضعها واذا قام حملها متفق عليه وسيأتي في صلاة شدة الخوف انه يعذر فيها في الكثير لحاجة في الأصح ويستثنى من القليل الا كل فتبطل به لماسيأتي (والكثرة) والقلة (بالعرف) فالخطوات أو الضربتان قليل والثلاث من ذلك (كثيرا نوات) لان تفرقت بان تعد الثانية مثلا متقطعة عن الاولى عادة (وتبطل بالوثبة الفاحشة) قطعاً كما قال في أصل الروضة الحاقا لها بالكثير (لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك أصابعه في سجدة أو حث في الأصح) الحاقا لها بالقليل والثاني ينظر الى كثرتها (وسهو الفعل) الكثير (كعمده) في بطلان الصلاة به (في الأصح) الذي اقتصر عليه الجمهور لانه يقطع نظمهما والثاني واختاره في التحقيق انه كعمد قليله فلا تبطل به وجهل التحريم كالسهو أخذاً مما سيأتي (وتبطل بقليل الا ككل) لاشعاره بالاعراض عنها

وقالوا ولا يعترض بأن الصلاة تبطل بقليل الكلام العمد دون قليل الفعل العمد لان القليل من الفعل يعسر الاحتراز عنه بخلاف الكلام (قوله) واختاره في التحقيق صححه أيضا في التتمة وهو قوي يشهد له حديث ذى اليبدين (قوله) أخذاً مما سيأتي الذي سيأتي هو قوله مع النسيان أو جهل التحريم (قوله) لاشعاره بالاعراض عنها أى فليس كغيره من الأفعال ومثل الاكل سائر ما يفطر الصائم والحاصل ان الامساك عن المفطرات شرط كما يشترط ترك الأفعال وترك الكلام

(قول) المتن في الاصح اعترض على هذا بشيخ طريق القطع في الفعل الكثير سهو ما ع أن تأمل الاكل مضرب بخلاف قليل الفعل (قوله) لحصول المقصود اعلم انه اختلف في الابطال بالاكل قليل لما فيه من العمل وقيل لوجود المفطر وهو الاظهر وبني عليهما الوجهان في مسألة السكره اذا وصات من غير فعل * تنبيه * لو نزلت نخامة من رأسه وتعارض بلعها مع ظهور حرفين فأكثر في قطعها فالظاهر انه يقطعها ويعتقر ظهور ما ذكر (قوله) اذا توجهه تقدير لجهة عطف بسط وخط قال بعضهم (٧٢) ويجوز أن يكونا من الجمل الخالبة أو

الموصوف به لان لام المصلي للجنس فتكون الخالبة باعتبار اللفظ والوصفية باعتبار المعنى (قول) المتن أو سارية الى آخره لا يقال ظاهر المنهاج استواء الجميع في الرتبة لان غرضه بيان حكم دفع السوء في هذه الاحوال والكل سواء في تمكن المصلي من الدفع وأما بيان حكم الصلاة اليها فلم يتعرض له نعم في كلامه اشارة الى سن الصلاة اليها (قول) المتن أو عصا قال الفراء أول لحن سمع هذه عصاتي وانما هي كما قال الله سبحانه وتعالى عصاى * فرع * يكره أن يصلى وبين يديه امرأة أو رجل مستقبلة (قول) المتن والصحيح تحريم المرور ان قلت فهذا واجب الدفع ازالة للسكر كما يحتمل الاسنوي في المهمات قلت كأنه لما في الفعل من منافاة الخشوع المطلوب في الصلاة قال الامام واذا قلنا لا يحرم المرور فلا ينتهي الحال الى دفع محقق ولكن يسبق برقب بقصد التنبيه (قوله) المشار اليه منشأ الاشارة جعل سن الدفع في هذه الاحوال فانه يفيد انها أحوال كمال حيث ارتبط السن بها (قوله) وصححه ابن حبان وغيره عبارة الروضة قلت وقال جماعة في الاكْتفاء بالخط قولان للشافعي رضي الله عنه قال في القديم وسن حرملة يستحب ونفاه في البويطي لا اضطراب الحديث الوارد

(قلت الا ان يكون ناسيا أو جاهلا تحريمه والله أعلم) فلا تبطل به كذا كره الراغب في الشرح بخلاف كثيره فتبطل به مع النسيان أو جهل التحريم في الاصح والقلة والسكره بالعرف (فلو كان بغية سكره) فذا ثبت (فبلغ) بكسر اللام (ذوهاب طلت) صلاته (في الاصح) لحصول المقصود من الاكل والثاني لا تبطل لعدم المضغ وعبارة المحرر كالشرح سكره تذوب وتسوغ أى تنزل الى الجوف من غير فعل وعدل عنه الى البلع لانه أظهر في التفريع وهو قريب من تعبير الغزالي بامتناعها (وبسن للمصلي) اذا توجه (الى جدار أو سارية) أى عمود (أو عصا مغروزة أو بسط مصلى) كسجادة بنتع السنين (أو خط قبائله) أى تحاهه خطا طولا كما في الروضة (دفع المائر) بينه وبين أحد المذكورات المراد بالمصلى منها أعلاه اذا لم يزد ما بينهما على ثلاثة أذرع بذراع الأدعى قال صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم الى شيء يستريحه من الناس فأراد أحد ان يجتاز بين يديه فليدفعه رواه الشيخان هو ظاهر في الثلاثة الأولى والحق بها الباقيان لاشترائهما الخمسة في سن الصلاة اليها المبني عليه سن الدفع وقوله بين يديه أى امامه الى السترة التي هي غاية امكان سجوده المقدر بالثلاثة أذرع (والصحيح تحريم المرور حينئذ) أى حين سن الدفع قال صلى الله عليه وسلم لو يعلم المائر بين يدي المصلى ماذا عليه لكان ان يقف أربعين خيرا له من ان يمر بين يديه رواه الشيخان هو بعد حمله على المصلى الى ستره محتمل للكرهات المتقابلة للصحيح وظاهر في التحريم ويدل عليه نصا رواية البخاري من الاثم بعد قوله عليه ولو صلى من غير ستره أو تباعد عنها فليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المرور بين يديه فانه في الروضة وفيها اذا صلى الى ستره أو فالتسنة ان يجعلها مقابلة ليمينه أو شماله ولا يصمد لها يضم الميم أى لا يجعلها تلقاء وجهه وهي كما تقدم في استقبال القبلة ثلثا ذراع قال بعضهم ويظهر أن يكون الخط كذلك وسن الصلاة اليها المشار اليه في كلام المصنف دليله الاتباع رواه في الجدار أبو داود وباسناد صحيح وفي الاسطوانة والعزرة أى العمود والخربة الشيخان والمصلى قيس على الخط المأمور به ان لم يكن معه عصا في حديث أبي داود وابن ماجه وصححه ابن حبان وغيره فهما أى الخط والمصلى عند عدم الشاخص كما في الروضة وأصلها (قلت يكره الالتفات) بوجهه (لالحاجة) لحديث عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري ولا يكره الحاجة لانه صلى الله عليه وسلم صلى وهو يلتفت الى الشعب وكان أرسل اليه فارسا من أجل الحرس رواه أبو داود وباسناد صحيح (ورفع بصره الى السماء) لحديث البخاري ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في صلاتهم لينتهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم (وكف شعره أو ثوبه) لحديث أم حنبل أن أسجد على سبعة أعظم ولا أكف ثوبا ولا شعرا رواه الشيخان وهذا لفظ مسلم ولفظ البخاري أمرنا ان نسجد ولا نكف والمعنى في النهي عن كفه انه يسجد معه قال في شرح المذهب والنهي لكل من صلى كذلك سواء

فيه وضعفه انتهى قلت واختار الامام وغيره ان الخط لا يكفي وعلوه بأنه لا يظهر للسارة (قول) المتن قلت يكره الى آخره أى وهذه تعده أمور يطلب اجتنابها في الصلاة (قوله) لحديث عائشة الى آخره روى أبو داود والنسائي عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت فاذا التفت انصرف عنه وورد أيضا لو يعلم المصلى من يناجي ما التفت يمينا ولا شمالا وفي التمتة انه حرام (قول) المتن ورفع بصره * فائدة * نقل الدميري عن الغزالي في الاحياء انه قال يستحب ان يرمق بصره السماء في الدعاء بعد الوضوء (قوله) ولا أكف يوبا الى آخره الذي في الاسنوي أمرت ان لا أكف الشعر ولا الثياب وأسندته لرواية الشيخين قال والكفت الجميع

(قوله) أو كره مشعر أو مشدود الوسط أو مغرور وعذبة العجامة قاله في شرح المذهب (قوله) نهى الخ قال الاسنوى حكمة ذلك منافاة لهيئة الخشوع (قوله) فلم يسلّم بيده إلى آخره في رواية لمسلم أيضاً بل هذا قلبه ~~كظم~~ ما استطاع (قول) المتن والصلاة حاقنا إلى آخره قال الاسنوى ويستحب تغريغه من هذه الأمور وان فاتته الجماعة (قوله) المتن يتوق الخ مثل هذا فيما يظهر لو كان بحضرة حليلته وهو يتوق إلى جامعها وقوله يتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فإن كثيراً من الفواكه والمشارب اللذيذة قد تتوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش بل لو لم يحضر ذلك وحصل التوقان كان الحكم كذلك كذا ذكره في الكفاية تبعاً لابن يونس واعتذر عن الشيخ في ذكر الحضور بالتبرك بلفظ الحديث ثم كلام المصنف بقضى زوال الكراهة بزوال التوقان وإن لم يحصل السبع وهو كذلك فيما يظهر قياساً على ما قلناه في الاعتذار المسقط للجماعة نقلاً عن الأصحاب نعم في الصحيحين إذا أقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا تعجلوا حتى يفرغ منه قال في شرح مسلم فيه دليل على أنه يأكل حاجته بأكملها وهذا (٧٣) هو الصواب وأما تأوله بعض الأصحاب من أنه يأكل لهما يكسر بها سورة الجوع

فليس بصحيح قال الاسنوى كلامه هذا يخالف الأصحاب وجعل العذر قائماً إلى السبع إلا أنه لا يلزم بقاء الكراهة في مسئلتنا إلى السبع يعني مسئلة الكتاب المذكورة ووجه عدم اللزوم أنه يجوز أن تنقطع الكراهة بعد تناول ما يكسر سورة الجوع وإن طلب منه استيفاء السبع إذا يلزم من استيفائه استمرار الكراهة بعد أكل اللقم (قوله) في غير المسجد الأولى في هذه الحالة أن يصبق في ثوبه فإن فيه اذهاب الصورة بخلاف البصق على اليسار وإن كان هنا جائزاً (قوله) حرم قال الاسنوى المشهور في كتب الأصحاب الكراهة (قوله) لغتان بمعنى وبالسين خلافاً لمن أنكرها (قوله) في ذلك يرجع إلى قوله نهى (قول) المتن والمبالغة إلى آخره قال السبكي التقييد بالمبالغة يدل على عدم الكراهة عند عدمها وهو خلاف ما دل

تعمده للصلاة أم كان قبلها المعنى وصلى على حاله وذلك أن يصلي وشعره معقوص أو مردود تحت عمامته أو ثوبه أو كره مشعر (ووضع يده على فمه بلا حاجة) لحديث أبي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغطي الرجل فاه في الصلاة واه أبو داود وصححه ابن حبان وغيره ولا يكره لحاجة كالتشاوب فيسن فيه لحديث مسلم إذا تئأب أحدكم فلم يسلّم بيده على فيه فإن الشيطان يدخل (والقيام على رجل) واحدة لأنه تكافى في هيئة الخشوع نعم إن كان لحاجة كوجع الأخرى فلا كراهة فيه (والصلاة حاقنا) بالنون أي بالبول (أو حاقبا) بالموحدة أي بالغائط (أو بحضرة طعام يتوق إليه) بالثاء أي يشتاق لحديث مسلم لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدفعه إلا خبثاً أي البول الغائط وتكره أيضاً مع مدافعة الريح ذكره في الروضة كأصلها في صلاة الجماعة وسواء في الطعام المأكول والمشروب (وإن يصبق) إذا عرض له البصاق (قبل وجهه أو عن يمينه) بخلاف يساره لحديث الشيخين إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يناجي ربه عز وجل فلا يزيق بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره وهذا كما قال في شرح المذهب في غير المسجد فإن كان في مسجد حرم البصاق فيه لحديث الشيخين البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها بل يصبق في طرف ثوبه من جانبه اليسر ككفمه وصبق وزق لغتان بمعنى (ووضع يده على خاصرته) لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل مختصرار واه الشيخان والمرأة في ذلك كالرجل كما ذكره في شرح المذهب (والمبالغة في خفض الرأس في ركوعه) لمجاوزته أكله الذي هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم من تسوية ظهره وعنته كما تقدم (والصلاة في الحمام) ومنه مسلخه (والطريق والمزبلة) أي موضع الزبل (والكنيسة وعطن الأبل) هو الموضع الذي تنحى إليه الأبل الشاربة شيئاً فشيئاً إلى أن تجتمع كلها فيه فتساق إلى المرعى (والمقبرة الطاهرة) بأن لم تنبش (والله أعلم) لحديث الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في المذكورات خلافاً للكنيسة فلم يرد في حديث وألحقت بالحمام والمعنى في الكراهة فهما أنهما مأوى الشياطين وفي الطريق اشتغال القلب بمرور الناس فيه وفي المزبلة نجاستها تحت الثوب المفروش عليها أمثالاً في عطن الأبل نفارها المشوش

١٩ ل عليه الحديث وكلام الشافعي رحمه الله والأصحاب رضي الله عنهم أجمعين ولك أن تقول حالة الركوع الكاملة فيها خفض رأس باعتبار الحالة قبلها والزيادة على ذلك تصدق أنها مبالغة فلا إشكال (قول) المتن في الحمام علل ذلك بأنه مأوى الشياطين واعتمده الشيخان وقيل لكثرة النجاسة ونص عليه في الأم وبنى عليهما الصلاة في المسلح أو موضع طاهر في الحمام وهو مذكور مأخوذ من الحميم (قول) المتن والمزبلة بفتح الباء وضمها (قول) المتن والكنيسة هي للنصارى والبيعة اليهود ولو منع أهلها من دخولها حرم (قول) المتن والمقبرة بثلاث الباء (قوله) اشتغال القلب بمرور الناس يؤخذ من هذه العلة أنه لو استقبل الطريق وصلى كان الحكم كذلك (قوله) نجاستها تحت الثوب إلى آخره قال الاسنوى هذا في البسط على النجاسة أما البسط على ما غلبت فيه النجاسة فإنه يزيل الكراهة على ما تلخص من كلام الرافعي لأنه أمر قد ضعف بالخالل

(قوله) نجاسة ما تحتها بأصديدها الذي دل عليه كلام القضاة كما قال في الكفاية احترامه قال الاسنوي ومن المعين يظهر لك أن صورة المسئلة
فما لو طأ الميت حتى لو وقف بين الموتي فلا كراهة نعم بكره استقبال القبر لاقبره صلى الله عليه وسلم فيحرم انتهى وما صور به المسئلة خالفا
في الكفاية فقال تسكره على القبر وبجانبه واليه * تمة * قال في الاحياء تسكره الصلاة في الاسواق (٧٤) والرحاب الخارجة عن المسجد

* (باب سجود السهو)

(قول) المتن سنة الصارف لاحاديثه عن
الوجوب ما في بعضها كانت الركعة له
نافلة والسجدتان ولأن البدل كبده أو
أخف وكذا وجبت جبرانات الحج دون
هذا والله أعلم (قوله) من الصلاة خرج
به قنوت النازلة ونحوه لأن ذلك سنة في
الصلاة لا منها (قوله) ولو بالشك دفع لما
اعترض به من قصور العبارة عن افادة
ايقاع الركن مع التردد في فعله (قوله)
من حصولها أي لا من السجود أيضا كما
توهمه العبارة (قوله) يسجد أي سجدا
كان ذلك أوسهوا أخذنا من المأخوذ
الآتي (قوله) بناء على الاظهر أي
ومقابل الاظهر مبنى هنا على مقابل
الاظهر هنا ولما فهم ذلك من ذكر
النساء استغنى به عن التصریح بالمقابل
وكثيرا ما يقع له ذلك (قول) المتن سائر
السنن فلو سجدها طائفا ناجوازه طلعت
صلاته إلا أن يكون قريب العهد بالاسلام
أو نشأ بادية بعيدة قاله البغوي ونظيره
الاسنوي وبين العراقي النظر بأن من هو
كذلك لا يعرف مشروعية السجود ومن
عرف ذلك عرف محله غالبا (قوله) بجماع
إلى آخره هذه العلة موجودة في تكبيرات
العيد وفي اذكار الركوع ونحوه ومع
ذلك لا يسجد ولا يعلل الغزالي اختصاص
السجود بهذه الأجزاء بأنها من الشعائر

للخشوع وفي المقبرة غير المنوشة ولم يقيد في الحديث نجاسة ما تحتها بأصديدها أما المنوشة فلا تنهض الصلاة
فها من غير حائل ومعه تسكره والحق يعطن الأبل مأواها ليلا المعنى المذكور فيه ولا تسكره في مراح
الغنم يضم الميع أي مأواها ليلا لا تتفاد ذلك المعنى فيها وان تصور فيها مثل عطن الأبل فلا يكره فيه أيضا

* (باب بالتوين (سجود السهو))

وهو كما سأتى سجدة بين التشهد والسلام (سنة عند ترك مأمر به) من الصلاة (أو فعل منهى
عنه) فيها ولو بالشك هل ماسأتى بيباه فيها فرضا كانت الصلاة أو نفلا (فالأول) المتركة منها
(ان كان ركنا وجب تداركه) بفعله (وقد يشرع) مع تداركه (السجود كزيادة) بالكاف
(حصلت سجدة أو ركن كما سبق في) ركن (الترتيب) من حصولها وقد لا يشرع السجود بأن لا
تحصل زيادة كما إذا كان المتركة السلام فتذكره ولم يطل الفصل فيسلم من غير سجود فان طال
الفصل فهو مسئلة السكوت الطويل وقد تقدم في باب يليه هذا أنه لا تطل الصلاة على الراجح وقد يقال
يسجد له أخذنا ماسأتى في تطويل الركن القصير بالسكوت (أو) كان (بعضا وهو القنوت
أو قيامه) وان استلزم تركه ترك القنوت (أو التشهد الأول أو قعوده) وان استلزم تركه ترك التشهد
(وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه في الاظهر) بناء على الاظهر انها سنة فيه كما تقدم
(سجد) تركه وان كان عمدا (وقيل ان تركه عمدا فلا) يسجد (قلت وكذا الصلاة على الآل
حيث سنناها والله أعلم) وذلك في التشهد الأول على وجهه وفي الآخرة على الأصح كما تقدم فانه يسجد
لتركها (ولا تجبر سائر السنن) أي باقيا اذا تركت بالسجود لعدم ورودها فيها بخلاف البعض
لوروده في بعضها فانه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس ثم سجد في آخر الصلاة قبل
السلام سجدة بين رواه الشيخان فيه ترك التشهد مع قعوده المشرع وعلمه وفي معناه ترك التشهد وحده
وقيل عليه ترك القنوت وحده أو مع قيامه المشرع وله بجماع الذكر انقصود في محل مخصوص
والصلاة على النبي وآله حيث سنت ملحقة بالتشهد لما ذكره سميت هذه السنن أبعاضا لقرنها بالجبر
بالسجود من الأبعاض الحقيقة أي الأركان وفي الروضة لو أراد قنوت في غير الصبح لنازلة وقتها به
ففسيه لم يسجد للسهو على الأصح ذكره في الجهر (والثاني) أي الفعل المنهي عنه في الصلاة (ان لم
يطل عمده كالاتفات والخطوتين لم يسجد للسهو) لعدم ورود السجود له ويستثنى من ذلك ماسأتى
وقوله للسهو كذا العمده كما ذكره في التحقيق وشرح المذهب (والا) أي وان أطل عمده ركعة زائدة
(سجد) لسهوه (ان لم يطل) الصلاة (بسهوه ككلام كثير) فانما تبطل بسهوه (في الأصح)
كما تقدم ودليل السجود انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد للسهو بعد السلام رواه الشيخان
وقياس غير ذلك عليه ويستثنى من هذا القسم المتقل في السفر اذا انحرف عن طريقه الى غير القبلة
ناسيا وعاد على قرب فان صلاته لا تبطل بخلاف العامد كما تقدم ولا يسجد للسهو على المنصوص المذكور
في الروضة كأصلها وصححه في شرح المذهب (وتطويل الركن القصير) بسكوت أو ذكر لم يشرع فيه

الظاهرة الخصوصية بالصلاة انتهى وخرج بالخصوصية بالصلاة تكبيرات العيد قاله الاسنوي (قوله) والصلاة (يبطل)
على النبي الخ عل غير السجود للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بأنما ذكر يجب الاتيان به في تشهد الأخير فيسجد لتركه في الأول قياسا على
التشهد (قوله) لم يسجد للسهو لانه سنة في الصلاة لا منها فلا يرد على المنهاج

(قوله) لا خلا له بالموالاة قال الرافي وكالوقصر الاركان الطويلة ونقص بعضها وعبارة ابن الرفعة في اراد ما على به الشارح رحمه الله تعالى لان سائر الاركان قد يحوز تطويلها فاذا طوّل القصير ايضا فانت الموالاة وهي شرط في صحة الصلاة قال الرافي ولمن ذهب الى الوجه الآخر ان يقول معنى الموالاة ان كان بأن لا يتخلل (٧٥) فصل طويل ليس من الصلاة بين اركانها فهو مقصود هنا وان كان بمعنى آخر فلا نسلم

استراط الموالاة بمعنى آخر (قوله) اصحهما نعم الله الرافي بأن المصلي مأثور بالحفظ واحضار الذهن امر مؤكدا كذا كيد التشهد الاول فيسجد عند تركه قياسا عليه وقضيته كما قال الاسنوي ان سجدة عند ذلك ايضا انتهى وسيأتي ذلك في كلام الشارح رحمه الله (قول) المتن قصير اي فيؤمر المصلي فيه بالتخفيف ولهذا لا يسق تكرار الذكركه بخلاف غيره (قوله) بخلاف نقل القول زاد الاسنوي ولهذا لا تبطل الصلاة بتركه على المنصوص (قوله) ولو أطأ له بنقل كل الفاتحة الى آخره ظاهرة ولو خلا الاعتدال عن المذكور المشروع فيه تبطل وانه لا يقدح في ذلك كون المذكور المشروع فيه اطول من الفاتحة وفي شرح الروض ما يوافق ذلك حيث ذكر ما حاصله ان التطويل يلحق بقدر القيام الواجب انتهى (قوله) ما تقدم المراد به قوله بسكوت او ذكر (قوله) انه لو قنت قبل الركوع صورة ذلك ان يقنت بنية القنوت والا فلا سجود قاله الخوارزمي في الكافي وعبارة الشارح رحمه الله ظاهرة في ذلك (قوله) وفي معناه الامام لك ان تقول هلا دخله في العبارة تصاوقة يعتذر بأن افراد الضمائر السابقة تمنع من ذلك لا يقال يمكن رجوعها الى المصلي لانا نقول المصلي يشمل الامام (قوله) سهوا هو تصريح بما تنقيد عبارة المتن لان كلامه في النسيان واما عهد القيام فيأتي

(يطلب عمده في الاصح) لا خلا له بالموالاة (فيسجد سهوا) والثاني لا يبطل عمده وفي السجود سهوا وجهان اصحهما نعم (فالاعتدال قصير) لانه للفصل بين الركوع والسجود (وكذا) الجلوس بين السجدين) قصير (في الاصح) لانه للفصل بينهما والثاني طويل كجلوس بعدهما (ولو نقل ركعا قوليا) الى ركن طويل (كفاتحة) أو بعضها (في ركوع أو) جلوس (تشهد) آخر وكنتشهد أو بعضه في قيام (لم يبطل عمده في الاصح) والثاني يبطل كقل الركن الفعلي وافرغ الاول بأن نقل الفعلي بغير هيئة الصلاة بخلاف نقل القول ولو نقل بعض الفاتحة أو التشهد الى الاعتدال ولم يطل فبطل الخلاف ولو أطأ له بنقل كل الفاتحة أو التشهد بطلت في الاصح وهذا من صور ما تقدم في تطويل الركن القصير (و) على عدم البطلان (يسجد سهوا في الاصح) لتركه الحفظ المأمور به في الصلاة مؤكدا كذا كيد التشهد الاول (وعلى هذا تستثنى هذه الصورة عن قولنا) ما تقدم (مالا يبطل عمده لا يسجد سهوا) ويضم اليها ما تقدم في تطويل القصير تقرير على المرجوح وقوله ويسجد سهوا كذا العمدة كما سقى بينهما في شرح المذهب ويقاس به العمد في تطويل القصير على المرجوح فيه وذكر في الروضة في صفة الصلاة انه لو قنت قبل الركوع لم يحسب على الصحيح بل يعيده بعد الرفع من الركوع ويسجد للسهو على الاصح المنصوص وذلك صادق بالعمد والسهو فتضم مسألة السهو الى المستثنى (ولو نسي التشهد الاول) مع قعوده أو وحده (فذكره بعد انتصابه لم يعد له) لتلبسه بفرض فلا يقطعه لسنة (فان عاد) عامدا (عالمنا بتحريره بطلت صلاته) لزيادته قعودا عمدا (أو ناسيا) انه في الصلاة (فلا) تبطل ويلزمه القيام عند تذكره (ويسجد للسهو أو جاهلا) تحريمه (فكذا) لا تبطل (في الاصح) لانه مما يخفى على العوام ويسجد والثاني تبطل لتقصيره بترك التعلم هذا كله في المنفرد وفي معناه الامام ولو تخلف المأموم عن انتصابه للتشهد بطلت صلاته الا ان ينوي مفارقه فيعذر ولو عاد الامام قبل قيام المأموم حرم قعوده معه لوجوب القيام عليه بانتصاب الامام ولو انتصب معه ثم عاد هو لم يجز له متابعتة في العود لانه اما مخطئ به فلا يوافق في الخطأ أو عايد فصلاته باطلة بل يفارقه أو ينتظره جملا على انه عاد ناسيا وقبل لا ينتظره ولو عاد معه عالمنا بالتحريم بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا لم تبطل (وللأموم) اذا انتصب دون الامام سهوا (العود لا تبطل صلاته في الاصح) فهي مجوزة لعوده المتمتع في غيره والثاني ليس له العود لتلبسه بركن القيام بغيره بل يصبر الى ان يلحقه الامام (قلت الاصح وجوبه) أي العود (والله أعلم) لوجوب متابعة الامام فان لم يعد بطلت صلاته وأصل الخلاف هل يعود أولا وجهان حكاهما الامام والغزالي في الجواز والشيخ أبو حامد ومن تبعه في الوجوب وحاصل ذلك ثلاثة أوجه كما حكاه المصنف في أصل الروضة مع تصحيح الوجوب فيه أخذ من قوة كلام الشرح ولو انتصب عايد اقطع الامام بجرمة العود كالركوع قبل الامام عمدا وتعليقه الرافي بأن العراقيين في المقيس عليه استحبوا العود فضلا عن الجواز يعني فيأتي مثل ذلك في المقيس ورجحه فيه في التحقيق كما فيه الوجوب أيضا (ولو تذكر) المصلي (قبل انتصابه عاد للتشهد) الذي

في قوله ولو غرض عمد فلا ينبغي ان ترد صورة عمد المأموم على عبارة الكتاب وانما تعرض لها الشارح رحمه الله قريباتا تيمنا لاحكام اقسام المأموم (قوله) لوجوب متابعة الامام عبارة غيره لان المتابعة امرها متأكدا كبديل سقوط القيام والقراءة بها عن المأموم (قوله) ولو انتصب عايد اهل الشارح رحمه الله ما لو صار المأموم في خوضه عمدا الى القيام اقرب فيحتمل ان يكون حكمها كالتصايب كما ان الامر كذلك في حق غير المأموم فيجوز فيها ما تقرّر عن الامام وغيره ويحتمل تعين ما سيأتي عن التحقيق

(قوله) منه أي من نفسه (قوله) لتغييره نظم الصلاة عبارة الرافعي لأنه أتى بفعل غير نظم الصلاة ولو أتى به محمد في غير موضعه لبطلت صلاته وأعلم أنه في التحقيق وشرح المذهب صحيح في هذه المسئلة عدم السجود مطلقا (قول) المتن ولو نضض عمدا هو قسم قوله السابق ولونسي التشهد الأول كما أن قوله السابق ولو نذ كقول انتصابه قسم قوله السابق فنذكر بعد انتصابه (قول) المتن أن يبلغ (٧٦) حد الرأ كسع شرط لقوله ويسجد

للسهو (قوله) أي تردد أي باستواء أو رجحان فلا يعمل بظنه ولا بقول غيره لأن لفظ الشك وقع في الحديث وهذا معناه في اللغة (قوله) للتردد في زيادتها هذا التعليل هو المعتمد وقيل العلة الخبر ولا يعمل معناه لأنه لم يتيقن ترك ما مور ولا فعل منهى (قوله) ولا يرجع في فعلها الخ لا يقال يشك كل عليه قصة ذي اليمين لأنهم لم يخبروه بالفعل إنما أخبروه بالترك نعم قضيتها تأثير الشك بعد السلام المستند إلى قول الغير إلا أن يجاب بأنه صلى الله عليه وسلم نذ كعقب أخبارهم (قوله) أي ردتها الخ يعني أن الخامسة والخلل الحاصل بزيادتها زال شرعا وذهب أثره بسبب السجود فهو جابر للخلل الحاصل من النقصان تارة ومن الزيادة أخرى (قوله) أو نذ كفي الرابعة لو نذ ككر بينهما قال الاستوى فالقياس السجود أن كان بعد ما صار إلى القيام أقرب والا فلا قال وقد يقال يسجد مطلقا بناء على أن الانتقال واجبة (قول) المتن ولو شك بعد السلام إلى آخره قضية حديث ذي اليمين أنه يؤثر عند أخبار الجمع إلا أن يحمل على أن النبي صلى الله عليه وسلم نذ ككر الحال عقب أخبارهم له (قوله) لأن الظاهر إلى آخره عمل أيضا بأن عروص هذا الشك للمصلي كثير فلو كاف بتدركه بعد السلام عسر وشق (قول) المتن يحمله امامه لحديث معاوية بن الحكم الذي تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول) المتن قام بعد سلام امامه كذلك الحكم فيما لو شك في ترك الركن المذكور ولكن هل يسجد أولا قال القاضي الحسين كنت أقول يسجد ثم رجع وقت لا سجود قال العراقي السجود أظهر كالمسبوق إذا شك في إدراك الركوع

نسيه لأنه لم يتلبس بفرض (ويسجد إن كان صار إلى القيام أقرب) منه إلى القعود لتغييره نظم الصلاة بما فعله بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو كانت نسبته إليهما على السواء فلا يسجد لقلة ما فعله حينئذ (ولو نضض عمدا) من غير تشهد (فعدا بطلت) صلاته (إن كان) فيما نضض (إلى القيام أقرب) من القعود بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو كانت نسبته إليهما على السواء فلا تنطل صلاته وشمل الصورتين قول الروضة كأصلها وإن عاقب ما سار إلى القيام أقرب (ولو نسي قنوتا فنذكره في سجوده لم يعدله) لتلبسه بفرض (أو قبله عاد) لعدم التلبس به (ويسجد للسهو أن يبلغ حد الرأ كسع) في هو به لزيادته ركوعا بخلاف ما إذا لم يبلغه فلا يسجد (ولو شك في ترك بعض) بالمعنى السابق كالقنوت (سجد) لأن الأصل عدم فعله (أو أرتكب منهي) أي منهي يجبر بالسجود ككلام قليل ناسيا (فلا) يسجد لأن الأصل عدم ارتكابه ولو شك هل سهوه بالأول أو بالثاني سجد لتيقن مقتضيه ولو شك في ترك مندوب في الجملة لا يسجد لأن التروك قد لا يقتضيه (ولو سهوا) عما يجبر بالسجود (وشك هل سجد فليسجد) لأن الأصل عدم السجود (ولو شك) أي تردد (أصل) ثلاثا أم أربعاً أي بركعة (لأن الأصل عدم فعلها) (وسجد) للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها إلى ظنه ولا إلى قول غيره وإن كان جمعا كثيرا والأصل في ذلك حديث مسلم إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك أصلي ثلاثا أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته أي ردتها السجدتان إلى الأربع (والأصح أنه يسجد وإن زال شكه قبل سلامه) بأن نذ كرأنها أربعة لفعلها مع التردد ومقابل الأصح لا يعتبر التردد بعد زواله (وكذا حكم ما يصليه مترددا واحتمل كونه زائدا) أنه يسجد للتردد في زيادته وإن زال شكه قبل سلامه (ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شكه مثاله شك في الثالثة) في الواقع من الرابعة (أن الثالثة هي أم أربعة فنذ كرها) أنها ثلاثة وأتى برابعة لم يسجد لأن ما فعله منها مع التردد لا يثبت منه (أو) تذكر (في الرابعة) التي أتى بها أن ما قبلها ثلاثة (سجد) لأن ما فعله منها قبل التذكر محتمل للزيادة (ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور) لأن الظاهر وقوع السلام عن تمام والثاني يؤثر لأن الأصل عدم فعله فينبغي على المتيقن ويسجد كما في صلب الصلاة إن لم يطل الفصل فإن طال استأنف كما في أصل الروضة ومرجع الطول العرف ولا فرق في النساء بين أن يتكلم ويمشي ويستدبر القبلة وبين أن لا يفعل ذلك (وسهوه حال قروته) كان سهوا عن التشهد الأول (يحمله امامه) كما يحمله عنه الجهر والسورة وغيرهما (فلوطن سلامة فسلم فبيان خلافه) أي خلاف ظنه (سلم معه) أي بعد سلامه (ولا يسجد) لأن سهوه في حال القدوة (ولو نذ كفي تشهد ترك ركن غير التنية والتكبيره قام بعد سلام امامه إلى ركعته) التي فاتت بفوات الركن كان ترك سجدة من ركعة غير الأخيرة فإن كانت من الأخيرة كملها (ولا يسجد) لأن سهوه في حال القدوة وزاد على المحذور قوله كالشرح غير التنية والتكبيره لأن التارك لواحدة منهما ليس في صلاة (وسهوه بعد سلامه) أي سلام امامه (لا يحمله)

كثير فلو كاف بتدركه بعد السلام عسر وشق (قول) المتن يحمله امامه لحديث معاوية بن الحكم الذي تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول) المتن قام بعد سلام امامه كذلك الحكم فيما لو شك في ترك الركن المذكور ولكن هل يسجد أولا قال القاضي الحسين كنت أقول يسجد ثم رجع وقت لا سجود قال العراقي السجود أظهر كالمسبوق إذا شك في إدراك الركوع

(قول) المتن فلو سلم المسبوق لواقصر على قوله السلام ثم نذر قبل الخطاب قال الاسنوي لم يسجد كما قاله البيهقي ثم بحث اعني الاسنوي السجود اذا نوى الخروج من الصلاة عند النطق بالسلام (قول) المتن بسلام امامه ظاهره ولو كان امعا (قول) المتن لزمه متابعتة أي ويكون سجوده لاجل سهو الامام وقيل لاجل المتابعة وينبني عليه ما مسائل منها الخلاف الآتي في سجوده اذا لم يسجد الامام ويجب على المأموم المتابعة ولو لم يعلم سهو الامام بل لم يسجد الا واحدة سجد المأموم أخرى حملا على انه نسي أقول وقد يشكك الاتساع بما لو قام الى خامسة فان المأموم لا يتابعه مع احتمال أن الامام (٧٧) تذكر ترك ركعتين فقام ليأتي بركعة ويجب بأن المأموم لو تحقق الحال اعني

الحلل في المسألتين طلب منه المتابعة في السجود وامتنع عليه الموافقة في الركعة التي قام الامام ليأتي بها لان صلاة المأموم قدمت بل لو بقي على المأموم ركعة لم يتابعه فيما قام اليه أيضا ذكره في الروضة (قول) المتن فيسجد على النص أي ولو كان الامام يرى السجود بعد السلام فان المأموم يسجد بمجرد سلام الامام ولا يتأخر حتى يأتي الامام بسجوده لان القدوة انقطعت بالسلام (قول) المتن وان كان كثير لو سجد في هذه الحالة لبعض الاسباب فقط قال في البحر فيستعمل الجواز وينجبر ما نواه فقط ويحتمل البطلان لانه زاد سجودا على غير المشروع ويحتمل الاجزاء ان قصد الاول دون غيره (قوله) وفي القديم الى آخره لو حصل زيادة ونقص سجد على هذا قبل السلام فقط على الاصح في الروضة قال ابن الرفعة لان الذين ذهبوا الى انه بعد السلام في الزيادة قالوا ببعثته قبله انتهى أقول كيف يجتمع هذا مع قول الاسنوي رحمه الله والخلاف في الاجزاء وقيل في الافضل ويجب بأن المراد قالوا ببعثته أي في حال النقص (قوله) من التعرض للزيادة أي ولان الزيادة نقص في المعنى ثم انظر هل يشك على هذا قولهم في مسألة الحديث الثالث

أي امامه لانه لا يندفع (فلو سلم المسبوق بسلام امامه) فذكر حاله (بنى وسجد) لان سهوه بعد انتهاء القدوة ولو سلمها المنفرد ثم اقتدى لا يحتمل الامام سهوه (وبالحقه) أي المأموم (سهو امامه) كما يحتمل الامام سهوه وفيها حديث ليس على من خلف الامام سهو فان الامام فعله وعلى من خلفه السهو ورواه الدارقطني والبيهقي وضعفه (فان سجد) أي امامه (لزمه متابعتة) فان تركها عمدا بطلت صلاته واستثنى في الروضة كأصلها ما اذا تبين له حدث الامام فلا يلحقه سهوه ولا يحتمل الامام سهوه وما اذا تبين غلط الامام في طئه وجوده مقتض للسجود فلا يتابعه فيه (والا) أي وان لم يسجد امامه (فيسجد) هو (على النص) وفي قول يخرج لا يسجد وهو ناظر الى انه لا يلحقه سهو امامه وان لزمه متابعتة في السجود وهذا الكلام في الموافق (ولو اقتدى مسبوق بمن سجد بعد اقتدائه وكذا قبله في الاصح) وسجد الامام (فالحق) في الصورتين (انه) أي المسبوق (يسجد معه) رعاية للمتابعة (ثم) يسجد أيضا (في آخر صلاته) لانه محل سجود السهو الذي لحقه ومقابل الصحيح انه لا يسجد معه نظرا الى أن موضع السجود آخر الصلاة وفي قول في الاولى ووجه في الثانية يسجد معه متابعة ولا يسجد في آخر صلاة نفسه وهو المخرج السابق وفي وجه في الثانية هو مقابل الاصح انه لا يسجد معه ولا في آخر صلاة نفسه لانه لم يحضر السهو (فان لم يسجد الامام يسجد) هو (آخر صلاة نفسه) في الصورتين (على النص) ومقابل قول المخرج السابق (وسجد السهو وان كثر) أي السهو (سجدتان كسجود الصلاة) في واجباته ومندوباته وحكي بعضهم انه يستحب ان يقول فيه ما سجدان من لا ينام ولا يسهو وهو لا يتو بالخال وقوله في المحرر بينهما جلسة أدخله المصنف في التشبيه (والجديد أن محله) أي السجود (بين تشهد وسلامه) أي تشهد المحتوم بالصلاة على النبي وآله كما قاله في الكفاية وفي القديم ان سهوا بنقص سجد قبل السلام أو بزيادة فبعده وفي قديم آخر يخيران شاء قبله وان شاء بعده لثبوت فعل الامر من عنه صلى الله عليه وسلم في الحديثين الاولين في الباب واستند القديم الاول الى ان السهو في الاول بالنقص وفي الثاني بالزيادة وحمل الجديد السجود فيه على انه تدارك للترك قبل السلام سهوا لما في الحديث الثالث الأمر بالسجود قبل السلام من التعرض للزيادة (فان سلم عمدا) على الجديد وكذا القديم في النقص من غير سجود (فات في الاصح) ومقابل انه كالمسهو ان قصر الفصل بسجود الا فلا أو سهوا وطال الفصل ومرجعه العرف (فات في الجديد) بخلاف القديم في السهو بالنقص فلا يفوت عليه (والا) أي وان قصر الفصل (فلا يفوت على النص) لما تقدم من الحديث المحمول على ذلك وقيل يعوت حذرا من الغناء السلام بالعود الى الصلاة (واذا سجد) في صورة السهو على النص أو القديم

٣٠ ل حل ان السجود للتردد لا للزيادة (قول) المتن فات في الاصح أي لان محله قبل السلام وقد قطع الصلاة بالسلام فقوته على نفسه عمدا ووجه مقابله القياس على التوافل التي تقضي لافرق بين تركها عمدا أو سهوا (قول) المتن فات في الجديد لتعذر البناء (قوله) بخلاف القديم الى آخره عليه الرافعي بأنه جبران الصلاة بخلاف أن يترأخى عنها كجبران الحج قال الاسنوي قضيته عدم اشتراط المبادرة عقب التذكر (قوله) في السهو بالنقص انما قيد بذلك لاجل قول المتن او سهوا فلا يرد ان القول بالسجود بعد السلام يوجب المبادرة ايضا (قوله) من الغناء السلام الذي هو ركن بسبب سنة تداركها ولانه يصير الامر في الغناء وعده موقوف على اختياره وذلك غير معهود قلت بل هو معهود كما لو تقدم المأموم على امامه بركن كركوع فانه يجوز له العود فيلغو

(قول) المتن ولا يرفع يديه الى آخره أي يكفي سجود الصلاة قال ابن الرفعة ولا يحتاج في هذا السجود الى نية اتفاقا لأن نية الصلاة تنسحب عليها أي بخلاف سجود السهو فإن سببه لم تشمله نية الصلاة قال بعضهم كيف يتصور سجود التلاوة من غير نية (قوله) من غير لفظ وصوره ولذا حذفها في التحقيق والثاني يكفيه الى آخره أي كما في الثانية عن الأولى عند تركه في الأولى (قول) المتن ورعدة كجلس أي وإن طالت ورعدة كجلس أي وإن قصر تناظرا للاسم فهما قال لرافعي ولو قرأ الآية في الصلاة ثم أعادها خارجها في مجلس وأحذف أمه منصوبا والطلاق الخلاف في التكرار (٧٩) يقتضي طرده هنا (قوله) بخلاف ما إذا قصر الى آخره لو قصد عدم السجود ثم بدله فالظاهر أنه

بسجدة أعنى مع قصر الفصل (قوله) وفي المحتر إلى آخره هذا الذي في المحتر وغيره مستفاد من لفظ الهجوم فيستغنى عنه ثم انظر لو طال الزمن هل يسقط أولا (قوله) كحدوث ولد الى آخره يقتضي كلام الكفاية أن حدوث النعمة على الولد ونحوه كهي عليه قال الأسنوي والظاهر أن المراد ما يشمل العلم به وإن كان في ظلمة وبحوها (قول) المتن أو رؤية مبتلى أو عاص لو رآهما وهجمت عليه نعمة مثلهما فيلزم كفيهما سجود واحد الظاهر نعم كظهيره من سجود التلاوة السابق ويحتمل خلافه ويفرق ولو تأخر سجود الشكر عن سببه فالوجه التفصيل بين طول الفصل وعدمه كسجود التلاوة (قول) المتن ويظهرها للعاصي الى آخره ظاهر صيغته أنه لو أسرف في العاصي والظاهر في المبطل حصل أصل السنة وقد يمنع في الثاني (قوله) بأن يوحى بهما الى آخره صيغته يشعر بأنه لو استوفى الشروط صحا لصوب المقصد عليها قطعاً وهو محل نظر ثم أحرامه للقبلة لا بد منه فيما يظهر (قوله) والثاني لا ربح هذا في الجنائز لندرتها

(باب صلاة النفل)

(قوله) وهو ماعدا الفرض شامل لما

لهوى وللرفع من السجدة ندبا (ولا يرفع يديه) فهما (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولا يجلس للاستراحة) بعدها (والله أعلم) لعدم ورود (ويقول) فيها داخل الصلاة وخارجها (سجد وجهي الذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته) رواه أبو داود وغيره من غير لفظ وصوره وحسنه الترمذي (ولو كرر آية) خارج الصلاة أي أتى بها مرتين (في مجلسين سجدة لكل) من المزين عقبا (وكذا المجلس في الأصح) والثاني تكفيه السجدة الأولى عن المرة الثانية والثالث يكفيه أن لم يطل الفصل فإن لم يسجد للمرة الأولى كفاه سجدة عنهما (ورعدة كجلس) فيما ذكر (ورعدة كجلسين) فيسجد فهما (فإن لم يسجد) من سن له السجود عقب القراءة (وطال الفصل لم يسجد) بخلاف ما إذا قصر فيسجد ومرجع الطول والقصر العرف ومن كان محدثا عند القراءة وتطهر على القرب يسجد (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) فلو فعلها فيها بطلت صلاته (وتسبب الهجوم نعمة أو اندفاع نقمة) وفي المحتر والروضة كل شرح من حيث لا يحتسب قال في البحر الأول كحدوث ولد أو مال له والثاني كجأته من الهدم والغرق روى أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جاءه شيء يسره خسر ساجدا ولا يستسجد ولا يستمرار النعم (أو رؤية مبتلى) كزمن (أو عاص) قال في الكفاية عن الأصحاب بتظاهر بعصيانهم روى الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم سجد لرؤية زمن والسجدة لذلك على السلامة منه (ويظهرها للعاصي) لعلة يتوب (للمبتلى) لثلاث تأدي ويظهرها أيضا لحصول نعمة أو اندفاع نقمة كما في الروضة وأصلها وفي شرح المذهب فإن خاف من الظهار السجود للفاسق مفسدة أو ضرا أخفاه (وهي سجدة التلاوة) خارج الصلاة في كفيها وشروطها (والأصح جوازهما) أي السجدة (على الراحة للمسافر) بأن يوحى بهما لمشقة النزول والثاني لا لغوات الركن الاظهر أي السجود (فإن سجدة تلاوة صلاة جاز عليها قطعاً) كسجود الصلاة عليها

(باب بالتبوين صلاة النفل)

وهو ماعدا الفرائض (قسمان قسم لا يستن جماعة) بالنصب على التمييز المحقول عن نائب الفاعل أي لا تستن فيه الجماعة فلو صلى جماعة لم يكرهه قاله في الروضة في صلاة الجماعة (فنه الرواتب مع الفرائض وهي ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها وبعد المغرب والعشاء) لحديث الشيخين عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ما ذكر (وقيل لأرباب العشاء) وما ذكر بعدها في الحديث يجوز أن يكون من صلاة الليل (وقيل) من الرواتب (أربع قبل الظهر لحديث مسلم عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعاً وبعدها ركعتين) وقيل (وأربع بعدها)

والطبع عليه صلى الله عليه وسلم ولما فعله أحيا نأ وأمر به ولما يشبه الإنسان من الأوراد والطبقة على ذلك مدة في عليه بخلاف التطوع فإن منهم من خصه بالخير (قول) المتن لا يستن جماعة لوقال يستن فرادى كل أولى (قوله) بالنصب على التمييز أي لا على الحالية لئلا يلزم أن يكون اعني نفي سنته حال كونه جماعة وهو فاسد

المتن والجميع سنة الى آخره انظر هل يشكل على هذا قول الشارح رحمه الله في رتبة العشاء وما ذكر بعدها يجوز ان يكون من صلاة
 (قوله) من حيث التأكيد أي في كلام المتن ان الجميع سنة رواتب وانما الخلاف في انها مؤكدة أم لا هكذا ذكره في الروضة وشرح المذهب
 منهم من يقول الجميع مؤكدة لظاهر الأدلة السابقة ومنهم من يقول العشر فقط لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها (قوله) فعلى
 الوجه الأخير الجميع مؤكدة وذلك مستفاد من الواو في قوله وأربع قبل العصر لانها تقيس ذلك قائل بما قبله (قوله) قبل شروع
 المؤذن الى آخره أي بعد اجابة المؤذن كما قال الاسنوي انه المتجه بدليل حديث بين (٨٠) كل اذانين صلاة انتهى قلت فلو كان

الاشتغال بالاجابة يمنع فعلهما قبل اقامة
 الصلاة فحتمل ان تراعى الاجابة لا مكان
 تدارك الركعتين اداء بعد صلاة المغرب
 (قوله) كرهه الشروع خرج الدوام
 فانه يكمل النفل ما لم يحش فوت الجماعة
 كما سيأتي في صلاة الجماعة
 (قوله) قال الرافعي الى آخره أي وبهذا
 يتضح لك أن ما يفهمه ظاهر المتن من انها
 من الرواتب المؤكدة ليس مراداً
 ووجهه الافهام عطفها عليها (قول)
 المتن وبعد الجمعة أربع وقبلها ما قبل
 الظهر هذا الصنيع يقتضي ان الأربع
 بعد هار واتب مؤكدة وان ما قبلها
 كالظهر والمعتد ما صرح به في التحقيق
 واقتضاه كلام الروضة وشرح المذهب
 من أنها كالظهر (قوله) قال فصل
 ركعتين وتجوّز فیهما ان قبل محتمل
 انهما التخيية قلت يمنع منه قوله أصليت
 قبل أن تجيء (قوله) أي القسم الذي
 لا يسق جماعة فانتقض عبارة الكتاب
 انه قسم للرواتب والمعتد ما في الروضة
 من انه قسم منها وأفضلها وعلى ذلك
 مشي شيخنا في المنهج رحمه الله قال ابن
 المنذر ولا أعلم أحداً وافق أباً خيفة
 على وجوبه حتى صاحبه (قوله) لزيادته
 عليه بالسلام وغيره منه التكبير والسنة
 وغير ذلك وقيل الوصل أفضل خروجا من

لحديث من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله تعالى على النار صححه
 الترمذي (وقيل وأربع قبل العصر) حديث على أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر
 أربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم حسنه الترمذي (والجميع سنة وانما الخلاف في الرواتب المؤكدة)
 من حيث التأكيد فعلى الوجه الأخير الجميع مؤكدة وعلى الأول الرابع المؤكدة العشر الأول فقط
 (وقيل) من الرواتب (ركعتان خفيفتان قبل المغرب قلت هما سنة على الصحيح في صحيح البخاري
 الامر بهما) ولفظه صلوا قبل صلاة المغرب أي ركعتين كما في لفظ أبي داود وفي صحيح ابن حبان
 انه عليه الصلاة والسلام صلى قبل المغرب ركعتين واستدل لقابل الصحيح بماروي أبو داود وعن
 ابن عمر قال ما رأيت أحداً يصلي الركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واستاده حسن كما قال في شرح المذهب ودفع بماروي الشيخان عن عقبه بن عامر وأنس انهم كانوا يصلون
 ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنس وكان يرانا نصليهما فلم ينهنا قال
 في شرح المذهب واستحباهما قبل شروع المؤذن في الإقامة فان شرع فيها كرهه الشروع في غير المكتوبة
 لحديث مسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة قال الرافعي وليست من الرواتب المؤكدة عند
 من قال باستحباهما ولم يصرح بذلك في الروضة للعلم به (وبعد الجمعة أربع) وكذا ركعتان كافي الروضة
 انه قول لحديث مسلم اذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً والثاني لحديث الشيخين عن ابن عمر انه
 صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين (وقيلها ما قبل الظهر والله أعلم) من ركعتين
 أو أربع الأول لحديث ابن ماجه جاء سليمان الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فقال
 له أصليت قبل ان تجيء قال لا قال فصل ركعتين وتجوّز فیهما والثاني بالقياس على الظهر
 قال في الروضة ويستأنس فيه بحديث ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الجمعة أربعاً
 قال واستاده ضعيف جداً (ومنه) أي من القسم الذي لا يسق جماعة (الوتر وأقله ركعة وأكثره
 إحدى عشرة ركعة وقيل ثلاث عشرة) ركعة وأدنى الكمال ثلاث وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع كما قاله
 في شرح المذهب فيحصل بكل عماد كقول صلى الله عليه وسلم من أحب ان يوتر بخمس فليفعل ومن أحب
 ان يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب ان يوتر بواحدة فليفعل رواه أبو داود بأسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب
 وروى الدارقطني أوتروا بخمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة وروى الترمذي وحسنه عن أم سلمة
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث عشرة وحمل على انها حسنت فيه سنة العشاء
 (ولن زاد على ركعة الفصل) بين الركعات بالسلام فينوي ركعتين مثلاً من الوتر كما قاله
 في شرح المذهب (وهو افضل) من الوصل الآتي لزيادته عليه بالسلام وغيره (والوصل بشهد)

خلاف أبي خيفة فانه لا يجوز الفصل قال الاسنوي والذي رأيت في اللطيف مجز ومابه ان الوصل يكره وقيل الافضل في حق المنفرد في
 الفصل بخلاف الامام لانه يقتدى به المخالف وغيره وعكس الروايات فقال أنا أصل منفرد أو فصل اماماً لا يتوهم خلل فيما ذهب اليه
 الشافعي رضي الله عنه وهو ثابت صحيح قال الاسنوي محل الخلاف اذا أوتر بثلاث فاذا زاد الفصل أفضل بلا خلاف كما في شرح المذهب والتحقيق
 (قول) المتن تشهد في الأخيرة أي وهو أفضل من التثمين كما صححه في التحقيق والمراد التشهدان من غير سلام والافضل فافضل على غير

(قول) المتن أو تشهدن أى من غير سلام فى الأول والاخرج عن الوصل (قوله) كأن يفصل بين الشفع والوتر بتسليم اعلم ان الشارح ساقى هذا دليلا لفصل الفاضل كما فعل الاستوى رحمه الله (قوله) ليوتر النفل قال الاستوى فى الرد على هذا يكتفى كونه وترافى نفسه أو وتر لما قبله فرضا كان أو سنة (قول) المتن ثم تہجد المہجود (٨١) فى اللغة النوم يقال ہجد اذا نام وتہجد ازال النوم كما ثم وتأثم وفى الاصطلاح صلاة

التطوع ليلا بعد النوم قاله الرافعى قال ومهيت بذلك لما فيها من ترك النوم فهو من باب قصر العام على بعض أفرادہ وذ كالماء ودى انه من الاضداد يقال تہجد اذا سهر وتہجد اذا نام انتهى أقول وقوله ومهيت بذلك ظاهره الرجوع الى المہجود وبأياه قوله فهو من باب قصر العام على بعض أفرادہ ولو جعل مرجع الإشارة التہجد لاستقام (قوله) كما فعل ذلك ابن عمر وغيره يسمى هذا نقض الوتر قال فى الاحياء وقد صح النهى عن نقض الوتر (قوله) وفى الوتر بركة أشار بهذا الصنيع الى ان هذه الصورة غير داخله فى عبارة الكتاب كما قاله الاستوى (قوله) روى أبوداود الى آخره أى وحيث فعل ذلك عمر رضى الله عنه ولم يخالف فهو اجماع (قوله) لا طلاق ما تقدم الخ لهذا قال فى شرح المذهب هذا الوجه قوى وقال فى التحقيق انه المختار أقول وقصة عمر رضى الله عنه قد يقال لا تخصصه لانها من ذكر بعض أفراد العام بحكمهم ويرد بان العموم من لفظ الراوى فلا حجة فيه بل هو مطلق كما أشار اليه الشارح بقوله لا طلاق ما تقدم ومن البين ان المطلق يحمل على المقيد

فى الآخرة (أو تشهدن فى الآخرة) قال ابن عمر كان النبى صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليم رواه ابن حبان وغيره وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بخمس لا يجلس الا فى آخرها وقالت لما سألت عن وتره صلى الله عليه وسلم كان يصلى تسع ركعات لا يجلس الا فى الثامنة ولا يسلم والتاسعة ثم يسلم رواهما مسلم ولا يجوز فى الوصل أكثر من تشهدين ولا فعل أولهما قبل الآخرة لانه خلاف المتقول من فعله صلى الله عليه وسلم (ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) لحديث ابن داود وغيره ان الله امتدكم صلاة هي خير لكم من حر النعم وهي الوتر فجعلها فيما بين العشاء الى طلوع الفجر وفى رواية الترمذى فيما بين صلاة العشاء وقبل وقته وقت العشاء (وقيل شرط الا بتار بركة سبق نفل بعد العشاء) من سنتها أو غيرها ليوتر النفل (ويسن جعله آخر صلاة الليل) لحديث الشيخين اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترافى له تہجد أى تنفل فى الليل بعد نوم يؤخر الوتر ليفعله بعد التہجد ومن لا تہجد له يوتر بعد رتبة العشاء وتره آخر صلاة الليل كذا فى الروضة وأصلها وفى شرح المذهب ان من لا تہجد له اذا وثق باستيقاظه أو آخر الليل يستحب له ان يؤخر الوتر ليفعله آخر الليل لحديث مسلم من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر آخر الليل (فان أوتر ثم تہجد لم يعده) لحديث لا وتران فى ليلة رواه أبوداود وغيره وحسنه الترمذى (وقيل يشفعه بركة) بان يأتى بها أول التہجد (ثم يعيده) بعد تمام التہجد كما فعل ذلك ابن عمر وغيره (وينسب القنوت آخر وتره) بثلاث أو أكثر وفى الوتر بركة (فى النصف الثانى من رمضان) وروى أبوداود أن أبى بن كعب فنت فيه لما جمع عمر الناس عليه فصلى بهم أى صلاة التراوىح (وقيل) فى (كل السنة) لا طلاق ما تقدم فى قنوت الصبح من انه صلى الله عليه وسلم كان يقنت فى وتر الليل وعلم الحسن بن على قنوت الوتر (وهو قنوت الصبح) فى لنته ومحله والجهريه واقتضاء السجود بتركة كما صرح بها فى المحرر وفى رفع اليدين وغيره مما تقدم (ويقول قبله اللهم) اننا نستعنت ونستغفر لك الى آخره أى ونستهديك ونؤمن بك وتوكل عليك وثنى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخضع ونتركك من يعجزك اللهم انك تعبد ولك نصلى ونسجد واليك نسعى ونخضع أى نسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجذب بالسكفار ملحق هذا ما فى المحرر رواه البيهقى بنحوه من فعل عمر رضى الله عنه (قلت الاصح) بقوله (بعده) قال فى الروضة لان قنوت الصبح ثابت عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الوتر أى كما تقدم وكفى فى شرح المذهب فى باب صفة الصلاة ان الجمع بين القنوتين للنفرد ولا مام قوم محصورين رضوا بالتطويل وان غيرهما يقتصر على قنوت الصبح (وان الجماعة تندب فى الوتر) المأني به (عقب التراوىح جماعة والله أعلم) بناء على نذهبها فى التراوىح الذى هو الاصح الآتى وقوله عقب وجماعة جرى على الغالب فلام مفهومه ليوافق ما فى الروضة وأصلها اذا استحبنا الجماعة فى التراوىح نستحبها فى الوتر بعدها فانه يصدق مع فعلها جماعة وفرادى ومع كون الوتر عتقها ومتراخيا عنها ولو أراد تہجدا

٢١ ل ج (قوله) وتوكل عليك التوكل هو الاعتماد واظهار المحجز وقوله تخفده هو من خفدوا خفد لغة فيه والخدماء الحق قال ابن مالك هو بالفتح النسب والعظمة والحظ وبالكسر تعقبض الهزل وبالضم الرجل العظيم انتهى وملحق بالكسر ويجوز الفتح (قوله) وستراخيا عازا د بعضهم ومع ترك التراوىح

(قوله) بسن الجماعة فيه حكمي في الكفاية وجها انها فرض كفاية في المذكورات (قول) المتن الرتبة للفرائض ظاهرا طلاقه انه لا فرق بين المؤكدة وغيرها ويحتل التخصيص بالمؤكدة بدليل التعليق وهذا الاخير هو الصواب ثم رأيت مخرج به في متن الهجعة وغيره (قول) المتن تسن في التراويج قال الاسنوي التراويج سنة بالاجماع وأفتى ان الصلاح وابن عبد السلام بأن ختم القرآن في مجموعها أفضل من قراءة سورة الاخلاص ثلاثا في كل ركعة وفي منهاج الحليمي ان السنة في وقتها ربيع الليل فصاعدا وان فعلها بالعشاء في أول الوقت من بدع الكسالي وليس من القيام المسنون انما القيام ما كان في وقت النوم عادة ولد اسمي فعلها قايما (قوله) فلم يخرج لهم قال الاسنوي في الصحيحين انه صلاها في بيته ببقية الشهر (٨٣) (قوله) خشيت أن تفرض عليكم قال الاسنوي معناه خشيت أن تتوهموا فرضها (قوله) ذلك يرجع

الى قوله جماعة (قوله) عقبها الصغير فيه يرجع الى قوله كل أربع (قوله) ام أطلقها قال الاسنوي هذه الحالة لم يتعرض لها المصنف وانما تعرض للاولى ولم يستوفها يعني تعرض للاولى بقوله فان أحرم بأكثر الخ وبقوله واذا نوى عددا وعدم الاستيقاء من جهة ان الركعة الواحدة ليست بعدد وكان الشارح رحمه الله حاول استفادة ذلك من صدر المتن (قول) المتن في كل ركعتين هكذا له ذلك في كل ثلاث وكل أربع كما قاله في التحقيق فان قلت صنيع الشارح رحمه الله في هذا المحل لا يفي بذلك وما مراده رحمه الله قلت مراده والله أعلم بسان مراد الرافعي على وفق ما في الشرح الكبير حيث قال رحمه الله ثم ان تطوع بركعة فلا بد من التشهد فيها وان زاد فله أن يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة وله أن يشهد في كل اثنتين كافي الفرائض الرباعية فلو كان العدد وترا فلا بد من التشهد في الاخيرة أيضا وهل له أن يشهد في كل ركعة قال امام الحرمين فيه احتمال لا نالنجدي في الفرائض صلاة على هذه الصورة لكن الاظهر الجواز لان له ان يصلي ركعة فردا ويحتل عنها فيجوز له القيام منها

لتأكده بسن الجماعة فيه (لكن الاصح تفضيل الرتبة) للفرائض (على التراويج) بناء على سن الجماعة فيها كإساق في مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الرتبة كما يؤخذ من أدلتها السابقة دون التراويج لماسيأتي فيها والثاني تفضيل التراويج على الرتبة لسن الجماعة فيها فان قلنا لا تسن فيها فالرتبة أفضل منها جرما (و) الاصح (ان الجماعة تسن في التراويج) وهي عشرون ركعة عشر تسليمات في كل ليلة من رمضان بين صلاة العشاء وطلوع الفجر والاصل فيها ما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل ليلالي من رمضان وصلى في المسجد وصلى الناس بصلاته فيها وتكاثروا فلم يخرج لهم في الرابعة وقال لهم صبيحتها خشيت ان تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها وروى ابن خزيمة وحبان عن جابر قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمان ركعات ثم أوتر فلما كانت القابلة اجتمعنا في المسجد ورجونا ان يخرج النسا حتى أصبحنا الحديث وكان جابرا انما حضر في الليلة الثالثة والرابعة وما روى أنه صلى بهم عشرين ركعة كما قال الرافعي ضعفه البيهقي وانقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد الى زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ففعل بعضهم ذلك فجمعهم عمر على ابي بن كعب فصلى بهم في المسجد قبل ان يناموا ورواه البخاري وروى البيهقي وغيره بالاسناد الصحيح كما قال في شرح المهذب انهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان بعشرين ركعة وروى مالك في الموطأ بثلاث وعشرين وجمع البيهقي بينهما بانهم كانوا يوترون بثلاث وسعميت كل اربع منها تريجة لانهم كانوا يترقحون عقبها اي يستريحون قال في الروضة ولا تصح بنية مطلقة بل بنوى ركعتين من التراويج أو من قيام رمضان قال ولو صلى اربعاً بسلامة لم تصح ذكره القاضي حسين لانه خلاف الم شروع ومقابل الاصح ان الانفراد بها أفضل كغيرها من صلاة الليل بعده عن الريا ورجوع النبي اليه بعد الليالي السابقة (ولا حصر للنفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب قال صلى الله عليه وسلم لا يذرا الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل رواه ابن حبان في صحيحه فله أن يصلي ماشاء من ركعة وأكثر سواء عين ذلك في بيته أم أطلقها ويتشهد في الركعة ان اقتصر عليها (فان أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين) في العدد الشفع كافي الرباعية وفي العدد الورت ياتي تشهد في الآخرة (وفي كل ركعة) لجوار التطوع بها ذكره الامام والغزالي قال الرافعي وفي كلام كثير من الاصحاب ما يقتضي منعه (قلت الصحيح منعه في كل ركعة والله أعلم) اذ لا عهد بذلك في الصلاة وله الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة لانه لو اقتصر عليه في الفريضة

الى أخرى انتهى فقوله رحمه الله ويتشهد في الركعة ان اقتصر عليها هي المسألة الاولى من كلام الرافعي وقول المتن فان أحرم بأكثر الى قول الشارح في الآخرة هو قول الرافعي وله ان يشهد من كل اثنتين الى قوله أيضا فقول المنهاج بأكثر من ركعة شامل للشفع والوتر كما فصله الشارح رحمه الله في العدد الشفع وفي العدد الورت وقول الشارح رحمه الله ياتي تشهد في الاخيرة يعني بعد التشهد من كل ركعتين فلو قال عقب الآخرة أيضا كما قال الرافعي لكان أوضح وقول المتن وفي كل مع قول الشارح رحمه الله ذكره الامام هو قول الرافعي وهل له ان يشهد الخ ثم لا يخفى ان قول المتن وفي كل ركعة مراده سواء كان العدد شفعاً أو وترا وقول الشارح رحمه الله الى آخره ليس في الكبير فله في الصغير وقوله أعني الشارح رحمه الله آخر اوله الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة أي سواء كان العدد شفعاً أو وترا هو قول الرافعي أولاً وان زاد فله ان يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام والله أعلم

(قوله) وإن أتى تشهدين الخ شامل لما إذا تشهد من كل ركعة على القول به قال الاستوى وهو المتجه ومقتضى تعديل ذكركه الإضافي حين انتهى (قول) المتى وإن نوى عددا إلى آخره ولو نوى خمسة من الوتر مثلاً فهل له الزيادة والنقص أو لا محل لنظر (قول) استأناب شامخ هـ بقوله يقوم (قوله) والثاني يحتاج إلى آخره علماً الاستوى بأن القيام في النافذة ليس بشرط (قوله) قد وتشهد لا يقال لو تركه بعد الصلاة فإنه يقول يلزم من ذلك جريان الخلاف في التعود وهو فاسد (قول) المتى قلت نقل الليل الخ قال الاستوى فإن قيل الملاقاة المصنوع والاحداث والمعنى يقتضي أن تكون الزاوية البلية أفضل من النهارية قالت منع من ذلك حكمهم بتفضيل سنته (٨٤) الفجر انتهى (قول) أنت وأهبطه أفضل

قال الاستوى هذا اذا قسمه الى ثلاث
متساوية قال أراد الاتيان بثلاث
فالافضل الرابع والخامس لحديث
صلاة داود عليه الصلاة والسلام (قوله)
كما قال في الروضة عبارة قال أراد
نصي الليل فالنصف الثاني أفضل وان
أراد أحدًا ثلثه فالأوسط وأفضل منه
السدس الرابع والخامس انتهى
وعبارة الاستوى فان أراد الاتيان
بسدس مثالا فالأفضل الرابع والخامس
انتهى ثم لا يخفى ان هذا الأخير أفضل
منهما (قوله) وأفضل منه الخ علل هذا
بان النوم قبل القيام أكثر فيكون أنشط
وعما ورد في حديث صلاة داود والذي
يظهر من كلامهم ان الآتي بهذا أفضل
مطلقا ويليه الثلث الاوسط ويلهما
احياء النصف الثاني اى ولو جمعه كما
هو صورة المسألة (قوله) وقال أحب
الصلاة الخ معطوف على قوله وأفضل
منه وقوله حين بقي ثلث الليل قضية هذا
ان محل هذا النزول آخر الثلثين
الاولين لانفس الثلث الثالث وقد ياب
دان النزول في هذا الوقت ثم يستمر
(قول) المثل كل الليل بخلاف صيام
كل الدهر لان ما يفوته من الماء كل هرا
يمكن استيقاظه وليس بخلاف قيام كل

[illegible]

(كتاب لالة الحماره)

أقل الجماعة فيها السلام وما هو وسيلتي مبدل عن الذي في مسنة ... (١) أ - ع ر ق س ر اس

الليل دأتما فانه يعطل عليه النصاخ النهارية مع شمره ليرجوه غيره او ظاهر بده انه لو تـ من المصل صياحه . . . عير
لم يكره والظاهر التعويل على ما مضى (قول) المس وشميص ليلة الجمعة الى آخره كونه حرم تصديق . . . لا اقل اعتقاد
وفي هذا نظر * (كتاب صلاة الجماعة) * (قوله) أقل الجماعة الخ أى سواك ارجمع مود أو روى . . . ناسي ان عليه
وسلم الانسان فاوقفهما جماعة وهذا حكم شرعى مأخذه الوقوف فلا يساقى ما اشتهرى بالذهب من أن أقل الجميع . . . أقر الجمع
يحتمل لغوى مأخذ اللسان قاله ابن الروعة

(قوله) درجة قال ابن دقيق العيد الاظهر ان المراد بالدرجة الصلاة لانه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالضعف وهو مشعر بذلك انتهى ووجه الدلالة على النسبة يستفاد من المواظبة ومن الحديث الاول أيضا وأما عدم الوجوب فن لفظ أفضل (قوله) بعد الهجرة يرجع الى قوله معلوم (قوله) بمعنى الا الى آخره أعرب به الاسنوي حالا وما قاله الشارح أقعدوا ما جعلها صفة فمتنع لعدم كونها معرفة (قول) المتن وقيل فرض كفاية هذا وقول المغني لا يجزى بان في المعادة (قوله) في المحال جمع محلة وهي الحارة (قوله) لمزيتهم عليهم المتن وفي اجتماعهن من العسر والمشقة (٨٥) (قوله) فيكره تركها قضيتها فوات ثواب الصلاة منفردا حيث ترك الجماعة لغير

عذر * فرع * اذا قلنا بأنها فرض كفاية وفعلها من يحصل به الشعار فالظاهر انها متأكدة في حق غيره بحيث يكره تركها أيضا كما يرشد لذلك عموم قولهم وعذر تركها كذا كذا الخ وقول المنهاج الآتي ولا رخصة في تركها وان قلنا سنة الا لعذر (قول) المتن قلت الاصح الخ قال الاسنوي والذي استدلل به الاولون محمول على من صلى منفردا لقيام غيره بفرض الكفاية انتهى ومراعاة بدليلهم قوله صلى الله عليه وسلم أفضل من صلاة الفرد اذا المراد بالفرد فيه من صلى منفردا يسقط الغرض بغيره (قوله) الاول للحديث ما من ثلاثة الخ كان وجه حمل الحديث على الكفاية ان الغرض من الجماعة اظهار الشعار وذلك حاصل بفعل البعض والصواب استفادة ذلك من قوله فهم (قوله) بدليل السياق يريد صدر الحديث وهو ما في البخاري ان أقبل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فهم لا تؤهنا ولو حبوا لقد هممت الخ واستدل الرافعي على عدم الوجوب بحديث صلاة الرجل مع الرجل أفضل من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أفضل من صلاته مع الواحد (قول) المتن وفي المسجد الخ لو كانت الجماعة في بيته أكثر منها في المسجد ففي

غير الجمعة سنة مؤكدة) قال صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة رواه الشيخان وواظب صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم من بعد الهجرة وذكر في شرح المذهب في باب هيئة الجمعة أن من صلى في عشرة آلاف له سبع وعشرون درجة ومن صلى في اثنين له كذلك لكن درجات الاول أكمل وسيأتي في باب الجمعة أن الجماعة شرط في صحتها فمكون فيها فرض عين كما عبروا به هنا وقوله غير بالنصب بمعنى الا عربت اعراب المستثنى واضيفت اليه كما تقتضي في علم النحو (وقيل فرض كفاية للرجال فتجب بحيث يظهر الشعار في القرية) مثلاً في القرية الصغيرة يكفي اقامتها في موضع وفي الكبيرة والبلد تقام في المحال فلوا طبقوا على اقامتها في السوت لم يسقط الفرض (فان امتنعوا كلهم) من اقامتها على ما ذكر (قولوا) أي قائلهم الامام أو نائبه وعلى السنة لا يقاتلون وقيل نعم حذرنا من اقامتها (ولا يأتى كذا النذب للنساء تأكده للرجال في الاصح) لمزيتهم عليهم قال تعالى وللرجال عليهم درجة والثاني نعم لعموم الاخبار فيكره تركها للرجال دون النساء على الاول وليس في حقهن فرضا جزميا (قلت الاصح المنصوص أنها فرض كفاية) كما صححه في أصل الروضة (وقيل) فرض (عين) وليس بشرط في صحة الصلاة كما قاله في شرح المذهب (والله أعلم) الاول لحديث ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان أي غلب رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره والثاني وحكاها الرافعي أيضا لحديث لقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ثم أنطلق معي برجال معهم خرم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار رواه الشيخان وأجيب بأنه بدليل السياق ورد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون قال في الروضة والخلاف في المؤداة أما المقضية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية قطعاً ولكنها سنة في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه الصبح جماعة حين فاتتهم بالوادي وبين في شرح المذهب ان تسنينها في مثل ذلك مما يتفق فيه الامام والمأموم كأن يفوتهم طهر أو عصر وأما غير ذلك فسياق الكلام فيه والمندورة لا تسرع الجماعة فيها أي لا تستحب كإفسار به في الروضة وتقدم ما تنس فيه الجماعة من النفل في بابها (و) الجماعة (في المسجد لغير المرأة أفضل) منها في غير المسجد كالبيت وجماعة المرأة في البيت أفضل منها في المسجد قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان أفضل صلاة المرأة في بيته الا المكتوبة أي فهي في المسجد أفضل وقال لا تمنعوا النساء من المساجد ويوتن خير لهن رواه أبو داود وصححه الحاكم على شرط الشيخين وامامة الرجل لهن أفضل من امامة المرأة وحضورهن المسجد في جماعة الرجال يكره للشواب دون العجائز خوف الفتنة (وما كثر جمعه) من المساجد (أفضل) مما قل جمعه قال صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر

٢٢ ل الخ الحاوي المسجد أولى وفي تعليق القاضي البيت أولى قال الزركشي وهو قضية تقديمهم ما يتعلق بالعبادة على ما يتعلق بمكانها انتهى والظاهر ان صلاته في المسجد جماعة أولى وان لزم على ذلك صلاة أهله على الانفراد ويحتمل خلافه (قوله) وحضورهن الخ كذا قاله الرافعي قال الاسنوي وهو صريح في استحباب ترك الخروج للعجائز وقال في خروجهن للجمعة لا بأس به اذا احتزن عن الطيب وصح استحبابه في المسجد والمدرسة في الجميع واحداً قال ولا يجب على الزوج الا ان يجوز ولا شبهة كما قاله في شرح المذهب

(قول) المتن وادراك تكبيرة الخ دليله قوله صلى الله عليه وسلم من صلى أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبيرة الأولى كتب له براءتان براءة من النار وبراءة من النفاق رواه الترمذي وقال انه مرسل لأن عماراً لم يدرك أنس رضي الله عنه كذا قاله الأسنوي وهو لا يحسن الاستدلال به (قول) المتن بالاستغفار أي بشرط أن يكون حضر التكبيرة وذلك لأنه علق الحصول في الحديث الذي في الحاشية على الإدراك قاله الأسنوي ويدل له أيضاً فاذا كبر فكبروا انتهى أقول وهو يحسن أن يكون عاصداً للرسول المذكور في الحاشية أي التي قبل هذه (قول) المتن وقيل بادر الخ أي لأنه محل التكبير وتعليل الثالث القياس على إدراكه بالركوع (قوله) وان لم يجلس معه الخ علل ذلك بأنه لو لم يدرك

الجماعة بذلك لم يكن لجواز الاقتداء في هذه الحالة معنى ولو أحرمت معتداً إدراك الإمام فبين سبق الإمام له بالسلم ثم عاد الإمام عن قرب السجود سهو فظاهر انعقاد القدوة (قول) المتن ولينحرف الإمام فان طوّل كره ذكره في شرح المذهب وهو يفهم بالأولى من قول المتن الآتي ويكره التطويل ليحقق آخرون (قول) المتن الآن يرضى بطويله الخ قال الأسنوي نقلاً عن شرح المذهب فان جهل حالهم أو اختلفوا في الاختيار أو كان المسجد مطرراً فليحجب يدخل في الصلاة من لم يحضر أو لا يطوّل بالهتاف (قول) المتن ويكره التطويل إلى آخره لو حضر بعض المأمومين والإمام يرجو زيادة المستحب أن لا يؤخر الأحرار قاله في شرح المذهب ولو أقيمت الصلاة لم يحل له الانتظار بخلاف وقوله ليحقق آخرون أي لم يحس بهم هذا مراده فلا يكون تكرار ما مع قوله الآتي ولا ينتظر في غيرهما لذلك مفروض فيما لو أحس بداخل ومن ثم جرى الخلاف فيه بخلاف ما هنا (قول) المتن أحس هي اللغة المعروفة وفيه لغة أخرى بدون همزة ومن الأولى قوله هل تحس منهم من أحد (قول) المتن لم يبالغوا لحق آخرو كان انتظاره يؤدي إلى

فهو أحب إلى الله تعالى رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره (الابسدة امامه) كالمعتزلي (أو تعطل مسجد قريب لغيبته) عنه بكونه امامه أو يحضر الناس بحضوره فتبطل الجمع أفضل من كثره في ذلك (وادراك تكبيرة الأحرار) مع الإمام (فضيلة وانما تحصل بالاستغفار بالترجم عقب نحرر امامه) بخلاف التراخي عنه (وقيل) تحصل (بإدراك بعض القيام وقيل بأول ركوع) أي بادر إلى الركوع الأول كما في المحرر وغيره قال في الروضة نقلاً عن البسيط وأثره الوجه الثاني والثالث فيمن لم يحضر أحرار الإمام فقام من حضره وأخر قد فاتته فضيلة التكبيرة وان أدرك الركعة (والصحيح إدراك الجماعة ما لم يسلم) أي الإمام وان لم يجلس معه بنسب عقب تخرمه والباقي لا تدرك الأبركة لأن ما دونها لا يحسب من صلاته ودفع بحسبان التحريم فتحصل به فضيلة الجماعة قال في شرح المذهب لكن دون فضيلة من أدركها من أولها (ولينحرف الإمام) ندباً (مع فعل الأعضاء) والهيئات أي السنن غير الأعضاء فيحذف في القراءة والاذكار كما في المذهب قال في شرحه فلا يقتصر على الأقل ولا يستوفي الأكل المستحب للمنفرد من طوّل المفضل وأوسطه وأدكار الركوع والسجود والوصول في التحفيف حديث الشيخين إذا أتم أحدكم الناس فليحذف وغيره (الآن يرضى بطويله محصورون) أي لا يصلي وراءه غيرهم فلا بأس بالتطويل كما في الروضة وأصلها وفي شرح المذهب عن جماعة يستحب (ويكره التطويل ليحقق آخرون) أو رجل شريف كما في المحرر وغيره لتضرر المتقدمين به قال في شرح المذهب سواء كان المسجد في سوق أو محلة وعادة الناس بأنونه بعد إقامة فوجافوا جأماً لا وسواء كان الرجل المستظر مشهوراً بعلمه أو دينه أو دنياه (ولو أحس) الإمام (في الركوع أو التشهد الأخير بداخل) يقتدي به (لم يكره انتظاره في الظاهر أن لم يبالغ فيه) أي في الانتظار (ولم ينسرق) بضم الراء (بين الداخلين) بانتظار بعضهم لصداقة أو سيادة مثلاً دون بعض بل يسوي بينهم في الانتظار لله تعالى لا للتودد إليهم واستماله قلوبهم (قلت المذهب استحباب انتظاره) بالشروط المذكورة (والله أعلم) وأصل الخلاف هل ينتظره أولاً قولاً أو أحدهما نعم بالشروط المذكورة حكاهما كما قال في شرح المذهب كثيرون من الاحتجاب في الكراهة نافية الاستحباب وآخرون في الاستحباب نافية الكراهة فعني لا ينتظر على الأول يكرهه وعلى الثاني لا يستحب فحصل من هذا الخلاف أقوال يكره يستحب لا يكره ولا يستحب وهو مراد الرافعي بما رجحه أي يباح كحكا الماوردي وجه الكراهة ما فيه من التطويل المخالف للأمر بالتنظيف ووجه الاستحباب الإعانة على إدراك الركعة في المسئلة الأولى والجماعة في السانعة ووجه الرجوع إلى الأصل انساق الدليلين بتعارفهما ودفع التعارض بأن المراد من التحصيف عدا شقة وانتظار اندكرك لا يشق على المأمومين وحيث اتقى

المبالغة مع ضمنية ما حصل قبل دخوله فحكمه كما لو كان يؤدي إلى المبالغة على انفراد قاله الإمام (قوله) للتردد الخ قاله أسنوي شرط هي وادة على المصنف يعني لو سوى بينهم في التردد كان الحكم كما لو فرق بينهم (قوله) على الأول يكره أي لأنه فيه تشريك في العبادة ولما قاله الشارح من التطويل (قوله) أي يباح مثل هذا في الأسنوي (قوله) ووجه الاستحباب الإعانة الخ قد استدلل عليه أيضاً بقياس على الحكم المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم في شأن الرجل الذي دخل المسجد بعد الصلاة من تصدق على هذا

(قوله) يجزم بکراهة الانتظار الخ عبارة الاستنوی بعد ذکر قولی الکراهة ولهما شروط الثاني أن لا يفرق بين الداخلين فان خصر بعضهم به لصداقته أو شرفه كان ممنوعا جزما وكذا اذا جمهم ولم يقصد التقريب الى الله تعالى بل التودد والاستمالة قال وحيث انظر لا يقصد التقريب بطلت صلاته بالاتفاق نقله في الصفحة للتشريك انتهى وفيه نظر فقد صرح الشيخان بعدم البطلان على قول الكراهة (قوله) أي باباحته هذا يقتضي ان يراد بالشرط المنفي عود الركوع والشهد لما تقدم من الجزم بالكراهة في غيرهما (قول) المتن مع جماعة لو فرض أن شخصين صلى كل منهما في جماعة ثم قصدا (٨٧) الاعادة من غير أن يكون معهما أحدهم يحضر الجماعة فالظاهر الاستحباب

ويحتمل خلافاً فرع * ر بما يستفاد من شرط الجماعة وجوبية الامامة كالجمعة (قوله) بعد صلاته الصبح من فوائد هذا الحديث الرد على الوجه القائل بالاستحباب فيما عدا الصبح والعصر (قوله) منع ذلك ويؤيد المتن قصة معاذ في امامته بقومه (قوله) وفي التقديم الخ لأن الثانية لو تعينت للنفلية لم يستحب فعلها في جماعة وقيل كلاهما فرض لأن الثانية مأمور بها والاولى مستقطعة للحرج كما جعل فرض الكفاية ثانيا بعد فعله أولا ولون ذلك خلافا في الاولى أفنى الغزالي باجزاء الثانية لكن نقل النووي في رؤس المسائل عن القاضي أبي الطيب وأقره وجوب الاعادة لأن الثانية تطوع محض (قول) المتن ينوي بالثانية الفرض خطري في توجيه ذلك القياس على فرض الكفاية اذا فعله فرقة ثانية بعد سقوطه بالاولى لكن يفرق بأنها تقع لهم فرضا بخلاف الاعادة هنا (قول) المتن ولا رخصة هي بالسكون ويجوز الضم واما بالفتح فهو الشخص المترخص والرخصة لغة التسهيل وشرعا معروفة (قوله) الامن عذر زاد الدمير وما العذر قال خوف أو مرض انتهى وصح في شرح المذهب عدم حصول الثواب عند العذر وخالف الاستنوي وغيره ونقلوا الحصول عن

شرط من الشروط المذكورة يجزم بکراهة الانتظار على الطريق الاول وعدم استحبابه أي باباحته على الثاني (ولا ينتظر في غيرهما) أي غير الركوع والشهد الاخير من القيام وغيره جزما أي يجزم بکراهته لعدم الحاجة اليه وقيل بطرد الخلاف فيه لافادة بركة الجماعة (ويسن للمصلي) صلاة من المجلس (وحده) وكذا جماعة في الاصح اعادتها مع جماعة يدركها في الوقت قال صلى الله عليه وسلم بعد صلاته الصبح لرجلين لم يصليا معه وقال صلنا في رحلتنا اذا صلينا في رحلتكما ثم أتينا مسجد جماعة فصليا هاهنا فأنها لكما نافلة رواه أبو داود وغيره وصححه الترمذي وغيره وقوله صليتما يصدق بالانفراد والجماعة ومقابل الاصح يقصره على الانفراد نظرا الى ان المصلي في جماعة قد حصل فضيلتها فلا تطلب منه الاعادة وجوابه منع ذلك وسواء على الاصح استوت الجماعة أم زادت الثانية بفضيلة ككون الامام أعلم أو أروع أو أجمع أكثر أو المكان أشرف وقيل لاتسن الاعادة في المستويين والعبارة تصدق بما اذا كانت الاولى أفضل من الثانية وسيأتي ما يؤخذ منه الاستحباب في ذلك (وفرضه) في الصورتين (الاولى في الجديد) لما سبق في الحديث وفي القديم احداهما لا بعينها يحتسب الله بما شاء منهما فينوي بالثانية الفرض (والاصح) على الجديد (انه ينوي بالثانية الفرض) أيضا والثاني واختاره امام الحرمين ينوي الظهر أو العصر مثلا ولا يتعرض للفرض قال في الروضة الرابع اختيار امام الحرمين قال ويستحب لمن صلى اذا رأى من يصلي تلك الفريضة وحده أن يصلها معه يحصل له فضيلة الجماعة وهذا استدلال عليه في المذهب بحديث أبي سعيد الخدري أن رجلا جاء الى المسجد بعد صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يتصدق على هذا فيصل مع فصلي معه رجل رواه أبو داود والترمذي وحسنه قال المنصف في شرحه فيه استحباب اعادة الصلاة في جماعة لمن صلاها في جماعة وان كانت الثانية أقل من الاولى وانه يستحب الشفاعة الى من يصلي مع الحاضر ممن له عذر في عدم الصلاة معه وان الجماعة تحصل بامام ومأموم وان المسجد المطروق لا تكره فيه جماعة بعد جماعة (ولا رخصة في تركها) أي الجماعة (وان قلنا) هي (سنة) لتأكيد هذا (الاعذر) حديث من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له الا من عذر رواه ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين وقوله لا صلاة أي كاملة (عام كطر) لئلا كان أو نهارا لبله الثوب ومثله تلجيل الثوب (أوريج عاصف) أي شديدة (بالليل) لعظم مشقتها فيه دون النهار (وكذا وحل) بفتح الحاء (شديد على الصحيح) لتلويثه الرجل بالمشي فيه والثاني قال يعتدله بالخف ونحوه (أو خاص كمرض) لمشقة المشي معه (وحرور شديد) لمشقة الحركة فها لبلا كان أو نهارا كما اقتضاه كلام الرافي واقتصر في الروضة في شدة الحر على الظهر كما اقتصر عليه الرافي أول الكلام ثم قال بعد التسوية في شدة البردين بالليل

الاحاديث وعن جماعة من الاصحاب أقول وقد يؤيد بأن من صلى قاعد العجز فله مثل أجر القائم واختاره السبكي فيمن كان له عادة تم حبسه العذر (قوله) أي شديدة افاد بهذا ان الرجح مؤثثة وهو كذلك واما قال عاصف نظرا للفظ (قوله) بفتح الحاء واسكانها لغة رديئة (قوله) اتلويثه قال بعضهم هو اشتق من المطر قال الاستنوي والمراد ما لا يؤمن معه التلويث وان لم يكن الوحل متفاحشا (قوله) لئلا كان أو نهارا روى أبو داود عن ابن عمر قال كان منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادي بالمدينة في الليلة المطيرة والغداة القرّة ألا صلوا في رحلتكم والقرّة بالفتح الباردة مشتقة من القر بالضم وهو البرد (قوله) ثم قال اي الرافي

(قوله) لأن الصلاة تذكره مع هذه الامور راجع لكل من قول المصنف وجوع وعطش ومدافعة حدث (قول) المتن على نفس أو مال قال الامسئوي ومن الخوف على المال ان يكون خبزه في التنور وقدره على النار ولا تعويض (٨٨) قال فلو حذف المصنف لفظ ظالم

والنهار ان شدة الحر في معناها ولم يذ كر ذلك في الروضة ولا في شرح المذهب وذ كرا هنا كالحذر من الخاص وفي الروضة كالشرح من العام لانهما قد يحس بهما ضعيف الحلقة دون قويا فيكونان من الخاص بخلاف ما اذا أحس بهما قوى الحلقة فيحس بهما ضعيفها من باب أولى فيكونان من العام (وجوع وعطش ظاهرين) قال في الروضة كأصلها وحضره الطعام والشراب وتأقت نفسه اليه فيبدأ بالاكل والشرب فيأكل لثمة تكسر حدة الجوع الا أن يكون الطعام مما يؤتى عليه مرة واحدة كالسويق والبن (ومدافعة حدث من بول أو غائط أو ريح فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك لان الصلاة تذكره مع هذه الامور كما تقدم في آخر شروط الصلاة فلا تطلب معها فضلا عن طلب الجماعة فيها وعدل عن قول المحرر وغيره شديدين الى ما هو بمعناه لخالص التعبير به فيما قبله وعن قوله وغيره أيضا الا خبيثين بالثلثة أي البول والغائط الى حدث ليشمل الريح المصريح به في الشرح والروضة (وخوف ظالم على نفس أو مال) له أولن يلزمه الذب عنه ولا عبرة بالخوف ممن يطالبه بحق هو ظالم في منعه بل عليه الحضور وتوفية ذلك الحق (و) خوف (ملازمة غريم معسر) باضافة غريم كما قال في الدقائق المعنى أن يخاف ملازمة غريم له بان يراه وهو معسر لا يجد دواء له فيه قال في البسيط وعسر عليه اثبات ذلك والغريم يطلق لغة على المدين والدائن ولفظ المحرر أو خاف من حبس الغريم وملازمته وهو معسر وفي الروضة كأصلها عطف الملازمة بأو (وعقوبة تريحي تركها ان تغيب أياما) بأن يعفى عنها كالتقصاص مجانا أو على مال وكذا القذف بخلاف ما لا يقبل العفو كذا السرقه واستشكل الامام جواز التغيب لمن عليه قصاص بأن موجهه كبيرة والتخفيف بنافيه وأجاب بأن العفو عنه مندوب اليه وهذا التغيب طريق اليه (وعرى) وان وجد سائر العورة لأن عليه مشقة في خروجه كذلك الا أن يعتاده (وتأهب لسفر مع رفقة) ترحل للمشقة في التخلف عنهم (وأكل ذي ريح كره) كبصل وكراث وثوم نبي ولم يمكنه ازاله فريحه بغسل ومعالجة للتأدي به بخلاف المطبوخ لقلة ما يبقى من ريحه فيغتفر واسقط من المحرر وهو نبي استغناء عنه بكره ولو ذكره كان اوضح وأحسن (وحضور قريب محتضر) أي حضره الموت وان كان له متعهد لتألم قربه بغيبته عنه (أو مريض) عطف على محتضر (بلا متعهد أو) له متعهد لكن (بأنس به) أي بالحاضر لتضرر المريض بغيبته حفظه أو تأنبه أفضل من حفظ الجماعة والمال والوجه وكل من له مصاهرة والصديق كالقريب بخلاف الاجنبي الذي له متعهد أما الذي لا متعهد له فالحضور عنده عذر كما عمله قول المحرر القريض عذر اذا لم يكن للرئيس متعهد ولو كان المتعهد مشغولا بشراء الادوية مثلا عن الخدمة فكل لم يكن متعهد

* (فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته) * كعلمه بحدثه أو نجاسة ثوبه لانه ليس في صلاة (أو يعتقه) أي البطلان (كجهتين اختلفا في القبلة أو) في (اناءين) من الماء طاهر ونجس بأن أدى اجتهاد أحدهما الى غير ما أدى اليه اجتهاد الآخر في المسئلتين وتوضأ كل من اناءه في الثانية فليس لواحد منهما ان يقتدى بالآخر في كل من المسئلتين لاعتقاده بطلان صلاته (فان تعدد الطاهر) من الأنسبة كان كانت ثلاثة والطاهر منها انسان والمجتهدون ثلاثة وظن كل منهم طهارة اناءه فقط (فالأصح الصحة) أي صحة اقتداء بعضهم ببعض (مالم يتعين اناء الامام للنجاسة)

(قول) المتن كجهتين مثل الاثنين في القبلة الاكثر منهما كما ان مثل الاناءين وهو

لشمل ذلك (قوله) باضافة غريم أي فيكون مفعول المصدر محذوفا تقديره وخوف ملازمة غريم معسرا أي المعسر ويجوز أيضا التنوين مع نصب معسرا أو مع جره أيضا وعلى الأخيرة يكون فاعل المصدر محذوفا (قول) المتن وعرى يقال فرس عرى أي لاشئ عليه ويقال أيضا عرى من ثيابه اذا تعرى كعفى يعرى عرى يضم العين وكسر الراء وتشديد الياء ذكره الجمهوري قال الاسنوي فيجوز قراءة عبارة الكتاب بالوجهين (قوله) أحس أي لان المطبوخ من الثوم مثاله رائحة كريهة وليكن اغتفرت لقلتها أي في الاكتفاء لكرهه نوع خفاء (قوله) عطف على محتضر يلزم على هذا اخراج الاجنبي المحتاج الى المتعهد مع ان حكمه كالقريب وقد ذكر المحرر من الاعداد غلبة النعاس والسمن المقرط

* (فصل لا يصح اقتداؤه) * (قول) المتن أو يعتقه أي يعتقده البطلان من حيث اجتهاد نفسه كما في الاجتهاد في القبلة والا واني أو من حيث اختلاف الأئمة في الفروع كافي مسألة الحنفى الذي مس ذكره والحاصل ان المراد من هذا القسم أن تكون صلاة الامام صحيحة في اعتقاده وغير صحيحة في اعتقاد المناوم الناشئ عما ذكرناه بخلاف القسم الاول فانه لا اعتداد بصلاة الامام أصلا وبه الاسنوي رحمه الله ان المراد بالاعتقاد هنا الظن الغالب لا مصطلح

الاصولي في الحكم الجازم لغير دليل اكثرهما اذا كان الطاهر واحدا

(قوله) وهو في الثلاثة الثالث أي بخلاف الثاني لانه جاهل بحاله والاصل عدم وصول النجس الى انائه فسمح في ذلك وجوز كما اذا لم يعلم المأموم حال الامام في الطهارة وعدمها وهذا بخلاف الثالث فان بعد ان حكمنا بهذه الاقْداء بالثاني لما ذكر تعين الثالث للنجاسة اذ لا سبيل الى الحكم بهذه الاقْداء بالكل لتيقن النجاسة في أحد الآتيه (قوله) ففي الاصح عبارة المحرر فعلى الاصح قال الاسنوي وتبعه ابن النقيب يجوز ان يكون مراده من المحرر ويجوز ان يكون عدوله الى الفاء اشارة الى ان هذا خلاف في قدر المقضي مفرع على الاصح السابق قال الاسنوي ويرشد الى الثاني اتيانه بالفاء في قوله فلو اشتبه الخ انتهى فليتأمل (قول) المتن فالاصح الصحة الى قوله اعتبارانية المقسدي أي فهو كمالواختلف الاجتهاد في القبلة (٨٩) أو الاواني لا يقتدي احدا مختلفين بالآخر نظرا الى اعتقاده ومقابل الاصح قال به القفال

وعلى بأن الحنفى متلاعب في الفصد ونحوه فلا يقع منه نية صحيحة بخلاف المس قال الاسنوي ولعله الحق انتهى واجيب من طرق الاصح بأن صورة المسألة ما اذا نسي الامام الفصد ودخل في الصلاة بنية جازمة نفسه الزركشي عن صاحب الخواطر السريعة واستحسنه أقول لو علم المأموم فصد ثم صلى اماما فالظاهر صحة الاقْداء حملا على انه نسي وان فرض دخول الحنفى في الصلاة وهو عالم بالفصد وهذه الصورة ترد على الجواب المذكور فانه لا يتناولها الا ان يقال هو جازم باعتبار ما عند المأموم (قول) المتن في الجديد محل الخلاف اذا لم يقصر في التعلم (قوله) والتقديم الى آخره عبارة الرافعي والتقديم ان كانت سرية صح والا فلا بناء على القول القديم فان المأموم لا يقرأ في الجهرية بل يتحمل عنه الامام وفي السرية يقرأ لنفسه فيجزئه ذلك انتهى أقول فلو سبق على هذا في السرية فانظر ما حكمه (قوله) فيتحمل الامام أي في الجهرية (قوله) وفي ثالث أي جديد (قوله) بناء على لزوم الخ استندائه أيضا الى القياس على اقْداء

وهو في الثلاثة الثالث فلا يصح الاقْداء بصاحبه والثاني لا يصح اقْداء بعضهم ببعض لتردد كل منهم في استعمال غيره للنجس (فان ظن) واحد (طهارة اناه غيره اقْدى به قطعاً) أو نجاسته لم يقْد به قطعاً (فلو اشتبه خمسة) من الاواني (فها نجس على خمسة) من الرجال (قطن كل طهارة اناه فتوضأ به واتم كل) منهم (في صلاة) من الخمس بالباقي مبتدئين بالصبح (ففي الاصح) السابق (يعيدون العشاء الامامها فيعيد المغرب) لتعين اناهما للنجاسة في حق من ذكر من المقتدين فهما والثاني يعيد كل منهم ما صلاه ما موما هو أربع صلوات لعدم صحة الاقْداء لما تقدم (ولو اقْدى شافعي بجنفى مس فرجه أو اقْدى فالاصح الصحة) أي صحة الاقْداء (في الفصد دون المس اعتبارانية المقسدي) أي باعتقاده والثاني عكس ذلك اعتبارا باعتقاد المقسدي به ان الفصد ينقض الوضوء دون المس ولترك الاعتدال أو الظمأ بنية أو قرأ غير الفاتحة لم يصح اقْداء الشافعي به وقيل يصح اعتبارا باعتقاده ولو حافظ على واجبات الطهارة والصلاة عند الشافعي صح اقْداءه به ولو شك في اتيانه بها فكذلك تحسينا للظن به في توقي الخلاف (ولا تصح قدوة بمقتد) لانه تابع لغيره يلحقه سهوه ومن شأن الامام الاستقلال وحمل سهو الغير فلا يجتمعان (ولا بمن تلزمه اعادة كقيم تيم) لعدم الماء وفاقد للظهورين لعدم الاعتداد بصلاته وقيل يجوز اقْداء مثله به (ولا) قدوة (قارئ بأي في الجديد) لان الامام بصدد تحمّل القراءة عن المأموم المسبوق فاذا لم يحسنها لم يصلح التحمل والتقديم يصح اقْداءه به في السرية لقراءة المأموم فيها بخلاف الجهرية فيتحمل الامام عنه في التقديم وفي ثالث مخرج يصح اقْداءه به في السرية والجهرية بناء على لزوم القراءة للمأموم فهما في الجديد قال في الروضة هذه الاقوال جارية سواء علم المأموم كون الامام اميا ام لا وقيل هي اذا لم يعلم كونه اتيما فان علم لم يصح قطعاً (وهو من يخل بحرف او تشديدة من الفاتحة) بأن لا يحسنه (ومنه ارت) بالثناة (يدغم في غير موضعه) اى الادغام (والثغ) بالثلثة (يبدل حرفا بحرف) اى يأتي بغيره بدله كان يأتي بالثلثة بدل السين او بالغيين بدل الراء فيقول المتقيم غيغ المصوب (وتصح) قدوة اى (بمثله) فيما يخل به كأرت بارت والثغ بالثغ في الكلمة بخلافهما في كلمتين وبخلاف الارت بالثغ وعكسه فلا تصح لان كلاهما فيماد كرحسن مالا يحسن الآخر ومن هذا التعليل اخذ التقييد بالكلمة فيما سبق (وتكره) القدوة (بالتمام) وهو من يكرر التاء (والفاء) همزتين ممدودا وهو من يكرر الفاء وذلك في غير الفاتحة اذ لفاء فيها وجواز

٢٣ ل الج الضائم بالقاعد والموى وقرى بأن الاركان الفعلية لا يدخلها التحمل وبهموم البلوى في العجز عن القيام وبأن العجز عنه ليس بنقص بخلاف القراءة في الجميع (قوله) أو تشديدة قال الاسنوي يغني عنه ما قبله ونسبه على انه اذا لم يبلغ الشخص في التشديد كرهت صلاته (قول) المتن يدغم في غير موضعه اما بالابدال كقارئ مستقيم تاء مشددة أو سين مشددة واما بزيادة كتشديد اللام من مالت أو الكاف منه قال الاسنوي والبطلان خاص بالقسم الاول كما يعرف ذلك من مسألة انفاء قال ولا يرد على المصنف لانه جعل الارت قسيما من الامي وقد فسر الامي بمن يخل بحرف أو تشديدة (قوله) فيما يخل به لو ابدل السين تاء وأبدلها الآخر اياها فالظاهر الصحة ومثله فيما يظهر لو كان يسقط الحرف الاخير والاخير بدله

(قول) المتن من أمكنه التعلم هذا اذا كان عالما عامدا سواء الفاتحة وغيرها فان كان مع الجهل أو النسيان لم يضر في غير الفاتحة وضر في موالاتها فان تخطن للصواب واستأنف صح ثم امكان التعلم في الكافر من وقت الاسلام وفي المسلم من التمييز (٩٠) فيما يظهر وحينئذ فلا تصح صلاة المميز

ولا الاقتداء به اذا أمكنه التعلم هذا حاصل ما في الاستوى (قول) المتن والا تصح الخ اقتضى هذا جواز قراءة غير الفاتحة خلافا لما حاوله الامام لكن هل يندب له السورة محل نظر ومثله يقال في الغافاء ونحوه في اللحن الذي لا يغير المعنى (قوله) لان المرأة ناقصة ولحديث لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة وروى ابن ماجه لا تؤمن امرأة رجلا (قول) المتن والمضطجع أى ولوموميا (قوله) فهو ناسخ الى آخره قال البيهقي لا ن ذلك كان في صلاة الظهر يوم السبت أو الاحد ثم توفي صلى الله عليه وسلم نفي يوم الاثنين (قول) المتن بالصبي والعبد وكذا الصبي العبد فلأسقط الواو دخلت هذه الصورة ولوا جمع عبد فقيه وحرف غير فقيه حكى في شرح المذهب ثلاثة أوجه أحدها أنهم سواء وحكاها في التتقدم في امامة الجنائز من غير ترجيح ورجح النووي هناك تقديم الحر قال الاستوى واللبابان سواء (قوله) وقيل البصري الى آخره رجح النووي في مختصر التهذيب معللا بأن الحرز عن النجاسة شرط والخشوع سنة * فائدة * الاصم في هذا كالا عى قاله الاستوى (قوله) الهجة صلاتهما الى آخره أى وكفى النجاسة المعفوعها (قوله) لوجوب القضاء عليها أى فهو مستفاد من المناهج في هذا المحلل قاله ابن النقيب (قول) المترا وكافرا ولو باخباره كما نص عليه (قول) المتن وجبت الاعادة عال الشافعي رضى الله

القدوة بهما مع زيادتهما العذرهما فيها (واللاحن) بما لا يغير المعنى كضم هاء الله (فان غير معنى كأنعت بضم او كسر أ بطل صلاة من أمكنه التعلم) ولم يتعلم (فان عجز لسانه أو لم يحضر زمن امكان تعلمه فان كان في الفاتحة فكفى) فقدوة مثله به صحيحة وقدوة صحيح اللسان به كقدوة قارئ بأى (والا) بأن كان في غير الفاتحة (فصح صلاته والقدوة به) قال الامام ولوقيل ليس لهذا اللاحن قراءة غير الفاتحة لم يكن بعيدا لانه يتكلم بما ليس بقراء ولا ضرورة (ولا تصح قدوة رجل ولا خنثى بامرأة ولا خنثى) لان المرأة ناقصة عن الرجل والخنثى المأموم يجوز ان يكون ذكرا والامام انثى وتصح قدوة المرأة بالمرأة وبالخنثى كما تصح قدوة الرجل وغيره بالرجل (وتصح) القدوة (للتوضي بالتيمم) الذي لا يلزمه اعادة (وبما سأل الخ) للاعتداد بصلاتهما (وللقائم بالقاعد والمضطجع) ولقاعد بالمضطجع روى الشيخان عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا أو ابوكرو والناس قياما فهم وناسخا لما في حديثهما عما انما جعل الامام ليؤتم به من قوله واذا صلى جالسافصلوا جلوسا أجمعين ويقاس المضطجع على القاعد فقدوة القاعده من باب أولى (و) تصح (للكامل) أى البالغ الحتر (بالصبي والعبد) للاعتداد بصلاتهما وسواء في الصبي الغرض والنفل وروى البخاري ان عمر بن سلة بكسر اللام كان يؤتم فومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين وان عائشة كان يؤمها عبد هاد كوان نعم البالغ أولى من الصبي والحر أولى من العبد قال في شرح المذهب والعبد البالغ أولى من الحر الصبي (والاعمى والبصير سواء على النص) وقيل الاعمى أولى لانه أخشع وقيل البصير أولى لانه عن النجاسة أحفظ ولتعارض العميين سوى الاول بينهما (والاصح صحة قدوة السليم بالسلس) بكسر اللام أى سلس البول (والظاهر بالسحاضة غير المتخيرة) الهجة صلاتهما من غير قضاء والثاني يقول صلاتهما صلا ضرورية ويفهم مما ذكر الجزم بصحة قدوة مثلهما بما كفى في الامم بمثله أما المتخيرة فلا تصح القدوة بها الطاهرة ولا متخيرة على الصحيح كما ذكر في الروضة في كتاب الحيض لوجوب القضاء عليها على الصحيح (ولو بان امامه) بعد الصلاة على خلاف نظنه (امرأة أو كافر معلنا) بكسره كالمهودى (قيل أو مخفيا) كفه كالزندق (وحبت الاعادة) لصلاته في الاو ان تقصيره بترك الحث فهما اذ تمتاز المرأة بالصوت والهيئة وغيرهما ومثلها الخنثى لان أمره يشترط ويعرف معلن الكفر بالغيار وغيره بخلاف مخفيه فلا تجب الاعادة فيه في الاصح (لا) ان بان (جنبا) أو محدثا كافي المحتر (وذا نجاسة خفية) في ثوبه أو بدنه فلا تجب اعادة صلاة المؤتم به لانتفاء التقصير منه في ذلك بخلاف النجاسة الظاهرة وفيها كلام يأتي (فلت الاصح المنصوص وقول الجمهور) ان مخفى الكفر هنا كعلمه والله أعلم) فتجب اعادة صلاة المؤتم به لانتقاصه بالكفر بخلاف الجنب مثلا لا تنص فيه بالجنابة وذكر في الروضة مع نحو المزيد هنا ان ما صححه الرافعي من عدم وجوب القضاء هو الاقوى دليلا وان صاحب التتمة وتهذيب وغيرهما قطعوا بان النجاسة كالحدث ولم يفرقوا بين الخفية وغيرها وأن الامام أشار الى ان الطاهرة كسئلة الزندق لانها من جنس ما يخفى أى فكيف على الوجهين فيه قال في شرح المذهب وهذا أقوى وعليه يحمل كلام الشيخ في التنبيه أى انه أطلق النجاسة وحكم بالاعادة وتعبه في التهجيج بالخفية معبرا بالصواب لكنه قال في التحقيق ولو بان على الامام نجاسة فكسجدت

عنه مسألة الكافر بأنه لا يجوز أن يكون اماما بخلاف الجنب كحاله تيممه وعلمه الاحباب عماد كرهه الشارح قال الرافعي وينبى على العلتين وفي مسألة مخفى الكفر انتهى

(قوله) وقيل ان كانت ظاهرة فوجهان قد جعل طريقة الخلاف ضعيفة فبخالف ما سلف عن شرح المذهب (قول) المتن والامى كالمرأة في الاصح اعلم أنه قد سلف في المتن ولا تارى بأى في الجديد وتقدم هنالك عن الشارح أن مقابله قول قديم يفصل بين السرية والجهرية وقول يخرج بالهجة مطلقا وان النوى قال في الروضة أن هذه الاقوال جارية سواء علم المأموم كون الامام أميا أم لا انتهى لا يقال قوله أم لاهى عن المسألة المذكورة هنا فكيف عبر بالاصح والخلاف أقوال لا نأقول معنى الكلام انا اذا قلنا بالجديد المتقدم وهو عدم صحة القدوة اذا انكشف الحال بعد الصلاة جرى لنا خلاف في صحة الصلاة الاصح لا تصح وتجب الاعادة والثاني يقول انما بطلت القدوة فقط والصلاة صحيحة لا تجب اعادتها والله أعلم (قوله) والثاني كالجنب الخ فرق الرافعى بأن فقد القراءة نقص في الصلاة بخلاف الجنابة وبأن الوقوف على كونه قارئا أسهل من الوقوف على كونه متطهرا وان شاهد الطهارة فعروض الحدث بعدها أسهل بخلاف هوده أميا بعد ما سمع قراءته (قوله) ولو بان في أثناء الصلاة هو قسم (٩١) قوله السابق بعد الصلاة الخ (قوله) للتردد هكذا ذكره الشيخان وهو يقتضى

عدم القضاء فيما لو ظن كونه رجلا من أول الامر ثم طهر انه كان خنثى مشكلا ثم اتضح بعد ذلك كونه رجلا قال الاستوى وهو ظاهر لاسيما اذا لم يمس قبل تبين الرجولية ركن قال وقد ذكر الروى عن والده احتمالين في نظيره هذا وهو ما لو اقتدى خنثى بأمرأة يظنها رجلا ثم بان الخنثى أنثى واعلم أن قول الشارح للتردد في حاله هي عبارة الرافعى وعبارة الاستوى التي نسبها للرافعى وبني كلامه عليها للتردد في النسبة وليس الامر كما قال ثم أن آخر كلامه كما ترى يوهم انه لو انكشف الخنثوية ثم الاتضح أثناء الصلاة صححت وان تأخر الاتضح وليس كذلك وقوله للتردد في حاله يقتضى انه اقتدى به وهو يعلم الخنثوية وبه صرح السبكي حيث قال يخنثى في ظنه وحينئذ يلزم أن يكون الثاني قائل بالهجة الاقتداء مع علم الخنثوية وان القضاء وعده متوقف على ما يظهر بعد ذلك (قول) المتن والعدد أولى الى آخر ما سلف الى هنا متعلق بمن يصح الاقتداء به ومن لا يصح

وقيل ان كانت ظاهرة فوجهان وفي الكفاية عن حكاية القاضى الحسين وجوب الاعادة فيها (والامى كالمرأة في الاصح) بجماع النقص فيعيد القارى المؤتم به والثاني كالجنب بجماع الخفاء فلا يعيد المؤتم به والخلاف مفرع على الجديد المانع من قدوة القارى بالامى ولو بان في أثناء الصلاة كون الامام محدثا أو جنائز المأموم المفارقة وأتم الصلاة بخلاف ما لو بان امرأة أو نحوها عمدا كفيستأنفها كما هو ظاهر ولو عرف المأموم حدث الامام ولم يتفرقا ولم يتطهرا ثم اقتدى به ناسيا وجبت الاعادة (ولو اقتدى) رجل (بخنثى) وقد علم مما تقدم من عدم صحة القدوة انه يجب القضاء (فبان رجلا لم يسقط القضاء في الاظهر) لانه وجب لعدم صحة القدوة به في الظاهر للتردد في حاله والثاني ينظر الى ما في نفس الامر ولو بان في أثناء الصلاة استمر المأموم فيها على الثاني واستأنفها على الاول ويجرى القولان فيما اذا اقتدى خنثى بأمرأة ثم بان امرأة أو خنثى بخنثى ثم بان رجلا أو امرأتين أو الامام رجلا او المأموم امرأة (والعدل اولى) بالامامة (من الفاسق) وان اختلفت زيادة الفقه وغيره من الفضائل لانه يخاف منه ان لا يحافظ على الشرائط (والاصح أن الاقله أولى من الاقرأ) أى الأكثر قرآنا (والاورع) أى الأكثر ورعا وهو زيادة على العدالة بالعفة وحسن السيرة لانه يحتاج في الصلاة الى الاقله لكثرة الوقائع فيها وقيل الاورع أولى من الآخرين لانه أكرم عند الله وما يقى في الصلاة مما يحتاج الى كثير الفقه فتأدر وقيل يستوى الاقله والاقرأ لتقابل الفضيلتين وقيل الاقرأ أولى من الآخرين حكاية في شرح المذهب ويدل له فيما قيل حديث مسلم اذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأحقهم بالامامة أقرؤهم وأجيب بأنه في المستويين في غير القراءة كالفقه لان أهل العصر الاول كانوا يتفقهون مع القراءة فلا يوجد قارئ الا وهو فقيه فالحديث في تقديم الاقرأ من الفقهاء المستويين على غيره وفي أصل الروضة فهم من الشرح ان الاقرأ يقدم على الاورع عند الجمهور (ويقدم الاقله والاقرأ على الاسن بالنسب) فعلى أحدهما من باب أولى أما الاقله فلما تقدم واما الاقرأ فلما قابله والمراد بالاسن من يضى عليه في الاسلام زمن أكثر من زمن الآخر فيه وبالنسب من ينتسب الى قريش أو غيرهم مما يعتبر في الكفاية كالعلماء والصلحاء (والجديد تقديم الاسن على

ومن هنا الى آخر الفصل فيمن هو أولى بالامامة (قول) المتن والاصح ان الاقله أى فيما يتعلق بالصلاة (قوله) أى الأكثر قرآنا يعنى فليس المراد الاكثر تلاوة نعم لو كان الاقل قرآنا أصح لكون الأكثر لحن لحننا لا بغير المعنى فيجتمل أن لا يكون من محل الخلاف واستدل في الاقل على تقدم الاقله بتقدم أبي بكر في الصلاة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره أكثر قرآنا كآبى ومعاذ وزيد بن ثابت وأبى زيد وابى الدرداء فان كلامهم جمع القرآن رضى الله عنهم أجمعين قال الاستوى وهو دليل جيد انتهى أقول الجواب عن حديث مسلم الآتى في كلام الشارح رحمه الله يشكل عليه هذا الدليل فتأمل والله أعلم (قوله) لكثرة الوقائع فيها بخلاف الذى يجب من القراءة في الصلاة فانه محصور والوقائع لا تنحصر (قوله) وأما الاقرأ الخ عبارة غيره لان الفقه والقراءة يختصان بالصلاة الاول لمعرفة أحدهما والثاني شرط فيها بخلاف السن والنسب وغيرها

(قوله) لأن فضيلة الأول في ذاته إلى آخره لم يستدل بحديث مالك بن الحويرث ليؤمكم أكبركم رواه الشيخان لأن ظاهره كبر السن المعروف ولأن النووي قال أنه خطاب لمالك ورقته وكنا في الإسلام والنسب والهجرة والفقه والقراءة سواء انتهى والعجب أن الأسنوي استدلل به مع نقله هذا الكلام عن النووي قيسل ذلك بيسير وتبعه شيخنا في شرح البهجة وقد يوجه ما قاله ويدفع الاشكال بأن نقول العبرة بهموم اللفظ لا بخصوص السبب (قوله) والتقديم تقديم التسيب الخ استدلل به بقوله صلى الله عليه وسلم الناس تبع لقريش في هذا الشأن رواه مسلم يعني الإمامة العظمى وقيس عليها الصغرى وهى نسب قريش غيرها (قوله) لأن فضيلته مكتسبة بالآباء عبارة الرافعي لأن شرف النسب بفضيلة اكتسبتها الآباء انتهى وهى أوضع من عبارة الشارح بل عبارة لاتكاد تفهم قنأمل ولو قال الآباء لوافق صنيع الرافعي (قول) المتن فإن استويا الخ قال الأسنوي قيل هذا ينحصر أن المرجح أن الأصول ستة (٩٢) الفقه والقراءة والورع والهجرة

والسن والنسب فإن استويا فيها فسيأتى وإن اختص أحدهما بأحد هما مع الاستواء في الباقي قدم وإن تعارضت ففيه ما سبق انتهى (قوله) على أولاد غيرهم رجمائشمل ذلك ولد الهاشمي وصرح به شيخنا في شرح المنهج ووجهه أن الهجرة مقدمة على النسب فولد المهاجر مقدم كأبيه وهذا الكلام فيه نظر لأن الرافعي قد صرح بأن فضيلة ولد المهاجر من حيز النسب واتفق الشيخان على تقدم نسب قريش على غيره فكيف يجوز مع ذلك أن يذهب ذاهب إلى تقدم ولد المهاجر غير القرشي على ولد القرشي هذا وهم من شيخنا بلا شك وأما عبارة الشارح رحمه الله فقابلة للتأويل والله أعلم (قول) المتن ونحوه مثل له الأسنوي رحمه الله بالموصى له بالمنفعة مدة حياته فإنه يستحقها أولا بما كسبها لأنها لا تورث عنه وحيفئذ فعبرة المنهاج لا تشمل المستعير والعبد (قوله) من غير الأجنيبي قيد به لئلا

(النسب) لأن فضيلة الأول في ذاته والثاني في آباءه وفضيلة الذات أولى والتقديم تقديم النسب لأن فضيلته مكتسبة بالآباء وفضيلة الآخر مضى زمن لا اكتساب فيه والفضيلة المكتسبة أولى وسكت المصنف كأصله عن الهجرة وهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى دار الإسلام بعده من دار الحرب وفي الروضة كأصلها عن الشيخ أبي حامد وجماعة تأخيرها عن السن والنسب نافين الخلاف في ذلك وعن صاحب التتمة والتهديب تقديمها عليهما واختاره في شرح المذهب والتحقيق وقدم فيه الورع على الهجرة والسن والنسب وأخره في التتمة عن الكل وأقره في التتمة (فإن استويا) أى الشخصان في الصفات المذكورة من الفقه والقراءة والورع والسن في الإسلام والنسب وكذا الهجرة (ففظافة الثوب والبدن) من الأوساخ (وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها) كحسن الوجه بقدمها لأنها تقضى إلى استمالة القلوب وكثرة الجمع أى يقدم بكل منها على مقابله فإن استويا فيها وتساخا أقرع بينهما ذكره في التحقيق وشرح المذهب * تمة * يقدم في النسب الهاشمي أو المطلبى من قريش على غيره وسائر قريش على سائر العرب وجميع العرب على جميع العجم وفي الهجرة من هاجر على من لم يهاجر ومن تقدمت هجرته على من تأخرت هجرته وأولاد من هاجر أو تقدمت هجرته على أولاد غيرهم (ومستحق المنفعة بملك ونحوه) كجارة واعارة وادن من سيد العبد له (أولى) بالإمامة فيما استحق منفعة إذا كان أهلا لها من غير الأجنيبي عن ذلك الموضع (فإن لم يكن أهلا) لها كأمه أو لرجال (فله التقديم) لمن يكون أهلا وفي ذلك حديث مسلم لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي رواية لابن داود في بيته ولا في سلطانه وعبارة الروضة كأصلها والمحرر وساكن الموضع بحق وصدقه على الصور الأربع المذكورة كافي الروضة وأصلها أوضع من صدق قوله مستحق المنفعة عليها اذنوزع في صدقه على الأخيرين منها (وبقدم) السيد (على عبده الساكن) بأذنه سواء أذن له في التجارة أم لا الرجوع فائدة السكون إليه دون العبد فلا يجبي عليه خلاف المستعير الآتي لرجوع فائدة السكون إليه (لامكاتبه في ملكه) أى المكاتب لأن سيده أجنيبي منه (والأصح تقديم المستعير على المكربى) المالك نظرا إلى ملك المنفعة

يرد ما سيأتى من تقدم السيد والمعير (قول) المتن فإن لم يكن اسم يكن ضمير يعود على المستحق فيفيد أن المستعير لا يأذن بحضرة المعير بنه عليه الأسنوي رحمه الله ووجهه الأفادة أن المستعير والعبد على ما شرح الأسنوي لا يستفادان من المنهاج (قوله) على الأخيرين منها أن المستعير لا يستحق المنفعة قال الأسنوي ولا الانتفاع حقيقة انتهى وأما العبد فظاهرا أقول لو قرئ ونحوه بالرفع انضع شمول عبارة المنهاج لذلك واستغنى عن المثال الذى تكلفه الأسنوي وأعلم أن الأسنوي جعل قول المنهاج بملك عائدا على ملك المنفعة والشارح رحمه الله أبقي الكلام على ظاهره من ملك الرقبة كما يلوح ذلك من صنيع المصنف * فائدة * السكون مصدر سكن المكان (قوله) لرجوع فائدة السكون إليه زاد الرافعي فهو المالك والساكن (قوله) البه الضمير فيه راجع لقوله المستعير (قول) المتن على المكربى أى المساكين للرقبة كما أشار إليه الشارح رحمه الله فيما يأتى أما المكربى غير المالك فالمكربى مقدم عليه بلا خلاف

والثاني ينظر الى ملك الرقبة (و) تقديم (المعبر على المستعبر) للملكة الرقبة والرجوع في المنفعة والثاني تقديم المستعبر لانه صاحب السكنى الى أن يمنع والا امام الراتب للمسجد أولى من غيره فان لم يحضر استحب أن يبعث اليه ليحضر فان خيف فوات أول الوقت استحب أن يتقدم غيره (والوالى في محل ولايته أولى من الاقرب والمالك) فماذا كرمعهما أولى وفي ذلك الحديث السابق ويتقدم أيضا على الامام الراتب في المسجد والمعنى فيه أن تقدم غيره بحضرته لا يليق بهذا الطاعة فان أذن في تقديم غيره فلا بأس ثم يراعى في حضور الولاية تفاوت درجاتهم فالامام الاعظم أولى من غيره ثم الاعلى فالاعلى وعبارة المحرر كالشرح والوالى في محل ولايته أولى من غيره وان اختلف ذلك الغير بصفات مرتبة وهو أولى من مالك المنفعة أيضا فعديل المصنف عن بعضها الى ما قاله نظر المآل

* (فصل لا يتقدم) * المأموم (على امامه في الموقف) لانه لم ينقل عن أحد من المتقدمين بالنبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين (فان تقدم) عليه (بطلت) صلاته (في الجديد) كما تبطل تقدمه عليه في الفعل والقديم لا تبطل كما لا تبطل بوقوفه على يساره وعبارة المحرر لم تعتقد والشرح لا تعتقد لو تقدم عند التحريم وتبطل لو تقدم في خلاليها وفي شرح المذهب لو شك في تقدمه عليه فالصحيح المنصوص في الامة تصح صلاته لان الاصل عدم الفساد وقيل ان جاء من خلف الامام صحت لان الاصل عدم تقدمه أو من قدمه لم تصح لان الاصل بقاء تقدمه قال في الكفاية وهذا أوجه (ولا تضر مساواته) للامام (ويندب تخلفه) عنه (قليل) فتكره مساواته كما قاله في شرح المذهب (والاعتبار) في التقدم والمساواة في القيام (بالعقب) وهو مؤخر التقدم فلو تساوى بغيره وتقدمت أصابع المأموم لم يضر ولو تقدم عقبه وتأخرت أصابعه ضرر وفي القعود بالاليسه وفي الاضطجاع بالجذب ذكره البغوى في فتاويه (ويستدبرون في المسجد الحرام حول الكعبة) ويستحب أن يقف الامام خلف المقام (ولا يضر كونه) أى المأموم (أقرب الى الكعبة في غير جهة الامام) منه اليها في جهته (في الاصح) تقر بها على الجديد لا تنفاه تقدمه عليه والثاني يقول هو في معنى التقدم عليه ودفع بأنه لا يظهر به مخالفة منكورة بخلاف الاقرب في جهة الامام فيضركر ما والجمهور قطعوا بالاول وعبر فيه في الروضة بالمذهب وقول المحرر في الاظهر أى من الخلاف (وكذا الوقفا) أى الامام والمأموم (في الكعبة) أى داخلها (واختلفت جهتهما) كان وجه المأموم الى وجه الامام أو ظهره الى ظهره ولا يضر كون المأموم أقرب الى الجدار الذى توجه اليه من الامام الى ما توجه اليه في الاصح لما تقدم وزاد في أصل الروضة حكاية طريق القطع به وتصحيحها بما ذكره الرافعى في الاولى ولو وقف الامام في الكعبة والمأموم خارجها جاز وله التوجه الى أى جهة شاء ولو وقف بالعكس جاز أيضا لكن لا توجه المأموم الى الجهة التى توجه اليها الامام على الجديد لتقدمه حينئذ عليه (ويقف الذكركن يمنة) أى الامام بالغا كان المأموم اوصييا (فان حضر آخر) في القيام (احرم عن يساره) ثم تقدم الامام أو يتأخران (حيث أمكن التقدم) وتأخر اسعة المكان من الجانبين (وهو) أى تأخرهما (أفضل) روى الشيخان عن ابن عباس قال بت عند خاتى ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل فقامت عن يساره فأخذ برأسى فأقامنى عن يمينه وروى مسلم عن جابر قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فقامت عن يساره فأخذ بيدي حتى أدارنى عن يمينه ثم جاء جبار بن سحر فقام عن يساره فأخذ بأيدينا جميعا حتى أقامنا خلفه ترجم البيهقى عليه باب الرجل يأتم بالرجل وعلى الاول باب الصبي يأتم برجل ولو جاء الثاني في التشهد والسجود فلا تقدم ولا تأخر حتى يقوموا وان لم يمكن الا التقدم او التأخر لضيق المكان من احد الجانبين حافظوا على الممكن (ولو حضر) مع الامام في الابتداء (رجلان أو رجل وصبي صفا)

(قوله) للملكة الرقبة الاحسن ما قاله غيره لانه قادر على منع المستعبر ووجه الاحسنية شمول هذا المعبر غير المالك للرقبة فانه مثل مالسهما فيما يظهر (قول) المتن والمالك أى اذارضى باقامة الجماعة في ملكه قال الاسنوى والوالى يشمل القضاة وغيرهم (قوله) فماذا كرمعهما أولى لك أن تقول من جملة ما ذكر العدل والمتجه انه أولى من المالك الفاسق أهنى اذارضى باقامة الجماعة في ملكه اللهم الا أن يقال معنى أولوية الامام انه بعد رضا المالك باقامة الجماعة يستلزم له التقدم من غير توقف على اذن المالك له بخصوصه ولا كذلك العدل مع المالك الفاسق * (فصل لا يتقدم الى آخره) * (قوله) كما لا تبطل الخ أى يجامع انها مخالفة في الموقف (قول) المتن ولا تضر مساواته قال ابن الرفعة بالاتفاق (قول) المتن ويندب تخلفه الخ قال الاسنوى خوفا من التقدم ومراعاة للترتبة بل تكره المساواة انتهى (قوله) وهو مؤخر التقدم ايضاح هذا ما نقل القاضى عياص عن الاصمعى انه القدر الذى أصاب الارض من مؤخر الرجل قال وقال ثابت العقب ما فضل من مؤخر التقدم عن الساق انتهى أقول وهذا الاخير فيه نظرات كثير من الناس في ساقه تدوير ولا يفضل شئ من مؤخر قدمه عن ساقه والله أعلم (قول) المتن ويستدبرون كأنه قال محل مسلف اذا بعدوا عن الكعبة والا فحكمهم هذا

(قوله) والمرأة خلف الرجل لو كانت محرمة للرجل فالظاهر انهما يصفان خلفه (قوله) ويتم خلفه أي فيثبت ذلك في الصبي والرجل ففي الرجلين من باب أولى (قول) المتن وسطه قال الجوهرى جلست وسط القوم بالتسكين لانه طرف وجلست وسط الدار بالفتح لانه اسم قال وكل موضع صلح فيه بين فهو بالاسكان والافه بالفتح ووربما يصحكن وليس (٩٤) بالوجه انتهى (قوله) روى البيهقي

الحق في الكفاية عن الشافعي رضي الله عنه بعد الذي ساقه الشارح وروى أن صفوان بن سليم قال من السنة اذا أتمت المرأة النساء أن تقف وسطه قال الشافعي رضي الله عنه وذلك يصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول) المتن وليساعده المجرور ينبغي أن تحصل لهذا المساعد فضيلة الصف الذي كان فيه ولا يضر تأخره عنه (قوله) وقد يعلم به داية غيره الخ منه تعلم ان المؤلف رحمه الله لوعبر بالكاف بدل الباء كان أولى ونبه الاسنوى رحمه الله على انه لا يشترط العلم بالاتصال في حال الاتصال بدليل الاكتفاء بروية بعض الصف قال وحينئذ فالمتجه حصول العلم قبل تأخره عن شيء يكون به متخلفا بغير عذر وبه أيضا على أن قضية اطلاقهم ان المبلغ لا فرق فيه بين المصلى وغيره وانه ينبغي أن يقبل خبر الصبي في ذلك كدلالة الاعمى على القبلة فقد قال في شرح المذهب يقبل خبر الصبي فيما طريقه المشاهدة قال الاسنوى ومسلتا فرد منه انتهى (قوله) نافذة منه قد يؤخذ أن الواقف في نفس جدار المسجد اذا حال بينه وبين المسجد شيئا لا تصح صلاته ~~لكن~~ خالف في ذلك البلقيني وأفتى هو وكذا الاسنوى بالهبة في الصورة المذكورة قال بعضهم هو متجه

أي قاما صفا (خلفه وكذا امرأه أو نسوة) تقوم أو يقفن خلفه وان حضر معه رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل وان حضر معه امرأة ورجلان أو رجل وصبي قام الرجلان أو الرجل والصبي خلفه صفا وقامت المرأة خلفهما روى الشيخان عن انس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم فقامت أم سليم خلفه وأم سليم خلفنا ولو حضر معه رجل وامرأة وخنتي وقف الرجل عن يمينه والخنتي خلفهما لاحتمال انه امرأة والمرأة خلف الخنتي لاحتمال انه رجل (ويقف خلفه الرجال ثم التصيان ثم النساء) قال صلى الله عليه وسلم ليليني منكم أولو الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثلاثا رواه مسلم وقوله ليليني تشديد النون بعد الياء وبجذفها وتخفيف النون رواه تان والنهي جمع نية بضم النون وهو العقل وروى البيهقي عن أبي مالك الاشعري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس في الصلاة الرجال ثم التصيان ثم النساء لكنه ضعفه وفي التحقيق كالتنبيه ثم الخنتي ثم النساء (وتقف امامتهن وسطه) بسكون السين روى البيهقي باسنادين صحيحين أن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أمتان نساء فقامتا وسطه ولو أمهت خنتي تقدم عليهن ذكره في الروضة وكل ما ذكره مستحب ومخالفته لا تبطل الصلاة (ويكره وقوف المأموم فردا بل يدخل الصف ان وجد سعة) فيه (والافلج شخص) منه (بعد الاحرام وليساعده المجرور) بموافقة فيقف معه صفا روى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى خلف الصف أيها المصلى هلا دخلت في الصف وأجرت رجلا من الصف فيصلي معه أعد صلاتك وضعفه والامر بالاعادة للاستحباب لما روى البخاري عن أبي بكره انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل أن يصل الى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعد وفي رواية لابي داود بسند البخاري فركع دون الصف ثم مشى الى الصف لم يأمره بالاعادة مع انه أتى ببعض الصلاة منفردا خلف الصف وفي الروضة كأصلها له أن يخرج الصف اذا لم يكن فيه فرجة وكانت في صف قد امة لتقصيرهم بتركها ويؤخذ من الكراهة فوات فضيلة الجماعة على قياس ما ساق في المقارنة (ويشترط عليه) أي المأموم (بانتقالات الامام) ليمكن من متابعتها (بأن يراه أو بعض صف أو يسمعه أو مبلغا) وفي الروضة كأصلها وقد يعلم به داية غيره اذا كان أعشى أو أصم في ظلمة (واذا جمعهما مسجد صح الاقتداء وان بعدت المسافة وحالت ابنية) نافذة أغلق أبوابها أولا وقبل لا يصح في الاغلاق واذا لم تكن نافذة لا يعد الجامع لهما مسجد واحد (ولو كانا بقضاء) أي مكان واسع (شرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع) بذراع الأدمى (تقريبا وقيل تحديدا) وهذا التقدير مأخوذ من عرف الناس فانهم يعدونهما في ذلك مجتمعين وعلى التقريب لا تضر زيادة أذرع يسيرة كثلاثة ونحوها وتضر على التحديد قاله في شرح المذهب (فان تلاحق شخصان أو صفان) كذا في المحرر أيضا والمراد به ما في الروضة كأصلها انه لو وقف خلف الامام صفان أو شخصان احدهما وراء الآخر (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين الاخير والاول) من الشخصين والصفين لا بين الاخير والامام حتى لو كثرت الصفوف وبلغ ما بين الامام والاخير فرسخا جاز (وسواء) في الحكم المذكور (الفضاء المملوك والوقف والمبعض) أي الذي بعضه ملك وبعضه وقف والموات كما في المحرر والمحوط والمسقف

لان مدار ما علل به الشيخان عدم الهبة عند عدم النفوذ على انه لا يعد لنا أن حينئذ مسجد وذلك متخلف في الصورة المذكورة كما انتهى أقول وهو سند قوي والله أعلم (قول) المتن تقريرا قال الامام كيف يطمع الفقيه هنا في التحديد ونحن في اثبات التقريب على علالة انتهى وعلة الفقيه من عدم ورود ضابط

(قول) المتن ولا يضرب الشارع الخ أى قياسا على غير ذلك من الفضاء وكما لو كانا في سفينتين مكشوفتين من مكان واحد فضيته أنه لو كان البيت والعصن مثلامن مكانين لم تصح الصلاة لعدم الاجتماع وهو انما يتجه بالنسبة الى الطريقة الثانية لكن الاسنوى رحمه الله ادعى أن الذي دل عليه كلام الرافعي أن المكانين كالساكن قال أعنى الاسنوى رحمه الله لكن مع مراعاة باقى الشروط من محاذاة الاسفل للاعلى بجزء منهما انتهى وقوله لكن مع مراعاة الخ أراد به أن أصحاب الطريقين يشترطون مع الذي اعتبره فهما المحاذاة أيضا وقد تبعه على ذلك صاحب الارشاد لكن الشارع كما سيأتى خصه بالاولى (٩٥) ثم ان ما اقتضاه صنيع الاسنوى رحمه الله من صحة الصلاة فى البناءين من مكانين حتى

عند أصحاب الطريقة الثانية هو الحق فقد درأيت فى التحقيق التصريح بذلك والله أعلم وقوله أيضا من مكان واحد متعلق بالثلاثة قبله وذلك كما فى المدارس المشتلة على هذه الامور الثلاثة فاذا وقف الامام فى أحدها والمأموم فى آخر فحكمه ما ذكره الشيخ رحمه الله (قول) المتن أحصهما عبارة المحرر رأوا لهما ولم يصرح فى غيرهما بترجيح والاولى معروفة بالخراسانيين والعراقيين (قول) المتن كالفضاء أى قياسا على الفضاء فى كلامه اشارة للدليل (قول) المتن ان لم يكن حائل قال الاسنوى أى ما ذكرناه من الطريقين محله ان لم يكن الخ والتعبير فيه قلاقة ويقضى أن الباب النافذ يسمى حائلا انتهى وأما الشارح فانه فرض الكلام فى الطريقة الثانية ثم ألحق الاول بها فى الباب المغلق والمردود والشباك كمنه عليه آخر (قوله) فرض الباب أى المغلوق والمردود بل وكذا المفتوح فيما يظهر وبه يظهر لك أن صنيع الشارح رحمه الله أحسن من صنيع الاسنوى السالف فى الحاشية التى قبل هذه (قول) المتن أو عكسه قال الاسنوى ضميره يرجع الى الوقوف (قوله) أى المأموم كأنه أعاد الضمير عليه باعتبار انه المحدث عنه وخالف الاسنوى فقال أى بعض بين أحدهما بعض يدن

كما فى شرح المذهب كأصل الروضة فهما من الشرح (ولا يضرب) بين الشخصين أو الصفيين (الشارع المطروق والنهر المحوج الى سباحة) بكسر السين أى عوم (على الصحيح) ومقابله يقول الشارع قد تنكر فيه الزحمة فيعسر الاطلاع على احوال الامام والماء حائل كالجدار واجيب بمنع العسر والحيلة المذكورتين ولا يضرب خرما الشارع غير المطروق والنهر الذى يمكن العبور من احد طرفيه الى الآخر من غير سباحة بالوثوب فوقه أو المشى فيه أو على جسر معدود على حافته وذلك فى شرح المذهب اعتبار المسافة المذكورة بين الشخصين أو الصفيين عن يمين الامام أو يساره أيضا (فان كانا فى بناءين كصحن وصفة أو بيت) من مكان واحد (فطريقان أحصهما ان كان بناء المأموم يميناً أو شمالاً) لئلا الامام (وجب اتصال صف من احد البناءين بالآخر) كان يقف واحد بطرف الصفة وآخر بالصحن متصل به وذلك ليحصل الربط بين الامام والمأموم فى الموقف الذى اوجب اختلاف البناء افتراقهما فيه (ولا يضرب) فى الاتصال المذكور (فرجة لا تسع واقفا فى الاصح) نظرا للعرف فى ذلك والثانى ينظر الى الحقيقة (وان كان) بقاء المأموم (خلف بناء الامام فالصحيح) من وجهين احدهما منع القدوة لاستقاء الربط بما تقدم (صحة القدوة بشرط ان لا يكون بين الصفيين) أو الشخصين بالبناءين وقف احدهما بآخر بناء الامام والثانى بأول بناء المأموم كما فى الروضة واصلها (اكثر من ثلاثة اذرع) تقرىبا التقدير المشروع بين الصفيين لا مكان السجود بعد ان به متصلين وهذا الاتصال هو الرابط بين الامام والمأموم فى الموقف هنا (والطريق الثانى لا يشترط الا القرب كالفضاء) بأن لا يزيد ما بين الامام والمأموم على ثلثمائة ذراع (ان لم يكن حائل أو حال) ما فيه (باب نافذ) يقف بجذائه صف أو رجل كما فى الروضة وأصلها (فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية) كالشباك (فوجهان) أحصهما فى اصل الروضة عدم صحة القدوة اخذنا من تصحيحه الآتى فى المسجدمع الموات (أو) حال (جدار بطلت) أى لم تصح القدوة (باتفاق الطريقين) والوجهان فى المسئلة قبلها على كل من الطريقين أيضا ويلحق بالجدار الباب المغلق وبالشباك الباب المردود اخذنا مما سبأى ويؤخذ من فرض الجدار على الطريقة الاولى فرض الباب والشباك بحكمهما عليها (قلت الطريق الثانى أصح والله أعلم واذا صح اقتداؤه فى بناء آخر) على الطريق الاول أو الثانى (صح اقتداء من خلفه وان حال جدار بينهما وبين الامام) ويكون ذلك كلاما لمن خلفه لا يجوز تقدمهم عليه قال القاضى حسن ولا يقدم تكبيرهم أى للاحرام على تكبيره وخرم به فى التحقيق (ولو وقف فى علو ومامه فى سفلى أو عكسه) كصحن الدار وصفة مرتفعة أو سطحها (شرط محاذاة بعض يده) أى المأموم (بعض يده) أى الامام كان يحاذى رأس السافل قدم العالى فيحصل الاتصال بينهما بذلك والاعتبار فى السافل بمعتدل القامة حتى لو كان قصيرا أو قاعدا فلم يحاذ ولمقام معتدل القامة لحاذى كفى ذلك ثم هذا الشرط المبنى على الطريقة الاولى ليس كافيا وحده بل يضم الى

الآخر (قوله) والاعتبار فى السافل الخ لو كان محاذيا بالفعل لطوله ولو كان معتدلا لم يحاذ فظاهر الصحة خلافا لما فى شرح الروض (قوله) المبنى على الطريقة الاولى خالف الاسنوى فى ذلك حيث قال بصورة المسألة أن لا يكونا فى مسجد فان كانا مع مطلقا انتهى فاقضى صنيعه ان الحكم مفروض على الطريقين معا وتبعه صاحب الارشاد وضم الى مسئلة المسجد ما لو كان المرتفع آكاما نظرا الى انهما فى قرار واحد وان اختلعا علوا وسفلا ولكن العراقي فهم كما فهم الشارح ثم رأيت عبارة التحقيق ظاهرة فى جريان ذلك على الطريقين

(قوله) على الطريقة المذكورة لعل هذا المحل مأخذ الشارع النساء على الأولى (قول) المتن وقيل من آخره أي نظرا إلى أن الاتصال مريحي ينه وبين الإمام لابنه وبين المسجد * تنبيه * لو كان المأموم في المسجد والإمام خارجة فلا اعتبار من آخر المسجد أيضا من موقف المأموم به عليه إلا ما رجع الله (قول) المتن منع أي وأن علم المأموم الانتقالات (قوله) وقيل يشترط اتصال الخ يعني وقيل يأتي هنا طريق المراوزة وقيل عليه ما سيأتي عن البغوي * فرع * الدار والمدرسة مع المسجد يأتي فيها الطريقتان (قوله) وهو جامع مع ما في الروضة الخ وذلك لأن قوله في الفضاء المملوك أنه كالشارع مقتضاه أن العجم الحاقه بالموات وقيل يشترط الاتصال فالحاقه بالموات هو ما ينحس في الروضة واشترط الاتصال المحكي بقيل هي مقالة البغوي (قوله) وهو جامع أيضا (٩٦) الضمير فيه راجع لقوله كذا كره وقوله

بالفضاء راجع لقوله والفضاء المملوك (قوله) وأنه الضمير راجع لقوله أن البغوي (قول) المتن ولا يقوم قال الأسنوي ينبغي أن يريده التوجه والاقبال يشمل من يصلي من غير قيام (قول) المتن حتى فرغ المؤذن ينبغي أن يحمل على معناه البغوي ليشمل ما لو أقام غير من أذن (قوله) إذا أقيمت الصلاة وفي رواية ابن حبان إذا أخذ المؤذن في الإقامة (قوله) أن لم ينحس إلى آخره بحث الأسنوي اتصافه إذا رجا جماعة أخرى بسبب تلاحق الثاني قال وحينئذ ينبغي أن تجعل آل في الجماعة الجنس لا العهد انتهى (قوله) لأنها أولى منه بفرضيتها الخ عبارة الأسنوي لأنها فرض أو صفة فرض ونقله عن الرافعي رحمه الله ثم نقل عن ابن الرفعة أنه قال يقتصر منه على ما يمكن قال أعني الأسنوي وهو أصوب من تعبير غيره يعني بالقطع ونقل عنه أيضا أنه يطلب منه ذلك لو خاف فوت فضيلة التحريم وإن ابن الرفعة نقله عن بحث صاحب الدخائر ثم رجع

* (فصل شرط القدوة الخ) * (قول) المتن مع التكبير قال الرافعي كسائر ما يوجب فضيلة كما قال الأسنوي أن يكون من أول التكبير الخ ثم اعترض اشتراط

ما تقدم حتى لو وقف المأموم على صفة مرتفعة والإمام في العجم فلا بد على الطريقة المذكورة من وقوف رجل على طرف الصفة ووقوف آخر في العجم متصلا به قاله الرافعي وأستطه من الروضة (ولو وقف في موات وإمامه في مسجد) اتصل به الموات (فإن لم يحل شيء) يبرر الإمام والمأموم (الشروط المتعارفة) أي أن لا يزيد على الثمانية ذراع كما في الفضاء (معتبر من آخر المسجد) لأنه محل الصلاة فلا بد من رفا في أخذ الفاصل (وقيل) من (آخره) فيه فإن لم يكن فيه إلا الإمام من موقفه (وإن حل حذر) باب فيه (أو) فيه (باب مغلق منع) الاقتداء (وكذا الباب الردود والشبكات في الجمع) تدارك الهمزة المشاهدة في الأول ومنع الاستطراق في الثاني وما يقابل ينظر إلى الاستطراق في الأول والمشاهدة في الثاني لكن جانب المنع أولى بالتغليب أما لباب المتعوض فيجوز اقتداء الواقف بخدائه والعصم المتصل به وإن خرجوا عن المحاذاة بخلاف العادل عن محاذاه فلا يجوز اقتداؤه للحائل وقيل يجوز إذا كان الجدار للمحمدية من آخره والشارع المتصل بالمسجد كلوات وقيل يشترط اتصال العجم من المسجد بالطريقة وانفصال المملوك المتصل بالمسجد كالشارع كذا كره في شرح المذهب والتحقيق وهو جامع إلى الروضة كسلبها أن البغوي قال باشتراط اتصال صف من المسجد بالفضاء وأنه ينبغي أن يكون ثلثات (تستدركه ارتفاع المأموم على إمامه وعكسه الحاجة) كتعليم الإمام المأمومين منه الصلاة وتبليغ المأموم تكبير الإمام (فيستحب) ارتفاعهما لذلك (ولا يقوم) مريد الصلاة (حتى فرغ المؤذن من الإقامة) لأنه وقت الدخول في الصلاة (ولا يتبدل نفل بعد شروعه) أي المؤذن (فيها) لحديث مسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (فإن كان فيه أتمه أن لم ينحس فوت الجماعة) باتصافه (والله أعلم) فإن خشية قطع النفل ودخل في الجماعة لأنها أولى منه بزنتها أو تأكدتها وقد تقدم أنها تدرك ما لم يسلم الإمام ففوتها بسلامه كما صرح به هنا في شرح المذهب

* (فصل شرط القدوة) * في الابتداء (أن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء أو الجماعة) والله فلا تكون صلاته صلاة جماعة ونية الجماعة صالحة للإمام وعبر بها فيه أو إسحاق ذكر في الكفاية وتتبع بالقرينة الحالية للاقتداء وللإمامة وقد نقل القاضي حسين عن أبي إسحاق أن الإمام ينوي الجماعة ويصح أنه لا ينويها فأصرها على الاقتداء وذلك في باب صفة الصلاة وسيأتي جواز قدوة المنفرد في خلال صلاته في الظاهر ولا تكبير فيها (والجمعة كغيرها) في اشتراط النية المذكورة (على العجم) والشأن يقول اختصت بأنها لا تصح إلا بالجماعة فلا حاجة إلى نيتها فيها (فلو ترك هذه النية وتابع في الأفعال بطلت صلاته على العجم) لأنه وقفها على صلاة غيره من غير رابط بينهما والثاني يقول المراد بالتابعة هنا أن يأتي بالفعل بعد الفعل لا لأجله وإن تقدمه انتظار كثيره فلا راع في المعنى (ولا يجب

كونها مع التكبير بصحتها في خلال الصلاة وإنما اشترطت النية لأن المتابعة عمل وقال صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات تعيين (قوله) وتتبع بالقرينة الحالية للاقتداء عبارة السبكي كذا مرادهم بنية الجماعة هنا الحاضرة التي مع الإمام فيرجع ذلك إلى نية الاقتداء (قوله) فلا حاجة إلى ذكر الأسنوي بدله وكان التعرُّيج بنية الجماعة مقتبعا عن التصريح بنية الجماعة (قوله) من غير رابط بينهما زاد غيره وفيه ما يشغل القلب ويسلب الخشوع فيمنع منه

(قوله) في التيه هو معنى عبارة الروضة حيث قال لا يجب على المأموم أن يعين في بيته الامام انتهى وعلة ذلك انه قد لا يعرفه فيشك تكليفه المعرفة (قول) المتفان عنه الخ ليس المراد تعيينه بالاشارة القلبية الى ذاته وانما المراد أن يعتقده بقلبه زيدافين عمرا كما ذكره الشارح لكن لو عبر الشارح بالياء بدل الكاف كان أولى فيما يظهر فليتأمل (قوله) لتابعته اشار بهذا الى أن وجه البطلان المتابعة بعد ذلك والافقد انعقدت منفردا واذالم يتابع لا بطلان وهذا ما حاوله السبكي والاسنوى وخالف شيخنا تبعا للزركشي ويشهد لهما حالة تسبق الامام بالتعزم والواصلى خلف رجل فبان أننى (قوله) فان قال الحاضر ليس المراد تعين القول اللفظى وانما المراد أن يقصد بقلبه الحاضر أو بشيراليه اشارة قلبية وقوله فان قال (٩٧) أى في حالة التعيين ثم الخطأ فاقتضى ذلك ان التعيين قد يفارق الربط القلبي

تعيين الامام) في التية بل تكفي نية الاقتداء بالامام الحاضر والجامعة معه (فان عنه وأخطأ) كان
نوى الاقتداء عزيد فبان انه عمرو (بطلت) صلاته لم يتابعه من لم ينو الاقتداء به فان قال الحاضر أو هذا
فوجهان قال في الروضة الاربع صحة الاقتداء (ولا يشترط للامامة) في صحة الاقتداء به
(ويستحب) له لئلا فضيلة الجامعة وقيل ينالها من غير نية لتأدي شعار الجامعة بما جرى وقال
القاضي حسين فيمن صلى منفردا فاقبدي به جمع ولم يعلم بهم ينال فضيلة الجامعة لانهم نالوها بسببه كذا
في أصل الروضة عن القاضي حسين زاد في شرح المذهب عنه انه ان علم بهم ولم ينو الامامة لم تحصل له
الفضيلة وعبر في قوله بالوجه الثالث ومن فوائد الوجهين انه اذا لم ينو الامامة في صلاة الجمعة هل تصح
جمعه والاصح لا تصح وبه قال القاضي حسين وسكت الشيخان عن وقت نية الامامة وذكر الجويني في
التبصرة انها عند الاحرام وقال في البيان في باب صفة الصلاة بتجوز بعده وقال هنا لا تصح عنده أى لانه
ليس بامام الآن (فلو أخطأ في تعيين تابعه) للذي نوى الامامة به (لم يضر) لان غلطه في التية لا يرد على
تركها وهو جائز كما سبق (وتصح قدوة المؤدى بالقاضي والمفترض بالمتفعل وفي الظهر بالعصر
وبالعكس) أى القاضي بالمؤدى والمتفعل بالمفترض وفي العصر بالظهر ولا يضر اختلاف نية الامام
والمأموم (وكذا الظهر بالصبح والمغرب وهو) أى المتقدم في ذلك (كالمسبوق) يتم صلاته بعد سلام
امامه (ولا يضر متابعة الامام في القنوت) في الصبح (والجلوس الآخر في المغرب وله فراقه اذا اشتغل
بهما) بالنية واستمراره أفضل ذكره في شرح المذهب (ويجوز الصبح خلف الظهر في الاظهر) وقطع
به كعكسه بجامع انهما صلاتان متفقتان في النظم والشأن ينظر الى فراغ صلاة المأموم قبل الامام
(فاذا قام) الامام (لثالثة ان شاء) المأموم (فارقة) بالنية (وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه
قلت انتظاره أفضل والله أعلم وان أمكنه القنوت في الثانية) بان وقف الامام يسيرا (قنت والتركه)
قال في الروضة كأصلها ولا شيء عليه أى لا يجبره بالسجود لان الامام يحمله عنه (وله فراقه)
بالنية (ليقنت) تحميلا للسنة ولو صلى المغرب خلف الظهر فاذا قام الامام الى الرابعة لم يتابعه بل
يفارقه بالنية ويجلس ويتشهد ويسلم وليس له انتظاره في الاصح لانه أحدث تشهد الميفعله الامام بخلاف
الصبح خلف الظهر (فان اختلف فعلهما) أى الصلاتين (ككتوبة وكسوف أو جنازة لم تصح)
القدوة فهما (على الحكيم) لتعذر المتابعة والثاني تصح لاكتساب الفضيلة وبإحاطة كل واجبات

٢٥ ل ج المتن والمفترض بالتفعل دليله قصة معاذ رضي الله عنه وقيس عليه الاولى والاخيرة (قول) المتن كالمسبوق فيه اشارة الى الدليل أعني القياس على المسبوق (قوله) ذكره في شرح المذهب أى ويستحب له أيضا استمراره القنوت والشهد كالمسبوق ورجا يؤخذ ذلك من قول المناج كالمسبوق (قول) المتن ويجوز الصبح خلف الظهر ولا تجوز الجمعة اذا كان من الاربعين خلف الظهر ولو متصورة (قوله) كعكسه راجع لقول المصنف يجوز الصبح خلف الظهر (قوله) والثاني ينظر الخ أى وذلك بجوج الى المفارقة وذبأنها غير لازمة بل الاستتار أفضل قال الاسنوى ويستفاد من تعليل البطلان ان الامام لو سبقه بالاولتين من الظهر صح الاقتداء جزم (قوله) ولا شئ عليه قال الاسنوى القياس السجود انتهى ولعل وجهه القياس على المخالف اذا تركه لا اعتقاده عدم مشروعية الركوع بعده (قول) المتن وله فراقه قال السبكي وترك الفراق أفضل كقطع القدوة بالعذر (قول) المتن أوجنازة قال الاسنوى لو عبر بالاولا فلاذاست مسائل في المذكورات

* (فصل يجب متابعة الامام) * (قول) المتن متابعة لو عسر بالنبعية كان أولى لان المتابعة مغايلة من الجانبين (قول) المتن بأن يتأخر الخ هذه العبارة تفيد ان المأموم يطلب منه الشروع في المتابعة عقب شروع الامام في الهوى للركوع أو السجود وان لم يصل الامام اليهما وهو ظاهر لكن قوله ويتقدم أى ابتداء المأموم على فراغه يصدق بما لو وقع ابتداء المأموم عقب ابتداء الامام في الركوع ولكن لم يكمل المأموم الركوع حتى رفع الامام رأسه منه وبما لو سبقه المأموم بالركوع بعد تأخر الابتداء وليس مراداً (قوله) هلى ماسبق أى ففهوم العبارة فيه التفصيل الآتى فلا اعتراض وأما المقارنة فقد مرّحها (قوله) انما جعل (٩٨) الامام الحديث هذا الحديث يستفاد

سلانه فاذا اقتدى صلى المكتوبة صلى الجنازة لا يتابعه في التكبيرات والاذكار التي ينهابل اذا كبر الامام الثانية تحير هو بين ان يخرج نفسه عن المتابعة وبين ان يتخير سلام الامم أو يعصى الكسوف تابعه في الركوع الاول ثم ان شاء رفع رأسه معه وفارقه وان شاء انتزعه قبل الركوع فانه ينظره بعد ملافيه من تطويل الركس القصير

* (فصل يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة بان يتأخر ابتداء فعله) * (أراد الموم) (عن ادائه) أى الامام أى ابتداء فعله (ويتقدم) ابتداء فعل المأموم (على فراغه منه) أى فراغ الامام من العمل فلا يجوز التقدم عليه ولا التخلف عنه على ماسبق يابه وفي شيخ مسلم حديثه اذ روا الامام اذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا وفي التميمين حديثه انما جعل الامم المؤتممة فذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا (فان قارنه) في الفعل أو القول (لم يضرا) تكبيراً حراماً وفرضاً مقارنه فيها أى تمتنع انعقاد الصلاة ويشترط تأخر جميع تكبيره المأموم عن جميع تكبيره الامم وهو قيل في نظر المقارنة في السلام أيضاً اعتبار التحلل بالحكم ثم انما سارونه في انه فعل مكرور قدوة فنية لا بما به جزمه في الروضة وفي أصلها ذكره صاحب التهذيب وغيره ويؤخذ منه ان اجابته حصل نهيها وان المتابعة شرط في حصول فضيلتها (وان تخلف) المأموم (بركن) فعلى (ب) فرغ الامم منه وهو فيما قبله كل ابتداء الامام رفع الاعدال والمأموم في القيام (لم تبطل) صلاته وان لم يكن عذر (في اذ صم) لان تخلفه يسير والثاني تبطل في التخلف من غير عذر ولو عذر انما عذر السوء في القيام لم تبطل صلاته في الاصح في الروضة (أو) تخلف (بركن) بان فرغ الامم (منها) وهو فيما قبلهما كان ابتداء الامام هوى السجود والمأموم في قيام القراءة (ولم يكن عذر) كتخلفه لقراءة السورة (بطلت) صلاته لفحش تخلفه من غير عذر (وان كن) عذر (ب) أسرع) الامام (قراءه) وركع قبل اتمام المأموم السابعة) وهو بطيئاً انقراءه ولو اشغرت بتساهل اعدال الامم وسجد قبله (فقبل تبعه وتسقط البقية) لعذر (والعذر) لاذل (ينهاوي) حتى نسيه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان متصودة وهى الطويلة فلا يعذر منها القصير وهو الاعدال والجلوس دين السجدين ~~كما تقدم في~~ ود السهو فيسعى خلفه اذا فرغ من السابعة قبل فراغ الامم من السجدة الثامنة أو مع فراغه منها بان ابتداء الرفع اعتباراً بسمية الركعة (فان سجد) من الثلاثة المذكورة بان لم يفرغ من السابعة الا والامام قائم عن السجود أو جالس لتشهد (فقبل فارقه) بنية

منه منع التقدم والتأخر والاول خاص بمنع التقدم لكن دلالة أصرح (قوله) ويشترط الخ غرضه من التنبيه على هذا ان عبارة المتن لا تفي به بل ربما توهم جواز الشروع قبل فراغ الامام أو وجوبه كما يعرف بالتأمل نعم يفهم منها امتناع الدعة في التكبيرة وله بعد ولو سبق امامه بالتحريم لم تعتد قصره عما يفهم من هنا والله أعلم ولا يجوز أن يقال المقارنة ولو في جزء لا نأقول المراد من المقارنة في المتن المساواة من أول الفعل بدليل ما في المتن قبل ذلك (قوله) مفعولة لفصلية الجماعة ينبغي أن يختص تفويت الفضيلة بما حصلت فيه المقارنة (قوله) وفي أصلها أى والذي في أصلها الخ (قول) المتن لم تبطل في الاصح لكنه مكر وهنقه السبكي عن الثوري (قوله) ولو اعتدل الامام الى آخره كان وجهه عدم ادراج هذه في عبارة المناج (قوله) بركن أى فقط (قوله) ولو استقل الخ حكمه ذكره هذا بيان شرط جريان الخلاف ثم انظر كيف هذا مع فرض المقسم فمن تخلف بركنين أو مع فراغه منها بان ابتداء الرفع الخ قضيته انه لو ابتداء الرفع قبل فراغه لا يسجد على نظم صلاته لكنه قد فسر الاكثر فيما

يأتى بأن لم يفرغ الا والامام قائم عن السجود او جالس يستشهد بهذا الصورة كترى تجداهما لظرفا لكن يؤيد الثاني ما في الراعي لتعذر والروضة من ان يحمل القولين فيمن زحم عن السجود اذ ركع الامام في امانية وتبطل ذل لا فاقته انتهى. ~~سمن~~ ان الراعي مثل الاكثر جاد كروثله أيضاً بما ارفع الامم رأسه من السجدة الثانية والمأموم في التيمم انتهى فليراجع الراعي فتى لما راى الثاني فيه لكن مع عجلة في الكشف (قوله) اعتباراً ببقية لركعة انظر هل المراد بهذه البقية الجزء الاخير الذي فيه الامم من الركعة عند فراغ المأموم من الفاتحة فيه نظراً انه يخلف فيما لو زحم عن السجود وكن المراد القدر الذي أدركه المأموم مع الامم ~~قوله~~ (قوله) لتشهد انظر هل المراد الاخير

(قول) المتنبه أي فلو تخلف أدنى تخلف بطلت نظر الماضي من التخلف وان كان معذورا هذا ما ظهر لي من كلامهم فليست أملي نعم يستتعي ما إذا كان معذره في التخلف لرحمة وكذا نسيان التسدوة كما قاله ابن المقرئ أي فإنه لا يضر التخلف بالأكثري ما دام عذرا لرحمة أو النسيان قائما ثم قولهم يتبعه ظاهر فيما لو جلس الإمام لتشهد وأما في مسألة القيام للثانية فقد اتفقا في القيام فلو فرض أنه لم يكمل الفاتحة بعد فظاهر أنه يبنى على ما قرأه منها قبل ثم لو فرض ركوع الإمام قبل اكتمالها فيجوز أن يتخلف للبقية ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان (قوله) ويرجع مع الإمام لعوم قوله صلى الله عليه وسلم (٩٩) وإذا ركع فاركعوا (قوله) الذي هو محلها أي بخلاف ما إذا أدرك ركعا (قوله)

وان تخلف عن الإمام انظر هذا الخلف (قوله) غير معذور أي مع آخره بالخلف كما هو فرض المسألة (قوله) فإن لم يدرك الإمام عبارة شيخنا في شرح المهج فان لم يدرك الإمام في الركوع فأنته الركعة ولا يركع لأنه لا يحسب له بل يتابعه في هويته للسجود قاله الإمام ونقله عنه في المجموع وخبره في التحقيق قال الفارقي وصورة المسألة أن يظن أنه يدرك الإمام قبل سجوده والفتاوى بعده قطعها ولا يقرأ انتهى أقول وكلام الفارقي في هذا مشكل لا يسمح به من منعه من الركوع وواجب القراءة عليه لتقصيره بالاستغفار بالسنة عن الفرض فليست أملي (قوله) وسكانها الخ حيث قال في فاتحته (قوله) أي يظن الخ لو اشتغل بها بناء على هذا الظن فأخلف فيجوز أن يعذر بكسب القراءة كما سلف نظيره في الموافق ويكون محل مسألة البغوي والقاضي والمتولى السابقة عند عدم الظن بدليل التعليل بالتقصير وقولهم لا به قصر باستغفاله بما لم يؤمر به كما سلف في كلام الشارح ومن يظن مأمورا بها فلا تقصير لكن لا يخفى أنه يقرأ بقدر ما اشتغل به فقط لأن الفرض أنه لم يدرك رمنا يسع الفاتحة وأما احتمال أن يركع معه لعذره ولا يلزمه قراءة بقدر ما لأنه لم يسبق وقوله لا يغفل شيء

لتعذر المواقفة (والاصح) لا يضر قبله (يتبعه فيما هو فيه ثم يتدارك بعد سلام الإمام) ما فاتته كالسبوق وقيل يراعى نظم صلاة نفسه ويجزى على أثر الإمام وهو معذور (ولو لم يتم) المأموم (النافعة لشغله بدعاء الافتتاح) وقد ركع الإمام (فمعذور) كبطي القراءة فيأتي فيه ما سبق (هذا كما في) المأموم (الموافق) بأن أدرك محل الفاتحة (فأما مسبق ركع الإمام في فاتحته فالاصح أنه لم يشغل بالافتتاح والتعذر ترك قراءته وركع) مع الإمام لأنه لم يدرك غير ما قرأه (وهو) بالركوع مع الإمام (مدرك للركعة) حكما (والأ) أي وان اشتغل بالافتتاح أو بالتعذر (لزمه قراءة بقدره) لأنه أدرك ذلك القدر وقصر بقدرته بالاستغفار بما لم يؤمر به والثاني يترك القراءة ويركع مع الإمام مطلقا وما اشتغل به مأمورا به في الجملة والثالث يتخلف ويتم الفاتحة مطلقا لأنه أدرك القيام الذي هو محلها فان ركع مع الإمام على هذا والشق الثاني من التفصيل بطلت صلته وان تخلف عن الإمام على الوجه الثاني والشق الأول من التفصيل لا تمام الفاتحة حتى رفع الإمام من الركوع فأنته الركعة لأنه غير معذور ولا تبطل صلته إذا قلنا بالتخلف بركن لا يبطل وقيل تبطل لأنه ترك متابعة الإمام فيما فاتته ركعة فهو كالتخلف بها أما التخلف على الشق الثاني من التفصيل ليقرأ أقصر ما فاتته فقال البغوي هو معذور ولا يلزمه بالقراءة والمتولى كالتقاضي حسين غير معذور لاستغفاله بالسنة عن الفرض أي فان لم يدرك الإمام في الركوع فأنته الركعة كما قاله الغزالي كامما ولا ينافي ذلك قول البغوي بعذره في التخلف لأنه لتدارك ما فاتته بتقصيره إلا أن يريد أنه كبطي القراءة وفي الروضة وأصلها في الصلاة على الميت أنه لو ركع الإمام عقب تكبير المسبوق ركع معه وسقطت عنه القراءة وسكانها عن سقوطها للعلم به (ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحريم) أي لا ينبغي له ذلك كما عبره في المحرر وغيره (بل) يشتغل (بالفاتحة) فقط (الأن يعلم) أي يظن (ادراكها) مع أنه شغل بسنة من افتتاح أو تعذر فيأتي بها قبل الفاتحة (ولو علم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة) أن نسها (أو شئ) في فعلها (لم بعد اليها) بالعود إلى محلها لقواته (بل يصلي ركعة بعد سلام الإمام فلو علم) بتركها (أو شئ) في فعلها (وقد ركع الإمام ولم يركع هو قرأها) لبقاء محلها (وهو مختلف بعذر) كما في بطي القراءة وقيل لا لتقصيره بالنسيان (وقيل) لا يقرأ بل (يركع) ويتدارك بعد سلام الإمام ركعة (ولو سبق إمامه بالتحريم لم تعقد) صلته لربطها بمن ليس في صلاة (أو بدلالة أو بالتشهد) بأن فرغ من ذلك قبل شروع الإمام فيه (لم يضره ويجزئه وقيل تجب إعادته) مع فعل الإمام له أو بعده وقيل يضره أي تبطل صلته (ولو تقدم) على الإمام (بفعل ركوع) وسجودان كان ذلك (بركنين) وهو عامد عالم بالتحريم (بطلت) صلته لفحش المخالفة

هو مأمور به فيعبد بل يجوز أيضا فرض مسألة البغوي والقاضي في مثل هذا بل هو الظاهر من كلامهم ثم رأيت البارز قد صرح به وحينئذ يشكك التعليل السائب (قول) المتن وهو مختلف بعذر لو فرض ترك الفاتحة عمدا حتى ركع الإمام فعن ابن الرفعة فارق وبقا وأوجب في شرح الروض به يقرأ وتجب المنارقة وقت خوفه من السبق بركنين (قول) المتن وقيل يركع أي لحديث وإذا ركع فاركعوا (قوله) بأن فرغ من ذلك قبل شروع الإمام إلى آخره أهم أنه لو تأخر شرعه عن شروع الإمام ولكن فرغ الإمام قبله لا يأتى هذا الخلاف وكذا الوسيلة ولكن لم يدرك بل شرعه (قول) متن لا يضره لأن ذلك لا يضبط كمن بعد الإمام أو اسرارد أو وجود لفظ أو نحوه ولعدم فحش المخالفة وقوله وقيل يجب إعادته علل بأن فعله يترتب على فعل الإمام فلا يعتد بما أتى به قبله

(قوله) فلا تبطل لو علم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عوده الى الامام بخلاف ما اذا سبقه بركن واحد سهوا فانه مخير كما سبق على الاصح وقد يقال في الاولى الواجب عوده الى الامام الذي لا يبطل السبق به ولم ار في ذلك شيئا وعليه فله وهى للسجود والامام بعد في القيام ثم علم الحال جازله العود الى الاعتدال او الركوع كما يجوز الى القيام وهو محل نظر (قوله) بأن فرغ منه زاد الاسنوى وان يصل الى غيره (قوله) فيجوز ان يقدر مثله الى آخره أي فيجوز أن يخبري مقالتهم هذه في التخلف الخ ولكن المعتقد في التقدم القياس على التخلف كما سلف في كلام الشارح (قوله) ففي العمد يستحب ثم قوله وفي السهو يتخير أقول قد سلف عن غير (١٠٠) اهواء فبين أن محل البطلان اذا تقدم

الامام بركنين وشرع في الانتقال الى ما بعدهما وقضيته ان هذا الحكم المذكور هنا في العمد والسهو جار فيما لو سبقه بالركوع وانتقل الى الاعتدال ولم يفرغ منه أي فيستحب العود في العمد ويتخير في السهو

* (فصل خرج الامام من الصلاة الخ) * (قول) المتن انقطع القدوة به أي فلا يقال ان المأموم باق فيها حكاه ان يقتدى بغيره ويقتدى بغيره به ويسجد لسهوه أيضا كذا في الاسنوى وهل يسجد لسهوه الحاصل قبل خروج الامام الظاهر بخلافه (قوله) سواء الخ الحاصل ان ما لا يتعين فعله لا يلزم عندنا بالشروع الا فيما استتتى قال الاسنوى ولان اخراج نفسه من الجماعة بعد حصول شرطها لا يمنع حصولها بديل جوازه في الجمعة بعد حصول ركعة انتهى ومراده حصولها فيما قبل القطع وكأنه يرى حصول الثواب وهو خلاف ما سيصرح به الشارح أو يقال مراده حصول أصل الجماعة (قوله) والحنو به قضيته ان هذا لا يرخص في الابتداء (قوله) لمن لا يصبر الخ أي فليس التطويل عذرا الا بهذا القيد (قول) المتن ولو أحرمت مفردا الخ خرج بهذا ما لو اقتضها في

بخلاف ما اذا كان ساهيا أو جاهلا فلا تبطل لكن لا يعتد بتلك الركعة فيأتي بعد سلام الامام بركة (والا) بان كان التقدم بركن أو أقل (فلا) تبطل عمدا كان أو سهوا لان الخالفه فيه يسيرة (وقيل تبطل بركن) في العمد تام بان فرغ منه والامام فيما قبله قيسل وغير تام كان ركع قبل الامام ولم يرفع حتى ركع الامام والتقدم بركنين يقاس بما تقدم في التخلف بهما لكن مثله العراقيون بما اذا ركع قبل الامام فلما أراد الامام ان يركع رفع فلما أراد ان يرفع سجد قال الرافي وتبعه المصنف فيجوز أن يقدر مثله في التخلف ويجوز ان يختص ذلك بالتقدم لان الخالفه فيه أخش * نته * اذا ركع المأموم قبل الامام ولم تبطل صلاته في العمد يستحب له العود الى القيام ليركع مع الامام على أحد الوجهين المنصوص والثاني وقطعه به البغوى والامام لا يجوز له العود فان عاد تبطل صلاته لانه زاد ركعا وفي التحقيق وشرح المذهب وقيل يجب العود في السهو ويتخير بين العود والوام وقيل يجب العود فان لم يعد بطلت صلاته وقيل يحرم العود حكاه في الروضة كأصلها في باب سجود السهو وفي شرح المذهب وغيره انه يحرم التقدم بفعل وان لم يبطل الحديث النهي أول الفصل وغيره

* (فصل) * اذا (خرج الامام من صلاته) بحدث أو غيره (انقطع القدوة) به (فان لم يخرج وقطعها المأموم) بان نوى الفارقة (جاز) سواء قلنا الجماعة سنة أم فرض كفاية لان السنة فيلزم اتمامها وكذا فرض الكفاية الا في الجهاد وصلاة الجنائز كما ذكر في السير (وفي قول) قال في شرح المذهب قديم (لا يجوز الا بعد) قبل الصلاة بدونه لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وقوله (يرخص في ترك الجماعة) أي ابتداء هو ما مضى به الامام العذر والحقوا به ما ذكره بقوله (ومن العذر تطويل الامام) أي القراءة قلن لا يصبر لضعف أو شغل كافي المحرر وغيره (أوتر كسنة متصدرة كتشهد) وقنوت فيفارقته لباتي بها (ولو أحرمت مفردا ثم نوى القدوة في خلال صلاته جاز) ما نواه (في الاظهر) كما يجوز ان يقتدى جمع بمنفرد فيصير اماما والثاني يقول الجواز يؤدي الى تحريم المأموم قبل الامام وبطل الصلاة بالقدوة (وان كان في ركعة أخرى) أي غير ركعة الامام متقدما عليه أو متأخرا عنه وقطع بعضهم بال منع في هذه الصورة لاختلافهما (تم تبعه قائما كان أو قاعدا) وان كان على خلاف نظم صلاته لم يقتد به رعاية لحق الاقتداء (فان فرغ الامام أولا فهو كسبوق) فيتم صلاته (أو) فرغ (هو) أولا (فان شاء فارقه) بالية (وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه) وهو أفضل على قياس ما تقدم في الاقتداء في الصبح بالظهر ثم الجواز في قطع القدوة واقتداء المنفرد بصاحبه الكراهة كما صرح بها في شرح المذهب ويؤخذ منها فوات فضيلة الجماعة في الثانية على قياس ما تقدم

جماعة ثم نقل نفسه لاخرى فانه يجوز قطعها كافي التحقيق وشرح المذهب (قوله) يؤدي الخ معناه انه صار مأموما بالية وقد يكون اقتنع هذه الصلاة قبل الامام فيصير محرما هذه الصلاة قبل امامه فيها وفي العبارة اشعار بأن الجماعة تعطف على الماضي (قول) المتن فان فرغ الامام الخ لو كان في تشهد الاحير والامام قائم فيحتمل الجواز وان يفارق في الحال ويحتمل المنع وأما الصحة مع الانتظار فربما يمنع منه عدم اتفاقهما في الجلوس كافي المغرب خلاف الظاهر (قوله) وهو أفضل قد يقال كيف يكون أفضل مع حكمه بكراهة الاقتداء وقد يجب بان سبب ذلك ما في الفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي الكراهة وفوات فضل الجماعة باعتبار معنى آخر (قوله) ثم الجواز في قطع القدوة واحترازه من قطع الصلاة فانه حرام في فرض العين دون غيره الا ما استتتى من فروض الكفايات (قوله) ويؤخذ منها الضمير فيه يرجع لقوله الكراهة

(قوله) وطاهرانها لا تقوت في المفارقة المحخير بينهما وبين الانتظار من جملة صورته اقتداء المنفرد في خلال صلاته وفراغه قبل الامام وقد صرح الشارح أولاً بان مثل هذا الفضيلة له فليحمل كلامه على غير هذا فان أراد من صلى الصبح ابتداء خلف الظهر اقتضى ذلك انها منسوبة في مثل ذلك وقصبة قولهم يجوز الصبح خلف (١٠١) الظهر في الاظهر انها ليست فرضاً ولا سنة فأن الفضيلة الحاصلة للجماعة وان

أراد التصوير بما لو ترك الامام بعضاً أو طولاً أشكل عليه قوله وبين الانتظار اللهم إلا أن يؤول الانتظار بالاستمرار في الصلاة وبالجملة فظاهر صنيع الشارح ان مراده المسئلتان المذكورتان في كلامنا أولاً وهو مشكل اذ كيف يحكم بالكراهة في الاولى ثم يعترف بحصول الفضيلة (قول) المتن تشهد في ثابته قد وافقنا الخفية على هذا (قول) المتن ويكبر للاحرام الخ ولو وقع بعض التكبير راكعاً لم تعتقد فرضاً قطعاً ولا نقلاً على الاصح (قوله) ليس فيه جامع معتبر كان وجه هذا والله أعلم أن تكبيراً واحداً يركن في الفرض والنفل ويشترط فيه فقد اختلفوا ومنه حالة التشريك بالارباب بخلاف مسألة الصدقة فان قصد التطوع مانع من اعتبار نسبة الفرضية لا تضر في كونها تطوعاً لا يقال وقصد الفرضية في الصلاة لا يقدح في قصد النافلة لا نقول قصد النافلة هنا معناه قصد التكبير للانتقال للركوع وذلك لا يصح انعقاد الصلاة تفلطحاً بخلاف قصد التطوع بدرهم فانه صحيح وان صحبة نسبة الفرضية على انه يجوز أيضاً الفرق بأن البدنية أصح من المالية (قوله) والاول يقول الخ اشتشكل الاسنوي رحمه الله الحكم بعدم الانعقاد لوجود التكبير مع الية المعترة زاد العراقي ولم يفقه إلا أن يكون التكبير للتحريم وقصد الاركان

في المقارنة وفواتها في الاولى أيضاً ظاهر بقطع القدوة وطاهرانها لا تقوت في المفارقة المحخير بينهما وبين الانتظار (وما أدركه المسبوق) مع الامام (فأول صلاته) وما يفعله بعد سلام الامام آخرها (في عيني الباقي) من الصبح التي أدرك الاولى منها وقت مع الامام (القنوت) في محله وفعله مع الامام للاتباع (ولو أدرك ركعة من المغرب تشهد في ثابته) لانها محل تشهد الاول وتشهد مع الامام للاتباع نعم لو أدرك ركعتين من الرابعة قرأ السورة في الاخيرتين لثلاث صلواته منها كما تقدم في صفة الصلاة (وان أدرك) أي الامام (راكعاً أدرك الركعة فليست بشرط ان يطمن قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع والله أعلم) كما ذكره الرافعي ان صاحب البيان صرح به وان كلام كثير من النقلة شعربه وهو الوجه ولم يتعرض له الا كثرون انتهى وفي الكفاية طاهر كلام الائمة انه لا يشترط وفي المسئلة حديث البخاري عن أبي بكر انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع الى آخره السابق في الفصل الثاني وسيأتي في الجمعة أن من لحق الامام المحدث راكعاً لم تحسب ركعته على الصحيح ومثله من لحق الامام في ركوع زائدة سهواً كما ذكره هناك (ولو شئت في ادراك هذا الاجزاء) بالطمأنينة على ما سبق قبل ارتفاع الامام (لم تحسب ركعته في الاظهر) لان الاصل عدم الادراك والثاني يقول الاصل بقاء الامام في الركوع وتبع المحذور الغزالي في حكاية الخلاف قولين وحكاية في الشرح عن الامام وجهين وصححه في أصل الروضة وصوبه في شرح المذهب مع تصحيحه طريقة قاطعة بالاول قال لان الحكم بالاعتداد بالركعة باذراك الركوع رخصة فلا يصار اليه الا بيقين (ويكبر للاحرام ثم للركوع) كغيره (فان نواهيا تكبيرة لم تعتد صلواته) للتشريك بين فرض وسنة مقصودة (وقيل تعتد بطلا) قال في المذهب كما لو أخرج خمسة دراهم ونوى بها الزكاة وصدقة التطوع أي فتقع صدقة تطوع بلا خلاف كما قال المصنف في شرحه ودفع القياس بانه ليس فيه جامع معتبر (وان لم ينويها شيئاً لم تعتد) صلاته (على الصحيح) والثاني تعتد فرضاً كما صرح به في شرح المذهب لان قرينة الافتتاح تصرف اليه والاول يقول وقرينة الهوى تصرف اليه فتعارضتا وان نوى بالتكبير التحريم فقط أو الركوع فقط لم يحف الحكم كما قال في المحرر من الانعقاد في الاولى وعدمه في الثانية (ولو أدركه) أي الامام (في اعتداله فاعده انتقل معه مكبراً) موافقة له في تكبيره (والاصح انه موافقة في التشهد والتسبيحات) أيضاً والثاني لا موافقة في ذلك لانه غير محسوب له (والاصح) ان من أدركه أي الامام (في سجدة) أولى أو ثانية (لم يكبر للانتقال اليها) والثاني يكبر لذلك كما يكبر لو أدركه في الركوع وفرق الاول بان الركوع محسوب له دون السجود ومثله التشهد (واذا سلم الامام قام المسبوق مكبراً ان كان) جلوسه مع الامام (موضع جلوسه) لو كان منفرداً بان أدركه في ثابته المغرب أو ثالثة الرابعة (والا) أي وان لم يكن جلوسه مع الامام موضع جلوسه لو كان منفرداً كان أدركه في ثابته الرابعة أو ثالثة المغرب (فلا) يكبر عند قيامه (في الاصح) والثاني يكبر لئلا يخلو الانتقال عن ذكر السنة للمسبوق ان يقوم عقب تسليتي الامام ويجوز ان يقوم عقب ادراكه فلو مكث بعدهما في موضع جلوسه لم يضر أو في غيره بطلت صلاته

٢٦ ل لا يشترط اتفاقاً انتهى أقول كأهم والله أعلم ان كان قرينة الركوع اشترطوا هنا قصد التكبير للتحريم هذا غاية ما يقال والاشكل فيه قوة (قول) انت والا صح انه موافقة علة الموافقة (قوله) أولى أو ثانية ربما يخرج بهذا سجدة التلاوة وقد قال الاذري

(قوله) من حيث حصول الفضيلة الخ يعني منع منه لأن الاقتداء في خلال الصلاة مكره مانع من الفضيلة كما سلف فلذلك قال في الروضة يمنع من ذلك هذا مراده فيما يظهر وإن كان الملائمة أن يقول من حيث فوائد الفضيلة * (باب صلاة المسافر) * (قول) المتن انما تقصر قدم القصر للاجماع عليه (قوله) فلا قصر في الصبح تعرض لخصر هذا القيد دون (١٠٢) القيود الآتية لأن الخارج بها يأتي في

كلام المصنف (قوله) أي الجائز أي فليس المراد معناه الاصولي وحينئذ فالخارج به الحرام لا غيره ويدخل فيه المكره كسفر المنفرد (قول) المتن لا فائسة الحضر لانها قد ترتبت في ذمته أربعاً (قول) المتن فلا ظهر قصره الخ نظراً الى قيام العذر (قوله) والثاني يقصر فهم أي لانه انما يلزمه في القضاء ما كان يلزمه في الاداء (قوله) اعتباراً للاداء عبارة غيره لانها صلاة ردت الى ركعتين فاذا قامت يوقى بأربع كالجمعة (قوله) فالمراد الخ هذه العبارة يد عليها حكم فوائت الحضر المستفاد من حصر القصر في المؤداة اللهم انه أن يريد بالتفصيل ما يشمل قول المتن لا فائسة الحضر فلا يراد حينئذ (قول) المتن سورها هو بالهمزة البقية وعدمه المحيط بالبلد (قوله) أي دور منلاصة قال السنوي أي تلاصقاً معتاداً وتصل عن صاحب التهمة انه لو كان على باب البلد قنطره اشترط مجاوزتها (قوله) وفي شرح المذهب يعني حكى في شرح المذهب عن شرح الرافعي هذا التصريح قال الشارح وهو محتمل ثم راجع الرافعي فوجدت آخر كلامه قد يؤخذ منه ترجيح الاشتراط ولذا نسب الاسنوي الى الرافعي انه يؤخذ من كلامه في الشرح الكبير ذلك وقال اعتمده ولا تعتبر بما في الروضة (قوله) وهو محتمل هو من كلام الشارح والمعنى أن الشارح

قال في شرح المذهب ان كان متجهداً عالماً فان كان ساهياً لم تبطل صلاته ويسجد للسهو وهل للمسبوقين أو للمقيمين خلف مسافر الاقتداء في بقية صلاتهم وجهان أصحهما المنع لان الجماعة حصلت واذا أتوا فرادى نالوا فضلها كذا في الروضة كأصلها في كتاب الجمعة خرافة لا اختلاف وفي شرح المذهب حكى الوجهين في المسبوقين في باب صلاة الجماعة وقال أصحهما الجواز قال ولا تعتبر بتعجيل ابن أبي عصرون المنع وكأنه اغتربق بقول الشيخ أبي حامد لعل الأصح المنع انتهى والجمع بين هذا وبين ما تقدم عنه في الروضة ان ذلك من حيث حصول الفضيلة وهذا من حيث جواز اقتداء المنفرد يدل عليه انه في التحقيق بعد ان ذكر جواز اقتداء المنفرد قال واقتداء المسبوق بعد سلام امامه كغيره

* (باب صلاة المسافر) *

أي كيفيتهما من حيث التقصر والجمع المختص هو بجوازهما وختم بجواز الجمع بالنظر للقيم (انما تقصر رباعية) من الخمس فلا قصر في الصبح والمغرب (مؤداة في السفر الطويل المباح) أي الجائز طاعة كان كالسفر للحج وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم أو غيرها كسفر التجارة (لا فائسة الحضر) أي لا تقصر اذا قضيت في السفر (ولو قضى فائسة السفر) أي أراد قضاءها (فلا ظهر قصره في السفر دون الحضر) لانه ليس محل قصر والثاني يقصر فيها والثالث يتم فيها ما اعتار الاداء في القصر وهذا هو الموافق للحضر في المؤداة دون ما قبله فالمراد من نفي الحضر للقصر في مقتضية ما ذكره من التفصيل على الراجح فيضم منه الى المؤداة مقتضية فائسة السفر فيه ولو شك في ان الفائسة فائسة حضر أو سفر أتم فيه احتياطاً (ومن سافر من بلدة) لها سور (فأول سفره مجاوزة سورها) المختص بها وان كان داخله موانع خربة وفزارع لان جميع ما هو داخله معدود من البلدة (فان كان وراءه عمارة) أي دور متلاصقة ككما في الروضة وأصلها وفي المحرر عمارات ودور (اشترط مجاوزتها) أيضاً (في الاسح) لتبعيتها للبلد بالاقامة فيها (فلت الأصح لا يشترط) مجاوزتها (والله أعلم) لانها لا تعد من البلد وهذا التصريح في أصل الروضة وفي شرح المذهب عن شرح الرافعي وهو محتمل (فان لم يكن) لها (سور) مطلقاً أو في صوب سفره (فأوله مجاوزة العمران) حتى لا يبقى بيت متصل ولا منفصل والخراب الذي يتخلل العمارات معدود من البلد كالنهرين جانبها (الخراب) الذي لا عمارة وراءه فلا يشترط مجاوزته لانه ليس موضع اقامة وقيل يشترط لانه معدود من البلد وصححه في شرح المذهب (و) لا (البساتين) والمزارع المتصلة بالبلد فلا يشترط مجاوزتها وان كانت محوطة لانها لم تتخذ للسكنى وقيل يشترط لما ذكره فان كان فيها قصوراً ودور تسكن في بعض فصول السنة فلا بد من مجاوزتها كذا في الروضة كأصلها قال في شرح المذهب بعد نقله ذلك عن الرافعي وفيه نظر ولم يتعرض له الجمهور والظاهر انه لا يشترط مجاوزتها لانها ليست من البلد (والقرية كبلدة) فيشترط مجاوزة العمران فيها لا الخراب والبساتين والمزارع وان كانت محوطة وقال الغزالي يشترط مجاوزة المحوطة

يقول هذا الذي نسبته التتوي لشرح الرافعي من ترجيح عدم الاشتراط كلام الشرح الكبير بحتمه (قوله) وصححه في شرح المذهب وكذا هذا الذي نسبته لشرح المذهب صورته الاسنوي وغيره بما اذا لم يجرؤوا بالتحويط على العامر دونه ولا اتخذ فزارع ونفي ابن النقيب الخلاف في المعجور والمختل فزارع (قول) الشارح لما ذكر يرجع لقوله لانه معدود من البلد وقوله بحيث يجتمعون للسمر متعلق بقوله أو متفرقة

(قول) المتن وإذا رجع قال الاستوى أى من سفر القصر ثم قال وأما الرجوع من دونه فإن كان بنية الإقامة انتهت سفره بعزمه على العود وإن رجع لحاجة فإن كان الحبل وطنه لم يترخص وإن كان محل إقامة من غير استيطان فله الترخص قال وحيث قلنا لا يترخص إذا عاد فإنه يصير عائداً بالنية وإن لم يعد انتهى أقول لم يبين حكم نية الرجوع من السفر الطويل وينبغي أن يقال إن كان الحاجة في غير وطنه فهو باق على القصر ولا تؤثر النية وإن كان لوطنه فنقطع الترخص قبل الشروع في الرجوع وبعد سفر جديد ثم رأيت في المهاج في الفصل الآتي ما وافق هذا عند التأمل وإن لم يصرح فيه بحكم العود لحاجة (قول) المتن يلوغ الخ قال الاستوى رحمه الله لو أنشأ سفراً من المدينة إلى مكة وتوفى أنه إذا قضى مناسكه رجع إلى الشام عن طريق المدينة فلا يترخص في المدينة في أصح القولين انتهى ولعل محله إذا كانت المدينة وطنه ثم رأيت نسخة فيها إسقاط لمن لا يترخص (١٠٣) (قوله) أو غير ذلك منه مرافق الحلة وقوله فينتهي ترخصه هو الحكم المراد من المتن

(قوله) عنه لو كان ذلك الموضع على دون مسافة القصر من مبدأ سفره فالحكم كذلك من الترخص إلى وصوله اعتباراً بقصده أولاً مسافة القصر قلت وقد يشكل عليه ما لو قصد بعد أن سار مسافة القصر الرجوع إلى المحل الذي سار منه ليقم به وكان محل إقامته فإنه يقطع وإن لم يكن وطنه ثم لا فرق في الصالح في الإقامة وغيره كما سيأتي في كلام الشارح (قوله) ولو توفى الخ منه تعلم أن مجرد وصول المقصد من غير إقامة الأربعة ولا نيتها لا يؤثر شيئاً في الترخص (قوله) الإقامة بمكة زاد الاستوى رحمه الله قبل الفتح (قوله) والثاني قال السبكي معناه أنه يؤخذ من إقامتهما ما يكمل به الرابع (قوله) بحسبان أى بحسب منهما مدة الإقامة منهما وقوله كما يحسب من مدة مسع الخ يعني معناه أنه إذا وقع الحدث في وقت الظهر مثلاً حسب باقى النهار من المدة ولا نهمله وينبأ من الغد قال السبكي وعلى الأول يعني الصحيح الذى في المتن لا يضر انضمام

وكذا قال الامام في البسيتين دون المزارع والقرى فإن لا انفصال بينهما يشترط مجاوزتهما وفيه احتمال للامام والمنفصلتان يكفي مجاوزة أحدهما واشترط ابن سريج مجاوزة المتقاربتين ولو جمع سور قري متفاصلة أو بلدتين متقاربتين لم يشترط مجاوزة السور (وأول سفر ساكن الخيام) كالاعراب والأكراد (مجاوزه الحلة) مجتمعة كانت أو متفرقة بحيث يحتمل للسفر في ناد واحد ويستعير بعضهم من بعض وهي كائنية القرية والحلجان كالقريبتين المتقاربتين ويعتبر مجاوزة مرافقهما كطرح الرماد وملعب الصبيان والنادى ومعاطن الأبل فإنها معدودة من مواضع إقامتهم (وإذا رجع) من السفر (انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء) من سور أو عمران أو غير ذلك فينتهي ترخصه (ولو توفى) المسافر (إقامة أربعة أيام بموضع) عنه (انقطع سفره بوضوله أى بوصول ذلك الموضع ولو توفى بموضع وصل إليه إقامة أربعة أيام انقطع سفره بالنية ولو توفى إقامة ما دون الأربعة في المستلثين وإن زاد على الثلاثة لم ينقطع سفره ولو أقام أربعة أيام بلا نية انقطع سفره بتماها وأصل ذلك كله حديث يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً متفق عليه وكان يحرم على المهاجرين الإقامة بمكة ومساكنة الكفار كما رواه الشيخان فالترخيص بثلاث يدل على أنها لا تقطع حكم السفر بخلاف الأربعة وألحق بإقامتها نية إقامة وتعتبر بلباها (ولا يحسب منها يوم ما دخله وخرجه على الصحيح) لأن فيهما الخط والرحيل وهما من أشغال السفر والثاني يحسبان منها كما يحسب من مدة مسع الخف يوم الحدث ويوم النزاع فلو دخل يوم السبت وقت الزوال بنية الخروج يوم الأربعاء وقت الزوال صار مقيماً على الثاني ولو دخل ليلاً لم تحسب بقية الليلة على الأول ولو توفى إقامة أربعة أيام العبد أو الزوجة أو الجيش ولم ينو السيد ولا الزوج ولا الأمير فأقوى الوجهين لهم القصر لأنهم لا يستقلون فنتيهم كالعدم ذكره في الروضة وغيره في شرح المهذب بالأصح ولو توفى إقامة الأربعة الحارب أى المقيم على القتال فكغير موفى قول يقصر أبداً لأنه قد يضطر إلى الارتحال فلا يكون له قصد جازم ولو توفى الإقامة مطلقاً انقطع سفره وفيما إذا لم يكن الموضع صالحاً لها كالفازة قول أنه لا ينقطع ونيت له عوقال في شرح المهذب ولو نواها وهو سائر لا يصير مقيماً لوجود السفر ذكره البندنجي وغيره انتهى وذكر في التهذيب

إقامة يوم الدخول والخروج أى الثلاثة ولو زادت بالملحق على الأربعة (قوله) صار مقيماً على الثاني أى بخلافه على الأول فإنه لا يصبر وإن دخل فحوة يوم السبت على عزم عشية الأربعاء وأعلم أن الشخص لو توفى إقامة تريد على الثلاثة وهي دون الأربعة لم يصبر مقيماً عند الجمهور كما سلف في عبارة الشارح لكنه قد يخالف قول الغزالي كشيخه إذا توفى زيادة على الثلاث صار مقيماً قال الرافعي رحمه الله هو مخالف في الصورة ولا مخالفة في الحقيقة لأن الجمهور احتمالوا زيادة لا تبلغ الأربعة غير يومى الدخول والخروج وهما لم يحتملوا زيادة على الثلاث غير يومى الدخول والخروج وفرض الزيادة على الثلاث بحيث لا تبلغ الأربعة ويحتمل غير يومى الدخول والخروج مما لا يمكن انتهى وبه تعلم أن قول الشارح كالجمهور تغتفر الزيادة على الثلاث إذا كانت دون الأربع معناه الزيادة من يومى الدخول والخروج (قوله) لم تحسب بقية الليلة على الأول وذلك لأنها نية دخوله فحكمها حكم يومه بخلافه على الثاني فإنه البعض الذى إقامته منها من الأربعة والله أعلم

(قول) المئتين قصر ثمانية عشر يوما يحتمل الطراد هذا في الرخص من الفطر وغيره ويحتمل اختصاصه بالقصر لانهم منعوه فيما راد على الثمانية عشر لعدم وروده مع ان اصله قد ورد فالتمس فيما لم يرد بالكلية أولى قال الاسنوي رحمه الله وهذا أقوى وقوله فالتمس فيما لم يرد أى يمنع منه في الثمانية عشر كما امتنع القصر بعدها لعدم وروده (قول) المتن وقيل قصر أربعة عبارة السبكي ثم يعود على هذا الوجه ما تقدم في كيفية احتسابها قال وقضية ذلك محيى وجهين أحدهما يقصر الى أربعة ملفقة بعنى وهو ضعيف والثاني يعنى وهو الاصح الى أسبق غائبين اما أربعة تامة أو خمسة ملفقة (قوله) لان القصر يمنع بنية إقامة الأربعة أى التامة (قوله) غير تامة جواب عن قول الاسنوي الصواب التعبير بدون الأربعة كما في الشرح والروضة والحاصل ان هذا الوجه يرى ان المقيم لحاجة كغيره (قوله) الى أربعة الغاية خارجة وقوله كما وصفنا أى غير يوحى الدخول والخروج (قوله) محكى قولاً في طريقة أى محكى من تلك الطريقة على حالة هو فيها مقابل (١٠٤) القول الصحيح من تلك الطريقة فهو

مرجوح بهذا الاعتبار وزاد وضعنا فيه من الطريقة الأخرى وقوله فساغ التعبير فيه بقيل نظر للطريقة الحاككية له كان مراده منه أن نفيه في الطريقة الفاضلة ما من نسبته للإمام ساج النعير فيه بقيل كأن من يخرج الحاككية وقوله وان كان مشوشاً للفهم أى لانه يقتضى انه وجهه وقوله على انها الح باعث آخر على التشويش وذلك لان الطريقة الحاككية له الى الراجعة وحكاية بقيل مع اقتضاها انه وجهه يوههم انه طريقة مرجوحة هذا مراده رحمه الله ومنشأه الكشف لك عما قرناه في بيان مراده قول الرافعي رحمه الله في المسألة طريقتان أظهرهما نولان أحدهما ليس له القصر يعنى فيما بلغ الأربعة فأكثر لان نفس الإقامة أبلغ من نيتها وأصحهما بقصر لقصة هو اذن وعليه كم يقصر قولان أحكمهما المدة الواردة في القصة وبينها والثاني أبداً وذكر دليله والطريق الثاني يقصر ثمانية عشر يوماً بعدها قولان انتهى وقوله على انها المحكية أى

انه يصير لان الأصل الإقامة فيعود اليها بمجرد التوبة (ولو أقام ببلد) أو قرية (بنية ان رحل اذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت قصر ثمانية عشر يوماً) لانه صلى الله عليه وسلم أقامها بمكة عام الفتح لحرب هو اذن يقصر الصلاة رواه أبو داود (وقيل) قصر (أربعة) فقط أى غير تامة لان القصر يمنع بنية إقامة الأربعة كما تقدم فبفعلها أولى لانه أبلغ من التوبة (وفي قول) قصر (أبداً) أى بتسبب الحاجة لظهور ربه لو زادت حاجته صلى الله عليه وسلم على الثمانية عشر تنصرف الى الزائد أيضاً (وقيل الخلاف) المذكور وهو في الزائد على الأربعة المذكورة (في خائف القفال) والمتأمل (لا التاجر ونحوه) كالمدة فلا يقصر ان في الزائد عليها قطعاً والفرق أن الحرب أثر في تغيير صفة الصلاة وعمارة المحرر فله القصر الى أربعة أيام كما وصفنا والاصح ان له القصر الى ثمانية عشر يوماً اذا زاد لم يقصر ومقابل الاصح الثاني للزائد على الأربعة محكى قولاً في طريقة منفي في أخرى أسقطها من الونة فساغ نعيه فيه هنا بقيل نظر للطريقة الحاككية له وان كان مشوشاً للفهم على انها المتحدة فلول بدل قيل وفي قول كان حسناً ولا يخفى ان الأربعة لا تحسب منها يوم الدخول وكذا يقال في اثنتي عشرة (ولو علم بقاءها) أى بقضاء حاجته (مدة طويلة) وهي الزائدة على الأربعة المذكورة (فلا قصر) له أصلاً (على المذهب) لانه مطمئن بعيد عن هيئة المسافر بخلاف المتوقع للحاجة كل وقت ايرحل وسواء المحارب وغيره كالتاجر وقيل فيها خلاف المتوقع من القصر أربعة أيام أو ثمانية عشر يوماً أو أبداً واستنكره الإمام في غير المحارب هذا حاصل ما ذكره الرافعي في الشرح وعمارة المحرر فالتمس انه لا يقصر

* (فصل طويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية) * وهي ستة عشر فرسخاً وبها عبر في المحرر وهي أربعة برد مسافة القصر كان ابن عمر وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة برد عاتية البناى بصيغة جزم وأسندة اليه في بسند صحيح ومثله انما يفعل عن توقيف (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وهو مرحلتان) أى سيري يومين معتدلين (سيراً لنقال) أى الحيوانات المنقلة بلا حمل (والبر كالبئر) في المسافة المذكورة (فلو قطع الاميال فيه في ساعة) أو لحظة لشدة جرى السفينة بالهواء

مع أن حكايته بصيغة التريض يقتضى كونه ليس من الطريقة الراجعة وان كان هو فهم ما قبل الاصح (قوله) يوم الدخول (قصر) لم يقل ويوم الخروج كنه والله أعلم لكون الفرض انه يتوقع حاجة وقد انقضت المدة المذكورة ولم تحصل فلا خروج وقوله قيل هذا ولا يخفى ان الأربعة يعنى بها التي أقامتها تمنع القصر وهي الناقصة وحينئذ فلا وجه لحسبان يوم الخروج هنا لان الوقت الذي لا يبلغ الأربعة ولا يبلغ الثمانية عشر يقصر فيه مكث أو خرج فان بلغ الأربعة أو اكمل الثمانية عشر قبل الخروج فلا قصر فيما زاد فلا ينافى في حسابان يوم الخروج (قوله) وهي الزائدة على الأربعة المذكورة أى غير التامة (قوله) وقيل فيما الخ قال الاسنوي رحمه الله وجه القصر لقياس على عدم انعقاد الجمع بهذا الشخص (قوله) أربعة أيام أى ناقصة * (فصل طويل السفر) * (قوله) أى سيري يومين معتدلين عبارة الاسنوي وهما يوم وليلة أو يومين معتدلين أو يومين معتدلين انتهى وبقيت الدار يوم رايداً لانها تامة رافعي المذهب أو الليلتين

(قوله) الاتباع لفظ حديث رأيت في الرافعي مرفوعا يا أهل مكة لا تقصر وافي أدنى أربعة برد من مكة إلى عسفان وإلى طائف انتهى وهو ظاهر فيما تقرر (قوله) نقص ميل بل وميلين قاله الأسنوي نقلا عن ابن يونس وابن الرفعة (قوله) ليعلم أنه ظهر بل فيه بحث فان علم الطول لا يتوقف على قصد موضع معين ثم عبارة المناج هنا يريد عليها ما لو علم التابع ان مسير متبوعه لا يتقص عن مرحلتين وكذلك طالب الغريم والأتق والهائم عند قصد المرحلتين مع عدم تعيين الموضع كما يشير إليه الشارح قريباً نعم تفيد ان طالب الأتق قصد مسير طويلاً من الأول ثم علقه بعد الشرع فيه (١٠٥) أن يرجع متى وجده يجوز له القصر وهو كذلك إلى أن يجده (قوله) أين يتوجه

زاد الأسنوي ويسمى أيضاً ركب التعاسيف وعلة ذلك ان سبب القصر وهو عانة المسافر على مقاصده ممتنع مفسوق فيه انتهى بجنا (قوله) لا تنفأ العلم بطوله هو صالح لان يجعل علة لمسألة الهائم أيضاً (قوله) بل لمجرد القصر لا يخفى ان الحكم كذلك اذالم يكن غرض أصلاً نعم هل هو من محل الخلاف قضية صنيع الشارح والمحرر والأسنوي لا وعبارة الأسنوي قضية عبارة المناج ان يقصر جزمه عند غرض القصر فقط مع انه محل القولين انتهى بجنا (قوله) مباح نزع ابن الرفعة في الاباحة قال واذا حرم ركض الدابة واتعابها بالغير غرض فاتعاب نفسه أولى وأورد حديث ان الله يبغض الماشين في الارض من غير ارب (قوله) ولو بلغ الخ قال الأسنوي هي أولى بالمتنع مما قبلها لانه اتعاب لا لغرض أصلاً وفيه نظر (قول) المتن مالك أمره انما صح افراد الضمير للعطف بأو ومالك أمر الاممة المزوجة سيدها او الزوج بآذنه (قوله) فلوساروا مرحلتين قصر واخالف ذلك ما سلف في طالب الغريم ونحوه لان للمتبع هنا قصد اصحاحا (قوله) ويؤخذ مما تقدم اي بطريق الأولى فتأمل

(قصر) فيها (والله أعلم) كما يقصر لقطع الاميال في البر في يوم بالسعي ولا تحسب من المسافة مدة الرجوع حتى لو قصد موضعاً على مرحلة نية ان لا يقيم فيه بل يرجع فليس له القصر لاداءها ولا جائباً وان نالته مشقة مرحلتين متواليتين لانه لا يسمى سفر طويلاً والغالب في الرخص الاتباع والمسافة تحديد وقيل قريب فلا يضرب نقص ميل وهو منتهى مدالبصر أربعة آلاف خطوة واخطوة ثلاثة أقدام واحتراز بالهاشمية أي المنسوبة لبنى هاشم عن المنسوبة لبنى أمية فالمسافة بها أربعون اذ كل خمسة منها قدر ستة هاشمية (ويشترط قصد موضع معين أولاً) أي أول السفر ليعلم انه طويل فيقصر فيه (فلا قصر للهائم) أي من لا يدري أين يتوجه (وان طال تردده) وقيل اذا بلغ مسافة القصر له القصر قال في أصل الروضة وهو شاذ منكر (ولا طالب غريم وآتق يرجع متى وجده) أي وجد مطلوبه منهما (ولا يعلم موضعه) وان طال سفره لا تنفأ العلم بطوله أوله فلو علم انه لا يجده قبل مرحلتين ولم يعلم موضعه قصر كما قاله الرافعي وتبعه في الروضة ويشمله قول المحرر ويشترط ان يكون قاصداً لقطعه أي الطويل في الابتداء ويشمل الهائم أيضاً اذا قصد سفر مرحلتين (ولو كان لتقصده) بكسر الصاد كما ضبطه المصنف (طريقان طويل) يبلغ مسافة القصر (وقصير) لا يبلغها (فسلك الطويل لغرض كسهولة أو أمن) أو زيارة أو عيادة وكذا تنزهه وفيه تردد للجوني (قصر والا) أي وان سلكه لا لغرض بل لمجرد القصر كما في المحرر وغيره (فلا يقصر) في الاظهر المقطوع به كما سلك القصر وطوله بالذهاب بيميناً وشمالاً والثاني ينظر الى انه طويل مباح ولو بلغ كل من الطريقين مسافة القصر وأحدهما أطول فليس له غير غرض قصر بلا خلاف (ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندی مالك أمره) أي السيد أو الزوج أو الامير (في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر) لهم لا تنفأ عملهم بطول السفر أوله فلوساروا مرحلتين قصر واذكره في شرح المهذب أخذنا من مسألة النص المذكورة في الروضة وهي لو أسر الكفار رجلاً فساروا به ولم يعلم ابن يذهبون به لم يقصروا ان سار معهم يومين قصر بعد ذلك ويؤخذ مما تقدم انهم لو عرفوا ان سفره مرحلتان قصر وانما لو عرفوا ان مقصده مرحلتان (فلو نوا مسافة القصر قصر الجندی دونهما) قال في الروضة كأصلها لانه ليس تحت يد الامير وقهره أي وهما مقهوران فنيتهما كالعدم ومثلهما الجيش كما تقدم ولو قيل بانه ليس تحت قهر الامير كالأحاد لعظم الفساد كما قاله بعضهم وفي شرح المهذب قال البخوي لو نوى المولى والزوجة الإقامة لم يثبت حكمها للعبد والمرأة بل لهما الترخص وفي المحرر وتعتبرنية الجندی في الاظهر ولم يذكر هذا الخلاف في الشرع وسكت عنه المصنف وقوله مالك أمره لا ينافيه التعليل المذكور في الجندی لان الامير المالك أمره لا يبالى بانفراده عنه ومخالفته له بخلاف مخالفة الجيش اذ يختل بها نظامه

٢٧ ل ل ج (قوله) مرحلتان قال الأسنوي وقصده (قوله) وقهره وان كان الامير مالك امر الجندی في الجمعة (قوله) ومثلهما الجيش أي ولو متطوعاً فيما يظهر ولا ينافيه قول المناج مالك أمره لانه مالك له في الجملة لما يترتب على مخالفته من اختلال النظام وقوله المالك لأمره أي باعتبار ملكه لا بجملة الجيش وهو منهم وان كان الجندی في ذاته ليس تحت يد الامير وقهره من حيث ان الامير لا يسالي بتخلفه وانفراده عنه ومنه يستفاد ان الجندی لا يفرق فيه بين المثبت في الديوان والمنتطوع وانه لو نوى الإقامة دون الامير امتنع ترخصه بخلاف الجيش كما سلف

(قول) المتن ثم نوى رجوعا إلى قبل بلوغ مسافة القصر وبعدها وانما انقطع نية الرجوع لزوال قصد مسافة القصر المبيح للقصر قال في شرح
الروض وصوره المسألة ان نوى الرجوع لغير حاجة ويعود والافقيه تقصير بين الوطن وغيره (قول) المتن ولا يترخص العاصي هو مختار
قوله ولا المباح (قوله) والثاني له الترخيص اي لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله) ترخص جزماى فينبى على القصر الاول هذه
الحاشية كتبها ثم راجعت الكتب فلم اربى سلفا فيها غير انى رأيت الشيخ في شرح المنهج صرح بخلافها فكشفت النهاية للامام فرأيت عبارته
دالة على انه شيخنا رحمه الله (قوله) وقبل الى آخره قال الاسنوى الجمهور (١٠٦) قطعوا بالاول لان الاصلاح يحتمل الذنب

(ومن قصد سفر الطويل فصار ثم نوى رجوعا انقطع) سفره فلا يقصر (فان سار) الى مقصده
الاول أو غيره (فسنجد) فان كان من رحلتين قصر والا فلا (ولا يترخص العاصي بسفره كاتى
ونائز) وغيره قادر على الاداء لان السفر سبب الرخصة بالقصر وغيره فلا تساط بالمعصية (فلو أنشأ)
سفرا (مباحا ثم جعله معصية) كالسفر لقطع الطريق أو الزنا بامرأة (فلا ترخص) له (في الاصح)
من حين الجعل والثاني له الترخيص اكتفاء بكون السفر مباحا في ابتداءه ولولا ترخص جزما ذكره
الرافعي في باب اللقطة (ولو أنشأ عاصيا ثم تاب فغشى السفر) بضم الميم وكسر الشين (من حين
التوبة) فان قصد من حينها من رحلتين ترخص والا فلا وقيل في ترخصه الوجهان فيما قبلها أحدهما لا
نظر الى اعتبار كون السفر مباحا في الابتداء (ولو اقتدى بجم) متيم أو مسافر (لحظة) كان أدركه
في آخر سلاته أو أحدث هو عقب اقتدائه (لزمه الاتمام) (ولو اقتدى في الظهر بمن ينقض الصبح
مسافرا) كان أو مقبلا قيل له القصر لنوافق الصلاتين في العدد والاصح لان الصبح تامة في نفسها
ولو صلى الظهر خلف الجمعة أتم لان صلاة اقامة وقيل ان قلنا هي ظهر مقصورة قلنا ان قصر والا فهي
كالصبح قال في الروضة وسواء كان امامها مسافرا أو مقبلا فهذا حكمه قال في شرح المهذب ولو نوى
الظهر خلف من يصلى المغرب في الحضر أو السفر لم يجز القصر بلا خلاف ويؤخذ من هذا كشرط لا قصر
وهو ان لا يقتدى بجم ولا يحصل صلاة تامة في نفسها قطعاً أو صلاة جمعة ويصح ادراجها في المتم
(ولو عرف الامام المسافر) أو أحدث (واستخلف متما) من المتقدمين أو غيرهم (أتم المتقدمون)
المسافرون لانهم مقدون بالخليفة حكما بدليل ان سهوه يلحقهم (وكذا لو أعاد الامم واقدر به) يلزمه
الاتمام (ولو لزم الاتمام مقتديا) كما تقدم (فسدت صلواته أو صلاة امامه أو بان امه محدثا أتم)
لانه التزم الاتمام بالاعتداء وما ذكر لا يدفعه قال في شرح المهذب ولو أصر من فردا ولم ينو القصر ثم
فسدت صلواته لزمه الاتمام (ولو اقتدى بمن ظنه مسافرا) فنوى القصر الذي هو الظاهر من حال
المسافر أن ينوبه (فبان مقبلا) أتم لتقصيره في ظنه اذ شعرا اقامة تظاهر (أو) اقتدى بناويا
القصر (بمن جهل سفره) أى شك في أنه مسافر أو مقيم (أتم) وان بان مسافرا فاستمر تقصيره
في ذلك لظهور شعار المسافر والمقيم والاصل الاتمام وقيل يجوز له القصر فيما اذا بان كذا (ولو علمه)
أوطنه (مسافرا وشك في نية) القصر (قصر) أى حازله القصر بان ينوبه لانه الظاهر من حال
المسافر ان بان انه متم لزمه الاتمام كما صرح به الرافعي في التكم على انظر الوجيز واسقطه من
الروضة (ولو شك فيها) أى في نية الامام القصر (فقال) معلقا عليها في نية (ان قصر قصرت
والا) أى وان أتم (أتمت قصر في الصبح) وعبارة المحرر لم يضر أى التعليق في الروضة وأصلها

بخلاف العكس (قول) المتن
ولو اقتدى بجم الخ ولو في نافلة قال الاسنوى
كلامه بوجه انه لو اخرج نفسه من القدوة
ثم نوى الامام الاتمام يلزم المأموم قال
فلو قدم لحظة على متم لكان اولى انتهى
وفيه نظر لان تعاقب الاقتداء بالمتم
لا يحصل حقيقة الا في حال التلبس
بالاتمام (قوله) او أحدث هو اى
المأموم ومشله الامام (قول) المتن
لزمه الاتمام دليله ما روى مسلم عن
موسى بن سلمة قال سألت ابن عباس كيف
اصلى اذا كنت بمكة ولم اصل مع الامام
فقال ركعتين سنة اى القاسم صلى الله
عليه وسلم وقوله أيضا رفعه الاتمام اى
واحرامه صحيح ولا يصح نية القصر وان
علم الحال بخلاف المقيم نوى القصر فان
احرامه فاسد (قوله) بلا خلاف وجهه
عدم توافق الصلاتين بخلاف الظاهر
حلف الصبح (قوله) تطعرا راجع
لقوله تامة (قوله) ويصح ادراجها
في المتم مرجع الظهر الصلاة التامة
بقسمها (قول) التوفير عرف هو مذهب
العين لئلا يكتن الضم ضعيف والكسر
أضعف منه (قول) المتن ولو بان امامه
خرج به ولو بان حدث نفسه وهو واضح
(قوله) لانه التزم الاتمام الخ أى فكان
مثل هوائت الحضر (قوله) أتم لتقصيره

لو بان حدثه مع تبيين اقامته وتبطل قصره قالوا لانه لا قدوة في الباطن لحده ولا في الظاهر لانه اياه مسافرا واستشكله الاسنوى الاصح
بان الصلاة خلف مجهول الحديث جماعة على الصحيح انتهى وقد رايت في الرافعي معنى هذا الاشكال حاشية قل بعدد كعدم الاتمام وقد ينازعه
كلامهم في المسبوق اذا أدرك الاسم في الركوع ثم بان ان الامام محدث فانهم رجحوا الدراك وما خذا منسأتين واحدا انتهى اقول ولما كان
هذا بناء على مرجوح عدل عنه الاسنوى (قوله) لانه اظنا سر على ايضا بان نية التقصير لان السنة ليس لها اشعار تعرف به (قوله) وعبارة
المحرر راجع غرضه من هذا دفعه توهمه عبارة المصنف من جريان هذا الخلاف في الاتمام

(قوله) وان قصر قصر هو آخر كلام الروضة (قوله) والثاني لا بد من الجزم الظاهر ان المراد بالجزم عدم التعليق بدليل عدم اجراء الخلاف في مسألة الطرق السابقة (قوله) وعلى الاصح (١٠٧) لا يلزمه يرجع لقوله الاصح جواز التعليق وقوله يلزم المأموم الاتمام اى من غير استئناف

(قوله) وعلى الاصح الخ قضية صنيعة كالا سنوى ان هذا التفصيل لا يجرى في مسألة العلم والطرق السابقة على مسألة التعليق والموافق لكلام البهجة ولما مشى عليه شيخنا جريانه وهو منحه ونه الاسنوى على افساد صلاة المأموم كفساد صلاة الامام فيما ذكره الشارح رحمه الله (قول) المتن ويشترط للقصر نيته لانه ان لم ينو انعقدت تامة (قوله) كأصل النسبة قضية التشبيه ان المقارنة هنا كما هنا (قول) المتن والتعزز عن منافها دواما أى فلا يشترط استحضارها ذكر (قوله) أى شك فسر هذا بالشك لان التردد في المسألة قبلها ليس بهذا المعنى واعلم ان الاسنوى اعترض عبارة المتن حيث جعل القسم الاحرام قاصرا ثم جعل من الاقسام الشك في نية القصر اتم حتى أقول المراد أحرم قاصرا في نفس الامر فلا تدفع (قوله) لضمه اليهما الخ لك ان تقول فرض الشك منه يجعله منه وعليه مشى الاسنوى (قول) المتن فشك الخ وفارق صحة الاقتداء بالمسافر الذى جهل حاله في التمسك بوجود قرينة القيام هنا (قول) المتن ثم راجع لقول الشارح في الجواب (قول) المتن والقصر أفضل لحديث ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه كذا استدله الاسنوى وفيه نظر ولانه متفق عليه (قول) المتن ثلاث مراحل هي مدة قصر عند أى حصة ومن ثم علم أن قول الشيخ ببلغ ثلاث مراحل أى كان مدة ذلك وان لم يقطعها بالفعل (قوله) خر وجامن الخلاف راجع لكل من قول

الاصح جواز التعليق فان أتم الامام أتم وان قصر قصر والثاني لا بد من الجزم بالقصر أى في جوازه ففي قصر الامام يلزم هذا المأموم الاتمام وعلى الاصح لا يلزمه فقول الشيخ قصر أى في قصر الامام العلم بانه اذا أتم يلزم المأموم الاتمام قطعاً وعلى الاصح لو خرج من الصلاة وقال كنت نويت الاتمام لم يلزم المأموم الاتمام أو نويت القصر جاز للمأموم القصر وان لم يظهر للمأموم ما نواه لزمه الاتمام احتياطاً وقيل له القصر لانه الظاهر من حال الامام (ويشترط للقصر نيته) بخلاف الاتمام لانه الاصل فيلزم وان لم ينو (في الاحرام) كأصل النية (والتعزز عن منافها دواما) أى في دوام الصلاة كنية الاتمام فلونواه بعدنية القصر أتم (ولو أحرم قاصراً ثم تردى في أنه يقصر أتم) أتم (أو) تردى أى شك (في أنه نوى القصر) أم لا أتم وان تذكر في الحال انه نواه لتأتى جزء من الصلاة حال التردد على التمام وهاتان المسألتان من المحترز عنه ولم يصدرهما بالفاء لضمه اليهما في الجواب ما ليس من المحترز عنه اختصاراً فقال (أوقام) هو عطف على أحرم (امامه لثلاثة فشك هل هو متهم أم ساء أتم) وان بان انه ساء كالمشك في نية نفسه (ولو قام القاصر لثلاثة عمد بالاموجب للاتمام) من نيته أو نية الإقامة أو غير ذلك (بطلت صلاته) كالمقام المتم الى ركعة زائدة (وان كان قيامه سهواً) فتذكر (عاد وسجد له وسلم فان أراد) حين التذكر (ان يتم عاد) للعود (ثم غرض متما) أى ناويا للاتمام وقيل له ان يغضى في قيامه (ويشترط) للقصر أيضاً (كونه) أى الشخص الناوى له (مسافراً في جميع صلاته فلونوى الإقامة فيها) أو شك هل نوها (أو بلغت سفينته) فيها (دار اقامته) أو شك هل بلغها (أتم) ويشترط أيضاً العلم بجواز القصر ولو قصر جاهلاً بجوازه لم تصح صلاته لتلاعبه ذكره في الروضة كأصلها وكان تركه بعد ان يقصر من لا يعلم جوازه (والقصر أفضل من الاتمام على المشهور اذا بلغ) السفر (ثلاث مراحل) فان لم يبلغها فالإتمام أفضل خروجا من الخلاف فان الامام أباح خفة بوجوب القصر في الاول والاتمام في الثانى ومقابل المشهور ان الاتمام أفضل مطلقاً لانه الاصل وأكثر عملاً ويستثنى على المشهور الملاح الذى يسافر في البحر ومعه أهله وأولاده في سفينته فالأفضل له الاتمام لانه في وطنه ولحقه خروج من خلاف الامام أحمد فانه لا يجوز له القصر (والصوم) أى صوم رمضان للمسافر سفر الطويل (أفضل من الفطر ان لم يتضرر به) أى بالصوم لما فيه من تربة الذمة والمحافظة على فضيلة الوقت فان تضرر به فالفطر أفضل * (فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمياً) * في وقت الاولى (وتأخيراً) في وقت الثانية (و) بين المغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل وكذا القصر في قول فان كان سائراً وقت الاولى فتأخيرها (أفضل والا فبعكسه) أى وان لم يكن سائراً وقت الاولى فتقديمها أفضل روى الشيخان عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ارتحل قبل ان تربع الشمس أخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل لجمع بينهما فان زاغت الشمس قبل ان يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب وروى ايضا واللفظ لمسلم عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا جذبته السير جمع بين المغرب والعشاء وروى مسلم عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا هجى به السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق وروى ابوداود عن معاذ انه صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك اذا غابت الشمس قبل ان يرتحل جمع بين المغرب والعشاء وان ارتحل قبل ان تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم جمع بينهما وحسنه الترمذى وقال اليهقي هو محفوظ

المتن والقصر أفضل وقول الشارح فلا تمام أفضل (قوله) للمسافر سفر الطويل أى مرحلتين فأكثر اما القصر فلا يجوز له طرفيه (قوله) لما فيه الى آخره بهذا فارق كون القصر فضلاً على مساف * (فصل يجوز الجمع الخ) * (قول) المتن يجوز فيه اشارة الى أن ترك الجمع أفضل خروجا من الخلاف

(قول) المتن فسدت قال الاسنوى لكن تتعقد نفلا كما نقله في الكفاية عن البحر تطهير ما لو اُحرم بها قبل الوقت جاهلا. (قول) المتن بالعرف وذلك لانه لم يرد فيه ضابط (قوله) روى الشيخان الخ حكمه ذلك ان الثانية تابعة والتابعة لا تتحقق الا بالموالة (قوله) بعد فراغهما كذا في الشرح والروضة فلو علم في انشاء الثانية ترك ركن من الاولى فان طال الفصل فهو كما بعد الفراغ والابني على الاولى وبطل احرامه بالثانية وبعد البناء يأتي بها او من الثانية تدارك وبني وانما قيد الشارح رحمه الله كلام المتن بقوله بعد فراغهما لهذا التفصيل الذي لا يصح معه عموم قوله بطلنا ويعيد هما ولا قوله والافباطلة ولا جمع فتأمل (قول) المتن على الصحيح هما في الجمع

ودليل القول المرجوح اطلاق السفر في الاحاديث والراجح قيده بالطويل كما في العصر بجماع الرخصة ولا يجوز الجمع في سفر المعصية ولا جمع الصبح الى غيرها ولا العصر الى المغرب (وشروط التقديم ثلاثة البداءة بالاولى) لان الوقت لها والثانية تتبع فلوصلى العصر قبل الظهر لم تصح ويعيدها بعد الظهر وكذا الوصلى العشاء قبل المغرب (فلوصلها) مستدأ بالاولى (فبان فسادها) بفوات شرط أو ركن (فسدت الثانية) أيضا لا تنقضاء شرطها من البداءة بالاولى لفسادها (ونبة الجمع) لتمييز التقديم المشروع عن التقديم سهوا (ومحلها) النافضل (أول الاولى ويعجز في أنشاءها في الظهر) لحصول الغرض بذلك والثاني لا كالعصر وعلى الاول يجوز ان يتخلل بينهما في الاصح (والموالة) بان لا يطول بينهما فصل فان طال ولو بعد (كالسهو والاعطاء) وجب تأخير الثانية الى وقتها ولا يضر فصل يسير ويعرف طوله (وقصره) بالعرف) ومن اليسير قدر الاقامة روى الشيخان عن اسامة انه صلى الله عليه وسلم لما جمع بين الصلاتين والى بينهما وترك الرواتب بينهما واقام الصلاة بينهما (وللتيمم الجمع على الصحيح ولا يضر تخلل طلب خفيف) والتيمم بين الصلاتين لان ذلك من مصلحة الصلاة والمانع يقول تخلل ذلك المحتاج اليه يطول الفصل بينهما قال في شرح المهذب لوصلى بينهما ركعتين سنة راتبة بطل الجمع (ولو جمع) بين الصلاتين (ثم علم) بعد فراغهما (ترك ركن من الاولى بطلنا) الاولى ترك الركن وتعدا لتركه بطول الفصل والثانية لا تنقضاء شرطها من الاستدأ بالاولى لبطانها (ويعيدها جامعا) ان شاء (أو) علم تركه (من الثانية فان لم يطل) الفصل (تدارك) ومحمدا (والا) أى وان طال (فباطلة ولا جمع) اطول الفصل بها فيعيدنها في وقتها (ولو جهل) اى لم يدرك ان ترك من الاولى ام من الثانية (اعادها لوقتها) رعاة لاحتمالين اذ باحتمال الترك من الاولى يطلن وباحتماله من الثانية يمتنع الجمع لما تقدم والمسألة الاولى علت بماتعة ثم ذكرت هنا مبدءا للتقسيم (واذا أخر الاولى الى وقت الثانية) لم يجب الترتيب بينهما (والموالة ونبة الجمع) في الاولى (على الصحيح) ويستحب ذلك كما صرح به في شرح المهذب والثاني يجب ذلك كما في جمع التقديم وفرق الاول بان الوقت في جمع التأخير للثانية والاولى تتبع لها على خلافه في جمع التقديم فلا يجب الترتيب واذا اتفقت الموالة ونبة الجمع وعلى الثاني لو أدخل بالترتيب أو أتى به وأدخل بالموالة أو بنبة الجمع صارت الاولى قضاء يمتنع قصرها في وجه تقدم (ويجب كون التأخير) الى وقت الثانية (نبة الجمع) قبل خروج وقت الاولى بزمن لو ابتدئت فيه كانت أداء نقله في الروضة كأصلها عن الاعتباب وفي شرح المهذب عنهم بزمن يسعها أو أكثر وهو مبين ان المراد بالاداء في الروضة الاداء الحقيقي بان يؤتى بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الاتيان بركعة منها في الوقت والباقي بعده قسميته أداء بتعبية ما بعد الوقت

مبينان على اشتراط الموالة نقله الاسنوى عن شرحي الرافي رحمه الله * تنبيه * لو جمع تأخيرا فقد كفي تشهد العصر ترك سجدة لا يعلم مكانها من العصر أو الظهر فعليه أن يصلى ركعة أخرى ثم يعيد الظهر ويكون جامعا فان كان أحرم بالعصر عتب فراغه من الظهر امتنع البناء ووجب إعادة الصلاتين لاحتمال أن يكون من الظهر فلا يصح الاحرام بالعصر قاله في البحر (قوله) واذا اتفقت الخ وذلك لان المراد تنقضاء الترتيب الذي اعتبره الوجه الثاني فيلزم من نفيه في الموالة ونبة الجمع الذين اعتبرهما لوجه الثاني أيضا فان وجوبهما عنده انما هو مع وجوب الترتيب فاذا اتفقت في اتفقا وأحسن من هذا وأخصر أن يقول لانه لا معنى لاشتراط الموالة مع عدم لزوم الترتيب وحيث اتفقت الموالة اتفقت نية الجمع (قوله) اتفقت الموالة استدلالا على ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم لما دفع من عرفة الى المزدلفة نزل فصلى المغرب ثم أتاناخ كل انسان بعيره في منزله ثم صلى العشاء وراه الشيخان من أسامة رضى الله عنه ولان الاولى بخروج وقتها الا صلى أشبهت الفائتة ثم اذا أوجبت الترتيب والموالة لوتركهما صححت الثانية لوقوعها في وقتها وصارت الاولى قضاء كما ذكره

الشارح رحمه الله (قوله) في وجه تقدم فيه تجوز فان المتقدم قول لا وجه (قول) المتن بنية الجمع لو نسي السنة لما فيه حتى خرج الوقت لم يطل الجمع قاله في الاحياء (قوله) وهو مبين الخ قيل يشكك عليه قوله في الروضة والاعصى وصارت قضاء قلنا لما حوله الشارح أيضا يشكك عليه قول المنهاج والاعصى وصارت قضاء اللهم الا أن يقال صارت قضاء نظرا الى أن صورة المسألة خروج الوقت كله بعد ذلك

(قوله) بأن صلى الأولى الخ فأيضا يفهمه من الفراغ من الصلاتين ليس مراد بقريئة باقي الكلام (قوله) أوفى الأولى أى كما يفهم بطريق الأولى (قوله) والثاني يقول هي مجعلة الخ (٢٠٩) هو تعليل للمستلزمين معا وقد عللت الأولى أيضا بالقياس على القصر ورد بأن تخلف القصر لا يوجب

بطلان الصلاة بخلاف هذا ثم إذا قلنا بالبطلان في المسألة الأولى قال الأسنوي فيجتمعا أن يقال ان نوى الإقامة أو علم حصولها بطلت والا انقلب نغلا وقول الشارح وقد زال العذر قبله بقضى انه لو لم تحصل الإقامة لا بعد دخول وقت الثانية يتخلف هذا لوجه وصنيع الأسنوي

بخالفه فليراجع (قوله) هي مجعلة أى فأشبه ذلك خروج الفقير من الاستحقاق بعد التججيل (قول) المتن لم يؤثر كافي جمع التقديم وأولى (قوله) ينبغي الخ زاد الأسنوي ولم ينقل عن أحد خلافا بل زعم ان كلام الرافعي محمله اذا أقام قبل فراغ الأولى (قول) المتن والاصح اشتراطه الخ قال الأسنوي ينبغي الاكتفاء باستصحاب المطر وان لم يتحقق البقاء وان أوهم تعليل الرافعي خلافا (قوله) فان لم يذوب افلا الخ استثنى في السائل ما اذا كان البرد قطعاً كثيراً وخاف من السقوط عليه (قوله) لا تنفاه المشقة وقوله عنه متعلق بقوله لا تنفاه والضمير في عنه يرجع أقوله يترخص

* (باب صلاة الجمعة) *

سميت بذلك لاجتماع الناس فيها أولاً جمع فيها من الخير (قول) المتن ونحوه من ذلك الاشتغال بتجهيز الميت ودفنه كما قاله الشيخ عز الدين ولما وفى خطابه الجامع العتيق بمصر كان يصلى على المولى قبل الجمعة ثم يقول لاهلها وحملها اذهبوا فلا جمعة عليكم (قوله) في الحديث الا امرأة الخ هكذا الرواية

٢٨ ل بالرفع ولعل فيها اختصارا والتقدير الا أربعة امرأة الخ فيكون أربعة هو المستثنى وامرأة خبر مبتدأ محذوف يدل عليه رواية أبي داود الجمعة حق واجب على كل مسلم الا أربعة عبد مملوك الخ قبل ويجوز أن يكون صفة لمن جهنم غير نحو الناس كلهم ملكي الا العاؤون ونوزع بان فيه وصف المعرفة بالنكرة

لما فيه كما تقدم في كتاب الصلاة (والا) أى وان أخر من غيرنية الجمع أو بنيته في زمن لا تكون الصلاة فيه أداء على ما ذكر (فيعصى وتكون قضاء) يمتنع قصرها في وجهه تقدم (ولو جمع تقديم) بان صلى الأولى في وقتها نأوا بالجمع (فصار بين الصلاتين) أوفى الأولى كما في المحرر وغيره (مقياً) بنية الإقامة أو بانتهاء الفينة الى مقصده (بطل الجمع) لزوال العذر فنعين تأخير الثانية الى وقتها ولا تتأثر الأولى بما اتفق (وفي الثانية وبعدها) لو صار مقياً (لا يبطل) الجمع (في الاصح) لان عقادها أو تمامها قبل زوال العذر والثاني يقول هي مجعلة على وقتها للعذر وقد زال العذر قبله وأدركه المصلى فليعدها فيه (أو) جمع (تأخيراً فأقام بعد فراغها) لما يؤثر) ما ذكره تمام الرخصة في وقت الثانية (وقبله) أى قبل فراغها (بجعل الأولى قضاء) لانها تابعة للثانية في الاداء للعذر وقد زال قبل تمامها وفي شرح المذهب اذا أقام في أثناء الثانية ينبغي أن تكون الأولى أداء (ويجوز الجمع) بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء (بالمطر تقديم) للمقيم بشرط التقديم السابقة روى الشيخان عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعاً جميعاً وثمانياً جميعاً الظهر والعصر والمغرب والعشاء وفي رواية لمسلم من غير خوف ولا سفر قال الامام مالك أرى ذلك بعذر المطر (والجديد منعه تأخيراً) لان المطر قد ينقطع قبل ان يجمع والتقديم جوازه كافي الجمع بالسفر فيصلى الأولى مع الثانية في وقتها سواء اتصل المطر أم انقطع قاله العراقيون وفي التهذيب اذا انقطع قبل دخول وقت الثانية لم يجز الجمع ويصلى الأولى في آخر وقتها (وشروط التقديم وجوده) أى المطر (أو أهلهما) أى الصلاتين لبقارن الجمع العذر (والاصح اشتراطه عند سلام الأولى) أيضاً اتصل بأول الثانية ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى او الثانية او بعدها وسواء قوى المطر وضعيفه اذا بل الثوب (والثلج والبرد كطيران ذابا) ليهما التوب فان لم يذوب فلا يجوز الجمع بهما (والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلى جماعة بمسجد بعد يتأذى بالمطر في طريقه) بخلاف من يصلى في بيته منفرداً او جماعة او يعيش الى المسجد في كن أو كان المسجد باب داره فلا يترخص لا تنفاه المشقة كغيره عنه والثاني يترخص لا طلاق الحديث وقوله والأظهر هو لفظ المحرر وفي الروضة الاصح وقيل الاظهر تبعاً لاصولها

* (باب صلاة الجمعة) *

بضم الميم وسكونها هي كغيرها من الخمس في الاركان والشروط وتتخص باشتراط أمور في لزومها وأمر في ههنا والباب معقود لذلك مع آداب تشرع فيها ومعلوم انها ركعتان (انما تعين) أى تجب وجوب عين وقيل وجوبها وجوب كفاية (على كل مكلف) أى بالغ عاقل من المسلمين (حز كرمقيم بلامرض ونحوه) فلا جمعة على صبي ولا مجنون كغيرها من الصلوات قال في الروضة والمنعنى عليه كالمجنون بخلاف السكران فانه يلزمه قضاؤها طهرها كغيرها ولا على عبد وامرأة ومساقر ومريض الحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة الا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض رواه الدارقطني وغيره وألحق بالمرأة الخنثى لاحتمال ان يكون أنثى فلا يلزمه وبالمريض ونحوه وشملها ما قوله (ولا جمعة

(قول) المتن والمكتاب عطفه على ما سلف يقتضى انه ليس معذور في ترك الجماعة وليس كذلك (قوله) ممن لا تلزمه الجمعة كذا في المحرر (قوله) لانها تصح الخ ايضا حقه ما قاله الرافعي في حق أرباب الاعذار اذا حضروا انعقدت لهم وأجزأتهم لانها اكمل في المعنى وان كانت أحصر في الصورة واذا أجزأت عن الكاملين الذين لا عذر لهم فلان تجزئ أصحاب العذر بالاولى انتهى (قول) المتن وجد امركا قال الاسنوي قياس ما سبق في ستر العورة أن لا يجب قبول هبته ونقل عن الشاشي عدم الوجوب (٢١٠) اذا وجد امركا يحملها قال الاسنوي كأنه

أراد من الادميين فيكون متجها (قول) المتن وأهل القرية خالف أبو خيفة رضي الله عنه فخص الوجوب بأهل المدائن * تنبيه * حكم أهل البساتين والحيام كأهل القرى (قول) المتن أو بلغهم أى أو لم يكن فيهم الجمع المذكور ولو كان بلغهم صوت الخ (قول) المتن من طرف يلهم قال ابن الرفعة سكتوا عن الموضوع الذى يقف فيه المستمع والظاهر انه موضع اقامته انتهى وقوله لبلد الجمعة يفيد أن أهل القرية ين انقص عدد كل عن الواجب لا يجب عليهم الاجتماع في احدى القريةين * فائدة * انما اعتبر طرف البلد لانه أقرب مكان صالح للجمعة (قول) المتن يلهم لبلد الجمعة فيه تقديم الوصف بالجملة على الوصف بالجوار والمجرور وقد منعه ابن عصفور وضعفه غيره (قوله) وسمايق ما يدل للاولى قال الاسنوي دليلها عموم الأدلة خلافا للحنفية في منعهم الوجوب على أهل القرى قال ولودخل أهل القرية في المسألة الاولى البلد وأقاموا الجمعة في أهل البلد سقطت عنهم وأسأوا لتعطيلها في بيعتهم والتعبير بالسوء رفع في الروضة والرافعي يشرح المذهب ومولوها التحريم ان الاكثر قد سرحوا بالجوار وصرح جماعة بالتحريم انتهى (قوله) ولو كانت على استواء

على معذور بمخرج في ترك الجماعة) أى يتصور في الجمعة وتقدمت المخصصات في باب صلاة الجماعة منها الریح العاصفة بالليل فلا يتصور في الجمعة (والمكتاب) لاجعة عليه لانه عند ما بقي عليه درهم (وكذا من بعضه رقيق) لاجعة عليه (على الصحيح) تغليا الجانب الرق والثاني عليه الجمعة الواقعة في نومه ان كان يشه وبين السيد مهاياة (ومن صحت طهره) ممن لا تلزمه الجمعة كالصبي والعبد والراة والمسافر بخلاف المجنون (صحت جمعة) لانها تصح لمن تلزمه فلن لا تلزمه أولى وتجزئه من الظهر ويستحب حضورها للمسافر والعبد والصبي قال في شرح المذهب عن البندنجي والعجوز (وله ان يصرف من الجامع) قبل فعلها (الا المريض ونحوه فحرم انصرافه) قبل فعلها (ان دخل الوقت) قبل انصرافه (الا ان يزيد ضرره بانتظاره) فعله فيجوز انصرافه قبله والفرق ان المانع في المريض ونحوه من وجوب الجمعة المشقة في حضور الجامع وقد حضروا متحملين لها والمانع في غير ذلك صفات قائمة بهم لا تزول بالحضور (وتلزم الشيخ الهرم والرمي ان وجد امركا) ملكا أو باجارة أو اعاره (ولم يشق الركوب) عليهما (والاعشى يجد قائدا) متبرعا أو باجارة أو ماله أخذ اعماد كزبله فان لم يجده فأطلق الاكثر وان لا يلزمه الحضور وقال القاضي حسين ان كان يحسن المشي بالعصا من غير قائد لزمه (وأهل القرية ان كان فيهم جمع تصح به الجمعة) وهو أربعون من أهل الكمال كاسبياني (أو بلغهم صوت عال في هدوء) للاصوات والرياح (من طرف يلهم لبلد الجمعة لزمهم والا) أى وان لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المذكور (فلا) تلزمهم الجمعة وسيأتي ما يدل للثانية حديث أبي داود والجمعة على من سمع النداء ثم المعتبر سماع من أصغى اليه ولم يجاوز سمعه حدا العادة ولا يعتبر أن يقف الشاذى على موضع عال كنارة أو سور ولا في الموضوع الذى تقام فيه الجمعة ولو كانت قرية على قلة جبل يسمع أهلها النداء لعلوها ولو كانت على استواء الارض سماعوا أو كانت في وهدة من الارض لا يسمع أهلها النداء لانخفاضها ولو كانت على استواء لسمعوه فوجهان أحدهما في الروضة كأصلها لا تجب الجمعة في الاولى وتجب في الثانية اعتبارا بتقدير الاستواء والثاني وصحة في الشرح الصغير عكس ذلك اعتبارا بنفس السماع وعدمه (ويحرم على من لزمته الجمعة) بان كان من أهلها (السفر بعد الزوال) لتفويتها به (الا ان تمكنه الجمعة في طريقه) أو مقصده كما في المحرر وغيره (أو يتضرر بتخلفه) لها (عن الرفقة) بان يفوته السفر معهم أو يخاف في لحوقهم بعدها (وقبل الزوال كبعد) في الحرمة (في الجديد) والقديم لا له مدخول وقت الجمعة وعورض بأنها مضافة الى اليوم ولذلك يجب السعي اليها قبل الزوال على بعيد الدار وقيد التشبيه المفهم للحرمة بقوله (ان كان سفرامباحا) أى كالسفر للتجارة (وان كان طاعة) واجبا أو مندوبا كالسفر للحج قسميه

لسمعوه المراد لو فرضت مسافة لانخفاضها متممة على وجه الارض وهى على آخرها سمعت كذا يجب ان يفهم فائتأمل (جاز) وقس عليه نظيره في الاولى (قول) التي لا يمكنه المراد منه غلبة الظن (قوله) وقيد التشبيه الخ أى فليس الشرط رجعا للتسمين كلفهمه الزركشي ليوافق ما في المحرر (قول) المتن ان كان سفرامباحا قال الاسنوي كلامه يشعر بأن الراد المستوى الطرفين وبه صرح في شرح المذهب وجده فيكون سكا عن الكثرة وخلاف الاولى والقياس استناعا تركلها انتهى اقول وهذا ظاهر غنى عن البيان انه اذا حرم المباح حرم الكره وحلال الا بالاولى * نرى * ان سفر ابلد الجمعة سكره ابن ابى الصيق النجنى ونقله عنه المحب الطبرى وارتضاه

(قول) المتن تسن الجماعة قبل الصواب التعبير بالطلب ثم انظر هذا الخلاف هل هو حار هل كل اقوال طلب الجماعة أو هو خاص بقول السنة (قول) المتن لمن امكن عبر في الشرح والمحترز الروضة بالتوقع والرجاء هو أولى (قول) المتن الى لباس اورده عليه ما اذا كان منزله بعد اوائتهى الوقت الى حد لو اخذ في السعي لم يدرك فان اليأس حاصل ومع ذلك يستحب التأخير الى رفع الامام رأسه من الركعة الثانية (قوله) استحبه التأخير أى كالضرب الاول (٢١١) (قول) المتن وقت الظهر قال ابن الرفعة لانهما صلا تا وقت على البديل فكان وقت

أحدهما وقت الآخر صلاة الحضر والسفر ولان آخر الوقت فهما واحد اجماعا فوجب ان يكون الاول كذلك (قول) المتن فلا تقضى قال الاسنوى هو بالاولا بالفاء لان عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط الوقت لان ثم واسطة وهى القضاء فى وقت ظهر يوم آخر كما فى روى أيام التشريق (قوله) اذا فاتت لوفاته فآخر القضاء الى الجمعة الاخرى فصلى الحاضرة مع الامام ثم ادرك الجمعة ثانية فى البلد فأراد قضاء الثانية معهم فالظاهر امتناع ذلك ايضا (قوله) الوقت بل يحرم فعل الظهر ولا يصح قبل الضيق المذكور (قول) المتن وجب الظهر أى ولو فعلوا فى الوقت غالبها خلا فالملك فيما اذا وقع فى الوقت ركعة لنا انها عبادة لا يجوز الاستدائها بعد خروج الوقت فتقطع به كالخروج ايضا الوقت شرط ابتداء فيكون شرط دوام وقول المتن بناء أى وجوبا (قول) المتن وفى قول استثناء قال الرافعى القولان مبنيان على انها ظهر مقصورة او مستقلة ~~لكن~~ صحيح النووى فى الزوائد الثانى مع ان الراجح النساء كاسلف (قوله) وقبل ظهرا أى ~~ك~~ الشك فى خروج الوقت قبل

الشروع فيها * فرع * لو أخبرهم عدل وهم فهم بنجر وجهه قال الدارمى اتموا الجمعة الآن يعلموا انتهى ويشكل عليه مسألة

(جاز) قطعاً (قلت الاصح ان الطاعة كالمباح) فيجزم فى الجديد (والله اعلم) وهذه الطريقة محكمة فى الروضة وأصلها عن مقتضى كلام العراقيين ورجحها فيها أيضا اما السفرا الطاعة بعد الزوال فى الروضة لا يجوز وفى أصلها المفهوم من كلام الاصحاب انه ليس بعذر ويوافقهما المطلق المنهاج الحرمه كالشرح الصغير وما فى نسخ المحترز من تقيدها بالمباح من غلط النسخ بتقديم الشرط على محله (ومن لا جمعة عليهم) وهم ببلد الجمعة (تسن الجماعة فى ظهرهم) وقتها (فى الاصح) لعموم أدلة الجماعة والثانى لا تسن لان الجماعة فى هذا الوقت شعار الجمعة فان كانوا بغير بلد الجمعة سنت لهم بالاجماع قاله فى شرح المذهب (ويخفونها) استحبابا (ان خفى عذرهم) لثلاثه موافا بالربة عن صلاة الامام فان كان ظاهرا فلا يستحب الاخفاء لاتفاء التهمة (ويندب لمن أمكن زوال عذره) قبل فوات الجمعة كالعبد يرجو العتق والمريض يتوقع الخفة (تأخير ظهرك الى اليأس من) ادراك (الجمعة) لانه قد يزول عذره قبل ذلك فيأتى بها كاملا ويحصل اليأس برفع الامام رأسه من ركوع الثانية (و) يندب (لغيره) أى لمن لا يمكن زوال عذره (كل مرة والزمن تجملها) أى الظهر ليجوز فضيلة أول الوقت قال فى الروضة وشرح المذهب هذا الاختيار انحراسا بين وهو الاصح وقال العراقيون يستحب له تأخير الظهر حتى تقوت الجمعة لانه قد ينشط لها ولانها صلاة الكاملين فاستحب كونها المقدمة قال والاختيار التوسط فيه قال ان كان هذا الشخص جاز ما بانه لا يحضر الجمعة وان تمكن منها استحبه تقديم الظهر وان كان لو تمكن أو نشط حضرها استحبه التأخير (ولحقتها) أى الجمعة (مع شرط غيرها) أى من الخمس أى كل شرط له وقد تقدم ذلك (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بان تفعل كلها فيه روى البخارى عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى الجمعة حين تميل الشمس وروى مسلم عن سلمة بن الاكوع قال كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس ثم نرجع نبتع النىء (فلا تقضى) اذا فاتت (جمعة) بل تقضى ظهرا (فلوضاق) الوقت (عنها) بان لم يبق منه ما يسع خطبتين وركعتين يقتصر فيهما على ما لا بد منه (صلوا طهروا ولو خرج) الوقت (وهم فيها وجب الظهر بناء) على ما فعل منها فيسر بالقراءة من حينئذ (وفى قول استثناء) فنوى الظهر حينئذ وينقلب ما فعله من الجمعة نفلا أو يبطل قولان أحكمهما فى شرح المذهب الاول ولو شك هل خرج الوقت وهم فيها اتموها جمعة لان الاصل بقاء الوقت وقبل ظهرا عودا الى الاصل عند الشك فى شرط الجمعة هذا كله فى حق الامام والمؤمنين الواقفين (والمسبوق) المدرك مع الامام ركعة (كغيره) فى انه اذا خرج الوقت قبل سلامه يتم صلاته ظهرا (وقيل يتهاجمه) لانها تابعة لجمعة صحيحة (الثانى) من الشروط (ان تقام فى خطبة ابنة أو طمان

الشارح الآتية بعد قول المتن وقيل بأول الخطبة (قول) المتن كغيره قال الاسنوى فيه اشارة الى الدليل وهو القياس (قوله) لانها الح أى كما يغفر فى حق المسبوق حضور الخطبة والعدد وفرق بأن اعتناء الشارع بالوقت أشد (قول) المتن فى خطبة الح قال الاسنوى أراد بها الرحبة المعدودة من البلد قال والخطبة هى التى خط عليها اعلاما بأنها اختيرت للنساء * فرع * لو أقمت فى خطبة ابنة بأربعين رجلا واقتدى بالامام جماعة آخر ولو سكنهم خارجون عن الخطبة الظاهر الصحة تبع لمن فى الخطبة ويحتمل خلافه والله أعلم

(المجمعين) لانهم لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين الا في مواضع
 الاقامة كما هو معلوم وهي ما ذكره في المسجود والدار والنساء بخلاف الصحراء وسواء
 كانت الابنية من حجر ام طين ام خشب ولو انهدمت ابنية البلدة او القرية فقام أهلها على
 العمارة لزمهم الجمعة فيها لانها وطئهم وسواء كانوا في مظال أم لا (ولو لازم أهل الخيام الصحراء)
 أي موضعها كما في المحتر (ابدا فلا جمعة) عليهم (في الاظهر) اذ ليس لهم ابنية المستوطنين
 فلا تصح جمعهم فلا تليزمهم والثاني تليزمهم الجمعة في موضعهم لانهم استوطنوه ولولم يلاموه ابدا
 بان انتقلوا عنه في الشتاء وغيره فلا جمعة عليهم جزء ولا تصح عنهم في موضعهم وعلى الاظهر في الاولى
 لو سمعوا النداء من محل الجمعة لزمهم (الثالث) من الشروط (ان لا يسبقها ولا يعارضها
 جمعة في بلدتها) لا متناع تعدها في البلدة اذ لم تفعل في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء
 الراشدين الا في موضع واحد من البلدة كما هو معلوم (ان اذا كبرت وعسرا اجتماعهم في مكان)
 واحد فيجوز تعدها حينئذ (وقيل لا تستثنى هذه الصورة) ويحمل فيها المشقة في الاجتماع
 في مكان واحد (وقيل ان حاله عظيم بين شقيها) كبغداد (كانا) أي الشقان (كبلدين)
 فيقام في كل شق جمعة (وقيل ان كنت) البلدة (قرى فانتصت) ايتمتها (تعهدت الجمعة بعددها)
 فيقام في كل قرية جمعة كما كان ومنشأ هذا الخلاف سكوت الشافعي رضي الله عنه لما دخل
 بغداد على اقامة جمعتهين بها وقيل ثلاث فقال الاول الاصح سكونه لعسر الاجتماع في مكان والثاني
 لان المجتهد لا ينكر على مجتهد وقد قال أبو حنيفة رحمه الله بالتعدد والثالث لحيولولة النهر والرابع
 لانها كانت قرى فانتصت (ولو سبقها جمعة) والبناء على امتناع التعدد (فالجمعة السابقة)
 مطاقها (وفي قول ان كان السلطان مع الثانية فهي الصحيحة) حسدا من التقدم على الامام
 ومن تقويت الجمعة على أكثر أهل البلدة الصلح معه باقامة اذ قل (والمعبر بسبق المحترم)
 وهو بآخر التسمية بـ مير وقيل بأوله (وقيل) سبق (التحمل وقيل) السابق (بأول الخطبة)
 نظرا الى أن الخطبتين بمثابة ركعتين ولودخلت طائفة في الجمعة فأخبروا ان طائفة سبقهم بها
 استحجب لهم استثناف الاظهر وانهم اتمام الجمعة ظهرا كـ مير خرج الوقت وهم فيها (فلو وقعنا
 معا أو شئنا) في المعية (استؤنفت الجمعة) بان وسعها الوقت لتدافع الجمعتين في المعية فليست
 احدهما أولى من الاخرى ولان الاصل في صورة الشك عدم جمعة مجزئة وتثبت الامام بانه يجوز
 فيما تقدم احدي الجمعتين فلا تصح جمعة أخرى فينبغي لتبرأ منهن بيقين أن يخلوا بعددها الاظهر قال
 في شرح المذهب وهذا مستحب (وان سبقت احدها ولم تتعين) كان مع مريضان أو مسافرين
 خارج المسجد كبيرين متلاحقين فأخبروا بذلك ولم يعرفوا المتقدمة من (أو تعينت ونسيت
 صلواتها) لا تناس الصحيحة بالفاسدة (وفي قول جمعة) والانساس يجعل الصحيحة
كالعدم وفي الروضة وأصلها ترجيح طريقة طائفة في الثانية بالاول وأشار في المحسر الى
 ذلك بتعبيره في الاولى بأقرب القولين وفي الثانية بالاصح ولو كان السلطان في احدي الجمعتين
 في الصور الاربع قلنا فمما قبلها ان جمعة هي الصحيحة مع آخرها فها هنا أولى والا فلا أثر لحضوره
 (الرابع) من الشروط (الجمعة) لانها لم تفعل في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء
 الراشدين فمن بعدهم الا كذا كـ مير (وشروطها) أي الجماعة فيها (كغيرها) أي كشرطها
 في غيرها كنية الاقامة والعلم بالتقالات الامام وعدم التقدم عليه وغير ذلك مما تقدم في باب الجماعة

(قوله) وعلى الاظهر في الاولى الخ
 ظاهره ان الذين لم يلازموا مكانا لا جمعة
 عليهم وان سمعوا النداء وهو ظاهر
 (قول) المتن وقيل ان حاله عظيم
 الوجه والذي يليه اعترضهما الشيخ أبو
 حامد بأنه يلزم قائلهما جواز القصرا
 قطع النداء وجواز قرية من تلك القرى
 فالتزم ذلك القائل (قوله) والثاني
 لان المجتهد الخ قال الاسنوي المتجه ان
 الخطيب المنصوب منه مثله (قوله)
 سبق التحمل أي آخره وعلمته حصول
 الامن به من عر وض فساد يطرق في
 الصلاة فكان اعتباره أولى (قوله)
 الشارح كـ مير خرج الوقت نظيره وله
 اتمام الجمعة ظهرا (قوله) ولان
 الاصل الخ هذا جعله التنوي جوابا عن
 بحث الامام الآتي (قوله) كان مع
 مريضان الخ أما غير هؤلاء ففاسق
 ترك الجمعة (قول) المتن الجماعة
 لم يقيد الشارح بالركعة الاولى كما
 فعل ابن القري وغيره كأنه والله أعلم
 لانها اذا حصلت في جميع صلاته حكمها
 وحصلت الجماعة في جميع صلاته حكمها
 وان تخلف الثواب فيما اذا فارق بغير
 عذر قنأمل

(قول) المتن بأربعين لو كان فهم أي قال الأذري نقل عن فتاوى البغوي لم تصح الجمعة انتهى ومثله فيما يظهر لو كان فهم مغل بخلاف تركه
بالبسطة مثلاً وقد شارح الروض مسألة الأبي بأن يكون قصر في التعلم والافتقار إذا كان الامام قارئاً فرعاً من زيادة صاحب الروض لو كان
في المأمومين خنثى زائداً على الأربعين ثم انقض بعضهم وكل العدد بالخنثى لم يضر لأننا نثبت في المانع من الصحة وفي شرح الروض نقل عن القاضي
والبغوي انه يجب ان يتأخر احرام من لا تعتقده عن احرام من تعتقده قال الشارح ولا يشك في بطلانها خلف الصبي والمساقر لان الامام متبوع
وتقدم احرامه ضروري فاعتقدا انتهى وجزم في الاثر بذلك (قوله أيضاً) بأربعين خالف أبو حنيفة فحوزها بامام ومأمومين وحكي هندا عن القديم
وقوله مع راجع لقول المتن مكلفاً الخ (قوله) المعلوم من الشرط الثاني خالف الاسنوي وغيره من جهة ان الاول وصف للمكان وهذا
للاشخاص أقول الحق مع الشارح رحمه الله نظراً الى اضافة الاوطان فيما سلف للجمعين فتأمل هذا ويحتمل أن يكون قوله المعلوم بالخرصة
لحل الجمعة والحق ان المراد ما قلناه أولاً (١١٣) (قول) المتن لا يظعن الخ خرج المتفقهة مثلاً اذا أقاموا ببلد مدة طويلة ولكن على عزم

الرجوع الى بلادهم وقوله لا يظعن صفة
كاشفة (قوله) مع عزمه على الإقامة
أي ما الخ هذا قاله تبعاً للاسنوي وغيره
وأطبق عليه الشارح وهو لا يحسن أن
يكون دليلاً على عدم انعقادها بالمقيم غير
المستوطن لما ثبت في الصحيح من أن
النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج من
المدينة في حجة الوداع لم يزل يقصر حتى
رجع اليها وصرح النسوي في شرح
المهذب في باب صلاة المسافر بأنه صلى
الله عليه وسلم في حجة الوداع أقام بمكة
وعرفات وبعثي وبالحصب وفي كل
ذلك لم تبلغ إقامة أربعاً ولم ينقطع سفره
وأضاف عرفات لم يكن بها خطبة اهية نصح
فيها الجمعة والله أعلم ثم أخبرني من أتى
به انه كشف عن المسألة من شرح
المهذب من باب صلاة الجمعة فوجد فيها
صاحب المهذب استدلل بذلك فاعترضه
الشارح ومنع من صحة الدليل لما قلنا
فله الحمد ثم رأيت السبكي رحمه الله في
شرحه على المنهاج قال لم يصح عندي دليل

(و) زيادة (ان تمام بأربعين مكلفاً حراً ذكراً) روى البيهقي عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم جمع
بالمدينة وكانوا أربعين رجلاً والصفات المذكورة مع الإقامة الداخلة في الاستيطان تقدم اعتبارها
في الوجوب واعتبرت هنا في الانعقاد (مستوطناً) محل الجمعة المعلوم من الشرط الثاني (لا يظعن)
عنه (شتاء ولا صيفاً) الحاجة) لانه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بحجة الوداع مع عزمه على الإقامة
أي ما لعدم الاستيطان وكان يوم عرفة فيها يوم جمعة كما ثبت في الصحيحين وصلى به الظهر والعصر تقديم
كما ثبت في حديث مسلم (والصحيح انعقادها بالمرضى) لكيالهم وعدم الوجوب عليهم تخفيف
والثاني لا تعتقدهم كالسافرين وحكاية في الروضة كأصلها قولاً (وان الامام لا يشترط كونه فوق
أربعين) وقبل يشترط لا شعاعاً الحديث السابق بزيادة قلنا لان سلم ذلك وحكي الخلاف وان ثلثهما قديم
(ولو انقض الأربعون) الحاضرون (أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول) من أركانها
(في غيبتهم) لعدم سماعهم له المشتراط كسبأني (ويجوز البناء على ماضى) منها (ان عادوا قبل طول
الفصل) ومرجعه العرف كما قاله في شرح المهذب (وكذا بناء الصلاة على الخطبة ان انقضوا بينهما)
أي يجوز ان عادوا قبل طول الفصل (فان عادوا بعد طوله) في المسئلتين (وجب الاستئناف) فهما
للخطبة (في الاظهر) لانتهاء الموالاة في ذلك التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم والائمة بعده كما هو
معلوم فيجب اتباعهم فيها والثاني يجوز البناء في ذلك لحصول المقصود معه (وان انقضوا) أي
الأربعون أو بعضهم (في الصلاة بطلت) نظراً الى اشتراط العدد في دوامها كالوقت فيتمها من
بقي ظهرها (وفي قول لا) تبطل (ان بقي اثنان) مع الامام اكتفاء بدوام مسمى الجمع وفي قديم يكتفى
واحد معه اكتفاء بدوام مسمى الجماعة ويشترط في الواحد والاثني صفة الكمال في الصحيح وفي رابع
مخرج له اتمام الجمعة وان لم يبق معه أحد وفي خامس مخرج ان كان الانقضاء في الركعة الأولى بطلت
أو بعدها فلا ويتم الامام الجمعة وحده وكذلك ان بقي معه أحد كفي المسبوق المدرك ركعة من
الجمعة يتيمها * لولم يبق أربعون قبل انقضاء الأولين تمت بهم الجمعة وان لم يكونوا سمعوا الخطبة

٢٩ ل ج على عدم انعقادها بالمقيم انتهى ثم قضية شرط الاستيطان انه لو أقام أربعون رجلاً في بلاد سنين كثيرة من غير
استيطان وليس فيها غيرهم لا تجب عليهم الجمعة وهو مشكل وان كانه وقضية المهذب (قول) المتن ولو انقض الأربعون قال الرافعي رحمه الله العدد
المشروط في الصلاة وهو الأربعون بشرط أيضاً في سماع الواجب من الخطبة وخالف أبو حنيفة فاكثفي بالخطبة منفرداً (قول) المتن الأربعون
لا يستقيم الاعلى اشتراط كون الامام زائداً عليهم (قول) المتن لم يحسب المفعول أي بلا خلاف وأجروا خلافاً في الانقضاء في الصلاة كسبأني
قال الامام الفرق ان كل مصل يصل لنفسه فجاز ان يتسامح في العدد والمقصود من الخطبة سماع الناس فلم يحتملوا نقص العدد (قول) المتن وجب اي
سواء كان الانقضاء بعذر ام لا (قوله) فيجب اتباعهم الخ ولان الموالاة لها موقع في اسمالة النفوس (قول) المتن بطلت اي لانه اذا ائرد ذلك في
الخطبة التي هي مقدمة في الصلاة أولى (قول) المتن ان بقي اثنان اي من اهل الكمال على الصحيح كسبأني في كلام الشارح (قوله) وان لم يكونوا
سمعوا الخ زاد الاسنوي قضية كلام الرافعي وان لم يكونوا من اهل الكمال حين الخطبة انتهى وأفهم ذلك انه لا بد ان يكونوا من اهل الكمال وقت الصلاة

(قول) المتن في الاظهر اذا تم العدد بغيره قال الاسنوي لو كان الامام متفلا ففيه القولان وأولى بالجواز لانه من أهل المهرص ولا تنص فيه انتهى وقوله اذا تم العدد بغيره الضمير فيه راجع لقول الشارح كل منهم (قوله) وان لم يتم العدد (١١٤) بغيره الخ الظاهر ان مثل هذا ما لو ترك

بعض المأمومين الفاتحة وآية منها كالسجدة وهذا يقع كثيرا في جمع الارياف من المأمومين المساكين وليتسهله (قوله) فلا تصح جمعهم جزأ أي لفقد العدد وهذا يشكك عليه ما نقله الشيخان عن صاحب البيان وأقره انه لو كان الامام متطهرا والمأمومون محدثين تحصل الجمعة للامام انتهى ثم اذا حصلت للامام فهل يسوغ بعد ذلك انشاء الجمعة للفقوم محل نظر (قوله) لان الحديث في هذا الكلام يفيد ان الحكم كذلك سواء ادرك بعض الفاتحة ام لا وأصر منه في هذا قول الرافعي رحمه الله وأصر المحسوب فلا يصلح لتحمل به من انخر بجلاف ملو أدرك جميع الركعة فلهذا فعلها بفسده فتصح على وجهه فمقدان الركوع لا يثبت رآه انتهى (قوله) والثاني يجب قال الاسنوي وهذا صحيحه الرافعي في باب صلاة المأفوق (قوله) الحديث منه عقب هذا الحديث وقد عللوه واشتد غضبه من جهده الله فلا مضل له الخ (قول) انتم والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم انما امر استحباب الصلاة على الآل (قول) المتن متعين فلو قال لا اله الا الله لم يكف خلافا لمالك وابي حنيفة رضي الله عنهما (قوله) لان غرضها الوعظ لم يقو في الحديث الغرض منه انشاء الفرق (قوله) والثاني وقف الخ عبارة الاسنوي والثاني قاس على الحمد والدلالة (قوله) أي في كل منهما قال الاسنوي لان كل واحدة حطبة ولا يتابع (قول) انتهى وقيل فيه ما علم بأنهما بدل من

وقال الامام لا يتبع عندى اشتراط بقاء أربعين سمعوها فان لم يسمعها الا احدى لم تنجز الجمعة ولو لحق أربعون على الاتصال بانفضاض الوكيل في الوسيط تنجز الجمعة بشرط ان يكونوا سمعوا الخطبة ذكر ذلك في الروضة كاصلها (وتصح) الجمعة (خمس العجى والعجى) أي كل منهم (في الاظهر اذا تم العدد بغيره) لكنهما منهم وان لم يسمعوا لثاني يقول انه ما ارصدنا الكيل من غيره والاف في الصبي قولان وفي العبد والمسافر وجهان قطع الزعمى قوله ما ورخ الخطبة في أصل الروضة وزاد في شرح المذهب وقال البزنجي وغيره قوله ما ورخ قوله ما قال الجمعة ففي صحتها خلافهما القولان في صحتها خلاف المتأمل الذي سماه الله تعالى الجمعة وطاهره اذا تم العدد بنواحد من الاربعة لا تصح الجمعة جزئ (ولو بدله) أو شذوذ حدثت جمعة في الاظهر ان تم العدد بغيره كثيرها والثاني لا تصح الجمعة بشرط ان يكونوا سمعوا الخطبة لا تنص على بالامام الحديث ودفع هذا بناء على عدم حصولها في المهرص بل يسمعها أو بال فضيلتها في الجمعة وغيرها كما قاله الله تعالى ونظروا له عمادته ما هو في شرح المذهب طريقة طاعة بالاول وصحها (والله) أي ولو لم يسمعوا بغيره (قوله) يسمعهم حرم (ومن لحق المحدث) أي الذي بنى حديثه (راكعاته) أي إلى السجدة في الجمعة وغيرها مع انباء على حصول الجماعة بلا ممانعة من المهرص بل يسمعها أو بال عن انسب بوق القراءة والثاني يجب ولا حاجة إلى اعتبار المهرص من شروط (خطبتان قبل الصلاة) لاتباع كنه في شرح المذهب حيث لا بد من خطبتين وروى الشيخان عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين يجلس بينهما (وأركنهما خمسة حمد الله تعالى) لاتباع روى مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة يحمد الله ويثني عليه الحديث (والاعلام في روى الله صلى الله عليه وسلم) لان ما يفتقر إلى ذكر الله تعالى فيتم إلى ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم بعد رواه الصلاة والنظهما أي الحمد والصلاة متعين كما جرى عليه السلف والخلف فيصحب في الصلاة على رسول الله (والوصية بالتقوى) لاتباع روى مسلم عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم انه خطب على الوصية بالتقوى في خطبته وله تعين لفظها أي الوصية بالتقوى (يعني السجدة) روى عنه وهو حاصل بغير نفيها فيكفي أطيعوا الله وأطيعوا الله والثاني وقف طاهر الحديث (وهذه) أي في الخطبتين أي في كل منهما والرابع قراءة آية في أحدهما (لا يجزئها) وقيل في الأولى وقيل في كل منهما (وقيل لا يجب) في واحدة منهما بل يستحب وسكتوا عن شمله وما سمع من لوجوب وعدي الاول قال في شرح المذهب يستحب جمعها في الأولى والاصل في ذلك ما روى الشيخان عن علي بن أبي حمزة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على النبي وتادوا يمثلك وغيره من الأمثال انه على انه كان يقرأ في الخطبة وذلك محتمل للوجوب والتدب وصادق بقراءة فهم ما في أحدهما فقط وهي الثاني الأولى لتكون القراءة فيها في مقابلته لدعاء في الثانية توحى أوجب والاستحباب قولين أيضا وسواء في الآية الوعد والوعيد واحكم والقصة قال انه ما يعتبر كونه مفهومة فلا يكفي ثم نظروا ان عتبة لا يبعد الا كتماء بشرط آية طويلة (والخامس ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين في الثانية)

(قول) المتن وقيل لا تجب أى لانه لا يجب في غير الخطبة فـ ~~كذلك~~ فيها كالتمسح (قوله) وكانت من القانتين قال البيضاوى التذكير للتغليب والشعار بأن طاعة الرجال الكاملين حتى عدت من جملتهم أو نسائهم فتكون من ابتدائية (قوله) وان يخص بالسامعين ينبغي أن يكون المراد بهم الحاضرين ولومن غير أهلها (قوله) والخيار انه لا بأس به اذ لم يكن الخ قال ابن عبد السلام لا يجوز وصفه بالصفات الكاذبة الا ضرورة (قوله) وقيل لا يشترط الخ قال الاذرى لعله اذا علم القوم ذلك اللسان (قوله) ومعناه اتقى التعلم الخ أى فهو من باب عموم السلب لأن سلب العموم (١١٥) (قول) المتن مرتبة الاركان الخ جعل الترتيب هنا شرطاً بخلاف نظيره من التيمم

والوضوء والصلاة (قوله) ولا يشترط الترتيب الخ قال الاسنوى كذا أطلقه الرافعى وقضيته جواز القراءة في أول الاولى والدعاء في أول الثانية انتهى (قوله) وقيل يشترط ذلك مرجع الإشارة الترتيب بينهما وبينه ما وبين غيرهما وحينئذ فيلزم هذا تعين القراءة في الثانية إلا أن يقال مراده انه اذا فعلت القراءة في الاولى تكون بعد الحمد والصلاة والوصية وكذا الدعاء في الثانية ~~يكون~~ بعد الحمد والصلاة والوصية فيها فان فرض تأخير القراءة الى الثانية كانت مع الوصية مؤخرتين عن الحمد والصلاة والوصية في الثانية ثم رأيتـه في شرح الارشاد ولا بين كل واحد منهما وبين غيره وهى مراد الشارح رحمه الله ولا بينهما وبين غيرهما (قوله) قال في شرح المذهب الخ غرض الشارح من هذا التيمم الدليل الأول فانه ليس فيه دلالة على بعد الزوال (قول) المتن والقيام فهما عدة شرطاً هنا بخلاف الصلاة فانها أقوال وافعال (قوله) سواء قال لا أستطيع الخ بحث الاسنوى اختصاص هذا بالفقهاء الموافق كفى نظائره (قوله) فهو كالمولود الامام جنباً قضيته انه يشترط لعمدة صلاة القوم وسماهم أن يكون

كما جرى عليه السلف والخلف (وقيل لا يجب) بل يستحب وحكى الخلاف قولين أيضاً والمراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات وهما عبر في الوسيط وفي التنزيل وكانت من القانتين قال الامام وأرى أن يكون الدعاء متعلقاً بأمور الآخرة غير مقتصر على أوطار الدنيا وان يخص بالسامعين كان يقول رحمه الله أما الدعاء للسلطان بخصوصه في المذهب لا يستحب لما روى عن عطاء انه محدث وفي شرحه اتفق أصحابنا على انه لا يجب ولا يستحب والخيار انه لا بأس به اذ لم يكن فيه مجازفة في وصفه ونحوها ويستحب بالاتفاق الدعاء لأئمة المسلمين وولادة أمورهم بالصلاح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ولجيش الاسلام وفي الروضة بعض ذلك (ويشترط كونهما) كلها (عربية) كما جرى عليه الناس وقيل لا يشترط ذلك اعتباراً بالمعنى وعلى الأول ان لم يكن في المصلين من يحسن العربية خطب أحدهم بلسانه ويجب ان يعلم واحد منهم الخطبة بالعربية فان مضت مدة إمكان التعلم ولم يتعلمها أحد منهم عصوا كلهم بذلك ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر هذا ما في شرح المذهب وهو مبني على ان فرض الكفاية على البعض وهو المختار وما في الروضة كأصلها من انه يجب ان يتعلمها كل واحد منهم وانهم ان لم يتعلموا عصوا مبني على قول الجمهور ان فرض الكفاية على الجميع ويسقط بفعل البعض وسقطت لفظة ~~كل~~ من بعض نسخ الشرح ويدل عليها ضمير الجمع في لم يتعلموا ومعناه اتقى التعلم عن كل واحد منهم وأجاب القاضي حسين عن سؤال مافائدة الخطبة بالعربية اذ لم يعرفها القوم بان فائدتها العلم بالوعظ من حيث الجملة وبواقفه ما في لروضة كأصلها فيما لو سمعوا الخطبة ولم يفهموا معناها انها تصح (مرتبة الاركان الثلاثة الاولى) كذا كرت من البداءة بالحمد ثم الصلاة ثم الوصية كما جرى عليه الناس وسيأتى تصحيح الصنف اعدام اشتراط ذلك ولا يشترط الترتيب بين القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرهما وقيل يشترط ذلك فيما في بعد الوصية بالقراءة ثم الدعاء حكاه في شرح المذهب (و) كونهما (بعد الزوال) لا يتابع روى البخارى عن السائب بن يزيد قال كان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام على المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضي الله عنهما قال في شرح المذهب في باب هيئة الجمعة ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى الجمعة متصلاً بالزوال وكذلك جميع الأئمة في جميع الامصار (والقيام فهما ان قدر والجلوس بينهما) لا يتابع روى مسلم عن جابر بن سمرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب خطبتين يجلس بينهما وكان يخطب قائماً فان عجز عن القيام فالأولى أن يستنصب ولو خطب قاعداً جاز كالصلاة ويجوز الاقعدة به سواء قال لا أستطيع القيام أم ~~سكت~~ لان الظاهر انه انما قعد لعجزه فان بان انه كان قادراً فهو كالمولود بان الامام جنباً وقد تقدم وتجب الطمأنينة في الجلوس بينهما كفى الجلوس بين السجدين ولو خطب قاعد العجز لم يفصل بينهما بالاضطجاع بل بسكينة وهى واجبة في الاصح (واسماع

زائد على الاربعين وهو ظاهر لاقوله بحال نفسه اقضى عدم اعتبار سماعه وصلاته لعله بقدر شرطهما * فرع * لو علموا بحاله قبل الصلاة فانظروا ان الخطبة صحيحة (قول) المتن واسماع أربعين قال الاسنوى هو مفيد لا اشتراط السماع من الحاضرين وذلك لان الاسماع لا يتحقق الا بحصول السماع انتهى منتقاه وأقول فيه تأييد لما سلكه الشارح رحمه الله في تعليق الطلاق على الاقباض حيث قال في قول المنهاج ويشترط لتحقيق الصفة وهى الاقباض المتضمن لا قبض انتهى

(قوله) بالاتفاق وذلك لأننا وجبها بشرط كون الامام زائدا على الاربعين كما سلف (قول) المتن ويست انصت قال الاسنوي هو السكوت مع الاصغاء وهو الاستماع فلا ينافي في ما سبق من وجوب السماع (قوله) واستدل له الخ زاد الاسنوي ولا يبادل عن الركعتين على قول مشهور انتهى أي وكأنهم مؤتمنون حال الخطبة (قوله) أو نهاه عن منكر بما يشكل على ذلك تسمية الامر بالانصات لغوا في حديث اذا قلت لصاحبك الخ ثم رأيت في الروضة انه في مثل هذا تسحب الإشارة ولا يتكلم ما أمكن وبه يحصل جواب الاشكال وأيضا فاللغو يصدق بغير الحرام (قوله) وأصحهما يحرم الخ عبارة الروضة وفي وجوب الانصات على من لم يسمع الخطبة وجهان أحقهما يجب نص عليه وقطع به (١١٦) الأكثرون وقالوا البعيد بالخيار

بين الانصات وبين الذكر والتلاوة ويحرم عليه كلام الآدميين وغيره اعني على القديم (قوله) فيتخير هو بشكل على التعليل الذي قبله (قوله) فتقول المصنف الخ وهو مقرر على قوله وأصحهما يحرم وقوله وان زادوا قال الاسنوي رحمه الله اختلفوا في محل القولين فقبل اربعون حتى ادا لم يسمعوا أثم الجميع كفرض الكفاية وهي طريقة الامام والغزالي وقيل السامعون خاصة ومن لم يسمع لم يعد أصم لا اثم عليه جزما وهو ما في المحرر وقيل في المأمومين مطلقا لئلا يكثر اللفظ وهو الصحيح في الشرحين والروضة وغيرهما قال وتعبير المصنف محتمل للثلاثة وهو في الاول أظهر وبه على ان محل القولين بعد جلوس الشخص فلا يحرم قبل أن يأخذ منه وضعا وكذلك في حال الدعاء للملوك كما قاله في المرشد انتهى وما نسبته للغزالي رأيت في قطعة السبكي ما قد يخالفه في التصوير حيث قال قال الغزالي ان القولين فيمن عدا الاربعين وأشار الى ان الاربعين يحرم عليهم الكلام جزما انتهى وفي نسخت ان الغزالي طريقة الغزالي تبعها الامام ان القولين فيمن عدا الاربعين وأما الاربعون فيحرم عليهم جزما ثم راجعت اترافى رحمه الله فرأيت الامر على

أربعين كالمثلين) عدد من تتعدهم الجماعة بالاتفاق مع قطع النظر عن الامام بان يرفع صوته ليحصل وعظهم المقصود بالخطبة فلولي يسمعوها بعدهم أو اسرارهم لم تصح ولو كانوا كلهم أو بعضهم صما لم تصح في الأصح والمستطرد اسماع اركانها فقط كما تقدم في الانقضا (والجديد انه لا يحرم عليهم الكلام) فيها (ويست انصت) لها والقديم يحرم الكلام ويجب الانصات واستدل له بقوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ذكر في التفسير انها نزلت في الخطبة وسميت قرأ بالاشتمالها عليه والامر للوجوب واستدل للاول بما روى البيهقي باسناد صحيح عن أنس ان رجلا دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فقال متى الساعة فأومأ الناس اليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة ماذا أعددت لها قال حب الله ورسوله قال الثلث من أحببت وجه الاستدلال انه لم ينص عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت والامر في الآية للاستحباب جمع بين المدلين ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعا وقيل بطرد القولين فيه تخريجا على ان الخطيبين بمثابة ركعتين أولا والخلاف في كلام لا يتعلق به غرض مهم ناخرا فماذا رأى أعجى يقع في برأ وعقر يأتى الى انسان فأذره أو علم انسا ناشتا من الخير أو نهاه عن منكر فهذا ليس بجراح قطعاً ويجوز له اخل في أسماء الخطبة ان يتكلم ما لم يأخذ لنفسه مكانا والقولان بعد عودته وعلى القديم ينبغي ان لا يسلم فان سلم حرمت اجابته ويحرم تسميته انما طس غنى الصحيح فيه ما وعلى الجديد يجوز ان قطعاً ويستحب التسميته على الأصح وصحح البيهقي وجوب رد السلام ووافقه في شرح المذهب وصرح فيه بكر اهتداء السلام على القولين وحيث حرم الكلام لا تبطل به جمعة التكلم قطعاً هذا كله فحين يسمع الخطبة وان زاد على الاربعين اما من لا يسمعها بعده عن الامام وزاد على الاربعين السامعين ففيه على القديم وجهان أحدهما لا يحرم عليه الكلام ويستحب ان يشتغل بالذكر والتلاوة وأصحهما يحرم لئلا يشوش على السامعين فيتخير بين السكوت وبين ما ذكره فتقول المصنف عليهم أي على الاربعين السامعين للخطبة وان انضم اليهم غيرهم من المستامعين سمعوها أولا وعبر في المحرر بالقوم (قلت الاصح ان ترتيب الاركان ليس بشرط والله أعلم) لحصول المنصود بدونه (والاظهار اشتراط الموالاة وطهارة الحدث) الا صغروا لا كبر (والحب) في البين والثوب والممكن (والستر) للعورة في الخطبة كما جرى عليه السلف والخلف في الجمعة والثاني لا يشترط واحد مما ذكر فيها أما الموالاة فلحصول المقصود من الوعظ بدونها وأما الباقي فنسبه الخطبة بالادان فامازكر بتقدم لصلاة وعلى اشتراط الطهارة فيها الوضوء حدث لم يعتد بما أتى به منها حال الحدث فلو نظهر وعاد وجب استئناؤها وان لم يطل الفصل في الأصح ومسئلة الترميزية على المحرر

د قال السبكي وقول الاسنوي وقيل في المأمومين مطلقا الذي في الرافعي في حكاية هذه الطريقة ان القولين في السامعين مذكورة وفي غيرهم وجهان كما قرره الشارح المحلى رحمه الله (قوله) كما جرى عليه السلف استدل على ذلك ايضا بأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي عقب الخطبة فلزم ان يكون متطهرا مستترا والش في لا يشترط مثل ذلك الحدث الا كبر وهو كذلك قيل القعود في الطهارة وبه بعد هابن بنان على ان الخطبة بديل عن ركعتين ام لا قال الامام لا ارضاه مع التطع بعدم اشتراط الاستقبال والوجه بناؤه على اشتراط الموالاة وعدمه لانه يحتاج أن يتطهر بعد الخطبة فتختل الموالاة

مذكورة في الروضة وأصلها (وتسن) الخطبة (على منبر) لانه صلى الله عليه وسلم كان يحطب عليه رواه الشيخان (أو) موضع (مرتفع) ان لم يكن منبر كما في الروضة وأصلها لقيامه مقامه في بلوغ صوت الخطيب عليه الناس ويسن كون المنبر على عین المحراب لان منبره صلى الله عليه وسلم كان كذلك أي على عین المستقبل للمحراب كما هو معلوم (ويسلم على من عند المنبر) اذا انتهى اليه كما في المحرر رأي يسن ذلك (وان يقبل عليهم اذا صعد) المنبر (ويسلم عليهم ويجلس) بعد السلام (ثم يؤذن) بفتح الذال في حال جلوسه للاتباع في جميع ذلك روى الاخير رأي التأذين حال الجلوس البخاري كما تقدم وما قبله البيهقي وغيره وعبارة المحرر ويجلس ويستغل المؤذن بالاذان كما جلس واذا فرغ المؤذن قام والمراد بصعود المنبر ما في الروضة وأصلها ان يبلغ في صعوده الدرجة التي تلي موضع الجلوس المسمى بالمستراح وفي المذهب انه صلى الله عليه وسلم كان يقف على الدرجة التي تلي المستراح قال المصنف في شرحه وهو حديث صحيح وقال فيه ويلزم السامعين رد السلام عليه في المرتين وهو فرض كفاية كالسلام في باقي المواضع (و) يسن (ان تكون) الخطبة (بليغة) لا مبتدلة **ركعة** فانه لا تؤثر في القلوب (مفهومة) أي قريبة من الافهام لا غريبة وحشمية فانه لا يتفهمها اكثر الناس قصيرة لان الطويلة تمل وفي حديث مسلم أطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة بضم الصاد وعبارة المحرر كالوجيز مائلة الى القصر أي متوسطة كما عبر به في الروضة كأصلها وروى مسلم عن جابر بن سمرة قال كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قصدا وخطبته قصدا أي متوسطة (ولا يلتفت يمنا ولا شمالا في شيء منها) بل يستمر على ما تقدم من الاقبال عليهم الى فراغها أي يسن ذلك ويسن لهم ان يقبلوا عليه مستمعين له (ويعتمد على سيف أو عصا ونحوه) روى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم قام في خطبة الجمعة متوكئا على عصا أو قوس وروى انه اعتمد على سيف قال في **الركعة** كفاية وان لم يثبت فهو في معنى القوس والحكمة في ذلك الاشارة الى ان هذا الدين قام بالسلاح ويستحب ان يكون ذلك في يده اليسرى كعادته من يريد الضرب بالسيف والرمي بالقوس ويشغل يده اليمنى بحرف المنبر فان لم يجد شيئا ماذ كرجل اليمنى على اليسرى أو أرسلهما ولا يعتب بهما (ويكون جلوسه بينهما) أي الخطبتين (نحو سورة الاخلاص) أي يسن ذلك وقيل يجب فلا يجوز أقل منه (واذا فرغ) من الخطبة (شرع المؤذن في الاقامة وبادر الامام ليلغ المحراب مع فراغه) من الاقامة فيشرع في الصلاة والمعنى في ذلك المبالغة في تحقيق الموالاة التي تقدم وجوبها وفي شرح المذهب يستحب له ان يأخذ في النزول من المنبر عقب فراغها و يأخذ المؤذنون في الاقامة ويبلغ المحراب مع فراغ الاقامة انتهى فقيه تصریح باستحباب ما ذكرهنا (ويقرأ) بعد الفاتحة (في الاولى الجمعة والثانية المنافقين جهرا) للاتباع رواه مسلم بلفظ كان يقرأ وهو ظاهر في الجهر وروى هو أيضا انه كان يقرأ في الجمعة سبع اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث الغاشمية قال في الروضة كان يقرأ هاتين في وقت وهاتين في وقت فهما سنن وفيها كأصلها وترك الجمعة في الاولى قرأها مع المنافقين في الثانية ولو قرأ المنافقين في الاولى قرأ الجمعة في الثانية كى لا تخلو صلاته عن هاتين السورتين

* (فصل يسن الغسل لحاضرها) * أي لمن يريد حضور الجمعة وان لم تجب عليه (وقيل لكل أحد) حضرا ولا ويدل الاول حديث الشيخين اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل أي اذا أراد مجئها وحديث ابن حبان وأبي عوانة من أني الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وصارف الأمر عن الوجوب الى الندب حديث من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل

(قول) المتن على منبر كان صلى الله عليه وسلم أو لا يحطب الى جذع حتى سمع منه مثل صوت اليه فحن الجذع حتى سمع منه مثل صوت العشار فأناه النبي صلى الله عليه وسلم فاتزعه فسكر والعشار الابل التي تحن الى أولادها * فائدة * مكان منبره صلى الله عليه وسلم أربع درجات منها درجة المستراح (قول) المتن أو مرتفع فان لم يكن مرتفع استند الى خشبة ونحوها الحديث الجذع (قوله) اذا انتهى اليه قال الاسنوي لانه يريد فرأهم (قوله) كما جلس قال الاسنوي أي عند جلوسه وفي نكت العراقي ان التوى قال في الدقائق ان هذه اللفظة ليست عربية وان العجم تطلقها بمعنى عند (قوله) ولا شما لأزاد السارج لفظة لا لدفع ما قيل لو التفت يمنا فقط أو شما لا فقط صدق انه لم يلتفت يمنا وشما لا فريد على العبارة (قوله) من الاقبال عليهم الخ فلو استدبرهم أو استدبروه كره * فرع * يكره له ان يجتبي والامام يحطب لانه يجب النوم (قوله) في يده اليسرى ظاهره حتى من أول الصعود وانظر اذا انتهى صعوده وأخذ في التحول للاقبال عليهم هل يكون مبدأ التحول من جهة يمنة أو يساره أم يستوى الامر ان (قول) المتن المناققين انظر ما حكمتها (قوله) مع المناققين لو كان الباقي من الوقت ما يسع احداهما فقط فالظاهر انه يقرأ المناققين ولو وسعهما فالظاهر البداء بالجمعة * (فصل يسن الغسل الخ) * (قول) المتن لكل أحد أي فيكون حقا اليوم

(قوله) وليس المراد بها الخ عبارة الرافعي رحمه الله وليس المراد على الوجه كلها الأربع والعشرين التي قسم اليوم والميلة عليها انتهى فان قلت ما المراد بالساعات باعتبار ما حكاه الشارع عن شرح المذهب قلت قبل جعل كل يوم من أيام الجمعة شتاء وصيفاً مقسوماً على اثنتي عشرة ساعة كما نطق به الحديث الشريف لا الفلكية ولا ترتب السابق في الفضل والساعات بهذا المعنى تعرف بالزمانية هـ عند علماء الميقات وهذا الكلام لي فيه بحث من حيث أن الصحيح اعتبار الساعات من الفجر ومن البين أن الحصة من الفجر إلى الزوال أزيد من باقي النهار بنحو ثلاثين درجة فيلزم زيادات الساعات فيها سواء اعتبرنا الفلكية أم غيرها فلي تأمل (قوله) والاختلاف الأمر باليوم الثاني والصائفة زاد الرافعي ولغات الجمعة في اليوم الثاني لن جاء (١١٩) في الساعة الخامسة انتهى ووجه أن الطويل منها تزيد ساعاته وقول الشارح

وفي حديث أبي داود إلى آخره دليل لقول الشيخين وليس المراد الفلكية والاختلاف الخ وفي قطعة السبكي رحمه الله والساعات من طلوع النحر وقيل من طلوع الشمس وقيل من أول الزوال ويكون أطلق الساعات على اللحظات ويؤيده حديث يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة الخ واعلم أن الساعات الفلكية أربعة وعشرون ساعة يخص كل ساعة ستة عشر درجة فإذا استوى الليل والنهار كان كل منهما مائة وثمانين درجة فإذا وصل أحدهما بعد ذلك إلى نهاية طوله أخذ من الآخر ساعتين ثلاثين درجة فتكون غاية القصر الانتهاء إلى عشر ساعات هذا اصطلاح أهل الميقات وعندهم ابتداء النهار من طلوع الشمس والراح كما علمت اعتبار الساعات من طلوع الفجر ولا خفاء أن الحصة من الفجر إلى الزوال أزيد من باقي النهار بكثير ففي اعتبارنا الفلكية لزم زيادة عددها على الست واختلافها في الشتاء والصيف وإن حملناه على الزمانية بالنظر إلى اختلاف البدنة مثلاً كما لا نقص كما أشار إليه في شرح المذهب فلا يصح ذلك إلا بأن يقسم من الفجر إلى الزوال ست

الذي يليه ثلاثين في الفضيلة ترجلان جآ في طرفي ساعة وليس المراد بها الفلكية والاختلاف الأمر باليوم الثاني والصائفة وفي حديث أبي داود والنسائي بإسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة وهو شامل لجميع أيامه وذكر الماوردي أن الأمام يختار له أن يتأخر إلى الوقت الذي تقام فيه الجمعة اتباعاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه (ماشياً) لآراكا للبحث على ذلك مع غيره في حديث رواه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين (بسكنة) حديث الشيخين إذا أنتم الصلاة فعليكم بالسكينة وهو مبين للمراد من قوله تعالى إذا أودى للصلاة من يوم الجمعة فأسعوا إلى ذكر الله أي امضوا كما قرئ به وفي الروضة كأصلها تقيد المشي إلى الجمعة على سكونية بما لم يضق الوقت وأنه لا يسعي إلى غيرها من من الصلوات أيضاً (وأن يشتغل في طريقه وحضوره) قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والطريق مريد على المحذور وغيره وفي التنزيل في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه وفي الصحيحين فإن أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه وفي مسلم فإن أحدكم إذا كان بعد الصلاة فهو في صلاة (ولا يتخطى) رقب الناس للبحث على ذلك مع غيره في حديث رواه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم على شرط مسلم قال في الروضة كأصلها إلا إذا كان أماماً أو كان بين يديه فرجة لا يصلها بغير تخط قال في شرح المذهب فلا يكره له التخطي أما الأمام وفرضه فبين لم يجز طريقاً إلا به فلضرورة وأما غيره فلتفريط الجالس وراء الفرجة بتركها سواء وجد غيرها أم لا وسواء كانت قريبة أم بعيدة ولكن يستحب أن كان له موضع غيرها أن لا يتخطى وإن لم يكن موضع وكانت قريبة بحيث لا يتخطى أكثر من رجلين ويحرم ما دخلها وإن كانت بعيدة ورجاً أن يتقدموا إليها إذا أقيمت الصلاة استحب أن ينعد موضعه ولا يتخطى ولا يلقط (وأن يتزين بأحسن ثيابه وطيب) لذكرهما في الحديث السابق في التخطي وأولى الثياب البيض فإن لبس مهبوغاً صبيغ غزله ثم نسج كالبرد لا ماصبغ من دوا (وإزالة الظفر) والشعر لا يتباع روى البزار في مسنده عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ أطفاره ويقص شاربه يوم الجمعة قبل أن يخرج إلى الصلاة (والريح) الكريهة كالصنآن لأنه يتأذى به غيره فيزال بالماء أو غيره (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (و) أن (يقرأ الكهف يومها وليلتها) أي الحديث من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين رواه الحاشيكم وقال صحيح الإسناد وحديث من قرأ

ساعات متساوية الأجزاء لكن يلزمه زيادة أجزاء كل ساعة من هذه الحصة على أجزاء كل ساعة من ساعات بعد الزوال لطول الحصة الأولى كما علمت فلي تأمل وقول الرافعي رحمه الله ولما أتت الجمعة الخ لم أدر معناه خصوصاً مع تصحيحه اعتبار دما من الفجر (قول) المتن ولا يتخطى أي ويحرم أن يقم رجلاً ليجلس مكانه فإن قام الرجل بنفسه لم يكره لغيره أن يجلس مكانه ثم أن تقرب من الأمام أو استقل إلى مثل الأول لم يكره والاكره له أن لم يكن له عذر لأن الأثر بالقرب مكروه (قوله) في حديث رواه أبو داود الخ هو من غسل وابتكر وابتكر ومشى ولم يركب الخ (قوله) لا ماصبغ قال البندنجي وغيره يكره لبسه ذكره في شرح الروض (قول) المتن يومها وليلتها قال الأذري وقرأتم انهاراً آكد * فائدة * ثبت في صحيح مسلم أن الساعة تقوم يوم الجمعة (قوله) أضاء له من النور ذكر ابن الرفعة بدله غفر قال والمراد الجمعة الماضية وقيل بالاستعانة

(قوله) بعد ذكر أقوال التعيين أي الأقوال التي ساقها في شرح المذهب (قوله) وغيره الضمير فيه يرجع لقوله بما ذكر (قول) أنتن التشاغل بالبيع وغيره هذا يفيد أن الشخص إذا قرب منزله جدًا من الجامع ويعلم الإدراك ولو توجه في أثناء الخطبة (١٢٠) يحرم عليه أن يمكث في بيته لشغل

مع هياله أو غيرهم بل يجب عليه المبادرة إلى الجامع عملاً بقوله تعالى إذا نودي للصلاة الخ وهو أمرهم فتنظرون له * تنبيه * قال في شرح المذهب كراهة تشبيك الأصابع في المسجد خاص بمن في الصلاة أو ينظر الصلاة انتهى وسمي التشبيك الخطيب إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال في شرح الروض وقضية تعبيرهم هذا أنه مباح مستوى الطرفين ثم حاول أنه خلاف الأولى محافظة على الاستماع ولو احتساج الولي إلى بيع مال اليتيم وقت النداء لضرورة دفع فيه شخص من أهل الجمعة ديناراً ووقع فيه شخص من غير أهلها نصف دينار فهل يجب القول أو الثاني احتمالان للروايات

* (فصل من أدرك ركوع الثانية الخ) *

(قوله) واستمر معه إلى أن سلم هذا توطئة لقول المتر في صلى بعد سلام الإمام ركعة وليس بشرط إذ لو فارق في التشهد صحت الجمعة كما شرح به أجمال الاستوى وهو ظاهر نعم لو أحدث الإمام في التشهد فيحتمل عدم صحة الجمعة السابق لعدم تحقق التسبعية بجمعة الإمام وسبب في أول الحاشية المسطورة بديل النصفية أي على قول الشارح أنه لم يدرك وهي في الصفحة ثمانية وأول كذا الخشني راد السبكي في قطعه أن السبكي رحمه الله حاول ذلك حتى في حق من أدرك أول الثانية وهذا كله مشكل فقد قال الأصحاب أن من أقضى بالإمام في الثانية ثم استخلفه فاقضى به ثم خصر فيها أتم الحلة الظهر وأنه قد أدى به الجمعة وظاهره كما ترى أن المتر قد أدى الجمعة

حيث ما أدرك مع الركوع والسجود سواء بطلت صلاة الخليفة بعد ذلك أم لا وذلك دليل ظاهر على حصول الجمعة للإمام وفتح في مسندها ولا يضره حديث الإمام فليأمل

سورة الكهف ليلة الجمعة أنشاء من النور ما ينمو بين البيت العتيق واه الدارحى في مسنده (وبكثر الدعاء) يومه هار جاء أن يصادف ساعة الأجابة في حديث الصحيحين بعد ذكر يوم الجمعة فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه وأشار بيده صلى الله عليه وسلم يقلها وفي رواية يسلم وهي ساعة خفيفة وورد تعيينها أيضاً في حديث يوم الجمعة ثلث عشرة ساعة السابق قريبا فتسوها آخر ساعة بعد العصر وفي حديث مسلم هي ما بين أن يجلس الإمام أي على المنبر إلى أن تقضى الصلاة أي يفرغ منها قال في شرح المذهب بعد ذكر الحديثين وغيرهما يحتمل أنها متصلة تكون في بعض الأيام في وقت وفي بعضا في وقت آخر كما هو المختار في ليلة القدر وقال فيه بعد ذكر أقوال التعيين بما ذكره وغيره قال المناصي عياض وليس معنى هذه الأقوال أن هذا كله وقت لهذه الساعة بل المعنى أنها تكون في أثناء ذلك الوقت لقوله وأشار إليه يقلها قال وهذا الذي قاله الشافعي صحيح وود كفي الروضة في كتاب صلاة العيدين أن الشافعي رضى الله عنه بلغه أنه يستحب الدعاء في ليلة الجمعة وأنه استحب الدعاء فيها (و) يكثر (الصلاة) على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وتليتها الحديث أكثر والاعلاء على ليلة الجمعة ويوم الجمعة فمن صلى على صلاة نسي الله عليه بها عشرة رواه البيهقي بسند جيد وصح ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين حديث أن من أفضل أيامكم يوم الجمعة كثر من الصلاة على فيه (ويحرم على ذي الجمعة) أي من تلزمه (التشاغل بالبيع وغيره) المزبني في الروضة ممن العتود وأهوائه وغيرها (بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب) فل تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع أي أتركوه وأملوه وجوب وهو بالترتيب فيجوز التفضل وقيل على أن يبيع غيره مما ذكرناه في معناه في تنويع الجمعة وتبديدها لأن بين يدي الخطيب أي بوقت كونه على المنبر أنه الذي كان في عهدته صلى الله عليه وسلم كما تقدم فنصرف النشاء في الآية إليه فلما أذن قبل جلوس الخطيب على المنبر لم يترك البيع كما قلناه في الروضة وكذا ما تيسر به قال فيها وخرجه في حق من جالس له في غير المنبر إذا سمع النداء فقامت به الجمعة فباع في طريقه أو قعد في الجامع وبيع فلا يتركه كمن يركب في التفتة وهو ظاهر سكن البيهقي في التبتد مكرهه انتهى ولو تابع البيع اثنتان أحدهما ممن تلزمه الجمعة دون الآخر أتم الآخر أيضا لأنه على الحرام وفي شرح المذهب عن السنديني وصاحب الهدى كرهه وهو شاذ وفيه إذا تابعوا أو باعوا من أهل فرض الجمعة لم يكره بحال ولم يكره (فإن بيع) من حرم عليه البيع (صح) بعد أن المنع منه معنى خارج عنه ويتيسر به غيره من العتود (وبكره) التشاغل المذكور (قمر الأذان) المذكور (بعد الزوال والله أعلم) بخلافه قبل الزوال فلا يفسد رداً فنصرف في الروضة كأنه ما عني البيهقي في الكراهة وعدمها

* (فصل من أدرك ركوع الثانية) * من الجمعة مع الإمام واستمر معه إلى أن سلم (أدرك الجمعة) أي لم يفتته (فصلى بعد سلام الإمام ركعة) لا تتجملها قال الله عليه وسلم لم من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك صلاة وقال من أدرك من الجمعة ركعة فباع ركعة فباع بها أخرى رواها الحاكم وقال في كل منهما أنه إذا صحح على شرط الشيخين قال في شرحه بعد وقوفه فليصل هو بفهم الباء

وقع

(قول) المتن فيتم بعيدانه لا حاجة الى استئناف نية (قول) المتن جازله الاستخلاف في الاظهر وذلك لان غاية أمره الاقتداء بامامين وقد ثبت ذلك في استخلاف أبي بكر رضي الله عنه مرتين الأولى حين ذهب صلى الله عليه وسلم ليصلح بين بني عمرو بن الجموح والثانية في مرض موته صلى الله عليه وسلم واستدل الثاني بأنه صلى الله عليه وسلم لما ذكر أنه جنب لم يستخلف وقال مكانكم حتى رجعت وأما قضية أبي بكر فذلك من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لا يليق أن يتقدم أحد عليه وردباً ر رواية البخاري صريحة في أن الجنبه كانت قبل الاحرام وعلى تقدير البعده فذلك لسان الجواز وأيضا قصة المرض آخر الامر من فتكون ناسخة وأما دعوى الخصوصية فيمنعها انه صلى الله عليه وسلم أشار الى أبي بكر أن يثبت مكانه فترك ذلك أدبناهم بطرق دليل الأول كما قال السبكي ان أبي بكر لم يخرج نفسه من الصلاة فلا ينقض دليلا على جواز الاستخلاف عند بطلان صلاة الامام قال فالأولى الاستدلال باستخلاف عمر رضي الله عنه حين طعن لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه انتهى وخالف شيخنا في شرح الروض فجعل استخلاف من بطلت صلاته مستفادا بالأولى من قصة أبي بكر رضي الله عنه * فائدة * خرج الامام (١٢١) بحدوث محمد ابطلت صلاة المؤمنين عند الحنفية (قوله) يتونها طهرا أي ولا حرج عليهم في ترك

الجمعة للعذر هذا معنى كلامهم فيما يظهر (قول) المتن حضر الخطبة أما السماع فلا يشترط قطعا (قوله) وقيل يشترط أي كانه لا يصح ابتداء امامة من لم يحضر الخطبة (قوله) وقيل يشترط ادراك الركعة الخ أي ليكون مدركا للجمعة يعبر الشارح بالادراك في هذه المسألة لأن مجرد حضور الركعة الأولى ليس كافيا ولذا قال الاسنوي الصواب أن يقول ولا ادراك الركعة الأولى (قوله) كان اقتدى في الثانية عبر بالكاف إشارة الى أن مثل ذلك ما واثق في الأولى بعد فوات الركوع (قول) المتن دونه انظر هل يشترط في هذا أن يكون زائدا على الأربعين (قوله) لانه لم يدرك الخ زاد السبكي في قطعه بخلاف ما اذا استمر مأموما الى آخر الصلاة فانه اذا أدرك ركعة جعل تبعا للامام في ادراك الجمعة والخليفة امام لا يمكن

وفتح الصاد وتشديد اللام وتقدم في الباب ان من لحق الامام المحدث را كعالم تحسب ركعته على الصحيح فاستغنى به عن التمسيد هنا بغير المحدث (وان أدركه) أي الامام (بعده) أي بعد ركوع الثانية (فاتته) الجمعة لفهوم الحديث الأول (فيتم بعد سلامه) أي الامام (طهرا أربعا) وفيه حديث من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة يوم الجمعة فليصف اليها أخرى ومن لم يدرك الركوع من الركعة الأخيرة فليصل الظهر أربعا رواه الدارقطني باسناد ضعيف (والاصح انه ينوي في اقتدائه الجمعة موافقة للامام والثاني الظهر لانها التي يفعلها * تتمه * من صلى الركعة الأولى مع الامام ثم فارقه بعذرا أو غيره وقلنا بالراجح انه لا تضر المفارقة أتمها جمعة كالأول أحدث الامام في الثانية (واذا خرج الامام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدث أو غيره) كعاف (جاز) له (الاستخلاف في الاظهر) فيتم القوم الصلاة مقتدين بالخليفة من غير استئناف نية القدوة كما سيأتي والثاني يقول يتونها وحدا نافي الجمعة ان كان الحدث في الأولى يتونها طهرا وفي الثانية فيتمها طهرا من لم يدرك مع الامام ركعة وعلى الأول قال الامام يشترط حصول الاستخلاف على قرب فلو فعلوا على الانفراد ركعا استع الاستخلاف بعده (ولا يستخلف للجمعة الامتدابه قبل حدثه) لان في استخلاف غير المقتدى ابتداء جمعة بعد انعقاد جمعة وذلك لا يجوز (ولا يشترط) في جواز الاستخلاف (كونه) أي المقتدى (حضر الخطبة ولا الركعة الأولى في الاصح فهمها) وقيل يشترط حضوره الخطبة وان لم يسمعها وقيل يشترط ادراكه الركعة الأولى وان لم يحضر الخطبة (ثم) على الاصح (ان كان أدرك) الركعة (الأولى تمت جمعهم) أي القوم الشامل له سواء أحدث الامام في الأولى أم في الثانية كما قاله في المحرر وغيره (والا) كان اقتدى في الثانية (فتتم) الجمعة (لهم دونه) أي غيره (في الاصح) لانه لم يدرك مع الامام ركعة فيتمها طهرا والثاني تتم له لانه صلى ركعة في جماعة (وبرايي)

٣١ ل ج جعله تبعا للمؤمنين وبخلاف ما اذا أدركه في الركعة الأولى وأحدث الامام فانه لا يتوقف على تمام جمعة الامام قال ومن هذا الفرق تستفيد أن من أدرك من أول الركعة الثانية أي بعد السجود أحدث الامام في التشهد لا يدرك الجمعة وان شرط ادراكها بركوع الثانية ان يستمر مع الامام الى السلام انتهى أقول فلعل الشارح رحمه الله نظر الى ذلك فقال فيما سلف واستمر معه الى أن سلم لكن السبكي كثرى انما شرط بقاء الامام الى السلام لبقاء المأموم معه وهذا يصدق بأن يفارقه في التشهد ويستمر معه الى أن يسلم فتأمل بقي شيء شخص أدرك الامام ركعته الأولى فأحرم خلفه واستمر معه فسدت صلاة الامام عقب الفراغ من سجود الأولى لا أحسب أحدا يتوقف في حصول الجمعة لهذا المسبوق كبقية القوم ومن البين ان جمعة انما صححت تبعا لامامه وقد خرج امامه من الصلاة فلم يضر دو وهذا عند التأمل ربما ينزع فيما حاوله السبكي الا أن يجيب بأن الاقتداء في الأولى أكد كما سلف ثم قضية كلام السبكي ان المسبوق لو أدرك مع الامام ركوع الثانية وسجودها ثم استخلفه يتم طهرا وفيه نظر وينبغي أن يتم جمعة كما مشى عليه شيخنا في بعض نسخ شرح المنهج ونقله عن البغوي (قوله) والثاني تتم له لانه صلى ركعة في جماعة أي كالسبوق

(قوله) بعد ذكر أقوال التعيين أي الأقوال التي سأتينا في شرح المذهب (قوله) وغيره الضمير فيه يرجع لقوله بما ذكر (قوله) لا يشغل وغيره هذا يفيدك أن الشخص إذا قرب منزله جذا من الجامع ويعلم الإدراك ولو توجه في أثناء الخطبة (١٢٠) يحرم عليه أن يمكث في بقعة لشغل

مع هياله أو غيرهم بل يجب عليه المبادرة إلى الجامع عملاً بقوله تعالى إذا نودي للصلاة الخ وهو أمرهم فتفطن له * تمتة * قال في شرح المذهب كراهة تشبيل الأصابع في المسجد خاص بمن في الصلاة أو ينتظر الصلاة انتهى ولمسمع الخطيب إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال في شرح الروض وقضية تعبيرهم هذا أنه مباح مستوى الطرفين ثم حاول أنه خلاف الأولى محافظة على الاستماع ولو احتاج الولي إلى بيع مال البيت وقت النداء لضرورة فقد دفع فيه شخص من أهل الجمعة ديناراً ودفع فيه شخص من غير أهلها نصف دينار فهل يجب القول أو الثاني احتمالان للر ويأتي

* (فصل من أدرك ركوع الثانية الخ) * (قوله) واستمرعه إلى أن يسلم هذا توطئة لقول المتن فيصلي بعد سلام الإمام ركعة وليس بشرط أدول فارقته في التشهد صحت الجمعة كما صرح به الجلال الأسنوي وهو ظاهر نعم لو أحدث الإمام في التشهد فيجتمعت عدم صحة الجمعة المسبوق لعدم تحقق التبعية لجمعة الإمام وسيأتي في أول الحاشية المستورة بذيل الصفحة أي على قول الشارح لأنه لم يدرك وهي في الصفحة ثمانية وأول كلام المحشي راد السبكي في قطعه أن السبكي رحمه الله حاول ذلك حتى في حق من أدرك أول الثانية وهذا كله مشكل فقد قال الأصحاب أن من اقتدى بالإمام في الثانية ثم استخلفه فاقطع يد به شخص فيها أتم الخليفة الظهور والمقتدى به الجمعة وطأه كما ترى أن المقتدى به يتم الجمعة

سورة الكهف ليلة الجمعة أنصاه من التور ما بينه وبين البيت العتيق ورواه المداخي في مستنده (ويكثر الدعاء) يومه هار جاعاً يصادف ساعة الاجابة ففي حديث الصحيحين بعد ذكر يوم الجمعة فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه وأشار بيده صلى الله عليه وسلم يقلها وفي رواية يسلم وهي ساعة خفيفة وورد تعيينها أيضاً في حديث يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة السابق قريباً فالتسوها آخر ساعة بعد العصر وفي حديث مسلم هي ما بين أن يجلس الإمام أي على المنبر إلى أن يقضى الصلاة أي يفرغ منها قال في شرح المذهب بعد ذكر الحديثين وغيرهما يحتمل أهميته لتكثرون في بعض الأيام في وقت وفي بعضها في وقت آخر كما هو المختار في ليلة القدر وقال فيه بعد ذكر أقوال التعيين بما ذكره وغيره قال القاضي عياض وليس معنى هذه الأقوال أن هذا كله وقت لهذه الساعة بل المعنى أنها تكون في أثناء ذلك الوقت لقوله وأشار به يقلها قال وهذا الذي قاله القاضي صحيح ودكر في الروضة في كتاب صلاة العيدين أن الشافعي رضي الله عنه بلغه أنه يستحب الدعاء في ليلة الجمعة وأنه استحب الدعاء فيها (و) يكثر (الصلاة) على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وليلة الحديث أكثر (والصلاة على ليلة الجمعة ويوم الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشراً) روى البيهقي بإسناد جيد وصح ابن حبان وأما كرم على شرط الشيخين حديث أن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا من الصلاة على نفسه (ويحرم على ذي الجمعة) أي من تلزمه (اتشغل بالبيع وغيره) المزيدي في الروضة من العقود والاضائع وغيرها (بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب) قال تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع أي أتركوه ولا امرؤ للوجوب وهو بالترك فيجزم الفصل وقيس على البيع غيره مما ذكرناه في معناه في تقويت الجمعة وتقيد الأذان بين يدي الخطيب أي بوقت كونه على المنبر لأنه الذي كان في عهد صلى الله عليه وسلم كما تقدم فأنصرف النداء في الآية إليه فلما أذن قبل جلوس الخطيب على المنبر لم يحرم البيع كما قلناه في الروضة وكذا ما قيس به قال فيها وحرمة في حق من جلس له في غير المسجد أما إذا سمع النداء فقام بقصد الجمعة فباع في طريقه أو فعد في الجامع وباع فلا يحرم كما صرح به في التمه وهو ظاهر لسكن البيع في المسجد مكره انتهى ولو تابع اثنين أحدهما ممن تلزمه الجمعة دون الآخر أتم الآخر أيضاً لا عاتيه على الحرام وفي شرح المذهب عن النديجي وصاحب العدة كرهه وهو شاذ وفيه إذا تابعوا ليسا من أهل فرض الجمعة لم يحرم بحال ولم يكره (فإن باع) من حرم عليه البيع (صح) ببيع لأن المنع منه معني خارج عنه ويقاس به غيره من العقود (وبكره) التشاغل المذكور (قبل الأذان) انذ كور (بعد الزوال والله أعلم) بخلافه قبل الزوال فلا يكرهه واقتصر في الروضة كأصلها على البيع في الكراهة وعدمها

* (فصل من أدرك ركوع الثانية) * من الجمعة مع الإمام واستمرعه إلى أن يسلم (أدرك الجمعة) أي لم تقته (فصلى بعد سلام الإمام ركعة) لاتباعها قال صلى الله عليه وسلم من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وقال من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى واهما الحاكم وقال في كل منهما ما أسنده صحيح على شرط الشيخين قال في شرح المذهب وقوله فليصل هو بضم الياء

حيث ما أدرك معه الركوع والسجود سواء بطلت صلاة الخليفة بعد ذلك أم لا وذلك دليل ظاهر على حصول الجمعة لما موه وقع في مستأنسا ولا يضره حديث الإمام فليأمل

(قول) المتن فبتم بغيره لا حاجة الى استئناف نية (قول) المتن جازله الاستخلاف في الاظهر وذلك لان غاية امره الاقتداء بامامين وقد ثبت ذلك في استخلاف أبي بكر رضي الله عنه مرتين الاولى حين ذهب صلى الله عليه وسلم ليصلح بين بني عمر وبن الجموح والثانية في مرض موته صلى الله عليه وسلم واستدل للثاني بأنه صلى الله عليه وسلم لما ذكر انه جنب لم يستخلف وقال مكانكم حتى رجعت وأما قضية أبي بكر فذلك من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لا يليق أن يتقدم أحد عليه ورتب أن رواية البخاري صريحة في أن الجنباته كانت قبل الاحرام وعلى تقدير البعدية فذلك لسان الجواز وأيضا فقصصة المرض آخر الامرين فتكون ناسخة وأما دعوى الخصوصية فيمنعها انه صلى الله عليه وسلم أشار الى أبي بكر أن ثبت مكانه فترك ذلك أدباً نعم يطرق دليل الأول كما قال السبكي أن أبي بكر لم يخرج نفسه من الصلاة فلا ينقض دليلاً على جواز الاستخلاف عند بطلان صلاة الامام قال فالاولى الاستدلال باستخلاف عمر رضي الله عنه حين طعن لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه انتهى وخالف شيخنا في شرح الروض فجعل استخلاف من بطلت صلاته مستفاداً بالاولى من قصة أبي بكر رضي الله عنه * فائدة * خرج الامام (١٢١) بحديث محمد ابطلت صلاة المؤمنين عند الحنفية (قوله) يقولونها طهراً أي ولا حرج عليهم في ترك

الجمعة للعذر هذا معنى كلامهم فيما يظهر (قول) المتن حضر الخطبة أما السماع فلا يشترط قطعاً (قوله) وقيل يشترط أي كما انه لا يصح ابتداء امامة من لم يحضر الخطبة (قوله) وقيل يشترط ادراك الركعة الخ أي ليكون مدرراً كالجمعة رعب الشارح بالادراك في هذه المسألة لأن مجرد حضور الركعة الاولى ليس كافياً ولذا قال الاسنوي الصواب أن يقول ولا ادراك الركعة الاولى (قوله) كان اقتدى في الثانية عبر بالسكاف إشارة الى أن مثل ذلك ما لو اقتدى في الاولى بعد فوات الركوع (قول) المتن دونه انظر هل يشترط في هذا أن يكون زائداً على الأربعين (قوله) لانه لم يدرك الخ زاد السبكي في قطعه بخلاف ما إذا استمر ما موما الى آخر الصلاة فانه إذا أدرك ركعة جعل تبعاً للامام في ادراك الجمعة والخليفة امام لا يمكن

وفتح الصاد وتشديد اللام وتقديم في الباب ان من لحق الامام المحدث راكعاً لم تحسب ركعته على الصحيح فاستغنى به عن التقيدها بغير المحدث (وان أدركه) أي الامام (بعده) أي بعد ركوع الثانية (فانته) الجمعة لفهوم الحديث الاول (فبتم بعد سلامه) أي الامام (طهراً أربعاً) وفيه حديث من أدرك الركوع من الركعة الاخيرة يوم الجمعة فليضف اليها أخرى ومن لم يدرك الركوع من الركعة الاخيرة فليصل الظهر أربعاً واهل الدار قطنياً باسناد ضعيف (والاصح انه ينوي في اقتدائه الجمعة موافقة للامام والثنائي الظهر لانها التي يفعلها * تتم * من صلى الركعة الاولى مع الامام ثم فارقه بعد أو بغيره وقبلنا بالراجح انه لا تنصرف المفاضة أتمها جمعة كالأحداث الامام في الثانية (واذا خرج الامام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدث أو غيره) كعاف (جاز) له (الاستخلاف في الاظهر) فبتم القوم الصلاة مقتدين بالخليفة من غير استئناف نية القدوة كما مسأني والثاني يقول يتونها واحداً نافي الجمعة ان كان الحدث في الاولى يتونها طهراً وفي الثانية فبتمها طهراً من لم يدرك مع الامام ركعة وعلى الاول قال الامام يشترط حصول الاستخلاف على قرب فلو فغلو على الانفراد ركعاً متع الاستخلاف بعده (ولا يستخلف الجمعة لا مقتدياً به قبل حدثه) لان في استخلاف غير المقتدى ابتداء جمعة بعد انعقاد جمعة وذلك لا يجوز (ولا يشترط) في جواز الاستخلاف (كونه) أي المقتدى (حضر الخطبة ولا الركعة الاولى في الاصح فهماً) وقيل يشترط حضوره الخطبة وان لم يسمعها وقيل يشترط ادراك الركعة الاولى وان لم يحضر الخطبة (ثم) على الاصح (ان كان أدرك الركعة الاولى تمت جمعهم) أي القوم الشامل له سواء أحدث الامام في الاولى أم في الثانية كما قاله في المحذور وغيره (والا) كان اقتدى في الثانية (فتم) الجمعة (لهم دونه) أي غيره (في الاصح) لانه لم يدرك مع الامام ركعة فبتمها طهراً والثاني تتم له لانه صلى ركعة في جماعة (ويراعى)

٣١ ل ج جعله تبعاً للمؤمنين وبخلاف ما إذا أدرك في الركعة الاولى وأحدث الامام فانه لا يتوقف على تمام جمعة الامام قال ومن هذا الفرق تستفيد أن من أدرك من أول الركعة الثانية أي بعد السجود وأحدث الامام في التشهد لا يدرك الجمعة وان شرط ادراكها بركوع الثانية ان يستمر مع الامام الى السلام انتهى أقول فلعل الشارح رحمه الله نظر الى ذلك فقال في سلف واستمر معه الى أن سلم لكن السبكي كما ترى انما شرط بقاء الامام الى السلام لبقاء المأموم معه وهذا يصدق بأن يفارقه في التشهد ويستمر معه الى أن يسلم فتأمل بقي شيء شخص أدرك الامام راكعاً في الاولى فأحرم خلفه واستمر معه ففسدت صلاة الامام عقب الفراغ من سجود الاولى لا أحسب أحداً يتوقف في حصول الجمعة لهذا المسبوق كبقية القوم ومن البين ان جمعة انما صححت تبعاً لامامه وقد خرج امامه من الصلاة فلم يضره وهذا عند التأمل ربما سارغ فيما حاوله السبكي الا أن يجيب بأن الاقتداء في الاولى أشد كسلف ثم قضية كلام السبكي ان المسبوق لو أدرك مع الامام ركوع الثانية وسجودها ثم استخلفه بتم طهراً وفيه نظر وينبغي أن يتم جمعة كما مشى عليه شيخنا في بعض نسخ شرح المنهج ونقوله عن البغوي (قوله) والثاني تتم له لانه صلى ركعة في جماعة أي كالمسبوق

(قول) المتن نظم صلاة المسخلف أي لا نظم صلاة نفسه (قول) المتن تشهد جالساً قال الاسنوي اظاهر عدم وجوب التشهد كما يفهم من تفسير المؤلف بالنظم لأن حاله لا يزيد على بقاء امامه حقيقة قال بل المتجه أيضاً أن القعود غير واجب لأن المأموم يجوز له المفارقة بعد أدراك ركعة من الجمعة فهذا أولى ونبه عليه أنه يجوز للخليفة أيضاً أن يقدم من يسلم بهم (قوله) بكل حال أي سواء قلنا تحصل للخليفة الجمعة أم لا (قوله) كما قيل يريد الامام الاسنوي رحمه الله حيث اعترض بأن التخيير لا يفهم من الإشارة لاسيما مع الاستدبار وكثرة الجماعة (قوله) اتفاقاً أي بخلاف الجمعة كما سلف الخلاف فيها (قوله) ويقعد ويأتي به ظاهره الوجوب وقد يشك على (١٢٤) ما سلف نقلناه عن الاسنوي في بحثه

عدم الوجوب في خليفة الجمعة (قوله) منفردين أي بدليل تحمله سهوهم العارض في هذه الحالة قبل اختلافه (قول) المتن ومن زحم قال الامام ليس في الزمان من يحيط بالطراف مسألة الزحام (قوله) في الركعة الاولى حمله على هذا التقيد كلام المصنف الآتي أما إذا كان في الثانية فيسجد متى تمكن قبل سلام الامام أو بعده نعم ان كان مسبوقاً لحقه في الثانية فإن تمكن قبل سلام الامام سجد وأدرك الجمعة والافات (قول) المتن والاحتياطية أنه لا يجوز اخراج نفسه من الصلاة قال الامام وهو الذي يظهر عندى لأنه يتوقع المضي فيها فكيف يخرج عنها عمداً كذا نقله عنه الشيخان وأقره قال الاسنوي وليس الأمر كذلك على المشهور في المذهب والذي نص عليه الشافعي أنه يجوز له ابطال الصلاة ويتنظر الجمعة أن زال الزحام انتهى أقول الوجه ما قاله الامام رحمه الله وذلك لأن هذا الشخص لو استمر في الاعتدال فلم تزل الركعة إلا بعد فراغ الامام من الركوع تابعه في السجود وأدرك الجمعة ولو فرض اخراج نفسه فزال الزحام كما ذكرنا فانتهاه الجهة فكيف يضعه في تقويتها مع احتمال تحصيلها بما ذكرنا وتصريحهم بأن من أدرك الامام في

المسبوق (النظم) صلاة (المستخلف فاذا صلى) بهم (ركعة تشهد) جالساً (وأشار اليهم) بعد التشهد عند القيام (ليفارقوه) بالية ويسلموا (أو يتنظروا) سلامه بهم وهو الافضل كما قاله في شرح المذهب ويأتي بثلاث ركعات أو ركعة على الخلاف ولو اقتصروا في الركعة التي صلاها بهم صحت له الجمعة بناء على صحة الجمعة خلف الظهر وهو الراجح وتصح جمعهم بكل حال لأن لهم الانفراد بالركعة الثانية فلا يضر اقتداؤهم فيها بحصول الظهر وقوله ليفارقوه الى آخره علة غائية للإشارة أي فيكون بعدها وليس ناشئاً عنها كما قيل أما غير الجمعة فيجوز أن يستخلف فيها غير مقتدبه عند الأكثرين بشرط أن لا يخالفه في ترتيب صلاته كان يستخلفه في الاولى أو الثالثة من الرابعة بخلاف الثانية والاحيرة لا حياجه بعدهما الى القيام وهم يحتاجون الى القعود ولو استخلف مقتدياً به في غير الاولى جاز اتفاقاً كما قاله في شرح المذهب ويراعى الخليفة نظم صلاة الامام في اختلافه في ثانية الصبح يفت فيها ويقعد لتشهد ويأتي به كما صرح به في شرح المذهب ثم يفت في ثابته لنفسه وعند قيامه إليها يمارقونه بالية ويسلمون أو ينتظرون سلامه بهم وهو الافضل كما قاله في التحقيق وان لم يعرف المسبوق نظم صلاة الامام في اختلافه قولاً قال في الروضة أربحهما دليلاً وفي شرح المذهب أقيسمهما ما لا يصح وفي التحقيق أطهرهما صحته ويراقب المأمومين اذا أتم الركعة فانهم سجدوا بالقيام قام والا فعد (ولا يلزمهم استئناف القعدة) أي ان يروها بالخليفة (في الصبح) في الجمعة وغيرها لتزيل الخليفة منزله الاول في دوام الجماعة والثاني يقول بخروجه من الصلاة صاروا منفردين (ومن زحم عن السجود) على الارض مع الامام في الركعة الاولى من الجمعة (فأمكنه على انسان) مثلاً كظهره أو رجله (فعل) ذلك لزوماً لممكنه من سجود يجزئه وقد روى البيهقي باسناد صحيح عن عمر رضي الله عنه قال اذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه ولا بد في إمكانه من القدرة على رعاية هيئة الساجدين ~~يكون~~ على مرتفع والسجود عليه في منخفض وقيل لا يضر الخروج عن هيئة الساجد لعذر (والا) أي وان لم يمكنه السجود على شئ مع الامام (فالحجج انه يتنظر) التمكن منه (ولا يؤم به) لقدرته عليه والثاني يؤم به أقصى ما يمكنه كالريض للعذر والثالث يتخير بينهما (ثم) على الصحيح (ان تمكن) منه (قبل ركوع امامه) في الثانية (سجداً) (رفع) من السجود (والامام قائم قرأ) فان ركع الامام قبل اتمامه الفاتحة ركع معه على الأصح الآتي في قوله (أو راع) فلا يصح ركع) معه (وهو مسبوق) لأنه لم يدرك محل القراءة والثاني لا يركع معه لأنه مؤتم به في حال قراءته بخلاف المسبوق فيختلف ويقرأ ويسعى خلفه وهو مختلف بعذر (فان كان امامه مفرغ من الركوع ولم يسلم وافقه فيما هو فيه) كالسبوق (ثم صلى ركعة بعده) وبهذا قطع الامام وحكي غيره معه الوجه السابق انه يشتغل بترتيب صلاة نفسه (وان كان سلم فانت الجمعة) لأنه لم تتم له ركعة

التشهد يجب عليه أن ينوي الجمعة لاحتمال أن يتذكر الامام ترك ركعتي القعدة (قوله) لقدرته عليه ونحو هذا قيل العذر وعدم دأومه (قوله) للعذر متعلق بقوله يؤم (قول) المتن فان رفع الخذ كرفيه أربعة أحوال تعلم من كلامه (قوله) والثاني لا يركع معه هو مقابل الأصح في المتن وفي كلام الشارح ثم على هذا الثاني يجب أن يقتصر على الاركان ويحتمل أن يأتي بالسنة مع مراعاة الوسط نقله الرافعي عن الامام (قوله) في حال قراءة الضمير راجع للامام من قول ان والامام قائم (قول) المتفانت الجمعة لا يخفى انه لو عاد الامام لسجد وهو كان المأموم مدركاً للجمعة

(قول) المتن في قول الخ لقوله صلى الله عليه وسلم فاداسجد فاسجد واوقد سجدة باسمه ولقوله وما فاتكم فأتوا أو فاضوا ودليل الاظهر قوله صلى الله عليه وسلم واذ ركع فاركعوا والامام ركع الآن فوجب أن يركع معه وأما اذا سجد فاسجدوا فلا يعارض هذا نظرا الى إلغاء التعقيب والسجود قد فات وبعضه قول غفيرة واذ رفع فاركعوا وأما قوله وما فاتكم فأتوا الخ فلو قلنا به هنا لعطلنا أول الخبر بخلاف أمره بالمتابعة فان فيه عملا بأول الخبر وآخره لانه يأمر بالمتابعة لا بتركها لا بترك الفات ما لا اذا سلم وهذا مانص عليه في الامم (قول) المتن في الاصح هذا الاصح ومقابل له الآتي قال الرافي رحمه الله ذكروا أن منشأ هذا الخلاف التردد في تفسير لفظ الشافعي رضي الله عنه حيث قال في ركع في الثانية وتسقط الاخرى فن قائل أراد بالآخرى (١٢٣) الاخيرة ومن قائل أراد الاول قالوا والاول اصح والثاني أشبه بكلامه

(قوله) والثاني يقول لا نقصها رد بان التلصيق ليس بنقص في حق المعذور وان كان نقصا فهو غير مانع الا ترى انا اذا احتسبنا بالركوع الثاني في مسئلتنا حكمنا بادرالك الجمعة بلا خلاف مع حصول التلصيق بين هذا الركوع وذلك التحريم قاله الرافي (قوله) ومقابل الاصح السابق الخ آخره الى هنا لان قول المتن وتذكر بها الجمعة في الاصح مفترع على الاصح الاول خاصة دون مقابله (قوله) ذا كرذلك يدل على ان هذا مراد المسان بقوله الآتي وان نسي (قوله) ذلك المعلوم وهو وجوب المتابعة (قول) المتن أوجهل مقابل قوله عالما (قول) المتن والاصح ادرالك الجمعة لم يذ كر الشارح مقابله لعلم من نظره السابق ولذا على الاصح هنا بقوله الآتي لما تقدم وعبارة الاسنوي رحمه الله والثاني لا وان قلنا تدرلك بالملققة لان الملقة فيها نقص واحد وهنا اثنين كما سبق انتهى واحد النقصين هو التلصيق والآخر القدوة الحكمية فانه لم يتابع امامه هنا في معظم ركعته متابعة حسبة بل سجد متخلفا وأحقنا به حكما لكونه

قبل سلام الامام بخلاف ما اذا رفع رأسه من السجود فسلم الامام في الحال فيتم في هذا الجمعة وفيما قبله الظهر (وان لم يمكنه السجود حتى ركع الامام) في الثانية (في قول يرعى نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الآن (والاظهر انه يركع معه ويحسب ركوعه الاول في الاصح) لانه آتى به وقت الاعتداد بالركوع والثاني للمتابعة (فركعته ملققة من ركوع الاولى وسجود الثانية) الذي آتى به (وتذكر بها الجمعة في الاصح) لصدق الركعة في الحديث السابق بها والثاني يقول لا نقصها ومقابل الاصح السابق يحسب ركوعه الثاني دون الاول لطول المدة بينه وبين السجود وعلى هذا تدرلك الجمعة بهذه الركعة جزما (فلوسجد على ترتيب) صلاة (نفسه عالما بان واجبه المتابعة) في الركوع على القول الاظهر ذلك (نظمت صلاته وان نسي) ذلك المعلوم عنده (أوجهل) ذلك (لم يحسب سجوده الاول) لخالفته به الامام ولا تبطل به صلاته لغيره (فاذا سجدنا بحسب) هذا السجود قاله الغزالي كالامام والصيدلاني وهو المراد في قول المحرر فالتقول انه يحسب به اي فتمكمله به الركعة (والاصح ادرالك الجمعة بهذه الركعة) الملقة من ركوع الاولى وسجود الثانية لما تقدم (اذا اكملت السجدة) فيها (قبل سلام الامام) بخلاف ما اذا اكملت بالمتابعة وسلامه ويبحث الرافي فيما ذكر عن الغزالي وغيره بانه اذا لم يحسب سجوده والامام ركع لكون فرضه المتابعة وجب ان لا يحسب والامام في ركن بعد الركوع قال والمفهوم من كلام اكثرين ان لا يحسب له شيء مما يأتي به على غير سبيل المتابعة واذا سلم الامام سجد سجدتين لتمام الركعة ولا يكون مدركا للجمعة وسكت على ذلك في الروضة وقال في شرح المذهب قطع به المصنف والجمهور ولو فرغ من سجوده الاول فوجد الامام ساجدا فتابعه في سجديته حسبتا له وتكون ركعته ملققة (ولو تخلف بالسجود) في الاولى (ناسيا) له (حتى ركع الامام الثانية) فذكره (ركع معه على المذهب) أي كما صرح به في المحرر على القول الاظهر الذي قطع به بعضهم والقول الثاني يراعى نظم صلاة نفسه كالزحوم وفرق القاطع بالاول بانه مقصر بالنسيان قال الروياني وطريق القطع أظهر * تمة * لو زحم عن السجود في غير الجمعة حتى ركع الامام في الثانية ففيه القولان وقيل يركع معه قطعاً وقيل يراعى نظم صلاة نفسه قطعاً وانما ذكروا الزحام في باب صلاة الجمعة لانه فيها أكثر

* (باب صلاة الخوف) *

معذورا (قول) المتن اذا اكملت السجدة ثان وظاهر ان ذلك يحصل برفع رأسه قبل السلام (قوله) ولو فرغ الخ يريد انه لا يأتي هنا بحث الرافي السابق (قوله) فتابعه في سجديته الخ لو لم يتمكن الا في السجدة الثانية سجدها وظاهر انه يسجد الاخرى خلافا للزكشي حيث بحث الانتظار في السجدة التي سجدها مع الامام وأجرى احتمالا كما ينظر في الجلوس بين السجدين (قوله) على القول الاظهر متعلق بقوله أي كما صرح به (قوله) كالزحوم أي يجري هذا القول هنا كما هو ثابت في المزحوم (قوله) وقيل يركع معه قطعاً لعل وجه هذا كثرة الزحام في الجمعة كما ان وجه الذي بعده فيما يظهر كون الجماعة شرطاً في الجمعة أو تقول وجه الاول التردد في حصول الجمعة بالركعة الملقة ووجه الثاني التردد في حصول الجمعة بالقدوة الحكمية والرافي ذكروا ذلك الشارح ولم يذ كر له تعليلا * (باب صلاة الخوف) *

(قوله) لفارقتهم الامام الخهل مبدؤها انتصاب الامام قائما لان الجميع صائر ون اليه أم رفع رأسه من السجود وجهان قال السبكي ومبدؤها نسبة الفارقة انتهى وقد سلف للثعلبي قول المتن فاذا قام للثانية فارقته ان افضل (١٢٦) تأخير الفارقة الى القيام (قوله)

ويجوز ترك الحمل للعدو الخ أي على قول الوجوب وكذا يصح تخريجه على قول السنة أيضا لان المراد الجواز المستوي الطرفين (قوله) بحمله يعني انه ذكر النوع وحمله وقال هنا بحمله وقال فيما سلف ما ذكره كأنه مجرد تفنن (قول) المتن ان يلحسم القتال مأخوذ من التصاق اللحم باللحم (قوله) ولا تؤخر الصلاة عن الوقت فيه اشعار بأن هذا النوع انما يرتكب عند ضيق الوقت وهو حاصل ما يفهم من الروض وشرحه وما باقى الأنواع فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك (قول) المتن وكذا الاعمال الكثيرة الظاهر ان المراد الثلاث المتوالية ويحتمل الكثيرة عرفا (قوله) لعدم الحاجة اليه لو احتاج الى انذار أحد من يريد الكفر القتل به فيحتمل اغتفاره وعدم القضاء ويحتمل وجوب القضاء (قوله) شرعا ردلما يقال التعبير بالعجز غير صواب (قول) المتن في الاظهر قال الاسنوى هذا يخرج الامام وقبالة هو المنصوص والمنقول عن الاصحاب فعلى المصنف اعتراض حكاية القولين ومخالفة المنصوص وقول الاكثرين (قوله) أي دم السلاح جعل الاسنوى دم السلاح من العام وعمل القضاء بندرة القتال الذي ينشأ عنه ذلك (قوله) أي صلاة شدة الخوف أي بلاعادة (قول) المتن في كل قتال الجيوز له ذلك أيضا اذا كان عليه قصاص يرجوا العفو عنه لو سكن غليل الولي ذكره الرافعي رحمه الله وقول الشارح أي لا اثم فيما أي يشمل المباح

بانتظار الامام لهم والثاني يقول ان فردوا بها حسا (لثانية الاولى) لفارقتهم الامام أولها (وسهوه) أي الامام (في الاولى يلحق الجميع) فسجد الاولى آخر صلاتها وكذا الثانية وان لم يسجد الامام (و) سهوه (في الثانية لا يلحق الاولين) لفارقتهم له قبل سهوه ويلحق الآخرين (ويسن حمل السلاح) كالسيف والرمح والقوس والنشاب بخلاف الترس والدرع (في هذه الأنواع) الثلاثة من الصلاة احتياطا (وفي قول يجب) قال تعالى وليأخذوا أسلحتهم وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني وهما في الظاهر فالنجس كسيف عليه دم أو سقي سمنا نجسا ونبل ريش ميتة لا يجوز حملها وكذا البيضة المانعة من مباشرة الجبهة ويكره حمل ما يتأذى به أحد كالرمح في وسط القوم ولو كان في ترك الحمل تعرض للهلاك ظاهرا وجب على الاول أيضا ويجوز ترك الحمل للعدو كمرض أو مطر قال الامام ووضع السيف مثل ما بين يديه كحمله اذا كان مديدا اليه في الدهولة كذهاب اليه وهو محمول (الرابع) من الأنواع بحمله (أن يلحسم القتال) فلم يتكتموا من تركه بحال (أو يشد الخوف) وان لم يلحسم القتال فلم يأمنوا العدو ولو لو اعنه أو انقسموا (فيصلي) كل منهم (كيف امكن راكبا ومشيا) ولا يؤخر الصلاة عن الوقت قال تعالى فان خفتهم فرجالا أو ركبانا (ويعذر في ترك) استقبال (القبلة) بسبب العدو للضرورة فلو انحرف عنها يجحسحاح الدابة وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة كالمصلين حول الكعبة قال في الروضة عن الاصحاب وصلاة الجماعة في هذه الحالة افضل من الانفراد كحالة الامن (وكذا الاعمال الكثيرة) كالطعنات والضربات المتوالية يعذر فيها (الحاجة) اليها (في الاصح) قياسا على ما في الآية من المشي والركوب والثاني لا لعدم ورود العذر بها والثالث يعذر فيها الدفع أشخاص دون شخص واحد لندرة الحاجة اليها في دفعه (لاصباح) أي لا يعذره لعدم الحاجة اليه (وباقى السلاح اذا دمي) حذرا من بطلان صلاته وفي الروضة كأصلها أو يجعله في قرابه تحت ركبته الى أن يفرغ من صلاته ان احقل الحال ذلك (فان عجز) عما ذكر شرعا بان احتاج الى امساك (أمسكه ولا قضاء) للصلاة حينئذ (في الاظهر) ونقل الامام عن الاصحاب أنه يقضى لندوره عذره أي دمي السلاح ومنع لهم ندوره وقال هو عام وخارج المسئلة على القولين فمن صلى في موضع نجس وقال هذه أولى بنفي القضاء للقتال الذي احتمل له الاستدبار وغيره قال الرافعي فجعل الاقيس نفي القضاء والاشهر وجوبه واقتصر في المحرر على الاقيس ولم يزد في الروضة على كلام الامام شيئا وقال في شرح المذهب قبله ظاهر كلام الاصحاب انقطع بوجوب الاعادة (وان عجز عن ركوع أو سجود أو مأ) بهما (والسجود أخفض) من الركوع في الأيماء بهما (ولهذا النوع) أي صلاة شدة الخوف (في كل قتال وهو زينة مباحين) أي لا اثم فيهما ما كقتال أهل العدل لأهل البغي وقاتل الرقة لقطاع الطريق بخلاف عكسهما وكمهرب المسلم في قتال الكفار من الثلاثة بخلاف مادونها (وهرب من حريق وسيل وسبيع) اذا لم يجده عدلا عنه (وغريم عند الاعسار وخوف حبسه) بان لا يصدقه المستحق وهو عاجز عن بيعة الاعسار (والاصح منعه لمجرم خاف فوت الحج) بفوت وقوف عرفة لوصلي ممتكلا لانه لم يخف فوت ما هو حاصل كفوت النفس والثاني يقول الحج بالا حرام كالحاصل والقوات طار عليه وعلى الاول وجهان أحدهما يؤخر الصلاة ويحصل الوقوف لأن قضاء الحج صعب وقضاء الصلاة هين والثاني يصلي متمكنا وفوت الحج اعظم حرمة الصلاة وهذا أشبه

الواجب وغيره من الجائز (قوله) أحدهما يؤخر الصلاة أي وجوبا (قوله) لأن قضاء الحج الخ أي ولانه همد تأخير الصلاة في لها هو اليسير من هذا كما في الجمع ولو أمكنه مع تأخير الصلاة ادراك الركعة قال الاسنوى فالتحذير انقطع بالجواز

(قوله) هذا النوع مثله كأنقل الرافي عن البغوي صلاة عسفان وذات الرقاع انتهى لكن ينبغي أن يختص البطلان في صلاة ذات الرقاع بالفرقة الأخيرة وفي صلاة عسفان بغير الامام * (فصل يحرم على الرجل الخ) * (قوله) ولا الديباج هو نوع من الحرير وهو فارسي معرب ويحوز فيه الفخ والكسر وأصله ديا به بالهاء (١٢٧) (قول) المتن اقتراشها مثله التذلل بالاولى وقول الشارح لانه ليس في الفرش الخ أي كأنه يحوزها

التحلي بالذهب ويحرم عليها الاكل في الاواني منه (قوله) والوجه الثاني الخ قال الاسنوي رحمه الله الوجة في الصبي جارية في استعمال الحلي أيضا ونقل عن شرح المذهب ان محل الخلاف في الصبي في غير يومى العيد (قول) المتن ويحوز للرجل استثنى ثلاث صور حالة الضرورة والحاجة والقتال (قول) المتن لبسه أفهم جواز غير اللبس بالاولى (قول) المتن مهلكين قال الاسنوي مثل ذلك الخوف على العضو والمنفعة قال بل المتجه الحاق الالم الشديد بذلك (قول) المتن ولم يحد غيره ينبغي أن يكون قيد في المستثنين قبله * تنبيه * خطر يذهني أن يقال هلا يجوز التزين بالحرير في الحرير غيظا للكفار ولو وجد غيره كتحلية الآلة لان باب الحرير أوسع والجواب ان التحلية مستهلكة غير مستقلة وفي الآلة المنفصلة عن البدن بخلاف التزين بالحرير فهم ما والله أعلم على أن ابن كجوز اتخاذ القباء وغيره مما يصلح للقتال من الحرير وان وجد غيره للمعنى السابق وقد علمت جوابه * فائدة * تجوز كناية الصداق في الحرير كمنهجه وخياطته للمرأة كما أفنى به نضر الدين بن عسا كرمه الشام وتبعه تليذه ابن عبد السلام والبارزي لكن أفنى النووي بالتحريم من حيث ان الله تعالى استعمال من الكاتب للحرير (قول) المتن من ابريسم قال في الكفاية هو الذي حل من

في الشرح الكبير وأقرب في الصغير وقال في الروضة الصواب الاول (ولو صلا) هذا النوع (لسواد ظنوه عدو اقبان) بخلاف ظنهم كابل أو شهر (فصوا في الاظهر) لتركه من وضامن الصلاة بظنهم الذي تبين خطأه والثاني لا يجب القضاء لوجود الخوف عند الصلاة وقد قال تعالى فان خفتم فرجالا أو ربكنا أو سواء في جريان القولين كانوا في دار الحرب أم دار الاسلام استند ظنهم الى اخبار أم لا وقيل ان كانوا في دار الاسلام أو لم يستند ظنهم الى اخبار وجب القضاء قطعاً * (فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرش وغيره) * كلبسه والتذلل به واختاره ستراروى الشيخان عن حذيفة حديث لا تلبسوا الحرير ولا الديباج وروى البخاري عنه أيضا أنها نار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير ولا ديباج وان تجلس عليه (ويحل للمرأة لبسه) لحديث أحل الذهب والحرير لانا أمي وحترم على ذكرها قال الترمذي حسن صحيح والخني كالرجل (والاصح تحريم اقتراشها) اياه لانه ليس في الفرش ما في اللبس من التزين للزوج المطلوب (وان للولي لباسه الصبي) اذ ليس له شهامة تنافي خنوته الحرير بخلاف الرجل (قلت الاصح حل اقتراشها) اياه (وبه قطع العراقيون وغيرهم والله أعلم) لا طلاق الحديث السابق والوجه الثاني في الصبي ليس لاولى لباسه الحرير بل يمنع منه كغيره من المحرمات والثالث الاصح في الشرح له لباسه قبل سبع سنين دون ما بعدها كيلا يعتاده وتعتبه في الروضة بأن الاصح الجواز مطلقا كافي المحترق قال ونص الشافعي رضي الله عنه والاصحاب على تزين الصبيان يوم العيد بحلي الذهب والمصمغ ولحق به الحرير (ويحوز للرجل لبسه للضرورة كحرب وبرد مهلكين أو نجاة حرب ولم يحد غيره وللحاجة كحرب وحكمة ودفع قل) روى الشيخان عن انس انه صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في لبس الحرير لحكمة كانت بهما وانه رخص لهم ما لم يشكوا اليه القمل في قص الحرير وسواء فيما ذكر السفر والحضر ونجاة بضم الفاء وفتح الجيم والمذوب بفتح الفاء وسكون الجيم (ولا قتال كديباج لا يقوم غيره مقامه) في دفع السلاح قياسا على دفع القمل (ويحرم المركب من ابريسم) أي حرير (وغیره) ان زاد وزن الابريسم ويحل عكسه تغليبا لا كثر فمهما (وكذا) يحل (ان استويا) وزنا (في الاصح) والثاني يغلب الحرام وابريسم بفتح الهمزة والراء وبكسرهما وبكسر الهمزة وفتح الراء (ويحل ما طرزا أو طرّف بحريه قدر العادة) في التطريف وقدر أربع أصابع في الطراز كما في الروضة وأصلها فان جاوز ذلك حرم روى مسلم عن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير الا موضع اصبعين أو ثلاث أو أربع وروى مسلم أيضا عن أسماء بنت أبي بكر انه صلى الله عليه وسلم كانت له جبة يلبسها لها لينة من ديباج وفرجها مكفوفان بالديباج واللينة بكسر اللام وسكون الموحدة بعدها نون رفعة في جيب القميص أي طوفة وفي رواية لا يداود مكفوفة الجيب والكمين والفرجين بالديباج والمكفوف الذي جعل له كفة بضم الكاف أي سجايف (و) يحل (لبس الثوب النجس في غير الصلاة ونحوها) كالطواف مطلقا بخلاف لبسه في ذلك وهو فرض فيجرم لقطع

على الدودة بعد موتها فيه والقرمز ما قطعه وحرمت منه حية فانه لا يمكن حله ويغزل كالكتان قال كداريته في كلام بعضهم (قول) المتن الابريسم فارسي معرب (قول) المتن وكذا ان استوى في الاصح لان الاصل في المنافع الاباحة (قول) المتن أو طرف الخ المطرف هو الذي جعل في طرفه حرير قال الاسنوي سواء كان من خارج أم من داخل (قول) المتن النجس أي المتنجس وانما جاز ذلك لان استدامة الطهارة تشق خصوصا على الفقير وفي الليل

(قول) المتن لا جلد كلب وخنزير لنجاسة عبيتهما * (باب صلاة العبدین) * (قوله) نظرا الى انها الخ أي فيعذر تركها انها وبالدين
(قول) المتن وللنفرد الخ لانها صلاة نفل كالاستسقاء ونقل عن القديم انها كالجمعة (١٢٨) في الشرائط حتى لا تصح للنفرد ونحوه

الفرض بخلاف النفل (لا جلد كلب وخنزير) أي لا يحل لبسه (الضرورة كقبعة تنال)
ولم يجده غيره لان الخنزير لا يحل الانتفاع به في حياته بحال وكذا الكلب الاغراض مخصوصة فبعد
موتها أولى (وكذا جلد الميتة) لا يحل لبسه الا ضرورة (في الأصح) يجلد الكلب والثاني
يحل مطلقا بخلاف جلد الكلب لغلظ نجاسته (ويحل الاستصباح بالدهن النجس على المشهور)
سواء عرضت له النجاسة كالزيت أم لا كودك الميتة والثاني لا لما يصيب بدن الانسان وثيابه من الدخان
عند القرب من السراج وأجيب بأنه قليل معقود عنه وروى الطحاوي في بيان المشكل عن أبي هريرة
سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن فقال ان كان جامدا فخذوها وما حولها فألقوه
وان كان مائعا فاستصحبوا به أو فاته عوابه وقال ان رجاله ثقات وروى الدارقطني استصحبوا به
ولانها كاهه وسنده ضعيف

(باب صلاة العبدین)

عيد الفطر وعيد الاضحى (هي سنة) مؤكدة لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم
(وقيل فرض كفاية) نظرا الى انها من شعائر الاسلام فان تركها أهل بلد قوتوا على الثاني دون
الاول (وتشرع جماعة) كما فعلها صلى الله عليه وسلم (وللنفرد والمرأة والعبد والمسافر)
ولا يخطب المنفرد ويخطب امام المسافرين (ووقتها بين طلوع الشمس وزوالها ويسن تأخيرها
لترتفع الشمس (كرمح) كما فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل انما يدخل وقتها بالارتضاع
لنفصل عن وقت السكراة ودفع ما نأثرت سبب أي وقت كما تقدم (وهي ركعتان يحرم بها) بنية
عيد الفطر أو الاضحى (ثم يأتي بدعاء الافتتاح ثم سبع تكبيرات) روى الترمذي وحسنه انه
صلى الله عليه وسلم كبر في العبدین في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة (يقف
بين كل اثنين كآية من آيات الله ولا اله الا الله والله أكبر) وهو السابقات الصالحات في قول ابن
عباس وجماعة (ثم يتعوذ ويقرأ الفاتحة وما سبأني (ويكبر في الثانية) بعد تسكيرة القيام
(خمساً) بالصلاة السابقة (قبل القراءة) للحديث السابق (ويرفع يديه في الجميع) السبع
والخمس قال البيهقي ورواه في حديث مرسل ويضع يمينه على يساره بين كل تكبيرتين (ولسن
فرضا ولا بعضاً) فلا يجبر ترك شيء منها بالسجود (ولونسبها وشرع في القراءة فأتت) لفوات محلها
(وفي القديم كبر ما لم يركع) فان تذكر في أثناء الفاتحة قطعها وكبر ثم استأنفها أو بعدها كبر
واستحب استئنافها فان ركع لا يعود الى القيام ليكبر (ويقرأ بعد الفاتحة في الاولى وفي الثانية
اقتربت بكم الله ما جهرا) روى مسلم عن أبي واقد الليثي انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاضحى
ولفطريقا فاقتربت وعن النعمان بن بشير انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيهما بسم الله الرحمن الرحيم
الاعلى وهل أنال حديث الغاشية قال في الروضة فهو سنة أيضا (ويسن بعدها خطبتان) روى
الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العبدین قبل الخطبة وتكريرها
مقيس على الجمعة ولم يثبت فيه حديث كما قاله المصنف في الخلاصة ولو قدمت على الصلاة قال في الروضة

من ذكره المصنف الاتباع القوم نعم يستثنى
على هذا القول أقامتها في الخطبة وتقديم
الخطبتين قال بعضهم والعدد قال
في الروضة ولو تركها لم تبطل
الصلاة (قوله) ويخطب امام
المسافرين سكت عن جماعة العبد
والنحو الخطبة وأما النساء فالمتجه فيهن
أن لا خطبة لانهما ليست من شأنهن نعم
ان وعظمت واحدة فلا بأس وهذا الذي
ذكرته في أمر النسوة قد ذكره الاصحاب
فيهن في خطبة الكسوف كما سبأني
(قوله) كما فعلها صلى الله عليه وسلم
وايرى وقت السكراة وخروجها من
الحلاف (قول) المتن ثم سبع تكبيرات
لواقدي بمن يرى دون ذلك تابعه من غير
زيادة (قول) المتن ويحجده أي يعظم
(قوله) عن ابن مسعود قال في الكفاية
ولا يقول ذلك الا عن توقيف انتهى ولان
كل تكبير في الصلاة يعقبه ذكر مستنون
فكذا هذا فلو والى كره (قوله) وهي
الباقيات الصالحات قال البيضاوي هي
أعمال الخير التي يبق للشخص ثمرة أبدا
وتدرج فيها ما فسرته به من الصلوات
وأعمال الحج وصيام رمضان وسبحان
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
والكلام الطيب (قول) المتن ولسن
فرضا ولا بعضاً نقل في الكفاية عن نص
الام أنه يكره تركها وموالاتها وزيادة
عليها زاد السبكي ويكره ترك واحدة

نهما (قول) المتن وفي القديم الخ أي لان محلها باق وهو القيام (قول) المتن وفي الثانية اقتربت أي يجزئ ولو لم يعتد بها
منفردا (قول) المتن ويسن بعدها خطبتان أي ولو بعد خروج الوقت قاله في الروض وشرح الاسنوى

(قوله) ولا يشترط فيهما القيام أى لانها سنة (١٢٩) كصلاة العيد قال الاسنوى وكذلك لا يشترط الوقت ولا الاربعين قال

لم يعتد بهما كالسنة الرابعة بعد الفريضة اذا قدمت (أو كانهما كهي) أى كان الخطيبين (في الجمعة) وهى حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى فيهما وقراءة آية في احدهما والدعاء للمؤمنين في الثانية ولا يشترط فيهما القيام فان قام قال في شرح المذهب يستحب الجلوس بينهما أما الجلوس قبلهما على المنبر فقبل لا يستحب والاصح يستحب للاستراحة وقبله يقبل على الناس بوجهه ويسلم عليهم قال في شرح المذهب ويردون عليه كما سبق في الجمعة (ويعلمهم) استحبابا (في) عيد (الفطر الفطرة) وفي عيد (الاضحى الاضحى) أى احكامهما والفطرة صدقة الفطر وهى كما قال المصنف بكسر الفاء مولدة وابن الرفعة كان أبى الدم بضعهما (يفتح) استحبابا (الاولى تسع تكبيرات) ولاء (والثانية بسبع ولاء) قال عيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود من التابعين ان ذلك من السنن واه الشافعى واليهيقي ولو فصل بينهما بالحمد والتهلل والتناء جاز قال في الروضة نص الشافعى رضى الله عنه وكثيرون من الاصحاب على انها ليست من الخطبة وانما هى مقدمة لها ومن قال منهم يفتح الخطبة بها يحمل على ذلك لان افتتاح الشئ قد يكون ببعض مقدماته التى ليست من نفسه (ويندب الغسل) للعيد روى ابن ماجه عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل للعيدين وسننه ضعيف (ويدخل وقته بنصف الليل وفي قول بالفجر) كالجمعة ووجه الاول بأن أهل القرى الذين يسمعون النداء يكررون لصلاة العيد من قراهم فلو لم يجوز الغسل قبل الفجر لشق عليهم والفرق بين العيد والجمعة تأخير صلاتها وتقديم صلاته فعلق غسله بالنصف الثانى وقيل بجميع الليل (ويندب) التطيب والتزين كالجمعة) بأن يتزين بأحسن ثيابه وازالة الظفر والريح الكريه كما تقدم وسواء في الغسل وما بعده القاعد في بيته والخارج للصلاة هذا حكم الرجال أما النساء فيكره لذنوات الجمال والهتة الحضور ويستحب للجائز ويتنظف بالماء ولا يتطيبن ويخرجن في ثياب بذلتهن (وفعلها) أى صلاة العيد (بالسجدة افضل) لشرفه (وقيل بالهجرة) افضل لانها ارفع بالراكب وغيره (الاعذر) كضيق المسجد على الاول فذكره فيه لتشويش الزحام ووجود الطر أو الثلج على الثاني فتذكره في الهجره على قياس كراهتها في المسجد قال في شرح المذهب عن الاصحاب اذا وجد مطر أو غيره وضاق المسجد الا عظم صلى الامام فيه واستخلف من يصلى بباقي الناس في موضع آخر وفي الروضة كما صلها ان المسجد الحرام افضل قطعاً وأحق به بيت المقدس الصديد لاني قال في شرح المذهب والسند يني وسكت الجمهور عنه وظاهر اطلاقهم انه كغيره انتهى أما مسجد المدينة فقال أبو هريرة أصابنا مطر في يوم عيد فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد رواه أبو داود باسناد جيد وروى الشيخان عن أبي سعيد الخدري انه صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الاضحى ويوم الفطر فيبدأ بالصلاة الى آخره أى يخرج الى المصلى لذكره فيه ومواظبته على الخروج اليها لضيق مسجده عن يحضر صلاة العيد بخلاف صلاة الجمعة (ويستخلف) الامام عند خروجه للصلاة (من يصلى بالضعفة) كالشيوخ والمرضى كما استخلف على رضى الله عنه أبو مسعود الانصارى في ذلك رواه الشافعى باسناد صحيح واقته ارهم على الصلاة فيهم ان الخليفة لا يخطب وقد صرح به الجليلي في شرح التبيين (ويذهب في طريق ويرجع في اخرى) لنعلة صلى الله عليه وسلم ذلك رواه أبو داود وغيره وفي صحيح البخارى عن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خاف الطريق والارجح في سبب ذلك انه كان يذهب في أطول الطريقين تسكيرا للاجرو يرجع في اقصرهما وقيل انه كان يتصدق على فقرا ثم ما قيل يشهد له الطريقان ويستحب الذهاب في طريق والرجوع في اخرى في الجمعة وغيره اذ ذكره المصنف في رياضته (ويكره الناس) لياخذوا بمجالسهم ويتنظروا

ومقتضى التعبير المذكور في المنهاج عدم اشتراط العربية وستر العورة والطهارة وهو متجه انتهى (قوله) مولدة أى لا عربية ولا معربة وكانها من الفطرة التى هى الخلقة أى زكاة الخلقة وهى اسم للخروج (قوله) من التابعين نبه على هذا لان قول التابعى من السنة كذا ليس له حكم المرفوع على الصحيح بخلاف الصحابي ومقابل الصحيح مرفوع مرسل فلا حجة فيه أيضا (قول) المتن والتطيب قال الاسنوى هو بالتناء المقنونة في قوله ليستغنى عن الاضمار ويوافق ما بعده وما قبله من المصادر (قوله) بأن يتزين الخ هو مستفاد من التشبيه في المتن نعم من التزين استعمال الطبيب فهو من عطف العام على بعض أفراده فرع * لو اتفق الخروج للاستسقاء والعيد ترك التزين فيما يظهر (قوله) والحق به بيت المقدس الخ استظهره الاذرى ونفسه عن البغوى وغيره قال وليس بظاهر بيت المقدس بقعة في سعة مسجد قابل جبال وأوعار (قوله) أما مسجد المدينة الخ عبارة الاسنوى رحمه الله ولم يلحقوا مسجد المدينة يعنى بالمسجد الحرام في نفي الخلاف مع وجود العلة وهى الشرف للحديث السابق يعنى ما يأتى في كلام الشارح رحمه الله (قول) المتن ويذهب في طريق أى أطول (قوله) تسكيرا للاجرو قضية هذه العلة هدم الاجرى الرجوع ويخالفه ما ثبت في مسلم في قصة الرجل الذى سأل في شراء حمار يركبه في الظماء والرمضاء كما أسلفناه في باب الجمعة هذا معنى ما في الاسنوى ولك أن تقول المذهب أفضل من الرجوع فلا تكون العلة المذكورة مانعة من الاجر في الرجوع قال السبكي وقول الامام ان

(قول) الست قلت ويا كل الخ وبكره تركه كمانته في المجموع عن النص وينبغي أن يقاس به حكم الامساك في النحر فرع * الشرب كالاكل (قوله) ولا بعد ها يستثنى من يسمع الخطبة * (فصل في تكبير الخ) * (قوله) تعالى وتكبروا الله قال الاسنوي الواو وان كانت لطلق الجمع لكن دلالتها على الترتيب أربع كما قاله السهيلي ولأن الأدلة تثبت المراد انتهى وقال في الكفاية الواو لطلق الجمع وهو ضربان جمع مقارنة وجمع معاقبة وذلك بعد الغروب قال وقال بعضهم حل الواو هنا على الجمع المطلق خلاف الاجماع فتعين حملها على الترتيب انتهى (قوله) والثاني حتى يخرج أي لا يخرج وجهه تشغل الناس (١٣٠) بالتهيب والاستقبال والقيام الى الصلاة

(قوله) والثالث الخ توجهه ان الامام ومن معه يقيمون الشعار بالصلاة فن لا يصلي بغيره بالتكبير (قول) المتن ولا يستثنى التكبير الخ شروع في بيان التكبير المقيد (قوله) والثاني يقيد به الى آخره عبارة الاسنوي والثاني يقول هو عيد يستحب له المطلق فيستحب له التقيد وهو عند التأمل موافق لتعليل الشارح فرع * هل يكبر خلف الفوائت على هذا الوجه محل نظر (قوله) لأنها أول صلاة هو تعليل لا بدائه وأما أصل مشروعيته قوله تعالى فإذا قضيت مناسككم الآية وقوله تعالى وإذا ذكروا الله في أيام معدودات وهي أيام التشريق (قول) المتن من مغرب ليلة النحر أي قياسا على تكبير عيد الفطر على القول به هذا كلام الاسنوي حمدا لله فليتأمل ذلك مع التعليل السابق لقابل الأصح في عيد الفطر عن الاسنوي والشارح (قوله) كما تقدم راجع لقوله ويختتم الخ (قول) المتن وفي قول من صححه عرفة الخ أي فيكون جامع بين المذكور في أيام المغلوبة والأيام المعدودات (قول) المتن في هذه الأيام

الصلاة (ويحضر الامام وقت صلاته) الحديث أبي سعيد السابق (ويجمل) الحضور (في الاضحية) ويؤخره في النظر تيمنا لا كتب صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن خزم حين ولاه البحرين أن يجعل الاضحية وأخر النظر روى البيهقي وقال هو مرسل وحكمته اتساع وقت التضحية ووقت صدقة الفطر قبل الصلاة (فت) كقول الراغب في الشرح (ويا كل في عيد الفطر قبل الصلاة ويمسك في الاضحية) عن أبي كل حتى صلى على ربيعة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلي رواه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم وحكمته امتياز يوم العيد عما قبله بمبادرة به كل أو تأخير به (ويذهب ماشيا) كالجمعة (بسكنة) الحديث الشيخين اذا أنتم الصلاة فعيكم بالسكنة (ولأنه رآه انتقل قبلها) بعد ارتقاع الشمس ولا بعدها (لغير الامام والله أعلم) بخلاف الامم فيكره له ذلك لخالفه لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ان صلى عقب الحضور وخطب عقب الصلاة كما علم من الأحاديث السابقة وغيرها * (فصل في تكبير غروب الشمس لباتي العيد) * الله فيه الجنس السادق بعيد الفطر وعيد الاضحية وديته في عيد الفطر فله تعالى وتكبروا الله أي عدة سور رمضان وتكبروا الله أي عندا كما يوافق عيد الاضحية نياض على عيد الفطر (في المنازل والطرق والمساجد والاسواق) ليلا ونهار (وقد هت) اذهار الشعار العيد (وانه طهره) استه حتى يحرم الامام بصلاة العيد والثاني من يخرج من الصلاة حتى يخرج منها قيل ومن الخطبتين وهو فهم لا يصلي مع الامام ولا يكبر الخاضع من يخرج من الصلاة (من سببه شعاره) (ولا يستل صلاة الفطر عقب العسلوات في الأصح) بعد غروب الشمس من تكبير ليلة الاضحية على منسأ في تكبير خلف المغرب والعشاء أصبح (ويكبر ليلة من شهر) يوم (الغدير) لأنها أول صلاة بعد انتهاء وقت التلبية (ويختتم بصبح آخر أيام التشريق) لأنها آخر صلاة بمنى (وغيره) أي غير الخاضع كالخاضع في ذلك (في الاضحية) بعاله (وفي قول) يكبر غيره (من مغرب ليلة النحر) ويختتم بصبح آخر أيام التشريق كمنته (وفي قول من) يوم (عرفة ويختتم عصر آخر) أيام (التشريق والهمل على هذا) في اعمارهم في زينة وهو دهر عند التحقيق للحديث أي الذي رواه الحاكم كما أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وفيه حجب اسناد (والاظهر انه يكبر في هذه الأيام للناثية) فيها وفي غيرها (وزانية) ومهاد لالة العيد (وإنما فيه) المطلقة منه شعار الوقت والثاني لا وانما هو شعار بالنسبة (الغدير من اذنة) (وسيفه) الخبوة بالله اكبر الله اكبر لاله الا الله والله اكبر الله اكبر

هذه العبارة تشعر بأن التكبير يستعملون عقب اصوات في مدهاء وهو قبل فعل الصبح وبعد فعل العصر (قوله) والله وانما هو شعار لم يذكره الاسنوي بل قال والثاني عقب الله اس حاسة مؤداة أو فائقة مطلنا كالأذن بطلب في هذا دون غيره والثالث عقب فرائض هذه الايام أداء أو قضاء لأنه قضاء من تكبيره سور به فيسه والارباع عقب مذكرة وفيه وعقب السنن الرواتب ونبه على ان عبارة المصنف قاصرة عن افادة مشروعية التكبير المستفاد والكسوف ونحوهما وعن تناول العيد والضحى ونحوهما من حيث ان الرابطة هي التابعة لافرائض انتهى بمعناه

(قول) المتن ويستحب أن يزيد وجه اختيار هذه الزيادة لاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم حيث قالها على الصفا يوم فتح مكة (قوله) بعد التكبيرة الثالثة اقضى هذا الصنيع من المتن والشرح انه يزيد هذا ثم يختم بـ لا اله الا الله الخ والذي في المحرر كما قال الاسنوي بعد ذكر التكبيرات ويستحب أن يزيد فيه أحد شيئين اما المذكور أولاً وهو لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد وما كبيرا الى أصيلا ولم يذكر الجمع بينهما انتهى ثم راجعت الروضة فرأيت فيها بعد الذي حكاه الشارح هنا لا اله الا الله والله أكبر وكان وجه اسقاط الشارح لذلك دخوله في قول المنهاج ولا اله الا الله الخ وقوله أيضا بعد التكبيرة الثالثة يرشد لهذا النظر للتعني (قوله) جمع الناس والصلاة أى ولو ركعة (قوله) والعنق المعلقين الخ وكذا يجوز صومه اذا لم يكن (١٣١) من التشريق فيما يظهر وقد يمنع بظاهر حديث الفطري يوم يفطر الناس (قول)

المتن متى شاء الخ هو في بقية اليوم أو أولى قال الرافعي فان عسر جمع الناس فالتأخير أولى (قول) المتن وقيل في قول الخ مقابل قوله وفاتت الصلاة (قوله) فالعبارة بوقت التعديل الخ أى لانه وقت جواز الحكم ووجه الثاني اسناد التعديل الى الزيادة

(باب صلاة الكسوفين)

(قوله) لانه صلى الله عليه وسلم أمر بها والصارف عن الوجوب الى الندب حديث هل على غيرها (قول) المتن فبحرم الخ مسئلة مكررة في الكتاب (قول) المتن ثم رفع ثم يعتدل فيه ميل الى ايه يكبر في الرفع الاول ويقول في الثاني سمع الله لمن حمده والمسألة ذات خلاف صرح بهذا الماوردي وتلقه عن النص وكذا ذهب اليه ابن كعب ولكن نص الامم ومختصر المزني والبيهقي على انه يقول سمع الله لمن حمده فبهما واعتمده الشارح كما سيأتي وهو كالصريح في عبارة الروضة والرافعي ولكن بعضهم أولها (قول) المتن ثالث جعل الاسنوي الخلاف ثابتا في زيادة رابع وخامس لورودهما في بعض الروايات ونسج من الزيادة على الخامس قطعاً (قوله) من الركوعين أى فليس الضمير عائدا للركوع الثالث لفصاده (قوله)

ولله الحمد ويستحب أن يزيد بعد التكبيرة الثالثة (كبيروا الحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا) وفي الروضة وأصلها قبل كبيراً الله اكبر وبعد أصيلا لا اله الا الله ولا تعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاخراب وحده (ولو شهدوا يوم الثلاثاءين قبل الزوال بروية الهلال الماضية افطروا وصلينا العيد) حيث بقي من الوقت ما يسع جمع الناس والصلاة والا فكأن لو شهدوا بين الزوال والغروب وسبأني (وان شهدوا بعد الغروب لم تقبل الشهادة) في صلاة العيد وتصلى من الغد أداء وتقبل في غيرها كوقوع الطلاق والعنق المعلقين بروية الهلال (او) شهدوا (بين الزوال والغروب افطروا وفاتت الصلاة) أداء (ويشرع قضاء وهما متى شاء في الاظهر) كغيرها والثاني لا يجوز قضاءها بعد شهر العيد (وقيل في قول) لا يغوت اذاؤها بل (تصلى من الغد أداء) لعظم حرمتها واقول الآخرفوات كطريق القطع به الراجحة ولو شهدوا قبل الغروب وعدلوا بعده فالعبارة بوقت التعديل وفي قول بوقت الشهادة وقد تقدم حكمهما

(باب صلاة الكسوفين)

كسوف الشمس وكسوف القمر ويقال فيهما خسوفان وفي الاول كسوف والثاني خسوف وهو أشهر وحكى عكسه (هي سنة) وفي الروضة كأصلها مؤكدة لانه صلى الله عليه وسلم أمر بها وصلى لكسوف الشمس واهما الشيطان (فبحرم بنية صلاة الكسوف ويقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد) السجدين وبأني بالطمأنينة في محالها (فهذه ركعة ثم يصلي ثانية كذلك) هذا أقلها كافي الروضة وأصلها فهي ركعتان في كل ركعة ركوعان كما فعلها صلى الله عليه وسلم (ولا يجوز زيادة ركوع ثالث) فكثر (لتمادي الكسوف ولا تنقصه) أى نقص ركوع من الركوعين (للاخلاء في الاصح) والثاني يزداد وينقص ماذ كرما ذكر ويجرى الوجهان في إعادة الصلاة اذا بقي الكسوف بعد السلام والاصح المنع وما في رواية تسلم انه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين في كل ركعة ثلاثة ركوعات وفي أخرى له أربعة ركوعات وفي رواية لابي داود وغيره خمسة ركوعات أجاب الامم عنها بأن روايات الركوعين أشهر وأصح فقد تمت وما في حديثي أبي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين أى من غير تكرير ركوع كما قال به أبو خيفة قال في شرح المذهب أجاب عنهما أصحابنا بجوابين أحدهما ان احاديثنا أشهر وأصح واكثر رواية والثاني اننا نحمل احاديثنا على الاستحباب والحديثين على يمان الجواز قال ففيه تصريح منهم بأنه لو صلاها ركعتين كسنة الظهر ونحوها صحت صلاته لكسوف وكان تاركاً للفضل انتهى ولا ينافي هذا ما تقدم من امتناع

والثاني يزداد هو يمكن في الركعة الثانية وأما الاولى فقال الاسنوي لعل وجهه فيها ان يكون من أهل المعرفة بامتداده (قوله) بان روايات الركوعين الخ انظر لو قلنا بالجواز وأحرم وأطلق هل ينصرف الى النوع الذي في المتن (قوله) والحديثين المراد بهما حديث أبي داود وغيره المأخوذ من قوله وما في حديث أبي داود وغيره (قوله) ولا ينافي الخ جواب عن اعتراض الاسنوي بأنه اذا امتنع النقص بسبب الاخلاء لتعود الى ركعتين كسنة الظهر فلائ يمتنع ذلك بلا سبب أولى واعلم ان قول الشارح فيما سلف هذا أقلها كافي الروضة ينبغي حمله على أن الكمال ثلاثين في ما تقرره من شرح المذهب * فرع * لو نهاها كسنة الظهر ثم بدله بعد الاحرام ان يزيد ركوعاً في كل ركعة فالظاهر الجواز ويمتد خلافة وهو الذي يؤخذ من قوة كلام الشارح

نقص ركوع منها لانه بالنسبة لمن قصد فعلها بالركوعين وفي شرح المذهب عن الامام ان من صلى
الكسوف وحده ثم ادرى كسوفها مع الامام صلاحها معه (والاكمل) فيها مع ما تقدم (أن يقرأ
في القيام الاول بعد الفاتحة) وما تقدمها من دعاء الاستسحاح والتعوذ (البقرة) أو قدرها ما
لم يحسنها (وفي الثاني كما تاتي آية منها وفي الثالث مائة وخمسين) منها (والرابع مائة تقريباً)
وفي نص آخر في الثاني آل عمران أو قدرها وفي الثالث النساء أو قدرها وفي الرابع المائدة أو قدرها
وهما متقاربان والاكثر من على الاول وفي استحباب التعوذ لقراءة في القومة الثانية وجهان
في الروضة قال وهما الوجهان في التعوذ في الركعة الثانية أي في سائر الصلوات أمهما في الثاني
في شرح المذهب الاستحباب (ويسجد في الركوع الاول قدر مائة من البقرة وفي الثاني مائة من البقرة
سبعين والرابع خمسين تقريباً) ويقول في الرفع من كل ركوع سمع الله ان حمد ربنا اولئك الحمد ل
في شرح المذهب الى آخره روى الشيخان عن ابن عباس قال ان حضرت الشمس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى قال مسلم واناس معه فقام قياماً طويلاً فقرأوا من قراءة سورة البقرة
ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام انه قال ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون
الركوع الاول ثم سجد ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع
الاول ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الاول
ثم سجد ثم انصرف وقد انجلت الشمس وروياً أيضاً عن عائشة انه قرأ في القيام اثنى عشر طويلاً
أدنى من القراءة الاولى وانه قال في الرفع من الركوعين سمع الله من حمد ربنا اولئك الحمد (ولا يطول
السجدة في الاصح) كالموسى بينهما والاعتدال والتشهد قال في شرح المذهب وهذا هو الرابع
عند جماهير اصحابنا وحكي فيه وفي الروضة الخلاف قولين وقال الرافعي في الشرح فيه قولان
وقال وجهان وأطلق في المحرر الاظهر وقيس مقابله على الركوع (قلت الصحيح تطويلها) كقول
ابن الصلاح (ثبت في الصحيحين) في صلاة صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس من حديث
أبي موسى ولفظه صلى بامول قيام وركوع وسجد ما رأيت قط يفعل في صلته ومن حديث عائشة
واقطعها في صحيح البخاري في الركعة الاولى فسجد سجوداً طويلاً وفي الثانية ثم سجد وسجد وسجد
الاول وفي صحيح مسلم ما ركعت ركوعاً طويلاً ولا سجدت سجوداً طويلاً منه ودفع الرافعي
ان تطويل السجود في صحيح مسلم (ونصر في البويطي انه يطولها نحو الركوع المذوق بها والله أعلم)
قال البغوي فالسجود الاول كل ركوع الاول والسجود الثاني كل ركوع الثاني واختاره في الروضة
(وتسن جماعة) بالنصب على التمييز المحوّل عن نائب القاعل أي تسن الجماعة فيها وينادي
لها الصلاة جامعة كما فعلها صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس جماعة وبعث منادياً الصلاة
جامعة واهما الشيخان وتسن للنفرد والعبد والمرأة والمسافر كذا في شرح المذهب (ويجهر
بقراءة كسوف القمر لا الشمس) لان الاولى في الليل والانية في النهار وماروى الشيخان عن عائشة
انه صلى الله عليه وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءته والترمذي عن سمرة قال صلى بنا النبي
صلى الله عليه وسلم في كسوف لانسمع له صوتاً قال حسن صحيح قال في شرح المذهب يجمع بينهما
بان الاسرار في كسوف الشمس والجهر في كسوف القمر (ثم) بعد الصلاة (يخطب الامام) كما فعل
صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس ورواه الشيخان (خطبتين بآر كنهما في الجمعة) قياساً عليها
(ويحث) الناس فمهما (على التوبة والخير) قال في الروضة ويجرحهم على الاعتاق والصدقة
ويذكرهم الغفلة والاغترار في صحيح البخاري عن أسماء ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالعتاقة

(قول) المتن والاكمل أن يقرأ الخ
ظاهر الحلافة هم ان التطويل مطلوب
وان كان المأمومون غير محصورين
(قول) المتن كما تاتي آية قال الاسنوي
ينبغي أن يقرأ الآيات المتوسطة في الطول
والقصر (قوله) وهما متقاربان قد
يعال كيف التقارب في القيام الثالث
الا أن يعقد ريان مائة وخمسين من البقرة
قد تكون آياتها مقاربة للنسب عوفيه
نظر باعتبار الماتين في الثاني (قوله)
انه قرأ صريح في هذه الرواية بالقراءة
في القيام الثاني بخلاف الاولى (قوله)
والاعتدال قد ثبت في صحيح مسلم تطويل
انه اعتدال لكن أجاب الرافعي بأنها
رواية شاذة مخالفة لروايات الاثرين
(قوله) وأطلق في المحرر الاظهر رأى
لم يعمل الاظهر الوجهين ولا أظهر القولين
قال الاسنوي فليبدأ أولئك ما في
المحرر على حاله أي ليفيد أن الخلاف
قولان موافقة لاصطلاحه ولما في
الشرحين والروضة (قوله) واختاره
في الروضة يجتهد عوده الى مقاله البغوي
ويجهد عوده الى الحكم كله (قوله)
بالنصب الخ دفع لاعتراض الاسنوي
على نصبها حالاً أو رفعها المحوج الى
التقدير (قوله) والجهر في كسوف
القمر أي فيكون النبي صلى الله عليه وسلم
قد صلى لكسوف القمر

(قول) المتعأوفي ثمان أوقيام ثمان الخ وأما بعده ما فظاهر انه لا يحصل سوى الجماعة (قوله) أي شيئاً منها هي عبارة المحرر وهي أوضع (قوله) قام هو الخ أي ولا يسجد لانه إذا أدرك بالركوع ما قبله من القيام فلان يحصل له السجود الذي فعله بالاولى (قول) المثنى وتقوت صلاة كسوف الشمس الخ بمعنى يتمتع فعلها بعد ذلك لا بمعنى فوات الاداء * تنبيه * تقيد الفوات بالصلاة يقتضي ان الخطبة لا تقوت بذلك وهو كذلك (قوله) قبل الفجر لا يشك على ذلك (١٣٣) ما قيل ان القمر لا يخسف الا في ليلة الثالث عشر والرابع عشر وهو فهم لا يغيب قبل

الفجر لان هذا قول المنجمين والله على كل شيء قدير ولا نق الفقيه يفرض المسائل للتدريب وان لم تقع (قوله) ولو خسف بعد الفجر الخ لو غاب قبل الفجر ولم يصل حتى طلع الفجر قال في الكفاية فينبغي تخريجها على القولين فيما لو غاب بعد الفجر خاسفاً (قول) المثنى تقديم الكسوف قال الاسنوي فعلى هذا يقرأ في كل قيام بالفاصلة وقيل هو الله أحد وما أشبهها نص عليه في الام * تنبيه * اذا قدم الكسوف على فرض غير الجمعة فظاهر اطلاقهم تقديم الخطبة أيضاً ويحتمل خلافه لانها لا تقوت بالانجلاء وايضا فقوله لم يقتصر على الفاشحة الى آخره يرشد الى ذلك ثم رأيت في تحرير العراقي نقلا عن التنبيه انه يصلى الكوف ثم الفرض ثم يخطف والله أعلم (قول) المثنى قدمت أي ان حضر ولها وغير الجمعة من الفرائض كالجمعة ومن ثم تعلم ان الناس مخطئون فيما يفعلونه الآن من تأخير الجنازة مع اتساع وقت الفرض قال العراقي وهذا خطأ يجب اجتنابه انتهى وقال السبكي قضية تعليلهم بخوف تغيير الميث ان تقديم الجنازة على الفرض عند اتساع الوقت واجب انتهى واذا ذهب معها الولي فلا جمعة عليه وكذا الجمالون والظاهر ان الصديق واليه والزوج كذلك وأما باقي أهل البلد لو أرادوا التوجه وترك

في كسوف الشمس ويخطب امام المسافرين ولا يخطب امامة النساء ولو قامت واحدة وعظمت فلأبأس (ومن أدرك الامام في ركوع أول من الركعة الاولى أو الثانية (أدرك الركعة) كما في سائر الصلوات (أوفي) ركوع (ثان أوقيام ثمان) من أي ركعة (فلا) يدرك الركعة أي شيئاً منها (في الاظهر) لان الركوع الثاني وقيامه كالتابع للاول وقيامه والثاني يدرك ما لحقه الامام ويدرك بالركوع القومة التي قبله فاذا كان ذلك في الركعة الاولى وسلم الامام قام هو وقرأ وركع واعتدل وجلس وتشهد وسلم أوفي الثانية وسلم الامام قام وقرأ وركع ثم أتى بالركعة الثانية بركوعها وضعف هذا القول بان الاتيان فيه بقيام وركوع من غير سجود يخالف لنظم الصلاة (وتقوت صلاة) كسوف (الشمس بالانجلاء) لانه المقصود بها وقد حصل ولو انجلى بعضها فله الشروع في الصلاة للباقي كما لو لم ينكشف منها الا ذلك القدر ولو حال سحاب وشك في الانجلاء صلى لان الاصل بقاء الكسوف ولو كانت تحت غمام فظن الكسوف لم يصل حتى يستيقن (وبغروبها كسوفه) لعدم الانتفاع بها بعد الغروب (و) تقوت صلاة كسوف (القمر بالانجلاء) لما تقدم (وطلوع الشمس) لعدم الانتفاع به بعد طلوعها (لا) طلوع (الفجر في الجديد) لبقاء الانتفاع بضوئه والتقديم تقوت به لذهاب الليل (ولا بغروبه) قبل الفجر (خاسفاً) كما لو استتر بغيام ولو خسف بعد الفجر صلى في الجديد غاب أم لا وقيل ان لم يغيب صلى قطعاً ولو شرع في الصلاة قبل الفجر أو بعده وطلعت الشمس في اثنا ثم لم تبطل كما لو انجلى الكسوف في الاثناء (ولو اجتمع كسوف وجمعة أو فرض آخر قدم الفرض) الجمعة أو غيرها (ان خيف فوته) لضيق وقته في الجمعة يخطف لها ثم يصلها ثم يصلى الكسوف ثم يخطف لها (والا) أي وان لم يخف فوات الفرض (فلا يظهر تقديم الكسوف) لتعرضها للفوات بالانجلاء (ثم يخطف للجمعة) في صورتها (متعرضاً للكسوف) ولا يجوز ان يقصده والجمعة بالخطبتين لانه تشريك بين فرض ونفل (ثم يصلى الجمعة) والثاني يقدم الجمعة أو الفرض الآخر لانهم ما أهم (ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة قدمت الجنازة) لما يخاف من تغيير الميث بتأخيرها وان اجتمع جمعة وجنازة ولم يضق الوقت قدمت الجنازة وان ضاق قدمت الجمعة ولو اجتمع خسوف ووتر قدمت الخسوف وان خيف فوات الوتر لانها أكد

(باب صلاة الاستسقاء)

أي طلب السقيا وسيأتي انها ركعتان هي سنة عند الحاجة لانقطاع ماء الزرع او قلته بحيث لا يصح في بخلاف انقطاع ما لا يحتاج اليه في ذلك الوقت ولو انقطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت سق غيرهم أيضاً أن يصلوا ويستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لانفسهم وسواء في سبها أهل الامصار والقرى والبادى والمسافرون لاستواء الكل في الحاجة وقد فعلها صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان (وتعادي ثانياً وثالثاً لم يسقوا) حتى يسقيهم الله تعالى (فان تأهبوا للصلاة فاسقوا

٤٣ ل الجمعة فالوجه الامتناع (قوله) لما يخاف من تغيير الميث أقول ولان صلاتها فرض كفاية *(باب صلاة الاستسقاء)* (قول) المثنى وتعادي الخ روى ان الله يحب المحسنين في الدعاء لكنه ضعيف كما قاله ابن عدى في الكاسل والعقبلى وابن طاهر نعم في الصحيحين يستجاب لاحدكم ما لم يجعل يقول دعوت لم يستجب لي فان قيل لما شرعت الاعادة هنا دون الكسوف كما سلف قلت أجاب بعضهم بشدة الحاجة هنا والله أعلم (قول) المثنى وثالثاً أي وأكثر

قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء ويصلون على الصالحين (شكروا الثاني استند الى انه صلى الله عليه وسلم
ما صلى هذه الصلاة الا عند الحاجة وقطع بالاول الاكثرين وأجرى الوجهان فيما اذا لم يقطع الماء
وأرادوا ان يصلوا للاستزادة (ويأمرهم الامام بصيام ثلاثة أيام أولاً والتوبة والتقرب الى الله تعالى
بوجوه البر والخروج من المظالم) في الدم والعرض والمال لان لكل عماداً كثر في اجابة الدعاء
(ويخرجون الى الصحراء في الرابع صياماً في ثياب بيضاء وتخشع) قال ابن عباس خرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى الاستسقاء مبتدلاً متواضعاً متضرعاً حتى أتى المصلى الحديث وفي آخره انه
صلى ركعتين كما صلى العبد قال الترمذي حسن صحيح وقوله مبتدلاً هو كما يؤخذ من الهاتمة من تبدل
اي ليس ثياب البذلة والبذلة بكسر الموحدة وسكون المعجمة المهنة قال في شرح المذهب وثياب البذلة هي
التي تلبس في حال الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في بيته (ويخرجون الصبيان والشيوخ)
لان دعاءهم أقرب الى الاجابة (وكذا الهاتمة في الاصح) والثاني لا يستحب اخراجها اذ ليس لها
أهلية دعاء وردت حديث خرج نبي من الانبياء يستسقي فاذا هو بملة رافعة بعض قوائمها الى السماء
فقال ارجعوا فقد استجب لكم من أجل شأن النمل وراه الدارقطني والحاكم وقال صحيح
الاسناد (ولا يمنع أهل الذمة الحضور) لانهم مستزقون وفضل الله واسع (ولا يختلطون بنا) لانه
قد يحل بهم عذاب بكفرهم المتقرب به في اعتقادهم (وهي ركعتان) كما فعلها صلى الله عليه وسلم
رواه الشيخان (كالعبد) في التكميرات سبعة وخمسا والجمهور بالقراءة وما يقرأ الحديث ابن عباس
السابق (لكن قيل يقرأ في الثانية) بدل اقتربت (انا أرسلنا نوحاً) لاشتمالها على الاثني بالخال
وهو قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً والاصح يقرأ اقتربت
كما يقرأ في الاولى ق وما روى الدارقطني عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قرأ في الاولى سبع اسم
ربك الاعلى وقرأ في الثانية هل أتاك حديث الغاشية قال في شرح المذهب ضعيف (ولا يختص بوقت
العبد في الاصح) فيجوز فعلها في أي وقت كان من ليل أو نهار والثاني يختص به أخذاً من حديث
ابن عباس السابق (ويخطب) بعد الصلاة وسيأتي جواز أن يخطب قبلها دليل الاول حديث
ابن ماجه وغيره انه صلى الله عليه وسلم خرج الى الاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب (كالعبد)
أي تخطبته في الاركان وغيرها (لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير) أو له ما في قول استغفر
الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه بدل كل تكبيرة ويكثر في أثناء الخطبة من الاستغفار
ومن قول استغفروا ربكم انه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً (ويدعو في الخطبة الاولى
اللهم أسقنا غيثاً) هو المطر (مغيثاً) بضم الميم أي مروياً مشبعاً (هنيئاً) هو الطيب الذي لا ينقصه
شيء (مريئاً) بالهمز هو الحمود والعاقبة (مريئاً) بفتح الميم وكسر الراء أي ذريع أي غناء (غداً)
بفتح الغين المعجمة والدال المهملة أي كثير الخير (مجللاً) بكسر اللام يجلل الارض أي يعظمها
الفرس (سحاً) بالمهملة أي شديد الوقوع على الارض (طبقاً) بفتح الطاء والباء يطبق الارض
فيصير كالطبق عليها (دائماً) الى انتهاء الحاجة اليه (اللهم أسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين)
أي الآيسين تأخيره (اللهم اننا نستغفرك انك كنت غفاراً فأرسل السماء أي المطر (علينا
مدراراً) أي كثيراً روى الشافعي عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان اذا استسقى قال اللهم أسقنا
غيثاً الى آخره وفيه بين القانطين وما بعده زيادة مذكورة في الروضة كأصلها ذكر في المحرراً كثرها
وأستقطه المصنف اختصاراً (ويستقبل القبلة بعد صدر الخطبة الثانية) وهو نحو ثلثها كما قاله
في الدقائق (ويبلغ في الدعاء) حينئذ (سرا وجهراً) ادعوا ربكم تضرعاً وخفية فاذا أورد دعا الناس سرا

(قول) المست والدعاء أي لطلب
الزيادة (قوله) شكراً قال صاحب
الذات كونه ونبون بصلاتهم الشكر
ويصلون الشكافية بالشكر انتهى قول
المنهاج والدعاء ويصلون كانه عطف
تفصيل للشكر لانه يطلق على القول
والفعل (قول) المست وأركان التوبة
المظالم تصرح ببعض أركان التوبة
(قول) المست وتخشع عطف على قوله
ثياب الخ (قوله) ادليس لها أهلية
دعاء ولان الناس يستغفرونها بأصواتها
(قول) المست مغنياً قال الاسنوي هو
المنقذ من الشدة (قوله) هو الحمود
العاقبة الى آخره يتسمين الدواب ونحو
ذلك (قول) المست صيغة بالغة
ومعناه كثير الدر (قوله) وأسقطه
قال الاسنوي يتجسس من دلالة فان الجميع
في حديث واحد رواه الشافعي في الاثم
والختصر والفهم في قوله وأسقطه
راجع لقوله أسقنا (قول) المست
ويبلغ في الدعاء ويكون منه اللهم أنت
أمرنا بعبادتك وعدتنا اجابتك
وقد دعوناك كما أمرتنا فأجبتنا كما
وعدتنا اللهم هات لنا جفراً ما فرغنا
واجابتك في سعيانا وسعة في رزقنا
ذكره في المحرر كما قاله الشارح فيما يأتي

وإذا جهرا أمتوا ويرفعون كلهم أيديهم في الدعاء مشيرين بظهور أكفهم إلى السماء روى مسلم عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء والحكمة فيه أن القصد دفع البلاء بخلاف قاصد حصول شيء فيجعل بطن كفيه إلى السماء وذكر في المحرر دعاء أسقطه المصنف اختصارا (ويحتمل رداءه عند استقباله فيجعل يمينه يساره وعكسه) روى البخاري عن عبد الله بن زيد بن عاصم المارني أنه صلى الله عليه وسلم في استسقائه لما أراد أن يدعو لاستقبال القبلة وحول ردائه وروى أبو داود في حديث عبد الله المذكور أنه عليه الصلاة والسلام حول ردائه فجعل عطاؤه اليمين على عاتقه اليسر وجعل عطاؤه اليسر على عاتقه اليمين (وينكسه على الجدي فيجعل أعلاه أسفله وعكسه) روى أبو داود وغيره عن عبد الله بن زيد أيضا قال استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه خمصة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه فهمه بذلك يدل على أنه مستحب وترك للسبب المذكور والقديم ينظر إلى أنه لم يفعله ويحصل التحويل والتكيس بجعل الطرف الأسفل الذي على شقه اليسر على عاتقه اليمين والطرف الأسفل الذي على شقه اليمين على عاتقه اليسر والحكمة فيهما التفاؤل بتغيير الحال إلى الخصب والسعة روى الدارقطني عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم استسقى وحول ردائه ليتحول القحط (ويحول الناس مثله) أي مثل تحويل الخطيب المشتمل على التكيس في الروضة كأصلها والمحرر ويفعل الناس بأرديتهم كفعل الامام روى الامام أحمد في حديث عبد الله بن زيد أنه عليه الصلاة والسلام حول ردائه وقلب ظهر البطن وحول الناس معه (قلت ويترك محمولا حتى ينزع الثياب) لأنه لم ينقل أنه عليه الصلاة والسلام غير ردائه بعد التحويل ويترك وينزع مبنيان للفعول في الروضة كأصلها ويترك أي الأردية محمولة إلى أن ينزعوا الثياب فإذا فرغ الخطيب من الدعاء مستقبلا أقبل على الناس بوجهه وحتم على طاعة الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا للمؤمنين والمؤمنات وقرأ آية أو آيتين وقال أستغفر الله لي ولكم (ولترك الامام الاستسقاء فعلة الناس) محافظة على السنة (ولو خطب) له (قبل الصلاة جاز) نقله في الروضة عن صاحب التمهيد قال ويحتج به بالحديث الصحيح في سنن أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى وفي شرح المذهب قال الشيخ أبو حامد قال أحبا بنا تقديم الخطبة في هذا الحديث وغيره محمول على بيان الجواز في بعض الاوقات (ويستأنن بيزر لا أول مطر السنة ويكشف غير عورته ليصبيه) المطر روى مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسر ثوبه حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لأنه حديث عهد بربه أي تكونه وتنزله ورواه الحاکم بلفظ كان إذا أمطرت السماء حسر ثوبه عن ظهره حتى يصيبه المطر الحديث وفي الصحاح حسرت كمي عن ذراعي كسفت (وان يقتل أو يتوضأ في السيل) روى الشافعي في الام أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سال السيل قال اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهورا فقطهر منته وتحمد الله عليه (ويسبح عند الرعد والبرق) روى مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ولم يذكر البرق في المذهب وشرحه وذكر في التنبيه والروضة وكان ذكره لمقارنته الرعد السموع (ولا يتبع بصره البرق) روى الشافعي في الام عن عروة بن الزبير أنه قال إذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا يشير إليه الودق بالمهمله المطر (ويقول عند المطر اللهم صيبا) بتشديد الباء أي مطرا (نافعا) روى البخاري عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى

(قول) المتن عند استقباله انظر هل يفعل التحويل عند ارادة الاستقبال أو معه أو عقبه (قول) المتن وينكسه قال الاسنوي يقال نكس ينكس كقعد بقعد (قوله) ففي الروضة متعلق بقوله المشتمل في هذا الحديث الشريف وقلب ظهر البطن لا يمكن مع الجمع بين التحويل والتكيس السابقين ثم رأيت ذلك مسطورا من بحث الرافعي وكذا السبكي في شرحه لا يمكن الحديث لا إشكال فيه لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينكس وانما فعل التحويل فقط والقلب معه يمكن (قوله) مبنيان للفعول أي فيشمل ذلك المامومين بدليل ما ساقه عن الروضة (قول) المتن ويستأنن أن يبرزوا الخ قال ابن عباس رضي الله عنهما قال الله تعالى وأنزلنا من السماء ماء مباركا قال فانا أحب أن نصيب البركة رأسى ورجلى (قوله) روى مسلم الخ قال السبكي في شرحه اتفق الشافعي والاصحاب على التخصيص بل طاهر الثا في العموم (قوله) لمقارنته الرعد السموع يعني ذكر لاجل المقارنة لانه يشترع لاجله تسبيح (قول) المتن صليا قال الاسنوي من صاب يصوب اذا نزل من علواي سفلا وفي رواية لابن ماجه اللهم صيبا وهو العطاء

تأثير أي حقيقة ان اعتقد التأثير أو كافر بنعم الله سبحانه وتعالى ان لم يعتد التأثير (قول) المتن وسبب الرجم في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا عصفت الريح قال اللهم اني أسألك خيرا وخيرا ما فيها وخيرا ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به (قول) المتن باب عبر في المحرر بفصل وتبعه المصنف أولا ثم خط عليه وعبر بالباب وقدم على الخبرين (١٣٦) والجمهور وفيه مناسبة وذكره في

المطر قال ذلك (ويدعو بما شاء) الحديث البيهقي يستجاب الدعاء في أربعة مواطن عند التقاء الصفوف ونزول الغيث واقامة الصلاة ورؤية الكعبة (و) يقول (بعده) أي بعد المطر أي في أثره كما صبره في شرح المذهب عن الاصحاب (مطرنا بفضل الله ورحمته ويكره مطرنا بنوء كذا) بفتح النون وبالهمز آخره أي بوقت النجم الغلاني على عادة العرب في اضافة الامطار الى الأنواء فان اعتقد أن النوء هو المطر الضاعل حقيقة كفر وان أراد انه وقت أو وقع الله فيه المطر فهو محل الكراهة لا يهاجمه الـ قول روى الشيخان عن زيد بن خالد الجهني قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح على أثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال أتدرون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب ومن قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب (و) بكره (سب الرجم) روى أبو داود وغيره باسناد حسن عن أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرجم من روح الله تعالى أي رحمة تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فادار آيةؤها فلا تسبوها وأسألوا الله خيرا واستعذوا بالله من شرها (ولو تضرروا بكثرة المطر فاسئلو الله رفعه) بأن يقولوا كما قال صلى الله عليه وسلم لما شكى اليه ذلك (اللهم حوالنا ولا علنا) رواه الشيخان أي اجعل المطر في الاودية والمراعي لا في الابنية وغوها (ولا بصلي لذلت والله أعلم) لعدم ورود الصلاة

* (باب) بالتنوين

(ان ترك) المكف (الصلاة) المعهودة الصادقة باحدى الخمس (جاحدا وجوبها) بأن أنكره بعد علمه به (كفر) لانكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة فيجري عليه حكم المرتد بخلاف من أنكره لقرب عهده بآد سلام لجوار أن يخفى عليه فلم يعلمه (أو) تركها (كسلا قتل حتما) لا كفر قال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة الحديث رواه الشيخان وقال خمس صلوات كتبهن الله على العباد فمن جاء بهن فلم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ان شاء عذبه وان شاء أدخله الجنة رواه أبو داود وابن حبان ولا يدخل الجنة كافر (والله يميت قتل بصلاة فقط) لظاهر الحديث (بشرط اخراجها عن وقت الضرورة) فيما لها وقت ضرورة بان تجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي العصر بغير وبها وفي العشاء بطلوع الفجر قال في المحرر كالشرح فيطالب بأدائها اذا ناسق وقتها ويتوعد بالقتل ان أخرجهما عن الوقت فان أصر وأخرج استوجب القتل ومقابل الحجج أوجه انما يقتل اذا ناسق وقت الثانية وامتنع من أدائها اذا ناسق وقت الرابعة وامتنع من أدائها اذا ترك أربع صلوات وامتنع عن القضاء اذا ترك قدر يظهر به لنا اعتياده

الوجيز بعدها وتبعه في الشرح والروضة وذكره جماعة في أوائل الصلاة (قوله) بأن أنكره بعد علمه بخبرجه تخوفا ريب العهد بالاسلام كإسبائي واعلم أن كل مجمع عليه كذلك يمكن بشرط أن يكون من أمم الاسلام الظاهرة المعروفة بالضرورة واعلم أيضا ان على عبارة المتن مواخذة من حيث ان المخذ كافي في الكفر وان لم ينضم اليه الترتل ثم عبارة الشيخ تشمل جند الجمعة وفيه نظر من حيث ان لنا قولاً بأنهم افترض كفاية والخفي يخاف في وجوبها على أهل اقرى (قوله) لانكاره الخ أي فيكون تكذيبا للشارع (قوله) حتى تغرب الشمس قال الاسنوي هنا ثلاثة أشياء خروج الوقت بالكيفية ووضيعة بحيث يسبق ما لا يسع الفعل ووضيعة عن ركعة وقد قيل بكل والاوجه على ما أوضحته في المهمات اعتبار الركعة (قوله) اذا ضاق وقتها هذا في غير الجمعة وأما فيما يطالب عند ضيق الوقت عن فعلها مع الجماعة (قوله) فان أصر وأخرج الخ اقتضى هذا انه لو اتى في التوعد المذكور فلا قتل وهو كذلك فظاهر ان المراد التوعد في وقت الاداء حتى لو ترك التوعد في وقت الظهر مثلاً ثم توعد في وقت العصر على الظهر فلا قتل (قوله) أوجه وجه الأول ان الواحدة يحتمل تركها الشبهة الجمع ووجه الثاني ان

الثالث أقل الجمع فيغتر لا احتمال عذر ووجه الثالث احتمال أن يستند الى تأويل من ترك النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق للترك أربع صلوات قاله ابن الرفعة (قوله) اذا ضاق وقت الثانية الخ انظر على هذا اذا ترك الصبح مثلاً فهل نقول لا يقتل حتى يخرج الظهر عن وقت الضرورة أولا يعتبره وقت الضرورة وهل يشترط أن يطلب منه الفعل في كل من المفروضين عند ضيق وقت أم يختص بالثاني (قوله) من أداما الضمير فيه راجع لقوله الثانية

(قوله) ان لم يتب استشكل بأن الحديث لا يسقط بالتوبة وأجيب بأن الحديث هنا شرطه دوام الامتناع * فرع * تارك الجمعة لا يسقط قتله الا بالتوبة لأن فعل الظهر ليس قضاء لها بخلاف سائر الصلوات فانها تسقط بالقضاء ذكره ابن الصلاح في فتاويه وحاصله ان التوبة في غير الجمعة لا تحقق الا بفسخ الصلاة وأما في الجمعة فتتحقق بالتوبة فقط (قول) المتن أو يموت أي لأن المقصود حمله على الصلاة لا قتله (قول) المتن ويغسل الخ أي كسائر أبواب الكفار (١٣٧) بل أولى لأن الحديث يسقط العقوبة الاخرية كما قاله النووي رحمه الله * (كتاب الجنائز) *

(قوله) استحبابا وأما المعطوف الآتي فعلوم انه واجب وبذلك تعلم ان على عبارة المتن نوع مؤاخذة (قوله) وصححه ابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم قال العراقي نقلا عن محمد بن طاهر معنى شرط البخاري وشرط مسلم انهما لا يخرجان الا الحديث المجمع على ثقة نقلته الى الصحابي المشهور (قوله) أي قاطع قال الاسنوي وأما بالاهمال فهو المزيل للشيء من أصله وقول المتن ورد المظالم أولى منه أن يقول والخروج من المظالم ليشمل ابراء صاحبها وغير ذلك (قوله) من حضره الموت أي أخذ من قوله تعالى حتى اذا حضر أحدهم الموت (قوله) ومقابل الصحيح الى آخره أي فليس الخلاف راجعا للاستقبال أيضا كما هو منه المتن (قوله) وحقيقتهم أي وهذه الحقيقة ليست مرادة هنا (قول) المتن ويلقن الشهادة الخ قيل عموم الكلام يشمل الصغير المميز لكن قياس عدم تلقينه بعد موته عدمه هنا وفرق الزركشي بأنه هنا للصحة فيفعل وهناك للقنة وهو لا يفتن بل يبحث وجوبه على أولى كتعليم الشرائع (قوله) وليكن غير وارث لو كان فقيرا لاشئ له فالوجه ان الوارث كغيره (قوله) الا أن تكلم بعدها لان الغرض أن يكون آخر كلامه لا اله الا الله وقال الصمري لا يعيدها لم يتكلم بكلام الدنيا أي

لترك (ويستتاب) على الكل قبل القتل وتسكني الاستتابة في الحال وفي قول يهل ثلاثة أيام وهما في الاستحباب وقيل في الوجوب والمعنى ان الاستتابة في الحال أو بعد الثلاثة مستحبة وقيل واجبة (ثم يضرب عنقه) بالسيف ان لم يتب (وقيل ينحس بحديدة حتى يصلي أو يموت) وقيل يضرب بالخشب حتى يصلي أو يموت (ويغسل) ويكفن (ويصلى عليه ويدفن مع المسلمين ولا يطمس قبره) وقيل لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه واذا دفن في مقابر المسلمين طمس قبره حتى ينسى ولا يذكر * تمة * تارك الجمعة يقتل فان قال أصلها ظهرا فقال الغزالي لا يقتل وأقره الرافعي ومشى عليه في الحاروي الصغير وراد في الروضة عن الشاشي انه يقتل واختاره ابن الصلاح قال في التحقيق وهو القوي

* (كتاب الجنائز) *

بالفتح جمع جنازة بالفتح والكسر اسم لليت في النعش من جنزه أي ستره وذكره نادون الفرائض لاشتيماله على الصلاة (ليكثر) كل مكاف (ذكر الموت) استحبابا قال صلى الله عليه وسلم أكثر وامن ذكرها ذم للذات يعني الموت حسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم زاد النسائي فانه ما يذكر في كثير الاقواله ولا قليل الاكثره أي كثير من الامل والدنيا وقليل من العمل وهذا ذم بالذال المعجمة أي قاطع (ويستعد) له (بالتوبة ورد المظالم) الى أهلها بان يبادر اليهما فلا يخاف من جأفة الموت المفوت لهما وصرح برد المظالم وهو من جملة التوبة لئلا يغفل عنه (والريض أكد) بما ذكر أي أشد طلبا به من غيره (ويجمع المحتضر) أي من حضره الموت (لجنبه الايمن الى القبلة على الصحيح فان نعد راضيق مكان ونحوه) كعلة تجنبه (ألقى على قفاه ووجهه وأخصاه) بفتح الميم (للقبلة بان يرفع رأسه قليلا كما ذكره في شرح المذهب ومقابل الصحيح الالتقاء المذكور قال الامام وعليه عمل الناس ووسط في شرح المذهب بينه وبين الاضجاع على الايمن عند تعذره بالاضجاع على الايسر الى القبلة وظاهره انه اذا قيل بالالقاء على القفاه أو لا فتعذر يجمع على جنبه الايمن والاخصان هما أسفل الرجلين وحقيقتهم ما التخصص من أسفلهما ما قاله في الدقائق (ويلقن الشهادة) أي لا اله الا الله قال صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله رواه مسلم قال المصنف المراد كروا من حضره الموت وهو من باب تسمية الشيء بما يصير اليه (بالاخراج) لئلا يجبر ولا يقال له قل بل يشهد عنده وليكن غير وارث لثلاثتهم بالاستحجال للارث فان لم يحضر غير الورثة لقنه أشفقهم عليه واذا قالها مرة لا تعاد عليه الا ان يتكلم بعدها ونقل في الروضة وشرح المذهب عن جماعة من أصحابنا انه يلحق محمد رسول الله أيضا قال والا قول أصح لظاهر الحديث (وليقرأ عنده يس) قال صلى الله عليه وسلم اقرأوا على موتاكم يس رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان وقال

٣٥ ل بخلاف السبيع ونحوه انتهى ويحتمل خلافه نظرا للغرض السابق وفي الحديث من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة بحث في الخادم أن يكون الكلام أعم من اللفظي والنفساني وانه لو نطق بما يدل على التوحيد كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم الرفيق الاعلى (قوله) لظاهر الحديث واستحسن بعض المتأخرين أن يلقنه الشهادتين أو لا يتم يقتصر بعد ذلك على لا اله الا الله

والمراد به من حضره الموت لان الميت لا يقرأ عليه (ولحسن ظنه بربه سبحانه وتعالى) روى مسلم
عن جابر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول قبل موته بثلاث لآيموتن أحدهم الا وهو يحسن
الظن بالله تعالى أى يظن أنه رجه ويعفو عنه ويستحب لمن عنده تحسين ظنه وتطمينه في رحمة الله
تعالى (فاذا مات غمض) والا ليقبض عنه مقتوحين وقبح منظره وروى مسلم عن أم سلمة انه عليه
الصلاة والسلام دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر
قال المصنف ناظرا أين تذهب وقبض خرج من الجسد وشق بصره بفتح الشين وضم الراء شخص أى يفتح
الشين والخاء قال في شرح المذهب ويستحسن ان يقول حال اغماضه بسم الله وعلى دلة رسول الله
(وشد لحياه بعصاة) عريضة تربط فوق رأسه لئلا يلقى فيه منفعا فتدخله الهوام (وليت
مغاصله) فيرتد ساعده الى عضده وساقه الى فخذه وفخذه الى بطنه ثم يمدها ويلين أصابعه أيضا وذلك
ليسهل غسله فان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة ان ألينت المفاصل في تلك الحالة لانت
والا لم يمكن تليينها بعد ذلك (وستجميع يده بشوب خفيف) بعد نزاع ثيابه كما ذكره في شرح
المذهب ويجعل طرف الثوب تحت رأسه وطرفه الآخر تحت رجله لئلا ينكشف واحترز بالخطيف
عن الثقل فانه يحمله فيغيره روى الشيخان عن عائشة قالت سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين
مات بثوب حبرة هو بالاضافة وكسر الحاء المهملة وفتح الواو واحدة وهو من برود الين وسجي غطى جميع
بدنه (ووضع على بطنه شئ ثقيل) كمرآة لئلا يتفتح فان لم يكن حديد فطين رطب ويصان المحف
عنه (ووضع على سريره ونحوه) لئلا يصيبه نداوة الأرض فتغيره (ونزع) عنه (ثيابه) التي
مات فيها بحيث لا يرى بدنه كما قاله في شرح المذهب فانها تسرع اليه الفساد فيما حكي (ووجهه للقبلة
كحضر) وقد تقدم كيفية توجيهه (ويتولى ذلك) جميعه (أرفق محارمه) به بأسهل ما يقدر عليه
قال في الروضة ويتولاه الرجال والنساء من النساء فان تولاه الرجال من نساء المحارم
أو النساء من رجال المحارم جاز (ويسادر) بفتح الدال (بغسله اذا تيقن موته) بظهور أماراته مع
وجود العلة كان يسترخى قدماه فلا تتصبا أو يميل أنفه أو ينخسف صدغاه وان شك في موته بان لا يكون
به علة واحتمل عروض سكتة أو ظهرت أمارات فزع أو غيره أخرا الى اليقين بتغير الرائحة أو غيره
(وغسله وتكفنه والصلاة عليه ودفنه فروض كفاية) في حق الميت المسلم بالاجماع أما الكافر
فسيأتى حكمه في فرع الاولياء (وأقل الغسل تعميم بدنه) مرة (بعد ازالة النجس) عنه ان كان
كذا في الروضة كأصلها أيضا فلا يكفي لهما غسلة واحدة وهو مبني على ما صححه الرافعي في الحى
ان الغسلة لا تكفيه عن النجس والحدث وصح المصنف أنها تكفيه كما تقدم في باب الغسل وكنه ترك
الاستدرا هنا للعلم به من هنالك (ولا تجب نية الغاسل) أى لا تشترط في صحة الغسل (في الأصح)
لان القصد بغسل الميت النقافة وهي لا تتوقف على نية والثاني تجب لانه غسل واجب كغسل
الجناية فينوى عند افاضة الماء القراح الغسل الواجب أو غسل الميت ذكره في شرح المذهب (فيكفى)
على الأصح (غرقه) عن الغسل (أو غسل كافر) له (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الصحيح)
المصوص وجوب غسل الغريق والله أعلم) لانا مأمورون بغسل الميت فلا يسقط الفرض عنا الا بعلنا
(والا كمل وضعه بموضع خال) من الناس (مستور) عنهم لا يدخله الا الغاسل ومن يعينه والولى
لانه كان يستتر عند الاغتسال فيستر بعد موته وقد يكون ببعض بدنه ما يكره طهوره وقد تولى
غسله صلى الله عليه وسلم على والفضل بن عباس وأسامة بن زيد ناول الماء والعباس واقف
ثم رواه ابن ماجة وغيره (على لوح) أو سريره لئلا يكون موضع رأسه أعلى لينحدر الماء

(قوله) روى مسلم عن أم سلمة الخ زاد في شرح
الروص ثم قال اللهم اغفر لآبائى سلمة وارفع
درجته في المهديين واخلفه في عقبه في
الغارين واغفر لنا وله (قوله) اذا
وافع له في قبره وتوراه قبل ان العين
قبض تبعه الخ * فائدة * وأول شئ
آخر شئ تنزع منه الروح (قول) المتن
يسرع اليه الفساد (قول) تعديم
ونزع قال الاسنوى كان ينبغي تعديم
هذا على ما سلف انتهى أقول قد أشار
الشارح الى هذا فيما سلف (قول)
المتن وغسله الخ انظر هل يسقط بفعل
المسبر مع وجود الرجال كنظيره من
الصلاة وهو متجه (قول) المتن على
لوح روى أن النبي صلى الله عليه وسلم
غسل على سريره وانه استمر الى أن غسل
عليه يحيى بن معين وحمل عليه في سنة
ثلاث وثلاثين ومائتين

(قول) المتجماء بارد واستحب الماوردى والصميرى كونه مالحا (قوله) ان تلبد وكذا ان لم تلبد لازالة ما في أصوله من السدر وما عساه يكون من الوسخ (قول) المتن بسط هو بكسر الميم وضمة هاء وبضمهما مع الشين (قول) المتن الايمن أى الحديث وأما الشقان المقبلان فلشرفهما (قول) المتن فهذه غسلة الخ اعلم أن لك في غسل الميت كيفيتين أحدهما غسله بالسدر ثم يزال وهكذا ثانيا وثالثا ثم يغسل ثلاثا بالماء القراح واحدة الواجب وثتان للثلاث فالجملة تسعة الثانية واحدة بالسدر وأخرى مزيله وأخرى بالقراح ثم تعاد الثلاث هكذا ثانيا وثالثا فالجملة تسع أيضا فالكيفية الأولى في كلام السبكي واقتصر عليها الاسنوى وحديث أم عطية قرىب منها والثانية في كلام السبكي وتبعه شيخنا في المنهج قال السبكي وكلام المنهاج يمكن حمله عليها بأن يجعل (١٣٩) فيه تقديم وتأخير أى بأن يقال يغسل الايسر كذلك ثم يصب ماء قراح بعد

زوال السدر فهذه غسلة ويستحب ثانية وثالثة أى كذلك أقول لكن ينافيه وان يستعان في الأولى الا أن يحمل على الأولى من كل من الغسلات الثلاث اذا علمت ذلك فاعلم أن الشارح لم يسلك شيئا من ذلك وانما فهم كيفية أخرى حاول حمل المتن عليها أى أن يغسل أولا بالسدر ثم يزيله ثم ثلاثا بالماء القراح فقوله مع قطع النظر الخ يريد أن المحكوم عليه بالغسلة هو تعميم البدن بالماء القراح مع قطع النظر عن السدر ومزيله وقول المنهاج ويستحب ثانية وثالثة أى بالماء القراح وقوله وان يستعان الى قوله بعد زوال السدر تفصيل وبيان لما هو الاكل في الأولى وافادة لأن غسلة السدر والمزيل لا تحسب وانما تحسب التي بالماء القراح ولذا قال الشارح على وجه الاستنتاج فيما يأتي فتكون الثلاثة بالماء القراح بسط الواجب بأولها ثم هذا الذى ذكره الشارح وحاوله هو ظاهر عبارة الروضة بل لا يقبل غيره وكذا اصنع في البهجة والارشاد لكن شارحا بعد أن قرر ذلك نهى على أن الاكل هو الكيفية الأولى أى التى اعتمدها الاسنوى (قوله) عن السدر أى الذى سلف ذكره فى الرافعى والذى

عنه ولا يقف تحتة (ويغسل في قبض) يلبس عند غسله لانه أستتره وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قبض رواء أبوداود وغيره وليكن القميص مخيفا أو باليا ويدخل الغاسل يده في كمه ان كان واسعاً ويغسله من تحتة وان كان ضيقا فحقوق رأس الدخاير يص وأدخل يده في موضع الفتق فلولم يوجد قبض أو لم يتأت غسله فيه ستر منه ما بين السرة والركبة وسيأتى حكم نظره في المسائل المتتورة (جماء بارد) لانه يشد البدن بخلاف المسخن فانه يرخيه الا أن يحتاج اليه لوسع أو برد وفي المحذور وغيره انه يكون الماء في اناء كبير ويعد عن المغتسل بحيث لا يصيبه رشاشه (ويجلسه الفاسل) برفق (على المغتسل) مائلا الى ورائه ويضع يمينه على كتفه واهما في نفرة قفاه) لئلا يميل رأسه (ويسند ظهره الى ركبته اليمنى ويمر يساره على بطنه امراراً بليغا يخرج ما فيه) من الفضلات ويكون عنده حينئذ بحجرة متقدمة فاتحة بالطيب والمعين يصب عليه ماء كثيرا لئلا تظهر رائحة ما يخرج (ثم يصبه لقفاه) ويغسل يساره وظهره اخرقة ملفوفة بها (سوائيه) أى ذره وقبلة وما حوله كما يستحب الحى وفي النهاية والوسيط انه يغسل كل سواة بخرة وهو أبلغ في النظافة لكن الذى ذكره الجمهور الاول ويتعهد ما على بدنه من قدر ونحوه (ثم) بعد القاء الخرقة وغسل يده بجماء وأشنان (يلف) خرقة (أخرى) على اليد (ويدخل اصبعه ويمر بها على اسنانه) بشئ من الماء كما يستأن الحى ولا يفتح فاه (ويزيل ما في منخره) بفتح الميم وكسر الخاء (من أذى) بأصبعه مع شئ من الماء (ويوضه كالخى) ثلاثا ثلاثا بمضمضة واستنشاق وقبل يستغنى عنهما بجماء تقدم ويميل رأسه فمهما لئلا يصل الماء بطنه ونحو ذلك حكى الامام تردد فى أنه يكتفى بوصول الماء مقادير الثغور والمنخرين أو يوصل الداخل وقطع بان أسنانه لو كانت متراصة لا تفتح (ثم يغسل رأسه ثم لحية بسدر ونحوه) أى خطمى (ويسرحهما) ان تلبد شعرهما (بمسح واسع الانسان برفق) ليقول الانتاف (ويرد المنتف الىه) بان يوضع في كفته كما نقله فى الروضة قبيل باب التكفين عن البغوى وغيره (ويغسل شقه الايمن ثم الايسر) المقبلين من عنقه الى قدمه (ثم يحترقه) بالتشديد (الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن مما يلي القفا والظهر الى القدم ثم يحفره الى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك فهذه) الاغسال المذكورة مع قطع النظر عن السدر ونحوه فيها (غسلة ويستحب ثانية وثالثة) فان لم تحصل النظافة زيد حتى تحصل فان حصلت بشفع استحب الا بتار واحدة (و) يستحب (ان يستعان في الأولى بسدر أو خطمى) بكسر الخاء وحكى فتحها للتنظيف والانتفاء ومنه ما تقدم فى الرأس والحية (ثم يصب ماء قراح) بفتح القاف وتخفيف الراء أى خالص (من فرقة الى قدمه بعد زوال السدر) أو نحوها بالماء فلا تحسب غسلة السدر ولا ما زيل

سينبه عليه المنهاج انه يستعمل فى البدن (قول) المت ثالثة وثالثة أى بالماء القراح (قوله) فان لم تحصل النظافة زيد الخ صرح الاسنوى بأن هذه الزيادة فى غسلة السدر ومزيله بأن يكثر رماعا ويكون وثرا اذا حصل الانتفاء بشفع وفى شرح الارشاد للقدسى واعلم أن الزيادة للانتفاء انما هى فى غسلة السدر ومزيله كما هو ظاهر كلام الروضة وأصلها والحديث وصرح به الاسنوى وغيره خلاف ما يوهمه الارشاد من أن ذلك من غسلات الماء القراح انتهى (قوله) ومنه ما تقدم الخ أى فالمراد بالاولى باقى البدن غير الرأس والحية (قول) المتن من فرقة هو وسط الرأس سمي بذلك لانه موضع فرق الشعر ولهذا سمي المفرق بفتح الراء وكسرهما

وله) كافورا أو شيئا يجب أن يكون هذا شك من الراوى (قوله) خطا بالام عطية أى لأن غيرها تبع لها ونظيره قوله تعالى على خوف من فرعون ملائمتهم أن يفهمهم (قول) المتن ويغسل الرجل الرجل بحث الاسنوى الحاق الامر بالمرأة (١٤٠) (قوله) والاول فهم المنسوب حكمه

بمن الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للظهورية وانما يحسب منها غسلة الماء القراح فيكون
الثلاث بالماء القراح فيسقط الواجب بأولها (و) يستحب (أن يجعل في كل غسلة) من الثلاث بالماء
القراح (قليل كافور) بحيث لا يضر الماء لان رائحته تطرد الهوام وهو في الاخرة قد يدلن مفاسله
بعد الغسل ثم ينشف تنشيفا بليغا لئلا يتبلأ كفاه فيسرع ليه الفساد وفي الصحيحين قوله صلى الله عليه
وسلم لغاسلات انبتن بنبرضى الله عنها ابد أن يجيما منها وموانع الوضوء منها واغسلها ثلاثا أو خمسا
أو أكثر من ذلك ان رأيت ذلك جماعا وسدروا جعلن في الاخرة كافورا أو شيئا من كافور قالت أم عطية
منهن ومسطنأنا ثلاثة قرون وفي رواية فضرنا شعرها ثلاثة قرون وألتنسأها خلفها وقوله أو خمسا
الى آخره هو بحسب الحاجة في النظافة الى الزيادة على الثلاث مع رعاية الوتر لا للتخيير وقوله ان رأيت
أى احتجت وكاف ذلك بالكسر خطا بالام عطية ومسطنأنا ونسفرنأنا بالتخفيف وثلاثة قرون أى سنائر
القرنين والناسية (ولو خرج بعده) أى الغسل (تجس وجب ازالته فقط) وان خرج من الفرج
لسقوط الفرض بما وجد (وتيل) تجب ازالته (مع الغسل ان خرج من الفرج) ليجتم أمره
بالاكمل (وقيل) يجب مع (الوضوء) لا الغسل في الخارج من الفرج كما في الحى وأطلق الجمهور
الخلاف وأشار صاحب العدة الى تخصيصه بالخارج قبل الادراج في السخن قال في الروضة يوافق
صاحب العدة والثاني أبو الطيب والحاملي والسرحدى صاحب الامالى فخر موابالا كسقاء يغسل
القباسة بعد الادراج وقال في شرح المهذب اطلاق الجمهور وشمول على ما قبل الادراج (و يغسل الرجل
الرجل والمرأة المرأة) هذا هو الاصل والاول فهم المنسوب (و يغسل أمتهم ووجهه ووجهها)
أى لهم ذلك بخلاف الامه لا تغسل سيدتها في الاصح لا تتقاهما عنه والزوجة لا تنطح حقوقها بالموت
بدليل التوارث وقد قال صلى الله عليه وسلم لعائشة لومت قبلى لغسلتك وكنت رواه ابن ماجه وغيره
وسواء في الامه في الشقين القنة والمذبة وأم الولد اما المكاتبه فله غسلها أيضا لا يرتفع كآبها بموتها
وليس لها غسله بخلاف لانها كانت محرمة عليه وليس له غسل المروجة والمنعقدة والمستبرأة
ولا الهن غسله بخلاف لحرمة يضعهن عليه وسواء في الزوجة المسلمة والدمية في الشدين الان غسل
الذمية بلزوجها المسلم مكروه ذكره الراوى كالمذهب عن النص وفي شرحه السيد الدمية غسلها
(ولفسان) أى السيد وأحد الزوجين (خرقة) على يدهما (ولامس) بينهما وبين الميت
أى ينبغي ذلك كما عبره في المحرر فان لم يفعل صح الغسل ولا يبنى على الخلاف في انتقاض طهر المملوس
وأما وضوء الغاسل فينتقض (فان لم يحضر إلا أجنبي) في الميت المرأة (أو أجنبية) في الرجل
(بمس في الاصح) الحاقا بقدر الغاسل بفقد الماء والثاني يغسل الميت في ثيابه ويغسل الغاسل على
يده خرقة ويغسل طرفه ما أمكنه فان انطرا الى النظر فنظر للضرورة (وأولى الرجل به) أى بالرجل
في غسله (وأولاهم بالصلاة) عليه وهم رجال العصبات من النسب ثم الوء كسبائى وقيل تقدم
الزوجة عليهم لانها كانت تنظر منه الى ما لا ينظرون وهو ما بين السرة والركبة وبعدهم ذووالارحام ثم
الرجال الاجانب ثم الزوجة ثم النساء المحارم وقيل تقدم الزوجة على الرجال الاجانب (و) أولى
النساء (ها) أى بالمرأة في غسلها (قرباتها) من على الزوج في الاصح (ووجهه) مقابله

لثافادة الاحتصاص هذه الحاشية
نبتا ولم أرالى الآن هل لي فيها سلف أم لا
فيها ان فادة الاحتصاص انما هي في
قديم المعول على عامله وأما كونها في
قديم المعول على الفاعل فلم أعلمه
(قول) المتن ويغسل أمتهم قياسا على
زوجة (قوله) لا تتقاهما عنه قد
ريد أم الولد ويجاب بأنها انتقلت عنه
الى الحرية بخلاف الزوجة فان علقها
باقية (قوله) لحرمة يضعهن قضية
هذه العلة انه لا يغسل المجوسية والوثنية
وكل أمة يحرم يضعها عليه (قوله) أى
السيد أحسن منه أن يقول أى
الحليل والزوجة (قول) المتن أو
أجنبية لومات مسلم وهنالك كافورا امرأة
أجنبية غسلها الكافر وصلت عليه المرأة
(قول) المتن في الاصح انظر لو كان
على القبل أو الدبر نجاسة ماذا يفعل
ثم رأيت في شرح الروض قال الاظهر
انه يزيلها لانه لا بد لها (قوله) وأولى
النساء هذا الذى قدره الشارع هو
المراد وان كان قضية العبارة وأولى
الرجال بها قرباتها ثم التعبير بالقربات
نظريه الاسنوى من وجهين أحدهما
ان المؤلف توهم ان القرابة خاصة بالانثى
الثاني ان القربات من كلام العوام كما
قال الجوهرى وسببه ان المصدر لا يجمع
الا اذا احتاب نوعه وأيضا فهى مصدر
وقد أطلتها على الأشخاص وقال قبل
ذلك انها مصدر بمعنى الرحم تقول بنى
وبينه قرابة وقرب وتقول ذو قرابتى ولا
تقول هم قرابتى ولا هم قراباى والعادة

تقول ذلك ولا يمكن قل هو قري قاله الجوهرى انتهى * فائدة * مذهبات الموت محترمة للنظر بشهوة في حق
الزوجة دون النظر بغشوة واعلم أن قول الشارع أولى النساء يندفع به اشكال الاسنوى الاول

(قول) المتذات محرمية بما يؤخذ من عمومها ان ثبت العلم البعيدة اذا كانت أمام الرضاع أو اختا تقدم على بنت العلم القريبة ولكن الظاهر كما قال الاستوى ان المراد المحرمية من حيث النسب ولذا لم يعبر بالرضاع هنا بالكلية (قوله) ثم بعد القربات ذوات الولاء الخ اقتضى هذا ان ذوات الارحام يقدم من هنا على ذوات الولاء وهو عكس ما سلف في غسل الرجل في الفرق ولعله قوة الذكور بدليل عقلهم عنه (قوله) ثم كل من قدم بشرط الاسلام لا يقال (١٤١) قضيته انه لا يشترط في تقدمه البلوغ ولا الحرية ولا العدة لا نقول قد أحالوا على الصلاة

وسياً في الصلاة ان الحر البعيد يقدم على الرقيق القريب ويأتي الكلام على غير ذلك أيضاً (قوله) كما قاله في الروضة الخ وأيضاً قياساً على عدم خسته (قوله) عن الامم والمختصر أي فهو جديداً أيضاً ولذا عبر بالظاهر ولم يقل قلت القديم أظهر

(فصل يكفر الخ) (قوله) في الحرير بحث الاذرى استثناء الحرير اذا كان على قيل المعركة لاسيما اذا تلطخ بالدم فيدفن فيه كما هو * فرع * يجوز تقفين المحضة فيما حرم عليها لبسه كما يجوز تطييبها (قوله) فمن جياذ الثياب لو كان عليه دين مستغرق ومن عادته التقدير على نفسه فينبغي اعتباره ما كان عليه في حياته من التقدير ولا يكون من جياذ الثياب (قول) المتن ثوب قضيته عدم جواز التطيب وهو ظاهر نعم ان تعذر الثوب فعل وبحث الاستوى وغيره تقديم الاذرى ونحوه عليه (قوله) أحكمهما الاوّل استشكل ذلك بأن كسوة الرقيق لا يكفي فيها ستر العورة لانه تخيير واذ لا كما قاله الرافعي فالتب أولى ثم هذا الخلاف مبني على خلاف غريب وهو ان الشخص بموته هل يصير كله عورة أم عورته ما كان في حياته كذا قاله ابن يونس شارح التجميع (قول) المتن باسقاطه بحث الاستوى اسقاط الزائد على ستر العورة في هذه المسألة بناء على أن الواجب ستر العورة (قوله)

انه كان ينظر منها الى ما لا ينظر اليه (وأولاهن ذوات محرمية) وهي من لو قدرت ذكر الميحل له نكاحها فان استوت اثنتان في المحرمية فالتى في محل العصوبة أولى كالجمعة مع الخالة والوالتى لا محرمية لهن يقدم منهن الاقرب فالأقرب (ثم) بعد القربات ذوات الولاء كما ذكره في شرح المذهب ثم الاجنبية ثم رجال القرابة كترتيب صلاتهم قلت الابن العلم ونحوه) وهو كل قريب ليس بمحرم (فمكالا يجنبى والله أعلم) فلا حقه في غسلها بلا خلاف قاله في شرح المذهب وقال بنه عليه صاحب العدة وغيره وأهمله الاكثر (وبقدم عليهم) أي على رجال القرابة (الزوج في الاصح) لانهم ذكور وهو ينظر الى ما لا ينظرون اليه والثاني يقدمون عليه لان القرابة تدوم والنكاح ينتهي بالموت ثم كل من قدم شرطه الاسلام وان لا يكون قاتلاً لليت (ولا يقرب المحرم طيباً) كالكاغور في غسله وكفنه (ولا يؤخذ شعره وظفره) ابقاء لاثرا الاحرام قال صلى الله عليه وسلم في المحرم الذى مات وهو واقف معه برفة لا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة ملبياً رواه الشيخان (وتطيب المعتدة) التى كان يحرم عليها الطيب بان كانت في عدة وفاة (في الاصح) لزوال المعنى المترتب عليه تحريم الطيب وهو التنجس على زوجها والتحرز عن الرجال والثاني يستحب التحريم قياساً على المحرم ورد بان التحريم في المحرم لحق الله تعالى ولا يزول بالموت (والجديده لا يكره في غير المحرم أحد تطفره وشعره ابطه وعاته وشاربه) قال الرافعي كالرويانى ولا يستحب وقال في الروضة عن الاكثريين أو الكثيرين الجديده انه يستحب كالحى والقديم انه يكره لان مصيره الى البلاء (قلت الاظهر كراهته والله أعلم) لما قاله في الروضة من ان أجزاء الميت محترمة فلا تنهك هذا قال ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم والعامة فيه شئ معتمد ونقل في شرح المذهب كراهته عن الامم والمختصر ولذلك عبر هنا بالظاهر وفي الروضة قال أصحابنا وبفعل هذه الامور قبل الغسل

(فصل يكفن بجماله لبسه حياً) من حرير وغيره للمرأة وغير حرير للرجل ويحرم تكفنه بالحرير ويكره تكفنيه بلبسه للسرف قال في الروضة ويعتبر فيه حال الميت فان كان مكثراً من جياذ الثياب أو متوسطاً من وسطها أو مقلداً من خشنها وسياً في الزيادة كلام آخر (وأقله ثوب) وهو ما يستر العورة أو جميع البدن الارأس المحرم ووجه المحرمه وجهان أحكمهما في الروضة وشرح المذهب الاوّل فيختلف قدره في الذكورة والانوثة وخزم بالثاني الامام والغزالي والبعقوى وغيرهم (ولا تغذ) بالتشديد (وصيته باسقاطه) أي الثوب الواحد لانه حق لله تعالى بخلاف الثوب الثاني والثالث الا في ذكرهما في الافضل فانهما حق للميت تنفذ وصيته باسقاطهما ولو أوصى بساتر العورة ففي شرح المذهب عن صاحب التقريب والامام والغزالي وغيرهم لم تصح وصيته ويجب تكفنه بساتر لجميع يده ولو لم يوص فقال بعض الورثة يكفن بثوب يستر جميع البدن أو ثلاثة وبعضهم بساتر العورة فقط وقلنا يجوز كفن بثوب أو ثلاثة ذكره في شرح المذهب ولو قال بعضهم يكفن بثوب وبعضهم بثلاثة كفن بها وقيل بثوب ولو اتفقوا على ثوب ففي التهذيب يجوز وفي التمهة انه على الخلاف قال في الروضة قول التمهة أقيس

٣٦ ل لم تصح وصيته الخ قال جماعة من المتأخرين هو محمول على مذهب الامام والغزالي من أن الواجب ستر جميع البدن (قوله) كفن بثوب هذا قد يشكل عليه ما سبأ في عن التمهة الذى قاله في الروضة انه أقيس (قوله) انه على الخلاف قضيته وجوب الثلاث ولا يشكل على قولهم أقل الكفن ثوب أو ستر العورة لان معنى ذلك انه لا يحتاج في اسقاط الغرض الى زيادة في بيت المال أو غيره أو ما عند اتساع التركة فتستوفى الثلاث وجوباً

لوتعارضت هذه الصفات فانظر ماذا
يراعى (قوله) من غير الاسراع يعنى
لواق بالسنة وهى الاسراع ولما كان
خيف التغير لا من الاسراع بل من أمر
غيره كشدة الحر ومن ثم قال الشارح
فيما يأتي زيد في الاسراع ولم يقل أسرع بها
(قوله) زيد في الاسراع * تمتة * المنصوص
وقول الأكثرين عدم استحباب القيام
لها وخالف المتولى واختار مقالته في
شرح المذهب

* (فصل لصلاته أركان الخ) * (قول)
المتن ويكتفى بنية الفرض أى كما فى أن
الظهر مثلاً لا يشترط أن يتعزز
سكونها فرض عين (قوله) فلا بد
الخ هو شامل لصلاة الصبي ولصلاة
النساء وقد صرح النووي في شرح
المذهب بأن النساء اذا صلين مع الرجال
تقع لهن نافلة (قوله) تعزز الكمال
وصفها قال الاسنوى بدله ليميز عن
فرض العين والاحسن ما قاله الشارح
فليتأمل ولك أن تقول هل يحرى نظير
هذا الوجه في فرض الاعيان وقد
يجاب بأن الأصل والغالب (قول)
المتن ولا يجب تعيين الميت لانه قد لا يعرفه
(قوله) كزيد أو عمرو واستثنى بعضهم
الغائب وعليه فيعينه ولو باضاقة للبلد
ونحوها فيما يظهر (قول) المتن فواهم
لنوى بعضهم من غير تعيين ثم صلى على
البعض الآخر كذلك لم تصح ولو اعتقدهم
عشرة فبانوا أحد عشر وجب إعادة
الصلاة على الجميع لأن فهم من لم يصل
عليه وهو غير معين بخلاف العكس
ذكره في البحر ونبه على انه لو صلى على
حتى وميت صححت مع الجهل دون العلم
(قول) المتن ثم يتابعه في الأصح قال
الاسنوى هذا الخلاف في الوجوب
لاجل المتابعة قال ويحتمل أن يكون في الاستحباب انتهى وقال السبكي الأولى أن يكون في الاستحباب

عليه حنوط وكافور (وبلف عليه الفائف) بأن يثنى كل منها من طرف شقه اليسرى على الايمن ثم من
طرف شقه الايمن على اليسرى كما يفعل الخي بالقباء ويجمع الفضل عند رأسه ويرجله ويكون الذى عند
رأسه أكثر (وتشد) بشداد خوف الانتشار عند الحبل (فاذا وضع في قبره نزع الشداد) عنه
(ولا يلبس المحرم الذى كرخبطا ولا يستر رأسه ولا وجهه المحرمة) ابقاء لاثرا لأحرام وتقدم انه لا يقرب
طيباً (وحمل الجنازة بين اليهودين افضل من الترييع في الأصح) كحمل سعد بن أبي وقاص عبد الرحمن
ابن عوف وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ رواهما الشافعي في الام لا قول بسند صحيح
والثاني بسند ضعيف والثاني الترييع افضل والثالث هما سواء (وهو) أى الحبل بين اليهودين
أن يضع الحشبتين المتقدمتين وهما العمودان (على عاتقيه ورأسه بينهما ويحمل المؤخرتين رجلان)
أحدهما من الجانب الايمن والاخر من اليسر ولو توسط المؤخرتين واحد كالمقدمتين لم ير ما بين قدميه
بخلاف المتقدمتين (والترييع أن يتقدم رجلان ويتأخر آخران) في حملها يضع أحد المتقدمين
العمود الايمن على عاتقه اليسرى والاخر العمود اليسرى على عاتقه الايمن والمتأخرات كذلك (والمشي
امامها بقرها) بحيث لو التفت رأها (افضل) منه مبعدها فلا يراها لكثرة الماشين معها
والمشي امامها افضل منه خلفها للرا كعب والماشي وفي الروضة ينبغي أن لا يركب في ذهابه معها
الا لعذر كمرض أو ضعف قال في شرح المذهب فلا بأس به وهو غير عذر يكره روى أصحاب السنن
الاربعة عن ابن عمر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون امام الجنازة وصحبه ابن
حبان وروى الحاكم عن المغيرة انه صلى الله عليه وسلم قال الراكب يسير خلف الجنازة والماشي عن
يمينها وشماله اقرب يسار منها والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة وقال صحيح على شرط
البخارى (ويسرع بها) نداء الحديث الشيخين اسرعو بالجنازة فان تلك صالحة فغير تقدمونها اليه
وان تلك سوى ذلك فترتفع عنه عن رقابكم (ان لم يخف تغيره) أى الميت بالاسراع فيتأني به حينئذ
والاسراع فوق المشي المعتاد ودون الحبيب لئلا يقطع الضعفاء فان خيف تغير الميت من غير الاسراع
أو انتفجاره أو انتفاخه زيد في الاسراع

* (فصل لصلاته أركان أحدها الميتة) * كسائر الصلوات (ووقتها كغيرها) أى كوقت نية غيرها
من الصلوات وهو وقت التكبير للأحرام كما تقدم في باب صفة الصلاة انه يجب قرن النية بالتكبير
(وتكفى نية الفرض) فلا بد من التعزز له وفيه الخلاف المتقدم في باب صفة الصلاة (وقيل يشترط
نية فرض كفاية) تعزز الكمال وصفها (ولا يجب تعيين الميت) كزيد أو عمرو أو رجل وامرأة
بل تكفيه نية الصلاة على هذا الميت وان كان مأموماً ونوى الصلاة على من يصلى عليه امامه جاز (قال
عين وأخطأ كالنوى الصلاة على زيد فاذا هو عمرو أو رجل فكان امرأة) (بطلت) أى لم تصح
صلاته كما عبر به في المحرر وغيره زاد في الروضة هذا اذا لم يشر إلى المعين فان اشار صححت في الأصح (وان
حضر موتى فواهم) أى قصدتهم في نية وعبارة المحرر وغيره نوى الصلاة عليهم ويجب على المقتدى
نية الاقتداء (الثاني) من الأركان (اربعة تكبيرات) روى الشيخان عن ابن عباس انه
صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن فكبر عليه اربعاً (فان خمس) عمداً (لم تبطل)
صلاته (في الأصح) لانه زاد كراو الثاني يقول زاد ركناً وروى مسلم عن زيد بن ارقم انه صلى الله
عليه وسلم كان يكبر خمساً ولا تبطل في السهو خماً ولا مدخل ليهود السهو فيها (ولو خمس امامه)
وقلنا لا تبطل صلاته (لم يتابعه) في الأصح وفي الروضة كاصلها الاظهر ورجح في شرح المذهب القطع به

لاجل المتابعة قال ويحتمل أن يكون في الاستحباب انتهى وقال السبكي الأولى أن يكون في الاستحباب

(بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه) والثاني يتابعه وان قلنا بالبطلان فارقه (الثالث السلام) وهو
 (كغيرها) أي كسلام غيرها من الصلوات في كيفية وقته ونية الخروج معه وغير ذلك (الرابع
 قراءة الفاتحة) كغيرها من الصلوات (بعد) التكبيرة (الأولى) قبل الثانية كما هو ظاهر
 كلام الغزالي روى البيهقي عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم كبر على الميت أربعاً وقرأ بأمر القرآن
 بعد التكبيرة الأولى (قلت تجزئ الفاتحة بعد غير الأولى والله أعلم) قال في شرح المذهب صرح
 به جماعة من أصحابنا وفي الروضة كأصلها عن النص أنه لو أخر قراءتها إلى التكبيرة الثانية جاز
 (الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية) أي عقها ذكره في شرح المذهب
 عن المرحسي وكأنه بنى على تعين الفاتحة قبلها روى الدارقطني والبيهقي عن عائشة حدث لا يقبل
 الله صلاة لا بطهور والصلاة على النبي لكن ضعفاء (والصحيح أن الصلاة على الآل لا تجب) فيها
 بل تسنن وقيل تجب وهو الخلاف المتقدم في التشهد الآخر وهذه أولى بالمنع لئلا يعلل على التخفيف
 (السادس الدعاء للميت بعد الثالثة) قال في شرح المذهب لا يجزئ في غيرها بل بخلاف وليس تخصيصه
 بهاد ليس واضح انتهى وأقله ما يطلق عليه الاسم نحو اللهم ارحمه اللهم اغفر له وسبأني أكله
 (السابع القيام على المذهب أن قدر) عليه كغيرها من الفرائض وقيل وجهان أحدهما
 لا يجب لشبهها بالنافلة في جواز الترك والثاني يجب أن تعين عليه (ويسن رفع يديه في التكبيرات)
 فيها حذو منكبيه ووضعهما على صدره كغيرها من الصلوات (واسرار القراءة) فيها في ليل
 أو نهار (وقيل يجهر ليلاً) روى النسائي عن أبي أمامة بن سهل السنة في الصلاة على الجنائز
 أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأمر القرآن مخافة ثم يكبر ثلاثاً والتسليم عند الأخيرة (والاصح يدب
 التعمود دون الافتتاح) لطوله والثاني يندب أن يكفي غيرها والثالث لا يندب واحد منهما تخفيفاً
 ولا تدب السورة في الاصح ويندب التأمين عقب الفاتحة (وقول في الثالثة اللهم هدنا عبدك
 وابن عبدك إلى آخره) وبقيته كما في المحرر يخرج من روح الدنيا وسعتها بنفع أولهما أي يسير ربيهما
 واتساعها ومحبو به وأجابه فيها أي ما يحبه ومن يحبه إلى طلبة القبر وهو لا يسه أي من الأهوال
 كان يشهد أن لا إله إلا أنت وان محمد عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم أنه نزل بك وأنت خير منزول به
 وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئت لك راغبين إليك شفعاء له اللهم أن كان
 محسناً فزد في إحسانه وان كان مسيئاً فاغفر له وتجاوز عنه وقله برحمتك رضاك وقته فتنه القبر وعذابه
 وافضح له في قبره وجاف الأرض عن جنبه وقله برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته آمناً إلى جنتك
 يا أرحم الراحمين جمع الشافعي رضي الله عنه ذلك من الأحاديث واستحسنه أصحابه فان كان الميت
 امرأة قال اللهم هذه أمتك وبنت عبدك ويؤنس الضمائر في الروضة ولو ذكرها على إرادة
 الشخص لم يضر (وبقدم عليه اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهداً وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذوئنا أنما
 اللهم من أحبيته منافاً حيه على الإسلام ومن توفيته منافاً توفقه على الإيمان) روى أبو داود والترمذي
 وابن ماجه وغيرهم عن أبي هريرة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر
 لحينا وميتنا إلى آخره زاد غير الترمذي اللهم لا تحرم أجره ولا تضلنا بعده والجب بين الدعاء من ذكره
 في الشرح الصغير وأشار إليه في الكبير ولما ذكر في الروضة ولا شرح المذهب وتقدم اثني منهما
 لأن بعض الأصول يأنى (ويقول في الطفل مع هذا الشئ في اللهم اجعله فرطاً لأبيه) أي سابقاً مهيئاً
 مصالحهم في الآخرة (وسلفاً وذخراً) بالدال المعجمة (وعظة) أي وعظة (واعتباراً وشفيهاً
 وتثلاً به موزيناً وأفرغ الصبر على قلوبهما) وفي الروضة كأصلها ولا تقتمهما بعده ولا تحرمهما

(قوله) فارقه لو فعل الإمام ذلك على وجه
 السهو ونحوه فالأمر مخير بين المناسفة
 والانتظار (قول) المتن الثالث السلام
 لحديث تحليلها التسليم (قول) المتن قراءة
 الفاتحة روى البخاري عن ابن عباس
 رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة قرأ
 فيها بالفاتحة وقال فعلته لتعلموا أنها سنة
 قال النووي رحمه الله وقوله أنها سنة
 كقول الصحابي من السنة كذا فيكون
 مرفوعاً (قول) المتن قلت تجزئ الخ
 يستفاد منه كما قال الأسنوي ثلاثة أشياء
 إخلاء الأولى عن ذكر يكون فيها وعدم
 اشتراط الترتيب بين ركن القراءة وغيره
 والجمع بين ركنين في تكبيرة واحدة
 (قوله) عقها قال الأسنوي والتخصيص
 بالثانية يحتاج إلى دليل (قوله) وكأنه
 لغيره وفي قوله ذكره راجع إلى قوله أي
 عقها (قوله) لكن ضعفاء أقول روى
 الحاكم عن أبي أمامة أن رجلاً من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبره
 أن السنة أن يكبر الإمام ثم يصلي على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء
 للميت في التكبيرة الثالثة ويسلم ثم قال أنه
 على شرط الشيخين (قوله) وأقله ظاهر
 إطلاقه كغيره أن هذا القول حتى
 في الطفل فلا يكفي الدعاء لو ألبس لكن
 قد يشكل على ذلك السقط يصلي عليه
 ويدعى لو ألبس ويمكن دفع الاشكال
 (قوله) نسيم رويها قال الأسنوي
 ويراد به اقضاء أيضاً (قول) المتن
 وأفرغ الصبر الخ انظر هل يسقط هذا
 إذا كان أبواه ميتين وكذا قوله وعظة
 واعتباراً

(قول) المتن وفي الرابعة قال في شرح المذهب اتفق الاصحاب على عدم وجوب ذكرها (قول) المتن فلم يكبر الخ لو كبر المأموم مع تكبيرة الامام الاخرى انجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تأخر فراغ المأموم هل نقول بالصحة أم بالبطان هو محل نظر (قوله) متفاحش وجه ذلك انه المتابعة هنا لا تظهر الا بالواقعة فيها خلوها عن الركوع والسجود ثم قضية عبارة الكتاب وغيره انه لو تخلف بالارابعة حتى سلم الامام لا تبطل صلاته (قوله) يتخلف ويتم اي ما لم يسبق تكبيرين على ما اقتضاه كلامهم في كل من تخلف بعذر هنا (قوله) أي بناء على نذب التعوذ الخ قضيته انالوفرعنا على عدم النذب بخالف واشتغل بهما لا يتخلف على هذا الثالث وفيه نظير بل هو أولى بالتخلف فيما يظهر (قول) المتن وفي قول محل الخلاف اذا رفعت (١٤٥) أما اذا بقيت بسبب ما فيقول الاذكار قطعاً قاله المحب الطبري في شرح التنبيه أقول فلو بقوها

مراعاة للامر المندوب وهو استمرارها حتى يفرغ المسبوق فالخلاف ثابت فيما يظهر وكلام المحب الطبري هذا لا يفي بذلك (قوله) ويستحب أن لا ترفع فلورفعت لم يضرب ولو حوت لغير القبلة (قول) المتن لا الجماعة كغيرها من الصلوات الخمس وكما في صلاة الجماعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المراد نفي الجماعة الواقعة على وجه الاقتداء وأما نفي الجماعة أفراداً فستفاد من قوله الآتي ويسقط فرضها لو احدى ولو حملنا الجماعة المنغية على العموم لكان قوله ويسقط فرضها لو احدى مغنياً عن ذلك (قوله) لحصول المقصود به عبارة غيره لأن الجماعة ليست شرطاً فيها فكذلك العدد كسائر الصلوات (قول) المتن اثنان لأنه لم يقل الاقتصار على واحد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الخلفاء الراشدين هكذا استدلل الاسنوي رحمه الله والشارح رحمه الله سلك غير ذلك كما تعرفه من بقية كلامه الآتي قوله وأقل الجمع اثنان يرجع لقوله اثنان وقوله أو ثلاثة يرجع لقوله وقيل ثلاثة وقوله قال وسواء يرجع لقوله عند قائله (قوله) واقتصر فيها الى آخره غرضه من هذا انه في الروضة ذكر

أجره ويشهد للدعاء لهما ما في حديث المغيرة السابق والسقط يصلي عليه ويدهي لوالديه بالعافية والرحمة (وفي الرابعة اللهم لا تخزنا أجره) بفتح اناه (وضمها ولا تقتنا بعده) أي بالابتلاء بالمعاصي وفي التنبيه وغيره واغفر لنا وله وقد تقدم الأولان في حديث أبي هريرة (ولو تخلف المقتدي بلا عذر فلم يكبر حتى كبر امامه أخرى بطات صلاته) لان التخلف بالتكبير هنا متفاحش شبه بالتخلف بركعة وفي الشرح الصغير احتمال انه كالتخلف بركن (ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في غيرها) كالدعاء رعاية لترتيب صلاة نفسه قال الرافعي كذا ذكره وهو غير صاف عن الاشكال أي لما قدمه عن النص من جواز تأخير قراءتها الى التكبيرة الثانية (ولو كبر) الامام (أخرى قبل شروعه في الفاتحة) بان كبر عقب تكبيره (كبر معه وسقطت القراءة) عنه كالمركب الامام عقب تكبير المسبوق فانه يركع معه (وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الاصح) والثاني يتخلف ويتمها وهما كالوجهين فيما اذا ركع الامام في فاتحة المسبوق والاصح هنا كما تقدم ثلث وهو انه ان اشتغل باقتراح أو تعوذ تخلف وقرأ بقدره والاتابع الامام ولم يذكر الشيطان هذا التفصيل هنا وفي الكفاية لاشك في جريانه هنا وبه صرح الفوراني أي بناء على نذب التعوذ والافتتاح (واذا سلم الامام تدارك المسبوق باقي التكبيرات بأذكارها) كما في تدارك بقية الركعات (وفي قول لا يشترط الاذكار) بل يأتي بباقي التكبيرات نسقاً لان الجنائز ترفع بعد سلام الامام فليس الوقت وقت تطويل ويستحب ان لا ترفع حتى يتم المسبوق ولا يضرب رفعها قبل اتمامه (ويشترط شروط الصلاة) في هذه الصلاة كالطهارة وستر العورة والاستقبال ويشترط أيضاً تقدم غسل الميت كما سيأتي في الزيادة (لا الجماعة) نعم تحب فيها كعادة السلف (ويسقط فرضها لو احدى) لحصول المقصود به (وقيل يجب) لسقوط الفرض (اثنان) أي فعلهما (وقيل ثلاثة) لحديث الدارقطني صلوا على من قال لا اله الا الله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة (وقيل) يجب (أربعة) كما يجب عند قائله أن يحمل الجنائز أربعة لان في أقل منها ازدياء بالميت قال وسواء صلوا جماعة أم أفراداً كذا في الشرح وعبارة الروضة ومن اعتبر احدى قال سواء الى آخره واقتصر فيها على حكاية الاول والثالث قولين والرافعي ذكر ذلك عن جماعة بعد تعبيره بالوجه كما في المحترروية فترفع عليها ما لو بان حديث الامام أو بعض المأمومين ان بني العدد المعتبر سقط الفرض والا فلا وهل الصبيان المميزون كالبالغين على اختلاف الوجوه فيه وجهان أحدهما نعم قال في شرح المذهب قال أصحابنا اذا صلى على جنازة عدد زائد على المشروط وقعت صلاة الجميع فرض كفاية (ولا يسقط) فرضها (بالنساء وهناك رجال

٣٧ ل الأول والثالث قولين وذكر الثاني والرابع وجهين (قوله) على حكاية الاول المراد به ما في قول المتن ويسقط فرضها لو احدى (قول) المتن وهناك قال الاسنوي احتراز بهما اذا غاب عن المجلس أو البلد فان التحية الحاقه بالصلاة على الغائب كما ستعرفه فان كان في صحراء فيحتمل الحاقه بطلب الماء كما في التيميم انتهى وقوله رجال قال الاسنوي مثلهم الواحد والصبي وفي شرح الارشاد لمؤلفه ما يخالف كلامه في مسألة الصبي قلت وما أدري ما يقول الاسنوي فيما اذا لم يوجد بالبلد الا النساء والصبيان فان الفرض يتعلق بهن بل لا ريب وأما محتملها منهن فلا اشكال فيها فان قال بجهتها وتعلق الفرض بهن وانه مع ذلك لا يسقط منهن الا بفعل الصبي ففي غاية البعد وهذا الفرع مما لم يسبق به في عصر بل قاله أولاً والله أعلم

بعضهم يبرص عليهم بل تقع صلاتهم معهم نافله (قوله) "الاثلاثة كذا يقال لوقلتنا باثنتين أو أربعة (قول) المتأخر عن البلد قضية كلامهم في هذه قضية بحيث يجوز قصر الصلاة في مكانه الخارج من البلد بخلاف الذي في البلد وان أفرط اتساعها واعلم انه سيأتي ان الشخص لا يتركها بل يتركها ولا يصلي عليه وقضيته ان الغائب اذا كان يبلدا للحرب ونحوها (١٤٦) وغاب على الظن عدم تفصيله لا يصلي

لمية بل لو شك في غسله كان الامر كذلك
بما يظهر ثم رأيت الزركشي نقل عن
ساحب الوافي انه لو كان الميت خارج
سور فريسانه فهو كداخله (قول)
سكن والاصح تخصيص الصحة أى في
غائب والدفين (قول) المتن بمن
ن من أهل فرضها قال الرافعي وغيره لان
ذه الصلاة لا يتطوع بها انتهى وهذا
لتعليل يقتضى المنع في الحاضرة أيضا
ذالم يتصف الشخص بالاهلية الاعد
اموت واعلم أن معنى قولهم لا يتطوع
بانه لا يجوز الابتداء بصورتها من غير
ننارة بخلاف صلاة الظهر فانه يؤتى
صورتها ابتداء بلا سبب قاله النووي
شرح المذهب وكان الحامل له على ذلك
نها تقع نافلة اذا أعيدت وان كانت
لاعادة غير مندوبة وتقع نافلة أيضا
لنساء اذا فعلن مع الرجال (قوله) وقبل
يدأ قال السبكي هو أضعفها (قوله) بما
شغل عليه الضمير راجع للفرع وقوله
فصل متعلق بقوله ترجمة (قوله) لان
دعاء أقرب الى الاجابة أى لانكسار
قلبه وتأمله وأيضا فافلا صلاة عليه حق من
حقوقه فكانت كالتسكين وبالتقديم قال
الائمة الثلاثة ولنا وجه أيضا مرجوح
ان الموصى له بالصلاة مقدم على القريب
(قوله) أبوه خرج أبو الائمة فانه من ذوى
الارحام (قوله) اذلا مدخل الح أحيب
بأنه لا يلزم من انتفاء استقلالها عدم
صلاحيتها للترجيح (قوله) للرجح طريق
القطع أى الحاقها هذه المسألة بالارث

والطريق الاولى الحاق قبولية النكاح وتحمل العقل فان فيه ما قولين (قول) المتن على ترتيب الارشاد انه تستفيد ان ابن الاخ
لاب مقدم على ابن ابن الاخ لاوين * تنبيه * ما سلف في الغسل من اشتراط أن لا يكون قاتلا ينبغي أن يأتي هنا

(قول) المتن ثم ذوو الارحام
قد استفدنا من كلامه ان الزوج
لا مدخل له هنا وبحث بعضهم تقديمه على
الاجانب وهو ظاهر (قوله) أى من
الجمعة في درجة انما فسر بذلك كلام
الحز رلان قوله والخر عطف على قوله
فالا ستن وكلاهما مسبوق بقوله ولو
اجتمعا في درجة (قوله) والاولى
أفراد الخ لانه أكثر عملا (قوله) قال
تعالى ولا تصل على أحد الخ أى ولان
غفران الشرك محال والمقصود من
الصلاة الدعاء (قوله) أو حريالان
الغسل كرامة وليس الكافر من أهلها
(قوله) فى الشقين المراد بهما ما فى قول
المتن ولا يجب غسله وم فى قول الشارح
لكن يجوز لهم (قوله) ويقاس به
الضمير راجع للمسلم من قوله فى الجواز
للمسلم (قول) المتن ودفنه أى كما يجب
أن يطعم ويسقى اذا عجز وفاء بدمته
(قوله) ولا يجب تكفين الحربى الخ
انظر هل ذلك تكرار مع الذى سلف عن
شرح المذهب ولك أن تقول ليس
بتكرار لان هذا فى نفي الوجوب وذلك
فى الجواز (قوله) وفى وجهه لا كأنه من
جملة المحكى بقيل (قوله) بنية الصلاة
الخ أى ولو علت الصلاة على باقيه لكن
لوعلت الصلاة وعلم فصل هذا العضو
بعد الغسل وقبل الصلاة فالظاهر عدم
وجوب الصلاة وان وجب التكفين
والدفن ولو علمنا عدم تغسيل الباقي
فالظاهر انه ينوى الصلاة على الخيلة
(قوله) كالأول تضيته الوجوب لكن
الذى فى الروضة وأصلها فى الاجزاء
المتفصلة من الحى استحباب الدفن وقد
لا يشك على هذا الجهل بحاله فى الموت
والحياة وفيه نظر (قوله) والسقط
هو ما أخذ من السقوط

(قوله) أولم يك إلا حسن ولم يك (قوله) لعدم تيقنها أي ولغفوم حديث إذا استهل (١٤٨) الصبي ورث وصلى عليه وكان وجهه كونه

المتحرك لا يحصل معه اليقين احتمال أن تكون الحركة غير اختيارية قبل لانضغاط ونحوه (قول) المتن لم يصل عليه صريح الاستوى في الفصل الآتي بأن دفنه أيضا غير واجب كذلك عند قول المنهاج ويوضع في اللحد على يمينه (قوله) وحكم التكفين حكم الغسل قال السبكي لكن بعد بلوغه مكان فمخ الروح قد اتفقوا على وجوب الستر بحرقه سواء أوجنا الغسل أم لا وذكر أن الزاقي فسر ذلك بما يكون على غير هيئة التكفين وأطال السبكي في الكلام عليه ثم قال ولو فسر ذلك بوضع خرقة من غير احاطة به كاحاطة التكفين لاستقام الكلام (قول) المتن فإن مات الخ اعلم أن المصنف رحمه الله ذكر في ضابط الشهيد ثلاث قيود الموت حال القتال وكونه قتال كفار وكونه بسبب القتال فذكر ههنا ثلاث مسائل أسان ما خرج تلك القيود (قول) المتن أو في قتال البغاة استدلل لذلك بأن أسماء غسلت ابنها ابن الزبير ولم ينكر عليها (قوله) كان مات بمرض الخ جعل الاستوى من ذلك أن يغتاله كافر وهبارة إدامات في معتزك الكفار لا بسبب القتال كما إذا مات بمرض أو بجهة أو اغتاله مسلم أو كافر انتهى وفيه نظر (قول) المتن فالاصح الخ قال السبكي الخلاف إنما هو في غسل الجنابة لا في غسل الموت انتهى أقول فعليه سوى رفع الجنابة وهل هي واجبة أم لا تغسل الميت هو محتمل

(فصل أول القبر الخ) (قول) المتن أن يوسع هو الزيادة في الطول والعرض والتعميق الزيادة في النزول وهو من مادة قوله تعالى من كل فج عميق وحكي ابن مكي أنه يقال بالغين أيضا وأنه قرئ به شاذ (قول) المسن والمعد يقال لحديث وفي اللغة ألحرت وأصله الميل

حياته وموته بعدهما ويكفن (والا) أي وإن لم يستهل أولم يك (فان ظهرت أمارات الحياة كاختلاج) أو تحرك (صلى عليه في الاظهر) وقيل قطعا لظهور حياته بالامارة والثاني لا لعدم تيقنها ويغسل قطعا وقيل فيه القولان (وان لم تظهر) أمارات الحياة (ولم يبلغ أربعة أشهر) حدث فمخ الروح فيه (لم يصل عليه) لعدم إمكان حياته (وكذا أربعة أشهر) فساعد لا يصل عليه (في الاظهر) لعدم ظهور حياته والثاني ينظر إلى إمكانها ولا يغسل في الأولى ويغسل في الثانية قطعاً والفرق بين الصلاة والغسل أن الغسل أوسع فالذي يغسل بلا صلاة كما تقدم وقيل في الغسل فهما قولان وحكم التكفين حكم الغسل (ولا يغسل الشهيد ولا يصل عليه) أي لا يجوز ذلك وقيل يجوز غسله إن لم يكن عليه دم الشهادة وقيل تجوز الصلاة عليه وإن لم يجز غسله ويترك الاشتغال بالحرب روى البخاري عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم امر في قتلى أحد يدفنهم بماءهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وفي لفظه ولم يغسلوا ولم يصل عليهم بفتح اللام والهمزة في ذلك ابتداء أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء القوم (وهو) أي الشهيد الذي لا يغسل ولا يصل عليه (من مات في قتال الكفار بسببه) كان قتله أحدهم أو أسأبه سلاح مسلم خطأ أو عاد إليه سلاحه أو تردى في حملته وفي هذه أوسط عن فرسه أو رجحته دابة فأتى أو وجد قبلا عند انكشاف الحرب ولم يعلم سبب موته وإن لم يكن عليه أتردم لان الظاهر أن موته بسبب القتال (فان مات بعد انقضائه) وفيه حياة مستقرة بجراحته في القتال يقطع جموده منها (أو) مات (في قتال البغاة) فغير شهيد في الاظهر) ومقابلته يلحق الأول بالميت في القتال والثاني بالميت في قتال الكفار ولو انقضى القتال وحركة المجروح حركة مندوخ شهيد بلا خلاف أو هو متوقع البقاء فليس شهيد بلا خلاف (وكذا) لومات (في القتال لا بسببه) كأن مات بمرض أو بجهة فغير شهيد (على المذهب) وقيل أنه شهيد في وجهه لموته في قتال الكفار أما الشهيد البخاري عن الضابط المذكور كالعريق والمبطون والطعون والميت عشقا والمستهطل والمقتول في غير القتال طمأنيغسل ويصل عليه (ولو استشهد جنب فالاصح أنه لا يغسل) كغيره والثاني يغسل لأن الشهادة انما تؤثر في غسل وجب بالموت وهذا الغسل كان واجبا قبله قلنا وسقط به كجسائي والوجهان متفقان على أنه لا يصل عليه (و) الاصح (أنه) أي الشهيد (ترال نجاسته غير الدم) أي دم الشهادة بأن تغسل والثاني لا ترال سد الباب الغسل عنه وعبارة الروضة كأصلها ولو أصابته نجاسة لا بسبب الشهادة فالاصح أنها تغسل والثاني لا والثالث أن أدى غسلها إلى إزالة أثر الشهادة لم تغسل ولا غسلت وعبارة المحرر والاصح أن الجنب إذا استشهد كغيره وإن النجاسة التي أصابته لا بسبب الشهادة ترال وهي تصدق بما إذا أدت إزالة النجاسة إلى إزالة أثر الشهادة بخلاف عبارة المنهاج (ويكفن في ثيابه الملتصقة بالدم) ندبا (فان لم يكن ثوبه سابغا تم) وإن أراد الورقة نزع ما عليه من الثياب وتكفنه في غيرها جاز أم الدرع والجلود والقراء والخفاف فتتزع عنه

(فصل أول القبر حفرة تمنع) إذا ردمت (الرائحة) أن تظهر منه فتؤدي إلى (والسبع) أن ينشأ بها كل الميت فتتم له حرمة وفي ذكر الرائحة والسبع وإن لم يرد من منع أحدهما منع الآخر إن فائدة الدفن (ويشذب أن يوسع ويعق قامة وبسطة) بأن يقوم رجل معتدل ويسط يديه مرفوعة قال صلى الله عليه وسلم في قتلى أحد أحفر وأوسع وأعمق وأعمق رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح وأوصى عمر رضي الله عنه أن يعق قبرة قامة وبسطة (واللحد أفضل من الشق) بفتح الشين (أن صلبت الأرض) بخلاف الرخوة فالشق فيها أفضل وهو أن يحفر في وسطها كالنهر وبنى الجانبان

باللبن أو غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه باللبن أو غيره قال في شرح المهذب ويرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت واللحد أن يحفر في أسفل حائط القبر الذي من جهة القبلة مقدار ما يمس الميت روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرض موته الحد والى الحد وانصبوا على اللبن نصبا كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويوضع رأسه) أي الميت (عند رجل القبر) أي مؤخره الذي سيكون عند صدره رجل الميت (ويسل من قبل رأسه برفق) روى أبو داود أن عبد الله بن يزيد الخطمي الصحابي أدخل الحارث القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة قال البيهقي إسناده صحيح وروى الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه (ويدخله القبر الرجال) وإن كان امرأة بخلاف النساء لضعفهن عن ذلك غالبا (وأولاهم) بذلك (الاحق بالصلاة) عليه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الان يكون امرأة مزروجة فأولاهم) به (الزوج والله أعلم) ولا حق له في الصلاة وبإيه الاحق بها من المحارم الأب ثم الجد ثم الابن ثم ابن الابن ثم الاخ ثم ابن الاخ ثم العم وفي تقديم من يدلى بأبوين على من يدلى بأب أحدهما في باب الخلاف السابق في الصلاة ذكره في شرح المهذب وذكر فيه بعد العلم المحرم من ذوى الارحام كإبي الام والخال والعم للام ويؤخذ مما تقدم في الصلاة ان الاخ للام يلي أبا الام فان لم يكن أحد من المحارم فعبيدها وهم أحق من بني العم لانهم كالبحارم في جواز النظر ونحوه على الأصح فان لم يكن لها عبيد فأنصيان الجانب لضعف شهوتهم فان لم يكونوا فذو الارحام الذين لا محرمية لهم كبنى العم فان لم يكونوا فأهل الصلاح من الجانب قال في شرح المهذب لو استوى اثنان في درجة قدم أفقهما ما وان كان غيره أسبق نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب والمراد بالافقه العلم بإدخال الميت القبر وبقولهم الاولى بالصلاة الاولى في الدرجات لا في الصفات أيضا أي فلا يرد عليه تقديم الافقه على الاسن (ويكونون وترا) ثلاثة فأكثر بحسب الحاجة روى ابن حبان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم دفنه على والعباس والفضل (ويوضع في اللحد على يمينه) ندبا (للقبلة) وجوبا فلا بد من مستدبرا أو مستلقيا ينش ووجه للقبلة لم يتغير فان تغير لم ينش ولو وضع على اليسار مستقبل القبلة كرهه ولم ينش ويقاس باللحد فيما ذكر جميعه الشق ويشملهما قوله في شرح المهذب ويجب ان يوضع الميت في القبر للقبلة ويستحب ان يوضع على جنبه اليمين (ويسند وجهه الى جداره) أي القبر (وظهره بلبنة ونحوها) حتى لا يتكبد ولا يستلقى ويجعل تحت رأسه لبنة أو حجر ويفضي بخده اليمين اليه أو الى التراب قال في شرح المهذب بان ينحى الكفن عن خده ويوضع على التراب (ويسد فتح اللحد) بفتح الفاء وسكون التاء (بلبن) وطين مثلا حتى لا يدخله تراب (ويحتمون دنا ثلاث حبات تراب) يديه جميعا روى ابن ماجه عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم حتى من قبل رأس الميت ثلاثا قال البيهقي إسناده جيد ويستحب ان يقول مع الاولى منها خلقناكم ومع الثانية وفيها نعبدكم ومع الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى وقوله حبات من يحثي اغة في يحثو (ثم يهال) أي يردم التراب (بالمساحي) اسراعا بتكميل الدفن (ويرفع القبر شبرا فقط) ليعرف فيزار ويحترم وروى ابن حبان عن جابر أن قبره عليه الصلاة والسلام رفع نحو من شبر ولومات مسلم في بلاد الكفار فلا يرفع قبره بل يحثي لثلا يتعرضوا له اذا رجع المسلمون (والصحيح ان تسطيحه أولى من تسنيمه) كما فعل بقبره صلى الله عليه وسلم وقبري صاحبه روى أبو داود بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد بن أبي بكر أنه رآها كذلك والثاني تسنيمه أولى لان التسطيح صار شعارا للروافض فيترك مخالفة لهم وصيانة للميت وأهله عن الاتهام بالبدعة ودفع بان السنة لا تترك لموافقة أهل البدع فيها (ولا يدفن اثنان في قبر) قال في شرح المهذب

(قول) المتن الاحق بالصلاة تنبيه الاسنوى على ان الافقه هنا مقدم على الاسن والا قرب قال فأما تقديمه على الاسن فقد ذكره في شرح المهذب وأما تقديمه على الاقرب فقد ذكره صاحب البيان عن النص واتفق الاقرب قال ورايته أيضا في نص الائم ولم يصرح في شرح المهذب بهذه المسألة وانما حكى الاتفاق على تقديم الجعيد الفقيه على الاقرب الذي ليس بقفيه وبنيه الاسنوى على ان الوالى لا يقدم هنا قطعاً وان قدمناه في الصلاة على قول (قوله) فعيدها بحث بعضهم تقديم محارم الرضا والمصاهرة على العبد (قول) المتن للقبلة لوجه القبر مبتدأ من قبلى الى بحرى وأضجع على ظهره وأخصاه للقبلة ورفعت رأسه قليلا كما يفعل في المختصر هل يجوز ذلك أو يحرم لم أر من تعرض له والظاهر التحريم (قول) المتن ويحتمون دنا الح عبارة الكفاية يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للتقريب والعبد وعبارة الشافعي لمن على شفير القبر (قوله) من يحثي الح أي فالمنصف رحمه الله كأنه أشار الى اللتين حيث قال يحثو وقال وحبات بالمساحي سميت بذلك لأنها تسمع الارض

فيكون دفن اثنين الخ انظر ما وجه ترتيب الكراهة على ما سلف (قوله) كان يجمع الخ (١٥٩) الحامل على ذلك امران كل منهما الو

هي عبارة الاكثرين وصرح السرخسي بانه لا يجوز وصرح جماعة بانه يستحب ان لا يدفن اثنان في قبر وهذا يصدق بقوله في الروضة كأصلها يستحب في حال الاختيار أن يدفن كل ميت في قبري فيكون دفن اثنين فيه مكروها (الضرورة) كأن كثرت الموقى لوباء أو غيره وعسر افراد كل واحد بقبر (فيقدم) في دفن اثنين (أفضلهما) الى جدار الصدر ويؤبى البصاري من جاراته صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول أيهم أكثر أخذنا للقرآن فإذا أشير الى أحدهما قدمه في اللحد ويقدم الأب على الابن وان كان الابن أفضل منه لحرمة الابوة وكذا تقدم الام على الميت ويقدم الرجل على الصبي ولا يجمع بين الرجل والمرأة الا عندنا كذا الضرورة ويجعل بينهما حاجز من تراب وكذا بين الرجلين والمرأتين على الصبي في الروضة وفي كلام الرافعي اشارة اليه (ولا يجلس على القبر) ولا يتكأ عليه (ولا يوطأ) أي يكره ذلك الحاجة بان لا يصل الى قبره الا بوطئه قال في الروضة وكذا يكره الاستناد اليه قال صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها رواه مسلم وروى الترمذي عن جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يوطأ القبر وقال حسن صحيح وسيأتي بطوله في التخصيص (وتقرب زارته) منه (كقبره منه) في زيارته (حيأى بنبى له ذلك) كما عبر به في الروضة وأصلها وسيأتي نذب زيارة القصور للرجال (والتعزية سنة قبل دفنه وبعده) أي هـ ما ساء في اصل السنية وتأخيرها احسن لاشتغال اهل الميت بتجهيزه قال في الروضة الا ان يرى من اهل الميت خزا شديدا فيختار تقديمها ليصبرهم (ثلاثة ايام) تقريرا فلا تعزية بعدها الا ان يكون المعزى والمعزى غائبين وفي شرح المذهب قال اصحابنا وقت التعزية من حين الموت الى الدفن وبعد الدفن ثلاثة ايام وتكره بعدا لثلاثة ايام لتجديد الحزن بها للصاب بعد سكون قلبه بالثلاثة غالباً ومعناها الامر بالصبر والحمل عليه بوعده الاجر والتحذير من الوزر بالجزع والدعاء للميت بالمغفرة وللصاب بحسب المصيبة روى الشيخان عن اسامة بن زيد قال ارسلت احدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم تدعوه وتحنه ان ابساها في الموت فقال للرسول ارجع اليها فأخبرها ان الله تعالى ما اخذوله ما عطي وكن كل شئ عنده بأجل مسعى فرفها فلتصبر ولتحتسب (ويعزى المسلم بالمسلم) أي يقال في تعزيتيه به (اعظم الله اجره) أي جعله عظيماً (واحسن عزاءك) بالمدى جعله حسناً (وغفر لمتك) المسلم (بالكافر اعظم الله اجره وصبرك) وفي الروضة كأصلها واحلف عليك (والكافر بالمسلم غفر الله لمتك واحسن عزاءك) ويجوز للمسلم ان يعزى الذي يقريه الذي فيقول احلف الله عليك ولا تنقص عددك وهذا الثاني لتكثير الجزية للمسلمين قال في شرح المذهب وهو مشكل لانه دعاء يبقاه الكافر ودوام كفره فالتحذير تركه (ويجوز البكاء عليه) أي الميت (قبل الموت وبعده) وهو قبله اولى قال في شرح المذهب وبعده خلاف الاولى وقبل مكروه روى الشيخان عن انس قال دخلنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وابراهيم ولده يجود بنفسه فجعلت عناءه نذر فان أي يسيل دمعهما وروى الزاوي عن انس قال شهدنا دفن بنت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت عينيه تدمعان وهو جالس على القبر وروى مسلم عن أبي هريرة انه عليه الصلاة والسلام زار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله وروى ابن في الموطأ والشافعي وأحمد في مسنده وأبو داود والنسائي وغيرهم باسانيد صحيحة كما قاله في شرح المذهب حديث فاذا وجبت فلا تبكين ناكية قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال الموت استدبل به من قال بالكراهة وقال الجمهور ان راد ان المولى تركه دكره في شرح المذهب (ويحرم التندب بتعديده شمائله) نحووا كهفاه

أنفرد لكان كافياً في نفى الكراهة كثرة الموقى والحاجة الى تسكين اثنين في الثوب الواحد فقد الثاب الفاضلة من الكفاية (قول) المتن قبل دفته وبعده المعنى اما قبله واما بعده (قول) المتن ثلاثة ايام أخذنا من مدة الاحداد على غير الزوج (قوله) ومعناها أي اصطلاحاً واما معناها لغة فهو التسلية وقوله الامر بالصبر أي على العزى المفقود (قول) المتن أعظم الله أجره قال الاسنوي هو أفصح من عظم خلافا لثعلب حيث عكس قال والعزاء يعنى من قوله وأحسن عزاءك التسلية وعلم من ذلك تقديم الدعاء للحي انتهى أقول قد اشتمل هذا على الامر بالصبر والحمل عليه بوعده الاجر والدعاء للحي بحسب المصيبة (قول) المتن وأحسن عزاءك في ذكره اهانادون المسألة قبلها اشعار بأن معناه له تعلق بالميت أيضاً فليتمل (قوله) نذر فان من ذرف يذرف ذرفاً كضرب يضرب ضرباً (قوله) من قال بالكراهة قال الاسنوي محل الخلاف البكاء الاختياري قال والبيكا بالقصر الدمع وبالمذرفع الصوت قال وكلام المصنف محتمل الامر من انتهى قلت لكن صرح التنووي في أدكاره بتحريم رفع الصوت بالبكاء (قول) المتن بتعديده قال الاسنوي لا معنى للبكاء لانه نظر التعاديد ونبه على ان المراد التعداد مع البكاء كما قيده في شرح المذهب قال الاسنوي لتلايدخل المادح والمؤرخ قال ويجزى أيضاً البكاء اذا انضم الى التندب بعكسه والشمائل جمع شمائل بكسر الشين وهو ما تصفيه الشخص من الطباع كالكرم ونحوه انتهى وما حاوله من التقييد بالبكاء بعيد وقوله

(قول) المتن يضرب الصدر الخ الحق بذلك النووي في الادكار المبالغية في رفع الصوت مع البكاء فقال انه حرام انتهى وسبب تحريم ذلك وحكمته
انه يشبه التظلم من المظالم والذي وقع عدل (١٥١) من الله سبحانه وتعالى ولا يعذب الميت بشئ من ذلك الا اذا أوصى به (قول) المتن يبادر

الحق قال الاصحاب فان لم يكن في التركة
جنس الدين سأل وليه الغرماء أن يحلوه
ويحتالوا به عليه انتهى وفيه اشعار بأن
هذه الحوالة مبررة للذمة للضرورة
وذكر ما وردى الكلام على موت النبي
صلى الله عليه وسلم ودرجه مروهنة عند
يهودى ان محل كون نفس المؤمن
مروهنة بدينه اذ لم يكن تركه (قوله)
تجيلا للخير أى للميت وللوصى له (قوله)
به الضمير فيه راجع لقوله لا يكره
(قوله) وهو ظاهر الخ وقع للنووي رحمه
الله في أجوبة مسائل سئل عنها التصریح
بالاستحباب وان بعضهم نقل ذلك عن
النص (قوله) نداء وهذا الحديث
صريح في الطلب بخلاف الاقول (قوله)
فهو فصيحة راد الا سنوى عقب هذا
وقيل اذا كان به جرح يخاف منه التلف
وجب حكاية المتولى انتهى (قول)
المتن ويجوز صرح الرويان بالاستحباب
وقال السبكي ينبغي أن يدب لهم ويجوز
لغيرهم (قول) المتن وغيرها أى
كالاستغفار له وبراءة دمه (قوله)
انه مستحب عبارة الا سنوى بل يستحب
ذلك بالنداء ونحوه كما قاله في شرح المذهب
في الكلام على الصلاة انتهى وفي شرح
المذهب أيضا وانما يكره ذكر المفاخ
والمآثر وهي نهي الجاهلية (قول) المتن
نهي الجاهلية اعلم أن النهي هو الاخبار
بالموت وكانت الجاهلية اداسات نهى
كبير بعموارا كالألقاب ينادى
بجوده كالمناقب من المناقب والمفاخ
(قوله) ومراده نهي الجاهلية في
العجيين أنه عليه الصلاة والسلام

واجبلا (والتوجه) وهو رفع الصوت بالندب (والجزع بضرب الصدر ونحوه) كسك التوب
ونشر الشعر وضرب الخد قال صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودغل
بدعوى الجاهلية رواه الشيخان وفي رواية لمسلم في كتاب الجهاد بلفظ أو يدل الواو وقال صلى الله
عليه وسلم النائحة اذ لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب
رواه مسلم والسر بال القميص كالدرع والقطران بكسر الطاء وسكونها دهن شجر يطلى به الابل الجرب
ويسرح به وهو أبلغ في اشتعال النار في النائحة (قلت هذه مسائل مثورة) متعلقة بالباب (يبادر
بقضاء دين الميت (و) تنفيذ (وصيته) كما ذكره الرافعي في الشرح تجيلا للخير وروى الترمذى وغيره
وحسنه حديث نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه قال المصنف المراد بالنفس الروح ومعلقة
محبوسة عن مقامها الكريم (وبكره تنى الموت لصنزل به) كذا في الروضة وفي شرح المذهب لضرب
في بدنه أو ضيق في دنياه ونحو ذلك قال صلى الله عليه وسلم لا يتين أحدكم الموت لضرب رأسه
فان كان لا بد فاعلا فليقل اللهم أحنى ما كانت الحياة خيرا لى وتوفى اذا كانت الوفاة خيرا لى رواه
الشيخان (لافتنة دين) أى لا يكره لخوف فتنة في دينه كما أفصح به في شرح المذهب وقال ذكره
البيهقي وآخرون وهو ظاهر مفهوم من الحديث المذكور وهو بمعنى قول الروضة لأبأس (ويست
التداوى) كما ذكره الرافعي قال صلى الله عليه وسلم ما أنزل الله داء الا أنزل له شفاء رواه البخارى
وصح الترمذى وغيره ان الاعراب قالوا يا رسول الله اتداوى فقال تداووا فان الله لم يضع داء الا وضع
له دواء غير الهم قال في شرح المذهب فان ترك التداوى توكل فهو فضيلة (وبكره اكرهه) أى المريض
(عليه) أى التداوى وفي الروضة على تناول الدواء أى لما في ذلك من التشویش عليه وقال في شرح
المذهب حديث لا تكرهوا مرضاكم على الطعام والشراب فان الله يطعمهم ويسقهم ضعيف ضعفه
البهيقي وغيره وادعى الترمذى انه حسن (ويجوز لاهل الميت ونحوهم) وفي الروضة وشرح المذهب
وأصدقائه بدل ونحوهم (تقبيل وجهه) روى أبو داود وغيره نه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان
بن مظعون بعد موته وصححه الترمذى وغيره وروى البخارى عن عائشة ان أبابكر رضى الله عنه قبل
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته (ولأبأس بالاعلام بجوته للصلاة) عليه (وغيرها)
ذكره في الروضة وصح في شرح المذهب انه مستحب (بخلاف نهي الجاهلية) فانه يكره كما قاله في الروضة
وشرح المذهب وهو النداء بموت الشخص وذكر ماثره ومفاخره وروى البخارى عن ابن عباس انه
صلى الله عليه وسلم قال في انسان كان يقيم المسجد أى يكسبه فمات فدفن ليلا أهلا كنتم آذنتوني به
وفي رواية ما منعكم ان تعلموني وروى الترمذى عن حذيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ينهى عن البعي وقال حديث حسن ومراده نهي الجاهلية لا بمجرد الاعلام بالموت وهو بسكون العين
وبكسر هاء مع تشديد الياء مصدر نعاه ينعيه (ولا ينظر الغاسل من بدنه الا قدر الحاجة من غير
العورة) بان يريد معرفة المغسول من غيره أى يكره نظره الرائد على ذلك ويجوز نظره العورة أى
ما بين السرة والركبة كذا في الروضة وأصلها وفي شرح المذهب ان الاول خلاف الاول وقيل مكروه
وان المس فيه كالنظر وان نظرا العين فيه مكروه وفي الروضة وأصلها لا ينظر العين الا للضرورة
(ومن تعذر غسله) كان احترق ولو غسل لهرى (يم) ولا يغسل محافضة على جثته لتدفن بحالها

النجاشي في اليوم الذى مات فيه وخرج الى المصلى فصلى عليه (قوله) مع تشديد الياء متعلق بقوله وبكسرهما (قول) المتن ومن تعذر غسله الخ لوي
لفقد الماء ثم وجد الماء بعد الصلاة عليه وقبل دفنه وجب غسله دون إعادة الصلاة قاله السرخسي

ذكره الرافعي قال ولو كان عليه قروح وخيف من غسله تسارع البلي اليه بعد الدفن غسل ولا مبالاة بما يكون بعده فالكل صائر الى البلي (ويغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة) ذكره في الروضة قال في شرح المذهب وكراهتهما الحسن وغيره دليلنا انهما طاهران كفرهما (واداما غسلنا غسلا فقط) ذكره في الروضة والغسل الذي كان عليه ما سقط بالموت قال في شرح المذهب وقال الحسن وحده يغسلان غسليين (وليكن الغاسل أمينا) أي ينبغي ان يكون أمينا كما عبر به في شرح المذهب كالروضة وقال فيه فان غسله فاسق وقع الموقع (قال رأى خيرا ذكره) استحبابا كما قاله في الروضة (أو غيره حرم ذكره المصلحة) كذا في الروضة وفي شرح المذهب ان الجمهور أطلقوا وان صاحب البيان قال لو كان الميت مبتدعا مظهر البدعة ورأى الغاسل فيه ما يكره فالتبى بقضيه القياس أن يتحدث به في الناس زجرا عن بدعته وان ما قاله متعين لا عدول عنه وان كلام الاصحاب خرج على الغالب انتهى وهذا البحث هو مراده بقوله المصلحة (ولو تازع اخوان أو زوجتان) في الغسل ولا مرجح لاحدهما (أقرع) بينهما قطعاً للنزاع والمسئلة الثانية في الروضة (والكافر أحق بقريبه الكافر من قريبه المسلم في غسله كذا في الروضة وأصلها ومثله التكفين والدفن) ويكره الكفن المعصفر) والمزغفر لمن لا يكرهه في الحياة وهو المرأة أقلها فيه من الزينة وقدمت في الروضة وشرح المذهب بالمرأة والمزغفر أيضا (و) تسكره (المغلافة فيه) أي في الكفن بارتضاعه في الثمن ويستحب تحدينه في البياض والنظافة وسبوغه وكشافته كذا في الروضة وشرح المذهب قال صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سلبا سريعا رواه أبو داود بإسناد حسن كذا في شرح المذهب وقال صلى الله عليه وسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفته رواه مسلم (واغسل) بان ليس (أولى من الحديد) كما ذكره في الروضة وشرح المذهب لانه لا صديد والحي أحق بالحديد كما قاله أبو بكر رضي الله عنه رواه البخاري (والصبي كالغنى في تكفنه بأثواب) فيستحب تكفنه بثلاثة كما قاله في الروضة وشرح المذهب (والخوط) أي ذره كما تقدم (مستحب يقبل واجب) كالكفن وعبر الرافعي بالتحنيط (ولا يحمل الجنازة الرجال وان كانت أنثى) لضعف النساء عن حملها (وبحرم حملها على هيئة مزرية كحملها في غرارة) وهيئة تخاف منها سقوطها ذكر السمتين الرافعي قال في شرح المذهب ويحمل الميت على سرير أو لوح أو محمل أو أي شيء يحمل عليه أجزأ فان خيف تغيره وانجساره قبل ان يهيا له ما يحمل عليه فلا بأس ان يحمل على الأيدي والرقاب حتى يوصل الى القبر (ويندب للمرأة ما يسترها كالبوت) وفي الروضة كالخيمة والقبعة قال في شرح المذهب على سرير وفيه عز والتعظيم بالخيمة لصاحب البيان وبالقبعة لصاحب الحاوي وبالمكبة وانما تعطى بثوب للشخص نصر المقدسي وانهم استدلووا بقصة جنازة زينب أم المؤمنين رضي الله عنها وان البهيقي روى ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت ان يتخذ لها ذلك ففعلوه وهي قبل زينب بسنين كثيرة فقوله كالبوت أي لها فانه مشتمل في العادة على ما هو كالقبعة وعلى تغطيته بستارة وغير ذلك (ولا يكره الركوب في الرجوع منها) هو بمعنى قوله في الروضة وشرح المذهب لا بأس به روى مسلم عن جابر ابن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابن الدحداح وحين انصرف أتى بفرس معرورى فركبه وفي رواية بفرس عري قال المصنف هو بمعنى الأول وهو بفتح الراء الثانية منقولة انتهى وفي الصحاح اعروريت الفرس ركبه عريا وفسر عري ليس عليه سرج وروى الترمذي عن جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس وقال حديث حسن والدحداح بهملات وفتح الدال (ولا بأس باتباع المسلم) بتشديد المثناة (جنازة

(قوله) وقع الموقع نعم المتجه كما قال الاسنوي عدم الاكتفاء باخباره في انه غسله (قول) المتن حرم الخ في صحيح مسلم من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة وورد كفوا عن مساوئهم يعني الموتى وضعفه بعضهم وصحبه الحاكم وابن حبان (قول) المتن والكافر أحق قال تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (قوله) وهو المرأة اما الرجل فهو مستكر وهما في حقهما ميتا وقيل حرام فیهما وانما لم يعبر الشارح بالمعصفر للرجل والمرأة لانه جعل مراد المتن بيان الكراهة الخاصة بسبب الموت (قوله) بأن ليس قصة أبي بكر تدل على ذلك حيث أوصى أن يكفن في ثوبه الخلق وزيادة ثوبين (قوله) كما قاله مرجع الضمير قوله لانه لا صديد الخ (قول) المتن مستحب أي كما ان المفلس يتجمل به السكوة دون الطيب (قوله) كحملها في غرارة وكذا حمل الكبير على الأيدي والكثف من غير نعش ووضعه النعش بالأرض وجره بالحبال ونحو ذلك (قول) المتن كالبوت قال الاسنوي هو سريره وقوله قبة أو خيمة ونحو ذلك قال وأول من فعله زيد بن ربيعة رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم وكانت قدراته في الحبشة لما هاجرت وأوصته يعني الى أختها أم حبيبة رضي الله عنهما انتهى وقول الشارح لآتي وهي قبل زينب فيه رد على الاسنوي في قوله وأول من فعله زينب (قوله) على السرير متعلق بكل من قوله كالخيمة والقبعة (قوله) أي لها أي للمرأة (قوله) وغير ذلك كان المراد به نفس السرير وأمر تفضاه

(قوله) روى أبو داود الخ قال الأسنوي ليس فيه دليل لطلق القرابة لأن علياً رضى الله عنه كان يجب عليه ذلك كما يجب عليه القيام بمؤثته في حال الحياة ونبيه على أنه يجوز أيضاً زيارة قبره كما قاله في شرح المذهب نقلاً عن الأصم كثرين (قوله) بل المستحب الخ زاد الأسنوي نقلاً عن شرح المذهب فلا يرفع صوت بقراءة (١٥٣) ولا ذكر ولا غيرهما * فائدة * اللفظ بسكون العين وفتحها هو الأصوات

المرتفعة ويقال فيه إغاط على وزن كآب قاله الجوهري (قول) المتن ولو اختلط الخ انظر المؤنة هنا على من وماذا يجب على أولياء المسلمين مع عدم معرفة أعيان الموتى (قول) المتن مسلمون أى ولو واحداً (قوله) ويقتضى أى كما اغتفر ذلك في الزكاة نحو نيت هذا عن مالى الغائب ان كان باقياً والافعن الحاضر وفى الصوم كأن ينوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غداً كان منه وفى الحج كان ينوى احراماً كاحرام زيد قال الأسنوي وقد تبين الكيفية الاولى اذا كان التأخير لاجتماعهم يخشى منه التغير واعترض مسألة اختلاف الشهاد بأن غسله حرام فدار الامر بين فعل حرام وتركه واجب قال وحينئذ فيلزم امتناع الغسل ويلزم منه امتناع الصلاة (قوله) واختلاف الشهاد الخ أى ولكن فى الدعاء يقول اللهم اغفر له ويطلق ولا يقول ان كان غير شهيد نبيه عليه البلقينى (قول) المتن تقدم غسله أى كصلاة الميت نفسه ولانه المأثور (قوله) لفقد الشرط قال الأسنوي هو مشكل والقياس وجوب الممكن كفى الحى (قوله) وجوازها الضمير فيه راجع للصلاة من قول المتن ويشترط لفقد الصلاة (قول) المتن على الجنائز الحاضرة فى القوت لو صلى على الجنائز وهى سائرة قبل أن توضع فى صحنها وجهان (قول) المتن على المذهب فهما قال الأسنوي عبر بالمذهب

قريبه الكافر) هو معنى قوله فى الروضة وشرح المذهب عن الاصحاب لا يكره روى أبو داود وغيره عن على رضى الله عنه قال أنبت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ان عملاً الضال قد مات فقال اذهب فواره قال فى شرح المذهب اسناده ضعيف وقال غيره حسن (ويكره اللفظ فى الجنائز) وعبرة الروضة فى المشي معها والحديث فى أمور الدنيا بل المستحب الضكرك فى الموت وما بعده وفناء الدنيا ونحو ذلك وفى شرح المذهب عن قيس بن عباد بضم العين وتخفيف الموحدة ان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يكرهون رفع الصوت عند الجنائز وعن الحسن انهم كانوا يستحبون خفض الصوت عندها (واتباعها) بسكون المثناة (بنار) قال فى الروضة فى بحره او غيرها وفى شرح المذهب يكره الجور فى المحجرة بين يديها الى القبر وعنده حال الدفن لانه يتفعل بذلك قال السوء فى سنن أبي داود ومروفا لا تتبع الجنائز بصوت ولا نار لكن فيه مجهولان وروى البيهقي عن أبي موسى انه وصى لا تتبعونى بصارخة ولا بحجرة ولا تتجملوا بيني وبين الارض شيئاً وروى مسلم فى كتاب الايمان بكسر الهمزة عن عمرو بن العاص قال اذا أتأملت فلا تعجبني نار ولا نائحة (ولو اختلط مسلمون بكفار) كان انهم عليهم سقف ولم يتبنوا (وجب) للخروج عن الواجب (غسل الجميع) والصلاة عليهم فان شاء صلى على الجميع (دفعه) (نقص المسلمين) منهم (وهو الافضل والنصوص) وعلى واحد فواحد ناوياً الصلاة عليه ان كان مسلماً ويقول اللهم اغفر له ان كان مسلماً) ويغفر التردد فى التوبة للضرورة وقوله وهو الافضل والنصوص زاده فى الروضة على الرافعى وقال واختلاف الشهاد بغيرهم كاختلاف الكفار (ويشترط لفقد الصلاة عليه تقدم غسله وتكره قبل تكفنه فلو مات يهدم ونحوه) كان وقع فى بشر (وتعذر اخراجه وغسله لم يصل) عليه لفقد الشرط وقوله وتكره قبل تكفنه زاده وجوازها فى الروضة على الرافعى وقال فى شرح المذهب تصح ونكره صرح به البغوى وآخرون (ويشترط ان لا يتقدم على الجنائز الحاضرة ولا القبر) فى الصلاة عليهما (على المذهب فهما) والرافعى قال حرمت الصلاة على الصحيح وعبرة أصل الروضة فى أثناء الباب ولو تقدم على الجنائز الحاضرة أو القبر لم تصح على المذهب والرافعى هنا اقتصر على التقدم على الجنائز وقال قال فى النهاية خرجه الاصحاب على القولين فى تقدم المأموم على الامام ونزلوا الجنائز منزلة الامام قال ولا بعد ان يقال تجوز التقدم على الجنائز أولى فانها ليست اماماً متبوعاً يتعين تقدمه وهذا الذى ذكره اشارة الى ترتيب الخلاف والا فقد اتفقوا على ان الاصح المنع انتهى فأقام النووى بحث الامام طريقة فاطعة بالجواز وطردوها فى المسئلة الثانية على مقتضى اصطلاحه فى تعبيره بالمذهب وقال فى شرح المذهب فى تقدمه فى المسئلتين وجهان مشهوران أحدهما بطلان صلاته وقال المتولى وجماعة ان جواز تقدم المأموم على الامام جاز هذا والا فلا على الصحيح واحتزوا بالحاضرة عن الغائبة عن البلد فانه يصلى عليها كما تقدم وان كانت خلف ظهر المصلى للحاجة الى الصلاة عليها لنفع المصلى والمصلى عليه (وتجوز الصلاة عليه) أى على الميت (فى المسجد) بلا كراهة كما صرح به فى الروضة وشرح

٢٩ ل ل لان فى المسئلة على ما تلخص من كلام الرافعى طريقين أحدهما على القولين فى تقدم المأموم على امامه والثانية القطع بالجواز * فرع * لو تقدم الامام لكونه يرى ذلك فالوجه عدم صحة الاقتداء به اعتباراً بعقيدة المأموم (قوله) قال ولا تنفذ راجع لقوله قال فى النهاية (قوله) وقال المتولى وجماعة لعل الامام منهم فان هذا موافق لما سلف عنه

(قوله) الحديث بمسلم الخ أي وأما حديث من صلى على الجنائزة في المسجد فلا شيء له فإنه ضعيف وأيضاً قال رواية المشهورة فيه فلا شيء عليه قال الاسنوي
عن أبيه رحمه الله الإمام أحمد بن حنبل قال ابن حبان أنه حديث باطل (قوله) في شرح المذهب قال فيه أيضاً والساقط بالاولى عن الباقي خرح الفرض
لأنه ولأن بعضهم ليس أولى من بعض بسقوط الفرض بفعله (قوله) أي لا تستحب الخ هي عبارة الروضة وعبارة شرح المذهب يستحب
أن لا يعيد (قول) المتن وقابل نفسه كغيره خالف في ذلك أحمد رضي الله عنه محتجاً بما في صحيح مسلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل
على الذي قتل نفسه وأجاب ابن حبان بأنه منسوخ ولنا حديث الصلاة واجبة على كل مسلم برا كان أو فاجراً وإن عمل الكبائر رواه أبو داود والبيهقي
وقال هو أصح ما في الباب إلا أنه مرسل والمرسل حجة إذا اعتضد بقول أكثر أهل العلم وهو موجود هنا (قول) المتن (١٥٤)

المذهب وقال فيه بل هي مستحبة وفيها بل هي فيه أفضل لحديث مسلم عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم
صلى على سهل بن بيضاء وأخيه في المسجد واسمه سهل والبيضاء وصف أمتها واسمها عدو وفي تكملة
الصغاني إذا قالت العرب فلان أبيض وفلانة بيضاء فالفني نقاء العرض من الدنس والعيوب (ويستحب
جعل صفوفهم) أي المصلين عليه (ثلاثة فأكثر) قال في الروضة للحديث العجبي فيه وقال في شرح
المذهب أنه حسن رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وقال الحاكم هو صحيح على شرط
مسلم ولفظه ما من مسلم يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف الا غفر له وهذا الاستثناء معني رواية غيره
الاوجب أي أوجب الله الجنة (واذا صلى عليه فحضر من لم يصل صلى) لأنه صلى الله عليه وسلم
صلى بعد الدفن كما تقدم ومعلوم ان الدفن انما كان بعد صلاة وتقع الصلاة الثانية فرئنا كالأولى
سواء كانت قبل الدفن أم بعده جرمه في الروضة كاصلها فنوى بها الفرض كما ذكره في شرح المذهب
عن المتولي (ومن صلى لا يعيد) أي لا يستحب له الاعادة (على الصحيح) والثاني يستحب في جماعة
لمن صلى منفردا كذا في الروضة وأصلها وفيه توجيهه النبي بان المعادة تكون تطوعاً
وهذه الصلاة لا تطوع فيها وتقع في شرح المذهب بصلاة النساء مع الرجال على الجنائزة
فانها تقع نافلة في حقهن وهي صحيحة وقال فيه على الصحيح لو صلى ثانياً صحت صلاته وإن كانت غير
مستحبة وتقع نفلاً وقال القاضي حسين فرضاً وحكى فيه وجهاً مطلقاً باستحباب الاعادة ووجهها بكتابتها
(ولا تؤخر زيادة مصلين) ذكره في الروضة (وقال نفسه كغيره في الغسل والصلاة) عليه فإله في الروضة
وشرح المذهب (ولو نوى الامام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكس) كل منهما (جاز)
ذكره في الروضة وضم اليه في شرح المذهب لو نوى الامام عائناً والمأموم غائباً آخر (والدفن بالمقبرة
أفضل) لئلا الميت دعاء المأثرين والرائين قاله الرازي (ويكره الميت بها) ذكره في الروضة ونقله
في شرح المذهب عن الشافعي والأصحاب لما فهم من الوحشة (ويندب ستر القبر بثوب) عند الدفن
(وان كان) الميت (رجلاً) أي فهو في المرأة كذا والمعنى فيه انه ربما ينكشف عند الانحجاج
وحل الشداد فيظهر ما يستحب اخفاؤه (وان يقول) من يدخله القبر (بسم الله وعلى ملة
رسول الله صلى الله عليه وسلم) روى الترمذي وغيره عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم
كان اذا وضع الميت في القبر قال بسم الله والله وعلى ملة رسول الله وفي رواية وعلى سنة ولاه صلى الله
عليه وسلم قال اذا وضعتم موتاكم في القبر فقولوا بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
والمسألان ذكرهما الرازي مع المسائل الثلاث بعدهما (ولا يفرش تحته شيء) من الفراش

جاز أي كالأول قدس في الظهر بالعصر
مثلاً وقول الشارح كل منهما دفع لما قبل
افراد الضمير في عكس مشكل (قوله)
لو نوى الامام الخ مثل هذا ما لو نوى حاضر
والمأموم حاضر آخر وحكمهما فيهم
بالاولى من مسألة الكتاب (قوله) لئلا
الميت دعاء المأثرين الخ قال اجتنبهم
الله ودفن الانبياء في موضع موتهم من
الخواص قال الدميري ويستثنى أيضاً
الشهداء كما في قتلى أحد انتهى وهو
مذهب أحمد رضي الله عنه وفي فتاوى
القفال الدفن بالميت مكره انتهى
ولو تنازع الورثة في مقبرتين ولم يكن
الميت أوصى بشئ يقال بعض المتأخرين
ان كل الميت رجلان فينبغي أن يحجاب
المقدم في الصلاة والغسل فان استويا
أقرع وان كان امرأة أجاب اقريب
دون الزوج انتهى ولو حفر لنفسه قبراً
قال الاسنوي فلا يكون أحق به مادام
حياد ذكره العبادي ووافقه النجاشي
يونس واستثنى ما اذا مات عقبه انتهى
وقضيه جوار الحفر في المسئلة ليعده
لدفنه وفيه نظر من حيث انه مانع للغير
لنوهه شغله وقد صرحوا بأن رفع التراب
على القبر بعد اندراس الميت حرام فيها
وقد يلوح فارق فرغ لا يجوز

دفن مسلم في مقبرة الكفار وعكسه (قول) المتن بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم روى البيهقي (ولا)
عن العلا عن الحلاج عن أبيه أنه قال اذا أدخلتموني قبري فقولوا بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنوا على التراب سنوا وافرؤا عند
رأسي أول البقرة وخاتمتها قال ابن عمر ففعل ذلك (قوله) روى الترمذي الخ اذا تأملت هذه الروايات لم تجد فيها شيئاً موافقاً للافظ
المصنف

(قول) المتن مخددة بل المطاوب كشف خدّه والافضاء به الى التراب استسكنة وتواضعوا رجاء لرحمة الله وعطفة من الله علينا بالرحمة والعفو في هذا المنزل وقبله وبعده آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وسميت المخذة مخددة لأنها آلة لوضع الخد (قول) المتن في تابوت هولعة قرش ولغة الانصار تابوته ولعل وجه الكراهة كونه اضاعة مال مع عدم ورود ذلك عن السلف وأيضا لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين (قول) المتن ليلال قال الاسنوي لانه صلى الله عليه وسلم (١٥٥) وكذا أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم دفنوا كذلك وقوله وقت كراهة

الصلاة لانه سببامقدا (قول) المتن اذا لم يتجره الضمير فيه راجع للوقت من قوله وقت كراهة الصلاة (قوله) محمول الخ قال الاسنوي الامر مختص بهذه الثلاثة فلا يدخل وقت الكراهة المتعلقة بالفعل كبعد الصبح والعصر قال فاعلم ذلك فان الحديث والمعنى وكلام الاصحاب دال عليه وبه على ان عبارة المصنف تقتضي أن التحرى حرام كتحرى الصلاة (قوله) وهو النهار المتجه الحاق ما قبل الشمس منه بالليل واعلم أن الاسنوي نازع في استحباب التأخير عن وقت الكراهة لقوات الاسراع المطاوب وقال ان التروى لم يذ كر ذلك في الروضة وشرح المذهب (قوله) وسكت الخ فيه رد على الاسنوي حيث قال لم يذ كر الفضل في غير أوقات الكراهة في الروضة ولا غيرها وبالجملة فالذي اقتضاه المتن وحاوله الشارح سن التأخير من الليل الى النهار ومن وقت الكراهة الى غيره وقد حاول الاسنوي بحسب خلاف الامر بنظرا الى طلب المبادرة (قوله) في الآخر يرجع الى قوله وغير وقت الكراهة وقوله لا علم بها الضمير فيه راجع للفضيلة من قوله عن الفضيلة (قوله) وذ كر فيه الخ وأما المسألة الثانية فقدم دليلها وهو الاجماع (قول) المتن والبناء قال

(ولا) يوضع تحت رأسه (مخذة) بكسر الميم أى يكره ذلك لانه اضاعة مال وقال في التمهيد لا بأس به (ويذكره دفنه في تابوت الا في أرض ندية) بخفيف التختاية (اورخوة) بكسر الراء وفتحها فلا يكره ولا نفذ وصيته به الا في هذه الحالة وتكون من رأس المال (ويجوز) من غير كراهة (الدفن ليلال وقت كراهة الصلاة اذا لم يتجره) ذ كر ذلك في الروضة وقال حديث عقبة بن عامر في صحيح مسلم ثلاث ساعات هنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيمن وان تقبر فيهن موتانا وذ كر وقت الاستواء والطلوع والغروب محمول كما قال القاضي أبو الطيب والمتولى على تحرى ذلك وقصده الحسابة الشيخ أبي حامد وجماعة الاجماع على عدم كراهة الدفن في الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها وتقبر بفتح النون وضم الموحدة وكسر هان دفن (وغيرهما) أى غير الليل وهو النهار وغير وقت الكراهة (أفضل) للدفن منهما أى فاضل عليهما وعبارة الروضة المستحب ان يدفن نهارا وسكت فيها وفي شرح المذهب المذكور فيه جميع ما ذ كر في المستثنين عن الفضيلة في الآخر لعلم بهامن النهى وذ كر فيه للمسئلة الاولى حديث جابر بن عبد الله قال رأى ناس نارا في المقبرة فأتوها فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر واذا هو يقول ناولوني صاحبكم واذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذ كر واه أبوداود باسنادا على شرط الشيخين (ويكره تخصيص القبر والبناء) عليه (والسكابة عليه) هذه المسائل وما بعدها ذ كرها الرافي الأماينة عليه قال جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحصص القبر وأن يبنى عليه واه مسلم زادا الترمذى وان يكتب عليه وان يوطأ وقال حسن صحيح والتخصيص التبييض بالحص وهو الخير والحق به الامام والغزالي التطيين ونقل الترمذى عن الشافعي انه لا بأس به وسواء في البناء بقبة أم بيت أم غيرهما وفي المكتوب اسم صاحبه أم غير ذلك في لوح عند رأسه أم في غيره قاله في شرح المذهب (ولونى) عليه (في مقبرة مسيلة هدم) البناء بخلاف ما اذا كان في ملكه وصرح في شرح المذهب بحرمه البناء فيها (ويندب ان يرش القبر بماء) لانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبر سعد واه ابن ماجه وأمر به في قبر عثمان بن مظعون واه الزار وسعد المذكور هو ابن معاذ كافي طبقات ابن سعد قال في الروضة قال صاحب التمهيد ويكره أن يرش على القبر ماء الور دون نقل في شرح المذهب كراهة هذا وان يطلى القبر بالخلوق عن المتولى وآخرين لانه اضاعة مال (ويوضع عليه حصي) روى الشافعي انه صلى الله عليه وسلم رش على قبر ابنه ابراهيم ماء ووضع عليه حصباء وهي بالمد وبالموحدة الحصى الصغار وهو حديث مرسل (وعند رأسه حجر او خشبة) روى أبوداود باسنادا جيدا انه صلى الله عليه وسلم وضع حجرا أى حفرة عند رأس عثمان بن مظعون وقال أن تعلم بها قبر أخى وأدفن اليه من مات من أهلى وتعلم بمعنى علم من العلامة (وجمع الاقارب في موضع) ذ كره الشيخ في المذهب واستدل بالحديث المذكور ونقله المصنف

الاسنوي سواء كان البناء بيتا أم قبة أو نحو ذلك انتهى وسيأتى في كلام الشارح (قول) المتن والسكابة قال السبكي ينبغي عدم الكراهة اذا كتب قدر الحاجة للاعلام لاسيما في انه يستحب وضع شئ يعرف به الميت (قوله) وهو الخير يسمى أيضا القصة بفتح القاف قال الائمة وحكمة النهى التزين أقول واضاعة المال لغير غرض شرعى (قول المتن) ويندب أن يرش الخ قال الاذرمي حضرت جنازة بحلب فوقع عقب دفنها مطر غزير فقلت لهم هذا يكفي عن الرش انتهى قال الغزى وفيه نظر يعرف من غسل الغريق (قوله) عثمان بن مظعون رضي الله عنه هو أو ل من دفن بالبقيع من المهاجرين (قوله) وتعلم بمعنى علم الخ هو ماضى أعلم الذى في الحديث

(قول) المثنوي يسم الزائر في الحديث ما من أحد يترقب أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا (١٥٦) فيسلم عليه الاعرفه ورد عليه السلام رواه

عبدالحق في الاحكام وقال اسناده صحيح (قوله) ونصبه زاد الاسنوي جواز جرة على البديل وقوله للتبرك يجوز أن يكون عائدا الى الموت في تلك البقعة أو الموت على الاسلام (قول) المتن الآن يكون الى آخره ليس من المحكي بقيل ثم يحتمل عوده الى الكراهة فينتفي التحريم أيضا بالاولى ويحتمل عوده اليهما وهو أولى وعلى كل حال لا يفيد الاستحباب نصا وفي شرح التنبيه للطبري انه لا يبعد الحاق القرية التي فيها صاحبون بالمساجد الثلاث (قوله) وللصلاة عليه معطوف على قوله تدارك لنفسه (قوله) فيجب بنشه الخ لودفن بمسجد ونحوه قال الأذري لم أرفيه شيئا ولا شك في بنشه ان ضيق على المصلين ونحوهم وان لم يضيق ففيه احتقال والأقرب النباش (قول) المتن ويسن أن يقف الخ يسن أيضا التلقين فيقال له يا عبد الله ابن أمة الله اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن الجنة حق والنار حق وإن البعث حق وإن الساعة آتية لا ريب فيها وإن الله يبعث من في القبور وانما ترضيت بالله ربا وبالاسلام ديناً ومحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وبالقرآن اماما وبالكعبة قبلة وبالمؤمنين اخوانا الحديث ورد فيه زاد في الروضة الحديث وان كان ضعيفا لكنه اعتضد بشواهد وان الملقن يجلس عند رأسه وان الطفل ونحوه لا يلحق زاد ابن الصلاح في فوائد رحلته عن شرح الوسيط لفخر الدين بن الوجيه وجهين في أن التلقين قبل أهالة التراب أو بعدها قال والمختار الاول وقال الشيخ عز الدين التلقين بدعة لم يصح فيه شيء * فرغ * قال صاحب الاستقصاء

في شرحه كالروضة عن الشافعي والاصحاب وقال فيه قال البندنجي ويستحب ان يقدم الاب الى القبلة ثم الاسن فالاسن (و) ينسب (زيارة القبور للرجال) روى مسلم عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت غيبتم عن زيارة القبور فزوروها قال في شرح المذهب واختلف العلماء في دخول النساء فيه والمختار عندهما أحبا انهن لا يدخلن في ضمير الرجال (وتكره للنساء) لقلة صبرهن وكثرة جزعهن (وقيل تحرم) قاله الشيخ في المذهب واستدل بحديث أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح وضمي في شرح المذهب الى الشيخ صاحب البيان والدائر على السنة ضم زيارت جمع زوار جمع زائرة سماء وزائر قياسا (وقيل تباح) اذا أمنت الفتنة عملا بالاصل والحديث فيما اذا ترتب عليها بكاء ونوح وتعدد كهاتهن وفهم المصنف الاباحة من حكاية الرافعي عدم الكراهة وتبعه في الروضة وشرح المذهب وذكر فيه حمل الحديث على ما ذكره كروان الاحياط للعجز ترك الزيارة لظاهر الحديث (وليس الزائر) فيقول كما قال صلى الله عليه وسلم وقد خرج الى القبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وان شاء الله بكمل الحقوق رواه مسلم زاد أبو داود وابن ماجه اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تقربنا بهم واسنادهم وعلقتهم وقوله دار أي أهل دار ونصبه على الاختصاص أو النداء وقوله ان شاء الله للتبرك (ويقرأ ويدعو) عقب قراءته والدعاء يفع الميت وهو عقب القراءة أقرب الى الاجابة (ويحرم نقل الميت) قبل دفنه من بلد موته (الى بلد آخر) ليدفن فيه (وقيل بكرهه) الا ان يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس فيختار ان ينقل اليها الفضل الدفن فيها (نص عليه) الشافعي رضي الله عنه ولفظه لأحبه الا ان يكون الى آخره وقال بالكراهة المغوى وغيره وبالحرمة المتولى وغيره ووجهها ان في نقله تأخير دفنه المأمور بتججيله وتعريضه لهتك حرمة وتغيره وغير ذلك وقد صح عن جابر رضي الله عنه قال كنا حملنا القتلى يوم أحد لندفنه فقام ناس من اهل المدينة فقاموا بغيرهم وقالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أمركم ان تدفنوا القتلى في ماضجهم رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة وقال الترمذي حديث حسن صحيح ذكر ذلك كله في مسألة النقل في الروضة وشرح المذهب (ونشه بعد دفنه للنقل وغيره حرام الا لضرورة بان دفن بلا غسل) وهو واجب الغسل فيجب بنشه تداركاً لغسله الواجب ما لم يتغير قال في شرح المذهب وللصلاة عليه قال فان تغير وخشي فساد لم يجز بنشه ما فيه من انتهاك حرمة (أو في أرض أو ثوب مغصوبين) فيجب بنشه وان تغير ابرد كل على صاحبه اذا لم يرض ببقائه وفي الثوب وجهه انه لا يجوز النباش لرد لانه كالتلف فيعطى صاحبه قيمته (أو وقع فيه) أي في القبر (مال) خاتم أو غيره فيجب بنشه لا خذ قال في شرح المذهب هكذا أطلقه أصحابنا وقيد المصنف بما اذا طلبه صاحبه ولم يوافقوه على التقييد (أو دفن لغير القبلة) فيجب بنشه ما لم يتغير وتوجهه للقبلة كما تقدم (لالتكفين في الاصح) لان الغرض منه الستر وقد ستره التراب والاكتفاء به أولى من هتك حرمة النباش والثاني يقيسه على الغسل (ويسن أن يقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت) روى أبو داود والحاكم وقال صحيح الاسناد عن عثمان رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لاختيكم واسألوا له التثبيت فانه الآن يسأل وعسارة شرح المذهب يستحب ان يمكث على القبر بعد الدفن ساعة يدعو للميت ويستغفر له نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب والرافعي اقتصر على ان يقف على القبر ويستغفر للميت وذكر الحديث (و) يسن (لجيران أهله تهيئة طعام يشبعهم يومهم وليتهم)

يستحب إعادة التلقين ثلاثا واعلم انه لا يشك على هذا قوله تعالى وما أنت بمسمع من في القبور ونحوه لا يسمعون لشغلهم في وقت دون وقت (قول) المتن لجيران الخ عطف على أن يقف

*) (كتاب الزكاة الخ) * الزكاة في اللغة الثبو والتطهير والمدح وفي الشرع اسم لقد من مال مخصوص يصرف لطائفة مخصوصة بشرائط سبقت بذلك لأن المال ينمو ببركة إخراجها ودعاء الآخذ قال تعالى وما آتيتكم من زكاة تريدون وجه الله الآية ثم هي نوعان زكاة نقدية وزكاة مال والثاني ضربان متعلق بالنفع وهو زكاة التجارة ومتعلق بالعين وهو ثلاثة حيوان وجوهر ونبات واختصت من الحيوان بالنسبة لكثرة النفع به في المأكل وغيره مع كثرتها في نفسها ومن الجواهر بالنسبة لكونها قيم الأشياء وتشأ عنها الفوائد كالحيوان ومن النبات بالقوت لأن به قوام البدن وسد الضرورات فتعلق به (١٥٧) لست ضرورة الفقراء (قوله) لأنه مرجع الضمير فيه وفي بدو آية للصيوان

(قول) المتن في النعم يذكر ويؤنس قال
الجوهري وهو واحد الانعام ونقل
النووي عن الواحدى اتفاق أهل
اللغة على الـ لا قه على الثلاث انتهى
وكذلك الانعام تطلق على الثلاث قال
تعالى وان لكم في الانعام الآيات الى
أن قال والخيل والبغال الخ (قول)

لشغلهم بالخزن عنه (ويلع عليهم في الاكل) ندبائلا يعضفوا بتركه (ويحرم تهيبته للناحيات والله أعلم) لانه اعانة على معصية وقوله لجيران أهله أحسن كما قال في الروضة من قول الرافعي لجيرانه ليدخل فيه مالو كان المبيت في بلد وأهله في غيره والاباعد من قرابته كالجيران ذكره في الروضة كأصلها والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما جاءه خبر قتل جعفر بن أبي طه في غزوة مؤتة اصنعوا الآل جعفر طعا ما فقد جاءهم ما يشغلهم رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي وقال الحاكم صحيح الإسناد ومؤتة بضم الميم وسكون الهمزة موضع معروف عند الكركي وقتل جعفر في جمادى سنة ثمان

*** (كتاب الزكاة) ***

المتن لا الخليل خالف أبو حنيفة فأوجبها
في اثنا الخليل وكذا في الذكور تبعاً
للإناث وسميت خيلاً لا ختيالها في مشيها
وأبدي بعضهم حكمة لعدم الوجوب
فهما قال وهي كونها تتخذ للزينة وأما
المتولد المذكور فعلم الوجوب فيه لأنه
لا يسمى غملاً ولا يجزئ في الأنثى قال
الاسنوي والطبائع عمد ود جمع طبعي
(قوله) وهو المراد أي للتصريح بها
في بعض الروايات كما قاله المصنف قال
الاسنوي وحملنا للطلق على التقيد كما في
باقي النصب فإنها لا تنغیر إلا بالواحدة
(قوله) ففيه مرجع الضمير فيه ما من
قوله بما زاد (قوله) فصرح الفقهاء
الحكم لما يقال عبارة المؤلف أعني
قوله ثم في كل أربعين الحق يقتضي أن هذا
الحكم لا يثبت قبل ذلك مع أنه ثابت
بزيادة الواحدة على العشرين (قوله)
الشامل له كيف الشمول مع أن الواحدة
تقابلها قسط من الواجب (قوله)

هي أنواع تأتي في أبواب (باب زكاة الحيوان) بدوا به وبالابل منه للبداء بالابل في الحديث الآتي لانه اكثر اموال العرب (انما تجب منه في النعم وهي الابل والبقر والغنم) فوجب في الثلاث اجماعا (لا الخيل والريق والمتولد من غنم وطبائ) فلا تجب فيها قال صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة رواه الشيخان والاصل عدم الوجوب في المتولد المذكور (ولاشئ في الابل حتى تبلغ خمسا ففيها شاة وفي عشر شاتان وخمس عشرة ثلاث وعشرين أربع وخمس وعشرين بنت مخاض وست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة واحدة وستين جذعة وست وسبعين بنتا لبون واحدة وتسعين حقتان ومائة واحدة وستين ثلاث بنات لبون ثم) في الاكثر من ذلك (في كل أربعين بنت لبون و) في (كل خمسين حقة) حديث أبي بكر رضي الله عنه بذلك في كتابه بالصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخاري عن أنس ومن لفظه فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين الى آخر ما تقدم وهذا يصدق بما زاد واحدة وهو المراد وذلك مشتمل على ثلاث أربعين ففيه ثلاث بنات لبون كما صرح به في رواية لابي داود بلفظ فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وصرح الفقهاء بذلك وذكروا المضابط الشامل له بعده ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين بنتا لبون وحقتان وفي مائة وتسعين ثلاث حقات وبنت لبون وفي مائتين مائيتان من أربع حقات وأخمس بنات لبون ولواحدة الزائدة على العشرين والمائة قسط من الواجب وقال الاصطخري لافلوتلفت واحدة بعد الحول وقبل التمكن سقط من الواجب جزؤ من مائة واحدة وعشرين جزأ وقال الاصطخري لا يسقط شيء وقال أيضا فيما زاد بعض واحدة يجب ثلاث بنات لبون والجميع حقتان وما بين النصب عفو وقول قول يتعلق به الواجب أيضا فلو كان معه تسع من الابل قتلنف منها أربع بعد الحول وقبل

٤٠ ل ج وللواحدة الزائدة قسط من الواجب قال السبكي فعلى هذا يكون قوله في الحديث ففي كل أربعين مخصوصا بما
عدا صورة المائة وأحدى وعشرين وعلى قول الاصطخري لا تخصيص لأن الزائد عفوا وتوقف تغير الواجب عليه ثم قال وأما الثاني والعشرون
وما بعده إلى التسع والعشرين فهو وقص بالاتفاق يعني ليس فيه نصاب مغير للواجب وإنما هو عدد بين النصب قال فان جعلنا الفرض به كان المراد
بقوله في الحديث ففي كل أربعين بنت لبون العقود الكاملة دون الأحاد وان جعلنا الوقص عفوا كان المراد ما عدا صورة المائة وأحدى
وعشرين يعني كلام المصنف على المذهب ثم بعد الحادي والعشرين وعلى رأي الاصطخري بعد العشرين انتهى موضعا

(قوله) ان قلنا الخ أي أما إذا قلنا بأنه شرط في الوجوب فإنه يجب شاة على القولين لتلف الأربعة قبل تعلق الوجوب بها (قوله) وطعنت في الثانية أي فهي متصفة بذلك حتى طعنت في الشاة وقس الباقي (قوله) وما ذكرنا الحاصل ان سن الجذعة من الضان والمزع على النصف من سق الثانية منهما (قول) المتن والاصح انه مخير أي لإطلاق الشاة في الخبر وكافي الاضحية ومقابل الاصح (١٥٨) يتعين الغالب اذا كان أهلى (قول)

المتن وانه يجزئ الذي لا يشكل عليه لفظ الشاة في الخبر لان البناء للوحدة لا للتأنيث وكافي الاضحية ويشترط أن تكون سليمة ولو كانت الابل مراضا لانها وجبت في الذمة لكونها من غير الجنس (قوله) نظرا الخ أي وكافي الشاة في أربع الغنم قال الرافعي والوجهان مبنيان على ان الشاة هنا أصل أو بدل عن الابل انتهى وفيه نظر (قول) المتن فان عدم بنت مخاض الخ صرح في الروض بأن هدمها معتبرا أيضا في اجزائه عن دون خمسة وعشرين (قوله) بأن لم يملكها الخ اقتضى هذا الاطلاق وجوب الاخراج اذا كان يملكها خارجة عن النصاب كالمعلوفة قال الاستوى وهو متجه انتهى وقد يقال عدم وجوب السكران ثم جاعل منه ويحاي بأن المعلوفة قد تكون غير كريمة (قوله) ولا يكلف تحصيلها أي ولا جبران لان زيادة السن تعادلها الاثوة وأعلم أن دليل ذلك كتاب أبي بكر رضى الله عنه ففيه فان لم تكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء وهذا الدليل سيأتي في كلام السارح وكتبته قبل الاطلاع عليه (قول) المتن والمعصية كعدومة لو قال والمعيب لا فادحا عاما غير خاص بهذه المسئلة (قوله) وقيل يتعين بنت المخاض أي لان الابتداء في العدم كالابتداء في الوجود ووجه الاول انه اذا اشترى ابن اللبون صار

التمكن وجبت شاة وعلى الثاني خمسة اتساع شاة ان قلنا التمكن شرط في الضمان دون الوجوب وهو الاظهر (وبنت المخاض لهاسنة) وطعنت في الثانية (واللبون سنتان) وطعنت في الثالثة (والحقه ثلاث) وطعنت في الرابعة (والجذعة أربع) وطعنت في الخامسة وجه التسمية ان الاولى آن لامها ان تكون من المخاض أي الحوامل وان الثانية آن لامها ان تلد فتصير لبونا وان الثالثة استحققت ان يطرقها الفحل أو ان تتركب ويحمل عليهن تولان وان الرابعة تعذر مقدم أسنانها أي تسقطه (والشاة) المذكورة (جذعة ثمان لهاسنة) ودخلت في الثانية (وقيل ستة أشهر أو ثمانية معز لها سنتان) ودخلت في الثالثة (وقيل سنة) وما ذكرنا من الجذعة والثنية سواء كانتا من الضان أم من المعز وقائل الاول فهمما واحدا وكذا قائل الساقى وقيلت الشاة بالجذعة أو الثانية حلالا للطلق على المقيدي الاضحية (والاصح انه مخير بينهما) أي بين الضان والمعز من غنم البلد (ولا يتعين غالب غنم البلد) والثاني يتعين الغالب منها فان استويا تخير بينهما ولا يجوز العدول عن غنم البلد الا بخير منها قيمة أو مثلها (و) الاصح (انه يجزئ الذي ذكر) أي جذع الضان أو ثني المعز وان كانت الابل اثنا اصدق الشاة إلى الذكر والثاني لا يجزئ مطلقا نظرا الى ان المراد الانثى لما فيها من الدر واللسل والثالث يجزئ في اابل المذكور دون الاناث والجامعة لها ولذا كور (وكذا بغير الزكاة) الاصح انه يجزئ (عن دون خمس وعشرين) لانه يجزئ عنها فمما دونها أولى والثاني لا يجزئ البعير الناقص عن قيمة شاة في الخمس وشاتين في العشر وثلاث في الخمس عشرة وأربع في العشرين والثالث لا يثبت في العشر من حيوانين بعيرين أو شاتين أو بعير وشاة وفي الخمس عشرة من ثلاث حيوانات وفي العشر من من أربعة على قياس ما تقدم والبعير يطلق على الذكور والانثى وباضافته المريدة على المختر الى الزكاة أريد الانثى بنت المخاض فما فوقها كما قاله في شرح المهذب وهل القرض في الخمس جميعه او خمسة والباقى تطوع وجهان قال في الروضة الاصح ان جميعه فرض (فان عدم بنت المخاض) بان لم يملكها وقت الوجوب (فابن لبون) وان كان أقل قيمة منها ولا يكلف تحصيلها (والمعصية كعدومة) فهي حديث البخاري السابق فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء فان عدم ابن اللبون أيضا حصل ما شاء منهما وقيل يتعين بنت المخاض وفي شرح المهذب ان المعصية والمرهونة كالمعدومة ذكره الدارمي وغيره (ولا يكلف كريمة) عنده أي اخراجها وابله مهازيل لقوله صلى الله عليه وسلم لعاذحين بعته عاملا بالذكور انتم أموالهم رواه الشيخان (لكن تمنع) السكرية عنده (ابن لبون في الاصح) لوجود بنت المخاض عنده والثاني يقول هي لعدم وجوب اخراجها كالمعدومة (ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند فقدها فانه أولى من ابن لبون (لا) عن بنت (لبون) عند عدمها (في الاصح) والثاني يقيسه على ابن اللبون عند عدم بنت المخاض نظرا الى أن زيادة السن جارية لفضيلة الاثوة وأجاب الاول بان زيادة السن في ابن اللبون توجب اختصاصه بقوة ورود الماء والشجر والامتاع من صغار السباع بخلافها

واجده مع قد بنت المخاض ثم لا يخفى أن له أن يترك التحصيل ويصعد الى بنت اللبون ويأخذ الجبران نعم لو كان عنده ابن اللبون وبنت اللبون فأراد اخراجها مع أخذ الجبران امتع (قول) المتن ويؤخذ الحق أي ولا جبران لان الجبران انما هو بين الاناث (قول) المتن في الاصح راجع لقوله لابون

(قوله) والقديم الخ هذا القديم جار سوا وجد السنن في ماله أم لا (قول) المتأخذ أي وليس هنا صعود ولا هبوط (قوله) وله أن لا يحصل هو مفهوم من قول المناج فله تحصيل ماشاء * فخرج * لو كان له بنات لبون مثلا ولكنها جارية في ملك ولده بتلك من أبيه لم يكف الوالد الرجوع فيها (قوله) وصعد الى (١٥٩) أربع جذاع له أيضا أن يجعلها أصلا وينزل الى أربع بنات لبون مع دفع

الجبران كما أن له أن يجعل بنات اللبون أصلا ويصعد الى خمس حقا مع أخذ الجبران ويمنع أن يرتقي من بنات اللبون الى الجذاع أو ينزل من الحقا الى بنات الخاض لكثرة الجبرانات مع إمكان التقليل وقول له أيضا أن يجعلها الى قول مع أخذ الجبران لم أره مسطورا سوى في شرح الارشاد للكمال المقدسي والذي يتقدح في نفس الاشكال ومنعه الأنا يساعده نقل وجه الاشكال أن من حصل أحد الصنفين صار واجدا للواحدة فكيف يأخذ مع ذلك جبرانا أو يعطيه ثم رأيت في شرح البهجة لشيوخنا التصريح بمماثلته فقلله الحد ثم رأيت البلقيني بحث الجواز في الشق الأول دون الثاني وهو ظاهر (قوله) لافقراء أي سواء كانت الغبطة من حيث زيادة القيمة أو من حيث مسيس الحاجة الى الارتفاق بالحل كالحقا والحاصل انه ينظر الاغبط مراعى في ذلك مصلحة الفقراء بنه عليه الرفاعي رحمه الله عند الكلام على ايجاب التفاوت ونه أيضا على أن يحمل ذلك اذا كانت الغبطة تقتضي زيادة في القيمة والا فلا يجب تفاوت (قوله) والثاني تخير أي كافي الجبران وكافي الصعود والنزول ورتب أن الجبران في الذمة تخير فيه كالكفارة وبأن للمالك مندوحة عن الصعود والنزول بأن يحصل الفرض لكنه خير رفقاه كي لا يكلف الشراء

في الحق فلا يوجب اختصاصه عن بنت اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فبها جميعا فليست الزيادة هنا في معنى الزيادة هناك فلا يلزم من جبرها هناك جبرها هنا وقوله الأصح عبر بدله في أصل الروضة بالمذهب قال وبه قطع الجمهور وحكت طائفة فيه وجهين (ولو اتفق فرضان) في الابل (كأنتي بعين) فرضها بحساب بنات اللبون خمس وبحساب الحقا أربع (فالمذهب لا يتعين أربع حقا بل هن أو خمس بنات لبون) والقديم يتعين الحقا نظرا لاعتبار زيادة السن أو لا بدليل الترقى الى الجذعة التي هي منتهى الكمال في الاسنان ثم العدول الى زيادة العدد واستدل في المذهب وغيره للجديد بما في نسخة كتابه صلى الله عليه وسلم بالصدقة فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقا أو خمس بنات لبون أي السنين وجدت أخذت رواه أبو داود وغيره عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه قرأه من الكتاب ولم يذكر سماعه له عن أبيه في جملة حديث الكتاب وقطع بعض الاصحاب بالجديد وحمل القديم على ما إذا لم يوجد الا الحقا ولم يصرح في الروضة كأصلها بتعجيل واحد من الطريقتين وصحح طريق القولين في الشرح الصغير وشرح المذهب فعلى القديم ان وجدت الحقا عنده بصفة الاجزاء من غير نفاسة لم يجز غيرها وانزل منها الى بنات اللبون أو صعد الى الجذاع مع الجبران قال في شرح المذهب وان شاء اشترى الحقا (فان وجد) على المذهب الجديد (بما له أحدهما أخذ) منه كما سبق في الحديث سواء لم يوجد من الآخر شي أم وجد بعضه اذ الناقص كالمعوم وكذلك المعيب ولو كان الآخر أنفع للمساكين لم يكف تحصيله (والا) أي وان لم يوجد بما له أحدهما (فله تحصيل ماشاء) منها شراء أو غيره (وقيل) يجب (الاغبط للفقراء) كما يجب اخراجه اذا وجد في ماله كما سيأتي وله ان لا يحصل واحد منهما بل ينزل أو يصعد مع الجبران فان شاء جعل الحقا أصلا وصعد الى أربع جذاع فأخرجها وأخذ أربع جبرانات وان شاء جعل بنات اللبون أصلا ونزل الى خمس بنات مخاض فأخرجها ودفع معها خمس جبرانات (وان وجدتهما) في ماله (فالعجيب تعين الاغبط) منهما للفقراء والمراد بهم وبالمساكين هنا جميع المستحقين ولشهرتهم يسبق اللسان الى ذكرهم والثاني يتخير المالك بينهما كما لو لم يكونا عنده (ولا يجزئ) على الأول (غيره) أي غير الاغبط (ان دلس) المالك في اعطائه (او قصر بالساعي) في أخذه (والا فيجزئ) والأصح مع اجزائه (وجوب قدر التفاوت) بنه وبين الاغبط والثاني يستحب فاذا كانت قيمة بنات اللبون أربع مائة وخمسين وقيمة الحقا وقد أخذت أربع مائة فقد رتبتا تفاوت خمسون (ويجوز اخراجه دراهم) كما يجوز اخراج شقص به (وقيل) يتعين تحصيل شقص به (وعلى هذا يكون من الاغبط لانه الأصل وقيل من المخرج ثلثا تبعض وقيل يتخير بينهما في المثال المتقدم يخرج خمسة اشباع بنت لبون وقيل نصف حقة وقيل يتخير بينهما ويصرف ذلك للساعي وفي اخراج الدراهم قيل لا يجب صرفها اليه لانها من الاموال الباطنة والاصح في الروضة وجوب صرفها اليه لانها جبران الظاهرة

فوكل الامر الى خبيره (قول) المتأخذ فيجزئ للمستقة في الرد (قوله) مع اجزائه ولذا قل بعضهم المراد بالاجزاء الحسبان لا الحكمة به (قوله) والثاني يستحب لان المخرج محسوب (قول) المتأخذ ويجوز اخراجه دراهم لان الغرض منه جبر الفرض فكان للجبران ولان القيمة قد تنجب كما لو تعذرت الشاة الواجبة في الابل وكما لو تعذرت بنت الخاض مع ابن اللبون فلم يجدهما في ماله ولا بالثمن (قوله) كما يجوز اخراج شقص به يريد به هذا ان الصائل بالاول يجوز الثاني بخلاف العكس كما يفهم من قوله وقيل يتعين (قوله) وعلى هذا الخ كذا على الاول فيما يظهر

(قوله) **تُؤخذ القيمة** أي لأخصوص الدراهم وهي الفضة (قوله) أن يفرقه الضمير فيه راجع للتفاوت من قوله على استحباب التفاوت (قوله) **بجدة** أي بجدته يعلم أن المسئلة خمسة أحوال وجود أحد السنين فقد هما وجودهما وجود بعض من كل منهما وجود بعض من أحدهما فالثلاث الأولى سبقت في المتن والأخيرتان في القيمة (قوله) وبين أن يدفع إلى آخره منه تستفيدانه لو كان عنده (١٦٠) ثلاث بنات لبون وحتنان جازله

ومرادهم بالدراهم نقد البلد كما صرح به جماعة منهم ولكن كثرة استعمالها تجري على اللسان قال في شرح المذهب على استحباب التفاوت له أن يفرقه كيف شاء ولا يتعين لاستحبابه الشدص بالتفريق **بجدة** لو وجد ثلاث حقاق وأربع بنات لبون تخير بين أن يدفع الحقاق مع بنت اللبون وجبران وبين أن يدفع بنات اللبون مع حقة وأخذ جبران أوله دفع حقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات في الذم ومقابلته ينظر إلى بقاء بعض الفرض عنده وكثرة الجبران ولو وجد حقتين فقط فله أن يخرجهما مع جذعتين ويأخذ جبرائين وله أن يخرج خمس بنات مخاض بدل بنات اللبون مع خمس جبرانات ولو وجد ثلاث بنات لبون فقط فله أن يخرجهن مع بنتي مخاض وجبرائين وله أن يخرج أربع جذعات بدل الحقاق ويأخذ أربع جبرانات كذا ذكر البغوي الصورتين وطرد الرافعي الوجه السابق في الشق الثاني منهما لبقاء بعض الفرض عنده وكثرة الجبران ولو أخرجه عن المائتين حقتين وبنت لبون ونصفه لم يجز للتشقيص ولو ملك أربع مائة فعليه ثمان حقاق أو عشر بنات لبون ويعود في الجميع ما تقدم من الخلاف والتفريق ولو أخرجه عنها أربع حقاق وخمس بنات لبون جاز أن كل مائة أسل وقيل لا يجوز لتفريق الفرض (ومن لزمه بنت مخاض فعدمها وعنده بنت لبون فدفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو) لزمه (بنت لبون فعدمها دفع بنت مخاض مع شاتين أو عشرين درهما أو) دفع (حقة وأخذ شاتين أو عشرين درهما) روى ذلك في المسائلتين البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره وصفة الشاة ما تقدم في شاة الخمس والدراهم هي النقرة قال في شرح المذهب الخالصة والشاتان أو العشرون درهما هو مسمى الجبران الواحد وقوله فعدمها أي في ماله احتراز عما لو وجدها فيه فليس له النزول وكذا الصعود لأن لا يطلب جبرانا لأنه زاد خيرا كما ذكره فيما سياتي (والخيار في الشاتين والدراهم لدفعها) ساعيا كان أو مالكا كما هو ظاهر الحديث المذكور (وفي الصعود والنزول للمالك في الأصح) لأنهما شرعا تخفيفا عليه ومقابلته بالساعي أن دفع الشاتين غير الأغبط فإن دفع الأغبط لزم الساعي أخذ قطعا (الأن تكون ابلة معيبة) بمرض أو غيره فلا خيار له في الصعود لأن واجبه معيب والجبران للتفاوت بين السليمين وهو فوق التفاوت بين المعيبين فإذا أراد النزول ودفع الجبران قبل لأنه تبرع بزيادة (وله صعود درجتين وأخذ جبرائين ونزول درجتين مع) دفع (جبرائين بشرط تعذر درجة في الأصح) كان يعطى بدل بنت المخاض عند دفعها وقد بنت اللبون حقة ويأخذ جبرائين أو يعطى بدل الحقة عند دفعها وقد بنت اللبون بنت مخاض ويدفع جبرائين وجه الاشتراط النظر إلى تقليل الجبران ومقابلته بقول القرني الموجودة ليست واجبة فوجدتها كعدمها ولو صعد مع وجودها ورضى بجبران واحد جاز بلا خلاف ولو تعذرت درجة في الصعود ووجدت في النزول كان لزمه بنت لبون فلم يجدها ولا حقة ووجدت بنت مخاض ففي إخراج الجذعة وجهان أحدهما في شرح المذهب الجواز وله الصعود والنزول ثلاث درجات بشرط تعذر درجتين في الأصح كما صرح به في شرح المذهب بأن يعطى بدل الجذعة عند دفعها وقد بنت اللبون بنت مخاض مع ثلاث جبرانات أو يعطى بدل بنت المخاض الجذعة عند دفعها ويأخذ ثلاث جبرانات (ولا يجوز

إخراج ذلك مع أخذ جبرائين (قوله) وله دفع حقة إلى آخره سكت عن دفع بنت لبون مع أربع حقاق وأخذ الجبران فإنه متنع فيما يظهر لأن الأربع حقاق فرضه فيخرجها فقط بلا جبران (قوله) الصورتين المراد بهما قوله وله أن يخرج خمس بنات مخاض الخ وقوله وله أن يخرج أربع جذعات الخ (قول) المتن المتن فعدمها أي من ماله (قول) المتن دفعها قال العراقي أي أن أرادولة تحصيل بنت المخاض وقوله وعنده بنت لبون ليس بشرط فله تحصيلها ولو وجد ابن اللبون فليس له أن يخرج بنت اللبون ويطلب الجبران انتهى بمعناه وعلم أنهم قالوا لو كان واجبه بنت المخاض فلم يجدها ولا ابن اللبون في ماله ولا بالتمن دفع القيمة وقضية كلامهم هنا أن شرط ذلك أن لا يكون عنده بنت لبون ثم رأيت العراقي في النكت قال لعل دفع القيمة إذا اقتدس أثر أسنان الزكاة (قول) المتن شاتين أو عشرين درهما الحكمة في ذلك أن الزكاة تؤخذ عند المياها غالبا وليس هناك حاكم ولا مقوم يضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصراة والقطرة ونحوهما (قوله) تخفيفا أي كي لا يكلف الشراء لشقيقه (قوله) في الصعود أي ليدفع معا قال الاستوى وقضية تعليلهم الجواز إذا دفع سليما وإن كان إطلاق المنهاج يقتضي المنع انتهى **بجدة** لو كان عنده بنت مخاض وهي كريمة لم تنم مع الصعود وان منعت إخراج ابن

اللبون (قول) المتن في الأصح يرجع لقوله بشرط (قوله) في الصعود مثله لو تعذرت في النزول ووجدت في الصعود كان واجبه أخذ الحقة فلم يجدها ولا بنت اللبون له أن ينزل إلى بنت المخاض مع وجود الجذعة (قوله) والنزول ثلاث درجات قلت والتباس جواز النزول إلى أربع بناء على ترجيح النووي الآتي كأن يصعد من بنت المخاض إلى اثنتي عشرة عند تعذرها بينهما

(قوله) ليست من أسنان لزكاة مكان ذلك كالأخرج عن بنت الخاض فصيلا مع دفع الجبران وعلى ما صححه النووي رحمه الله يحتاج إلى الفرق ولعل اعتبار الشارع لولاء في الأضحية (قول) المتن قالت الأصح عند الجمهور الخ هل يجوز أن يدفع بدل الجدة مثلا لبنتي لكون أو حقتين ويأخذ الجبران بل يكون ذلك أولى بالجواز من الثانية (١٦١) لأنها ليست من أسنان الزكاة بخلاف ما ذكره كرحم نظر ثم ذكر لي أن المسئلة من قوله

أخذ جبران من ثمنه يدفعها (بدل جذعة) عليه فقدها (على أحسن الوجهين) لأن الثنية وهي أعلى من الجذعة بسنة ليست من أسنان الزكاة (قلت الأصح عند الجمهور والجواز والله أعلم) كما في سائر المراتب ولا يلزم من انتفاء أسنان الزكاة عن الثنية بطريق الأصل انتفاء نياتها فإن دفعها ولم يطلب جبرانًا جاز قطعًا لأنه زاد خيرًا (ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم) لجبران واحد لأنه خلاف ما تقدم في الحديث فإن كان المالك أخذ أو رضى بالتفريق جاز لأن الجبران حقه وله إسقاطه (وتجزئ شاتان وعشرون) درهمًا (لجبرانين) من المالك أو الساعي نظرًا إلى أن الشاتين لو أحدهما والعشرين لآخر وقال في شرح المذهب لو توجه جبرانان على المالك أو الساعي جاز أن يخرج عن أحدهما عشرين درهمًا وعن الآخر شاتين ويجبر الآخر على قبوله وكذلك لو توجه ثلاث جبرانات فأخرج عن أحدها شاتين وعن الآخرين أربعين درهمًا أو عكسه جاز بلا خلاف (و) لاشئ (في البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبيع ابن سنة) وطعن في الثانية وقيل ستة أشهر (ثم في كل ثلاثين تبيع وكل أربعين مسنة لها مستان) وطعن في الثالثة وقيل سنة روى الترمذي وغيره عن معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرني أن أخذ من كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبعًا وصححه الخ كما وغيره والبقرة تقع على الذكور والأنثى في سنتين تبعان وفي سبعين تبع ومسنة وفي ثمانين مستان وفي تسعين اثلاثه أتبعه وفي مائة مسنة وتبعان وفي مائة وعشرة مستان وتبع وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربع أتبعه وحكمها حكم بلوغ الأبل مائتين في جميع ما تقدم من الخلاف والتفرع (و) لاشئ (في الغنم حتى تبلغ أربعين فشاة) أي ففيها شاة (جذعة ضأن أو ثنية معسر) وسبق بيانها (وفي مائة واحدة وعشرين شاتان ومائتين وواحدة ثلاث وأربع مائة أربع ثم في كل مائة شاة) روى البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه فإذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة شاة فإذا كانت سائمة الرجل ناضجة عن أربعين شاة واحدة قلنس فيها صدقة إلا أن يساعرها

* (فصل ان اتحد الخ) * (قوله) أرحية
 أمهرية اعلم ان الأبل العرب هي ابل
 العرب ويقابلها البخاني وهي ابل
 الترك ولها سنامان ثم ان ابل العرب
 منها الارحية نسبة الى أرحب قبيلة من
 همدان ومنها المهرية نسبة الى مهرية بن
 حديدان أبو قبيلة وهذا المجيدة نسبة
 الى فحل الأبل يقال له مجيد وهي دون
 المهرية (قول) المتخاخذ الفرض منه
 لو اتحد النوع ولكن اختلفت الصفة
 ولا تنقص أخذ الا غبط كما سلف
 في الحقائق وبنات الببون (قول) المتن
 عن ضأن معز الضأن جمع مفردة ضائن

(قوله) قيل يخرج المالك مقابل قول المتن فلا يعط (قول) المتن ماشاء بحيث ان يكون المأخوذ من اعلى الانواع أى مع مراعاة التقييد
 كما انقسمت الماشية الى صحاح ومراض وأجاب الرافعي بأن النسي ورد عن أخذ المراض بخلاف هذا (قول) المتن أخذوه بالاعطاء
 كان أولى ليفيد ان الخيرة للمالك لكن قول المنهاج والاطهر انه يخرج ماشاء يفيد ان الخيرة للمالك (قول) المتن بقية الخاضط ذلك في هذا وأمثاله
 الآتية أن يكون نسبة قيمة المأخوذ الى قيمة جميع نصابه كنسبة المأخوذ الى ذلك النصاب (١٦٢) (قول) المتن ولا تؤخذ مريضة الخ أى

لقوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تتفقون والمراد بالخبيث الردى لا الحرام لقوله تعالى ولستم بأخذنيه الا أن تمضوا فيه ومن الأدلة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم لا تؤخذ في الصدقة هزيمة ولا ذات عوار ولا تيس الغنم والعوار العيب وفتح العين أقصع من ضمها ثم هذا الحديث يحتمل على الغالب من كون المال فيه صحيح ومعيب فلا ينافى أحدا المعيب من مثله (قوله) بما يرد به في البيع أى فتحزى الحامل وان لم تجزئ في الأشحية (قوله) يؤخذ عنها الذكر كان ضابطه حيث شدد اعتبار أقل مجزئ في خمسة وعشرين (قوله) بسنها الضمير فيه راجع لقوله أنثى (قوله) والثاني المنع أى لان النص ورد بالاناث فكيف التحصيل (قوله) قطعاً وجهه عدم نص الشارع فيها على الاتى بخلاف غيرها (قوله) لا يؤخذ الخ أى بالتقسيم صريحه في الروض والتصحيح وغيرهما (قول) المتن وفي الصغار الى آخره دليله ودليل حوده مما سلف قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة ويتخص مسئلتنا قول أبى بكر رضى الله عنه والله لو منعوا منى عناقاً كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تلتهم عليه (قوله) من الثلاث يتصور أيضاً بغير ذلك لكن في المعز والنقر لان واجبهما له سستان

وقيل يخرج المالك (والاطهر انه يخرج ماشاء مقسطا عليهما بالقيمة فاذا كان) أى وجد (ثلاثون هنرا) وهى أثني المعز (وعشرين نجات) من الضأن (أخذ هنرا ونجعة بقيمة ثلاثة أرباع عزور ربع نجعة) وفي عكس الصورة بقيمة ثلاثة أرباع نجعة وربع عزور على القول الأول يؤخذ في الصورة الاولى ثنية معز وفي الثانية جذعة ضأن ولو كان له من الأبل خمس وعشرون خمس عشرة أرحية وعشرون مهرية أخذ منه على القول الأول بنت مخاض أرحية وعلى الثاني بنت مخاض أرحية أو مهرية بقيمة ثلاثة أخماس أرحية وخمسة مهرية ولو كان له من البقر العرب ثلاثون ومن الجواميس عشر أخذ منه على القول الأول مسنة من العرب وعلى الثاني فيما يظهر مسنة منها بقيمة ثلاثة أرباع مسنة منها وربع جاموسة (ولا تؤخذ مريضة ولا معية) بجماديه في البيه (الامن منها) أى من المراضات والمعيات ويكفي مريضة متوسطة ومعية من الوسط وقيل تؤخذ من الحيسار ولو انقسمت الماشية الى صحاح ومراض أو الى سليمة ومعية أخذت صحيحة وسليمة بالقسط في أربعين شاة ونصفها صحاح ونصفها مراض وقيمة كل صحيحة دينار وكل مريضة دينار تؤخذ صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة بمأذرك وذلك دينار ونصف وكذا لو كان نصفها سليما ونصفها معيبا كما ذكر (ولا) يؤخذ (ذكر الا اذا وجب) كابن لبون في خمس وعشرين من الأبل عتسمة فتدبت المخاض وكالتبضع في البقر (وكذا لو تمحضت ذكورا) وواجبها في الأصل أنثى يؤخذ عنها الذكر بسنها (في الجمع) وعلى هذا يؤخذ في ست وثلاثين من الأبل ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين منها لثلاثين بين النصابين ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة أى فاذا كان قيمة المأخوذ في خمس وعشرين خمسين درهماً يكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين درهماً بنسبة زيادة الست وثلاثين على الخمس والعشرين وهى خمسان وخمس والخمسة والمانع وعلى هذا تؤخذ أنثى دون قيمة المأخوذة من محض الاناث بان تقوم الذكور بتقديرها انا واناثا وانثى المأخوذة عنها وتعرف بنسبة قيمتها من الجملة ثم تقوم ذكورا وتؤخذ أنثى قيمتها ما تنضميه النسبة أى فاذا كانت قيمتها انا انثى وقيمة الانثى المأخوذة عنها خمسين وقيمتها ذكورا ألفاً أخذ عنها أنثى قيمتها خمسة وعشرون والوجهان في الأبل والبقر أما الغنم فيؤخذ عنها الذكر قطعاً وقيل على الوجهين والنفسمة من الثلاث الى الذكور والاناث لا يؤخذ عنها الا الاناث كالتحصنة انا (وفي الصغار صغيرة في الجديد) كان ماتت الاتهامات عنها من الثلاث قبني حولها على حولها كحسية في والقر لا يؤخذ عنها الا كبيرة لكن دون الكبيرة المأخوذة عن البكر في القيمة وحكى الخلاف وجهين أيضاً وعلى الأول يجتهد السامع في غير الغنم ويجتزع عن التسوية بين القليل والكثير فيأخذ في ست وثلاثين فصلا فوق المأخوذ في خمس وعشرين وفي ست وأربعين فوق المأخوذ في ست وثلاثين وعلى هذا قياس ولو انقسمت

كذا ذكره الاسنوى ومراده في البقر أن يبلغ قدره يكون الواحد في أصله مسنة كالأربعين والا فالثلاثون يجب فيها تبضع الماشية وهو ماله سنة وحينئذ هذا الذى ذكره في البقر يتصور في الأبل أيضاً كان يملك ستا وثلاثين أولاد محاض يجب فيها صغيرة أزديتة من المأخوذة في خمس وعشرين وبالجملة فلك أن تعذر عن اقتصار الشارع تبعاً لغيره على التصوير بالموت بأن عرضهم صغار ليست من أسنان لركاة ولا يتصور ذلك الاموت الاصول فلتأمل (قوله) في غير الغنم أى أما الغنم فلا يؤدى فيها ذلك الى التسوية بين القليل والكثير لان العبرة فيها بالعدد ولا أقل في الروضة ان الجهم وورقطعوا فيها بالاخذ

قوله) وجوب كبيرة أى بالقسط صرح به في التصحيح لابن قاضي عجلون حينئذ فانظر ما لفرق بين الجديد والقديم (قول) المتن وخيار من عطف العام على الخاص * فرع * لو كانت الماشية كلها (١٦٣) خيارا أخذ منها القرض الا الحوامل فانه لا يؤخذ منها الحامل وان كان الكل

حوامل (قول) المتن ولو اشترك أهل الزكاة الخ تسمى هذه خلطة الشيوخ وخلطة الاعيان والآنية خلطة جوار وخلطة أوصاف (قوله) واحد بقياس الاولى على خلطة الجوار ثم الخلطة قد تفيد تخفيفا كما في ثمانين شاة بينهما على السواء أو تقيلا كأربعين كذلك أو تخفيفا على أحدهما وتقيلا على الآخر كان ملكا ستين لا أحدهما ثلثاها وللآخر ثلثها وقد لا تفيد واحدا منهما كاثنتين على السواء ويجرى ذلك في كل من الخلطين (قول) المتن وكذا لو خلطا مجاورة استدل على صدق اسم الخلطة بذلك قوله تعالى وإن كثير من الخلطاء ليعلى الآية عقب قوله تعالى إن هذا أخيه تسع وتسعون نجمة ولي نجمة واحدة (قول) المتن شرط الخ أى فالشرط راجع للمجاورة فقط (قوله) أى موضع الشرب يقال بعير شارع أى وارد الماء (قوله) وهو الحلب يرجع لقول المتن وموضع الحلب (قوله) على انه يشترط الخ هذا الحكم جعله الاستوى مفرعا على الثاني وكذا رأيت في شرح السبكي لكنه قال عقبه هكذا قاله الرافي عن المسعودي قال أعنى السبكي وسكت عما اذا قلنا يشترط اتحاد الفعل ومقتضى تشبيهه بموضع الحلب ان يشترط على الوجهين كان موضع الحلب يشترط شرطنا اتحاد الحالب أم لا انتهى (قوله) من جهة خفة المؤونة الخ لك ان تقول هذا قد يشكك عليه اشتراط قصد السوم الا ان يجاب بأن السوم لما توقف عليه أصل الوجوب اعتبر قصده بخلاف الخلطة

الماشية الى صغار وكبار فقياس ما تقدم وجوب كبيرة في الجديد وفي القديم تؤخذ كبيرة بالقسط (ولا تؤخذ (رئى وأكولة) وهما كما في المحرز وغيره الحديثة العهد بالتساج والسمنة للاك (وحامل وخيارا لارضها المالك) بذلك والربى يطلق عليها الاسم قال الازهرى الى خمسة عشر يوما من ولادتها والجوهري عن الاموى الى شهرين وحكى خلافا في أنها تختص بالعز أو تطلق على الضأن أيضا قال وقد تطلق على الابل قال غيره والبقرة (ولو اشترك أهل الزكاة في ماشية) نصاب بشراء أو ارت أو غيره (زكاة رجل) واحد (وكذا لو حاطا مجاورة) لكن (بشرط ان لا يتميز) ماشية أحدهما عن ماشية الآخر (في المشرع) أى موضع الشرب بان تسقى من ماء واحد من نهر أو عين أو بئر أو حوض أو من مياه متعددة (والمسرح) الشامل للمرعى أى الموضع الذى تسرح اليه لتجتمع وتساقي الى المرعى والموضع الذى ترعى فيه لانهما مسرحة اليهما كما قال الرافي ولو قال المصنف والمسرح والمرعى كما في أصل الروضة وغيرها لكن أوضح (والمراح) بضم الميم أى مأواها ليللا (وموضع الحلب) بفتح اللام مصدر وحكى سكنونها وهو الحلب بفتح الميم (وكذا الراعى والفعل في الاصح) وبه قطع الجمهور في الفعل وكثير من الاصحاب في الراعى ولا بأس بتعديده لهما وسواء كانت الفحول مشتركة بينهما أم مملوكة لأحدهما أم مستعارة وظاهرا في الاشتراك في الفعل فيما يمكن بان تكون ماشيتهما نوعا واحدا بخلاف الضأن والمغز كما قاله في شرح المهذب (لانية الخلطة في الاصح). ولا يشترط الاشتراك في الحالب والحلب بكسر الميم أى الاناء الذى يحلب فيه في الاصح فهما مجموع الشروط باتفاق واختلاف عشرة وبدل على ان الخلطة مؤثرة ما روى البخارى عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وفي حديث الدارقطني بعد ذلك من رواية سعد بن أبي وقاص والخليطان ما اجتمعوا في الحوض والفعل والراعى به بذلك على غيره من الشروط لكن ضعف الحديث المذكور ومن الجمع بين متفرق ان يكون لكل واحد أربعون شاة فيخلطها ومن مقابلة أن يكون لهما أربعون فيفترقاها خلط عشرون بمثلها يوجب الزكاة وأربعين بمثلها يقلها ومائة واحدة بمثلها يكثرها ومقابل الاصح في الراعى والفعل ينظر الى ان الافتراق فهما لا يرجع الى نفس المال بخلافه فيما قبلهما على انه يشترط اتحاد موضع الانزاع والمشرط لسة الخلطة قال الخلطة تغير أمر الزكاة بالكثير أو التقليل ولا ينبغي ان يكثر من غير قصد ورضاه ولا أن يقل ادما يقصده محاذرة على حق الفقراء ودفع بان الخلطة انما تؤثر من جهة خفة المؤنة باتحاد المرافق وذلك لا يختلف بالقصد وعدمه وقوله أهل الزكاة احتراز عن غيره فلو كان أحدهما دقيا أو مكاتباً فلا أثر للاشتراك والخلطة بل ان كان نصيب الحر المسلم نصابا زكاة زكاة الانفراد والافلاشي عليه ولا بد من دوام الاشتراك والخلطة جميع السنة فلو ملك كل منهما أربعين شاة غرة المحترم ثم خلطا غرة صفر فلا تثبت الخلطة في هذا السنة في الجديد فيجب على كل منهما في المحرم شاة وفي القديم نصف شاة وتثبت في السنة الثانية وما بعدها قطعاً واذا خلطا عشرين من الغنم بعشرين وأخذ السامعى شاة من نصيب أحدهما رجع على صاحبه بنصف قيمتها لا بنصف شاة لانها غير مثلية ولو كان لأحدهما مائة وللآخر خمسون فأخذ السامعى الشاتين الواجبتين من صاحب المائة رجع بثلاث قيمتهما أو من صاحب الخمسين رجع بثلاثي قيمتهما أو من كل واحد شاة رجع صاحب المائة بثلاث قيمة شاته وصاحب الخمسين

ولا ينقص بمثل خلط عشرين من الغنم بعشرين أخرى لانه فرداندر (قوله) فلا تثبت الخلطة الخ والخلط عارض فغلب حكم الحول المنعقد على الانفراد

بثلثي قيمته ولو تازع في قيمة المأخوذ فالقول قول المرجوع عليه لانه غارم (والا ظهرت تأثير خلطة
 الثمر والزرع والتقدوع عرض التجارة) باشتراك أو مجاورة لهوم ما تقدم في الحديث ولا يفرق بين
 مجتمع خشبة الصدقة والثاني لا تؤثر مطلقا اذ ليس فيها في خلطة الماشية من نفع المالك نارة بتقليل
 الزكاة والثالث تؤثر خلطة الاشتراك فقط وقيل لا تؤثر خلطة الجوار في التقدوع عرض التجارة وعلى
 الاول قال (شرطان لا يتبين) أي في خلطة الجوار (الناسطور) بالمهمة وهو حافظ النخل والشجر
 (والجربن) بفتح الجيم وهو موضع تحفيف الثمر (والله كان والحارس ومكان الحفظ ونحوها) كالمعهد
 وصورته أن يكون لكل واحد منهما نصف نخيل أو زرع في حائط واحد أو كيس دراهم في صندوق
 واحد أو أمتعة تجارية في دكان واحد ولم يدكر في الروضة الشرط المذكور والرافعي على تأثير الخلطة
 بالارتفاق باتحاد الناسطور وما ذكر معه وزاد على ذلك في شرح المهذب اتحاد الماء والحشرات
 والعامل وجداد النخل والملح واللقاط والحمال والصبال والوزان والميزان للتاجر في حالوته
 واحد والسدر انتهى وهو بموحدة ثم تخانة موضع دباس الخلطة ونحوها (ولو جوبز كاة
 الماشية) أي الزكاة فيها كما في المحرر (شرطان) أحدهما (مضى الحول في ملكه) روى
 أبو داود وغيره حديث لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول (لكن من مضمين نصاب يركى
 بحوله) أي النصاب بان وجوده فيه مع مقتضى زكاته من حيث العدد كاة شاة نفع منها احدى
 وعشرون فتجب شاتان وكأربعين شاة ولدت أربعين ثم ماتت وتم حولها على الساج فتجب شاة وقيل
 يشترط بقا عشق من الاقهار ولو واحدة والاصل في لك ما روى مالك في الموطأ عن عمر رضى الله عنه
 انه قال لسا عيه اعتمد عليهم بالسحلة وهو اسم يقع على الذكور والانثى ويوافقه ان المعنى في اشتراط
 الحول أن يحصل النماء والساج غناء عظيم فتتبع الاصول في الحول وان ماتت فيه وماتت من دون
 نصاب وبلغ به نصابا ابتدأ حوله من حين بلوغه وقد ذكره في المحرر (ولا يضم المملوك بشرا وغيره)
 كهبة اوارث الى ما عنده (في الحول) لانه ليس في معنى الساج (وان ضم اليه في النصاب مثاله
 ملك ثلاثين بقرة ستة أشهر ثم اشترى عشر افعلية عند تمام كل حول للعشر ربع مسنة وعند تمام
 الحول الاول الثلاثين تباع وكل حول بعده ثلاثة أرباع مسنة وقال ابن سريج لا يضم في النصاب
 كالحول فلا ينعقد الحول على العشر حتى يتم حول الثلاثين فيستأنف حول الجميع (فلو ادعى) المالك
 (الساج بعد الحول صدق) لان الاصل عدم وجوده قبله (فان اتهم حلف) وبعبارة الروضة
 وأصلها فان اتهمه الساعي حلفه ونحوها في المحرر وأعادها في الروضة آخر كتاب قسم الصدقات وقال
 ان العيين مستحبة بلا خلاف في هذا الذي لا يخالف الظاهر ومستحبة وقيل واجبة فيما يخالف
 الظاهر كقوله كتب بعت المال في أثناء الحول ثم اشترته واتهمه الساعي في ذلك فحلفه قال فان قلنا
 العيين مستحبة فامتنع منها فلا شيء عليه والا أخذت منه لا بالنكول بل بالسبب السابق أي لها
 (ولو زال ملكه في الحول) ببيع أو غيره (فعاذ) بشراء أو غيره (أو بادل بمثله) كقابل
 بابل أو بنوع آخر كابل بيقر (استأنف) الحول لا تقطاع الاول بما فعله وان قصده الفرار من
 الزكاة والفرار منها مكروه وقيل حرام (و) الشرط الثاني (كونها سائمة) على ما يأتي بيانه
 والاصل في ذلك ما تقدم في حديث البخاري وفي صدقة الغنم في سائمتها الى آخره دل بمفهومه على نفي
 الزكاة في معلوفة الغنم وقيس عليها معلوفة الابل والبقر وفي حديث أبي داود وغيره في كل
 سائمة ابل في أربعين بنت لبون قال الحارث بن عاصم الاسناد واخصت السائمة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعى
 في كلاء مباح قال في الرضة ولو أسمت في كلاء لم يملك فهل هي سائمة أو معلوفة وجهان في البيان (فان

(قوله) أي الزكاة فيها كأنه يريد بهذا دفع
 ما توهمه العبارة من وجوب الاخراج
 (قول) المتن الحول سمي بذلك من حال
 اذا ذهب ومضى ولو نسل ماله او سرق
 أو غاب أو كان مودعا فجهد ثم نخلص من
 ذلك وجبت لما مضى (قوله) بان الح هذا
 تفسير مرادوا لاقضية العبارة ان
 الاربعين مثلا لو نكت عشرة مثالا ثم
 مات الاربعون تركت على العشرة بحول
 أصولها وليس كذلك ثم نائب اذا عدل
 في واحد غير يعود على الساج (قوله)
 فيه الضمير يرجع لقول المتن بحوله
 (قوله) كأربعين شاة الح استشكله
 انه سوى على قولهم يشترط السوم وهو
 الرعى في جميع النصاب أقول يمكن
 تصويره بما اذا استفت من لبن سائمة
 أخرى بقيمة الحول أو كان الاتساج قيل
 الحول بمن يسير (قول) المتن فعاد
 في التعبير بالقاء إشارة الى ان يعود
 المتأخر يكون قاطعا بالاولى وكذا قوله
 مجله فمهم منه ان المبادلة تغير المتسل
 كالمبادلة بنوع آخر اولى بذلك ولو مات
 استأنف الوارث

(قوله) بأن لم تعش بدونه أي سواء كان متواليا أم متفرقا وقد ضرورة لتزك هذا ما ظهر لي في فهم هذا المجل فقول الشارح الآتي ومن محمل الخلاف الخ أي فلا تجب الزكاة على الأصح بشرط أن يكون العلف لبلد في المسئلة المذكورة محتاجا إليه حتى لو كانت تكفي بالسوم نهارا فلا أثر للعلف في حال كفايتها ثم رأيت (١٦٥) في شرح السبكي ما وافق ما ذكرته حيث قال * تنبيه * إذا قلنا بالأصح فالقدر الذي تعيش بدونه

تارة يكون لقلته كما تقدم من علف يوم أو يومين وتارة لاستغنائها عنه بالرعي وإن كثر كما إذا كان المرعي يكفها ولكنه يعلفها أيضا فأت الروابي جرم بأنه لا يتغير حكمها به قال وقد ذكر الفضال لو كان يسرحها كل يوم وأدارتها بالليل إلى المراح ألقى شيئا من العلف لها لا يقطع الحول قال وأراد به ما ذكرته انتهى (قوله) الماشية أي سواء كانت معلوفة قبل ذلك أولا معلوفة ولا سائمة كان سامت بنفسها عقب ملكها * فرع * غصب سائمة فعلفها أو معلوفة فأسامها فلا زكاة (قول) المست ونضح ونحوه لو استعملها في بعض الأيام ففي تعليق السديني عن الشيخ أني حامد أنه لو استعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت الزكاة فإنه يسقط الزكاة فيها قال والصحيح عندي أنه انما يسقط الزكاة بالاستعمال والنية ولو كانت معدة لاستعمال محرم كالثارة لم تجب الزكاة فيها كما صرح به الماوردي بخلاف نظيره من الحل وفرق بأن الأصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمة الأمر خص فاذا استعملت في المحرم رجعت إلى أصلها ولا تنظر إلى الفعل الخسيس وإذا استعمل الحل في ذلك فقد استعمل في أصله (قوله) وعدمه الظاهر أن مرجع الضمير الاعتبار ويحتمل رجوعه إلى السوم * (باب زكاة النبات الخ) * النبات يكون مصدرا ويكون اسما

علفت معظم الحول) ليلاً أو نهاراً (فلا زكاة) فيها (والا) بأن علقت دون المعظم (فالأصح) أن علقت قدر تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت زكاتها لقلته (والا) بأن لم تعش بدونه أو عاشت بدونه مع ضرر بين (فلا) تجب فيها زكاة والماشية تصبر عن العلف اليوم واليومين ولا تصبر الثلاثة والوجه الثاني أن علقت قدر لا يعدمونه بالإضافة إلى رفق الماشية فلا زكاة وإن احتقر بالإضافة إليه وجبت وفسر الرقيق بدها ونسلها وأصوافها وأوبارها قال الرافعي ويجوز أن يقال المراد منه رفق اسامتها فإن في الرعي تخفيفا عظيما والثالث أن كانت الاسامة أكثر من العلف وجبت الزكاة والا فلا تجب والرابع لا تجب الزكاة مع علف ما يتناول وإن قل أم علف ما لا يتناول فلا أثر له قطعاً ومن محل الخلاف ما لو كانت تسام نهاراً وتعلف ليلاً في جميع السنة ولو قصد بالعلف قطع السوم انقطع الحول لا محالة ذكره صاحب العدة وغيره قال الرافعي ولعله الأقرب ولا أثر لحجزة دنية العلف (ولو سامت) الماشية (بنفسها) أو اعتلفت السائمة أو كانت عوامل في حرث ونضح) وهو حمل الماء للشرب (ونحوه) كحمل غير الماء (فلا زكاة في الأصح) نظراً في الأولين إلى اعتبار القصد في السوم وعدمه في العلف وفي الثالثة إلى أن العوامل لا تقتاتها للاستعمال لا للتماء ككتاب البدن ومتاع الدار والثاني يقول الاستعمال زيادة فائدة على حصول الرقيق باسمها ويدل للأول حديث الدارقطني ليس في البقر العوامل شيء قال ابن القطن اسناده صحيح (وإذا وردت ماء أخذت زكاتها عنده) ولا يكفهم الساعي ردها إلى البلد كما يلزمه أن يتبع المراعي (والا) أي وإن لم ترد الماء بان اكتفت بالملكاء في وقت الربيع (فعند بيوت أهلها) وأفتيتهم كما نص عليه قال الرافعي وقضيت تجوز ترك ليفهم الرذالي الآقية وقد صرح به المحاملي وغيره وفي المسئلة حديث الإمام أحمد تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم وحديث البيهقي تؤخذ صدقات أهل البادية على مياههم وأفتيتهم وهو إشارة إلى الحاليين (ويصدق المالك في عددها أن كان ثقة والاعتد عند مضيق) تجز به واحدة واحدة ويد كل من المالك والساعي أو نأتهما قضيب يشيران به إلى كل واحدة أو يصيبان به ظهرها فذلك أبعد عن الغلط فإن اختلفا بعد العدت وكان الواجب يختلف به أعاد العدت

* (باب زكاة النبات) *

أي النبات من شجر وزرع (تختص بالقوت وهو) من (الثمار الرطب والعنب ومن الحب الخنطة والشعير والارز) بنوع الهمة وضم الراء وتشديد الراء في أشهر اللغات (والعدس وسائر المقتات اختصاراً) كالذرة والحبس والباقلا والدخن والجلبان فتجب الزكاة في ذلك لو رودها في بعضه في الأحاديث الآتية والحق به الباقي ولا تجب في السمسم والتين والجوز واللوز والزمان والتفاح ونحوها قولاً واحداً (وفي القديم تجب في الزيتون والعفرا والورس) بسكون الراء وهو شبيه بالزعفران (والقرطم) بكسر القاف والطاء وضمهما (والعسل) من النحل روى الأول عن

٤٣ ل النبات وهو المراد هنا وينقسم إلى شجر وهو ما له ساق وإلى نجم وهو ما لا ساق له كالزروع قال تعالى والنجم والشجر يسجدان (قول) المتن بالقوت هو ما يعيش البدن غالباً فيخرج ما يؤكل تنجماً أو تدواياً (قول) المتن والشعير يجوز فيه الكسر (قوله) والدخن قال ابن الصلاح الدخن نوع من الذرة (قوله) وهو شبيه الخ قال الاسنوي هو ثمرة شجر يخرج شيئاً كالزعفران يصبغ به في اليمن (قول) المتن والعسل أي سواء أخذ من نحل مملوك أم من المواضع المباحة واعلم أنه نقل عن القديم أيضاً الوجوب في الترمس وحج الفجل والعصفر

(قوله) كما يترخص النخل قبل جملة أصلا للعنب لأن الخرض فيه كان سابقا لما افتتح خبير بخلاف العنب فإنه انما حصل في فتح الطائف سنة ثمان (قوله) اضافي أي بالنظر لاهل اليمن خاصة واعلم أن هذا الحديث يصلح أن يكون محصا للحديث الذي بعده ولهذا قال السبكي رحمه الله ان صح هذا الحديث فيحتاج في اثبات الركاة في الارز وسائر المقنات الى دليل قال وقد (١٦٦) يكتفي بكونه في معنى الاربعة عند من

يجوز القياس على العدد المحصور انتهى
أقول كيف القياس مع كون الحديث مفيد انتهى عن الاخذ من غير الاربعة بدلالة المنطوق والمنطوق مقدم على القياس (قول) المتن ونصابه خمسة أوسق الخ خالف أبو خيفة فأوجبها في القليل كالكثر (قوله) لان الوسق الخ ايضاح ذلك ان الخمسة أوسق ثلثمائة صاع كل صاع خمسة أرطال وثلث يضرب في ثلثمائة صاع يخرج ألف وستمائة رطل (قوله) مائة وثلثون قال ابن الرفعة هو الذي يقوى في النعس صحته بحسب التجربة (قول) المتن وقيل بلا أسباع قال المحب الطبري هو الاقيس لان الاوقية عشرة دراهم وأربعة دنانير أي أسداس وهي ثلثا درهم (قوله) تسقط ذلك من مبلغ الضرب الباقي بعد هذا الاسقاط مائتا ألف وخمسة آلاف وسبعمائة وأربعة عشر درهما وسبعا درهم وقوله تسقط ذلك الخ أسهل منه وأقرب أن تقول ألفا درهم ومائتا درهم ثلاثة أرطال وثلثا رطل وخمسة وثمانون وخمسة أسباع هي سبع رطل تسقط ذلك من ثلثمائة وستة وأربعين وثلثين يصير الباقي ثلثمائة واثنتين وأربعين رطلا وستة أسباع رطل والله أعلم (قوله) ثمانمائة من

عمر رضي الله عنه وما بعده خلا الزعفران عن أبي بكر رضي الله عنه وقول الصحابي بخفة في القديم وقيس فيه الزعفران على الورس واحترزوا بقيد الاختيار هما يقتضيان في حال الضرورة كحكي الخنظل والقاسول ومن الاحاديث ما روى أبو داود والترمذي وابن حبان عن عتاب بن أسيد بفتح الهجمة قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرص العنب كما يخرص النخل وتؤخذ زكاته زبيبا كما تؤخذ زكاة النخل ثم ارمأه روى الحاكم وقال اسناده صحيح عن أبي موسى الأشعري أنه صلى الله عليه وسلم قال له ولعاذين بعثهما الى اليمن لا تأخذنا الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والحنطة والتمر والزبيب وهذا الحصر اضافي لما روى الحاكم وقال صحيح الاسناد عن معاذ بن صالح رضي الله عنه وسلم قال فيما سقت السماء والسيل والبعل العشر وفيما سقي بالثمن نصف العشر وانما يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب فأما القشأ والبطيخ والرثن والقضب فغفر عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم والقضب بسكون الطاء (ونصابه خمسة أوسق) فلا زكاة في أقل منها قال صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة رواه الشيخان وفي رواية لمسلم ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق (وهي ألف وستمائة رطل ببغدادية) لان الوسق ستون صاعا كما رواه ابن حبان وغيره في الحديث السابق والصاع أربعة امداد اكما ومعلوم والمد رطل وثلث بالبغدادية وقد رتبته لانه الرطل الشرعي قاله المحب الطبري (وبالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون رطلا وثلثان) لان الرطل الدمشقي ستمائة درهم والرطل البغدادية مائة وثلثون درهما فيما جزم به الراعي فتضرب في ألف وستمائة تبلغ مائتي ألف وثمانية آلاف ويقسم ذلك على ستمائة يخرج بالقسمة ما ذكر (قلت الاصح ثلثمائة واثنتان وأربعون وستة أسباع رطل لان الاصح ان رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقيل بلا أسباع وقيل وثلثون والله أعلم) بيانه ان تضرب ما سقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في ألف وستمائة تبلغ ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الاول فيكون الزائد على الاربعين بالقسمة ماد كره المصنف وعبارة المحرر وهي أي الخمسة أوسق باليمن الصغير ثمانمائة من وبالكبير الذي وزنه ستمائة درهم ثلثمائة من وستة وأربعون مئا وثلثان من ولساواة هذا المن للرطل الدمشقي عبر المصنف والمن الصغير قال في الدقة ثلث رطلان كما قال الراعي في الشرح ويتخذ من كلامه ان الرطل مائة درهم وثلثون درهما كما أفصح به في زكاة الفطر وهذا النصاب تحديدي وقيل تقريبي فيحتمل نقص القليل كالرطل والطلب والاعتبار فيه بالكيل وقيل بالوزن وقال في العدة بالتحديد في الكيل وبالتقريب في الوزن لان التقدير به للاستظهار ويعتبر النصاب فيما تقدم على القديم على المذهب الا الزعفران والورس لان الغالب أن لا يحصل للواحد منهما مقدار النصاب فيجب في القليل منهما على المذهب والاعتبار في العسل بالوزن كما قاله الجرجاني (ويعتبر) في قدر النصاب غير الحب (ثم ارمأه زبيبا ان تترتب والاف

أي فكل من صغير رطلان بالبغدادية كسيأتي عن الدقائق (قوله) ويعتبر في قدر النصاب الخ هذا دليله حديث عتاب بن فرطيا أسيد السابق رأس الصفحة وقوله والاف رطبا وغنا لا يقال هذا في معنى الخضراوات لانه لا يصلح للاذخار لانا نقول الغالب في حمسه الصلاحية فألحق النادر بالغالب

(قوله) قد يخرج منه الثلث أى قشره فى شرح السبكي هذا ما حكاه الرافعى و بينه البندنجي فقال لاشئ فيه حتى يكون خمسة أوسق مقشرا وسبعة أوسق ونصف غير مقشر (قوله) فلا يضم التمر الى الزبيب هو بالاجماع وقيس عليه الباقي (قول) المتن ويخرج من كل بقسطه لاتقاء المشقة بخلاف المواشى فإنه يدفع قوامها (١٦٧) مراعاة قيمة الانواع ولا يكلف بعضها من كل للشقة (قوله) ولون تكلف الخ

هو يفهم من قول المنهاج فان عسر (قوله) وقيل يجب الاخراج الخ مقابله قول المتن ويخرج من كل بقسطه (قوله) قوت صنعاء العين قال السبكي يكون منه فى الكم الواحد حبتان وثلاث ولا يزول كاهه الا بالرحى الخفيفة أو المهراس وبقاؤه فيه أصلح (قوله) ولا يضم تمر عام الخ هو بالاجماع (قول) المتن ويضم الخ اعلم ان الرب سبحانه وتعالى من لطفه بعبد قد أجرى عادته بأن ادراك التمر لا يكون دفعة واحدة بل النخلة الواحدة لا تترك دفعة واحدة طالما لم يمتدحها ونفع العباد فلو اعتبر التساوى فى الادراك لم يتصور وجوب الزكاة قال الاسنوى رحمه الله ثم ان العادة جارية بأن ما بين الطلاع النخلة الى بدو صلاحها أربعة أشهر وهذا هو المقبر والمراد بالعام كما نقله فى الكفاية عن الاصحاب انتهى أقول اذا كان هذا هو المراد بالعام فكيف قال الاسنوى كغيره بعد ذلك يستغنى ما لو أثمرت النخلة فى العام الواحد مرتين فان قالوا المراد مرتين فى هذه المدة فلا يخفى ما فيه والله أعلم وأيضا الوجه الآتى ظاهر أو صريح فى خلاف مقاله ابن الرفعة (قوله) كنجدها ثمرة مثل الاول اسكندرية والشأم ومثل الثانى صعيد مصر (قول) المتن وقوع حصاديهما فى سنة قال الاسنوى بأن يكون بين حصاديهما أقل من اثني عشر شهرا انتهى أقول ويبنى أن يكون أو ان الحصاد كالحصاد (قوله)

فرطبا وعسا) وتخرج الزكاة منهما كما صرح به الشيخ فى التنبيه (والحب مصفى من تبته) بخلاف ما يؤكل قشره معه كالذرة فيدخل فى الحساب وان كان قد يزال تنجما كما تقشر الخنطة (وما دخري قشره) ولم يؤكل معه (كلا رز والعلس) بفتح العين واللام وسيأتى انه نوع من الخنطة (نشرة أوسق) نصابه اعتبارا لقشره الذى ادخاره فيه أصلح له وأبقى بالنصف وعن الشيخ أبى حامد ان الارز قد يخرج منه الثلث فيعتبر ما يكون صافيه نصابا ويؤخذ واجبهما فى قشره (ولا يكمل) فى النصاب (جنس بحنس) فلا يضم التمر الى الزبيب ولا الخنطة الى الشعير (ويضم النوع الى النوع) كأنواع التمر وأنواع الزبيب وغيرهما (ويخرج من كل بقسطه فان عسر) لكثرة الانواع وقلة مقدار كل نوع منها (أخرج الوسط) منها لأعلاها ولأدناها رعاية للجانبين ولون تكلف وأخرج من كل نوع بقسطه جاز وقيل يجب ذلك وقيل يجب الاخراج من الغالب ويجعل غيره تبعاله ومنهم من قطع بالاول (ويضم العلس الى الخنطة لانه نوع منها) وهو قوت صنعاء اليمن (والسلت) بضم السين وسكون اللام (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره (وقيل شعير) فيضم اليه (وقيل خنطة) فيضم اليها وهو حب يشبه الخنطة فى اللون والنعومة والشعير فى برودة الطبع وقيل انه فى صورة الشعير وطبعه حار كالخنطة فألحقها فى وجهه وبه فى آخر الشبهين والاول قال اكتب من تركب الشبهين طبعها انفرد به وصار أصلا برأسه (ولا يضم تمر عام وزرعه الى) تمر وزرعه عام (آخر) فى اكمال النصاب وان فرض الطلاع ثمرة العام الثانى قبل جداد التمر الاول (ويضم تمر العام بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه) لاختلاف أنواعه أو ببلاده حرارة وبرودة كنجدها ثمرة هامة فمارة يسرع ادراك التمر بها بخلاف نجدها (وقيل ان طلع الثانى بعد جداد الاول) بفتح الجيم وكسرها واهمال الدالين فى الصحاح أى قطعه (لم يضم) لانه يشبه تمر عامين وعلى هذا لو طلع قبل جداد الاول وبعد بدو صلاحه فوجهان أحدهما فى التهذيب لا يضم وعليه أيضا يقام وقت الجداد مقام الجداد فى افقه الوجهين ولو طلع الثانى قبل بدو صلاح الاول ضم اليه جزما (وزرعا العام يضمان) وذلك كالذرة تررع فى الحريف والربيع والصيف (والاطهر) فى الضم (اعتبار وقوع حصاديهما فى سنة) وان كان الزرع الاول خارجا عنها فان وقع حصاد الثانى بعدها فلا ضم لان الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والثانى الاعتبار بوقوع الزرعين فى سنة وان كان حصاد الثانى خارجا عنها لان الزرع هو الاصل والحصاد فرع وثمرته والثالث الاعتبار بوقوع الزرعين والحصادين فى سنة لانهما حينئذ يعدان زرع سنة واحدة بخلاف ما اذا كان الزرع الاول أو حصاد الثانى خارجا عنها وهى اثنا عشر شهرا عرسة والرابع الاعتبار بوقوع أحد الطرفين الزرعين أو الحصادين فى سنة وفى قول ان ما زرع بعد حصاد الاول فى العام لا يضم اليه ومنهم من قطع بالضم فيما لو وقع الزرع الثانى بعد اشتداد حب الاول والاصح انه على الخلاف ولو وقع الزرعان معا وعلى التواصل المعتاد ثم أدرك أحدهما والآخر بقل لم يشتد حبه فالاصح القطع فيه بالضم وقيل على الخلاف * فرع * لو اختلف المالك والسامى فى أنه زرع عام أو عامين صدق المالك فى قوله عامين فان اتهمه السامى حلفه استجب بالان ما ادعاه ليس مخالفا

فالاصح القطع الخ أى ولو فرض عدم الحصادين فى سنة ويكون محل اعتبار الحصادين فى سنة غير هذا قال فى الروض وشرحه * فرع * وان تواصل بذر الزرع شهرا أو شهرين مثلامتلا حقا عادة فذلك زرع واحد وان تقاضى واختمت أوقاته عادة ضم ما حصل حصاده فى سنة

(قوله) واجب ماسق الخ قال الاسنوي انعقد الاجماع على ذلك (قول) المتن بنضح النضج هو السقي من نهر أو بئر بحيان (قول) المتن أو دولا ب عبارة
الاسنوي هو فارسي معرب ويسمى أيضا المتجنون والدالية كما قاله الجوهري وقيل الدالية (١٦٨) هي البكرة وقيل جذع قصير يداس أحد

طرفيه فيرفع الآخر الماء وسُميت دالية
لأنها تدل على الماء لتخرجه فائدة*
السيح هو الجاري على وجه الأرض
بسبب فتح مكان من النهر ونحو ذلك
(قوله) وهو ما يدبر الخ كأنه على هذا يرى
أن الدولا ب ما يدبره الشخص على فم البئر
أو نحو ذلك (قوله) والسانية يقال سنت
الناقة وكذا السحاب يستوادسقت
(قول) المتن والقنوت كالطرعل ذلك
بأنها انما تحفر لصلاح القرية فاذا تهيأت
وصل ماء النهر إليها المزة بعد الأحرى
بخلاف السقي بالنضح وقال البغوي ان
كانت تهار كثيرا ويحتاج الى استحداث
حفر المزة بعد المزة فنصف العشر وان
لم يكن سوى مئة الحفر الأول وكسحها
في بعض الاوقات فالعشر (قول) المتن
ففي قول يعتبر هو والاطهر يقسط قال
في المحررهما كالتولين في تنوع الماشية
(قوله) ويعبر عن الأول الخ أي لأن
العيش هو مدة الإقامة * فرع * لو كان
انتفاع الزرع بالثلاث في شهرين باعتبار
ما حصل فيه من النمو والزيادة مساويا
لما حصل في السنة فظاهر كلامهم عدم
تأثير ذلك (قوله) يجب خمس العشر
جملة ذلك ثلاثة أخماس العشر ونصف
خمس (قوله) كما لا يشترط الى آخره
عبارة الاذرعى ويشترط بدو الاشتداد
(قوله) وبدو الصلاح في بعضه كبذره
في الجميع قضية اطلاقه كغيره ان الحكم
كذلك وان تأخر اذرعى بعضها جدا بسبب
اختلاف جهات الارض أو أنواع التمار
أي اذا كان الضم ثابنا فيها بأن يكون

للتظاهر ذكره في شرح المذهب (وواجب ما شرب بالمطر أو عروقه لقربه من الماء) وهو البعل (من
ثم وزرع العشر) وفي معنى ذلك ما شرب من ماء ينصب اليه من جبل أو نهر أو عين كبيرة (و) واجب
(ماسق بنضح) بان سقى من ماء بئر أو نهر بغير بئر أو بقره ويسمى ناخما (أو دولا ب) أو دالية وهي ما يدبره
البقرة أو ناعورة وهي ما يدبره الماء بنفسه (أو جماء اشتراه) وفي معناه المصوب لوجوب ضمانه
والمو هو ب لعظم النة فيه (نصفه) أي نصف العشر والفرق ثقل المؤنة في هذا وخفتها في الأول
والاصل في ذلك حديث البخاري في ماسقت السماء والعيون أو كان عثرا بالعشر وماسق بالنضح نصف
العشر وحديث مسلم فيما سقت الأنهار والغيم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر وحديث أبي داود
فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلا العشر وفيما سقى بالسواني أو النضح نصف العشر
والعثرى بنضح المهمة والمثلة ماسق جماء السبل قاله الازهرى وغيره والغيم المطر والسانية والناضح
اسم للبعير والبقرة الذي يسقى عليه من البئر أو النهر والناضح (والقنوت كالطرعل على الصحيح)
ففي الماسق بما يجري فيها من النهر العشر وقيل نصفه لكثرة المؤنة فيها والأول يمنع ذلك (و) واجب
(ماسق بهما) أي بالنوعين كما النضح والمطر سواء (ثلاثة أرباعه) أي العشر عملا بواجب النوعين
(فان غلب أحدهما في قول يعتبر هو) فان كان الغالب المطر فالواجب العشر أو النضح فنصف العشر
(والاظهر يقسط) والغلبة والتقسيط (باعتبار عيش الزرع) أو الثمر (وغنائه وقيل بعدد
السقيات) والمراد بالافعة بقول أهل الخبرة ويعبر عن الأول باعتبار المدة فلو كانت المدة من يوم
الزرع الى يوم الادراك ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر رز من الشتاء والربيع الى سقيتين فسقى جماء
السماء وفي شهرين من رز من الصيف الى ثلاث سقيات فسقى بالنضح فان اعتبرنا عدد السقيات فعلى
قول التوزيع يجب خمس العشر وثلاثة أخماس نصف العشر وعلى قول اعتبار الأغلب يجب نصف
العشر لان عدد السقيات بالنضح أكثر وان اعتبرنا المدة فعلى قول التوزيع يجب ثلاثة أرباع العشر
ورب ربع نصف العشر وعلى قول اعتبار الأغلب يجب العشر لان مدة السقي بجماء السماء أطول ولو سقى
الزرع بجماء السماء والنضح وجهل مقدار كل منهما وجب فيه ثلاثة أرباع العشر أخذاً بالأسوأ
وقيل نصف العشر لان الأصل راءة الذقة من الزيادة عليه وسواء في جميع ما ذكر في السقي بجماء أنشأ
الزرع على قصد السقي بهما أم أنشأه قاصداً للسقي بأحدهما تم عرض السقي بالآخر وقيل في الحال
الثاني يستحب حكم ما قصده ولو اختلف المالك والساعي في انه بماذا سقى صدق المالك لان الأصل
عدم وجوب الزيادة عليه قال في شرح المذهب فان اتهمه الساعي حلفه وهذه اليمين مستحبة بالاتفاق
لان قوله لا يتخالف الظاهر ولو كان له زرع مسقى بجماء السماء أو خر مسقى بالنضح ولم يبلغ واحد منهما
نصا بانهم أحدهما الى الآخر لتمام النصاب وان اختلف قدر الواجب وهو العشر في الأول ونصفه
في الآخر وضم في شرح المذهب الى الزرع في ذلك الثمر (وتجب) الزكاة فيما تقسم (ببدو صلاح
الثمر) لانه حينئذ ثمره كاملاً وهو قبل ذلك يلبس وحصرم (واشتداد الحب) لانه حينئذ طعام
وهو قبل ذلك بقل ولا يشترط تمام الاشتداد كما لا يشترط تمام الصلاح في الثمر وبدو الصلاح في
بعضه كبذره في الجميع قال في شرح المذهب واشتداد بعض الحب كاشتداد كله وسيأتي في باب الاصول

(قوله) وفي غيره بأن يأخذ الح لا يخفى أن الزكاة في الثمار خاصة بالرطب والعنب والظاهر أنها مما يتلون ولكن كلام الشارح على بدو الصلاح من حيث هو (قول) المتن خرص التمر هو في اللغة القول بغير علم بل بالنظر والحزر ومنه قوله تعالى قتل الخراصون وفي الاصطلاح الشرعي حرر ما يبي على النبل أو العنب ثم أوزن بينا والمراد بالثمر في عبارة الكتاب الرطب والعنب (قوله) جاز أن يخرص الح أي يخرص كل نخلة رطباً ثم يقدّر الجميع ثمرا هذا مراده قطعاً (١٦٩) كما يعلم ذلك بمراجعة الروض وشرحه (قوله) في الرواية إنما قال في الرواية

لقول المتن بعد وكذا الح (قول) المتن وقبول المالك والظاهر اشتراط الفور (قوله) ومقابل الانهزام الح أخره هنا لأن قوله ويشترط الح مفترع على الاظهر خاصة وتوجيهه مقابل الاظهر أن الخرص لمن يتخير وتوجيهه مقابل المذهب أن هذه معارضة على خلاف الاصل لأن بيع الرطب بالتمر متنع ولكن شرعت للضرورة فلو اشترط اللفظ لتأكد شيه البيع وتوسط الامام فشرط التضمن دون القبول قال البغوي وطريقه أن يقول ضممت نصيب الفقراء من الرطب بما يجي عنه من التمر (قوله) بل يبقى الح أي لأن الخرص لمن يتخير فلا يكفي في نقل حقهم الى ذمة المالك قال الراجعي رحمه الله والقولان مبنيان على التعلق بالعين فان قلنا ان حق الفقراء متعلق بالذمة فكيف يتقطع حقهم من العين وينقل اليها وهو كان فيها (قول) المتن فاذا ضمن قال الاسنوي فان لم يضمن أو جعلنا عبءة نفذ التصرف فيما عدا مقدار الزكاة وسأني الكلام على بيع المال الزكوي قيل الصيام ان شاء الله تعالى ولو أثل المالك التمر قبل الخرص ضمن حصه الفقراء رطباً (قول) المتن في جميع الخروص بيعاً ظاهراً هذا ولو كان معسراً وفيه نظر ثم هذا ليس من كغيره من الضمان اذ لو تلف لا يبي

والتمارة قوله وبدو صلاح التمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون وفي غيره بأن يأخذ في الجرزة أو السواد وأسقط قول المحرر هنا تقرير على بدو الصلاح حتى لو اشترى أو ورت نخيلاً متمرة وبدو الصلاح عنده كانت الزكاة عليه لا على من انتقل المالك عنه للعلم بتغيره وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب الاخراج في الحال بل المراد انعقاد سبب وجوب اخراج التمر والزبيب والحب المصفي عند الصيرورة كذلك ولو أخرج في الحال الرطب والعنب مما يتقمر ويترب لم يجزئه ولو أخذ الساعي لم يقع الموضع ومؤنة جداد التمر وتخفيفه وحصاد الحب وتصفيته من خالص مال المالك لا يحسب شيء منها من مال الزكاة (ويستخرج التمر) الذي تحب الزكاة فيه (اذا بدا صلاحه على ماله) لإمره صلى الله عليه وسلم بخرصه في حديث عتاب بن أسيد المتقدم أول الباب فيطوف الخارص بكل نخلة ويقدر ما عليها رطباً ثم ترا (والشهور اذ خال جميعه) في الخرص وفي قول قديم وجدي يترك للمالك ثمر نخلة أو نخلات يأكله أهله ويختلف ذلك بقلة عياله وكثرتهم ويقاس بالنخل في ذلك كله الكرم (وايه يكفي خارص) واحد لأن الخرص ينشأ عن اجتهاد وفي قول لا بد من اثنين لانه تقدير للمال في شبهه التقويم وقطع بعضهم بالاقول (وشروطه) واحداً كان أو اثنين مع علمه بالخرص (العدالة) في الرواية (وكذا الخربة والذكورة في الاصح) هو مبني على الاكتفاء بواحد فان اعتبرنا اثنين جاز أن يكون أحدهما عبداً أو امرأة وهذا مقابل الاصح (فاذا خرص فلا يظهر أن حق الفقراء يتقطع من عين التمر ويصير في ذمة المالك التمر والزبيب لخرجهما بعد جفافه ويشترط في الانقطاع والصيرورة المذكورين (التصریح) من الخارص (بتضمنه) أي حق الفقراء للمالك (وقبول المالك) التضمن (على المذهب) فان لم يضمنه أو ضمنه فلم يقبل المالك بقي حق الفقراء على ما كان (وقيل يتقطع) حقهم (بنفس الخرص) فلا يحتاج الى تضمنه من الخارص بل نفس الخرص تضمن وهذا أحد وجهي الطريقة الثانية وثانيهما انه لا بد من تضمن الخارص وعلى هذا قال الامام الذي أراه انه لا يحتاج الى قبول المالك ومقابل الاظهر أن حق الفقراء لا يتقطع من عين التمر بخرصه وتضمن الخارص وقبول المالك له لغو بل يسقى حقهم على ما كان وفائدة الخرص على هذا جواز التصرف في غير قدر الزكاة ويسمى هذا قول العبدة والاول قول التضمن وعليه قال (فاذا ضمن) أي المالك (جاز تصرفه في جميع الخروص بيعاً وغيره) أما قبل الخرص ففي التهذيب لا يجوز له أن يأكل شيئاً ولا أن يتصرف في شيء فان لم يبعث الحاكم خارصاً أو لم يكن حاكماً تخالفاً الى عدلين يخرمان عليه ولا مدخل للخرص في الحب لانه لا يمكن الوقوف على قدره لاستناره (ولو ادعى) المالك (هلاك الخروص) كله أو بعضه (بسبب خفي

٤٣ ل عليه (قوله) أما قبل الخرص أي بعد بدو الصلاح وأما قبله فلا حق للفقراء فيه وله التصرف كيف شاء ثم لا يخفى أن الزرع لا خرص فيه وحيث اشتد الحب فينبغي أن يمتنع على المالك الاكل والتصرف وحيث شذفت في اجتناب الفربك ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع (قوله) ولا أن يتصرف في شيء الخ معين كافي المهمات وأما التصرف فيما عدا قدر الزكاة شأنها فانه نافذ وكذا اجازتها يظهر ووقع في شرح الروض خلاف هذا الفراجع

(قوله) واتهم الخ هذا يفيد ان الذي هرف هو وعمومه لا يختلف فيه لانتفاء التهمة ووقع لبعضهم التصريح بالخلف هنا فاستشكل على نظيره من الوديعه والذى سلكه رحمه الله مخلص من الاشكال وأجاب بعضهم عن الاشكال بأن المراد بالعموم الكثرة (قول) المتن أو غلطه تقول العرب غلط في منطقه وغلط في الحساب أى بالتاء (قول) المتن قبل في الاصح لاق الكيل (١٧٠) يقين والخرص تخمين والمالك أمين

فوجب الرجوع اليه ثم بالنظر في كلام الشارح الخ تعلم أن محل الخلاف القدر الذى يقع بين الكيلين (قوله) هو صادق كأنه يريد بهذا الاعتراض على المناج من حيث ان عبارته تقتضى جريان خلاف في القدر الزائد على ما يقع بين الكيلين مع انه يقبل جزما (قوله) وزاد قلت الخ يرجع لقوله في الروضة

(باب زكاة النقد الخ)

النقد في اللغة الاعطاء ثم استعمل في المعطى من الطلاق المصدر على المفعول قال العراقي وقد أطلق على ما يقابل العرض فيشمل غير المضروب (قول) المنور كأنهما الخ قال الصيرى ربما أقيمت بجواز اخراج الذهب عن الفضة وعكسه وقال الرويانى هو الاختيار عند كثير من أصحابنا للضرورة (قوله) والواقية الخ عبارة الاسنوى وكانت الواقية في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين درهما (قوله) بالنصوص هذا يفيد ان ذكر الدرهم وقع في الحديث (قوله) والمثقال الخ هو اثنان وسبعون شعيرة معتدلة والدرهم خمسون شعيرة وخمسا شعيرة وهو ستة دنانير وكل دنانير ثمان حبات وخمسان والمثقال لم يختلف قدره جاهلية ولا اسلاما بخلاف الدرهم فإنه كان في عصره صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول

كسرة أو ظاهر عرف) كالبرد والنهب والجراد ونزول العسكر واتهم في الهالك به (صدق بينه) وان لم يتهم في ذلك صدق بلايين (فان لم يعرف الظاهر طوباب بينه) بوقوعه (على الصحيح) لامكانها (ثم يصدق بينه في الهالك به) والثاني يصدق بينه بلايين لأنه مؤتمن شرعا واليهين فيما ذكر مستحبة وقيل واجبة ولو اقتصصر على دعوى الهالك قال الرافعى فالمفهوم من كلام الاصحاب قبوله مع اليقين خلا على وجه يعنى عن البيضة قال في شرح المذهب وهو كما قال الرافعى ولو قال هلك بحريق وقع في الجريس وعلينا انه لم يقع في الجريس حريق لم يبال بكلامه (ولو ادعى حيف الخارص) فيما خرصه (أو غلطه) فيه (بما يعلم يقبل) وعبرة الروضة كأصلها في الاولى لم يلتفت اليه كما لو ادعى ميل الخاكم أو كذب الشاهد لا يقبل الابينة وفي الثانية لم يقبل في خط جميعه وفي خط المحتمل منه وجهان أحدهما يقبل (أو محتمل) بفتح الميم (قبل في الاصح) هو صادق بما في الروضة كأصلها ان كان فوق ما يقع بين الكيلين الخمسة أو سقى في مائة قبل فان اتهم حلف أى استحبا بالوقيل وجوبا كما ذكره في شرح المذهب وان كان قدر ما يقع بين الكيلين أى كوسق في مائة وادعاه بعد الكيلين فوجب بهان أحدهما لا يحط لاحتمال ان النقص وقع في السكيل ولو كيل ناسا لوفى والثاني يحط لان الكيل يقين والخرص تخمين فالاحالة عليه أولى وزاد قلت هذا أقوى وصحح امام الحرمين الا قول وكذا قال في شرح المذهب وفي بعض نسخ شرح الرافعى وأصحهما بديل والثاني ويوافق نفسه تصحيح المحرر وفي شرح المذهب تصوير الامام المسئلة بعد فوات عين الخرص أى فان بقي أعيد كياله وعمله به ولو ادعى غلط الخارص ولم يقدر لم يسمع دعواه

(باب زكاة النقد)

أى الذهب والفضة مضروبا كان أو غير مضروب (نصاب الفضة مائتا درهم والذهب عشرون مثقالا بوزن مكة وزكاهما ربع عشر) في النصاب وما زاد عليه ولا زكاة فيما دونه قال سلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة رواه الشيخان مسلم والبخارى وأواق كجوار واذا نطق بياؤه تشدد وتخفف وروى البخارى في حديث أبى بكرى كاه السابوق ذكره في زكاة الحيوان وفي الرق ربع العشر والرقه والورق النضة والهاعوض من الواو والواقية ضم الهمة وتشديد الياء أربعون درهما قال في شرح المذهب بالنصوص المشهورة واجماع المسلمين قال وروى أبو داود وغيره بأسناد صحيح أو حسن عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس في أقل من عشرين دينارا شئ وفي عشرين نصف دينار وقوله بوزن مكة استدلو عليه بتحديث المسكالم كمال أهل المدينة والوزن وزن مكة رواه أبو داود والنساق بأسناد صحيح والدرهم ستة دنانير والمثقال درهم وثلاثة أسباعه فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ولونقص عن النصاب حبة أو بعضها فلا زكاة وان راج رواج التام ولونقص في ميزان وتم في آخره الصحيح لازم كاه ولا يكمل نصاب أحد النقدن بالآخر (ولاشئ في الغشوش) منهما (حتى يبلغ خالصه نصابا) فادابله أخرج الواجب خالصا أو أخرج من الغشوش ما يعلم اشتماله على خالص بقدر الواجب (ولو اختلط اناهما) بان اذيا معا وصيغ

بالدرهم البغلى وهو ثمان دنانير والطبرى وهو نصفها جمعا وقسما درهمين قيل فعل ذلك في زمن بنى أمية وأجمع أهل عصره عليه كذا في شرح الهجة نقلا عن الرافعى وهو مشكل من حيث ان الدراهم وردت في الحديث فكيف تصرف الى غير المتعامل به في زمنه صلى الله عليه وسلم

(قول) المتن من المحرم منه أيضا التصاوير التي يتخذها المرأة من الذهب والفضة فتجب فيها الزكاة (قول) المتن فلو اتخذت ان جعل فاعل اتخذ ضمير الرجل أشعر ذلك بأن المرأة (١٧١) في المسئلتين لازكاة عليها قطعاً لان القرينة تصرفه الى الاستعمال الجائر

وان جعل فاعله الشخص أفاد ثبتت الخلاف فيها كالرجل قال الاستوى وهو متجه انتهى أقول بل المتجه الأول وهو ظاهر العبارة لا جرم صرح في المحرر بالرجل (قول) المتن فلازكاة في الاصح عل ذلك في الأولى بأن الزكاة انما تجب في المال النامي والتقد غير نام بنفسه وانما التحق بالناميات لكونه مهياً للخارج فيما يعود نفعه وبالصياغة بطل هذا التيهن (قوله) وأول الخول وقت الانكسار هو كذلك في المسئلتين بعد (قوله) في الحديث الشريف وحرم على كورها وقيس عليه الفضة (قوله) فيجوز اتخاذها يجوز أيضاً شذها به اذا تحركت ثم كلاً جاز بالذهب فهو بالفضة أحوز كما سنبه عليه الشارح (قوله) كانت الوقعة عنده بعني بين الاوس والخزرج قال الشاعر ان الكلاب ماناً وفلوه (قوله) فلا يجوز أشار بالفاء الى ان هذا الحكم في الذهب والفضة مستفاد من التعليل قال الاستوى ومسألة الفضة لا تؤخذ من الكتاب (قوله) وقال الامام هو مقابل الصحيح (قول) المتن ويحل لمن الفضة الخاتم بل هو سنة للرجل وان يكون في اليمن وان يجعل فصه ممالي كفه (قول) المتن في الاصح يستثنى البغال والخمير فلا يجوز تحلية ما يتعلق بها بخلاف لانها لا تصلح للقتال قاله في الذخائر ونه الرافعي على ان الكثير من اصحاب قطعوا بتحريم قلادة الفرس (قول) المتن والاصح تحريم المبالغة عل مقابله بالقياس على الحلى الذي لا سرف فيه اذا تعدد (قوله) والثاني الجواز لهما عل

منهما الاناء (وجهل أكثرهما زكى الاكثر ذهباً وفضة) فاذا كان وزنه ألفاً من أحدهما ستمائة ومن الآخر أربع مائة ركي ستمائة ذهباً وستمائة فضة (أوميز) بينهما بالنار قال في البسيط ويحصل ذلك بسبيل قدر يسير اذا تساوت أجزاؤه (وزكى المحرم من حلى) بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الباء جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام (وغيره) بالجر (لا المباح في الاظهر) الخلاف مبنى على ان الزكاة في المقدس الجوهره ولا استغناء عن الانتفاع به فيجيب في المباح على الأول دون الثاني (فن المحرم الاناء) من الذهب أو الفضة للرجل والمرأة وهو محرم لعينه (والسوار والخلخال) بفتح الخاء للبس الرجل بان يقصده باتخاذهما فهما محرمان بالقصد (فلوا اتخذ سواراً) مثلاً (بلا قصد أو بقصد اجارته لمن له استعماله فلازكاة) فيه (في الاصح) لا تنفاه القصد المحرم والثاني ينظر في الأولى الى انه ليس له لبسه وفي الثانية الى انه معد للتمتع ولو اتخذ ليعبره فلازكاة جزموا لو قصد كثره ففيه الزكاة جزموا عند الجمهور وحكى الامام فيه خلافاً (وكذا لو انكسر الحلى) لمن له لبسه بحيث يتمتع الاستعمال (وقصد اصلاحه) لازكاة فيه في الاصح لدوام صورته وقصد اصلاحه والثاني فيه الزكاة لتعذر استعماله ولولم يقبل الاصلاح بان احتاج في استعماله الى سبك وصوغ فتجب فيه الزكاة وأول الخول وقت الانكسار وكذا قبل الاصلاح وقصد كثره ولولم يقصد شيئاً فوجهان وقيل قولان أرجحهما الوجوب ولو كان الانكسار لا يمنع الاستعمال فلا تأثره (ويحرم على الرجل حلى الذهب) قال صلى الله عليه وسلم أحل الذهب والخير لانا أتى وحرم على كورها صححه الترمذى (الا الانف والاذنية) بتثنية الميم والهمزة (والسنن) فيجوز اتخاذها لمن قطع أنفه أو أغمضته أو قلعته سنه (لا الاصبع) فلا يجوز اتخاذها والاصل في ذلك ان عرجة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب بضم الكاف اسم لواء كانت الوقعة عنده في الجاهلية فاتخذ أنفاً من ورق فانن عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ أنفاً من ذهب رواه أبو داود والترمذى والنسائي وحسنه وقيس على الانف الاذنية والسنن وتجوز الثلاثة من الفضة وأولى والفرق بين الاذنية والاصبع انها تجعل بخلاف الاصبع واليد فلا يجوز اتخاذها من ذهب ولا فضة قال في الروضة وفيه وجه انه يجوز (ويحرم سنن الخاتم) من ذهب على الرجل على الصحيح وقال الامام لا يعد تشبيه القليل منه بالفضة الصغيرة في الاناء وعبر بطويق الخاتم باسمه وقرق الرافعي بان الخاتم أزم للشخص من الاناء واستعماله أدوم (ويحل لمن الفضة الخاتم) لانه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من فضة رواه الشيخان (وحلية آلات الحرب كالسيف والرمح والمنطقة) بكسر الميم والدرع والخف وأطراف السهام لان ذلك يغيب الكفار (لاما لا يلبسه كالسرج والجام) والركب والنقروبرة الناقة (في الاصح) والثاني بلحقه بالأول ولا يحل له تحلية شيء مما ذكر بالذهب (وليس للمرأة حلية آلات الحرب) بالذهب والفضة لما فيه من التشبه بالرجال وليس لها التشبه بهم وان جاز لها الحاربة بآلة الحرب في الجملة (ولها لبس أنواع حلى الذهب والفضة) كالطوق والخاتم والسوار والخلخال وكذا النعل وقيل لا للسرف (وكذا ما نسيجهما) لهما لبسه (في الاصح) والثاني لما فيه من السرف والخليلاء (والاصح تحريم المبالغة في السرف) للمرأة (نخلخال وزنه مائتا دينار وكذا اسرافه) أى الرجل (في آلات الحرب) فانه يحرم في الاصح (و) الاصح (جواز تحلية المحفف بفضة) للرجل والمرأة (وكذا المرأة بذهب) للرجل والثاني الجواز لهما والثالث المنع لهما

بالا كرام وعمل المتع لهما بأن ان خبر ورد بهن ذلك (قوله) أيضاً والثاني الجواز والثالث المنع يتباين قول المتن وكذا المرأة بذهب

ولا يجوز تحليلة سائر الكتب أي للمرأة ولا للرجل قال الاستوى به تعلم أن الهبة في تحلية المرأة للصنف مركبة من الأكرام والنخلى اذ لو كانت
 زام فقط لجاز للرجال أول التحلية لجاز في الكتب قال واذا جاز في الصنف جاز أيضا في عياله منته المنفصلة عنه وقيل لا * (باب زكاة المعدن) *
 (قوله) أي مكان الخ تسمى بذلك لأقامة ما خلق الله فيه يقال معدن معدننا أقام ومنه جنات عدن لطول الإقامة فيها من الله علينا بذلك برحمته آمين
 ومنه أيضا معدن البلد المعروف لأن تعا كان يحبس فيها أصحاب الجرائم وقيل سمي معدنا لأقامة الناس عليه والركاز دفين الجاهلية سمي بذلك
 لأنه ركو في المكان أي غرز من قولهم ركزت الرمح وقيل لحفائه ومنه قوله تعالى أو تسع لهم ركزا (١٧٣) أي صوتا خفيا والتجارة تعليب المال

والتصرف فيه رجاء الرج والاصل
 في زكاة المعدن قوله تعالى انفقوا من
 طيات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من
 الأرض وفي الحديث أنه صلى الله عليه
 وسلم أخذ من المعادن القبلية الصدقة
 وهي بقاف وباء منتوحة من ناحية من
 الفرع بضم الفاء واسكان الراء قرية
 بين مكة والمدينة قرية من ساحل البحر
 ذات بخل وزرع على أربع مراحل
 من المدينة (قوله) كما اختلف الحجاج
 أن كلاما مأخوذا من الأرض (قوله) كذا
 في أصل الروضة الخ يشير إلى مخالفتها لما
 في الرافعي حيث قال أن أوجبا ربع
 العشر فلا بد من النصاب وفي الحول
 قولان وإن أوجبا الخمس فلا يعتبر
 الحول وفي النصاب قولان انتهى (قوله)
 مفرع على وجوب الخمس أي فوجه عدم
 اشتراطه القياس على القضية بجامع أنه
 مال الخمس وقوله مفرع على وجوب ربع
 العشر أي فوجه اشتراط الحول عموم
 أدلة الحول السابقة (قول) المتن
 ويضم بعضه الخ قال الرافعي رحمه الله
 لا يشترط أن ينال في الدفعة الواحدة

ولا يجوز تحلية سائر الكتب قطعاً (وشرط زكاة النقد الحول) الحديث أي داود وغيره لازم كاه في مال
 حتى يحول عليه الحول (ولازكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ) والياقوت لعدم ورودها في ذلك

(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

(من استخرج ذهبا أو فضة من معدن) أي مكان خلقه الله فيه مرات أو ملكه كذا كره في شرح المذهب
 عن الأصحاب ويسمى المستخرج معدنا أيضا كما في الترجمة (لربع عشره) للملكه أياه كما في غير
 المعدن لشمول الأدلة (وفي قول الخمس) كل ركاز يجادع الحفأ في الأرض (وفي قول أن حصل تعب
 بأن احتاج إلى الطحن والما الحقة بالإنار (فربع عشره وال) أي بأن حصل بلا تعب بأن استغنى
 عنهما (خمس) كما اختلف الواجب في المسقى بالمطر والمسقى بالنضح (ويشترط النصاب لا الحول
 على المذهب فمهما) وقيل في اشتراط كل منهما قولان كذا في أصل الروضة والفرق بينهما على
 الأول أن مادون النصاب لا يتعمل أو أوه الحول إنما اشترط للتمكن من تنمية المال والمستخرج من
 المعدن غناء في نفسه وطريق الخلاف في النصاب مفرع على وجوب الخمس وفي الحول مفرع على وجوب
 ربع العشر (ويضم بعضه) أي المستخرج (إلى بعض) في النصاب (أن تابع العمل ولا يشترط)
 في الضم (اتصال البيل على الحديد) لأن العادة نفرة والقديمان طال زمن الانقطاع لا يضم
 (واذا قطع العمل بعد ذلك) ثم عاد إليه (نم) قصر الزمان أم طال عرفا وقيل الطويل ثلاثة أيام وقيل يوم
 كامل ومن المعدن إصلاح الآلات وهرب الأجر والسفر والمرض (وال) أي وان قطع العمل يعني بغير
 عذر (ولا يضم الأول إلى الثاني) طال الزمان أم قصر لا عراضه (ويضم الثاني إلى الأول كما يضم
 إلى ما ملكه بغير المعدن في أكمل النصاب) فإذا استخرج من الفضة خمسين درهما بالمعمل الأول ومائة
 وخمسين بالثاني فلا زكاة في الخمسين وتجب في المائة والخمسين كما تجب فيها لو كان مال الكا الخمسين من غير
 المعدن وينعقد الحول على المائتين من حين تسامهما إذا أخرج حق المعدن من غيرهما ولو استخرج
 اثنتان من معدن نصابا فوجب الزكاة فيه يعني على ثبوت الخلطة في غير المواشي والأطهر كما تقدم
 الثبوت فيه ووقت وجوب حق المعدن بناء على المذهب أن الحول لا يشترط فيه حصول البيل في يده
 ووقت الإخراج التخلص والتنقية من التراب والحجر فلما أخرج منه قبلهما لم يجزعه وموتها على
 المالك ولا زكاة في غير الذهب والفضة من المستخرج من معدن وفي وجهه شاذ يجب في كل
 مستخرج منه منطباعا كان كالحديد والنحاس أو غيره كاللؤلؤ والياقوت (وفي الركاز الخمس) رواه

الشيخان

بما يابل ماله بدفعات يضم لأنه هكذا يستخرج فأشبهه تلاحق العمار لكن الضابط في الثمار أن تكون عمار عام

وها هنا يظن بدله إلى العمل (قوله) لأعراضه فإن الأعراض يصير الثاني مالا آخر (قول) المتن في أكمل النصاب لو كان الأول نصابا
 ضم إليه الثاني بطريق الأولى (قوله) بناء على المذهب أن الحول الخ ظاهره أن الحكم كذلك ولو وجدته في ملكه فقط ما قبل
 هلا وجب زكاة الأعرام الماضية إذا وجدته في ملكه (قوله) لم يجز كانت وجهه أن مؤنة التخلص على المالك (قول) المتن وفي الركاز
 الخمس انظر هل يأتي في ضمة ما سلف في المعدن

الاشتراط به قال الأئمة الثلاثة ووجه
الاول القياس على المعدن (قوله)
بلا خلاف نقل الماوردي الاجماع على
ذلك وخالف المعدن في جريان الخلاف
لان المعدن يتكلف لتحصيله (قوله)
أي الذي هو من دفين الجاهلية أي بأن
يكون عليه اسم ملك منهم أو صليب
واستشكل الثاني لان الصليب معهود
الآن في ملة النصارى ويكفي في
الاكتفاء الى كونه من دفينهم وجود
العلامة المذكورة وان لم يلزم مها كونه
من دفينهم لان الاصل عدم أخذ الغرلة
ثم دنفه قاله السبكي والاسنوي خلافا
للشحنين بحيث قال لا يجتأ الا يلزم من كون
العلامة عليه أن يكون من دفينهم
(قول) المتن فلقطة زاد الاسنوي
وقيل انه مال ضائع يحفظ أبدا (قول)
المتن في موات مشله الخراب والقلاع
الجاهليان وكذا قبور أهلها (قوله)
بالاحياء أي لا بالوجدان كما في الاولى
(قول) المتن فلقطة أي لان يد المسلمين
عليه (قول) المتن على المذهب
عبارة الروضة ان المذهب في الوجود
في الشارع انه لقطه وقيل ركاز وقيل
وجهان فلذا عبر بالمذهب (قول) المتن
ان ادعاه الذي شرطه ابن الرفعة أن لا
ينفيه وهو الصواب كما شرطه ما في يده
(قوله) بلايين ان ادعاه الواجد فلا بد
من اليقين (قوله) عنه الضمير راجع
للمحي من قوله فان كان المحي الح
* (فصل شرط زكاة التجارة) * (قوله)
لقطة على الثياب وطلعة أوضاع

(فصل) ، التجارة تغليب المال بالمعاوضة لغرض الربح وفي زكاتها ما روى الحاکم بإسنادين وقال
هما صحيحان على شرط الشيخين عن أبي درانہ صلی اللہ علیہ وسلم قال فی الاصل صدقتها وفي البئر
صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقته وهو بفتح الموحدة وبالزای يطلق علی الثیاب المعدة للبيع
وما روى أبو داود عن سمرة أن رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم قال يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذی
بعد البيع (شرط زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرها (معتبراً) أى النصاب (بأخرا الحول
وفي قول بطرفیه) أى أوله وآخره دون وسطه (و) فی (قول بجمیعہ) كالنقد و فرقی بينهما بان الاعتبار

٤٤ ل ج السلاح قال الامّة ولا زكاة في عيهم ما تعين ارادة التجارة واستدل لها أيضا بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومن جهة القياس انه مال يتبع منه الماء فوجب فيه الزكاة كالمواشي لكن لا يكفر جاحدا فيها لأن لنا قولا قديما عدم الوجوب فيها (قول) المتبأ خرا حول الباء الطرفية

(قوله) بالقيمة أي بخلاف الذي يجب في حقه فإن مراعاة الحول في العين لا يعسر (قوله) واكتفى باعتبارها أي وكما أن الزيادة على النصاب في غيرها تعتبر آخر الحول (قوله) لأن الأول الخ أي فيه يكون التعبير بالوجه من باب التعليل (قوله) لوردة مال التجارة المراد انض جميعه ناقصا من جنس ما يقوم به أموالونض البعض فقط فحول التجارة باق فيه وان قل العرض جدا لأن الربح كامن فيه ونقض المال عن النصاب لم يتحقق لأن العبرة بآخر الحول بخلاف مالونض جميعه ناقصا وهذا امر ادهم قطعاً وهو المفهوم من تعليلهم وسيأتي في قول المناجح لآب انض وقول الشارح أي صار الكل ناقصا الخ وهو صريح فيما قلناه والله أعلم ومنه تعلم أن التجار يحولون الديار المصرية ونحوهم اذا انض من عروضهم البعض ناقصا فحول التجارة باق فيه نظرا لما عساه من العروض وان قلت فليفتن لذلك لكن اذا اشترى بعد ذلك في ذمته ونقد فيه بعد لزوم العقد لذلك النض ابتدئ الحول الآن فيما يظهر كما يؤخذ مما سيأتي في الصفحة الآتية (قوله) ولوردة بص به الضمير يرجع لقوله مال التجارة (قوله) لا يظهر وغيره المراد بالغير مقابل الاظهر والمعنى ان الصورة الاصلية (١٧٤) لجسريان الاظهر ومتدبليه هي حالة

هنا بالقيمة ويعسر مراعاتها كل وقت لاضطراب الاسعار انخفاضا وارتفاعا واكتفى باعتبارها آخر الحول لأنه وقت الوجوب والثاني يضم اليه وقت الانقضاء ومنهم من عبر هنا بالوجه لأنه لأن الأول منصوص والآخران مخرجان والمخبر يعبر عنه بالوجه تارة وبالتول أخرى (فعلى الاظهر) وهو الاعتبار بآخر الحول (لوردة) مال التجارة (الى النقد) بان يبيع به (في حلال الحول وهو دون النصاب واشترى به سلعة فالاصح انه ينقطع الحول وينتدأ حوله من حين (شراؤها) والثاني لا ينقطع ولو باده بسلعة فالاصح انه لا ينقطع ولوردة بص به حتى تم الحول فهذه الصورة الاحتمالية لا تظهر وغيره ولو كان النقد غير ما يقوم به آخر الحول كان باعه بالدرهم والحال يقتضي التقويم بالدراهم فهو كيبه بالسلعة وما ذكر من التفريع يأتي على القول الثاني أيضا (ولو تم الحول وفيه العرض دون النصاب فالاصح انه ينتدأ حول ويطل الال قول) فلا يتب له زكاة والثاني لا بل متى بلغت قيمة العرض نصابا وجبت الزكاة ثم يتدأ حول ثان ولو كان معه من أول الحول ميكمل به النصاب كلهما آخره كما قال في شرح المهذب لو كان معه مائة درهم فاشترى عرضا للتجارة بخمسين منها فبلغت قيمته في آخر الحول مائة وخمسين لزمه زكاة الجميع (ويصير عرض التجارة للقيمة بنيتها) لأنها الاصل (وانما يصير العرض للتجارة اذا اقترنت بنيتها بكسبه بمعاوضة كسرها) سواء كان بعرض أم نقداً من دين حال أم مؤجل (وكذا المهر وعوض الخلع) كان زوجه أمته أو خالعه وجته بعرض نوى به التجارة فلهما مال تجارة بنيتها (في الاصح) والثاني يقول المعاوضة بهما ليست محضة (لأبالية) المحضة (والاحتطاب والاسترداد عيب) كان باع عرض قيمة بما وجد به عسافره واسترد عثرته فأنكسب بماد كرو نحوه كالاحتشاش والاصطياذ والارث ورد العرض بعيب لا يصير مال تجارة بنيتها لا تنفعا المعاوضة فيه والهبة بثواب كاشراء ولو تأخرت البية عن الكسب بمعاوضة فلا أثر لها وقال الكرايمسي تؤثر في صير العرض لها لتجارة (واذا ملكه) أي عرض التجارة (بنقد نصاب) كأن اشتراه بعشرين دينارا أو بمائتي درهم

التر بص المذكورة وأما صورة المنة المذكورة بقوله فعلى الاظهر والصورتان اللتان في كلام الشارح فانها فروع عن صورة محيل الاقوال ولم يحل الاصحاب الاقوال السابقة فيها وانما قضوا فيها بوجهين متفرعين على القول الأول والثاني أحكما في مسألة المنة الانقطاع وفي مسئلة الشرح عدم الانقطاع وأما القول الثالث فلا يصح تفريع الوجهين عليه فتأمل (قوله) ولو كان النقد غير ما يقوم به أي وهو دون نصاب (قوله) يأتي على الثاني أي ولا يأتي على الثالث نظر المقابل الاصح في مسئلة المنة ولا يصح في مسئلة الشرح فاتصورتهما ان السلعة التي تبذلها قيمتها دون نصاب وكذا النقد الذي من غير الجنس فتأمل (قوله) أيضا يأتي على الثاني أي بطريق الاولى ولذا لم يذكره المصنف وأورد الرافعي السؤال على الغزالي غافلا عن هذه الدقينة وكأنه ظهر له بعد ذلك ان

السؤال غير متجه فعبّر في المحركة لوجيز استوى (قوله) لزمه زكاة الجميع أي وابتداء حول الجميع من وقت شراء العرض أي هذا امر ادهم قطعاً بخلاف مالوملك الخمسين في أثناء الحول فإنه يزكي الجميع أيضا وان كان اذا تم حول الخمسين كذا في الاسنوي نقلنا عن شرح المهذب لكن انظر لما ذكره المحجب زكاة المائة والخمسين الاولى عند تمام حولها وقديقال هو مراده ويكون اشترط زكاة الخمسين فقط (قول) المنة اذا اقترنت بنيتها وذلك ان المالك بالمعاوضة قد يقصد به التجارة وقد يقصد به غيرهما فلا بد من نية مميزة وينبغي اعتبارها في أساس العقد وان خلا عنها العقد (قول) المترو كذا المهر مثله مالو كان يستأجر الأعيان ويؤجرها بتصد التجارة (قول) المنة والاسترداد عيب علل بأنه لا يصدق عليه اسم المعاوضة عرفاً بل هو نقض لها (قول) المترو قد نصاب لو كذا التقدير لا يشترى في ذمته لبائع فالحكم كذلك ناله في الكفاية

(قوله) أي بعين ذلك قال في شرح الارشاد أو في الذمة وعين في المجلس وكذا في شرح السبكي وهو ظاهر (قول) المتن قوله من حين ملك النقد أي لا شترأ النقد والتجارة في قدر الواجب وجنسه والمراد بالنقد الذهب والفضة ولو غير مضر وب وعلل أيضا النماء بأن الزكاة انما وجبت في النقد لانه مرصد للنماء والنماء يحصل بالتجارة فلم يجوز أن يكون السبب في الوجوب سببا في الاسقاط (قوله) بخلاف ما اذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم نقده المراد نقده بعد المجلس ومثل هذا فيما يظهر ما لو اشتراه بمال تجارة في ذمته ثم نقده له بعد المجلس من مال التجارة فإن الحول يتبدأ من الشراء ولا يبنى على عروض التجارة التي عنده لانه ملكه بها في الذمة ولا حول له وما نقده فيه لم يتعين صرفه له ولو نواه حين الشراء وقول المنهاج أو دونه لو كان هذا الدون (١٧٥) من مال التجارة الذي لم يتقطع حوله فلا اشكال في بقاء الحول كما أشار اليه بقوله

أو بعرض قبة * فائدة * قال السبكي رحمه الله التمن الذي ملك به العرض هو المعين في العقد أو المجلس أما الذي نقده فيه بعد ذلك فلا والذي ملكه به هو ما في الذمة ولا حول له انتهى ومنه تعلم صحة ما قلناه أولا وقوله عين في المجلس ظاهره وان لم قبض وهو ظاهر (قوله) بأن النقد لم يتعين صرفه المراد النقد الذي دفعه بعد المجلس (قوله) على خلافه متعلق مختلف (قول) المتن ويضم الربح الخ أي قياسا على الساج بالاولي لعسر مراقبة القيم ارتفعا وانخفاضها (قول) المتن لان نص أي نقوله صلى الله عليه وسلم لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول والفرق بينه وبين الساج ان الساج من عين الامهات والربح انما هو مكتسب بحسن التصرف ولهذا يرد الغاصب الساج دون الربح ولو صار ناديا باتلاف الاجنبى فكما لو نض بالتجارة قال الاستوى ولو تأخر دفع القيمة أو باعه بزيادة الى أجل فالقياس عدم الضم أيضا ولو نض الربح بعد الحول بأن كان ظاهرا قبل الحول ضم والا فلا وقول الشارح أي صار الكل ناضا احتريزه

أي بعين ذلك (الحوله من حين ملك) ذلك (النقد) بخلاف ما اذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم نقده يتقطع حول النقد ويتبدأ حول التجارة من حين الشراء ووفق بين المسئلة بان النقد لم يتعين صرفه للشراء في الثانية بخلاف الاولى (أو دونه) أي النصاب (أو بعرض قبة) كالعبد والماشية (فن الشراء) حوله (وقيل ان ملكه بنصاب سائمة بنى على حولها) كما لو ملكه بنصاب نقد ووفق الاول بان الواجب في المقيس مختلف على خلافه في المقيس عليه (ويضم الربح الى الاصل في الحول ان لم ينض) فلو اشترى عرضا بمائتي درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظة ثلثمائة زكاها آخره (لا ان نض) أي صار الكل ناضا دراهم أو دنانير من جنس رأس المال الذي هو نصاب وأمسكه الى آخر الحول أو اشترى به عرضا قبل تمامه فيفرد الربح بحوله (في الاظهر) قال في المحرر فاذا اشترى عرضا بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلثمائة وأمسكها الى تمام الحول أو اشترى بها عرضا وهو يساوي ثلثمائة في آخر الحول فيخرج الزكاة عن مائتين فادامت ستة أشهر أخرى أخرج عن المائة والثاني زكي الربح بحول الاصل ولو كان الناض المبيع به من غير جنس رأس المال فهو كبيع عرض بعرض فيضم الربح الى الاصل وقيل على الخلاف فيما هو من الجنس ولو كان رأس المال دون نصاب كان اشترى عرضا بمائة درهم وباعه بعد ستة أشهر بمائتي درهم وأمسكها الى تمام حول الشراء واعتبرا بالنصاب آخر الحول فقط زكاها ان ضمنا الربح الى الاصل والازكي مائة الربح بعد ستة أشهر أخرى وان اعتبرنا النصاب في جميع الحول أو في طرفيه فابتدأ حول الجميع من حين باع ونض فاذا تم زكي المائتين (والاصح ان ولد العرض) من الحيوان غير السائمة كالخيل والحواري والمعروفة (ومثله) من الاشجار (مال تجارة) والثاني يقول لم يحصل بالتجارة (و) الاصح على الاول (ان حوله حول الاصل) والثاني لا بل يفرد بحول من انفصال الولد وظهر الثمر واذا قلنا الولد ليس مال تجارة ونقصت الام بالولادة حبرتها من قيمته ففما اذا كانت قيمتها ألفا وصارت بالولادة تسعة مائة وقيمة الولد مائتين زكي الالف وسيأتي الكلام في العرض السائمة (وواجبها) أي التجارة (ربح عشر القيمة) وهذه العبارة أخصر وأوضح من قول المحرر والمخرج للزكاة من مال التجارة القيمة أي النقد الذي يقوم به وتقدم ان واجب النقد ربع العشر وعبارة الوجيز وأما المخرج فهو ربع عشر القيمة (فان ملك) العرض (بنقد قومه ان ملك بنصاب) دراهم أو دنانير وان كان غير نقد البلد

عما لو نض البعض ولو كان ناقصا ومن جنس ما يقوم به فالحول والضم باق في الجميع وان قل العوض بل قضية الطلاقه ان لو كان رأس المال نصابا ثم نض ونض مع مخرج لا يفرد الربح الناض بحول مادام شئ من العرض لم ينض وليس مراد افما يظهر (قوله) ان ضمنا الربح أي الناض وذلك على مقابل الاظهر وقوله بعد ستة أشهر أي بخلاف المائة الاولى فانه يزكيها الآن لانه تمام حولها (قوله) وان اعتبرنا النصاب الخ هذا فافترقت هذه المسئلة ما لو كان رأس المال نصابا وهو حكمة افراد الشارح لها عن الاولى (قول) المتن ومثله قال الاستوى صوف الحيوان وأغصان الشجر وأوراقه ونحو ذلك أي كل شئ ومنه داخل هنا في الثمر (قوله) بل يفرد أي كافي الربح الناض (قوله) وظهر الثمر انظر هل المراد التأخير ونحوه (قوله) أي النقد من كلام الشارح لامن كلام المحرر (قول) المتن قومه لانه لما حصل به كان أقرب اليه من غيره فصار كالمستحاضة ترد الى عايتها فان لم تكن عادة فالغالب

في قبل المحرم الصيد المملوك (قوله) وزكاة التجارة في القديم أي نظرا (١٧٦) لبعثرة النفع فيها بسبب اعتبار الصوف
 في قبل المحرم الصيد المملوك (قوله) لا اختلاف في القديم أي نظرا (١٧٦) لبعثرة النفع فيها بسبب اعتبار الصوف

الغالب (وكذا دونه) أي دون النصاب (في الاصح) والثاني يقوم بغالب نقد البلدان لم يكن مالكو
 لبقية النصاب من ذلك النقد فان كان قومه لبناء حول التجارة على حوله كما في الأول كان
 اشترى عرضا بما قدره وهو ملك مائة أخرى (أو) ملك (بعرض) للقيمة (فبغالب نقد البلد) من
 الدراهم أو الدينار يقوم وكذا لو ملك بنكاح أو حلق (فان غلب نقدان) على التساوي (وبلدة
 بأحدهما) دون الآخر (نصا با قومه فان بلغ) نصا با (مما قومه بالنفع للفقراء وتيل ينفير المالان
 فيقوم بمشاة منهما وصححه في أصل الروضة لنقل الرافعي تصحيحه عن العراقيين والروائي وتصحى
 الأول عن مقتضى إيراد الامام والبعوى وعبر فيه في المحرر بأولى الوجهين (وان ملك بتدو عرصر
 قوم ما قبل النقد به والباقي بالغالب) من نقد البلد وفيما اذا كان النقد دون نصاب الوجهه السابق
 (وتجب فطرة عبد التجارة مع زكاتها) لاختلاف سببهما (ولو كن العرض سائما فان كل) بثلاث
 الميم (نصاب احدي الزكاتين) العين والذارة (فقط) أي دون نصاب الاخرى كاربعة من
 الغنم لا تبلغ قيمته انصا با آخر الحول أو تسع ونلايين فادومها قيمته انصا با (وحبت) زكاة ما كمل
 نصابه (أو) كمل (نصابهما فزكاة العين) تجب (في الجسد) وركاة الذارة في التميم ولا يجمع
 بين الزكاتين ويجري التولان في غير العرض اذا بلغ نصا با وعسى الجديد فخر السهمال الى انتهائها
 وعلى القديم تقوم مع ذرها ونسائها وصوفها وما اتخذ من لبنها بضاع على ان اسماح من تجار
 ولا يضر نقص قيمتها عن انصا با في أثناء الحول بناء على ان الاعتبار بأخره (فعلى هذا) أي الجديد
 (لوسبق حول الشارة بان اشترى عمالها بعد ستة أشهر) من حولها (نصاب سائما فلا يصح وجوب
 زكاة التجارة لتمام حولها ثم يفتح) من تمامه (حول الزكاة العين أبدا) أي فتجب في سائر الاحوال
 والثاني يطول حول الذارة وتجب زكاة العين لتمام حولها من الشراء ولكل حول بعده وعلى
 القديم تجب زكاة التجارة لكل حول (وادا قلنا عامل اشترى لا يملك ربح) المشروط
 (بأن يظهور) بل بالنسبة وهو طهر كسابق في باب (فعلى المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع
 رأس المال والربح به ملكه (فان أخرجهما) من عنده فذلك أو (من مال التراض حسب
 من الربح في الاصح) كالمثل التي تلمز المال من اجرة الدلال والكيل وغيرهما والثاني من رأس
 المال والثالث من الجميع بالتقسيم فاذا كان رأس المال مائتين واربعمائة فثلثا المخرج من رأس
 المال ونسبه من الربح (وان قلنا يملك) العامل الربح المشروط له (بالظهور لزوم المالك زكاة رأس
 المال وحصته من الربح والمذهب به يلزم العامل زكاة حصته) والقول الثاني لا يلزمه لانه غ
 متمكن من كل التصرف فيها وقطع بعضهم بالاول لتمكنه من الوصول اليها بطلب التسمية وقطع بعضهم
 بالثاني لعدم استقرار ملكه لاحتمال الخسران وسكت في الروضة كاسلها عن ترجيح واحدة من
 هذه الطرق ورجح في شرح المذهب التطع بالزوم وابتداء الحول عليه من حين الظهور وفاد
 وحصته نصاب لزوم كاتها ولا يلزمه اخرا حاقا قبل القيمة وله الاستبداد باخراجها من مل القراض

«(باب زكاة الفطر)»

بالسبب وسائر الاجزاء والفوائد وعدم
 لو قص وجه الجديد قوة زكاة العين
 بالاجماع عليها بخلاف زكاة التجارة فان
 للشاهي رضى الله عنه قولاً في القديم
 بأنها لا تجب كأسلافنا فيما مضى (قوله)
 يضم النخال أي وأما الصوف والبن
 ونحوهما فيجمل وجوب زكاة التجارة
 فيها ويحتمل أن يقال ما غلبت زكاة
 العين فيها امتنع الزكاة في فوائد هار وريح
 هذا لتعليقهم بتقليب التجارة بكثرة الفوائد
 فيها من الصوف والدر وغير ذلك كما
 سلف ثم رأيت في القوت ما قد يرجح الاول
 حيث قال اذا غلبت زكاة العين لم تسقط
 زكاة التجارة عن قيمة الجذع وتبين الزرع
 وان رضى انتهى فقد يقال تلك الفوائد
 في معنى التبن والوجه خلافه حرصا على
 صحة تعليل القديم والتبن هو النصل مع
 ورقه الحامل لسنا بل والحبات فهو نظير
 الارض والشجر في تفرع المزارع عنها
 بخلاف الصوف والبن ونحوهما فانه
 ناشئ عن الغير المزكوة ومن فوائدها
 التابعة لها حيث سقطت زكاة التجارة
 في اشروع انتج سقوطها في التابع وان
 أعلم (قول) المتن ثم ينتج وذلك لان
 التفريع على تقديم زكاة العين وانما
 اعتبرنا التجارة في العام الاول لئلا يحبط
 ما مضى من حولها (قوله) وعلى القديم
 الخ قد استفدنا من هذه المسألة ان القديم
 والجديد جاريان سواء اتفقت الزكاتان
 في وقت الوجوب أو سبقت احدهما
 الاخرى (قوله) وحصته نصاب لك أن

يقول هلا اعتبر الخلطة مع شريكه * (باب زكاة الفطر) * (قول) المتى زكاة الفطر أضيف اليه لان وجوبها يدحل به روى
 ويقال لها زكاة الفطرة بالكسر أي الخلقة من قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها ويقال بالكسر ايضاً للخروج قال النووي نكها موله
 ليست عرسه ولا معربة بل اصطلاحية للفقهاء وقال ابن كح لا يكره جاحدها بخلاف زكاة العين فقد ذهب بعض الصحابة الى عدم وجوبها

(قوله) من رمضان يتعلق بقوله زكاة الفطر (قوله) على كل حرّأى عن كل حرّ لا يلزم السكرار وقوله في الأول فرض معناه واجب لأن التقدير ذكر بعد ومن محيى على معنى من قول الشاعر * اذارضيت على بنو قشير * (قول) المتن بأول ليلة العيد أى لانها مضافة الى الفطر في الحديث ووجه الثاني انها قريبة (١٧٧) متعلقة بالعيد فكانت كالاخصية واعتراض بأن وقت العيد من طلوع الشمس لا الفجر ووجه

الثالث اعتبار الشئين لتعلقها بالامر بن وجهه القاضى بأن حقيقة الفطر انما تحصل بطلوع الفجر اذا الليل غير قابل للصوم فاشتراط كلا الطرفين أحدهما لدخول وقت الفطر والآخر لتحقيقه (قول) المتن عن من مات بعد الغروب أى ولو قبل التمكن من الأخراج بخلاف ما لو تلف المؤدى منه قبل التمكن فإنه لا شئ عليه كتلف المال الزكوى ولو باع العبد قبل الغروب بعد أن زكى عنه لزمت المشتري بشرط الأخراج عن من مات بعد الغروب أن يكون فيه حياة مستقرة وقت الغروب (قول) المتن ويسن أن لا تؤخر عن صلاته أى عن أولها (قوله) بأن يخرج قبلها في يومه أى فهو أفضل من إخراجها ليلًا لكن لو شهد وابتعد الغروب برؤيته في الماضية فقد سلف أن العبد يصلى من الغداة فهل يقال باستحباب تأخير الفطرة أم المبادرة أولى الظاهر الثاني (قوله) أمر بزكاة الفطر الخ انظر ما الصارف لهذا الامر عن الوجوب (قوله) المسلم يريدان عبارة المتن فيها حذف من الأول دلالة الثاني (قوله) ولو أسلت ذمية هي واردة على الحصر في المتن (قوله) ولا فطرة على سيده ولو كانت الكتابة فاسدة وجب على السيد فطرته دون نفقته (قوله) وفطرة زوجته الخ معطوف على قوله فطرته (قوله) يلزمه الضمير فيه

روى الشيخان عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حرّ أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين (تجب بأول ليلة العيد في الظاهر) والثاني بطلوع فطره والثالث بهما (فتخرج) على الأول (عن من مات بعد الغروب دون من ولد) بعده ولا تخرج على الآخرين عن الميت وتخرج على الثاني عن المولود ويلزم من انتفاء إخراجها عنه على الأول انتفاء إخراجها عنه على الثالث (ويسن أن لا تؤخر عن صلاته) أى العبد بأن تخرج قبلها في يومه كما ذكره في شرح المذهب ودليله ما روى الشيخان عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة (ويحرم تأخيرها عن يومه) أى العبد فيجوز إخراجها فيه بعد صلاته وإذا أخرت عنه تقضى (ولا فطرة على كافر) لقوله في الحديث السابق من المسلمين (ألا في عبده) المسلم (وقربه المسلم) فتجب عليه عنهما (في الأصح) المبني على الأصح انها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحمل عنه المؤدى والثاني وهو عدم الوجوب مبني على انها تجب ابتداء على المؤدى عنه وغيره والكافر ليس من أهلها وعلى الأول قال الامام لا صائر الى أن التحمل عنه بنوى والكافر لا تصح منه الية وظاهر أن الامة كالعبد وعبر في الروضة كأصلها بالمستولدة ولو أسلت ذمية تحت ذمى ودخل وقت وجوب الفطرة وهو مختلف في العدة ففي وجوب فطرته عليه الوجوه بناء على وجوب نفقة مدة الخلف وهو الصحيح الآتي في بابها وفي وجوبها على المرتد الاقوال في بقاء ملكه اظهرها انه موقوف ان عاد الى الاسلام تنبأ بقاءه فيجب والا فلا ذكره في شرح المذهب (ولا) فطرة على (رقيق) اما غير المكاتب فلأنه لا يملك شيئاً وفطرته على سيده قنا كان أو مدبراً أو أم ولد أو معلق العتق بصفة أو أماً المكاتب فلضعف ملكه ولا فطرة على سيده عنه لنزوله معه منزلة الاجنبى وقيل تجب عليه لانه عبد ما بقى عليه درهم (وفي المكاتب وجه) انه يجب عليه فطرته وفطرة زوجته وعبدته في كسبه كنفقته (ومن بعضه حر يلزمه) من الفطرة (قسطه) من الحرية اذا لم يكن بينه وبين مالك بعضه مهايأة وكذا يلزم كلام الشريكين في عبد بقدر حصته منه اذا لم يكن بينهما مهايأة فان كانت في المستثنين اختصت الفطرة بمن وقع زمن وجوبها في فوته وقيل يوزع بينهما كما سبق (ولا) فطرة على (معسر) وان ايسر بعد وقت الوجوب (فن لم يفضل عن قوته وفوته من في نفقته ليلة العيد يومه شئ) يخرج به في الفطرة (فمعسر) بخلاف من فضل عنه ما يخرج به فيها من أى جنس كان من المال فهو موسر لكن بالشرط المذكور بقوله (ويشترط كونه) أى الفاضل عن ما ذكر (فاضلاً عن مسكن) يحتاج اليه (وخادم يحتاج اليه في الأصح) وهذا في الابتداء فلو ثبتت الفطرة في ذمة انسان بعنا خادمه ومسكنه فيها لانها بعد الثبوت التحقت بالديون ولا يشترط كونه فاضلاً عن دين الآدمى على الاشبه بالمذهب في الشرح الصغير الموافق لتقضى كلام الكبير وسكت عليه في الروضة وقال في شرح المذهب هو كما قال قالوا والامام قال يشترط بالاتفاق ومشي عليه صاحب الحاوى الصغير والمصنف في نكت

٤٥ ل ج رجع لمن من قوله ومن بعضه حرّ (قول) المتن فن لم يفضل بالضم والفتح (قول) المتن من في نفقته لو قال الذى يدل من لكان أولى ليشمل الدواب وقوله ليلة العيد أى تقرىعاً على الرابع من أقوال الوجوب بخلافه على الاخير بن نعم يتجه عليهما اعتبار الليلة التي تلها (قول) المتن عن مسكن يفتح الكاف وكسرهما (قول) المتن في الأصح أى كفى الكفارة والثاني لان الكفارة لها بدل (قوله) ولا يشترط الخ استشكل على هذا عدم بيع المسكر والخادم وبيعهما في الدين مع ان الزكاة في الحياة مقدمة على الدين جزم

المذهبين كطريقان الثانية فاطمة والاولى حاكبة للخلاف (قوله) وذلك يملك الخيرة على مسلم ليس على مسلم في عبده ولا قريبه صدقة
الامانة الفطر في الرقيق وقيل الباقي (قول) المتن ولا العبد الى آخره في عطفه على ماسلف يجوز لان العبد لا يلزمه فطرة نفسه وبه تعلم
ان البعض يلزمه من فطرة زوجته بقدر ما فيه من الحرية (قوله) والخلاف مبنى على الحاي (١٧٨) فان قلنا نتجيب على المؤدى هذه ابتداء

التنبيه ويؤخذ مما ذكر طريقان (ومن يلزمه فطرته لزمه فطرة من لزمه نفقته) وذلك يملك أو قرابة
أو نكاح (لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد والقريب والزوجة الكفار) وان لزمه نفقتهم لقوله
في الحديث السابق من المسلمين (ولا العبد فطرة زوجته) حرة كانت أو أمه وان لزمه نفقتها في
كسبه لانه ليس أهلا لفطرة نفسه فكيف يحمل عن غيره (ولا الابن فطرة زوجته أيمه) وان لزمه
نفقتها للزوم الاعفاف الآتي في بابه (وفي الابن وجه) انه يلزمه فطرتها كنفقتها وقال الاول الاصل
في النفقة والفطرة الاب وهو معسر ولا تجب الفطرة على المعسر بخلاف النفقة فيتمهلها الابن (ولو
عسر الزوج أو كان عبدا فالأظهر انه يلزم زوجته فطرتها وكذا سيد الامه) والثاني لا يلزمهما
والخلاف مبنى على انها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتملها المؤدى قلزمهما أو تبت ابتداء على
المؤدى فلا يلزمهما هذا أحد الطريقين في المسئلتين (قلت الاصح المنصوص لا يلزم الحرة) ويلزم
سيد الامه (والله أعلم) هذا الطريق الثاني تقرير النصين والفرق كمال تسليم الحرة نفسها بخلاف
الامه لاستخدام السيد لهما (ولو انقطع خبر العبد) الغائب مع توصل الرفاق (فالمذهب وجوب
اخراج فطرته في الحال وقيل اذا عاد وفي قول لاشئ) وجه وجوبها ان الاصل بشاؤه حيا ووجه
مقابله ان الاصل براءة الذمة منها وعلى الاول الذي قطع به بعضهم الخلاف في وجوب اخراجها في الحال
والثاني منه قاسها على ركة المال الغائب والاول قال المهلة تدرع فيه لمعنى المعاف وهو غير معتبر هنا
(والاصح ان من أيسر بعض ساع) وهو فطرة الواحد (يلزمه) أي اخراجه بحفاضة على
الواجب بقدر الامكان والثاني يقول لم يقدر على الواجب (و) الاصح (انه لو وجد بعض الصبيان
قدم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الاب ثم الام ثم) ولده (الكبير) فاذا وجد صاعا أخرجه عن نفسه
وقيل عن زوجته ووجهه بأن فطرتها دين والدين يمنع وجوب الفطرة على طريق تقدم وقيل يتخير بينهما
أوصاين اخرجهما عن نفسه وزوجه مقدمة على القريب لان نفقتها أكد اذا تسقط بمضى الزمان
بخلاف نفقته وقيل يؤخرها عن القريب لان علقته لا تنقطع وعلقتهما يعرض لها الا استطاع وقيل يتخير
بينهما أو ثلاثة أصح فاكثرا خرج الثالث عن ولده الصغير والرابع عن الاب والخامس عن الام وفي
شرح المذهب عن الامام وغيره حكاية وجه تقديم الولد الكبير على الابوين ووجه تقديم الام على
الاب ووجه بأنه يتخير بينهما كالحلاف في نفقتهما لكن الاصح منه تقديم الام قال والفرق ان النفقة
تجب لسد الخلة والام أحوج وأقل حيلة والفطرة تجب لتطهير المخرج عنه وتشيده والاب أحق
بهذا فانه منسوب اليه ويشرف بشرفه (وهي) أي فطرة الواحد (صاع وهو ستمائة درهم وثلاثة
وتسعون وثلاث) لانه أربعة أمداد والمدرطل وثلاث بالبعداوى والرطل مائة درهم وثلاثون درهما
(قلت الاصح ستمائة وخمسة وثلاثون درهما وخمسة اسباع درهم لما سبق في ركة البات والله أعلم)
من ان الاصح ان رطل بغداد مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة اسباع درهم قال ابن الصباغ
وغيره الاصل في ذلك السكيل واما قدره العلماء بالوزن استظهارا قال في الروضة يختلف قدره وزنا
باختلاف جنس ما يخرج كالذرة والخص وغيرهما والصواب ما قاله الدارمي ان الاعتماد على السكيل
بصاع معاير بالصاع الذي كان يخرج به في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يجده وجب عليه

قلزمهما قال في شرح المذهب
لان الوجوب عليهما والزوج متمهل
فاذا تجز عن التحمل بقي الوجوب في محله
بخلاف ما اذا قلنا تجب على المؤدى فانه
لا يحق عليهما (قوله) بخلاف الامه
أي فلا تنهول الفطرة عن السيد وانما
الزوج كالضامن فاذا لم يقدر بقي الوجوب
على السيد (قوله) مع توصل الرفاق
يعنى انقطع خبره مع توصل محبي الرفاق
من تلك الناحية ولم يتخذوا بخبره بخلاف
ما اذا انقطع خبره مع عدم توصل الرفاق
فانه ينبغي ان تجب الزكاة قولاً واحداً
لانه قد يكون سبب انقطاع الخبر عدم
توصل الرفاق هذا مراده رحمه الله
فلنأمل (قول) المتن وفي قول لاشئ
هو مخرج من نصه على عدم اجزائه
في الكفارة قال العراقي والاحسان
يقول وقيل قولان فانهما لاشئ (قوله)
وجه مقابله الضمير فيه يرجع لقول
المتن وفي قول لاشئ (قوله) الخلاف
في وجوب اخراجها في الحال عبارة
الروضة واذا أوجبنا الفطرة فالمذهب
وجوب الاخراج في الحال ونص في الاملاء
على قولين وصرح في شرح المذهب
بطريقين ورجح الجرم فصاحب المناهج
رحمه الله أراد بالمذهب هنا بالنظر
لوجوب الاخراج أحد القولين من
الطريق الحاكبة للخلاف فيه
وبالنظر لوقت الاخراج طريق القطع
وقوله وقيل اذا عاد هو أحد القولين من
الحاكبة لقولي الاملاء فلو قال وقيل
قولان أحدهما اذا عاد كان أولى

(قوله) لغني النماء أي الذي يفوته في الغنة هذا مقتضى كلامهم لكن هذا التعليل انما علل به من منع الوجوب في المال الغائب اخراج
وأما تأخير الاخراج فيه فعلى بأنه غير متمكن من الاخراج منه والتسكين من غيره خرج لاحتمال تلفه (قوله) والثاني يقول الخ أي قياسا على
الرقة في الكفارة

اخراج قدر يتيقن انه لا يقص عنه وعلى هذا التقدير بخمسة ارطال وتلت تقريب (وجنسه) أى الصاع الواجب (القوت المعسر) أى الذى يجب فيه العشر وكذا انصفه (وكذا الاقط فى الاظهر) بفتح الهمزة وكسر القاف قال فى التحرير هولبن يابس غير منزوع الزبد روى الشيخان عن أبى سعيد الخدرى قال كان يخرج اذا كان فىنا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغيراً وكبيراً أو مملوكاً صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب ومنشأ القولين التردد فى صحة الحديث وقد صح ولذلك قطع بعضهم بجوازه قال فى الروضة ينبغي ان يقطع بجوازه لصحة الحديث فيه من غير معارض وفى معناه اللبن والجن فيجوزان فى الاصح وأجزأ كل من الثلاثة لمن هو قوته ولا يجزئ الخبيض والمصل والسمن والجن المنزوع الزبد لا تنفعا الاقياس بها ولا الملع من الاقط الذى أفسد كثرة الملع جوهره بخلاف ظاهر الملع فيجزئ لكن لا يحسب الملع فيخرج قدر يكون محض الاقط منه صاعاً (ويجب) فى البلدى (من قوت بلده وقيل يتخيرين) جميع (الاقوات) لقوله فى الحديث السابق صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير الى آخره وأجاب الاولان بان أوفيه ليست للتخير بل لبيان الانواع التى تخرج منها فلو كان قوت بلده الشعير وقوته البرتنجا تعين البر على الثانى وأجزأ الشعير على الاول وأجزأ غيرهما على الثالث وعبر فى المحرر والروضة وأصلها بغالب قوته وغالب قوت البلد (ويجزي) على الاولين (الاعلى عن الادنى ولا هكس والاعتبار) فى الاعلى والادنى (بالقيمة فى وجه) فما قيمته أكثر من قيمة الآخر اعلى والآخر ادنى ويختلف الحال على هذا باختلاف البلاد والاقوات الا ان تعتبر زيادة القيمة فى الأكثر (وبزيادة الاقياس فى الاصح فالبر خير من التمر والارز) قال فى شرح المهذب والزبيب والشعير (والاصح ان الشعير خير من التمر) لانه أبلغ فى الاقياس وقيل التمر خير منه (وان التمر خير من الزبيب) لذلك أيضاً وقيل الزبيب خير منه قال فى شرح المهذب والصواب تقديم الشعير على الزبيب أى من تردد فيه للشيخ أبى محمد كترده فى التمر والزبيب وجرم تقديم التمر على الشعير وقدم البغوى الشعير على التمر فعبر عن قولهم ما وعن تردد الاول بالوجهين (وله ان يخرج عن نفسه من قوت) واجب (وعن قريبه) أو عبده (أعلى منه ولا بعض الصاع) عن واحد ان يخرج من قوتين وان كان أحدهما أعلى من الواجب كان وجب التمر فأخرج نصف صاع منه ونصف من البر قال الرافعى ورأيت لبعض المتأخرين تجوز به وهو خلاف ظاهر الحديث أول الباب فرض صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ولو ملك نصفين من عبدين فأخرج نصف صاع عن أحد النصفين من الواجب ونصف عن الثانى من جنس أعلى منه جاز وعلى التخيير بين الاقوات له اخرجها من جنسين بكل حال (ولو كان فى بلد اقوات لأغالب فيها تخير) بينها فيخرج ما شاء منها (والافضل أشرفها) أى أعلاها وهذا التعبير موافق لتعبير المحرر فيما تقدم بغالب قوت البلد (ولو كان عبده ببلد آخر فلا يصح ان الاعتبار بقوت بلد العبد) بناء على الاصح انها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحمل عنه المؤدى والثانى الاعتبار بقوت بلد المالك بناء على انها تجب ابتداء على المؤدى عن غيره (قلت الواجب الحب السليم) فلا يجزئ المسوس والمعيب والدقيق والسويق كما ذكره الرافعى فى الشرح (ولو أخرج من ماله فطرة ولده الصغير الفقى جاز كأجنبى اذن) فيجوز اخرجها عنه (بخلاف الكبير) فلا يجوز بغير اذنه لان الاب لا يستقل بتملكه بخلاف الصغير فكأنه ملكه فطرته ثم أخرجها عنه (ولو اشتريه موسر ومعسر فى عبد لزم الموسر نصف صاع) ولا يجب غيره ذكر المثلثين فى الروضة (ولو أسيرا) أى المشترك فى عبد (واختلف واجبهما) باختلاف قوت بلديهما أو قوتيهما (أخرج كل واحد نصف صاع من

(قوله) وهولبن يابس قال ابن الاعرابى يعمل من البان الابل خاصة وعمله فى الكفاية بأنه مقتات عما تجب فيه الزكاة ومكثال فيجزي كالحبوب وقضية تعليله عدم اجزاء المتخذ من غير الزكوى كالتخذ من لبن الطسة (قوله) والمصل قيل هو ماء الاقط قاله فى الجمل وغيره وفى السان هو لبن منزوع الزبد وفى النهاية هو الخبيض (قول) المتق وقيل قوته أى لانها تابعة للقوت وواجبة فى الفاضل عنها فكانت منها والاول قاس على ثمن المبيع (قوله) لبيان الانواع أى وتعددتها باعتبار تعدد التواحي المخرج منها فى زمنه عليه الصلاة والسلام (قول) المتن ويجزئ الاعلى الخ خولف ذلك فى الزكاة فلم يجز اخراج الذهب عن الفضة مثلاً قال الرافعى لان الزكوات المالية متعلقة بالمال فأمر أن يواسى الفقراء بما وساه الله تعالى به والفطرة زكاة البدن فوقع النظر فيها لما هو غذاء البدن والاعلى يحصل هذا الغرض وزيادة (قول) المستن والاعتبار بالقيمة الى آخره لانه أنفع للفقراء (قوله) ويختلف الخ لم يذكر مثل هذا فى زيادة الاقياس الا فى كانه والله أعلم لان الحكم فيه اعتبار زيادة الاقياس فى الأكثر (قول) المتن تخير أى ويقارق تعين الاغبط فى اجتماع الخفاق وبنات البون لان زكاة المال متعلقة بعين المال (قوله) وهذا التعبير يؤيد قوله لأغالب فيها تخير حيث جعل التخيير عند عدم الغلبة فدل على اعتبار الغلبة عند وجودها (قوله) والمعيب منه ان يكون متغير الطعم أو الرائحة (قول) المستن ولو أخرج من ماله الخ بخلاف الوصى والقيم فلا يخير جان من مالهما الا بذن القاضي

ذلك ثلاثة محرمين قبلوا طيبة فأخرج أحدهم ثلث شاة والآخرة ما بثمة ذلك والآخرة ما بعدله
 من ثمة الزكاة الخ) * أي بلب شروط من تلزمه الزكاة وشروط المال الذي تجب فيه الزكاة وأما بيان الأنواع التي تجب فيها فقد سلف ذلك
 في سلف (قوله) وترجم بعده بفصلين يريد أن الفصلين ليسا من الباب فلا (١٨٠) يفترض بأن الذي فهمه ليس بعضا من

هذا الباب (قول) المتن شرط وجوب
 زكاة المال الاسلام قبل ان أراد
 التكليف المتقضي للعقاب الاخرى
 فمنع لان الكافر عندنا مكلف
 بالفروع وان اراد التكليف بالاخراج
 أشكل عطف الحرية لانها شرط في أصل
 تعلق الخطاب وقوله زكاة المال خرج
 زكاة الفطر فانها تجب على الكافر
 في قريبه المسلم ونحوه (قوله) لضعف
 ملكه أي فلا يحتمل المواساة بدليل عدم
 وجوب نفقة القريب عليه (قوله)
 يصير ما في يده لسيده أي فيبتدأ حوله من
 حينئذ (قوله) اذا انفصل حيا ولو
 انفصل ميتا قال الاسنوي فالتمتع عدم
 الوجوب على الورثة لضعف ملكهم
 (قول) المتن ولا يجب دفعها حتى يعود
 وذلك لانه غير متمكن منه والتكليف
 من غيره لا يتجه لان المال قد تلف * تنبه
 لو كان قادرا على خلاص المصوب أو
 المجهود بنية وجبت الزكاة والاخراج
 حالا قطعاً وقد أشار اليه الشارح في
 الفرق الآتي ويأتي في المتن ذكره في الدين
 (قوله) والثاني وحكي قديما الخ آخر
 ذكره عن قول المهاج ولا يجب الخ
 ليفترع عن الاول بقرينه (قول) المتن
 والمشتري قبل قبضه أي تجب فيه قطعا
 وقيل فيه القولان ثم على طريق القطع
 التجه وجوب الاخراج من غير توقف على
 القبض بخلافه على طريق القولين كذا
 قاله الاسنوي وقد يشكك عليه لمسأتي
 للشارح في قول المتن وقيل يجب دفعها
 قبل قبضه حيث قال انه مبني على طريق

(باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه) *

مما يأتي بيانه كالمصوب والصال وغيرهما وترجم بعده بفصلين (شرط وجوب زكاة المال) بأنواعه
 السابقة من حيوان ونبات ونقد وتجارة على ملكه (الاسلام) لقوله في حديث الصدقة السابق
 أول زكاة الحيوان فرضها على المسلمين فلا تجب على الكافر وجوب مطابقة بها في الدنيا لكن تجب
 عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تقر في الاصول ويسقط عنه بالاسلام ما مضى ترغيبه
 (والحرية) فلا تجب على القن اذا ملكه سيده ما لا زكوا او قلنا يملكه على قول مرجوح يأتي في باب
 لضعف ملكه اذ السيد انتزاعه متى شاء ولا زكاة فيه على السيد لان ملكه زائل وقيل نعم لان ثمرة المالك
 باقية اذ يتصرف فيه كيف شاء والمدربر وأم الولد كالتقن فيما ذكر (وتلزم المرتدان أبقينا ملكه)
 مؤاخذه له بحكم الاسلام فان أزلناه فلا أوقلنا موقوف وهو الاظهر الآتي في بابه فوقفان عاد الى
 لاسلام لزمته تبين بقاء ملكه وان هلك مرتدا فلا والخلاف كما في الروضة وأصلها فيما حال عليه
 الحول في الردة أما التي لزمته قبلها فلا تسقط جزا ويحجزه الاخراج في حال الردة في هذه وفي الاولى
 على قول الزوم فيها نظر الى جهة المال وفيه احتمال لصاحب التقريب نظرا الى ان الزكاة قريبة
 مفتقرة الى التبة (دون المكاتب) فلا تلزمه لضعف ملكه اذ لا يرث ولا يورث عنه ولا يعتق عليه
 قريبه وبتجيزه نفسه يصير ما في يده لسيده (وتجب في مال الصبي والمجنون) ويخرجاه منه ولهما
 لشمول حديث الصدقة السابق لهما ولا تجب في المال المنسوب الى الجنين اذ لا وثوق بوجوده
 وحياته وقيل تجب فيه اذا انفصل حيا (وكذا من ملك بيعه الحر نصابا) تجب زكاه عليه
 (في الاصح) لتما ملكه والثاني لا تجب عليه لتقصه بالرق (و) تجب (في المصوب والصال
 والمجهود) كان أودع فجعد أي تجب في كل مما ذكر (في الاظهر) ماشية كان أو غيرها (ولا يجب
 دفعها حتى يعود) فيخرجها عن الاحوال الماضية ولو تلف قبل التمكس سقطت والثاني وحكي قديما
 انها لا تجب في المذكورات لتعطل نماشها وفائدتها على مالكها بخروجها من يده وامتناع تصرفه
 فيها (والمشتري قبل قبضه) بان حال عليه الحول في يد البائع تجب فيه الزكاة على المشتري
 (وقيل فيه القولان) في المصوب وفرن الاول بتعذر الوصول اليه وانتزاعه بخلاف المشتري لتمكنه
 منه بتسليم الثمن (وتجب في الحال عن) المال (الغائب ان قدر عليه) وتخرج في بلده فان كان
 سائرا فلا يجب الاخراج حتى يصل اليه (والا) أي وان لم قدر عليه لا يقطع الطريق أو انقطاع
 خبره (فكم مصوب) فتجب فيه في الاظهر ولا يجب اخراجها حتى يصل اليه (والدين ان كان

ماشية

القطع قلت لا اشكال لانه هنا متمكن من الوصول بدفع الثمن بخلاف ما يأتي (قوله) فان كان سائرا يرجع لقول
 الشارح المال

(قوله) وما في الذمة الخ اعترضه الراعي بأنه يذكر في السلم في اللحم كونه لحم راعية أو معلومة فإذا جاز أن يثبت في الذمة لحم راعية جاز أن يثبت الراعية نفسها وضعه القنوني بأن المدعى اتصافه بالسوم المحقق وثبوتها في الذمة أمر تقديري (قوله) ولأن الملك غير تام فيه يؤخذ من هذا التعليق أن المكاتب لو أحال سيده (١٨١) بالنجوم على شخص تجب الزكاة فيه لأنه لازم لا يسقط عن ذمة المحال عليه

بتمجيز المكاتب ولا يفخه (قول) المتن أو عرضاً إلى التجارة (قوله) لأنه لا ملك في الدين استشكل هذا بأنه لو حلف لا مال له وله دين مؤجل أو حال خنت به (قول) المتن وإن تيسر لو تيسر أخذه بالظفر فالظاهر أن الزوم في الحال (قوله) على الظاهر هي الطريقة الحاكية للخلاف وقوله وقبل قطعها هي الطريقة القاطعة (قوله) ولا يجب حتى يقبض هو على الطريقين لكنه منقطع به على الأولى وقول المتن وقبل تجب مفرع على طريق القطع كما ذكره الشارح ثم قوله قبل قبضه أولى منه قبل حلوله كما تبين عليه الأسنوي وغيره وقوله وقبل تجب الخ إذا كان المدينون مليناً ولا نعسوى الاجل وقوله انقيس على المال الغائب ردياً أن المؤجل لو كان مائتين مثلاً فلا بد من إخراج الخمسة والتكليف بها إجماع لأنها تساوي أكثر من خمسة مؤجلة (قوله) بأنه لا يتوصل الخ أي فألحق بالمغصوب (قول) المتن ولو اجتمع زكاة ولو زكاة فطر (قول) المتن ودين *قائدة* ظاهر إطلاق المصنف الدين أن الحادث كغيره في جريان الخلاف وهو كذلك (قوله) لا افتقار الآدمي الخ أي وكما تقدم القصاص على القتل بالردة والقطع بالسرقة (قول) المتن وقبضها خرج ما إذا لم يقبضها فإنه ان *تبينه* كلام المنهاج يشعر بأن الخلاف

ماشية أو غير لازم كمال كناية فلا زكاة فيه أما الماشية فلأن شرط زكاتها السوم وما في الذمة لا تصف بسوم وأما مال الكناية فلأن الملك غير تام فيه وللعبد اسقاطه متى شاء (أو عرضاً أو نقداً فكذا) أي لازكاة فيه (في القديم) لأنه لا ملك في الدين حقيقة (وفي الجديد) أن كان حالاً وتعذر أخذه لا عسار وغيره) أي كجهود ولا بينة أو مطلق أو غيبة ملىء (فكمغصوب) فتجب فيه في الظاهر ولا يجب إخراجها حتى يحصل (وإن تيسر) أخذه بأن كان على ملىء مقرر حاضر بادل (وجب تركه في الحال) وإن لم يقبض (أو مؤجلاً فالذهب أنه كمغصوب) فتجب فيه في الظاهر وقبل قطعها ولا يجب دفعها حتى يقبض (وقبل يجب دفعها قبل قبضه) وهو مبنى على طريق القطع المقيس على المال الغائب الذي يسهل إحصاءه ووجه طريق الخلاف بأنه لا يتوصل إلى التصرف فيه قبل الحلول وقبل لا تجب فيه قطعاً لأنه لا ملك شيئاً قبل الحلول (ولا يمنع الدين وجوبها في الظاهر الأقوال) لا إطلاق النصوص الواردة فيها والثاني يمنع كما يمنع وجوب الحج (والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقد والعرض) والر كازكاة الفطر كسائر في الفصل ولا يمنع في الظاهر وهو الماشية والزرع والتمر والمعدن والفرق أن الظاهر ينوب بنفسه والباطن انما ينوب بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحجج إلى صرفه في قضائه وسواء كان الدين حالاً أم مؤجلاً من جنس المال أم لا (فعلى الأول لو حجر عليه لدين فحال الحلول في الحجر كمغصوب) لأن الحجر مانع من التصرف ولو عين الخاك لم لكل من غرمائه شيئاً من ماله ومكثهم من أخذه فحال الحلول قبل أخذه فلا زكاة عليه قطعاً الضعف ملكه وقبل فيها خلاف المغصوب (و) على الأول أيضاً (لو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركه) بأن مات قبل أداء الزكاة (قدمت) تهديماً للدين الله وفي حديث الصحاح فدين الله أحق بالقضاء (وفي قول) يقدم (الدين) لا افتقار الآدمي واحتياجه (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لأن الزكاة تعود فائدتها إلى الآدميين أيضاً (والغنية قبل القسمة أن اختار الغناون تملكها ومضى بعده حول والجميع صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصيباً أو بلغه المجموع في موضع ثبوت الخلطة) ماشية كانت أو غيرها (وجب زكاتها) أي وإن لم يختار وأتملكها (فلا زكاة عليهم فيها لأنها غير مملوكة لهم أو مملوكة ملكاً في نهاية من الضعف يسقط بالأعراض وكذا لو اختار وأتملكها وهي أصناف فلا زكاة فيها سواء كانت مما تجب الزكاة في جميعها أم بعضها لأن كل واحد لا يدري ماذا يصيبه وكما نصيبه وكذا لو كانت صنفاً لا يبلغ نصيباً بالإنسان فلا زكاة عليهم لأن الخلطة لا تثبت مع أهل الخمس إذا زكاة فيه لأنه لا غير معين (ولو أصدقها نصاب سائمة معنات زكاتها إذا تم حول من الأصداق) سواء دخل بها أم لا وسواء قبضته أم لا لأنها ملكته بالعقد واحترز بالمعين عما في الذمة فلا زكاة فيه كما تقدم (ولو أكرى داراً أربع سنين بثمانين ديناراً وقبضها فلا يظهر أنه لا يلزمه أن يخرج الزكاة ما استقر) لأن ما لا يستقر معرض للسقوط بأنهدام الدار فله ضعف والفرق بين هذا وبين ما ذكر في مسألة الصداق أنه عرض أن يعود نصفه بالطلاق قبل الدخول أن يعود نصفه بملك جديد من غير انقاسخ لعقد بخلاف عود بعض الأجرة فإنه بانقاسخ الأجرة (فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين)

٤٦ ل ب كانت في الذمة فعلى الخلاف في الدين وإن كانت معينة فساك ليس قبل القبض في الإخراج وإن الوجوب بحزم وهو كذلك

(قول) المئتين وعشرين لستين لا يخفى ان الفقهاء بتمام السنة الاولى ملكوا من هذه العشرين نصف دينار فلم يكن مالها لجمعها في الحول الثاني بل لتسعة عشر دينار ونصف واذا سقط النصف فيسقط ما يقابله من الزكاة وهو ربع عشره فجمع ما يلزمه لتمام السنة الثانية دينار ونصف الاربع عشر النصف وقس الاخراج بعد الثالثة والرابعة على ذلك هكذا استدركة الرافي ناقة لاله عن الاصحاب ولا يمنع منه اخراج الزكاة من غير التمانين وينبغي أن يتفطن أيضا لآخره وهو ان الحول الثاني مثلاً في مقدار الزكاة من الاعطاء لا من حين تمام الحول الذي قبله لان حصة الفقراء باقية على وجه الشركة الى حين الاعطاء وحاول شيخنا رحمه الله الجواب عن اشكال الرافي المذكور بتصور المسئلة بالتجمل عن التمانين أولاً وهو غفلة عن المنقول قال السبكي في شرحه (١٨٢) * فرع * قال الروياني عن والده اذا قلنا

بالمذهب فلو جعل زكاة ما زاد على قسط الاول لم يجوز ولو جعل زكاة عشرين في العام الاول حيث تكون الاجرة مائة فان كان مضى أربعة أخماس الحول جاز والا فلا لانه لم يعلم وجود النصاب في ملكه فتجمله غير جائز كالمال كان له دراهم لا يعلم بلوغها نصاً بالفعل عنها ثم علم فاه لا يجوز قال السبكي وقياسه ان مسألة المناج لا يصح التجمل فيها ولا في العشرين الاولى لانه متى انقضت الاجرة في الحول الاول فلانصاب انتهى اللهم الا أن يقال هذه مقالة تأبأ بها عموم قولهم بيجوز التجمل لعام بعد انعقاد الحول (قوله) وما اذا كانت معنة لم يقبل وقبضت لانه لا فرق بين القبض فيها وعدمه ثم لا يخفى ان التي في الذمة ولم تقبض كذلك غاية الامر انه يطرقها خلاف الدين كما ان المعنة قبل القبض يطرقها خلاف المشتري قبل قبضه * (فصل تجب الزكاة الخ) * أي اذاؤها يريد ان التمكن شرط للاداء لا للوجوب لكن لك أن تقول الوجوب انما يتعلق بالاداء لانه فعل المكلف (قول) المت وله أن يؤدي الخ أي كما يؤدي الكفارات بنفسه وقيس الظاهر على الباطن (قوله) والقديم تجب الخ استدلاله

لانها التي استقر ملكه عليها (ولتمام الثانية زكاة عشرين لسنة) وهي التي زكاه (وعشرين لستين) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام الثالثة زكاة أربعين لسنة) وهي التي زكاه (وعشرين لثلاث سنين) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام الرابعة زكاة ستين لسنة) وهي التي زكاه (وعشرين لاربع) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (والثاني يخرج لتمام الاولى زكاة التمانين) لانه ملكها ملكاً تاماً والمكلام فيما اذا كانت اجرة السنين متساوية وأخرج الزكاة من غير المقبوض وفي الروضة كأصلها ان كلام نقلة المذهب يشمل ما اذا كانت الاجرة في الذمة وقبضت وما اذا كانت معنة

* (فصل تجب الزكاة) * أي اذاؤها (على الفور اذا تمسك وذلك بحضور المال والاصناف) أي المستحقين لان حاجتهم اليها تاجرة أثار زكاة الفطر فوسعة بليدة العيد ويومه كتحقق في بابها (وله أن يؤدي بنفسه زكاة المال الباطن) وقد تقدم انه النقد والعرض وزيد عليه ما هناء في الروضة كأصلها الركاوز زكاة الفطر (وكذا الظاهر) وهو الماشية والزرع والتمر والمعدن (على الجديد) والقديم يجب دفع زكاته الى الامام وان كان جائراً لنفاذ حكمه فلو فرقها المالك بنفسه لم تحسب وقيل لا يجب دفعها الى الجائر (وله) مع الاداء بنفسه في المالين (التوكيل) فيه (والصرف الى الامام) بنفسه أو وكيله (والاظهار ان الصرف الى الامام أفضل) من تقريقه بنفسه لانه أعرف بالمستحقين وأقدر على التفريق بينهم والثاني تقريقه بنفسه أفضل لانه يفعل نفسه أو ثق وهذا كفي الروضة وأصلها في المال الباطن أما الظاهر فصرف زكاته الى الامام أفضل قطعاً وقيل على الخلاف وهو وجهان وقيل قولان (الا أن يكون جائراً) فتفرق المالك بنفسه أفضل من الصرف اليه وقيل فيه الخلاف وتقريقه بنفسه أفضل من التوكيل بلا خلاف قال في الروضة والدمع الى الامام أفضل من التوكيل قطعاً وفيها كأصلها لو طلب الامام زكاة الاموال الظاهرة وجب التسليم اليه بلا خلاف وأما الاموال الباطنة فقال الماوردي ليس للولاء نظر في زكاتها وأربابها أحق بها فان بذلوها طوعاً قبلها والى (وتجب النية فنوى هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي ونحوهما) أي زكاة مالي المفروضة أو صدقة مالي المفروضة وعبر في الروضة وأصلها وشرح المذهب بالصدقة المفروضة ولو نوى الزكاة دون الفرضية أجره وقيل لا كما لو نوى صلاة الظهر ورد بان الظهرة تنفع فلا كالمعادة والزكاة لا تقع الا فرضاً وفي شرح المذهب وقال البغوي ان قال هذه زكاة مالي كفاه وان قال زكاة فني اجزائه وحياته ولم يصح شيئاً وأصحهما الاجراء (ولا يصح كفي هذا فرض مالي) لانه يكون كفارة ونذراً (وكذا

بقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وخالف الباطن لان الناس لهم غرض في اخفاء أموالهم فلا يفوت ذلك عليهم والظاهر (الصدقة) لا يطلب اخفاؤه (قوله) لانه يفعل نفسه أو ثق وليناول ثواب تقديم الاقارب والجيران فتفرق المالك بنفسه أفضل أي ولو كان المال طاهراً كافي الروضة وأصلها وخالف في شرح المذهب فرجح ان صرف الظاهر حتى الى الجائر أفضل (قوله) أفضل من الصرف اليه وقيل فيه الخلاف أي فالراجح القطع بكونه أفضل وحينئذ فالاستثناء راجع الى المال الباطن ويدل عليه تقديم الشارح لذكر مقابل الاظهر وهذا ميل من الشارح الى ما في شرح المذهب من ان صرف الظاهر للامام أفضل وان كان جائراً اخلاف ما في الروضة

(قوله) لظهورها أى وكثرة ورودها فى القرآن بمعنى ذلك قال تعالى خذ من أموالهم صدقة وقال تعالى ومنهم من يلزك فى الصدقات وقال تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين (قوله) وقال فى شرح المذهب الخ حاصله انه اذا قال هذا صدقة لا يصح كفى على الاصح الذى قطع به الجمهور وأما صدقة مالى فعبير فيها فى شرح المذهب بالاصح فقط وانما قطع بذلك لأن الصدقة اذا لم تنصف بكثر مجموعها لاطلاقها على غير المال كما فى حديث بكل تكبيرة صدقة (١٨٣) (قول) المتن ولا يجب تعيين المال قال الاسنوى حتى لو قال هذا عن هذا أو هذا كفى قال فلو تلف

أحدهما بعد الاداء فله جعله عن الباقي (قوله) لم يكن له صرفه الخ أى بل تقع نافلة (قول) المتن وتكفى نية الموكل الخ أى كما تصح كفى عند الدفع الى السلطان ولو وجدت النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ووجه الثاني القياس على الحج وفرق الاول بأن أفعال النائب فى الحج كمال الموكل فى الزكاة لأن البراءة حصلت بهما وقد وجدت فى الموضعين ممن وجد منه الفعل المبرئ واعلم انه لو عزل قدر الزكاة أو لا ونوى كان كافيا على الاصح قال الاسنوى الوجهان فى مسألة الكتاب مبنيان على هذين الوجهين (قوله) والثاني لا يكفي بل لابد الخ قضية الكلام ان الوكيل فى هذه الحالة ينوى وان لم يفوض له النية وفيه نظر (قوله) فى المسائل الثلاث يرجع لسلك من قوله ولو نوى الوكيل الخ وقوله الا أن يكون وقوله ولو نوى الموكل وقوله لم تجب النية الخ أى ويجزئه فعل الامام من غير نية هذا قضية كلامه قد بدره (قوله) وان قلنا الخ عبارة الرافعى وان قلنا بالبراءة ففي وجوب النية عليه وجهان وظاهر المذهب الوجوب انتهى ولا جل ما ذكره الشارح والرافعى اعترض الاسنوى على المنهاج وقال كان ينبغي له تقديم المسألة الثانية على الاولى وان لا يعبر فى الاولى بالاصح لان فيها طريقتين * (فصل لا يصح تججيل الزكاة الخ) * اعلم

الصدقة أى صدقة مالى (فى الاصح) لانها تكون نافلة والثاني يكفي لظهورها فى الزكاة وعبارة الروضة كأصلها ولا يكفي مطلق الصدقة على الاصح وقال فى شرح المذهب على المذهب وبه قطع الجمهور وعبيره فى الاولى بالاصح (ولا يجب تعيين المال) المزكى فى النية عند اخراج الزكاة (ولو عين لم يقع أى المخرج (عن غيره) ولو ملك مائتى درهم حاضرة ومائتين غائبة فأخرج خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقا ثم بان تلف الغائبة فله جعل المخرج عن الحاضرة ولو كان عنه عن الغائبة لم يكن له صرفه الى الحاضرة والمراد الغائبة عن مجلسه لاعتناء البلد بناء على منع نقل الزكاة وهو الاظهر الآتى فى كتاب قسم الصدقات (ويلزم الولى النية اذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) فلو دفع بلانية لم يقع الموقع وعليه الضمان كما قاله ابن كجب وضم اليهما فى شرح المذهب السفه (وتكفى نية الموكل عند الصرف الى الوكيل فى الاصح والا فضل أن ينوى الوكيل عند التفريق أيضا) على المستحقين والثاني لا تكفى نية الموكل وحده بل لابد من نية الوكيل المذكورة ولو نوى الوكيل وحده لم يكف الا أن يكون الموكل فوض اليه النية فتكفى ولو نوى الموكل وحده عند تفريق الوكيل كفى قاله فى شرح المذهب ونفى فيه الخلاف فى المسائل الثلاث (ولو دفع) الزكاة الى السلطان كفت النية عنده أى عند الدفع اليه وان لم ينو السلطان عند القسم على المستحقين لانه نائبهم فالدفع اليه كالدفع اليهم (فان لم ينو) عند الدفع اليه (لم يجزئ على الصحيح وان نوى السلطان) عند القسم عليهم كالا يجزئ الدفع اليهم بلانية والثاني يجزئ نوى السلطان أم لم ينو لانه لا يدفع اليه الا الفرض ولا يقسم الا الفرض فأغنت هذه القرينة عن النية (والاصح انه يلزم السلطان) النية (اذا أخذ زكاة المتع) من أداها نيابة عنه لتجزئه فى الظاهر فلا يطالب بها ثانيا وقيل تجزئه من غير نية فلا يلزم السلطان (و) الاصح (ان ينو) أى السلطان (تكفى) فى الاجزاء اطمنا اقامة لها مقام نية المالك والثاني لا تكفى لان المالك لم ينو وهو متعبد بان يتقرب بالزكاة وبني الامام والغزالي الخلاف الاول على الثاني فقالا لان قلنا لا تبرأ ذمة المتعبد باطنا لم تجب النية على الامام وان قلنا لا تبرأ فوجهان أحدهما لا تجب للثبوت وان المالك فيما هو متعبد به والثاني تجب لان الامام فيما يليه من أمر الزكاة كولى الطفل والمتع مقهور كالطفل * (فصل لا يصح تججيل الزكاة) * فى المال الحولى (على ملك النصاب) لفقد سبب وجوبها (ويجوز) تججيلها (قبل الحول) بعد ملكه النصاب لوجود السبب والاول مقيد فى الروضة وأصلها بالزكاة العينية فاذا ملك مائة درهم فجعل منها خمسة أو ملك تسعة وثلاثين شاة فجعل شاة ليكون المجل عن زكاته اذا تم النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك لم يجزئه المجل ولو ملك مائتى درهم وتوقع حصول مائتين من جهة أخرى فجعل زكاة أربعائة فحصل ما توقعه لم يجزئه ما يجمله عن الحادث ولو ملك خمسا من الابل فجعل شاتين فبلغت عشرة بالتوالي لم يجزئه ما يجمله عن النصاب الذى كمل الآن فى الاصح أتمار زكاة التجارة كان اشترى عرضا يساوى مائة درهم فجعل زكاة مائتين وحال الحول وهو يساويهما فانه

ان الامام مالك رحمه الله منع من التججيل ووافق ابن المنذر وابن خزيمة من استحبابنا لنا ان العباس رضى الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فى تججيل صدقته قبل أن تحل فرخص له ولانه حق مالى أجل رقفا فجاز تقديمه على أجله كالدين وأضاف لانها حق مالى وجب بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كالكفارة فى اليمين وقد وافق المخالف عليها (قول) المتن قبل الحول أى قبل تمامه

في منع صحته السنوي وقال انه نص عليه الشافعي والاكثرون قال نعم الاكثرون على منع تججيل زكاة عامين لنصاب واحد فكل
 أراد ذلك أو أراد أن يعز والجواز إلى الأكثرين فانقلب عليه (قوله) ليلأوقيل نهارا يرجع ان قول المصنف من أول رمضان وعبارة
 السنوي وقيل لا يجوز في الآية الأولى منه لأن الصوم لم يدخل (قوله) فهو سبب آخر لها الضمير في قوله فهو راجع لرمضان (قوله) والثاني جواز تعدد
 الخ حلل هذا بأن وجود المخرج في نفسه سبب ورده أبو الطيب بأن ماله ثلاثة لا يجوز تقديمه على اثنين منها بدليل كفارة الظهار فإن صلبها الزوج
 والظهار والعود انتهى (قوله) لأنه لا يعرف الخ علل أيضا بأن لها سببا واحدا واعترض الرافعي الأول بأن الكلام فيما إذا عرف
 قدر نصاب والثاني بأن لها سببين الظهور والادراك (قوله) أي وقوعه زكاة هذا (١٨٤) مراده من الاجزاء فاندفع ما قيل تعبا

المحرر بالوقوع وعدمه يشمل ما إذا استمر
 الوجوب على المالك ولكن وجد مانع
 كفسخ الفقراء أو لم يستمر كبيع المال
 بخلاف التعبير بالاجزاء فلا يصدق الا
 حيث كان الواجب باقيا قال وتعبيره
 أيضا بأهلية الوجوب مردود لأن الأهلية
 تثبت بالاسلام ونحوه ولا يلزم من ذلك
 وصفه بوجوب الزكاة عليه الذي هو
 المراد هنا قال ويدخل في كلامهما ما إذا
 تلف المالك النصاب بالحاجة وهو
 كذلك نعم قد يرد عليهما ما إذا تعجلت
 مخاض عن خمس وعشرين فتسودت
 حتى بلغت ستا وثلاثين وصارت المخرجة
 بتلبون فالحال لا يجزئ على الأصح
 (قوله) كما أفصح بذلك في المحرر عبر
 الشارح بهذا إشارة إلى أن ذلك يفهم من
 المناج (قول) المتن مستحقا انظر لو كان
 ابن سبيل مثلا وكان في آخر الحول مقيما غيا
 (قوله) لم يجزه أي كالمالك عند الأخذ
 بغير صفة الاجزاء ثم اتصف بها ورد بأن
 ذلك متعدي في الأخذ بخلاف هذا (قول)
 المتن وإذا لم يقع المجل الخ أفهمت هذه
 العبارة أنه ليس له الاسترداد قبل
 عروض المانع وهو كذلك لأنه تبرع
 بالتججيل كتججيل الدين المؤجل وأفهمت
 أيضا أنه لو شرط الاسترداد بدون عارض
 لا يسترد لكن في صحة القبض هنا نظر

(قوله) والثاني لا يسترد الخ علل هذا بأن العادة جارية بأن المدفوع إلى الفقير لا يسترد فكله قال هو زكاة مالي ان وجد شرطه
 والا كان صدقة (قوله) ويكون منطوقا يؤول منه أن المجل لو كان الامم ود كر التججيل يرجع قطعاً (قوله) بأن اقتصر على ما ذكر الزكاة
 قضيته أنه لو أعطى ساكنا لا يصح كونه من محرم الخلاف لكن صرح السنوي بخلافه (قوله) والثاني يسترد رجحه في الكفا
 فيما إذا كان المعطى هو الامام واقتضى كلام الرافعي أن الأكثرين عليه في هذه الحالة

(قوله) والثاني يصدق الخ أي كالدفع ثوبا بالإنسان واختلغا في العارية والهبة فإنه يصدق الدافع في العارية (قوله) وبالقيمة الخ لنا وجه الله
يضمن الحيوان بالمثل الصوري بناء على أن المعجل كالقرض (قوله) يوم التلف لأنه وقت لا انتقال الحق إلى القيمة (قوله) اعتباره
بالتلف أيضا أنه ان جملته مضمونة فكذلك جزؤه (قول) المتن فلا ارش ظاهره ولو كان التلف ينقص بفعله أو بجناية أجنبي وغرمه للتقير (قوله)
ولو كان المعجل الخ مخترز قوله نقص ارش (قوله) واللبن أي ولو في الضرع (قوله) لتقصيره أي وإن لم يكن عاصيا كالأخر لا يتقار قريب
أوجاراً وللشك في حال المستحق (قول) المتن وإن تلف زعم الاستنوى أنه خطأ سواء جعلت بوجوب معنى يقتضي أو يكلف فإنه يقتضي اشتراك
مابعدان وما قبلها في الحكم ويكون مابعدا أولى بعدمه وليس كذلك لأن التلف هو محل الضمان وأما قبله فالواجب الاداء وثبت مع ذلك أيضا
دخولها في ضمانه حتى يغرم لو تلف قال فتأمل أنه دقيق انتهى أقول لا خفاء أن إيجاب الضمان بالتأخير له ثمرات منها تكليف المالك الإخراج عند
التلف وهي مسألة الكتاب ومنها تكليفه (١٨٥) إياه لو عرض له حائل دون المال من غيبة أو ضلال أو يد عادية أو اتلاف أجنبي

ومن السبيل أن حالة تلفه بأفة التي هي
مسئلة الكتاب أولى بعدم الضمان من
كل ذلك لأن المالك لم يتحصل فيها على شيء
من المال الزكوي بخلافه في هذا
ونحوه فإنه يرجو العود والاجتناب ضامن
فهو مخطئ فيما خطأ النوى به والله
أعلم (قوله) على الأول أي بناء على أن
التمسك شرط للضمان فقط وهو الراجح
قال الرافعي لأنه لو تلف المال بعد الحول
لا تسقط عنه الزكاة ولو لا الوجوب
لسقطت واحتج كثيرون بأنه لو تأخر
الامكان مدة فاستدأ الحول الثاني من
وقت الوجوب لا من وقت الامكان فلو
كان الامكان هو وقت الوجوب لكان
بين وجوب الزكاةين دون حول انتهى
ومن جعله شرطاً للوجوب قاس على
الصلاة والحج والصوم ونحو ذلك * تنبيه *
قال الاستنوى في المهمات قياس قول
الشركة أن يكون أول الحول الثاني من
الدفع إذا كان نصاً باقياً انتهى قلت
كأنه لما لم يكن كذلك كالشركة الحقيقية

وشرط الاسترداد على مقابل الأصح (صدق القابض بيمينه) لأن الأصل عدم ذلك والثاني يصدق
المالك بيمينه لأنه المؤدى وهو أعرف بقصده وهذا في غير علم القابض لأنه أعلم بعلمه وعلى الاسترداد
في المسئلة الأخيرة يصدق المالك بيمينه إذا نازعه القابض في قوله قصدت التجمل فإنه أعرف بيمينه ولا
سبيل إلى معرفتها إلا من جهته (ومتى ثبت) الاسترداد (والمعجل تلف وجب ضمانه) بالمثل أن
كان مثلياً وبالقيمة أن كان متقوماً (والأصح) في المتقوم (اعتبار قيمة يوم القبض) والثاني قيمة يوم
التلف (و) الأصح (أنه لو وجدناه ناقصاً) نقص ارش (فلا ارش) لأنه لا نقص حدث في ملك
القابض فلا يضمنه والثاني له أرشه اعتباراً به بالتلف ولو كان المعجل بعين أو شئتين فتلف أحدهما
وبقي الآخر رجع فيه وبقية التالف ذكره في شرح المذهب (و) الأصح (أنه لا يسترد زيادة منفصلة)
كالولد واللبن والثاني يستردهما مع الأصل لأنه ليس به ليعين أنه لم يقع الموقع كأن القابض لم يملكه في الحقيقة أما
الزيادة المتصلة كالسمن والكبرفت تتبع الأصل فيسترد معها (وتأخير الزكاة) أي أداؤها (بعد
التمسك) وقد تقدم (بوجوب الضمان) لها (وإن تلف المال) الزكي لتقصيره بحبس الحق
عن مستحقه (ولو تلف قبل التمسك) بعد الحول (فلا) ضمان لا تقاوم التقصير (ولو تلف بعضه)
قبل التمسك وبقي بعضه (فلا يظهر أنه يغرم قسط ما بقي) والثاني لا شيء عليه بناء على أن التمسك
شرط للوجوب فإذا تلف واحد من خمس من الأبل قبل التمسك ففي الباقي أربعة أخماس شاة على الأول
ولا شيء على الثاني (وإن أتلفه بعد الحول وقبل التمسك لم تسقط الزكاة) لتقصيره باتلافه (وهي
أي الزكاة) (تتعلق بالمال) الذي تجب في عنه (تعلق الشركة) بقدرها (وفي قول تعلق الرهن)
بقدرها منه وقيل بجميعه (وفي قول) تعلق (بالدقة) كزكاة الفطر ويدل للأول أنه لو امتنع
من إخراجها أخذها الإمام من ماله قهراً كما يقسم المال المشترك قهراً إذا امتنع بعض الشركاء من
قسمته وللثاني أنه لو امتنع من إخراجها ولم توجد لسن الواجبة في ماله كان للإمام أن يبيع بعضه ويشتري
السن الواجبة كما يبيع المرهون لقضاء الدين وللثالث أنه يجوز إخراجها من غير المال واعتذر وا

٤٧ ل دليل الفوز بالنماء لم ينظر والذكي ثم رأيت في الزكشي ما يشهد للاستنوى وهو لو ملكت عنده خمس من الأبل سنتين لزمه
زكاة عام واحد لكن مسألة تلف البعض السابقة انما تكون بعد الحول فلذا قيد الشارح فيما سلف (قول) المتن بعد الحول صرح به هنا
لأن الحكم هنا عدم الاسقاط وهو متوقف على ذلك بخلافه فيما سلف فإن الحكم بعدم الضمان وهو جار بعد الحول وقبله (قول) المتن
لم تسقط الزكاة أي على القولين وهما قول الشارح على الأول وعلى شيء على الثاني (قول) المتن وهي الخ سقوط الزكاة بتلف المال بعد الحول
وقبل التمسك يشعر بأنها متعلقة بالعين دون الذمة فلما جرى ذكر هذه المسألة حسن البحث عن وجه ذلك التعلق (قوله) بقدرها منه
يعني مقدارها من المال كالمرهون بها (قول) المتن وفي قول بالذمة يرجع لقوله تتعلق بالمال وهو أضعفها وأنكره ابن سريج (قوله)
ويدل للأول الخ ويدل له أيضاً قوله تعالى وفي أموالهم حق

قال الاستوى هما الماشي والارثي وأما الثمار والاشجار فغيرهما فهو شائع بلا خلاف سرتج به جماعة ويجزم به في الكفاية
 في قضية شرح المذهب الاطلاق (قوله) وتعلق الرهن أو الارش الخ اقتضى هذا ان الاربح عليهما الفضة فيما عدا قدر الزكاة
 وجعل الاستوى الاربح هو الفضة في الجميع على قول تعلق الرهن والارش ومثله في شرح السبكي بل وفي الرافعي ولعل الشارح يختار
 قول امام الحرمين والغزالي من البطالان في قدر الزكاة على تعلق الرهن والارش فيكون في الباقي قولاً تقر به الصفقة لكن الاصح عند العراقيين
 الفضة في قدر الزكاة على العلتين المذكورتين فهي في غير قدر الزكاة أولى (قوله) من غير مالها أي ثم ان أخرج فذلك والانتزع الساعي
 من المشتري قدرها (قوله) فيباح فيه أي فتصح مع عدم اذن المرتها لعدم تعينه (قوله) (١٨٦) ويكون بالمبيع يرجع لقوله وعلى تعلق

الارش (قوله) أقيسهما البطالان أي
 في قدر الزكاة من المبيع واعلم انهما
 مبنيان على ان التعلق شائع أو مبهم كما
 أشار إليه الشارح في التعليين (قوله)
 يصح البيع طاهره يصح البيع في جميع
 المبيع وهو يخالف ما سلفه عند بيع
 الكل من الفضة في غير قدر الزكاة
 خاصة حتى على تعلق الارش والرهن
 وعبارة السبكي فيما لو باع وتراد قدر
 الزكاة ان قلنا بالشركة على الإبهام صح
 أو على الاشاعة بطل في قدر الزكاة وصح
 في الباقي وان قلنا بالرهن وقلنا الجميع
 مرهون لم يصح وان قلنا قدر الزكاة صح
 فيما عدا وان قلنا بالارش فان صححنا
 بيع الجاني صح والافسكتفريع على
 الرهن ذكر هذا الترتيب الرافعي وغيره
 وقوله فيما عداه يخالف لما جرى عليه
 عند بيع الكل كما سلف فعلمه عنه
 في الهامش أي على قوله وتعلق الرهن
 والذي في الرافعي والروضة في هذه صحة
 البيع ولم يقلوا فيما عداه فالشارح
 موافق لهما هنا إلا انه يخالف ما سلفه
 عند بيع الكل ويجوز ان يعتذر عن
 السبكي بأن مراده بما عداه القدر

للاول عن هذا بان أمر الزكاة مبني على المساهلة والارفاق فيحتمل فيه ما لا يحتمل في سائر الاموال
 المشتركة ولو كان الواجب من غير جنس المال كالشاة الواجبة في الابل فتبيل لا تجري فيه قول الشركة
 والاصح جريانها وتسكون الشركة بقدر قيمة الشاة وهل الواجب على قول الشركة في أربعين شاة مثلاً شاة
 مبهمة أو جزء من كل شاة وجهان يأتيان على قول تعلق الرهن أيضاً بالعض وفي الروضة وأصلها ان
 الجمهور جعلوا تعلق الرهن والذمة قولاً واحداً فاقوا تعلق الذمة والمال مرتين ما وجد كاية قول
 رابع انها تعلق به تعلق الارش برقة العبد الجاني لسقوطها بتلف المال وتعلق بقدرها منه وقيل
 بجميعه وعلى الاول يأتي الوجهان في مسئلة الشاة السابقة (فلو باعه) أي المال بعد وجوب الزكاة
 (قبل اخراجها فالظاهر بطلانه) أي البيع (في قدرها وصحته في الباقي) والثاني بطلانه في الجميع
 والثالث صحته في الجميع والا ولان قولاً تقر به الصفقة ويأتیان على تعلق الشركة وتعلق الرهن أو
 الارش بقدر الزكاة وبأنى الثالث على ذلك أيضاً في قول يصح البيع في قدر الزكاة على تعلق الشركة
 لان ملك المستحق غير مستقر فيه اذ لئلا كان اخراج الزكاة من غير مالها وعلى تعلق الرهن لانه ثبت من
 غير اختيار المالك ولغير معين فيباح فيه بما لا يباح به في سائر الرهن وعلى تعلق الارش ويكون
 بالبيع مختاراً للاخراج من مال آخر واذا صح في قدرها فاسواء أولى وعلى تعلق الذمة يصح بيع الجميع
 قطعاً ولو باع بعض المال ولم يبق قدر الزكاة فهو كالو باع الجميع وان أبقى قدرها بنية الصرف فيها أو بلا
 نية فعلى تعلق الشركة في صحة البيع وجهان قال ابن الصباغ اقيسهما البطالان لان حق المستحق شائع
 فأى قدر باعه كان حقه وحقه والاول قال ما باعه حقه وعلى تعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة يصح
 البيع أما بيع مال التجارة قبل اخراج زكاته فيصح لان متعلقها القيمة وهي لا تقوت بالبيع

(كتاب الصيام)

(يجب صوم رمضان باكمال شعبان ثلاثين) يوماً (أو رؤية الهلال) ليلة الثلاثين منه قال صلى الله
 عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين رواه البخاري
 ولا بد في الوجوب على من لم يره من ثبوت رؤيته عند القاضي (وثبوت رؤيته) تحصل (بعدل)
 قال ابن عمر أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه رواه
 أبو داود وابن حبان (وفي قول) يشترط في ثبوت رؤيته (عدلان) كغيره من الشهور (وشرط

الذي أبقاه ولم يجعله داخل في البيع فيكون البيع صحيحاً فيما ورد عليه وفي الاعتذار فنظر في قديعتذر عن الشارح بأن غرضه الواحد
 من الكلام الاول مجيء القولين على قول الرهن والارش ولكن بدون ترجيح (قوله) أما بيع مال التجارة الخ هو قسم قوله أولاً الذي يجب في عبه
 (كتاب الصيام) (قول) المتن باكمال شعبان الخ أفهمه الاقتصار على هذين عدم الوجوب بغيرهما كاخبار المنجم والحاسب بل
 لا يجوز لغيرهما اعتمادهما ويجوز لهما العمل بمقتضى ذلك ولا يجوز لهما عن فرضهما كما ذكرنا في شرح المذهب واستشكل عدم الاجزاء
 (قول) المتن وثبوت رؤيته الخ بحث بعضهم عدم تأني الحكم بذلك لان الحكم يتوسط بمعيين (قوله) تحصل أي تكفي (قول) المتن بعدل
 لو نذر صوم شهر معين ثبت بعدل أيضاً قاله الروباني

(قوله) والطلاق العدول الخ ردلسا اعترض به الاسنوي من ان العدل أيضا يغني عن العدول آخر (قوله) والمرأة لا تقبل الخ أي فلا يقال فيها صفة الشهود فان قلت وكذا الرجل لا يقبل وحده قلت مراده انه يقبل في الشهادة وحده من حيث انه لا يحتاج الى شاهد آخر وأما اليمين فليست شهادة فصدق انه يقبل في الشهادة وحده ولا كذلك المرأة فانها تتوقف على شهادة أخرى ولا يكفي معها يمين (قوله) وجهان ريح في شرح المذهب قبول المستور قال الاسنوي وهو مشكل لان الصحيح هبنا انها شهادة انتهى قال الامام واذا صمنا ثلاثين ولم نره فلا بد الآن من البحث عن العدالة الباطنة (١٨٧) قال فقاموا وترشدوا انتهى (قوله) لا مدخل ولا اعتبار غير بينهما فيما ذكر لان المرأة تقبل شهادتها

في الجملة (قوله) لان نفع الطلاق والعق لو صدر التعليق ونحوه بعد الشهادة والحكم عولنا عليه (قول) المتن مصححة يقال أجمعت السماء اذ اتشع الغيم عنها (قول) المتن واذا لم نوجب احترازا عما اذا أوجبا فانه يلزم أهل البلد المستقل اليه موافقته ان ثبت عندهم رؤيته في البلد المستقل عنها ما بقوله أو بطريق آخر ويقضون اليوم الاول فان لم يثبت عندهم لزمه هو الفطر كالورأي هلال شوال وحده قال الاسنوي والمخبر اعتبار ان يكون موجودا في بلد الرؤية وقت الغروب لا أول الصوم وهو اليوم الاول انتهى وقوله من بلد الرؤية مثلها فيما يظهر ما لو كان في مكان له حكمها (قول) المتن فالاصح انه يوافقهم في الصوم كذلك يوافقهم في الفطر بأن أصبح صائما في بلد الرؤية ثم سارت به السفينة الى بلد بعيد فوجدهم معيدين وسيأتي عكسها في كلامه (قوله) على الاصح يرجع لقول المتن فالاصح انه يوافقهم (قوله) فيما اذا عيدوا التاسع والعشرين الخ أي بأن كان رمضان عندهم ناقضا والفرص انه سابق لبلد المتقل يوم فلم يحصل للمتقل سوى ثمانية وعشرين أما اذا عيدوا

الواحد صفة العدول في الاصح لا عيدوا امرأة) فليسا من العدول في الشهادة والطلاق العدول يصرف اليها بخلاف الطلاق العدل فيصدق بها وبالرواية والمرأة لا تقبل في الشهادة وحدها والخلاف مبني على ان الثبوت بالواحد شهادة أو رواية فلا يثبت بواحد منهما على الاول ويثبت به على الثاني ويشترط لفظ الشهادة على الاول أيضا وهي شهادة حسبة وفي اشتراط العدالة الباطنة فيه وهي التي يرجع فيها الى أقوال المزكين وجهان ويشترط على قول العدلين جزم وعليه لا مدخل لشهادة النساء ولا اعتبار بقول العيدين جزم ولا فرق على القولين بين ان تكون السماء مصححة أو مغمية وعلى الاول قال البغوي لا نوقع الطلاق والعق المعلقين به لال رمضان ولا نحكم بحلول الدين المؤجل اليه وعلى أنه رواية قال الامام وابن الصباغ اذا أخبرهم موثوق به بالرؤية لزم قبوله وان لم يذكره عند القاضي وطائفة مهم البغوي قالوا يجب الصوم بذلك اذا اعتقد صدقه ولم يفرضه على شيء (واذا صمنا بعدل ولم. الهلال بعد ثلاثين أفطرنا في الاصح) لان الشهر يتم بمضي ثلاثين والثاني لا نفطر لانه افطار بواحد وهو لا يجوز كالوشهد بهلال شوال واحد وأجاب الاول بأن الشيء يثبت ضمننا بما لا يثبت به مفسودا وقوله (وان كانت السماء مصححة) أشار به الى أن الخلاف في حالتى الصحو والغيم وان بعضهم قال بالافطار في حالة الغيم دون الصحو (واذا رأى يبذل لزم حكمه البلد القريب دون البعيد في الاصح) والثاني يلزم في البعيد أيضا (والبعيد مسافة القصر وقيل) البعيد (باختلاف المطالع قلت هذا أصح والله أعلم) لأن أمر الهلال لا يتعلق بمسافة القصر والامام قال اعتبار المطالع يحوج الى حساب وتحكيم النجوم وقواعد الشرع تأتي ذلك بخلاف مسافة القصر التي علق الشرع بها كثير من الاحكام قال في الروضة فان شئت في اتفاق المطالع لم يجب الصوم على الذين لم يروا لان الاصل عدم الوجوب (واذا لم نوجب على) أهل (البلد الآخر) وهو البعيد لكونه على مسافة القصر أولا بخلاف المطالع (فسافر اليه من بلد الرؤية فالاصح انه يوافقهم في الصوم آخر) لانه صار منهم والثاني يسطر لانه لزمه حكم البلد الاول فيستمر عليه (ومن سافر من البلد الآخر الى بلد الرؤية عيد معهم وقضى يوما) بقاء على الاصح وهي مفروضة في الروضة وأصلها والمحرر فيما اذا عيدوا التاسع والعشرين من صومه وذلك شرط للقضاء كما قال في شرح المذهب واذا أفطر قضى يوما اذا لم يصم الاثمانية وعشرين يوما وسكونه في المنهج عن ذلك للعلم به (ومن أصبح معيدا فسارت سفينته الى بلدة بعيدة أهلها صيام فالاصح) من وجهين مبنيين على الاصح السابق أيضا (انه يحسب بقية اليوم)

يوم الثلاثين من صومه فانه يوافقهم ولا قضاء لان الشهر يكون تسعة وعشرين وقد صامها (قوله) وذلك شرط للقضاء أي لا لزوم التعيد معهم (قوله) للعلم به ان كان غرضه وقضى يوما يصح منه ذلك فمنع وكان المراد انه معلوم من خارج (قوله) ومن أصبح معيدا قال الاسنوي هذه المسألة أيضا مفرقة على ان حكم الرؤية لا يتعدى الى البعيد وان للمتقل حكم المتقل اليه (قوله) على الاصح يرجع أيضا لقول المتن فالاصح انه يوافقهم

(قوله) الثاني يجب الخ أي لأن تجزئة اليوم الواحد بأجباب المسالك بعض دون بعض بعيدة كذا قالوا وهو مطلق فيما يرى هلال
شوال ثم سافر فوصل البلد ليلانه يصبح صائما معهم * تنبيه * ينبغي جريان هذا الخلاف في هكس هذه المسألة أي فيكون الأصح أنه يفطر معهم
والثاني لا (قوله) ويتصور الخ وافق الأسنوي على الأولى وأما الثانية فمضرورة بدلهما أن يكون العيد رأي هلال رمضان وأكل العدة
ثم قدم يوم العيد على بلدة بعيدة وأهلها صيام لانهم لا يروا الهلال لاني أول الشهر ولا في آخره فأكلوا العدة (قوله) لم يروه أي هلال شوال
(قوله) من صومهم طاهره عود الصبر على أهل البلدين جميعا وحينئذ فصورتها والله أعلم ان يصوم كل من البلدين السبت مثلا والحال ان أول
الشهر لهما الجمعة ثم ان أحد البلدين يروا هلال شوال ليلة التاسع والعشرين من صومهم وهي ليلة (١٨٨) الثلاثين من أول الشهر ولا يراه أهل

البلد الاخرى فيعيد شخص من أهل بلد
الرؤية ثم يسافر فيعيد أهل تلك الصائمين
فيسلك معهم وصدق ان هذا اليوم هو
يوم التاسع والعشرين من صوم البلدين
وان كان في الحقيقة هو يوم الثلاثين من
أول الشهر لهما
* (فصل التية شرط (قوله) وعبرة
المحرر الخ) * الجواب ان حقيقة الصوم
الامسالك وهو لا يتسرعن الامسالك
العادي فاعتبرالية ركزا في تنزه
(قول) المتن ويشترط لفرضه أي
المفروض منه (قوله) فلا يصام لعل
المخالفة رجعه الى نفي الكمال واعلم ان
هذا الحديث الشريف يفيد عدم الاحتج
اذا فارت الفجر ولا مانع من التزام ذلك
ثم رأيت النقل كذلك (قول) المتن
وأنه لا يضر الاكل والجماع الخ لأن
العبادة المنوية لم يتلبس بها (قوله)
وقبل يضر قائله أبو إسحاق المروزي
وقبل انه يرجع عنه حين اجتمع
بالاسطخري في الحج وأخبره بنص الشافعي
(قول) المتن ثم تنبه أي بخلاف ما لو
استمر الى الفجر فانه لا يضر بلا خلاف
(قوله) في جميع ساعات النهار هذا
يخالفه قول الأسنوي انه في شرح

والثاني لا يجب امساكها وتنصور المسئلة بأن يكون ذلك اليوم يوم الثلاثين من صوم أهل البلدين
لكن المتقل اليهم لم يروه وبأن يكون التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتدائه يوم
* (فصل التية شرط للصوم) * رعبارة المحرر لا بد من التية في الصوم وفي الشرح لم يورد والخلاف
في انهاركن في الصلاة أم شرط هاهنا أي بل جزوا بأنهاركن كلامسالك قال والابق بمن اختار
كونها شرطها هناك أن يقول بمنه هاهنا (ويشترط لفرضه التبييت) للتية أي ابتاعها ايلا
قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا يصام له رواه الدارقطني وغيره وقال رواه
ثقات (والصحيح انه لا يشترط) في التبييت (النصف الآخر من الليل) لاطلاقه في الحديث
والثاني تقرب التية من العبادة لما تعذر اقترانها بها (و) الصحيح (انه لا يضر الاكل والجماع
بعدها) وقيل يضر فيحتاج الى تخديدها تعذرا عن تحمل المناقض بينها وبين العبادة لما تعذر
اقترانها بها (و) الصحيح (انه لا يجب التبييت) لها (اذا نام) بعدها (ثم تنبه) قبل الفجر
وقيل يجب تقربا للتية من العبادة بغير الواسع (ويصح النقل بنية قبل الزوال وكذا بعده في قول) في
جميع ساعات النهار والراجح المنع دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء
قالت لا قال فاني اذا أصوم قالت ودخل على يوم آخر فقال أعندك شيء قلت نعم قال اذا أفطر وان
كنت فرضت الصوم واد الدارقطني والبيهقي وقال استناده صحيح وفي رواية للآول وقال استناده
صحيح هل عندكم من غداء وهو بفتح الغين اسم لما يؤكل قبل الزوال والغداء اسم لما يؤكل بعده والنقل
المرجوح يقيس ما بعد الزوال على ما قبله ودفع بأن الاصل أن لا يخالف النقل الفرض في وقت التية
وورد الحديث في النقل قبل الزوال فاقصر عليه على ان المرئي وأبا يحيى البخلي فلا يوجب التبييت
في النقل للحديث السابق (والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم) في التية قبل الزوال أو بعده
(من أول النهار) سواء قلنا انه صائم من أوله ثوبا وهو الصحيح كما أن مدرك الركوع مع الامام مدرك
لجميع الركعة ثوبا أم قلنا انه صائم من حين التية والايطل مقصود الصوم وقبل على هذا أي الثاني
لا يشترط ما ذكر وشرط الصوم هنا الامسالك عن المفطرات من اكل وجماع وغيرهما والخلق عن
الكسر والحيض والجنون (ويجب) في التية (التعيين في الفرض) سواء فيه رمضان والندر
والكفارة وغيرها أما النقل فيصح بنية مطلق الصوم قال في شرح المذهب هكذا أطلقتها الاصحاب
وينبغي أن يشترط التعيين في الصوم المرتب كصوم عرفة وعاشوراء وأيام الايض وستة من شوال

المذهب قال شرط هذا القول ان يني بعد التية جزء من النهار (قوله) ودفع الخ عدل عن قول غيره في بيان الدفع لأن التية ونحوها
قبل الزوال تكون ومعظم النهار باق لانه منقوض بمالو كانت التية قبل الزوال فان ابتداء النهار من الفجر وقدمضى معظمه ولذا قال الامام ضبط
بالزوال لانه ظاهر بين (قوله) وقيل على الثاني يريد هذا ان مقابل الصحيح مفرع على مرجوح وأما اذا قلنا ان الصوم ينقطع على
ما مضى فانه يشترط ذلك جزما وقيل على الخلاف ومن ثم قال الأسنوي كان الصواب التعبير بالمذهب (قوله) هنا كأنه قيد به انظر التبييت
(قول) المتن ويجب التعيين الخ وذلك لانها عبادة مضافه الى وقت

(قوله) ويجاب الخ انظر هل يتقضى هذا باسئراط التعيين في رمضان قلت قوله بل لو نوى الخ يمنع الاشكال (قول) المتن وكاله في رمضان الخ حيث عاد الضمير على التعيين الواجب ثم تعرض لما فيه من الخلاف من ذلك فربما يؤخذ منه اسئراط السية لكل ليلة من قوله صوم الغد ثم عدم التعرض له فيما بعد واعلم ان لفظ الغد لا دخل له في التعيين وانما وقع ذلك في عبارتهم بالنظر الى ان التبييت واجب (قول) المتن ان ينوى صوم غدأى سواء تعرض لخصوص الغد ام لا كالمونى في أول الشهر صوم الشهر فانه يصح لليوم الاول (قوله) كما لا يشترط الاداء الخ عدل عن قول الرافعي لان معنى الاداء يغني عنه ولان (١٨٩) تعيين اليوم وهو الغد يغني عنه أيضا لان الاسنوى اعترض التعليل الاول بأنه

يلزم منه وجوب أحمل الامرين الاداء أو الاضافة والثاني بأن الفرق بين اليوم الذي يصومه والذي يصوم عنه ترتيبى فالتعرض للغد تقييد للذي يصومه والتعرض للسنة تقييد للذي يصوم عنه بدليل أن من نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان صح أن يقال له صيامك هذا اليوم هل هو عن فرض هذه السنة أم سنة أخرى (قول) المتن ان كان منه مثله ما لو سكت عن التعليل فانه لا وجود للجزم من غير شيء يستند اليه وانما هو حديث نفس (قول) المتن فكان منه لولم يثبت كونه منه فالظاهر صحته فلا (قول) المتن من عبد الخ خرج به الاستناد الى قول النجيم والحاسب والمنام اذا أخبره فيه الصادق صلى الله عليه وسلم (قوله) ارشداً يجوز أن يكون راجعاً للجمع (قوله) فصم النية اعلم انه قد سلف عن البغوى وغيره انه يجب الصوم اذا أخبره من يتق به ووقع في قلبه صدقه فان حمل على اخبار الرجل الكامل فلا إشكال وان أبقناه على ظاهره فينبغى أن يحمل المذكور هنا على اللزوم ليتفق الموضعان ثم رأيت المقدسى في شرح الارشاد صرح بالوجوب وحمل كلام البغوى على عموم (قول) المتن بالاجتهاد أى فنظر في الامارات من

ونحوها كما يشترط ذلك في الرواتب من نوافل الصلاة ويجاب بأن الصوم في الايام المذكورة منصرف اليها بل لو نوى به غير ما حصلت أيضا كتحية المسجد لان المقصود وجود صوم فيها (وكاله) أى التعيين كما في المحرر والشرح وفي أصل الروضة وكال النية (في رمضان أن ينوى صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) باضافة رمضان (وفي الاداء والفرضية والاضافة الى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة) كذا في الروضة وأصلها أيضا وتقدم في الصلاة تصحيح وجوب نية الفرضية دون الآخرين وقال في شرح المذهب الاصح عند الأكثرين عدم اسئراط الفرضية هنا والفرق ان صوم رمضان من البالغ لا يكون الا فرضا بخلاف صلاة لظهور فتكون نفلا في حق من صلاحه ثانياً في جماعة (والصحح انه لا يشترط تعيين السنة) كما لا يشترط الاداء لان المقصود منهما واحد وقيل يشترط ولا يغني عنه الاداء لانه قد يقصد به معنى القضاء (ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان ان كان منه فكان منه) وصامه (لم يقع عنه) للثلاث في انه منه حال النية فليست جازمة (الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يتق به من عبد أو امرأة أو صبيان رشداً) فانه يقع عنه لظن انه منه حال النية والظن في مثل هذا حكم البقين فصم النية المبنية عليه وذكر في شرح المذهب اعتماد الصبي المراهق أيضا عن الجرجاني والمحاملي (ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد ان كان من رمضان أجزأه ان كان منه) لان الاصل بقاء رمضان (ولو اشتبه) رمضان على محبوب (صام شهراً بالاجتهاد) ولا يصح فيه صوم شهر بلا اجتهاد وان وافق رمضان (فان وافق) صومه بالاجتهاد (ما بعد رمضان أجزأه) قطعا (وهو قضاء على الاصح) لانه بعد الوقت والثاني أداء للعدول فانه يجعل غير الوقت وقتا كما في الجمع بين الصلاتين (فلو نقص وكان رمضان تاما لزمه يوم آخر) على القضاء ولا يلزمه على الاداء كما لو كان رمضان ناقصا ولو كان الامر بالعكس فان قلنا قضاء فله افطار اليوم الاخير اذا عرف الحال وان قلنا أداء فلا ولو وافق صومه شراً لا حصل منه تسعة وعشرون ان كل يومية وعشرون ان نقص فان قلنا قضاء وكان رمضان ناقصا فلا شيء عليه على التقدير الاول ويقضى يوما على التقدير الثاني وان كان رمضان كاملاً قضى يوماً على التقدير الاول ويومين على التقدير الثاني وان قلنا أداء قضى يوماً بكل حال ولو وافق صومه ذاك الحجة حصل منه ستة وعشرون يوماً ان كل خمسة وعشرون ان نقص فان قلنا قضاء وكان رمضان ناقصاً قضى ثلاثة أيام على التقدير الاول وأربعة على التقدير الثاني وان كان كاملاً قضى أربعة على التقدير الاول وخمسة على الثاني وان قلنا أداء قضى أربعة بكل حال (ولو غلط) في اجتهاده وصومه (بالتقديم وأدرك رمضان) بعد بيان الحال (لزمه صومه) بلا خلاف (والا) أى وان لم يدركه بان لم يتبين الحال الابعده (فالجديد وجوب القضاء)

٤٨ ل الخ الحر والبرد والريبع والخريف والقوا كغير ذلك تنبيه * لو تحسيف في شرح المذهب لا يلزمه أن يصوم وقيل يلزمه تخمساً ويقضى كالقبلة وقرق الاصحاب بأنه هنا لم يتحقق الوجوب ولم يظنه وفي القبلة تحققه بدخول الوقت ثم عجز عن الشرط فأمر بالصلاة لحرمة الوقت (قوله) قطعاً أى لا يأتي فيه خلاف القضاء بنية الاداء ونظير هذا ان يظن فوات رمضان فيقتضيه ثم يتبين له انه هو قال ابن الرفعة لم أرفها نقلاً والظاهر انها كالموافق ما بعده قال الاسنوى جزم به الرواني حكماً وتعليلاً (قول) المتن فالجديد الخ هذا الخلاف مفرع أيضاً على الوجهين السابقين في القضاء والاداء واستشكل التخريج وأجاب ابن الرفعة بأن الوجهين مخرجان على أصول الشافعي وحينئذ فلا يمتنع ذلك * تنبيه * لو ظهر انه كان يصوم الليل وبغطر النهار فهو كأيام العيد قاله في الكفاية نقلاً عن الاصحاب

فصل في شروط صحة الصيام والاعتكاف والاحتياط في الامساك شرطان في صحة الصوم ثم الدليل على مسئلة
 (قوله) ومن استقاء الخ لوشرب الخ ليلاً وأصبح صائماً فيجتمل عدم وجوب الاستقاء فنظر للصوم (قول) المتلونيقن انه الخ خرج ما لو يتقن
 وصول شيء قال الاسنوي فأما ان قلنا الاستقاء مفطرة بنفسها فهنا أولى والا فكسبى الماء من المبالغة في المضمضة قال وخرج اذا لم يتقن
 شيئاً فانه لا يبعد الحاقه بالاول عملاً بالاصل انتهى (قول) المتن ولو غلبه هو في الحقيقة محترز الاستقاء (قول) المتن اقتلع خرج ما لو زلت
 بنفسها لم يضر قطعا والباطن مخرج الهاء والهزمة والظاهر مخرج الحاء المججمة وكذا المهملة عند النوى وهو مشكل فان الحاء من
 وسط الحلق وهو جوف ثم انظر هل ينبغي ان تكون النخامة الخارجة من الصدر نجسة كالقيء (١٩٠) (قول) المتن فلوزلت من دماغه أى بأن

انصب في الثقبة النافذة من الدماغ الى
 أقصى الفم فوق الحلقوم (قول) المتن وقيل
 يشترط الخ لان غير ذلك لا تغتذى النفس
 بالواصل اليه ولا يتغذى به البدن فأشبه
 الواصل الى غير جوف أيضاً فلان حكمة
 الصوم لا تختل به ثم الغذاء يشمل
 المأكول والمشروب (قوله) على الاول
 لعله على الثاني في الاسنوي والحنفي هو
 الوجه الاول قياساً على الوصول الى
 الحلق وعبارة الروضة وبديل عليه يعني
 الاول انهم جعلوا الحلق كالجوف في
 البطلان بالوصول اليه وقال الامام اذا
 جاوز الشيء الحلقوم أفطر انتهى وكان
 الحامل له على ذلك قول الروضة الحلق
 كالجوف لكنه يفهم انه لا يكون كالجوف
 على الثاني وهو ممنوع (قوله) قال الامام
 ومجاورة الحلقوم ظاهره ان الامام قال
 يلحق بالجوف الحلق ومجاورة الحلقوم
 والذي في الروضة ما قلناه في ذيل الصفحة
 والذي قاله في ذيل الصفحة هو الذي قاله
 في القولة التي عقب هذه (قول) المتن
 بالاستعاط الخ راجع للدماغ والاكل
 للبطن والخفنة للامعاء وما بعد ذلك

والقديم لا يجب للعذر وقطع بعضهم بالاول وان تبين الحال بعدمضي بعض رمضان ففي وجوب قضاء
 ماضى منه الخلاف وقطع بعضهم بوجوبه وهم القاطع بالوجوب في الاولى وبعض الحاكين للخلاف
 فيها (ولو نوت الخائض صوم غد قبل انقطاع دمه ثم انقطع لبالصحيح) صومها بهذه الية (ان تم)
 لها (في الليل أكثر الخيض) مبتدأة كانت أم معتادة بأكثر الخيض (وكذا) ان تم لها (ق) رالعادة)
 التي هي دون أكثر الخيض فانه يصح صومها بتلك الية (في الاصح) لان الظاهر استمرار عاداتها والثاني
 يقول قد تختلف فلا تكون الية جازمة وان لم يتم لها ما ذكر لم يصح صومها بتلك الية لعدم بناءها على أصل
 وكذا لو كان لها عادات مختلفة
 * (فصل شرط الصوم) * من حيث الفعل وسيأتي شرطه من حيث الفاعل (الامساك عن الجماع)
 فن جامع بطل صومه بالاجماع (والاستقاء) فن تقياً عامداً أفطر قال صلى الله عليه وسلم من درعه
 القى وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض رواه أصحاب السنن الاربعة وغيرهم وذروه
 بالذال المججمة أى غلبه (والصحيح انه لو يتقن انه لم يرجع شيء الى جوفه) بالاستقاء (بطل) صومه
 بناء على ان المفطر عينها كالاتزال لظاهر الحديث والثاني مبني على ان الفطر بها تصمها
 رجوع شيء الى الجوف وان قل (ولو غلبه القى فلا بأس) للحديث (وكذا الواقف نخامة) من الباطن
 (ولفظها) أى رماها فلا بأس بذلك (في الاصح) لان الحاجة اليه عما يتكرر فليخص فيه والثاني
 يفطر به كالاستقاء (فلوزلت من دماغه وحصلت في حذا الظاهر من الفم فليقطعها من مجراها
 وليجها فان تركها مع القدرة) على ذلك (فوصلت الجوف أفطر في الاصح) لتقصيره والثاني
 لا يشترط لانه لم يفعل شيئاً وانما أسك عن الفعل ولو ابتلعها أفطر ولو لم تحصل في حذا الظاهر من الفم
 أو حصلت فيه ولم يقدر على قطعها ومجها لم تضر (و) الامساك (عن وصول العين الى ما يسمى
 جوفاً وقيل يشترط مع هذا ان يكون فيه قوة تحيل الغذاء) بكسر الغين وبالدال المججمة (أو الدواء)
 وألحق بالجوف على الاول الحلق قال الامام ومجاورة الحلقوم (فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن
 والامعاء) أى المصارين جميع معاً بوزن رضا (والشاة) بالثمة وهي مجمع البول (مفطر
 بالاستعاط أو الاكل أو الخفنة أو الوصول من جانفة) بالبطن (ومأمومة) بالرأس (ونحوهما)

للجميع * تنبيه * ظاهر كلامهم ان الواصل من الاف لجواز الخشوم وحاذى العين ولم يبلغ الدماغ لا يؤثر هو وان لم يكن
 مشكل بالاحليل والحلق (قول) المتن أو الخفنة قيل لو عبر بالاحقان كان أولى فانه الفعل وأما الخفنة فهي الادوية قاله الجوهري (قول) المتن من
 جائفة هي التي تصل الى الجوف واعلم ان جلدة الرأس المشاهدة بعد الحلق يلها اللحم ويليه جلدة رقيقة تسمى السحاق ويلها عظم يسمى
 القحف وبعده خريطة مشتملة على دهن ذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخريطة تسمى خريطة الدماغ وأم الرأس والجناية الواصلة الى الخريطة
 تسمى مأمومة فلو كان على رأسه مأمومة أو على بطنه جائفة فوصل الدواء منها جوفه أو خريطة دماغه أفطر وان لم يصل باطن الامعاء وباطن
 الخريطة كذا قاله الاصحاب وخزم به في الروضة فباطن الدماغ ليس بشرط ولا الدماغ نفسه وانما يعتبر بمجاورة القحف وكذا الامعاء
 لا يشترط باطنها بخلاف ما خرم به المصنف أسنوي

(قول) المتن والاحليل قل الجوهري هو مخرج البول واللبن من الثدي والضرع ووزنه افعيل * فرع * لو جاوز الداخل من فرج المرأة ما يجب غسله أفطرت قاله صاحب الاستقصاء (قول) المتن في منفذ لا يشكل عليه مسألة الطعن بالسكين لانها لم تبلغ الجوف الامن المنفذ الذي قطعه (قول) المتن ذباب لم تظهر حكمه جمع الدياب وافراد البعوضة (قوله) لم يفطر على الاصح في التهذيب لو كان كثيرا ينبغي أن يضرب كالعمل الكثير المفعول عمدا (١٩١) (قول) المتن ثم رده قال بعضهم جعلوا اللقم حكم الظاهر في غسل النجاسة ولم يجعلوه كذلك

في الغسل من الجنابة في الفرق (قول) المتن أو بل خيطا بريقه حكى الاذري خلافا في مسألة الخيط ثم قال وخص القاضي والمتولى الخلاف بالجاهل بالتحريم وقال في العالم يفطر قطعاً قال القاضي وكل مسألة تعمض على العامي فانها على هذين الوجهين ثم نظر الاذري في مسألة الجهل لانه يخفى على غالب الناس (قول) المتن ولو جمع ريقه مخرج ما لو اجتمع بنفسه ثم بلعه فانه لا يفطر بلا خلاف (قول) المتن والا فلا قال الاذري عقب هذا اشارات ماسبق في الذكركل الصوم أما الناس والجاهل فلا يفطر كما قال النووي بلا خلاف قال الاذري لم يكن سبق عن القاضي ما يقتضي ان الجاهل على وجهين انتهى يريد ماسلف في الهامش وهو قوله وخص القاضي (قوله) فان قدر عليهما أفطراى سواء كانت القدرة قبل جريانه أم في حال جريانه لانه مقصر بامساكه هكذا يفهم من ظاهر الكتاب ومن صريح شرح الروض ومن قول الاذري بعد التكلم على المتن وقياس الحكم بالفطر ايجاب الخلال لكن في الانوار لو وضع شيئا في فمه عمدا ثم ابتلعه ناسيا لا يضرب انتهى وفي الروضة ما يوافقه (قوله) وحكا قولين أى في الحالين معا (قوله) لانه دفع به الضرر عن

وان لم يكن الوصول من الجائفة الى باطن الامعاء وكذلك لو كان الوصول من المأمومة الى خريطة الدماغ السماعة أم الرأس دون باطنها المسمى باطن الدماغ (والتقطير في باطن الاذن والاحليل) أى الذكر (مفطر في الاصح) من الوجهين المذكورين كما في المحرر لانه في جوف غير محبيل ولو وصل الدواء لجراحة على الساق الى داخل اللحم أو غرز فيه سكيناً وصلت نحوه لم يفطر لانه ليس يحوف ولو طعن نفسه أو طعنه غيره بأذنه فوصل السكين جوفه أفطر (وشرط الوصل كونه في منفذ) بفتح الفاء (مقبوح فلا يضرب وصول الدهن) الى الجوف (بشرب المسام) كالموطى رأسه أو بطنه به كما لا يضرب اغتساله بالماء وان وجد له أثر في باطنه (ولا) يضرب (الا) كتحال وان وجد طعمه (أى الكحل) (بجلقه) لانه لا منفذ من العين الى الخلق والواصل اليه من المسام (وكونه) أى الوصل (بقصد فلو وصل حوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق وغريبة الدقيق لم يفطر) لان التحرز عن ذلك يعسر ولو فتح فاه عمدا حتى دخل الغبار جوفه لم يفطر على الاصح في التهذيب (ولا) يفطر ببلع ريقه من معدته لانه لا يمكن الاحتراز عنه (فلو خرج عن الفم) لا على اللسان (ثم رده) اليه بلسانه أو غيره (وابتلعه أو بل خيطا بريقه ورده الى فمه) كما يعتاد عند القتل (وعليه رطوبة تفصل) وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره) الظاهر كمن قتل خيطا مصبوغا بغيره ريقه (أو متنجسا) كمن دميته لثته أو أكل شيئا متنجسا ولم يغسل فمه حتى أصبح (أفطر) في المسائل الاربع لانه لا حاجة الى رد الريق وابتلاعه ويمكن التحرز عن ابتلاع المحلوط والتنجس منه ولو أخرج اللسان وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه لم يفطر في الاصح لان اللسان كيف ما تغلب معد ودم داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدته (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الاصح) لانه لم يخرج عن معدته والثاني يفطر لان الاحتراز عنه (ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق الى جوفه) من باطن أو دماغ (فالذهب انه ان بالغ) في ذلك (أفطر) لانه منتهى عن المبالغة (والا) أى وان لم يبلغ (فلا) يفطر لانه تولد من مأمور به بغير اختياره وقيل يفطر مطلقا لان وصول الماء الى الجوف بفعله وقيل لا يفطر مطلقا لان وصوله بغير اختياره وأصل الخلاف نصان مطلقان بالافطار وعدمه ففهم من حمل الاول على حال المبالغة والثاني على حال عدمها والاصح حكاية قولين فقيل هما في الحالين وقيل هما فيما اذا بالغ فان لم يبلغ لم يفطر قطعاً والاصح كما في المحرر انهما فيما اذا لم يبلغ فان بالغ أفطر قطعاً ولو كان ناسيا للصوم لم يفطر بحال (ولو بقي طعام بين أسنانه فجرى به ريقه) من غير قصد (لم يفطران) يحزر عن تمييزه ومجه (فان قدر عليهما أفطروا في المسئلة نصان مطلقان بالافطار وعدمه حملا على هذين الحالين وحكا قولين (ولو أوجر) أى صب في حلقه (مكروها لم يفطر) لانه لم يفعل ولم يقصد (فان أكرهه حتى أكل أفطر في الاظهر) أى عند الغزالي كما قال الرافي في الشرح لانه دفع به الضرر عن نفسه وعبارة المحرر فالذي يرجح من القولين انه يفطر قال في الشرح الصغير ولا يبعد أن يرجح عدم الفطر (قلت الاظهر لا يفطر والله أعلم) لان أكله ليس منهيا عنه

نفسه أى فساكن كالأكل لدفع المرض والجوع ورتبان الاكراه قاذح في اختياره والمرض والجوع لا يقدران فيه بل يزيدانه تأثرا (قوله) ليس منه ياعنه أى فاشبهه الناسى لكن لو قصد التلذذ بالاكل ينبغي الفطر كما ذكره جماعة في نظيره من الجماع

منع (قول) المتنوع والاستثناء ولو يبدل زوجته وخروج بالاستثناء الامناء بغير اختياره فلا يفطر به (قول) المتن وكذا خروج الخ لو خرج مبدى لم يضرب خلافا ل احمد كره الدميري (قول) المتن لا الفسك بالاجماع (قول) المتن وتكره القبلة الخ أى فى الصوم وغيره من امرة لرجل أو عكسه وكذا المعاقبة والمسلم باليد ونحو ذلك فى الحديث من حام حول الحصى يوشك أن يقع فيه (قوله) خوف الانزال يريد بهذا ان العلة خوف الانزال لا حصول اللذة (قوله) لما لا يخفى أى وهو تنزيل الشهوة التى تحصل من القبلة منزلة الحاصل لشدة ارتباطها بها بحيث يخشى الانزال (قول) المتن ولا يفطر بالنفس الخ وأما حديث أفطر الحاجم والمحجوم فقال الشافعى رضى الله عنه منذوخ وفى البخارى انه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم (قول) المتن ويحسد بالاجتهاد كغيره ويكون بور من القراءة والاذكار والاعمال (قوله) بالتسميح فى هذا الكلام يعنى فى رجوع ضميرى أوله وآخره للنهار

(وان أكل ناسيا لم يفطر) قال صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه واه الشيخان (الان يكثر) فينظر به (فى الاصح) لان النسيان فى الكثير نادر (قلت الاظهر لا يفطر والله أعلم) لعموم الحديث (والجماع) ناسيا (كالاكل) ناسيا فلا يفطر به (على المذهب) وقيل فيه قول اجماع المحرم ناسيا وقرئ الاول بان المحرم له همة بتذكرها الاحرام بخلاف الصائم (و) الامسالة (عن الاستثناء) فيفطر به (لان الابلاج من غير انزال مفطر فلا انزال بنوع شهوة أولى ان يكون مفطرا) (وكذا خروج المتى بلس وقيلة ومضاجعة) يفطر به لانه انزال مباشرة (لا الفسك والنظر بشهوة) لانه انزال من غير مباشرة كالاختلام (وتكره القبلة لمن حركت شهوته) خوف الانزال (والاولى لغيره تركها) فيكون فعلها خلاف الاولى وعدل هنا وفى الروضة عن قول أصلهما تحرك الى حركة لا يخفى (قلت هي كراهة تحريم فى الاصح والله أعلم) كذا قال فى أصل الروضة أيضا والرافعى حكى عن التهمة وجهين التحريم والتنزيه وقال الاول هو المذكور فى المذهب (ولا يفطر بالقصد والحجامة) وسيأتى استحباب الاحتراز عنهما (والاحتياط أن لا يأكل آخر النهار الا يقين) كأن يشاهد غروب الشمس (ويحصل) الاكل آخره (بالاجتهاد) بور وغيره (فى الاصح) والثانى لا قدرته على يقين بالصبر (ويجوز) الاكل (اذا لم يبق بقاء الليل قلت وكذا الوشك) فيه (والله أعلم) لان الأصل بقاءه (ولو اكل باجتهاد أولا وآخره) من النهار (وبان الغلط بطل صومه أو بلاطن ولم يبين الحال صح ان وقع) الاكل (فى أوله) لان الأصل بقاء الليل (وبطل) ان وقع الاكل (فى آخره) لان الأصل بقاء النهار ولا مبالاة بالتسميم فى هذا الكلام لظهوره وانعنى المراد (ولو طلع الفجر وفى فقه طعام فلفظه صح صومه) وان ابتلع شيئا منه أفطر وان سبق شئ منه الى جوفه فوجها من مخرجان من سبق الماء فى المضضة قال فى الروضة الصحيح لا يفطر (وكذا لو كان) طلوع الفجر (مجمعا فنزع فى الحال) صح صومه وان أنزل لتولده من مباشرة مباحة قاله فى شرح المذهب وأولى من هذا بالهجة أن يحس وهو مجامع بتباشير الصبح فينزع بحيث يوافق آخر النزاع ابتداء الطلوع (فان مكث) بعد الطلوع مجامعا (بطل) صومه وان لم يعلم بطلوعه الا بعد المكث فنزع حين علم

وقوله بالتسميح أى فى قوله أولا وآخره لان المعنى من النهار قصد أطلق أول النهار على جزء من آخر الليل وأطلق آخره على جزء من أول الليل أى باعتبار الاجتهاد وكذا التسميح فى رجوع ضميرى أوله وآخره الى النهار مع ان الاكل فى الحقيقة رجماء وقع فى جزء مشكوك فيه (قوله) وان سبق الخ ظاهره ولو بعد التمكّن من طرحه (قول) المتن فنزع أى لان النزاع ليس مجامعا نعم لو قصد بنزعه اللذة فى الجرع عن الشيخ أبى محمد انه يضرب (قوله) وأولى من هذا الخ عبارة الاسنوى التعبير بقاء التعقيب يؤخذ منه ان صورة المسألة أن ينزع عقب الفجر فلو أحس بالفجر فنزع بحيث وافق طلوعه آخر نزعه صح بخلاف وقوله وافق طلوعه يعنى ابتداء الطلوع فوافق عبارة الشارح (قول) المتن بطلن بمعنى لم يعتقد (قوله) وان لم يعلم اد اعلم ثم مكث لرمه الكفارة وان كان صومه لم يعتد لئلا يخلو جماع فى رمضان عنها واستشكله نظيره من الحج ولعل الفرق سبق البه هنا

* (فصل شرط الصوم الخ) * المذكور في هذا الفصل شروط الصحة وفي الذي بعده شروط الوجوب وأما التعبير بالشرط فيما سلف فهو بمنزلة والمراد ما لا بد منه (قول) المتن والعقل أي التمييز فيصح صوم المميز كذلك قال الاسنوي وفيه نظر فإن المعنى عليه يصح صومه إذا أفاق لحظة كما سيأتي ولا شك أن التمييز يزول به بل النوم يزيل التمييز (قول) المتن والنقاء بالاجماع (قول) انت جميع النهار يرجع لكل من الاسلام والعقل والنقاء (قوله) والثاني يضر الخ وأما الغفلة فلا أثر لها في الصوم بالاتفاق (قوله) بخلاف النوم لك أن تحول المعنى عليه يجب عليه أيضا قضاء الصوم كما سيأتي ففيه أهلية الخطاب نعم النائم أكمل مته وكان الشارع رحمه الله أراد بالاهلية غريزة العقل لكن في زوالها عن المعنى عليه نظر (قول) المتن من نهاره (١٩٣) أي الاغشاء أو الصيام (قوله) والثاني يضر مطلقا كالمجنون (قوله) أول النهار أي لانه أول جزء

* (فصل شرط الصوم) من حيث الفاعل (الاسلام) فلا يصح صوم الكافر أصليا كان أو مرتدا (والعقل) فلا يصح صوم المجنون (والنقاء عن الحيض والنفاس) فلا يصح صوم الحائض والنفساء (جميع النهار) فلوارتد أو جنت أو حاضت أو نفست في أثناء النهار بطل صومه (ولا يضر النوم المستغرق) للنهار (على الصحيح) والثاني يضر كالاغتناء وافرقة الأول بأن الاغتناء يخرج عن أهلية الخطاب بخلاف النوم اذ يجب قضاء الصلاة الفائتة به دون الفائتة بالاغتناء (والاطهارة الاغتناء لا يضر اذا أفاق لحظة من نهاره) اتباعا بمن الاغتناء من الافاقة فان لم يفق ضرر والثاني يضر مطلقا والثالث لا يضر اذا أفاق أول النهار وفي الروضة وأصلها الوشرب ودواءه لا يفرال عقله نهارا ففي التهذيب ان قلنا لا يصح الصوم في الاغتناء فهنا أولى والا فوجهان والاصح انه لا يصح لانه بفعله ولو شرب المسكر ليلا وبقي ~~سبحه~~ جميع النهار لزمه القضاء وان صح في بعضه فهو كالاغتناء في بعض النهار قاله في التتمة (ولا يصح صوم العيد) أي عيда الفطر والأضحى نهي صلى الله عليه وسلم عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الأضحى رواه الشيخان (وكذا التشريق) أي أيامه الثلاثة بعد يوم الأضحى لا يصح صومها (في الجديد) لانه صلى الله عليه وسلم نهي عن صيامها رواه أبو داود بإسناد صحيح وفي حديث مسلم انها أيام اكل وشرب وذكر الله عز وجل وفي القديم يجوز للتمتع العادم الهدى صومها عن الثلاث الواجبة في الحج لما روى البخاري عن عائشة وابن عمر قال لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن الا لمن لم يجد الهدى قال في الروضة وهذا القديم هو الراجح دليلا أي نظرا الى أن المراد لم يرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم (ولا يحل التطوع) بالصوم (يوم الشك بلا سبب) قال عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه أصحاب السنن الاربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم (فلوصامه) تطوعا بلا سبب (لم يصح في الاصح) والثاني يصح لانه قابل للصوم في الجملة (وله صومه عن القضاء والنذر) والكفارة (وكذا لو وافق عادة تطوعه) كان اعتداد صوم الاثنين والخميس فوافق أحدهما فله صومه تطوعا لعادة قال صلى الله عليه وسلم لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين الا رجلا كان يصوم صوما فليصمه رواه الشيخان وتقدموا أصله تتقدموا بتابعين حذف منه أحدهما تخفيفا (وهو) أي يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤيته) أي بأن الهلال رأى ليلته والسماء معجبة ولم يشهد بها أحد (أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة) وظن صدقهم أو عدل ولم نكتف به وبعبارة المحرر كالشرح أو قال عدد من النسوة أو العبيد أو الفساق قد رأياه ولا يصح صومه عن رمضان لانه لم يثبت كونه منه

(قوله) فلا تثنى بين ما ذكر الخ أي لأن ما هنا وجهه عدم الثبوت والذي قاله البغوي مفيد لوجوب الصوم على من اعتقد والذي في أثناء الباب المراد منه أن نسبة الاعتقاد صحيحة وأنه يقع عن رمضان إذا تبين كونه منه فيكون هذا الثالث مقبدا لكلام البغوي فيجب الصوم على كلام البغوي ولكن لا يقع عن رمضان إذا تبين كونه منه لأنه لا يثبت من ذكر هذا (١٩٤) ما ظهر في معنى كلامه ويحوز على بعد

ان يحمل ما هنا على مجرد الظن وكلام البغوي انما هو مفروض في الاعتقاد وهو أعلى (قوله) فلم يتحدث برؤيته يفهم انه اذا تحدث برؤيته يكون يوم الشك كالتوهم هو ظاهر وأما قول الشارح فيما سلف والسماء صحيحة فتعديده لا خذ من الطباق الغيم الآتي في المتن بعده (قوله) وعبارة المحرر أي فهي أحسن لأنها تفيد أن التجميل سنة مستقلة (قوله) ما يقع الخ أي الحديث دع ما يريك (قوله) في طلوع الفجر ان قلت هلا قال أو في غروب الشمس قلت لأنه فرض الاولى بعد تحقق الغروب كما سلف فلا يصح رجوع هذا لها (قوله) لكن الاول أمر استحباب قال الأسنوي وقد يكون أمر يدب كافي أحوال جواز الغيبة والكذب ثم أوردناهما قد يكونان واجبين كافي التخصيص من ظالم وكافي مساوي الحاطب ونحوه أي ورد بأن انتهى عن المفهوم الكلي باعتبار ذاته لما في الجواز في بعض جزئياته واعتراض أيضا بأن الغيبة تكون بالقلب فتعديده انسان لا حاجة اليه ورد بأنه يفهم بالاولى لأن اللسان آلة القلب ثم الذي سلكه الشارح غير ذلك كله (قوله) فلا يطل صومه أي ثوابه فرع لو تاب هل يسلم الصوم من النقص محل نظري ويحتمل بقاءه وان يكون غايته دفع الأثم خدام (قوله) ويدل للآول الخ وفي الحديث رب صائم ليس له من صيامه إلا الخوع ورب قائم ليس له من قيامه إلا السهر قال الماوردي والرويان لا كانا يحبطان الثواب حسن عذرا احترامهما من ذاب اندرم (قوله) بفتح العين وأما بالكسر فهو اسم للوميا التي كلما مضغته قوى وصلب واجتمع (قوله) روى أبو داود الخ يؤخذ منه زوفا الاستحباب به الفطر أقوله في الحديث وعلى رزقك أفطرت وتقول الراوي كان اذا أفطرت

نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه من ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم عن البغوي في طائفة أول الباب وتقدم في انشاء صحة نية المعتقد لذلك ووقع الصوم عن رمضان إذا تبين كونه منه فلا تثنى بين ما ذكر في المواضع الثلاثة (وليس الطباق الغيم) ليلة الثلاثين (بشك) فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان لما تقدم في الحديث فان غم عليكم فاكلوا عذرة شعبان ثلاثين ولا تزلننار رؤيته لولا السحاب لبعد الهلال عن الشمس ولو كانت السماء صحيحة ورا أي الناس الهلال فلم يتحدث برؤيته فليس يوم شك وقيل هو يوم شك ولو كان في السماء قطع سحاب يمكن أن يرى الهلال من خلالها وأن يخفى تحتها ولم يتحدث الناس برؤيته فمقيل هو يوم شك وقيل لا قال في الروضة الامع ليس بشك (ويستعجل الفطر) اذا تحقق غروب الشمس (على ترك الافشاء) قال صلى الله عليه وسلم لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر رواه الشيخان وقال اذا كان أحدكم صائما فليدفع فطره على تمر فان لم يجد التمر فعلى الماء فانه طهور صحيحة الترمذي وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري وعبارة المحرر يستلصا ثم أن يجعل الفطر وأن يذطر على تمر فان لم يتيسر فعلى ماء (وتأخير السحور) قال صلى الله عليه وسلم لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور رواه الامام أحمد في مسنده (ما يقع في شك) في طلوع الفجر فالأفضل تركه كما قاله في شرح المذهب وعبارة المحرر وان يستمر ويؤخره وفي الصحيحين حديث تميم واذا في السحور بركة وفيهما عن زيد بن ثابت قال تسحروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تنأ الى الصلاة وكان قدر ما بينهما خمسين آية وفي صحيح ابن حبان تسحروا ولو بجزء ماء وفي شرح المذهب وقت السحور بين نصف الليل وطلوع الفجر وانه يحصل بكثير الماء كقول وقيل وبالسا (وليس لسانه عن الكذب والغيبة ونفسه عن الشهوات) قال في الدقائق اشترك النوعان في الأمرهما لكن الأول أمر استحباب والثاني استحباب انتهى وقول المحرر وأن يصون اللسان يفيدانه من السنن كما شرح به في الشرح كغيره والغنى انه يستلصا ثم من حيث الصوم صون لسانه عن الكذب والغيبة المحرم فلا يطل صومه بارتكابهما بخلاف ارتكاب ما يجب احتيابه من حيث الصوم كالاستقاء فلا حاجة الى عدول النهاج عما في المحرر وغيره وطاهر ان المراد الكف عن الشهوات التي لا تبطل الصوم كشم الرياحين والنظر اليها ولمسها لما في ذلك من الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم ويدل للآول حديث البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشربه (ويستحب أن يغتسل عن الجنابة) ونحوها (قبل الفجر) ليكون على طهارة من أول الصوم (وأن يحتز عن الحمامة) والفصل بينهما يضعفانه (والقبلة) بناء فحين تحرك شهوته على اخلاق المحرم كراهتها المتصرف الى كراهة التنزيه وعلى تعميم المصنف ان كراهتها كراهة تحريم يجب الاحتراز عنها وتقدم ان الاولى لمن لم تحرك القبلة شهوته تركها (وذوق الطعام) خوف الوصول الى حلقة (والعلك) بفتح العين لانه يجمع الريق فان ابتلعه أذطر في وجهه تقدم وان ألقاه عطشه (وأن يقول عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) روى أبو داود وعن معاذ بن زهرارة

صلى
كأنما يحبطان الثواب حسن عذرا احترامهما من
ذاب اندرم (قوله) بفتح العين وأما بالكسر فهو اسم للوميا التي كلما مضغته قوى وصلب واجتمع (قوله) روى أبو داود الخ يؤخذ منه زوفا الاستحباب به الفطر أقوله في الحديث وعلى رزقك أفطرت وتقول الراوي كان اذا أفطرت

(قول) المتن في رمضان صرح به هنا دون ما سلف لأن هذه الأمور تكون ليس لها في رمضان (قول) المتن أكثر الصدقة في الحديث من فطر صائماً فله مثل أجره انظر لو كان الصائم قد فعل ما يحبط الثواب ثم فطره ما حكمه (قوله) في كل رمضان يحتمل أن يريد في جميعه ويحتمل أن يريد في كل شهر من أفراد هذا الشهر * (فصل شرط وجوب صوم رمضان) * (قوله) ووجوبه على الكافر الخ لم يسلك صاحب المنهاج مثل هذا في الحج بل أخرج الكافر (١٩٥) بقيد الاسلام فاوجه التفرقة فان قلت قد ذكر الاسلام شرطاً للصحة وهو يغني عن ذكره هنا قلت فهلا

فعل في الحج ذلك فانه ذكره في الصحة وفي الوجوب وقول الشارح ووجوبه على الخائض والنفساء الخ لم يسلك الأسنوي هذا المسلك بل جعل عدم الوجوب علمهما فهو ما بالاولى من جعل النقاء في الفصل السابق شرطاً للصحة قال فيكون شرطاً في الوجوب والا يلزم تكليف المحال وقوله على الكافر الظاهر أن مراده بالكافر ما يشمل المرتد ولا ينافي ذلك قوله الآتي في المرتد وكذا يقال الخ لانه لم يقل ووجوبه على المرتد ووجوب انعقاد سبب فعند التأمل لم يجعله كالخائض فاندفع بذلك ما نسبته اليه سارح المنهاج من السهو في الخافه بالخائض والله أعلم (قوله) والمعنى عليه والسكران صنيع الشارح رحمه الله يقتضي انهما اذا خلان في عبارة المتن وفيه نظر (قوله) ويجب عليه لكل يوم مدياً ابتداء كما صححه في شرح المذهب وصح في الكفاية ان الصوم واجب أولاً ثم انتقل الى النقضية ثم قضية ترجيح الاول عدم القضاء ولو شقي بعد ذلك وهو كذلك (قول) المتن وسباح تركه للمريض ولو تعذر سببه ومن غلبه الجوع والعطش حكمه كالمريض (قوله) تغليبا لحكم الحضر أي كما ان الصلاة اذا اجتمع فيها سفر وحضر يغلب جانب الحضر فلا تقصر * فرع * لو أفطر بالجماع لزمته الكفارة خلافاً للثلاثة (قول) المتن ولو

صلى الله عليه وسلم كان اذا أفطر قال ذلك واسناده حسن لكنه مرسل (وأن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن في رمضان وان يعتكف) فيه (لا سيما في العشر الاواخر منه) روى الشيخان عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في شهر رمضان ان جبريل كان يلقيه في كل سنة في رمضان حتى يسلم فيعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن وفي رواية وكان يلقيه في كل ليلة وروى عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الاواخر من رمضان وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله وفي رواية للبخاري انه كان يعتكف في كل رمضان فالاغتكاك فيه أفضل منه في غيره وكذا أكثر الصدقة والتلاوة فيه ولا فضلية ذلك فيه عدم السنن فيه وان كان مسنوناً على الإطلاق

* (فصل شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ) * وهذا يصدق مع الكفر والحيز وغيرهما فلا يجب على الصبي والمجنون لعدم تكليفهما ووجوبه على الكافر مع عدم صحته منه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقر في الأصول ووجوبه على الخائض والنفساء والمرضى والمسافر وجوب انعقاد سبب كما تقر في الأصول أيضاً لوجوب القضاء عليهم ككسائي وكذا يقال في المرتد والمغني عليه والسكران انه انعقد السبب في حقهم لوجوب القضاء عليهم (واطاقته) أي الصوم فلا يجب على من لا يطيقه ككبر أو مرض لا يرجي برؤه ويجب عليه لكل يوم مدياً ككسائي (ويؤمر به الصبي لسبع اذا طاق) وفي المذهب ويضرب على تركه لعشر قياساً على الصلاة وفي شرحه يجب على الولي ان يأمره به ويضربه على تركه ثم قال ولا يصح صومه الابنية من الليل انتهى ونظر بعضهم في القياس بان ضربه عقوبة فيقتصر فيها على محل ورودها وكان الرافعي لم يذكر ذلك والمراد بالصبي الجنس الصادق بالذكور والانثى (ويساح تركه للمريض اذا وجد به ضرراً شديداً) وهو ما تقدم بيانه في التيمم ثم المرض ان كان مطبقاً فله ترك الية وان كان يحمم ويتقطع فان كان يحمم وقت الشروع فله ترك الية والا فعليه ان ينوي فان عادوا احتاج الى الاقطار أفطر (و) يساح تركه للمسافر سفر طويلاً مباحاً فان تضرر به فالفطر أفضل والا فالصوم أفضل كما تقدم في باب صلاة المسافر (ولو أصبح) المقيم (صائماً فرض أفطر) لوجود المبيح للاقطار (وان سافر فلا) يفطر تغليبا لحكم الحضر وقيل يفطر تغليبا لحكم السفر (ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أراد الاقطار جاز) لهما الدوام عندهما (فلو أقام) المسافر (وشقي) المريض (حرم) عليهما الفطر على الصحيح لزوال عذرهما والثاني يجوز لهما الفطر اعتباراً باليوم (وإذا أفطر المسافر والمريض قضاء) قال تعالى ومن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر أي أفطر فعدة (وكذا الخائض) تقضي ما فاتها كما تقدم في باب الحيض ومثلها النفساء (والفطر بلا عذر وتارك الية) عمداً أو سهواً يقضيان (ويجب

أصبح المسافر استشكل الغزالي مسألة السفر من شرع في الصلاة وهو مسافر بنية الاتمام فانه لا يجوز له القصر لتلبسه بفرض المقيمين قال والفرق بينهما غامض وفرق القانبي بأن المسافر يجوز له اخلاء اليوم من الصوم بخلاف الصلاة (قوله) ومثلها النفساء أي ولو عن زنى فيما يظهر (قول) المتن والمفطر بلا عذر أي لانه اذا وجب على المذنب فعله غيره أولى وسبق في الصلاة وجه انه لا يصح قضاؤها تغليظاً عليه فينبغي أن يأتي هنا * فرع * في الخادم عن شرح المذهب ان تارك الية ولو عمداً قضاؤه على التراخي بخلاف واعتراض الزركشي مسألة العمد

بأنه لا يفتى عليه وقت صلاة انتهى (قول) المتن والردة لانه التزم ذلك بالاسلام (قول) المتن دون الكافر الا على عبارة الروض كل مفطر بعد رآؤضه يقضى لاصبي ومجنون وكافر صلى انتهى ولا يرد الهرم ونحوه لانهما خوطبا بالفدية دون الصوم (قول) المتن والجنون خلافا لما للترحمه الله في مسألة الجنون فأوجب القضاء به كالأغماء (قول) المتن بلا قضاء لانه صار من أهل الوجوب فلو جامع بعد ذلك لزمته الكفارة والقضاء (قول) المتن لا يمكنهم صومه أى فأنشبه من يذرع صوم بعض يوم فانه لا ينعقد (قول) المتن ولا يلزمهم امساك الخ * فرع * يست لهؤلاء الثلاثة الامساك والقضاء وخروجهم من الخلاف (قوله) لان نسيانه يشعر الخ قال الرافعي (١٩٦) ويجوز ان يوجه بأن الاكل في نهار

رمضان حرام على غير المعذور فان فات القضاء ما فات بالأغماء بخلاف ما فات من الصلاة به كتحتم في بابها للمشقة فيها تكررها (والردة) أى يجب قضاء ما فات بها اذا عاد الى الاسلام وكذا السهم رجب قضاء ما فات به (دون الكافر الا على) فلا يجب قضاء ما فات به اذا أسلم ترغيبا في الاسلام (والصبا والجنون) فلا يجب قضاء ما فات بهما لعدم وجوبه ولو اتصل الجنون بالردة وجب قضاء ما فات به بخلاف ما لو اتصل بالسكر لان حكم الردة مستمر بخلاف السكر (واذا بلغ) الصبي (بلته صار مسلما) بنوى ليل (وجب) عليه اتمامه بلا قضاء وقيل يستحب اتمامه ويلزمه القضاء نهله بنوى الفرض (ولو بلغ) الصبي (فيه) مفطرا أو أفاق المجنون فيه (أو أسلم) الكافر فيه (فلا قضاء) عليهم (في الإفصاح) لان ما أدركوه منه لا يمكنهم صومه ولم يضر واداء قضاء والثاني يلزمهم القضاء كالتزمهم الصلاة اذا أدركوا من آخر وقتها ما لا يمكنهم (ولو لم يلزمهم امساك البنية النهار في الإفصاح) بناء على عدم لزوم القضاء والثاني مبني على لزومه ومنهم من عكس ذلك فبنى خلاف القضاء على خلاف الامساك وقيل من يجب الامساك يستحب به ولا يجب القضاء ومن يجب القضاء لا يجب الامساك فتمسك ما حينئذ أربعة أوجه يجب ان لا يبين ان يجب القضاء دون الامساك يجب الامساك دون القضاء (ويلزم) أى الامساك من تعدى بالفطر أو نسي النية) لان نسيانه يشعر بترك الاداء بما أمر بالعبادة فهو ضرب تقصير (للمسافر أو مريض) زال عذرهما بعد النظر) بان أكل أى لا يلزمهما الامساك لكن يستحب حرمة الوقت فان أكل فلا يفتى فيه كمالا يتعزى نسيانه لثمة وعقوبة السلطان (ولو زال) عذرهما (قبل أن يأكل أو لم يوبى باليفكذا) أى لا يلزمهما الامساك (في المذهب) لان من أصبح تاركاً للنية فقد أصبح مفطرا فكان كمن لم يأكل وقيل يلزمهما الامساك حرمة لليوم ومنهم من قطع بالأول (والأظهر انه يلزم) الامساك (من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان) والثاني لا يلزمه لعذره كمن أفرقه بعد الأكل وقرق الأول بان الأكل في السفر سباح مع العلم بان اليوم من رمضان بخلاف الأكل في يوم الشك ولو بان انه من رمضان قبل الاكل فكفى المتولى في لزوم الامساك القولين وخزم الماوردي وجماعة يلزمونه (وامساك بقية اليوم من خواص رمضان بخلاف النذر والقضاء) فلا امساك على متعدد بالفطر فيهما ثم الممسك ليس في صوم فلوارتكب محظورا فلا شيء عليه سوى الاثم

رمضان حرام على غير المعذور فان فات الصوم بتقصير أو غيره لم يرتفع التحريم (قوله) أى لا يلزمهما الامساك لعدم التقصير كمن قصر المسافر ثم أقام ومثلهما الخائض والنساء اذا زال عذرهما هارا بالاولى (قوله) لكن يستحب كذا يستحب في المسألة الآتية بطريق الاولى (قول) المتن والاطهر عبارة الروضة فيما حاكمه الاستوى اذا أصبح يوم الشك مفطرا ثم ثبت كونه من رمضان فيجب امساك في الاظهر قال في التهمة القولان فيما اذا بان انه من رمضان قبل الاكل فان بان بعده فطر يمان أحدهما لا يجب الامساك قطعاً وأصحهما وجهان الصحيح منهما الوجوب انتهى وبها اعترض الاستوى على المنهاج حيث فرض القولين فيمن أكل مع ان محلهما قبل الاكل قل وكأنه توهم ان المراد بالفطر أى في عبارة المحرر لا كل فصرح به قال نعم كلام المنهاج صواب من حيث ان في الكدابة ان الاكثرين على القطع بالوجوب عند عدم الاكل قال فما قاله في المنهاج صواب في الحقيقة وخطأ في الظاهر انتهى

(قوله) وقرق الاول الخ قال الامام على قاعدة ان الامر بالامساك تغليظ وعقوبة أنا قد نزل الخطي منزلة العامد لا نسيانه الى ترك ان فات الحفظ كما في حرمان القتائل خطأ من الميراث (قول) المتن من خواص رمضان وذلك لان وجوبه أصلي بدليل انه لا يقبل غيره (قوله) لا شيء عليه بخلاف المتم للبحر الفاسد * (فصل من فاته شيء الخ) * (قوله) فبات قبل امكان القضاء من صورته عروض الحيض الذي ماتت فيه قبل غروب شمس اليوم الثاني من سؤال كذا قاله الاستوى وهو ظاهر لان فرض المسألة انه فات بعد (قول) المتن فلا تدارك له كمن تلف المال بعد الحول وقبل التمسك فانه لا ضمان ولا اثم

(قوله) ان فات بعد ذر الخ أمالوفات بغيره والصورة عدم التمكن بعد ذلك فإنه يأثم وتجب القدية من تركه قاله الرافعي في باب النذر وينبغي جريان القول القديم الآتي في هذه الصورة (قول) المتن بعد التمكن ذهب ابن أبي هريرة إلى عدم لزوم شيء إذا مات قبل رمضان الثاني قال لأنه قضاء موسع في وقت محصور ومات قبله فلا شيء عليه كمن مات في أثناء وقت الصلاة فإنه لا أثم عليه انتهى وخالفه سائر الأصحاب (قوله) أي يجوز له الصوم ينبغي إذا كان وارثا وله تركة أن يجب أحد الأمرين ثم القدية من رأس المال (قوله) سواء فات الخ هو كذلك إلا أن المقسم أولا مفروض في الفات بعد لقوله (١٩٧) ولا أثم فلا تشمل العبارة الفات بغيره هذا محصل اشكال الاسنوي وأجيب بأن المقسم

أعم ولكن الحكم الذي في جزء الشرط الأول مقيد بحالة العذر بدلالة نفي الاثم ولا يلزم من ذلك تنقيد الشرط به (قول) المتن والكفارة أي كفارة القتل لأنه لا اطعام فيها بخلاف كفارة الظهار ووقع رمضان فإنه بالموت يعجز عن الصيام فينتقل إلى اطعام ستين مسكينا من غير صوم (قول) المتن أظهر نوزع في هذا بان الصحيح في المذهب مننع الصيام بل المعروف القطع به (قوله) بأن المراد الخ كما في الحديث الصعيد الطيب وضوء المسلم وعلى هذا فقوله في الحديث صومي عن أمتك بمعنى أطهي (قول) المتن على المختار وجه ذلك بأن الولي من الولي وهو القرب ثم طاهر كلاهما لا يراعى هنا الاقرب فالقرب فرع* ينبغي أن يشترط البلوغ فين يصوم قلوا في الحج لا يجوز استنابة صبي ولا عبيد لانهما ليسا من أهل القرص (قول) المتن باذن الولي العتق والصدقة عن الحي هل يجوز كالمت أم يتمتع لعدم التية (قول) المتن لامستقلا بشكل عليه صحته في الحج إلا أن يفرق بأن الحج عهد فيه التية في الحياة بخلاف الصوم وانظر هل اطعام الاجنبي كصومه (قول) المتن وفي الاعتكاف قول أي

ان فات بعد تركه استمر إلى الموت (وان مات بعد التمكن) من القضاء ولم يقض (لم يصم عنه) وفي الجدي بل يخرج من تركه لكل يوم مد طعام (وفي القديم يصوم عنه) وفي أي يجوز له الصوم عنه ويجوز له الاطعام فلا بد من التدارك على القولين سواء فات بعد أم بغيره (وكذا النذر والكفارة) في تداركهما القولان (قلت القديم هنا أظهر) قال في الروضة للاحدث الصحيحة فيه وذهب إلى تحميم جماعة من محققي أصحابنا والمشهور في المذهب تصحيح الجديد والحديث الوارد بالا طعام ضعيف أي وهو حديث ابن عمر من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا رواه ابن ماجه والترمذي وقال الصحيح وقفه على روايه ومن أحاديث القديم من مات وعليه صيام صام عنه وعليه رواه الشيخان من حديث عائشة وتأوله ونحوه المحققون للجديد بان المراد أن يفعل وليه ما يقوم مقام الصيام وهو الاطعام لان الصوم عبادة بدنية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كاصلاة (والولي) الذي يصوم على القديم (كل قريب) أي أي قريب كان (على المختار) من احتمالات للامام وهي ان المعتبر الولاية كفي الحديث أو مطلق القرابة أو بشرط الارث أو العصوبة قال الرافعي واذا خففت عن نظائره وجدت الاشبه اعتبار الارث انتهى وفي صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لا امرأة قالت له ان أخي مات وعليه صوم نذر فأصوم عنها صومي عن أمتك وهذا يبطل احتمال ولاية المال والعصوبة كما قاله في شرح المذهب (ولو صام أجنبي باذن الولي) على القديم (صح) بأجرة أو دونها كما في الحج (لا مستقلا في الاصح) لانه ليس في معنى ما ورد به النص والثاني يصح كما لو في دينه بغير اذنه (ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل ذلك) عنه وليه (ولادنية) له (وفي الاعتكاف قول والله أعلم) انه يفعله عنه وليه وفي رواية بطعم عنه عن كل يوم بليته مد او هذه المسائل ذكرها الرافعي في الشرح وقوله وفي رواية أي عن الشافعي (والاظهر وجوب المد) لكل يوم (على من أفطر) في رمضان (الكبير) بان لم يطق الصوم وكذا من لا يطيقه لمرض لا يرجي برؤه قال تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين المراد لا يطيقونه والثاني يقول لا تقدير لتخييرهم في صدر الاسلام بين الصوم والقدية ثم نسخ تعين الصوم بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وعلى الأول لو أعسر بالقدية ففي استقرارها في ذمته القولان في الكفارة أظهرهما فيها الاستقرار كما سيأتي قال في شرح المذهب ينبغي هنا تصحيح السقوط لان القدية ليست في مقابلة جناية بخلاف الكفارة (وأما الحامل والمرضع فان أفطرا خوفا) من الصوم (على نفسها) وحدهما أو مع وليهما كما قاله في شرح المذهب (وجب) عليهما (القضاء بلا فدية) كالمرضى (أو خوفا) (على الولد)

٥٥ ل الج قيا ساعلى الصوم بجامع ان كلا كف (قوله) عن كل يوم بليته كذا قاله الجويني واستشكله ولده بأن كل لحظة عبادة تامة فان قيس على الصوم فالسبيل خارج عن الاعتبار انتهى واعلم أن ما قيل في الاعتكاف قال البغوي جاز أن يخرج في الصلاة وقوله الضمير راجع للرافعي من قوله ذكرها الرافعي (قول) المتن والاظهر وجوب المد الخ طاهره ولو فقيرا وهو كذلك لما سيأتي انها تستقر في ذمته (قوله) في رمضان جعل الاسنوي مثله النذر والقضاء ونقله عن الرافعي (قوله) لتخيرهم يرجع للذين من قوله وعلى الذين يطيقونه (قول) المتن فان أفطرا خوفا والخوف هنا كالتميم

(قوله) أي ولد كل منهما أي وان تعدد (قوله) مع القضاء الفرق بينهما وبين المريض والمسافر ومن أفطر للكبر حيث لا يجب الأمر واحد القضاء أو الفدية أن هذا الفطر ارتفق به شخصان فكذا واجبه أمران (قوله) أخذنا الخ لك أن تقول الاستدلال بهذا فرع عن عدم تقدير لا وقد استدل بها فيما مضى على وجوب المد في حق الكبير والمرضى الذي لا يرجح برؤيه وذلك فرع عن تقدير لا كما سلف ولا يجوز اعتبارا لنفي تارة والاثبات أخرى في الآية الواحدة (قوله) وهل تنظر المستأجرة الخ وكذا التبرعة بالارضاع تقطر ويلزمها القضاء والفدية (قوله) وقال صاحب التتمة الخ أفتى الغزالي بعدم ثبوت الخيار للمستأجرة إذا امتنع من الفطر (قوله) وتفدى الأمة المرسعة إذا أفطرت بقي الفدية في ذمتها إلى أن تعتق ولا تصوم عن الفدية (قول) المتن من أفطر لا نقاذ مشرف الخ (١٩٨) انذار الامم في بطلان الصلاة

خلاف والاصل للالتزام بفطر به قطعاً فالفرق قبل منافاة الاكل للصوم انتهى (قوله) فلا تلزمه الفدية جزماً أي لأن الخلاف إنما يأتي على وجه الالحاق (قوله) في الاصح الحيز بهذا ان تعبرا منصف بعيد الجريان الطريقين في المتعدى كالتعدي بغيره ولكن التصحح متعاكس (قوله) من غير تعبير يدان الكفارة جارية فلا تليق بالمتعدى وفرق أيضاً بأن الفدية غير معتبرة بالاثم وإنما هي حكمة استأثر الله سبحانه به بما دليل ان الردة في الصوم أخف من الجماع ولا كفارة فيها هذا واصل الكلام الاول يشكك عليه أن من تعدى بالفطر ومات قبل التمكن تجب عليه الفدية بخلاف غير المتعدى (قوله) متعاهجاً أي فأنرض والسند لا يمكن معهما كما سيأتي في كلام الشارح واعلم ان هذا التأخير اثم أيضاً كما له الشارح بخلاف الصلاة الثلاثة بعذر لأن الصوم يلتمسه وقت لا يقبله وهو رمضان الآتي بخلاف الصلاة كذا قالوا ولم ينظروا إلى لاسق العيد الكبير وأيام التشريق وذلك بركة الفرق المذكور لأن بعذر بطول

أي ولد كل منهما (لزمهما) مع القضاء (الفدية في الاظهر) أخذنا من قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية قال ابن عباس انها باقية بلا نسخ في حقهما رواه البيهقي عنه والثاني لا يلزمهما كالحقوق على النفس لأن الولد جزء منهما والثالث يلزم المرنع لانصال الولد عندها دون الحامل وسكت عن اباحة الفطر لهما وعن الضرر الخوف للعلم بهما من المرض وهل تنظر المستأجرة لارضاع غير ولدها قال الغزالي في الفتاوى لا وقال صاحب التتمة نعم وتندى وصححه في الروضة (والاصح انه يلحق بالمرنح) في لزوم الفدية في الاظهر مع القضاء (من أفطر لا نقاذ مشرف على هلاك) بغير أو غيره لانه فطر ارتفق به شخصان كما في المرنح والثاني لا يلحق بها فلا تلزمه الفدية جزماً لأن لزومها مع القضاء بعيد عن القياس فيقتصر على مثل ورودها وقول الرافعي في المختار في انقاذ المذكور إلى الفطر له ذلك قال في الروضة مراده انه يجب عليه ذلك وقد صرح به أصحابنا (لم المتعدى بنظر رمضان بغير جماع) فانه لا يلحق بالمرنح في لزوم الفدية مع القضاء في الاصح فلا تلزمه جزماً لان فطره ارتفق به شخصان من غير تعدد بخلاف فطره والثاني يلحق بهما في اللزوم من باب أول لتعديبه (ومن آخر قضاء رمضان مع امكانه) بان كان متعاهجاً (حتى دخل رمضان آخر لزمه مع القضاء شكل يوم ممد) واثم كذا ذكره في شرح المهذب وذكر فيه انه يلزم المد بجزء دخول رمضان روى الدارقطني والبيهقي حديث أبي هريرة من أدرك رمضان فأفطر ارض ثم صوم ولم يقضه حتى أدرك رمضان آخر صام الذي أدركه ثم يقضى ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكيناً وضعفاه قائم وروى موقوفاً على راويه بإسناد صحيح أم من لم يمكنه القضاء بان استمر مسافراً أو مريضاً حتى دخل رمضان فلا شيء عليه بتأخير ان تأخير الاداء بهذا العذر جائز فتأخير القضاء أولى بالجواز (والاصح تكرره) أي المدة (تكرر اسنين) والثاني لا يتكرر أي يكفي المد عن كل السن (و) الاصح (انه لو أخر القضاء مع امكانه فبات أخرجه من تركه لكل يوم ممدان مد للفتوات) على الجديد (ومد للتأخير) والثاني يكفي مد وهو ذرات ويستطمد التأخير وعلى التديم يصوم عنه الولي ويخرج مد التأخير (ومصرف الفدية الذمراء والمساكين) خاصة لان المسكين ذكر في الآية والحديث والفقير أسوأ حالاً منه (وله مصرف أم - اد) منها إلى شخص واحد ولا يجوز صرف مد منها إلى شخصين (وجنسهما جنس الذنوة) به تبرعاً لبقوت البلد على الاصح ولا يجزئ الدقيق والسويق كما سبق

زمن رمضان فرجاءات أو عرض عارض (قول) المست بكل يوم مدهه الفدية للتأخير وفدية المرضع وبحوها ففضيلة الوقت * (فصل) وفدية الهرم لاصل الصوم * تنبيه * ما فات بغير عذر يحرم تأخير بالسفر كذا نقله الرافعي عن البيهقي وأقره وإذا كان حراماً فوجب الفدية ولو استمر عذر السفر وخالف في تحريمه مع السفر جماعة من الاصحاب كصاحب التتمة وغيره وهو ظاهر إطلاق المهاج (قول) المتن والاصح تكرره أي لأن الحقوق المالية لا تتداخل ووجه الثاني القياس على الحدود * فرع * لو أخرج الفدية ثم أخر تكررت بخلاف (قول) المتن تكرر اسنين طاهره ولو ججز في السنة الثانية وما بعدها (قوله) أخرج من تركه لكل يوم ممدان لأن كلام اسنين المذكور من موجب عند انفرادك كذا عند الاحتجاج (قوله) والثاني الخ أي كافي الشج الهرم فانه لا تكرر في حق (قوله) يصوم عنه الولي ويخرج الخ أي يجمع بينهما

* (فصل تجب الكفارة الخ) * أي وكذا التعزير (قول) المتن بافساد صوم الخ يؤخذ من هذا ان كل يوم تجب فيه كفارة (قول) المتن بجماع قبه الغزالي شام ليخرج المرأة وردبأنها تقطر ببعض الحشفة ولا يسمى جماعا (قول) المتن على ناس لونسى التية فأمرناه بالامساك بجماع فلا كفارة قطعاً لكن قياس من قال الامساك صوم شرعى وجوبها ومثل الناسى المكروه (قوله) والاصح لا تجب أى فهو خارج بهذا ان قلنا يفسد وبالاول ان قلنا لا يفسد (قوله) أو قضاء وقيل تجب في هذا الكفارة الصغرى وهى المذلل كل يوم (قوله) وهو مخصوص بفضائل لانه أفضل الشهور كما سلف (قوله) لان الافطار مباح له أى في الجملة لاني خصوص هذه الحالة (قوله) فان الرخصة الخ وذلك يجزى في تأخير الظهور الى العصر بغيرية الجمع فانه حرام ولا جمع بل يكون قضاء واعلم اننا اذا قلنا بالتحريم يكون ذلك واردا على الضابط لكن التخصيص عليها سهل الايراد (قوله) ولو ظن عبارة التهذيب ولو شئت وكان الشئ عدا عنها لقولهم فبان خلافه اذ لا يخفى ان مجرد الشئ يحترم الجماع وفسد الصوم لكن صرح (١٩٩) القاضى بأنه لو شئت في الغروب حرم عليه وفسد ومع ذلك لا كفارة عليه للشبهة

(قوله) على تجوز الافطار الخ أى وهو الراجح لان المراد الظن الناشئ عن الاحتياط بدليل قوله فبان خلافه ثم رأيت الخادم قال ان الرافعى عبر بالظن ومراده المبنى على اماره وليست صورة المسألة انما صورتها الظن من غير اماره لكن هذا يحرم من غير خلاف تم جعلهم الخلاف شبهة بشكل عليه وجوبها على الصبي اذا جامع بعد بلوغه نهارا وعلى المسافر اذا جامع بعد عرض سفره نهارا (قوله) والافجب الكفارة الخ أى فهى بدون هذا وارده على الضابط (قول) المتن بعد الاكل ناسيا لو تكلم عامدا بعد السلام ناسيا لم يطل الصلاة وكان الفرق ان هذا الظن لا يبيح الفطر بل يخلفه وجوب الامساك وقوله في المتن ناسيا يرجع للاكل من قوله بعد الاكل (قوله) فلم يأثم به هذا محله اذ لم يعلم ان الامساك عن الجماع وغيره بقية اليوم واجب عليه والافهو آثم لا بسبب الصوم فيخرج بالقيد الاخير

* (فصل تجب الكفارة) * وستأتى (بافساد صوم يوم من رمضان بجماع آثم به بسبب الصوم) فهذه خمسة قيود تنفي الكفارة باتقاء كل واحد منها كما قال (ولا كفارة على ناس) لان جماعه لا يفسد الصوم على المذهب كما تقدم وان قلنا يفسده فقل تجب الكفارة لا تنسبه الى التقصير والاصح لا تجب لانها تتبع الاثم (ولا مفسد غير رمضان) من نذر أو قضاء أو كفارة لان النص ورد في رمضان كما سيأتى وهو مخصوص بفضائل لا يشاركة غيره فيها (أو) مفسد رمضان (بغير الجماع) كالاكل والشرب والاستمنا والمباشرة فيما دون الفرج المفضية الى الانزال لان النص ورد في الجماع وما عداه ليس في معناه (ولا) على (مسافر) صائم (جامع بنية الترخص) لانه لم يأثم به (وكذا غيرها) وان قلنا يأثم به (في الاصح) لان الافطار مباح له فيصير شبهة في درء الكفارة وهذا ادفع لقول الثاني تلزمه لانه فان الرخصة لا تساح بدون قصد لها والمريض كالمسافر فيما ذكر (ولا على من ظن الليل) وقت الجماع (فبان نهارا) لعدم اثمه قال الامام ومن أوجب الكفارة بجماع الناسى يوجبها هنا للتقصير في البحث ولو ظن غروب الشمس بجماع فبان خلافه في التهذيب وغيره انه لا كفارة لانها تسقط بالشبهة قال الرافعى وهذا ينبغي ان يكون مفرعا على تجوز الافطار بالظن والافجب الكفارة وفاء بالضابط المذكور اول الفعل لما يوجبها (ولا) على (من جامع) عامدا (بعد الاكل ناسيا وظن انه أفطر به وان كان الاصح بطلان صومه) بالجماع لانه جامع وهو يعتقد انه غير صائم فلم يأثم به ولذلك قيل لا يطل صومه وبطلانه مقبس على ما لو ظن الليل وقت الجماع فبان خلافه وعن القاضى أبى الطيب انه يحتمل ان تجب الكفارة لان هذا الظن لا يبيح الوطء (ولا) على (من زنى ناسيا) للصوم وقلنا كفى الروضة وأصلها الصوم ينسد بالجماع ناسيا لانه لم يأثم بالجماع بسبب الصوم لانه ناس له وقيل تجب عليه الكفارة (ولا) على (مسافر أفطر بالزنا مترخصا) بالفطر لانه لم يأثم بالفطر بالجماع بسبب الصوم فان الفطر به جائز له وانما آثم بالفطر به من حيث انه زنا (والكفارة على الزوج عنه) لانه المخاطب بها في الحديث كما سيأتى (وفي قول عنه وعنهما) لا اشتراكهما في الجماع ويحملها عليهما (وفي قول

دون الرابع ومما يخرج بقيد الاثم أيضا جامع الصبي (قوله) قيل لا يطل صومه هو مقابل الاصح (قوله) وقلنا الخ دفع لما أورد عليه من ان هذا ذكره الغزالي قسعه عليه في المحرر وهو مستغنى عنه لدخوله في قوله أولا ولا كفارة على ناس * تنبيه * أورد عليه المسافر اذا جامع غير ناس للتخص وجاع المرأة اذا أدخل الرجل ذكره في فرجها وهى نائمة مثلاً ثم انتهت ولم تدفع وما لو جامعها وبه عذر يبيح الفطر له دونها فلا كفارة بافساد صومها فلو قسده بصومه نخرج هذا الرابع اذا جامع شاك في غروب الشمس الخامس اذا طلع عليه الفجر مجامعا فاستدام ولو قلنا ان صومه لا ينعقد وهى وارده على العكس فان الجماع فيها لم يفسد صوما ومع ذلك تجب الكفارة (قوله) لانه المخاطب بها أى ولانه صلى الله عليه وسلم لم يبين الذى عليها كما قال في الزانية واغديا أى ناس الى امرأه هذا فان اعترفت فارجمها (قوله) ويحملها لو كان مجنونا على هذا استقرت عليها ولا يلزمها شئ على الاول

(قوله) والكلام المحقيد المسألة أيضا في الكفاية بما اذا وطئت في القبل (قول) المتن ويلزم من انفراد خلافا لا في حيفه رحمه الله (قوله) بخلاف من جامع مرتين خلافا لا محرمه الله (قول) المتن لا تستقط الكفارة لان السفر الحادث لا يبيح الفطر كما سلف مع ما حصل منه من هتك الحرمه (قول) المتن وكذا المرض اما حدوث الرذة فلا يستقطها قطع او حدوث الجنون والخيض على القول بانها تنجب على المرأة قطعها على الاظهر لانها ينافيان الصوم ومثلها حدوث الموت (قول) المتن ويوجب معها الحلا له اولى بذلك من العذور الذي (٢٠٠) يجب عليه القضاء (قوله) ما يعتق رذة

لما كان الملك كالغل في الرقبة والعقير يزيله عبره منه بهذا العضو الذي هو محل العمل (قوله) وان كلامهم يرجع لقول المتن ستين مسكنا (قول) المتن استقرت استدلال عليه بأنه صلى الله عليه وسلم أمر الاعرابي بالكفر بجمع اخباره ويجزئه ثم المعتمد ان المستقر أصل الكفارة نصفه ترتبها فان قدر على خصلة منها فقلها أو أكثر ترتب (قول) المتن على خصلة أي فليس الثابت في ذمته عند الجز المرتبة الاخيرة فائدة حقوق الله سبحانه وتعالى المالية اذا وجبت من غير سبب العبد سقطت بالجز كزكاة الفطر والافان كانت بسبب الاتلاف ككفارة المحرم استقرت قطعها والا ككفارة الظهار والميدين ودم القتل والقراب استقرت على الاظهر (قوله) لانه لا يأمن وقوعه في الصوم لما فيه من الحرارة مع حرارة الشهوة ففي الحديث لما أمر بالصوم قال وهل أتيت الا من الصوم كذا في الوافي وغيره وفي شرح الروض ان قائل هذا كان في حادثة ظهار انتهى وهو تابع في ذلك لاذري (قول) المتن للفقيه أي بخلاف غيره ويجوز أن يكفر على عيال الفقير عنه بعد اذنه في التكفير عنه (قوله) لما توسط بينهما الخ لك أن تقول بقدر في هذا الجواب ان حاجته قد علمت من قوله انه عاجز عن

عليها كفارة أخرى) لانها ما اشتركت في الجماع فيستويان في العقوبة بالكفارة كالكلام فيما اذا كانت سائمة وبطل صومها فان كانت من طرية تبين أو غيره أو لم يطل صومها الكفارة مثلا فلا كفارة عليها طعا (ويلزم من انفراد رؤيا الهلال واما في يومه) له يوم من ربه ب رويته (ومن جامع في يومين لزمه كفارتان) سواء ذكر عن الأول قبل الثاني أم لا لانه لا يمتنع له من جملة مرتين في يوم فابس عليه الا كفارة للجماع انه قول من انشأ له سنة (٢٠٠) (٢٠٠) السفر بعد الجماع لا يستقط الكفارة وكذا المرض على انهم ان يستقطها لانه يبيح الفطر فيمنين به ان العموم لم يمتنع تساوية به فتسوية (٢٠٠) من قطع بال قول وبعضهم الحق السفر المرض في خلاف (ويجب حواء) (٢٠٠) والثاني لم يجب لان الخلل اخصر الكفارة وانما السار في حواء رويته (٢٠٠) فيجب (وهي عتورة) فلهذا من جملة ما يبرر ما رويته (٢٠٠) (٢٠٠) الشئان عن أبي هريرة قول رجل الى رجل انك قد اكلت من رزقك (٢٠٠) وما اهلكه قل وتعت على امرأتى في رمضان قل هل تبايعت به (٢٠٠) ان تصوم شهرين متتابعين قل له قل فهل تبايعت به تطعم سبعين مسكنا (٢٠٠) عليه وسلم بعدق فيه مدة قتال معه في هذا قل على أفتر شافوته في يومه الأول (٢٠٠) اليه منساقه ان النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابها ثم قل اذهب اليهم أو يروى (٢٠٠) فأعتق رقبة فصم شهرين فأطعم سبعين مسكنا فانظر الامر وفي رواية في داود في حديثه ثم قدره سنة عشر صاعا واقتصر وافي مسقة كدارة على منى الحبيب وكذا لها سنة تنص في كذب الكفارة الا في كتب كتاب الظهار ومنه كون الزانية مؤمنة وان الفقير يكسب ربا كهمهم شحم سائمة كونه ذرة (فلو عجز عن الجميع استقرت في ذمته في الظهور فادرك على جعلها) منها (فعلها) (٢٠٠) بل تستقط كزكاة الفطر (واذا صح ان له العبدول عن النعمه الى الاطعمة اشقة) (٢٠٠) وسكون اللام أي الحاجة الى التسكين لانه لا يأمن وقوعه في الصوم ففرض تناه وروى في حر شديد والثاني نظر الى قدرته على الصوم (و) الاسع (انه لا ينعور به تيسر من كدانه الى عياله) كغيرها من الكفارات والثاني يجوز لقوله في الحبيب فأطعمه أهله وجوانه من اطعمهم من الكفارة وان تقدمه الاذن بالصرف فيها لما توسط بينهما من ذكر احتياجه وأجله من اطعمهم

يجب اخراجها بعد الكفاية

(باب صوم التطوع)

(يسق صوم الاثنين والخميس) لانه صلى الله عليه وسلم كن يتحرى به ميماء وروى

طعام ستين مسكنا وقيل بل تصدق عنه النبي صلى الله عليه وسلم وأمره بطعام أهله واستشكل أمر من كذب اهله لم كونه يوم روي أبوداود كله أت وأهلك قال الزكشي والنسكي ولا نعم أحد اقل خبرا رآه هو امسى (باب صوم التطوع في الحر) (٢٠٠) في الاسابيع والشهور والسنين (قول) المتن الاثنين قيل سمى بذلك لانه من الاسبوع والخميس خامة كذا في المتن وقد نقل ابن عطية ان الاكثر على ان أول الاسبوع الاحد وسبق في باب المدرات أنه ليست (قوله) رويته من ربه في الاسبوع أي على الله سبحانه وتعالى وأما رفع الملاشكة فانه بالليل مرة فوه ايام أخرى

(قوله) وفيه عرفة ولو حصل الشك في هلال الحجة ولا نحر يوم ولا كراهة في صومه كما في صيام الثلاثين من رمضان بعد الشك في أوله قاله وهو بطل
 الجدي (قوله) أن يكنر قال الامم أي الصغار قل في الذخائر وهو مردود ويحتاج الى دليل والفضل واسع قال الماوردي وللتكثير
 في الزيادة والخبران وقيل العصمة منهما تبييه قال ابن الرفعة هذا أصل في جواز تعدد يوم العرفة على الخبث ونقل الامنوي عن النصابة
 يستحب من صوم عرفة للمساكين غير الحايه (٢٠١) أيضا (قوله) وهي الثالث عشر الخ يستحب ذوا الحجة فانه يسقط الثالث عشر

وقد سكتوا عن سنن تعويضه (قوله)
 عشرة أشهر ظاهرا وان الحال لا يختلف
 بنقصه وكال عشرة والعكس (قول)
 المتن ويكره افراد الجمعة قيل لانه يضعف
 بصومه عن وظائف العبادة وقيل لانه
 يوم عيد فنهى عنه شخواله عن
 اعمدين قاله ابن عبد البر وغيره وقيل
 لثلاثيته قد وجوبه وقيل لثلاثيته
 تخفيفه كالمورد في السبت (قول) ان
 أوفوت حتى أي واجبا كان أو مسددا
 لكن تعويت الواجب حرام فتكون
 الكراهة عند مجرد الخوف من العلم أو
 الظن (قول) انك فله قطعها أي
 ولا يجب على الماني قلة في التهمة
 (قول) المتن ولا قضاء خلافا لما لا
 وأب حيفة والله يستحب قضاؤه
 خروج من الخلاف (قول) المتن حرم
 عليه قطعه أي لان وجوبه فورا ينافي
 جواز فطره وقوله وكذا ان لم يكن الخ
 أي قياسا على الصلاة اذا شرع فيها أول
 الوقت يحرم عليه قطعها وان كان وجوب
 موسعا (قول) المتن وهو صوم من تعدي
 بالفطر يرد عليه قضاء يوم السبت فانه
 فوري وليس هنالك تعدد * فرع *
 المتعدي بالفطر يلزمه الفور في القضاء
 وان سافر ويكره أن يصوم تطوعا
 قبل قضاء ما عليه سواء فانه يعذر أم لا
 * (كتاب الاعتكاف الخ) *

والجدير فأحب أن يعرض على وان سافر واهما الترمذي وغيره الا قول من حدث
 ثمانية من حديث أبي هريرة (و) يوم (عرفة) لغير الحايه وهو التاسع من ذي الحجة (وعاشوراء)
 وهو من الحرم (وتاسوعاء) وهو التاسع منه قال صلى الله عليه وسلم صيام يوم عرفة احتسب
 على الله ان يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام يوم عاشوراء احتسب على الله ان يكفر السنة
 التي قبله وقيل للترقيت الى قبل لا سمن اليوم التاسع فبات قبله رواه ما مسلم أما الحاج فيستحب له
 انظر يوم عرفة للاطلاع واه الشيخان وسواء كما قال في شرح المهذب عن الجمهور أن ضعف الصوم عن
 الدعاء وأعمال الحج أم لا فصوله خلاف الأولى وقيل ~~رواه~~ حديث أبي داود انه صلى الله عليه
 وسلم نهى عن صوم يوم عرفة وعرفه وتضعف بان في اسناده به ولا (وأيام) البالي (البصر) وهي
 اشبال عشرة وزياده قال أبو ذر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصوم من الشهر لثلاثة
 أيام البصر ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة رواه الدائمي وابن حبان ورواه النيسابوري
 بالبصر من تدين بطوع القهر من أولها الى آخرها (وسنة من شوال) قال صلى الله عليه وسلم
 من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر رواه مسلم وروى النسائي حديث صيام
 شهر رمضان عشرة أشهر وصيام ستة أيام شهرين فذلك صيام السنة (وتتابعها أفضل) وكذا اتصافها
 بصوم العيد بمبادرة الى العبادة (ويكره افراد الجمعة وافراد السبت) بالصوم قال صلى الله عليه وسلم
 لا يصم أحدكم يوم الجمعة الا ان يصوم قبله أو يصوم بعده رواه الشيخان وقال لا تصوموا يوم السبت
 الا فيما اقتصر عليكم رواه أصحاب السنن الاربعة وحسنه الترمذي وصححه الحاكم على شرط الشيخين
 (وصوم الدهر غير العيد والتشريق) ~~رواه~~ من خاف به نحررا أو فوات حق ومستحب لغيره وعلى
 الحالة انه ولي حمل حديث مسلم لاصام من صام الابد واستحبها في الحالة الثانية هو مراد الروضة
 كأصلها بعدم كراهته (ومن تلبس بصوم تطوع أو صلا فله قطعها ولا قضاء) قال صلى الله عليه
 وسلم الصائم المتطوع أمر بنفسه ان شاء صام وان شاء أفطر رواه الحاكم من حديث أم هانئ وقال
 صحيح الاسناد وروى أبو داود أن أم هانئ كانت صائمة صوم تطوع فغيرها عليه الصلاة والسلام
 بين ان تقطر بلا قضاء وبين ان تتم صومها وقيل الصلاة على الصوم في الأمرين (ومن تلبس بقضاء)
 للصوم الفائت من رمضان (حرم عليه قطعه ان كان) قضاؤه (على الفور وهو صوم من تعدي
 بالفطر وكذا ان لم يكن على الفور في الاصحاب ان لم يكن تعدي بالفطر) والثاني يجوز الخروج منه
 لانه معتبر بالشروع فيه فلا يلزمه اتمامه

* (كتاب الاعتكاف) *

يؤخذ مما سبق انه البت في المسجد بنية (هو مستحب كل وقت) ويجب بالنذر (و) هو (في العشر الاواخر

٥١ ل ج هو لغة الإقامة على الشيء ولو شرا قال الله تعالى فاتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم والاصل فيه قوله تعالى وطهر بيتي
 للطائفين والعاكفين وهو مجمع عليه ومن الشرائع القديمة (قول) المتن هو مستحب كل وقت روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم اعتكف
 في العشر الاوّل من شوال (قول) المتن وهو في العشر الاواخر الخ هذا قد ذكره في الصوم ~~ومن~~ أعاده هنا لسان حكيمته أعني طلب
 ليلة القدر

(قول) "المن يطلب ليلة القدر أى فيحبها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء فانها أفضل ليل إلى السنة والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر قال الاسنوى ولو شهد العشاء والصبح في جماعة فقد أخذ بحظه منها كذا نقله في الروضة عن إمامه في القديم ويستحب ان يجتهد في يومها كما يجتهد في ليلتها قاله الشافعي رضي الله عنه في القديم * فائدة * ليلة القدر من خصائص هذه الامة (قوله) أى العمل فيها ظاهره ولو قل (قول) المن وميل الشافعي المحصول ما في الراجح اهما قولان للشافعي رضي الله عنه (قوله) حديث الشيخين منه قوله صلى الله عليه وسلم اني أريتها ليلة وأراني أسجد في صبيحتها في الطين والماء فأسجدوا من ليلة احدى وعشرين (٢٠٢) وقد قام النبي الى الصبح فطرت

السماء فو كفى المسجد فخرج
من صلاة الصبح وجيئته وأزبنة أنفه
فيهما أثر الماء والطين وروى مسلم مثل
هذا عن ليلة الثالث والعشرين (قوله)
كما فعله صلى الله عليه وسلم استدل أيضا
بآية ولا تبأسوا منهن وأنتم عاكفون في
المساجد من حيث أن ذكر المساجد
لا جائز أن يكون لأجل أنها شرط في دفع
مباشرة المعتكف لأنه ممنوع منها خارج
المسجد أيضا إذا خرج إليه وقضاء الحاجة
ولأن غير المعتكف ممنوع من المباشرة
في المساجد فتعين أن يصح أن ذكرها
لا شرط صحة الاعتكاف ولأن أن
نعتز به باحتمال أن القيد لو افق الغالب
(قوله) أحدهما في شرح انه ذهب لا يصح
لأنه لا يطلب منه الست بخلاف المرأة
(قول) المني ولو عين المسجد الحرام
في نذر الاعتكاف مثله الصلاة (قوله)
في الحديث الشريف صلاة في مسجد ي
إلى آخره إذا تأملت فيه علمت منه أن
الصلاة الواحدة في المسجد الحرام
أفضل من مائة ألف صلاة فيما سوى
مسجد المدينة فإن قلت قول يكون أفضل
من مائة ألف صلاة في المسجد الأقصى قلت
الوجه أن تعدل مائتي صلاة فيه فقط
لأن قوله في الحديث الشريف صلاة في

مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما يجب حمل مسواك عن غير اليد قصير وإما يلزم أو واحدة في سنة ...
 تزيد على الألف في غير اليد قصير من جهة أن الوحدة في اليد أفضل من تسعها في غيره (قوله) أفضل من ألف صلاة ...
 أن الصلاة الواحدة في المسح الحرام أفضل من ألف صلاة في غير مسح ...
 أن يزيد على الألف ... (قوله) ...
 الوقوف بعد ركعتيه ...

فليطعه (قول) المتن ان يعتكف صائما
مثله ما لو نذر أن يعتكف بصوم
لانه حال أيضا قال الاستنوي وينبغي
فهما أن يعتكفي باعتكاف لحظة
(قوله) وقيل بطرد الوجهين مقابل
قوله لا يجب جمعهما (قول) المتن
وينوي في النذر الفرضية لم يحكوا هنا
خلاف الصلاة لان تقييد البالغ الصلاة
بكونها ظهر امثلا يرشد الى الفرضية
بخلاف الاعتكاف ولم يشترطوا هنا
تعيين سبب وجوبه وهو النذر لانه لا يكون
الا به قال في المختار ولو اقتصر على نية
المندور كفته عن الفرضية (قول) المتن
وان طال مكثه قد سلف في الصلاة وجهه
في مثل هذه النسبة انه لا يزيد على ركعة
وقياسه هنا الاقتصار على ما يسمى عكفا
وجهه انه لا يزيد على ركعتين وقياسه
هنا الاقتصار على يوم (قول) المتن ولو
نوى مدة مثله لو نذرها ولم يشترط التسابع
قاله السبكي وغيره (قول) المتن لزمه
الاستئناف أي أصبح كافي الثاني وأما
أصل العود فلا يجب في النفل لجواز
الخروج منه قال الاذري وهذا الخلاف
الذي في التطوع جار فيما اذا نذر مدة
ولم يشترط فيها التسابع وكذا قاله السبكي
(قوله) وسواء الخ قال الاستنوي هو

كذلك ولكن يؤخذ من لفظ الكتاب انتهى وفيه نظر (قول) المتن ولو نذر مدة متتابعة يحتمل أن
 قضية كلام الأسنوي كالشيخين في الرخصة وأصلها في المسئلة قبلها خلافاً وهو طاهر ثم رأيت
 المتن بعد ذلك لا يقطع التسابع قال الأسنوي كالأكل وقضاء الحاجة والحيض والمرض والخروج ناسباً
 المحب استئناف السعة ولكن تشترط المبادرة إلى العود عند ذوالالعذر

المحب استئناف التوبة ولكن تشترط المبادرة الى العود عند ذوال العذر

(قول) المني وغسل الجنابة أي ضمير المني (قوله) يعني محالة منه بدحاول به إذا دفع ما قال الاستنوى تخصيص الخلاف بهذا شرط تبع فيه المحرزان الرافعي قد ذكر المسألة آخر الباب فقال أما الخروج لقضاء الحاجة فقد سبق أنه لا يحتاج معه إلى تجديدية ثم قال وفي معناه ما ذكره من كالاغتسال والحقه الاذان ادا يجوزنا الخروج له وأما الذي منه بدأي لا يقطع السابغ فيه وجهان أحدهما لا يجب وذ كفي ازمنة مثله قال أعني الاستنوى رحمه الله فخلص أن جميع ما لا بد منه لا خلاف فيه وذلك كالحيض والنفاس والمرض وقضاء العدة وغير ذلك وكيفية تخيل اغتسال الاغتسال والاذان دون الحيض ونحوه انتبسي ثم نسه أيضا على أنه لو خرج لغرض أنشاء ثم عاد في التجديد الخلاف فيما لا شبهة (قول) المتن وشرط المعتكف الخ دخل في ضابطه المص والمراة والعبد وان توقف على اذن السيد والزواج (قوله) وكذا المعنى عليه قال الاستنوى لكن سيأتي أن زمنه يحسب إذا طهر أو حينئذ فلا يمكن حمل هذه الشروط على الإطلاق ولا على الاستدراك فتدبره (٢٠٤) انتهى والمثلها هراة أراد الاستدراك.

الدوام فذكره بقوله ولو لم يدخل (قوله) زمن الزدة إلى آخره أي دون الماضي من غير المتتابع (قول) المتن من اعتكافهما عترض انتبه بأن العطف السابق بأو وأجاب العراقي بأن العطف للفعل ومرجع الضمير للزمن والسكران فلا يراد (قوله) من حيث المتتابع والافهو محسوب له ولا يخطئه عليه ولكن في الزدة يشترط العود (قوله) وقيل يطل في الأول الخ أي لا في الزدة تنافي في العبادة والسكر كالنوم (قوله) لما تقدم فيه عبارة الرافعي رحمه الله لأن المرتبة لا يمنع من المسجد ولذا تجوز استنباته فيه ونحوه من الدخول لاستماع القرآن ونحوه والسكران ممنوع من المسجد لأنه إذا شرب وسكر فقد أخرج نفسه عن أهلية اللبث (قوله) وأصحاب الطريق الأول كذا أصحاب الطريق الثاني حملوا الذين جميعا على مذكر وكان الشارح رحمه الله ترك ذلك لعدم محال في الأولتين (قوله) لأنه معذور بما عرض له هو يفيد أن الشخص لو تسبب في ذلك كان قاطعا وبه مخرج في الكسبية تقلا عن

الحاجة وغسل الجنابة) يعني محالة منه بدحاول به إذا دفع ما قال الاستنوى تخصيص الخلاف بهذا شرط تبع فيه المحرزان الرافعي قد ذكر المسألة آخر الباب فقال أما الخروج لقضاء الحاجة فقد سبق أنه لا يحتاج معه إلى تجديدية ثم قال وفي معناه ما ذكره من كالاغتسال والحقه الاذان ادا يجوزنا الخروج له وأما الذي منه بدأي لا يقطع السابغ فيه وجهان أحدهما لا يجب وذ كفي ازمنة مثله قال أعني الاستنوى رحمه الله فخلص أن جميع ما لا بد منه لا خلاف فيه وذلك كالحيض والنفاس والمرض وقضاء العدة وغير ذلك وكيفية تخيل اغتسال الاغتسال والاذان دون الحيض ونحوه انتبسي ثم نسه أيضا على أنه لو خرج لغرض أنشاء ثم عاد في التجديد الخلاف فيما لا شبهة (قول) المتن وشرط المعتكف الخ دخل في ضابطه المص والمراة والعبد وان توقف على اذن السيد والزواج (قوله) وكذا المعنى عليه قال الاستنوى لكن سيأتي أن زمنه يحسب إذا طهر أو حينئذ فلا يمكن حمل هذه الشروط على الإطلاق ولا على الاستدراك فتدبره (٢٠٤) انتهى والمثلها هراة أراد الاستدراك.

الاستدراجي (قول) المتن ويحسب زمن الاعضاء نظير منسلف في الصائم إذا ران في بعض النهار لكنه هنا لا يشترط ذلك في شؤنه بل لا يقيم المتتابع إنما الشرط جنابة لا تسقط السابغ (قول) المتن زمن الحيض ولا الجنابة أي سواء أتفق المعتكف معهما في المساء أو بعده أو في حرامه أو ما سيباح له ضرورة وهل يطل بالحيض ما سبق من السابغ أم يجوز البناء فيه تعميل في آخر الباب (فصل إذا رجع) (قول) المتن لزمن أي كالصوم ولأن السابغ وصف مقصود لما فيه من انبادة إلى الماني عقب التبيان بعبثه وأفعه كذا عدم زوجه رافعي رموه بخلاف الصوم (قوله) يلزم اعتكاف الليالي الخ قال الر واني الآن يستثنى الليالي بقلبه (قول) المتن والحق الخ أي قياسا على تعذر دس الصوم فيه ولو يذروها ونوى ليلته مع لزمه باتفاق قاله السبكي واستشكله الامام بأن الليلة وحدها لا تعمل وأجابنا بأن اليوم ليس عام من وولوى أياما ونوى ليلته مع لزمه وأما الشهر فإن ليلته تدخل من غير أنه لانه اسم للأيام والليالي

(قوله) لو نوى التسابع ولم يتلفظ به لا يلزمه احتسار السبكي وغيره لزوم واستدل بأن الليالي في أيام تليزم بنيتها وهي زمن فالصفة أعني التسابع أولى بذلك وفرق بعضهم بأن الليالي من جنس المنذور فليزمت بالية بخلاف التسابع فإنه من غير جنسه (قوله) ولا يلزم الخ هو معطوف على قوله لو نوى والمراد أن من نذر الأيام اذ لم يشترط التسابع ولا نواه لا تليزمه الليالي وهذا هو المراكش شاء الله فلا تغتر بما كتبناه في حاشية أخرى من أنه معطوف على لا يلزمه وقول الشارح مدة الأيام احتراز عن الشهر فإن الليالي تليزم وإن لم يتعرض للتابع (قوله) كافي الر ونة يرجع لقوله والأصح (قوله) لأن المفهوم إلى آخره قال الخليل اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس (قوله) والثاني يجوز محمل ذلك إذا غلب بين الساعات أم لو أتى ساعة معينة من يوم ثم أتى بها بنفسها من آخر إلى أن استكمل فإنه لا يجزئ جزماً ثم كلام المصنف يشعر بأنه لو نذر نصف يوم جاز التفريق (٢٠٥) والنتيجة المنع (قوله) عنه خرج بذلك ما لو عبر بالاسبوع فقط وشرط التسابع فلا يتصور فيه

التابع بلا شرط) والثاني أنه يجب كالحلف لا يكف فلا نشهر أي يكون متابعاً وفرق الأول بأن مقصود الممين الهجران ولا يتحقق بدون التسابع وعلى الأول لو نوى التسابع ولم يتلفظ به لا يلزمه في الأصح كالأول نذر أصل الاعتكاف بقلبه ولا يلزم في مدة الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بينها في الأربع ولو شرط التفريق خرج عن العهدة بالتابع في الأصح لأنه أفضل (و) الأصح كافي الروضة (أنه لو نذر يوماً لم يجز تفريق ساعاته) على الأيام لأن المفهوم من لفظ اليوم المتصل والثاني يجوز تنزيلاً للساعات من اليوم منزلة الأيام من الشهر (و) الأصح كافي الروضة (أنه لو عين مدة كاسبوع) عنه (وتعريض للتابع وفاته لزمه التسابع في القضاء) والثاني لا يلزمه لأن التسابع يقع ضرورة فلا أثر لتعريضه به (وإن لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء) قطعاً (وإذا ذكر التسابع) في نذره (وشرط الخروج لعارض صح الشرط في الظاهر) لأنه لم يلزم الإيجبة والثاني يلغونها لثمة لمقتضى التسابع وعلى الأول أن عين العارض فقال لا أخرج إلا لعمادة المريض أو لعمادة زيدا يخرج لماعنه دون غيره وإن كان أهم منه وإن أطلق فقال لا أخرج إلا لعارض أو شغل خرج لكل شغل ديني كالعمادة والجماعة أو ديني مباح كثناء السلطان واقتضاء الغريم وليست التزهة من الشغل ويلزمه العود بعد قضاء الشغل (والزمان المصروف إليه) أي العارض (لا يجب تداركه لأن عين المدة كهذا الشهر لأن المنذر في الحقيقة لماعده (والا) أي وإن لم يعين المدة كسهر (فيجب) تداركه لتمام المدة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزله قضاء الحاجة في أن التسابع لا يقطع به (ويقطع التسابع بالخروج) من المسجد (بلا عذر) وسيأتي بيانه في صور (ولا يضر إخراج بعض الأعضاء) كراسه أو يده أو إحدى رجليه أو كليهما وهو قاعد ما دلهم ما فإن اعتمد عليهما فهو خارج وإن كان رأسه داخل (ولا يضر) الخروج لقضاء الحاجة (وغسل الجنابة كما تقدم) ولا يجب فعلها في غير داره (كسقاء المسجد ودار صديقه المجاورة له للشقة في الأول والمثنية في الثاني) (ولا يضر بعدها) عن المسجد (إلا أن يفحش فيضرب في الأصح) لأنه قد يأتيه البول إلى أن يرجع فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع واستثنى في الروضة كأصلها على هذا أن لا يجزئ في طريقه موضعاً لقضاء الحاجة أو كان لا يليق بحاله أن يدخل لقضاء غير داره والثاني لا يضر لما سبق من المشقة أو المثنية في غيرها (ولو عاد مريضاً في طريقه) لقضاء الحاجة (لم يضر ما لم يطل وقوفه أو) لم يعدل عن طريقه (فإن طال أو عدل ضرر ولو كثر خروجه

التابع بلا شرط) والثاني أنه يجب كالحلف لا يكف فلا نشهر أي يكون متابعاً وفرق الأول بأن مقصود الممين الهجران ولا يتحقق بدون التسابع وعلى الأول لو نوى التسابع ولم يتلفظ به لا يلزمه في الأصح كالأول نذر أصل الاعتكاف بقلبه ولا يلزم في مدة الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بينها في الأربع ولو شرط التفريق خرج عن العهدة بالتابع في الأصح لأنه أفضل (و) الأصح كافي الروضة (أنه لو نذر يوماً لم يجز تفريق ساعاته) على الأيام لأن المفهوم من لفظ اليوم المتصل والثاني يجوز تنزيلاً للساعات من اليوم منزلة الأيام من الشهر (و) الأصح كافي الروضة (أنه لو عين مدة كاسبوع) عنه (وتعريض للتابع وفاته لزمه التسابع في القضاء) والثاني لا يلزمه لأن التسابع يقع ضرورة فلا أثر لتعريضه به (وإن لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء) قطعاً (وإذا ذكر التسابع) في نذره (وشرط الخروج لعارض صح الشرط في الظاهر) لأنه لم يلزم الإيجبة والثاني يلغونها لثمة لمقتضى التسابع وعلى الأول أن عين العارض فقال لا أخرج إلا لعمادة المريض أو لعمادة زيدا يخرج لماعنه دون غيره وإن كان أهم منه وإن أطلق فقال لا أخرج إلا لعارض أو شغل خرج لكل شغل ديني كالعمادة والجماعة أو ديني مباح كثناء السلطان واقتضاء الغريم وليست التزهة من الشغل ويلزمه العود بعد قضاء الشغل (والزمان المصروف إليه) أي العارض (لا يجب تداركه لأن عين المدة كهذا الشهر لأن المنذر في الحقيقة لماعده (والا) أي وإن لم يعين المدة كسهر (فيجب) تداركه لتمام المدة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزله قضاء الحاجة في أن التسابع لا يقطع به (ويقطع التسابع بالخروج) من المسجد (بلا عذر) وسيأتي بيانه في صور (ولا يضر إخراج بعض الأعضاء) كراسه أو يده أو إحدى رجليه أو كليهما وهو قاعد ما دلهم ما فإن اعتمد عليهما فهو خارج وإن كان رأسه داخل (ولا يضر) الخروج لقضاء الحاجة (وغسل الجنابة كما تقدم) ولا يجب فعلها في غير داره (كسقاء المسجد ودار صديقه المجاورة له للشقة في الأول والمثنية في الثاني) (ولا يضر بعدها) عن المسجد (إلا أن يفحش فيضرب في الأصح) لأنه قد يأتيه البول إلى أن يرجع فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع واستثنى في الروضة كأصلها على هذا أن لا يجزئ في طريقه موضعاً لقضاء الحاجة أو كان لا يليق بحاله أن يدخل لقضاء غير داره والثاني لا يضر لما سبق من المشقة أو المثنية في غيرها (ولو عاد مريضاً في طريقه) لقضاء الحاجة (لم يضر ما لم يطل وقوفه أو) لم يعدل عن طريقه (فإن طال أو عدل ضرر ولو كثر خروجه

٥٢ ل ج صلى الله عليه وسلم لم يكن عن نذره واجب عن الأخير بأنه كان إذا عمل شيئاً داوم عليه فهو في معنى المنذور (قوله) أو إحدى رجليه لو أخرج إحدى رجليه واعتمد عليهما قال الأسنوي ففيه نظر ولو اضطلع وأخرج بعض يده فهل يعتبر بالمساحة أو بالثقل الظاهر الثاني (قول) المتن ولا الخروج لقضاء الحاجة أي وإن كثر لعارض كما سيأتي (قوله) ودار صديقه يحتمل أن يكون مثله دار أصوله وفروعه وزوجته وعتقائه ويحتمل خلافه ويحتمل التفصيل (قوله) أو عدل علله الرافعي لما فيه من إنشاء السر بعد قضاء الحاجة قد علمت من كلام المصنف أن ابتداء الخروج لعبادة المريض قاطع ومثل عبادة المريض زيارة القادم وصلاة الجنائز فلو خرج لقضاء الحاجة فصل على جنازة ولم ينتظرها ولم يعرج جاز وجعل الامام والغزالي قدر صلاتها حدثاً للوقفة اليسيرة واحتمالها السائر الأغراض * فرع * لا يجوز الخروج لغسل العبد أو الجمعة في أصح الوجهين

(قوله) بل يمشي على سبيل ما أطأ أكثر من ذلك ضرر (قوله) كما ذكره الضمير فيه يرجع للأظهر من قوله في أظهر القولين (قوله) قولان أو وجهان سبب هذا أن الخلاف يخرج فهم من عبر عنه بالقولين ومنهم من عبر عنه بالوجهين وكل صحيح لأن المخرج يسوغ فيه ذلك (قوله) ويجعل زمان الأذان الخ أي فلا يقضى أيضا كما يأتي في كلام الشارح (قول) الذين الأوقات (٢٠٦) قضاء الحاجة قال الرافعي

لقضاء الحاجة لعارض يقتضيه قليل يضرب لنوره والاصح لا يضرب نظر إلى جنسه ولا يكف في الخروج لها إلا سرا على يمشي على سبيله المعهودة وإذا فرغ منها واستجنى فله أن يتوضأ خارج المسجد لأنه يقع تابع لها بخلاف ما لو خرج له مع إمكانه في المسجد فلا يجوز في الاصح (ولا ينقطع التسابع) بالخروج (بمض يحوج إلى الخروج) في أظهر القولين كما ذكره في المحترق لخروج لقضاء الحاجة والثاني ينقطع لأن المرض لا يغلب عروضة بخلاف قضاء الحاجة وقوله يحوج إلى الخروج صادق بما يشق معه المقام في المسجد للحاجة إلى الفراش والخادم وتردد الطبيب وبما يخاف منه تلويث المسجد كالسهال وإدراك البول وفي الروضة كأصلها حكاية القولين في الأول والقطع في الثاني بالتقي وقيل على القولين أما المرض الذي لا يشق معه المقام في المسجد كالصداع والحصى الخفيفة فينقطع التسابع بالخروج بسببه (ولا) ينقطع (بمحض أن طالت مدة الاعتكاف) بأن كانت لا تخلو عنه غالباً كشره (فإن كانت بحيث تخلو عنه انقطع في الأظهر) وقيل الاصح لأنها بسبيل من أن تشرع في الاعتكاف عقب طهرها فتأتي به في زمن الطهر والثاني لا ينقطع لأن جنس الحيض يتكرر بالجسلة فلا يؤثر في التسابع كقضاء الحاجة (ولا) ينقطع (بالخروج) من المسجد (ناسياً) للاعتكاف (على المذهب) وقيل فيه قولان أو وجهان أحدهما ينقطع لأن اللبس مأثور به والنسيان ليس بعذر في ترك المأمورات وعبر في المحترق بأظهر القولين والمكره كالناسي فيما ذكره وعلى الرابع لو لم يتذكر الناسي إلا بعد طول الزمان فوجهان كالوكل الصائم كثيراً ناسياً (ولا) ينقطع (بمخروج المؤذن الراتب إلى منارة) بفتح الميم (منفصلة عن المسجد للأذان) بخلاف غير الراتب (في الاصح) فیهما والثاني ينقطع فیهما لأنه لا ضرورة إلى صعود المنارة لا مكان الأذان على سطح المسجد والثالث لا ينقطع فیهما لأنها مبنية للمسجد معدودة من توابعه والأول يضم إلى هذا اعتداد الراتب صعودها واستئناس الناس بصوته فيعذر ويجعل زمان الأذان والخروج له مستثنى من اعتكافه بخلاف غيره ولا يجوز الخروج إليها غير الأذان وسواء في الخلاف فيها كانت ملتصقة بحريم المسجد أم منفصلة عنه أما التي بابها في المسجد أو في رحبته المتصلة به فلا يضرب صعودها للأذان وغيره كسطح المسجد وسواء كانت في نفس المسجد أو الرحبة أم خارجة عن سميت البناء وتريعه وللإمام احتمال في الخارجة عن السميت قال لأنها لا تعد من المسجد ولا يصح الاعتكاف فيها قال الرافعي وكلام الأصحاب ينازع فيها وجهه وسكت على ذلك المصنف في الروضة وقال في شرح المذهب هذا الذي قاله الرافعي صحيح (ويجب قضاء أوقات الخروج) من المسجد في أداء الاعتكاف المنذور التسابع (بالاعذار) التي لا ينقطع التسابع بها كأوقات الحيض والجنابة وغيرهما لأنه غير معتكف فيها (الأوقات قضاء الحاجة) فإنه لا بد منه بخلاف غيره فأوقاته كالمستثناة لفظاً عن المدة المنذورة وكذا أوقات الأذان للمؤذن الراتب كما تقدم وتقدم أن الزمان المصروف إلى العارض في المدة المأجبة لا يجب تداركه لذلك أيضاً

(كتاب الحج هو فرض) *

كما هو معلوم من الدين بالضرورة وأصله قوله تعالى والله على الناس حج البيت ولا يجب بأصل الشرع في العمر المرأة واحدة وتجب الزيادة عليها بعارض كالتنذر والقضاء (وكذا العمرة) فرض

رحمه الله لذلك ما أخذ أن أحدهما أن الاعتكاف مستمر في أوقات الخروج لها والثاني أن زمان الخروج لها كالمستثنى لفظاً عن المدة انتهى وظاهر صنيع الشارح رحمه الله اعتماد الثاني والذي في شرح السبكي صحيح الأول ونقله عن قطع جماعة وأنهم استدلو بأنه لو جامع في خروجه من غير مكث بطل اعتكافه وفي الخادم أنه غير معتكف زمن الخروج قطعاً في غير قضاء الحاجة قال الأسنوي رحمه الله ما ذكره من تعميم القضاء تبع فيه الرافعي ولم أعلم أحداً قال به غيرهما بعد الفحص الشديد بل يستثنى أيضاً خروج المؤذن والجنب للاغتسال ونحو ذلك بخلاف الحيض والنفاس والمرض ونحوهما بما يطول زمنه عادة قال والموقع للرافعي في ذلك أن الغزالي قال فعليه قضاء الأوقات المصروفة إلى هذه الأعذار وأشار بالأعذار إلى أمور عتدها ليس فيها شيء مما قلنا يجب استثناءه فحمل الرافعي هذا اللفظ على العموم وتصرف فيه فاعلمه أنه انتهى نقلاً من شرح المنهاج والمهمات وقوله والجنب لا يخالف كلام الشارح لأن مراد الأسنوي زمن الخروج ومراد الشارح زمن الجنابة (قوله) فإنه الضمير راجع للقضاء من قول المتن أوقات قضاء الحاجة (قوله) لذلك أيضاً اسم الإشارة راجع لقوله كالمستثناة لفظاً

(كتاب الحج) *

(قول) المتن فرض أي مفروض قيل فرض قبل الهجرة وقيل بعدها في الخامسة

وقيل في السادسة وصحاه في باب السير وقيل في الثامنة وقيل في التاسعة وصححه القاضي عياض * فائدة * قيل لا يتصور حنطوق الامن العبد والصبي لأنه يلزم بالشروع (قوله) كالتنذر والقضاء وكاللزوم بالشروع وفيه نظر

(قوله) لله قيل حكمة ذكرها فيهما ما كان فيهما من كثرة الرياء (قوله) في الحديث الشريف وان تعمر قال النووي هو بفتح الهمزة * فرع * لو فعل الحج بدل العمرة لم يجزئه بخلاف الغسل عن الوضوء لأن اسم الطهارة يشملهما (قوله) ولا تغتر بقول الترمذي الخ أجاب بعضهم عنه باحتمال ان يكون خرج جوابا لذلك السائل (قول) المتن وشرط صحته الاسلام أو ردا للوقت ومعرفة الاعمال واعتراض الثاني بان عقاده مطلقة ثم يصرفه للحج أو للعمرة أو لكليهما (٢٠٧) (قوله) أي الحج قال الاستوى الاولى ان يرجع الضمير الى المذكور من الحج أو للعمرة قلت عذر

الشارح رحمه الله قول المتن وانما يقع عن حجة الاسلام (قوله) فلا يصح حج كافر أي لانه ولا عنه وأما ولد المسلم اذا اعتقد الكفر فقد حكى الروايات عن والده انه يصح حجه لانه محكوم باسلامه ثم خالفه واختار انه لا يصح وقاسه على الصلاة وقضيته عدم صحة الصلاة منه جزما (قوله) لقي ركا بالروحاء الخ وجه الدلالة ان الصبي الذي يؤخذ بعضده لا تميز له وقوله في الحديث الشريف ولك أجر ظاهري في أنها تجب عنه وأجيب بأن المراد أجر النفقة والحمل وانها كانت وصية أو مأذونة (قوله) وكذا الوصي الخ قال الاذري قضية كلام الشيخين وغيرهما جواز سفرهما به لذلك وان بعدت المسافة وقال أبو حامد صورته أن يكون بمكة ولا يجوز السفر لغير الاب والجد (قوله) فيرمي الخ على هذا يكون مثل ذلك مستثنى من قولهم شرط مباشرة التمييز (قول) المتن من المسلم دخل فيه العبد بغير اذن سيده وان عصي وللسيد تحليمه ان شاء قال الامام القرني بين صحة حج الصبي وعدم صحة اسلامه غامض انتهى وفرق بأن الحج قد يكون نفلا وبأن الاسلام لا كان يلزمه التزام التكليف كلها اعتبر الكمال فيه واعلم ان الصبي شاب على الطاعات ولا تكتب عليه معصية بالاجماع قاله السبكي رحمه الله (قوله)

(في الاظهر) الحج وقد قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي اشوا بهما على وجه التمام والثاني انها سنة لحديث الترمذي عن جابر انه صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أو اجبة هي قال لا وان تعمر فهو أفضل قال في شرح المذهب اتفق الحفاظ على انه حديث ضعيف ولا يغتر بقول الترمذي فيه حسن صحيح قال وروى ابن ماجه والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وروى البيهقي باسناد موجود في صحيح مسلم في حديث السؤال عن الايمان والاسلام والاحسان الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وان تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتمر وتغتسل من الجنابة وتتم الوضوء وتصوم رمضان وروى الدارقطني هذا اللفظ بحروفيه ثم قال هذا اسناد صحيح ثابت (وشرط صحته) أي الحج (الاسلام) فقط فلا يصح حج كافر أصلي أو مرتد ولا يشترط فيها التكليف (فالولي أن يحرم عن الصبي الذي لا يميز والمجنون) وان لم يحج عن نفسه أو أحرمت عنها والمميز يحرم باذن الولي وقيل بغير اذنه وعلى الاول للولي أن يحرم عنه في الأصح في أصل الروضة والأصل في حج الصبي والمراد به الجنس الصادق بالصبي أيضا ما روى مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لقي ركا بالروحاء ففرغت امرأته فأخذت بعضد صبي صغير فأخرجته من محبتها فقالت يا رسول الله هل لهذا حج قال نعم ولك أجر وقيل المجنون على الصبي والولي الاب والجد وان علا عند عدم الاب وقيل مع وجوده أيضا وكذا الوصي وقيم الخاكم دون الأخ والعلم والام في الأصح ولو أذن الاب لمن يحرم عن الصبي فالعج في الروضة صحته وفي شرح المذهب عن الاصحاب صفة احرام الولي عن الصبي أن ينوي جعله محرما فيصير الصبي محرما بمجرد ذلك ولا يشترط حضوره ومواجهته في الأصح ويطوف الولي به ويصلي عنه ركعتي الطواف ويسعي به ويحضره عرفة والمزدلفة والمواقف ويناوله الاحجار فيرميها ان قدر والارمى عنه من لارمى عليه والمميز يطوف ويصلي ويسعي بنفسه وظاهر ان المجنون كغير المميز فيما ذكر والغنى عليه لا يحرم عنه غيره لانه ليس برائل العقل وبرؤه مرجوح على القرب (وانما تصح مباشرة من المسلم المميز بالغاً كان أو غير بالغ حراً كان أو عبداً فلا تصح مباشرة المجنون والصبي غير المميز وتقدم افتقار المميز الى اذن الولي (وانما يقع عن حجة الاسلام بالمباشرة اذا باشره المكلف) أي البالغ العاقل (الحر) وان لم يكن غنياً (فيجزي حج الفقير) كالوتمتع الغني خطر الطريق وحج (دون) حج (الصبي والعبد) اذا اكمل بعده قال صلى الله عليه وسلم أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأيما عبد حج ثم اعتق فعليه حجة أخرى رواه البيهقي باسناد جيد كما قاله في شرح المذهب (وشرط وجوبه الاسلام والتكليف والحرية والاستطاعة) قال تعالى من استطاع اليه سبيلا أما الكافر فلا يجب عليه وجوب مطلوبة به في الدنيا لكن يجب عليه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقر في الأصول فان أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها الا في المرتدان الحج يستقر في ذنبه باستطاعته في الردة ذكره في شرح المذهب * تمة * العمرة

فلا تصح مباشرة المجنون أي ولو في الوقوف بعرفة قال الاذري وهو المذهب قال ووقع في الروضة وشرح المذهب نسبة تصحيح الحجة الى الراعي وهو غلط (قوله) قال الله من استطاع اليه سبيلا وهو اجماع أيضا (قوله) باستطاعته في الردة فاذا أسلم كف به حتى لومات بعد الاسلام وقبل التمكن فعل من التركة واستشكل اعتبار استطاعته على قول زوال ملكه أما استطاعته قبلها فلم يجب فيها الا على مسلم وكذا لا أثر للوجوب أعني غير العقاب فيما لو استمر مرتدا حتى مات ادلا سبيل الى الحج عنه في حال ردته

(قول) المتن وأوعيته حتى السفارة كأنقله في الكفاية عن القاضي حسين (قول) المتن ومؤنة ذهابه هذا يعني عما قبله (قوله) وعبرة المحرر راح هي أحسن لايام الاولى أجرة السفر خاصة (قوله) من تلزمه نفقتهم ينبغي أن يستثنى منه الرحمة وان لزمت نفقتها (قوله) أي أقارب ولومن الأم (قوله) أي لم يكن له واحد منهما دفع لما يقال قضية العبارة تخصيص هذا الوجه بما اذا انتقاما * فرع * ينبغي أن يكون مثل الأهل والعشيرة عدم تسرحه في الحجاز (قوله) لما في الغزبة من الوحشة بدليل تغريب الزاني (قول) المتن كان يكسب في سفره قال الاسنوي رحمه الله لو كان يقدر في الحضر أن يكسب في يوم ما يكفيه لذلك اليوم وللحج فهل يجب (٢٠٨) عليه لم يصير حوايه غير اننا نقول ان كان

على القول الاظهر بفرضيتها كالحج في شرط مطلق الصحة وصحة المباشرة والوجوب والاجزاء عن عمرة الاسلام والاستطاعة الواحدة كافية لهم جميعا (وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة ولها شروط أحدها وجود الزاد وأوعيته ومؤنة ذهابه وإيابه) وعبرة المحرر وما يحتاج اليه في السفر مدة الذهاب والاياب وعبرة الروضة أن يجد الزاد وأوعيته وما يحتاج اليه في السفر فان كان له أهل أو عشيرة اشترط ذلك لذهابه ورجوعه وان لم يكن فكذلك على الأصح (وقيل ان لم يكن له ببلده) بهاء الضمير (أهل) أي من يلزمه نفقتهم (وعشيرة) أي أقارب أي لم يكن له واحد منهما (لم يشترط) في حقه (نفقة الاياب) المذكورة من الزاد وغيره لان البلاد في حق مثله متقاربة والاصح اشتراطها لما في الغربة من الوحشة ولتزع النفوس الى الاوطان ويجري الوجهان في اشتراط الراحلة للرجوع وسياق وليس المعارف والاصداق كالعشيرة لان الاستبدال بهم متيسر (فلو) لم يجد ما ذكركم (كان يكسب) في سفره (ما ينبغي بزاده) ومؤنة (وسفره طويل) أي مرحلتان فأكثر (لم يكف الحج) لانه قد ينقطع عن الكسب لعارض وتقدير ان لا ينقطع فالجمع بين تعب السفر والكسب تعظم فيه المشقة (وان قصر) أي السفر (وهو يكسب في يوم كفاية أيام كلف) الحج بان يخرج له لقلة المشقة فيه بخلاف ما اذا كان لا يكسب في كل يوم الا كفاية يومه فلا يلزمه لانه قد ينقطع عن كسبه في أيام الحج فنقصر (الثاني) من الشروط (وجود الراحلة لمن بينه وبين مكة مرحلتان) سواء قدر على المشي أم لا لكن يستحب القادر عليه الحج (فان لحقه بالراحلة مشقة شديدة اشترط وجود محمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية ذكره الجوهرى (واشترط شريك يجلس في الشق الآخر) فان لم يجد الشريك فلا يلزمه الحج وان وجد مؤنة المحمل بتمامه قال في الشامل ولولحقة مشقة عظيمة في ركوب المحمل اعتبر في حقه الكنيسة وأطلق المحاملى وغيره ان المرأة تعتبر في حقها المحمل لانه أستر لها (ومن بينه وبينها) أي مكة (دون مرحلتين وهو قوى على المشي يلزمه الحج) ولا يعتبر في حقه وجود الراحلة (فان ضعف) عن المشي (فكالبعيد) عن مكة فيعتبر في حقه وجود الراحلة والمحمل أيضا ان لم يمكنه الركوب بدونه وحيث اعتبر وجوده ما قلر ادا التمكن من تحصيله ما بشرأ أو استئجار بشئ المثل أو أجرة المثل (ويشترط كون الزاد والراحلة) بما ذكرهمهما (فاضلين عن دينه ومؤنة من عليه نفقتهم مدة ذهابه وإيابه) والمؤنة تشمل النفقة المذكورة في المحرر وغيرها كالكسوة وسواء في الدين الحال لانه ناجز والحج على التراخي والمؤجل لانه اذا صرف ماله الى الحج فقد يحل الاجل ولا يجد ما يقضى به الدين وقد تخفرت المية فتبقى ذمته رهونة ولو كان ماله دينيا في ذمة انسان فان أمكن تحصيله في الحال فالحال والافضل لعدم (والاصح اشتراط كونه) أي المذكور الفاضل

على دون مسافة القصر وجب لانهم اذا كلفوه مثل ذلك في السفر في الحضر أولى فان كان طويلا فنتجبه أيضا الوجوب لاتقاء المحذور المذكور في كلامهم عند الكسب في السفر الطويل (قول) المتن الراحلة قال الجوهرى هي الناقة التي تصلح لان ترحل وقال في شرح المذهب هي البعير النجيب ثم الحمار ونحوه كالراحلة (قول) المتن مشقة شديدة قال الشيخ أبو محمد بأن تكون موازية للضرر بين الركوب والمشى (قوله) بأن وجد مؤنة المحمل بتمامه قال في الوسيط لان بدل الزائد خسران لا مقابل له انتهى قال الاسنوي وقضيته ان الذي يحتاجه من الزاد يقوم مقام الشريك وكلام غيره يقتضى تعين الشريك قال الزركشى والاول ظاهر النص وكلام الجمهور وهو الوجه انتهى (قوله) ولولحقة الى آخره ولو عجز عن الركوب في الكنيسة وهي المعروفة الآن بالمحارة ولكنه قادر على الركوب في المحفة التي تكون بين جبلين وتمكن من مؤنتها فالظاهر للزوم وتوقف الاذرعى في ذلك لما فيه من عظم المؤنة (قول) المتن دون مرحلتين أي من مكة نفسها لان الحرم بخلاف المسافة فمن هو من حاضرى المسجد الحرام فانها معتبرة من الحرم رعاية للتخفيف في الموضعين (قول) المتن ومؤنة قال الجوهرى هي الكلفة تقول مأنة مأنة كسأته أسأله ومئنة أمون كقلت عماد ذكر

أقول ويدخل فيها اعفاف والدواجرة الطبيب له وغير ذلك أقول كذا قالوا لكن قالوا أيضا ان احتياج الشخص الى النكاح لا يمنع الوجوب فيجب أن يخص ذلك بما اذا لم يبلغ به الحال الى أن يجب اعفاف نفسه ان قلنا بوجوبه فان اعفاف نفسه مقدم على اعفاف والده (قوله) فقد يحل الاجل أي يموت أو غيره كاسيأتى وسواء كان الدين لله تعالى أو لآدمي

(قول) المتن عن مسكنه لواجب للسكنى (٢٠٩) بأجرة هل تعتبر أجرة الذهاب والاياب فقط أم على الدوام (قوله) ما يليق به الضمير فيه يرجع

للطريق من قول المتن أمن الطريق (قول) المتن أو رصدا لو كان الباذل له الامام لم يمنع الوجوب وأما الاجنبى فقال في المهمات القياس عدم الوجوب للثقة والرصد بسكون الصاد وفقه المترقب للشيء والمراد الامن العام فلا يلتفت الى الخوف في حق الشخص الواحد ولو كان الخوف بسبب أموال التجارة فكما عدم كما يحسنه الأذرعى وهو ظاهر (قول) المتن وجوب ركوب البحر بحث الاسنوى تحريم السفر بالولد فيه للعدو واعترضه الزركشى بأن غاية ذلك التغير وهو جازر بحافظة على الاجر للولد كافي احضاره في الغزو والرضخه (قوله) في بعض الاحوال قد يقال هذا الايلا ثم غلبت الهلاك (قوله) ففيها خلاف مرتب أى على الخلاف المذكور في المتن بدليل قوله بعد فان لم توجهه الخ (قول) المتن وان يلزمه الخ بحث الزركشى ان القدر اليسير الرائد فيها على أجرة المثل يغفر (قوله) بفتح الموحدة وسكون المعجمة زاد الاسنوى وبالمهملة أيضا وبه على انها أعجمية معربة (قوله) والخلاف وجهان اعتراض على المصنف في عطفه على الاظهر ولذا لم يقدره الشارح فيما سلف (قول) المتن ثمن المثل أى سواء كان غاليا أو رخيصا (قول) المتن في كل مرحلة استسكه المتأخرون فان أريد المرعى فربما يقرب (قوله) لوجوب الحج عليها خراج الجواز فانه ثابت اذا وجدت واحدة فقط وأما سفر النفل فينتفع عليها وان وجدت عددا من النسوة هذا ولكن الذى نص عليه الشافعى ان السفر الواجب يكسفى فيه بواحدة (قول) المتن أو محرم شرط العبادى في المحرم ان يكون بصيرا ويقاس به غيره ثم طاهر كلامهم اعتباره حتى في حق المحوز

عما ذكر (فاضلا) أيضا (عن مسكنه وعبد يحتاج اليه لخدمته) لزماته أو منصبه والثاني لا يشترط بل عليه بيعهما ويكتفى بالاكتراء والخلاف فيما اذا كانت الدار مستغرة لحاجته وكانت سكنى مثله والعبد عبد مثله فاما اذا أمكن بيع بعض الدار ووفى ثمنه بمائة الحج أو كانا نفيسين لا يليقان بمثله ولو أيد لهما الوفى التفاوت بمائة الحج فانه يلزمه ذلك جرما ولا يلزم أن يأتي في النفيسين المأوفين الخلاف فهما في الكفارة لان لها بدلا قاله في الروضة معترضاه قول الرافعى لا بد من عودته هنا (و) الاصح (انه يلزمه صرف مال تجارته لهما) أى الى الزاد والراحلة عما ذكر معهما وفارق المسكن والعبد لانهما يحتاجا اليهما في الحال وهو انما يتخذ ذخيرة للمستقبل والثاني لا يلزمه لثلاثي ليلحق بالمساكين ولو كان له مستغلات يحصل منها نفقته لزمه بيعها وصرفها الى ما ذكر في الاصح أيضا ولا يلزم الفقيه بيع كتبه للحج في الاصح لحاجته اليها الا ان تكون له من كل كتاب نسختان فيلزمه بيع احدهما لعدم حاجته اليها ذكره في شرح المذهب ولو ملك ما يكتنه به الحج واحتاج الى النكاح لخوفه العنت فصرف المال الى النكاح أهم لان الحاجة اليه ناخرة والحج على التراخي وصرح الامام بعدم وجوبه عليه وصرح كثير من العراقيين وغيرهم بوجوبه وصححه في الروضة (الثالث) من اشروط (أمن الطريق) ظنا بحسب ما يليق به (فلو خاف) في طريقه (على نفسه أو ماله سبعا أو عدوا أو رصدا ولا طريق) له (سواء لم يجب الحج) عليه وان كان الرصد يرضى بشئ يسير ويكره بذل المال لهم لانه يحرضهم على التعرض للناس وسواء كان الدين يخافهم مسلمين أم كفارا لكن ان كانوا كفارا وأطا قوامهم استحب لهم أن يخرجوا للحج ويقاتلواهم لنالوا ثواب الحج والجهاد وان كانوا مسلمين لم يستحب الخروج والقتال ولو كان له طريق آخر آمن لزمه سلوكه وان كان أبعد من الاول اذا وجد ما يقطع به (والاظهر وجوب ركوب البحر) لمن لا طريق له سواه (ان غلبت السلامة) في ركوبه كسلوك طريق البر عند غلبة السلامة والثاني المنع لان عوارض البحر عسرة الدفع فان غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو لهيجان الامواج في بعض الاحوال لم يجب ركوبه جرما وان استوى الامر ان فوجها قال في الروضة أحسهما لا يجب واذا قلنا لا يجب استحب على الاصح ان غلبت السلامة وان غلب الهلاك حرم وان استويا ففي التحريم وجهان قال في الروضة أحسهما التحريم ومنهم من حكى القولين في لزوم ركوبه مطلقا للزوم للظواهر المطلقة في الحج وعدم اللزوم لما في ركوبه من الخوف والخطر هذا كله في الرجل أما المرأة ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب لضعفها عن احتمال الاحوال ولا نساء عورة معرضة لانكشاف وغيره لضيق المكان فان لم توجهه عليها لم يستحب لها وقيل بطرد الخلاف وليست الانهار العظيمة كحيجون ونحوه في حكم البحر لان المقام فيها لا يطول والخطر فيها لا يعظم (وانه يلزمه أجرة البذرة) بفتح الموحدة وسكون المعجمة أى الخفارة لانها من أهب الحج فيشترط في وجوبه القدرة عليها والثاني يقول هي خسرة لدفع الظلم فلا يجب الحج مع طلبها والخلاف وجهان والتحجج للامام وفي شرح المذهب عن جمهور العراقيين والخراسانيين انه اذا احتاج الى خفارة لم يجب الحج وحمله على ارادة ما يأخذ الرصديون في المراسد وقد تقدم (ويشترط) في وجوب الحج (وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد حمله مهاجرا) المثل وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمسكن (فان كان لا يوجد حملهما خلوهما من أهلها وانقطاع المياه أو كان يوجد حملهما بأكثر من ثمن المثل لم يجب الحج) (وعلف الدابة في كل مرحلة) لان المؤنة تعظم بحمله لكثرة وفي شرح المذهب ينبغي اعتبار العادة فيه كالماء (و) يشترط (في المرأة) لوجوب الحج عليها (ان يخرج معها زوج أو محرم) بنسب أو غير نسب (أو نسوة ثقات) لتأمين على نفسها (والاصح انه لا يشترط وجود محرم لاحداهن) لان الاطماع

(قوله) فاستغنى المخالف بعضهم في هذا وقال ان معنى قوله تحرم عليه الخلوة بمن أى بكل منهن والسفر مظنة ذلك فلا بنا في ما سلف له من جواز خلوة الرجل بنسوة في غير السفر (قوله) في محمل دفع لا اعتراض الاسنوى بأن (٢١٠) المتقدم في الشرط الثاني في عبارته

القدرة على الرحلة يعنى الخالية عن الحمل فتكون هي المرادة هنا فيشكل بأن من عجز عن ذلك وقدر على الركوب في الحمل وجبت المباشرة انتهى والحق ان المراد الرحلة الشرعية فلا يراد (قوله) لا يجب عليه الحج بنفسه بل يكون من النوع الثاني (قوله) بخلاف الحج دفع لما عساه يقال المذكور هنا هو الذي سلف نعم المذكور هنا يكاد أن يكون تصريحاً بما فهم من هناك فليأمل (قوله) فيجب على المستطيع في الحال انظر ما فائدة ذلك حيث لا يستقر ولا يقضى من تركه الا ان تمكن بعد ذلك (قوله) كما تقضى منها دينونه أشار بهذا الى ان الحج عنه يكون قضاء لقوات الوقت وهو التجر (قوله) قال نعم وجه الدلالة انه شبه الحج بالدين واذن له في الحج عنه والدين يجب قضاؤه وأوصى به أولاً فكذا الحج ومن ثم ساع للاجتنبي أن يحج عنه (قول) المتن لم يقل الرافعي ان بلغ معضوباً كان على التراخي وان غضب بعد ما أيسر فيجب الاستتجار على الفور على الصحيح وأما الاذن لبأذن الطاعة فعلى الفور كما جزم به في الكفاية وشرح المذهب وقبول المال اذا أوجبناه كالاذن على ما يقتضيه كلامهم قال الاسنوى ولعل الفرق بين هذين وبين المستطيع بنفسه ان وجوب المباشرة على الشخص يدعوه ويحمله على الفعل فوكل الى داعيته وذلك منتف في حق الغير فوجب المبادرة انتهى وقيد القبول بكون البأذن مخيراً بين الفور والتراخي (قول) المتن لكن لا يشترط الخ لو كان عاجزاً عن كسبه ينبغي ان يعتبر

تقطع بجماعتهن والثاني يشترط وجوده لتكلم الرجال عنهن ويعينهن اذ انهن أمرو مثله في ذلك الزوج وقد عطفه عليه في شرح المذهب بأو (و) الاصح (انه يلزمها أجرة المحرم اذا لم يخرج الابها) لانه من أهبة سفرها في حديث الشيخين لا تسافر امرأة الا مع محرم فيشترط في وجوب الحج عليها قدرتها على أجرته والثاني يقول من حقه الخروج معها فادام يخرج الابا جرة لا يجب الحج عليها والمسئلة مبنية على أجرة البذرة وأولى بالزوم ويظهر ان أجرة الزوج كأجرة المحرم قال في شرح المذهب الخنثي المشكل يشترط في حقه من المحرم ما يشترط في المرأة فان كان معه نسوة من محارمه كاخواته وعماته جاز وان كن أجنيات فلا لانه يحرم عليه الخلوة بمن ذكره صاحب البيان وغيره انتهى وقال قبل هذا يسير المشهور جواز خلوة رجل بنسوة لا محرم له فحين معترضا به قول الامام وغيره بحرمة ذلك فاستغنى بهذا الاعتراض عن مثله في الخنثي المحقق للرجل احتياطاً (الرابع) من الشروط (ان يثبت على الرحلة بلا مشقة شديدة) في محمل فن لم يثبت عليها أصلاً أو ثبت عليها في محمل بمشقة شديدة لمرض أو غيره لا يجب عليه الحج بنفسه بخلاف من انتفت عنه المشقة في الحمل فيجب عليه الحج كما تقدم (وعلى الاعمى الحج ان وجد قائداً) مع الشروط المذكورة يقوده ويهديه عند النزول ويركبه وينزله (وهو) في حقه (كالمحرم في حق المرأة) قال في شرح المذهب فيكون في وجوب استتجاره وجهان أحدهما الوجوب (والمحجور عليه لفسه كغيره) في وجوب الحج عليه (لكن لا يدفع المال اليه) لتبذيره (بل يخرج معه الولي أو ينصب شخصاً له) لينفق عليه في الطريق بالمعروف ويظهر ان أجرته كأجرة المحرم * تنبيه * يدخل في شرط أمن الطريق كما قال الرافعي ما ذكرنا البغوى وغيره انه يشترط ان يجد رفيقة يخرج معهم على العادة قال المتولى فان كانت الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها فلا حاجة الى الرفقة أما مكان السير وهو ان يبقى زمن يمكن السير فيه الى الحج السير المعهود فنقل الرافعي عن الائمة انه شرط في وجوب الحج وقال ابن الصلاح انما هو شرط استقراره في ذمته ليجب قضاؤه من تركه لو مات قبل الحج وليس شرطاً لاصل الوجوب فيجب على المستطيع في الحال كالصلاة تحب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستقر في الذمة بضي زمن التمكن من فعلها وصوب في الروضة الأول وأجاب عن الصلاة بأنها انما تجب في أول الوقت لا مكان تنعيمها (النوع الثاني استطاعة تحصيله بغيره فن مات وفي ذمته حج وجب الاجحاج عنه من تركه) كما يقضى منها دينونه فلو لم يكن له تركه استحب لو ارثه ان يحج عنه فان حج عنه نفسه أو باستتجار سقط الحج عن الميت ولو حج عنه أجنبي جاز وان لم يأذن له الوارث كما يقضى دينه بغير اذن الوارث ويبرأ الميت به ذكر ذلك كله في شرح المذهب وروى مسلم عن بريدة ان امرأة قالت يا رسول الله ان أمي ماتت ولم تحج قط أفأحج عنها قال جى عنها وروى النسائي وغيره باسناد جيد ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الحج عن أبيه فقال أرايت لو كان على أيل دين فقضيه عنه أكان ذلك يجزئ عنه قال نعم قال فاحج عنه (والمعصوب العاجز عن الحج بنفسه) لكبر أو غيره (ان وجد أجرة من يحج عنه بأجرة المثل لزمه) الحج بها (ويشترط كونها فاضلة عن الحاجات المذكورة) فيمن حج بنفسه لكن لا يشترط نفقة العيال ذهاباً وإياباً) فانه اذا لم يضارق أهله يمكنه تحصيل نفقتهم ولولم يجد الأجرة ماش وجب استتجاره في الاصح اذا لا مشقة عليه في مشي الاجير بخلاف ما اذا حج

(قوله) في معنى التفسير للعضوب من العضب وهو القطع لانه قطع عن الحركة ويقال المعصوب بالصاد المهملة كأنه قطع عصبه * فائدة * لا يشترط ان يعرف من استؤجر عنه بل يكفي أن ينوي عن من استؤجر عنه (قول) المتن وولد أي بعد أو قرب وارثا أو غير وارث وفي الخادم عن الشائشي انه يشترط في المطاع عدم المال وفيه نظر (قول) المتن وجب قبوله وبعد القبول يكون فعل البازل على التراخي (قوله) ماشيا الى آخره بحث بعضهم وجوب القبول اذا كان السفرة قصيرا * فرع * لو بذل لوالديه معا يصرفه بعد ذلك لمن شاء منهما والاب أولى * (باب المواقيت) * هو في اللغة الحد وأصله الزمان كذا في الاسنوي وقال الجوهرى الميقات الوقت المضروب للفعل والموضع يقال هذا ميقات أهل الشام للموضع الذي يحرمون منه (٢١١) (قول) المتن وذو القعدة هو يفتح القاف ويجوز الكسر والحجة بكسر الحاء

ونفسه يشق عليه المشي وقوله العاجز الى آخره صفة كاشفة في معنى التفسير للعضوب (ولو بذل) بالجمعة أى أعطى (ولده أو أجنبي) ما لا لاجرة لم يجب قبوله في الاصح) لما فيه من المنسة الثقيلة والثاني محب لحصول الاستطاعة والوجوب في الولد أولى منه في الأجنبي وبذل الاب المال كبذل الابن أو كبذل الأجنبي فيه احتمالان ذكرهما الامام أحقهما الأول (ولو بذل الولد الطاعة) في الحج (وجب قبوله) بالاذن له فيه (وكذا الأجنبي في الاصح) والمنة في ذلك ليست كلثة في المال الا ترى أن الانسان يستنكف عن الاستعانة بجال الغير ولا يستنكف عن الاستعانة ببدنه في الاشغال ومقابل الاصح يفرق بان الولد بضعة منه فنفسه كنفسه بخلاف غيره والاخ والاب كالأجنبي لأن استخدامهما ينقل ولو بذل الولد أو الوالد الطاعة لحج ماشيا في وجوب قبوله وجهان أحقهما في الروضة لا يجب لانه يشق عليه مشيهما بخلاف مشي الأجنبي ولو طلب الوالد من الولد ان يحج عنه استحب له اجابته كاذكره في شرح المذهب ولو بذل الولد الطاعة ثم أراد الرجوع فان كان بعد احرامه لم يجوز أو قبله جار في الاصح واذا كان رجوعه الجائر قبل ان يحج أهل بلده تيسر ان لم يجب على الاب * روى الشيخان عن ابن عباس ان امرأته من خثعم قالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع

* (باب المواقيت للحج والعمرة زمانا ومكانا) *

(وقت احرام الحج سؤال وذو القعدة وعشر ليل) بالايام بينها (من ذى الحجة وفي ليلة النحر) وهي العاشرة وجه انها ليست من وقته (فلو أحرم به في غير وقته انعقد عمرة على الصحيح) لأن الاحرام شديد التعلق والزوم فاذا لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف الى ما يقبله وهو العمرة والثاني لا ينعقد عمرة كما لا ينعقد حجا ولو كان يتحلل بعمل عمرة كن فات حجه فعلى الاول اذا أتى بعمل العمرة سقطت عنه عمرة الاسلام بخلاف الثاني وسواء في الانعقاد الجاهل بالخال والعالم به والاول هو الراجح من أصح الطرق الحاكمة لقولين بما تقدم والثانية قاطعة بالثاني والثالثة تقول ينعقد احرامه مهما فان صرفه الى العمرة كان عمرة صحيحة والاتحل بعمل عمرة فهذه من مقابل الصحيح أيضا وعبر به دون المذهب اشارة الى ضعف الخلاف (وجميع السنة وقت لاحرام العمرة) وقد جتمع الاحرام بها لعارض كالعا كف بنى للبيت والرمي لا ينعقد احرامه بها بالجيزة عن التساغل بهما

معتز من جهة ذلك ومن جهة عدم التعبير بالمذهب أيضا (قول) المتن لاحرام العمرة أى دائما * فرع * ذهب المزني الى ان العمرة لا تجوز في العام الامرة واحدة * فرع * قال البندنجي يجوز ان يستمر على احرامه بالعمرة أبدا ويكملها متى شاء قال الاذرى وفي النفس منه شيء (قوله) كالعا كف بنى أى وان كان بعد التحللين ومن هنا أخذ انه لا يجوز حجتان في عام واحد بان يدفع بعد نصف الليل فيرمى ويحلق ويطوف ثم يحرم من مكة ويعود الى الموقف قبل الفجر وقد حكى الاجماع على ذلك لكن التعليل بالاستغال في المسئلة الاولى ضعيف لانه قد يحرم بالعمرة ولا يفعلها الا بعد النفر من منى أو في وقت من تلك الايام غير مشغول فيه بجيب ولا رمي ومع ذلك لا يصح وفي الخادم عن الجويزي أن من ترك منى والرمي وخرج منها يجوز له الاحرام بالعمرة وبحث الزركشي عدم الجواز بعد النفر قبل الوداع ان جعلناه من المناسك

(قول) المتن نفس مكة في العميمين عن جابر انهم في حجة الوداع أحرموا بالاطمح متوجهين الى منى وذلك يقتضي ان يراد بمكة جميع الحرم واختاره المحب الطبري لذلك خلاف ما عليه الاصحاب (قول) المتن المتوجه عبره ليشمل أهلها وغيرهم (قول) المتن ومصرأورد البارزي انه ينبغي أن يحرم المصري من بدرا لانه ميمات أهلها كما أن الشامي يحرم من ذي الخليفة ولا يصبر للجنة قلت فيه نظرفان الخفة ونحوها قال الشارع فيها انها لأهلها وللمار بها ولا كذلك من دون الميمات كبدرفانه لم يقل فيها ذلك (٢١٢) ثم رأيت في شرح السبكي ما يرفع الاشكال

من أصله حيث قال ان أهل بدر ميماتهم الخفة وقد نقلت كلامه على هامش شرح البهجة (قول) المتن والمغرب الخفة قال بعض المالكية وقاله السبكي أيضا احرام المصري الآن من رابع سابق على الميمات لان الخفة بعده مما يلي مكة (قوله) وهو الطرف الا بعد الح قال الاسنوي مثله من أراد الاحرام من قريته افضل أن يحرم من طرفها الا بعد (قوله) بينة أويسرة أى لىجهة الوجه ولا بىجهة الظهر وكذا قال الاسنوي رحمه الله (قوله) بأن كان طريقه بينهما خرج مالو كانافى جهة واحدة وهو ظاهرا لكن عبارة الاسنوي سواء كان أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله أو كانا معا فى جهة واحدة (قول) المتن أبعدهما من مكة قال الاسنوي وهو الذى يحاذيه قبل محاذاة الآخر قال أمالو حاذاهما معا فانه يحرم من موضع المحاذاة قال الرافعي ويتصور فى هذا أن يكون أحدهما أبعد الى مكة لان تحراف الطريق لكن هل ينسب الاحرام حينئذ الى الأبعد أم الى الأقرب وجهان حكاهما الامام قال وتظهر فائدتهما فيما اذا جاوز الميمات بغير احرام وأراد العود لدفع الاساءة ولم يعرف موضع المحاذاة هل يرجع الى الأطول أو الأقصر (قوله) أى الى مكة طاهره ان الوجه الثانى يعتبر القرب

(والميمات المسكاني للعمج فى حق من بمكة) من أهلها وغيرهم (نفس مكة) للحديث الآتى (وقبل كل الحرم) لاستواء مكة وماوراءها من الحرم فى الحرمة وقوله للعمج يشمل المفرد والقارن وقيل يجب أن يخرج القارن الى أدنى الحل كالوأفرد العجرة (وأما غيره فيمقات المتوجه من المدينة ذوالخليفة ومن الشام ومصر والمغرب الخفة ومن تهامة اليمن يلزم ومن نجد اليمن ونجد الحجاز قرن ومن المشرق العراق وغيره (ذات عرق) روى الشيخان عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذوالخليفة ولا لاهل الشام الخفة ولا لاهل نجد قرنا ولا لاهل اليمن يلزم وقال هت لهت ولمن أنى عليهم من غير أهلهم ممن أراد الحج والعجرة فن كان دون ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة وروى الشافعي فى الام عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذوالخليفة ولا لاهل الشام ومصر والمغرب الخفة وروى أبو داود والنسائي وكذا الدارقطني باسناد صحيح كما قاله فى شرح المذهب عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق (والأفضل أن يحرم من أول الميمات) وهو الطرف الا بعد من مكة ليقطع الباقي محرما (ويجوز من آخره) لوقوع الاسم عليه (ومن سلك طريقا لا يتهنى الى ميمات) مما ذكر (فان حاذى) بالمجام الذال (ميمقاتا) منها أى سامته بينة أويسرة (أحرم من محاذاته) سواء كان فى البرأى فى البحر (أو) حاذى (ميمقاتين) منها بأن كان طريقه بينهما (فالأصح انه يحرم من محاذاة أبعدهما) من مكة والثانى يتخير بينهما فان تساوى فى المسافة الى مكة أحرم من محاذاتهما سواء تساوى فى المسافة الى طريقه أم تفاوتوا ومسئلة الخلاف مفروضة فى الروضة كأصلها فيما اذا تساوى فى المسافة الى طريقه وفيهما لو تفاوتوا الميماتان فى المسافة الى مكة والى طريقه فهل الاعتبار بالقرب اليه أو الى مكة فيه وجهان أصحهما الأول (وان لم يحاذ) ميمقاتا (أحرم على مرحلتين من مكة) اذ ليس شئ من المواقيت أقل مسافة من هذا القدر (ومن مسكنه بين مكة والميمات فيمقاته مسكنه) من قرية أو وحلة لسا فى الحديث السابق بعد ذكر المواقيت فن كان دون ذلك فن حيث أنشأ (ومن بلغ ميمقاتا غير مريد نسكا ثم أراد ميمقاته موضعه) لما ذكر فى الحديث أيضا (وان بلغه مريدا) نسكا (لم تجز مجاوزته بغير احرام) قال فى شرح المذهب بالاجماع (فان فعل لزمه العود) اليه (لحرم منه اذا) كل له عذر كان (ضاق الوقت أو كان الطريق مخوفا) أو خاف الانقطاع عن الرفقة قال فى شرح المذهب أو كان به مرض شاق فانه لا يلزمه العود (فان لم يعد) للعد أو غيره (لزمه دم) اذا أحرم لاساعته بترك الاحرام من الميمات قال ابن عباس من نسي من نسكه شيئا أو تركه فلهرق دمارواه مالك وان عاد وأحرم من الميمات فلا دم عليه سواء كان دخل مكة أم لا وقال الامام والغزالي ان كان دخلها فعليه دم وقيل ان عاد بعد مسافة القصر فعليه دم (وان أحرم ثم عاد) الى الميمات (فالأصح انه ان عاد) اليه (قبل تلبسه بنسك

الى مكة وفيه نظر فالظاهر والله أعلم ان المراد القرب والبعد من مكة أى فيكون الاعتبار الا بعد من مكة ليلالتم ما سلف نظيره (قول) سقط المتن أحرم على مرحلتين قال ان الرفعة هذا الحكم من تخريج الامام رحمه الله (قوله) لما ذكر فى الحديث أيضا مستفاد من قوله ومن كان دون ذلك مع قوله قبل ذلك عن أراد الحج والعجرة (قوله) اليه أو الى مثل مسافته من ميمات آخر (قول) المتن ليحرم بوجههم انه لو أحرم قبل العود لم يجب العود وليس مراد (قوله) اذا أحرم أى بالحج فى تلك السنة أو بالعجرة مطلقا

(قوله) وأداء المناسك بعده هو اختراز عن المسئلة الآتية (قوله) الطلاق الغزالي دفع لما اعترض به الاسنوي من أن مقابل الاصح فيما لو عاده التلبس بنسك ما قيل أنه لا يضر التلبس بطواف القدوم قال وهذا الوجه هو المقابل هنا خاصة خلافا لما ظاهر اطلاق المصنف انتهى وكان الشارح رحمه الله ترك التوجيه لعدم تصريح الاصحاب بحكاية ما اقتضاه الطلاق الغزالي (قوله) علما بالحكم لم يقل أيضا علما بالميقات أو جاهلا به لأن المقيم بأي ذلك اذ هو فمين بلغ الميقات مرئيد النفس فلا يتصور فيه الجهل بالميقات وفي هذا الاعتذار نظر (قول) المتن من دويرة أهله قال الاسنوي لك أن تقول كيف راعى الرافعي طول الاحرام هنا ولم يراعه فمين أراد الاحرام بالعمرة وهو بمكة حيث وافق على ان الخروج الى التنعيم أفضل من الحديبية (٢١٣) (قوله) لانه أكثر عملا وأيضا فقد فسر عمر وعلى رضي الله عنهما الاتمام في الآية بذلك (قول)

المتن قلت الميقات أظهر قال ابن الرفعة
قد علمت عما ذكرناه أن تقديم الاحرام
على الميقات المكاني سائغ ولا كذلك
الزماني والفرق أن المكاني مبني على
الاختلاف في حق الناس بخلاف الزماني
انتهى أقول ولان تعلق العبادة بالزمان
أشد من تعلقها بالمكان بدليل بطلان
الصلاة في الاوقات المكروهة دون
الاماكن المكروهة * فرع * لو نذر
الاحرام من ديرة أهله انعقد نذره كما لو
نذر الحج ماشيا (قوله) انه صلى الله عليه
وسلم يدل (قول) المتن ومن بالحرم
تعبيره بمن في هذا وفي الذي قبله يفيد
انه لا فرق في هذا بين المسكى وغيره وهو
كذلك (قول) المتن ولو بخطوة لو أراد ان
يحرم قارنا ساغ له ذلك من مكة على الاصح
كما سلف صدر الباب * فرع * لو كان له
قدم في الحل وقدم في الحرم واعتد على
الخارجة وحدها جاز الاحرام بالعمرة
فيما يظهر (قول) المتن سقط الدم قال
الاسنوي بمعنى لم يجب قال وحيث
أوجبنا الدم لم يجز فعل ذلك بل يجب
الخروج قبل الاحرام وان لم توجه جاز
فعل ذلك بل يستحب كما رأيت في المجموع

سقط الدم) عنه لقطعه المسافة من الميقات محرما واداء المناسك بعده (والا) أى وان عاد بعد تلبسه بنسك (فلا) يسقط الدم لتأدى النسك با حرام ناقص وسواء كان النسك ركعا كالوقوف أم سنة كطواف القدوم ومقابل الاصح الطلاق الغزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم وجه عدم السقوط تأكد الاساءة بإنشاء الاحرام من غير موضعه قال الامام وان طالت المسافة فأولى بان لا يسقط وان دخل مكة فهو أولى بعدم السقوط وعبر في الروضة في التفصيل بالذهب ولا فرق في لزوم الدم للجواز بين أن يكون عالما بالحكم: اكراله أو ناسيا أو جاهلا به ولا اثم على الناسى والجاهل (والافضل أن يحرم) من هو فوق الميقات (من ديرة أهله) لانه أكثر عملا (وفي قول) الافضل (من الميقات قلت الميقات أظهر وهو الموافق للاحاديث الصحيحة والله أعلم) لانه صلى الله عليه وسلم أحرم بحجته وبهجرة الحديبية من ذي الحليفة روى الاول الشيخان من رواية جماعة من الصحابة والثاني البخاري في كتاب المغازي (وميقات العمرة لمن هو خارج الحرم ميقات الحج) لقوله في الحديث السابق بمن أراد الحج والعمرة (ومن بالحرم يلزمه الخروج الى أدنى الحل ولو بخطوة) من أى جهة شاء فيحرم بها لانه صلى الله عليه وسلم أرسل عائشة بعد قضاء الحج الى التعيم فاعتمرت منه رواه الشيخان والتعيم أقرب أطراف الحل الى مكة على ثلاثة أميال منها وقيل أربعة فلو لم يكن الخروج واجبا لما أمرها به لضيق الوقت رحيل الحاج (فان لم يخرج وأتى بأفعال العمرة أجزأه) عن عمرته (في الاطهر وعليه دم) لتركه الا حرام من الميقات والثاني لا يحجزه لان العمرة أحد النسكين فليشترط فيه الجمع بين الحل والحرم كالحج لا بد فيه من الوقوف بعرفة وهى من الحل (فلو خرج) على الاول (الى الحل بعد احرامه) فقط (سقط الدم على المذهب) والثاني تخريجه على الخلاف في عود من جاوز الميقات اليه محرما ووفق الاول بان المجاوز مسمى بخلاف المحرم من مكة فانه شبهه بمن أحرم قبل الميقات (وأفضل بقاع الحل) للاحرام بالعمرة (الجعرانة ثم التعيم ثم الحديبية) لانه صلى الله عليه وسلم أحرمها من الجعرانة رواه الشيخان وأمر عائشة بالاعتمار من التعيم كما تقدم وبعد احرامه بها بذى الحليفة عام الحديبية كما تقدم هم بالدخول اليها من الحديبية فصده المشركون عنها فقدم الشافعي ما فعله ثم ما أمر به ثم ما هم به والجعرانة والحديبية على ستة فراسخ من مكة والاولى بطرف الطائف والثانية بين طريق حدة وطريق المدينة والتعيم على طريق المدينة وفيه مساجد عائشة

٥٤ ل ج الحاملى والتحرير للجبر جاني والذي فهمته من كلام أكثرهم عدم الاستحباب انتهى (قول) المتن الجعزانية قال يوسف بن ماهك اعتمر من الجعزانية ثلثمائة نبي عليهم الصلاة والسلام (قول) المتن ثم التعميم سمي بذلك لان على يمينه جبلا يقال له نعيم وعلى يساره آخر يقال له ناعم والوادى انمان (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم الخ استشكل بأنه اذا تعارض قوله وفعله وعلم التأخر كان ناحيا لا متقدما فكيف تقدم الجعزانية على التعميم وقد يجب بانه انما أمر بالتعميم لضيق الوقت وهو أقرب اطراف الحل لكن هذا الجواب يشكك عليه أفضلية التعميم على الحديثية (قوله) والحديثية على ستة فرائخ الخ قال الرافعي وقد ظهر بهذا ان التفضيل ليس لبعده المسافة وقصرها انتهى أقول من ثم استشكل الاسنوى عليه فيما مضى حكمه بتفضيل من أحرم من دورة أهله

* (باب الاحرام الح) * (قوله) أى الدخول فى النسك كذا نقله النووى رحمه الله عن الازهرى واقصر عليه ويطلق أيضا على نية الدخول فى ذلك ووجه التسمية ظاهر (قوله) وروى الشافعى الح هو دليل الاطلاق السابق فى المتن واستدل أيضا بحديث ابى موسى وعلى "لبيت باهلال النبى صلى الله عليه وسلم قال بعضهم كذا استدلل الامام وخالفه العلماء لان الذى فى حديثهما ايهام لا اطلاق قال السبكي اذا جاء الابهام جاز الاطلاق (قوله) فأمر الح انظر كيف التوفيق بين هذا وبين الحديث السابق وقد يجاب بأن المراد ينتظر هل يؤمر وبالادوام على ما عني أو فسحه أو ضم شئ اليه (قول) المتن فلا يصرفه الى الحج فى أشهره قبل يشك كل على تعليق العبد الطلقة الثالثة ثم يعتق * فرع * اذا قلنا بالجواز كان الاحرام حاصل وقت الصرف للحج لافى وقته (قوله) طف بالبيت قد سلف (٢١٤) ان لنبى صلى الله عليه وسلم أحرم مطلقا

* (باب الاحرام) *

أى الدخول فى النسك (نعقد معينا بأن نوى حجا أو عمرة أو كلهما ومطلقا بأن لا يزيد) فى التية (على نفس الاحرام) روى مسلم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد منكم أن يهل بحجة أو عمرة فليفعل ومن أراد أن يهل بحج فليفعل ومن أراد أن يهل بعمرة فليفعل وروى الشافعى انه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء أى نزول الوحي فأمر من لا هدى معه أن يجعل احرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجا (والتعيين أفضل) ليعرف ما يدخل عليه (وفى قول الاطلاق) أفضل ليمكن من صرفه الى ما لا يخاف فوته (فان أحرم مطلقا فى أشهر الحج صرفه بالنية الى ما شاء من النسكين أو الهمما ثم اشتغل بالاعمال) ولا يحزى العمل قبل التية (وان أطلق فى غير أشهره فلا صح انعقاده عمرة فلا يصرفه الى الحج فى أشهره) والثانى نعقد ما قبله صرفه الى عمرة وبعد دخول الأشهر الى حج أو قرآن فان صرفه الى الحج قبل الأشهر كان كالاحرام بالحج قبل أشهره فنعقد عمرة على الصحيح كما تقدم (وله أن يحرم كاحرام زيد) روى الشيخان عن أبى موسى انه صلى الله عليه وسلم قال له لم أهلت فقلت لبيت باهلال النبى صلى الله عليه وسلم قال فقد أحسنت طف بالبيت وبالصفا والمروة وأحل (فان لم يكن زيد محرما انعقد احرامه مطلقا) ولغت الاضافة الى زيد (وقيل ان علم عدم احرام زيد لم ينعقد) احرامه كالمو قال ان كان محرما فقد أحرم فلم يكن محرما وقرئ الاصح بأن فى المقيس عليه تعليق أصل الاحرام بخلاف المقيس (وان كان زيد محرما انعقد احرامه كاحرامه) ان كان حجا فحج وان كان عمرة فعمرة وان كان قرآنا فقرآن وان كان مطلقا فطلق ويتخير كما يتخير زيد ولا يلزمه الصرف الى ما يصرف اليه زيد وان عين زيد قبل احرامه انعقد احرامه مطلقا وقيل معناه وان كان احرام زيد فاسدا انعقد له اذ مطلقا وقيل لا ينعقد له (فان تعدد معرفة احرامه بموته) أو جنونه أو غيبته كفى الروضة وأصلها (جعل) هذا (نفسه قارنا) بأن نوى القران (وعمل أعمال النسكين) ليتحقق الخروج عما شرف فيه

* (فصل المحرم) أى مرید الاحرام (ينوى) أى الدخول فى الحج أو العمرة أو فیهما ويستحب أن يتلفظ بما نواه ويلى فيقول بقلبه ولسانه نويت الحج وأحرمت به لله تعالى ليك اللهم الى آخره (فان لبي بلا نية لم ينعقد احرامه وان نوى ولم يلب انعقد) احرامه (على الصحيح) والثانى لا ينعقد لا طباق الناس على الاعتناء بالتلبية عند الاحرام ولا يجب التعرض للفرضية جرما ذكره فى شرح المذهب

وخرج ينتظر القضاء فقول أبى موسى انه أهل كاهلاله صلى الله عليه وسلم يقتضى الانعقاد مبهما ولو صرف النبى صلى الله عليه وسلم عليه وسلم احرامه الى الحج بعد ذلك فلا ينال ذلك أمره لابي موسى بأعمال العمرة أما ان قلنا انه صلى الله عليه وسلم كان محرما بحج كما هو المرجح عندنا فيكون أمره لابي موسى من باب الفسخ الى العمرة خصوصية له ولا مثاله فى ذلك العام (قول) المتن فان تعدد الحج قال ابن الرفعة ولا يحسن هنا الاجتهاد لانه متلبس بالعبادة كالمو شئت فى عدد الركعات ثم لو قلنا يتحيز فلم يظهر له شئ جعل نفسه قارنا (قوله) ليتحقق الخروج يريد ايه يبرأ من الحج دون العمرة لانه اذا كان ذلك قبل الاتيان بالاعمال مثلا فان كان محرما بالحج لم يضر تجديد النية وادخال العمرة عليه لا يقدح وان كان محرما بالعمرة فادخال الحج عليها جائز بخلاف العمرة لا يخرج عنها الاحتمال أن يكون محرما بالحج وان كان قد وقف ولم يطف فاذا نوى القران ثم عاد ووقف ثانيا أجزأه الحج دون العمرة وان طاف ثم شئت فأتى عمرة ثم أحرم بالحج برئ منه فقط أيضا ولم يتم أعمال العمرة ولو كان نوى القران أو

الحج وأتى بالاعمال فلا يبرأ عن شئ لان الحج لا يدخل على العمرة بعد الطواف ومن الجائز ان يكون معتمرا وان كان بعد الطواف والوقوف فى الحرم بحج أو قرآن لم يبرأ من شئ فان لم يحرم وأتم أعمال العمرة ثم أحرم بالحج برئ منه وعابه دم وان أتم أعمال الحج ثم أحرم بالعمرة برئ منه ولا دم * (فصل المحرم ينوى الح) * (قول) المتن فان لبي بلا نية لم ينعقد احرامه وقيل فى قول ينعقد وعليه اذا أطلق التلبية انعقد مطلقا وخص الامام الخلاف بما لو أطلق التلبية ولم يخطر بباله قصد الاحرام أما من ذكرها حاكيا أو معناه أو قصد ما سوى الاحرام لم يكن محرما (قوله) والثانى الح انظر هل يشترط عليه اقتران التلبية بلفظ التلبية اظاهرا لاشتراط والحاصل ان لفظ التلبية على هذا الوجه كلفظ التكبير فى الصلاة

في باب صفة الصلاة (ويسن الغسل للأحرام) لأنه صلى الله عليه وسلم اغتسل لأحرامه رواه الترمذي وحسنه وسواء في ذلك الأحرام بحج أم بعمره أم هما ذكر في شرح المذهب (فإن عجز) عن الغسل لعدم الماء أو لعدم القدرة على استعماله (تيمم) لأن التيمم ينوب عن الغسل الواجب فعن المندوب أولى (و) الغسل (لدخول مكة) لأنه صلى الله عليه وسلم فعله بذى طوى رواه الشيخان وسيأتي بطوله أول الباب الآتي قال في شرح المذهب وهذا الغسل مستحب لكل داخل محرم سواء كان محرما بحج أم بعمره أم قران (ولوقوف بعرفة) عشية (وبجذلفة غداة التجر) وفي أيام التشريق الثلاثة (للمحرم) لأن هذه مواطن يجتمع لها الناس فسق الغسل لها قطعاً للروائح الكريهة وسواء في هذه الاغتسال كلها الرجل والمرأة الطاهر وغيرهما وروى مسلم أن أسماء بنت عميس ولدت محمد بن أبي بكر بذى الحليفة فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتهل وللإمام نظرك في نية الحائض والنفساء قال الرافعي والظاهرانما ينويان لأنهما يقيمان مسنوناً ولا يسن الغسل لمحي جرة العقبة اكتفاء بغسل العبد ومن عجز عن الغسل لغير الأحرام تيمم أيضاً وما تقدم في باب الجمعة من حكاية وجهه أن من عجز عن غسلها لا يقيم يأتي هنا كما قاله الرافعي لما تقدم في وجهه من أن الغرض من الغسل التنظيف وقطع الروائح الكريهة والتيمم لا يفيد هذا الغرض ويستحب أن يتأهب للأحرام بحلق العانة وتصف الأبط وقص الشارب وتقليم الأظفار وينبغي تقدم هذه الأمور على الغسل كما تقدم في حق الميت وفي شرح المذهب أن من خرج من مكة فأحرم بالعمرة من الحل واغتسل للأحرام يستحب له أن يغتسل لدخول مكة أن كان أحرم من موضع بعيد منها كالجعرافه والحدبية وإن أحرم من موضع قريب منها كاستعيم أو من أدنى الحل لم يغتسل لدخولها لأن المراد من هذا الغسل النظافة وهي حاصلة بالغسل السابق (وأن يطيب بدنه للأحرام) للاتباع روى الشيخان عن عائشة قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت وسواء في ذلك الرجل والمرأة وفي قول لا يستحب لها (وكذا ثوبه) أي أزار الأحرام ورداؤه (في الأصح) قياساً على البدن والثاني لا يجوز تطييبه لأنه ينزع ويلبس واذنرتة ثم أعاده كان كما لو استأنف لبس ثوب مطيب وفي الروضة وأصلها التعبير في الأول بالجواز وفي التتمة بالاستحباب قال في شرح المذهب وهو غريب ولو تعطر ثوبه من بدنه فلا بأس به قطعاً (ولأبأس باستدامته بعد الأحرام ولا يطيب له جرم) لما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت كأنني أنظر إلى ويصير الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والويصير بالموحدة والمهملة العريق وسواء في الاستدامة البدن والثوب (لكن لو نزع ثوبه المطيب ثم لبسه لزمه الفدية في الأصح) كما لو أخذ الطيب من بدنه ثم رده إليه والثاني لا يلزمه لأن العادة في الثوب أن ينزع ويعاد فجعل عفواً ولو تطيب المرأة ثم لزمها عدة يلزمها إزالة الطيب في وجهه لأن في العدة حق آدمي فالضابطة فيه أكثر (وان تخضب المرأة للأحرام يدها) أي كل يدها إلى الكوع بالخناء لأنها قد ينكشفان وان تسمع وجهها بشيء من الخناء لأنها توهى بكشفه فلتستر لون البشرة بلون الخناء ويكره لها الخضاب بعد الأحرام لما فيه من إزالة الشعث ولا يخضب الرجل والخنثى للأحرام (ويتجرد الرجل لأحرامه عن مخيط الثياب) ليتنفي عنه لبسه في الأحرام الذي هو محرم عليه كما سيأتي ويتجرد بالرفع بضبط المصنف وصرح في شرح المذهب كالرافعي بوجوب التجرد لما ذكر فهو واجب لغيره (ويلبس أزاراً أو رداءً أبيضين) جديدين والأفغسولين (وتغلبن ويصلي ركعتين) للأحرام وتغني عنهما الفريضة روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم أحرم في أزار ورداؤه صلى الله عليه وسلم صلى بذى الحليفة ركعتين ثم أحرم وتقدم في الجنائز حديث البسوا من ثيابكم البياض وقال

(قول) المتن ويسن الغسل الخ ويكره تركه من غير عذر قاله الشافعي وهو يعكس على قول الأصوليين الكراهة ما فيه نهي مقصود فإنه لم يردنهي هنا قاله الرافعي قال الإمام كل مندوب مع الأمر به قصداً تركه تركه انتهى واغتسل الشافعي للأحرام وهو مريض يخاف الماء وقال ابن الصلاح لا ينبغي أن يتربل الغسل في كل موطن ندب فيه فإن له تأديراً في جلاء القلوب وازدهاب درن الغضلة يترك ذلك أرباب السلوب الصافية (قول) المتن فان عجز الخ لو أخر إلى بعد كان أولى ليعم هذا سائر الاغتسال (قوله) مستحبة لكل داخل محرم وكذا إحلال (قول) المتن غداة التجر طاهره أن وقته يدخل بالفجر (قوله) ويستحب أن يتأهب الخ ومن السن السواك أيضاً قاله السبكي (قوله) وينبغي تقدم هذه الأمور لو كان جنباً لم يلزمها (قوله) أي أزار الأحرام ورداؤه وشمله ثياب المرأة (قوله) في الأول متعلق بقول المتن في الأصح (قول) المين لكن لو نزع ثيابه الخ كذلك لو وضع يده عليه عمداً لزمته الفدية (قوله) لأنها ما لم تكن مفسدة الاستنوى لأنها ما لم تكن مفسدة (قوله) ويتجرب بالرفع واء قل أحسن (قوله) ويتجرب بالرفع الخ أي فيكون التجرد واجباً وجوز غيره أن يكون منصوباً عطفاً على ما سلف فيكون مستحباً ويبادر بالنزع عقب الأحرام وفي المسئلة كلام طويل في شرح الروض وشرح الأذري وغيرهما

(قوله) أى استوت قائمة قال السبكي هذا معنى الانبعاث ولكن الأصحاب (٢١٦) عبروا عنه بالاختفى السير (قوله)

رفقة هم الجماعة يرتقب بعضهم ببعض (قول) المتن في طواف القدوم مثله غيره من الطواف المنسوب فيما يظهر رأى فيجربى فيه الخلاف (قوله) ويرفع استنى بعضهم ما لو أدى ذلك إلى تشويش على المصلين (قول) المتن ولقظها ليك الح أصله ألبى لك فحذفت النون من المتن للإضافة والفعل مضمر وجوباً والمعنى على كثرة الإجابة لا خصوص التنية (قوله) ويستحب تكريرها ثلاثاً وأن يقف وقفة لطيفة على قوله والملك (قوله) وهو مثنى مضاف سقطت النون للإضافة وهو منصوب بفعل مضمر وجوباً وليس المعنى على التنية فقط بل المراد كثرة الإجابة وأصل الفعل منها لب فاستقبلوا ثلاثاً بآت فأبدلوا التثنية ياء كما في تطببت فقلبو الباء ياء

(باب دخول مكة الح)

(قول) المتن دخولها الأفضل أن يكون نهراً أو ماشياً وحافياً قال في المجموع ويستحب إذا دخل الحرم أن يستحضر في قلبه ما أمكنه من الخشوع والخضوع بظاهره وباطنه ويتذكر جلالة الحرم ومزينة على غيره وأن يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فترمني على النار وآمنى من عذاب النجوم تبعث عبادك واجعلنى من أوليائك وأهل طاعتك (قول) المتن وأن يغتسل قد سلف سنية هذا الغسل والغرض هنا بيان موضعه وطوى قرية كاستبين التثنية وهى إلى السفلى أقرب سميت بذلك لأشتمالها على بئر مطوية بأحجار أى مبنية والطى البناء وهو مقصور ويجوز توينه وعدمه باعتبار إرادة المكان والبقعة هذا إذا جعل طوى علماً أما إذا جعل صفة وجعل مع المضاف وهو ذواسمها كان بإصريف لا غير

ابن المنذر ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال ليحرم أحدكم في أزارور داء وتلعين انتهى ورواه أبو عوانة في صحيحه (ثم الأفضل أن يحرم إذا انبعثت به راحلته) أى استوت قائمة إلى طريقه (أو توجه لطريقه ماشياً) روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم لم يعمل حتى انبعثت به دابته وروى مسلم عن جابر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اهللنا أن نحرم إذا توجهنا (وفي قول يحرم عقب الصلاة) جالساً روى الترمذى عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أهل بالحج حين فرغ من ركعتيه وقال حديث حسن (ويستحب كثرة التلبية ورفع صوته) أى الرجل (بها) بحيث لا يضرب بنفسه (في دوام إحرامه) هو متعلق بكثرة ورفع أى مادام محرم ما في جميع أحواله (وخاصة) بمعنى خصوصاً (عند تغاير الأحوال) كركوب ووزول وصعود وهبوط واختلاط رفقة) بضم الراء وكسرهما وفرادى صلاة واقبال الليل والنهار وقت السكر فلا استحباب في ذلك متأكد روى مسلم عن جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم أنه لزم تلبينه وروى الترمذى حديث أن تاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالاهلال وقال حسن صحيح والمرأة لا ترفع صوتها بل تقتصر على إسماع نفسها فإن رفعت كرهه والخشي كالمرأة أذ كرهه في شرح المذهب (ولا تستحب) التلبية (في طواف القدوم) والسعي بعده لأن فهماً أذكاراً خاصة (وفي القديم يستحب فيه) وفي السعي (بلا جهر) ولا يلي في طواف الأفاضة خرم لا خذه في أسباب التحلل وتستحب التلبية في المسجد الحرام ومسجد الخيف بمنى ومسجد إبراهيم بعرفة وكذا سائر المساجد في الجديد ويرفع الصوت فيها (ولقظها ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك) لا اتباع رواه الشيخان ويستحب تكريرها ثلاثاً والقصد بليك وهو مثنى مضاف إلى الإجابة بدعوة الحج في قوله تعالى وأذن في الناس بالحج (وإذا رأى ما يعجبه قال ليك أن العيش عيش الآخرة) قاله صلى الله عليه وسلم حين وقف بعرفات ورأى جمع المسلمين رواه الشافعي والبيهقي عن مجاهد مرسلًا ومعناه إن الحياة الطالبة الهنيئة لذاتمة هي حياة الدار الآخرة (وإذا فرغ من تلبينه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال تعالى ورفعنا لك ذكرك أى لا أذكر إلا ذكركمى لطبلي ذلك (وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاضه من النار) روى الشافعي والدارقطني والبيهقي أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من تلبينه في حج أو عمرة سأل الله رضوانه والجنة واستعاض رحمة من النار قال في شرح المذهب والجمهور رضعوه

(باب دخوله مكة زادها الله شرفاً)

(الأفضل) للحرم بالحج (دخولها قبل الوقوف) بعرفة كما فعل صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو مشهور (وأن يغتسل داخلها) الجأى (من طريق المدينة بذي طوى ويدخلها من ثنية كداء) روى الشيخان عن نافع قال كان ابن عمر إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ثم سبب بذي طوى ثم يصلى به الصبح ويغتسل ويحدث أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وفي رواية لمسلم أن ابن عمر كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهراً ويدكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله وروى ابن عمر وهائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى والعليا تسمى ثنية كداء بالفتح والمد والتون والسفلى تسمى ثنية كدى بالضم والقصر والتون وهى عند جبل فعية عان والثنية الطريق الضيق بين الجبلين وذو طوى بين التينين وأقرب إلى السفلى وهو مثلث الطاء أما الجأى من غير طريق المدينة فلا يؤمر بالغسل بذي طوى بل بخوضه من طريقه كما ذكر في شرح المذهب ولا بالدخول من الثنية العليا وقال الشيخ أبو محمد يستحب له الدخول منها وصححه في الروضة وشرح المذهب لما قاله الشيخ من أنها

(قوله) أي الكعبة بنتها الملائكة قبل خلق آدم بألوف عام وجعلها ثم بناه إبراهيم عليه الصلاة والسلام ثم بنه قريش ثم بناه ابن الزبير غلى القواعد ثم بناه الحاجب بامر عبد الملك والذي بناه منه حائط الحجر وهدم من بناء ابن الزبير من ناحية الجرسنة أدرع وشبرا وأبقاه على الارتفاع الذي صنعه ابن الزبير وهو سبعة وعشرون ذراعا وكان في بناء قريش ثمانية عشر وهي عندنا أفضل من المدينة وجعل ابن خزم ذلك التفضيل ثابتا للحرم وعرفات وان كانت من الحبل (٢١٧) قال بعضهم بين الركن والمقام وزعم قبر تسعة وتسعين نبيا منهم هود وصالح وشعيب وإسماعيل

عليهم الصلاة والسلام (قوله) بعد رفع يديه أي وهو واقف (قول) المتن تشريفاً أي رفعة وعلوا (قول) المتن وتكريماً أي تفضيلاً (قول) المتن مهابة أي اجلالاً (قول) المتن وبراً قال الاسنوي هو الاتساع في الاحسان (قوله) ومعنى السلام الاقول الح في السبكي السلام الاوّل اسم الله ومعنى الثاني من أكرمه بالسلام فقد سلم فخار بنا بسلام أي سلطنا تحتنا انا من جميع الآفات (قوله) وبناء البيت الحنوطيّة لقول المتن يدخل (قوله) قال الرافعي وغيره فيه ان الذي كان على طريقه صلى الله عليه وسلم باب ابراهيم انتهى قيل المعنى فيه مواجهة الجهة التي فيها باب الكعبة لقوله تعالى واثنوا اليوت من أبوابها قال الشيخ عز الدين وهي أشرف جهات البيت زاده الله شرفاً (قول) المتن ويبدأ الطواف القدوم هو تحية البيت وتحية المسجد تطلب أيضاً هنا وتحصل بر كعتي الطواف كذا قاله الاسنوي هنا نقلاً عن القاضي أي الطبيب وسيأتي عن شرح المذهب ما يخالفه وفي السبكي ان دخل ومنع من الطواف صلى تحية المسجد والذي ذكره الاسنوي ذكره السبكي أيضاً (قوله) وهذه المسئلة قد تستفاد الح أي بخلاف قول المناهج ثم يدخل المسجد الح فإنه لا يفيد ذلك (قوله)

ليست على طريق المدينة وقد عدل النبي لها (ويقول اذا أنصر البيت) أي الكعبة بعد رفع يديه (اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وزد من شرفه وعظمه بمن حجه أو اعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً) للاتباع رواه الشافعي والبيهقي وقال هذا منقطع ونقظهما بديل وعظمه وكثرته (اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام) قاله عمر رضي الله عنه رواه عنه البيهقي قال في شرح المذهب واسناده ليس بقوى ومعنى السلام الاوّل دو السلامة من النقائص والثاني والثالث السلامة من الآفات وبناء البيت رفيع يرى قبل دخول المسجد اذا دخل من أعلا مكة (ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه) سواء كان في صوب طريقه أم لا بخلاف لأنه صلى الله عليه وسلم دخل منه ولم يكن على طريقه قاله الرافعي وغيره وروى البيهقي دخوله صلى الله عليه وسلم منه عن ابن عباس في عهد قريش وذلك في عمرة القضاء وعن ابن عمر وعطاء ولم يصرحا بالحج الذي الكلام فيه ولا بغيره وفي شرح المذهب اتفق أصحابنا على انه يستحب للحرم أن يدخل المسجد الحرام من باب بني شيبه (ويبدأ طواف القدوم) روى الشيخان عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم مكة انه توضأ ثم طاف بالبيت وأورده الرافعي حج فأول شيء الى آخره ولودخل والناس في مكتوبة صلاها معهم أولاً ولو اقيمت الجماعة وهو في أثناء الطواف قدم الصلاة وكذا لو خاف فوت فريضة أو سنة مؤكدة ولو قدمت المرأة نهاراً وهي جميلة أو شريفة لا تبرز للرجال أخرت الطواف الى الليل وهو تحية البقعة أي المسجد الحرام كما ذكره في شرح المذهب قال وفي فواته بالتأخير وجهان حكاهما امام الحرمين ويؤخر عنه أكثر ما نزله وتغير شيابه وهذه المسئلة قد تستفاد من قول المحرر وأن يقصد المسجد الحرام كافرغ من الدعاء (ويختص طواف القدوم) في المحرم (بحاج دخل مكة قبل الوقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتمر لدخول وقت الطواف الفرض عليهما أما الحلال فيستحب طواف القدوم له أيضاً (ومن قصد مكة لالتسك) كأن دخلها التجارة أو رسالة أو زيارة (استحب له أن يحرم بحج أو عمرة) كتحية المسجد لدخوله (وفي قول) يجب) لطباق الناس عليه والسنن يندرفها الاتفاق العملي (الا أن يتكرر دخوله ككتاب وصياد) فلا يجب عليه جزمًا للشقة بالتكرّر وللوجوب في غيره شروط أن يجيء من خارج الحرم فأهله لا احرام عليهم قطعاً وأن لا يدخلها قتال ولا خائفان دخلها لقتال باغ أو قاطع طريق أو غيرهما أو خائفان من ظالم أو غريم يحبسوه وهو معسر لا يمكنه الظهور لاداء النسك لم يلزمه الاحرام قطعاً وأن يكون حراً فاعبد لا احرام عليه قطعاً وقيل ان أدن له سيده في الدخول محرماً فهو كحر وعلى الوجوب لو دخل غير محرم فقيل يلزمه القضاء بأن يخرج ثم يعود محرماً والاصح القطع بأنه لا قضاء عليه لان الاحرام تحية البقعة فلا يقضى كتحية المسجد قال ابن كجب ولا يجبر بالدم بخلاف ما لو أحرم بعد مجاوزة الميقات فعليه دم والحرم كحكمة فيما ذكر

ل ل ل لا يطلب من الداخل الح لو وقف ثم دخل قبل وقت طواف الركن وطاف وقّع عن القدوم فيما يظهر (قوله) فان دخلها لقتال الح استدل الرافعي لذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح غير محرم واعترض بأن من خصاً ثم صلى الله عليه وسلم أن يدخل مكة بغير احرام ودفع بأن أصحابه أيضاً في ذلك اليوم دخلوا بغير احرام فان قات قد فتحت صلحاً مع أبي سفيان فكيف يتقال دخلها لقتال قاتنا كان غير راثوبه لمح

﴿فصل للطواف بأنواعه﴾ * (قوله) كطواف القدوم الخ نقي من الأنواع الطواف النفل وقد يقال قيد بذلك لما قال في الخادم بحاشائه
 لظاهر النص أن التطوع بطوفة واحدة يجوز في النفل كالصلاة (قوله) كافي الصلاة في الخادم هنا يكره للراءهنا الانتقاب في الصلاة
 * فائدة * الطهارة واجبة عند الحنفية وليست شرطاً وأدركها مع الجنابة أو الحيض وجبت بدنه ومع الحدث شاة (قوله) إلا أن الله قد
 أحل فيه الخ وجه الدلالة الاقتصار على استثناء حكم واحد واستدل أينما ابتداء أبي بكر رضي الله عنه ولا يطف بالبيت عريان وصككوا
 في الحائلية يطوفون عراة ويرون أن ذلك أفضل ليكونوا كما خلقوا وكانت المرأة تشد على فرجها سورا (قول) المتن فلو أحدث الخ نقل
 في الكفاية عن النص أنه لو أغشى عليه وجب الاستئناف والوضوء وعاله بزوال التكليف بخلاف المحدث بغيره * فرع * حكم الخارج لحاجة
 حكم الخارج للمحدث قاله الماوردي (قوله) ويمر تلقاء وجهه من جملة ما خرج بهذا ان (٢١٨) يدار بالريض وهو مستلق على ظهره

وشقه الايسر لجهة البيت (قول) المتن
 مبتدئا الخ هو حال فيصير المعنى يجعل
 البيت عن يساره في حال ابتدائه بالجر
 الاسود فلا يفيد ذلك وجوب الابتداء
 بل ولا جوب الجعل في حالة عدم الابتداء
 كذا أو رده الاسنوي ثم قال ومثله
 يجري في محاذيا (قوله) بأن لا يقدم
 جزء الخ أي بأن يكون ذلك الجزء جاوز
 الحجر الى جهة الباب فهذا هو المضّر
 لا تقدم جميع البدن عن أول الحجر الذي
 في جهة الركن اليماني يدلك على ذلك
 مسألة البعض الآتية عن العراقيين
 (قول) المتن فاذا انتهى اليه ابتداء
 قضيته أنه لا فرق في ذلك بين العزم والسهو
 لكن قد ذكر في الصلاة أنه لو قرأ
 النصف الثاني عمدا ثم قرأ الأول لا يني
 عليه بل يجب الاستئناف وكان قياسه
 أن التعمد اذا ابتداء من الباب ودار حتى
 انتهى اليه لا يحسب له مرور من الحجر
 اليه حتى يعود الى الحجر ثانياً واذا لم
 تحسب تلك المسافة فلا يحسب ما بعدها
 وهكذا حتى ينتهي الى طوفة قد عاده فيها
 من الباب الى الحجر كذا ذكره الاسنوي

* (فصل للطواف بأنواعه) كطواف القدوم وطواف الفرض وطواف الوداع (واجبات) لا يصح
 الا بها (وسنن) يصح بدونها (أما الواجب فيشترط) له (ستر العورة وطهارة الحدث والنفس)
 كافي الصلاة قال صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق فنطق فلا
 ينطق الا بخبر رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم فلو طاف عارياً أو محدثاً أو على ثوبه أو بدنه نجاسة
 غير معفو عنها لم يصح طوافه وكذا لو كان يطأ في مطافه النجاسة قال في شرح المذهب وغلبتها فيه معامت
 به البلوى وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين العنوق عنها وينبغي أن يقال يعني عما
 يشق الاحتراز عنه من ذلك (فلو أحدث فيه توضاً ونحوه في قول استأنف) كافي الصلاة وفرق
 الأول بأن الطواف يحتمل فيه ما لا يحتمل في الصلاة كالفعل الكثير والكلام ولوسبقه الحدث
 فان قلنا في التعمدين فهنا أولى والا فقولان أرجحهما البناء وسواء على البناء طال الفصل أم لا بناء
 على ما سياتي ان من سنن الطواف موالاة وفي قول أنها واجبة فيستأنف في الطول بلا عذر على
 هذا وحيث لا نوجب الاستئناف نستحب (وأن يجعل البيت عن يساره) ويمر تلقاء وجهه (مبتدئا)
 في ذلك (بالجر الاسود محاذيا) بالمعجمة (له في مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) بأن لا يقدم جزء من بدنه
 على جزء من الحجر وفي المذهب وشرحه يستحب استقباله ويجوز جعله عن يساره وذكر الامام والغزالي
 ان المراد بجميع البدن جميع الشق الايسر (فلو بدأ بغير الحجر لم يحسب فاذا انتهى اليه ابتداء منه)
 ولو حاذاه ببعض بدنه وبعضه مجاوز الى جانب الباب فالجديد لا يعتد به هذه الطوفة ولو حاذى بجميع
 البدن بعض الحجر دون بعض أجزاءه ذكره العراقيون كذا في الروضة كأصلها في المسألتين
 وفي شرح المذهب في الثانية ان أمكن ذلك ثم قال وذكر صاحب العدة وغيره في المسألتين قولين
 انتهى وطاهر ان المراد بمحاذاة الحجر في المسألتين استقباله وان عدم المحاذاة في الاولى لهدم المرور
 بجميع البدن على الحجر فلا بد في استقباله المعتد به مما تقدم وهو ان لا يقدم جزء من بدنه على جزء من
 الحجر المذكور في الروضة وأصلها وان عبر فيه - ينبغي ولو استقبل البيت أو استدره أو جعله عن يمينه
 ومشى نحو الركن اليماني أو نحو الباب أو عن يساره ومشى فقهري نحو الركن اليماني لم يصح
 طوافه (ولو مشى على الشاذروان) بفتح الذال المعجمة وهو الجدار البارز عن علوه بين ركن الباب

ثم قال والفرق مشكل (قول) المتن ابتداء منه أي مع اليه حيث اعتبرت (قوله) وظاهر الخ فيه رد على الاسنوي حيث قال في الثانية والركن
 قد تكفلوا تصويرها ولا وقفة فيه وصورتها أن لا يستقبل الحجر بوجهه بل يجعله على يساره وحينئذ فيكون الحجر في سمت عرض بدنه والغالب أن
 المنكب ونحوه مما هو في جهة العرض دون جرم الحجر وقوله ان المراد الخ هو مستفاد من قوله بجميع بدنه وقوله ان أمكن ذلك (قول) المتن على
 الشاذروان الخ فلا يصح ما بعد ذلك وبه تعلم ان الترتيب يعتبر بين الاشواط وكذا بين أجزاء كل شوط (قوله) وهو الجدار الخ كذا في الاسنوي وبه تعلم
 ان قول الكمال المقدسي في شرح الارشاد هو القدر الذي تركته قريش من عرض الاساس خارجا عن عرض الجدار فيما عدا جهة الحجر غير صواب
 ومن ثم تعلم ان البناء الذي يشبه الشاذر وان الكائن الآن من الاسود الى اليماني ثم منه الى الشامي محدث ولعله مشأ وهم شارح الارشاد على ان الذي
 قاله هو ما في نفوس الناس فليتبه له وقد يعتذر له بأنه في تلك الجهة أيضاً ولكن جهة الباب أظهر ثم رأيت العراقي تعرض للمسألة وقال ان اختصاصه
 بجهة الباب قاله الرافعي تعالاً للامام وهو خلاف المشاهد من تعميم الجدران الثلاث كما صرح به الازرق في تاريخ مكة انتهى

(قول) المتن في موازاته احترز عن مشيه لافي سوازة الشاذروان كافي الجهة التي بين اليماني والركن الاسود وكذا التي بين اليماني والشامي (قوله) والصحيح قدرسته أذرع الى آخر الفتحه منها * فرع * ولو استقبل هذا المقدار في الصلاة لم تصح لانه غير قطعي وقد يشكل عليه استقبال المسلمين له بعد بناء ابن البريقان قيل ذلك اجماع (٢١٩) قيل فهل ادام حكمه بعد هدم الحاج له (قول) المتن وجهه هو وجهه ويؤيده ان الجنب اذا أدخل يده

في المسجد لا اثم عليه (قول) المتن سبعا هو في طواف التسك أما النفل فاول في الخادم جواز التطوع بطوفة واحدة وانه يجوز اطلاق التيسه ثم يزيد على السبعة أو ينقص كالصلاة وفيه نظر (قول) المتن ماشيا أي وحافيا أيضا قال في الاملاء وأحب لو كان المطاف خاليا أن يقصر في الشيء ليكثر له الاجر (قوله) قال الامام الح كذا نقله عنه الشيخان وأقره واعتضه الاسنوي بتصريحهم بتحريم ادخال الصبيان المساجد كما نقله الرافعي عن صاحب العدة واعتضه النووي فقال في زيادة الروضة اذالم يغلب تجسسهم كان مكروها قال الاسنوي فهذا صريح في التحريم عند غلبة التجاسه والكراهة عند عدم الغلبة وأما طواف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لعذر وهو استفتاء الناس له وتعليم الناسك (قول) المتن ويستلم الح قال الاسنوي ولا يقبل اليد في هذه الحالة (قول) المتن لا يقبل الركنين الح قال الاسنوي رحمه الله الحكمة في اختلاف أحكام هذه الاركان ان الركن الاسود فيه فضيلتان وجود الحجر الاسود فيه وكونه على قواعد ابراهيم واليماني فيه الفضيلة

والركن الشامي (أو من الجدار) الكائن (في موازاته) أي الشاذروان (أو دخل من احدى فتحتي الحجر) بكسر الخاء (وخرج من الاخرى) وهو بين الركنين الشاميين عليه جدار قصير (لم تصح طوقته) في المسائل الثلاث لانه فيها طائف في البيت لانه وقد قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق والحرقيل جميعه من البيت والصحيح قدرسته أذرع فقط (وفي مسئلة المس وجهه) انه تصح طوقته فيها لان معظم بدنه خارج فيصدق انه طائف بالبيت (وان يطوف سبعا داخل المسجد) ولو في أخرياته ولا بأس بالخائل فيه كالسقاية والسواري والاصل فيما ذكر الاتباع منه ما روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثا ومشى أربعا وروى البخاري من حديث بن عمر نحوه الا المشي على يمينه وروى مسلم عن جابر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي على راحته يوم النحر ويقول لتأخذوا عني مناسككم فاني لا أدري لعلى لا أحج بعد حجتى هذه (وأما السن فان يطوف ماشيا) كما تقدم في الحديث ولا يركب الا لعذر كمرض وطاف صلى الله عليه وسلم راكبا في حجة الوداع كما رواه الشيخان ليراه الناس فيستفتوه ولو طاف راكبا لعذر جاز بلا كراهة قال الامام وادخل الهجمة التي لا يؤمن تلويثها المسجد مكرهه (ويستلم الحجر أول طوافه) كما تقدم في الحديث (ويقبله) روى الشيخان عن ابن عمر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله (ويضع جبهته عليه) روى البيهقي عن ابن عباس قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم سجد على الحجر (فان عجز) عن التقبيل ووضع الجبهة لرحمة (استلم) أي اقتصر على الاستلام باليد ثم قبلها (فان عجز) عن الاستلام (أشار يده) ولا يشير بالقم الى التقبيل وفي الروضة يستحب الاستلام بالخشبة ونحوها اذالم يتمكن من الاستلام باليد أي ويقبل الخشبة أو نحوها وفي شرح المذهب فان لم يتمكن بعضا ونحوها أشار يده أو بشئ فيها ثم قبل ما أشار به وفي الروضة ولا يستحب للنساء استلام ولا تقبيل الا عند خلواطاف في الليل أو غيره وفي شرح المذهب يستحب ان يخفف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت (ويراعى ذلك) أي الاستلام وما بعده (في كل طوفة ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلهما ويستلم اليماني ولا يقبله) لكن يقبل اليد بعد استلامه ويفعل ذلك في كل طوفة روى الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركن اليماني والحجر الاسود في كل طوفة ولا يستلم الركنين الذين يليان الحجر (وان يقول أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم ايماننا بك وتصديقنا بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم) قال الرافعي روى ذلك عن عبد الله ابن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وهو غريب وقوله ايمانا مفعول له لا طوف مقدر (وليقبل قبالة الباب اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والامن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار) ويشير الى مقام ابراهيم وهذا الدعاء أو رده الشيخ أبو محمد مع دعاء عند الركن الشامي ودعاء تحت الميزاب ودعاء بين الشامي واليماني وأسقطها جميعها من الروضة (وبين اليمانيين اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) رواه أبو داود وبلغظ ربنا بديل اللهم عن عبد الله بن السائب سمعت رسول الله

اثنا عشر والشافعيان خاليان عن هذين انتهى وهو صريح في ان الشاذروان خاص بما بين الركن الاسود والشامي كما سلف قريه (قول) المتن وبين اليمانيين اللهم قال الاسنوي الذي في الشرحين والحجر ربنا بديل اللهم وهو الوارد وقد سهى في الروضة فتبعه في المهاج

(قوله) **المتن** وليدع بما شاء أي كما في الصلاة (قوله) وهي فيه أفضل أي لقوله صلى الله عليه وسلم يقول الرب سبحانه وتعالى من شغله ذكرى من مسئلتني أعطيه أفضل مما أعطى السائلين وفصل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه رواه الترمذي وقال حديث حسن (قول) **المتن** وان يرمل في الأشواط الخ قيل ليس فيه دلالة على استيعابها (قوله) ويستوعب (٢٢٠) نبه عليه لأن عبارة الكتاب قد لا تفيد

صلى الله عليه وسلم يقوله بين الركنين وفي المحرر والشرح ربنا وفي الروضة اللهم ربنا (وليدع بما شاء) في جميع طوافه (وما تقرر الدعاء) فيه (أفضل من القراءة وهي) فيه (أفضل من غير ما تقرر) وفي وجه أنها أفضل من ما تقرر أيضا (وان يرمل في الأشواط الثلاثة الأولى بان يسرع مشيه مقربا خطاه ويمشي في الباقي) على هيئته لا اتباع كما تقدم ويستوعب البيت بالرمل روى مسلم عن ابن عمر قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثا ومشى أربعا ولو طاف راكبا أو محمولا حرك الدابة ورمل به الحامل ولو ترك الرمل في الثلاثة لا يقضيه في الأربع لأن هيئتها السكينة فلا تغير (ويختص الرمل بطواف يعقبه سعي وفي قول بطواف التمدوم) لأن ما رمل فيه النبي كان لتمدوم وسعي عقبه فعلى القولين لا يرمل في طواف الوداع ويرمل من قدم مكة معتمرا لجزء طوافه عن التمدوم وكذا من لم يدخلها حاجا إلا بعد الوقوف وان دخلها قبله ولم يرد السعي عقب طوافه للتمدوم رمل فيه على الثاني دون الأول والحاج منها يرمل في طوافه على الأول دون الثاني ومن أراد السعي عقب طوافه للتمدوم رمل فيه على القولين ودارم فيه وسعي عقبه لا يرمل في طواف الأفاضة ان لم يرد السعي عقبه وكذا ان أراد في الطهر له نه غير مطلوب منه فقول المصنف يعقبه سعي أي مطلوب أو محسوب واد طاف للتمدوم وسعي عقبه ولم يرمل فيه لا يقضيه في طواف الأفاضة في الأصح وقيل لا يظهر ولو طاف وردد ولم يسع رمل في طواف الأفاضة لبقاء السعي عليه (وليقبل فيه) أي في الرمل (اللهم اجعله حجا مبرورا وادنا مغفورا وسعيام شكورا) قال الرازي روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اجعله أي ما أنافيه من العمل المحبوب بالذنب قال في التبيين ويقول في الأربعة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم ربنا آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (وان يضطبع في جميع كل طواف يرمل فيه وكذا في السعي على الصحيح وهو جعل وسط ردائه تحت منكبه الايمن وطرفه على) منكبه (الايسر) كدأب أهل الشطارة مأخوذ من الضبع بسكون الواو وحده وهو العصد روى أبو داود عن ابن عباس باسناد صحيح كما قاله في شرح المهذب انه صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمر وا من الجعرانة فرملوا بالبيت وحملوا أردتهم تحت آباطهم ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى وقيس السعي على الطواف بجامع قطع مسافة مأثور بتكررها سبعا ومقابلته يقف مع الوارد (ولا ترمل المرأة ولا تضطبع) أي لا يطلب معها ذلك قال في شرح المهذب والخش في ذلك كالمراة (وان يقرب من البيت) تبركاته (فلوفات الرمل بالقرب لرحمة فالرمل مع بعد أولى) لانه متعلق بنفس العبادة والقرب متعلق بموضعها (الا أن يخاف صدم النساء) بحاشية المطاف (فالقرب بالرمل أولى) تحرز عن مصادمتهم المؤدية إلى انتقاض الطهارة وكذا لو كان بالقرب أيضا نساء يخاف مصادمتهم في الرمل فتركه أولى ولو كان من يفوته الرمل مع القرب لرحمة يرجو فرجة وقف ليجدها نيرمل فيها (وان يوالى طوافه) وفي قول تجب موالاة كاسيأت فيطلل بالتفريق الكثير بلا عذر وقال الامام وهو ما يغلب على الظن تركه الطواف ولو أقيمت المكتوبة وهو فيه فقير بقاء فيها تفريق بعذر (ويصلي بعده

(قوله) ومشي أربعا هذا كذا في طواف التمدوم فلا ينافي ما سلف في ركوبه لانه كان في طواف الركن (قوله) كان للتمدوم وسعي عقبه أي فلا أول نظر إلى الثاني لانتهائه إلى تواصل الحركات بين الجبلين والثاني نظر إلى الأول لانه أول العهد بالبيت فيليق به النشاط والاهتزاز وقوله للتمدوم متعلق بقول المتن وفي قول وقوله وسعي عقبه يرجع لقول المتن ويختص (قول) المتن مبرورا أي لا يخاطبه معصية من البر وهو الطاعة وقيل هو المتقبل وقوله دنا مغفورا أي اجعل ذنبي مغفورا والسعي هو العمل والمشكور هو المتقبل وقيل هو الذي يشكر عليه (قول) المتن في جميع طواف الخ أي فلا يختص ذلك بأشواط الرمل الثلاثة بل يعم السبعة بخلاف السعي وبحث الزركشي أن لا لبس الخيط لعذر لا يطلب منه الاضطباع وفيه نظر (قول) المتن وكذا في السعي بخلاف ركعتي الطواف لأن هيئة الاضطباع مكروهة في الصلاة (قوله) أي لا يطلب منها الخ ظاهره انه غير مكروه (قول) المتن الا أن يخاف ينبغي ان يكون خوف مخالطة النساء في معنى لمسهن (قول) المتن وان يوالى الخوجه عدم الوحوب اها عبادة يجوز ان يتخللها ما ليس منها فلم تجب موالاة كالوضوء فرع لو فرق الأشواط على الايام أو جزأ الشوط قال السبكي جاز ومنعه الزركشي وذكر نصوصا عن

الشافعي صريحة في المنع (قوله) وفي قول تجب موالاة الخ ان قلت ما وجه ذلك كرهنا هنا مع انديسياتي قلت ليعلم ان محل ركعتين التهلين في التفريق الكثير بلا عذر (قول) المتن ويصلي بعده ركعتين أي بنية ولم يستغن عنها كالتطواف في الخ لا لها لبست من جنس افعال الخ وهذه الصلاة تتميز عن غيرها بجريان الياء فيها في الخ عن الغير

(قول) المتن خلف المقام أى فهم فى المسجد أفضل من المنزل وإن كانت نافذة ثم قضية كلامهم أن فعلهما خلف المقام أفضل من فعلهما فى الكعبة زادها الله شرفا وفيه نظر فقد أطلقوا أن النفل داخلها أفضل منه فى المسجد * تنبيه * أفاد الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله أن الصلاة إلى جهة الباب الشريف أفضل من سائر الجهات وطاهر أن مراده ما عدا نفسه الحجر فقد صرح الأصحاب بأن ركعتي الطواف إن لم يفعلهما خلف المقام يفعلهما فى الحجر وهذا طاهر ولا يرد على الشيخ لأن الذى فى الحجر فى البيت ولا يقال فيه أنه أفضل إلى جهة من البيت (قول) المتن وفى قول تجب الموالاة أى لأنه صلى الله عليه وسلم فعلها وقال خذوا عنى مناسككم ثم محل الوجوب الطواف المفروض ويصح السعى قبل الركعتين اتفاقا (قوله) وعورض بما فى الح (٢٢١) انظر هل تتوقف المعارضة على تأخير تأريخ هذا الحديث وأيضا انظر هل ذن من تعارض الخاص والعام فيكون الخاص مخصوصا أم لا

الركعتين خلف المقام يقرأ فى الأولى قل يا أيها الكافرون وفى الثانية الاخلاص) للاتباع رواه فى غير القراءة الشيخان وفيها مسلم (ويجهر) بها (للسلا) ويسر غارا (وفى قول تجب الموالاة) كما تقدم (والصلاة) لأنه صلى الله عليه وسلم لما فعلها تلا قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى رواه مسلم فأفهم أن الآية أمره بها والأمر للوجوب وعورض بما فى حديث الصحيحين المشهور هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع وعلى الوجوب يصح الطواف بدونها ولا يجبر تركها بدم * تنبيه * لا تجب الية فى الطواف فى الأصح لأن الية الحج أو العمرة تشمله نعم يشترط أن لا يصرفه إلى غرض آخر كطلب غريم فى الأصح ولو نام فيه على هيئة لا تنقض الوضوء صح طوافه فى الأصح أما الطواف فى غير حج وعمرة فلا يصح بغير نية بلا خلاف ذكره فى شرح المذهب (ولو حمل الحلال محرما) لمرض أو غيره (وطاف به حسب) الطواف (للمحمول) وكذا الوجه له محرم قد طاف عن نفسه والا) أى وإن لم يكن طاف عن نفسه (فالأصح) أنه إن قصده للمحمول (فه) وينزل الحامل منزلة الدابة وهذا يخرج على اشتراط أن لا يصرف الطواف إلى غرض آخر والثانى يقع الطواف الحامل وهو يخرج على عدم اشتراط ما ذكره والثالث يقع لهما لأن أحدهما دار والأخر ديرة (وإن قصده لنفسه أو لهما فالحامل فقط) قاله الإمام وحكى اتفاق الأصحاب عليه فى الصورة الأولى وحكى البغوى فى الثانية وجهه فى حصوله للمحمول مع الحامل لأنه دار به ولو لم يقصد واحدا من الأقسام الثلاثة فهو كما لو قصد نفسه أو كليهما أى فيقع الحامل فقط ويؤخذ مما ذكر أن الحلال لو نوى الطواف لنفسه وقع له فقط وفى شرح المذهب لو كانا محررين ونوى الطواف فأقوال أصحها وقوعه عن الحامل فقط لأنه الطائف والثانى عن المحمول فقط والحامل كالدابة والثالث عنهما لنتيجهما مع الدوران ويقام بهما الحلالان النساويان فيقع الحامل منهما فى الأصح

* (فصل يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته) * استحبابا (ثم يخرج من باب الصفا للسعى) بين الصفا والمروة للاتباع فى كل دلت رواه مسلم (وشرطه أن يبدأ بالصفا وإن يسعى سبع عداها به من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها إليه أخرى) للاتباع فى كل ذلك وقال أبدأ بمبدأ الله به رواه مسلم (وإن يسعى بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بينهما) أى بين السعى وطواف القدوم كفى المحتر (الوقوف بعرفة) بأن يسعى قبله للاتباع المعلوم من الحديث فى هذا وفى طواف الركن فى العمرة ويقاس به طواف الركن فى الحج (ومن سعى بعد) طواف (قدوم لم يعده) لما روى مسلم عن جابر قال لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم

٥٦ ل الح الرفعة وغيره تقيده بما إذا نواه للمحمول أو أطلق وعليه مشى شيخنا فى شرح المنهج وغيره (قول) المتن قد طاف عن نفسه أى الطواف الذى شمله الأحرام من قدوم وركن كذا فى الاستوى ثم هذه الصورة أيضا أتى فيها بحث ابن الرفعة المذكور * (فصل يستلم الحجر) * قال الرافعى رحمه الله ليكون عهده الاستلام كان أول شئ ابتدأ به الاستسلام انتهى ولم يذكر وأهنا تقيلا ولا سجودا فلعل سببه المبادرة إلى السعى (قوله) بمبدأ الله به أعلم أن الآية لا تدل على الوجوب ولا تنفيه ودليله قوله صلى الله عليه وسلم أسعوا فإن الله كتب عليكم السعى وغير ذلك (قول) المتن بعد طواف ركن أو قدوم أفهم أنه لا يصح بعد طواف نفل أو وداع ولو قبل الوقوف كن أحرم من مكة ثم طاف نفلا أو أراد الخروج لحاجة فطاف للوداع وفى المسئلة كلام فى شرح الارشاد وغيره

(قوله) وفي التنزيل متعلق بقوله أي سعيه (قوله) وقال الشيخ أبو محمد مكرهة اعتمده السبكي (قوله) ثم دجا بين ذلك انظر ما معنى هذه العبارة وكانت المراد انه لما يفرغ من هذا يدعو ثم يعيد التكبير ثم يدعو وهكذا في لفظ الشافعي ودعا بين كل تكبيرتين بما شاء (٢٢٢) ثم وجدت نص البيهقي مصرحاً

ذكره الاذرع في القوت (قول) المتن وان
يمشي الخ قال في الكفاية انما جاز ترك
العدو في محله لان ابن عمر رضي الله عنهما
مشى بين الصفا والمروة وقال ان مشيت
فقد رأيت رسول الله يمشي وان سعبت
فقد رأيت رسول الله يسعي وأنا شيخ
كبير (قوله) ولا يشترط فيه الطهارة
الخ استدلل على ذلك بقوله صلى الله عليه
وسلم افعل ما يفعله الخاح غير ان
لا تطوف بالبيت حيث خص الطواف
بالنهي فعلم ان السعي غير داخل فيه
ولانه نسك لا يتعلق بالبيت فلم يكن من
شرطه ذلك كالموقوف قال ابن الرفعة في
الكفاية (قوله) اخذ بالاقول أي ولو
كان بعد فراغها لانه في النسك

* (فصل يستحب للامام) * (قول) المتن
بالغدو والى مني يؤخذ منه ان الذهاب
قبل الزوال لان العرب تقول غدا فلان
لمن ذهب قبل الزوال وراح لمن ذهب
بعده وهذا الذي يؤخذ منه هو المشهور
وفيه قول بأنه بعد صلاة الظهر بمكة يوم
التروية (قول) المتن ويعلمهم ما أمامهم
الى آخره ويأمرهم فيها بطواف الوداع
تم ان كان الخطيب محرماً افتتح الخطبة
بالتلبية والافبا التكبير (قول) المتن
منى سميت بذلك لكثرة ما يعمى فيها من
الدماء أي يراق وبينها وبين مكة فرسخ
وكذا منها الى المزدلفة ومنها الى عرفات
وقوله ويبيتون بها قال الرافي هو هيئة
وليس بنسك يجبر بدم والغرض منه
لاستراحة للسائر من الغد الى عرفات
من غير تعب قال في شرح المذهب ولا
خلاف في انه سنة (قول) المتن ثم

عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً طوافه الاول أي سعيه وفي التنزيل فلا جناح
عليه أن يطوف بهما وعبارة المحرر كالشرح لم تستحب اعادته بعد طواف الركن فهي خلاف الاولى
وقال الشيخ أبو محمد مكرهة (ويستحب ان يرقى على الصفا والمروة قدر ثمانية) لما روى مسلم عن
جابر انه صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفا فركب عليه حتى رأى البيت وانه فعل على المروة كما فعل على
الصفا قال الشيخ في التبيين والمرأة لا ترقى والواجب على من لم يرق أن يلصق عقبه بأصل ما يذهب منه
ويلصق رؤس أصابع رجله بما يذهب اليه من الصفا والمروة (فاذا رقى) ~~بمسك~~ سكرات قال الله
أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده
لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بما شاء بنا وذنبا
قلت (ويعيد الذكروا الدعاء ثانياً وثالثاً والله أعلم) كذا قال الرافي في الشرح أيضاً الدعاء ثالثاً
وزاده في الروضة وفي حديث جابر السابق بعد قوله رأى البيت فاستقبل القبلة فوجد الله وكبره
وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده أنجز
وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم عاد بين ذلك قال هذا ثلاث مرات وروى النسائي يحيى
ويعت عقب وله الحمد (وان يمشي) على هيئته (أول السعي وآخره ويعدو) أي يسعي سعيًا شديداً
(في الوسط) لقول جابر بعد قوله مرات ثم نزل الى المروة حتى اذا انصبت قدماء في بطن الوادي سعي
حتى اذا صعدنا مشى الى المروة (وموضع النوعين) أي المشي والعدو (معروف) هناك فيمشي حتى
يتقي بينه وبين الميل الاخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ست أذرع فيعدو حتى يتوسط بين
الميلين الاخضرين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بدار العباس رضي الله عنه فمشى حتى
ينتهي الى المروة واذا عاد منها الى الصفا مشى في موضع مشيه وسعى في موضع سعيه أولاً والمرأة لا تسعي
ويستحب أن يقول في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم وأن يوالي بين
مرات السعي وبينه وبين الطواف ولا يشترط فيه الطهارة وستر العورة ويجوز فعله راكباً ولو شك
في عدد مراته من مرات السعي أو الطواف أخذ بالاقول ولو كان عنده انه أتمها فأخبره ثقة ببقاء شيء
منها لم يلزمه البيان به لكن يستحب

* (فصل يستحب للامام) * اذا خرج مع الحجج (أو منصوبه) المؤمر عليهم وقد بعث رسول الله صلى الله
عليه وسلم أبابكر رضي الله عنه أميراً على الحجج في السنة التاسعة من الهجرة متفق عليه (ان يحط
بمكة في سابع ذي الحجة بعد صلاة الظهر خطبة فردة يأمر فيها بالغدو والى منى ويعلمهم ما أمامهم من
المناسك) الى الخطبة الثانية الآية قال ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل يوم
التروية بيوم خطب الناس وأخبرهم بمناسكهم ورواه البيهقي بإسناد جيد كما قاله في شرح المذهب ويوم
التروية اليوم الثامن ولو كان السابع يوم جمعة خطب بعد صلاة الجمعة (ويخرجهم من غد) للاتباع
رواه مسلم بعد صلاة الصبح وان كان يوم جمعة فقبل الفجر (الى منى) ويبيتوا بها فاذا طلعت الشمس
قصدها عرفات قلت كما قال الرافي في الشرح (ولا يدخلونها بل يقيمون بنبرة بقرب عرفات حتى تزول
الشمس والله أعلم ثم يخطب الامام بعد الزوال خطبتين) للاتباع في كل ذلك رواه مسلم بين لهم
في أولاهما ما أمامهم من المناسك الى خطبة يوم النحر ويخرجهم على اكثار الدعاء والتهليل بالموقف

يخطب الامام الخ روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم نزل بنبرة حتى اذا زاغت الشمس أمر بالقصوى فرحلت له فأقي بطن الوادي ويخففها
خطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلي العصر ثم ركب صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس ودهبت
الصفرة قليلاً

(قول) المتن ثم يصلي بالناس الظهر الخ ويسر فيهما خلافاً لابي حنيفة (قوله) والجمع للسفر أي وأما القصر فهو للسفر بلا خلاف كما صرح به الأصحاب رضي الله عنهم والمراد بلا خلاف عندنا فقد ذهب مالك إلى أن أهل مكة يقصرون (قوله) ويقصرهما أيضاً المسافرون ولا يضر في ذلك كون الخارج من مكة إلى وطنه عازماً على العود إليها للطواف وغيره وإن كان مقبلاً قبل ذلك المستوطن بها إذا خرج قاصداً للسفر إلى مصر مثلاً يعتبر فيه عدم العود كما لا يخفى لأنها وطنه ونية العود إليه دواماً ماطعة فكيف بها ابتداءه كذا ظهر لي ولم أره مسطوراً وقد حدث الآن أقامتهم بمكة قبل المناسك أياماً وذلك مانع من قصر غير أهل مكة أيضاً فليتأمل (قول) المتن ويقفوا منصوب عطف على يخطب فاقضى أنه مستحب مع انه ركن والجواب (٢٣٣) أن قوله إلى الغروب سهل ذلك نعم قضية العطف أفراد الضمير ولكن جمعه بالنظر إلى

ماقاله الشارح * تبييه * أهمل المصنف الغسل لهذا الموقف وللشعر وأيام التشريق لكونه ذكره فيما سبق (قول) المتن ويدعوه من مستحسن الدعاء فيه ما ذكره الرويانى اللهم أنت تسمع كلامي وترى مكاني وتعلم سرى وعلايتي ولا يخفى عليك شئ من أمري أسألك مسألة المسكين وابتهل اليك ابتهاً الدليل وأدعوك دعاء الخائف الضعيف يدعاه من خضعت لك رقبته وفاضت عبرته وذل لك جسده ورغم لك انفه اللهم لا تجعلني بدعائك شقياً وكن لي رافعاً رجلي وأخيراً المسؤولين ويا خير العطين لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير (قول) المتن وأخروا المغرب قال الاسنوى تقلعن الاملاء ان ذلك في حق من قصد المصير إليها حالا والافقدهم ونوزع أي بدلالة النص كما في التكت (قول) المتن وان كان ما را في طلب آبق أشار بالمرور إلى عدم اشتراط المكث وبطلب الآبق إلى ان العرف لغرض آخر لا يضر قال الامام ولم يجز وافية الخلاف في صرف الطواف

ويخففها ويجلس بعد فراغها بقدر سورة الاخلاص ثم يقوم إلى الثانية سقياً يأخذ المؤذن في الاذان ويخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن قيل من الإقامة وقيل من الاذان وصححه في الشرح الصغير والروضة وفيه حديث رواه البيهقي (ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعاً) للاتباع رواه مسلم والجمع للسفر وقيل للتسك ويقصرهما أيضاً المسافرون بخلاف المسكين وتغفلان والخطيئتان قيل بغيره والجمهور بمسجد ابراهيم وصدره من عرنة وآخره من عرفة ويميز بينهما مخدرات كبار فرشت هناك قال البغوي وصدره محل الخطبة والصلاة (ويقفوا) أي الامام أو منصوبه والناس بعد الصلاتين (بعرفة إلى الغروب) للاتباع رواه مسلم قال في الروضة وبين هذا المسجد وموقف النبي صلى الله عليه وسلم بالمخدرات نحو ميل (ويدكر الله تعالى ويدعوه ويكثروا التهليل) روى الترمذي حديث خبر الدعاء عايناه يوم عرفة وخبر ما قلت أنا والنسبون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير وزاد البيهقي اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري فاذا غربت الشمس قصدوا اخر دلفعة وأخروا المغرب ليصلوها مع العشاء بمنزلة دلفعة جمعاً) للاتباع رواه الشيخان والجمع للسفر وقيل للتسك وبذهبون بسكنة ووقار فن وجد فرجة أسرع (وواجب الوقوف حضوره) أي المحرم (يجز عن أرض عرفات) قال صلى الله عليه وسلم وقتها هنا وعرفة كلها موقف رواه مسلم (وان كان ما را في طلب آبق ونحوه) كدلية شاردة أي لا يشترط فيه المكث ولا ان يصرفه إلى جهة أخرى قال الامام ولم يذكر وافية الخلاف السابق في صرف الطواف ولعل الفرق أن الطواف قربة مستقلة (بشرط كونه أهلاً للعبادة لا مغنى عليه) فلا يجزئه ولا السكران ولا المجنون وقيل يجزئهم (ولأبأس بالنوم) المستغرق وقيل يضر ولو لم يعلم انها عرفة أجزاء وقيل لا (ووقت الوقوف من الزوال يوم عرفة) وقيل بعدم مضي زمان امكان صلاة الظهر من الزوال (والجمع بقاؤه إلى الفجر يوم النحر) والثاني لا يبقى إلى ذلك بل يخرج بغروب الشمس والثالث يبقى بشرط تقدم الاحرام على ليلة النحر ويدل للأول حديث الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أصحاب السنن الاربعة بأسانيد صحيحة كما قاله في شرح المهذب وليله جمع هي ليلة المزدلفة (ولو وقف نهاراً ثم فارق عرفة قبل الغروب ولم يعد أراق) مع ادراكه الوقوف (دماً استحباً) خروجاً من خلاف من أوجه (وفي قول يجب) لانه ترك نسكاً

ولعل الفرق أن الطواف قربة مستقلة هذه الحاشية سطرته قبل رؤية ما في الشرح (قول) المتن أهلاً للعبادة قال الأصحاب يشترط أن يكون أهلاً لها أيضاً عند الاحرام والطواف والسعي ولم يتعرضوا للحلق وقيام كونه نسكاً الاشتراط قاله العراقي (قوله) وقيل يضر أي بناء على ان كل ركن يحتاج إلى نية (قوله) وقيل بعدم مضي الخ اعلم ان الاسنوى ساق حديثاً صحيحاً عن عروة الطائي يدل على دخول الوقت من طلوع الفجر وهو مذهب أحدنا قال فان تمسكاً بالحديث زماناً ذلك وان تمسكاً بالفعل وجعلناه مبنياً للراحمين النهار المذكور في الحديث لزمناً أن نعتبر امكان الصلاة كصلاة العيد للاضحية فالقول بالزوال خروج عن الدليلين معاً انتهى ولك أن تقول من شأن الخطبة المتعلقة بشئ ان تكون في وقت ذلك الشئ (قوله) ويدل للأول عن دليل الثاني وهو العمل

(قوله) ورجح القطع به ومن ثم اعترض الاسنوي عدم التعبير بالمذهب ثم التعبير بالاصح دون الصحيح (قول) المتن غلطاً مفعول لاجله فتشمل
 الشهادة ما لو انكشف الحال قبل الزوال ثم وقفوا على يقين الفوات بخلاف ما لو أعرب حالاً قاله الاسنوي وفيه نظر لان المفعول لاجله يشترط
 اتحاد مع المطلق في الوقت (قوله) لظنهم حاول به تصحيح اطلاق لفظ الغلط على التصوير الآتي ليدفع قول الاسنوي رحمه الله انه يسمى جهلاً
 لا غلطاً قال نعم يدخل فيه ما لو غلطوا في الحساب وهو غير معتبر فاقضاه كلام المصنف ليس الحكم فيه كذلك وما الحكم فيه كذلك لا يقتضيه
 (قوله) هلال ذي القعدة عبر غيره بذي الحجة وهذا ظاهر وأما عبارة الشيخ (٢٢٤) فكانه أراد نسبتها اليها باعتبار انه تطلب

هو الجمع بين الليل والنهار الذي فعله النبي في الوقوف (فان عاد) الى عرفة (فكان بها عند الغروب
 فلادم) يومه (وكذا ان عاد ليلاني الاصح) ورجح القطع به في شرح المذهب والثاني يجب الدم
 لان النسك الوارد الجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد قوته والخلاف في الروضة وأصلها مبني على
 الوجوب في عدم العود (ولو وقفوا اليوم العاشر غلطاً) لظنهم انه التاسع بأن غم عليهم هلال ذي القعدة
 فأكلوه ثلاثين ثم بان ان الهلال أهل ليلة الثلاثين اما في أثناء الوقوف أو بعده (أجزأهم) وقوفهم
 (الا ان يقولوا على خلاف العادة) في الحجج (فيقضون) هذا الحجج (في الاصح) لانه ليس في مضائهم
 مشقة عامة والثاني لا يقضون لانهم لا يأمنون مثل ذلك في القضاء ولو بان الامر قبل الزوال من العاشر
 فوقفوا بعده قال في التهذيب المذهب انه لا يجزئهم لانهم وقفوا على يقين الفوات قال الرافعي وهذا
 غير مسلم لان عامة الاصحاب ذكرروا انه لو قامت البينة على رؤية الهلال ليلة العاشر وهم بمكة
 لا يسكنون من حضور الموقف بالليل يقفون من الغد ويحسب لهم كما لو قامت البينة بعد الغروب يوم
 الثلاثين من رمضان على رؤية الهلال ليلة الثلاثين نص على اهم يصلون من الغد العيد فادام حكم
 بالفوات بقيام الشهادة ليلة العاشر لزم مثله في اليوم العاشر وسكت على ذلك في الروضة ولو وقفوا
 اليوم الحادي عشر لم يصح حجهم بحال (وان وقفوا في) اليوم (الثامن) وعلموا قبل فوت الوقوف وجب
 الوقوف في الوقت وان عملوا بعده (أي بعد فوت الوقوف) (وجب القضاء) لهذا الحجج (في الاصح)
 والثاني لا يجب كما في الغلط بالتأخير ورفق الأول بان تأخير العبادة عن وقتها أقرب الى الاحتساب
 من تقديمها عليه وبان الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه فانه انما وقع غلط في الحساب أو خلل
 في الشهود الذين شهدوا بتقديم الهلال والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم المانع من رؤية الهلال
 ومثل ذلك لا يمكن الاحتراز عنه ولو غلطوا في المكان فوقفوا بغير عرفة لم يصح حجهم

* (فصل ويبتون بمزدلفة) * للتابع المعلوم من الاحاديث الصحيحة (ومن دفع منها بعد نصف الليل
 أو قبله وعاد قبل الفجر فلا شيء عليه ومن لم يكن بها في النصف الثاني) بان كان بها في النصف الاول فقط
 أو ترك المبيت بها أصلاً (أراق دما وفي وجوبه القولان) السابقان فيمن لم يكن بعرفة عند الغروب
 قال في الروضة والاطهر وجوب الدم بترك المبيت وقال لولم يحضر مزدلفة في النصف الاول وحضرها
 ساعة في النصف الثاني حصل المبيت نص عليه في الام وفي قول يشترط معظم الليل (ويست تقديم
 النساء والضعفة بعد نصف الليل الى منى) ليرموا جرة العقبة قبل الزحمة روى الشيخان عن عائشة
 ان سودة أفاضت في النصف الاخير من مزدلفة باذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأمرها

رؤيته ليلة الثلاثين منها فله بها نوع
 ارتباط صحيح للاضافة أو مراده ان
 هلالها غم عليهم ليلة الثلاثين من شوال
 فأكلوا عدة شوال وعدة القعدة
 وشرعوا في الحجة كل ذلك من غير رؤية
 ثم ثبت في التاسع من الحجة رؤية الهلال
 في ليلة الثلاثين من شوال فيكون التاسع
 عاشرا (قول) المتن أجزأهم أي
 بالاجماع (قول) المتن فيقضون أي
 فانهم يقضون ولا يصح نصبه (قوله)
 قال الرافعي وهذا غير مسلم قال الادري
 ولو وقفوا قبل الزوال يوم العاشر غلطاً
 ثم انكشف الحال قبل الزوال قال
 الادري والاطهر وجوب الوقوف بعد
 الزوال (قوله) وسكت على ذلك في
 الروضة صحيح في شرح المذهب الاجزاء ثم
 قضية كلامهما مع البينة وقضية
 رمضان عدم سماعهما الفرق (قوله)
 والثاني الخ قال الاسنوي عليه الاكثرون

* (فصل) * ويبتون بمزدلفة هي ما بين
 ما زحى عرفة ووادى محسر وكلها من
 الحرم وتسمى جمعا والسنة الاغتسال
 منها بعد نصف الليل للوقوف بها وللعيد
 كما سلف وذبح ابن بنت الشافعي وابن
 خزيمة الى ان المبيت به اركان والصحيح
 وجوبه في جزء من النصف الثاني وكفاية

المرو فيه لعرفات ويدل لعدم الركنية سقوطه عن المعذورين قيل وعبرة الكتاب تقتضي اشتراط أن يكون فيها قبل النصف بالدم
 وبعده (قول) المتن وفي وجوبه الخ نظر فيه من وجهين الاول عدم ذكر القولين في هذا الفصل فلا يهتدى الناظر اليهما الثاني ان قضيته
 استحباب الدم وهو خلاف المرحج في الروضة وغيرها كما ذكره الشارح رحمه الله واعلم ان الذي ساقه الشارح عن الروضة لا يفهم شيء منه
 من عبارة المناج (قوله) حصل المبيت أي حصل ما يمنع من وجوب الدم وان لم يسم مبيتاً (قوله) وفي قول يشترط معظم الليل هذا قال
 الرافعي انه الاظهر ثم استشكله من جهة انهم لا يصلون ازيد دلفة الا قريبا من ربع الليل والدفع بعد اتصافه جائز

(قوله) والتغليس الخ هي عبارة الروضة قال الرافعي والذي أفادته لا يستفاد من المنهاج (قول) المتن يأخذون ظاهره العطف على يدفعون فيكون قاصرا عن أفادة حكم أخذ النساء والضعفة ومقتضيا لأن يكون الأخذ هارا وهو ما عليه البغوي وخالفه الجمهور وأما غطفه على بيتون السابق فيفيد (قول) المتن ودعوامنه اللهم كما أوقفنا فيه وأرئنا إياه وقفنا لذكره كما هدتنا وأغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقوله وقولك الحق فإذا أنضم من عرفات فاذكروا الله (٢٥٠) إلى قوله غفور رحيم وروى الإمام أحمد عن محمد بن عبد الله الثقفي قال سمعت عبد الله بن الزبير

يخطب وذ ك حديثا طويلا ثم قال كان الناس في الجاهلية إذا وقفوا بالمسعر الحرام يبتهل أحدهم اللهم ارزقني ابلا اللهم ارزقني غنما فأمر الله تعالى فمن الناس من يقول ربنا آتني الدنيا وماله في الآخرة من خلاق ومنهم من يقول إلى آخر الآية اللهم رب المسعر الحرام بلغ روح محمد رسولك أركي تحية وأفضل سلام واجمع بيننا وبينه في دار السلام برحمتك يا ذا الجلال والإكرام اللهم احفظ علي ديني واجعل خشيتك نصب عيني واصلم لي شأني يا حي يا قيوم يا خير مقصود يا خير مدعو يا خير مرجو يا خير مسؤول يا خير معط اللهم ذل نفسي حتى تنقاد لطاعتك ويسر عليا العمل بما يقربها إلى رضاك واجعلها من أهل ولايتك وسكان جنتك ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم (قول) المتن ثم يسرون أي قبل طلوع الشمس (قول) المتن فيرى أفادت الفاء أن السنة المبادرة إلى الرمي وهو كذلك بحيث أن الزاكب لا ينزل حتى يرمى وهو زاكب وعبارة المحتررو كما وافوهارمو قال الاسنوي واستعمال الكاف بمعنى مع أو عند لغة عجمية وليست من كلام العرب فعبارة المنهاج أصوب وسيأتي شروط الرمي ومستحباته (قوله) في الحديث حصي الخذف قال في شرح مسلم هورا جع في المعنى إلى

بالدم ولا نفر الذين كانوا معها وروى ابن عباس قال انما قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعة أهله ولوا تهى إلى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن مبيت المزدلفة فلا شيء عليه ولوا أفاض من عرفة إلى مكة وطاف للأفانة بعد نصف الليل ففاته المبيت بمزدلفة قال القفال لا شيء عليه لاستغاله بالطواف قال الامام وفيه احتمال لانه غير مضطر إلى ترك المبيت بخلاف الاول (ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح مغسلين) بها للتابع رواه الشيخان والتغليس هنا أشد استجبابا من باقى الايام ليتسع الوقت لمابين أيديهم من الاعمال في يوم النحر (ثم يدفعون إلى منى ويأخذون من مزدلفة حصي الرمي) قال الجمهور ليلا وقال البغوي بعد صلاة الصبح والمأخوذ سبع حصيات لرمي يوم النحر وقيل سبعون حصاة لرمي يوم النحر وأيام التشريق على ما سيأتي بيانه روى البيهقي والنسائي باسناد صحيح على شرط مسلم كما قاله في شرح المذهب عن الفضل بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له غداة يوم النحر التقط لي حصي قال فلقطت له حصيات مثل حصي الخذف وهو باعجام الخاء والذال الساكنة وظاهران المتقدمين بالليل يأخذون حصي الرمي من مزدلفة أيضا (فادانلغوا المسعر الحرام) وهو جبل في آخر المزدلفة يقال له قرح بضم القاف وبالزاي (وقفوا) فذكروا الله تعالى (ودعوا إلى الاسفار) مستقبلين الله سبحانه روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم لما صلى ركب القصوى حتى أتى المسعر الحرام واستقبل القبلة ودعا الله تعالى وكبر وهلل ووحده ولم يزل واقفا حتى أسفر جدا (ثم يسرون فيصلون منى بعد طلوع الشمس فيرمي كل شخص حينئذ سبع حصيات إلى جرة العقبة وتقطع التلبية عند ابتداء الرمي) لاخذه في أسباب التحلل (ويكبر مع كل حصاة) روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم أتى الجرة يعني يوم النحر فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصي الخذف (ثم يذبح من معه هدى ثم يحلق) للتابع رواه مسلم (أو يقصر والحلق أفضل) قال تعالى محلقين رؤوسكم ومقصرين وقال صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم المحلقين فقالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم المحلقين قال في الرابعة والمقصرين رواه الشيخان (وتقصر المرأة) ولا تؤمر بالحلق روى أبو داود باسناد حسن كما قاله في شرح المذهب حديث ليس على النساء حلق انما على النساء التقصير وفي شرح المذهب عن جماعة بكرة للمرأة الحلق وعن العجلي ان التقصير للخنثى أفضل كالمرأة (والحلق) أي ازالة الشعر في الحج أو العمرة في وقته (نسك على المشهور) فيتاب عليه وهو ركن كسبائي واستدل على انه نسك بالدعاء لقاعله بالرحمة في الحديث السابق والثاني هو استحبابه محظور لانه كان محترما عليه كسبائي فأبج له فلا ثواب فيه كما قاله في شرح المذهب كالرافعي وقال الغزالي انه مستحب بلا خلاف (وأقله ثلاث شعرات) بفتح العين أي ازالتهما من شعر الرأس (حلقا أو تقصيرا أو تنقأ أو حرقا أو قصا) مما يحاذي الرأس أو مما استرسل

٥٧ ل الج حصيات (قول) المتن والحلق نسك الحجلة الخلاف فيه ركن سنة واجب مباح ركن في العمرة وواجب في الحج (قول) المتن أو تقصيرا الخ لكن لو نذر الحلق تعين حلق الجميع ولا يجزئه التقصير ولا حلق البعض ولا ازالته بغير الحلق كذا في شرح المذهب قال الاسنوي والوجه حمله على عدم الجواز فانه اذا نذر صفة في واجب لم يقصد ترك تلك الصفة في الاعتداء بذلك الواجب كالمؤذر الحج ماشيا فركب انتهى أقول لعل مراده الواجب أصالة لئلا يرد المؤذر أن يعكس شهرا ثم نذر أن يكون متابعا

(قول) المتن ومن لا شعر برأسه لو كان عدم الشعر ناشئاً عن إزالة قبل دخول وثمه ولكنه ثبت بعد ذلك فظاهر أنه يستحب له امرار الموسى الآن
ولكن متى ثبت هل يجب حلقة هو محتمل ثم رأيت في الروض عدم الوجوب (قول) المتن ثم يعود إلى منى أى قبل صلاة الظهر كما في رواية ابن
عمر وروى ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر بمكة وجمع النوى بينهما بأنه صلى بمكة وأعاد بأصحابه بنى أقول قضية الحج استحباب
فعلها بمكة وهو خلاف ما عليه الأصحاب (قول) المتن ولا يختص الذبح بزمن أى ولكن يختص بالحرم (قول) المتن بوقت الاضحية أى فوقته
إلى آخر أيام التشريق انظر كيف هذا فيمن اعتمر أثناء العام وساق هدياً كيف يجب تأخيرها بمكة لوقت الاضحية والذي ساقه عليه الصلاة والسلام
في عمره الحديبية هل كان يريد تأخيرها إلى وقت الاضحية وكذا عمره القضاء لابتدائه (٢٢٦) ساق فيها وفي حدطر أنه نحر بالمرودة ولم

يؤخره لوقت الاضحية فليتأمل ذلك فانه
مشكل على المذهب (قول) المتن
وسياًقى إلى آخره يريد أن كلام الرافعي
رحمه الله اختلف والصواب الاخير قال
الاسنوى الهدى يطلق على دماء الجبرانات
والمحظورات وعلى ما يساق تقرراً فالأول
لا يختص بزمن والثاني يختص بوقت
الاضحية فالأول أراد المحترق والثاني
أراد فيما يأتي قال وقد أوضع الرافعي
ذلك في آخر باب الهدى من الشرح
الكبير غاية الامر أنه لم يفصح في
المحترق عن المراد فظن النوى
رحمه الله أن المسئلة واحدة فاعترض
في هذا الباب هنا وفي الروضة (قول)
المتن على الصواب أى في كلامه
المختصر في المحترق (قوله) ما سبق
تقرراً إلى الله تعالى أى لادماء الجبرانات
(قول) المتن لا آخر لوقتها لأن الأصل عدم
التأقيت قال الاسنوى ويكره تأخيرها
عن يوم النحر وعن أيام التشريق أشد
كراهة قاله في شرح المذهب واستشكل
الاسنوى بقاءه محرماً دائماً كما اقتضاه
كلام الشيخين قال لأن من فاته الحج منعوه
من ذلك لأن ذلك كابتداء الاحرام في غير
أشهره ثم نقل عن ابن الرفعة أنه قال من

عنه في دفعة أو دفعات قال تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين أى شعرها وهو يصدق بالثلاث
(ومن لا شعر برأسه يستحب) له (امرار الموسى عليه) تشبهاً بالخالقين (فإذا حلق أو قصر دخل
مكة وطاف طواف الركن) للتابع وراه مسلم (وسعى ان لم يكن سعى) بعد طواف القدوم
كما تقدم من سعى بعده لم يعده وسياًقى ان السعى ركن (ثم يعود إلى منى) لبيتها
(وهذا الرمي والذبح والخلق والطواف يسبق ترتيبها كذا كرنا) ولا يجب روى مسلم ان
رجل جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني حلقت قبل ان أرمي فقال
ارم ولا حرج وأناه آخر فقال اني أفضت إلى البيت قبل ان أرمي فقال ارم ولا حرج وروى
الشيخان انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء يومئذ قدم ولا أخر الا قال افعل ولا حرج وانه قيل له
في الذبح والخلق والرمي والنقديم والتأخير فقال لا حرج وعلى القول بأن الخلق استباحة محظورة ولو
فعله قبل الرمي والطواف معارضة الفدية لوقوع الخلق قبل التحلل (ويدخل وقتها) يعنى غير الذبح
لماسياًقى فيه (بنصف ليلة النحر) لمن وقف قبل ذلك روى أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم
كما قاله في شرح المذهب عن عائشة امه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر
ثم أفاضت وقيس الباقي منها على ذلك (ويسبق وقت الرمي إلى آخر يوم النحر) روى البخاري أن
رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني رميت بعدما أمسيت قال لا حرج والمساء من بعد الزوال (ولا
يختص الذبح) للهدى (بزمن قات الصبح اختصاصه بوقت الاضحية وسياًقى في آخر باب محرمان
الاحرام على الصواب والله أعلم) وعبارته هناك ووقته وقت الاضحية على الصبح والمراد به ما سبق
تقرراً بالله تعالى وفي الروضة وشرح المذهب في باب الاضحية انها تستحب للحاج بمنى من كان معه هدى
ومن لم يكن وقال العبد رى لا أضحية في حقه كما لا يخاطب بصلاة العيد من أجل جهته انتهى وفي شرح
التنبيه للحب الطبرى عن الامام في بعض كتبه استحباب صلاة العيد للحاج بمنى (والخلق والطواف
والسعى) ان لم يكن فعل بعد طواف القدوم (لا آخر لوقتها) وفعلها يوم النحر كما تقدم أفضل (واذا قلنا
الخلق نسك) وهو المشهور (ففعّل اثنين من الرمي والخلق والطواف) المتبوع بالسعى ان لم يفعل قبل
(حصل التحلل الاول) من تحلل الحج (وحل به اللبس والخلق) ان لم يفعل (والقلم) وستر الرأس للرجل
والوجه للمرأة وذكري المحترق ستر الرأس دون الخلق (وكذا الصيد وعقد النكاح) يحلان به (في الاظهر
قلت) كما نقل الرافعي في الشرح عن الأكثر (الاظهر لا يحل عقد النكاح والله أعلم) وكذا نقل عنهم

قال بالجواز في مسئلتنا محله بعد التحلل الاول فيما يظهر لى والايصير محرماً بالحج في غير أشهره واعترض الاسنوى مقالته في
بأن وقت الحج يخرجه بطول يوم النحر والتحلل قبل ذلك لا يجب اتفاقاً قبل الأفضل تأخراً أسباب التحلل عنه قال والصحيح عند ابن الرفعة وغيره انه
يجوز الاحرام بالنافلة في غير وقت الكراهة ثم عمدت الكراهة وذلك نظير مسئلتنا (قوله) وذكري المحترق راح أى ففى المنهاج ذكري ما ذكره
(قوله) وكذا نقل عنهم فى المباشرة اعلم أن من قال بالتحريم فى المباشرة وعقد النكاح والصيد علل الاولين بتعلقهما بالنساء وقد قال صلى الله
عليه وسلم اذ رميت الجمره فقد حل لكم كل شئ الا النساء وعلل الصيد بعموم قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قال بالحل نظر الى انها من
الحرمات التى لا يوجب تعاطيها افساداً فكانت كالحلق

(قوله) وهو الجماع المحل لكن يستحب تأخير الوطء عن رمي باقي الايام كذا جزم به الشيخان قال المحب الطبري ويشكل عليه حديث أيام منى أيام أكل وشرب وبغال * (فصل اذا عاد الخ) * (قوله) وفي قول يستحب هو الذي مال اليه الرافي رحمه الله وأما الرمي فهو واجب اتفاقا وقول المتن وجب قال الاسنوي هو (٢٢٧) من تصرفه وبعبارة المحرر فعليه قال وهي صادقة بالاستحباب (قول) المتن بزوال الشمس قال في شرح

المهذب ويستحب فعله قبل الصلاة وقوله أي رمي كل يوم يعني ليس المراد جميع رمي أيام التشريق ثم المراد هنا بالوقت الذي يخرج هو وقت الاختسار وأما وقت الجواز فهو باقي آخر أيام التشريق كما سيأتي ايضاحه (قول) المتن ويشترط رمي السبع الخ هو يفيد ان العبارة في العدد بالرمي لا بالوقوع فلورمي مرتبا ثم وقع معا أو سبقت الأخيرة صح بخلاف ما لو رماهما معا وان وقعاه مرتبا (قول) المتن واحدة واحدة عما يقتضي عدم الاجزاء فيها لو رماها معصوبة بغيرها وهي كذلك اذا حتى أتى على السبع وليس مرادا (قول) المتن وان يسمى رميا قبل رجا يستغنى عن هذا بقوله أولا ويشترط رمي السبع واحدة واحدة (قوله) ويشترط قصد المرمي قضيته انه لورمي الى العلم المنصوب في الجمرة فأصابه ثم وقع فيه لا يجزئ قال المحب الطبري وهو اذا ظهر عندى ويحتل الاجزاء لانه قصد الرمي الواجب عليه قال الهذلي والثاني أقرب قال المحب الطبري ولم يذكر الرمي ضابطا فينبغي ان يرمي في أصل العلم وقربا منه وهو مجتمع الحصى دون ماسال (قول) المتن والسنة أن يرمي الخ لكن لا على هيئة الخذف قاله النووي رحمه الله ويسن ان يرفع يده اليمنى حتى يرى باضا ابطه وان يستقبل القبلة في رمي أيام التشريق بخلاف رمي يوم النحر فإنه يستبطن الوادي ويجعل القبلة عن يساره وعرفاته عن يمينه

في المباشرة فيمادون الفرح كالقبلة ان الاظهر تحريرها ورجح في الشرح الصغير الحل في المسئلتين قال وفي التطيب طريقان أشهرهما انه على القولين والثاني القطع بالحل وسواء أثبتنا الخلاف أم لم نشهه فالذهب انه يحل بل يستحب أن يتطيب لحله بين التحللين قالت عائشة رضي الله عنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت انتهى والحديث متفق عليه بلفظ كنت أطيب والدهن ملحق بالتطيب (واذا فعل الثالث) بعد الاثنين (حاصل التحلل الثاني وحله به باقي المحرمات) وهو الجماع والمباشرة فيمادون الفرج وعقد النكاح على ما تقدم واذ قلنا الحل ليس بنسك حصل التحلل الأول بواحد من الرمي والطواف والتحلل الثاني بالآخر وروى النسائي وابن ماجه حديث اذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء وروى البيهقي حديث اذا رميت وحلقت وفي رواية ونجحت فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء الا النساء وضعف والحكمة في ان الحج تحللين بخلاف العمرة انه يطول زمانه وتكثر أفعاله بخلافها فيجب بعض محرماته في وقت وبعضها في آخر

* (فصل اذا عاد) * بعد الطواف يوم النحر (الى منى بات بها ليلتي التشريق) الاوليين والثالثة أيضا (ورمي كل يوم) من أيام التشريق الثلاثة وهي الحادى عشر وثانيه (الى الجمرات الثلاث كل جمره سبع حصيات) فمجموع المرمي ثلاث وستون حصاة ودليل ذلك كله الاتباع المعلوم من الاحاديث الصحيحة (فاذا رمي اليوم الثاني فأراد النفر) بسكون الفاء (قبل غروب الشمس جاز وسقط ميت اليلة الثالثة ورمي يومها) قال تعالى فن تجل في يومين فلا ثم عليه (فان لم ينفر) بكسر الفاء (حتى غربت) الشمس (وجب مبيتها ورمي الغد) كما رواه مالك في الموطأ عن ابن عمر وعلم بما ذكر وجوب المبيت والرمي الى الجمرات وفي قول يستحب المبيت ويحصل بمعظم الليل وفي قول المعتبر بكونه حاضر الطلوع الفجر (ويدخل رمي التشريق بزوال الشمس) أي رمي كل يوم من الثلاثة بزوال شمس لا تباع رواه مسلم (ويخرج بغروبها) لعدم وروده بالليل (وقيل يبق) في اليومين الاولين (الى الفجر) كما يبق الوقوف الى الفجر بخلاف الثالث لخروج وقت المناسك بغروب شمس ويخطب الامام بمنى بعد الزوال يوم النحر خطبة يعلمهم فيها رمي أيام التشريق وحكم المبيت وغير ذلك وثاني أيام التشريق خطبة يعلمهم فيها جواز النفر فيه وغير ذلك ويؤدعهم (ويشترط رمي السبع واحدة واحدة) للاتباع رواه البخاري (وترتيب الجمرات) بأن يرمي أولا الى الجمرة التي تلى مسجد الخيف ثم الى الوسطى ثم الى جمره العقبة لا تباع رواه البخاري (وسكون المرمي حجرا) لد كرا الحصى في الاحاديث السابقة وهو من الحجر فيجزي بأنواعه كالكدان والبرام والمرمر وكذا ما يتخذ منه الفصوص كالياقوت والعقيق في الاصح ولا يجزئ اللؤلؤ والماليس بحجر من طبقات الارض كالآندو والزنج والحصى وما ينطبع كالذهب والفضة وغيرهما (وان يسمى رميا فلا يكتفى بالوضع) في المرمي لانه خلاف الوارد وقيل يكفي ويشترط قصد المرمي فلورمي في الهواء فوق في المرمي لم يعتد به (والسنة أن يرمي بقدر حصى الخذف) لما تقدم في جمره العقبة وروى مسلم

ويشترط قصد الرمي ولا يشترط نسبة النسك ولو وقعت في غير المرمي ثم تدرجت اليه لم يضر بخلاف ما لو وقعت على رأس بعير ثم تدرجت وكان الفارق احتمال كون التدرج ناشئا عن حركة البعير ولو أصابت عنق البعير ونحوه ورجعت الى المرمي لم يضر فان استقبل القبلة في رمي جمره العقبة أيام التشريق لأعلم له مستندا ولورمي بأصغر من حصى الخذف أو بأكبره

(قوله) وقت الرمي بحث السبكي أن يكون المراد الوقت الى النفر على قول الاداء (قول) المتن تدارك في باقي الايام على الاظهر رأى لان صلى الله عليه وسلم جوز ذلك للرعاة فلو كانت بقية الايام غير صالحة لم يفرق الحال بين المعذور وغيره كالوقوف بعرفة لكن لم يرخص لهم في تأخير النحر ولا في تأخير يومين (قوله) وعلى الاداء الخ قال الاسنوي اذا قلنا بالاداء اجازتاً خير يوم ويومين ليفعله بعد ويجوز أيضاً تقديم اليوم الثاني والثالث ليفعله مع اليوم الاول كما نقله في الكبير عن الامام وجرمه في الصغير انتهى (٢٣٨) والذي صححه الروابي بخلافه في التقديم

حدثت عليكم بحصى الخذف وهو دون الاغلة طولا وعرضا في قدر الباقلا (ولا يشترط بقاء الحجر في الرمي) فلو تخرج وخرج منه لم يضر (ولا كون الرمي خارجا عن الجمرة) فلو وقف في طرفها ورمى الى الطرف الآخر جاز (ومن عجز عن الرمي) لعله لا يرجي رماها قبل خروج وقت الرمي (استناب) ولا يمنع زوالها بعده ولا يصح رمي النائب عن المستناب الا بعد رميه عن نفسه فلو خالف وقع عن نفسه ولو زال عذر المستناب بعد رمي النائب والوقت باق فليس عليه اعادة الرمي وظاهر ان ما ذكر من اشتراط الرمي واحدة واحدة وكون الرمي حجرا وما بعده الى هنا يأتي في رمي يوم النحر (واذا ترك رمي يوم) أو يومين عمدا أو سهوا (تدارك) في باقي الايام على الاظهر (فتدارك الاول في الثاني أو الثالث والثاني أو الاولين في الثالث ويكون ذلك اداء وفي قول قضاء لمجاوزه للوقت المضروب له وعلى الاداء يكون الوقت المضروب وقت اختيار كوقت الاختيار للصلاة وجملة الايام في حكم الوقت الواحد ويجوز تقديم رمي التدارك على الزوال ويجب الترتيب بينه وبين رمي يوم التدارك بعد الزوال وعلى القضاء لا يجب الترتيب بينهما ويجوز التدارك بالليل لان القضاء لا يتأقت وقيل لا يجوز لان الرمي عبادة النهار كالصوم هذا جميعه ذكره الرافعي في الشرح وتبعه في الروضة وشرح المذهب وحكي في الشرح الصغير على القضاء وجهين في التدارك قبل الزوال أحدهما المنع لان ما قبل الزوال لم يشرع فيه رمي قضاء ولا اداء قال ويجري الوجهان في التدارك ليلا وان جعلناه اداء ففيما قبل الزوال والليل الخلاف قال الامام والوجه القطع بالمنع فان تعيين الوقت بالاداء اليق وهذا ما أورده في الكتاب فقال اذا قلنا اداء تأقت بما بعد الزوال انتهى ومقابل الاظهر في النهاج ان الرمي المتروك في بعض الايام لا يتدارك في باقيها كما لا يتدارك بعدها (ولادم) مع التدارك وفي قول يجب الدم معه كالأخر قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر يقضى ويفدى (والا) أي وان لم يتدارك المتروك (فعليه دم) في ترك رمي اليوم وكذا في اليومين والثلاثة لان الرمي فيها كالشيء الواحد وفي قول يجب ترك رمي كل يوم دم لانه عبادة برأسها وعلى قول عدم التدارك يجب لكل يوم دم لفوات رميه بغروب شمس واستقرار بدله في الذمة (والمذهب تكميل الدم) ترك (ثلاث حصيات) أيضا كما يكمل في حلق ثلاث شعرات وقيل انما يكمل في وطيفة جمرة كما يكمل في وطيفة جمرة يوم النحر وفي الحصة والحصتين على الطريقين الاقوال في حلق الشعرة والشعرتين أظهرها ان في الحصة الواحدة مد طعام والثاني درهمما والثالث ثلث دم على الاول وسبعة على الثاني وفي الحصتين ضعف ذلك * تنبيه * يجب وفي قول يستحب في ترك البيت ليا الى التشرية دم وفي قول في كل ليلة دم وعلى الاول في الليلة مد وفي قول درهم وفي آخر ثلث دم وفي الليلتين ضعف ذلك ان لم ينفر قبل الثالثة فان نفر قبلها ففي حقه الحكم كذلك لانه لم يترك الا ليلتين والاصح وحوط الدم بكمله لترك جنس البيت بمنى قال في شرح المذهب وترك البيت ناسيا كتركه عامدا صرح به الدارمي وغيره هذا كله في غير المعذورين أما هم كأهل سقاية العباس ورعاء الابل فلهم ترك البيت ليا لمنى من غير دم روى الشيخان عن

وقال النووي انه الصواب وبه قطع الجمهور (قوله) على الزوال أي ولو ليلا وان لم تنفذه عبارة النهاج (قوله) ويجوز التدارك بالليل سكنت عن قبل الزوال وقد صرح في الكبير بالمنع على قول القضاء وهو مشكل مع تجويزه ذلك على قول الاداء وأيضا فانها محل للرمي في الجملة فكيف يتنص فيه ويجوز ليلا (قوله) كما لا يتدارك بعدها أي وكما لا يتدارك الوقوف (قوله) وفي قول يجب الخ أي اذا جعلناه قضاء (قوله) والثلاثة مثلها الأربعة (قوله) في وطيفة جمرة أي وهي سبعة وهذا ساقه الاسنوي قولاً خامسا وجعل الثاني ان لو طيفة كل يوم كما لا والتا لثالث ليوم النحر دم ولتأقي دم والرابع ان الثلاث جمرات كالشعرات الثلاث فاذا ترك جميعها من يوم واحد كمل الدم وفي الجمرة والجمرتين الاقوال في الشعرة والشعرتين انتهى وكله مأخوذ من كلام الرافعي رحمه الله (قوله) كما يكمل أي بالاتفاق (قوله) فلهم ترك البيت لهم أيضا ان يدعوا في يوم ويأتوا به في الثاني قبل رميه نعم لا يرخص لهم في ترك رمي يوم النحر قاله في شرح المذهب وقال الاسنوي في محل آخر بعد ذلك ان هذا لا يعقل مع تصريحهم بجواز تأخير الرمي لغير أرباب العذار وأجيب بأن مسألة المعذور فيها ضم ترك الرمي الى ترك البيت وقال الاذري سبب الاشكال خلط

طريقة بطريقة فان طريقة البغوي ان التدارك قضاء والجمهور اداء والبغوي مع أرباب العذر من الزيادة على يوم قمعه الرافعي ابن وغفل عن كونه مفرعا على طريقته من القضاء في الاشكال وقال السبكي الاداء والقضاء أمر اصطلاحى فلا يصح أن يؤخذ منهما حكم جواز التأخير وعدمه واختار انه يحرم تأخير رمي كل يوم عن غروبه لغير المعذور مع القول بأن التدارك يكون اداء (قوله) ورعاء الابل حاول بعضهم أن يـكـوـر المراد ابل الحاج والوجه خلافه أحدان من مسألة الخوف على المال

ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم رخص للعباس ان يبيت بمكة ليالي منى لاجل السقاية وروى مالك
وأصحاب السنن الاربعة وغيرهم عن عاصم بن عدي انه صلى الله عليه وسلم رخص لرعاة الابل ان يتركوا
المبيت بمكة الحديث قال الترمذي حسن صحيح واذا ترك رمي يوم النحر ففي تداركه في أيام التشريق
طريقان أحكمهما انه على القولين في تدارك رميها والثاني لا يتدارك قطعاً لانه أثرا في التحلل بخلاف
رميها وعلى التدارك يأتي فيه ما تقدم من كونه أداء وجوازه قبل الزوال وجوب الترتيب بعده
كما صرح بذلك المصنف كابن الصلاح في مناسكهم ما (واذا أراد الخروج من مكة) بعد فراغ
النسك (طواف للوداع) روى البخاري عن أنس انه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من أعمال الحج
طواف للوداع وروى مسلم عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال لا يفترق أحد حتى يكون آخر
عهده بالبيت أي الطواف بالبيت كما رواه أبو داود وقال في شرح المذهب ولو أراد الحاج الرجوع
الى بلده من منى لزمه دخول مكة لطواف الوداع ان قلنا هو واجب ولو طاف يوم الحرة للافاضة ثم للوداع
ثم أتى منى ثم أراد النفر منها في وقته الى وطنه فقليل يجوز له ذلك الطواف وقيل لا ذكرهما صاحب البيان
وهذا الثاني هو الصحيح وهو مقتضى كلام الاصحاب انتهى ومن لم يكن في نسك وأراد الخروج من مكة
كالمكي يريد سفر او الاقارب يد الرجوع الى وطنه طواف للوداع أيضا في الاصح تعظيما للحرم وتشبيها
لاقتضاء خروجه الوداع باقتضاء دخوله الاحرام والثاني يجعل طواف الوداع من المناسك فيخصه
بذي النسك ومن أراد الاقامة بمكة بعد فراغ النسك لا يؤمر به وقوله أراد الخروج أي الى مسافة
القصر وفي شرح المذهب ودونها على الصحيح (ولا يمكث بعده) لحديث ابن عباس السابق فان مكث
لغير اشتغال بأسباب الخروج ككسرة متاع أو قضاء دين أو زيارة صديق أو عيادة مريض اعاده
وان اشتغل بأسباب الخروج كسراء الزاد وسد الرحل ونحوهما لم يحتج الى اعادته قال في الروضة
ولو أقيمت الصلاة فصلاها لم بعده (وهو واجب يجبر تركه بدم) وجوبا (وفي قول سنة لا يجبر) أي
لا يجب جبره لكن يستحب (فان أوجنا نخرج بلا وداغ فعاد قبل مسافة القصر) وطواف (فلا) يسقط
الدم) كالأجواز الميقات غير محرم ثم عاد اليه (أو) عاد اليه (بعدها) وطواف (فلا) يسقط
(على الصحيح) لاستقراره والثاني يسقط كالحالة الاولى ويجب العود فيها ولا يجب في الثانية
(وللحائض النفر بلا) طواف (وداع) روى الشيخان عن ابن عباس انه قال أمر الناس ان يكون
آخر عهدهم بالبيت لانه خفف عن المرأة الحائض فلو طهرت قبل مفارقة خطه مكة لزمها العود
والطواف أو بعده فلا والنساء كالحائض في ذلك ذكره في شرح المذهب (ويسن شرب ماء زمزم)
للاتباع رواه الشيخان وروى مسلم حديثا مباركا انها طعام طعم زاد أبو داود الطيالسي في مسنده
وشفاء سقم (وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج) ففي حديث من حج ولم يزرني فقد
جفاني رواه ابن عدي في الكامل وغيره وروى الدارقطني وغيره من زيارتي قبري وجبت له شفاعتي
ومفهومه انها تجوز لغير زائره وفي شرح المذهب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم من أهم القربات
فاذا انصرف الحاج والمعتمرون من مكة استحب لهم استحبابا بامو كذا أن يتوجهوا الى المدينة لزيارته
صلى الله عليه وسلم وليكثر التوجه اليها في طريقه من الصلاة والتسليم عليه ويزيد منهما اذا أبصر
أشجارها مثلوا ويستحب أن يغتسل قبل دخوله ويلبس أنظف ثيابه فاذا دخل المسجد قصد الروضة وهي
ما بين القبر والمنبر فيصلي تحية المسجد بجنب المنبر ثم يأتي القبر فيستقبل رأسه ويستدبر القبلة ويبعد منه
نحو أربع أذرع ويقف ناظرا الى أسفل ما يستقبله في مقام الهبة والاحلال فارغ القلب من علائق
الدنيا ويسلم ولا يرفع صوته وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قوله) لانه أثرا في التحلل أي فلا يقاس
عليها (قوله) وجوب الترتيب بعده الغهي
فيه راجع الزوال من قوله وجوازه
قبل الزوال (قول) المني طاف للوداع
لو آخر الحاج طواف الركن حتى انتهى
أمره من المبيت والرمي ثم دخل مكة
فطاف للركن وخرج مسافرا لم يغن ذلك
عن الوداع لانه لا يدخل تحت غيره
(قوله) وهو واجب أي لحديث ابن
عباس وقوله وفي قول سنة استدلل به بأنه
لو كان واجبا لوجب جبره على الحائض
لان الفداء لا يفترق الحال فيه بين
المعذور وغيره كما في ترك الرمي قال السبكي
لا أظن أحدا يقول بأنه يجبر اذا لم نجعله
نسكاً فان قيل به فهو في غاية الاشكال
واختار انه من المناسك لذلك وأجاب
عن عدم طلبه من المقيم بمكة بأن شرطه
ارادة فراقها ولم توجد وحمل النسك في
حديث المهاجر على غير التابع (قوله)
مالو عادومات مثلا قبل الطواف فان الدم
لا يسقط (قول) المتن ويسن أي في
سائر الاحوال لا عقب طواف الوداع
خاصة ويسن دخول الكعبة من غير
ايداء قال الحلبي واذا دخلها بخير ساجدا
قال بعضهم هو سجود شكر (قول)
المتن وزيارة قبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعد فراغ الحج عن العبد روى
المالكي ان زيارته صلى الله عليه وسلم
أفضل من قصد الكعبة وبيت المقدس
قال في القوت ويكره مسح الحدار باليد
وتقبيله وكذا الصاق البطن أو الظهر
بالحدار قال ولا تغتر عن بفعل ما يخالف
ذلك (قوله) وأقل السلام عليه السلام
عليك الخ واذا حمله أحد سلا ما يقول
السلام عليك يا رسول الله من فلان ابن
فلان ويحذو ذلك قاله السبكي

(فصل أركان الحج الح) * (قوله) أى نية الدخول قد فسره فيما سلف بالدخول في النسك وهدل هنا الى نية الدخول لانه الملائم للركنية (قوله) لتوقف التحلل عليه أى مع عدم جبره بالدم فلا يرد الرمي (قوله) لشمول الأدلة قال الاسنوى بدله قياسا على الحج (قول) المين على أوجه هوجه قلة لان الكيفيات ثلاث (قوله) على وجه متعلق بقوله ويضم (قول) المتن بأن يحرم ههما معا (٢٣٠) أى فان كان ميكا أحرم ههما

معاً من هه تغييا لميقات الحج (قول) المتن ويعمل عمل الحج حالف أبو حنيفة فاسترط طوافين وسبعين (قوله) هذه الصورة الأصلية للقران أى بخلاف الصورة فى قوله ولو لأحرم الى آخره وكذا صورتان فى قول الشارح الآتى ولو لأحرم بالعمرة قبل أشهر الحج الخ فان كلامهم ما من القران ولكنه غير الصورة الأصلية فلا يتوجه اعتراض على تفسير المتن القران بهذه الصورة فقط (قوله) بخلاف العكس أى فان أعمال العمرة صارت مستحقة بسبب الاحرام بالحج فلم يعد الاحرام بها شيئاً (قوله) مريداً للاحرام احتراز عن غير المريد اذا بدله الاحرام بعد ذلك فانه من جملة صور المتن أعنى قوله بأن يحرم ههما من الميقات (قوله) هذه الصورة الأصلية للتمتع أى فلا يرد على ذلك ان منه الصور الآتية قريبا فى كلام الشارح (قوله) ويلزم فيه دم حكمة التعرض لهذا هنا مع انه سيأتى ان الفروع المذكورة عقبه تكلم فيها الشارح على حكم الدم فيها (قوله) وبينه وبين مكة مسافة التصريح احتراز عن دونها فانه يكون حاضر المسجد الحرام فلا يجب عليه دم التمتع لكن الصحيح اعتبار المسافة من الحرم لامن مكة رادها الله شرفاً كذا ذكر الاسنوى رحمه الله أقول ولستظرفى هذا وفى الفرع المنقول عن الغزالي وهو اذا دخل الافاق مكة غير مريد للنسك فكما

وروى أبو داود بإسناد صحيح ما من أحد يسلم على الراد الله على روى حتى أرد عليه السلام ثم يتأخر الى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضى الله عنه فان رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضى الله عنه ثم يرجع الى موقفه الاول قبالة وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتوسل به فى حق نفسه ويستشفع به الى ربه سبحانه وتعالى ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ومن شاء والسلمين انتهى
* (فصل أركان الحج خمسة الاحرام) * به أى نية الدخول فيه (والوقوف) بعرفة للحديث السابق الحج عرفة (والطواف) قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (والسعى) روى الدارقطني والبيهقي بإسناد حسن كما قاله فى شرح المهذب انه صلى الله عليه وسلم استقبل الناس فى المسجد وقال يا أيها الناس اسعوا فان السعى قد كتب عليكم (والحلق اذا جعلناه نسكاً) وهو المشهور كما تقدم لتوقف التحلل عليه كالطواف (ولا تجبر) هذه الخمسة أى لا مدخل للجبر ان فيها بحال وقد تقدم ما يجبر بالدم ويسمى بعضها وغيره يسمى هشة (وماسوى الوقوف أركان فى العمرة أيضاً) لشمول الأدلة السابقة لها (ويؤدى النكاح على أوجه) بان يحرم ههما معا أو يبدأ بالحج أو بالعمرة قالت عائشة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنامن أهل بعمرة ونامن أهل بجمع ونامن أهل بجمع وعمرة رواه الشيخان (أحدها) الافراد بان يجمع ثم يحرم بالعمرة كاحرام المسكى) ان يخرج الى أدنى الحل فيحرم بها (ويأتى بجمعها) هذه الصورة الأصلية للافراد ويضم اليها صور فوات الشروط الآتية فى التمتع على وجه (الثانى) القران بان يحرم ههما معا (من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان) هذه الصورة الأصلية للقران (ولو أحرم بعمرة فى أشهر الحج ثم حج قبل الطواف كان قارناً) يكفيه عمل الحج روى مسلم ان عائشة أحرمت بعمرة فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدتها تبكى فقال ما سألت قالت خضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلى بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى اذا ظهرت طافت بالبيت وبالصفاء والمروة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجك وعمرك جميعاً وقوله قبل الطواف أى قبل الشروع فيه فلو شرع فيه لم يصح الاحرام بالحج لانه اشتغل بعمل من أعمال العمرة (ولا يجوز عكسه فى الجديد) وهو أن يحرم بالحج فى أشهره ثم بعمرة قبل الطواف للتقدم وجوزه القديم قياساً على العكس فيكون قارناً أيضاً وقرن الاول بان ادخال الحج على العمرة فيزيد زيادة على أعمالها بالوقوف والرمي والمبيت بخلاف العكس ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخله عليها فى أشهره فقبل لا يصح هذا الادخال لانه يؤدى الى صحة الاحرام بالحج قبل أشهره وقبل يصح لانه انما يصير محرماً بالحج وقت ادخاله قال فى الروضة الثانى أصح أى فيكون قارناً ولو أحرم بهما بعد مجاوزته الميقات مريداً للاحرام كان قارناً أيضاً وان أساء (الثالث) التمتع بان يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويفرغ منها ثم ينشئ حجاً من مكة) هذه الصورة الأصلية للتمتع ويلزمه فيه دم بشرطه كما سيأتى ولو جاوز الميقات مريداً للنسك ثم أحرم بالعمرة وبينه وبين مكة

دخل اعتبر ثم حج قال الغزالي رحمه الله لا يكون متمتعاً وعلاه بأنه صار من حاضري المسجد اذا لا يعتبر فيه قصد الإقامة قال الرافعى مسافة وهذه المسئلة موضع توقفه ولم أرها لغيره وما ذكره من عدم اعتبار الإقامة مما سارع فيه كلام عامة الاصحاب ونقلهم عن النص فانه ظاهر فى اعتبارها بل فى اعتبار الاستيطان وقال النووي المختار انه متمتع ليس بحضور بل يلزمه الدم واحتار السبكي قالة الغزالي

(قوله) وكذا الوجاهة أي سواء بلغ مكة قبل الإحرام أم لا كما سيأتي ثم غرض الشارح رحمه الله من سوق هذه الفروع هنا الحكم على
يسمى متمتعاً وإن كان ظاهر المتن يأتي بذلك فقد اعتذر عنه بأن الغرض منه بيان الصورة الأصلية (قوله) وهو متمتع جعل المحب الطبري ههنا من
أفراد الفاضل قال بل هو أفضل (٢٣١) من تأخير العمرة عن الحج وفعلها في سنته (قول) المتن وفي قول المتمتع أفضل لما يأتي

ولأن فيه المبادرة بالعمرة قال الاستنوي
ولو تمتع ولكن اعتبر بعد الحج فيظهر أن
يكون أفضل واعتراض بأنه خروج عن
محل الكلام وهو تأدية فرض إسلامه
لامطلق التأدية (قوله) فلا دم على
حاضره قالوا المعنى فيه أن الحاضر بمكة
ميتة أنه نفس مكة فلا يكون راجحاً ميتة
واعترض بأن من بينه وبين مكة أو الحرم
دون مسافة القصر ادعاه النسك
يلزمه أن يحرم من موضعه ويجب الدم
بتركه فادتمتع وقد استفاد ميتة تناول
أب يقول قطعوا النظر عن ذلك وجعلوا
هذا ضابطاً لأن هذا القدر الذي
يستفاده مشتق من يسيرة غالباً فالحق بمن
في مكة نفسها (قول) المتن وحاضره
الحج أي بدليل منع القصر والغفر في مثل
هذه المسئلة (قول) المتن من مكة الحج
دليله أن المسجد في الآية ليس المراد منه
حقيقته اتفاقاً فلا بد من تجاوز وحمله
على مكة أقل تجوزاً ودليل ثان أن
المسجد غالب إطلاقاً بمعنى الحرم فكان
الإطلاق بالغالب أولى (قوله) وهم
من مسكنه يريدان في عبارة الروضة
تصريحاً بالسكنى بخلاف عبارة المهاج
(قول) المتن وإن حج عمرته الحج أي لأن
العرب كانوا يرون العمرة في أشهر الحج
من أجزالهم فشرع المتمتع رخصة لأن
الغريب قد يقدم قبل عرفة بأيام ويشق
عليه استدامة الإحرام ولو أحرم من
المبقات بالحج ولا سبيل إلى مجاوزة غير
إحرام فرخص له الشرع أن يعتمر ويتحل

مسافة القصر لزمه دم المتمتع مع دم الإساءة عند الأكثر فيكون متمتعاً وكذا الوجاهة غير مرید للنسك
ثم بدله فأحرم بالعمرة فإنه يلزمه دم المتمتع على ما سيأتي فيكون متمتعاً ولو خرج من مكة وأحرم بالحج من
المبقات الذي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته فلا دم عليه كما سيأتي وهو متمتع ووجه
التسمية بالتمتع استمتاعه بمحظورات الإحرام بين العمرة والحج (وأفضلها) أي أوجه أداء النسك
(الأفراد) وبعده التمتع وفي قول المتمتع أفضل من الأفراد أما القرآن فوخر عنهما جزمًا لأن أفعال
السكنى فهما أكل منها فيه وحكى عن المزني وابن المنذر وأبي إسحاق المروزي أن القرآن أفضل
منهما ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في إحرامه صلى الله عليه وسلم روى الشيخان عن أنس سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقول لبسك عمرة وحجاً وروى ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أحرم
متمتعاً وروى جابر وعائشة أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج ورواه مسلم عن ابن عباس أيضاً ورجح
هذا بكثرته وأنه يات جابر منهم أقدم صحة وأشد عنايته بضبط الناسك وأفعال النبي صلى الله عليه
وسلم من لدن خروجه من المدينة إلى أن تحلل وشرط تفصيل الأفراد أن يعتمر في سنته فلو أخرت عنها
فكل من التمتع والقرآن أفضل منه لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مذكروه (وعلى المتمتع
دم) قال تعالى فمن تمتع بالعمرة أي بسببها إلى الحج فاستيسر من الهدى (بشرط أن لا يكون
من حاضري المسجد الحرام) قال تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فلا دم على حاضريه
(وحاضره ومن) مساكنتهم (دون مرحلتين من مكة) كمن مساكنتهم بها (قلت الأصح من الحرم
والله أعلم) والرافعي في الشرح حكى الوجهين وقال الثاني هو الدائر في عبارات أصحابنا العراقيين
وقال في الشرح الصغير أنه أشبه وعبارة الروضة وهم من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وقيل من
نفس مكة والقريب من الشيء يقال أنه حاضره قال تعالى وأسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر
أي قرية منه ومن إطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم كما هنا قوله تعالى فلا يقربوا المسجد
الحرام بعد علمهم هذا ومن جاوز المبقات غير مرید نسكاً ثم بدله فأحرم بالعمرة قرب دخوله مكة
أو عقب دخوله لزمه دم المتمتع على الأصح في الأولى والختم في الروضة في الثانية لأنه ليس من
الحاضر بن والثاني بعده منهم (وان تقع عمرته في أشهر الحج من سنته) أي الحج فلو وقعت قبل
أشهره أو فيها والحج في سنة قابلة فلا دم ولو أحرم بها قبل أشهره أو في جميع أفعالها في أشهره ففي
قول يجب الدم والأطهر لا لتقدم أحد أركانها ولو تقدم بعض أفعالها أيضاً فأولى أن لا يجب الدم
وعلى الأول قبل يجب والأصح لا (وأن لا يعود لإحرام الحج إلى المبقات) الذي أحرم بالعمرة منه
فلو عاد إليه أو إلى مثل مسافته وأحرم بالحج فلا دم وكذا الوعد إلى مبقات أقرب إلى مكة من مبقات عمرته
وأحرم منه لا دم عليه في الأصح لا تنفاه متمتعاً وزفهم ولو أحرم به من مكة ثم عاد إلى المبقات سقط عنه
الدم في الأصح ثم الشرط الثاني مناط وجوب الدم والخارج بالأول والثالث كالستنى منه ولا تعتبر
هذه الشروط في التسمية بالتمتع وقيل تعتبر فيها أيضاً حتى لو فات شرط منها يكون مفرداً (ووقت
وجوب الدم إحرامه بالحج) لأنه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج ولا تنافى إرافته بوقت وهو دم

مع الدم (قول) المتن من سنته أي لما روى سعيد بن المسيب أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يعتمر في أشهر الحج فإذا لم يجدوا من عامهم ذلك
لم يجدوا ثم كلام الكتاب يحتمل أنهم أنه لا يشترط لوجوب الدم نية التمتع ولا وقوع السكنى عن شخص ولا بقاؤه حياً إلى فراغ الحج وهو كذلك في الأولى
وجه وفي الأخيرين قول (قوله) وعلى الأول متعلق بقوله ففي قول تجب (قوله) يكون مفرداً ذهب إليه القاضي والامام فيما لو فرغ منها قبل
أشهر الحج وبقيا الخلاف فيها واختاره السبكي

(قول) المتن والافضل ذبحه الح خروجاً من خلاف الائمة الثلاثة (قول) المتن ويجوز قبل الاحرام الح لانه حق مالي تعلق بسبب من جاز تقديمه على أحدهما كالزكاة (قول) المتن فان عجز عنه في موضعه أى لانه يعتبر ذبحه بأرض الحرم (قوله) بأن لم يجده الح يريدانه لافرق بين العجز الحسى والشرعى (قوله) ولا يجوز تقديمها على الاحرام كذلك لا يجب عليه تقديم الاحرام بمن يمكنه فيه صوم الثلاثة قبل العيد وقيل يجب ولو تاخر التحلل عن أيام التشريق وصامها بعد ذلك قبل أن يتحلل أتم وصارت قضاء وان صدق عليه انه في الحج لان تأخيرها نادر فلا يكون مراداً في الآية قال الامام وانما يلزمه صوم الثلاثة في الحج اذا لم يكن مسافراً فان كان فلا كموم رمضان وضعفه (٢٣٢) الشيخان فائدة * قال الاسنوى

شاة نصفه الاخوية ويقوم مقامها سبعمائة أو سبع بقرة (والافضل ذبحه يوم النحر) ويجوز قبل الاحرام بالحج بعد التحلل من العرة في الاظهر ولا يجوز قبل التحلل منها في الاصح (فان عجز عنه في موضعه) وهو الحرم بان لم يجده فيه أو لم يجد ما يشتر به فيه (صام) بدله (عشرة أيام ثلاثة في الحج يستحب قبل يوم عرفة) لانه يستحب للحاج فطره كما تقدم في صوم التطوع ولا يجوز تقديمها على الاحرام بالحج لانها عبادة دينية فلا تقدم على وقتها ولا يجوز له صوم شيئ منها في يوم النحر ولا في أيام التشريق وجوز صومها له القديم كما تقدم في كتاب الصيام (وسبعة اذ رجع الى أهله في الاظهر) قال تعالى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذ رجعتم وقال صلى الله عليه وسلم للمتبعين من كل معه هدى فلم يدوم من لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذ رجع الى أهله ر واه الشيخان والثاني اذا فرغ من الحج لان قوله تعالى وسبعة اذ رجعتم مسبوق بقوله ثلاثة أيام في الحج فنصرف اليه وكأه بالفراغ رجع عما كان مقبلاً عليه من الاعمال وعلى الاول لو توطن مكة بعد فراغه من الحج صام بها وان لم يتوطنها لم يجز صومها ولا يجوز صومها في الطريق اذ توجه الى وطنه لانه تقديم للعبادة الدينية على وقتها وقيل يجوز لان ابتداء السير أول الرجوع وعلى الثاني لو أخره حتى رجع الى وطنه جاز بل هو افضل خروجاً من الخلاف وفي قول التقديم أفضل مبادرة الى الواجب وعلى القولين لا يصح صوم شيئ من السبعة في أيام التشريق لانه بعد في الحج (ويندب تتابع الثلاثة وكذا السبعة) وحكى قول مخرج من كفارة اليمين انه يجب فيها المتتابع (ولو فاتته الثلاثة في الحج) ورجع الى أهله (فالاظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضاء ما بينها وبين السبعة) كما في الاداء والثاني يقطع النظر عن الاداء وعلى الاول يكفي التفريق في يوم في قول والاظهر يفرق بأربعة أيام ومدة امكان سيره الى أهله على العادة الغالبة لتتم حكاية القضاء للاداء وان قلنا يجوز له صوم أيام التشريق كفي التفريق بمدة امكان السير واذا قلنا الرجوع الفراغ من الحج وقلنا ليس له صوم أيام التشريق يفرق بأربعة أيام وفي قول يوم وفي آخر لا يلزمه التفريق وان قلنا له صومها لم يجب التفريق وقيل يجب يوم ليقوم مقام انفصال الثلاثة في الاداء عن السبعة بكونها في الحج والحاصل خمسة أقوال وما بعد الخامس متداخل وفي سادس مخرج أهل التقضى ويستقر الهدى في ذمته بدلها وفواتها بفوات يوم عرفة وان جوزنا له صوم أيام التشريق بفوات أيامه وان تأخر طواف الركن عها لان تأخيرها بعيد في العادة فلا يقع الصوم قبله بعدها مراد من قوله تعالى ثلاثة أيام في الحج وقيل يقع (وعلى القارن دم كدم المتمتع) في صفة وبدله عند العجز عنه (قلت) كما قال الراجح في الشرح (بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام والله أعلم) كما في المتمتع المحق به

رحمه الله حيث صارت الثلاثة قضاء في السبعة قولان في تحرير الجرجاني قال الاسنوى ولذا في فهمته من كلام أكثرهم الجزم بأنها أداء (قوله) والثاني اذا فرغ من الحج وقيل على هذا المراد الرجوع من منى بعد فراغ أعمال الحج (قول) المتن ويندب تتابع الثلاثة لمبادرة الى فعل الواجب (قوله) كما في الاداء يشكل عليه عدم وجوب التفريق في قضاء الصلوات بقدر أوقاتها لا احسن ما قاله غيره لانه تفريق واجب في الاداء يتعلق بالفعل وهو الحج والرجوع فلم يسقط بالفوات كترتيب افعال الصلاة والثاني وصححه الامام قاس على عدم التفريق في قضاء الصلوات قال الراجح في الاولى وفارق تفريق الصلوات لان ذلك تفريق يتعلق بالوقت وهذا يتعلق بالفعل وهو الرجوع والحج انتهى (قوله) والحاصل خمسة أقوال وهي قوله والثاني يقطع النظر عن الاداء وقوله يوم في قول وقوله والاظهر وقوله بمدة امكان السير وقوله بأربعة أيام (قوله) وما بعد الخامس أى وهو قوله يوم وفي الآخر لا يلزمه والخمسة قبل ذلك ومنها ما قبل الاظهر (قوله) المحق به القارن أى قدمه فرع عن دم المتمتع لانه وجب بالقياس عليه فالحالة

التي لا يجب فيها على الاصل لا يجب على الفرع وأما قوله بطريق الاولى فهو متعلق بقوله المحقق يعني ان القارن الحق القارن في وجوب الدم عليه بالمتمتع بطريق الاولى لان أعمال المتمتع أكثر ثم رأيت في شرح الروص قال لان دم القران فرع عن دم المتمتع فاذا لم يجب في الاصل ففرعه أولى انتهى وفيه نظر وأطن منشأه عدم فهم العبارة على الوجه الذي فهمناه ثم رأيت الاسنوى د كرماله شيخنا فهو تابع له وهو موجود فقد قالوا الوعد القارن الغريب الى الميقات محرم ما لم يذهب لادم وقال الامام ان قلنا في المتمتع اذا أحرمت بالحج من مكة وعاد للميقات لا يسقط فكذلكها وان قلنا يستط فوجهاً والفرق ان القران في حكم نسب واحد فلا أثر لعوده انتهى وذلك مانع من صحة ما قاله شيخنا تبعاً للاسنوى

(قوله) سقط عنه الدم أي فكان ينبغي للؤايف أن يقول وأن لا يعود الى الميقات قبل يوم هرة * (باب محرمات الاحرام) * (قول) المتن ولبس الخيط أي على العادة في لبسه كما سيأتي في كلام الشارح وقوله أو والنسوج أو والمعقود أي لانهم با في معنى الخيط والمعقود هو الذي لرق بعضه ببعض كتوب اللبد ومثل ذلك لبس (٢٣٣) ثوب لرقته من ورق (قول) المتن اذا لم يجد أي لو باعارة كما سيأتي في كلام الشارح ثم قضية كلام المتن ان لبس الخيط يتوقف جوارزه

على فقد الغير ولا تسكن في الحاجة كحر وبرد ونداوة وليس كذلك كما سيأتي في قول الشارح وان احتاج الى آخره (قوله) والخفين الخ أي بشرط عدم

التعليين للحديث الآتي قال الاسنوي وحكم المنداس وهو الزمرزة حكم الخف المقطوع انتهى أي يشترط فيها عدم التعليين وذلك لان فيها بعض احاطة (قوله) من غير عذر أي وهو الجهل أو التسيان مطلقاً أو النقد في السراويل والخف (قوله) ومن المحرم الخ قال الاسنوي رحمه الله في سائر بدنه يؤخذ منه انه يحرم أن يتخذ لساعده أو لعضو آخر شيئاً محيطاً به وهو كذلك قال وهكذا لو اتخذ للحمية خريطة لتخص أن ضابط ما يحرم أن يكون فيه احاطة للبدن أو لبعض الاعضاء قال نعم خريطة للحمية لا تدخل في عبارة الكتاب لانها ليست من مسمى البدن (قوله) من غير عذر المراد بالعذر هنا الجهل أو التسيان (قول) المتن الا القفاز الخ من هنا تعلم أن لها شد كها على يدها وغير ذلك من أنواع الستر بغير القفازين المذكورين (قوله) في الحديث لا تخمروا رأسه الخ وروى مسلم لا تخمروا رأسه ولا وجهه وحمله أئمتنا على انه ذكر الوجه احتياطاً للرأس (قوله) في الحديث فليلبس الخفين وليقطععهما هو على التقديم

القارن فيما ذكر بطريق الاولى فان افعال المتنع أكثر من افعاله وروى الشيخان عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقريوم النحر قالت وكن قارنات ولودخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد الى الميقات سقط عنه الدم كما يسقط عن المتنع اذا عاد بعد الاحرام بالحج الى الميقات وقيل لا يسقط والفرق ان اسم القارن لا يزول بالعود الى الميقات بخلاف المتنع .

* (باب محرمات الاحرام) *

أي ما يحرم بسبب الاحرام (أحدها ستر بعض رأس الرجل) مع البعض الآخر أولاً (بما يعبد سائر) من خيط أو غيره كقلنسوة وعمامة وخرقة وعصابة وكذا طين تخين في الاصم (الاحاطة) كداواة أو حرا أو برد فيجوز وتجب الفدية واحترز بالرجل عن المرأة وبما يعبد سائر اعمالا يعبد كوضع يده أو يد غيره أو زنبيل أو حمل والتوسد بوسادة أو عمامة والانعماس في الماء والاستظللال بالحمل وان مس رأسه وشده بخيط لمنع الشعر من الانتشار وغيره (ولبس الخيط) كالقميص (أو والنسوج) كالزرد (أو والمعقود) كحبة اللبد (في سائر) أي باقي (بدنه) أي الرجل (الا اذا لم يجد غيره) فيجوز لبس السراويل منه والخفين اذا قطعاً أسفل من الكعبين ولا فدية وان احتاج الى لبس الخيط لداواة أو حرا أو برد جاز ووجب الفدية كما تقدم في الستروان ستر ولبس الخيط من غير عذر ووجب الفدية ومن المحرم عليه القفاز وسيأتي وألحق به ما لو اتخذ لساعده مثلاً خيطاً أو للحمية خريطة يغلفهاها اذا خضها (ووجه المرأة كراسه) أي الرجل في حرمة الستر المذكور فيه الاحاطة فيجوز وتجب الفدية كما تقدم وان سترته من غير عذر ووجب الفدية (ولها لبس الخيط) في الرأس وغيره (الا القفاز في الاطهر) وهو خيط محشو بطن يعمل لليدين ليقبهما من البرد ويرى على الساعدين روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خر من بعيره ميتاً لا تخمروا رأسه فانه يعث يوم القيامة ملياً وانه صلى الله عليه وسلم قال لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف الا ان لا يجد الخفين وليقطععهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب مامه ورس أو زعفران زاد البخاري ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين وروى انه صلى الله عليه وسلم قال السراويل لمن لم يجد الا زار وروى مسلم من لم يجد ازاراً فليلبس سراويل وروى الشافعي في الام عن سعد بن أبي وقاص انه كان يأمر بناته بلبس القفازين في الاحرام وروى الدارقطني واليهي حديث ليس على المرأة احرام الا في وجهها قالوا والصحيح وقفه على ابن عمر راويه والا صل في وجوب الفدية قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية أي خلق فدية وقيس على الخلق باقي المحرمات للعذر فغيره أولى ثم اللبس مري في وجوب الفدية على ما يعتاد في كل ملبوس فلوارتدي بقميص أو اترز بسراويل فلا فدية كما لو اترز بازاء ملق من رقاع ولو لم يجد رداء لم يحزله لبس القميص بل يرتدي به ولو لم يجد ازاراً وجد سراويل يتأني الا ترز به على هيئته اترز به ولو لم يحزله لبسه كما صرح به في شرح المذهب والمراد بعدم وجدان الازار

٥٩ ل ج والتأخير وقال الجعفي يجوز لبس الخف المقطوع مع وجود النعل (قوله) وروى الشافعي الخ هذا توجيهه مقابل الاطهر (قوله) وقيس على الخلق الخ نظريه الاسنوي بأن الخلق اطلاق وهو أعلا من الاستماعات

(قوله) ولا يقدر على تحصيله الخ لو توقف الأزار على فتح السراويل وخياطة أزار منه لم يكف ذلك واستشكل بوجوب قطع الخفين ولا يكف بيع السراويل وشراء أزار إلا إذا أمن كشف عورته زمن البيع والشراء ولا يكف ربط السراويل على حدا السرة خلافاً للإمام (قوله) ويجوز له أن يعقد الأزار لوروره بأزار أو شاكه أو حاطه لم يجزئ عن عليه في الاملاء وسيأتي في كلام الشارح نظير ذلك في الرداء (قوله) وله أن يغرز طرف ردائه كداله أن يربطه في الأزار (قوله) ونحوه منه أن يجعله أزاراً وعري (٢٣٤) يمسه بها (قوله) وإن سترهما

أي ولو على التعاقب (قوله) قال صاحب البيان الخ عبارة الاستوى رحمه الله وفي البيان عن القاضي أبي الفتح أنه يمنع من ستر الوجه والرأس معاً لأن فيه تركاً للواجب وأنه لو قيل يؤمر بكشف الوجه لكان صحيحاً لأنه إن كان رجلاً فكشف وجهه لا يؤثر ولا يمنع منه وإن كان امرأة فهو الواجب ثم قال يعني صاحب البيان وعلى قياس ما قاله يستحب أن لا يلبس الخيط لجواز كونه رجلاً فإن فعل فلا فدية لجواز كونه امرأة انتهى وقوله في الأول عن القاضي أنه يمنع من ستر الوجه والرأس لعله من كشف الوجه والرأس ليوافق ماساقه الشارح عن شرح المذهب في حكاية كلام أبي الفتح (قوله) وقياسه أي قياس ما نقل عن القاضي أبي الفتح من أنه ليس له كشفهما الخ وقوله ويستحب أن يستبرئ به الخ من ثمة كلام صاحب البيان (قول) المتن الثاني استعمال الطبيب الخ ولولا خشم قال الرازي رحمه الله المراد بالطبيب ما طهر فيه غرض التطيب (قوله) وقيس عليه البدن أي بالاولى (قوله) كدهن الورد ودهن البنفسج صورته أن يؤخذ دهن اللوز أو السمسم ونحوهما ثم يطرح فيه الورد أو البنفسج أو ملوطراً على السمسم أو اللوز مثلاً فأخذ راحة منهما

أو النعلين المذكور في الحديث أن لا يكون في ملكه ولا يقدر على تحصيله بشراء أو استئجار بعوض مثله أو استعارة بخلاف الهبة فلا يلزم قبولها العظم إنته فيها وإذا وجد الأزار أو النعلين بعد لبس السراويل أو الخفين الجائز له وجب نزع ذلك فإن أخرجت الفدية ويجوز له أن يعقد الأزار ويشد عليه خيطاً لئلا يتب وان يجعل له مثل الخزة ويدخل فيها التسكة احكاماً وأن يغرز طرف ردائه في طرف أزاره ولا يجوز عقد الرداء ولا خله بخلال أو مسلة ولا ربط طرفه إلى طرفه بخيط ونحوه فإن فعل ذلك لزمته الفدية لأنه في معنى الخيط من حيث أنه مستمسك بنفسه قاله في شرح المذهب ولا بد للمرأة أن تستر من الوجه القدر اليسير الذي يلي الرأس إذا لم يمكن استيعاب ستر الرأس الواجب إلا بهولها أن تسدل على وجهها ثوباً متخافياً عنه بخشبة ونحوها الحاجة من حر أو برداً وقتة ونحوها أو لغير حاجة فإن وقعت الخشبة فأصاب الثوب وجهها بغير إضرارها ورفعته في الحال فلا فدية وإن كان عمداً أو استدامته لزمها الفدية قال في شرح المذهب ما ذكر في إحصاء الحرام للمرأة ولبسها لم يفرض فيه بين الحرية والامة وشذ القاضى أبو الطيب فحكى وجهها أن الامة كالرجل في حكم الاحرام ووجهي فمين نصفها حرون نصفها رقيق هل هي كلامة أو كالحرّة وإذا ستر الخشبي المشكل رأسه فقط أو وجهه فقط فلا فدية وإن سترهما وجبت وفي شرح المذهب عن القاضي أبي الفتح وليس له كشفهما لأن فيه تركاً للواجب وله كشف الوجه قال صاحب البيان وقياسه ولبس الخيط ويستحب أن يستبرئ به الخ لجواز كونه رجلاً فإن لبسه فلا فدية لجواز كونه امرأة وقال القاضي أبو الطيب لا خلاف أن امرأة بالستر ولبس الخيط كما تأمره أن يستتر في صلاته كالمرأة ولا تلزمه الفدية لأن الأصل براءة وقيل تلزمه احتياطاً (الثاني) من محرمات الاحرام (استعمال الطبيب في ثوبه أو بدنه) كالسك والكافور والورس وهو أشهر طبيب في بلاد اليمن والعراق وإن كان يطلب للصبي والتداوى أيضاً وقد تقدم ذكره مع الورس في الحديث في الثوب وقيس عليه البدن وعليه ما بقية أنواع الطبيب وأدرج فيه ما معظم الغرض منه راحته الطيبة كالورد والياسمين والزجج والبنفسج والريحان الفارسي وما اشتمل على الطبيب من الدهن كدهن الورد ودهن البنفسج وعدم استعمال الطبيب أن يأكله أو يحتقن به أو يستعط وأن يحتوي على حجر عود فيتجبر به وأن يشد المسك أو العنبر في طرف ثوبه أو تضع المرأة في جيبها أو تلبس الخلى المحشوة وإن يجلس أو ينام على فراش مطيب أو أرض مطيبة وإن يدوس الطبيب بتعللها ملبوسه ومعنى استعمال الطبيب في محل الصاقه به تطيباً فلا استعمال بشم ماء الورد ولا بحمل المسك ونحوه في كيس أو نحوه ولا بأكل العود أو شدة في ثوبه لأن التطيب به إنما يكون بالتجربه ولا يحرم على المحرم استعمال الطبيب جاهلاً بكونه طيباً أو ظاناً أنه يابس لا يعلق به منه شيء أو ناسياً لأحرامه ولا فدية في ذلك ولا فيما إذا ألقى عليه الريح الطيب لكن يلزمه المبادرة إلى إزالته

ثم استخرج الدهن فلا فدية فيه عند الجمهور لأنه ربح مجاور وخالف الشيخ أبو محمد فقال بل هو أشرف وأطهر من الأول (قوله) في وإن يدوس الطبيب بنعله كذا أطلقه الرازي رحمه الله قال الاستنوى بشرطه أن يعلق به شيء منه كما نقله الماوردي عن النص (قوله) ومعنى استعمال الطبيب الخ قال السبكي عبر في التنبيه بشم الرياحين وقضيته الاستغناء عنها بالوضع بين يديه لا شم ويحتمل أن يكون غرضه أنه لا بد فيها مع لصوق البدن من الشم ونبيه على أن شمها من الشجر لا شيء فيه

(قوله) ويجب فيه الضمير راجع للاستعمال من قوله كما يجب في استعماله (قول) المتن ودهن شعر الرأس ولولا شمع الذائب سم أن المصنف جمع في هذا النوع الثاني بين الطيب والدهن ولم يجعل الادهان نوعاً مستقلاً لتقاربهما يعني من حيث أن كلاهما ترفه وليس فيه إزالته عين (قول) المتن أو اللحية ولولا امرأة (قوله) لحديث المحرم الخ نظريه الاسنوي بأنه أخبار ولو كان للهنى لحرم إزالة الشعث والغبار انتهى والجواب يؤخذ من قول الشارح أي شأنه المأمور به ذلك ثم من قوله بعده وفارق دهن شعر الرأس بأن فيه مع التزيين التمنية والحاصل أنه دال على الأمر وأنه استنبط منه معنى خصه (٢٣٥) (قوله) وذقن الأمر وذخر مالت نظره لوجهه في المرأة بخلاف الماء (قول) المتن إزالة الشعر أي من نفسه

(قوله) من الرأس أو غيره يكره مشط الشعر وحكه بالظفر (قوله) فعلى غيره أولى لا يقال هذا التوجيه لا يشمل الثلاث شعرات إذا أزيلت أعذر لا نقول هذا من جهة المقيس عليه النصوص لقوله والشعر يعني المحلق أعذر يصدق بالثلاث ولا يعتبر جميعه بالاجماع (قوله) والشعر يصدق بالثلاث اعترض بأنه في الآية مضاف فيعم قال المعترض فليقم الدليل بأن الاجماع صدق الاستيعاب أو يقدر الشعر منكر امتطوعاً عن الاضافة (قول) المتن والاطهر الخ اعلم أن من حلق أو قلم ثلاثة فأكثر يخبر بين اراقة دم وثلاثة أصح وصيام ثلاثة أيام فلو قلم ظفراً أو أزال شعرة فقط يخبر بين الثلاثة أيضاً فان اختار الصوم صام يوماً واحداً اجزأ وان اختار الطعام أخرج صاعاً جزأ وان اختار الدم فهو محلل الاقوال هنا أحدها ثلث دم عملاً بالتقسيم والثاني درهم لما بينه الشارح بعد والاطهر مذهبنا قاله الشارح أيضاً كذا قرره صاحب السان وهو يؤول الى التخيير بين الصوم والصاع والمدفان قيل كيف يخبر بين الشئ وبعضه فان المدفان بعض الصاع فالجواب أن ذلك معهود كالتخيير بين القصر والاطماف وبين الجمعة

في هذه الصورة وفيما قبلها عند زوال عذره فان أخر وجبت الفدية كما يجب في استعماله المحرم وتجب فيه المبادرة الى الإزالة أيضاً (ودهن شعر الرأس أو اللحية) بدهن غير طيب كالكزيت والسمن والزبد ودهن اللوز لما فيه من التزيين المناس في الحديث المحرم أشعث أعبر أي شأنه المأمور به ذلك ففي محالفته بالدهن المذكور الفدية وفي دهن الرأس المحلق الفدية في الأصح لتأثيره في تحسين الشعر الذي سبب بعده ولا فدية في دهن رأس الأقرع والأصلح وذقن الأمر ويحوز استعمال هذا الدهن في سائر البدن شعرة وبشره لانه لا يقصد تزينه ويحوز أكله (ولا يكره غسل يده ورأسه بخطمي) أو سدر أي يحوز ذلك لكن المستحب أن لا يفعل وحكي قديم بكرهته لما فيه من التزيين ولا فدية فيه وفارقه دهن شعر الرأس بان فيه مع التزيين التمنية (الثالث) من محرمات الاحرام (إزالة الشعر) من الرأس أو غيره حلقاً أو غيره (أو الظفر) من اليد أو الرجل قلماً أو غيره قال تعالى ولا تخلصوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله وقيس على شعر الرأس شعر باقي الجسد وعلى الحلق غيره وعلى إزالة الشعر إزالة الظفر بجامع الترفه في الجميع والمراد بالشعر الجنس الصادق بالواحدة فصاعداً لماسياً في (وتكامل الفدية في إزالة ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار) لانها تجب على المعذور بالحلق للآية كما سياتي فعلى غيره أولى والشعر يصدق بالثلاث وقيس بها الأظفار ولا يعتبر جميعه بالاجماع وتعتبر إزالة الثلاث أو الثلاثة دفعة واحدة في مكان واحد ولو حلق جميع شعر رأسه دفعة واحدة في مكان واحد لم يلزمه الفدية واحدة لانه يعدّ فعلاً واحداً وكذا لو حلق جميع شعر رأسه وبدنه على التوالي ويقاس بالشعر في ذلك الأظفار من اليدين والرجلين ولو حلق شعر رأسه في مكانين أو في مكان واحد لكن في زمانين متفرقين وجبت فديتان وقيل واحدة ولو حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أماكن أو في ثلاثة أوقات متفرقة وجب في كل واحدة ما يجب فيها لو انفردت وقد ذكره في قوله (والاطهر ان في الشعرة مد طعام وفي الشعرين مدين) والثاني في الشعرة درهم وفي الشعرين درهما والثالث ثلث دم وثلثان على قياس وجوب الدم في الثلاث عند اختياره والأولان قال تبعيض الدم عسر فعدل الأول منهما الى الطعام لان الشرع عدل الحيوان به في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة والمد أقل ما وجب في الكفارات فتقوّل به وعدل الثاني الى القيمة وكانت قيمة الشاة في عهده صلى الله عليه وسلم ثلاثة دراهم تهرباً فاعتبرت عند الحاجة الى التوزيع وتجري الاقوال في الظفر والظفرين (وللعذور) في الحلق (أن يحلق ويفدى) للآية المتقدمة وسواء كان عذره لكثرة القمل أم لتأدي بجراحة أو بالحر (الرابع)

والظفر ولو قص الشعرة أو قلم الظفر دون القدر المعتاد كان الحكم كما تقدم ولو لم يأت على رأس الظفر كله بل أخذ من بعض جوانبه فان قلما يجب في الظفر الواحد درهم أو ثلث دم فالواجب ما يقتضيه الحساب وان قلنا مذهبنا فلا سبيل الى تبعيضه كذا في الاسنوي لمصاحبه بعد ان قال قل من تقطن لسر هذه المسئلة وتصويرها أقول وقول الشارح على قياس وجوب الدم ثم قوله والأولان الخ كأنه إشارة لذلك والله أعلم (قوله) عند اختياره الضمير فيه راجع للدم من قوله وجوب الدم (قوله) وكانت قيمة الشاة الخ فالانزوي هو مجزئ دعوى لا أصل لها (قوله) وسواء الخ لو تأدى بالوسع كان الحكم كذلك ثم مثل الحلق كل محظور أوجب للحاجة فان الفدية تجب الالبس السراويل والخفين المقطوعين لان ستر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة مأمور به تخفف فيهما لذلك * فائدة * ما كان اتلافاً محضاً كالصيد ففيه الفدية وان كان ناسياً أو جاهلاً وما كان ترفهاً وتمتعاً كاللبس والطيب فلا فدية في حال النسيان والجهل وما أخذ منها كالجمل والقلم والحلق ففيه مع الجهل والنسيان خلاف الأصح في الجماع ولا وفيها نعم

(قوله) أي فلا ترتفوا الحج إنما أول هذا لأنه لو كان خبراً على بابه لاستحال تخلفه (قول) المتن وتقسده العمرة بمعنى الفساد وجوب القضاء لا الخروج منه كسائر العبادات (قوله) وكذا الحج والردة بطلهما ومن ثم فرق فيه بين الفساد والبطلان (قوله) ان لم يأت بشئ من أعمالها كانت صورية هذا أن يتحل التحلل الأول بالرمي فقط أما بناء على أن الحلق ليس بنسكاً أولاً فلا شعر برأسه (قوله) وقيل لا يجب أي لأن رتبته أداون الحج (قوله) شاة أي كافي الاستمتاع بدون الجماع هذه الحاشية مقتضاها الوجوب في الاستمتاع (٢٣٦) بين التحللين وقضية كلام الشارح الآتي

من محرمات الاحرام (الجماع) قال تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج أي فلا ترتفوا ولا تفسقوا والرفث مفسر بالجماع (وتقسده العمرة) قبل الحلق ان جعلناه نسكاً ولا يقبل السعي (وكذا الحج) يفسده (قبل التحلل الأول) بعد الوقوف أو قبله ولا يفسده بين التحللين وقيل يفسد ولا تقسده العمرة في ضمن القرآن أيضاً لتبعها له وقيل تقسده ان لم يأت بشئ من أعمالها واللو الط كالجماع وكذا اتيان الهيمة على الصحيح ولا فساد بجماع الناسي والجاهل بالتحريم ومن جن بعد ان أحرم عاقلاً في الجديد (ويجب به) أي بالجماع المفسد (بدنه) وقيل لا يجب في افساد العمرة الا شاة وفي الجماع بين التحللين بناء على عدم الفساد به شاة وفي قول بدنه ولو جامع ثانياً بعد ان فسد حجه بالجماع وجب في الجماع الثاني شاة وفي قول بدنه ولو كانت المرأة محرمة أيضاً وفسد حجهما بالجماع بأن طأ وعته فلا بدنه علمها في الاظهر والبدنه الواحدة من الابل أو البقر ذكراً كان أو أنثى (والمضي في فاسده) أي المذكور من حج أو عمره بأن يتم قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وهو تناول الصحيح والفساد وغير النسك من العبادات لا يمضي في فاسده اذ يحصل الخروج منه بالفساد (واقضاء) اتفاقاً (وان كان نسكه تطوعاً) فان التطوع منه يصير بالشروع فيه فرضاً أي واجب الاتمام كالنفس بخلاف غيره من التطوع (والاصح انه) أي القضاء (على الفور) والثاني على التراخي كالاداء والاول نظر الى تضييقه بالشروع فيه ويقع القضاء عن المفسد ويتأدى به ما كان يتأدى بالفسد لولا الفساد من فرض الاسلام أو غيره ويلزمه أن يحرم في القضاء مما أحرم منه في الاداء من ميمات أو قبله من ديرة أهله أو غيرها وان كان جاوز الميمات مرید للنسك لزمه في القضاء الاحرام منه وكذا ان كان جاوز غير مرید في الاصح هذا ان سلك في القضاء طريق الاداء قال في الروضة ولا يلزمه سلوكه بخلاف لكن يشترط اذا سلك غيره أن يحرم من قدر مسافة الاحرام في الاداء يعني ان لم يكن جاوز الميمات غير محرم كما تقدم ولا يلزمه أن يحرم في مثل الزمن الذي كان أحرم فيه بالاداء فله التأخير عنه والتقديم عليه ويتصور قضاء الحج في عام الفساد بأن يحصر بعد الفساد ويتعذر عليه المضي في الفساد فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فيشتغل بالقضاء ولو أفسد القضاء بالجماع لزمته الكفارة ولزمه قضاء واحد * (تمة) * يحرم على المحرم مقدمات الجماع بشهوة كالغلاخذة والقبلة والممس قبل التحلل الأول في الحج وقبل الحلق في العمرة ولا يفسد بشئ منها النسك ويجب به الفدية لا البدنة وان أنزل والاستمنا باليد يجب الفدية في الاصح ولا فدية على الناسي بخلاف ويلحق به الجاهل بالتحريم ومن أحرم عاقلاً ثم جن أخذاً عما تقدم في الجماع ولو باشر دون الفرج ثم جامع دخلت الشاة في البدنة في الاصح (الخامس) من محرمات الاحرام (اصطبياد كل) صيد (ما كول بري) من طير أو دابة وكذا وضع اليد عليه بشراء أو غيره قال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً أي أخذه ولا فرق بين المستأنس وغيره ولا بين المملوك

خرا الصفة اختصاص ذلك بما قبل التحلل الأول فلا بد أن يرده أحدهما الى الآخر (قوله) ولو كانت المرأة الحرة واردة على الكتاب (قول) المتن والمضي في فاسده فلوارتكب محظوراً بعد ذلك لزمته الفدية كالصحيح (قول) المتن والقضاء به أفتى ابن عباس وابن عمر وابن العاص ولا يعرف لهم مخالف وأيضاً قلله لا يقال بالرأي (قوله) ولا زمه أن يحرم الحج فرق الرافي بان اعتناء لشارع بالميقات المسكاني أكثر بدليل نعين مكان الاحرام دون زمانه ثم قال لا يتخلو من نازع وتجب منه الاستوى انه صحيح في التذرعين الزمان كاللكن نذروا حول الاستوى الفرق بأن المسكان بنا يضبط بخلاف الزمان (قوله) قبل لتحلل الى قوله وتجب به الفدية قضيته بها لا يجب بالاستمتاع بين التحللين (قوله) ومن أحرم عاقلاً الخ يشك عليه ان عمده كالمكف والاشكال هنا في الجماع (قوله) دخلت لوقبل في مجلس ثم جامع في آخر فينبغي عدم لتداخل ثم أصل التداخل يشك على ظيهره من الجراح لان واجبهما مقدر لقطع الاذن مع الايضاح (قوله) كل صيد هو مستفاد من لفظ الاصطبياد فكلامه يفيد اشتراط التوحش لاق لصيد هو المتوحش بطبعه الذي لا يمكن

أخذه الاجيلة (قوله) أي أخذه دفع لما قبل ان الاستدلال انما يتم اذا أريد بالصيد في الآية المصدر والذي يقتضيه السياق انه المصاد وغيره يكون المراد تحريم أكله اذ لا بد من اضمار واضماراً كله وأخذه معاً متع لان مثل هذا العموم له قبح بين اضمار البعض وهو الاكل ولا يلزم منه تحريم الاصطبياد * فرع * لو صيد للمحرم حرم عليه الاكل منه فلو أكل فلا فدية (قوله) ولا فرق بين المستأنس وغيره قال في القوت من هذا نجاج الحبش ومنه الاوز وقال الماوردي ان كان ينس بجناحيه حرم والا فلا كالدجاج قال الروياني وهو القياس

(قوله) كالنمر والنسر أي غير المملوكين (قوله) والصفر قال في الخادم هوشام للباري والشاهين والعقاب التي يصاد بها (قوله) فلا يستحب ولا يكره الحمراده غير المملوك (قوله) ومنه ما لا يظهر فيه الحمر منه الذباب والدود ونحو ذلك (قوله) ويحل اصطياد البعري إلى آخره قال السبكي الطيور التي تغوص في الماء وتخرج منه برية (قوله) لا يعضد شجرة أي لا يقطع (قوله) بما إذا كان في الحرم لورمى إلى صيد بعضه في الحل وبعضه في الحرم وجب (٢٣٧) الجزء هذا أن كان واقفاً فإن كان نائماً فالعبرة بمستقره ذكر التنقيد في الاستقصاء ولو سعى

الشيء من الحرم إلى الحل ومثله أو من الحل إلى الحرم ولكن سلك الحرم فيما بين ذلك فلا ضمان قطعاً قاله في شرح المذهب لأن ابتداء الاصطياد من حين الرمي لا من حين السعي ولذا اتسرع التسمية عند إرسال السهم لا عند ابتداء العدو بل ضربه (قول) المتن فإن تلف إلى آخره أعلم أن جهات الضمان أحداها المباشرة الثانية السبب ومنه أن يفر صيداً فبموت بعثه أو يأخذه سبع أو ينضم بشجرة أو حبل ويكون في عهدة المنفر حتى يرجع إلى عادته في السكون اثباتاً للبدويّة أو عارية أو غير ذلك وعبرة المتر لا تنفيذ الثالثة (قوله) مملوك أو تلفه محرم ضمنه بالجزاء لحق الله تعالى وبالقيمة لما لسه (قوله) بما سيأتي قال السبكي الحلال إذا أتلّف في الحرم صيداً مملوكاً كغيره ضمنه بالقيمة لما لسه ولا جزاء فيه (قوله) ويقاس المخ قضيته أن الحلال في الحرم لا يجوز له شراء الصيد المملوك للحلال وكذا قول الشارح السالف ويحرم وضع اليد عليه بشراء أو غيره لكن في شرح الهبة التصريح بالجواز أخذاً من قولهم يجوز للحلال أن يدخل بالصيد المملوك الحرم ويتصدق فيه كيف شاء وكذا صرح بالسأله في شرح الدميري وبين القول فيها بأن الحلال يتصدق بالبيع وغيره إذا كان الذي يتصدق معه حلالاً وهو ظاهراً نساءً الله وأما كلام

وغيره ولو توخش أنسى لم يحرم التعرض له ولا يحرم التعرض لغيره كقول فنه ما هو مؤذ فاستحب قتله كالنمر والنسر ومنه ما فيه منفعة ومضرة كالنهد والصقر فلا يستحب قتله لمنفعته ولا يكره لضرره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالسرطان والرخمة فيكره قتله ويحل اصطياد البعري وهو ما لا يعيش إلا في البحر أما ما يعيش فيه وفي البر فكالبري (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وكذا المتولد منه) أي من المأكل البري (ومن غيره) يحرم اصطياده (والله أعلم) أحيا طاً ويصدق غيره بغيره كقول من وحشي أو أنسى وبالمأكل غير البري أي الأنسي مثلاً المتولد من الضبع والذئب والمتولد من الجمار والوحشي والجمار الأهل والمتولد من الطي والشاة (ويحرم ذلك) أي اصطياد المأكل البري والمتولد منه ومن غيره (في الحرم على الحلال) ويحرم عليه وضع اليد عليه بشراء أو غيره كما يؤخذ من شرح المذهب قال صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة أن هذا البلد حرام بجرمة الله تعالى لا يعضد شجره ولا ينفر صيده الحديث رواه الشيخان أي لا يجوز تنفير صيده لحرم ولا حلال فاصطياده وما ذكره أولى وقيس على مكة باقي الحرم وقوله في الحرم حال من ذا المشار به إلى الاصطياد وهو نسبة متعلق بالصائد والمصيد صادق بما إذا كان في الحرم أو أحدهما فيه والآخر في الحل كأن رمى من الحرم صيداً في الحل أو من الحل صيداً في الحرم أو أرسل كلباً في الصورتين فيحرم في جميع ذلك (فإن أتلّف) من حرم عليه الاصطياد المذكور من محرم أو حلال كما تهم (صيداً) مما ذكره كقولهم كأو غير مملوك (ضمنه) بما سيأتي قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم الآية ونفس على الحرم الحلال المذكور بجماع حرمة الاصطياد ولو تسبب في تلف الصيد كان أرسل كلباً فأتلفه أو نصب الحلال شبكة في الحرم أو نصبها في الحرم حيث كان فتعقل بها صيد وهلك ضمنه كالأول أتلفه ولو تلف في يد المحرم صيد ضمنه كالغاصب لحرمة امساكه وكذا لو تلف في يد الحلال في الحرم صيد من الحرم يضمنه لاذ كيتخلف ما لو أدخل معه إلى الحرم صيداً مملوكاً كالهله امساكه فيه وذبحه والتصرف فيه كيف شاء لأنه صيد حل ولو أحرّم من في ملكه صيد بيده زال ملكه عنه ولزمه إرساله وإن تحلل ولا يملك المحرم صيده ويلزمه إرساله وما أخذه من الصيد بشراء لا يملكه لعدم صحة شرائه ويلزمه رده إلى مالكه ويقاس بالمحرم في المسألتين الحلال في الحرم ثم لا فرق في الضمان بالأتلاف وغيره بين العامد والخطأ والناسي للأحرام وفي المذهب وغيره والجاهل بالتحريم كما في الضمانات الواجبة للآدميين ولا مفهوم لتعمد في الآية نعم لو صال صيد على محرم أو على حلال في الحرم فقتله دفعاً فلا ضمان ولو خلص المحرم صيداً من فم سبع أو هرة أو نحوهما وأخذ له أو به أو بتعهده فمات في يده لم يضمنه في الاظهر ولو أحرّم ثم جث قتل صيداً لم يجب ضمانه في الاظهر ويقاس به في المسألتين الحلال في الحرم ولو أكره محرم أو حلال في الحرم على قتل صيد فقتله فلا جزاء عليه في وجهه والاصح عليه الجزاء ويرجع به على الأمر ثم الصيد ضربان أحدهما ماله مثل من النعم في الصورة والخلقه على التقريب فيضمن به ومنه ما فيه نقل عن السلف فيتبسّع قال تعالى يحكم به دواعي منكم (ففي النعامة) الذكور

٦٠ ل الشارح آخر أو لا فهو قابل للتأويل والله أعلم (قوله) ولا مفهوم لتعمد في الآية لأنه لما وافقه الغالب (قوله) ويرجع به على الأمر وأما قيمته لما لسه فأنظرنا عليها منصفين (قوله) من النعم أي وهو الأبل والبق والنعم

(قوله) ثم الكبير الى آخره قال السبكي هذا جار في القسمين المذكورين يعني ما لا يقل فيه وما فيه نقل انتهى وهو مسلم في غير الذكورة والانوثة وكذا فهم ما عند عدم النص على شيء منهما بخصوصه كالتيس في الظبي والعنز في الظبية والعناق (٤٣٨) في الارنب والسكبش في الضبع

والجفرة في البربوع والوبر قال الاسنوي رحمه الله واداعلت ان الغزال اسم للصغير وانه يطلق على الذكر والانثى فان الغزال ذكر فواجهه ذكر من صغار المعز كالجدى أو الجفرة على ما يقتضيه جسم لصيد وان كان أنثى فالعناق أو الجفرة انتهى فهذا ظاهر في التعيين لكن شرح شيخنا في شرح الهجة بعدمه في هذا وفي غيره وكلام السبكي يوافقهم وكذا شرح كلام الاذري وظاهر كلام لشارح فليعقد وكلام الاسنوي تبعا لمحدث قد لا ينافيه لا مكان جملة على ان هذا هو الواجب ولكن غيره يحزئ عنه قوله) وعكسه أي في القسمين صرح به لسبكي رحمه الله (قوله) قياسا أي على ضمان ائتلاف مال الغير المتقوم (قوله) فهو محمول الح وقيل حكموا بذلك لما بينهما من الشبه من حيث ان كلا منهما يألف لسوت ويأنس به الناس وفائدة الخلاف كان صغيرا فهل يجب سخله أو شاة قاله لاوردى وغيره (قوله) شجرا كان وغيره لوضيق الشجر الطريق وضرت لمارة جاز قطعه ففي مسلم رأيت رجلا الجنة يعضد شجرة شولا أنزاله من لطريق (قوله) وهو الحشيش الرطب يل هذا استفاد من المهاج لان اليابس روز لا نبات فائدة الحشيش والهشيم واليابس والعشب والحلا بالقصر والرطب والكلا بالهمز يعهما

أوالانثى (بدنه) أي واحد من الأبل (وفي بقرة الوحش) أي الواحد منه (وحماره بقرة) أي واحد من البقر (و) في (الغزال عنز) وهي الانثى من المعز التي تمت لها سنة والغزال ولد الظبية الى أن يطلع قرناه ثم يسمى الذكرا ظبيا والانثى ظبية وهما المراد بالغزال هنا للناس كبر العنز ويجب فيه بمعناه الاصل ما يجب في الصغار قاله الامام (و) في (الارنب عناق) وهي الانثى من المعز من حين تولد ما لم تستكمل سنة (و) في (البربوع) وهو معروف (جفرة) وهي الانثى من المعز اذا بلغت أربعة أشهر والمراد بالعناق ما فوق الجفرة فان الارنب خير من البربوع وفي الضبع كبش روى البيهقي عن عمرو بن علي وابن عباس ومعاوية أنهم قصوا في النعامة بمدينة وعن ابن عباس وأبي عبيدة وعروة بن الزبير أنهم قصوا في حمار الوحش وبقرة مبقرة وعن ابن عباس انه قضى في الارنب بعناق وقال في الضبع كبش وعن ابن مسعود انه قضى في البربوع بجفرة أو جفرة وعن عمرو بن عوف انهما حكما في الظبي بشاة وعن عبد الرحمن بن عوف وسعدا هما حكما في الظبي تيس أعفر وروى الشافعي عن مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عمر قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الارنب بعناق وفي البربوع بجفرة وهذا اسناد صحيح ملج (وما لا يقل فيه) عن السلف (يحكم بمثله) من النعم (عدلان) فقها فطنان ثم الكبير من الصيد يفدى بالكبير من مثله من النعم والصغير بالصغير ويحزى فداء الذكر بالانثى وعكسه والمرىض بالمرىض والمعيب بالمعيب اذا اتحد جنس العيب كالغور وان كان غور أحد هما في الميىن والآخري اليسار فان اختلف كالغور والجرب فلا ولو قابل المرىض بالصحيح أو المعيب بالسليم فهو أفضل قال في شرح المذهب ويفدى السمير بسمين والهزيل بهزيل (وفيما لا مثل له) كالجراد والعصافير (القيمة) قياسا ويستثنى منه الحمام في الحمامة شاة رواه الشافعي والبيهقي عن عمر وعثمان وابن عباس زاد البيهقي وابن عمر وهو محمول على ان مستندهم فيه توقيف بلغهم وتعتبر القيمة بمحل الاتلاف ويقاس به محل التلف وسيأتي ما ينفع بالقيمة والتخيير بينه وبين الصوم والتخيير في المثلى بين ذبح مثله وتقويمه والصوم (ويحرم قطع نبات الحرم الذي لا يستنبت) بالنساء للفجور أي لا يستنبته الناس وهو ما ينبت بنفسه شجرا كان أو غير شجر وهو الحشيش الرطب وسيأتي ان المستنبت من الشجر كغيره ودليلهما ما في حديث الشيخين السابق بعد ذكر البلد أي مكة لا يعضد شجرة أي لا يقطع ولا يحنث خلاه هو بالقصر الحشيش الرطب أي لا يترع بقلع ولا قطع وقياس باقي الحرم على مكة وقلع الشجر كقطعه (والاظهر تعلق الضمان به) أي نبات الحرم من الحشيش الرطب اذا قطع أو قلع (ويقطع أشجاره) أو قلعه قياسا على صيده اذا أئلف بجامع المنع من الاتلاف لحرمة الحرم والثاني لا يتعلق به الضمان لان الاحرام لا يوجب ضمان الشجر والنبات فكذلك الحرم وعلى الاول (ففي الشجرة الكبيرة بقرة والصغيرة شاة) رواه الشافعي عن ابن الزبير وضم اليه الرافعي ابن عباس قال ومثل هذا لا يطلق الا عن توقيف قال الامام والبدنة في معنى البقرة وتضبط الشجرة المضومة بالشاة بان تقع قريبة من سبع الكعبة فان الشاة من البقرة سبعها فان صغرت جذا فالواجب القيمة وخزم بجميع هذا الذي قاله الامام في أصل الروضة وعبر فيها كأصلها بان مادون

الكبيرة

(قول) المتى وبتقطع أشجاره هو مستدرك

ن الصغير السابق يعود على النبات وهو شامل للشجر

(قوله) أما غير الشجر الخ هذا لاعتقده عبارة الكتاب (قوله) فإن أخلف الخ لو أخلف غصن الشجر قبل العام فلا ضمان بخلاف الحشيش فإنه متى أخلف لا ضمان (قول) المتن والمستنبط من الشجر أى كأن أخذ غصن من الحرم وغرس في موضع آخر منه أما المأخوذ من الحل إذا غرس في الحرم فلا يحرم قطعه بخلاف عكسه (٢٣٩) ولو غصنا ونواة ولو كان المنقول من الحل إلى الحرم غصناً ونواة فالحكم عدم نبوت

الحرم لذلك كما صرح به في شرح البهجة (قوله) فإنه يجوز قطعه الخ سواء بت نفسه أو استنتبه الناس (قوله) إلا إذا خرفناه لقينهم الخ انظر لو قطع إلا دخر لغرض البيع أو الحاجة هل يجوز أو لا (قوله) وصححه في شرح مسلم لهذا قال في المتن عند الجمهور ولم يقل على الصحيح ونحوه على عاذته (قول) المتن لعلف البهائم مثله أخذه للحاجة التي يؤخذ لأجلها إلا دخر وكذا الأكل * فرع * لو كانت الحاجة غير نازجة فهل يجوز الأخذ لما عساه يطرأ الظاهر لا كإقتناء الكلب لما عساه يكون من الزرع ونحوه * فائدة * ينظم بعضهم حدود الحرم فقال

وللحرم التحديد من أرض طيبة

ثلاثة أميال إذا رمت أبقاه

وسبعة أميال عراق وطائف

وحدة عشر ثم تسع حجرانه

(قول) المتن وللدواء والله أعلم قال

الاستوى رحمه الله ولو أخذه للحاجة

التي يؤخذها إلا دخر كتسقيف البيوت

جار قطعه لذلك كما ذكره الغزالي في

البيوط والوسيط وتبعه الخاوي الصغير

وصرح بجوازه قطعه مطلقاً قال وقيل

من تعرض لذلك انتهى قلت وما اقتضاء

ظاهر هذا الكلام من أن الأشجار

الطيبة يجوز قطعها لتسقيف البيوت

ونحو ذلك من الحاجات محل نظر وقد

صرح في شرح البهجة بأنه لا يجوز قطع

الشجر لحاجة السقف ونحوه (قوله)

الكبيرة تضمن بشاة فضبط الامام بالنسبة إلى أقل ما يضمن بها ويدل عليه ما عقبه به أما غير الشجر وهو الحشيش الرطب فيضمن بالقيمة إن لم يخلف فإن أخلف فلا ضمان قطعاً والمضمون به هنا على التعديل والتخير كما في الصيد (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (والمستنبط) من الشجر (كغيره) في الحرم والضمان (على المذهب) وهو القول الأظهر وقطع به بعضهم لشمول الحديث له والثاني المنع تشبيهاً بالزرع أى كالخطة والشعر والذرة والقطنية والبقول والخضراوات فإنه يجوز قطعه ولا ضمان فيه بخلاف ذكره في شرح المذهب (ويحل) من شجر الحرم (الإدخار) بالذال المعجمة لما في الحديث السابق قال العباس يارسول الله إلا إذا خرفناه لقينهم ويوتهم فقال صلى الله عليه وسلم إلا إذا خرو معنى كونه ليوتهم أنهم يسفون بها يضمن القاف به فوق الخشب والطين الحداد (وكذا الشوك) أى شجره (كالعوسج وغيره) يحل (عند الجمهور) كالصيد المؤذى فلا ضمان في قطعه وفي وجه يحرم لا طلاق الحديث وصححه في شرح مسلم ويضمن (والأصح حل أخذ نباته) من حشيش ونحوه (لعلف البهائم) بسكون اللام (وللدواء والله أعلم) للحاجة إلى ذلك كالإدخار والثاني يقف مع ظاهر الحديث ويجوز تسريح البهائم في حشيشه لترعى جزأها من الممتع أحده لبيعه كما أفصح به في شرح المذهب وهو صادق ببيعه من يعلف به ويجوز أخذ ورق الشجر بسهولة لا يخطئ في شرح المذهب ويجوز أخذ ثمره وعود السواك ونحوه باتفاق أصحابنا أما اليابس من الشجر فيجوز قطعه وقلمه واليابس من الحشيش يجوز قطعه ولو قلعه قال البغوي لزمه الضمان لانه لو لم يقلعه لثبت ثانياً قال في شرح المذهب ولا يخالفه قول المساورى إذا جف الحشيش ومات جاز قلعه وأخذه فقول البغوي فيما لم يمت (وصيد المدينة حرام) وفي الحرر صيد حرم المدينة وفي الروضة كأصلها وشكره يؤخذ من شرح المذهب وخلاه روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال إن إبراهيم حرم مكة وإنى حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع شجرها زاد مسلم ولا يصاد صيدها وفي حديث أبي داود بإسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب لا يخلى خلاها ولا يفر صيدها ولا لئان الحران تشبيه لآبه وهى الأرض المسكنية بخارة سودا وهما شرفى المدينة وغيرها ما بينهما عرضاً وما بين جبلتها طولاً وهما فى حديث الشيخين المدينة حرم من غير إلى ثور واعترض بأن ذكر ثور هنا وهو عجة من غلط الرواة وإن الرواية الصحيحة أحد دفع بأن وراءه جبل صغير يقال له ثور (ولا يضمن) الصيد والشجر وأخلاً (في الحديث) لانه ليس محلاً للنسأ بخلاف حرم مكة والقديم يضمن قليل حرم مكة والأصح يضمن بسلب الصائد وطاق الشجر أو الخلال واختاره في شرح المذهب للأحاديث الصحيحة فيه بلا معارض روى مسلم أن سعد بن أبي وقاص وجد عبداً يقطع شجراً أو يخطبه فسلبه فلما رجع سعد جاءه أهل العبد فكلموه أن يرده على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله أن أردّ شيئاً فقلته رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنى أن يرده عليهم وروى أبو داود أنه أخذ رجلاً بصيد في حرم المدينة فسلبه ثمانية دنانير فباعه ماله فكماله فيه فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم وقال من أحد أحداً بصيد فيه فليس له قطعه فلا أردّ عليكم قطعه أطعنيها رسول الله

في حشيشه زاد في شرح الروض وشجره (قوله) ومن الممتع أخذه لبيعه هذا يفيد أن السواك المأخوذ من الحرم لا يجوز بيعه وكذا ورق السن (قوله) ورق الشجر منه السعف (قوله) قطعه إن قلت لم يضمن بالقيمة كبيع النعام قلت أحيب بأنه مستقل فاعتبر ضمانه كالصيد والبيض تبع كان كالليف وقد يعترض بالورق والتمر اليابسين (قوله) لانه ليس محلاً للنسأ راد الرافعي رحمه الله فأشبهه مواضع الحى وإنما أبتنا التحريم بالنصوص

وهذا الذي روي في هذه الرواية تريد على الأولى بالتعبد بالطيب وإضافته إلى المدينة وقوله وإني لمن أكثر الناس مالا (قوله) من ثياب وفس وخنوخ ذلك اقتضى هذا كثرى أن الثياب والفس وخنوخ ذلك يؤخذ في العسبة الواحدة وتقدم في حرم مكة أن ما دون سبع الكبيرة من الثياب وسائر الخلاص من بالقيمة في حرم مكة ولا مانع من التزام ذلك وإن كان حرم مكة (٢٤٠) أعظم حرمة (قول) المتن والصدقة به أي

فلا يجوز أن تناول منه شيئا ولو جلدنا
 * فرع * لو قال أهدي عن ثلثه وأطعم
 عن ثلثه وأصوم عن ثلثه لم يجزه ذلك
 (قوله) أي لاجلهم يعني ليس المراد أن
 الشراء يقع لهم (قوله) ولا يجوز أن
 يتصدق الخ خلافاً لابي خنيفة رحمه الله
 (قوله) بصفة الاضحية لو أجمع عليه
 سبع شياه أجزأت عنه بدنة أو بقرة
 ولو ذبح بدنة مثلاً ونوى التصديق بسبعها
 عن الشاة وأكل الباقي أجزأ وهذا
 الحكم مطرد إلا في جزاء الصيد بل
 لا تجزئ فيه البدنة عن الشاة (قوله)
 أبطل الخ رد على ابن مكى في قوله أن أصع
 خطأ من كلام العوام وإن الصواب أصوع
 (قوله) روى الشيخان اشتمل هذا
 الحديث الشريف على تفسير أقسام
 الآية الشريفة (قوله) وغير المعذور
 الخ أي لأن كل كفارة ثبت فيها التحجير
 إذا كان سببها ما ثبت فيها التحجير إذا
 كان سببها محرماً ككفارة اليمين وقتل
 الصيد (قوله) يصوم كالتمتع أي لما
 ألحق بالمتع في الترتيب بجامع ترك المأمور
 ألحق به في واجبه عند العجز أيضاً
 (قوله) ومقابل الترتيب الخ يعني أن
 الأصح في المتن له مقابلان مقابل يتعلق
 بالعجز عن الدم وهو قول الأكثرين
 السابق والوجه المحكى عقبه ومقابل
 يتعلق بالترتيب ذهب إلى أن الدم هنادم
 تخيير وتعديل لكن الاستوى نقل عن
 النووي أن مقابل الترتيب المذكور
 ضعيف شاذ فاعترض الاستوى التعبير
 بالأصح فيما يتعلق بالترتيب فقال فكان
 الصواب أن يعبر بالأصح بعدد الحكم بكونه مرتباً

صلى الله عليه وسلم ولكن ان شئت دفعت اليكم عنه وروى البيهقي انه كان يخرج المدينة فيجد
 الحاطب معه شجر رطب قد عضده من بعض شجر المدينة فيأخذ نسليه فيكلم فيه فيقول لا أدع غنيمة
 غنمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإني لمن أكثر الناس مالا وظاهر الحديث وكلام الأئمة
 في الاصطبات انه يسلب وإن لم يتلف الصيد وقال الامام لا أدري أي سلب إذا أرسل الصيد أم لا يسلب
 حتى يتلفه ثم سلب الصائد أو القاطع كسلب القليل جميع ما معه من ثياب وفس وخنوخ ذلك وقيل
 ثيابه فقط وهو للسالب وقيل لقراء المدينة وقيل لبيت المال وهل يترك للسلب ما يستر به عورته وجهان
 أصوبهما في الروضة وأصحهما في شرح المهذب نعم (ويخبر في الصيد المثلث بين ذبح مثله) بالجمعة
 والمثلثة (والصدقة به على مساكين الحرم) بان يفرق لحمه عليهم أو يملكهم جملته مذبحاً لا حياً
 (وبين أن يقوم المثلث دراهم ويشتري بها طعاماً) مما يجزئ في الفطرة قاله الامام وأشار إلى أنه يجوز
 أن يخرج بقدرها من طعامه (لهم) أي لاجلهم بان يتصدق به عليهم ولا يجوز أن يتصدق بالدرهم
 (أو يصوم عن كل مد) من الطعام (يوماً) حيث كان قال تعالى هدايانا لكعبة أو كفارة طعام
 مساكين أو عدل ذلك صياماً (وغير المثلث يتصدق بقيمة طعاماً) لمساكين الحرم ولا يتصدق بالدرهم
 (أو يصوم) عن كل مد يوماً كالمثلث فإن أنكر مد في القسمين صام يوماً لأن الصوم لا يتبعص ويقاس
 بالمساكين الفقراء والعبرة في قيمة غير المثلث بمحل الاتلاف قياساً على كل متلف متقوم وفي قيمة
 مثل المثلث بمكة يوم ارادة تقويمه لأنها محل ذبحه لو أريد وهل يعتبر في العدول إلى الطعام سعره
 بمحل الاتلاف أو بمكة احتمالان للامام والظاهر منهما الثاني (ويخبر في فدية الخلق بين ذبح شاة)
 بصفة الاضحية (والتصدق بثلاثة أصع) بالمد (لستة مساكين) لكل مسكين نصف صاع وجمعه
 في الاصل أصوع أبداً من واو هـ حمزة مضمومة قدمت على الصاد ونقلت ضمها إليها وقلت هي
 الفاء (وصوم ثلاثة أيام) قال تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه أي خلق فدية من
 صيام أو صدقة أو نسك وروى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة أي يؤذيك هوأم
 رأسك قال نعم قال أنسك شاة أو صم ثلاثة أيام أو أطعم فراقاً من الطعام على ستة مساكين والفرق بنفع
 الفاء والراء ثلاثة أصع وقيس القلم على الخلق وغير المعذور فمما عليه والفقراء على المساكين
 وكفدية الخلق فدية الاستمتاع كالطيب والادهان واللبس ومقدمات الجماع لا شترها كها في الترفه
 هذا دم تخيير (والأصح أن الدم في ترك المأمور كالأحرام من الميقات) والميقات بمزدلفة ليلة النحر
 وبني لبالي الشريق والرمي وطواف الوداع (دم ترتيب) الخا قاله بدم التمتع لما في التمتع من ترك الأحرام
 من الميقات وقيس به ترك باقي المأمورات (فأذا عجز) عن الدم (اشترى بقيمة الشاة طعاماً وتصدق
 به فان عجز) عن ذلك (صام لكل مد يوماً) وهذا يسمى تعديلاً وصححه الغزالي كالامام والا كثرون
 على أنه إذا عجز عن الدم يصوم كالتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعد رجوعه وهو الأصح في الروضة
 كأصلها ويسمى تقدير أو الأول قال التعديل جار على القياس والتقدير لا يعرف بالتوقيف وقيل
 يلزمه إذا عجز عن الدم صوم الخلق ومقابل الترتيب انه دم تخيير وتعديل كجزاء الصيد (ودم الفوات)
 أي فوات الحج بقوات الوقوف وسيأتي في آخر الباب الآتي وجوبه مع القضاء (كدم التمتع) في صفته

(قوله) كما أمر به عمر رضي الله عنه أي بقوله الآتي فإذا كان عام قابل فحجوا واهدوا (قوله) وعلى الأول إذا أحرمت الحج وقبل هو كالقضاء يجب في سنة الفوات وإن وجب تأخيرها صرح بحكاية هذا الوجه في شرح المذهب وأشار إليه في الروضة وأصلها * تنبيه * لك أن تقول حيث كان هذا الدم يجب إذا أحرمت بالقضاء فهل جاز تقديمه في سنة الفوات كما جاز في دم التمتع تقدمه على الإحرام بالحج على الإحرام بالحج كان واقعاً في سنة الحج بخلاف مسألة القضاء نعم قياس هذا أن يجوز فعله في سنة القضاء قبل الإحرام فيه بالقضاء ولا مانع من ذلك فيما يظهر (قول) المتن يفعل حرام أي ما أصله (٢٤١) ذلك ليشمل دماء المعذورين (قول) المتن ويجب صرف لجمه الحج لودبجه بالحرم فسرق منه سقط الذبح وبقي

وجوب التصديق ما يذبح أو يلحم يشتره ويفرقه * فرع * قوله ويجب صرف لجمه قال الأذري وكذا سائر أجزاء المأكولة فيما يظهر انتهى (قوله) الصرف إلى ثلاثة استشكل أن الرفعة عدم التعميم عند الانحصار كإزالة جميع عدم جواز النقل فيما وفرق السبكي بأن المقصود هنا حرمة البلد والمقصود في الزكاة سد الحاجات ثم لا يخفى أن فدية الخلق وتكفوه يجب لكل مسكين نصف صاع من السنة (قوله) عند التفرقة قال الأذري ويشبه أن يجيء في البية المتقدمة على التفرقة ما قيل في الزكاة (قول) المتن وأفضل بقعة يجوز قراءته جمعاً مضافاً لضمير الحرم (قول) المتن لذبح المعتمر أو غيره القارن أو المتعمد أو المتعمد الذي عليه دم فالأفضل ذبح دم تمتعه بمنى قاله السبكي (قول) المتن ووقته وقت الأضحية قياساً عليها (قوله) وأنه لا بد من الحج انظر هل يجوز أكله منه قلت نعم هو كالأضحية التطوع (قوله) إلا بالنذر انظر هل يكفي فيه التعيين كالأضحية ثم الهدى أن غضب في الطريق يحرمه فإن كان تطوعاً أو عين عمامة جاز أكل الجميع ويبدل ما في الذمة عند بلوغ الحرم وإن كان معينا ابتداءً حرم عليه

وحكمه عند العجز عنه وغيره لأن دم التمتع ترك الإحرام من الميقات والوقوف المتروك في الفوات أعظم منه (ويذبحه في حجة القضاء) وجوباً (في الأصح) كما أمر به عمر رضي الله عنه ورواه مالك في الموطأ وسبأ في بطوله في آخر الباب الآتي والثاني يجوز ذبحه في سنة الفوات كدم الفاسد يراق في الحجة الفاسدة وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين وفي شرح المذهب منهم من حكاه وجهين ثم وقت الوجوب على الثاني سنة الفوات وعلى الأول إذا أحرمت بالقضاء كما يجب دم التمتع إذا أحرمت بالحج أما إذا كفر بالصوم وقت الوجوب إذا أحرمت بالقضاء لم يقدم صوم الثلاثة على القضاء ويصوم السبعة إذا رجع منه وإن قلنا يجب بالفوات ففي جواز صوم الثلاثة في حجة الفوات وجهان وجه المنع أنه في إحرام ناقص والمعهود إيقاعها في نسك كامل (والدم الواجب) في الإحرام (يفعل) حرام أو ترك واجب لا يختص بزمان بل يجوز في يوم النحر وغيره وإنما يختص بيوم النحر وأيام التشريق الضحيا (ويختص ذبحه بالحرم في الظاهر) قال تعالى هديا بالغ الكعبة فلودبج خارج الحرم لم يعتد به والثاني يعتد به بشرط أن ينقل ويفرق في الحرم قبل تغير اللحم لأن المقصود هو اللحم وقد حصل به الغرض المذكور في قوله (ويجب صرف لجمه إلى مساكينه) أي الحرم جزماً للقائمين والطارئين والصرف إلى القائمين أفضل وكذا الحكم في دم التمتع والقران ولو كان يكفر بالأطعام بدلاً عن الذبح وجب تخصيصه بمساكين الحرم وأقل ما يجزئ الصرف إلى ثلاثة وقيل بتعين في الإطعام لكل مسكين مثلاً كالكسرة وتجب البية عند التفرقة ذكره في الروضة عن الرواية وقيس الفقراء على المساكين (وأفضل بقعة) من الحرم (لذبح المعتمر المروءة والحاج منى) لأنهما محل تحللها (وكذا أحكم) ماساقاً من هدى تطوعاً أو مندوراً (مكاناً) في الاختصاص والأفضلية (ووقته وقت الأضحية على الصحيح) والثاني لا يختص بوقت كدم الجبران وعلى الأول لو أخر ذبحه عن أيام التشريق فإن كان واجباً ذبحه قضاء والاقفادات فإن ذبحه قال الشافعي رضي الله عنه كانت شاة لهم ومعلوم أن الواجب يجب صرف لجمه إلى مساكين الحرم وفقرائه وأنه لا بد في وقوع التطوع موقعه من صرفه إليهم وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بدنة فيستحب لمن قصد مكة حج أو عمرة أن يهدي إليها شيئاً من النعم ولا يجب ذلك إلا بالنذر

* (باب الإحصار والفوات) *

للحج (من أحصر) عن إتمام حج أو عمرة أي منعه عن ذلك عدو من المسلمين أو الكفار من جميع الطرق (تحلل) أي جاز له التحلل وسبأ في ما يحصل به قال تعالى فإن أحصرتم أي وأردتم التحلل

٦١ ل ج و على أهل القافلة ولو فقراً بل يترك لاهل الموضع الذي غضب فيه * (باب الإحصار والفوات الح) * (قوله) الإحصار يقال على المشهور حصره العدو أو حصره المرض ويقال هما فهما وفي الاصطلاح المنع عن إتمام أركان الحج أو العمرة (قوله) للحج كذلك يتصور فوات العمرة تبعاً للحج في حق القارن (قوله) عن إتمام أركان حج أو عمرة أي إتمام أركان حج أو عمرة ففي كلامه مضاف محذوف إذ لو حصر عن الرمي والمبيت جبرهما بدم مع تمام الأركان وتم حجه وينبغي أن يتوقف التحلل التام على هذا الدم أيضاً * فرع * لو حبس ظملاً أو كان معسراً ولا ينفذ ساغ التحلل كالحصر العام

(قوله) **لما صدقوا المشركون** الخ هذا فيه رد على مالك رحمه الله حيث قال بعدم التحلل في العمرة لسعة وقتها (قوله) من جملة الرقعة الخ هذا وكذا قوله **الآتي** ودفع يديك الى ان محل هذا الوجه اذا كان الحصر لبعض من الجماعة وقتها (قوله) لانه لا يفيد زوال المرض منه تعلم الفرق بينه وبين حصر الشريعة اليسيرة نعم قد يرد على التعليل ما لو أحصر حتى عن الرجوع ويرد بانهم اشتفادوا الامن من العدو الذي بين أيديهم (قول) **المتن** فان شرطه أي في أول احرامه (قوله) أي انه يتحلل اذا مرض لو شرط أن يقلب (٢٤٢) حجه عمرة كان أولى بالعمدة اذا مرض

ويجزئه عن عمرة الاسلام قاله البلقيني (قوله) انه مخصوص بضاعة اجاب الامام بحمل الحس على الموت (قوله) أي أراد أوله بذلك لان الذبح يكون قبل التحلل (قوله) ويقاس بهم الخ انظر ما وجه جعل المساكين أصلامع عدم ورود النص فبهم هنا وكأنه نظر الى ذكرهم في آية جزاء الصيد وحديث كفارة الخلق وفيه نظر (قوله) أن يبعث بها الخ كذا لا يلزمه الذبح بالحرم وان أمكن ولا يجوز أن يذبح في غير مكان الاحصار من الحل وتطيره منع التفتل من التوجه في التفتل لغير مقصده قال في شرح الروض والاولى بعبه الى الحرم (قوله) انه يتحلل اذا أحصر زاد في شرح الروض وان شرط نفية (قوله) لاحتماله لغير التحلل اعلم ان النسبة اعتبرت هنا ولم تعتبر في افعال الحج والعمرة التي يحصل بها التحلل لامر من أحدهما ما ذكره الشارح الثاني شمولية الحج أولا لافعاله بخلاف الذبح عند العجز عنها وانما توقف التحلل على الخلق أيضا لانه ركن قدر عليه فلا بد منه وأما اشتراط النسبة عنده فلا يأتي الاعلى التوجيه الأول كما يعلم من صنيع الشارح رحمه الله ثم رأيت معنى ثالثا ذكره الاحكام وهو ان المحصر يريد الخروج من الافعال قبل كمالها فاحتاج الى نسبة

فما استيسر من الهدى وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم تحلل بالحديبية لما صدق المشركون وكان محرما بالعمرة وسواء أحصر ~~الكل~~ أم البعض (وقيل لا يتحلل الشريعة) بالجمعة من جملة الرقعة لاختصاصها بالاحصار كالأخطأ الطريق أو مرضت ودفع بان مشقة كل واحد التي جاز التحلل لها لا تختص لف بين أن يحمله غيره مثلها أولا ثم ان كان الوقت للحج واسعا فلا فضل أن لا يجعل التحلل فرما زال المنع فأتم الحج ومثله العمرة والافلا فضل تعجل التحلل لتسليفت الحج ولو منعوا ولم يتسكنوا من المضى لا يبذل مال فلهم أن يتحللوا ولا يبذلوا المال وان قل اذا يجب احتمال الظلم في أداء الحج ومثله العمرة ولو منعوا من الرجوع أيضا جاز لهم التحلل في الاصح (ولا يتحلل بالمرض) لانه لا يفسد زوال المرض بخلاف التحلل بالاحصار بل يصبر حتى يبرأ فان كان محرما بالعمرة أتمها أو حجج وفاته تحلل بجعل عمرة (فان شرطه) أي التحلل بالمرض أي انه يتحلل اذا مرض (تحلل به) أي بسبب المرض (على المشهور) والثاني لا يجوز لانه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر فلا يجوز بالشرط كالصلاة المفروضة واستدل الأول بما روى الشيخان عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها أردت الحج قالت والله ما أجدي الا وجعة فقال حجى واشترطى وقولي اللهم محلى حيث حبستى وما قيل من جهة القول الآخر انه مخصوص بضاعة بخلاف الظاهر وتقاس العمرة بالحج ولو قال اذا مرضت فانا حلل صار حلالا بنفس المرض وقيل لا بد من التحلل (ومن تحلل) أي أراد التحلل أي الخروج من النسب بالاحصار (ذبح) لزوم الآية السابقة (شاة حيث أحصر) من حل أو حرم وفرق لجهها على مساكين ذلك الموضع ويقاس بهم فقرأوه ولا يلزمه اذا أحصر في الحل أن يبعث بها الى الحرم فانه صلى الله عليه وسلم ذبح بالحديبية وهي من الحل ويقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة أو سبع احدهما ولا يسقط الدم اذا شرط عند الاحرام انه يتحلل اذا أحصر وقيل يسقط في ذلك وقوة الكلام تعطى حصول التحلل بالذبح (قلت) كما قال الرافي في الشرح (انما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل) عنده لاحتماله لغير التحلل (وكذا الخلق ان جعلناه نسكا) وهو المشهور كما تقدم وينوي عنده التحلل أيضا لما تقدم وقد صرح به في الروضة في تحلل العبد كاسياني من غير تبش على زيادته وان فلنا الخلق ليس بنفسك وأسقطنا الدم في الصورة السابقة حصل التحلل فيها بمجرد التنية (فان فقد الدم فالأظهر ان له بدلا) كافي دم التمتع وغيره والثاني لا بد له لعدم وروده بخلاف دم التمتع (و) الاظهر على الأول (انه) أي بدله (طعام بقيمة الشاة فان عجز) عنه (صام عن كل متبوماؤه) اذا انتقل الى الصوم (التحلل في الحال في الاظهر والله أعلم) بالخلق والنسبة عنده ومقابله بتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الاطعام وفرق الأول بان الصوم يطول زمانه فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام الى فراغه والقول الثاني بدل الدم الطعام فقط وهو ما تقدم

كالصائم اذا مرض وأراد الفطر (قول) **المتن** فان فقد الدم أي حسا أو شرعا وهو يفتح القاف (قوله) الطعام فقط أي لانه أقرب الى الحيوان او من الصيام لا اشتراكهما في المالية فكان الرجوع اليه أولى وقوله وهو ما تقدم أي لا ناعتبرنا القرب ولا شئت ان الطعام بقدر قيمة الهدى أقرب اليه من اعتبار ثلاثة أصع وقوله أو ثلاثة أصع أي في فدية الخلق وقوله والثالث بدله الصوم فقط أي قياسا على التمتع لان التحلل والتمتع شرعا تخفيفا وترقا واشتركا في ترك بعض النسب وقوله والثالث بدله الصوم فقط وهو عشرة أيام الظاهر ان التحلل لا يتوقف على الصوم على هذا القول أيضا

(قوله) فلسفه أى ولو الذى اشتراه بعد ذلك (قوله) فأحرامه منعقد لكنه يحرم عليه لكونه بغير الاذن وكذا الزوجة * فائدة * نقل النووى عن الاصحاب انما حيث أبحنا للزوج تحليل زوجته لا يجوز لها أن تتحلل الا باذنه ونظر فيه السبكي بسبب العصيان قال وبعد ثبوت الحرمة أولا وزوالها دوما (قوله) فله تحليله قال الاذرى ينبغي اشتراط ثبوت الرجوع بالبينة (قوله) أى فرض الاسلام خرج النذر قال فى المهمات المتجه فيه أن يقال ان تعلق بمن معين وكان قبل النكاح أو بعده وأذن فيه الزوج فلا منع والافله المنع انتهى وخرج القضاء أيضا قال الاسنوى المتجه فيه عدم المنع اذا كان سببه وطء الزوج أو أجنبي ولكن قبل النكاح فان وطئها أجنبي بعده فى نسك لم يأذن فيه فله المنع وان أذن فى المنع نظر (قوله) لأن تقريرها عليه يعطل حقه الخ (٢٤٣) قيل يؤخذ من هذا التعليل امتناع تحليل الصغيرة التي لا يوطأ مثلها وكذا الكبيرة اذا سافرت

مع الزوج وأحرمت وقت إحرامه (قوله) مبنى عليه الضمير فيه راجع للظاهر من قوله وبالفرض فى الاظهر (قوله) فيكون فى المنع أى بالنسبة الى الفرض ثم وجه أخذ الفصل من ذلك ان مقابل الاظهر القائل بعدم التحليل بأن له المنع ابتداء فانه اذا كان الخلاف فى التحليل مفترعا على المنع فى الابتداء كان معنى الكلام ان القائل بالمنع فى الابتداء اختلف قوله فى المنع فى الدوام (قوله) والا ثم عليها أى وكذا الكفارة فى الوطء (قوله) لعدم وروده استدلال أيضا بان النبي صلى الله عليه وسلم أحصر معه فى الحديبية أنف وأربعهائة ولم يعتمر معه فى العام القابل الانفر يسيرا أكثر ما قبل انهم سبعة ولم ينقل انه أمر من تخلف بالقضاء ثم عدم القضاء ثابت ولو كان أنى ببعض المناسل قبل المحصر وكذا هو ثابت أيضا فى حق الشريعة اليسيرة والحصر الخاص كما فى المريض والزوجة والولد واستشكله الاسنوى بوجوب القضاء عند غلط الشريعة اليسيرة فى يوم عرفته ويؤخذ أيضا من الاطلاق اهم لو أخروا التحلل طامعين فى زوال المحصر حتى فات الحج

أو ثلاثة أصع لسته مساكين كالحلق وجهان والثالث بدله الصوم فقط وهو عشرة أيام كصوم المتمتع أو ثلاثة كصوم الحلق أو ما يؤدى اليه التعديل بالامداد كما تقدم أقوال ووجه ترجيح الأول من اقوال البذل اشتماله على الطعام والصيام (واذا أحرمت العبد بلاذن فلسيده بتحليله) لأن تقريره على الاحرام يعطل منافعه عليه والأولى أن يأذن له فى اتمام النسك فأحرامه منعقد والمراد بتحليل السيد له أن يأمره بالتحلل فيجوز له حينئذ فحلق ونوى التحلل وان ملكه السيد شاة وقتلنا بالمرحوح انه يملك ذبح ونوى التحلل وحلق ونوى التحلل وان أحرمت باذن السيد لم يكن له تحليله وان أذن له فى الاحرام ثم رجع ولم يعلم العبد فأحرمت فله تحليله فى الاصح وأتم الولد والمدير والمعلق عقده بصفة ومن بعضه حركات (وللزوجة تحليلها) أى زوجته (من حج تطوع لم يأذن فيه) وكذا من (الحج الفرض) أى فرض الاسلام بلاذن (فى الاظهر) لأن تقريرها عليه يعطل حقه من الاستمتاع بها والثانى بيقسه على الصوم والصلاة المفروضين وفرق الأول بأن مدتها لا تطول فلا يلحق الزوج كثير ضرر وحكى الثانى فى التطوع لانه يصير فرضا بالشروع وله منعها من الابتداء بالتطوع جرما وبالفرض فى الاظهر وخلاف التحليل مبنى عليه فيكون فى المنع والتحليل أقوال ثالثا له المنع دون التحليل ولو أذن لها فليس له تحليلها ويقاس بالحج العمرة والمراد بتحليله اياها ان يأمرها بالتحلل وتحللها كتحلل المحصر ولو لم تتحلل فله أن يستمتع بها والا ثم عليها حكاية الامام عن الصيدلانى ثم توقف فيه لأن المحرمة محرمة لحق الله تعالى كالمتردة فيحتمل أن يمنع الزوج من الاستمتاع الى ان يتحلل قال فى شرح المذهب والمذهب القطع بالجواز وضم الامة الى الزوجة فى ذلك (ولا قضاء على المحصر المتطوع) اذا التحل لعدم وروده (فان كان) نسكه (فرضا مستقرا) عليه كحجة الاسلام بعد السنة الاولى من سنى الامكان وكالقضاء والنذر (بقى فى ذمته) كما لو شرع فى صلاة فرض ولم يتمها تبقى فى ذمته (أو غير مستقر كحجة الاسلام فى السنة الاولى من سنى الامكان) (اعتبرت الاستطاعة بعد) أى بعد زوال الاحصار ان وجدت وجب والا فلا (ومن فاته الوقوف) وبفواته يفوت الحج كما تقدم (تحلل) أى جاز له التحلل لأن فى بقائه محرما حاشدا يفسر احتمال (بطواف وسعى وحلق وفيهما) أى السعى والحلق (قول) انهما لا يجبان فى التحلل بقاء على ان الحلق ليس بنسك ونظرا الى ان السعى ليس من أسباب التحلل لاجزائه قبل الوقوف عقب طواف القدوم والكلام فى من لم يتقدم منه سعى فن سعى عقب طواف القدوم لا يحتاج فى التحلل الى سعى (وعليه دم القضاء) للحج الذى فاته بفوات الوقوف

لأقضاء وهو كذلك ومثله لو سلم كطريقا أطول من الاول أو أوعر فقاتهم بل سلوكه واجب وان علموا الفوات وما حدث ذلك ان الفوات نأثى عن الحصر بخلاف ما لو صابروا على غير طمع الزوال أو سلوكوا طريقا مسويا للاول أو أقرب منه فقاتهم الوقوف فأت القضاء واجب (قوله) أى جاز له التحلل الخ قد جزم فى شرح المذهب بالوجوب لكن السبكي حمل كلامهم على عدم صحة الحج بهذا الاحرام من قابل لا وجوب التحلل فورا وفى كلام الراغبى ما هو ظاهر فيه فعل الشارح رحمه الله نابع لذلك (قوله) لاجزائه قبل الوقوف أى وأسباب التحلل يجب تأخرها عنه (قول) المتن وعليه دم أى لما سبأنى عن عمر رضى الله عنه ولأن الفوات سبب يجب به القضاء فيجب به الهدى كالا فساد ثم هو دم ترتيب وتقدير كما سلف ووجه القضاء ما سبأنى ولانه لا يتخلو عن تعصير بخلاف الحصر فكان كالتفاسد

(كتاب البيع) * (قوله) لأنها أهم قال شيخنا العلامة النورى المحلى ولأن العاقد والمعقود عليه من حيث كونهما كذلك لا يتحققان بالصيغة وأن كانت ذاتهما من حيث هي متقدمة عليها (قول) المتن شرطه الإيجاب المراد به ما لا بد منه ليوافق ما في شرح المذهب من جعلها ركناً للإيجاب من أوجب بمعنى أوقع ومنه قوله تعالى فادأوجيب جنوبها (قول) المتن كبعثك وملكتك صراحة هذا يعلم من قوله بعد وينعقد بالكفاية ومارق ملكتك أدخلته في ملكك باحتمال الثاني الإدخال في مكان مملوك له ومن الصريح اشتريته كإسبأقي في كلام الشارح ومنها شريتك ووليتك وأشركتك وصارقتك وعوضتك قال الاسنوى والمستثقات كبائع ومبيع قياساً على طالق ومطلقة ومنها نعم ولفظ الهبة مع العوض قال الاسنوى رحمه الله أشار به بكاف الخطاب في بعثك وملكتك إلى أن اسناد البيع إلى مخاطب لا بد منه ولو كان نائباً عن غيره وهو كذلك حتى لو لم يسنده إلى آخر كما يقع في كثير من الاوقات أن يقول المشتري بعث هذا بعشرة مثلاً فيقول البائع بعث أو أسنده إلى غيره كما لو قال بعث موكلكم فقبل فانه لا يصح بخلاف النكاح فانه يصح بذلك بل لا يصح إلا به كما هو مبسوط (٢٤٤) في الوكالة ثم قال في نسيم ولو قال المتوسط

بعث هذا بكذا فقال نعم أو بعث ثم قال للمشتري اشتريته بكذا فقال نعم أو اشتريته صح وقوله عن الرافعي ولك أن تقول كذلك ينبغي في الصورة أن يصح إذا قبل المشتري بعد ذلك فإن أوجب بأن صورة المسئلة عدم قبول المشتري بعد ذلك قلنا فكان ينبغي أن يصورها بقول المشتري يعني هذا بعشرة فإن بعث هذا بكذا استفهام لا ينبغي عن القبول والله أعلم ثم قضية الطلاق المصنف اشتراط الإيجاب والقبول ولو في حق ولي الطفل وهو كذلك وقيل يكفي أحد اللفظين وقيل تكفي النية قال الاسنوى وهو أقوى لأن اللفظ إنما اعتبر ليدل على الرضا ولم يتقدم به وقوله والقبول كاشتريته من الفاطمة أيضاً البعت واشتريته وصارفت وتوليت واشتركت وكذا بعث ونعم ولفظ الهبة ومنها فعلت في جواب اشتريته قال السبكي ولو قال بعني فقال فعلت أو نعم فكذلك بعثك انتهى وفي الرافعي في النكاح لو قال بعثك بألف

تطوعاً كان أو فرضاً وعبر في الروضة كأصلها والمحتربان الفرض يبقى في ذمته ثم القضاء على الفورى الأصح والأصل في ذلك كله ما رواه مالك في الموطأ باسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب أن هبار بن الاسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب بنحريه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العتد وكنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب إلى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هدياً إن كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فإذا كان عام قابل فحجوا واهدوا فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع واشتهر ذلك في الصحابة ولم ينكروا والله أعلم

(كتاب البيع)

هو كقوله بعثك هذا بكذا فيقول اشتريته به فيتحقق بالعاقد والمعقود عليه ولهما شرط تأني والصيغة التي بها يعقد وبدأها بغيره لأنها أهم للخلاف فيها وعبر عنها بالشرط خلاف تعبيره في شرح المذهب كالغزالي عن الثلاثة بآركان البيع فقال (شرطه الإيجاب كبعثك وملكتك والقبول كاشتريته وتملكت وقبلت) أى فلا يصح البيع بدونها لانه منوط بالرضا لحديث ابن ماجة وغيره إنما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا يصح بالمعاطاة ويرد كل ما أخذ بها أو بدله إن تلف وقيل ينعقد بها في المحقر كركل خبز وخزمة بقل وقيل في كل ما تعديه بيعاً بخلاف غيره كالذواب والعقار واختاره المصنف في الروضة وغيرها (ويجوز تقديم لفظ المشتري) على لفظ البائع لحصول المقصود مع ذلك ومنع الامام تقدم قبلت وخزم الرافعي والمصنف بجوازه في عقد النكاح والبيع مثله وهذا ناظر إلى المعنى والأول إلى اللفظ (ولو قال بعني فقال بعثك انعقد) البيع (في الاظهر) لدلالة بعني على الرضا والثاني لا ينعقد لاحتمال بعني لاستبانه الرغبة وبهذه الصيغة تقدير البيع الضمني في اعتق عبدك غني بكذا فافعل فانه يعتق عن الطالب ويلزمه العوض كإسبأقي في كفارة الظهار فكانه قال بعني وأعنته غني وقد أجابه ولو قال اشتريته فقال اشتريته فكذلك لو قال بعني فقال بعثك قاله البغوي ثم ما ذكر صريح (وينعقد بالكفاية) وهي ما يحتمل البيع وغيره بأن ينويه (كجعله لك

فقال نعم صح البيع وفي شرح الهبة لشيخنا خلافة لكونه لم يطعم عليه بل تبع ما أشعر به طاهر من الهبة (قوله) بكذا لحديث ابن ماجة مثله قوله تعالى إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم (قوله) ما يدل عليه من اللفظ يراد عليه الكفاية (قول) المتن انعقد أى البيع روى مسلم انه عليه الصلاة والسلام قال سلمة بن الأكوع رضي الله عنه في جارية هب لي المرأة فقال له هي لك فقيس عليها باقي العقود ثم المذهب في نظيره من النكاح القطع بالهبة والفرق أن النكاح غالباً يسبقه خطبة فيختلف فيه توجيهه مقابل الاظهر ولو أتى بمضارع مقرون بلام الامر قال الاسنوى اتجه الحاقه بالامر (قول) المتن وينعقد بالكفاية لحديث سلمة السابق في الحاشية التي قبل هذه وفي قصة جابر رضي الله عنه بعني جملك قلت إن لرجل على أوقية فهو لك بها فقال صلى الله عليه وسلم قد أخذته خرجته الشيطان (قوله) بأن ينويه تفسير لقول المصنف وينعقد بالكفاية (قول) المتن كجعله لك الح قضية كونه كفاية أنه يحتمل غير البيع كالأجارة

(قوله) أو خذوه وكذا تسلمه وسلطتك عليه وأدخلته في ملكك وكذا باعك الله وبارك الله لك فيه جوابا لمن قال بعني أمي بذلك الغزالي ونقله عنه النووي في زوائد الروضة وأقره (قوله) ناو يا البيع الظاهر أنه لو نوى قبل فراغ لفظ الكفاية كفي أي فلا يشترط اقترانها بكل اللفظ ويحتمل الاشتراط في أوله (قول) المتن ويشترط الخ لنا في النكاح وجه أنه كفي القبول في مجلس الإيجاب والقباس لمرده هنا بل صرح بعضهم بحكاية هنا (قول) المتن بين لفظهما هو جرى على الغالب والألفاظ والآشارة كذلك وكذا المعاوضة على القول بها (قول) المتن فقال قبلت مثل هذا لم لو أوجب بموكل قبل بحال (قوله) وكذا عكسه المفهوم بالأولى (قول) المتن وإشارة الأخرس مثلها كذا (قول) المتن بالعقد هي من زيادته على المحرر قال في الدقائق احترزت بها عن إشارته في الصلاة والشهادة فليس لها حكم النطق واحترض الاستنوى بأنها وإن حذفت من هذا الوجه لكن يرد بسببها (٢٤٥) أن إشارته في الدعاوى والأقارب والأجارات والفسوخ وغيرها قائمة مقام

النطق ولكن الشارح رحمه الله أشار إلى بعض الاعتدال بقوله وسياق في كتاب الطلاق الخ (قول) المتن وشروط العاقد الرشد الخ عدل عن قول المحرر ويعتبر في المتبايعين التكليف قال في الدقائق لأنه يرد عليه السكران والسفيه والمكره بغير حق قال الاستنوى فيه أمران أحدهما أن النائم ونحوه ومن زال عقله بلا تقصير لا يصح بيعهم فان كانوا عنده ملحقين بذوى الرشد وردوا عليه والأفيلز منه اتقاء الرشد عن السكران المعتدى بسكره بطريق الأولى وحيفئذ فيلزمه أن الأصح بيعه مع أنه يصح وأيضا فالرشد يطلق على الرشد في المال وعلى الرشد في الدين وكلاهما ليس بشرط كما في السفيه المهمل الأمر التلخيص السكران لا يرد على المحرر لأنه مكلف عند الفقهاء غير مكلف عند الأصوليين والمصنف ينفى عنه التكليف ويعتبر تصرفاته وهو خطط طريقة بطريفة قال وقد نص الشافعي رضي الله عنه أنه مكلف قال أغني الاستنوى رحمه الله وليت

بكذا) أو خذوه — هذا ناو يا البيع (في الأصح) هو راجع إلى الاعتقاد والثاني لا ينعقد بها لأن المخاطب لا يدري أخو طب يبيع أم بغيره واجب بان ذكر العوض ظاهر في إرادة البيع فان توفرت القرائن على إرادته قال الامام وجب القطع ببعته وبيع الوكيل المشروط عليه الأشهاد فيه لا ينعقد بها جرما لأن الشهود لا يطلعون على التية فان توفرت القرائن عليه قال الغزالي فالظاهر انعقاده (ويشترط أن لا يطول الفصل بين لفظيها) ولا يتخللها كلام أحنبى عن العقد فان طال أو تخلل لم ينعقد كذا في الروضة كأصلها وفي شرح المذهب الطويل ما أشعر بأعراضه عن القبول ولو تخللت كلمة أجنبية بطل العقد انتهى (وان يقبل على وفق الإيجاب فلو قال بعثك بألف مكسرة فقال قبلت بألف صححة لم يصح) وكذا عكسه ولو قال بعثك هذا بألف فقال قبلت نصفه بخمسائة لم يصح ولو قال ونصفه بخمسائة قال المتولى يصح ونظر فيه الرافعي بأنه عدد الصفقة قال في شرح المذهب لكن الظاهر الصحة قال فيه والظاهر فساد العقد فيما إذا قبل بألف وخمسائة بخلاف قول الفقهاء ببعته انتهى ونبه الامام على أنه لا يلزمه عنده الألف (إشارة الأخرس بالعقد) كالبيع والنكاح (كالنطق) به من غيره فيصح ما وسياق في كتاب الطلاق الاعتداد بإشارته في الحل أيضا كاطلاق والعناق وأنه ان فهمها الفطن وغيره فصرحة أو الفطن فقط فكافية (وشروط العاقد) البائع أو غيره (الرشد) وهو أن يبلغ مصحلا دينه وماله فلا يصح عقد الصبي والمجنون ومن بلغ غير مصحح لدينه وماله نعم من بلغ مصحلا لهما ثم بذرفاته وان صح عقده قبل الحجر عليه لا يصح بعده (قلت وعدم الإكراه بغير حق) أي فلا يصح عقد المكره في ماله بغير حق ويصح بحق قال في الروضة المزيد فيها هذا الشرط بأن توجه عليه بيع ماله لو فاعد أو شراء مال أسلم اليه فيه فأكرهه عليه الحاكم انتهى ولو باع مال غيره بأكراهه عليه صح قاله القاضي حسين كالمصحح فبين طلق زوجة غيره بأكراهه عليه أنه يقع الطلاق لأنه أبلغ في الإذن (ولا يصح شراء الكافر المحض) وكتب الحديث (والمسلم في الأظهر) لما في ملكه للأولين من الأمانة والثالث من الأدل وقد قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والثاني يصح ويؤمر بإزالة المالك عن كل من الثلاثة وفي الروضة كأصلها تصح طريقة القطع بالأول

٦٢ ل بل شعري ما الذي فهمه من معنى التكليف حتى نفاه عنه مع القول بتقييد تصرفاته له وعليه قال وأما السفيه والمكره فلا يردان عليه لأن معنى كلامه أن كل بيع لا بد فيه من التكليف وهو صحيح وأما العكس وهو أن كل مكلف يعتبر ببيعته فليس هو مدلول كلامه انتهى أقول مانع به إيراد السفيه والمكره هلا منع به إرادته ثم ونحوه ومن زال عقله بلا تقصير على المؤلف وهل هذا إلا تحكيم اللهم إلا أن يقال أورد ذلك عليه على طريقة إرادته على المحرر وان كان الاستنوى لا يرى صحة ذلك (قوله) مصحلا دينه لم يبين ضابطه والظاهر أن المرجع العرف ثم قضية تعبير الشارح أن من بلغ سفها ثم رُشد لا يصح بيعه وليس مراداً ثم رأيت في تفسير البغوي الإصلاح في الدين أن يكون مجتنباً للفواحش والمعاصي المستقطاة للعدالة (قوله) فلا يصح عقد الصبي ولو أدناه الولي في ذلك والدليل على ذلك حديث رفع القلم عن ثلاث (قوله) وماله الواو بمعنى أو (قول) المتن ولا يصح شراء الكافر المحض الخ ولا خلاف في التحريم والشراء بالمذو والعصر ووجهه أشرية قوله المحض ولو بعضا (قوله) والثاني يصح أي قياسا على الأرث بما مع أن كلا سبب للملك

(في المذهب) لا يبيح بيع العبد بغير جعته والمذهب أكثر حجة بدليل منع المحدث من مسه وحديثه فلا يرد منع بيع العبد الصغير (قوله) فيصح بوجوه أي لانه بالنسب يصير التقدير إلا أن يصح وهو كلام لا معنى له إذ نصبه يصير من المستثنى ولا معنى له (قوله) بخلاف الذي خرج أيضا الحر في المؤمن قال الأسنوي والمستهة محتملة على القول بالجواز لانه في قبضتنا ويحتمل المنع وهو الوجه لأن الأصل مباح كعادته وإن الحرابة متأصلة والأمان عارض (قوله) وفي شرح المذهب أن بيع المسلم المحض الح كإن وجهه هذا صونه عن أن يكون في معنى السلع المبذلة بالبيع والشراء (قول) المذنب طهارة عنه هذا يغني عنه الملك وما عدا النفع يرجع إلى العاقدة فانحصرت الشروط في الملك والنفع فمحتاج أن يضم اليهما أماكن الطهر بالغسل (قول) المذنب فلا يصح بيع الكلب وإن كان يصيد * فائدة * لو أراد أن يقتني الكلب ليحرس له إذا احتاج لزرع مثلا لم يجز (قول) المذنب والخمر وإن كانت محترمة وقيل إن المحترمة طاهرة يجوز بيعها (قوله) والمعنى في المذنب كورات وجهه ذلك أن هذه الأشياء لها منافع فالحري يطفي بها النار ويجعلها الطين والميتة تطعم للجوارح (٢٤٦) ويطلق بشخصها السفن ويسرح به

في الأولين والفرق أن العبد يمكنه الاستغناء ودفع المذلل عن نفسه (إلا أن يعتق عليه) كآبائه وأبائه (فيصح) بالرفع شراؤه (في الأصح) لا تنفاد ادلاله بعدم استقرار ملكه والثاني لا يصح لانه لا يتخلو عن الادلال (ولا) شراء (الحرى سلاحا والله أعلم) كما ذكره الرافعي في الشرح في المناهي لانه يستعين به على قتالنا بخلاف لذي فانه في قبضتنا ويخالف غير السلاح مما يتأتى منه كالخديد فانه لا يتعين جعله سلاحا وسيأتي آخر الباب أنه يصح سلم الأعمى أي بخلاف بيعه أو شراؤه فلا يصح لعدم رؤيته وفي شرح المذهب أن بيع المسلم المحض وشراؤه مكروه وقيل يكره البيع دون الشراء (وللمبيع شروط) خمسة أحدها (طهارة عنه فلا يصح بيع الكلب والخمر) وغيرهما من نجس العين لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وقال إن الله حرم بيع الحر والميتة والخنزير ورواهما الشيخان والمعنى في المذنب كورات نجاسة عينها فألحق بها باقي نجس العين (والتنجيس الذي لا يمكن تطهيره) لانه في معنى نجس العين (كأنخل والبن وكذا الدهن) كالزيت والسمن لا يمكن تطهيره (في الأصح) والثاني يمكن غسله بأن يصب عليه في أناء ماء يغلبه ويحرك بخشبة حتى يصل إلى جميع أجزائه كما تقدم في باب النجاسة مع رده بما في حديث القارة تموت في السم إن كان جامدا فألقوها وما حولها وإن كان مائعا فلا تقر به وفي رواية فأريقوه فلو أمكن تطهيره شرعا لم يقل فيه ذلك وعلى إمكان تطهيره قيل يصح بيعه قياسا على الثوب المتنجس والأصح المنع للحديث ويجوز الخلاف في بيع الماء النجس لأن تطهيره ممكن بالمكثرة وأشار بعضهم إلى الجزم بالمنع وقال أنه ليس بتطهير بل يستحيل ببلوغه قلتين من صفة النجاسة إلى الطهارة كالخمر تتحلل (الثاني) من شروط المبيع (النفع) فما لا نفع فيه ليس بمال فلا يقابل به (فلا يصح بيع الحشرات) بفتح الشين كالحيات والعقارب والقران والخنافس والتمل ونحوها إذا نفع فيها يقابل بالمال وإن ذكرها لمنافع في الخواص (وكل سبع لا ينفع) كالأسد والذئب والتمر وما في اقتناء الملوكة لها من الهيئة والسياسة ليس من المنافع المعتبرة والسبع النافع كالضبع للأكل والفهد للصيد والفيل للقتال (ولا) بيع (حبي الخنطة ونحوها) لأن ذلك لا يعد مالا وإن عذب بضمه إلى غيره (وآلة اللهو) كالطبول والمزمار إذا نفع بها

والكلب يصيد فلهما أن منشأ النهي نجاسة العين (قول) المذنب والمتنجس الح كحكي في شرح المذهب الإجماع على ذلك ثم قضية هذا أن الأجر ونحوه مما يجزى بالزبل يتبع بيعه ويلزم من ذلك امتناع بيع الدار المبنية به (قوله) والثاني يمكن قال الرافعي يمكن أن يطرد هذا الوجه في الدبس والخل وسائر المائعات لأن إيصال الماء إلى أجزائها يمكن بالتحريك والغسالة طاهرة فلا يضر بقاؤها واعلم أن الشارح إنما يرجع الخلاف إلى إمكان التطهير وعدمه لا نأحيث قلنا بعدم إمكان التطهير بطل البيع قطعاً (قوله) للحديث أي لأن الأمر بعدم قربانه أو بارتفاعه مانع من جواز بيعه كذا استدلاله الرافعي ونظر فيه السبكي وصوب القياس على منع بيع جلد الميتة مع إمكان طهره بالدبغ (قوله) فما لا نفع فيه الح علله الرافعي بأن أخذ المال في مقابلته قريب من أكل المال بالباطل وقد قال تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

ثم فوات النفع قد يكون حسا وقد يكون شرعا (قول) المذنب فلا يصح بيع الحشرات أي التي لا نفع بها (قول) المذنب وكل سبع شرعا لا ينفع السبع هو الحيوان المفترس وقوله لا يفع أي مثل أن لا يؤكل ولا يصاد ولا يقابل عليه ولا يتعلم ولا يصلح للعمل (قوله) وما في اقتناء الملوكة الح قال السبكي بل يحرم اقتناؤها (قوله) والفهد للصيد مثله الهرة لصيد الفأر (قوله) ونحوها الضمير فيه يرجع للخنطة (قول) المذنب وآلة اللهو قال الرافعي الوجهان فهما يحريان في الأصنام والصور انتهى ثم الحكم ثابت ولو كانت من جواهر نفيسة ثم لا يخفى أن من الصور ما يجعل من الحلوى بمصر على صور الحيوان وقد عمت البسوى ببيع ذلك وهو باطل قال في شرح المذهب وكتبه المصنف والمحرر والفلسفة يحرم بيعها ويحجب انلافها (قوله) والمزمار ولومس ذهب

(قوله) ولا يقدح في ذلك الخ بحث بعضهم تخصيص الخلاف بما اذا لم يتبر السبع بوصف زائد كبرودة الماء ونعومة التراب والافيصع بلا خلاف قلت
وبالنظر في توجيه الثاني يعلم ان هذا خروج عن المسئلة (قوله) من امكان الخ أي فيكون بذل المال والحال ماذ كرسفها (قول) المتن والآتي
لا يشكل ببيع العبد الزمن لان هنا منفعة حيل بين المشتري وبينها بخلاف الزمن فائدة * يقال أبق بأبق على وزن ضرب يضرب وعلم يعلم
(قوله) في الحال هذا يفيدك (٢٤٧) ان المضرة العجز في الحال ولو أمكن الوصول اليه بعد ذلك وسواء عرف مكان الآبق والفضال

أم لا والحاصل أن يكون عاجزا بحيث لو
شرع لم يتيسر له ذلك (قوله) والثاني
ينظر الى عجز البائع لان التسليم واجب
عليه (قول) المتن ونحوهما مما ألحق
بذلك بيع الفض في الخاتم والجذع في
البناء نعم استشكل الرافي على ذلك صحة
بيع بعض الجدار والاسطوانة اذا كانا
من أجر أولن وجعل محل القطع نهاية
صف لا بعض سمل اللبن أو الآخر (قوله)
وقيل يصح قال الاذرعى هذا هو المختار
دليلا وعليه العمل في الاعصار والامصار
والحاجة ماسة اليه وهو نوع استباح
فيه أغراض صحيحة (قوله) والقياس
الخ اعترضه الاستنوي بأن الثوب ينسج
ليقطع بخلاف الاناء والسيف (قوله)
وما يصدق الخ يريد بهذا ايضاح قول
النووي الآتي حيث قلنا لا يصح وانه مبني
على الراجح (قوله) وطريق من أراد
الخ فيه اشعار بجواز القطع لهذا الغرض
واستشكل بأن العلة في امتناع البيع
موحودة فيه والاشكال قوى جدا
(قول) المتن ولا يبيع المروهن الخ قال
الدميري مثله الاشجار المساقى عليها قبل
انقضاء المدة انتهى قلت والظاهر
بطلان المساقاة اذا أذن العامل وبيع
(قول) المتن ولا الجاني المتعلق الخ قضية
اطلاقه ان الحكم كذلك ولو قل الماله
وزادت القيمة عليه (قوله) قيل والمعرس

شرعا (وقيل تصح الآلة) أي بيعها (ان عذر ضاها) بضم الزاء أي مكسرها (مالا) لان
فيها نفعها متوقفا كالخش الصغير ورد بانها على هيئتها لا يقصد منها غير المعصية (ويصح بيع الماء
على الشط) أي جانب النهر (والتراب بالحجاء) ممن حازهما (في الأصح) لظهور المنفعة
فيهما ولا يقدح في ذلك ما قاله الثاني من امكان تحصيل مثلها بلا تعب ولا مؤنة (الثالث) من شروط
المبيع (امكان تسليمه) بأن يقدر عليه ليوثق بحصول العوض (فلا يصح بيع الفضال والآبق
والمغصوب) للعجز عن تسليمها في الحال (فان باعه) أي المغصوب (لقادر على انتزاعه) دونه
(صح على الصحيح) نظرا الى وصول المشتري الى المبيع والثاني ينظر الى عجز البائع بنفسه ولو قدر على
انتزاعه صح بيعه قطعا ولو باعه من الغاصب صح قطعا ولو باع الآبق من يسمل عليه رد فقهه الوجهان
في المغصوب وكذا يقال في الفضال قال الأزهرى وغيره ولا يقع الاعلى الحيوان انسانا كالأغبر وغيره
(ولا يصح بيع نصف) مثلا (معين من الاناء والسيف ونحوهما) كسب نفيس بقص بقطعة قيمته
للجزء من تسليم ذلك شرعا لان التسليم فيه لا يمكن الا بالسر أو القطع وفيه نقص وتضييع للمال
(ويصح في الثوب الذي لا يتقص بقطعة) كغليظ الكمراس (في الأصح) والثاني قال قطعه
لا يتخلو عن تغيير لغير المبيع وقيل يصح في النفيس لرضا البائع بالضرر قال الرافي والقياس طرده
في السيف والاناء وما يصدق به النصف أو نحوه من الثوب أن يكون ذراعا قال في شرح المهدب
وطريق من أراد شراء ذراع من ثوب حيث قلنا لا يصح أن يواطى صاحبه على شرائه ثم يقطعه قبل
الشراء ثم يشتريه فيصح بلا خلاف أما بيع الجزء الشايع من الاناء ونحوه فيصح ويصير مشتركا وبيع
ذراع معين من الأرض يصح أيضا لحصول التمييز فيها بين النصيبين بالعلامة من غير ضرر قال الرافي
ولأنه أن يقول قد تضيق مرافق البقعة بالعلامة وتنقص القيمة فليكن الحكم في الأرض على التفصيل
في الثوب وسياق بيع دراع منهم من أرض أو ثوب (ولا) يصح بيع (المروهن بغير إذن مرتنه)
للجزء عن تسليمه شرعا (ولا الجاني المتعلق برقبته مال في الاظهر) لتعلق حق الجاني عليه به كما
في المروهن والثاني يصح في الموسر قيل والمعرس والفرق ان حق الجاني عليه ثبت من غير اختيار المالك
بخلاف حق المرتن وعلى هذا يكون السيد الموسر ببيع مع علمه بالجناية مختارا للفداء وقيل لا بل هو على
خبرته ان فدى أمضى البيع والافسخ ولو باعه بعد اختيار الفداء صح جزما والفداء باقلى الأمرين من
قيمه وأرض الجناية كما سيأتي في باب موحبات الدية وصور تعلق المال برقبته أن يكون خنى خطأ أو شبه
عمدا وعمدا وعنى على مال أو أ تلف مالا (ولا يضر تعلقه بدقته) بأن اشترى شيئا فيها بغير إذن سيده
وألفه لان البيع انما يرد على الرتبة ولا تعلق لرب الدس بها (وكذا تعلق القصاص) برقبته لا يضر
(في الاظهر) لانه ترجى سلامته بالعفو والثاني يضر لان مستحق القصاص قد يعفو على مال فيتعلق

أي ويختار الجاني عليه مختارا للفداء لكن لو تعدر تحصيل الفداء أو تأخر فلاسه أو غيبنه أو صبره على الحبس فسخ البيع ومثل ذلك يجري
فيما لو اختار الفداء ثم باعه (قوله) لانه ترجى سلامته الخ أي مكان كالمرضى لكن لو باعه ثم حصل العفو على مال فهل تبين بطلان البيع
أم لا حكى الرافي فيما لو رهنه ثم حصل العفو وجهين وفي كلامه اشعار برجحان البطلان قال ابن الرفعة فليجرد ذلك هنا * تتمه * مما يسدرج
في هذا الشرط يبيع الثوب المحتاج اليه في السر والماء الذي يحتاج الى الطهارة به ولم يجرد غيرهما

(قول) المتن إن له العقد فزمن العاقد لم يدخل نحو الوكيل والولي والقاضي فورد عليه الفضولي وغرضه إخراجهم بدليل ترتيب حكمه بالفاء ثم
 هذا دليل على هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا فيما تملك ولا عتق إلا فيما تملك ولا بيع إلا فيما تملك ولا فاع من ذرا لا فيما تملك (قوله) الواقع
 هذه اللفظة لم أفهم معناها ولو قال المتن يقع له العقد لكان واضحاً (قوله) أو مولى ومثل ذلك الظاهر بغير جنس حقه والمتنقط
 (قول) المتن فيبيع الفضولي الخ كلامه يوضح أن الشراء لا يجري فيه قول الوقف وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه بخلاف مذهبنا كما نبه عليه
 الشارح وقوله موقوف يعني الملك وأما العدة فناجرة دفعه الرافعي عن الإمام (قول) المتن نفذ منه تنفيذ القاضي ومضارعه مضموم بخلاف نفذ
 المهمل ومضارعه مفتوح ومعناه الفراغ (قول) المتن وفي القد يمح الخ احتج بذلك بما روى شبيب بن غرقة التابعي عن عروة البارقي حديث
 توكاه في شراء شاة فاشترى شاتين ثم باع أحدهما بدينار وأحضر الأخرى مع الدينار فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم والحديث رواه شبيب
 قال حدثني الحنفية عن عروة فذكره قبل لجهالة الحنفية لم يحتج به الشافعي في هذا ولكنه احتج به في أن من وكل في شراء بدينار له أن يشتري به شاتين
 لأن المرسل يحتج به إذا وافق القياس ويبع الفضولي مخالف القياس وكان ينبغي (٢٤٨) للصنف التعبير بالأظهر لأن القول

الثاني منصوص عليه في الجديد قال في
 الروضة وهو قولي قال في شرح المذهب
 وقد علق الشافعي في البويطي القول به
 على صحة الحديث قال الرافعي والمعتبر
 إجازة من يملك التصرف عند العقد
 حتى لو بلغ المالك بعد البيع ثم أجاز
 لا ينفذ (قوله) أو وليه الضمير فيه
 يرجع لقول المتن مالكة (قوله) بعين
 ماله وقوله أو في ذمته الضمير في كل منهما
 يرجع لقوله أو لغيره (قوله) أو أعتق
 عبده ضبط الإمام ذلك بأن يكون العقد
 يقبل النيابة (قول) المتن صح في
 الأظهر لصدوره من المالك كذا عبر
 الرافعي ثم الملك للشترى يتبين على ثبوته
 من حين العقد بخلاف بيع الفضولي
 (قوله) ويجري الخلاف هو جار أيضاً
 فيما لو باع العبد على طعن بقاء الباقي
 والكتابة ثم تبين الرخوع والفسخ ولو طعن
 شيئاً لغيره قسین انه له صح جزأ والفرق

برقبته وتعلقه بما صار كما تقدم ولا يضر تعلق القصاص ببعضه جزأ كما ذكر في باب الخيار فيثبت به الرد
 كما سيأتي فيه (الرابع) من شروط المبيع (الملك) فيه (إن له العقد) الواقع وهو العاقد أو
 موكله أو مولى أي أن يكون مملوكاً لأحد الثلاثة (فيبيع الفضولي باطل) لأنه ليس بمالك ولا وكيل
 ولا ولي (وفي القديم) هو (موقوف أن أجاز مالكة) أو وليه (نفذ) بالمعجمة (والأفلا)
 ينفذ ويجري القولان فيما لو اشترى لغيره بلاذن بعين ماله أو في ذمته وفيما لو زوج أمة غيره أو بنته
 أو طلق منكوحته أو أعتق عبده أو أجرد ابنه بغير إذنه (ولو باع مال مورثة طناً حياً به وكان ميتاً)
 يسكون الباء (صح في الظاهر) لتبين أنه ملكه والثاني لا يصح لظنه أنه ليس ملكه ويجري الخلاف
 فيمن زوج أمة مورثة على طعن أنه حي فبان ميتاً هل يصح النكاح قال في شرح المذهب والاصح صحته
 (الخامس) من شروط المبيع (العلم به) عبا وقد راوصفة على ما سيأتي بيانه حذراً من الغرر لما
 روى مسلم عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر (فيبيع أحد الثوبين) أو العبدین
 مثلاً (باطل) وإن تساوت قيمتهما للجهل بعين المبيع (ويصح بيع صاع من صبرة تعلم صيعانها)
 للمتعاقدین وينزل على الأشاعة فإذا علم أنها عشرة أصع فالمبيع عشرة صاعاً فلو تلف بعضها تلف بقدره
 من المبيع وقيل المبيع صاع منها أي صاع كان فيبقى المبيع ما بقي صاعاً (وكذا إن جهلت) صيعانها
 للمتعاقدین يصح البيع (في الاصح) المتصوص والمبيع صاع منها أي صاع كان وللبائع تسليمه من
 أسفلها وإن لم يكن مرئياً لأن رؤية ظاهر الصبرة كروية كلها والثاني لا يصح كالأوفرق صيعانها وقال
 بعثك صاعاً منها ولو باعه ذراعاً من أرض أو داراً أو ثوباً وهما يعلمان ذراعاً من ذلك كعشرة صاعاً وكأه
 باعه العشر وإن جهل أحدهما الذراع لم يصح البيع خلاف ما تقدم في الصبرة المجهولة لأن أجزاءها
 لا تتفاوت بخلاف أجزاء ما ذكر (ولو باع بملي هذا البيت حنطة أو برتنه هذه الحصة ذهباً أو بما باعه به

إن ما سلف قوى المانع بالنظر للأصل (قوله) أو العبدین زاد الشارح هذا وما عبا في المحرر وإشارة إلى أن في مسألة العبد قولاً قديماً فلان
 موافقاً لمذهب أبي حنيفة من أنه لو زاد فباع على أن تختار ما شئت في ثلاثة أيام فادونها صاع العقد (قوله) وإن تساوت قيمتهما وان جعل الخبرة
 للشترى (قوله) للجهل بعين المبيع لا يقال أي غرور في هذا عند استواء القيمة لا نأقول لا بد للعقد من مورد يتأثر به على أنه لا يتخلو من الغرر
 لتفاوت الأغراض في مثل ذلك للمتعاقدین فلا يكفي علم أحدهما (قوله) والمبيع صاع الخ ادلوح على الأشاعة ففسد البيع (قوله) والثاني الخ
 هذا اختاره الفقهاء وكان يفتي بالأول ويقول انما يستفتي عن مذهب الشافعي لا عن ما عندي (قوله) كالأوفرق إلى آخره اعترض
 القاضي الحسين عن هذا القياس بأن الصيعان المفرق ربما تتفاوت بالكيل فيختلف الغرض واعلم أن بيع أحد الثوبين ونحوهما باطل كما سلف
 وعلل بأسير وجود الغرر وكون العقد لا بد له من محل يتأثر به قال الرافعي رحمه الله فالخلاف في مسألة الصبرة المجهولة مبني على
 التعليين فإن قلنا بالأول اغتفرنا لا بهما ههنا التساوي الأجزاء أو بالثاني لم يصح البيع بغير ع لوقال بعثك صاعاً من باطن الصبرة فهو كبيع
 الغائب

(قوله) للجهل الخ ايضاح ذلك ان الثلاثة الاول فيها جهل أصل المقدار والرابعة فيها الجهل بمقدار الذهب ومقدار الفضة وانما كان الجهل بالمقدار مضراً لان العوض في الذمة ثم أشار في المتن بقوله حنطة وذبحا الى ان كلاً من الثمن والثمن اذا كان في الذمة لا بد من معرفة قدره يقينا أعني كيلاً أو وزناً أو ذراعاً فلو كان الثمن معنا كأن قال بجلي دا البيت من هذه الحنطة صح لا مكان الاخذ قبل تلف البيت ذكره الرافعي في جانب المبيع والثمن مثله بالاولى بدليل جواز الاستبدال في الثمن دون الثمن ولو كانا يعلمان مقدار ما يحويه البيت صح ومثله الباقي (قوله) وفي الروضة كأصلها ملئ منصوب بالخ قيل لو عبر به هنا لكان أولى لان كلامه في أحكام أقسام علم المبيع لم يفرغ منها وان كان الثمن كذلك ومعنى هذا الكلام ان غرض المؤلف ان يسع أحد الثوبين باطل لعدم العلم بالعين وهذه الصورة بطل فيها لعدم العلم بالمقدار فاذا كلام المصنف في اقسام علم المبيع (قوله) دراهم الخ يريد ان تعيين الجنس لا بد منه ثم اذا اختلف النوع حمل على الغالب (قوله) أو فلو س مثل ذلك ما لو باع بصاع حنطة مثلاً فانه ينزل على الغالب ولذا قيل لو عبر بدل النقد بالثمن كان أشمل (قوله) في العقد أي باللفظ ولا تكفي النية بخلاف نظيره من الخلع والفرق ظاهر ذكر معنى ذلك الرافعي في باب الخلع واعترض (٢٤٩) الاسنوي بما لو قال زوجتك بتي ونويا واحدة من بناته فانه يصح على الاصح قال هذا ثبتي

يحوج الى الفرق (قوله) فان استوت مع الخ ولو في صحاح ومكسرة (قول) المتن ويصح بيع الصبرة الخ أي لانه لما عرف مقدار الجملة تخميناً وقابل كل فرد منها بشئ معين اتقن العذر والغبن وخرج عن عبارة المصنف صورتان الاولى قال بعثك كل صاع منها بدرهم تقبل الامام عن الاصحاب عدم الصحة ثم خالفهم تبعاً لشخه الثانية أن يقول بعثك كل صاع بدرهم لا يصح أيضاً ولعله في المستثنين كونه لم يبيع جميع الصبرة ولا بين المبيع منها ولو قال بعثك صاعاً منها بدرهم وما زاد فبحسابه صح أي في صاع فقط كما في شرح الروض بخلاف على ان ما زاد بحسبه فانه شرط عقد في عقد (قوله) ويصح بيع الصبرة الخ اعلم ان المصنف لما ذكر البطالان في المسائل الاربع السابقة لعدم العلم بقدر الثمن ثم استطراداً احوال الذي يحتمل عليه عند الغفلة وعدمها

فلان فرسه) أي بمثل ذلك وأحدهما لا يعلمه (أو بألف دراهم ودنانير لم يصح) البيع للجهل بقدر الثمن الذهب والفضة وغيرهما وفي الروضة كأصلها ملئ منصوباً وهو صحيح أيضاً (ولو باع بنقد) دراهم أو دنائراً أو فلو (وفي البلد نقد غالب) من ذلك ونقد غير غالب منه (تعين) الغالب لظهور ان المتعاقدين أراداه (أو نقدان) من واحد مما ذكر (لم يغلب أحدهما اشتراط التعيين) لأحدهما في العقد ليعلم وهذا كما قال في البيان اذا تفاوتت قيمتهما فان استوت مع البيع بدون التعيين وسلم المشتري ما شاء منهما (ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيعان) للمتعاقد (كل صاع بدرهم) ينصب كل كأن يقول بعثك هذه الصبرة كل صاع بدرهم فيصح البيع ولا يضر الجهل بجملة الثمن لانه معلوم بالتفصيل وكذا لو قال بعثك هذه الارض أو الدار أو هذا الثوب كل ذراع بدرهم أو هذه الاغنام كل شاة بدرهم وقيل لا يصح البيع في الجميع ولو علما عددا الصيعان والثرعان والاعنام مع البيع جزماً كما هو ظاهر وذكر منه في شرح المهذب مسألة الدار (ولو باعها بمائة درهم كل صاع بدرهم صح ان خرجت مائة والى) أي وان لم تخرج مائة بأن خرجت أقل منها أو أكثر (فلا) يصح البيع (على الصحيح) لتعذر الجمع بين جملة الثمن وتقصيله والثاني يصح وللشترى الخيار في الناقصة فان أجاز فيجمع الثمن لمقابلة الصبرة به أو بالقسط لمقابلة كل صاع بدرهم وجهان والزيادة للشترى ولا خيار للبائع وقيل هي للبائع وللشترى الخيار وكذا الكلام فيما لو قال بعثك هذه الارض أو هذا الثوب بمائة درهم كل ذراع بدرهم وقوله على الصحيح تبع فيه المحرر في حكاية الخلاف وجهين وحكاة في الروضة كأصلها قولين (ومتى كان العوض معينا) أي مشاهداً (كفت معاينته) من غير علم بقدره وكذا العوض فلو قال بعثك بهذه الدراهم أو هذه الصبرة ولا يعلمان قدرها مع البيع لكن يكره لانه قد يوقع في التدم وفي التهمة ان شراء مجهول الذرع لا يكره (والاظهر انه لا يصح بيع الغائب) وهو ما لم يره

٦٣ ل ذكر هذه المسئلة لينبه فيها على الصحة وان كان قدر الثمن فيها قريبا من المجهول وكذا صنع نظيره في صدر الشرط فتأمل (قوله) وقيل لا يصح البيع أي نظرا الى انه لم يعلم مبلغ الثمن حال العقد (قوله) ولو علما الخ هو يفيدك ان الوجه الضعيف السالف جار في مسألة المتن أيضاً وايضاً هذا فهم من المتن بالاولى (قول) المتن صح الى آخره أي لحصول الغرضين أي وهما بيع الجملة بالمائة ومقابلة كل واحد بواحد (قوله) لتعذر الجمع الخ هي عبارة حسنة وعبارة الرافعي رحمه الله لانه باع جملة الصبرة بالمائة بشرط مقابلة كل صاع بدرهم والجمع بين هذين الامرين عند الزيادة والنقصان محال وقول الشارح والثاني يصح أي تغلبا للاشارة الى الصبرة (قوله) وجهان الاصح في شرح المهذب بالقسط (قول) المتن كفت معاينته أي اعتمادا على التخمين وفي الثمن وجه والقياس جريانه في المبيع ولو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض أو السمن ونحوه في طرف مختلف الاجزاء رقة وغلظا فان علم المشتري أو البائع بذلك بطل البيع لمنعه التخمين فيلحق بتغير الميراث وان ظن الاستواء صح وثبت الخيار ولو كان تحتها حفرة فالبيع صحيح وما فيها للبائع ولو باع الصبرة الاصاغان كانت معلومة الصيعان صح والا فلا وهذه قد تشكل بمالو باع صبرة خرافا ويحجب بأن التخمين مع الاستثناء لا يوتق به (قوله) وهو ما لم يره الخ ولو حاضرا

(قول) المتن والثاني يصح الحديث الآتي (قوله) ونوعه فلا يكفي ما في كفي مثلاً وقيل يكفي ثم هذا القول ذهب اليه الاثمة الثلاثة وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم ونقله المأوردى عن جمهور أصحابنا قال ونص عليه الشافعي في ستة مواضع وعلى البطلان في ستة أيضاً لكن نصوص البطلان متأخرة (قوله) ذكر صفات أخرى كأن يذكر العظم كالدعوى أو يصفه بصفات السلم وهما وجهان محكيان (قول) المتن ويثبت الخيار هذا استفاد منه أن شراء الاعمي لا يصح وإن جوزنا بيع الغائب لتعذر ثبوت الخيار له وقيل يصح ويقام وصف غيره له مقام رؤيته (قوله) ولا خيار للبائع لو وجدته زائداً ثبت له الخيار قطعاً (قوله) وقيل له الخيار رجحه الاستنوى ونسبه للرافعي عند الكلام على شراء الاعمي (قوله) في رهن الغائب كذا يجريان في إجارته وعنده عن القصاص عليه وكذلك الخلع عليه والصلح وغير ذلك بل وفي الوقف أيضاً (قول) المتن وتكفي الرؤية قبل العقد الخ لأن العلم بالعقد حاصل وقوله فيما لا يتغير غالباً شامل لما إذا كان مع ذلك يحتمل التلف كالفواكه (قوله) وفيما يحتمل الخ كان الشارح رحمه الله لم يدخل هذه في المتن لأجل الخلاف فيها (قوله) كالحيوان وعليها فضمير منها السابق للأطعمة وعلى الكاف يكون فيما بمعنى الأشياء (قوله) متغيراً فله الخيار لأن الرؤية السابقة كالشرط في الصفات المرتبة (٢٥٠) قال الامام رحمه الله ليس المراد

المتعاقدان أو أحدهما (والثاني يصح) اعتماداً على الوصف بد كجنسه ونوعه كان يقول بعثت عبدى التركي وفرسى العربى ولا يقتصر بعد ذلك إلى ذكر صفات أخرى نعم لو كان له عبدان من نوع فلا بد من زيادة يقع بها التمييز كالتعرض للسنة أو غيره (ويثبت الخيار) للمشتري (هذه الرؤية) وإن وجدته كما وصف لأن الخبر ليس كالعناية وفيه حديث من اشترى ما لم يره فهو بالخيار إذا رآه لكن قال الدارقطني والبيهقي انه ضعيف وينفذ قبل الرؤية التسخير دون الإجازة ولا خيار للبائع وقيل له الخيار إن لم يكن رأى المبيع وحيث ثبت فقيل هو على الفور والأصح يمتد امتداد مجلس الرؤية ويجرى القولان في رهن الغائب وهته وعلى محتملما لا خيار عند الرؤية إذا لاحت الحاجة اليه (و) على الاظهر في اشتراط الرؤية (تكفي الرؤية قبل العقد فيما لا يتغير غالباً إلى وقت العقد) كالأراضي والأواني والحديد والنحاس (دون ما يتغير غالباً) كالأطعمة التي يسرع فسادها نظر الغالب فهمها وفيما يحتمل منها التغير وعدمه سواء وكالحيوان وجهان أحدهما صحة البيع لأن الأصل بقاء المرقى فيها بحاله فان وجدته متغيراً فله الخيار فان نازعه البائع في تغييره فقيل القول قوله لأن الأصل عدم التغير والأصح قول المشتري بيمينه لأن البائع يدعى عليه علمه بهذه الصفة وهو يسكره وفي شرح المذهب عن المأوردى أن صورة المسئلة في الاكتفاء بالرؤية السابقة أن يكون حال البيع متدكراً لأوصاف فان نسبها لطول المدة ونحوه فهو بيع غائب قال وهذا غريب لم يتعرض له الجمهور (وتكفي رؤية بعض المبيع إن دل على باقيه كظاهر الصورة) من الخنطة والشعر والجوز واللوز وغيرها مما الغالب إن لا يختلف أجزاؤه ولا خيار له إذا رأى الباطن إلا إذا خالف الظاهر بخلاف صبرة البطيخ والرمان والسكرجل لأنها تختلف اختلافاً كثيراً وتباع عدداً فلا بد فيها من رؤية واحد واحد (و) مثل (أنموزج المتقاتل) أى المتساوى الأجزاء كالحبوب فإن رؤيته تكفي عن رؤية باقى المبيع فلا بد من ادخاله في البيع وهو

أن يتغير بالعين فإن ذلك لا يختص بهذه الصورة ولـكن الظاهر عندي أن يقال هو كل متغير لو فرض مخالفاً في صفة مشروطة تعلق به الخيار وذلك لأن الرؤية كالشرط في الصفات الموجودة وقتها ومنه يؤخذ أن الخيار فوري قال ويمكن أن يقال هذا التغير الذى يخرج به الرؤية عن كونها تقبل المعرفة والاحاطة (قوله) والأصح قول المشتري أى المساسىق ولأن الأصل عدم وجود هذه الصفة عند الرؤية كما صدقوا للبائع نظراً إلى هذا المعنى عند اختلافه مع المشتري في حدوث العيب فافرق به الاستنوى من قوله لانهما قد اتفقا على وجود العيب في يد المشتري والأصل عدم وجوده في يد البائع لأن الأصل في كل حادث عدم وجوده قبل الزمان الذى عدم وجوده فيه لا يتخلو عن نظر قال نعم قد يشك هل ما تقرر قولهم

في الغاصب إذا ادعى بعد تلف المصنوع عيباً خلقياً كان قال خلق اعمى أو أخرج ونحو ذلك فانه يصدق قال ابن الرفعة والظاهر ضم حجي ذلك هنا ولو تجدد في المبيع صفة حسن زعمها البائع وادعى المشتري عليها فالظاهر تصديق البائع (قوله) وغيرها مما الغالب الخ كأنها ثعالب في أوعيتها وكذا القطن في عدله وكذا صبرة التمر انفردت حبانته أو التصقت لقوصرة العجوة (قوله) بخلاف صبرة البطيخ الخ مثل ذلك صبرة الخوخ والعنب ونحوهما فشراسة العنب اكتفاء برؤية ظاهرها غير صحيح (قوله) فلا بد فيها من رؤية واحد الخ لو رأى أحد جاتى البطيخة لم يكف بل هي كبيع الغائب (قوله) ومثل يريد انه معطوف على ظاهرها صبرة فنفيد اشتراط ادخاله في البيع وليس معطوفاً على بعض المبيع (قوله) أى المتساوى الأجزاء يعنى ليس المراد به المتشلى واعلم انه إذا حضر أنموزج وقال بعثت من هذا النوع كذا فهو باطل لانه لم يبين مالا ليكون يباع ولم يراع شروط السلم ولا يقوم ذلك مقام الوصف في السلم لأن الوصف باللفظ يرجع اليه عند النزاع قال السبكي وغيره فصوره المسئلة أن يقول بعثت الخنطة التى في هذا البيت وهذا أنموزجها فان أدخله في البيع صح والأفلا قال الاستنوى وشرط الادخال أن يردّه إلى الصبرة قبل البيع فلو أدخله في البيع من غير رد كان كبيع عينين رأى أحدهما ونقل ذلك عن البغوى واكتفى الزركشى بالادخال في البيع وحمل عليه كلام البغوى

(قول) المتن صوانا هو الوعاء الذي يصان فيه الشيء ويقال الصبان أيضا بالياء كما قاله النووي في الدقائق (قوله) مع امثلة الصوان الخ جفله من مسائل الصوان ظاهر لان ظاهره لا يدل على باطنه (قول) المتن وتعتبر الخ يريدانه يشترط ان يرى كل ضبة وسلسلة على باب قاله الغزالي لان ذلك صار وصفا (قوله) والجدران أي داخلها وخارجها (قوله) كالعبد يشترط في الامة رؤية الشعر أيضا (قول) المتن بصفة السلم أي ولو تواتر واشتهر (قوله) عند الرؤية الخ (٢٥١) يصح أيضا ان يكتب عبده نظرا للعقوبة قال الزركشي وقياسه صحة شرائه

من يعق عليه (قوله) بعوض في الذمة عبارة الر وض ويصح ان يسلم ويسلم اليه اذا كان رأس المال في الذمة اذا المعين لا يصح منه كالبيع به
(باب الربا)

(قول) المتن اشترط أي وحرم تعاطي ما خلعا عن واحد منها وان كانت العبارة قاصرة عن افادة ذلك وطريقه كما اذا أراد التفرق من غير قبض ان يتفاسحا والأشياء وان كان التفرق بعد رقله في شرح المذهب * تنبيه * عبارة الر وض تبعا لاصله الخيلة في بيع ذهب بذهب متفاضلا أن يبيعه من صاحبه بدراهم أو عرض ويشترى بها الذهب بعد التقابض فيجوز وان لم يتفرقا ويتخارا لتضمن البيع الثاني اجازة الاول بخلافه مع الاجنبي أي لما فيه من اسقاط خيار العقد أو يقرض كل صاحبه أو يتواها أو يهب الفاضل لصاحبه وهذا جائز وان كره قصده انتهى قال شارحه والتحقيق ان كلا من العقد والقصد مكره انتهى قلت ولو حلف انسان أن لا يبيع سلعته الا بعشرة مثلا فباعها بعشرة ثم وهب المشتري نصفين بعد قبضها في المجلس صح العقد وكانت الهبة اجازة للعقد الاول على قياس هذا وأما لو أبرأه من نصفين في المجلس قبل التخلي ففعل نظر (قول) المتن كخطة وشعر مثل هذين لان مالكا

بضم الهمزة والميم وفتح الذال المججمة (أو كان صوانا) بكسر الصاد (للباقى خلة كقشر الرمان والبيض والقشرة السفلى للجوز واللوز) أي تكفي رؤية القشر المذكور لان صلاح باطنه في بقاءه فيه وان لم يدل هو عليه فقوله أو كان الى آخره قسم قوله ان دل الى آخره وقوله كالحجر حلقه من يد على الروضة وأصلها وهو صفة لسان الواقع في الامثلة المذكورة ونحوها وقد يحتج به عن جلد الكتاب ونحوه واحتجوا بوصف القشرة بالسفلى لما ذكره في التي تكسر حالة الاكل عن العليا فلا تكفي رؤيتها فلا يصح بيعها كما سبق في باب بيع الاصول والثمار لاستتاره بما ليس من مصلحته واخشكان تكفي رؤية ظاهره كما ذكره في شرح المذهب مع امثلة الصوان المذكورة والقناع قال العبادي يفتح رأس الكوز فينظر منه بقدر الامكان وأطلق الغزالي في الاحياء المسامحة به قال في الروضة وغيرها الاصح قول الغزالي لان بقاءه في الكوز من مصلحته (وتعتبر رؤية كل شيء) غير ما ذكر (على ما يليق به) فيعتبر في الدار رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والمستحم والبالوعة وفي البستان رؤية الاشجار والجدران ومسائل الماء في العبد رؤية الوجه والاطراف وكذا باقي البدن غير العورة في الاصح والامة كالعبد وقيل يكفي فيها رؤية ما يظهر عند الخدمة وفي الدابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمها وظهرها وفي الثوب الديباج المنقش رؤية وجهيه وكذا البساط وفي الكر باس رؤية أحد وجهيه وقيل رؤيتهما وفي الكتب والورق البياض والمحفرة رؤية جميع الاوراق (والاصح ان وصفه) أي الشيء الذي يراد بيعه (صفة السلم لا تكفي) عن رؤيته والثاني يكفي ولا خيار للمشتري عند الرؤية لانه يفيد المعرفة كالرؤية ودفع بان الرؤية تفيد ما لا تفيد العبرة (ويصح سلم الاعمي) أي أن يسلم أو يسلم اليه بعوض في الذمة يعين في المجلس ويؤكل من يقبض عنه أو يقبض له رأس مال السلم والمسلم فيه لان السلم يعتمد الوصف لا الرؤية (وقيل ان غمي قبل تميزه) بين الاشياء أو خلق أعمي (فلا) يصح سلمه لا تتفاء معرفته بالاشياء ودفع بأنه يعرفها بالسمع ويتخيل فراقبها أتاغير السلم مما يعتمد الرؤية كالبيع والاجارة والره فلا يصح منه وان قلنا يصح بيع الغائب وسبيله أن يؤكل فيها وله أن يشتري نفسه ويؤجرها لانه لا يجهلها ولو كان رأى قبل الغمي شيئا مما لا يتغير صيغته وشراؤه اياه كالصبر ويصح نكاحه

(باب الربا)

بالقصر وألفه بدل من واو والقصد بهذا الباب بيع الربويات وما يعتبر فيه زيادة على ما تقدم (اذا بيع الطعام بالطعام ان كان جنسا) واحدا كخنة وخنة (اشترط) في صحة البيع ثلاثة أمور (الحلول والممانلة والتقابض قبل التفرق أو جنسين كخنة وشعر جازا لتفاضل واشترط الحلول والتقابض) قبل التفرق قال صلى الله عليه وسلم عمار واهمسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر

يرى انهما جنس واحد (قول) المتن والتقابض فلو كان دينا وأبرأه منه لم يكف في ذلك (قوله) عمار واهمسلم في بعض الروايات لا يتبعوا الذهب بالذهب وعدد ما هنا الى أن قال الاسواء بسواء عينا بعين يد يدرواها الشافعي رضي الله عنه وفي أخرى فن زاد أو استراد فقد أرى وفي رواية نهى عن بيع الطعام بالطعام الا مثلا بمثل علق النهى بالطعام وهو اسم مشتق فيفيد أن العلة ما اخذ الاستتقاق وهو الطعم كتعليق القطع بالسرقة والجلد بالزنا في آيتهما وجعل في القديم مع الطعم التقدير بالسكيل أو الوزن فلا يجري فيما لا يكال ولا يوزن كالسفرجل والرمان والبيض والابرج ونحو ذلك وضابط نحو هذه الامور على الجديد الوزن كما سبق في لكونها أكبر جرما من التمر

(قوله) ويؤخذ من ذلك الحلول قال بعضهم أي بحسب العادة وقال الاسنوي لأن الاجل ينافي استحقاق القبض (قول) المتن ما قصد اعترض بأنه ينبغي تقييد ذلك بالغلبة كما في الروضة وأصلها أي يكون المقصد منه غالباً الطعم وإن كان تناوله نادراً كالبلوط وقوله للطعم قيل يعني عنه ما بعده (قوله) كالجلود وكذا اطراف قضبان العنب (قوله) كأصولها عبارة الاسنوي تبعاً للرافعي (٢٥٢) رحمه الله لأنها فروع لا أصول

وقوله مختلفة فأجرى عليها حكم أصولها (قوله) ودهن البنفسج يدهن الورد يتعين أن يكون محل ذلك إذا لم يكن أصلهما واحداً كالشبرج مثلاً وهو كذلك لقوله المختلفة الجنس (قوله) والثاني هي جنس أي لا اشتراكها في الاسم الذي لا يقع التمييز بعده إلا بالإضافة فكانت كأصناف التمار ولأن أصولها غير ربوية وتسلل الأصحاب للأول بأن أصولها مختلفة بدليل أن الأبل في الركة لا تنضم إلى الغنم مثلاً فليثبت لفروعها الاختلاف كأصولها * فرع * إذا قلنا أنها جنس استوى الوحشي والاهلي والبرتي والبحري على الأصح في الروضة (قول) المتن ورنال حديث مسلم لا يتبعوا المذهب بالذهب إلا وزنابوزن ولا الورق بالورق إلا وزنابوزن وعن أنس بن مالك رضي الله عنه يرفع ما وزن مثل جبل إذا كان نوعاً واحداً وما كيل مثل ذلك رواه الدارقطني (قوله) فيه الضمير فيه يرجع لقوله أصله (قوله) فعلى هذا الخ زاد الاسنوي رحمه الله فإن لم يكن كذلك كالبصل فهو على الأوجه الباقية قال وهذا كله إذا لم يكن أكبر جرم من القرقر له أيضاً فعلى هذا الخ في شرح السكال المقدسي عند

بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلاً بمثل سواء بسواء أي ما إذا اختلفت هذه الاجناس فبعوا كيف شئتم إذا كان يد أي مقابضة ويؤخذ من ذلك الحلول فإذا بيع الطعام بغيره كنقد أو ثوب أو غير الطعام بغير الطعام وليس أقدر كحيوان بحميوان لم يشترط شيء من الثلاثة والتقدير كالطعام من كمسياتي (والطعام ما قصد للطعم) بضم الطاء مصدر طعم بكسر العين أي أكل (أقياًناً أو تفكهاً أو تدواياً) هذه الاقسام مأخوذة من الحديث السابق فإنه نص فيه على البر والشعير والمقصود منهما التفتت فالحق بهما ما يشاركهما في ذلك كالارز والذرة وعلى التمر والمقصود منه التأتم والتفكه فالحق به ما يشاركه في ذلك كالزبيب والتين وعلى المخ والمقصود منه الاصلاح فالحق به ما يشاركه في ذلك كالصطك وغيرهما من الادوية وخرج بقوله قصد ما لا يقصد تناوله عما يؤكل كالجلود فلا يباع به بخلاف ما يؤكل نادراً كالبلوط وقوله للطعم إلى آخره ظاهر في ارادة مطعوم الآدميين وإن شاركهم فيه الهائم قليلاً أو على السواء فخرج ما اختص به الجن كالعظم أو الهائم كالخشيش والتين أو غلب تناول الهائم له فلا يباع في شيء من ذلك وقوله تفكهها يشمل التأتم والتخلي وقد ذكرهما في الايمان فقال والطعام يتناول قوتاً واهكة وأداماً وحلوى ولم يذكر الدواء لأن الطعام لا يشاء له عرفاً ولا ايماناً منبئة على العرف وقوله تدواياً يشمل التدواي بالماء العذب وهو ربوي مطعوم قال تعالى ومن لم يطعمه فإنه مني (وأدقة الاصول المختلفة الجنس وخلولها وأدهانها أجناس) كأصولها فيجوز بيع دقيق الخطة بدقيق الشعير متفاضلاً وخل التمر بخل العنب كذلك ودهن البنفسج يدهن الورد كذلك واحترازاً للمختلفة عن المتحدة كأدقة أنواع الخطة فهي جنس (واللحوم والالبان) أي كل منهما (كذلك) أي أجناس (في الاطهر) كأصولها فيجوز بيع لحم البقر بلحم الضأن متفاضلاً ولبن البقر بلبن الضأن متفاضلاً والثاني هي جنس فلا يجوز التفاضل فيما ذكره وعلى الأول لحوم البقر والجواميس جنس ولحوم الصان والمعر جنس وألبان البقر والجواميس جنس وألبان الضأن والمعر جنس (والمماثلة تعتبر في السكيل كيلاً والموزون وزناً) فالسكيل لا يجوز بيع بعضه ببعض وزناً ولا يضر مع الاستواء في السكيل التفاوت وزناً والموزون لا يجوز بيع بعضه ببعض كيلاً ولا يضر مع الاستواء في الوزن التفاوت كيلاً (والعبر) في كون الشيء مكياً أو موزوناً (غالب عادة أهل الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) لظهوره أنه اطلع على ذلك وأقره فلما حدث الناس خلاف ذلك فلا اعتبار بأحداهم (وما جهل) أي لم يعلم هل كان يكال أو يوزن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو علم أنه كان يوزن في عهده مرة أو يكال أخرى ولم يغلب أحدهما أو لم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (يرعى فيه عادة بلد البيع وقيل السكيل) لأن أكثر المطعومات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مكيل (وقيل الوزن) لأنه أحصر وأقل تفاوتا (وقيل يتخير) بين السكيل والوزن لتعادل وجهيهما (وقيل إن كان له أصل اعتبر) أصله في السكيل أو الوزن فيه فعلى هذا دهن السمسم مكيل ودهن اللوز موزون والخلاف فيما إذا لم يكن أكبر جرم من التمر فإن كان

ما ثبت في زمنه صلى الله عليه وسلم قال فلا دهان ولا لبان مكيلة والعسل والسمن موزونان وظاهر عبارة الشارح رحمه الله كالببيض الله كغيره كما ترى يخافه في دهن السمسم واللوز وقد يوفق بينهما بأنهما من المجهول حاله أو لم يكونا في زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله) ودهن اللوز اقتضى هذا أن اللوز موزون وضعفه الاسنوي رحمه الله

(قوله) فالاعتبار فيه بالوزن جز ما لحق الاسنوى بذلك الرمان والبطيخ والسفرجل ونحوها قال هذه لا تتقدر بكيل ولا وزن فالقديم منع بيع بعضها ببعض والجديد يجوز وزنا بشرط الجفاف (قوله) بالقبان أصله عجمي بالباء المشوبة فاء ثم عتب بباء خالصة (قوله) وان يبيع بغير جنسه الخ * فرع * قال بعتك هذا الدينار المشرقى بكذا فاذا هو مغربى صح وثبت الخيار ومثله العبد الخشبي فاذا هو تركى (قوله) بكسر الجيم وضماؤها فتحها قاله فى الدقائق (قول) المتن تخميناً (٢٥٣) قال ابن النقيب كأنه احتز زعماء اذا علمت امثال الصبرين ثم تباعا جزافا فانه يصح ولا يحتاج

فى القبض الى كيل بل لهم ما حكم المبيع جزافاً (قوله) للجهل بالمائلة أى والجهل بها كحقيقة المغاضاة قال الاحباب والدليل على هذا ما روى مسلم من انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر (قوله) فى التمار والحبوب وكذا اللحم (قوله) وذلك فى مسألة العراب الخ قيل ويجوز أن يريد المائلة قد تعتبر أولاً وبكتفى بذلك كفى العصور ولا تشتط الحالة الاخيرة كاخل قاله السبكي واقتصر عليه (قول) المتن فلا يباع رطب برطب وذهب الائمة الثلاثة الى جواز بيع الرطب بالرطب (قوله) فيه اشارة وجه الاشارة ان نقصان الرطب بالجفاف أو زخم من أن يسأل عنه فكان الغرض من السؤال الاشارة الى هذا ومن ثم تعلم ان امتناع بيع الرطب بالجفاف لتحقيق النقصان وامتناع بيع الرطب بالرطب لجهل المائلة كذا قاله الاسنوى والشارح فيما سلف اقتصر فى الكل على جهل المائلة وهو صحيح أيضاً (قوله) بكسر القاف وبالضم أيضاً (قول) المتن أصلاً بوجه عدم الصحة ولو عرض له جفاف على ندور الظاهر خلافه (قوله) وقيل ما يمكن كميله الخ اظهر هذا هل يشكل بما سلف من أن الذى يكون أكبر جرم من التمر معياره الوزن قطعاً

كاليض فالاعتبار فيه بالوزن جز ما وسواء المكيال المعتاد فى عصره صلى الله عليه وسلم والمكاييل المحدثه بعده ويجوز الكيل بقصعة مثلاً فى الاصح والوزن بالقبان (والنقد) أى الذهب والفضة مضروباً كان أو غير مضروب (بالنقد كقطعاً بطعام) فان يبيع بجنسه كذهب بذهب أو فضة بفضة اشترط المائلة والحلول والتفاضل قبل التفرق للحديث السابق ولا ريب فى الفلوس الرائجة فى الاصح فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً الى أجل (ولو باع) طعاماً أو نقداً بجنسه (جزافاً) بكسر الجيم (تخميناً) أى جزاً للتساوى (لم يصح) البيع (وان خرجا سواء) للجهل بالمائلة حال البيع وبيعه بغير جنسه جزافاً يصح وان لم يتساوا ولو باع هذه الصبرة تلك مكيالاً أى كيلاً بكيل أو هذه الدراهم تلك موازنة فان كلاً أو وزناً خرجتا سواء صح البيع والالم يصح على الاظهر وعلى الثانى يصح فى الكبيرة بقدر ما يقابل الصغيرة ولشترى الكبيرة الخيار (وتعتبر المائلة) فى التمار والحبوب (وقت الجفاف) أى الذى يحصل به الكمال (وقد يعتبر الكمال) بالجفاف (أولاً) وذلك فى مسألة العراب الآتية فى باب الاصول والثمار (فلا يباع رطب) بضم الراء (رطب ولا بقر ولا عنب بعنب ولا بزيب) للجهل الآن بالمائلة وقت الجفاف والاصل فى ذلك انه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أينقص الرطب اذا يبس فقلوا نعم فنهى عن ذلك رواه الترمذى وغيره وصححه فيه اشارة الى ان المائلة تعتبر عند الجفاف وألحق بالرطب فيما ذكر طرى اللحم فلا يباع بطريه ولا بقديده من جنسه ويبيع قديده بقديده بلا عظم ولا ملح يظهر فى الوزن (وما لا جفاف له كالكقاء) بكسر القاف وبالمثلية والمث (والعنب الذى لا يتربب لا يباع) بعضه ببعض (أصلاً) كالرطب بالرطب (وفى قول تكفى بمائته رطباً) بفتح الراء كاللبن باللبن فيباع وزناً وان أمكن كياله وقيل ما يمكن كياله كالتفاح والتين يباع كيلاً ولا بأس على الوجهين بتفاوت العدود وما لا جفاف فيه الزيتون وقد نقل الامام عن صاحب التقريب وارتضاه جواز بيع بعضه ببعض وجزم به فى الوسيط (ولا تكفى بمائلة الدقيق والسويق) أى دقيق الشعير (والخبز) فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعض للجهل بالمائلة المعتبرة بتفاوت الدقيق فى النعومة والخبز فى تأثير النار (بل تعتبر المائلة فى الحبوب حباً) لتحقيقها فيها وقت الجفاف (و) تعتبر (فى حبوب الدهن كالمشم) بكسر السين (حباً) أو دهنها وفى العنب زيباً أو خل عنب وكذا العصير (أى عصير العنب (فى الاصح) لان ما ذكر حالات كمال فيجوز بيع بعض المشم أو دهنه ببعض ويبع بعض الزبيب أو خل العنب ببعض ويبع بعض عصير العنب ببعض ومقابل الاصح فيه يمنع كماله ومثله عصير الرطب والرمان وقصب السمكرو ويجوز بيع بعض خل الرطب ببعض بخلاف خل الزبيب أو التمر لانه ماء فمتنع العلم بالمائلة والمعيار فى الدهن والخل والعصير الكيل (و) تعتبر المائلة (فى اللبن لبناً) بحاله

٦٤ له الج (قول) المتن والخبز مثله العجين والنشا (قول) المتن بل تعتبر المائلة فى الحبوب أى التى لا دهن لها (قول) المتن حباً أى متناهى الجفاف غير مقل ولا فريك ولا مقشور ولا مبلول وان جف لتفاوت انكماشه عند الجفاف ثم كلامه فيبذل انه لا يصح بيع الحب بشئ مما يتخذ منه كالدقيق والنشا والخبز ولا بما فيه شئ مما يتخذ منه كالحلوى المعجولة بالنشا والمصل فان فيه الدقيق قال الرافعى وكذا لا يجوز بيع هذه الاشياء بعضها ببعض لخروجها عن حالة الكمال

(قول) المتن أو خفيضا اعترض الاسنوي بأنه قسم من اللبن فكيف جعله قسماله (قوله) أي خالصا من الماء كذا يشترط كونه خالصا من الزبد والافيتنج يبعه بزبد وسمي لكونه حينئذ من قاعدة مذبحوة لا لعدم كماله كما هو همه كلام المنهاج قاله السبكي رحمه الله (قوله) ويجوز بيع بعض السمن الخ مثله غسل النخل (قوله) ويجوز بيع الخميص الصافي ببعض يجوز أيضا بيعه بالسمن وبالزبد متفاضلا ويجمع باللبن مطلقا (قوله) أما المشوب بالماء فيه اشعار بأن الماء اليسير لا يضر وقد صرح به السبكي قال في كلام الشافعي وطائفة أن زبده لا يخرج به الماء (قوله) فلا يجوز بيعه الخ قال السبكي بل شوب اللبن بالماء يجمع بيعه (٢٥٤) مطلقا للجهل باللبن المقصود (قوله)

لاقط الخ وأيضا الاقط والمصل
للملح النار (قوله) فلا يجوز بيع
السبكي لو كان الزبدان جنسين
لأن ما فهم سمان اللبن غير مقصود
يجوز بيع الخميص المتزوع الزبد
بالسمن متفاضلا اتفاقا وبالزبد كذلك
* تنبيه * ذكر السبكي الجبن والاقط
والمصل ثم قال وكما يجمع بيع بعض هذه
الاشياء بمثلها كذلك يجمع بالآخر
وباللبن وكذلك بالزبد والسمن والخميص
قاله الحاملي (قوله) ولا يبيع اللبن بما
يتخذ منه أي لانه من قاعدة مذبحوة كما
في الشيرج بالسمن (قول) المتن بالطبخ
الخ يخرج به تأثيرا للتمييز الآتي وكذا تأثير
الحرارة كالياء ومثله كلامه قوى النار
وضعيفها (قوله) جبا كان أو غيره
أي لأن تأثير النار فيه غير منضبط (قول)
المتن كالعسل وكذا الذهب والفضة
(قوله) للجهل بالمائلة فيكون من قاعدة
مذبحوة (قول) المتن ربو بأي جنسا
واحدا كما قيده في المحرر رتللارد مالو
باع ذهبها وفضة بمحنة مثلا (قوله) في
المتن واختلف الجنس أي جنس المبيع
لا الجنس المتقدم فإن المراد به واحد
ويستحيل انقسامه الى شيئين لا يصدقان
عليه قاله الاسنوي ثم لا فرق في المضموم

(أو سمننا أو خفيضا صافيا) أي خالصا من الماء فيجوز بيع بعض اللبن ببعض كيلساؤه فيه الحليب
والحامض والرائب والخاثر ما لم يكن مغلى بالنار ولا مبالاة بكون ما يحويه المكيا من الخاثر أكثر
وزنا ويجوز بيع بعض السمن ببعض وزنا على النص وقيل كيلا وقيل وزنا إن كان جامدا أو كيلا إن كان
مائعا ويجوز بيع بعض الخميص الصافي ببعض أما المشوب بالماء فلا يجوز بيعه بمثله ولا بخالص
للجهل بالمائلة (ولا تكفي المائلة في سائر أحواله) أي باقها (كالجن والاقط) والمصل والزبد
لأنها لا تخلو عن مخالطة شيء فالجن تخالطه الانفة والاقط تخالطه الملح والمصل يخالطه الدقيق
والزبد لا يخالطه قليل مخيض فلا تتحقق فيها المائلة المعتبرة فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعضه ولا
يجوز بيع الزبد بالسمن ولا يبيع اللبن بما يتخذ منه كالسمن والخميص (ولا تكفي بمائلة ما أثرت فيه
النار بالطبخ أو القلي أو الشوي) فلا يجوز بيع بعضه ببعض جبا كان أو غيره كالسمن واللحم للجهل
بالمائلة باختلاف تأثير النار قوة وضعفا وفيما أثرت فيه بالعقد كالبدس والسكر وجهان أحدهما
لا يباع بعضه ببعض (ولا يضر تأثير تميز) بالنار (كالعسل والسمن) يميزان بالنار عن الشحم واللبن
فيجوز بيع بعض كل منهما ببعضه بعد التمييز ولا يجوز قبله للجهل بالمائلة (واذا جمعت الصفقة) أي
عقد البيع سمى بذلك لأن أحد المتبايعين يصفق يده على يد الآخر في عادة العرب (ربو يامن الجانبين
واختلف الجنس) أي جنس الربو (منهما) جميعهما أو مجموعهما بان اشتمل أحدهما على
جنسين اشتمل الآخر عليهما أو على أحدهما فقط (كذبحوة ودرهم بمد ودرهم وكذبحوة ودرهم بمد
أو درهمين أو) اختلف (النوع) أي نوع الربو باختلاف الصفة مثلا من الجانبين جميعهما
أو مجموعهما بان اشتمل أحدهما من الدراهم أو الدنانير على موصوفين بصفتين اشتمل الآخر عليهما
أو على أحدهما فقط (كصحاح ومكسرة بهما) أي صحاح ومكسرة (أي بأحدهما) أي صحاح
فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسرة دون قيمة الصحاح في الجميع (فباطلة) لأن قضية اشتمال أحد
طرفي العقد على ما لى مختلفين أن يوزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة مثلا باع شقصا من دار
وسيفا بألف وقيمة الشقص مائة والسيف خمسون يأخذ الشفيع الشقص بثلاثي الألف والتوزيع
فيما نحن فيه يؤدي الى المفاضلة أو عدم تحقق المائلة ففي بيع مد ودرهم بمد ودرهم ان اختلفت قيمة
المد من الطرفين كدرهمين ودرهم قد الدرهمين ثلثا طرفه فيقابل به ثلثا مد وثلثا درهم من الطرف
الآخر يبقى منه ثلث مد وثلث درهم في مقابلة الدرهم من ذلك الطرف بالسوية فتتحقق المفاضلة
في مقابلة ثلث درهم بنصف درهم وان استوت قيمة المد من الطرفين فالمائلة غير محققة لأنها تعتمد

اليه بين الربو وغيره وان كانت عبارة الكتاب لا تفي بذلك لا تأويل ولو قال واختلف المبيع جنسا لكان بيننا (قوله) جميعهما الخ دفع
لما يقال عبارته لا تشمل الا ما لو حصل الاختلاف من أحدهما فقط مع أكثر الأمثلة الآتية (قوله) باختلاف الصفة يريدان مراده هذا النوع
ما ليس بجنس فيشكل اختلاف الصفة واختلاف النوع حقيقة كالمعلق والبرقي (قول) المتن ومكسرة المراد بها القراضة التي تقرض من الديار
لتستعمل في شراء الحاجة للطبيقة مثلا (قوله) وقيمة المكسرة دون قيمة الصحاح الظاهر الاكتفاء بنقص قيمة مكسور واحد فليتا مل وان العكة
والتكسير في غير الدراهم كالدراهم في اعتبار الشرط المذكور (قوله) فتتحقق المفاضلة في مقابلة ثلث درهم بنصف درهم ظاهر صنيعة ان المذكور
تسله أعني مقابلة المد بثلاثي مد وثلث درهم لا محذور فيه وهو ممنوع لأن فيه أيضا المفاضلة محققة من جهة مقابلة ثلث مد بنصف مد فليتا مل

(قوله) ففي الصورة الاولى يعنى يسع مذود درهم بمدين وقيمة المذمع الدرهم درهمان أو نصف درهم ويعنى بالثانية يسع مذود درهم بدرهمين وقيمة المذد درهمان أو نصف درهم (قوله) ان استوت الخ هذا لا ينافي ما سلف من اشتراط ان يكون قيمتهما أنقص من الصحيحة (قوله) أو مكسرة فقط مثاله باع درهما صحيحا ودرهما مكسرا بدرهمين مكسرين ان قلت قضية عبارة ان المفاضلة ثابتة في هذا المثال ولو كانت قيمة المكسر مستوية وقد سلف فيما لو باع الصحاح والمكسر بهما واستوت قيمة المكسر ان الثابت الجهل بالماثلة قلت اذا كان الشرط في سائر الصور ان يكون قيمة المكسر دون الصحيح (٢٥٥) لزم في مثالنا حقيقة المفاضلة قطعا نظرا الى الصحح الذي فيه فانه يوجب اختلاف العوضين

في القيمة ولا كذلك المثال الثاني (قوله) فلا بطلان أى في سائر الصور (قوله) ولو فضل هو محترز قوله الصفقة ولا أثر هنا لتعدد ما يتعدا البائع والمشتري فان كل صفقة قد وجد فيها ذلك فلم يخرج من كلامه (قوله) أو معقلى جاز * تمة * لو باع فضة مغشوشة بمثلها أو بخالصه ان كان الغش قد راى يظهر في الوزن امتنع والاجاز (قوله) بأن سبب المنع الخ من هذا المعنى استنبط منع يسع السهم بدهنه أو كسبه ونحو ذلك * تمة * يسع التمر بطلع الذكور جاز دون طلع الاناث قوله أيضا بأن سبب المنع الخ أى فيكون هذا المعنى مخصوصا لعموم الحديث والاول تسك بعموم اللفظ لكن عمومهم في لفظ الراوى ومشله لا يحتج به * (باب نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم) (قول) المتن وهو ضرايه ويقال ماؤه استدل لهما بقوله

ولو لا عسبه لرددتوه * وشتر منيحة فلي يعار (قول) المتن ويقال أجرة ضرايه هذا التفسير اقصر عليه الجوهرى (قوله) أو ثمن مائه قد وردا التصريح بالنهي عن ثمنه في رواية الشافعى في المختصر (قوله) كالا ستجار لتلقيج الخيل رد بأن الاجير قادر على تلقيج ولا عين عليه اذ لو شرطت عليه فسد العقد (قوله) ويجوز الخ

التقويم وهو تخمين قد يخطئ وفي يسع مذود درهم بمدين أو درهمين ان كانت قيمة المذ الذي مع الدرهم درهما فالماثلة غير محققة لما ذكر وان كانت قيمته أكثر من درهم كدرهمين أو أقل منه كنصف درهم تحققت المفاضلة في الصورة الاولى مقابلة مذ بمذ وثلاث أو بثلاث مذ وفي الثانية مقابلة درهم بثلاث درهم أو بدرهم وثلاث درهم وفي يسع الدراهم أو الدنانير الصحاح أو المكسرة بهما ان استوت قيمة المكسرة من الطرفين لم تحقق المائنة لما تقدم وان اختلفت تحققت المفاضلة على وزان ما تقدم كما هي متحققة في البيع بصحاح فقط أو مكسرة فقط لما تقدم في فرض المسئلة ان قيمة المكسرة دون قيمة الصحاح فلو تساوت قيمتهما فلا بطلان ولو فصل في العقد ففعل المذ في مقابلة المذ أو الدرهم والدرهم في مقابلة الدرهم أو المذصح ولو لم يشتمل أحد جانبي العقد على شيء مما اشتمل عليه الآخر كبيع دينار ودرهم بصاع خنطة وصاع شعير أو بصاعى خنطة أو شعير وبيع دينار صحيح وآخر مكسر بصاع تمر برنى وصاع معقلى أو بصاعين برنى أو معقلى جاز (ويحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه) كبيع لحم البقر بالبقر (وكذا بغير جنسه من مأكول وغيره) كبيع لحم البقر بالشاة وبيعه بالجمار (في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم نهى ان تباع الشاة باللحم رواه الحاكم والبيهقى وقال اسناده صحيح ونهى عن بيع اللحم بالحيوان رواه أبو داود وعن سعيد بن المسيب مرسل وأسند الترمذى عن زيد بن سلمة الساعدى ومقابل الاظهر الجواز أما في المأكول وهو مبنى على ان اللحوم أجناس فبالقياس على بيع اللحم باللحم وأما في غيره فوجهه بأن سبب المنع يسع مال الربا بأصله المشتل عليه ولم يوجد ذلك هنا

* (باب فيما نهى عنه من السبوع وغير ذلك) *

(نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل) رواه البخارى من رواية ابن عمر وعسب بفتح العين وسكون السين المهملتين (وهو ضرايه) أى طروقة للأنثى (ويقال ماؤه ويقال أجرة ضرايه) وعلى الاولين يقدر في الحديث مضاف ليصح النهى أى نهى عن بدل عسب الفحل من أجرة ضرايه أو ثمن مائه أى يدل ذلك وأخذه (فيحرم ثمن مائه وكذا أجرته) للضراب (في الاصح) عملا بالاصل في النهى من التحريم والمعنى فيه ان ماء الفحل ليس بمتمم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وضرايه لتعلقه باختاره غير مقدور عليه للمالك ومقابل الاصح جواز استجاره للضراب كالا ستجار لتلقيج الخيل ويجوز أن يعطى صاحب الانثى صاحب الفحل شيئا هدية ولا عارة للضراب محبوبة (وعن جبل الحبلية) بفتح المهملة والموحدة رواه الشيخان عن ابن عمر بلفظ عن يسع جبل الحبلية (وهو تاج التاج بأن يبيع تاج التاج أو ثمن الى تاج التاج) أى الى ان تلده هذه الدابة ويلد

أى خلا للامام أحمد رضى الله عنه (قول) المتن وعن جبل هو مصدر بمعنى المفعول والطلاقة مختص بالآدميات ففيه تجوز من وجهين والحبلية جمع حابل كفاستق وفسقة وقيل مفرد (قوله) بلفظ نهى عن يسع جبل الحبلية قال الاسنوى عبارة الكتاب توهم انه لم يرد في النهى التصريح بالبيع في جبل الحبلية والملاقيع والمضامين واللامسة والمنابذة كما لم يرد التصريح في العسب قال وليس كذلك بل ورد في العسب النهى وسيشير الشارح رحمه الله في الجميع انتهى وفي القوت رواية عن مسلم نهى عن بيع ضراب الفحل (قول) المتن بأن يبيع تاج التاج صورته ان يقول بعنك ولده ما تلده هذه (قول) المتن ثمن الخ هذا تفسير ابن عمر وأخذه الشافعى والاول تفسير أهل اللغة

(قوله) بضبط المصنف بالقلم قال غيره بفتح النون قال ولعله بالكسر لغة أخرى (قول) المتن وهي ما في البطون الخ هو مختص بالابل (قول) المتن والمضامين فسر الاسنوي بما تحمله من ضراب الفحل من عام أو عامين مثلاً ونحوه في القوت (قول) المتن أو يقول الخ علل الامام بطلانه بالتعليق والغدول عن الصيغة الشرعية وبينه الاسنوي بأنه ان جعل اللبس شرطاً فبطلانه بالتعليق وان جعل ذلك بيعاً فلفقد الصيغة (قوله) اكتفاء بلسه الخ أي فيكون ان قد جعل اللبس بيعاً (قول) المتن بأن يجعل البذل هو الطرح (٢٥٦) والاتقاء قال الراعي اختلاف المعاطاة

يجري هنا واعترضه السبكي بأن الفعل هنا خال عن قرينة البيع ولم تعلم قرينة البيع الامن قوله السابق أنبذ اليك ثوبي بخلاف الفعل في المعاطاة فإنه كالموضوع عرفاً لذلك (قوله) لعدم الرؤية قال الاسنوي ولو صححنا بيع الغائب لا نقول به هنا في الملامسة لانها شرطاً أن يقوم اللبس مقام النظر ثم قال بعد ذلك انه لا يتخرج البطلان على خلاف الصحة عند نفي خيار الرؤية في بيع الغائب وان كان الاصح فيه البطلان لو روي والنهي هنا أقول والى هذا المعنى أشار الشارح فيما مضى بقوله اكتفاء بلسه عن رؤيته (قوله) اذارميت الخ يصح قراءته بضم التاء وبفتحها وكذا كل صورها لافرق بين رمي البائع والمشتري (قوله) أو يقول قيل كان الصواب التصريح يقول ارشاداً الى عقله على الاول أو كان يقدمه على الثاني (قوله) أو لعدم الصيغة به تعلم ان قوله في صورتها السابقة فهذا الثوب مبيع منك بعشرة الغرض منه الاخبار لا الانشاء (قول) المسبق أو بعثك الخ هذا التفسير وما قبله ذكرهما الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله) وللشرط الفاسد الخ أي فهو منهي عنه بكل من الحديثين (قول) المتن بشرط أن يحصده البائع من هذا القيسل اشتريت هذا الخطب بشرط ان تحمله الى البيت سواء كان البيت معروفاً أم لا وكذا لو شرط عليه حل البطيخة المشتراة

ولها فولد ولدها تاج وهو بكسر النون بضبط المصنف كالجوهري من تسمية المفعول بالمصدر يقال نجت الناقة بالبناء للمفعول تاجاً بكسر النون أي ولدت وبطلان البيع المستفاد من النهي على التفسير الاول لانه يبيع ما ليس بمملوك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وعلى الثاني لانه الى أجل مجهول (وعن الملاقيح وهي ما في البطون) من الاجنحة (والمضامين وهي ما في أصلاب الفحول) من الماء روى الهسي عن يعقوب مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب مرسلًا والبراز عن سعيد عن أبي هريرة مسنداً وبطلان البيع فيهما لما علم مما ذكر (والملامسة) رواه الشيخان عن أبي هريرة وقال والمنابذة وعن أبي سعيد بلقظ نهي عن بيعتين المنابذة والملامسة (بأن يلبس) بضم الميم وكسرها (ثوباً مطويًا) أو في طلة (ثم يشتريه على أن لا خيار له اذ ارآه) اكتفاء بلسه عن رؤيته (أو يقول اذ المسته فقد بعثك) اكتفاء بلسه عن الصيغة أو يبيعه شيئاً على انه متى لبسه لزم البيع وانقطع خيار المجلس وغيره (والمناذرة) بالمنجحة (بأن يجعل البذل بيعاً) اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما أنبذ اليك ثوبي بعشرة فياخذ الآخر ويقول بعثك هذا بكذا على اني اذا نبذته اليك لزم البيع وانقطع الخيار والبطلان فيهما لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو للشرط الفاسد (وبيع الحصة) رواه مسلم عن أبي هريرة (بأن يقول بعثك من هذه الاثواب ما تقع هذه الحصة عليه أو يجعل الرمي) لها (يعا) اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما اذارميت هذه الحصة فهذا الثوب مبيع منك بعشرة (أو) يقول (بعثك ولك الخيار الى رميها) والبطلان في ذلك للجهل بالمبيع أو بضمن الخيار أو لعدم الصيغة (وعن بيعتين في بيعه) رواه الترمذي وغيره عن أبي هريرة وقال حسن صحيح (بأن يقول بعثك) هذا (بألف نقداً أو ألفين الى سنة) فخذ يا عمار شئت أو شئت أنا (أو بعثك هذا العبد بألف على ان تبغى دارك بكذا) أو تشتري مني داري بكذا والبطلان في ذلك للجهل بالعوض في الاول وللشرط الفاسد في الثاني كما سيأتى في قوله (وعن بيع وشرط) رواه عبد الحق في الاحكام عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وروي أبو داود وغيره بهذا الطريق لا يحل سلف وبيع ولا شرط وبيع (كبيع بشرط بيع) كما تقدم (أو فرض) كان يبيعه عبده بألف بشرط أن يقرضه مائة والمعنى في ذلك انه جعل الالف ورفق العقد الثاني ثمنًا واشترط العقد الثاني فاسد فبطل بعض الثمن وليس له قيمة معلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل العقد (ولو اشتري زرعاً بشرط أن يحصده البائع) بضم الصاد وكسرها (أو ثوباً ويخطه) البائع أو بشرط أن يخطه (فالاصح بطلانه) أي الشراء لاشتماله على شرط حمل فيما لم يملكه بعد وذلك فاسد والثاني يصح ويلزم الشرط وهو في المعنى بيع واجارة يوزع المسمى عليهما باعتبار القيمة والثالث يبطل الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من المسمى وهذا حاصل الطرق الثلاثة في المسئلة أصحها بطلان البيع والشرط والثانية فيهما القولان في الجمع بين بيع واجارة والثالثة

بلاول (قول) المستفاد الاصح بطلانه قال الاسنوي لانه شرط يخالف مقتضى العقد (قوله) أصحها الخ من ثم اعترض الاسنوي على تغيير المصنف بالاصح من وجهين الاول المسئلة ذات طرق الثاني ان التعبير بالاصح يقتضي قوة الخلاف مع انه ضعيف لان الرابع طريق القطع

(قول) المتن ويستثنى هذه الامور في المعاملات كالرخص في العبادات فيتبع فيها توقف الشارع ولا تتعدى لكل ما فيه مصلحة (قول) المتن والكفيل قال الاسنوي سئل النوروى رحمه الله عن موافقته على الاكتفاء بالشاهدة وتصويبه عدم الاكتفاء فيما لو اصدقها تعليم مقدار من القرآن وعين مكانه من المحقق بالشاهدة معللا بعدم معرفة السهولة والصعوبة (قول) المتن يثنى في الذمة لو باع من رجلين سلعة بألف وشرط أن يتضامنا في الثمن ففي كتاب الضمان من تعليق القاضي والوسيط وغيرهما عدم صحة البيع لانه شرط على المشتري أن يكون ضامنا لغيره وهذه مسألة جلية تقع بين الناس كثيرا فليست غن لها (قوله) أو الوصف الخ قيل هذا لا يلائم قولهم ان رهن الغائب كبيعته فلا يكفي وصفه قلت قد يجاب بأن صورته هنا مع الذمة (٢٥٧) (قوله) أو يضمنك بها فلان اعترض الاسنوي بأن ضمان الأعيان المعينة المضمونة صحيح

والثمن المعين بمثابة المبيع فيصح ضمانه (قوله) شرع له نائب الفاعل ضمير يعود على كل (قول) المتن فان لم يرهن مثله لورهن ولم يقبض أو ظهر به عيب أو هلك قبل القبض (قوله) فللبائع الخيار اى ولا يجبر المشتري على القيام بذلك لان للبائع مندوحة (قول) المتن أو لم يتكفل الخ أو مات الكفيل قبل الكفالة أو أعسر على ما قاله الاسنوي انه القياس (قوله) لتشوف الشارع الخ وأيضا فلتصبر بريرة وهي في المحكمين بألفاظ مختلفة ووجه الاستدلال منها انها اشتملت على شرط العتق والولاء لهم ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم الا شرط الولاء وأما الجواب عن اشتراط الولاء المذكور في القصة فسيأتي هذا وقد اعترض البلعيني بأن بريرة كانت مكاتبه وظاهر الحديث صحة بيعها بشرط العتق بغير رضاها وحديثها قريب من العام الوارد على سبب وصورة السبب لا تخرج كافي الولاء للفراش فانه كان في أمه (قوله) وان قلنا الحق الخ الاحسن تركه الواو يدل على حكاية الخلاف الآتي (قوله) كالتدبير تنظير لقوله وهو الاصح (قول) المتن مع العتق خرج ما لو قال فان أعتقته قولاً أو لم يأتى فالباع بالبيع بطل جزم (قوله) من العتق الناجز والثاني يصح البيع ويبطل الشرط وهو في مسألة الولاء قول منصوص أو يخرج

يبطل الشرط وفي البيع قولاً تفريق الصفة (ويستثنى) من النهى عن بيع وشرط (صور) تصح لما سيأتي (ك) البيع بشرط الخيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثمن) وسيأتي الكلام على ذلك في محاله (والاجل والرهن والكفيل المعينات الثمن في الذمة) أما الاجل فلقوله تعالى اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى أى معين فكتبوه وأما الرهن والكفيل فللحاجة اليهما في معاملة من لا يرضى الا بهما ولا بد من كون الرهن غير المبيع فان شرط رهنه بالثمن بطل البيع لاستتماله على شرط رهن مالم يملكه بعد والتعيين في الرهن بالشاهدة أو الوصف بصفات السلم وفي الكفيل بالشاهدة أو بالاسم والنسب ولا يكفي الوصف كموسرقة قال الرافعي هذا هو النقل ولو قال قائل الاكتفاء بالوصف أولى من الاكتفاء بالشاهدة لمن لا يعرف حاله لم يكن مبعدا وسكت عليه في الروضة وتقيد الثمن بكونه في الذمة للاحتراز عن المعين كما لو قال يعتك بهذه الدراهم على ان تسلمها لي في وقت كذا أو رهن بها كذا أو يضمنك بها فلان فان الشرط باطل ذكره في الروضة كأصلها في الاجل لانه رفق أثبت لتحصيل الحق في المدة والمعين حاصل ثم ذكر الرافعي في التسليم على ألفاظ الوجيز الرهن والكفيل ويقال في كل منهما انه رفق شرعاً لتحصيل الحق والمعين حاصل فشرط كل من الثلاثة معه في غير ما شرع له (والاشهاد) للامر به في الآية قال تعالى وأشهدوا اذا تباعتم (ولا يشترط تعيين الشهود في الاصح) والثاني يشترط كالرهن والكفيل وفرق الاول بتفاوت الأغراض فيهما بخلاف الشهود فان الحق يثبت بأى عدول كانوا وقطع الامام بالاول ورد الخلاف الى انه لو عينهم هل يتعينون (فان لم يرهن) المشتري أو لم يشهد كافي أصل الروضة (أو لم يتكفل المعين فللبائع الخيار) لفوات ما شرطه ولو عين شاهدين فامتنع من التحمل ثبت الخيار ان اشترط التعيين والا فلا (ولو باع عبد بشرط اعتاقه فالشهود وصحة البيع والشرط) لتشوف الشارع الى العتق والثاني بطلانها كما لو شرط بيعه أو هبته والثالث صحة البيع وبطلان الشرط كافي النكاح (والاصح) على الاول (ان للبايع مطالبته المشتري بالاعتاق) وان قلنا الحق فيه لله تعالى وهو الاصح كالملتزم بالتدليل لانه لم يشرطه والثاني ليس له مطالبته لانه لا ولاية له في حق الله تعالى فان قلنا الحق له فله مطالبته ويسقط باسقاطه فان امتنع من الاعتاق أجبر عليه بناء على ان الحق فيه لله تعالى فان قلنا الحق للبايع فله الخيار في فسخ البيع واذا أعتقه المشتري فالولاء له وان قلنا الحق فيه للبايع (و) الاصح (انه لو شرط مع العتق الولاء له) أى للبايع (أو شرط تدبيره أو كتابته أو اعتاقه بعد شهر) مثلاً (لم يصح) البيع أما في شرط الولاء فلمنعاً لفته لما تقرّر في الشرع من ان الولاء لمن أعتق وأما في الباقي فلا نه لم يحصل في واحد منه ما تشوف اليه الشارع من العتق الناجز والثاني يصح البيع ويبطل الشرط وهو في مسألة الولاء قول منصوص أو يخرج

٦٥ ل ج يقتضى العتق كافي شراء القريب بخلاف هذه الامور (قوله) وهو في مسألة الولاء قول منصوص فيه تقدم على المؤلف في تعبيره بالاصح بالنسبة لهذا ثم حجة هذا ما ثبت من قوله صلى الله عليه وسلم واشترط ليهم الولاء وأجاب الشافعي رضي الله عنه بأن لهم معنى عليهم كافي قوله تعالى وان أسأتم فلها قال ويدل على انكاره طلبهم لهذا الشرط وأجيب أيضاً بأن ذلك أمر خاص صدر لمصلحة قطع عادتهم كفسخ الحج الى العمرة وأجاب الاكثر بأن الشرط كان خارج العقد وأوجه الحجة في غير الولاء فصول المفصول ثم الوقف كالتدبير

(قول) المتن لا يأتى كل الاكاذب ما فيها يقتضيه فلا تأكيد وتنبية على ما أوجبه الشارع عليه واما ما لا غرض فيه فلان ذكره لا يورث نزاعاً واشتقاقاً في الأول هل الشرط لاغ كالثاني أم هو صحيح مؤكد وعقد بعضهم الأول بأن الشرط ما أوجب زيادة على مقتضى العقد (قول) المتن يقصد من جملة ما خرج هذا الشرط ان يشترط الشبهة فتظهر بذكر اخلافها على الصغير وقوله أخلف قال الجوهري أخلفه أى وجد موعده خلفاً قال واخلف في المستقبل كالكذب في الماضي (قوله) صح الشرط لانه يتعلق بمصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التي يختلف بها الغرض وعلمه الغزالي بأنه التزام أمر موجود عند العقد غير متوقف على انشاء شئ فلا يدخل في النهى عن الشرط وان سمياه شرطاً وبين الاستنوى ذلك بأن الشرط لا يكون الامستقبلاً فلما يتناول هذا وفيه نظر (٢٥٨) (قول) المتن وفي قول قال الرافي

(ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد تعيب أو ما لا غرض فيه كشرط أن لا يأتى كل الاكاذب صح) العقد فهما ولغا الشرط في الثاني وأخذ من كلام في التهمة ونص في الام فساد العقد في الثاني (ولو شرط وصفا يقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو لبوناً صح) الشرط مع العقد (وله الخيار ان أحلف) الشرط (وفي قول يبطل العقد في الدابة) بصورتها للجهل بما شرط فيها بخلاف شرط الكتابة لا مكان العلم بها بالاخبار في الحال وأجاب الأول بأن العلم بما شرط في الدابة في ثانی الحال ككاف ويجرى الخلاف في بيع الجارية بشرط انها حامل وقطع بعضهم فيها بالصح لان الحمل فيها عيب فاشترطه اعلام بالعيب كولو باعها آتقة أو سارقة (ولو قال بعثكها) أى الدابة (وحملها بطل) البيع (في الاصح) لجعله الحمل مجهول مبيعاً بخلاف بيعها بشرط كونها حاملاً ففيه جهل الحاملة ووصفا تابعا والثاني يقول لو سكت عن الحمل دخل في البيع فلا يضر التنصيص عليه (ولا يصح بيع الحمل وحده) لانه غير معلوم ولا مقدور عليه (ولا الحامل دونه) لانه لا يجوز افراده بالعقد فلا يجوز استثنائه كأعضاء الحيوان (ولا الحامل بحتر) لانه لا يدخل في البيع فكأنه استثنى وقيل يصح البيع ويكون الحمل مستثنى شرعا (ولو باع حاملاً مطلقاً) عن ذكر الحمل معها ونفيه (دخل الحمل في البيع) تبعا لها

* (فصل) ومن المهى عنه ما يبطل * بضم الميم بضبط المصنف أى النهى فيه للبيع بخلافه فيما تقدم وفتحها أيضاً (لرجوعه) أى المهى في ذلك (الى معنى يقترب به) لالى ذاته (كبيع حاضر لباد بان يقدم غريب بمتاع نعم الحاجة اليه لبيعه بسعر يومه فيقول) له (بلدى اتركه عندي لا يبعه) لك (على التدرج) أى شيئاً فشيئاً (بأعلى) فيوافقه على ذلك قال صلى الله عليه وسلم لا يبع حاضر لباد رواه الشيخان من رواية أبى هريرة وغيره زاد مسلم دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض والمعنى في النهى عن ذلك ما يؤدى اليه من التصديق على الناس بأن يكون بالشرطين المشتمل عليهما التفسير أحدهما أن يكون المتاع مما تهم الحاجة اليه كالطعمة فلا يحتاج اليه الا نادراً لا يدخل في النهى ثانيهما قصد القادم اليه ببيع بسعر يومه فلو قصد البيع على التدرج فسأله البلدى تفويض ذلك اليه فلا بأس لانه لم يضر بالناس ولا سبيل الى منع المالك منه والنهى التحريم فيما ثم بارتكابه العالم به ويصح البيع قال في الروضة قال القفال الاثم على البلدى دون البدوى ولا خيار للشترى انتهى والبادى ساكن البادية والحاضر ساكن الحاضرة وهى المدن والقرى والريف وهو أرض

الخلاف مبنى على ان الحمل يعلم وهو الصحيح بدليل استحباب الحوامل في الدابات أولاً لاحتمال أن يكون نفعا (قوله) للجهل أى فكان كالمو قال وحملها (قوله) لجعله الحمل والحو كالمو باعه وحده (قوله) والثاني يقول لو سكت الخ أى فكان كالمو قال بعثك الجدار وأسسه وأحجب بأن اسم الجدار شامل للاس بخلاف اسم الدابة لا يشمل الحمل (قول) المتن ولا يصح الخ هذه مسألة الملاقع السابقة الأنا يقال الملاقع تختص بالابل

* (فصل) ومن المهى عنه قال الاستنوى في أثناءه الغرض منه بيان العقود التي نهى عنها ويحرم تعاطيها ومع ذلك تصح (قوله) بضم الميم أى وسوق عود الصمير الى المهى بتقدم ذكر المهى عنه واعلم ان هذا الوجه الأول الذى سلكه الشارح رحمه الله أحسن من الثاني ومن ضم الميم وفتح الطاء من حيث شمول العبارة عليه ما لا يتصف بالبطلان ولا بعدمه وانما يتصف بعدم الانطال كتلقى الركان وغيره مما يأتى في الفصل (قوله) أى النهى فيه لم يقل أى النهى اياه لانه يريد ان يدخل في العبارة ما لا يتصف بالبطلان ولا

بعدمه كتلقى الركان وغيره (قول) المتن بأن يقدم غريب هو أعم من البادى واعمأعبر بالبادى أولاً موافقة للعديد ثم التعبر فيها بالغريب وبالترك عنده لا مفهوم لهما فيما يظهر نظر اللغوى ثم هل يحرم الارشاد والبيع أو الارشاد فقط قال الاستنوى المتجه الثاني لانه الذى يحصل به التصديق وأما البيع ففي الحقيقة توسيع على الناس (قوله) أى شيئاً فشيئاً أى فهو كالمصاعدي في درج (قوله) أحدهما ان يكون الخ قال السبكي هذا الشرط لم يشترطه الا البغوى والشائى والرافي وهو يحتاج الى دليل والذى ذكره غيرهم احتياج الناس اليه (قوله) ثانيهما الخ لو استشار الحضري في ذلك فقال أبو الطيب وأبو اسحاق يجب ارشاده وقال ابن الوكيل لا يرشده توسعاً على الناس انتهى ومراده ان يسكت (قوله) ساكن البادية قال تعالى يؤذوا لو انهم بادون في الاعراب أى نازلون

(قول) المتن وتلقى الركان قبل المعنى في النهي عن الركان وهو ما صححه في شرح مسلم واعتمده الشارح رحمه الله وقيل نظرا لتضرر اهل البلد وهو ما عكاه الماوردي عن الجمهور والركان قال النووي في التهذيب هم راكبو الابل خاصة قال وأما الطائفة فالجمهور اطلاقها على الواحد فصاعدا وقيل هي كالجمع ويحوز تذكيرها وتأنيها (قول) المتن ولهم الخيار الخ هو باطلا فله يفيد أن ثبوته لا يتوقف بعد الغبن على دخول البلد (قوله) لانه لا يأنثم (٢٥٩) محصل ما في الاسنوي محاولة الاثم في الصورتين وواقعته في شرح المنهج على الاولى فثبت فيها

التحريم دون الخيار (قوله) وجهان قال في القوت الاصح لا يحرم (قول) المتن والسوم على سوم غيره ولو كافرا وغير الصريح منه أشاؤ وعليك على ما في الكفاية والمطلب (قول) المتن بأن يأمر قال الاسنوي لعل ذلك مجرد تمثيل فقد ذكر الماوردي انه يحرم طلب السلعة من المشتري مثلاً بزيادة ربح والبايع حاضر وفي كلام الشافعي اذا اشترى رجل من رجل سلعة ولم يمتزقا ينهى أن يتنازع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشتراها لانه ربما يحمله على رد الاولى (قول) المتن بأن يزيد قد يكون الفاعل لذلك البائع من حيث لا يعرف أو أجنبي بمواطأة أو غيرها (قول) المتن بل ليخدع غيره يرد عليه ما لو قصد بذلك ضرر المشتري (قوله) وهو للعالم بالنهي إشارة الى رد قول بعضهم لا يشترط ذلك هنا بخلاف البيع على المبيع لانه حديعة وتحريم الخديعة معلوم من العمومات وقال السبكي النزاع انما هو في نهي خاص أما العلم بالتحريم فلا بد منه في التأميم قطعاً أي عند الله سبحانه وتعالى وأما في الحكم الظاهر للقضاة فما اشهر تحريمه لا يحتاج فيه الى الاعتراف بالعلم بخلاف الخفي (قوله) والثاني له الخيار أي كما في التصرية وقرئ الاول بأن التدليس فيها في نفس المبيع وبأن المشتري فيها لا تقريظ منه

فها زرع وخصب وذلك خلاف البادية والنسبة لها بدوى والى الحاضرة حضري (وتلقى الركان بأن يتلقى طائفة يحملون متاعاً الى البلد فيشتريه) منهم (قيل قد وهمهم ومعرفتهم بالسعر ولهم الخيار اذا عرفوا الغبن) قال صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الركان للبيع رواه الشيخان عن أبي هريرة وفي رواية لمسلم فاذا أتى سيده السوق فهو بالخيار والمعنى في النهي غبنهم وهو نهي تحريم فيأثم مرتكبه العالم به ويصح شراؤه ولولم يقصد التلقي بل خرج لاصطياد أو غيره فراءهم فاشترى منهم فالاصح عصيانه لشمول المعنى وعلى مقابله لا خيار لهم وان كانوا مغبونين ولو كان الشراء بسعر البلد أو بدون سعره وهم عالمون به فلا خيار لهم ويؤخذ من كلام الرافعي انه لا يأنثم في الصورتين وحيث ثبت لهم الخيار فهو على الفور وتلقى الركان وباعهم ما يقصدون شراءه من البلد فهل هو كالتلقي للشراء فيه وجهان المتقدم منها انه كالتلقي والركان جمع راكب (والسوم على سوم غيره) قال صلى الله عليه وسلم لا يسوم الرجل على سوم أخيه رواه الشيخان عن أبي هريرة وهو خبر بمعنى النهي فيأثم مرتكبه العالم به والمعنى فيه الايذاء (وانما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن) صورته أن يقول لمن أخذ شيئاً ليشتريه بكذا أودته حتى أبيعك خيراً منه بهذا الثمن أو مثله بأقل أو يقول لما لك استردته لا شترته منكم بأكثر ولو باع أو اشتري صح واستقرار الثمن بالتراضي به صريحاً في السكوت وغير الصريح لا يحرم السوم وقيل يحرم وما يضاف به على من يزید لغريم طلبه الدخول عليه والزيادة في الثمن (والبيع على بيع غيره قبل لزومه) بانقضاء خيار المجلس أو الشرط (بأن يأمر المشتري بالفسخ لبيعه مثله) أي المبيع باق من ثمنه (والشراء على الشراء) قبل لزومه (بأن يأمر البائع بالفسخ ليشتره) بأكثر قال صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض رواه الشيخان عن ابن عمر زاد النسائي حتى يتنازع أو يذروا في معناه الشراء على الشراء وروى مسلم من حديث عقبة بن عامر المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتنازع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذروا والمعنى في تحريم ذلك وهو للعالم بالنهي عنه الايذاء ولو أذن البائع في البيع على بيعه ارتفع التحريم وكذا المشتري في الشراء ولو باع أو اشتري دون اذن صاحبه (والنجش بأن يزيد في الثمن) للسلعة المعروضة للبيع (لارغبة) في شرائها (بل ليخدع غيره) فيشتريها روى الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم هي عن النجش والمعنى في تحريمه الايذاء وهو للعالم بالنهي عنه كما نقله البيهقي عن الشافعي وان سكت عنه في المختصر (والاصح انه لا خيار) للمشتري لتفريطه والثاني له الخيار ان كان النجش بمواطأة من البائع لتدليسه أي لا خيار له في غير المواطأة جزموا ولا فيها على الاصح ويؤخذ من قوله ليخدع غيره ما ذكره في الكفاية ان يزيد عما تساويه العين (وبيع الرطب والغنبل عاصراً الخمر) والتبذير أي ما يؤول الهما فان توهم اتخاذه اياهما من المبيع فالبيع له مكره أو تحقق فخرام أو مكره وجهان قال في الروضة الاصح التحريم والمراد بالتحقق الظن القوي وبالتوهم الحصول في الوهم أي الذهن ويصح البيع على التقديرين وحرمة أو كراهته لانه

(قوله) فان توهم الخ هذا التفصيل يتجه طرده في بيع السلاح لقاطع الطريق (قوله) وحرمة استدلال البيهقي بتحريم الخمر وشارها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والحمولة اليه وآكل ثمنها ووجه الاستدلال انه يدل على تحريم التسبب الي الحرام أقول وبالجملة فليس مضافاً خاصاً ببيع الغنبل ونحوه المذكور والفصل معقود لما فيه من حاص

(قول) المتن ويجوز التفريق ولو رخصت الامم فرغ لو كانت أم ولد لها ولد رقيق سابق على الابلا دور كبت المليون السيد فهل يحل بيع الولد ويغفر التفريق أم يجتمع هو محل نظر (قوله) الرقيق الصغير مثله المجنون البالغ (قول) المتن حتى يميز لانه حينئذ يستغنى عن التعهد (قول) المتن وفي قول حتى يبلغ الحديث ورد فيه وضعف وأيضا فن أدلتة ضعف الولد قبله بدليل جواز الالتقاط وأيضا عموم الحديث الذي ذكره الشارح (قوله) ونحوها كالقرض والاجرة (قوله) ولا يحرم التفريق الخ لو كان التفريق يرجع المقرض أو الواهب أو صاحب اللقطة ففيه نظر قال الاسنوي والمتجه المنع في القرض واللقطة لان الحق فهم ما ثبت في الذمة فاذا تعذر الرجوع في العين رجع في غيرها بخلاف الهبة (قول) المتن بطلا لا احسن بطل لان العطف بأو (قوله) والثاني الى آخره (٢٦٠) ان قلنا بهذا فلا نقرهما على دوام

التفريق بل ان تراصيا على ضم أحدهما الى الآخر استمر البيع والافسخ قاله الرافعي والمراد المضم ولو بغير بيع هكذا ظهر لي ثم الخلاف محله بعد سقي الولد البلاء (قوله) لكن يكره خالف أحمد رضي الله عنه فقال بالتحريم لنا قصة السبي الذي كان فيه امرأة لها بنت جميلة أصابها سائلة ابن الاكوع رضي الله عنه ثم أخذها النبي صلى الله عليه وسلم وبعث بها الى مكة ففسد بها ناسا من المسلمين ونظر فيه السبي من حيث انها واقعة حال يتطرق لها الاحتمال من جهة انها أن تكون ماتت أو غير ذلك (قوله) بالنصب أي فهو من جملة الذي شرط في البيع

* (فصل باع خلا الخ) * (قوله) أي الشريك سيظهر لك حكمة التقيد بالشريك وهي البطلان في عبده وعبده غيره مع الاذن لكن لك أن تقول سلطنا ولكننا خرجت وان كان الحكم البطلان (قوله) دونها في الثانية أي لانها على الخلاف في الثانية وأولى بالبطلان وكذا يقال في الثانية مع الثالثة وأما الثالثة والرابعة فوجه ما قاله ان في الرابعة خلاف الثالثة وأولى بالحكمة ولذا قال الأئمة يتحصل من جملة الطرق خمسة أقوال الحقنة فيما يملكه مطلقا عند مهام مطلقا يصح في

سبب لعصية متحققة أو متوهمة (ويجوز التفريق بين الامم) الرقيقة (والولد) الرقيق الصغير (حتى يميز) لسبع سنين أو ثمان سنين تقريبا (وفي قول حتى يبلغ) قال صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة حسنة الترمذي وصححه الحاكم على شرط مسلم وسواء التفريق بالبيع والهبة والقسمة ونحوها ولا يحرم التفريق في العتق ولا في الوصية فلعل الموت يكون بعد انقضاء زمان التحريم ولو كانت الام رقيقة والولد حرا أو بالعكس فلا منع من بيع الرقيق منهما (واذا فرق ببيع أو هبة بطلا في الاظهر) للعجز عن التسليم شرعا بالمنع من التفريق والثاني يقول المنع من التفريق لما فيه من الاضرار لا لخلل في البيع ولو فرق بعد البلوغ ببيع أو هبة صح قطعاً لكن يكره وقوله وفي قول موافق لما في الروضة كأصلها وفي المحرر في أحد الوجهين (ولا يصح بيع العربون) بفتح العين والراء وبضم العين واسكان الراء (بأن يشتري ويعطيه دراهم لتسكون من الثمن ان رضى بالسلعة والا هبة) بالنصب روى أبو داود وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العربان أي بضم العين وسكون الراء لغة ثلاثة وعدم صحته لاشتماله على شرط الرد والهبة ان لم يرض بالسلعة وقد ذكره الرافعي في الشرح هنا وبه على انه من قسم المناهي الاول وقدمه في الروضة الى محله فكان ينبغى تقديمه هنا أيضا وتقديم مسألة التفريق للبطلان فيها

* (فصل باع) * في صفقة واحدة (خلا وخرا أو عبده وحرا أو) عبده (وعبد غيره أو مشتركا بغير اذن الآخر) أي الشريك (صح) البيع (في ملكه) من الخل والعبد وحصته من المشترك وبطل في غيره (في الاظهر) اعطاء لكل منهما حكمه والثاني يبطل في الجميع تغلبا للحرام على الحلال قال الربيع واليه يرجع الشافعي آخره والقولان بالاصالة في بيع عبده وعبد غيره وطردا في بقية الصور والعهدة في الاولى دونها في الثانية وفي الثانية دونها في الثالثة وفي الثالثة دونها في الرابعة لما سياتي من التقدير في الاولين مع فرض تغير الخلقة في الاولى ولما في الثالثة من الجهل بما يخص عبد البائع بخلاف ما يخصه من المشترك في الرابعة ولو أذن له الشريك في البيع صح بيعه جزا بخلاف ما لو أذن له مالك العبد فانه لا يصح بيع العبد في الاظهر في شرح المذهب للجهل بما يخص كلا منهما عند العقد والثاني يكتفى بالعلم به بعد توزيع الثمن عليهما على قدر قيمتهما وسكت في الروضة كأصلها عن الترجيح في ذلك (فيختار المشتري) بناء على الحقنة (ان جهل) كون بعض المبيع خرا أو غيره

المشترك فقط يصح فيه وفي مسألة عبده وعبد غيره يصح فيهما وفي المضموم الى الحرق فقط (قوله) بخلاف الخ أي فان التوزيع باعتبار مما ذكر الاجزاء وفي تلك باعتبار القيمة (قوله) للجهل انظر ما الفرق بين هذا وبين ما لو اتسقى اذن صاحب العبد حيث يصح في عبده نفسه مع وجود العلة ثم رأيت السبكي وجه البطلان في مثل بعناك عبدينا بالصفحة تتعدد بتعدد البائع وقد جهل كل مقدار الثمن وفيما لو باع وكيل عنهما الصفقة واحدة ولكن الاتحاد والتعدد انما هو بالنسبة لما يترتب عليهما من الاحكام كالرد بالعيب أما الشروط فلان الوكيل قائم مقام الموكل فيما يشترط عليه كما يقوم مقامه في الرؤية فكأنهما اذا اتصفا بحال الوكيل من عدم العلم لا تصح مباشرتهما كذلك وكيلهما لا يقال الجهالة موجودة في عدم الاذن لانا نقول تلك صفقة واحدة وهي موضع التفريق بخلاف الآتي

(قوله) فان علم متعلق بقوله وفيما يلزمه (قول) المتن فبجته الحمنه استنبط الاسنوى تخصيص الحكم بما اذا كان الذي لا يصح فيه له قيمة بان يقصد والافصح العقد بكل الثمن (قول) المتن وفي قول يجميعه ان كان المبيع مما يتقسط الثمن على أجزائه كالترك وجب القسط وان تقسط على قيمته كالعبد ووجب المسمى لان التقسيط يوجب جهالة عند العقد (قول) المتن ولم يتفصح في الاخر على المذهب لا تنفعا على البطلان فيما سلف وهما الجمع بين الحلال والحرام والجهل حال العقد والطريق الثاني سوى بين الفساد الطارى قبل القبض وبين المقارن كما سوىنا بينهما في الرد بالعيب (قوله) وان لم يقبضه فان قبضه ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الانقضاء وان تلف بعد قبضه ففيه خلاف المقبوض غير التالف وأولى بعدم لكن هذه الاخيرة لا خيار فيها لتأكد العقد بتلف البعض بعد القبض (قول) المتن في صفقة عبر المحترق بعدين مختلفي الحكم فورد عليه (٢٦١) مالوباع صاع حنطة وثوباً بصاع شعير ونحوه فانه يتخرج على القولين وكذا

لوباع عبدان في صفقة وشرط الخيار أو زيادته في أحدهما دون الآخر وقد سلم المؤلف من ذلك لكن رد عليه بيع شقص مشفوع وسبق فانه لا يتخرج على القولين كما رد عليهما معا مالوخلط ألفين بألف لغيره وقال شارحك على احدهما وقارضك على الاخرى فانه يصح ولا يتخرج على هذا الخلاف قال الاسنوى عقب هذا اولك أن تبحث فتقول هل لذك اختلاف بعد ذكر العقد من معنى أم هو تكرار انتهى أقول وهذا الذي قاله أخيراً يصح عن الاعتراض عليه في ايراد مسألة القراض والشركة على المحترق فأنمله وفي شرح الروض وانما قيدوا العقدان باختلاف حكمهما لبيان محل الخلاف فان المتفقين كقراض وشركة يصح فيهما جزماً (قول) المتن صحا كالوباع شقصاً وسيفاً (قوله) باختلاف أسباب الفسخ الخ كاشتراط قبض رأس المال في السلم والتوقيت في الاجارة وغير ذلك قال الاسنوى لما كان في الحكم بالبطلان لاجل هذا التفريق قولان عبر عنهما بقولي تفريق الصفقة

مما ذكر بين الفسخ والاجازة تبعض الصفقة عليه وخياره على الفور كما قاله في المطلب فان علم ذلك فلا خيار له كالأشترى معياً يعلم عيه وفيما يلزمه الخلاف الآتي من الحصة أو جميع الثمن وقيل يلزمه الجميع قطعاً لانه التزمه عالمياً بأن بعض المذكور لا يقبل العقد (فان أجاز) البيع (فبجته) أي المملوك له (من المسمى باعتبار قيمتهما) ويقدر الحجر خلا وقيل عصيراً والحزرق فاما اذا كانت قيمتهما ثلاثمائة والمسمى مائة وخمسين وقيمة المملوك مائة فخصته من المسمى خمسون (وفي قول يجميعه) وكأنه بالاجازة رضى يجميع الثمن في مقابلة المملوك للبائع (ولا خيار للبائع) وان لم يجب له الاجازة لتعديه حيث باع مالا يملكه وطمع في ثمنه (ولوباع عبده فلتف أحدهما قبل قبضه) انفسخ البيع فيه كما هو معلوم (ولم ينفسخ في الاخر على المذهب) وان لم يقبضه والطريق الثاني ينفسخ فيه في أحد القولين المحرجين من القولين السابقين في بيع عبده وعبده معه (بل يتخير) المشتري بين الفسخ والاجازة (فان أجاز فبالحصة) من المسمى باعتبار قيمتهما (قطعاً) وطرد أبو اسحاق المروزي فيه القولين أحدهما يجميع الثمن وضعف بالفرق بين ما قرن بالعقد وبين ما حدث بعد صحة العقد مع توزيع الثمن فيه عليهما ابتداء (ولو جمع في صفقة مختلفي الحكم كاجارة وبيع أو اجارة و (سلم) كقوله بعثك عبدي وأجرتك داري سنة بكذا وقوله أجرتك داري شهراً وبعثك صاع قمح في ذمتي سلماً بكذا (صح في الاظهر ويوزع المسمى على قيمتهما) أي قيمة الموجد من حيث الاجارة وقيمة المبيع أو المسلم فيه والثاني بطلان لانه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانقضاء وغير ذلك ما يقتضي فسخ أحدهما فيحتاج الى التوزيع ويلزم الجهل عند العقد مما يخص كلا منهما من العوض وذلك محذور وأجيب بأنه لا محذور في ذلك ألا ترى انه يجوز بيع ثوب وشقص من دار في صفقة وان اختلفا في الشفعة واحتج الى التوزيع اللازم له ما ذكر (أو يبيع ونكاح) كقوله زوجتك بنتي وبعثك عبداً وهي في حجره (صح النكاح وفي البيع والصدقات القولان) السابقان أظهرهما صحتهما ويوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل والثاني بطلانهما ويجب مهر المثل وأعاد المصنف المسئلة في كتاب الصداق بإسقاط ما ذكره هنا (وتتعدد الصفقة بتفصيل الثمن كبعتك ذابكذا وذابكذا) فيقبل فيهما وله رد أحدهما بالعيب (ويتعدد البائع) نحو بعثك هذا بكذا ذابكذا فيقبل منهما وله رد نصيب أحدهما بالعيب (وكذا يتعدد المشتري) نحو بعثك

٦٦ ل الج (قوله) عبداً خارج ما لو قال زوجتك بنتي وبعثك عبدي بكذا فانه يبنى على القولين فيما لو كان لكل شخص عبد فباع عبيدهم رجل ثمن واحد باذنه فان أبطلنا البيع وهو الاصح صح النكاح هنا بمهر المثل وان صححناه كان في مسئلتنا القولان المذكوران هنا (قول) المتن صح النكاح وذلك لانه لا يفسد بفساد الصداق فرجع القولان للصدقات والبيع (قول) المتن وتتعدد الصفقة الخ لما كان الخلاف السابق في الفصل عند اتحاد الصفقة دون التعدد شرع في بيان ما به الاتحاد والتعدد لاجل ذلك ولا يترتب عليه من الرد بالعيب وغيره (قوله) فيقبل فيهما أي ولو من غير تفصيل لان القبول ينط على الإيجاب وقوله الآتي فيقبلان لواحداهما فقط لم يصح كذا في الروضة وشرح المذهب هنا وقد خالف ذلك الاذرع وغيره ونقل عن جمع كثير من اصحاب العحة وانه في شرح المذهب صححه في غير هذا الباب والمسئلة مبسطة في شرح الروض والتهوت وغيرهما وكذا القول في مسألة تعاد البائع اذا قبل المشتري من أحدهما فقط بما يخص نصيبه

(قوله) فيقبلان لو قبل أحدهما انصفه لم يصح واختار ابن الرقعة بغير طائفة العدة اذ لو توقفت صحة قبول أحدهما على قبول الآخر لم يصح العقد
 وفي شرح الروض لو قبل امرئ بطل الفصل صح انتهى * (باب الخيار) * (قول) المتن في أنواع البيع دخل فيه الاقالة وبيع الاب لطفه
 وعكسه وكذا قسمه الرذني لا خيار في الحوالة ولا في غير قسمه الرذني وان جعلناهما بيعا ولا في بيع العبد من نفسه (قول) المتن كالصرف هو النقد
 بالنقد (قوله) ما لم يتفرقا أي من مكانهما يدل على قصة ابن عمر راوى الخبر (قوله) ولو كان معطوفاً لمعنى على العطف ان الخيار ثابت لهما في مدة
 انتفاء التفرق أو مدة انتفاء قول أحدهما للآخر ختريفه قضى بثبوته في الاولى وان (٢٦٢) انتفت الحالة الثانية بأن قال أحدهما

للآخر ختريفه وثبوته في الثانية وان انتفت
 الاولى بأن تفرقا والتخلص منهما بما قال
 النووي رحمه الله هكذا ظهر لي في فهم
 هذا المثل فلنأمل (قوله) واحتز
 الخ هو مسلم لكن عبارة شاملة للصالح
 على المنفعة والصالح عن الدم ولا خيار
 فهما ويحجب عن الاولى بانه اجارة
 والمؤلف قال في أنواع البيع (قوله) فليس
 يبيع بل هو ابراء كان في دين وهبة ان
 كان في عين وكل منهما لا خيار فيه (قول)
 المتن فلهما الخيار عبارة الاسنوي لوجود
 المقتضى له بلا مانع (قول) المتن وان قلنا
 للمشتري الخ لو كان الخيار لهما ثم أزمه
 البائع فيبني أن يتقطع خيار المشتري
 لان الملك صار له (قوله) كيلا يتمكن
 الخ عبارة غيره لان مقتضى ملكه أن
 لا يتمكن من ازالته وان ترتب عليه العتق
 فلما تعذر الثاني بقي الاول (قوله) من
 حيث الشراء هو مشكل اذ جعلنا الملك
 للبائع وحده (قوله) لانها ليست بيعا
 أي ولا له لا معنى للخيار في الهبة والابراء
 لان دفع الغبن الذي هو حكمة ثبوت
 الخيار مفقود فهما وكذا النكاح لانه
 لا يصدر في الغالب الا بعد تأمل
 واخطاط وكذا الخيار في كل عقد جائز
 من الطرفين أو أحدهما لان جوازه

هذا بكذا فيقبلان (في الاظهر) كالبائع والثاني لان المشتري بان على الايجاب السابق فالنظر
 الى من صدر منه الايجاب ولو وفي أحد المشتريين نصيبه من الثمن فعلى الاول يجب على البائع أن
 يسلمه قطعه من المبيع كما يسلم المشاع وعلى الثاني لا يجب حتى يوفي الآخر نصيبه كما لو اتحد المشتري لثبوت
 حق المجلس (ولو وكلاه أو وكلهما) في البيع أو الشراء (فلاصح اعتبار الوكيل) في اتحاد
 الصفقة وتعددها تتعلق أحكام العقده كروية المبيع وثبوت خيار المجلس وغير ذلك والثاني اعتبار
 الموكل لان الملك له وصححه في المحترز في أكثر نسخه كما قاله في الدقائق تبعا لتصحيح الوجيز ونقل في الشرحين
 تصحيح الاول عن الاكثرين ولو خرج ما اشتراه من وكيل عن اثنين أو من وكيلين عن واحد معيا فعلى
 الاول له رد نصفه في الصورة الثانية دون الاولى وعلى الثاني ينعكس الحكم ولو خرج ما اشتراه وكيل
 عن اثنين أو وكيلان عن واحد معيا فعلى الاول للموكل الواحد رد نصفه وليس لاحد الموكلين رد نصفه
 وعلى الثاني ينعكس الحكم

* (باب الخيار) *

هو شامل لخيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وستأتي الثلاثة (ثبت خيار المجلس في أنواع
 البيع كالصرف و) بيع (الطعام بطعام والسلم والتولية والتشريك وصالح المعاوضة) قال مسلم
 الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر رواه الشيخان ويقول قال
 في شرح المذهب منصوب بأو بتقدير الا أن أو الى أن ولو كان معطوفاً لكان مجزوماً وقال أو يقل
 وسيأتي السلم وما بعده وتقدم ما قبله واحتز بذ كالمعاوضة عن صلح الحطيطة فليس يبيع ولا خيار
 في غير البيع كما سيأتي (ولو اشتري من يعتق عليه) من أصوله أو فروعه بخيار فيه على خلاف
 الملك (فان قلنا الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف فلهما الخيار) كما هو الاصل (وان قلنا
 للمشتري تخير البائع دونه) لثلاث يمكن من ازالة الملك وهذه أقوال سيأتي توجيها في خيار الشرط
 أظهرها الثاني فيكون الاظهر في شراء من يعتق عليه ثبوت الخيار لهما ولا يحكم بعتقه على كل قول
 حتى يلزم العقد فثبت ان يعتق من حين الشراء ولو باع العبد من نفسه ففي ثبوت الخيار وجهان رجح
 في الشرح الصغير وشرح المذهب النفي (ولا خيار في الابراء والنكاح والهبة بلا ثواب) لانها ليست
 بيعا والحديث ورد في البيع (وكذا ذات الثواب والشفعة والاجارة والمساقاة والصدقات في الاصح)
 في المسائل الخمس لانها لا تسمى بيعا والثاني ثبت فيها لان الهبة بثواب في المعنى بيع والشفيع في معنى

مغن عن الخيار (قول) المتن وكذا ذات الثواب قال السبكي أي مع الحكم بأها هبة وانما يكون ذلك على القول الضعيف انتهى
 المشتري أي ويكون من القبض بخلاف ما اذا قلنا انها يبيع فانه يكون من العقد (قوله) لانها لا تسمى بيعا وأيضا ثبوته في الشفعة يكون من أحد الطرفين فيبعد
 والاجارة عقد غرر والخيار غرر فلا يضم اليه والمساقاة كالاجارة والصدقات تابع للنكاح (قوله) والثاني ثبت الخ اعلم ان الشفيع لا بد في ملكه
 هذا الاخذ من اعطاء الثمن أو رضا المشتري بذمة أو حكم الحاكم قال الاسنوي يجب أن يكون فرض الخلاف بعد واحد منها والا فله الرد قطعاً (قوله)
 والشفيع أي أما المشتري فلا خيار له قطعاً ولذا اتجه منع الخيار فيها لانه يبعد ثبوت خيار المجلس في أحد الطرفين دون الآخر (قوله) والصدقات
 عقد عوض أي فهو مستقل لا تابع

(قوله) على الأصح مقابله في الخلع يقول بثبوت الخيار للزوج فقط فاذا فسخ وقع الطلاق رجعيًا وسقط العوض (قوله) كالسلم الفرق بينهما عسر (قول) المتدبأ بختارًا لزومه من صيغ ذلك أبطلنا الخيار أو أفسدناه (قوله) وبقي الحق الخ أي كافي خيار الشرط (قول) المتن بينهما حرج التفرق بالروح وهو الموت (٢٦٣) — كما سيأتي (قول) المتن العرف أي لانه نص للشارع ولا هل اللغة (قول) المتن

فالأصح انتقاله أي قياسًا على خيار الشرط والعيب (قوله) فهما الضمير فيه يرجع للنصوص ومقابله (قوله) ولكل من المتبايعين نوبة لما بعده * فرع * لو اتفقا على التفرق والفسخ واختلعا في السابق قال بعض الشارحين من سبق يدعوى الفسخ قبل قوله وان سبق يدعوى التفرق أو تساوى في دعوى الفسخ والتفرق صدق الناق للفسخ (قوله) لموافقته للأصل ولم يخرجوا الأولى عند طول الزمن على تعارض الأصل والظاهر خلافاً للبحث الرفعي رحمه الله ولا نظر وفي الثانية إلى كون مدعى الفسخ أدري بتصرفه خلافاً لوجه مرجوح صححه الماوردي

* (فصل في خيار الشرط) * (قوله) هل الخراج دفع لما قبل عبارته لاتقيد من يشترط الخيار له (قوله) كربوى وسلم الأول يشترط فيه القبض من الطرفين والثاني من أحدهما واعلم انه لا يجوز شرطه في الشفعة والحوالة وعوض الخلع بلا خلاف ولا في الهبة بثواب والاجارة وان ثبت فهما خيار المجلس سبكي (قول) المتن لا تريد الخ أي لان الأصل امتناعه لكونه مخالفاً للوضع البيع فانه يمنع نقل الملك أو لزومه والثلاث قد وردت فبقي ما عداها على الأصل واعلم ان الأصل في كون الثلاث مهدة قريبة مقفزة قوله تعالى ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب فقروها

المشترى له الرذال العيب والاجارة بيع للمنافع والمساواة قريب منها والصداق عقد عوض فان فسخ وجب مهر المثل ومثله عوض الخلع فلا خيار فيه ولا في الحوالة على الأصح قال القفال وطائفة الخلاف في الاجارة في اجارة العين وأما اجارة الذمة فثبت فيها الخيار قطعاً كالسلم (وينقطع) الخيار بالخيار بأن يختاراً لزومه أي العقد بهذا اللفظ أو نحوه كأمضيته أو أزمته أو أجرناه (فلو اختار أحدهما) لزومه (سقط حقه) من الخيار (وبقي) الحق فيه (لآخر) ولو قال أحدهما للآخر اختر سقط خياره لتضمنه الرضا بالزوم ويدل عليه الحديث السابق وبقي خيار الآخر ولو اختار أحدهما لزوم العقد والآخر فسخه قدم الفسخ (و) يقطع الخيار أيضاً (بالتفرق بينهما) للحديث السابق ويحصل المراد منه بمفارقة أحدهما الآخر وكان ابن عمر راوى الحديث اذا بايع فاروق صاحبه رواء البخاري وروى مسلم قام بمشي هبته ثم رجع (فلو طال مكثهما أو قاما وتماشيا منازل دام خيارهما) وان زادت المدة على ثلاثة أيام وقيل يقطع بالزيادة عليها لانها نهاية الخيار المشروط شرعاً (وبعبر في التفرق العرف) فما بعده الناس تفرقاً يلزم به العقد فان كان في دار صغيرة فالتفرق بأن يخرج أحدهما منها أو يصعد سطحها أو كبيرة فبأن ينتقل أحدهما من مكانها إلى صفقتها أو بيت من بيوتها أو في صحراء أو سوق فبأن يولى أحدهما ظهره ويمشي قليلاً (ولومات) أحدهما (في المجلس أوجن) فالأصح انتقاله أي الخيار (إلى الوارث والولى) ويتولى الولي ما فيه المصلحة من الفسخ والاجارة فان كان في المجلس فواضح أو غائبين عنه وبلغهما الخيار امتد الخيار لهما امتداد مجلس بلوغ الخبر وقيل لا يمتد بل يكون على الفور ومقابل الأصح سقوط الخيار لان مفارقة الحياة أولى به من مفارقة المكان وفي معناها مفارقة العقل لسقوط التكليف بها وعبر في الروضة في مسئلة الموت بالاطهر وهو مصوص ومقابله مخرج فيصح التعبير فهما بالأصح تغليبا للمقابل كما يصح بالاطهر تغليبا للنصوص ولكل من المتبايعين فسخ البيع قبل لزومه (ولو تزاغا في التفرق أو الفسخ قبله) أي قبل التفرق بأن جاء معاوذاً أحدهما التفرق قبل المحي وأنكره الآخر لفسخ أو اتفاقاً على التفرق وادعى أحدهما الفسخ قبله وأنكره الآخر (صدق النافي) بينه لموافقته للأصل

* (فصل لهما) * أي لكل من المتبايعين (ولاحدهما شرط الخيار) على الآخر المدة الآتية (في أنواع البيع) لما سيأتي (الا ان يشترط) في بعضها (القبض في المجلس كربوى وسلم) فلا يجوز شرط الخيار فيه والالادى إلى بقاء علقته فيه بعد التفرق والعقد منه ان يتفرقا ولا علقته بينهما (وانما يجوز في مدة معلومة لاتريد على ثلاثة أيام) فلو كانت مجهولة أو زائدة على ثلاثة بطل العقد والأصل في ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه يتخذه في البوع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من بايعت قتل له لاخلابة رواء البيهقي وابن ماجه باسناد حسن كما قاله في شرح المهذب بلفظ اذا بايعت قتل لاخلابة ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال وفي رواية الدارقطني عن عمر بن الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم عهدت ثلاثة أيام وسمى

فقال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام قال الاسنوى وانما لم يخرج الزيادة على فريق الصفقة لان الجمع هنا بين ما يجوز وما لا يجوز في الشرط والشروط الفاسدة مبطله للعقد

الرجل في هذه الرواية حبان ابن منقذ بفتح المهملة وبالموحدة وفي الرواية التي قبلها منقذ أو المده بالهمزة وخلاصة بكسر الخاء المعجمة وبالموحدة قال في شرح المذهب وهي الغن والخديعة وفي الروضة كأصلها اشترى في الشرع ان قول لا خلاصة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام والواقعة في الحديث الاشتراط من المشتري وقيل عليه الاشتراط من البائع ويصدق ذلك باشتراطهما معا (وتحسب) أي المدة المشروطة من الثلاثة فادونها (من العقد) الواقع فيه الشرط (وقيل من التفرق) شرط في العقد أو بعده لأن الظاهر أن الشارط يقصد بالشرط زيادة على ما يفيد المجلس وعورض بأن اعتبار التفرق يورث جهالة المجهل بوقته ولو شرطت المدة على الأول من وقت التفرق بطل العقد وعلى الثاني من وقت العقد مع الشرط لتصریح بالمقصود ولو شرط الخيار بعد العقد وقبل التفرق حسبت المدة على الأول من وقت الشرط ومثل التفرق فيما ذكر فيه الخيار ولو شرط في العقد الخيار من العقد بطل العقد واللاذی الى جوازه بعد لزومه ولو شرط لاحد العاقدین يوم وللآخر يومان أو ثلاثة جاز في اليوم قال في شرح المذهب ان كان العقد نصف النهار ثبت الخيار الى ان يتصف النهار من اليوم الثاني وتدخل الليلة في حكم الخيار للضرورة وان كان العقد في الليل ثبت الخيار الى غروب الشمس من اليوم المتصل بذلك الليل قاله المتولي وغيره ولو شرط الخيار لاجنبي جاز في الاظهر لان الحاجة قد تدعو الى ذلك ككون الاجنبي أعرف بالمبيع وسواء شرطاه لواحد أم شرطه أحدهما لواحد والآخر لا خرو ليس للشارط خيار في الاظهر الا أن يموت الاجنبي في زمن الخيار فيثبت له الآن في الاصح وليس للوكيل في البيع شرط الخيار للمشتري ولا للوكيل في الشراء شرط الخيار للبائع فان خالف بطل العقد وللوكيل بالبيع أو الشراء شرط الخيار للموكل وقيل لا وطرد في شرطه الخيار لنفسه فان جوزناه أو أذن له فيه صريحاً ثبت له الخيار وقول المصنف في أنواع البيع مخرج لما تقدم في خيار المجلس فيه جزمأ وعلى الاصح فلا يجوز شرط الخيار في غير الشفعة منه ولا يتصور فيها ولا يجوز في شراء من يعتق عليه شرط الخيار لنفسه بخلاف شرطه للبائع أو لكلهما على وزن ما تقدم في خيار المجلس وعلى وزانه أيضاً في بيع العبد من نفسه لا يجوز شرط الخيار فيه وقضية عدم الجواز فيما ذكرناه ولو شرط بطل العقد ٢٦٤ * * * * * على وزن ما تقدم في خيار المجلس يقطع خيار الشرط باختيار من شرطه منهما أو من أحدهما لزوم العقد وانقضاء المدة المشروطة ولو مات أحدهما أو جرح قبل انقضاءها انتقل الخيار الى الوارث أو الولي ولمن شرط الخيار التسخير قبل انقضاء المدة ولو تازع في انقضائها أو في التسخير قبله صدق الثاني بيمينه (والاظهر انه ان كان الخيار) المشروط (للبائع فذلك البيع) في زمن الخيار (له وان كان للمشتري فله) أي الملك (وان كان لهما فموقوف) أي الملك (فان تم البيع بان انه) أي الملك (للمشتري من حين العقد والاف للبائع) وكأنه لم يخرج عن ملكه والثاني الملك للمشتري مطلقاً التمام البيع له بالايجاب والقبول والثالث للبائع مطلقاً لنفوذ تصرفه فيه والخلاف جار في خيار المجلس كما تقدم وكونه لا أحدهما بأن يختار الآخر لزوم العقد وحيث حكم بملك المبيع لا أحدهما حكم بملك الثمن للآخر وحيث توقف فيه توقف في الثمن وينبني على الخلاف كسب المبيع العبد أو الامة في زمن الخيار فان تم البيع فهو للمشتري ان قلنا الملك له أو موقوف وان قلنا للبائع فهو له وقيل للمشتري وان فسح البيع فهو للبائع ان قلنا الملك له أو موقوف وان قلنا للمشتري فهو له وقيل

الظاهر الح على أيضاً بان الخيارين مدة ثلاث لا يجتمعان وهذه العلة ضعيفة (قوله) وعورض الخ وأيضاً قبوت الخيار انما حصل باشرط والشرط وجد في العقد (قوله) على الأول أي أما على الثاني فلا اشكال في كونها من وقت التفرق (قوله) وتدخل الليلة الخ قيل قضية هذه العلة انه لو كان العقد وقت الفجر وشرط ثلاثة أيام لا تدخل الليلة الاخيرة (قوله) أي غروب الشمس الخ قضية هذا انه لو شرط في هذا الوقت ثلاثة أيام لا تدخل الليلة الاخيرة اذ لا ضرورة لها وقد تعرض لذلك في المهمات وقال بخلاف نظيره في صحيح الخلف (قوله) لاجنبي يستتي الوكيل ليس له أن يشرط الخيار لنفسه نفسه وموكله (قول) المشت والاطهر الخ وجه هذا القول ان الخيار اذا كان لاحدهما فهو انصرف في المبيع ونفوذ التصرف علامة على الملك فان كان لهما فقد استويا في التصرف فتوقفنا بالحكم بالملك (قوله) لتتمام البيع أي وثبوت الخيار فيه لا يمنع الملك لخيار العيب وعلى هذا يحصل الملك مع آخر اللفظ أو عقبه مترتباً عليه وفي نظائره خلاف حكاة الراعي رحمه الله في باب الظهار (قوله) لنفوذ تصرفه عليه غيره باستصحاب ما كان (قوله) وكونه الضمير فيه يرجع الى قوله خيار (قوله) وينبني على

الخلاف من جملة ما بني على ذلك أيضاً النفقة لـ * * * * * ان قلنا موقوف قال ابن الجوزي فعليهما ونازع ابن الرفعة وقال ينبني للبايع الوقف كما في نفقة الموصى به بعد الموت وقبل القبول

(قول) المتن ويحصل الفسخ الح لو قال البائع لا أبيع حتى تزيد في الثمن أو تنجليه فيما لو كان مؤجلا فامتنع المشتري أو قال المشتري لا أشتري حتى تقبض الثمن أو توجه فيما لو كان حالا فامتنع البائع كان ذلك فسحا حكاها الرافعي عن الصمري وأقره (قول) المتن ووطء البائع بخلاف الرجعة لا يحصل به لأن الملك يحصل بالفعل كالسبي والاحتطاب والهدية (قوله) والثاني ما يكتفى في الفسخ بذلك ويقول لابد من الصريح أو ما في معناه كالوطء والاعتناق (قوله) وهو نافذ الح أي والغرض ماسلف من أن الخيار لهما أو للبائع (قوله) فهو حلال أن قلنا الملك للبائع عبارة السبكي أن كان الخيار لهما (٢٦٥) أو للبائع حل الوطء للبائع في الأصح وقيل لا وقيل ينبت على الملك انتهى والذي في الرافعي يوافق

كلام الشارح وكذا الذي في الروضة (قوله) صحيحة ظاهر منعيها أنها صحيحة وان قلنا الملك للمشتري (قوله) وهما الح اقتضى هذا أن البيع إذا كان الخيار له لا يصح وكذا عبارة السبكي يصح البيع إذا باع باذن البائع وإذا باع له والا فلا وفي شرح الارشاد وشرح المنهج خلاف هذا ثم راجعت الروضة وأصلها فرأيت الذي فهمها كالصريح فيما قاله الشارح وهو ظاهر لضعف ملكه (قوله) والأصح الح الخلاف جار في الهبة والرهن غير المقبوضين

* (فصل في خيار العيب) * (قول) المتن للمشتري الخيار الح * تنبيه * قال في شرح الروض يجب عليه إعلام المشتري بالعيب وإن لم يكن العيب مثبتا للخيار قال الأذري وقضية كلامهم أنه لابد من التعيين ولا يكفي فيه جميع العيوب ثم رأيت في القوت قال الامام الضابط فيما يحرم كتمانها أن من علم شيئا ثبت الخيار فأخفاه أو سعى في تدليس فيه فقد فعل محرما وإن لم يكن الشيء مثبتا للخيار فترك التعرض له لا يكون من التدليس المحرم انتهى ثم لو باع ولم يعلمه ثم أعطاه لم يخرج بذلك من غلامه المشتري هو محتمل * فرع * قال الشيخ عز الدين لو كان

للبائع وفي معنى الكسب اللبن والبيض والتمر ومهر الجارية الموطوعة بشبهة (ويحصل الفسخ والاجازة) أي كل منهما في زمن الخيار (بلفظ يدل عليهما) ففي الفسخ (كفسخت البيع ورفعته واسترجعت البيع) ورددت الثمن (وفي الاجازة أجزته) أي البيع (وأفضيته) وأجزته ونحو ذلك (وطء البائع) المبيع (واعتاقه) أياه في زمن الخيار المشروط له وأولهما (فسخ) للبيع (وكذا بيعه واجارته وتزويجه) للبيع في زمن الخيار المذكور فسخ للبيع (في الأصح) لاشعارها بعدم البقاء عليه والثاني ما يكتفى في الفسخ بذلك وفي وجه أن الوطء ليس بفسخ ولا خلاف في الاعتناق وهو نافذ على كل قول من أقوال الملك بخلاف الوطء فهو حلال للبائع أن قلنا الملك له والا فحرام وعقود البيع وما عطف عليه مبناء على أنها فسخ صحيحة وقيل لا بعد أن يحصل بالشيء الواحد الفسخ والعقد جميعا (والأصح أن هذه التصرفات) الوطء وما بعده (من المشتري) في زمن الخيار المشروط له أولهما (اجازة) للشراء لاشعارها بالبقاء عليه والثاني ما يكتفى في الاجازة بذلك ومستثناة الاجازة والتزويج ذكرهما في الوجيز وخلا عنهما الروضة كأصلها وهما ومسئلة البيع غير صحيحة قطعا والاعتناق فيما إذا كان الخيار للمشتري نافذ على جميع أقوال الملك وفيما إذا كان الخيار لهما غير نافذ أن قلنا الملك للبائع أو للمشتري وإن تم البيع في الأصح صيانة لحق البائع عن الإبطال وإن قلنا الملك موقوف فإن تم البيع نفذ العتق والأفلا والوطء فيما إذا كان الخيار لهما حرام قطعا وفيما إذا كان للمشتري وحده حلال أن قلنا الملك له والأفلام (و) الأصح (أن العرض) للبيع (على البيع والتوكيل فيه) في زمن الخيار المشروط (ليس فسحا من البائع ولا اجازة من المشتري) والثاني أن ذلك فسخ واجازة منهما لاشعاره من البائع بعدم البقاء على البيع ومن المشتري بالبقاء عليه والأول يمنع اشعاره بذلك ويقول يحفل معه التردد في الفسخ والاجازة

* (فصل للمشتري الخيار) * في رد المبيع (يظهر وعيب قديم) بالنسبة إلى القبض فيصدق بالحدث قبله بعد العقد كإسباتي (تخصا عريق) بالمدحوب ذكره لتقصه المقوت للغرض من الفعل فإنه يصلح لما لا يصلح له الخصى والمحبوب وإن زادت قيمتهما باعتبار آخر والخصاء في الهبة عيب أيضا قاله الجرجاني في مشفيه (وزناه وسرقته وابقه) أي بكل منهما وإن لم يتسكتر لنقص القيمة بذلك ذكرنا كان أو أنثى واستثنى الهروري في الاشراف الصغير (وبوله بالفراش) في غير ما عساه مع اعتياده ذلك لنقص القيمة به ذكرنا كان أو أنثى أو أنثى الصغير فلا قدره في التهذيب محادون سبع سنين وقيل لا يعتبر الاعتداء (وبخره) وهو النائي عن تغيير المعدة لنقص القيمة به ذكرنا كان أو أنثى أو أنثى أو أنثى الفهم لعل

٦٧ ل الجل الغزل كذا ومشافا فان باع من يخفى عليه ذلك وجب إعلامه والأفلا قلت ويدل لماسلف عن شرح الروض قوله يجب الاعلام بالغبن في المراجعة مع أن الغبن لا خيار به وأيضا لطبع ثوب العبد بالنداد والعلف وارسال الزنبر على الضرع كلها لا خيار بها وجواز اخفائها مشكل فان ضرر غيرا يرتفع بالخيار بخلاف ضررها (قوله) كإسباتي أي فالذي يأتي قرية على كشف مراده هنا ثم دليل هذا في العيب المقارن الاجتماع وما روت عائشة رضي الله عنها أن رجلا ابتاع غلاما فأقام عنده ثم وجد به عيا فخاصم بآثمه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فردّه عليه رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجة ولأن المشتري لم يذلل المال إلا في مقابلة الصحيح (قول) المتن تخصا عريق لوقال كالحصاء كان أولى (قول) المتن وزناه الح أي وإن تاب من كل وأقيم عليه الحد (قوله) أما تغير الفهم الح ليعقل أما النائي من تغير الفهم إشارة إلى ما عساه صاحب الذخائر أنه لا يسمى بخيرا

(قول) المتن وجاح الدابة هو مصدر رجحت الدابة بالفتح جماح وجوحا فهي جوح (قوله) بالجر الظاهر انه عطف على خصاء فان قيل لم يبق شيء غير هذا فكيف يكون مدخول الكاف قلت بالنظر الى ما في ذهن السامع من الافراد المتوهمة وان لم تصح في الخارج (قول) المتن يفوت به يرجع الى قوله ينقص العين وقوله ينقص العين أى وان لم ينقص القيمة كالخصاء وأما عكسه فكثير (٢٦٦) كالرناو السرقة وما أشبه ذلك

(قوله) واحترز الخ قضية صنيعه ان قول المتن يفوت به غرض راجع للآول وان ما بعده راجع للقيمة فأما رجوع فوات الغرض الى العين خاصة فواضح وأما الذي بعده فالظاهر رجوعه الى كل منهما فإله في القيمة ما ذكره الشارح رحمه الله وفي العين قلع الاسنان في الكبير وأما يسهل شعر الرأس فيه فهو من القسم الأول وقد يقال مسألة السبوبة من زوال العين أيضا (قول) المتن فلا خيار رأى لانه من ضمانه فكذا خبره وصفته نعم لو كان في زمن الخيار للبائع فالتجربة ثبوت الخيار به للمشتري لانه لو تلف الآن انفسخ العقد (قول) المتن بجناية سابقة مثل ذلك اقتضاها البكر بالعقد السابق وجلده المؤثر فيه لعصية سابقة (قوله) لكونه أى المبيع (قوله) من الثمن لعله حال (قوله) المقطوع به يريد أن في المسئلة طريقتين حاكية لوجهي الردة الآتين وقاطعة بأنه من ضمان المشتري وهي الأشهر (قوله) أفضى اليه الضمير فيه يرجع الى الموت (قول) المتن في الاصح هو نظير الخلاف المتقدم في مسألة القطع بالجناية الا ان الحكم لكونه من ضمان البائع يوجب هناك الرد بالعيب وهنا الفسخ والرجوع بالثمن ولكونه من ضمان المشتري يوجب الرجوع بالارشرين

الاسنان فلا لزواله بالتنظيف (وصنائه) على خلاف العادة بأن يكون مستحكما لنقص القيمة به ذكر اصكان أو أنى أتما الصنان لعارض عرق أو حركة غيفة أو اجتماع ومنغ فلا (وجاح الدابة) بالكسر أى امتناعها على رآكها (ومعناها) ورجمها لنقص القيمة بذلك (وكل ما) بالجر (ينقص العين) بضم القاف مع فتح الياء بضبط المصنف (أو القيمة تنقصا يفوت به غرض صحيح اذا غلب في جنس المبيع عنده) عطف هذا الضابط للعيب على ما ذكره من الأمثلة للإشارة الى انه لا مطمع في استيعابها واحترز بقوله يفوت به غرض صحيح عما لو بان قطع فاقة صغيرة من نخذه أو وساقه لا تورث شيئا ولا تفوت غرضا فانه لا رد بذلك وبقوله اذا غلب الى آخره عن السبوبة في الامة فانها تنقص القيمة ولا رد بها لانه ليس الغالب في الامة عندها (سواء) في ثبوت الخيار (قارن) العيب (العقد) بأن كان موجودا قبله وذلك ظاهر (أم حدث) بعده (قبل القبض) للمبيع لان المبيع حينئذ من ضمان البائع (ولو حدث) العيب (بعده) أى بعد القبض (فلا خيار) في الرد به (الا أن يستند الى سبب متقدم) على القبض (كقطعه) أى المبيع العبد أو الامة (بجناية) أو سرقة (سابقة) على القبض جهلها المشتري (فثبت) له (الرد) بذلك (في الاصح) لانه لتقدم سببه كالتقدم والثاني لا يثبت الرد به لكونه من ضمان المشتري لكن ثبت به الارش وهو ما بين قيمته مستحق القطع وغير مستحقه من الثمن فان كان المشتري عالما بالحال فلا رد له به جزما ولا ارش (بخلاف موته) أى المبيع (بمرض سابق) على القبض جهلها المشتري فلا يثبت به لازم الرد المتعذر من استرجاع الثمن (في الاصح) المقطوع به لان المرض يزاد شيئا فشيئا الى الموت فلم يحصل بالسابق والثاني يقول السابق أفضى اليه فكاؤه سبق أيضا فيفسخ البيع قبيل الموت وعلى الأول للمشتري ارش المرض وهو ما بين قيمة المبيع صحيحا ومريضا من الثمن فان كان المشتري عالما بالمرض فلا شيء له جزما (ولو قتل) المبيع (ردا سابقة) على القبض جهلها المشتري (ضمنه البائع في الاصح) بجميع الثمن لان قتله لتقدم سببه كالتقدم فيفسخ البيع فيه قبيل القتل والثاني لا يضمنه البائع ولكن تعلق القتل به عيب يثبت به الارش وهو ما بين قيمته مستحق القتل وغير مستحقه من الثمن فان كان المشتري عالما بالحال فلا شيء له جزما وبني على الخلاف في المسئلة من مؤنة التجهيز والدفن فهي في الاصح على المشتري في الاولى وعلى البائع في الثانية ولو أخر المصنف عبارة الاولى عن الثانية لاستغنى عن التأويل السابق (ولو باع) حيوانا أو غيره (بشرط براءته من العيوب) في المبيع (فلا طهرانه يبرأ عن عيب باطن بالحيوان لم يعلمه دون غيره) أى دون غير العيب المذكور من العيوب فلا يبرأ عن عيب بغير الحيوان كالعقار والثياب مطلقا ولا عن عيب ظاهر بالحيوان علمه أولا ولا عن عيب باطن بالحيوان علمه والثاني يبرأ عن كل عيب عملا بالشرط والثالث لا يبرأ عن عيب ما للجهل بالمبرأ منه وهو القياس وانما خرج عنه على الاول صورة من الحيوان لمارى مالك في الموطن وصحة البيهقي ان ابن عمر باع عبدا له ثمانمائة درهم بالبراءة فقال له المشتري به داء لم تسمه لي فاخصهما الى عثمان فقضى على ابن عمر أن يحلف لعبد بعه العبد وما به داء يعلمه فأبى أن يحلف وارنجع العبد فباعه بألف وخمسمائة

في الموضوعين (قوله) مطلقا أى ظاهرا أو باطنا علمه أو جهله (قوله) عملا بالشرط به قال أبو حنيفة رحمه الله ووجهه أحصا بنا بأن خيار العيب انما ثبت لاقتضاء مطلق العقد السلامة فاذا صرح بالبراءة فقد ارتفع الاطلاق وفي

(قوله) وقال الخ يريد أن هذا قياس معارض للقياس السابق فمثل به الشافعي رضي الله عنه لانه اعتضد بموافقة اجتهاد عثمان رضي الله عنه خرج الشافعي رضي الله عنه من النهي (٢٦٧) عن بيع وشروط لما ذكره * فائدة * لوقال بشرط أن لا تزد جري فيه الخلاف المذكور ولو قال

أعلمك أن به جميع العيوب فهو كشرط البراءة أيضا لأن ما لا يمكن معاينته منها لا يكفي ذكره مجالا وما يمكن لا تغني تسميته (قوله) يقتضى في الصحة الخ يعني أنه يأكل في حال صحته وفي حال مرضه فلا يمتد إلى معرفة مرضه اذ لو كان من شأنه ترك الأكل حال المرض لكان الحال بنا (قوله) باشتار القضية أى بأه مؤكدا يقتضيه الحال من السلامة غالبا (قوله) بين الصعوبة قيل إن ابن عمر خالف في ذلك فلا ينهض الاجماع (قول) المتن الرد بالعيب أى لا يمتنع على القول الأول الرد عما حدث ولو باطنا ولا على القول الثاني (قوله) لم يصح في الأصح والثاني يصح بطريق التبع وان أفرد الحادث فهو أولى بالبطلان (قوله) أوتلف الثوب أى بأفنة أو باتلاف البائع أو المشتري أو غيرهما (قول) المتن أو أعتقه قيل هو هلاك شرعى فلو مثل به لاستقام * فرع * لو أكرم بائع الصدف في الرد عليه بالعيب نظر لانه أكلاف (قوله) أو اشترى من يعتق عليه عبارة المصنف لا تشعل هذه ثم الذي يرجحه السبكي في المستثنين الرجوع (قول) المتن من القيمة يرجع لقوله منقص (قوله) اللهم أي من ذكرها في الثمن (قول) المتن قيمة يجوز أن يقرأ مفردا وجما وهو الذي اعتمد الشارح (قوله) انه الصواب اعترضه الاسنوي بأن النقصان الحاصل قبل القبض اذا زال قبل القبض أيضا لا يثبت للمشتري به خيار فكيف يكون من ضمان البائع انتهى وعبارة السبكي

وفي الحاوي والشامل أن المشتري زيد بن ثابت كما أورده الرافعي وإن ابن عمر كان يقول تركت البيع لله فعوضني الله عنها خيرا دل قضاء عثمان رضي الله عنه على البراءة في صورة الحيوان المذكورة وقد وافق اجتهاده فيها اجتهاد الشافعي رضي الله عنه وقال الحيوان يقتضى في الصحة والسقم وتحول طبائعه فقبلنا بغير عيب خفي أو ظاهر أى فيحتاج البائع فيه إلى شرط البراءة ليشترى بلزوم البيع فيما لا يعلم من الخفي دون ما يعلم لتليسه فيه وما لا يعلم من الظاهر لندرة خفائه عليه والبيع صحيح على الأقوال وقيل على بطلان الشرط باطل ورد باشتار القضية المذكورة بين الصعوبة وعدم انكارهم (وله) أى للمشتري (مع هذا الشرط الرد بعيب حدث قبل القبض) لانصراف الشرط إلى ما كان موجودا عند العقد (ولو شرط البراءة عما يحدث) من العيب قبل القبض (لم يصح) الشرط (في الأصح) وكذا لو شرط البراءة من الموجود وما يحدث لم يصح في الأصح ولو شرط البراءة من عيب عنه فان كان محالاً يعان كالزنا أو السرقة أو الألباق يرى منه قطعا لان ذكرها اعلامها وان كان مما يعان كالبرص فان أراه قدره وموضع رى منه قطعاً ولا فهو كشرط البراءة منه مطلقاً فلا يبرأ منه على الإطلاق هل تساوت الأغراض باختلاف قدره وموضعه (ولو هلك المبيع عند المشتري) كان مات العبد أوتلف الثوب أو أكل الطعام (أو أعتقه) أو وقفه أو استولد الجارية (ثم علم العيب) به (رجع بالارش) لتعذر الرد بفوات المبيع حساً أو شرعاً ولو اشترى بشرط الاعناق وأعتق أو اشترى من يعتق عليه ثم علم العيب ففي رجوعه بالارش وجهان (وهو) أى الارش (جزء من ثمنه) أى المبيع (نسبه اليه) أى نسبة الجزء إلى الثمن (نسبة) أى مثل نسبة (مانقص العيب من القيمة لو كان) المبيع (سليماً) الها وترك هذه النقطة للعلم بها فاذا كانت القيمة بلا عيب مائة وبالعيب تسعين فنسبة النقص إليها عشر فالارش عشر الثمن فان كان مائتين رجع بعشرين منه أو خمسين فخمسة وانما كان الرجوع بجزء من الثمن لان المبيع مضمون على البائع بالثمن فيكون جزؤه مضموناً عليه بجزء من الثمن فان كان قبضه رجزه والاسقط عن المشتري طلبه وقيل بلا طلب (والاصح اعتبار أقل قيمه) أى المبيع (من يوم البيع إلى القبض) عبارة المحرر كالشرح وتبعه في الروضة أقل القيمتين من يوم البيع والقبض وله مقابلان أحدهما اعتبار قيمة يوم البيع لانه يوم مقابلة الثمن بالمبيع والثاني قيمة يوم القبض لانه يوم دخول المبيع في ضمان المشتري ووجه أقل القيمتين ان القيمة ان كانت يوم البيع أقل فازاد حدث في ملك المشتري وان كانت يوم القبض أقل فمات نقص من ضمان البائع وهذه أقوال محكمة في طريقه والطريقة الراجحة القطع باعتبار أقل القيمتين وحمل قوله يوم البيع على ما اذا كانت القيمة فيه أقل وكذا قوله يوم القبض وقول المصنف أقل قيمة قال في الدقائق انه أصوب من قول المحرر لا اعتبار الوسط أى بين قيمتي اليومين وعبر بالأصح دون الظاهر ليوافق الطريقة الراجحة وان لم يشعر بها ولو عبر بالمذهب كما في الروضة كان أولى (ولو تلف الثمن) المقبوض أخرج عن الملك (دون المبيع) المقبوض وأريد رده بالعيب (رده) وأخذ مثل الثمن ان كان مثلياً (أو قيمته) ان كان متقوماً قال الرافعي أقل ما كانت من يوم البيع إلى يوم القبض لانها ان كانت يوم البيع أقل فازاد حدث في ملك البائع وان كانت يوم القبض أقل فالقصاص من ضمان المشتري قال ويشبه أن يجري فيه الخلاف المذكور في اعتبار الارش انتهى وأسقط هذا الأخير من الروضة

أوضح منه فانه قال عبارة المهاج تقتضى انه لو نقص بين العقد والقبض وكان فيهما سواء يعتبر النقص فيه وفيه نظر لان النقص الحادث قبل القبض اذا زال قبل القبض لم يضمن لانه لا خيار به انتهى (قوله) ليوافق الطريقة الراجحة كأه والله أعلم من حيث ان القاطعة لأقوال فهم بالخلاف ما لو عبر بالظاهر فانه يكون المعنى الاظهر من الأقوال وذلك طريقة الخلاف (قوله) هذا الأخير يرجع إلى قوله ونسبه

(قوله) وفيه إشارة إلى أن التعليل وذلك لانه اقتصر في التعليل على ذكر الطرفين والمعلل شامل للوسط فدل على أن اقتضاه فيما مضى على ذكر الطرفين لا ينافي اعتبار الوسط (قول) المتعذر والملك مثله لورثته أو أجره أو حصل غصب أو باق وأما تلفه حسا أو شرعا فقد سلف (قوله) ومقابل الاصح الخ زاد الاسنوي والثالث إن زال بعوض لم يرجع (٢٦٨) لاستدراك الظلامة وغبن غيره

مع التعليل وفيه إشارة إلى أن أقل القيمتين هنا لا ينافي أقل قيمتي اليومين هنا لولا كون المراد هنا ما دام نقص القيمة بين اليومين عن قيمتهما بأن ساوت قيمة أحدهما أو زادت على قيمتهما فان نقصت عن القيمتين فالعبرة بها كما تقدم عن المصنف (ولو علم العيب) بالمبيع (بعد زوال ملكه) عنه (إلى غيره) بعوض أو لا بعوض (فلا يرش) له (في الاصح) المنصوص لانه قد يعود إليه فيرده كما قال (فإن عاد الملك) إليه (فله الرد) سواء عاد إليه بالرد بالعيب أم بغيره كالأقالة والهبة والشراء (وقيل) فيما زال ملكه بعوض (إن عاد) إليه (بغير الرد بالعيب فلا رد) لانه بالاعتراض عنه استدراك الظلامة وغبن غيره كما غبن هو ولم يبطل ذلك الاستدراك بخلاف ما ورد عليه بالعيب وهذا مبني على أن العلة في أن الارش له استدراك الظلامة والصحيح أنه إمكان عود المبيع كما تقدم ومقابل الاصح وهو من تخريج ابن سريج له الارش لتعذر الرد فلما أخذ ثمرة عليه بالعيب فهل له رده مع الارش واسترداد الثمن وجهان وعلى الاصح لو تعذر العود لتلف أو اعتاق ورجع بالارش المشتري الثاني على الأول والأول على بائعه بخلاف وله الرجوع عليه قبل الغرم للثاني ومع إبرائه منه وقيل لا فيهما بناء على التعليل باستدراك الظلامة (والرد) بالعيب (على الفور) فبطل بالتأخير من غير عذر (فليأدر) مريده إليه (على العادة فلو علمه وهو يصلي أو يأكل) أو يقضي حاجته (فله تأخير حتى يفرغ) ولو علمه وقد دخل وقت هذه الأمور فاستغل بها فلا بأس حتى يفرغ منها (أو) علمه (بلا حتى يصح) ولا بأس بلبس ثوبه وإغلاق بابيه ولا يكلف العدو في المشي والركض في الركوب ليرده (فإن كان البائع بالبلد رده عليه بنفسه أو وكيله أو على وكيله) بالبلد كذلك لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك (ولو تركه) أي ترك البائع أو الوكيل (ورفع الأمر إلى الحاكم) ليستخضره ويرده عليه (فهو أككد) في الرد (وإن كان) البائع (غائبا) عن البلد ولم يكن له وكيل بالبلد (رفع) الأمر (إلى الحاكم) قال القاضي حسين فيدعي شراء ذلك الشيء من فلان الغائب بثمن معلوم قبضه ثم ظهر العيب وانه فسخ البيع ويقم البيعة على ذلك في وجه مسخر بنصبه الحاكم ويحلفه أي أن الأمر جرى كذلك ويحكم بالرد على الغائب ويبقى الثمن ديناً عليه ويأخذ المبيع ويضعه عند عدل ويقضي الدين من مال الغائب فإن لم يجد له سوى المبيع باعه فيه انتهى واقتره الشحان ولا ينافي ذلك ما ذكرناه في باب المبيع قبل القبض عن صاحب التتمه وأقره أن المشتري بعد الفسخ بالعيب حبس المبيع إلى استرجاع الثمن من البائع فإن القاضي ليس كالبائع كما هو ظاهر وسكوتها على نصب مسخر للعلم بما صححناه في محله انه لا يلزم الحاكم نصبه في سماع الدعوى على الغائب كما سألني (والاصح) انه يلزمه الاشارة على الفسخ ان أمكنه حتى ينهيه إلى البائع أو الحاكم) والثاني لا لكن يفسخ عند أحدهما (فإن عجز عن الاشارة لم يلزمه التلفظ بالفسخ في الاصح) فيؤخره إلى أن يأتي به عند البائع أو الحاكم والثاني تلزمه المبادرة إلى الفسخ ما أمكن (ويشترط) في الرد (ترك الاستعمال فلو استخدم العبد) كقوله اسقني أو ناوطني الثوب أو أغلق الباب (أو ترك على الدابة سرجها أو كافها)

كما غبن وإن زال مجازا رجع ثم تكلم على قول المناج فان عاد الملك فله الرد وقيل إن عاد الخ فقال أما الأول وهو القائل بالرد مطلقا فهو الذي ذهب إلى عدم الارش عند زوال الملك مطلقا وعلى عدم اليأس فيقول هنا قد أمكنه وأما المفصل وهو الذي ذهب إلى عدم الوجوب عند زواله بعوض وعلى حصول استدراك الظلامة بالمبيع فيقول هنا ذلك الاستدراك قد زال فيما إذا عاد بالرد ولم يزل إذا عاد بغيره انتهى وقوله أيضا ومقابل الاصح أخره إلى هنا ليفيد أن قول المتق فان عاد الخ تبريع على الاصح (قوله) لتعذر الرد أي فأشبه الموت (قوله) فلو أخذه مفرغ على قوله ومقابل الاصح (قول) المتق على الفور أي لأن وضع العقد على اللزوم فاذا ترك الرد مع امكانه لم يزمه حكم العقد * فرع * لا بد لنا من اللفظ كفسخت البيع ونحوه * فرع * لو اطلع على العيب قبل القبض اتجه الفور أيضا (قول) المتق وهو يصلي فرضا أو نقلا ولا يلزمه التحقنق (قوله) وقد دخل وقت الخ أي وكذا لو كان في الحمام ولا يضرب استدأوه بالسلام فإن أخذ في محادثته بطل (قوله) وإغلاق بابيه الخ والظاهر العذر بالوحل والمطر ونحوهما وأنه لو سهل التوجه ليلام بعد (قوله) كذلك يرجع إلى كل من قول

المتن بنفسه أو وكيله (قوله) عن البلد طالت المسافة أم قصرت كذا قيل ولك أن تقول قولهم الآتي أن هذا قضاء على غائب يعرفك تقصد الغيبة بما يصح فيه ذلك فامعنى هذا الكلام (قوله) ليس كالبائع أي لانه يحفظه ويراعى مصلحة كل منهما ولا يتصرف فيه كالبائع (قوله) والثاني لا لانه إذا كان طالبا للاحد هاما لا يعتد بتصرا (قول) المتق فأن عجز أي لفقد الشاهد أو لمرض ونحوه (قول) المتق لم يلزمه أي لأن السلام الذي يفصده اعلام الغير بعد ايجابه من غير سامع ولا بهر جاتعذر ثبوته فيقتصر المشتري بالسلعة (قول) المتق ويشترط ترك الاستعمال أي طلب العمل فيفيد انه لو خدمه وهو ساكت لم يضرب وأنه لو طلب منه ضرب وان لم يفعل وفي الأخير ينظر (قول) المتق أو كافها ويقال أيضا وكاف

(قول) المستن بطل حقه ولو حلها وهي سائرة لم يضر فان أوقفها لذلك ضرر وعبارة الاسنوى رحمه الله ولوسقى الدواب وعلفها وحلبها اذ لم يوقفها لذلك (قوله) سرج أو كاف (٢٢٩) أي فهو شامل للمساواة له ولو بالشراء معها فيما يظهر وكذا يشمل ما كان في

يده بعارية ونحوها (قول) المتن فلا ارش أي لان الرذ هو حقه الاصل والارش انما ساعد له اليه للضرورة فلا يثبت للقصر (قول) المتن ولو حدث عنده عيب لو صبغه فزادت قيمته ثم علم عيه فطلب الرذ من غير مطالبة بعوض الرائد لم يملك البائع القبول (قول) المتن من طلب الامساك وهو الذي طلب بدل الارش القديم (قوله) لتقريره العقد وأيضا فالرجوع بارش القديم يستند الى أصل العقد لان قضيته أن لا يستقر الثمن بكاله الا في مقابلة السلم وارش الحادئ اذ حال شيء حديد (قول) المتن ورايح يجوز فتحونه أيضا والبطيخ يقال فيه أيضا البطيخ (قوله) بكسر الواو مثله المسوس كذا ضبطهما الجوهري (قوله) رعاية للجانبين وأيضا للقياس على المصراة (قوله) تنظيف المكان وتكون القشور له وقيل ان المشتري يرجع فيه بالثمن على وجه استدراك الظلامة والعقد باق بالقشور للمشتري (قوله) وقيل فيه القولان أحدهما هذا والثاني رذ وعليه أرش الحادئ رعاية للجانبين (فرع) اشترى عبد بن الخ (قوله) قبل ظهور العيب الخ ظاهر اطلاقهم ولو كان بيع أحدهما من البائع ثم رأيت في القوت ولو باع بعض العين الواحدة من البائع ثم وجد العيب قال القاضي له الرذ وخالفه المتولي والبغوى وعبارة البغوى الصحيح من المذهب عدم الرذ انتهى وهل يرجع في مسألة الشارح بالارش الباقي في ملكه اذ اباغ الآخر الذي في أصل الروضة تبعا

أي البرذعة (بطل حقه) من الرذ لا شعار ذلك بالرضا بالعيب وإضافة السرج أو الكاف الى الدابة للاستعانة بها وعبارة الروضة كأصلها لو كان عليها سرج أو كاف فتركه عليها بطل حقه لانه انتفاع (ويعذر في ركوب جموح يعسر سوقها وقودها) أي يعذر في ركوبها حين توجهه ليردها (ولا ارش) له كالأرد (ولو حدث عنده عيب) بأفة أو غيرها ثم اطلع على عيب قديم (سقط الرذ قهرا) أي الرذ القهري لا ضراره بالبائع (ثم ان رضى به) أي بالمبيع (البائع) معيبا (رذة المشتري) بلا ارش عن الحادث (أو قنع به) بلا ارش عن القديم (والا) أي وان لم يرض البائع به معيبا (فليضم المشتري ارش الحادث الى المبيع ويرد أو يغرم البائع ارش القديم ولا يرذ) المشتري رعاية للجانبين (فان اتفقا على أحدهما فذلك) ظاهر (والا) بأن طلب أحدهما الرذ مع ارش الحادث والآخر الامساك مع ارش القديم (فلاصح اجابة من طلب الامساك) مع ارش القديم سواء كان الطالب المشتري أم البائع لتقريره العقد والثاني يجب ان لا يملك البائع عليه والثالث يجب ان لا يملك البائع مطلقا لانه اما غرم أو أخذ لم يرد العقد عليه بخلاف المشتري (ويجب أن يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث) مع القديم (ليختار) ما تقدم من أخذ المبيع أو تركه واعطاء الارش (فان أخر اعلامه) بذلك عن فور الاطلاع على القديم (بلا عذر فلا رذ) له به (ولا ارش) عنه لا شعار التأخير بالرضا به ولو كان الحادث قريب الزوال غالبا كالمد والحي فيعذر على أحد القولين في انتظار زوال الحادث والمبيع سالما عن الحادث ولو زال الحادث بعد ان أخذ المشتري ارش القديم أو قضى به القاضي ولم يأخذه فليس له الفسخ ورد الارش في الاصح ولو نرا ضامنا من غير قضاء فله الفسخ في الاصح ولو علم القديم بعذر زوال الحادث رذ على الصحيح ولو زال القديم قبل أخذ أرشه لم يأخذه أو بعد أخذه رذ وقيل فيه وجهان (ولو حدث عيب لا يعرف القديم الابه ككسر بيض) وجوز (ورايح) بكسر النون وهو الجوز الهندي ظهر عيبها (وتقوير بطيخ) بكسر الباء (مدود) بكسر الواو في بعض أطرافه (رذ) مذكور بالقديم قهرا (ولا ارش عليه) للحادث (في الاظهر) لانه معذوره وفي الثاني برذوعه الارش رعاية للجانبين وهو ما بين قيمته صحيحا معيبا ومكسورا معيبا ولا نظر الى الثمن والثالث لا يرذ أصلا كافي سائر العيوب الحادئة فيرجع المشتري بارش القديم أو يغرم ارش الحادث الى آخر ما تقدم اتماما لقيمة له كالبيض المذر والبطيخ المدود كله أو المعفن فيبين فيه فساد البيع لوروده على غير متقوم ويلزم البائع تنظيف المكان منه (فان أمكن معرفة القديم بأقل مما أحدثه) المشتري كتقوير البطيخ الحامض ان أمكن معرفة حموضته بغرز شيء فيه وكالتقوير الكبير المستعنى عنه بالصغير وكشق الرمان المشروط حلاوته لا مكان معرفة حموضته بالغرز (فكسائر العيوب الحادئة) فيما تقدم فيها ولا رذ قهرا وقيل فيه القولان وفي الروضة كأصلها ان ترضيه بيض النعام وكسر الرائج من هذا القسم وتقبه من الاول (فرع) اذا (اشترى عبد بن معين صفقة) ولم يعلم عيبها (رذهما) بعد ظهوره ويجري في رذ أحدهما بخلاف الآتي في قوله (ولو ظهر عيب أحدهما) دون الآخر (رذهما لا المعيب وحده في الاظهر) اذ لا ضرورة الى تفريق الصفقة والثاني لمرده وأخذ قسطه من الثمن ولو تلف السلم أو بيع قبل ظهور العيب فردا المعيب أولى بالجواز

٦٨ ل ل ل للبغوى نعم والذي صححه الهيكلي والاذرعي وابن المقرئ تبعا لظاهر النص وقول الأكثرين لا ينظر الى امكان العود ومنه يظهر ان انه عند تلف أحدهما يتعين ما في أصل الروضة

(قوله) تقديرهما أى تقدير كل منهما سليما وتوجيه على انفراد وضبط النسبة بين القيمتين وتوزيع الثمن عليهما (قول) المتن اشترياه الضمير يرجع لعبد الرجلين فيكون هذا البيع فى حكم أربعة عقود ويكون كل واحد مشتريا للربع من هذا الربع من ذلك ولكن الشارح حمل المسئلة على ما فى المحرر (قوله) لموافقته للأصل وعلل أيضا بأن الأصل عدم العيب فى يد البائع وينبنى على العلتين ما لو باع بشرط البراءة ثم زعم المشتري حدوثه بعد العقد حتى لا يتناول الشرط وعكس البائع ففضية الأولى تصديق البائع وفضية الثانية تصديق المشتري والظاهر تصديق البائع فإن الشخين اقتصر على العلة الأولى فى مسئلة الكتاب (قوله) صدق البائع ولو تقايلا ثم اختلفا فى قدم العيب وحدوثه صدق المشتري (قول) المتن تتبع الأصل أى لأن المالك قد تجدد بالقسم فكانت (٢٣٠) الزيادة المتصلة فيه تابعة للعقد ثم لا فرق

في الزيادة بين أن تكون في الثمن أو
الثلث ولا في الصغرين أن يكون من
البائع أو المشتري (قول) المتن لا تمنع
الردأي خلافا لابي حنيفة رحمه الله في
الولد ونحوه كالثمرة لنا ما روت عائشة
رضي الله عنها أن رجلا ابتاع غلاما فأقام
عنده ما شاء الله ثم وجدته عيا خفاصه
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فردّه
عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل
غلامي فقال صلى الله عليه وسلم الخراج
بالضمان رواه أبو داود ومعنى الخراج
ما يخرج من المبيع من فوائد وغلاته
فهو للمشتري في مقابلة أنه لو تلف لكان
من ضمانه قاله الرافعي رحمه الله (قول)
المتن وهي للمشتري خالف مالك رضي
الله عنه فيما هو من جنس الأصل
كالأصل فقال يردّه مع الأصل وبذلك تعلم
أن تمثيل المصنف بالولد إشارة إلى الردّ
عليه (قول) المتن بعد القبض ولم يكن
الخيار للبائع أولهما (قوله) من حينه
لأنه لا يسقط الشفعة ولا يبطل العتق
فيما لو اشترى جارية بثمن معين ثم أعتقها
قبل ردّ البائع الثمن عليه والوجه الثاني
يرفعه من أصله وعلل بأن المالك قبل
القبض ضعيف قال في المطلب وإذا قلنا

تعدر ردهما والقولان يجريان فيما ينفصل أحدهما عن الآخر كالثوبين بخلاف ما لا ينفصل كزوجي الخف فلا يرد العيب منهما وحده قطعاً وقيل فيه القولان ولورضى البائع بأفراد أحد المبيعين بالرد جاز في الأصح وسبيل التوزيع تقديرهما سليمين وتقويمهما وتسيط الثمن المسمى على القيمتين (ولو اشترى عبداً رجلين معاً فله رد نصيب أحدهما) لتعدد الصفقة بتعدد البائع (ولو اشترى بآه) أي اشترى اثنان عبداً واحداً كما في المحرر (فلا أحدهما الرد) لنصيبه (في الاظهر) المبني على الاظهر في تعدد الصفقة بتعدد المشتري وقد تقدم (ولو اختلفا في قدم العيب) الممكن حدوثه بأن ادعاه المشتري وأنكره البائع (صدق البائع) لموافقته للأصل من استمرار العقد (بيمينه) لاحتمال صدق المشتري (على حسب جوابه) بفتح السين أي مثله فان قال في جوابه ليس له الرد على بالعيب الذي ذكره أولاً يلزم من قبوله حلف على ذلك ولا يكف بالتعرض لعدم العيب وقت القبض لجواز أن يكون المشتري علم العيب ورضى به ولو نطق البائع بذلك كلف البينة عليه وان قال في جوابه ما أقبضته وبه هذا العيب أو ما أقبضته الأسليمان من العيب حلف كذلك وقيل يكفيه الاقتصار على انه لا يستحق الرد به أولاً يلزم من قبوله ولا يكفي في الجواب والحلف ما علمت به هذا العيب عندي ويجوز له الحلف على البت اعتماداً على ظاهرها السلامة اذ لم يعلم أو يظن خلافه ولو لم يمكن حدوث العيب عند المشتري كشين الشجرة المندملة والبيع أمس صدق المشتري ولو لم يمكن تقدمه كجرح طرى والبيع والقبض من سنة صدق البائع من غير يمين (والزيادة المتصلة كالسمن) وتعلم الصنعة والقرآن وكبر الشجرة (تتبع الأصل) في الرد ولا شيء على البائع بسببها (والمنفصلة كالولد) والثمرة (والاجرة) الحاصلة من المبيع (لاتمنع الرد) بالعيب (وهي للمشتري ان رد) المبيع (بعد القبض) سواء أحدث بعد القبض أم قبله (وكذا) ان رده (قبله في الأصح) بناءً على الأصح ان الفسخ يرفع العقد من حينه ومقابله مبني على الرفع من أصله (ولو باعها) أي الجارية أو الهيمة (حاملًا) وهي معية (فانفصل) الحمل (رده معها) حيث كان له ردها بان لم تنقص بالولادة (في الاظهر) بناءً على الاظهر ان الحمل يعلم ويقابل بنقص من الثمن ومقابله مبني على عدم ذلك فيغوز للمشتري بالولد ولو نقصت بالولادة فليس له ردها ويرجع بالارش ولو لم ينفصل الحمل ردها كذلك (ولا يمنع الرد الاستخدام ووطء الثيب) الواقعان من المشتري بعد القبض أو قبله ولا مهر في الوطء (واقترضا البكر) بالقاف من المشتري أو غيره (بعد القبض نقص حدث)

به وكان الفسخ يوجب القبض فينبغي أن يستند الفسخ الى وقت حدوثه لا الى العقد وقيل ان الفسخ يرفع العقد من أصله مطلقا فيمنع
 أى قبل القبض وبعده ثم في التمثيل بالولد رد على مالك وأبي حنيفة رضى الله عنهما في قول الاول بأنه رد مع الاصل وقول الثانى انه مانع من
 الرد (قول) المتن ولا يمنع الرد الاستخدام أى بالاجماع (قول) المتن ووطء الثيب أى قياسا على الاستخدام (قوله) من المشتري خرج به
 الوطء الواقع من الاجنبى بعد القبض لان الرد يرفع العقد من حينه (قول) المتن واقتضاض البكر هو ازالة القيمة بكسر القاف
 وهى البكارة

(قوله) وهو قدر ما نقص أى فنظر نسبتة للقيمة ثم توجب مثل تلك النسبة من الثمن هذا مراده بلاريب * (فصل) * التصريفة حرام هي من صر الماء في الخوض اذا جمعه ويقال لها محفلة من الحفل وهو الجمع ومنه المحفل بفتح الفاء للجماعة المجتمعين ثم اطلاق المصنف يقتضى اهما حرام وان لم يقصد البيع وله وجه (٢٣١) من حيث انها تضر بالدابة (قوله) يوزن تزكوا أى فنصب الابل كنصب أنفسكم من قوله تعالى

فلا تزكوا أنفسكم (قول) المتن ثبت الخيار الخ أما الخيار فلحديث وأما الفور فكالعيوب واعلم ان اللبن يقابله قسط من الثمن وأن تلف بعض المعقود عليه يمنع رد الباقي وقياس ذلك امتناع رد المرأة قال الرافعي لكن جوزناه اتباعا للاخبار ولو رضى بالتصريف ولكن ردّها بعيب آخر بعد الحلب رد الصاع أيضا قال الاسنوى ولو حلب غير المرأة ثم ردّها بعيب فالتصوص جواز الرد بجانا وقيل مع الصاع انتهى (قوله) وعلى الأول له الخيار يرجع الى قوله في المتن على الفور (قوله) أحكمهما الثاني لكنه منه الامام الى ان الطعام هنا لا يتعدى الى الاقط (قوله) أمارد المرأة الى آخره هذا الكلام اذا تأملتته تجد مقتضى ان تراضهما على الرد من غير شيء ممنع ثم رأيت السبكي تعرض للسئلة وقال فيها يحتمل الجواز ويحتمل المنع بناء على منع تفريق الصفقة شرعا انتهى (قوله) لظاها الحديث المعنى في هذا ان اللبن الموجود عند البيع مختلط بالحادث يتعذر تمييزه فعين الشارع له بدلا قطعا للخصومة كالقعة وارش الموضحة (قوله) والثاني الخ صححه من رواية ابى داود فان ردّها رد معها مثل لبنها قحما (قول) المستن والامان جمعها في اللغة آتن على وزن أفلس وفي السكتة أن يضم الهمزة والتاء واسكانها أيضا (قول) المتن فلا يردها اقتضى كلامه كغيره أنه يرده مع كل مأكول قال

فمنع الرد (وقبله جناية على المبيع قبل قبضه) فان كان من المشتري فلا رد له بالعيوب أو من غيره وأجاز هو البيع فله الرد بالعيوب ولا شيء له في اقتضاى البائع وله في اقتضاى الاجنبي يذكره مهر مثلها بكر أو غير ذكروه ما نقص من قيمتها فان ردّها بالعيوب فالبائع من ذلك قدر أرش البكارة وان تلفت بعد اقتضاى المشتري فعليه للبائع من الثمن ما استقر باقتضاىه وهو قدر ما نقص من قيمتها * (فصل التصريف حرام) * وهي ان تربط أخلاف الناقة أو غيرها ولا تحلب يومين أو أكثر فيجتمع اللبن في ضرعها ويظن الجاهل بحالها كثرة ما تحلبه كل يوم فيرغب في شرائها بزيادة والاخلاف جمع خلقة بكسر المجمة وسكون اللام وبالفاء حلة الضرع والاصل في التحريم والمعنى فيه التلبس حديث الشيخين لا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ان رضىها أمسكها وان سخطها ردّها وصاعا من تمر وقوله نصر واوزن تزكوا من صرى الماء في الخوض جمعه وقوله بعد ذلك أى بعد النهى (ثبت الخيار على الفور) من الاطلاع عليها بخيار العيب (وقيل بمدة ثلاثة أيام) لحديث مسلم من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردّها رد معها صاع تمر لاسمراء أى خنطة وأجيب عنه بأنه محمول على الغالب وهو ان التصريف لا تظهر الا بعد ثلاثة أيام لاحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العلف أو المأوى أو تبدل الايدى أو غير ذلك وابتداء الثلاثة من العقد وقيل من التفرق ولو عرفت التصريف قبل تمام الثلاثة باقرار البائع أو بينة امتد الخيار الى تمامها أو بعد التمام فلا خيار لامتناع مجازاة الثلاثة وعلى الأول له الخيار ولو اشترى وهو عالم بالتصريف فله الخيار الثلاثة للحديث ولا خيار له على الأول كسائر العيوب (فان رد) المصراة (بعد تلف اللبن رد معها صاع تمر) للحديث (وقيل يكفي صاع قوت) لما في رواية ابى داود والترمذى للحديث الثاني صاعا من طعام وهل يتخير بين الاقوات أو يتعين غالب قوت البلد وجهان أحكمهما الثاني وقيل يكفي رد مثل اللبن أو قيمته عند اعواز المثل كسائر التلفات وعلى تعين التمر لورا ضياعا على غيره من قوت أو غيره جاز وقيل لا يجوز على البر ولو فقد التمر رد قيمته بالمدى ذكره الماوردى وأقره الشيخان أما رد المصراة قبل تلف اللبن فلا يتعين رد الصاع معه لجواز أن رد المشتري اللبن ويأخذه البائع فلا شيء له غيره فان لم يتفق ذلك لعدم لزومه بما حدث واختلط من اللبن من جهة المشتري ويذهب طراوة اللبن أو حوضته من جهة البائع وجب رد الصاع ولو علم التصريف قبل الحلب رد ولا شيء عليه (والاصح ان الصاع لا يختلف بكثرة اللبن) وقلته لظاها الحديث والثاني يختلف فيقدر التمر أو غيره بقدر اللبن فقديز يد على الصاع وقد ينقص عنه (و) الاصح (ان خيارها) أى المصراة (لا يختص بالنعم) وهي الابل والبقر والغنم (بل يعم كل مأكول) من الحيوان (والجارية والامان) بالمشاة وهي الانثى من الحمار الاهلية لرواية مسلم من اشترى مصراة وللجارية من اشترى محفلة وهي بالتشديد من الحفل أى الجمع (ولا يردهما شيئا) بدل اللبن لان لبن الادميات لا يعتاض عنه غالبا وابن الامان نجس لا عوض له (وفي الجارية وجه) انه يردها بدل اللبن لظاها ربه ومقابل الاصح ان الخيار يختص بالنعم فلا خيار في غيرها من الحيوان المأكول لعدم وروده والمراد في الحديث

السبكي وهو المشهور (قوله) ومقابل الاصح جعله في الروضة وجهها شاذ في التعبير بالاصح نظر (قوله) لعدم وروده عبارة الاسنوى لان لبن غير النعم لا يقصد الا على ندور بخلاف النعم (قوله) والمراد في الحديث يرجع الى قوله سابقا لرواية يسلم وللجارية

(قول) المتن يثبت الخيار لو حصل ذلك من غير أمر البائع ولا علمه كان الخيار فيه على الخلاف في التي تحفلت بنفسها وقد صحح فيها البغوي والقاضي الثبوت خلافا للغزالي والحاوي الصغير نعم لو اشتراها من غير رؤية ذلك بأن كانت رؤيته غير معتبرة فلا خيار وان كان بفعل البائع (قول) المتن في الأصح هما جاران فيما لو أكثر علفها حتى انتفخت بطنها فيتحيل حبيلها وفيما لو أسيب الزبور على الضرر حتى انتفخ فظها لبونا * (باب المبيع الخ) * (قول) المتن انفسخ أى لانه قبض مستحق بالعقد فاذا تعذر انفسخ المبيع كما لو تفرقا في عقد الصرف قبل التقابض * تنبيه * لو حصل التلف بعد القبض ولكن في زمن خيار انفسخ أيضا (قول) المتن ولم يتغير الحكم قال الاسنوي مستدرك (قوله) والثاني يبرأ بحثه الاذرى اختصاصه بغير الربوي (قول) المتن قبض كاتلاف المالك للغصوب (قوله) وقد أضافه به البائع (٦٣٢) كان الحامل له على هذا القيد قريئة

التبعية وقد أدخل فيه الاسنوي ما لو صدر تقديمه من أجنبي غير البائع قال ففيه القولان وأما إذا أكله بنفسه من غير تقديم أحد فالعبارة تشمل أيضا فيتحمل تخريجه على القولين أى فيكون قابضا على قول وكلافة على آخر قال الاسنوي ولكن المتجه الجزم فيها بحصول القبض (قوله) كاتلاف البائع زاد في القوتان قدمه البائع فان قدمه أجنبي بغير اذنه قبل ينبغي أن يكون كاتلاف الاجنبي قال الاذرى وفيه نظر للباشرة قال وان لم يقدمه أحد فهل هو كالاتفة أو يصير قابضا الاقرب الثاني بل هو الظاهر والمتقول انما هو في تقديم البائع الطعام الى المشتري وعليه يحمل كلام الكتاب والشارح رحمه الله فرض المسئلة في تقديم البائع كاسلف (قول) المتن كما فيه بآفة وجهه ذلك انه لا يمكن الرجوع عليه بالثمن فاذا أنلفه سقط الثمن ووجه مقابله جريان الاتلاف على ملك الغير (قول) المتن لا ينفسخ أى لقيام القيمة مقام المبيع ووجه التفسير فوات العين المقصودة (قوله) وقطع بعضهم بهذا به تعلم ان

المصرة والمحفلة من النعم ولا في الجارية لان لبنها لا يقصد الا نادرا ولا في الاثان اذا مبالاة بلينها ودفع بأنه مقصود لتربية الجلس ولبن الجارية الغزير مطلوب في الحضانة مؤثر في القيمة وما ذكر أنه المراد في الحديث خلاف الظاهر منه (وحبس ماء القناة والرحا المرسل عند المبيع وتحجير الوجه وتسويد الشعر وتجعبد) الدال على قوة البدن (يثبت الخيار) للمشتري عند علمه به كالتصريية بجامع التلبس (لا يلحق ثوبه) أى العبد بالمداد (تخيلا لكاتبه) فبان غير كاتب فانه لا يثبت الخيار بذلك (في الأصح) لانه ليس فيه كبير غرر والثاني ينظر الى مطلق التلبس

* (باب) * بالتسوين

(المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فان تلف) بآفة (انفسخ المبيع وسقط الثمن) عن المشتري (ولو أبرأه المشتري عن الضمان لم يبرأ في الاظهر ولم يتغير الحكم) المذكور للتلف لانه ابراء عمالم يجب والثاني يبرأ لوجود سبب الضمان ويتغير الحكم المذكور للتلف فلا ينفسخ به المبيع ولا يسقط به الثمن (واتلاف المشتري) للمبيع كان أكله (قبض) له (ان علم) انه المبيع حالة اتلافه (والا) أى وان جهل ذلك وقد أضافه به البائع (ققولان) وفي الروضة كأصلها وجهان (كأكل المالك طعامه المقصوب ضيفا) للغاصب جاهلا بأنه طعامه هل يبرأ الغاصب بذلك فيه قولان أرجحهما نعم فعلى هذا اتلاف المشتري قبض وعلى مقابله يكون كاتلاف البائع وقد ذكره بقوله (والمذهب ان اتلاف البائع) للمبيع (كتلفه) بآفة فينفسخ المبيع فيه ويسقط الثمن عن المشتري وقطع بعضهم بهذا ومقابله قول انه لا ينفسخ المبيع بل يتخير المشتري فان فسخ سقط الثمن وان أجاز غرم البائع القيمة وأدى له الثمن وقد يتقاصان (والاظهر ان اتلاف الاجنبي لا ينفسخ) المبيع (بل يتخير المشتري) به (بين ان يجيز ويغرم الاجنبي) القيمة (أو ينفسخ فيغرم البائع الاجنبي) القيمة وقطع بعضهم بهذا ومقابله ان المبيع ينفسخ كاتلف بآفة (ولو تعيب) المبيع بآفة (قبل القبض فرضيه) المشتري بأن أجاز المبيع (أخذه بكل الثمن) ولا ارش له لتدريته على الفسخ (ولو عيبه المشتري فلا خياره) بهذا العيب (أو الاجنبي فالخيار) بتعييبه للمشتري (فان أجاز) المبيع (غرم الاجنبي الارش) بعد قبض المبيع أمّا قبل قبضه فلا يجوز تلفه وانفساخ المبيع قاله الماوردي وأقره في الروضة

المؤلف لو حذف الاظهر وقال بدله وان اتلاف الاجنبي الخ لكان موافقا بقاعده مع الاختصار غاية الامر ان المقطوع به كاصلها هنا غير المقطوع به في مسئلة البائع (قوله) ومقابله ان المبيع ينفسخ الخ أى لتعذر التسليم (قول) المتن أخذه بكل الثمن أى بخلاف ما لو عرض تلف شئ يفرد بالعقد كأحد العبدان فانه يجيز بالحصة من الثمن كاسلف (قوله) فلا خيار أى بل يمتنع الرد بغير ذلك من العيوب وبعد قابضا لما تلف بتعييبه حتى يستقر عليه ما يقابل ذلك من الثمن فلا يطع يده فبات بعد الاند مال فلا يضمن بنصف القيمة ولا بما نقص منها بل يجز من الثمن * تنبيه * اذا عيب المستأجر العين المؤجرة ثبت له الخيار وكذا الوجبت ذكر زوجها والفرق ان تعيب المشتري ينزل منزلة القبض بخلاف هذين لا يتخيل فيهما ذلك (قوله) قاله الماوردي قال الزركشي يلزم هذا عدم تمكن البائع من المطالبة أيضا وانه لو غصب المبيع قبل القبض لا يتمكن واحد منهما من المطالبة

(قوله) فأرشه نصف قيمته بخلاف نظير ذلك من فعل المشتري إذا مات العبد بعد الأمد مال فانه يضم بجزء من الثمن ويقوم العبد صحيحا ومقطوع اليد ويستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة (٢٣٣) (قول) المتن ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه ذكر الأصحاب في ذلك معنيين أحدهما ضعف

الملك والثاني توالي الضمانين على شيء واحد بمعنى اجتماعهما عليه ويلزم ذلك انه لو تلف قبل القبض يقدرا انتقاله قبل التلف من ملك المشتري الثاني الى المشتري الاول ومن الاول الى البائع وبعده من البائع فيه المعنى الاول خاصة ولذا جرى وجهه فيه بالهبة مراعاة للمعنى الثاني قال في شرح المذهب لان من يشتري ما في يده نفسه يصير قابضا في الحال فلا يتوالى ضمانان (قوله) فهو اقالة أي تغليا لمعنى العقد على لفظه (قوله) فلا يصح ولو كان للبائع حق الحبس (قوله) لا يلحق بالمبيع أي لعدم توالي الضمانين فيما ذكر أي فلا يلزم البائع أن يسلمه قبل القبض (قوله) ويستثنى لك أن تقول هذه تخرج بقول المنهاج أمانة (قول) المتن ولا يصح بيع المسلم فيه مثله المبيع الموصوف في الذمة اذا عقد عليه بلفظ البيع وفرق بينه وبين الثمن بأن عين المبيع تقصد فكان كالمسلم فيه وأما الثمن فالغرض منه ماله (قول) المتن والجديد الخلاف ثابت سواء قبض المبيع أو لم يقبض * تنبيه * المضمونات ضمان عقد كالاجرة والصداق وعوض الخلع والدم حكمها كالثمن فيفصل فيها بين المعين وما في الذمة (قوله) وسكت المصنف الخ عبارة الاسنوي فان قلنا لا يشترط القبض فلا بد من التعيين في المجلس وفي اشتراط التعيين في العقد الوجهان السابقان انتهى وأما قول الشارح رحمه الله للعلم به فلم يتبين لي وجهه (قوله) ولا يشترط الخ قال الاسنوي فتحصل أن

كأصلها ولو كان المبيع عبدا وعبه الاجنبي يقطع يده فأرشه نصف قيمته وفي قول ما نقص من قيمته (ولو عبه البائع فالذهب ثبوت الخيار لا التغيريم) ومقابلته ثبوت التغيريم مع الخيار بناء على أن فعل البائع كفعل الاجنبي والاول مبنى على انه كاتلافه الذي هو كاتلاف باقة على الراجح المقطوع به كما تقدم فصح التعبير هنا بالمذهب كما هنا ولو قال ثبت الخيار لا التغيريم في المذهب كان أوضح (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) منقولا كان أو عقارا وان أذن البائع وقبض الثمن قال صلى الله عليه وسلم لحكيم ابن خزام لا تبعن شيئا حتى تقبضه رواه البيهقي وقال اسناده حسن متصل وروى أبو داود عن زيد ابن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع سلعة حيث يتباع حتى يحوزها التجار الى رحالهم قال في شرح المذهب وفي الصحاحين أحاديث بمعنى ذلك (والاصح أن يبيعه للبائع كغيره) فلا يصح لعوم الاحاديث والثاني يصح كييع الموصوب من الغاصب والخلاف في بيعه بغير خنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة والافهوا قالة بلفظ البيع قاله في التتمة وأقره في الروضة كأصلها (و) الاصح (أن الاجارة والرهن والهبة كالبيع) فلا تصح لوجود المعنى المعلن به النهي فيها وهو ضعف الملك (وان الاعتاق بخلافه) فيصح لتشؤف الشارع اليه ويكون به قابضا ومقابل الاصح فيه بلحقه بالمبيع لانه ازالة ملك ومقابل الاصح فيما قبله لا يلحق بالمبيع غيره (والثمن المعين) دراهم كان أو دنائير أو غيرهما (كالمبيع فلا يبيعه البائع قبل قبضه) لعوم النهي له وعبر في الروضة كأصلها والمحرر بالتصرف وهو أعم ولو تلف انفسخ البيع ولو أيدله المشتري بجملة أو بغير جنسه برضا البائع فهو كييع المبيع للبائع (وله بيع ماله في يد غيره أمانة كوديعة ومشترك وقراض ومرهون بعد انفكاكه وموروث وباقي في يديه بعد رشده وكذا عارية وما خوذ بسوم) لتام الملك في المذكورات وفصل الاخيرين بكذا لانهما مضمونان ويستثنى من الموروث ما اشتراه المورث ولم يقبضه فلا يملك الوارث يبعه كالمورث (ولا يصح بيع المسلم فيه) قبل قبضه (ولا الاعتياض عنه) لعوم النهي لذلك (والجديد جواز الاستبدال عن الثمن) الذي في الذمة لحديث ابن عمر كنت أبيع الابل بالدنانير وأخذ مكانها الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ مكانها الدنانير فأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت عن ذلك فقال لا بأس اذا تقرر قتما وليس ينشكأ شيء رواه أصحاب السنن الاربعة وابن حبان وصححه الحاكم على شرط مسلم والقديم المنع لعوم النهي السابق لذلك والثمن النقد والثمن مقابله فان لم يكن نقد أو كانا نقدين فالثمن ما دخلته الباء والثمن مقابله (فان استبدل موافقا في علة الربا كدراهم عن دنائير) أو عكسه (اشتراط قبض البدل في المجلس) كمدل عليه الحديث المذكور حذر من الربا (والاصح انه لا يشترط التعيين) للبدل أي تشخيصه (في العقد) كالو تصارفا في الذمة والثاني يشترط ليخرج عن بيع الدين بالدين (وكذا) لا يشترط في الاصح (القبض) للبدل (في المجلس) ان استبدل مالا يوافق في العلة) للربا (كثوب عن دراهم) كالو باع ثوبا بدراهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس والثاني يشترط لأن أحد العوضين دين فيشترط قبض الآخر في المجلس كراس مال المسلم وسكت المصنف عن اشتراط التعيين للبدل في المجلس للعلم به من شروط المبيع ولا يشترط تعيينه في العقد على الاصح السابق فيصفه فيه ثم يعينه (فرع) لا يجوز

٦٩ ل هذا القسم يعني قسم غير المتفق لا يشترط تعيينه في العقد ولا قبضه في المجلس على الاصح بل تعيينه فيه قال وعلى هذا يكون قولهم ما في الذمة لا يتعين الا بالقبض محمول على ما بعد اللزوم أماقبله فيعين برضا ثهما ويزل ذلك منزلة الزيادة والخط هكذا قاله في المطلب وهو جيب ويقتضى الحاق زمن خيار الشرط بخيار المجلس انتهى

(قوله) لا يستمرار ذلك أي بخلاف دين السلم (قوله) والمحترز وان ثبت لا ثمننا ولا ثمننا كدين القرض والاتلاف فيجوز الاستبدال عنه بلا خلاف انتهى فيؤخذ منه الجواز في الدراهم المأخوذة في الحكومات والدين الموصى به والواجب بتقرير الحالكم في المتعة أو بسبب الضمان وكذا زكاة الفطر إذا انحصر الفقراء في البلد وغير ذلك في الدين الثابت بالحالة نظر يحتمل تحريجه على الخلاف في كونه بايعاً أو استيفاء ويحتمل النظر إلى أصله وهو المحال به هل هو ثمن أو ثمنين أو غيرهما (قول) المتن بأن يشتري الحر يردانه ليس من صور ذلك نحو مسألة زيد وعمرو الآتية (قوله) وفسر الخ هذا التفسير ذكره الفقهاء أخذاً من الرواية الأخرى والذي في الصحاح وغيرها أن الكائي بالكائي هو النسبة بالنسبة أي الموجل بالموجل (قول) المتن تخليته أي فلا يشترط دخوله المكان ولا حقيقة التصرف (٢٣٤) وقوله وتمكنه عطف تفسير على

استبدال الموجل عن الحال ويجوز عكسه وكان صاحب الموجل يحمله (ولو استبدل عن القرض وقبضه المتلف جاز) لا استقرار ذلك وغير في الروضة كأصلها والمحترز بدين القرض والاتلاف وهو شامل لمثل المتلف (وفي اشتراط قبضه) أي البذل (في المجلس ماسبق) فان كان موافقاً في علة الربا اشتراط والا فلا يشترط في الأصح وفي تعيينه ماسبق (ويصح الدين لغير من عليه باطل في الظاهر بأن اشتري عبد زيد بمائة على عمرو) لعدم قدرته على تسليمه والثاني يصح لاستقراره كسعيه من عليه وهو الاستبدال المتقدم وصححه في الروضة مخالف للرافعي ويشترط عليه قبض العوضين في المجلس فلو تفرقا قبل قبض أحدهما بطل البيع كذا في الروضة وأصلها كالتهديب وفي المطلب أن مقتضى كلام الأكثرين يخالفه (ولو كان لزيد وعمرو دينان على شخص فباع زيد عمراديه يدينه بطل قطعاً) اتفق الجنس أو اختلف لنيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الكائي بالكائي رواه الحاكم وقال انه على شرط مسلم وفسر يبيع الدين بالدين كما ورد التصريح به في رواية البيهقي وقوله قطعاً كقول المحترز بلا خلاف مزيد على الروضة كأصلها (وقبض العقار تخليته للمشتري وتمكنه من التصرف) فيه (بشرط فراغه من أمتعة البائع) نظر المعرف في ذلك لعدم مانع بطله شرعاً وأولغة ولو أقر المصنف بالبائع في التخليه كما في الروضة وأصلها والمحترز كأن أقوم لأن القبض فعل المشتري والتخليه فعل البائع فلولا التأويل المذكور لما صح الحل إلا أن يفسر القبض بالا قبض والعقار يشمل الأرض والنساء وغيرهما ولو كان في الدار المبيعة أمتعة للبائع توقف القبض على تفرغها ولو جمعت في بيت منها توقف القبض له على تفرغه (فان لم يحضر العاقدان المبيع اعتبر) في حصول قبضه (مضى زمن يمكن فيه المضى إليه في الأصح) اعتبار الزمن إمكان الحضور عند عدمه بناء على عدم اشتراطه في القبض وهو المرجح وقيل يشترط حضور العاقدين في القبض وقيل حضور المشتري وحده لئلا يثبت عليه على المبيع ودفع الوجهان بالشقة في الحضور ومقابل الأصح لا يعتبر ما ذكر (وقبض المقول نحو يله) روى الشيخان عن ابن عمر أنهم كانوا يتاعون الطعام جزافاً باعلا السوق فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعه حتى يحولوه دل على أنه لا يحصل القبض فيه إلا بتحويله كما هو العادة فيه (فان جرى البيع) والمبيع (بموضع لا يختص بالبائع) كشارع أو دار للمشتري (كفي) في قبضه (نقله) من حيزه (إلى حيز) آخر من ذلك الموضع (وان جرى) البيع والمبيع (في دار

تخليه) (قول) المتن بشرط فراغه الخ ظاهر هذا كغيره انه لا يشترط في الدواب تفرغها من أمتعة البائع وفيه نظر وأما السفينة فصرح في الكتابة بأنه لا بد من التفرغ وقوله وغيرهما أي كالشجر (قول) المتن فان لم يحضر العاقدان الخ أي ولا يغني عن ذلك كونه في يد المشتري ولا بد من مضي زمن النقل ان كان في يد المشتري والا فلا بد من النقل شرح الروض (قول) المتن اعتبر في حصوله الخ المعنى في هذا انه لما سقط الحضور لغنى وهو المشقة اعتبرنا زمنه الذي لا مشقة في اعتباره (قوله) حضور العاقدين أي لانه أقرب إلى حقيقة الاقباض (قوله) لا يعتبر ما ذكر أي لانه لا معنى لاشتراط مضي الزمن من غير حضور (قول) المتن تحويله ولو في حق متولى الطرفين ولو كان ناعلاً لعقار في صفقة واحدة (قوله) كما هو العادة يريد أن الحديث دل والعادة قاضية بذلك (قول) المتن لا يختص بالبائع من جملة ما يصدق عليه هذا المصوب والمشتري بين البائع وغيره وفيه نظر (قوله) أودار للمشتري قال السبكي قد جزموا هنا بذلك فيها وقالوا

لوا بعه شيئاً في يده ودية أو غصبا لا يشترط النقل ولا اذن البائع ولا يثبت حق الحبس لانه رضي يدوام يده هكذا قاله المتولى فعلى البائع هذا تصور المسئلة مسألة دار المشتري بما اذ لم يفرد باليد بل كان البائع معه قال وتحرير القول فيما اذا بعه شيئاً في يده انه ان كان الثمن حالاً ولم يوفوه احتاج الى اذن البائع في القبض على ما جزم به الرافعي وان خالف ما في التهمة وان كان مؤجلاً ووفوه لم يحتج الى اذن ثم في اشتراط مضي الزمن واشترط السرمعه ونقله الخلاف الذي في الرهن والحجج هنا كالحجج هناك انتهى والراجح هنا كاعتبار مضي الزمن دون النقل بالفعل (قوله) من ذلك الموضع يريد أنه لو نقله الى موضع يتعلق بالبائع لا يغيد (قول) المتن وان جرى في دار البائع الخ قال الاذرى هذا فيما اعتد نقله وأما الدراهم الخفيفة ونحوها اذا أخذها يده أو لئس الثوب فعلى ماسبق من كونه قبضاً وان كان بموضع يختص بالبائع انتهى ثم عدم الحصول ثابت وان لم يكن للبائع حق الحبس لانه في مكان البائع لم يخرج عن يده

(قوله) في قبضه لو نقله الى مكان لا يختص بالبائع كفى. (قوله) لم يكف ذلك أى وإن لم يكن له حق الحبس (قوله) للقبض هذا يفسد ان الاذن في النقل من غير أن يقول للقبض لا يكفي قال الاذرى وهو طاهر اذا كان له حق الحبس (قوله) دخل في ضمانه أى فاذا تلف لا يفسخ البيع وفي السبكي خلاف هذا فليراجع (قوله) ومن المنقول الخ يذهب على هذه المسائل لانه ليس فيها تحويل حقيق من المشتري * فرع * للمشتري قبض المبيع ان كان الثمن مؤجلاً أى ابتداء (٢٣٥) (قول) المتن فلا يستقل أى ولو كان في يده خلافاً للمتن (قوله) لكن يدخل في ضمانه أى ضمان

اليد وضمنان العقد (قول) المتن عليه الضمير فيه يرجع الى قوله ولو كان له (قول) المتن فليست كمثل نفسه الى آخره اى لحديث الحسن انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري وهو مرسل لكنه أخرجه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من رواية جابر مرفوعاً والمرسل يعتضد بوروده مرفوعاً وان كان ضعيفاً ولان الاقباض هنا متعدد ومن شرط صحة السكيل يلزمه تعدده نعم لودام في السكيل كفى (قول) المتن اقبض من زيد الخ ولو قال اقبضه لي ثم اقبضه لنفسك فالحكم كذلك ولو قال احضر معي لا كاله لك منه فكذلك أيضاً (قوله) عنى يرجع الى قول المتن اقبض (قوله) على مقابل الاصح يرجع الى قوله ويلزمه

(فرع قال البائع)

(قوله) لرضاه بتعليق حقه بالذمة ولانه تصرف في الثمن بالحوالة والاعتراض فأجبرك بتصرف المشتري ولان المشتري يتوقع الفسخ بتلف المبيع والبائع آمن فأجبرك يا من المشتري ولان البائع يجبر على تسليم ملك غيره وذلك على تسليم ملك نفسه (قوله) لانه حقه الخ عبارة غيره لان حقه متعين في المبيع وحق البائع غير متعين في الثمن فأمر بالتعيين (قول) المتن وفي قول لا اجبار أى لان

البائع لم يكف في قبضه (ذلك) النقل (الاباذن البائع) فيه (فيكون) مع حصول القبض به (معبر للقبضة) التي اذن في النقل اليها للقبض نعم لو نقله المشتري من غير اذن دخل في ضمانه لاستيلائه عليه ومن المنقول العبد فبأمره بالانتقال من موضعه والذمة فيسوقها أو يقودها والثوب فيتناوله باليد (فرع) زاد الترجمة به (للمشتري قبض المبيع) من غير اذن البائع (ان كان الثمن مؤجلاً أو سلمه) ان كان حالاً المستحقه (والا) أى وان لم يسلمه (فلا يستقل به) أى بالقبض وعليه ان استقل به الرذلان البائع يستحق الحبس لاستيفاء الثمن ولا ينفذ تصرفه فيه لكن يدخل في ضمانه ولو كان الثمن مؤجلاً وحل قبل القبض استقل به أخذاً عما في الروضة كأصلها في مسألة الترجمة بالفرع الآتي انه لا حبس للبائع في هذه الحالة وسيأتى فيه نص بخلاف ذلك (ولو بيع الشيء تقديراً كتوب وأرض ذرعاً) بالعجم الذال (وخطه كيلاً أو وزناً اشتراط) في قبضه (مع النقل) في المنقول (ذرعاً) ان يبيع ذرعاً بان كان يذرع (أو كيلاً) ان يبيع كيلاً (أو وزناً) ان يبيع وزناً (أو عده) ان يبيع عدداً والاصل في ذلك حديث مسلم من اشباع طعاماً فلا يبعه حتى يكالاه دل على انه لا يحصل القبض فيه الا بالكيل وقيس عليه الباقي (مثاله) في المكيل (بعثكها) أى الصبرة (كل صاع بدرهم أو) بعثكها بعشرة مثلاً (على انها عشرة أصع) ولو قبض ما ذكر جزأ لم يصح القبض لكن يدخل القبوض في ضمانه (ولو كان له) أى لشخص (طعام مقدر على زيد) عشرة أصع سلمها (ولعمرو) عليه (مثله فليكتل لنفسه) من زيد (ثم يكتل لعمرو) ليكون القبض والاقباض صحيحين (فلو قال) لعمرو (اقبض من زيد مالي عليه لنفسك) عنى (ففعل فالتقبض فاسد) له وهو بالنسبة الى القائل صحيح تبرأ به ذمة زيد في الاصح لانه في القبض منه ووجه فساد لعمرو كونه قابضاً لنفسه من نفسه وما قبضه مضمون عليه ويلزمه ردّه للدافع على مقابل الاصح وعلى الاصح يكيله القبوض له للقباض وكدين السلم دين القرض والاتلاف والعبارة تشمل الثلاثة (فرع) زاد الترجمة به اذا (قال البائع) بثمن في الذمة حال (لأسلم المبيع حتى اقبض منه وقال المشتري في الثمن مثله) أى لأسلمه حتى اقبض المبيع وترافعا الى الحاكم (أجبر البائع) لرضاه بتعلق حقه بالذمة (وفي قول المشتري) لان حقه متعلقه بالعين لا يغير (وفي قول لا اجبار) أولاً ويمنعهما الحاكم من الخصام (فن سلم أجبر صاحبه) على التسليم (وفي قول يجبران) فيلزم الحاكم كل واحد منهما باحضار ما عليه فاذا أحضره سلم الثمن الى البائع والمبيع الى المشتري يبدأ بأيهما شاء (قلت فان كان الثمن معنسان سقط القولان الا ولان وأجبر في الاظهر والله أعلم) وذكر الرافعي في الشرح سقوط الاولين في بيع عرض بعرض واقتصر في غيره على سقوط الثاني و زاد في الروضة سقوط الاول أيضاً عن الجمهور وفي الشرح الصغير سقوطه أيضاً فسكوت الكبير عنه لا ينفيه (واذا سلم البائع) باجبار أو دونه (أجبر المشتري ان حضر الثمن) على تسليمه (والا)

كلامهما ثبت له الاستيفاء وعليه الايفاء فلا يكاف الايفاء قبل الاستيفاء (قوله) فاذا أحضره وتلف في مجلس الحاكم كان من ضمان دافعه (قول) المتن وأجبر في الاظهر أى فيكون القول الثالث جارياً وهو مقابل الاظهر هذا ما طهره وهو المراد ان شاء الله تعالى (قوله) في غيره الضمير فيه يرجع الى قوله في بيع عرض بعرض (قول) المتن أجبر المشتري أى فلا يثبت للبائع بذلك فسخ (قول) المتن الثمن أى نوعه لان صورة المسئلة ان الثمن في الذمة

(قوله) بشرطه أي وهو حجر الخا كم عليه قبل الفسخ وقيل لا فسخ بل تباع السلعة ويوفى من ثمنها هكذا حكاه الرافعي وهو يدل على أن السلعة لا تخرج من العسار ولو زادت على مقدار الثمن (قول) الثمن حجر عليه أي ولو زادت على الثمن أضعافاً ولهذا يقال له الحجر الغريب ولا يتوقف الحجر على سؤال الغريم هنا ولا ينفك إلا بفك القاضى (قوله) ويؤدى حقه من ثمنه كسائر الديون (قول) الثمن فان صبر فالحجر في البسيط عن العراقيين انه لا يحجر حيث ثبت الفسخ وهو ظاهر اذ كيف يسوغ الحجر (٢٣٦) مع تمكنه من الفسخ ولكن المنقول

لا يحصى عنه (قوله) كما ذكره يرجع الى قوله وكذلك (قوله) أما الثمن الموجل مفهوم قوله أول الفرع بثن في الذمة حال

(باب التولية)

وهي نقل جميع المبيع الى المولى مثل الثمن المثل أو عين التقوم بلفظ وليت والاشراك نقل بعضه بنسبته من الثمن بلفظ أشركت والمرا بفتح يبيع بثل الثمن أو مقام عليه به مع ربح موزع على الأجزاء والمحاطة ببيع كذلك مع حظ منه موزع على الأجزاء (قول) الثمن لعالم اشتراط العلم بالثمن فيه خلاف المراجعة الآتى وان تفتى صنيعة خلافه ثم فرق في ذلك بين المولى والمولى فرع * وحط عنه البعض ثم ولاه بجميع الثمن هل يصح ويحققه الخط أم يبطل ولا يصح الا بالباقي بعد أن يعلم المولى الظاهر الثاني (قول) الثمن وهو بيع الح وقيل ليس يباع جديدا بل يكون المولى نائباً عن المولى فتنتقل الزوائد اليه ولا تتحدد الشفعة (قول) الثمن لكن لا يحتاج الى أي لأن لفظ التولية مشعر به (قوله) الا بالباقي هل يشترط محل نظر (قوله) لو كان الثمن عرضاً لم أراد في هذا ان يولى بلفظ القيام فوجهان أحدهما يجوز كالمرابحة والثاني لان العقد الثاني في المراجعة مخالف للأول في قدر

وأي وان لم يحضر (فان كان) المشتري (معسراً) بالثمن فهو مفلس (فللبائع الفسخ بالفلس) واخذ المبيع بشرطه الذي سيأتى في باب (أو موسراً وماله بالبلد أو بمسافة قريبة) أي دون مسافة القصر (حجر عليه في أمواله) كلها (حتى يسلم) الثمن لثلاث تصرف فيها بما يبطل حق البائع (فان كان بمسافة القصر لم يكف البائع الصبر الى احضاره) لتضرره بذلك (والاصح ان له الفسخ) وأخذ المبيع لتعذر تحصيل الثمن كالافلاس به والثاني لا يفسخ ولكن يباع المبيع ويؤدى حقه من ثمنه (فان صبر) البائع الى احضار المال (فالحجر كما ذكرنا) أي يحجر على المشتري في أمواله كلها الى ان يسلم الثمن لما تقدم (وللبائع حبس مبيع حتى يقبض ثمنه) الحال بالاصالة (ان خاف فوته بلا خلاف) وكذلك المشتري له حبس الثمن المذكور ان خاف فوت المبيع به كما ذكره في الروضة كأصلها أي بلا خلاف (وانما الاقوال) السابقة (اذ لم يخف فوته) أي البائع فوت الثمن وكذلك المشتري فوت المبيع (وتسارعا في مجرد الابتداء) بالتسليم أما الثمن الموجل فليس للبائع حبس المبيع به لرضاه بالتأخير ولو حل قبل التسليم فلا حبس له أيضاً كذا في الروضة كأصلها وفي الكفاية في كتاب الصداق ان القاضى أبا الطيب نقل عن نص الشافعي رحمه الله تعالى في المتورن له الحبس وسيأتى في الصداق انه لو حل قبل التسليم فلا حبس للمرأة في الاصح

(باب التولية والاشراك والمراجعة)

وفيه المحاطة اذا (اشتري) شخص (شيئاً) بمثل (ثم قال) بعد قبضه (لعالم بالثمن) باعلام المشتري أو غيره (وليت هذا العقد قبل) كقوله قبلته أو توليته (لزمه مثل الثمن) جنساً وقدرًا وصفة (وهو) أي عقد التولية (بيع في شرطه) كالقدرة على التسليم والتقابض في الربوي (وترتب أحكامه) منها تجدد الشفعة اذا كان المبيع شقصاً مشفوعاً وعفا الشفع في العقد الاول (لكن لا يحتاج) عقد التولية (الى ذكر الثمن ولو حط عن المولى) بكسر اللام (بعض الثمن) بعد التولية (انخط عن المولى) بفتحها لان خاصة التولية التنزيل على الثمن الاول ولو حط جميعه انخط عن المولى أيضاً ولو كان الخط قبل التولية للبعض لم تصح التولية الا بالباقي أو للكل لم تصح التولية أصلاً ولو كان الثمن عرضاً لم تصح التولية الا اذا انتقل العرض الى من يتولى العقد (والاشراك في بعضه) أي المشتري (كالتولية في كله) في الاحكام السابقة (ان بين البعض) كقوله اشركت فيه بالنصف فيلزمه النصف من مثل الثمن فان قال أشركت في النصف كان له الربع ذكره في الروضة وهو مبنى على الراجح في قوله (فلأطلق) الاشراك (صح) العقد (وكان) المشتري (مناصفة وقيل لا) يصح للجهل بقدر المبيع وثنه (ويصح بيع المراجعة بأن يشتريه بمائة ثم يقول) لعالم بذلك (بعثت بمائة اشترت) أي بمائة (وربح درهم لكل عشرة) أو في كل عشرة (أوربح

الثلث فان حمل مخالفته في جنسه بخلاف التولية نعم المأخوذ بالشفعة تجوز التولية فيه بلفظ القيام لان الشفع لا يأخذ الا بماله مثل ان كان مثلياً وان كان متقوماً قبله الغالب سبكي (قول) الثمن كالتولية الخ هو فيدك ان الثمن اذا كان عرضاً يشترط الاشراك بعنه وقد يلتزم (قول) الثمن مناصفة كالأقتر بشئ لزيد وعمر (قوله) للجهل أي فكان كالأقوال بعثت بألف ذهباً وفضة (قول) الثمن ثم يقول الخ مثل ذلك أن يضم الى رأس المال شيئاً آخر كان يقول بعثت بمائتين وربح درهم لكل عشرة أي بمائة قال الرافعي ويجرى في المسئلة خلاف ما لو أوصى بنصيبه انه ورده التوى لان المفهوم هنامعنى التولية

عبارة القاضي لانه اذا قال مرا بجهة كان
مبنيا على الثمن الاول بخلاف ما اذا لم يقطه
بدليل انه اذا خان فيه لاحط ولا خيار
(قوله) وفي اشتراطها يرجع الى قوله
والثاني يصح (قوله) ولو قيل في الصورة
الثانية هي قوله في المت ولو قال بما قام على
الح قوله أي يجب عليه أي لأن هذا
الباب مبني على الامانة فان المشتري يعتمد
فيه على نظر البائع وراض لنفسه بما
رضى به مع زيادة أو حط (قوله) وبيان
العيب الحادث معناه انه بين حدوثه
ولا يكتبى باعلامه بالعيب كما سينبه عليه
الشارح و به تعلم ان هذا زيادة على
ما تقر من أن كل بائع يجب عليه
الاعلام بالعيوب وكذا يجب اعلامه انه
المطلع على القديم ورضى به ولا يكتفى
اعلامه بالعيب (قول) التناهي يحط
الزيادة أي ولا يتوقف ذلك على طلب
بل بتبين ان البيع انعقد بذلك كافي
الشفعة وبذلك تعلم ان هذا الحط ليس
كإكراه العيب القديم ثم وجه الحط
التنزيل على الثمن الاول (قوله) لانه
قد يكون له غرض الح لانه ان كان كذبه
بالاقرار لم يؤمن كذبه نائبا وان بان
البينة فقد تسكون كاذبه ويكون الباطن
مخالف للظاهر (قوله) للمشتري الخيار
الا أن يكون عالما بكذب البائع أو يكون
المسيع نالفا وفي هذه الثانية يرجع بقدر
التفاوت وحصته من الربع (قوله)
لا خيار للبائع أي لانه يبعد أن يكون
غلطه أو تلبسه سببا لثبوت الخيار له
(قوله) لتعذر امضائه الخ أي لأن

٧٠ ل ج الزيادة لا تختل في العقد بخلاف النقص فانه معه وبدل لسل الارش ولا كذلك الزيادة وأيضا فالزيادة لم يرض بها المشتري بخلاف النقص السالف فانه رضى به في ضمن رضاه بالاكثر (قول) المنى قلت الاصح صحته أى كالموغلط بالزيادة

(قوله) ولا تثبت الخ قال السبكي هو مشكل حيث اعتبر المسمى هنا واعتبر في الغلط بزيادة التنزيل على العقد الأول ثم يرتفع الاشكال على مقابله الا في ثبوته عدم الثبوت كون الزيادة مجعولة ولم يرض بها المشتري بخلاف التسعين السالفة فانه رضى بها في ضمن رضاه بالمائة (قوله) بفتح الميم أى وأما بالسكسر فهو الواقعة نفسها (قوله) لانه قد يقرأ الخ بخلاف أيضا عند الاصحاب مدرئ (٢٧٨) آخر وهو اننا قلنا اليمين المردودة

كلا قرار حلف وان قلنا كالبينة فليس له طلب التحليف لاحتمال أن يعتمد التسكول لعله عدم الرد (قول) المتن فله التحليف لوردا اليمين اتجه التحليف البائع سواء قلنا اليمين المردودة كالبينة أو كالاتقرار لان البينة هنا تسمع ولا يمنع فيما يأتي نعم لو كان سماعها مبنيا على جواز رد اليمين لم يصح ما قلناه ثم اذا حلف بين الرد فان قلنا كالبينة فهو كالمصدق صدقه وان قلنا كالاتقرار فيجوز أن يكون كما سلف في حالة عدم ابداء العذر ويأتي فيه اشكال الشيخين (قول) المتن والاصح سماعها قال السبكي فيكون كالمصدق فعلى رأى الرافعي يفسد العقد وعلى رأى المصنف يصح ثم يجزى الخلاف في ثبوت الزيادة

(باب الاصول والثمار) *

قال في التحرير عبارة السبكي رحمه الله الاصول الشجر وكل ما يثمر مرة بعد أخرى وقيل الشجر والارض والبناء وهو بعد قال وهذه الترجمة جمعت بين ترجعتي باين متجاورين لشافعي رضى الله عنه أحدهما باب ثمر الحائط يباع بأصله والآخر باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار (قوله) للثبات والدوام أى فكانا في معنى الارض كما جعلناهما في ثبوت الشفعة فيهما واستدل أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع مفهومه انها اذا لم تؤبر للشترى مع ان

والله أعلم) ولا تثبت العشرة المذكورة والبائع الخيارات وقيل ثبتت العشرة برجحها والمشتري الخيار (وان كذبه) المشتري (ولم يبين) هو (لغلطه وجهها محتملا) بفتح الميم (لم يقبل قوله ولا يثبت) ان أقامها عليه لتكذيب قوله الاول لهما (وله تحليف المشتري انه لا يعرف ذلك في الاصح) لانه قد يقر عند عرض اليمين عليه والثاني لا كما لا تسمع بيته وعلى الاول ان حلف أمضى العقد على ما حلف عليه وان نكل عن اليمين ردت على البائع بناء على ان اليمين المردودة كالاتقرار وهو الاظهر وقيل لا بناء على انها كالبينة وعلى الرد يحلف ان ثمة مائة وعشرة وللمشتري حينئذ الخيار بين امضاء العقد بما حلف عليه وبين فسخه قال في الروضة كأصلها كذا أطلقوه ومقتضى قولنا ان اليمين المردودة مع نكول المدعى عليه كالاتقرار أن يعود فيه ما ذكرنا في حالة التصديق (وان بين) لغلطه وجهها محتملا كان قال كنت راجعت جريدتي فغلطت من ثمن متاع الى غيره (فله التحليف) كما سبق لان ما بينه بحرك ظن صدقه وقيل فيه الخلاف (والاصح) على التحليف (سماع بيته) التي يقيمها بان الثمن مائة وعشرة والثاني لا يسمع لتكذيب قوله الاول لها قال في المطلب وهذا هو المشهور في المذهب والمنصوص عليه

(باب بيع الاصول والثمار) *

كذا ترجم الشيخ في التنبيه وترجم في المحرر بفصل قال في التحرير الاصول الشجر والارض والثمار جمع ثمر وهو جمع ثمرة وسيأتي في الباب غير ذلك اذا (قال بعتك هذه الارض أو الساحة أو البقعة) أو العرصة (وفيها بناء وشجر فالذهب انه يدخل) الباء والشجر (في البيع دون الرهن) أى اذا قال رهنك هذه الارض الى آخر ما تقدم وهذا هو المنصوص عليه فيهما والطريق الثاني فيهما قولان بالنقل والتخريج وجه الدخول انها للثبات والدوام في الارض فتبوع ووجه المنع ان اسم الارض ونحوه لا يتناولها والطريق الثالث القطع بعدم الدخول فيهما وحمل نصه في البيع على ما اذا قال بحقوقها وكذا الحكم في الرهن لو قال بحقوقها والفرق على الطريق الاول ان البيع قوى يتقل الملك فيستبع بخلاف الرهن ولو قال بعتكها بما فيها دخلت قطعاً أو دون ما فيها لم تدخل قطعاً ويقال مثل ذلك في الرهن وفي قوله بحقوقها وجه انها لا تدخل في البيع ويأتي مثله في الرهن ووجهه ان حقوق الارض انما تقع على الممر ومجرى الماء الها ونحو ذلك وسيأتي انه يدخل في بيع الشجرة أعصانها الا اليابس لان العادة فيه القطع فيقال هنا في الشجر اليابس كذلك (وأصول البقل التي تبقى) في الارض (سنتين) أو أكثر ويجز هو مرارا (كالقث) بالثناة والقضب بالمعجة (والهندبا) بالمد والقصر والنعناع والكرفس أو تؤخذ ثمرة مرة بعد أخرى كالزجس والبنفسج (كالشجر) في دخولها في بيع الارض ورهنا الطرق السابقة هذا مقتضى التشبيه واقتصر في الروضة كأصلها على ان في دخولها في البيع الخلاف السابق وعلى الدخول في البيع الثمرة الظاهرة وكذا الجزة الظاهرة عند البيع للبائع فليشترط عليه قطعها لانها تريدو يشتهى البيع بغيره سواء بلغ ما ظهر أو ان

اسم النخلة لا يشملها لكن لاتصالها بها والبناء والغراس كذلك (قوله) ووجه المتع اذا قلنا بهذا بقيت دائما بلا أجره وللمشتري الجز الخيار عند الجهل (قوله) فيقال الخ أى بحكم الأولى بدليل ان الفصم الرطب يدخل في اسم الشجرة بخلاف الشجرة الرطبة مع الارض فان فيها خلافا كما تقرر (قول) المتن والهندبا أى البقل (قوله) واقتصر الخ أى فلم يذكر مسئلة الرهن (قوله) وعلى الدخول الخ هذا مفهوم من تعبير المنهاج بالاصول (قوله) الجزة هي بكسر الجيم

(قوله) الا انقص أى الفارسي (قوله) فانه لا يكف قطعهُ الا أن يكون مطلقاً في بيع الارض مع شرط قطعهُ في حانة عدم النفع باطلا (قوله) في مطلق الخ الذي في الروض انه لا يدخل وان قال بحقوقها (قوله) كالجزر الخ يريد انه لا فرق في ذلك بين ما يحدد كشال المتأ أو يقطع كهمزة الامثلة كما شملها قول المصنف يؤخذ (قوله) بأن يد المصنف أجاز الخ وبأنه لو كان في معنى ذلك لوجب القطع بالفساد لجهالة المدة كمدار المعتدة بالاقراء وأجل ثم محل الخلاف في الزرع الذي يؤخذ دفعة والافصح بلا خلاف لانه ينتقل للمشتري كما أشار اليه الشارح قبل هذا بقوله هذا الزرع الذي لا يدخل (قوله) ومثله أى الحصاد (٢٧٩) (قوله) ولو قال الخ هو جاز أيضاً في نفس الزرع عند ثبوت الخيار كما سلف (قوله) والبذر الذي يدوم لو كان عادتهم في هذا أن يقطع

بعد بروزه ويحول المكان آخرًا لظاهر الخاقه بما لا يدوم ثم اعلم ان معنى دخول البذر الذي يدوم في البيع جعله تابعاً للارض كالحمل فلا تشتط رؤيته قبل ذلك بل ولو جهل جنسه ونوعه (قوله) وظاهر ان الزرع يبقى الخ عبارة الاستوى كلام المصنف يفهم استحقاق البائع لبقاء الزرع ومحلّه اذا شرط الابقاء أو أطلق فان شرط القطع ففي وجوب الوفاء به تردد للاصحاب حكاه الامام في كتاب الصلح ولم يتعرض الرافي لهذه المسئلة غير انه جزم في بيع الثمرة المؤبرة قبل بدو الصلاح بوجوب القطع اذا شرطه وهو نظير هذا انتهى (قول) المتن مع بذر لو كان البذر دائماً ثابتاً صح وان لم يره وكان تأكيداً كره المتولى (قول) المتن أو زرع الزرع الذي لا يفرد هو المستور اما بالارض كالحمل ونحوه أو بما ليس من صلاحه كالخطة في سنبها والبذر الذي لا يفرد هو ما لم يره أو تقيراً وامتنع أخذه (قول) المتن وقيل في الارض قولان هما مبنيان على ان الاجارة في فريق الصفقة بجميع الثمن لا بالقسط (قوله) قيل الخ قائله الاستوى رحمه الله قال ولم يقل لا يفرد لان المعروف في مثل هذا التركيب وجوب افراد

الجزء لا قال في التمتع الا انقص فانه لا يكف قطعهُ الا أن يكون مطلقاً في بيع الارض مع شرط قطعهُ في حانة عدم النفع به وسكت عليه في الروضة كأصلها (ولا يدخل) في مطلق بيع الارض كما في المحتررو والروضة وأصلها (ما يؤخذ دفعة) واحدة (كالخطة والشعير وسائر الزروع) كالجزر والفجل والبصل والثوم لانه ليس للدوام والاثبات فهو كالتقولات في الدار (ويصح بيع الارض المزروعة) هذا الزرع التي لا يدخل (على المذهب) كالمواضع دار مشحونة بامتعة والطريق الثاني تخريجه على القولين في بيع الدار المستأجرة لغير المشتري أحدهما البطلان وقرئ الاول بأن يد المصنف أجاز الخ (وللمشتري الخياران جهله) أى الزرع بأن سبقت رؤيته للارض قبل البيع وحدث الزرع بينهما تناخراً فتقاعه فان كان عالماً بالزرع فلا خيار له (ولا يمنع الزرع) المذكور (دخول الارض في يد المشتري وضمائه اذا حصلت التخلية في الاصح) والثاني يمنع كما تمنع الامتعة المشحونة بها الدار من قبضها وقرئ الاول بأن تقرير الدار متأت في الحال (والبذر) بالذال المعجمة (كالزرع) فالبذر الذي لا يثبت لثباته ويؤخذ دفعة واحدة لا يدخل في بيع الارض ويبقى الى أوان الحصاد ومثله القلع فيما يقطع وللمشتري الخياران جهله فان تركه البائع له سقط خياره وعليه القبول ولو قال أخذه وأفرغ الارض سقط خياره أيضاً ان أمكن ذلك في زمن يسير والبذر الذي يدوم كنوى التخل وبرز السكرات ونحوه من البقول حكمه في الدخول في بيع الارض حكم الشجر (والاصح) انه لا أجره للمشتري مدة بقاء الزرع) الذي جهله وأجاز كالأجر له في الاجارة في العيب والثاني وصححه في الوجيزه الاجرة قال في السبب لان المنافع متميزة عن العقود عامية أى فليست كالعيب وفي أصل الروضة قطع الجمهور بأن لا أجره وقيل وجهان الاصح لا أجره وظاهر ان الزرع يبقى الى أوان الحصاد أو القلع (ولو باع أرضاً مع بذر أو زرع) بها (لا يفرد بالبيع) عنها أى لا يجوز بيعه وحده كالخطة في سنبها وسبأ في فهمي مستورة كالبذر (بطل) البيع (في الجميع قطعاً) للعهل بأحد المقصودين وتعذر التوزيع (وقيل في الارض قولان) أحدهما الصفقة فيها بجميع الثمن وذكر في المحتررو البذر بعد صفقة الزرع وقتقه في المنهاج قبل لتعود الصفقة اليه أيضاً فيخرج بها ما روى قبل العقد ولم يتغير وقد رعى أخذه فانه يفرد بالبيع ولم ينسب في الدقائق على ذلك وقد أطلق البذر في الروضة كأصلها (ويدخل في بيع الارض الحجارة المخلوقة فيها) والمبنية (دون المدفونة) كالكنوز (ولا خيار للمشتري ان يعلم) الحال (ويلزم البائع النقل) المسبوق بالقلع وتسوية الارض ولا أجره عليه لمدة ذلك وان طالت (وكذا ان جهل) الحال (ولم يضر قلعهما) لا خيار له ضرر تركها أولاً ويلزم البائع النقل وتسوية الارض ولا أجره عليه لمدة ذلك (وان ضرر) قلعهما (فله الخيار) ضرر تركها أولاً (فان أجاز لزوم البائع النقل

الضهير (قول) المتن المخلوقة فيها والمبنية أى لثباتها ثم ان كاتبا يضر ان بالغراس والبناء والارض مما تقصد لذلك ثبت الخيار (قول) المتن ان هم كسائر العيوب (قول) المتن ويلزم البائع النقل بخلاف الزرع فان له أمداً ينتظر ثم انه يلزمه ذلك وان كان تركها لا يضر (قول) المتن ولم يضر أى بان كان القلع لا ينقص الارض وليس لزمه أجره هذا محصل ما في الاستوى نقلاً عن الرافي وهو عند التأمل يشكك على قول الشارح الآتي ولا أجره عليه لمدة ذلك (قوله) ضرر تركها أم لا يستثنى من الشق الثاني ما لو تركها البائع للمشتري فان خياره يسقط ويكون ذلك اعراضاً لا تمليكاً فله الرجوع ومتى رجع عاد الخيار فان وجد اعطاه وبصيغة تمليك فلا رجوع وكذا الحكم في الزام البائع بالنقل شرطه عدم تركها للمشتري أعني عند انتفاء ضرر التركة

(قول) المتن وفي وجوب أجرة الخ أي في حالة الجهل (قول) المتن أحكمها تجب الخ هذا يشبه كل بما سلف من عدم وجوب الأجرة في الزرع مطلقا قال السبكي فان فرق بأن الزرع يجب ابقاؤه بخلاف الحجارة قلنا مدة تفريغ الحجارة كمدة الزرع (٢٨٠) (قوله) بقوله بعثك الخ بخلاف

ما لو اتنى في البيع لفظ البستان (قول) المتن يحيط بها وصف للساحات بدليل تكديها وتعريف الابنية ويستفاد من ذلك دخول السور وربما يستفاد منه أيضا دخول الابنية الخارجة عنه المتصلة به لانه عترف الابنية فعمت ونكر الساحات ووصفها (قول) المتن المنصوبة أي المركبة خرج المصلاوعة (قول) المتن ومفتاح غلق لوباع سفينة ففي دخول آلتها المنفصلة هذان الوجهان قال الاستوى وهل تشترط رؤية المفتاح وشيأ العبد على القول بدخولها محل نظر (قوله) والخلاف في الاعلى مبنى قيل أشار المتن الى ذلك بتعبيره هنا بالاصح وفيما سلف بالصحيح (قول) المتن قلت الاصح لا تدخل شيأ العبد أي كسرج الدابة * فرع * الحلقة في اذن العبد وكذا الخاتم في أصبعه والنعل في رجليه والحلى باذن الجارية لا يدخل قطعاً وقيل على الخلاف * فرع * باع شجرة دخل عروقها وورقها أي لانها معدودان من أجزائها فيدخل ولو يابسين الا اذا شرط القطع فلا تدخل العروق (قول) المتن وفي ورق التوت الخ أما ورق الخنا والنسلة فالوجه فهمهما عدم الدخول صريح بالاول الماوردي والرويانى والثاني القهوي (قول) المتن أو القطع مؤنة القطع والقلع على المشتري (قول) المتن البقاء لكن لو فرغت بجانبها شجرة أخرى هل يستحق البقاء لها الخا قالها بالغصن والعروق أو يؤمر بقطعها أو يفرق بين ما جرت العادة باستخلافه وعدمه أو تبقى مدة الاصل

وتسوية الارض) بأن يعيد التراب المزال بالقلع مكانه قاله في المطلب (وفي وجوب أجرة المثل مدة النقل أوجه أحكمها تجب ان نقل بعد القبض لا قبله) لان النقل المفوت للنفعة مدته جنائية من البائع وهي مضمونة عليه بعد القبض لا قبله في المريح والثاني تجب مطلقا بناء على انه يضمن جنائمه قبل القبض والثالث لا تجب مطلقا لان اجازة المشتري رضا بتلف المنفعة مدة النقل ويجرى الخلاف في وجوب الارش فيما لو بقي في الارض بعد التسوية عيب (ويدخل في بيع البستان) بقوله بعثك هذا البستان (الارض والشجر والحيطان) لانه لا يسمى بستانا بدون ذلك (وكذا البناء) الذي فيه يدخل (على المذهب) وقيل لا يدخل وقيل في دخوله قولان وهي الطرق المتقدمة في دخوله في بيع الارض (و) يدخل (في بيع القرية) بقوله بعثك هذه القرية (الابنية وساحات يحيط بها السور) وفي الاشجار وسطها الخلاف السابق الصحيح دخولها (للازارع) أي لا تدخل (على الصحيح) كالحولف لا يدخل القرية فانه لا يحتث بدخوله فزارعها وفي النهاية انها تدخل وقال ابن كج ان قال بحقها دخلت والا فلا قال الرافعي وهما غريبان وعبر في المحرر بالصحيح (و) يدخل (في بيع الدار) بقوله بعثك هذه الدار (الارض وكل بناء) بها (حتى حمامها) لانه من مراقبها ولو كان في وسطها أشجار ففي دخولها الخلاف السابق وحكي الامام أوجها ثالثا ان كثرت بحيث يجوز تسمية الدار بستانا لم تدخل والادخلت (للا منقول كالذلول والبكرة) يسكون الكاف (والسرير) والحمام الخشب (وتدخل الابواب المنصوبة وحلقها) بفتح الحاء وأغلقها (والاجانات) المثبتة بـ كسر الهمزة وتشديد الجيم ما يغسل فيها (والرف والسلم) بفتح اللام (المسهرات وكذا الاسفل من حجرى الرخا) يدخل (على الصحيح) لثباته والثاني لا يدخل لانه منقول وانما أثبت لسهولة الارتفاق به كي لا يتزعزع عند الاستعمال (والاعلى) من الجحزين (ومفتاح غلق) بفتح اللام ما يغلق به الباب (مثبت) يدخلان (في الاصح) لانهما تابعا لشئ مثبت والثاني لا يدخلان نظرا الى انهما منقولان والخلاف في الاعلى مبنى على دخول الاسفل صريح به في الشرح والمحرر وأسقطه من الروضة كالمهاج قيل وأسقط منه تقييد الاجانات بالمثبتة وحكاية وجه فيها وفي المسئلتين بعدها ولفظ المحرر وكذا الاجانات والرفوف المثبتة والسلام المسهرة والتحتاني من حجرى الرخا على أصح الوجهين وفهم المصنف ان التقييد وحكاية الخلاف لما ولياه فقط (و) يدخل (في بيع الدابة تعلمها) لاتصالها بها (وكذا ثياب العبد) التي عليه تدخل (في بيعه في الاصح) لا يعرف كالحجج الغزالي (قلت الاصح لا تدخل ثياب العبد) في بيعه (والله أعلم) كما قال الرافعي ان صاحب التهذيب وغيره رخصه مستدركه تصحيح الغزالي بقوله لكن الى آخره وقيل يدخل سائر العورة دون غيره والامة كالعبد قاله في شرح مسلم (فرع) اذا (باع شجرة) رطبة (دخل عروقها وورقها وفي ورق التوت) المبيع شجرة في الربيع وقد خرج (وجه) انه لا يدخل لانه كثره سائر الاشجار اذ يربى به دود القز وهو ورق الايض الا انى قاله ابن الرفعة في الكفاية والمطلب وفي ورق السبق وجه من طريق انه لا يدخل لانه يغسل به الرأس (وأغصانها الا اليابس) فلا يدخل لان العادة فيه القطع فهو كالثمرة (ويصح بيعها بشرط القلع أو القطع وبشرط البقاء) ويتبع الشرط (والاطلاق يقتضى البقاء) للعادة (والاصح انه لا يدخل) في بيعها (المغرس) بكسر الراء

قط احتمالاً لبعض المتأخرين قال ابن الرفعة والذي يعلم استخلافه كشجر الموز ولا شئ في وجوب بقاءه (قول) المتن والاصح الخ هذا الخلاف جار فيما لوباع ارضا فيها ميت مدفون هل يبقى له مكان القبر أم لا كما قاله الرافعي في أول الدفن أو استثنى لنفسه شجرة فيها

(قوله) حيث أقيمت بالشرط أو الإطلاق (قوله) والثاني تدخل الخ انظر مكان العروق ما حكمه على هذا (قوله) بطل قال الأذري بحثا إلا أن يكون له فيه غرض (قول) المتن فإن تأبير يقال أبرت النخل آبره أرا كأكلت آكل أكلأ كلا وبالتشديد أيضا ككلم بكلم تكليما ثم المعنى في الحكم المذكور أن عند عدم التأبير تكون مسترة كالخل وعند وجوده تكون كالولد المنفصل لظهورها قال في الروضة وحيث حكمنا بأن الثمرة للبائع فالصحيح ما نفسه للمشتري (٢٨١) قال في شرح الروض وكذا العرجون فيما يظهر (قوله) في ذلك يرجع إلى قول المتن

للبيع وما بعده من المتن (قوله) تشقيق أي في وقته (قوله) ولذلك عدل المصنف الخ أي لأن مؤبرة تستدعي فعل فاعل (قول) المتن ثمرة المراد به ما يقصد من تلك الأصول مطعوما كان أو مشموما ثم من هذا الذي يخرج بلا نور الجوز والفستق قاله الرافعي رحمه الله (قوله) أي زهر على أي لون كان (قوله) وفي التهذيب أي فحينئذ لا يكون حكم البروز فيها كالتأبير في تبعية ما لم يبرز لأبرز (قول) المتن وما خرج في نور الخ من هذا القسم الرمان واللوز قال الاسنوي وكذا اللورد لانه يخرج في كمال ينفتح عنه أقول هو كذلك ولكن هل يلحق غير المنفتح منه بالمتفتح أم لكل حكمه الذي في التهذيب الثاني كالتين والذي في التنبيه الأول كالتأبير (قول) المتن ان لم تعتقد الثمرة لانها كلعذومة (قول) المتن ولم يتأثر اعتبار التناثر وقع في الوجيز والروضة والذي في التنبيه وغيره اعتبار ظهوره من نوره وهو أقيس * تنبيه * حكم التناثر كالتأبير في أن غير المتناثر يتبع المتناثر صرح به في الارشاد نعم اللورد ألحقه في التهذيب بالتين فلكل حكمه وفي التنبيه بالتأبير فيتبع غير المنفتح المنفتح (قوله) لاستناره بالقشر الأبيض أي فكان استنارها بعد الانعقاد بالنور شبهها باستنار ثمر النخل بعد التأبير بالقشر الأبيض (قوله)

أي موضع غرسها حيث أقيمت لأن اسمها لا يتناولها (لكن يستحق) المشتري منفعتها ما بقيت الشجرة) والثاني يدخل لاستحقاقه منفعتها لا إلى غاية وله على هذا إذا انقلعت أو قلعتها ان يغرس بدلها وأن يبيع المغرس (ولو كانت) الشجرة المبعة (باب في لزوم المشتري القلع) للعادة فلو شرط ابقاءها بطل البيع بخلاف شرط القلع أو القطع وتدخل العروق عند شرط القلع دون شرط القطع فتقطع فيه عن وجه الأرض قال ذلك جميعه المتولى وسكت عليه في الروضة كأصلها (ومثرة النخل المبيع) أي طلعها (ان شرطت للبائع أو المشتري عمل به) تأبرت أولا (والا) أي وان لم تشرط لواحد منهما بأن سكت عنها (فان لم تأبر منها شيء فهي للمشتري والا) أي وان تأبر منها شيء (فللبائع) أي فهي جميعها له والأصل في ذلك ما روى الشيخان عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع مفهومه انها اذا لم تؤبر تكون الثمرة للمشتري إلا أن يشترطها البائع وكونها في الأول للبائع صادق بأن تشترط له أو يسكت عن ذلك وكونها في الثاني للمشتري صادق بمثل ذلك وألحق تأبير بعضها بتأبير كلها بتبعية غير المؤبر للمؤبر لما في تتبع ذلك من العسر والتأبير تشقيق طلع الاناث وذو طلع الذكور فيه ليجئ رطبها أجود مما لم يؤبر والعادة الاكتفاء بتأبير البعض والباقي يتشقق بنفسه وينبت ريح الذكور رايه وقدا لا يؤثر شيء ويتشقق السكل والحكم كالمؤبر اعتبارا لظهور المقصود ولذلك عدل المصنف عن قول المحرر لم تكن مؤبرة الى ما قاله وشمل طلع الذكور فانه يشقق بنفسه ولا يشق غالبا وفيما لم يشقق منه وجهه انه للبائع أيضا لانه لا ثمرة له حتى يعتبر ظهورها بخلاف طلع الاناث (وما يخرج ثمره بلا نور) بفتح النون أي زهر (كتين وعنب ان برز ثمره) أي ظهر (فللبائع والا فللمشتري) اعتبارا لبروزه بتشقق الطلع وفي التهذيب فيما اذا ظهر بعض التين والعنب دون بعض ان ما ظهر للبائع وما لم يظهر فللمشتري قال الرافعي وهو محل التوقف وعبارة الروضة وفيه نظر ثم ما في التهذيب في المذهب والتممة والبحر (وما خرج في نوره ثم سقط) أي نوره (كشمش) بكسر الميمين (وتفاح فللمشتري ان لم تعتقد الثمرة وكذا ان انعقدت ولم يتناثر النور في الاصح) الخاقانها بالطلع قبل تشققه والثاني يلحقها به بعد تشققه لاستناره بالقشر الأبيض فتكون للبائع (وبعد التناثر للبائع) جز ما لظهورها وعدل عن قول المحرر يخرج المناسب للتقسيم بعده كانه لثلاثيته بما قبله (ولو باع نخلات بستان مطلعة) بكسر اللام أي خرج طلعها (وبعضها) من حيث الطلع (مؤبر) دون بعض (فللبائع) أي فطلعها الذي هو الثمرة له كما تقدم اتحاد النوع أو اختلف وقيل في المختلف ان غير المؤبر للمشتري لان اختلاف النوع تأثيرا في اختلاف وقت التأبير (فان أفرد ما لم يؤبر) بالبيع (فللمشتري) طلعها (في الاصح) لما تقدم والثاني هو للبائع اكتفاء بدخول وقت التأبير عنه وهذا الفرع فيما اذا اتحاد النوع كافي الروضة كأصلها (ولو كانت)

٧١ ل الح المناسب للتقسيم أي لأن الذي خرج وسقط نوره لا يناسبه قوله ان لم تعتقد الثمرة الخ (قول) المتن ولو باع نخلات أما النخلة الواحدة فكذلك بالاولى (قول) المتن مؤبر الاحسن ان يقول تأبر كاسلف له التعبير بهذه المادة (قول) المتن فللبائع كذلك له ما طلع بعد ذلك ثم هذه المسئلة علت عما تقدم ولكن الغرض تفصيل ذلك الحكم (قوله) والثاني الخ قال في المطلب يشترط في هذا ان يكون في اقليم واحد في مكان متحد الطبع ولو اختلف المالك كان باعه نخله ونخل غيره وأحدهما مؤبر دون الآخر فلكل حكمه وان اتحاد البستان كذا نقله الأذري ثم قال وفيه نظر من وجوه لعل منها انه كبيع عيد جمع ثمن فلا يصح

(قوله) للعادة لم يقل وفاء بالشرط كما قال غيره إشارة إلى أن الشرط انما احتمل هنا نظرا للعادة (٢٨٢) ثم تطهير هذا اعتبار النقد الغالب والمنازل

المعتادة في الاجارة للتركوب (قوله) واهمال الدين زاد ما لاسنوى واعجامهما أيضا

* (فصل يجوز بيع الثمر الخ) * (قول) المتن بشرط قطعه أى بالاجماع لانه اذا جاز هذا الشرط قبل بدو صلاح فبعده أولى (قوله) وفي الاطلاق خالف أبو حنيفة في حالة الاطلاق فقال انه يقتضى

القطع حالا ومنع أيضا من شرط الابقاء قال لانه ينافى التسليم ورد بأن التسليم بالتخلية (قول) المتن لا بشرط القطع فشرط ثم رضى البائع بالابقاء جار اذا مضت مدة قبل قطعه فان طالبه به فيها وأخرزته الاجرة والا فلا * فرع * ولو

جرت العادة بقطعه حصر ما مشلا فهل يغنى ذلك عن الشرط محل نظر (قوله) كحصرم وبلغ أخضر قال الأذرى بشكل على هذا قولهم بعهدة بيع البطيخ قبل بدو صلاحه بشرط القطع فان البطيخ قبل بدو صلاحه لا تنفع فيه (قول) المتن لا

ككثيرى وجوز (قوله) بعد ظهور الثمر أى بعد تأبره في النخل مثلا وقبل بدو الصلاح (قوله) لما فيه من الحجر نظر بعضهم فيه بأنه شرط لا غرض فيه فينبغي أن يلغى ولا يضر العقد كشرط أن لا يأكل الا كذا * تنبيه * لو بيع البطيخ أو الباذنجان ونحوهما قبل بدو الصلاح

مع أصوله فالاصح على ما دل عليه كلام الرافعى انه كبيع الثمر مع الشجر وقبل لا بد من شرط القطع اضعف أصوله (قول) المتن ويجرم بيع الزرع الخ روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى

عن بيع ثمرة النخل حتى ترهى والسنبيل والزرع حتى يبيض ويأمن العاهة ثم المراد بالزرع ما ليس بشجر فيدخل البقول (قول) المتن بعد جعله

لاسنوى طرفا للثمر والزرع (قول)

التخلات المذكورة (في بستانين) أى المؤبرة في بستان وغير المؤبرة في بستان (فالاصح افراد كل بستان بحكمه) لان لاختلاف البقاع تأثيرا في وقت التأبير والثاني هما كالبستان الواحد وسواء تباعدا أم تلاصقا ولو باع نخلة بعض طلعها مؤبرا للكل وطأها مؤبرا تهدم أن التأبير بنفسه كالمؤبر فيما ذكر (واذا بقيت الثمرة للبائع) بالشرط أو غيره كما ذكر (فان شرط القطع لزمه والا) بأن شرط الابقاء أو أطلق (فله تركها الى) زمن (الجداد) للعادة وهو يفتح الجيم وكسرهما واهمال الدين في الصحاح القطع ومسئلة شرط الابقاء الصادق بها اللفظ خبر يده على المحترق والروضة وأصلها واذا جاء وقت الجداد لم يمكن من أخذ الثمرة على التدريج ولا من تأخيرها الى نهاية التضج ولو كانت من نوع يعتاد قطعه قبل التضج كلف القطع على العادة (ولكل منهما) أى المتبايعين فى الابقاء (السقي ان انتفع به الشجر والثمر ولا منع للأخرونه وان ضررهما لم يجز الارضاها) أى المتبايعين (وان ضرر أحدهما) أى ضرر الشجر ونفع الثمر أو العكس (وتسارعا) أى المتبايعان فى السقي (فسخ العقد) لتعذر امضائه الا بضرار بأحدهما (الا أن يسامح المتضرر) فلا فسخ حينئذ (وقبل لطالب السقي) وهو البائع فى الصورة الاولى والمشتري فى الثانية (أن يسقى) ولا يسالى بضرر الآخر لانه قد رضى به حين أقدم على هذا العقد فلا فسخ على هذا أيضا وعلى الفسخ الفاسخ البائع أو الخالك وجهان فى المطلب (ولو كان الثمر يتصرف رطوبة الشجر لزم البائع أن يقطع) الثمر (أويسقى) الشجر دفعا لضرر المشتري

* (فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه) * وسيأتى تفسيره (مطلقا) أى من غير شرط (وبشرط قطعه وبشرط ابقائه) روى الشيخان عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال واللفظ للخيارى لا يتبايعوا الثمر حتى يبدو صلاحها وفى لفظ لمسلم يتبايعوا وفى رواية له صلاحه وفى أخرى له يتبعوا وصلاحه أى فيجوز بعد بدو صلاحه وهو صادق بكل من الاحوال الثلاثة وفى الاطلاق وبشرط الابقاء يبقى الى أوان الحد الا يعرف (وقبل الصلاح ان يبيع منفردا عن الشجر لا يجوز) البيع للعديت المذكور (الابشرط القطع) فيجوز اجماعا (وان يكون المقطوع متفعلا به) كحصرم (لا ككثيرى) بفتح الميم المشددة وبالمثلثة الواحدة كثرأذ كره الجوهرى فى باب الرأى زاد الصغاني كثيرا وكثيريات وكثيرية أى بكسر الراء فيها وذكروا هذا الشرط المعلوم من شروط المبيع للتنبيه عليه (وقيل ان كان الشجر للمشتري) كأن اشتراه أو لا بعد ظهور الثمر (جاز) بيع الثمرة (بلا شرط) لانها يجتمعان فى ملكه فيشبه ما لو اشتراه معا (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (فان كان الشجر للمشتري وبشرطنا القطع) كما هو الاصح (لم يجب الوفاء به والله أعلم) اذ لا معنى لتسكينه قطع ثمرة من شجرة وفى الروضة لو قطع شجرة عليها ثمرة ثم باع الثمرة وهى عليها جاز من غير شرط القطع لان الثمرة لا تبقى عليها فيصير كشرط القطع (وان يبيع) الثمر (مع الشجر) بثمن واحد (جاز بلا شرط ولا يجوز بشرط قطعه) لما فيه من الحجر عليه فى ملكه والفارق بين الجواز هنا والمنع فى بيع الثمر من مالك الشجر تبعية الثمر هنا للشجر ولو قال بعثك الشجر بعشرة والثمر يرد بنا لم يجز الا بشرط القطع أى لانه فصل فانتفت تبعية ذكره الرافعى فى باب المساقاة استشهدا وأسقطه من الروضة (ويجوز بيع الزرع الاخضر فى الارض الا بشرط قطعه) كالتمر قبل بدو صلاحه وفى المحترق القطع أو القلع (فان يبيع معها أو) وحده (بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط) كفاى الثمر مع الشجر أو الثمر بعد بدو صلاحه (ويشترط لبيعه) الجائز بعد الاشتداد (وبيع الثمر بعد) بدو (الصلاح ظهور المقصود) ليكون مرثيا (ككتين وعنب) لانهما عمالا كماله (وشعير) لظهوره فى سنبله (وما لا يرى حبه

(قوله) ويحجب بأنه الخ أقول قد يؤيد هذا أن الغالب على قوت الحجاز في ذلك الزمن الشعر (قول) المتن بكلام هو جمع وكذا أكمة وأكام وأصكام والواحد ككم بكسر الكاف وكامة وهذا اعترض على المنهاج في قوله الآتي كما أن بأن الصواب كان أو كما متسان (قوله) كما في الرمان منه أيضا الباذنجان هذا في الثمار ومثاله في الزرع العلس (قول) المتن ولا يصح في الأعلى أي سواء كان على وجه الشجر أو الأرض هذا ولكن قد حكى الربيع أن الشافعي مر ببيغداد فأعطاه كسرة يعني قطعة من درهم فاشتري بها فولا أخضر واعترض بأن هذا ان مع فهو قد مر وبأن الربيع انما صحبه بمصر (٢٨٣) (قول) المتن وبدو صلاح الثمر الخ الذي في المحترز وغيره ان بدو صلاح يحصل بظهور مبادئ النضج

والخلاوة غير أن تلك المبادئ تكون فيما لا يتلون بأن يتوه ويلين وفيها يتلون بأن يأخذ في الحجرة أو السواد مثلا وصنيع المنهاج مخالف لذلك فانه جعل ظهور مبادئ النضج والخلاوة قسيما للتلون (قول) المتن النضج هو بالضم والفتح مصدر نضج بالكسر (قوله) انه لا حاجة اليه الى آخره ما نقله عنه عن تكملة الصحاح كاللذليل لذلك (قول) المتن ويكفي الخ وجهه ان اشتراط بدو صلاح الجميع فيه مسرعا على العباد وذلك لان الباري سبحانه وتعالى من علينا بأن الثمار تطيب شيئا فشيئا فلوا شرط ذلك أدى الى أن لا يساع شي منها أو تساع الحبة بعد الحبة (قوله) متحدة الجنس قيل أشار الى ذلك المؤلف بقوله بعضه ثم ظاهر كلامهم الا كفاء بدو في حبه أو سنبله فقط وفيه نظر (قول) المتن لزمه سقيه ثم قوله ويتصرف مشتريه هذا ان أصلان لمسئلة الجوائح الآتية قد ما عليها فالأصل الأول مؤيد للتقديم والأصل الثاني مؤيد للتجديد (قوله) لأن السقي من تمة التسليم الخ ايضا حان البائع كانه التزم البقاء الذي استحقه المشتري بالنقل وهو لا يتم الا بالسقي (قول) المتن ويتصرف الخ أي لانه لما كان الثمر متروكا الى هذه جعلنا قبضه

كالخطة والعدس) بفتح الدال في السنبل لا يصح بيعه دون سنبله) لاستناره (ولامعه في الجديد) لان المقصود مستر بما ليس من صلاحه والقديم الجواز لما روى مسلم عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنبل حتى يبيض أي يشتد فيجوز بعد الاشتداد ويحجب بأنه في سنبل الشعير جمعاً بين الدليلين (ولابأس بكلام) بكسر الكاف وحاء الطلع وغيره (لا يزال الا عند الاكل) كما في الرمان فيصمغ بيه في قشره لان بقاءه فيه من مصلحته وفي الروضة يصمغ بيه طلع النخل مع قشره في الاصمغ (وماله كما أن كالجوز واللوز والباقى) بتشديد اللام مقصوراً أي القول (يساع في قشره الاسفل ولا يصح في الأعلى) لاستناره بما ليس من صلاحه بخلافه في الاسفل (وفي قول يصح ان كان رطباً) لتعلق الصلاح به من حيث انه يصون الاسفل ويحفظ رطوبة اللب وفي الروضة كأصلها يجوز بيع اللوز في القشر الأعلى قبل انعقاد الاسفل لانه مأكول كله كالتفاح ونقله في شرح المهذب عن الاحصاء ثم المنع في الصور المذكورة ونحوها قيل مبنى على منع بيع الغائب وقيل ليس مبنى عليه لان المبيع في بيع الغائب يمكن رده بعد الرؤية نصفته وهنالك لا يمكن ذلك قال في الروضة هذا أصح (وبدو صلاح الثمر طهور مبادئ النضج والخلاوة فيما لا يتلون) منه بأن يتوه ويلين كما في المحترز وغيره وكان المنصرف رأى في اسقاطه انه لا حاجة اليه مع ما قبله وفي تكملة الصحاح للصفا في قوله ثمر النخل والغناب اذا امتلا ماء وتبدأ النضج وقوله فيما لا يتلون متعلق بظهور وبدو (وفي غيره) وهو ما يتلون أي بدو الصلاح فيه (بأن يأخذ في الحجرة أو السواد) أو الصغرة كالبلخ والغناب والاحصاء بكسر الهمزة وتشديد الجيم والشمس وغير الثمر بدو صلاح الحب منه باشتداده والقناب كبره بحيث يؤكل (ويكفي بدو صلاح بعضه وان قل) لبيع كله من شجرة أو أشجار متحدة الجنس فان اختلف كرتب وغناب بدا الصلاح في أحدهما فقط وجب شرط القطع في الآخر (ولو باع ثمر بستان أو بستانين بدو صلاح بعضه) واتحد الجنس (فعلى ما سبق في التأخير) فيتبع ما لم يبدو صلاحه مبدءاً لصلاحه في البستان أو كل من البستانين فان بدا صلاح بعض ثمر أحدهما دون الآخر فقبل بالتبعية أيضاً لاجتماعهما في صفة والأصح لا فلا بد من شرط القطع في ثمر الآخر (ومن باع مبدءاً لصلاحه) من الثمر كما في المحترز وغيره ومثله الزرع وأبقى (لزمه سقيه قبل التخلية وبعدها) قد وما ينوبه ويسلم من التلف والفساد لان السقي من تمة التسليم الواجب فلو شرط على المشتري بطل البيع لانه خلاف قضيه ثم البيع يصدق مع شرط القطع ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية أخذاً من تعليل يأتي (ويتصرف مشتريه بعدها) أي التخلية من كل وجه (ولو عرض مهلكاً بعدها كبرد) أوحتر (الجديد أنه) أي المبيع (من ضمان المشتري) لقبضه بالتخلية والقديم من ضمان البائع لما روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه

قبل تلك المدة بالتخلية لشبهه فيها بالعقار وقال الاسنوي نعم لو باع الثمر بعد أو ان الجداد فقد تقدم في الكلام على القبض ان كلام الرافعي هنالك يقتضي توقف قبضه على النقل وهو متجه (قول) المتن كبرد قيل يجوز أن يقرأ بفتح الراء بالفتح أيضاً ثم في المثال إشارة الى ان تكون تلك الجائحة سماوية فلو غصب أو سرق كان من ضمان المشتري قطعاً عند الاكثرين (قوله) لقبضه روى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار اتيها فكثرت له فقال صلى الله عليه وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك ولان التخلية كفت في جواز التصرف فلتسكن كافية في نقل الضمان كما في العقار

(قوله) ولا فرق على القولين الخ لا خفاء أن الذي يشترط قطعه لا يكون قبضه إلا بالقطع والنقل وقد علل الجديد أولاً بأن القبض يحصل بالتخلية فكيف التوفيق بين هذا وأدلة (قوله) هذه الطريقة يراد بها أحد القولين وهي الأرجح والثانية من ضمان المشتري والثالثة من ضمان البائع (قوله) في البيع قبل بدو الصلاح أي وهو الآتي في قول المتن ولو بيع قبل صلاحه بشرط قطعه الخ (قول) المتن فلو تعيب أي بعد التخلية لكن يجب تقيد به بما إذا لم يشترط القطع والا فلا خيار ولا فسخ بالتلف (قوله) لأن الشرع الخ يؤخذ (٢٨٤) من هذه العلة أن محل ثبوت الخيار إذا لم

يشترط القطع وكذا يقل في الانقاس
ترك السقي الآتي (قول) المتن فأولى
أى فيكون الخلاف هنا متباعداً على ذلك
الخلاف وهذه المسئلة حكى فيها الرافعى
ثلاث طرق أظهرها هنا على القولين
والثانية القطع بأنه من ضمان المشتري
والثالثة من ضمان البائع وقدره عليها
السارح في قوله والرافعى ذكر الخ ثم
لا يخفى أن كلام المصنف لا يفيد الطريقة
الثالثة هنا بل ينافيها (قول) المتن لم
يصح أى لاتقاء القدرة على التسليم
(قول) المتن ثمرة الضمير يرجع للمشتري
(قول) المتن بل بتخير المشتري أى لأن
الاختلاف أعظم ضرراً من إبقاء العبد
كذا علل الرافعى وقضيته التحاقه
بالعيوب فتعين الفورية (قوله) والثانى
ينسخ المحصح الشيخ أبو اسحاق
والقاضى أبو الطيب والغزالي والشاشى
وابن ابى عصرون وغيرهم وكذا المصنف
فى نكت الوسيط قال الاستوى ولم يقل
الرافعى ترجيح الأول سوى عن الوجيز ثم
صرح برجحانه فى كسبه قبحه التوى
رحمه الله (قوله) فان توافقا الخ يريد
انه لا خيار للمشتري هنا بخلاف ما قبل
التحلية كما سبق (قول) المتن بصفاه
أى خالصة من التين فيكون من قاعدة
مدحوجة مع الاستتار فى الاولى أيضاً
ولو باع الشعر فى سنبله بخطه صافية

وسلم أمر بوضع الجوائح وأجيب بحمله على الاستحباب قال في أصل الروضة ولا فرق على القولين بين أن يشترط القطع أم لا وقيل إن شرطه كان من ضمان المشتري قطعاً لتفريطه بترك القطع ولأنه لا علة بينهما إذ لا يجب السقي على البائع في هذه الحالة وقيل هو في شرط القطع من ضمان البائع قطعاً لأن ما شرط قطعه فقبضه بالقطع والنقل فقد تلف قبل القبض انتهى والرافعي ذكر هذه الطرق في البيع قبل بدو الصلاح وجرى بانها بعد بدو ظاهر عدل إليه المصنف تنميماً للمسئلة ولو كان مشتري الثمر مالك الشجر كان من ضمانه بلا خلاف لا تقطاع العلائق ولو تعيب بالجائحة فلا خيار له على الحديد ولو عرض المهلك قبل التخلية فالتلف من ضمان البائع فان تلف الجميع انفسخ البيع أو البعض انفسخ فيه وفي الباقي قولان فريقان الصفة (فلو تعيب بترك البائع السقي فله) أي المشتري (الخيار) وان قلنا الجائحة من ضمانه لأن الشرع ألزم البائع التهمة بالسقي فالتعيب بتركه كالتعيب قبل القبض ولو تلف بتركه السقي انفسخ البيع قطعاً وقيل لا ينفسخ في القديم فيضمنه البائع بالقيمة أو المثل (ولو بيع قبل بدو صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك) بالجائحة (فأولى بكونه من ضمان المشتري) مما لم يشترط قطعه بعد بدو الصلاح لتفريطه بترك القطع المشروط وهذه المسئلة مزیدة على الروضة مذكورة في أصلها كما تقدم (ولو بيع ثمر) أوزرع بعد بدو الصلاح (يغلب تلاحقه واختلاف حادثه بالوجود كسنتين وقتاً) وبطخ (لم يصح) البيع (الأن يشترط المشتري قطع ثمره) أوزرعه عند الاختلاف فيصح البيع حينئذ ويصح فيما يندر تلاحقه البيع مطلقاً وبشرط القطع والتبعية فالتم يتفق القطع في الأول حتى اختلط فهو كالاختلاط في الثاني وقد ذكره بقوله (ولو حصل الاختلاط فيما يندرفيه) أي قبل التخلية (فالظاهر أنه لا ينفسخ البيع بل يتخير المشتري) بين الفسخ والاجازة والثاني ينفسخ لتعذر تسليم المبيع وعلى الأول وهو يتخير المشتري قال (فإن سمح له البائع بما حدث سقط خياره في الاصح) والثاني لا يسقط لما في قبول المسموح به من المنه ولو حصل الاختلاط بعد التخلية فأحد الطرفين القطع بعدم الانفساخ وأصحهما فيه القولان فان قلنا لا انفساخ فان توافقا على شيء فذاك وإلا فالقول قول صاحب اليد في قدر حق الآخر وهو المشتري أو البائع وجهان مبنيان على أن الجوائح من ضمان المشتري أو البائع وفي ثالث اليد لهما (ولا يصح بيع الحنطة في سنبليها بصفة) من التبن (وهو المحاقلة ولا يصح) (الرطب على النخل ثمر وهو المزابنة) روى الشيخان عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة وفسر بماد كرو والمعنى في البطلان فيهما عدم العلم بالمائة وتريد المحاقلة أن المقصود من المبيع فهم استورج باليس من صلاحه (ويرخص في العرايا وهو بيع الرطب على النخل بتمر في الأرض أو العنب في الشجر بربيب) روى الشيخان عن سهل بن أبي حنيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالتمر ورخص

ولو باع الشعير في سبيله بجنطة صافية جاز ويقبض الخنطة بالنقل والشعير بالتخمية ولو باع الزرع قبل ظهور الحب بالحب جاز لانه حشيش غير مطعوم (قوله) في وفسر بما ذكرنا الرافعي فان كان التفسير من النبي صلى الله عليه وسلم فذاك وان كان من الراوى فهو أعرف من غيره (قوله) عدم العلم بالمائة الح أما عدم العلم في الاولى فظاهر وأما في الثانية فلان المائة انما تعبر حال الجفاف (قوله) نهى عن بيع الثمر بالتمر الاولى بالناء المتبعة والثانية بالمائة وقوله بخمرها يحور فيه الفتح والكسر والفتح أشهر وعلى كل فالمراد به المخروص قال ذلك كاه في شرح مسلم

(قوله) في أظهر قولييه والقول الثاني يجوز في خمسة أيضا وأما أكثر منها فلا يجوز قطعاً بل هو خرافة (قوله) وقيل كيبعه لرجل يعلم أن الذي سلف أن الصفقة تتعدد بتعدد البائع قطعاً وتعدد المشتري على الأصح وهذا عكس ذلك ووجهه أن الرطب هنا هو المقصود ومحل الخرص وهو تخمين وقد دخل في ملكه (٢٨٥) (قول) المتن بالفقراء المراد بهم من لا نقد بأيديهم وإن كانوا أغنياء بغيره * (باب اختلاف المتبايعين) *

(قول) المتن على صحة البيع اقتصر عليه لأجل الترجمة والأفلا يتخص ذلك بالبيع بل سائر عقود المعاوضات كذلك ثم عبارة بردها مالواختلافاً في عين المبيع والتمن بها فإنه لا تحالف والعبارة صادقة به (قول) المتن كيفيته خرج مالواختلافاً فيه نفسه كان قال بعت فقال بل وهبت كإسائي آخر الباب (قول) المتن أو صفته أو جنسه (قول) المتن أو قدر المبيع أي أو جنسه أو صفته (قول) المتن وفي قول بالمشتري لأنه نص في الصداق على البداة بالزوج وهو كالمشتري ولقوة جانبه يكون المبيع في ملكه (قول) المتن وفي قول يتساويان لأن كلا منهما مدع ومدعى عليه فلا ترجيح (قوله) فيتخير الحاكم أي كمالو تداعيا عينا في يدهما فإن الحاكم يبدأ بمن شاء منهما (قوله) وقيل يقرع أي كمالو آتيا إلى مجلسه وقوله وقيل يقرع عطف على قوله فيتخير (قول) المتن والصحيح أنه يكفي الح أي لأن مني أحدهما في ضمن منبته فإزاء التعرض في اليمين الواحدة للنفى والاثبات ولأنه أقرب إلى فصل الخصومة ثم فضية العبارة جواز العدول إلى اليمينين (قول) المتن ويقدم النفى لأن الأصل بين المدعى عليه (قوله) ومقابل الصحيح الخ وجهه أن كلا منهما مدع ومدعى عليه (قوله) ثم البائع عليه قال الأسنوي لأحاجة إليه بعد حلفهما على النفى بل يكفي بذلك

العرايا أن تباع بخرصها يأكلها أهلها رطباً وقيس العنب على الرطب يجامع أن كلا منهما زكوى يمكن خرصه ويدخر يابسه (فيما دون خمسة أوسق) بتقدير الخفاف بمثله فيباع مثلاً رطب بتخلات عليها يجيء منه جافاً أربعة أوسق خرصاً بأربعة أوسق ثم روى الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شك داود بن الحصين أحذر رواه فأخذ الشافعي بالأقل في أظهر قولييه وتقديره في زكاة النساء أن الخمسة ألف وستمائة رطل بغدادية وهي ثلثمائة صاع (ولو زاد) على مادونها (في صفقتين) كل منهما دونها (جاز) وكذا لو باع في صفقة لرجلين يخص كلا منهما دونها ولو باع رجلاً لرجل فهو كبيع رجل لرجلين وقيل كيبعه لرجل (ويشترط التقاض) في المجلس (بتسليم التمر كيلاً والتخلية في النخل) وسكت عن شرط الماثلة للعلم به فإن أكل الرطب فذلك وإن جفف وطهرت تفاوت بينه وبين التمر فإن كان قدر ما يقع بين السكيلين لم يضر وإن كان أكثر فالعقد باطل (والأظهر أنه لا يجوز) أي بيع مثل العرايا (في سائر الثمار) كالجوز واللوز والمشمس ونحوها مما يدخلها متفرقة مستورة بالأوراق فلا يتأتى الخرص فيها والثاني يمنع ذلك ويقسمها على الرطب كما قيس عليه العنب (و) (الأظهر أنه) أي بيع العرايا (لا يختص بالفقراء) لا إطلاق الأحاديث فيه والثاني يختص بهم لما روى عن زيد ابن ثابت أن رجلاً لا محتاجين من الأنصار شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرطب يأتي ولا نقد بأيديهم يتنازعون به رطباً يأكلونه مع الناس وعندهم فضل قوتهم من التمر فخص لهم أن يتناعوا العرايا بخرصها من التمر ذكره الشافعي في الام بغير أسناد ورواه البيهقي في المعرفة بأسناد منقطع وأجيب بأن هذا حكمة الشرعية ثم قد عديم الحكم كما في الرمل والاضطباع في الطواف

(باب اختلاف المتبايعين)

(إذا اتفقا على صحة البيع ثم اختلفا في كيفية كقدر الثمن) كإثابة أو تسعين (أو صفته) كصحاح أو مكسرة (أو الأجل) بأن أثبته المشتري ونفاه البائع (أو قدره) كشر أو شهرين (أو قدر المبيع) كهذا العبد وقال المشتري والثوب (ولا يثبت) لأحدهما (تخالفاً فيحلف كل) منهما (على نفى قول صاحبه وإثبات قوله) يبدأ بالبائع وفي قول بالمشتري وفي قول يتساويان (وعلى هذا) (فيتخير الحاكم) فيمن يبدأ به منهما (وقيل يقرع) بينهما فيبدأ بمن خرجت قرعته واختلف جميعه في الاستحباب دون الاشتراط (والصحيح أنه يكفي كل واحد) منهما (بيمين تجمع نفيًا وإثباتًا) ويقدم النفى فيقول (البائع في قدر الثمن مثلاً والله ما بعت بكذا ولقد بعت بكذا) ويقول المشتري والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا هذه عبارة التنبه وعدل الباعن قول المحرر كالشرح وإنما بعت بكذا لأنه لأحاجة إلى الحصر بعد النفى ومقابل الصحيح أنه لا بد من يمين للنفى ويمين للاثبات فيحلف البائع على النفى ثم المشتري عليه ثم البائع على الإثبات ثم المشتري عليه كإدراكه في الوجيز والوسيط (وإذا اختلفا فالصحيح أن العقد لا يفسخ بل إن راضياً) بما قاله أحدهما فظاهر بقاء العقد بذلك

٧٣ ل ج وعبارته يحلف أحدهما على النفى ثم تعرض اليمين على الآخر أن حلف على النفى اكتفياً بذلك وإن نكل حلف الأول بيمين الإثبات وقضى له وإن نكل الأول عن النفى حلف الآخر على النفى والاثبات وإن نكل كليهما توقفنا انتهى بمعناه (قول) المتن فالصحيح الخ لأن غاية اليمينين أن يكونا كاليمينتين المتعارضتين

(قول) المتن وقيل انما يفسخه الحاكم لانه فسخ مجتهد فيه كالعنة ولا نالنا نعم الظالم منهما وتفويض الفسخ الى الظالم بعيد (قوله) ومقابل الصحيح الخ أي كاي يفسخ النكاح بعد اللعان (قول) المتن ثم على المشتري رد البيع والموتة (قول) المتن فان كان وقفه الخ فيه اشارة الى جواز الفسخ بعد التلف والى انه لا فرق بين التلف الحسى والشرعى (قول) المتن فقيمة يوم التلف قال السبكي لان الفسخ يرفع العقد من حبه وقبل التلف لم يتعلق للبائع حق (قوله) لحدوث الزيادة الخ كان مراده من هذا ما قال غيره لانها ان كانت يوم القبض أقل فالزيادة حدثت في ملك المشتري وان كانت يوم القبض أقل فهو يوم دخوله في ضمانه (قوله) على الاول (٢٨٦) يرجع الى قوله يوم العقد (قوله)

(والا فية سخانة أو أحدهما أو الحاكم) أي لكل منهم الفسخ (وقيل انما يفسخه الحاكم ومقابل الصحيح انه يفسخ بالتخالف (ثم) بعد الفسخ أو الانقضاء (على المشتري رد البيع) ان كان باقيا في ملكه (فان كان وقفه أو أعتقه أو باعه أو مات لزمه قيمته وهي قيمة يوم التلف) وما في معناه من البيع أو غيره (في أظهر الأقوال) والثاني قيمة يوم القبض لانه يوم دخوله في ضمانه والثالث أقل القيمة يوم العقد ويوم القبض لحدوث الزيادة في ملك المشتري على الاول ولما تقدم في الثاني والرابع أقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف وقوله الأقوال تبع فيه المحرر وفي الروضة كأصلها في القيمة المعتبرة أو وجه وقال الامام أقوال (وان تعيب رده مع ارشده) وهو مانع من قيمته كما يضمن كله بغيره ولو كان مثليا فوجهان أحدهما في الحاوى وجوب القيمة أيضا وفي المطلب المشهور وجوب المثل (واختلاف وارثهما كهما) أي كاختلافهما فيما تقدم فيجوز الوارث لقيامه مقام المورث (ولو قال بعته بكذا فقال بل وهبته فلا تخالف) اذ لم يتفقا على عقد (بل يخلف كل على نفي دعوى الآخر فاذا حلفا رده مدعى الهبة بزوائده) أي لزمه ذلك (ولو ادعى صحة البيع والآخرفساده) كان ادعى اشتغاله على شرط مفسد (فالاصح تصديق مدعى الصحة بيمينه) لان الظاهر معه والثاني تصديق مدعى الفساد بيمينه لان الأصل عدم العقد الصحيح (ولو اشترى عبدا) وقبضه (فجاء بعد معيب ليرده فقال البائع ليس هذا المبيع صدق البائع) بيمينه لان الأصل مضي العقد على السلامة (وفي مثله في السلم) وهوان يقبض المسلم المؤدى عن المسلم فيه ثم يأتي بمعيب فيقول المسلم اليه ليس هذا المقبوض (يصدق المسلم في الاصح) بيمينه ان هذا هو المقبوض لان الأصل بقاء شغل ذمة المسلم اليه والثاني يصدق المسلم اليه بيمينه كالبائع ويجرى الوجهان في الثمن في الذمة اذا قبض البائع المؤدى عنه ثم جاء بمعيب هل يصدق هو أو المشتري باليمين

(باب) * في معاملة العبد

ومثله الامة (العبدان لم يؤذن له في التجارة لا يصح شراؤه بغير اذن سيده في الاصح) لانه محجور عليه لحق السيد والثاني يصح لتعلق الثمن بالذمة ولا يجزى للسيد فيها وقطع بعضهم بالاول (ويسترده) أي المبيع على الاول (البائع سواء كان في يد العبد أو) يد (سيده) لانه لم يخرج عن ملكه (فان تلف في يده) أي في يد العبد (تعلق الضمان بذمته) فيطالب به بعد العتق (أو في يد السيد للبائع تضمينه) لوضع يده (وله مطالبة العبد) أيضا لذلك لكن (بعد العتق واقتراضه كشرائه) في جميع ما تقدم (وان أذن له في التجارة تصرف بحسب الاذن فان أذن) له (في نوع لم يتجاوز) فيبيع فيه ويشتري ويستفيد بالاذن فيها ما هو من لوازمها وتوابعها كالنشر والطى وحمل المتاع الى

والرابع وجه ذلك بان يده ضامنة كالاستام والمقبوض بعقد فاسد (قول) المتن كهما لانما يمين في المال فكانت كاليمين في دعوى المال ثم الحكم كذلك ولم يسبق للمورثين اختلاف (قوله) فيجوز الوارث في الاثبات على البت وفي النفي على نفي العلم (قول) المتن بزوائده أي المتصلة والمنفصلة (قول) المتن صحة البيع مثله غيره من عقود المعاوضات (قول) المتن تصديق مدعى الصحة من صور ذلك أن يقول بعثك بألف فيقول بل بربق خرو ونحو ذلك قال القاضي اذا صدقنا البائع لا يمكننا قبول قوله في الثمن بل يجبس المشتري حتى يبين ما يكون ثمنان فان وافق البائع فيما بينه والاتحافا

(باب العبدان لم يؤذن الخ) *

(قوله) لانه محجور عليه الخ علل أيضا بأنه لو صح لم يثبت الملك له لانه ليس اهلاله ولا سيده يعرض في ذمته لعدم رضاه ولا في ذمة العبد لما فيه من حصول أحد العوضين لغيره من يلزمه الآخر (قوله) والثاني يصح اختاره السبكي قياسا على المفسر قال لانا نقول ان تعلق المال بذمته عيب بخلاف أبي حنيفة فانه قال بذلك والعجب انه مع ذلك صح شراؤه قال ومن قال بصحة قبول الهبة والوصية يلزمه

ان يقول هنا بالهبة ثم هذا الوجه نسب للجمهور والظاهر على هذا الوجه ان شراؤه يقع للسيد (قوله) ولا يجزى للسيد الخ الحائوت ولذا قال الامام لا احكام للسادات على ذمم عبيدهم ولا يملكون الزام ذممهم مالا حتى لو أجبره على الضمان لم يصح وان كان محل الديون التي تلزم بالاذن الكسب وهو ملك السيد لانه لا استقلال ما لم يتحقق التعلق بالذمم (قول) المتن بعد العتق لا قبله لانه معسر (قول) المتن كشرائه أي لانه معاوضة مالية بخلاف النكاح فانه لا يصح جزما (قول) المتن تصرف بالاجماع (قول) المتن فان أذن الخ يستفاد من التعبير بان أن تعين النوع ليس بشرط لانها تستعمل فيما قد يقع وقد لا يقع بخلاف اذا

(قول) المتن النكاح عبارة المحرر أن ينكح عدل عنها ليفيد عدم انكاحه لعبد التجارة بخلاف ينكح فإنه قاصر على عموم هذا سواء كانت الياء مضمومة أو مفتوحة (٢٨٧) (قول) المتن ولا يؤثر بالفتح والهم (قول) المتن ويقبل اقراره أى ولو لا بعضه (قول) المتن ومن عرف رق

عبد خرج مجهول الرق والحرية فتجوز معاملته (قول) المتن حتى يعلم أراده ما يشمل الظن بقريضة العطوف على السماع من السيد ففيه جمع بين الحقيقة والمجاز (قوله) لأنه قد ينشأ الخ أجيب بأن تكليف السماع من السيد أو شهادة البيعة فيه خرج (قول) المتن هذا الخلاف أى والتعليل ماسلف ولود كذلك الشارح لم الاوجه كلها كما فعل الاسنوى ولعله أفرده لكونه تعليل الاصح ولغايرته ماسلف في اللفظ بخلاف تعليل الوجهين الاخيرين فإنه آت هنا بلفظه ومعناه (قول) المتن ولازمة سيده كالنفقة في النكاح (قول) المتن من مال التجارة ولو تصرف فيه السيد بالبيع أو الهبة أو الاعتاق نظر ان اذن العبد والغرماء جازوا الا فلا (قول) المتن من كسبه كالمهر وموئن النكاح (قوله) في الاصح يرجع الى قوله يكون في ذمة العبد (قوله) مما يكسبه العبد ان كان المراد قبل الحجر فظاهر وان كان المراد بعد الحجر لزمه أن تكون المطالبة مفرعة على ضعيف أو تضعيف ما في أصل الروضة المعزوف في الشرح للتهذيب وهذا الاحتمال الثاني يرشد الى أن مراده قوله وعلى ما في التهذيب الخ (قوله) لأنه ليس باهل للملك عبارة غيره لأنه مملوك فأشبهه بهيمة (قوله) وله الرجوع قال الاسنوى حتى لو كانا عبد في ذلك كلاهما لا آخر كان

الخالق والرذال العيب والمخاصمة في العهدة (وليس له) بالاذن فيها (النكاح) لانها لا تتناولها (ولا يؤثر نفسه) وله أن يؤثر مال التجارة كعبيدها ووثاها ودوابها (ولا ياذن لعبد في التجارة) فان أذن له السيد فيه جاز وأضافة عبد التجارة اليه لتصرفه فيه (ولا يتصدق) ولا ينفق على نفسه من مال التجارة لأنه ملك السيد (ولا يعامل سيده) يعاشره لأن تصرفه ليس له بخلاف المكاتب (ولا ينجز له باباقه) فله التصرف في البلد الذي أتى اليه الا اذا خص السيد الاذن بهذا البلد (ولا يصير) العبد (مأذون له) بسكون سيده على تصرفه (وانما يصير مأذوناً باللفظ المدال على ذلك) (ويقبل اقراره) أى المأذون (بديون المعاملة) وتؤدى مما سيأتى ذكره وأعاد المصنف المسئلة في باب الاقرار في تيسيم (ومن عرف رق عبد لم يعامله) أى لم يحجزه أن يعامله (حتى يعلم الاذن) له (بسماع سيده أو بيعة أو شيوخ بين الناس) حفظ الماله (وفي الشيوخ وجهه) انه لا يكتفى في جواز معاملته لأنه قد ينشأ عن غير أصل (ولا يكتفى قول العبد) أنا مأذون لأنه منهم في ذلك (فان باع مأذون له) سلعة مما في يده (وقبض الثمن فتلّف في يده فخرجت السلعة مستحقة) للغير (رجع المشتري ببذلها) أى بدل ثمنها وفي الروضة كأصلها والمحرر ببذله أى الثمن (على العبد) لأنه المباشر للعقد (وله مطالبة السيد أيضاً) لان العقد له فكأنه البائع والقابض للثمن (وقيل لا) يطالبه لأنه بالاذن للعبد أعطاه استقلالاً (وقيل ان كان في يد العبد وفاء فلا) يطالب السيد لحصول الغرض بما في يده والا فيطالب (ولو اشترى) المأذون (سلعة في مطالبة السيد بثمنها هذا الخلاف) وجهه مطالبة ان العقد له فكأنه المشتري (ولا يتعلق دين التجارة برقبته) أى المأذون (ولا ذمة سيده بل يؤدى من مال التجارة) أصلاً ورجحاً (وكذا من كسبه بالاصطباذ ونحوه) كالاختطاب (في الاصح) والثاني لا يؤدى منه كسائر أموال السيد ثم ان بقى بعد الاداء شيء من الدين يكون في ذمة العبد الى ان يعتق فيطالب به ولا يتعلق بكسبه بعد الحجر في الاصح في أصل الروضة وعزاه في الشرح للتهذيب ومقابلته ينبغي أن يكون في ذمة العبد واستشكل في المطلب الجمع بين عدم التعليق بذمة السيد وبين مطالبة بما تقدم اذ لم يكن في يد العبد وفاء أى من أين يؤدى ويحجب بأنه يؤدى مما يكسبه العبد بعد ادائه ما في يده كما صححه الامام وعلى ما صححه في التهذيب من ان الباقي يكون في ذمة العبد لا يتأق مطالبته السيد به (ولا يملك العبد بتقليد سيده في الاظهر) الجديد لأنه ليس باهل للملك والقديم يملك بتقليد السيد لحديث الشيخين من باع عبداً وله مال فله البائع الا ان يشترطه المتاع دل اضافة المال اليه على انه يملك وأجيب بأن الاضافة فيه للاختصاص لا للملك وعلى القديم هو ملك ضعيف لا يتصرف العبد فيه الا باذن السيد وله الرجوع فيه متى شاء وهل يقبل للعبد أو يحتاج الى قبوله وجهان في كتاب البيع من التهمة مبنيان على القولين في اجباره على النكاح بأن يقبله السيد به غير رضاه فعلى المنع الرجوع يحتاج الى قبول العبد التملك ولا يملك بتقليد الاجنبي قال الرافعي في بابي الوقف والظهار بلا خلاف وفي المطلب ان جماعة أجروا فيه القولين منهم المارردى والقاضى الحسين وقول المصنف الاظهر عدل اليه عن قول المحرر كالشرح الجديد للتصريح بالترجيح وفي أصل الروضة الاظهر الجديد

(كتاب السلم)

التمليك لثاني ويكون رجوعاً ولو ألتف العين المملوكة متلف فهل تكون القيمة للسيد وينقطع حق العبد أو تنقل القيمة الى العبد أم أقتطعها الاقطاع قاله الرافعي رحمه الله *(كتاب السلم)*

(هذه خاصته) أخذوا عن إسقاط قول غيره بلفظ السلم الماتن من إيراد بيع الموصوف في الذمة بلفظ البيع (قول) الماتن مع شروط البيع الخ لماسلف قريشاً في التعريف من أن السلم بيع (قول) الماتن وقال السبكي سبعة تسليم وأس المال وكون المسلم فيه ديناً مقدوراً على تسليمه معلوم القدر معروف الأوصاف والعلم بقدر رأس المال وبيان موضع التسليم قال ابن أبي شيبة أن يحذف كون المسلم فيه ديناً لأنه ركن مذكور في الحد وكونه مقدوراً على تسليمه معروف الأوصاف ومعلوم القدر لأن ذلك يرجع إلى القدرة على التسليم والعلم المشتركين في أصل البيع نعم فيها تفاصيل هنا فيحسن ذكرها أما الذي لا بد منه فتسليم رأس المال ومعرفة المقدار إذا كان مهناً على قول وبيان موضع التسليم انتهى (قول) الماتن رأس المال الخ فلو تخار أو تفرق قبل القبض بطل أو بعد قبض البعض (٢٨٨) صح بقطعه ولو قبض المسلم فيه الحال

ويقال فيه السلف (هو بيع موصوف) بالجزء (في الذمة) هذه خاصته المتفق عليها ويختص أيضاً بلفظ السلم في الأصح كما سيأتي (يشترط له مع شروط البيع) المتوقف صحته عليها ليصح هو أيضاً (أمور أحدها تسليم رأس المال) وهو الثمن (في المجلس فلو أطلق) في العقد كان قبيل أسلمت اليك ديناراً في ذمتي في كذا (ثم عين وسلم في المجلس جاز) ذلك وصح العقد لوجود الشرط ولو تفرق قبل التسليم بطل العقد (ولو أحال) المسلم (به وقبضه المحال) وهو المسلم إليه (في المجلس فلا) يجوز ذلك لماسياً في وهو القبض فيه يقبض عن غير جهة السلم فلا يصح العقد (ولو قبضه) المسلم إليه في المجلس (وأودعه المسلم) في المجلس (جاز) ذلك وصح العقد ولو رده إليه عن دين قال أبو العباس الروياني لا يصح أي العقد لأنه تصرف فيه قبل انبرام ملكه عليه وأقره الشيخان قالا ولو أحال المسلم إليه رأس المال على المسلم ففترق قبل التسليم بطل العقد وان جعلنا الحوالة قبضاً لأن المعتبر في السلم القبض الحقيقي انتهى ويؤخذ من ذلك صحة العقد في التسليم قبل التفرق على خلاف ما تقدم في أحالة المسلم والفرق ما وجهها به المتقدم من أن القبض فيه يقبض عن غير جهة السلم أي بخلافه هنا (ويجوز كونه) أي رأس المال (منفعة) كان يقول أسلمت اليك منفعة هذه الدار شهراً في كذا (وتقبض قبض العين) في المجلس لأنه الممكن في قبضها فيه فلا يعكر على هذا ما تقدم أن المعتبر في السلم القبض الحقيقي وهذه المسئلة مذكورة في الشرح ساقطة من الروضة (وإذا) فسخ السلم بسبب بقبضه كانقطاع المسلم فيه عند حلوله (ورأس المال باق استرده بعينه) سواء عين في العقد أم في المجلس (وقيل للسلم إليه رتبته إن عين في المجلس دون العقد) لأنه لم يتناولوه وعورض بأن المعين في المجلس كالعين في العقد ولو كان تالفارجع إلى بدله وهو المثل في المثلي والقيمة في التقويم (ورؤية رأس المال) المثلي (تكفي عن معرفة قدره في الظاهر) كالثمن وقد تقدم في البيع والثاني لا يصح في بل لا بد من معرفة قدره بالكيل في الكيل والوزن في الموزون والذرع في المذروع لأنه قد يتلف وينسخ السلم فلا يدرى بم يرجع واعترض باتيان مثل ذلك في الثمن والبيع أما رأس المال المتقوم فتكفي رؤيته عن معرفة قدره قطعاً وقيل فيه القولان ومحلهما إذا تفرق قبل العلم بالقدر والقيمة ولا فرق علم ما بين السلم الحال والمؤجل (الثاني) من الأمور المشروطة (كون المسلم فيه ديناً) كما فهم من التعريف السابق (فلو قال أسلمت اليك هذا الثوب في هذا العبد) قبل

في المجلس لم يغن عن تسليم رأس المال بل لو كان له في ذمته دراهم فجعلها رأس مال سلم وقبض المسلم فيه الحال في المجلس لم يقد ذلك العلة (قول) الماتن جاز أي كنظيره من الصرف وبيع الطعام بالطعام ثم إذا كان الثمن في الذمة حكمه في اشتراط الوصف حكم الثمن (قول) الماتن ولو قبضه وأودعه الخ قياساً على سائر أمواله وقياساً للمسلم على غيره (قوله) لا يصح نازع في ذلك الأذري وغيره وقالوا العلة مقرعة على عدم صحة تصرف المشتري مع البائع في المبيع زمن الخيار والأصح خلافه قال الأذري في هذا الباب وقد سلف أن أحد المتصارفين إذا اقترض من الآخر ما قبضه ورده إليه عما بقي عليه أن الأصح والنصوص العلة فهذا أولى ونقل عن قنابى القاضي البطالان في مسئلة الشارح لأن البغوى قال عقب ذلك قلت الأصح العلة لأنه تصرف من المشتري باذن البائع في زمن الخيار (قوله) من أن القبض الخ بل لو قال له سلمه له عن جهة السلم لم يكف لأن ذلك يكون بطريق التوكيل عن المحيل والشخص لا يكون

وكيف لا في إزالة ملكه وهو المال المدفوع فإن باقباضه يزول ملك المقبض عنه ثم على كل تقدير الحوالة باطلة لكونها مانعة من قبض فليس رأس المال (قول) الماتن ويجوز الخ أي كما جعلها ثناً وصداقاً وأجرة وغير ذلك (قوله) فلا يعكر تفريع على قوله لأنه الممكن (قول) الماتن ورؤية رأس المال الخ لكن يكره (قوله) والذرع في المذروع الخ هذا مع قوله السابق المثلي يقتضي أن المذروع يكون مثلياً أي وليس كذلك كما سيأتي في الغصب أن المثلي ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه (قوله) لأنه قد يتلف الخ فان قلت فإذا فرغنا على الأول وعرض مثل هذا كيف الحال قلت القول قول الغارم وهو المسلم إليه ثم محل القولين إذا تفرق قبل العلم بالقدر والقيمة جزمنا كما سيأتي في كلام الشارح (قوله) بالتقدير يرجع إلى قول الماتن قدره في الظاهر وقوله والقيمة يرجع إلى قوله عن معرفة قيمته (قول) الماتن كون المسلم فيه ديناً أي لأن لفظ السلم والسلف موضوع لذلك ثم المراد بالشرط ما لا بد منه لأن كونه ديناً دحل في الحقيقة فليس خارجاً كما يسمى شرطاً

فيه الأئمة الثلاثة لئلا انه اذا جاز مؤجلا
ففي الحال أجوز لانه عن الغرر أبعده
(قول) المتن العلم بالاجل أي فلا يصح
بالميسرة خلافا لابن خزيمة ولا بالحصاد
والدراس وقدوم الحاج خلافا لما لك لنا
الآية وحديث الى أجل معلوم والقياس
على مجي الطر وقدوم زيد (قول) المتن
فالعين الخ شهر والعرب واحد ثلاثون
وواحد تسع وعشرون الا اذا الحجته فانه
تسع وعشرون وخمس وسدس فانسنة
العربية ثلثمائة وأربعة وخمسون وخمس
وسدس يوم وشهور الفرس كل واحد
ثلاثون الا الاخير فخمسة وثلاثون وأما
شهور الروم فالثاني والسابع والتاسع
والثاني عشر ثلاثون ثلاثون والخامس
ثمانية وعشرون وربع يوم والسبعة
الباقية أحد وثلاثون فتكون سنتهم
ثلثمائة وخمسة وستين وربع يوم فاذا صار
الربع أكثر من نصف زد في الخامس
تقتصر أيام الخامس تسعة وعشرين

٧٣ ل هـ وأيام السنة ثلثمائة وستة وستين يوماً والمسريانية كالر ومئة الا في السمية ويجوز التوقيت بالشيروز والمهرجانات
والاول وقت نزول الشمس برج الميزان والثاني وقت نزولها برج الحمل ويجوز أيضاً بصح النصارى وظهر اليهود وهما عيداهما اذا لم يختص بغيرهما
الكفار ونص الشافعي على المنع وأخذنا بطلابه بعضهم يجوز من مواقيتهم (قوله) ولا يتم اليوم الخ أي خلافاً للامام حيث قال لو عقد وقد بقي
من صفر لحظة وأجل ثلاثة أشهر فنقص الريعان وجمادى حسب الريعان بالاهلة ويضم جمادى الى اللحظة من صفر ويكمل من جمادى الآخر
يوم اللحظة قال الامام عقب هذا وكنت أودتوا كفى بهذه الاشهر فها عريية كوامل قال الراعي والتي تنساه نقله المتولى وغيره وقطعوا بالحلول
بانسلاخ جمادى انتهى وقوله بانسلاخ جمادى أي اذا كان ناقصاً كما هو صورة المسئلة فلو تم وكان العقد وقت الزوال مثلاً من اليوم الاخير من صفر حل
بزوال اليوم الاخير من جمادى واعلم ان اذا اكتفينا بالثلاثة الاشهر النواقص تكون تلك اللحظة التي من صفر معتبرة أيضاً على
الاشهر ولا ينقصها من الشهر الاخير

بشرط كون المسلم فيه الخ) * (قوله) وفي الموجد الخ جالف في ذلك أبو حنيفة رضي الله عنه فاشترط القدرة فيه من العقد الى المحل لنا
الله صلى الله عليه وسلم قدم ما لم يند في فوجدهم يسلفون في الثمار الستين والثلاث ومن البين (٣٩٠) انقطاعها في هذه المدة وذهب مالك الى

الاشتراط عند العقد والمحل فقط ولو غلب على الظن حصوله بمسقة كالقدر الكثير من الباكورة فهو معجز عنه شرعا (قوله) بما سياتي يرجع الى قوله ونازع الرافي (قول) المتن في الاظهر هذا الخلاف جار ولو كان سبب الانقطاع بتقصير المسلم البع في الاعطاء وقت المحل أو موته قبل الحلول أو غيبة أحد العاقدين وقت الحلول ثم حضر فوجده انقطع في حال الغيبة بعد المحل (قوله) يتعلق بالذمة أي وكان كافلا للمشتري بالثمن (قوله) ويأتي الخ من ثم قيل لوقال المؤلف لم يتغير حكم الانقطاع في الاصح كما في الروضة كان أولى (قوله) الناشئ بلك البلدة قيد بهذا التوطئة لقوله الآتي ولو وجد في غير ذلك البلد (قوله) بثن غال بحث الاسنوى ان المراد ارتفاع الاسعار وهو مع ذلك بثن مشله والا فلا يجب كمالا يجب على الغاصب (قوله) ولا ينفخ السلم قطعاً قال الاذرى مراده لا ينفخ قطعاً بل يثبت الخيار وان كان يمنع اراد العقد عليه كما صرح هو به انتهى (قوله) وهناك الماثلة عبارة غير بخلاف الرويات فان الغالب عليها التعبد (قوله) لأن ذلك يعز وجوده وكذا المصاب اذا اشترط وزنها كذا يعز مع الذي يعتبر فيها من الصفات العرض والطول وغير ذلك بخلاف الخشب لا مكان نخته ثم المصاب يعتبر فيها العذم الذرع كالبن (قول) المتن والرمان وكذا البيض والرايح والبقول (قوله) مفسداً متقدماً نقل في شرح الروض عن السبكي وغيره ان محل ذلك اذا شرط الوزن لكل واحدة بخلاف ما اذا قال مائة بطيخة وزن جملتها كذا فانه يصح اتفاقا

(قول) المتن وكذا كيلا أى قياسا على الجبوب (قوله) لكن يشترط الخ الظاهر اننا لو قلنا بالاول اشترطنا هذا أيضا (قول) المتن ان لم يكن معتادا زادا لاسنوى ولم يعلم قدر الذى يحويه (قوله) ويلغوشرط ذلك الكيل قال الاسنوى المراد بالتعيين تعيين الفرد من المكاييل أما تعيين نوع المكيال بالغلبة أو بالتصيص فلا بد منه (قوله) لانه يتقطع وكذا لا يجوز السلم فى لبن غنم بأغنامها أو صوفها أو وبرها أو سمها أو جبنها نص عليه والاصل فى ذلك ما روى عبد الله بن سلام رضى الله عنه ان زيدا بن سعدة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا محمد هل لك أن تبغى تمر معلوما الى أجل معلوم من حائط بنى فلان فقال لا يا يهودى لا أبيعك من حائط مسمى الى أجل مسمى ولكن أبيعك وسوقا مسماة الى أجل مسمى وزيد بن سعدة أسلم وشهد المشاهد (٢٩١) مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما من علامات النبوة شئ الا وقد عرفته فى وجه محمد صلى الله

عليه وسلم (قوله) خلقوه عن الفائدة كتعيين المكيال أى فيفسد العقد فى وجهه ويصح فى آخره ويلغوا الشرط وهو الاصح (قول) المتن معرفة الاوصاف أى للعاقدين وعبدلن كالمسيح ثم هو معطوف على المسئلة أول الفصل (قول) المتن التى يختلف بها الغرض لان القيمة تختلف بسببها وقول الشارح وينضبط بها المسلم فيه هو بمعنى قول السبكى من هذا الشرط يؤخذ ان شرط المسلم فيه أن يكون مما ينضبط بالصفات المذكورة ونبهه أيضا على انه لا بد من أن يراد فى الضابط من الاوصاف التى لا يدل الاصل على عدمها يخرج نحو القوة والكتابة والضعف والامية فى العبد وانه يخرج بالتى يختلف بها الغرض نحو التكلم والشكل والسمن فى الرقيق (قوله) وينضبط صريح به لانه مستفاد من المذكور قبله وليلا ثم قول المتن الآتى فلا يصح الخ الذى هو نتيجة الشرط المذكور (قول) المتن وذكرها الضمير فيه يرجع الى قوله ومعرفة الاوصاف (قول) المتن على وجه الخ لان السلم غرر فلا يجوز الا فيما يوثق بنفسه (قوله)

الشافعى (وكذا) يصح السلم فيما ذكر (كيلا فى الاصح) والثانى لا لتجافيه فى المكيال ولا يجوز بالعدد (ويجمع فى اللبن) بكسر الباء (بين العدو والوزن) فيقول مثلاً ألف لينة وزن كل واحدة كذا لانه يضرب عن اختيار فلا يعزوا الامر فى وزنه على التقريب قال فى الروضة ان الجمع فيه بين العدو والوزن اشترطه انحراسا نون ولم يعتبر العراقيون أو معظمهم الوزن ونص الشافعى فى الام على انه مستحب فيه ولو تركه فلا بأس لكن يشترط أن يذ كرطوله وعرضه وثخاته وانه من طين معروف (ولو عين كيلا ففسد) السلم (ان لم يكن) ذلك الكيل (معتادا) كالكوز لانه قد يتلف قبل المحل ففيه غرر بخلاف ما لو قال بعثك ملى هذا الكوز من هذه البصرة فانه يصح فى الاصح لعدم الغرر والسلم الحال كلؤلجل أو كاليصع وجهان وقطع الشيخ أبو حامد بأنه كلؤلجل (والا) بأن كان الكيل معتادا (فلا) يفسد السلم (فى الاصح) ويلغوشرط ذلك الكيل لانه لا غرض فيه ويقوم مثله مقامه والثانى يفسد لتعرض الكيل للتلف والوجهان جاريان فى البيع (ولو أسلم فى ثمر قرية صغيرة) أى فى قدر معلوم منه (لم يصح) لانه قد يتقطع فلا يحصل منه شئ (أو عظيمة صح فى الاصح) لان ثمرها لا يتقطع غالبا والثانى يقول ان لم يفتد تو يعا فسد خلقوه عن الفائدة كتعيين المكيال بخلاف ما اذا أفاده كعقلى البصرة فانه مع معقلى بغداد صنف واحد وكل منهما يمتاز عن الآخر بصفات وخواص (و) يشترط لجهة السلم (معرفة الاوصاف التى يختلف بها الغرض اختلافا ظاهرا) وينضبط بها المسلم فيه (وذكرها فى العقد على وجه لا يؤدى الى عزة الوجود فلا يصح) السلم (فما لا ينضبط مقصوده المختلط المقصود الاركان) التى لا تنضبط (كهريسة ومججون وغالية) هى مركبة من مسك وعنبر وعود وكافور كذا فى الروضة كأصلها وفى التحرير ذ كر الدهن مع الاولين فقط (وخف) عبارة الرافعى وكذا الخفاف والنعال لاشتمالها على الظهارة والبطانة والحشوا والعبارة تضيق عن الوفا عبد كرا طرفاها وانعطافاتها (وترياق مخلوط) فان كان نباتا واحدا أو حجر اجاز السلم فيه (والاصح صحته فى المختلط المنضبط كعتابى وخز) من الثياب الاول مركب من القطن والحريرو والثانى من الابريس والوبر أو الصوف وهما مقصودا ركانهما (وجبن واقط) كل منهما فيه مع اللبن المقصود الملح والانفحة من مصالحه (وشهد) بفتح الشين وضمها هو عمل النخل

المختلط لو قال من المختلط الخ كان صوابا بالمسيح من أن العتائى والخز يجوز السلم فهما (قوله) عبارة الرافعى يريد انها أولى من عطف المتن الخلف على الهريسة فان قدر العطف على المختلط سهل الامر (قول) المتن وترياق وكذا الشا والحلوى (قوله) والوبر أى وذلك هو النوع الرفيع منه (قوله) وهما مقصودا بالتزير لا بالاضافة (قول) المتن وجبن الخ هذا ليس من نوع العتائى لان المقصود فيها واحد والباقى من مصالحه أو هما وأحد هما خلقه قال الرافعى المختلطات أربع ما قصد اركله ولا ينضبط كالهريسة الثانى هذا الا انه ينضبط كالعتابى الثالث ما كان المقصود واحدا وغيره من مصالحه كالجبن الرابع الخلسقى كالشهد ومن ثم قال الاسنوى ينبغي ان تكون هذه الخمسة معطوفة على المختلط دون العتائى وكان ينبغي ان يقدم الشهد على الاربعة أو يؤخره فرع قال الماوردى لا يجوز السلم فى الكشك (قوله) كل منهما قضية هذا ان الاقط فيه منفحة

(قوله) بشمعه خلقة فكان كالمهر (قول) المن ولا فيما الخ مترتب على قوله في الضابط السابق على وجه لا يؤدي إلى هذه الوجود (قوله) واجتماع الخ تبع في ذلك الرأي لله والله والعراقيون جعلوا ذلك مما لا يمكن ضبطه بالصفة لأن الصفات تختلف ولا تنضب (قول) المتن وجارية واختها وكذا الجارية وعمتها والابن وسختها والجارية الحامل وفي الشاة اللبن قولان والاطهر المنع (٢٩٢)

* فرع * يصح في الحيوان (قوله) في حديث مسلم وكذا يكون أجب في الذمة وصداق أو كما في ابل الدية ومنه ذلك أصحاب الرأي (قوله) ذكره الضمير فيه يرجع إلى قوله كون الخ (قوله) أو محتمل قال الأذري في النفس من هذا شيء لأن الاحتلام مظنة من العاشرة إلى الخامسة عشر والغرض يختلف بذلك (قول) المتن وقدره لو قدره بالاشبار والأذرع قضية كلام الرافعي العجة (قوله) حتى لو شرط كونه الخ الظاهر أن مثل ذلك ما لو شرط أن طوله كذا بلا زيادة ولا نقص واعلم أن الأذري قال الظاهر أن المراد بالبلوغ أول أوانه والافان عشرين سنة يقال له محتمل أيضا (قوله) ويعتمد قول العبد ظاهرا لطلاقه قبول قول العبد والسيد وإن كانا كافرين (قوله) الخماسين هم يبيعون الرقيق والدواب والدالون على ذلك من الخمس وهو الضرب باليد على الكفل (قوله) مع سعتها قال في الخادم شدة سواد العين مع شدة بياضها (قوله) وفي الأبل استرط الماوردى في الأبل والخيل ذكر القذفية قول مبروع أو مشرف (قوله) من تناج بني فلان الخ قال الأذري والصف كالارحسية والمهرية والتنوع كالجناني والعراب انتهى والمهرية نسبة إلى مهرة قبيلة من العرب والارحسية نسبة إلى أرحب قبيلة من همدان (قوله) وفي الطير الخ لو أسلم في السمك وصفه بالسمن والهزال ومصيبه والطرى والمصلح

بشمعه خلقة (وخل تمر أو زبيب) وهو يحصل من اختلاطهما بالماء ومقابل الاصح في السبعة بنى الانضباط فيها قائل كل من الماء والشمع والملح والحري وغيره يقل ويكثر (الخبز) أي لا يصح السلم فيه (في الاصح عندنا لا كثيرين) لأن لمحه يقل ويكثر وتأثير النار فيه غير منضبط والاصح عند الامام ومن تبعه الصحة لأن الملح من مصالحه ومستهلك فيه وتأثير النار فيه منضبط (ولا يصح) السلم (فيما نذر وجوده كحكم الصيد بموضع العزة) أي بالموضع الذي يعز وجوده فيه لا تنقضاء الوفاق بتسليمه (ولا فيما لو استقصى وصفه) الذي لا بد منه في السلم (عز وجوده) لما ذكر (كالؤلؤ الكبار والياقوت) لأنه لا بد منها من التعرض للحجم والشكل والوزن والصفات واجتماع ما يذكر فيها من هذه الاوصاف نادر واحترز بالكبار عن الصغار وقد تقدمت وهي ما يطلب للتداوى والكبار ما يطلب للترين (وجارية وأختها أو ولدها) لأن اجتماعهما بالصفات المشروطة فيهما نادر (فرع يصح) السلم (في الحيوان) لأنه ثبت في الذمة قرضا في حديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم اقترض بكر اقفيس عليه السلم في الأبل وغيرهما من الحيوان (في شرط في الرقيق ذكر نوعه كترك) وروى فان اختلف صنف النوع وجب ذكره في الاظهر (و) ذكر (لونه كأيض) وأسود ويصف بياضه بسمرة أو شقرة) وسواده بصفاء أو كدرة فان لم يختلف لون الصنف لم يجب ذكره (و) ذكر (ذكورية أو أنوثته وسنه) كبن ست أو سبع أو محتمل (وقد طولوا وقصرا) وربعة (وكله على التقريب) وفي الروضة كأصلها والمحرر والامر في السن على التقريب حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلاً بلا زيادة ولا نقصان لم يجز لندوره ويعتمد قول العبد في الاحتلام وكذا في السن أن كان بالغاً والاقول سيده ان ولد في الاسلام والاقول الخماسين نظنونهم (ولا يشترط ذكر الكل) بفتح الكاف والخاء وهو أن يعاوجفون العينين سواداً كالكل من غير احتمال (والسمن) في الجارية (ونحوهما) كالدعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكاثم الوجه أي استدارته (في الاصح) لتسامح الناس باهما لهما وان قال الثاني انها مقصودة لا يورث ذكرها العزة ولا يشترط ذكر الملاحظة في الاصح ويجب ذكر الثبابة والبكارة في الاصح (و) يشترط (في الأبل) والبقرة والغنم (والخيل والبغال والحمير الذكورية والانثى والسن واللون والنوع) أي ذكر هذه الامور في قول في النوع من تناج بني تميم مثلاً فان اختلف تناجهم اشترط التعيين في الاظهر وبين النوع أيضا بالاضافة إلى بلد أو غيره (و) يشترط (في الطير النوع والصغر وكبر الجثة) أي أحدهما في الوسيط وغيره واللون أي ذكر هذه الامور وان عرف السن ذكره أيها (و) يشترط (في اللحم) أن يقول (لحم بقرة) عراب أو جواميس (أو ضأن أو معز ذكر خصي رضيع معلوف أو ضدها) أي أنني خلت فطيم راع والرضيع والغنم من الصغير أما الكبير فنه الخنزير والثني فيذكر أحدهما ولا يكفي في المعلوف العلف مرة أو مرأت بل لا بد أن ينتهي إلى مبلغ يؤثر في اللحم قاله الامام (من نخذ) بأحجام الذال (أو كفت أو جنب) أو غيرها وفي كتب العراقيين من سمين أو هزيل (ويقبل غظه على العادة) فان شرط نزع جاز الشرط ولم يجب قبول العظم ولا فرق في جواز السلم

(قول) المتن وكبر الجثة كان يقول كبير الجثة أو صغيرها (قوله) من سمين أو هزيل ويذكر في لحم الصبي ما يذكر في غيره الا كونه في حصيا أو معلوماً أو ضدهما نعيم بين الصبي وما إذا

(قوله) والبلد لوهين نسج رجل معين بطل الا أن يكون للتعريف (قول) المتن والصفاقة من الصق وهو الضرب (قول) المتن والرقعة هو يوافق ما نقل عن الشافعي لكن في الصحاح الدقيق والرفيق خلاف الغليظ (قوله) المراد الخ غرضه من هذا ان طائفة قالوه لانه مجرّد بحث من المؤلف وأصله (قوله) وفرق المانعون الخ هذا يفيد ان المقصور اذا كان فيه دواء يمتنع أقول خصوصا اذا كان يغلى على النار كما هو موجود ببلاد نابل وفي البعلبكي فيما بلغني (٢٩٣) فان تأنيب النار وأخذها من قواد غير منضبط بل ولو خلا عن الدواء في هذه الحالة ثم المقصور

بالشامثل ذلك فيما يظهر (قوله) في القمص الخ في الهجة يمتنع في الملبوس قال شارحها شيخنا رحمه الله مغسولا كان أو جديدا لانه لا ينضبط فأشبهه الجباب والخفاف المطبقة والصلانيس والثياب المنقوشة صرح بذلك الصميري انتهى وقوله الجباب يؤخذ منه ان السلم في الكبيرة المضربة لا يصح (قول) المتن وعنه قال الاسنوي بكسر العين مصدر عتق بالضم انتهى وفي شرح التهذيب يضم العين (قول) المتن والخنطة وسائر الجيوب الخ قال السبكي عادة الناس اليوم لا يذكرون اللون ولا صغر الجباب وهي عادة فاسدة مخالفة لاص الشافعي والاصحاب فليتنبه لهما (قول) المتن والحداثة قال الاسنوي ولا بد من بيان مرعاه وقوته ورقته (قوله) سككت عن الصحيح الخ قال الاسنوي قضية أصلها المنع ويحوز السلم في الحصى والزجاج والاواني وكذا الآجر في الاصح (قول) المتن والاظهر الخ هو جار في الاكارع ويشترط فيها على قول الجواز بيان كونها من الايدي أو الارجل (قول) المتن في رؤس الحيوان مثلها الاكارع (قول) المتن معولة وكذا غيرها الآتي لا بد في البطلان أن يكون معولا ولكنه استغنى عن شرطه بالثال وأشار الى ذلك بقوله الآتي وفيما صاب منها في قالب (قوله) ويقال فيه طست أي باندال

في اللحم بين الطري والقديد والمطخ وغيره (و) يشترط (في الثياب الجنس) أي ذكره كقطن أو كان وفي الروضة كأصلها والنوع والبلد الذي ينسج فيه ان يختلف به الغرض وقد يغني ذكر النوع عنه وعن الجنس أيضا (والطول والعرض والغلظ والذقة) هما بالنسبة الى الغزل (والصفاقة والرقعة) وهما بالنسبة الى النسج (والنعومة والخشونة) والمراد ذكر أحدهما متقابلا بعد الأولين معهما (ومطابقة) أي الثوب عن القصور وعدمه (يحمل على الخام) دون المقصور لان القصر صفة زائدة (ويحوز) السلم (في المقصور وما صبغ غزله قبل النسج كالبرود والاقص صحنه في المصبوغ بعده قلت الاصح منعه وبه قطع الجمهور والله أعلم) المراد بذلك ما في الروضة كأصلها ان طائفة قالوا بالجواز وهو القياس والمعروف المنع قال الرافعي ووجهه بشيئين أحدهما ان الصبغ عين برأسه وهو مجحول القدر والغرض يختلف باختلاف أقداره والثاني انه يمتنع معرفة النعومة والخشونة وسائر صفات الثوب وقال بعد ذكره ان الجواز القياس ولو صح التوجيهان لما جاز السلم في المصبوغ قبل النسج أيضا وفي الغزل المصبوغ انتهى وفرق المانعون بأن الصبغ بعد النسج يستد الفرج فلا تظهر معه الصفاقة بخلاف ما قبله (فرع) قال الصميري يحوز السلم في القمص والسراويلات اذا ضببت طولها وعرضها وسعة وضيقها (و) يشترط (في الثمر) أن يذكر (لونه ونوعه) كعقل أو برقي (وبلده) كبغداد أو بصري (وصغر الجباب وكبرها) أي أحدهما (وعنه وحداثة) أي أحدهما ولا يجب تقدير المدة التي مضت عليه وفي الرطب يشترط ما ذكر غير الاخيرين (والخنطة والشعير وسائر الجيوب كالتمر) في شروطه المذكورة (و) يشترط (في العسل) أن يقول (جبلي أو بلدي صيفي أو خريفي أبيض أو أصفر ولا يشترط العلق والحداثة) لانه لا يختلف الغرض فيه بذلك بخلاف ما قبله (ولا يصح) السلم (في) اللحم (المطبوخ والمشوي) لاختلاف الغرض باختلاف تأثير النار فيه وتعذر الضبط (ولا يضرن تأثير الشمس) فيحوز السلم في العسل المصفى ما وفي جواره في المصفى بالنار وفي السكر والصابون واللباب بالهمز من غير مد وجها سككت عن الصحيح منهما في الروضة وصحح في تصحيح التنبيه الجواز في كل ما دخلته نار لطيفة ومثل بما ذكر غير العسل وهو أولى ومثله السمن (والاظهر منعه) أي السلم (في رؤس الحيوان) والثاني الجواز بشرط أن تكون منقاة من الشعر والصوف موزونة قياسا على اللحم بعظمه وفرق الأول بأن عظمها أكثر من لحمها عكس سائر الاعضاء (ولا يصح) السلم (في مختلف كبرمة معولة) وهي الصدر (وجلد وكوز وطس) بفتح الطاء ويقال فيه طست (وقسم ومنازة) بفتح الميم (وطنجير) بكسر الطاء أي دست (ونحوها) كالحب لتعذر الضبط في ذلك واختلاف الجلد بتفاوت أجزائه ذقة وغلظا واختلاف غيره بالتفاوت بين أعلاه وأسفله مثلاً والعجل في البرمة من البرام حفرها ونحوه (ويصح) السلم (في الاسطال المربعة وفيما صاب منها) أي المذكورات أي من أصلها المذاب (في قالب) بفتح اللام

٧٤ ل السين الثانية ناء (قوله) والطنجير معجمي معرب (قوله) لتعذر الضبط أي ولندرة اجتماع الورن مع صفاتها المعتبرة (قوله) من البرام عبارة الاسنوي والجمع برام قاله الجوهري (قول) المتن المربعة أي لعدم اختلافها بخلاف الضيقة الرؤس وقوله وفيما صاب الخ أي لانه يمكن ان يزن مقدار او يذيقه ويصبه في قالب معروف مربع أو غيره وحينئذ فالضبط يمكن

والظاهر الحق لان النفس غير متصورة كمن يشكك عليه الزاج المغشوش فانه لا يصح فيه ثم هو
 لا يقتضى ذلك ثم لو بطلان الصرف جاز (قوله) في الدقيق ويذكر فيه ما يذكر في الحب زاد (٢٩٤) الماوردي والتعومة والخشونة والجديده

والقديم (قوله) الجديده الضمير فيه
 راجع الى قوله بالحل (قوله) فان
 جهلاها الخ قال الامستوى اما لفظ
 الصفات اولغرابه الالفاظ المستعملة
 فيها * تمتة * ينزل الوصف في كل شئ
 على اقل درجاته وقال مالك رضى
 الله عنه يجب الوسط (قوله)
 وهو عدلان حاصل ما في شرح الروض
 نقلا عن ابي على السنجي ان المراد بذلك
 ان يوجد ابدان في الغالب ممن يعرف ذلك
 عدلان فاكثروا ليس المراد عدلين
 معدين لا يعرف ذلك غيرهما لانهما قد
 يموتان (قوله) ان تعرف في نفسها الخ
 يعني ان تكون في نفسها معروفة ليكن
 الضبط بم الخارج صفات مالا يضبط
 كما عاجين

* (فصل لا يصح) * أى الحديث من
 أسلف فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو
 رأس ماله ولانه يبيع للبيع قبل قبضه
 (قوله) كالترا البرني الخ والزبيب
 الايض عن الاسود والمسقي بماء السماء
 عن المسقي بغيره والعبد التركي عن
 الهندي والعكس (قول) المتن ويجوز
 اردأ من ردو الشئ بالضم ردو بالضم
 ايضار داء فهو ردو وأردأ كله مهموز
 (قول) المتن ويجب قبوله في الاصح
 أى لان اعطاء الاجود يدل على انه لم
 يتيسر لغيره فهو ان امر المنه (قول)

وعبارة الروضة وأصلها عقب ذكر المتعات من البرمة وما بعدها ويجوز السلم فيما يصب منها
 في القالب لانه لا يختلف وفي الاسطال المربعة (فروع) يجوز السلم في الدراهم والدنانير على الاصح
 بشرط كون رأس المال غيرهما ولا يجوز اسلام الدراهم في الدنانير ولا عكسه سلما مؤجلا أو حالا وقيل
 يصح في الحال بشرط قبضهما في المجلس ويجوز السلم في الدقيق على الصحيح (ولا يشترط ذكر الجودة
 والرداءة) فيما سلم فيه (في الاصح) ويجعل مطلقه عنهما (على الجيد) للعرف والثاني يشترط
 ذكر احدهما لان القيمة والاغراض تختلفهما فيفضى تركهما الى النزاع وهذا مندفع بالحل
 المذكور وينزل الجديده أو بالشرط على اقل درجاته وان شرط رداءة العيب لم يصح العقد لعدم
 انضاطه أو رداءة النوع صح لانضاطه وهي المراد بالرداءة على الوجه الثاني كما يؤخذ من الروضة
 وان شرط الاجود لم يصح العقد لان اقصاه غير معلوم وان شرط الرداءة صح العقد ويقبل ما يأتي به منه
 (ويشترط معرفة العاقلين الصفات) للسلم فيه المذكورة في العقدان جهلاها أو أحدهما لم يصح
 العقد (وكذا غيرهما) أى معرفته (في الاصح) ليرجع اليه عند تنازعهما وهو عدلان وقيل
 يعتبر عدد الاستفاضة ومقابل الاصح لا يشترط معرفة غيرهما ولا تكرار في المشتري هنا مع ما تقدم
 من اشتراط معرفة الاوصاف لان المراد بجمعتهما انك ان تعرف في نفسها بالضبط بها كما تقدم

* (فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه غير جنسه) * كالشعير عن القمح (و) غير (نوعه)
 كالترا البرني عن المعلى لان الاول اعتياض عن المسلم فيه وقد تقدم امتناعه بدليله والثاني يشبه
 الاعياض عنه (وقيل يجوز في نوعه ولا يجب قبوله) كما في اختلاف الصفة المراد في قوله (ويجوز
 اردأ من الشروط) أى دفعة (ولا يجب) قبوله (ويجوز اجود) من الشروط (ويجب قبوله في الاصح)
 والثاني لا يجب لما فيه من المنه ويجب تسليم الخطئة ونحوها تقيده من الزوان والمدرو والتراب فان
 كان فيها قليل من ذلك وقد أسلم كيلا جاز أو وزنا لم يجوز ما أسلم فيه كيلا لا يجوز قبضه وزنا بالعكس
 ويجب تسليم التمر جافا والرطب صحجا (ولو أحضره) أى المسلم فيه المتوكل (قبل محله) بكسر
 الحاء أى وقت حلوله (فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح بان كان حيوانا) فيحتاج الى علف (أو)
 كان الوقت (وقت غارة) أى نهب فيحتج ضياعه (لم يجبر) على قبوله لماد كروكذالو كان ثمرة
 أو لحما يريد أكلهما عند المحل طريا (والا) أى وان لم يكن له غرض صحيح في الامتناع (فان كان للمؤدى
 غرض صحيح) في التججيل (كفله رهن) أو ضمان (أجبر) المسلم على القبول (وكذا) يجبر
 عليه (لمجرد غرض البراءة) أى براءة ذمة المسلم اليه (في الاظهر) والثاني لا يجبر لما في التججيل
 من المنه ولو تقابل غرضاهما قدم جانب المستحق كما يؤخذ من صدر الكلام هنا ولو أحضر في السلم
 الحال المسلم فيه لغرض سوى البراءة أجبر المسلم على قبوله أو لغرض البراءة أجبر على القبول أو البراءة

المتن بأن الاحسن كأن وقوله غارة الاصح غارة (قول) المتن أجبر لان امتناعه من قبوله تعنت ومن الاغراض خوف
 انقطاع الجنس عند الحلول (قول) المتن ان كان لنقله مؤنة مثله لو كانت القيمة في موضع الطلب أعلى وكذا يقال في الذي لا مؤنة له الا في كلام
 الشارح (قوله) والثاني الخ أى لان ذلك ليس تعريضا حقيقيا حتى لو اجتمع في محل التسليم وجب رد القيمة وأخذ المسلم فيه (قول) المتن لم يجبر
 ان كان لنقله مؤنة قال السبكي رحمه الله ولو بذل له المؤنة لم يجبر أيضا لانه كالاغراض انتهى وفي شرح المنهج ما قد يخالفه فليحذر

(فصل الاقراض الخ) الاقراض مصدر اقترض فهو اقترض من القرض لان المعنى على الاعطاء والقرض مصدر اقطع واسم الشيء المقرض ومنه من ذا الذي يقرض الله قرضاً (٢٩٥) والاتقال اقراضاً نعم هي هذا الباب اقراضاً لان المقرض قطع قطعة من ماله ثم دليل

الندب حديث من نفس عن مؤمن كربة الى آخره وقال ابن عمر الصدقة يكتب أجرها حين تصدق بها والقرض يكتب أجره مادام عند المقرض (قول) المتن أو أخذه بمثله أي اذا قلنا بضمن القرض بالمثل والافحل نظر (قول) المتن على أن ير بدله لو اختلفا في ذكر البديل في هذا كان القول قول المخاطب وهو الآخذ (قوله) وكان إسقاطه هنا الخ لواقترع على قوله خذ واصرفه في حوائجك فقصية كلام الرافعي المذكور انه لا يكفي وحكي في ذلك وجهين في المطلب (قوله) فيأتي مثله هنا أي في قول المتن السابق خذته بمثله (قوله) والثاني قال الخ أي ليس سبيله سبيل المعاضات بدليل صحة الرجوع فيه عند بقائه وعدم اشتراط قبض الربوي في المجلس وعدم قبوله التأجيل (قول) المتن الاجارية الخ قال الاستنوي يؤخذ منه حل قرض الخنثى للرجل لان المانع لم يتحقق ثم ان أخبر بانوته بعد ذلك اتجه بقاء العقد وان اتفقت أنوته بغير اخباره اتجه فسادة أقول هو غفلة عن كون الخنثى لا يصح السلم فيه (قول) المتن للمقرض أي ولو كان صغيراً لا يمكن وطؤه كما هو قضية اطلاقهم (قوله) فيمنع الوطء وذلك لان المراد التصرف المنزل للملك كما سيأتي (قول) المتن وما لا يسلم فيه الخ قال في التبيين من أمثلة ذلك الجواهر والخنطة المختلطة بالشعر ودخل في عبارة الكتاب قرض الجارية وأختها والشاة وولدها فمتنع وكذا العقار ويفيد انه لا بد من العلم بالقدر ولو كان معينا (قوله) والزمان المراد الزمن الحال

وحيث ثبت الاجبار فاصرت على الامتناع أخذه الخ كله (ولو وجد المسلم المسلم اليه بعد المحل) بكسر الحاء (في غير محل التسليم) بفتحها أي مكانه المتعين بالشروط أو العقد وطالبه بالسلم فيه (لم يلزمه الاداء ان كان اقله) من موضع التسليم (مؤنة ولا يطالبه بقيمة السيلولة على الصحيح) لان الاعتناض عنه متنع كما تقدم والثاني يطالبه للسيلولة بينه وبين حقه وعلى الأول للسلم الفسخ واسترداد رأس المال كالأقراض في غير مكان التسليم وقد أحضر فيه (لم يجبر) على قبوله (ان كان لنقله) الى مكان التسليم (مؤنة أو كان الموضع) المحضر فيه (مخوفاً ولا) أي وان لم يكن لنقله مؤنة ولا كان الموضع مخوفاً (فلا يصح اجباره) على قبوله لتصل براءة الذمة والخلاف مبني على الخلاف السابق في التججيل قبل الحلول لغرض البراءة ولو اتفق كون رأس مال السلم على صفة المسلم فيه فأحضره وجب قبوله في الاصح

(فصل الاقراض) وهو تعليق الشيء على أن يرتدله (مندوب) أي مستحب لان فيه اعادة على كشف كربة ويتحقق بعاقده ومعهود عليه وصيغة كغيره وترجمه كأصله بالفصل دون الباب لشيء القرض بالسلم فيه في الثبوت في الذمة (وصيغته أقرضتك وأسفلت) هذا (أو أخذه بمثله أو ملكك كشيءك على أن يرتدله) أو أخذه واصرفه في حوائجك ورتدله كذا في الروضة كأصلها وكان إسقاطه هنا للاستغناء عن واصرفه في حوائجك وتقدم في البيع أن خذته بكذا كناية فيه فيأتي مثله هنا فيحتاج الى التية (ويشترط قبوله) أي الاقراض (في الاصح) كالبيع والثاني قال هو اباحة اتلاف على شرط الضمان فلا يستدعي القبول (و) يشترط (في المقرض) بكسر الراء زيادة على ما تقدم في البيع ان شرط العاقد الرشد الشامل للمقرض والمقرض (أهلية التبرع) لان في الاقراض تبرعاً فلا يصح اقراض الولي مال المحجور عليه من غير ضرورة (ويجوز اقراض ما يسلم فيه) من حيوان وغيره (الاجارية التي تحل للمقرض) فلا يجوز اقراضها له (في الاظهر) بناء على الاظهر الآتي ان المقرض يملك بالقبض لانه بما يوطؤها ثم يستردّها المقرض فيكون في معنى اعادة الجوارى للوطء والثاني يجوز بناء على ان المقرض لا يملك بالقبض فيمنع الوطء (وما لا يسلم فيه لا يجوز اقراضه في الاصح) بناء على الاصح الآتي ان الواجب في المتقوم رد مثله صورة والثاني يجوز بناء على ان الواجب فيه رد القيمة وفي قرض الخبز وجهان كالسلم فيه أحدهما في التهذيب المنع واختار ابن الصباغ وغيره الجواز وهو المختار في الشرح الصغير للحاجة والهابق الناس عليه وعلى الجواز رد مثله وزنا ان أوجبنا في المتقوم رد المثل وان أوجبنا القيمة وجبت هنا (ويرد المثل في المثل) وسيأتي في الغصب انه محصره كبل أو وزن وجاز السلم فيه (وفي المتقوم) يرد (المثل صورة) وفي حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكر أو ردّ رباعياً وقال ان خياركم أحسنكم قضاء (وقيل) يردّ (القيمة) كالألف متقوماً وتعتبر قيمة يوم القبض ان قلنا يملك المقرض به وان قلنا يملك بالتصرف فيعتبر قيمته أكثر ما كانت من يوم القبض الى يوم التصرف وقيل قيمة يوم القبض وإذا اختلفا في قدر القيمة أوصفة المثل فالقول قول المستقرض (فرع) أداء القرض في الصفة والزمان والمكان كالسلم فيه (ولو ظفر) المقرض (به) أي بالمقرض (في غير محل الاقراض) والنقل من محله الى غيره (مؤنة طالبه بقيمة بلاء قراض) يوم المطالبة وليس له مطالبة بالمثل وإذا أخذ القيمة وعاد الى بلد

في هذا الباب وهو كذلك (قوله) بكر أو ردّ رباعياً في الآدمي والرابعي ما دخل في السابعة (قوله) والزمان المراد الزمن الحال والافاق قرض لا تأجيل فيه فلا يتصور احضاره قبل المحل

لأنه لو شرط أن لا يبيع المبيع إلا بموافقة الله عليه وسلم نهي عن البيع
كل فرض جزئ منقعة فهو باطل وهو موقوف على رآويه من الصحابة رضي الله عنهم
(قول) المت ولو شرط أجل الخ خالف في ذلك إلا ما لمالك رحمه الله فقال ثبت الأجل
وقال أيضا بتأجيل الحال في جميع الديون وعندنا لا يلزم في الحال بحال الأبالياء والتدرك كره
لو أسقط الأجل لم يسقط قال السبكي لكنه
معروف يستحب الوفاء به قال ومأقوله
الاصحاب من عدم صحة التأجيل ظاهر
اسكن قولهم الوعد لا يجب الوفاء به
مشكل لمحالته ظاهر الآيات والسنة
ولأن خلفه كذب وهو من خصال
المنافقين وكذا الخلف (قوله) ويلغو
الشرط كحالة عدم القرض (قوله)
كله هوب زاد الاسنوي وأولى نظرا
للعوض ووجه القول الآتي بأن القرض
ليس شبرع محص لمكان العوض ولا
هو حار ياعلي حقيقة المعاوضات بديل
الرجوع فيه مادام باقيا وعدم اشتراط
القبض في الربوي (قوله) بمعنى الخلو
تصرف تصرفا لا يزيل الملك كالأجارة
لم يصح ذلك على هذا القول (قول) المت
في الاصح علل ذلك بأن له الرجوع الى
بده لو تلف فالرجوع الى عنه عند البقاء
أولى ثم قضية كلامه انه ليس له المطالبة
بالبدل الا عند الفوات وهو طاهر لأن
الدعوى بالبدل غير ملزمة لتمكن المذمى
عليه من دفع العين المقرضة ولو زال عن
ملكه ثم عاذه فهل له الرجوع في عنه أو
بده وجهان والمتجه الأول وبه جزم
الهمرائي (قوله) بناء على القول الأول

الاقراض فهل له ردها ومطالبة بالمثل وهل للقترض المطالبة بشرط الرضا
لا كما أتت في خطه مع ما عليه وهو الموافق لجواز الاعتراض عن القرض
مؤنة كالتقديف مطالبة به كما فهم هنا على وفق ما ذكره في المسلم فيه (ولا يجوز)
وغیره (بشرط رده عن مكسر أو) ردة (زيادة) أو رد الجيد عن الردي ويفسد بذلك العقد
(فلورده كذا بلا شرط خسن) لما في حديث مسلم السابق ان خياركم أحسنكم قضاء وفي الروضة
قال المحاملي وغيره من أصحابنا يستحب للمستقرض ان يرد أو جود عما أخذ للعديت الصحيح
في ذلك ولا يكره للقرض أحد ذلك (ولو شرط مكسرا عن صحيح أو ان يقرضه غيره) أي شيئا آخر
(لغا الشرط) أي لا يعتبر (والاصح انه لا يفسد العقد) وقيل يفسد لأن ما شرط فيه على خلاف
قضيته (ولو شرط أجل فهو وكشرط مكسر عن صحيح ان لم يكن للقرض غرض) فلا يعتبر الأجل
ويصح العقد (وان كان) للقرض غرض (كمن نهب فكشرط صحيح عن مكسر في الاصح)
يفسد العقد والثاني يصح ويلغو الشرط (وله) أي للقرض (شرط رهس وكفيل) واشهاد لانها
توثقات لا منافع زائدة فله اذ لم يوف القرض على قياس ما ذكر في اشتراطها في البيع وان
كان له الرجوع من غير شرط كما سيأتي (وبذلك القرض) أي الشيء المقرض (بالقبض) كالموهوب
(وفي قول) بملك (بالتصرف) أي المزيل للملك بمعنى انه تبين به الملك قبله (وله) أي للقرض
(الرجوع في عنه مادام باقيا بحاله في الاصح) بناء على القول الأول وجزم بناء على الثاني ومقابل
الاصح ان للقترض أن يرد بده ولو رده بعينه لم يفسد العقد

(كتاب الرهن)

يتحقق بعاقده ومعهود عليه وصيغة وبداها فقال (لا يصح الا بايجاب وقبول) أي بشرطهما المتعبر
في البيع وفي العاطاة والاستحباب مع الإيجاب كقوله ارهن عدي فقال رهنه عندك الخلاف
في البيع (فان شرط فيه مقتضاه كعقد المرتهن به) أي بالرهون عند تراحم الغرماء (أو مصلحة
للعقد كالاشهاد) به (أو ما لا غرض فيه) كان لا يأكل العبد المرهون الا كذا (صح العقد) ولغا
الشرط الاخير (وان شرط ما يضر المرتهن) وينفع الراهن كان لا يبيع عند المحل (بطل الرهن)
لاخلال الشرط بالغرض منه (وان نفع) الشرط (المرتهن وضرر الراهن كشرط منفعة) أي
الرهون أو زوائده (للمرتهن بطل الشرط) وكذا الرهن في الاظهر (لما فيه من تغيير قضية
العقد والثاني يقول الرهن تبرع فلا يتأثر بفساد الشرط (ولو شرط ان يحدث رواؤه) كتمار الشجر
وتساح الشياه (مرهونة فالأظهر فساد الشرط) لانها مجهولة معدومة والثاني يسمع في ذلك (و) الاظهر
(انه متى فسد) الشرط المذكور (فسد العقد) يعني انه يفسد بفساد الشرط لما تقدم فيه

يريد ان الوجهين مفرعان على القول الأول (قوله) ومقابل الاصح الخ أي كسائر الديون * (كتاب الرهن) * (وشرط
(قوله) كان لا يبيع مثله ان شرط ببعه بأكثر من ثمن المثل أو بعد مدة من الخلول (قوله) يقول الخ أي فكان كتنظيمه من القرض
والعق (قوله) والثاني يسمع الخ علل بأن الرهن انما يسر الى الزوائد لضعفه فجاز تقوية بالشرط ليسرى اليها وخرج بالزوائد كسائر
وهي باطله قطعاً

(قول) المتن فلا يرهن وجهه منه من الرهن في غير هذه الحالة كون الرهن يمنع من التصرف ووجه عدم ارتبائه أيضا انه لا يقرض ولا يبيع الاحمال مقبوض قبل التسليم فلا ارتبائه ان أقول قد سلف ان القاضى يقرض فينبغي أن يجوز له الارتبائه بل يجب من غير اشتراط توقف على الحالة المذكورة في المناهج فليتامل (قوله) وهو يساوى مائتين أى نقدا هكذا ينبغي أن يفهم فليتامل (قوله) لانه غير مقدور عليه ايضا حقه قول غيره لان الرهن لا يلزم الا باقبض وقبض (٢٩٧) المرتن له هنا لا يصادف ما يتناوله العقد لانه فرع عن أخذ المالك له واذا أخذه

خرج عن أن يكون ديناً وقوله ولا يصح رهن المنفعة أخره عن حكاية الثاني لانه لا خلاف فيه فهو وارء على الكتاب وأما الحكم على بدل المرهون بالرهنية في حالة ثبوته في ذمة الجاني فلا ينبغي أن يرد على المؤلف (قوله) والثاني يصح أى بشرط ان يكون الدين على ملىء (قوله) بتسليم كله كما في البيع (قوله) وناب عنه يحتمل حينئذ عدم اشتراط تحويله ويحتمل خلافاً لأن الرهن لا يلزم الا بالقبض وقد قالوا في رهن الدين ممن هو عليه اذا قلنا بجهته لا بد من قبض حقيقى نظراً لذلك وقد يؤيد الأول بأن العيب اذا كانت في بد شخص ثم ارتبها كفى مضى الزمن كما سيأتى (قوله) ويصح الى آخره أى لأن الملك لم يزل بالرهن (قوله) يساعا أى لأن التفريق منهى عنه وقد اترتم بالرهن بيع الاتم فجعل ملتزماً لما هو من لوازمه وهو بيع الولد معها (قول) المتن وحدها أى بصفة كونها حاضنة أعنى مصاحبة للولد اذا لو كان كبيراً فليس هنالك سوى مجرد المصاحبة وانما قومت بصفة الحضانة لا هارهننت كذلك فلو حدث الولد بعد الرهن قومت لان بصفة الحضانة (قوله) والثاني يقوم الولد وحده انظر هل يعتبر أن يكون بصفة كونه محضوناً كى تزيد قيمته الظاهر نعم كالمو كان هو المرهون

(وشرط العاقد) من رهن أو مرتن (كونه مطلق التصرف فلا يرهن الولى مال الصبي والمجنون ولا يرهن لهما الا لضرورة أو غبطة ظاهرة) فحوزه الرهن والارتبائه في هاتين الحالتين دون غيرهما سواء كان أباً أم حذاً أم وصياً أم حاكماً أم أمه مثلاً لهما للضرورة أن يرهن على ما يقتضى الحاجة النفقة أو الكسوة ليو فى مما ينتظر من حلول دين أو نفاق متاع كاسد وان يرتن على ما يقرضه أو يبيعه مؤحلاً لضرورة نهب ومثلاً لهما للغبطة أن يرهن ما يساوى مائة على ثمن ما اشتراه بمائة نسبية وهو يساوى مائتين وان يرتن على ثمن ما يبيعه نسبية بغبطة كما سيأتى في باب الحجر (وشرط الرهن) أى المرهون (كونه عينا في الاصح) فلا يصح رهن الدين لانه غير مقدور على تسليمه والثاني يصح رهنه تنزلاً له منزلة العين ولا يصح رهن المنفعة كان يرهن سكنى داره مدة لأن المنفعة تتلف فلا يحصل بها استئثار (ويصح رهن المشاع) من الشريك وغيره ويقبض بتسليم كله قال في الروضة فان كان مما لا ينقل خلى الرهن بين المرتن وبينه وان كان مما ينقل لم يحصل قبضه الا بالنقل ولا يجوز نقله بغير اذن الشريك فان أذن قبض وان امتنع فان رضى المرتن بكونه في يد الشريك جاز وناب عنه في القبض وان تازع انصب الحاكم عدلاً لا يكون في يده لهما (و) يصح رهن (الاتم) من الاماء (دون ولدها) الصغير (وعكسه) أى رهنه دونهما (وعند الحاجة) الى توفية الدين من ثمن المرهون (يساعا) معاذراً من التفريق بينهما اللهمى عنه (ويوزع الثمن) عليهما على ما سيأتى في قوله (والاصح) أى في صورة رهن الام (ان تقوم الام وحدها ثم مع الولد فالراند) على قيمتها (قيمتها) والثاني يقوم الولد وحده أيضاً وتجمع القيمتان ثم على الوجهين نسب قيمة الام الى المجموع ويوزع الثمن على تلك النسبة فاذا قيل قيمة الام مائة درهم وقيمتها مع الولد مائة وخمسون أو قيمة الولد خمسون فالنسبة بالاثلاث فيتعلق حق المرتن بثلاثي الثمن واذا قيل قيمتهما مائة وعشرون أو قيمة الولد عشرون فالنسبة بالاسداس فيتعلق حق المرتن بخمسة أسداس الثمن ويقاس على ذلك جميعه صورة رهن الولد فيقال يقوم وحده ثم مع الام أو تقوم الام وحدها أيضاً وتجمع القيمتان ثم نسب قيمة الولد الى المجموع ويوزع الثمن على تلك النسبة في المثال المذكور يتعلق حق المرتن بثلاثي الثمن أو بسدسه (ورهن الجاني والمرتد كسبعهما) وتقدم في البيع انه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق برقبته قصاص في الاظهر فهمما وبيع المرتد يصح على الصحيح وتقدم ما هو مقرر عليه في الرد بالعيب وعلى العدة في الجاني الاول لا يكون بالرهن مختاراً للفداء عند الاكثرين على خلاف الاصح في البيع المتقدم لان محل الجناية باقى في الرهن بخلاف البيع (ورهن المدبر) أى المعلق حرته بموت السيد (ومعلق العتق بصفة يمكن سبقتها حلول الدين باطل على المذهب) لما فيه من الغرر والقول الثاني هو صحيح لان الاصل استمرار الترق والطريق الثالثة القطع بالبطلان في كل من المستثنين ولا تنقيح الاولى

٧٥ ل ج (قوله) فيتعلق الخ أى سواء كان تمها مثل القيمتين أو رانداً أو ناقصاً قاله الاسنوى ونسبه الى كلام الشرحين والروضة (قوله) يقوم وحده أى بصفة كونه محضوناً (قول) المتن كسبعهما قضية التشبيه جريان الطرق الثلاث التي في بيع الجاني هنا والذي في الشرحين والروضة ترتيب الخلاف ان لم يصح البيع فالرهن أولى وان صح فقولا والفرق ان الجناية العارضة تقدم على حق المرتن فأولى ان تمنعه في الاستداء (قوله) بخلاف المتعلق الخ بحث السبكي أن يكون كمتعلق العتق بصفة وأجيب بأن الغالب العفو

(قوله) صم الرهن جزما مثل الروباني عن والده تقيد ذلك بما اذا كان الزمن بعد حلوله يسع البيع قبل وجودها والا فلا يصح (قوله) وقامه المالك يجب عليه الخ محل الوجوب اذا خيف فسادة قبل الحل والافساح رطباً (قول) المتن أو شرط الخ رجباً يقال على هذا هو شرط يحكم مقتضى العقد بدليل الحكم بطلان العقد عند الاطلاق كما سيأتي (قوله) عند الاشراف قضيته انه لو شرط في هذه الصورة بيعه الآن فسد وهو ظاهر (قوله) كما شرط أى فلا يتوقف على الشاعره (قوله) ويساع أيضاً في الصورتين الاولتين الخ عبارة الرافعي ثم يبيح في الدين أو قضى من موضع آخر والبيع وجعل الثمن رهناً انتهى والبيع الاول لوفاء حق المرتهن والثاني له ما فوتره المرتهن حتى فسد قال في التهذيب ان كان الرهن أدن له في البيع ضمن والا فلا قال الرافعي ويجوز أن يقال عليه رفع الامر الى القاضي لبيعه قال (٢٩٨) الثوروى هذا الاحتمال قوى أو متعين

بكون الدين مؤجلاً كما أطلقوها فاهم الاتساع مع كونه حالاً من الغرر بموت السيد فجاء ولو كان في الثانية الدين حالاً أو يتيقن حلوله قبل وجود الصفة صم الرهن جزماً ولو تيقن وجود الصفة قبل الحل بطل الرهن جزماً (ولو رهن ما يسرع فساداً فان أمكن تخفيفه كطرب) وعنب (فعل) وصم الرهن وقامه المالك يجب عليه مؤثته قاله ابن الرفعة (والا) أى وان لم يمكن تخفيفه (فان رهنه بدين حال أو مؤجل يحل قبل فساداً أو) بعد فساداً لكن (شرط) في هذه الصورة (بيعه) عند الاشراف على الفساد (وجعل الثمن رهناً صم) الرهن في الصور الثلاث (ويساع) المرهون في الصورة الاخيرة وجوباً (عند خوف فساداً ويصم) يكون ثمنه رهناً (كما شرط ويساع أيضاً في الصورتين الاولتين ويجعل ثمنه رهناً مكانه كافي الروضة وأصلها (وان شرط منع بيعه) قبل الحل (لم يصح) الرهن لمنافاة الشرط لمقصود التوثيق (وان أطلق) فلم يشرط البيع ولا عدمه (فسد) الرهن (في الاظهر) لانه لا يمكن استيفاء الحق من المرهون عند الحل والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح وياع عند تعرضه للفساد لان الظاهر انه لا يقصد افساد ماله وفي الشرح الكبير ان الاول اصح عند العراقيين وميل من سواهم الى الثاني وفي الشرح الصغير انه الاظهر عند الاكثرين وفي الروضة ان الرافعي ربح في المحرر الاول (وان لم يعلم هل يفسد) المرهون (قبل) حلول (الاجل صم) الرهن المطلق (في الاظهر) لان الاصل عدم فساداً الى الحل والثاني يجعل جهل الفساد كعله (وان رهن ما لا يسرع فساداً فطرأ ما عرضه للفساد) قبل حلول الاجل (تخنة ابتلت) وتعذر تخفيفها (لم ينسخ الرهن بحال) ولو طرأ ذلك قبل قبض المرهون ففي انقضاء الرهن وجهان أرجحهما في الروضة انه لا يفسخ واد الم ينسخ في الصورتين يساع ويجعل ثمنه رهناً مكانه وفي الروضة يجوز الرهن على بيعه حفظاً للوثيقة (ويجوز أن يستعير شيئاً لرهنه) بدينه (وهو) أى عقد الاستعارة بعد الرهن (في قول عارية) أى باق عليها لم يخرج عنها من جهة المعير الى ضمان الدين في ذلك الشيء وان كان يساع فيه كما سيأتي (والاظهر انه ضمان دين في رقبة ذلك الشيء في شرط) على هذا (ذ كرجس الدين وقدره وصفته) ومنها الحل والتأجيل (وكذا المرهون عنده في الاصح) لاختلاف الأغراض بذلك ولا يشترط واحد مما ذكر على قول العارية واذا عين شيئاً من ذلك لم تجز مخالفتها على القولين نعم لو عين قدر افرس بما دونه جاز قال في الروضة واذا قلنا عارية فله أن يرهن عند الاطلاق بأى جنس شاء وبالحال والمؤجل قال في التمهيد لكن لا يرهنه بأكثر من قيمته لان فيه ضرراً

قال السبكي الذي فهمته ان هذا الاحتمال على قول البغوى والا فلا يضمن فان كان كذلك فيجب فرضه عند تعذر مراجعة الرهن (قوله) والثاني يصح قال السبكي لم يصح القاضي أبو الطيب شيئاً من الوجهين ولى به أسوة لان ما أخذهما متجاذب (قوله) والثاني يجعل جهل الفساد كعله أى لان جهل الفساد يوجب جهل امكان البيع عند الحل (قول) المتن بحال أى سواء شرط فعل ذلك على تقدير عروض مثل هذا أم لا (قوله) للوثيقة بتمتة ولو توافق المتراهنان فيما لا يتسارع اليه الفساد على نقل الوثيقة من عين الى عين من غير رفع للعقد فوجهان أصحهما يلغو ولو أريد بذلك فسخ الاول وانشاء الثاني قال الارغاني يصح قاله السبكي (قول) المتن ويجوز ان يستعير شيئاً الخ قال الاستوى ولو كان ذلك دراهم ودنانير فالتمتع الجواز وان منعنا عاريتهما لغير هذا الغرض ونحوه انتهى ولو قال المدينون ارهن عبدك بدين من فلان ففعل صح ويصح أيضاً أن يرهنه بدين الغير بلاذن (قول) المتن وهو في قول عارية لانه قبض مال الغير ليتقنه

نوع انتفاع ووجه الاظهر الآتي ان العارية ينتفع بها مع بقاء عيها والاتفاع هنا بالبيع في الدين ثم ان اقدر أياً الرهن لزماً بالقبض فانه مع براءة ذمة المالك فلا محمل له غير الضمان في رقبة ما أعطاه كالأذن لعبده في ضمان دين غيره فانه يصح وتكون ذمة المالك فارغة فكذلك أن يلزم دين الغير في ذمة مملوكه وجب أن يملك التزام ذلك في رقبة لان كلا محل تصرفه أى ويقدر في هذا كونه لا يقدر على اجبار عبده على الضمان في ذمته قال الامام وليس القولان في التمتع عارية أو ضماناً بل في الغلب منهما (قول) المتن في الاصح وجهه مقابله ضعف باختلاف الغرض في المرهون عنده

(قوله) لانه لم يسقط الحق أى فلا يصح (٣٩٩) رجوع الضامن والحق باق في ذمة الاصيل (قوله) ولا شيء على المرتهن

أى لانه أمسكه رهنا لا عارية (قول) المتن وله قبل القبض الخ أى لانه كالرجوع في مثل ذلك ثانيا للمدين ولا لزوم في حقه فأولى ان لا يلزم في حق غيره (قول) المتن رجوع المالك وذلك لان المالك لو رهن على دين نفسه لرجع فهذا أولى (قوله) من جهة الراهن أى ولو كان موسرا وامتنع من الاعطاء كما لا يمنع يسار الاصيل مطالبة الضامن (قوله) أو بأقل لو كان النقص هذا قدرا يتسامح الناس به يرجع تمام القيمة خلاف ما سلف على قول الضامن

*(فصل شرط المهرن به) (قوله) * (فصل شرط المهرن به) * (قوله) احتريز بقوله ثانيا كذا خرج به أيضا ما جرى سبب وجوبه ولم يجب كنفقة الزوجة في الغد (قوله) لانتهاء الامر الخ أى فمكان كالثلث في زمن الخيار (قول) المتن وبالدين هو متعلق بالمصدر بعده وسوق ذلك كونه طرفا على ما اختاره المولى سعد الدس لكن منع من ذلك جماعة من النخاة لكون المصدر مقدرا بأن والفعل والموصول الحرفي لا يتقدم معول صلته عليه (قول) المتن ولا يجوز الخ ظاهره ولو كان ذلك قبل القبض واه لا فرق بين المشروط في بيع وغيره والمستعار وغيره وان أدن المعبر بعد قبض المرتهن فليتا مل * فرع * لو رهن الوارث التركة عند صاحب الدين على دس آخر على الوارث فإظهار المنع نظرا لحق الميت في الوفاء (قول) المتن ولا يلزم الا قبضه أى ولو كان مشروطا في بيع ودليله قوله تعالى فره من مقبوضة دل على اعتبار صفة القبض في التوقف فلا يحصل إلا بها (قوله) كأننا الخ قال الاستوى اذا فسرت الاسم الموصول المجرور بمن بالقابض قدرت كأننا

فانه لا يمكنه فكه الا قبضا جميع الدين (فلو تلف في يد المرتهن فلا ضمان) على الراهن لانه لم يسقط الحق عن ذمته وعلى قول العارية عليه الضمان ولا شيء على المرتهن بحال (ولا رجوع للمالك بعد قبض المرتهن) وعلى قول العارية له الرجوع في وجهه والاصح لا رجوع والالم يكن لهذا الرهن معنى وله قبل قبض المرتهن الرجوع على القولين (فإذا حل الدين أو كان حال الرجوع المالك للبيع وبيع ان لم يقض الدين) من جهة الراهن أو المالك أى على القولين وان لم يأذن المالك وعلى الوجه المرجح يجوز الرجوع على قول العارية بتوقف البيع على الاذن (ثم يرجع المالك) على الراهن (بما يبيع به) على قول الضمان سواء يبيع بقيته أم بأكثر أم بأقل بقدر يتغابن الناس بمثله وعلى قول العارية يرجع بقيته ان يبيع بها أو بأقل وكذا بأكثر عند الاكثرين لان العارية بها تضمن وقال القاضي أبو الطيب وجماعة يرجع بما يبيع به لانه ثمن ملكه قال الرعي وهذا أحسن زاد في الروضة هذا هو الصواب

*(فصل شرط المهرن به) ليصح الرهن (كونه ديناً ثابتاً لازماً فلا يصح) الرهن (بالعين المقصوبة والمستعارة) والمأخوذة بالسوم (في الاصح) لانها لا تستوفي من ثمن المهرن وذلك مخالف لغرض الرهن عند البيع والثاني لا يلتزم هذا الغرض وقاس الرهن بها على ضمانها لترد بجامع التوثيق وفرق الاول بأن ضمانها لا يجوز لولم يتلف الى ضرر بخلاف الرهن بها فيجوز الى ضرر دوام الحجر في المهرن وهذه المسائل خرجت عن الصحة بقوله ديناً (ولا) يصح الرهن (بما يبيع به) ولا بثمن ما يشتريه لانه وثيقة حق فلا يقدم على الحق كالشهادة وعن ذلك الداخل في الدين يجوز احتريز بقوله ثانيا (ولو قال أقرضتك هذه الدراهم وارتهنت بها عبيدك فقال أقرضت ورهنت أو قال بعثتك بكدا وارتهنت الثوب) به (فقال اشتريت ورهنت صح في الاصح) والثاني لا يصح الرهن لتقدم أحد شقيه على ثبوت الدس والاول اغتفر ذلك الحاجة الوثيقة (ولا يصح) الرهن (بنجوم السكابة) لان الرهن للتوثيق والكتاب بسبيل من اسقاط النجوم متى شاء فلا معنى لتوثيقها (ولا يجعل الجعالة قبل الفراغ) من العمل وان شرع فيه لانهما فسخها فيسقط به الجعل وان لم الجاعل يفسخه وحده أجرة مثل العمل وعن المسئلتين احتريز بقوله لازماً (وقيل يجوز بعد الشروع) في العمل لانتهاء الامر فيه الى الزوم ويصح بعد الفراغ من العمل قطعاً للزوم الجعل به (ويجوز) الرهن (بالبثن في مدة الخيار) لانه آيل الى الزوم والاصل في وضعه للزوم بخلاف جعل الجعالة وظاهرات الكلام حيث قلنا ملك المشتري المبيع لملك البائع الثمن كما أشار اليه الامام ولا شك انه لا يباع المهرن في الثمن الملم تمض مدة الخيار ودخلت المسئلة في قوله لازماً يجوز ولا فرق في اللازم بين المستقر كدين القرض وثن المبيع المقبوض وغير المستقر كثن المبيع قبل قبضه والاجرة قبل استيفاء المنفعة ويصح الرهن بالمنفعة المستحقة باجارة الدقة وبيع الرهن عند الحاجة وتحصل المنفعة من ثمنه ولا يصح بالمنفعة في احارة العين * تنبيه * سكت الشيخان وغيرهما عن اشتراط كون المهرن به معلوماً مع ذكرهم اشتراط كون المضمون معلوماً في الجديد كما سيأتي وهما متعارفان وروى الكعابة يشترط أن يكون معلوماً لهما فلم يعلمه أحدهما لم يصح كما صرح به في الاستقصاء قال الاستوى وفي شرائط الاحكام لابن عبدان وفي المعين لابن خلف الطبري (و) يجوز (بالدين رهن بعد رهن) وهو كالورهنه ما به (ولا يجوز أن يرهنه المهرن عنده بدين آخر في الجديد) ويجوز في القديم كزيادة الرهن وفرق الاول بأن الزيادة في الرهن شغل فارغ وفي الدين شغل مشغول وقوله المهرن بالنصب مفعول ثان (ولا يلزم) الرهن (الا قبضه) أى المهرن كأننا (عن يصح منه عقده) أى من

يتعلق به الجارون فمهرته با قبض كن الجار متعلقا بالقبض ويكون المراد بالقبض أن يقع باذنه

(قوله) يحق المرهون خرج ماله مكان التعليق سابقا على الرهن فإن الرهن باطل كما سبق (قول) المتن فكذا عتاق أي لأن التعليق مع وجود الصفة كالتمجيز ولو علقه بفكالة الرهن نفذ قطعاً بخلاف العبد إذا علق الثلاث على عتقه فإنه ينفذ في الأصح وفرق الأمر بأن محل العتق هنا مملوك له بخلاف (الطبعة الثالثة) (٣٠١) المتن وفيه نفوذ الاستيلاء الخ قال الرافعي في الشرح

الكبير إلا أكثر من على أن الخلاف مرتب لأن الاستيلاء أقوى بدليل نفوذ البلاد المحجور عليهم لصفه أو جنون دون اعتاقهم (قوله) والاستيلاء فعل الخ أي بدليل نفوذه من الصفه والمجنون فهو أقوى (قول) المتن لم يقلع أي لاحتمال وفاء الدين من غير الأرض (قوله) ويسترد للخدمة يريد أن لا نعين عليه الاستعمال في تلك الحرفة (قول) المتن وله باذن المرتن منه أن يكون التصرف مع المرتن لكن لو صدر الإيجاب من الراهن أو لأفعل نظر من حيث أنه صدر قبل الإذن وقد تردد في ذلك الإمام وحكي الغزالي فيها وجهين ونظرها بمسئلة المرحج فيها الحق (قوله) قبل تصرف الراهن بخلافه بعد التصرف ولو في زمن الخيار ولو رهن أو وهب ولم يقبض فله الرجوع (قوله) أي لهذا الغرض الخ يريد بهذا أنه لا يكفي في الفساد أن يقول أدت لك في بيعه لتجمل كأنطبق به المصنف لأنه ليس شرطاً لكن قال الاستنوي فيها أن نوى بذلك الشرط ضرراً والأفلا قاله بخنا (قوله) بفساد الشرط ايضاح هذا أنه جعل التجميل في مقابلة الإذن وشرط التجميل فاسد باتفاق ففسد الإذن وقال المزني يبطل الشرط ويصح البيع كالقول لرجل بع هذه السلعة ولك عشرتها وفرق الأصحاب بأن مسئلة الوكيل لم يجعل العوض فيها مقابلاً للإذن بل في مقابلة البيع وهو جعل مجهول فيفسد ويستحق الوكيل أجره

أي علق عتق المرهون (بصفة فوجدت وهو رهن فكذا الاعتاق) فنفذ العتق من الموصر إلى آخر ما تقدم (أو) وجدت (بعده) أي بعد فكالة الرهن (نفذ) أي العتق (على الصحيح) والثاني يقول التعليق باطل كالتمجيز في قول (ولأرهنه لغيره) أي غير المرهون عنده (ولا التزوج) فإنه ينقص المرهون وبطل الرغبة فيه قال في الروضة فلو خالف فزوج العبد أو الأمة المرهونين فالنكاح باطل صح به القاصي أبو الطيب (ولا الاجارة ان كان الدين حالاً أو يحل قبلها) أي قبل مدتها فإنها تبطل الرغبة قبطل بخلاف ما إذا كان الدين يحل بعد مدتها أو مع فراغها فتجوز الاجارة وتجوز للرهن مطلقاً ولا يبطل الرهن (ولا الوطء) لخوف الحبل فيمن تحبل وحسب الباب في غيرها (فان وطئ فأحبل فالولد حر) نسيب ولا قيمة عليه ولا حد ولا مهر وعليه ارش البكارة ان اقتضاها فان شاء جعله رهنًا وان شاء اقتضاه من الدين (وفي نفوذ الاستيلاء أقوال الاعتاق) أظهرها نفوذه من الموصر فيسارمه قيمتها وتكون رهنًا مكانها فان لم ينفذ فالرهن بحاله ولا تباع حاملًا لحرية حملها (فان لم ينفذه فانفك) الرهن من غير بيع (نفذ) الاستيلاء (في الأصح) والفرق بينه وبين الاعتاق أن الاعتاق قول يقتضي العتق في الحال فإذا رد لغيره والاستيلاء فعل لا يمكن رده وإنما يمنع حكمه في الحال لحق الغير فإذا زال حق الغير ثبت حكمه (فلو ماتت بالولادة) والتفريع على عدم التنفيذ (غرم قيمتها) وتكون (رهنًا) مكانها (في الأصح) لأنه تسبب في هلاكها بالاحبال من غير استحقاق والثاني لا يغرم وإضافة الهلاك إلى علل تقتضي شدة الطلق أقرب من إضافته إلى الوطء (وله كل انتفاع لا يتقصه) أي المرهون (كالركوب والسكنى) وفي ذلك حديث البخاري الظهري ركب ببقته إذا كان مرهونًا (لا الساء والغراس) فإنهما ينقصان قيمة الأرض (فان فعل) ذلك (لم يقلع قبل) حلول (الأجل) وبعده يقلع (ان لم تف الأرض) أي قيمتها (بالدين وزادت به) أي بالقلع (ثم ان أمكن الانتفاع) بالمرهون (بغير استرداد لم يسترد) كان يكون عبداً له حرفة يعملها في يد المرتن فلا يسترد ليعملها ويسترد للخدمة (والا) أي وان لم يمكن الانتفاع به بغير استرداد (فيسترد) كان تكون داراً فسكن أو دابة فتركب ويردها وعبداً للخدمة إلى المرتن ليسلاً (ويشهد) المرتن على الراهن بالاسترداد للانتفاع شاهدين (ان اتهمه) فان وثق به فلا حاجة إلى الأشهاد (وله باذن المرتن ما منعناه) من التصرف والانتفاع فيحل الوطء فان لم تحبل فالرهن بحاله وان أحبل أو عتق أو باع نفذت وبطل الرهن (وله) أي للمرتن (الرجوع) عن الإذن (قبل تصرف الراهن) فان تصرف جاهلاً برجوعه فكأن تصرف وكيل جهل عزله) من موكله فلا يفسد تصرفه في الأصح (ولو أدن في بيعه ليحبل الموثل من ثمنه) أي لهذا الغرض بأن شرطه كافي المحرز وغيره (لم يصح البيع) لفساد الأدب بفساد الشرط (وكذا لو شرط) في الإذن في بيعه (رهن الثمن) مكانه لم يصح البيع (في الإطهز) لماد كروفساد الشرط بجهاله الثمن عند الإذن والثاني يصح البيع ويلزم الراهن الوفاء بالشرط ولا تضر الجاهالة في البذل فكما استقل الرهن اليه في الاتلاف شرعاً جاز أن يقل اليه شرطاً وسواء كان الدين حالاً أم مؤجلاً

٧٦ ل ل ل المثل (قول) المتن وكذا الوشرط المحجور الذي استثناءه ماله شرط ذلك بعد عرض موجب البيع كاستئصال الخنطة ونحو ذلك (قوله) اليه الضمير فيه يرجع إلى البذل

والمستشكله ابن عهده السلام لما في اجابة
المالك الى ذلك من تأخير الحق الواجب
على الفور قال السبكي وهو معذور في
استشكله أقول خصوصا اذا عرض
حمل بعد الرهن واستمر الحمل وقت
الحلول فانه يتعذر بيعها حتى تضع كما
سيأتي هذا ولكن يمكن الجواب عن
الاشكال بأنه ليس من اللائق ان يستمر
الراهن محجورا عليه في العين المرهونة
مع مطالبته من مال آخر حال الحجر فيها فان
كان المرتهن حريصا على ذلك فليفتك
الرهن وهذا معنى حسن ظهر لي يمكن
أن يوجه به كلام الاصحاب (قول) المت
بأذن المرتهن لانه صاحب حق وذلك مالك
(قول) المستأنز منه القاضي الخ لو كان
الراهن غائبا ولا قاضي بالبلد باعه
المرتهن بنفسه كالظافر وكذا لو كان
هناك حاكم ولكن يحجز المرتهن عن
البيعة (قول) المت فالاصح انه هذا
جار في بيع المجنى عليه للعهد وبيع
الغرماء للتركة (قول) المت ان باع الخ
لوعا الراهن فادن الخ لكم المرتهن هل
يكون كذلك أم لا الظاهر الاول (قوله)
والثاني يصح هو مذهب الاثمة الثلاثة
(قوله) على غير الثالث وذلك لا تنفاه
علة المنع على الاول ووجود علة المنع على
الثالث (قوله) فلا يصح البيع على غير
الثاني أي لان علة المنع على الاول
والثالث موجودة (قوله) عند المحل
قال الاذري بان ينبغي التوكيل ويجعل

*(فصل اذا الرهن فاليد فيه) أي المرهون (للمرتهن ولا تزال الا لا تنفاه كاسبق) ثم يراد اليه
ليلا كما مر وان كان العبد من يعمل ليلا كالخارث ردا اليه نهارا وقد لا تكون اليد للمرتهن كما في رهن
العبد المسلم عند كافر والجارية الحسنة عند أجنبي بالصفة الآتية فيصح الرهن في ذلك على الرابع
ويجعل العبد في يد عدل والحرارية عند امرأة ثقة ان لم يكن عند المرتهن زوجته أو جاريته أو نسوة
يؤمن معهن الا امام المرهونة (ولو شرط) أي الراهن والمرتهن (وضعه) أي المرهون (عند
عدل جاز) وفي الروضة كاصلها في ذلك وهو صادق بغير عدل وسيأتي عنهما ما يدل على جواز
الوضع عنده (أو عند اثنين ونصا على اجتماعهما على حفظه أو الانفراد به) أي ان لكل منهما
الانفراد بحفظه (فذلك) ظاهر انه يتبع الشرط فيه (وان أطلقا فليس لاحدهما الانفراد)
بحفظه (في الاصح) فيجعله في حوزتهما كفي النص على اجتماعهما والثاني يجوز الانفراد
لمسقة الاجتماع وعلى هذا ان اتفاقا على كونه عند أحدهما فذاك وان تنازعا وهو بما يتقسم قسم
وحفظ كل واحد منهما نصفه وان لم يتقسم حفظه هذامدة وهذامدة (ولومات العدل) الموضوع
عنده (أو فسق جعله حيث يتفقان) أي عند عدل يتفقان عليه (وان تشاحا) فيه (وضعه
الحاكم عند عدل) يراه وفي الروضة كاصلها لو كان الموضوع عنده فاسقا في الاستدعاء فزاد فسقه نقل
الى آخر يتفقان عليه (ويستحق بيع المرهون عند الحاجة) بأن حل الدين ولم يوف (وبقدم
المرتهن بثمنه) على سائر الغرماء (ويبيعه الراهن أو وكيله بأذن المرتهن فان لم يأذن قال له الحاكم تأذن
أو تبرئ) هو بمعنى الامر أي ائذن في بيعه أو تبرئه كافي الروضة وأصلها (ولو طلب المرتهن بيعه
فأبى الراهن أن يرضه القاضي قضاء الدين أو يبيعه فان أمر بابعه الحاكم) وقضى الدين من ثمنه (ولو باعه
المرتهن بأذن الراهن فالاصح انه ان باع بمحضته صح) البيع (والافلا) يصح بيعه لانه يبيعه لغرض
نفسه فيتهم في الاستعجال وترك النظر في الغسة دون الحضور والثاني يصح مطلقا كما لو أذن له في بيع
مال آخر والثالث لا يصح مطلقا لان الاذن له فيه توكيل فيما يتعلق بحقه ولو قال بعه بكذا انتفت التهمة
فيصح البيع على غير الثالث ولو قال بعه واستوف حقه من ثمنه جاءت التهمة فلا يصح البيع على غير
الثاني ولو كان الدين مؤجلا وقال بعه صح البيع جزما (ولو شرط) بضم أوله (أن يبيعه العدل)
عند المحل (جاز) هذا الشرط (ولا تسترط مراجعة الراهن) في البيع (في الاصح) لان
الاصل دوام الاذن والثاني بشرط لانه قد يرد قضاء الدين من غيره أمّا المرتهن فقال العراقيون بشرط
مراجعة قطعاً فربما أمهل أو أبرأ وقال الامام لا خلاف انه لا يرجع لان غرضه توفية الحق ولو عزل
الراهن العدل قبل البيع ان عزل ولو عزله المرتهن لم يعزل وقبل يعزل لانه يتصرف لهما ولا خلاف
انه لو منعه من البيع لم يبيع (فاداباع) العدل وقبض الثمن (فالثمن عنده من ضمان الراهن حتى
يقبضه المرتهن) وهو أمين فيه فان ادعى تلفه قبل قوله بيمينه أو تسليمه الى المرتهن فأنكره فاقول قوله
بيمينه فاذا حلف أخذ حقه من الراهن ورجع الراهن على العدل وان كان أدن له في التسليم (ولو تلف

التصرف عند المحل والافعل على الوكالة غير صحيح (قوله) ان عزل لانه وكيله (قوله) وقبل يعزل قال السبكي قضية
ان ترفع وكالة الراهن حتى اذا عاد المرتهن وادان احتج الى توكيل من الراهن (قول) المت من ضمان الراهن خالف في ذلك مالك وأبو حنيفة
فقالا بل هو من ضمان المرتهن

(قول) المستنرجع على العدل أي لوضع يده وقوله وان شاء على الراهن وجه ذلك انه بالتوكيل ألجأ المشتري شرعا إلى تسليم الثمن للعدل هذا غاية ما قبل فيه والافلاطالبة له مشكلة لانه لا يدولا عقد ولا يضمن بالتقرير ولولطف بتفريط فهل يختص الضمان بالعدل أم الحكم على حاله قال السبكي (٣٠٣) الاقرب الاول (قوله) بما يتغابنون به أي يتلون بالغبن فيه كثيرا وذلك انما يكون بالشئ اليسير فلا يضر

لتسامحهم فيه (قول) المتن وليعه هذا انما يتجده في منصوبهما اذا صرح له بالاذن في البيع الثاني والاقتصر حوا بأن الوكيل اذ اراد عليه المبيع بالعيب أو فسخ البيع المشروط فيه الخيار والمشتري استع ان يبيع تأسيلا بالاذن اللهم الا ان يقال فرض المسئلة هنا اذا كان الخيار غير مختص بالمشتري (قول) المتن على الراهن أي لقوله عليه الصلاة والسلام الظاهر مر كوب بنفقة اذا كان مهرهنا (قول) المتن ويجوز ترك هذه الواو أولى (قول) المتن لحق المرتن يفيد ان له المطالبة (قوله) ولكن يبيع القاضي قال الامام فعلى هذا لو استغرقت المؤنة الرهن قبل الحلول يبيع الجميع وجعل ثمنه رهننا (قول) المتن وهو امانة خالف فيه أبو خنيفة فقال يضمه بأقل الامرين من قيمته والحق الذي به وقال مالك ان كان تلفه ظاهرا لم يضم وان كان باطنا ضمن بقيته (قول) المتن ولا يسقط الفاء هنا أحسن من الواو (قول) المتن وحكم الخ هذا توطئة للمسئلة بعده (قول) المتن ولا يصدق أي لانه قبضه لغرض نفسه ونظر مقابله الى كونه أمنا (قوله) فعليه الحد أي خلافا لابي خنيفة رحمه الله لنا القياس على المستأجر بالاولى (قوله) فهو الخ اعتذار عن كون لو لا يصح صبيء الفاء في جوابها وقد اعتذر أيضا بأن الجواب محذوف أي حد فهو زان وتكون الجملة المذكورة كالتعليل

ثمنه في يد العدل ثم استحق المهر (المبيع) فان شاء المشتري رجع على العدل وان شاء على الراهن والقرار عليه) فيرجع العدل الغارم عليه ولو مات الراهن فأمر الحاكم العدل ببيعه فباع وتلف الثمن ثم استحق المبيع رجع المشتري في مال الراهن ولا يضمن العدل طريقا في الضمان لانه نائب الحاكم وهو لا يضمن وقيل يكون طريقا كالوكيل (ولا يبيع العدل) المهر (الابن مثله حالا من نقد البلد) كالوكيل فان أدخل شئ من هذه الشروط لم يصح البيع والمراد بالنقص عن ثمن المثل النقص بما لا يتغابن به الناس فالتقص بما يتغابنون به لا يضر لتسامحهم فيه (فان زاد راغب قبل انتضاء الخيار فليفسخ وليعه) فان لم يفعل انفسخ في الاصح وعدل عن قول المحرر كالشرح قبل التفرق الى ما ذكره ليع خيارى المجلس والشرط كما ذكره في الروضة قال فيها ولو زاد راغب بعد انتضاء الخيار فلا أثر للزيادة (ومؤنة المهر) التي باقية كنفقة العبد وكسوته وعلف الدابة وفي معناها سقى الاشجار وجداد الثمار وتخفيفها ورذا الأبق وأجرة مكان الحفظ (على الراهن ويجبر عليها لحق المرتن على الصريح) والثاني لا يجبر عند الامتناع ولكن يبيع القاضي خرا منته فيها بحسب الحاجة (ولا يمنع الراهن من مصلحة المهر كفسد وجامة) ومعالجة بالادوية والمهرام ولا يجبر عليهما (وهو امانة في يد المرتن) لا يلزمه ضمانه الا اذا تعدي فيه أو امتنع من رده بعد البراءة من الدين (ولا يسقط بتلفه شئ من دينه) كوت الكفيل بجامع التوثيق (وحكم فاسد العقود حكم صحيحها في الضمان) وعدمه فالمقبوض يبيع فاسد مضمون وسببه فاسد غير مضمون (ولو شرط كون المهر من مبيع له عند الحلول فسد) أي الرهن والمبيع لتأقت الرهن وتعلق البيع (وهو أي المهر) في هذه المسئلة (قبل الحل) بكسر الحاء أي وقت الحلول (أمانة) وبعده مضمون (ويصدق المرتن في دعوى التلف بيمينه أي من غير أن يد كسب التلف فان ذكره ففيه التفصيل الآتي في الودعة كما أشار اليه الراغب وأسقطه من الروضة (ولا يصدق في) دعوى (الرد) الى الراهن (عند الاكثرين) وقال غيرهم يصدق بيمينه (ولو وطئ المرتن المهرونة) من غير اذن الراهن (بلا شبهة فزان) فعليه الحد ويوجب المهران أكرهها بخلاف المطاوعة (ولا يقبل قوله جهلت تحريمه) أي الوطء (الا أن يقرب اسلامه أو ينشأ بادية بعيدة عن العلماء) فيقبل قوله لدفع الحد ويوجب المهر وقوله بلا شبهة احتريزه عما اذا طهار زوجته وأتمته فلا حد عليه ويجب المهر وقوله فزان أي فهو زان كما في المحرر جوابا لوجعني ان مجردة عن زمان وتقدم نحوه أول الباب وهو كثير في النهاج وغيره (وان وطئ بادن الراهن قبل دعواه جهل التحريم) مطلقا (في الاصح) لانه قد يخفى والثاني لا يقبل الا أن يكون قريبا بعهدا بالاسلام أو في معناه وعلى القول (فلا حد) عليه (ويجب المهران أكرهها) وفي قول حكاها في المحرر وجهها لا يجب لاذن مستحقه ودفع بأن وجوبه حق الشرع فلا يؤثر فيه الاذن كما ان المفوضة تستحق المهر بالدخول ولو طأ وعنه لم يجب مهر جرما (والولد حترنسيب وعليه قيمته للراهن) وكذا حكمه في صورتى انتفاء الحد السابقين (ولو تلف المهر ونقبض بدله صار رهننا) مكانه وجعل في يده من كان الاصل في يده من المرتن أو العدل وقبل

المحذوف (قوله) مجردة عن زمان أي فلا تكون لوى مثل ذلك دالة على زمان ماض كما هو شأنها قال ابن مالك * لو حرف شرط في مضى ويقل * اياؤها مستقبلا لكن نقل * (قوله) لانه قد يخفى زاد غيره واذا خفي على عطاء رحمه الله فعلى غيره أولى أقول قد يشكل في هذا القياس بأن الخفاء هنا استند الى مجرد الاذن وأما عطاء فانه ذهب الى ذلك لما قام عنده من الدليل فكيف يقال ان غيره في معناه (قوله) ولو طأ وعنه لم يجب مهر جرما أي لانضمام ادبه الى مطاوعتها (قوله) وجعل في يده كذا هو المتولى لقبضه كما قاله الماوردي أقول ولا ينافيه كون الخصم في البدل الراهن

في حلفه المرفوع من قبله لان كثر ما يلفظ وقوله لم يخاصم المرتين أي لانه غير مالك والثاني
 كالموجبي الرهن على الموهون ثم قضية كلامه عدم مخاصمة المرتين جزا اذا خاصم الرهن ونظر فيه
 يستوى ولو غصبت العين الموهنة فالحكم كما هنا (قول) المتناقص الرهن الخ لوماتع (٣٠٤) من الاقتصاص والعفو فلا اجبار

قبضه قيل لا يحكم بأنه مرهون لانه دين وقيل يحكم وانما يستع رهن الدين ابتداء قال في الروضة الثاني
 أربع وبالأول قطع المروزة (واختصم في البذل الرهن فان لم يخاصم فيه لم يخاصم المرتين
 في الاصح) وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين واذا خاصم الرهن فللمرتين حضور خصوصته
 لتعلق حقه بالماخوذ (فلو وجب قصاص) في الموهون المتلف كالعبد (اقتص الرهن) أي له
 ذلك (وفات الرهن) لفوات محله من غير بدل (فان وجب المال بعفوه) عن القصاص على مال
 (أو بجناية خطأ لم يصح عفوه عنه) لحق المرتين (ولا) يصح (إبراء المرتين الجاني) لانه ليس بمالك
 ولا يسقط ببراءته حقه من الوثيقة في الاصح (ولا يسرى الرهن الى زيادته) أي الموهون (المتفصلة
 كثر وولد) ويبيض بخلاف المتصلة كسمن العبد وكبر الشجرة فيسرى الرهن اليها (فلورهن حاملا
 وحل الاجل وهي حامل يبعث) كذلك لاننا قلنا ان الحمل يعلم فكأنه رهنها وما لا تقدرهها والحمل
 محض صفة (وان ولدت يبيع معها في الاظهر) بناء على ان الحمل يعلم فهو رهن والثاني لا يباع
 معها بناء على ان الحمل لا يعلم فهو كالحادث بعد العقد (وان كانت حاملا عند البيع دون الرهن
 فالولد ليس برهن في الاظهر) بناء على ان الحمل يعلم ويتعذر بيعها لان استثناء الحمل متعذر ولا سبيل
 الى بيعها حاملا وتوزيع الثمن على الام والحمل لان الحمل لا تعرف قيمته والثاني يقول تباع حاملا بناء
 على ان الحمل لا يعلم فهو كزيادة متصلة

* (فصل) * اذا (جنى الموهون) على أجنبي بالقتل (قدم الجاني عليه) لان حقه متعين
 في الرقبة بخلاف حق المرتين لتعلقه بالذمة والرقبة (فان اقتص) وارث الجاني عليه (أو يبيع)
 الموهون (له) أي لحقه بأن أوجب الجناية مالا أو عني على مال (بطل الرهن) فلوعاد المبيع الى
 ملك الرهن لم يكن رهنا (وان جنى) الموهون (على سيده) بالقتل (فاقتص) بضم التاء منه
 (بطل) الرهن (وان عني على مال) أو كانت الجناية خطأ (لم يثبت على الصحيح) لان السيد
 لا يثبت له على عبده مال (فبيع رهنا) كما كان والثاني يثبت المال ويتوصل به الى فناء الرهن
 وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين وعبر في المحتر بالاصح ومعلوم ان الجناية على السيد
 أو الاجنبي تغير القتل لا تبطل الرهن (وان قتل) الموهون (مرهونا للسيدة عند آخر اقتص)
 السيد (بطل الرهنان) جميعا (وان وجب مال) بأن قتل خطأ أو عني على مال (تعلق به حق
 مرتين القتل) والمال متعلق برقبة القاتل (فباع وتغفره رهن وقيل يصير) نفسه (رهنا ودفع)
 بأن حق المرتين في ماله لا في عينه وعلى الثاني ينقل الى يده هذا ان كان الواجب أكثر من قيمة
 القاتل أو مثلها فان كان أقل منها يبيع من القاتل جزء بقدر الواجب ويكون ثمنه رهنا أو صار الجزء
 رهنا على الخلاف ومحله اذا طلب مرتين القتل البيع وأي الرهن وفي العكس يباع جزا ولو اتفقا
 على عدم البيع قال الامام ليس لمرتني القاتل طلب البيع أي لانه لا فائدة له في ذلك وأشار الرافي
 الى انه قد يقال له ذلك لتوقع راعب الزيادة وسكت عليه في الروضة (فان كانا) أي القاتل والمقتول
 (مرهونين عند شخص يدين واحد نقصت الوثيقة) ولا جابر (أو يدينين) ووجب المال متعلقا
 برقبة القاتل (وفي نقل الوثيقة) به الى دين القاتل (غرض) أي فائدة (نقلت) بأن يباع
 القاتل ويقام ثمنه رهنا مقام القاتل أو يقام نفسه مقامه رهنا على الخلاف السابق وان لم يكن غرض

خلاف لان أبي هريرة وصححه ابن أبي
 عسرون والأول اختاره السبكي وبينه
 (قوله) ولا يسقط ببراءته حقه أي كالمو
 وهبه لغيره بغير اذن فان حقه باق نعم لو
 قال أسقطت حتى من الوثيقة سقط
 (قول) المتن ولا يسرى أي خلاف لابي
 حنيفة مطلقا وبالمالك في الولد لنا ما سلف
 من الحديث والقياس على الكسب
 والاجارة والعبد الجاني (قول) المتن
 دون الرهن هو يفيد ان العبرة بحال
 الرهن دون حال القبض (قوله) والثاني
 يقول الخ كلامه بوجه انه على هذا الثاني
 يكون الحمل رهنا حتى لو انفصل يبيع معها
 وليس كذلك بل معناه انه مادام حلا يباع
 لانه كالصفة فلو ولدت فلا يباع بل
 يفوز به الرهن بذلك على ذلك النظر في
 مقابل الاظهر السابق

* (فصل جنى الموهون) * (قوله) لان
 حقه الخ فلوقدم المرتين عليه لضاع حقه
 وأيضا اذا قدم على حق المالك فعلى حق
 المرتين أولى (قول) المتن وان وجب
 مال منه تعلم ان كون المال يثبت للسيد
 على العبد هنا مغتضرا لاجل حق المرتين
 ولو عني على غير مال صح بلا شبهة كال
 (قول) المتن وتغفره رهن أي من غير
 توقف على انشاء رهن كما سلف (قول)
 المتن وقيل يصير رهنا أي لانه لا فائدة في
 البيع (قوله) ومحله أي الخلاف في
 المسألتين (قوله) وأي الرهن فعلى
 هذا اذا قلنا بالمرجوح هل يصير رهنا
 من وقت الجناية أم من حين اباته
 وامتناعه فيه نظر (قوله) وفي العكس
 يباع جزا أي لانه لا حتى للمرتين في العين

(قوله) وان اتفق الدينان الخ بنى ما لو اتفقا حلولا وتأجيلا واختلفا قدر ان كان القليل بالكثير قدر هن نقل سواء كانت قيمته مثل قيمة القليل أو فوقها أو دونها لكنها فيما دونها لا ينقل ما زاد على قيمة القليل وان كان مرهونا بالقليل وقيمه مثل قيمة القاتل أو فوقها فلا ينقل فان كانت قيمة القاتل أكثر قال في شرح الارشاد سبع منه (٣٠٥) بقدر قيمة القليل لتصير رهنا مكان القليل ويستمر الباقي بدين القاتل قال وبه يظهر ان قول الروضة

اذا كانت قيمة القليل أقل وهو مرهون بأقل الدينين لا ينقل اذ الفائدة فيه متعقب انتهى أقول وهذه المسائل التي قبل فيها بعدم النقل لو فرض فيها ان قيمة القاتل تزيد على الدين المرهون عليه بأضعاف قضية الملاقعة الاعراض عن ذلك وعدم اعتباره غرضا يجوز النقل الزائد على مقدار الدين فاجبه ذلك وينبغي ان يحمل كلامهم على ما اذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب (قوله) أو غيرها أى كثر وأعضاء لكن لو تصابلا في الاعتياض عاد الرهن كعاد الدين

* (فصل اختلاف في الرهن الخ) * (قول) المتصدق الراهن أى لأنه مدعى عليه (قول) المتن وان شرط الرهن المختلف فيه بوجه مما ذكر كراعى ان مدلول هذه العبارة انهما يتحالفان اذا اتفقا على اشتراط الرهن في بيع ولكن اختلافهما في شيء مما تقدم كأصل الرهن أو قدره أو عنه أو غير ذلك فاما اتفقا فلهما على الاشتراط فليس بشرط بل لو اختلفا في اشتراط الرهن تخالفا وكذا لو اتفقا على الاشتراط ولكن اختلفا في القدر مثلا وأما لو اتفقا على الاشتراط واختلفا في اتحاد الرهن والوفاء به بأن ادعاه المرتهن وأنكره الراهن كي يأخذ الرهن ويحمل المرتهن على فسخ البيع كما قاله السبكي فلا تخالف خلافا لمقتضى العبارة لانها لم يختلفا في كيفية البيع فالقول قول الراهن وللمرتهن الفسخ ان لم يرض ولو

في نقل الوثيقة لم تنقل فاذا كان أحد الدينين حالا والاخر مؤجلا للمرتهن التوثيق بالقاتل بدين القاتل فان كان هو الحال فالفائدة استيفاء ومن ثمن القاتل في الحال أو المؤجل فقد توثق ويطلب بالحال وان اتفق الدينان في القدر والحلول أو التأجيل وقيمة القليل أكثر من قيمة القاتل أو مساوية لهما لم تنقل الوثيقة لعدم الفائدة وان كانت قيمة القاتل أكثر من قيمة القدر قيمة القليل (ولو تلف المرهون بأفة) سماوية (نطل) الرهن (وبنقل) الرهن (بفسخ المرتهن) وحده أو مع الراهن (وبالبراءة من الدين) بقضاء أو براءة أو حوالة أو غيرها (فان بقي منه شيء لم ينقل شيء من الرهن) أى المرهون لانه وثيقة لجميع أجزاء الدين (ولو رهن نصف عبد بدين ونصفه بأخر فبرئ من أحدهما انفك قطعه) لتعدد العقد (ولو رهناه) بدين (فبرئ أحدهما) مما عليه (انفك نصيبه) لتعدد من عليه الدين ولو رهناه لداثنين فبرئ من دين أحدهما انفك قطعه لتعدد مستحق الدين

* (فصل) اذا (اختلفا في الرهن) أى أصله كان قال رهنه تنى كذا فأنكر (أو قدره) أى الرهن بمعنى المرهون كان قال رهنه تنى الأرض بأشجارها فقال بل وحدها أو تعيينه بهذا العبد فقال بل هذا الثوب أو قدر المرهون به كالفين فقال بل بألف (صدق الراهن بيمينه) وإطلاقه على المنكر بالنظر للمدعى وقوله (ان كان رهن ترفع) قيد في التصديق (وان شرط) الرهن المختلف فيه بوجه مما ذكر (في بيع تخالفا) كسائر صور البيع اذا اختلف فيها (ولو ادعى انهما رهناه عبدهما بمانة) وأقبضاه (وصدقه أحدهما فنصيب المصدق رهن بخمسين والقول في نصيب الثاني قوله بيمينه وقيل شهادة المصدق عليه) فان شهد معه آخر أو حلف المدعى ثبت رهن الجميع (ولو اختلفا في قبضه) أى المرهون (فان كان في يد الراهن أو في يد المرتهن وقال الراهن غصنته صدق بيمينه) لأن الأصل عدم لزوم الرهن وعدم اذنه في القبض (وكذا ان قال أقبضته عن جهة أخرى) كالأمانة والاجارة والايديا يصديق بيمينه (في الاصح) لأن الأصل عدم اذنه في القبض عن الرهن والثاني يصديق المرتهن لاتفاقهما على قبض مأذون فيه (ولو أقر) الراهن (بقبضه) أى قبض المرتهن المرهون (ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة فله تخليفه) أى المرتهن انه قبض المرهون (وقيل لا يخلفه الا أن يذ كر لاقراره تأويلا كقوله أشهدت على رسم القبالة) قبل حقيقة القبض لانه اذا لم يذ كر تأويلا يكون مناقضا بقوله لاقراره وأجيب بأننا علم ان الوثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها فأى حاجة الى تلفظه بذلك ولو كان اقراره في مجلس القضاء بعد توجه الدعوى فقبل لا يخلفه وان ذ كر تأويلا لانه لا يكاد يقر عند القاضي الا عن تحقيق وقيل لا فرق لشمول الامكان (ولو قال أحدهما) أى الراهن والمرتهن (جنى المرهون وأنكر الآخر صدق المنكر بيمينه) لأن الأصل عدم الجنابة وبقاء الرهن واداسع في الدين فلا شيء للمقر له على الراهن باقراره ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتهن المقر لاقراره (ولو قال الراهن جنى قبل القبض) وأنكر المرتهن (فلا يظهر تصديق المرتهن بيمينه في انكاره) الجنابة صيانة لحقه ويحلف على نفي العلم بها والثاني يصديق الراهن لانه مالك (والاصح انه اذا حلف) المرتهن (غرم الراهن للمجنى عليه) لانه حال بينه وبين حقه

٧٧ ل ج ترك المصنف هذه المسئلة استعناء بما سلف في التحالف كان أولى (قول) المتن على رسم القبالة الرسم الكتابية والقبالة الورقة أى أشهدت على الكتابة الواقعة في الوثيقة لكي آخذ بعد ذلك (قوله) توجه الدعوى أى بحق من الحقوق ثم انه أقرب به في مجلس القاضي ثم قال بعد ذلك لم يكن اقرارى به عن حقيقة هذا صورة المسئلة

والثاني لا يغرم لانه لم يقبل اقراره فكأنه لم يقتر (و) الاصح (انه يغرم الأقل من قيمة العبد وارث الجنانية) والثاني يغرم الارش بالغامبلغ (و) الاصح (انه لو نكل المرتهن ردت اليين على المجنى عليه) لان الحق له (لاعلى الراهن) لانه لا يدعى لنفسه شيئاً والوجه الثاني ترد على الراهن لانه المالك والخصومة تجرى بينه وبين المرتهن (فاداحلف) المردود عليه منهما (بيع) العبد (في الجنانية) ان استغرت قيمته والايبيع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهنا لان اليين المردودة كالبينة أو كالأقرار بأنه كان جانباً في الابتداء فلا يصح رهن شيء منه وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف في المسائل الثلاث قولين وتضعيف انه وجهان في الثالثة وترجيح القطع بالأول في الثانية (ولو أذن) المرتهن (في بيع المهرين فبيع ورجع عن الأذن وقال رجعت قبل البيع وقال الراهن بعده فالاصح تصديق المرتهن) لان الأصل عدم رجوعه في الوقت الذي يدعيه والأصل عدم بيع الراهن في الوقت الذي يدعيه فيتعارضان ويبقى ان الأصل استمرار الرهن والثاني يصدق الراهن لانه أعرف بوقت بيعه وقد سلم له المرتهن الأذن (ومن عليه ألفان بأحد همارهن فأدى ألفاً وقال أدبته عن ألف الرهن صدق بيته) على المستحق لقائل انه أدى عن الألف الآخر سواء اختلفا في نية ذلك أم في لفظه لان المؤدى أعرف بقصده وكيفية أدائه (وان لم ينو شيئاً جعله عما شاء) منهما أو عنهما (وقبل يقسط) عليهما

والثاني لا يغرم لانه لم يقبل اقراره فكأنه لم يقتر (و) الاصح (انه يغرم الأقل من قيمة العبد وارث الجنانية) والثاني يغرم الارش بالغامبلغ (و) الاصح (انه لو نكل المرتهن ردت اليين على المجنى عليه) لان الحق له (لاعلى الراهن) لانه لا يدعى لنفسه شيئاً والوجه الثاني ترد على الراهن لانه المالك والخصومة تجرى بينه وبين المرتهن (فاداحلف) المردود عليه منهما (بيع) العبد (في الجنانية) ان استغرت قيمته والايبيع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهنا لان اليين المردودة كالبينة أو كالأقرار بأنه كان جانباً في الابتداء فلا يصح رهن شيء منه وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف في المسائل الثلاث قولين وتضعيف انه وجهان في الثالثة وترجيح القطع بالأول في الثانية (ولو أذن) المرتهن (في بيع المهرين فبيع ورجع عن الأذن وقال رجعت قبل البيع وقال الراهن بعده فالاصح تصديق المرتهن) لان الأصل عدم رجوعه في الوقت الذي يدعيه والأصل عدم بيع الراهن في الوقت الذي يدعيه فيتعارضان ويبقى ان الأصل استمرار الرهن والثاني يصدق الراهن لانه أعرف بوقت بيعه وقد سلم له المرتهن الأذن (ومن عليه ألفان بأحد همارهن فأدى ألفاً وقال أدبته عن ألف الرهن صدق بيته) على المستحق لقائل انه أدى عن الألف الآخر سواء اختلفا في نية ذلك أم في لفظه لان المؤدى أعرف بقصده وكيفية أدائه (وان لم ينو شيئاً جعله عما شاء) منهما أو عنهما (وقبل يقسط) عليهما

أي بالنسبة لتعلق الارش لان المرحح هنا على تعلق الرهن بالتعلق بالجميع كما سلف والغرض من ذلك كله دفع ما قيل الصواب ان يقول في المناج فعل القولين ولا يقول على الاظهر أي الاولى هداولك ان تقول لا يلزم من التعلق بقدر الزكاة في مسئلتها ان يقول بمثله هنا لان الزكاة سواسية ورفق وفيها ضرب من العبادة لتوقفها على النية فلا يلزم الاتحاد في الترجيح فالحق الاعتراض (قول) المتن ولا خلاف الح أي لان الوارث خليفة المورث فله الذي له (قوله) نعم لو كان الح هذا يشكل على تعلق الرهن ولذلك اختار السبكي في هذه الصورة ان التعلق بقدر التركة من الدين (قوله) أجيب الوارث أي فصدق عليه انه أمسك التركة ولم يوف الدين كله فحسن الاستدراك بقوله نعم الح

أحدهما على الآخر قال الاستوى والابراء كالأداء فما تقدم انتهى وقضيته صحة البراء من أحد الدينين من غير تعيين وفيه نظر * فرع * اذا قلنا بالتقسيط فهل هو بالسوية أو باعتبار قدر الدينين ذهب الامام الى الثاني وصاحب البيان الى الاول * فرع * لو مات من غير تعيين قام وارثه مقامه فيما يظهر وان كان بأحد الدينين ضامن * (فصل) * من مات وعليه دين تعلق بتركته ظاهر هذا كغيره انه يتعلق بها وان كان به رهن في الحياة والمسألة في التكت (قوله) المتقلة الح حكمة ذكر هذا التنبيه على ان ما بعده متفرع على هذا الصحيح بل قال الاستوى سائر ما في الفصل متفرع على ذلك وان الصواب تقديم ذلك هنا لاتأخير كإفعل المناج (قول) المتن تعلقه بالمهرين قال الاستوى لانه أحوط للبيت اذ عليه يتمتع تصرف الورثة فيه جزاً بخلاف الحاقه بالجنانية فانه ياتي فيه الخلاف المذكور في البيع انتهى أقول ومراده ان القدر الذي به التعلق هذا شأنه فلا ينافي جريان الوجهين الآتين على قول الرهن (قوله) في تعلق الزكاة أي بالمال الزكوي وقوله مع ترجيح التعلق بقدرها أي على ككل من تعلق الرهن والارش وقوله فأتى ترجيح هنا

(قول) المتن والصحیح ان تعلق الدين الخ وذلك لان التركة لو كانت باقية على ملك الميثم لوجب ان يرثها من أسلم أو عتق من أقارب قبل وفاء الدين دون من مات بعد الميت وقبل الوفاء وقال أبو حنيفة ان كان مستغرقا منع والا فلا يمنع مطلقا (قوله) والثاني الخ قضيت ان وجود الوصية وحدها مانع من الارث على هذا الوجه (٣٠٧) فان كان كذلك وجب فرضه في الايصاء الشائع (قوله) وعلى الثاني يتعلق الخ لانها باقية على ملك الميت وحدها مانع من الارث على هذا الوجه (٣٠٧)

* (كتاب التفسير) *

هو كمال السوردي والسنديني
والحاصل في الشرع حجر الحائز على
الدين بالشروط الآتية (قوله) وفي
الشرع من لا يني الخ قال الاسوي هو في
الشرع المحجور عليه وفي اللغة من صار
ماله فلسا ثم كنى به عن قلة المال ثم
شبه به المحجور عليه لاجل نقصان ماله
عن دينه وقوله من لا يني خرج من لا مال
له (قوله) ويجوز ان يقال هذا أعم
من الاول (قوله) واذا حجر خرج به
مالا فلس ولم يحجر عليه فانه لا يتحل بلا
خلاف (قول) الميثم لم يحل المؤجل
في حلول المؤجل بالخون قولان قال
الانور والمشهور الحلول قال الاسوي
وفيه نظر قال وعليه يتمتع الشراء بالمؤجل
(قول) المتن بغير طلب أي لانه لمصلحة
الغرماء والمفلس وهم ناظرون لانفسهم
(قوله) والثاني يقول أي وأيضا فالحرية
والرشد يساقان الحجر وانما ارتكب
عند سؤال الغرماء للضرورة (قول)
المتن في قول يوقف عليه لا يجوز الاقدام
ولا يتخذ ظاهرا حالا بخلاف المريض
(قول) المتن يوقف تصرفه أي كالمرضى
لا يكن المريض ينفذ حالا ظاهرا وقوله
والانفا لو كان هناك أنواع من
التصرفات نقضا الاضعف فالأضعف
قال في الروضة ينقض الرهن ثم الهبة
ثم البيع ثم الهبة كتابة ثم العتق
واستشكل بأن تبرعات المريض ينقض
الاخر فالأخر ووفق ابن الرفعة بفرق

في الاصح لان الظاهر ان التبريد على القيمة (والصحیح ان تعلق الدين بالتركة لا يمنع الارث) لانه ليس
في الارث المفيد للملك أكثر من تعلق الدين بالموروث تعلق رهن أو أورش وذلك لا يمنع الملك في المهور
والعبد الحائز والثاني استند الى قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين فقدم الدين على الميراث
وأوجب بأن تقديمه عليه لقسمته لا يقتضي أن يكون مانعا منه وعلى الثاني هل المنع في قدر الدين
أو في الجميع قال في الروضة كأصلها في أو اخر الشفعة فيه خلاف مذكور في موضعه وكأنه أشار الى
مثل الخلاف المذكور هنا في منع التصرف في الجميع أو في قدر الدين المبني على ان تعلق الدين لا يمنع
الارث ولم يذ كر ذلك الخلاف هنا وعلى الاول وهو ان تعلق الدين لا يمنع الارث قال (فلا يتعلق) أي
الدين (بزوائد التركة كالسكسب والتاج) لانها حدثت في ملك الوارث وعلى الثاني يتعلق بها
تبعاً لأصلها

* (كتاب التفسير) *

قال في الصحاح فلسه القاضي تقيسا نادى عليه أه أفلس وقد أفلس الرجل صار مفلسا انتهى والمفلس
في العرف من لا مال له وفي الشرع من لا يني ماله بيده كما قال ذا كرا حاكمه (من عليه ديون حالة زائدة
على ماله يحجر عليه) في ماله (بسؤال الغرماء) وفي المحرر والشرح يجوز للحاكم الحجر عليه وفي
أصل الروضة يحجر عليه القاضي وزاد انه يجب على الحاكم الحجر صرح به القاضي أبو الطيب وأحسب
الحاوي والشامل والبسيط وآخرون من أحسبنا وان قول كثيرين منهم فللقاضي الحجر ليس مرادهم
انه يحجر فيه أي بل انه جائز بعد امتناعه قبل الافلاس وهو صادق بالواجب والاصل في ذلك ما روى
الدارقطني والحاكم وقال صحيح الاسناد عن كعب بن مالك انه صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ في ماله
وباعه في دين كان عليه وفي النهاية انه كان بسؤال الغرماء (ولا حجر بالمؤجل) لانه لا مطالبة في الحال
(واذا حجر بحال لم يحل المؤجل في الاظهر) والثاني يحل بالحجر كالموت بجامع تعلق الدين بالمال وفرق
الاول بحجر الدقة بالموت دون الحجر (ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كسوبا ينق من كسبه
فلا حجر وان لم يكن كسوبا وكانت نفقته من ماله فكذا) لا حجر (في الاصح) والثاني يحجر عليه
كي لا يضيع ماله في النفقة ودفع بالتسكن من مطالبته في الحال (ولا يحجر بغير طلب) من الغرماء
(فلو طلب بعضهم) الحجر (ودينه قدر يحجر به) بأن زاد على ماله (حجروا) أي وان لم يزد
الدين على ماله (فلا) حجر كما تقدم ثم لا يختص أثر الحجر بالطالب بل يعهم نعم لو كانت الديون للمحجور
عليهم بصبا أو جنون أو سفه حجر القاضي عليه من غير طلب لمصلحة ولا يحجر لدين الغائبين لانه
لا يستوفي ما لهم في الذم (ويحجر بطلب المفلس في الاصح) لان له فيه غرضا ظاهرا والثاني يقول
الحق لهم في ذلك قال الرافعي روى ان الحجر على معاذ كان بالتسكن منه (فاد حجر عليه) بطلب أو
دونه (تعلق حق الغرماء بماله) حتى لا ينفذ تصرفه فيه بما يضرهم ولا تراحمهم فيه الديون الحادثة
(وأشهد) الحاكم استحبنا (على حجره) أي المفلس (ليحذر) أي ليحذر الناس معاملته (ولو
باع أو وهب أو عتق في قول يوقف تصرفه) المذكور (فان فضل ذلك عن الدين) لارتفاع القيمة

مذكور في شرح السبكي وقول الشارح أي بان أه الى آخره ايضا حقه ما قاله في المطلب ان هذا القول غير القول بوقف العقود المنسوب للقديم
فان ذلك وقف صحته وهذا وقف تبين وكان مأخذه ان حجر المفلس انما يتناول القدر المزاحم للديون

الزمن فلا يلزم من ذلك أن يكون دينهم من نوع واحد وباعهم بلفظ واحد فان باع مربا بالطلال واضح وان باع معا ودينهم مختلف بالنوع كان كبيع حديد جمع بثمن واحد فيطل والى ذلك كله أشار الشارح بقوله الآتى والكلام حيث يصح البيع لولم يكن حجر (قوله) والثاني قال الاصل الحجر لا يحجب منه قبل موافقتهم ففيه ما سلف في نظيره من الرهن (قول) المتن ويصح نكاحه كذا يصح استحقاقه النسب (قوله) زوجته خرج به ما لو كان المخال أجنبيا أو الزوجة وهما مفلسان فإنه لا يصح منهما الا في الذمة (قول) المتن وجب قبل الحجر أى وان لم يكن لازما (قول) المتن قال الماوردي هما مبنيان على ان هذا الحجر حجر مرض أو سفه وفيه قولان أى (٣٠٨) أظهرهما الاول (قوله) كما يقبل

في حقهم الحجر كما يقبل اقرار المريض ولو طلب الغرماء تخليفه لم يحلف لان رجوعه لا يفيد أقول ومن ثم تعلم انه لو كان على انسان اشهاد بدين أو مال شركة ونحوها فأقر مالك ذلك به لآخر ثم ادعى من عليه الحلف انه يتناول ذلك مثلا بل كان لشهادة على رسم القبالة لا يحلف المقر لان رجوعه لا يقبل (قوله) والثاني لا يقبل على هذا اتباع العين في الدين فلو كانت وديعة فهل تضمن والحال انه لم يقصر ولم يأذن في البيع محل نظر (قول) المتن لم يقبل وجهه في الاطلاق التنزيل على المعاملة لانها أقل المراتب (قول) المتن وله ان يرد بالعيب يؤخذ منه عدم الاجماع على الرد وقوله بالعيب يخرج به الرد بالخيار فانه جائز مطلقا ثم علة الجواز كون الفسخ ليس ابتداء تصرف (قول) المتن ما كان اشتراؤه قصته عدم رد ما اشتراه في الذمة حال الحجر والوجه التسوية بينهما ولو فرض عدم الغبطة في الرد والامساك معاني مسألة الكتاب فحل نظر (قول) المتن والاصح انه ليس لبائعه هذه المسئلة كان محلها عند ذكر التصرف في الذمة ولكن آخرها ليسوق تصرفات المفلس على نمط واحد

أوبراء (نفذ والالغا) أى بأن انه كان نافذا أولا غنيا (والاظهر بطلانه) لتعلق حق الغرماء بما تصرف فيه (فلو باع ماله لغرمائه بدينهم) من غير اذن القاضي (بطل) البيع (في الاصح) لان الحجر ثبت على العموم ومن الجائز أن يكون له غريم آخر والثاني قال الاصل عدمه وهما مفرعان على بطلان البيع لاجنبى السابق كما أفادته الفاء والكلام حيث يصح البيع لولم يكن حجر وباذن القاضي يصح (فلو باع مسلما) طعاما أو غيره (أو اشترى) شيئا بثمن (في الذمة فالصحح صحته ويثبت) البيع والتمن (في ذمته) والثاني لا يصح للحجر عليه كالمسفيه وفي الروضة كأصلها حكاية الثاني قولاشادا (ويصح نكاحه وطلاقه وخلعه) زوجته (واقصاصه واسقاطه) أى القصاص من اضافة المصدر الى مفعوله (ولو أقر بعين أو دين وجب قبل الحجر) بمعاملة أو اتلاف (فالاطهر قبوله في حق الغرماء) كما يقبل في حقهم جرما والثاني لا يقبل في حقهم لاحتمال المواطأة ودفع بأنها خلاف الظاهر (وان أسند وجوبه الى ما بعد الحجر بمعاملة أو مطلقا) أى لم يقيد بمعاملة أو غيرها (لم يقبل في حقهم) فلا يراحمهم المقر له (وان قال عن جنابة قبل في الاصح) فيراحمهم الجنبى عليه والثاني لا يقبل كالموافق لان معامله وان أطلق وجوبه قال الرافعى فقياس المذهب التنزيل على الأقل وجعله كالوأسنده الى ما بعد الحجر زاد في الروضة هذا ظاهر ان تعذر مراجعة المقر وان أمكنت فينبغى أن يراجع لانه يقبل اقراره (وله أن يرد بالعيب ما كان اشتراؤه ان كانت الغبطة في الرد) فان كانت الغبطة في ابقائه بأن كانت قيمته أكثر من الثمن لم يكن له الرق عليه من تفويت مال بغير عوض (والاصح تعذر الحجر الى ما حدث بعده بالاصطياد والوصية والشراء) في الذمة (ان صححناه) وهو الراجح كما تقدم والثاني لا يتم مدى الى ما ذكر (و) الاصح (انه ليس لبائعه) أى المفلس في الذمة (ان يفسخ ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال وان جهل فله ذلك) والثاني له ذلك مطلقا والثالث لا مطلقا وهو مقصر في الجهل بترك البحث (و) الاصح (انه اذا لم يمكن التعلق بها) بأن علم الحال كما تقدم (لا يراحم الغرماء بالتمن) لانه حدث برضاه والثاني يراحمهم به لانه في مقابلة ملك جديد زاده المال

* (فصل في اصدار القاضي استحبابا) (بعد الحجر) على المفلس (بيع ماله وقسمه) أى قسم ثمنه (بين الغرماء) لثلاثين طول زمن الحجر ولا يفرط في الاستعجال لثلاثين طمع فيه بثمن بخس (ويقدم) في البيع (ما يخاف فسادا) لثلاثين (ثم الحيوان) لحاجته الى النفقة وكونه عرضة للهلاك

وقوله وان جهل تقديره وانه ان جهل كي يدخله الخلاف (قوله) والثاني له ذلك علته عدم الوصول الى الثمن (قوله) وهو (ثم) مقصر خصوصا والحجر يشتر (قول) المتن وانه اذا لم يمكن التعلق حذف له اختصارا (قوله) بأن علم الحال ينبغى أن يكون مشله مالا جهل وأجاز (قوله) والثاني يراحمهم به ظاهره في جميع المال * (فصل في اصدار القاضي) * يبيع ماله لا بد من ثبوت الملك في بيع القاضي خلافا للسبكي وغيره قلت فلهذا بينه واضع اليد تسمع قبل بينة الخارج ليوافق ما عليه العمل خلاف ما ذكره في القضاء ثم انظر هل يتوقف سماعها على دعوى أولا واعلم ان السبكي قال قد فحصت عن هذه المسئلة فحصلت على أصحهما الاكتفاء باليد (قول) المتن وقسمه لو كان مكاتبا قدم دين المعاملة ثم الارش ثم النجوم (قول) المتن ثم الحيوان استثنى بعضهم المدير

(قول) المثلث قسمه بين الزوجين لثبوت أمنه الامة ويصل اليه المستحق ثم القسمة المذكورة على وجه الاولوية فلو عكس جاز قاله الرافعي (قوله) يشترى أي فهو بمنزلة الشاهد لهم على عدم التفرغ (قول) المثلث فظهر غريم المراد منه من يجب ادخاله في القسمة ولو بجنابة حادثة أو سبب متقدم بل لا يوجب حادثة (٣٠٩) بعد القسمة ينبغي ان يشارك لان الجبر لا ينفك الا بطل القاضي (قوله) ويستأنف لاسها

صدرت على غير الوجه السابق شرعا كذا هو ظاهر وهو يفيد ان معنى النقض تبين فسادها من أصلها وانظر لو قصفت التركة وحدثت بعد قسمتها زوائد هل يتعين القول بنقض القسمة أم كيف الحال (قول) المثلث فكذلك ظهر قيل الكاف مستدركة وقد أشار المشرح الى الجواب (قوله) الى رغبة الناس الخ هذا التعليق يقتضي ان المفلس لو باع باذن الحاكم كان الحكم كذلك (قوله) فكان التقديم من مصالح الجبر أي كأجرة الكمال (قول) المتن وينفق دليسه اطلاق قوله عليه الصلاة والسلام ابدأ بنفسك ثم بمن تعول (قوله) على المفلس لك أن تقول هو داخل في عبارة الكتاب لانه يجب عليه نفقة نفسه (قوله) بقول الشافعي الخ قال السبكي لا دليل فيه لما قاله فان أهمل اليسار بنفقة وتون انتهى واعلم ان اليسار المعتبر في نفقة القريب غير اليسار المعتبر في نفقة الزوجة فالأول ان يفضل عن قوته وقوت عياله والثاني ان يكون دخله أكثر من خرجه فالقادر على الكسب الواسع معسرف الزوجة موسرف في الأول ~~المسكين~~ والخادم يساع في نفقة القريب ولا يساع في نفقة الزوجة الى غير ذلك (قول) المثلث ويساع مسكنه الخ قال الاسنوي لان تخصيصهما بالكراء أسهل فان يسر والا فعلى كافة المسلمين (قول) المتن وعمامة ذكر المحتر بربها المندبل قيل فكان ينبغي أن يذكرها معها وأجيب بأن أهل بلاد الرافعي يطلقون

(ثم المنقول في القطار) لان الاول يخشى عليه السرقة بخلاف الثاني (وليس بحضرة المفلس) أو وكيله (أو غرمائه) لانه أطيب القلوب (كل شيء في صوته) لان طاليه فيه أكثر ويشهر بيع العقار والامر في هذين للاستحباب (بمن مثله جالسا من تعد البلد) الامر فيه للوجوب (ثم ان كان الدين غير جنس النقود لم يرض الغريم الا بجنس حقه اشترى) له (وان رضى جاز صرف النقد اليه الا في السلم) فلا يجوز لما تقدم من امتناع الاعتراض عن السلم فيه وهو صادق بالنقد وغيره وقد تقدم جواز السلم في النقدي كجاءه (ولا يسلم ميعا قبل قبض عنه) اخذ المثلث تصرف عن غيره (وما قبض) بفتح القاف (قسمه بين الغرماء الا أن يعسر) قسمه (لقفته فيؤخر ليجتمع) فان أبوا التأخير ففي النهاية اطلاق القول بأنه يجيبهم قال الرافعي والظاهر خلافه وسكت عليه المصنف (ولا يكلفون) عند القسمة (بينة بأن لا غريم غيرهم) لان الجبر يشترى ولو كان ثم غريم لظهر وطلب حقه (فلو قسم فظهر غريم شارك بالحصة) لحصول المقصود (وقيل تنقض القسمة) وتستأنف فعلى الاول لو قسم ماله وهو خمسة عشر على غريمين لاحدهما عشرون وللآخر عشرة فأخذ الاول عشرة والآخر خمسة فظهر غريم له ثلاثون استرد من كل واحد نصف ما أخذه وعلى الثاني يسترد منهما القاضي ما أخذه ويستأنف القسمة على الثلاثة (ولو خرج شيء باعه قبل الجبر مستحقا والثمن) المقبوض (تألف فكدين) أي قتل الثمن اللازم كدين (ظهر) من غير هذا الوجه وحكمه ما سبق فيشارك المشتري الغرماء من غير نقض القسمة أو مع نقضها (وان استحق شيء باعه الحاكم) والثمن المقبوض تألف كافي الروضة وأصلها (قدم المشتري بالثمن) أي بمثله (وفي قول يخاص الغرماء) به كسائر الديون ودفع بأنه يؤدي الى رغبة الناس عن شراء مال المفلس فكان التقديم من مصالح الجبر (ويفق) الحاصم على المقاس (وعلى من عليه نفقته) من الزوجات والاقارب (حتى يقسم ماله) منه لانه موسر مالم يزل ملكه وكذلك يكسوه منه بالمعروف وفي معنى الزوجات أهليات الاولاد (الا أن يستغنى بكسب) فلا ينفق عليهم ولا يكسوهم ويصرف كسبه الى ذلك وظاهره ان لم يف به كمال والنفقة على الزوجات قال الامام نفقة المعسرين والرواي نفقة الموسرين قال الرافعي وهذا قياس الباب والامام أنفق على الاقارب قال في الروضة يرجح قول الامام بقول الشافعي في المختصر أنفق عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفيهم من نفقة وكسوة ثم قال فيها عن البيان وتسلم اليه النفقة يوما بيوم (ويساع مسكنه وخادمه في الاصح وان احتاج الى خادم لمأتمه ومنصبه) أي لواحد منهما والثاني يقيان له حاجته اذا كانا لا تقيان به دون النفسين والثالث يقي المسكن فقط (ويترك له دست ثوب يليق به وهو قبض وسراويل وعمامة ومكعب) أي مداس (ويزاد في الشتاء عجة) ويترك لعباله من الثوب كما يترك له ويساع باللبس والخصير القليل القيمة ولو كان يلبس قبل الافلاس فوق ما يليق به وردناه الى اللاتق ولو كان يلبس دون اللاتق فغير المبرز عليه وكل ما قلنا يترك له ان لم يوجد في ماله اشترى له (ويترك قوت يوم القسمة) له (ومن عليه نفقته) لانه موسر في أوله قال الغزالي وسكني ذلك اليوم ولم يتعرض لذلك غيره (وليس عليه بعد القسمة أن

٧٨ ل الخ المندبل على العجالة فلماذا اقتصر المهاج عليها (قوله) مكعب سمي به لانه دون الكعبين (قوله) ويترك لعباله قضيته ان عبارة المتن لا تفيد ذلك وقد يمنع من أن خبره عليه علم على من في قوله السابق على من عليه نفقته فيشمل نفسه وعياله (قول) المتن قوت يوم القسمة انما نص عليه لان بعضه متأخر فلم يشمله ما مر (قول) المتن وليس عليه الخ وقال الفراءى عليه ان عصى بسببه وعللوا ذلك بأن التوبة واجبة ولا تحصل الا برد المظلمة وعرض بأن الجاني تصح توبته وان لم يسلم نفسه لافصا لانها معصية متجددة قاله في الخادم

في هذه المسألة لا سيما تصرفهم بالإيجار إلى قضاء الدين صريح في أن ملك المنفعة لا يمنع إيجار من
 ملكه ما زال له على حيوة (قوله) ذكر الغزالي هذا اعتماداً على ما ذكره جواز السؤال هل تؤثر بأجرة مع أن القدر يتقص بسبب التججيل (قول) المتن
 فعليه البينة أي فتشهد في الأولى بالأعسار وفي الثانية تكفي شهادتها بتلف المال ثم فيها (٣١٠) اشكال وهو أن المال قد وجد وقسم

ينبغي أن تصور بما إذا كان حال المعاملة
 يزيد على ما وجد ولا فلا يكف البينة
 * فرع * البينة الشاهدة بتلف المال
 لا يجب معها عين (قوله) لأن الظاهر
 اعترض ابن الرفعة هذا التعليل بأن
 مقتضى الظاهر قد تحقق وعمل به بعد
 الحجر وقسمه المال قال السبكي
 فيجبه هنا أن يقبل قوله بلا عين
 إلا أن عرف له مال غير الذي قسم
 سابق عليه (قول) المتن في الحال الخ
 أي خلافاً لابي خيفة حيث قال لا بد قبل
 ذلك من اختباره بالحبس والظاهر أنه
 لا يختص ذلك من عهد له مال (قوله)
 وقبل ثلاثة أي لحديث في ذلك (قول)
 المتن وإذا ثبت أعساره الخ أنه أن يحلف
 غريمه أنه لا يعلم أعساره وإذا طلب
 الخروج من الحبس كل يوم ذلك أجيب
 إلا أن يظهر للقاضي نفسه وكذا صاحب
 الدين في حق من يقبل قوله في الأعسار
 له أن يحلفه كل يوم بشرطه المذكور أنه
 استفاد ما لا بعد الحلف ولا بد من تعيين
 سبب الذي استفاده

(فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر
 عليه فيسقط أن الباع في حال الحجر ليس
 كذلك وهو كذلك لكن يستثنى الجاهل
 وخرج بقيد الحجر مجرد الإفلاس وخرج
 بقيد الفلس الحجر بالسفه ونحوه كالجنون
 (قول) المتن فله فسخ البيع خالف ابن
 حنبل قال لا يفسخ بل يقدم بثمنه
 كالمهون ومنع أبو حنيفة من الفسخ

يكتسب أو يوجر نفسه لبقية الدين) قال تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة حكم بانظاره
 ولم يأمره بالكسب (والأصح وجوب اجارة أم ولده والأرض الموقوفة عليه) لبقية الدين لأن
 المنفعة كالعين فيصرف بدله للدين والثاني يقول المنفعة لا تعد ما لا حاصلًا وعلى الأول يؤثر ما ذكر
 مرة بعد أخرى إلى أن يقضي الدين قال الرافعي وقضية هذا ادامة الحجر إلى قضاء الدين وهو كالمتباعد
 زائد في الروضة ذكر الغزالي في الفتاوى أنه يجبر على اجارة الوقف ما لم يظهر تفاوت بسبب تججيل الاجرة
 إلى حد لا يتغابن به الناس في غرض قضاء الدين والتخلص من المطالبة (وإذا ادعى) المدين (أنه)
 معسر أو قسم ماله بين غريماته وزعم أنه لا يملك غيره وأنكره فإن زعمه الدين في معاملة مال ككسره
 أو قرض فعليه البينة) كالأدعي هلاك المال (والا) أي وإن زعمه الدين في غير معاملة (فيصدق
 بيته في الأصح) لأن الأصل عدمه والثاني لا يصدق إلا بينة لأن الظاهر من حال الحر أنه يملك شيئاً
 والثالث أن زعمه الدين باختياره كالصداق والضمن لم يصدق إلا بينة وإن زعمه لا باختياره كإرش
 الجناية وغرامة المتلف صدق بيته والفرق أن الظاهر أنه لا يشغل ذمته باختياره بما لا يقدر عليه
 (وتقبل بينة الأعسار في الحال) بالشرط في قوله (وشرط شاهده) وهو اثنتان وقيل ثلاثة (خبرة
 باطنه) أي المعسر يطول الجوار وكثرة المجالسة والمخالطة فإن الأموال تخفى فإن عرف القاضي
 أن الشاهد بهذه الصفة فذاته والأفله اعتماد قوله أنه بهذه الصفة قاله في الهايه (وليقول هو معسر
 ولا يحض النفي كقوله لا يملك شيئاً) بل يقيده كقوله لا يملك إلا قوت يومه وشباب بدنه (وإذا ثبت
 أعساره) عند القاضي (لم يجز حبه ولا ملازمته بل يجهل حتى يوسر) للآية نعم للغريم تخليفه
 ويجب بطله قيل ومع سكوته أيضاً فيكون من آداب القاضي (والغريب العاجز عن بينة الأعسار
 يوكل القاضي به من يبحث عن حاله فإذا غلب على ظنه أعساره شهد به) لئلا يتخلف في الحبس وفي الروضة
 كأصلها تصدير الكلام بلفظ ينبغي أن يوكل قال في الكفاية وهذا أبداً الامام تفقهاً لنفسه

* (فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على المشتري بالفلس) * أي بسبب إفلاسه والمبيع باق
 عنده (قوله) أي للبائع (فسخ البيع واسترداد المبيع) قال صلى الله عليه وسلم إذا أفلس الرجل
 ووجد البائع سلعة بعينها فهو أحق بها من الغرماء وأه مسلم وللبخاري نحوه ولا فسخ قبل الحجر
 (والأصح أن خياره) أي الفسخ (على الفور) كخيار العيب بجامع دفع الضرر والثاني على التراخي كخيار
 الرجوع في الهبة للولد وعن القاضي الحسين لا يتمتع بأقبيته بثلاثة أيام (و) اه صح (أنه لا يحصل الفسخ
 بالوطء) للامة (والاعتاق والمبيع) كما لا يحصلها في الهبة للولد والثاني يحصل بواحد منها كما يحصل
 به في زمن الخيار من البائع وظاهره يحصل بفسخ البيع أو رفعه أو نقضه ولا يقتصر إلى إذن
 الحاكم في الأصح (وله) أي للشخص (الرجوع) في عين ماله بالفسخ (في سائر المعاوضات) التي
 (كالبيع) وهي المحضة منها القرض والسلم والاجارة فإذا سلمه دراهم قرضاً أو رأس مال سلم حال
 أو مؤجل فحل ثم حجر عليه والدراهم باقية فله الرجوع فيها بالفسخ وإذا أجره دار بأجرة حالة لم يقضها

ووافقنا مالك عليه لكنه خالف فيمن مات مفلساً من غير حجر (قوله) والثاني على التراخي قال الماوردي عليه يمتد إلى أن يقدم
 القاضي على بيعه (قول) المتن والاعتاق ولو تلفه البائع فالقياس كإقال الأدرعي أن يغرم البذل ويضارب بالثمن (قول) المتن كالبيع مما يفيد
 هذا التشبيه اشتراط أن تكون سابقة على الحجر وغير ذلك مما يأتي (قوله) بأجرة حالة أم الأجرة المؤجلة في كل شهر فلا ينصؤ ذلك فيها أد قبل
 مضى الشهر الأجرة مؤجلة وبعده فانت المنفعة

(قوله) حتى حجر عليه الملوحجر على المؤجر فينظر ان كانت اجارة عين فلا يفسخ للمستأجر أو ذمة وسلم هنا فكذلك والافله الفسخ اذا كانت الاجرة باقية (قوله) وكذا بعده على وجه الخ واختار الحاوي الصغير وله وجه من حيث ان السبب قديم وعبارة السبكي رجع على الاصح (قول) المتن وان يتعذر لو حدث مال باصطياد أو أمكن (٣١١) الوفاء مع المال القديم قال الغزالي لا رجوع ونسبه ابن الرفعة لظاهر النص (قول) المتن بالافلاس

خرج به الملوحة بقطع جفس الثمن فلا يفسخ ان جوزنا الاستبدال عن الثمن واستشكل لما في الاعتياض من مخالفة المقصود (قول) المتن ونقدتمك أي ولو قالوا من مالنا لوجود المنسة وان تخلف التعليل الثاني (قول) المتن وكون المبيع باقيا هذا القيد لو حذف كان الكلام منتظما فذكره لافادة ان الزائل العائد هنا كالذي لم يعد وهو الاصح في الروضة لكن رجع الاسنوي خلافة كاردب العيب والصداد (قول) المتن التزويج أي لا يبيح المبيع ثم هذا من جملة العيوب فيغني عنه ما يأتي (قوله) والايحرم الخ استشكل يجوز استرداد العبد المسلم بالفلس اذا كان بائعه كافرا (قول) المتن أخذه ناتهيا أو ضارب أي كما ان ذلك حكم المشتري لو تعيب المبيع في يد البائع قبل القبض (قول) المتن رجع في الجديد وجهه ان الافلاس سبب يعود به الكل فيعود به البعض كالفرقة قبل الدخول (قوله) لحديث متنه فان كان قد قبض من ثمنه شيئا فهو أسوة الغرماء (قوله) ولو لم يفسد شيء الخ لو كان المبيع عينا مثلا وهما باقيان وقد قبض بعض الثمن فانه يوزع عليهما وليس له أن يجعله في مقابلة أحدهما ويرجع في الآخر بخلاف ما لو تلف أحدهما (قول) المتن فان البائع بها لان الفسخ كالعقد ولو ثبت الحب أو فترخ البض رجع أيضا (قول) المتن أخذه مع آتاه وذلك لان مال المفلس مبيع كله (قوله) في هذه الحالة راجع لقوله وان لم يذلهما

حتى حجر عليه فله الرجوع في الدار بالفسخ تنزيلا للمنفعة منزلة العيب في المبيع وفي قول لا اذلا وجود للمنفعة ولا رجوع في معاوضة غير محضة فادخالها أو صالحه عن دم العمد على عوض حال لم يقبض حتى وجد الحجر فليس له الرجوع الى البضع أو الدم ودليل الشق الاول حديث الشيخين من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره (وله) أي للرجوع في المبيع (شروط منها كون الثمن حالا) في الاصل أو حل قبل الحجر وكذا بعده على وجه صححه في الشرح الصغير وليس في الروضة والكبير تصحيح (وان يتعذر حصوله) أي الثمن (بالافلاس) أي بسببه (فلو) اتقى الافلاس بأن (امتنع من دفع الثمن مع يساره أو هرب) عطف على امتنع (فلا يفسخ في الاصح) لا مكان الاستيفاء بالسلطان فان فرض عجز فنادر لا عبرة به والثاني له الفسخ كما في المفلس بجامع تعذر الوصول الى حقه حالا مع توقعه مالا (ولو قال الغرماء) لمن له حق الفسخ (لا يفسخ ونقدتمك بالثمن فله الفسخ) لما في التقديم من المنفعة وقد يظهر غريم آخر فزاحمه فيما أخذه (و) من الشروط (كون المبيع باقيا في ملك المشتري فلو فات) ملكه تلف أو بيع ونحوه أو اعتاق أو وقف (أو كاتب العبد) أو استوله الامة (فلا رجوع) ولو زال الملك ثم عاد قبل الحجر فوجهان أحدهما في الروضة لا رجوع استصحابا بالحكم الزوال (ولا يبيح) الرجوع (التزويج) والتدبير وتعليق العتق والاجارة فأيأخذه مسلوب المنفعة أو يضارب ومن الشروط أن لا يتعلق به حق كناية أو رهن وان لا يحرم البائع والمبيع صيد (ولو تعيب بآفة) كسقوط عضو (أخذه ناقصا أو ضارب بالثمن أو بجناية أجنبي أو البائع فله أخذه ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحققه المشتري مثاله قيمته سليما مائة ومعيها تسعون فيرجع بعشر الثمن (وجناية المشتري كآفة في الاصح) والثاني وقطع به بعضهم انها كناية الاجنبي (ولو تلف أحد العبدن) أو التوبين (ثم أفلس) وحجر عليه (أخذ الباقي وضارب بحصة التالف) بل لو بقي جميع المبيع وأراد الرجوع في بعضه مكن منه (فلو كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد) على ما يأتي سانه (فان تساوت قيمته ما قبض نصف الثمن أخذ الباقي بيباقى الثمن) ويكون ما قبضه في مقابلة التالف (وفي قول يأخذ نصفه) أي نصف الباقي (بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه) وهو ربع الثمن ويكون المقبوض في مقابلة نصف التالف ونصف الباقي والتقديم لا يرجع بل يضارب بيباقى الثمن لحديث رواه الدارقطني وأجيب بأنه مرسل ولو لم يفسد شيء من المبيع وكان قبض بعض الثمن رجع على الجديد في المبيع بقسط الباقي من الثمن فان كان قبض نصفه رجع في النصف ويضارب على القديم (ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن وتعلم صنعة فازا البائع بها) فيرجع فيها مع الاصل (والمنفصلة كالثمرة والولد) الحادئين بعد المبيع (للمشتري ويرجع البائع في الاصل فان كان الولد صغيرا وبذل) بالمعجزة (البائع قيمته أخذه مع آتاه والا) أي وان لم يذلهما (فيأعان وتصرف اليه حصة الام) من الثمن (وقيل لا رجوع) في هذه الحالة ويضارب (ولو كانت حاملا عند الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصب أي حاملا عند المبيع دون الرجوع بأن انفصل الولد قبله (فلا يصح تعدي الرجوع الى الولد) وجهه في الاولى بأن الحمل تابع في البيع فكذلك في الرجوع ومقابلة قال انما يرجع فيما كان عند المبيع فيرجع في الام فقط قال الجويني قبل

وقوله) وهذه المسئلة ان أراد الطريفة انما طعة فهو حسن ظاهر وان أراد قوله لو وجدت الثمرة الخ
في الخبر العبارة بل هي فيها فقه فموضو وكان وجهه جعل التنبيه السابق في مجموع الاستنار والظهور ثم السامع للشارح على هذا عدم صحة قو
وأولى بتعدى الرجوع بالنسبة لهذه المسئلة على انه يجوز ان يكون مراد الشارح الاعتراض على (٣١٢) المؤلف والله ذو الامام الغزالي حيد

الوضع والصيد لاني وغيره بعد الوضع قال في الروضة الاول ظاهر كلام الاكثرين الى آخره وبني التعدي
في الثانية على ان الحمل يعلم ومقابلته على مقابله ولو كانت حاملا عند البيع والرجوع رجعت فيها حاملا ولو
حدث الحمل بعد البيع وانفصل قبل الرجوع فهو للمشتري كما تقدم (واستنار الثمر بكاهه) بكسر الكاف
وهو أوعية الطلع (وظهوره بالتأخير) أي تشقق الطلع (قريب من استنار الجنتين وانفصاله) فإذا
كانت الثمرة على الخلل المبيع عند البيع غير مؤثرة وعند الرجوع مؤثرة فهي كالحمل عند البيع المنفصل
قبل الرجوع فتعدي الرجوع اليها على الراجح (و) هي (أولى بتعدى الرجوع) اليها من الحمل
لأنها مشاهدة موثوق بها بخلافه ولذلك قطع بعضهم بالرجوع فيها ولو وجدت الثمرة بعد البيع وهي
غير مؤثرة عند الرجوع رجعت فيها على الراجح كما تقدم في نظير ذلك من الحمل وقيل لا يرجع فيها قطعاً
وهذه المسئلة لا تتناولها عبارة المصنف ولو كانت الثمرة غير مؤثرة عند البيع والرجوع رجعت فيها جزم
ولو وجدت الثمرة بعد البيع وهي عند الرجوع مؤثرة فهي للمشتري (ولو غرس الارض) المشتراة
(أوبى) فيها ثم حجر عليه قبل اداء الثمن وأراد البائع الرجوع فيها (فان اتفق الغرماء والمفلس على
تضيغها) من الغراس والبناء (فعلوا وأخذها البائع) برجوعه وليس له أن يلزمهم أخذ قيمة الغراس
والبناء لئلا يملكها مع الارض وادخلوها واجب تسوية الحفر من مال المفلس وان حدثت في الارض
نقص بالقلع وجب ارش من ماله قال الشيخ أبو حامد يضارب البائع به وفي المذهب والتهديب انه يقدم به
لانه لتخليص ماله (وان امتنعوا) من القلع (لم يجبروا) عليه (بل له أن يرجع) في الارض (ويملك
البناء والغراس بقيته) أي له مجموع الامرين لماسياً (وله) بدل تلك ما ذكر (ان يقلعه ويغرم ارش
نقصه والاطهر ان ليس له أن يرجع فيها ويبقى الغراس والبناء للمفلس) لنقص قيمتهما بلا أرض
فيحصل له الضرر والرجوع انما يثبت لدفع الضرر ولا يزال الضرر بالضرر والثاني له ذلك كما لو صبغ
المشتري الثوب ثم حجر عليه قبل اداء الثمن يرجع البائع في الثوب فقط ويكون المفلس شريكاً معه
بالصبغ وفرق الاول بأن الصبغ كالصفة التابعة للثوب وعلى الاول يضارب البائع بالثمن أو يعود
الى بدل قيمتهما أو قلعهما مع غرامة ارش النقص (ولو كان المبيع) له (خطة فخلطها بغيرها أو
دونها) ثم حجر عليه (فله) أي البائع بعد الفسخ (أخذ قدر المبيع من الخلوط) ويكون في الدون
مسحاً به قصه كنقص العيب (أو) خلطها (بأجود فلا رجوع في الخلوط في الاظهر) حذراً
من ضرر المفلس ويضارب البائع بالثمن والثاني له الرجوع ويساعان ويوزع الثمن على نسبة القيمة
(ولو خلطها) أي الخطة المبيعة له (أو قصر الثوب) المبيع له ثم حجر عليه (فان لم ترد القيمة)
بالطن أو القصارة (رجع) البائع في ذلك (ولاشئ للمفلس) فيه وان نقصت فلا شئ للبائع معه
(وان زادت) فالاطهر ان يساع للمفلس من ثمنه بنسبة ما زاد) مثاله القيمة خمسة وبلغت بما فعل ستة
فالمفلس سدس الثمن والثاني لاشركة للمفلس في ذلك كما في ممن الدابة علفه وفرق الاول بأن الطحن
أو القصارة منسوب اليه بخلاف السمن فهو محض صنع الله تعالى فان العلف يوجد كثيراً ولا يحصل
السمن (ولو صبغه) أي الثوب المشتري (بصبغه) ثم حجر عليه (فان زادت القيمة قدر قيمة

قال وحكم الثمرة قبل التأخير حكم الجنتين
وأولى بالاستقلال انتهى فانما تفيد
طريق القطع في الاولى وطريق القطع
في الثانية ولهذا قال الراعي رحمه الله
هو تعبير حسن مطرد في المسئلة (قوله)
وليس له الخ لان الغرض الوصول الى
المبيع وقد حصل له (قوله) وجب
ارشه أي سواء كان القلع قبل الرجوع أو
بعده (قوله) يضارب البائع به الضمير
فيه راجع لكل من قوله وجب تسوية
الحفر وجب ارشه (قول) المتكلم
يجبروا لانه وضع بحجز (قول) المتكلم
له الخ أي بخلاف الزرع فانه يرجع ويبقى
الى أوان الحصاد لان له أمداً ينتظر
وليس له مع ذلك أجرة وقوله ويملك
عبارة الشرحين والروضة على أن يملك
وهي تقتضي الاشتراط لكن هل معنى
ذلك الاتيان به في صبغة الرجوع أم
يكفي التوافق عليه أولاً وعلى كل فهل
يجبر عليه بعد ذلك اذ لم يقبل أو ينقص
الرجوع أو يتبين بطلانه محل نظر
(قوله) لماسياً أي له المجموع دون
كل على انفراد لماسياً في قوله
والاطهر ان الخ هذا غاية ما ظهر لي في
فهمه وأما تعليل ثبوت التملك فقد عمل
بأن أموال المفلس غير مبقاة وكذا عملوا
القلع وغرامة ارش النقص (قول) المتكلم
وله أن يقلعه الخ هو قسم يملك كما ينسبه
الشارح رحمه الله (قوله) والثاني له
ذلك قال الاسنوي لكن لا يجبر على
المبيع معهم بخلاف الصبغ (قوله)

أو يعود أي فلا متاع أو لا يسقط العود لو أراد (قول) المتكلم فلا رجوع في الخلوط أي لو كان الخليط قليلاً جداً فان كان الكثير الصبغ
لبائع فالوجه القطع تمكنه من الرجوع وان كان للمشتري فالوجه القطع بعدمه به عليه الامام (قوله) وان نقصت فلا شئ الخ بحث ابن الرفعة
تخبر بوجه على أن تعيب المشتري هل يلحق بالآفة أو بالفعل المضمون (قول) المتكلم ساع أي ان أرادوا والا فلبائع أيضاً أن يأخذها ويغرم الزائد

(قول) البائن فالاصح المحرم ومنه على ان عمله ينزله الى الوجهان بعد بناء على انه كالاثروا ربحهما الثاني قاله الاسنوي * فرع * لو طلب صاحب الثوب قلع الصبغ فطلب قلع الاشجار من الارض ولو طلب الغرماء والمفلس قلعه وغرامة ارض النقص قال ابن كحله لم يسم ذلك (قوله) من جهته الصهير فيه راجع (٣١٣) لقوله في الثوب (قوله) وقيل لاشئ له انظر هل يجوز على قياس الوجه الثالث السالف

ان يأتي لنا وجه بقسمة الزيادة بينهما اثلاثا فيما اذا كانت قيمة الثوب اربعة والصبغ درهمين قلت لابل قياسه فوز البائع بالزيادة لان الغرض ان الثوب والصبغ له نعم ان يرجع في الثوب فقط وضارب ثمن الصبغ اتجه هنا جريان الوجه المذكور على ما هو عليه في المسئلة السابقة (قوله) وان كانت اقل لم يضارب بالباقي لكن يؤخذ مما ساقى آخر الباب ان له ان يرجع في الثوب ويضارب ثمن الصبغ ويكون المفلس شريكا بالصبغ وكذا يؤخذ ان له الرجوع في الصبغ ويضارب بالباقي على وجه (قوله) بقدر قيمة الصبغ ترك ما لو زادت على قيمة الثوب ولكن انقص من قيمة الصبغ وحكمه ظاهر مما سلف ولعل هذا القسم هو الذي اشار الى اخذه مما يأتي عن الروضة (قوله) والزيادة لهما المح قياس ما تقدم ان يقول والزيادة لصاحب الثوب كالسمن اولهما بنسبة مالهما (قوله) فيكون شريكا أي بشرط ان لا تزيد القيمة على قيمتهما معا والزيادة للمفلس

* (باب الحجر) *

(قوله) كولاية السكاح والايصاء الاولى شرعية والثانية جعلية ومنها القضاء (قوله) وغيرها أي كالاسلام وسواء

كانت الاقوال له أم عليه ووجه سلب الولايات احتياجه الى من يتولى عليه ووجه سلب الاقوال عدم حجة قصده ثم تعبيره بالسلب أحسن من التعبير بالامتناع اذ لا يلزم من الامتناع السلب

ان القضاء مشلا يعود بارتفاع الجنون بل دليل المحرم في السكاح (قوله) أي حجر الجنون دفع لما يوهمه طاهرا من ان القضاء مشلا يعود بارتفاع الجنون

الصبغ) كان تكون قيمة الثوب اربعة دراهم والصبغ درهمين فصارت قيمة الثوب مصبوغا ستة دراهم (رجع) البائع في الثوب (والمفلس شريكا بالصبغ) فباع الثوب ويكون الثمن بينهما اثلاثا وهل تقول كل الثوب للبائع وكل الصبغ للمفلس أو تقول يشتر كان فيهما بالاثلاث لتعذر التمييز وجهان (أو) زادت القيمة (أقل) من قيمة الصبغ كان صارت خمسة (فالنقص على الصبغ) لانه هالك في الثوب والثوب قائم بحاله فباع وللبيع اربعة اخماس الثمن والمفلس خمسة (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصبغ كان صارت ثمانية (فالاصح ان الزيادة للمفلس) فباع ويكون الثمن بينهما نصفين والثاني ان البائع كالسمن فيكون له ثلاثة ارباع الثمن والمفلس ربعه والثلث انما تنقص عليهما فيكون للبائع ثلثا الثمن والمفلس ثلثه وان لم ترد القيمة بالصبغ شيئا يرجع البائع في الثوب ولا شيء للمفلس فيه وان نقصت فلا شيء للبائع معه (ولو اشترى منه الصبغ والثوب) وصبغه به ثم حجر عليه (رجع) أي البائع (فهما) أي في الثوب بصبغه (الآن لا تريد قيمتهما على قيمة الثوب) قبل الصبغ بأن ساوتها أو نقصت عنها (فيكون فاقد للصبغ) فيضارب بثمنه مع الرجوع في الثوب من جهته بخلاف ما اذا زادت وهو الباقي بعد الاستثناء فهو محل الرجوع فيهما فان كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبغ فالمفلس شريك بالزيادة عليها وقيل لاشئ له وان كانت اقل لم يضارب بالباقي أخذانما تقدم في القسامة (ولو اشترى لهما من اثنين) الثوب من واحد والصبغ من آخر وصبغه به ثم حجر عليه وأراد البائع ان الرجوع (فان لم ترد قيمته مصبوغا على قيمة الثوب) قبل الصبغ (فصاحب الصبغ فاقد) له فيضارب بثمنه وصاحب الثوب واجده فيرجع فيه ولا شيء له ان نقصت قيمته أخذانما تقدم في القسامة (وان زادت بقدر قيمة الصبغ اشتركا) في الرجوع والثوب وعبارة التحرر فلهما الرجوع ويشتركان فيه (وان زادت على قيمتهما فالاصح ان المفلس شريكا لهما) أي للبائعين (بالزيادة) فاذا كانت قيمة الثوب اربعة دراهم والصبغ درهمين وصارت قيمته مصبوغا ثمانية فالمفلس شريك بالربع والثاني لاشئ له والزيادة لهما بنسبة مالهما ولو اشترى صبغا وصبغه به ثوبه ثم حجر عليه فللبائع الرجوع ان زادت قيمة الثوب مصبوغا على ما كانت قبل الصبغ فيكون شريكا فيه قال في الروضة واذا اشارك ونقصت حصته عن ثمن الصبغ فوجهان أحكمهما انه ان شاء قنع به ولا شيء له غيره وان شاء ضارب بالجميع والثاني له أخذه والمضاربة بالباقي انتهى ويؤخذ منه حكم قسم في المسئلة السابقة وهو ان تكون الزيادة أقل من قيمة الصبغ فيختار بانه بين أحد الزيادة والمضاربة بجميع الثمن على الاصح

* (باب الحجر) *

(منه حجر المفلس لحق الغرماء) أي الحجر عليه في ماله (والراهن للرهين) في العين المرهونة (والمرضى للورثة) في غير الثالث (والعبد لسيدته والمرئ للسلين) أي لحقهم (ولها أبواب) تقدم بعضها ويأتي باقيها (ومقصود الباب حجر المجنون والصبي والمبذر) بالجمعة وسبأ في تفسيره (فبالمجنون) تسلب الولايات واعتبار الاقوال) كولاية السكاح والايصاء والايتمام وأقوال المعاملات وغيرها أما الأفعال فيعتبر الاتلاف منها دون غيره كالهدي (ويرتفع) أي حجر المجنون (بالافاقة) التامة

بأنه لا ينفك عن بعض الأصحاب بلوغه ولم يتعرض للرشد قال الرافعي وهو أحسن لأن الصبا سبب مستقل بالحجر وكذا التبذير
 في حكمهما متغايرة لأن بعض أقوال الصنفين وحاول السبكي اتحادهما من حيث أن الصبا حظنة التبذير قال ولا ينافيه اختصاص
 الصبي بالغناء أنه انتهى وبالجمل في عبارة المصنف أن قرئت بفتح الصاد فهو أولى ليسلم من بحث الرافعي (قول) المتن بلوغه رشيد الآية وانتلوا
 التامحي (قوله) وفي الأول حديث ابن عمر الح حديث ابن عمر الحديث فيه دلالة على أن الخندق (٣١٤) في الرابعة لأن أحد في الثالثة

من الجنون (وجر الصبي يرتفع بلوغه رشيد أو البلوغ) يحصل (بإستكمال خمس عشرة سنة) قربة (أو خروج المتى وقت استكناه استكمال تسع سنين) للاستقراء وفي الأول حديث
 ابن عمر عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأبنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت
 عليه يوم الخندق وأبنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني ورآني بلغت واه ابن حبان وأصله في الصحيحين
 وفي الثاني قوله تعالى وإد ابليخ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا والحلم الاحتلام وهو بخروج
 المتى (ونبات العانة يقتضي الحكم ببلوغ ولد الكافر) أي أنه أماره عليه (الامسلم
 في الأصح) والثاني قاسه على الكافر وفيه حديث عطية القرظي قال كنت من سبي قريظة فكأنوا
 ينظرون من أبت الشعر قتل ومن لم ينبت لم يقتل فكشفوا عاتق فوجدوها لم تنبت فجعلوا في السبي
 رواه ابن حبان وقال الحاكم أنه على شرط الشيخين والترمذي حسن صحيح والمعتبر شعر حشن يحتاج
 في إزالته إلى خلق ودفع قياس المسلم بأنه ربما استجمل نبات العانة بالمعالجة دفع الحجر وتشوق اللوليات
 بخلاف الكافر فإنه يفضي به إلى القتل أو ضرب الجزية قال في الروضة ويجوز النظر إلى منبت عانة من
 احتجنا إلى معرفة بلوغه بها للضرورة (وتريد المرأة) على ما ذكر من السنن وخروج المتى ونبات
 العانة الشامل لها (حيضا) بالاجماع (وحسبلا) لأنه مسبق بالانزال لكن لا يتيقن الولد إلا
 بالوضع فإذا وضعت حكمنا بحصول البلوغ قبل الوضع بستة أشهر وشئ (والرشد صلاح الدين والمال)
 كإفسار ذلك في قوله تعالى فإن أنستم منهم رشدا (فلا يفعل محرما يبطل العدة) من كبيرة أو
 إصرار على صغيرة (ولا يذبر بأن يضيع المال باحتمال غبن فأحس في المعاملة) وهو لا يحتمل
 غالبا كما سيأتي في الوكالة واليسير كبيع ما يساوي عشرة بتسعة (أورميه في بحر أو انفاقه في محرم)
 وظاهر أن المراد جنس المال (والأصح أن صرفه في الصدقة ووجوه الخير والمطاعم والملابس التي
 لا تليق بحاله ليس تبذير) لأن المال يتخذ ليتنفع به ويلتذوا لثاني المطاعم والملابس قال أنه تبذير
 عادة والثاني في وجوه الخير قال أن يبلغ الصبي مغرطا في الاتفاق فيه فهو مبذر وإن عرض له ذلك بعد
 البلوغ مقتصد فلا (ويختبر رشدا الصبي) في المال (ويختلف بالمراتب فيختبر ولد التاجر بالبيع
 والشراء) على الخلاف الآتي فيهما (والما كسة فيهما) أي النقص عما طلب البائع والزيادة
 على ما أعطى المشتري أي طلبها (وولد الزراع بالزراعة والنفقة على القوامها والمخترق) بالرفع
 (عما يتعلق بحرقته والمرأة بما يتعلق بالغزل والقطن وصون الأطعمة عن الهرة ونحوها) كالقارة
 كل ذلك على العادة في مثله (ويشترط تكرار الاختبار مرتين أو أكثر) بحيث يفيد غلبة الظن
 برشده (ووقته) أي وقت الاختبار (قبل البلوغ وقبل بعده) ليصح تصرفه (فعلى الأول
 الأصح) بالرفع (أنه لا يصح عقده بل يمتحن في المما كسة فإذا أراد العقد عقد الولي) والثاني يصح

بلا نزاع (قول) المتن في الأصح هما
 مفترهان على أن أنبات الكافر أماره
 أما إذا قلنا أنه بلوغ فالامر هنا كذلك
 (قوله) ويجوز النظر وقيل بجمع وسبيله
 أن يحسن من فوق حائل (قول) المتن
 وتريد المرأة هو يفيدك أن ما سلف من
 الأنبات وغيره عام في الذكور والإناث
 كما أشار إليه الشارح رحمه الله (قوله)
 لكن لا يتيقن الولد إلا بهذا قد يشك
 عليه قولهم الجمل يعلم والجواب عدم
 الاكتفاء في هذا الشأن (قوله) فإذا
 وضعت حكمنا بحصول الخ من فوائد
 هذا الأمر بقضاء العبادات من تلك
 المدة (قول) المتن فلا يفعل محرما الخ
 هذا تفسير الرشد في الدين (قول) المتن
 ولا يذبر الخ هذا تفسير الرشد في المال
 (قول) المتن بأن يضيع المال الخ ومن
 يشع على نفسه جذامع اليسار لا حجر عليه
 على الأصح وعلى مقابله عقوده نافذة
 والحجر عليه في أمر الانفاق (قوله)
 ووجوه الخير من عطف العام على بعض
 أفراده (قوله) قال أن يبلغ إلى آخره
 أي فإبوههم كلام المصنف من جريان
 الخلاف في الطارئ والمقارن ليس مرادا
 (قوله) معتضدا يرجع للبلوغ من قوله بعد
 البلوغ (قوله) في المال كذلك يختبر
 في الدين من حيث معاشره أهل الخير
 وملازمة الطاعات وانما تعرض للمال

فقط لأنه يتوقف على إعطائه شيئا من المال الذي في يد الولي ليجتبر بخلاف أمر الدين (قوله) على الخلاف الآتي الخ اما قال عقده
 على الخلاف الآتي لأن قضية العبرة بحجة بيعه وشراؤه وفي ذلك خلاف يأتي (قوله) بالرفع لاجل قوله بحرقته (قول) المتن وقته قبل البلوغ لقوله
 تعالى وانتلوا التامحي والتم قبل البلوغ وقوله وقبل بعده الخ قضية أن محل الخلاف إذا أريد الاختبار بالجملة ثم إذا قلنا بالوجه الثاني قضية
 حجة التصرف قبل ثبوت الرشد

(قول) المتن دلم الجحر أي لفهوم قوله تعالى فان آنستم منهم رشدا و المراد جنس الجحر لا خصوص حجر الصبا الذي كان فاته انقطع بالبلوغ وخلقه حجر السفه (قول) المتن وان بلغ رشدا مثله لو بلغ غير رشيد ثم رشدا (قول) المتن وأعطى ماله أشار الى مذهب مالك رحمه الله حيث قال ان المرأة ادرشدت لا يدفع لها المال حتى تزوج ثم تمتنع من التبترعات الا باذن زوجها ما لم تصر محرزا (قول) المتن فلو بذر بعد ذلك الخ خلافا لابي حنيفة لنا آية ولا تؤتوا السفهاء أموالكم أي أموالهم بدليل باقي الآية فرع * تقبل شهادة الحسبة في السفه (قوله) من أحد قياسا على الجنون ورد بأنه قد يصدر منه تصرفات يعسر بعضها (قوله) والثاني يحجر عليه أي اذا رأى الخاكم ذلك (قول) المتن ولا يصح الخ أي لان تعميم ذلك يؤدي الى ابطال معنى الجحر (٣١٥) (قول) المتن ولا شراء ولو بغبطة ولو في الذمة ولو لزمه كفارة يمين أو ظهار وصام

كالعسر بخلاف كفارة القتل فان وليه يعتق من مال السفه وانما منعوا صحة الشراء في الذمة ليطالب به بعد الرشد بخلاف نظيره من العبد لان الجحر هنا لحق السفه وهناك لحق السيد (قول) المتن والاعتاق أي ولو كناية (قول) المتن وهبه أي منه قوله هو قيد في الجميع يعني ليس راجعا للنكاح فقط قال السبكي لانه يلزم عليه أن يكون جرم أو لا تمتنع التصرف المالي ثم حكى فيه الخلاف وان يكون ذكر التصرف المالي مرة بالمنطوق ومرة بالمفهوم أقول قد يقال ليس في ذلك ضرر وقوله انه يلزم ذكر التصرف المالي جوابه ان المرة الاولى خالية عن الاذن والثانية مع الاذن قلت اذا كان قيد عدم الاذن خاصا بالنكاح اقتضى ان مقابله لا فرق فيه بين الاذن وعدمه وكلام السبكي ظاهر (قول) المتن لا التصرف المالي الخ كافي الاذن للصبي والثاني قاس على النكاح وصححه الامام والغزالي وابن الرفعة وللولى اجبار الصبي والسفيه على الكسب (قوله) فيما لا عوض فيه الخ هو وارده على اطلاق حكاية الخلاف ويحاج بأن مفهوم الاصح ليس عام بل منه ما فيه وجه ومنه ما ليس

عقده الحاجة (فلو بلغ غير رشيد) لا اختلال صلاح الدين أو المال (دام الجحر) عليه ويتصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه (وان بلغ رشدا انقل الجحر) عنه (بنفس البلوغ وأعطى ماله وقيل يشترط فلت القاضي) لان الرشد يحتاج الى نظر واجتهاد وينقل على هذا أيضا بفتاى الاب والجد وفي الوصي والقيم وجهان (فلو بذر بعد ذلك حجر عليه) أي حجر القاضي فقط وقيل والاب والجد أيضا وفي المطلب والوصي (وقيل يعود الجحر بلاعادة) من أحد أي يعود بنفس التبذير (ولو سبق لم يحجر عليه في الاصح) لان الاولين لم يحجروا على الفسقة والثاني يحجر عليه كالمؤذر و فرق الاول بأن التبذير يتحقق به تضييع المال بخلاف الفسق فقد يصان معه المال ولا يحجى على الثاني الوجه المذهب الى عود الجحر بنفس التبذير قاله الامام (ومن حجر عليه لسفه) أي سوء تصرف (طرا فويله القاضي وقيل وليه في الصغر) أي الاب والجد والخلاف والتحجيم في الروضة وأصلها على الوجه المذهب الى عود الجحر بنفس التبذير وفيهما على انه لا بد من حجر القاضي الجزم بأنه وليه (ولو طرأ جنون فوليه وليه في الصغر وقيل القاضي) والفرق بين التحجيم ان السفه مجتهد فيه فاحتاج الى نظر القاضي بخلاف الجنون (ولا يصح من المحجور عليه لسفه يبيع ولا شراء ولا اعتاق وهبة ونكاح بغرا ذن وليه) هو قيد في الجميع وسيأتي مقابله (فلو اشترى أو اقترض وقبض وتلف الماخوذ في يده أو تلفه فلا ضمان) في الحال (ولا بعد فلت الجحر سواء علم حاله من عامه أو جهل) لتقصيره في البص من حاله (ويصح باذن الولي نكاحه) على ما سيأتي بسطه في كتاب النكاح (لا التصرف المالي في الاصح) والثاني يصح اذا قدر الولي العوض فلا عوض فيه كالاعتاق والهبة لا يصح جرما (ولا يصح اقراره بدين) عن معاملة أسنده الى ما (قبل الجحر أو بعده وكذا باتلاف المال) أو جناية توجب المال (في الاظهر) والثاني استند الى انه لو أنشأ الاتلاف ضمن فاذا أقر به يقبل ثم صار ذن اقراره لا يؤاخذ به بعد فلت الجحر (ويصح) اقراره (بالحد والقصاص) فيقطع في السرقة وفي المال قولان كالعبد اذا أقر بها وهما مبنيان على انه لا يقبل اقراره بالاتلاف فان قبل فهذا أولى والراجح في العبد انه لا يثبت المال ولو عفا مستحق القصاص على مال ثبت المال على الصحيح (و) يصح (طلاقه وخلعه) ويجب دفع العوض الى وليه (وظهاره) وايلأوه (وبفيه النسب) لمأولته وزوجته (بلعان) واستحقاقه النسب وينفق على الولد المستحق من بيت المال (وحكمه في العباد كالرشيد) فيفعلها (لكن لا يفرق الزكاة بنفسه) لانه تصرف مالي (واذا أحرم

فيه وجه أشار اليه الشارح وأحسن منه أن يقال الخلاف في المالية كالعتق والهبة ثابت اذا كان السفه وكذا فيها وهذا كاف في صحة دخولها في كلام المتن (قول) المتن ولا يصح اقراره الخ كذلك لا يصح اقراره بعين في يده (قول) المتن وكذا باتلاف المال الخ أي قياسا على دين المعاملة (قوله) على الصحيح انظر ما يقابله هل هو عدم ثبوت المال بالكلية أم لزوم الذمة الظاهر الثاني (قول) المتن بلعان قيد مستدرك لان النفي يجوز وان لم يلا عنه كالسيد بنى ولد امته بالخلف ولا لعان في حقه (قول) المتن في العباد هو شامل للمالية ولكن لا بد في المالية من قيد الواجبة (قول) المتن واذا أحرم هم ما لزمه فيه من الكفارات ان كان مخيرا فبالصوم وان كان مرتبا جاز المال لان سببه فعل

يكون مليا وان يشهد خوف الموت (قوله) لانهما الى آخره قصية هذا الفرق قبول قول الام اذا كانت وصية هو قسيمان
 * (باب الصلح) * هو لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به قطع النزاع فيشمل هذا الباب وعقد الهدنة ونحوه والمعقود له ماسبق
 والاموال قال السبكي المزاحمة تارة تقع في الاملائية وتارة في المشتري كانت وحينئذ فيفصل تارة بالصلح وتارة بظهور حق أحدهم
 والباب معقود لذلك

(قول) المتن فان جرى على غير المدعاة أى غير العين المدعاة فالمصالح عنه هنا أيضا عين وسيأتى قسمه في قوله ولو صالح من دين الخ قال السبكي وصواب عبارة السكّاب جلى غير العين المدعاة فيشمل ما صالح من عين على دين انتهى وسيد كره الشارح (قول) المتن فهو بيع ذكر المصنف أربعة أنواع البيع والأجارة والهبة والابراء فالاولان صلح المعاوضة والاخيران صلح الخطيئة قال الاسنوى وزاد الرافعي في الشرح صلح العارية (قوله) وجريان التحالف والتوقف (٣١٧) على شرط القطع في الزرع والابطال بالشروط الفاسدة ونحو ذلك * فرع * أتلّف له ثوبا قيمته

عشرة لم يجز أن يصالحه على خمسة عشر لانه ربا (قول) المتن فاجارة لصدق حدّها عليه (قوله) بلفظ الهبة كان صورته أن يقول وهبتك نصفها وصالحتك على الباقي (قول) المتن فالاصح بطلامه لو نوب اليه البيع مع ثم مأخذ الخلاف النظر الى المعنى أو اللفظ (قوله) يمنع ذلك أى ويقول هو بيع أو اجارة مثلا فلا يتوقف على ذلك (قوله) فظاهر انه سلم أى سواء صرح فيه بلفظ السلم أو اقتصر على لفظ الصلح (قول) المتن على عين قال الاسنوى كأنها تنحفت عن غير فانه الصواب بدليل التقسيم الآتى الى عين ودين (قول) المتن صح أى سواء عقد بلفظ الصلح أو بلفظ البيع (قوله) فان كانا ربويين كأنه زاده تقيما للاقسام والا فالقسم عدم الربوية وهو لا يشمله (قوله) قبضه الضمير فيه راجع لقوله محلها (قوله) فيه الضمير فيه راجع لقوله في المجلس (قوله) فهو ابراء الخ نظر لك الى هذا مع الذى قبله يفيد أن الصلح عن الدين يتقسم أيضا الى صلح معاوضة و صلح خطيئة (قوله) ويصح بلفظ الابراء قال الاسنوى كان يقول أبرأتك من كذا وأعط الباقي أو أبرأتك من كذا وصالحتك على الباقي فاذا قال ذلك برئ من غير قبول (قوله) على خمسمائة أى في الدمة أما المعنة فكذلك عند الرافعي وعمله بأنه استيفاء وخالف الامام وعمله بأنه معاوضة فيكون ربا

هو قسمان (أ) أحدهما يجري بين المتداعين وهو نوعان أحدهما صلح على اقرار فان جرى على غير المدعاة كان ادعى عليه دارا أو حصّة منها فأقر له بها وصالحه منها على عبد أو ثوب معين (فهو بيع) للمدعاة بلفظ الصلح ثبت فيه أحكامه (أى البيع) كالشفعة والردّ بالعيب ومنع تصرفه في المصالح عليه (قبل قبضه واشترط التقاض ان اتفقا) أى المصالح عنه والمصالح عليه (في علة الربا) واشترط التساوى في معيار الشرع ان كانا من جنس واحد من أموال الربا وجريان التحالف عند الاختلاف (أو) جرى الصلح (على منفعة) في دار مشلطة معلومة (فاجارة) محل المنفعة بالعين المدعاة (ثبت أحكامها) أى الاجارة في ذلك (أو) جرى الصلح (على بعض العين المدعاة) كنصفها (فهبة لبعضها) الباقي (لصاحب اليد) عليها (فثبتت أحكامها) أى الهبة في ذلك من الايجاب والقبول والاذن في القبض ومضى زمن امكانه فيصح العقد بلفظ الهبة للبعض المتروك (ولا يصح بلفظ البيع) له لعدم الثمن (والاصح صحته بلفظ الصلح) كصالحتك من الدار على نصفها والثاني قال الصلح ينضمّن المعاوضة ولا عوض هنا للمتروك والاول قال وجدت خاصية انقط الصلح وهي سبق الخصومة فيحمل على الهبة للمتروك (ولو قال من غير سبق خصومة صالحني عن دارك بكذا) وأجابه (فالاصح بطلامه) لان لفظ الصلح لا يطبق الا اذا سبقت خصومة والثاني يمنع ذلك ويصح العقد * بتم * لو صالح من عين على دين ذهب أو فضة فظاهر انه بيع أو عبد أو ثوب مثلا موصوف بصفة السلم فظاهر انه سلم وسكت الشيخان عن ذلك لظهوره (ولو صالح من دين) غير دين السلم (على عين صح فان توافقا في علة الربا) كالصلح عن ذهب بفضة (اشتراط قبض العوض في المجلس) حذر من الربا (والا) أى وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه في علة الربا كالصلح عن فضة بخرقة أو ثوب (فان كان العوض عن المصالح بقبضه في المجلس في الاصح) كالمواضع ثوبا بدراهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس والثاني يشترط لان أحد العوضين دين فيشترط قبض الآخر في المجلس كراس مال السلم (أو) كان العوض (دينا) يشترط تعيينه في المجلس ليخرج عن بيع الدين بالدين (وفي قبضه) في المجلس (الوجهان) أحدهما لا يشترط فان كانا ربويين اشترط ولو صالح من دين على منفعة صح أخذها ما تقدم وتقبض بقبض محلها ويشترط قبضه في المجلس ان اشترط القبض فيه في العين تخريجا عليه (وان صالح من دين على بعضه) كنصفه (فهو ابراء عن باقيه ويصح بلفظ الابراء والخط ونحوهما) كلاسقاط نحو أبرأتك من خمسمائة من الالف الذى لى عليك أو حطمتها عنك أو أسقطتها عنك وصالحتك على الباقي ولا يشترط في ذلك القبول على الصحيح (و) يصح (بلفظ الصلح في الاصح) نحو صالحتك عن الالف الذى لى عليك على خمسمائة والخلاف كالاخلاف في الصلح من العين على بعضها بلفظ الصلح فيؤخذ توجيهه مما تقدم ويشترط في ذلك القبول في الاصح ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع كنظيره في الصلح عن العين (ولو صالح من حال على مؤجل مثله) كآلف (أو عكس) أى من مؤجل على حال مثله (لغا) الصلح

٨٠ ل ل (قول) المتن في الاصح مدرّك النظر الى اللفظ والمعنى * فرع * لو عقده هنا بلفظ الهبة فظاهر العمة وعدم التوقف على القبول لان هبة الدين ابراء

بأنه لا يملك إلا أن يبيع ما يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه (قول) المتن الصلح على الانكار خالفنا فيه الأئمة الثلاثة وتسلطنا بما يلزم عليه من كون المدعى يبيع ما لا يملكه ويشتري المدعى عليه ما يملكه وبالقياص على ما لو صلح عن خلع أو وصية أو وكالة مع الانكار ولأنه ليس بمعاوضة لعدم الملك ولا يجوز ذلك كيف الأذى لأنه كل مال بالباطل ولا للاعفاء من العين لما ذكرنا الدعوى والعين لا يقابلان بالمال ولأنه محترم للحلال أن كان المدعى صادقا ليجرم المدعى به عليه بعد ذلك أو محمل للحرمان أن كان كاذبا يأخذه ما لا يستحقه (قوله) حكمهما واحد أي وهو البطلان (٣١٨) ويكون صورة مسألة الكتاب

أه أنكر ثم دفع له الدار على وجه الصلح فهو باطل لسبق الانكار وفساد الصيغة لكن على هذا التصوير ينبغي أي يجري فيه خلاف المسئلة الآتية وقوله فيها على استحقاق البعض يفيد البعض الذي أخذه هذا والبعض الذي أخذه هذا فانهما بعقد الصلح قد اتفقا على أن كلا يستحق ما أخذه غيره اذ جهة الاستحقاق مختلفة هذا يزعم أصالة الاستحقاق والآخر يزعم طريق الهبة (قوله) للتوافق العبارة السبكي قال التفاضل يصح ويجعل المدعى واهبا للنصف أن كان صادقا وهو باطل إن كان كاذبا ولا يسأل بالاختلاف في ذلك انتهى والجواب عن ذلك أن القول قول المدافع وهو أعنى المدافع يقول انما بذلت النصف لدفع الأذى حتى لا يرفعني إلى القاضي ولا يقيم على شهادة زور والبدل هكذا باطل (قوله) لم يصح جزأ أي لأن إيراد الهبة على ما في الذمة باطل ولك أن تقول المدعى مبرئ لا واهب (قول) المتن لم يصح في الأصح عليه الرافعي بأن فيه معنى المعاوضة وهي لا تصح مع الانكار واعترض عليه بنظيره عند الاقرار فانه جعله استيفاء خلافا للامام (قوله) ملكني مثله يعني بخلاف أجرني قال السبكي ولو زعم بعد ذلك أنه وقف عليه سمعت دعواه وينتبه أن اعتذر وان قلنا بالمتنع في نظيره من المراجعة والمعتد في المراجعة بما القبول (قول) المتن صح أي لأن من يدعي وكالة غيره يقبل (قوله) في سائر المعاملات ثم أن كان صادقا والافه وكتصرف فضولى (قوله) ولو كان المدعى ديناهو قسم قول الشارح في العين (قوله) أو حالة الانكار الخ أي مع قوله مبطل في انكاره (قوله) على الظاهر اعترض بأن شرط القول بمحضه اعتراف المدين وهو ما منكر فينبغي أن يصح خروا وقد يجاب بأنه وإن أنكر المدعى جاز أن لا يقتر لا جنبي وحينئذ تعتبر قدرته على الانتفاع * (فصل الطريق النافذ الخ) * والطريق يذكر ويؤتى ووجه عدم جواز التصرف عدم الاختصاص وقوله ولا يشترع الخ داخل فيما قبله ذكره لينى عليه ما بعده وقال أبو حنيفة لا عبرة بالضرر وعدمه بل إن نازعه شخص منع والا فلا وقال أحمد لا يجوز إلا باذن الامام

فلا يلزم الاجل في الاول ولا اسقاطه في الثاني لانهما وعد من الدائن والمدين (فان يحل) المدين (المؤجل صح الاداء) وسقط الاجل (ولو صلح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة برئ من خمسة وبقيت خمسة حالة) لأن الحاق الاجل وعد لا يلزم بخلاف اسقاط بعض الدين (ولو عكس) أي صالح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة (لغا) الصلح لانه ترك الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل فلا يصح الترك (النوع الثاني الصلح على الانكار فيبطل ان جرى على نفس المدعى) وفي الروضة كأصلها على غير المدعى كان يدعي عليه دارا فيسكت ثم يتصلحا على ثوب أو دين انتهى وكان نسخة المصنف من المحررين بالنون فعبر عنها بالنفس ولم يلاحظ موافقة ما في الشرح فهما مسئلتان حكمهما واحد (وكذا ان جرى) الصلح (على بعضه) أي المدعى كنصف الدار يبطل (في الأصح) والثاني يصح للتوافق على استحقاق البعض وإن كان المدعى ديناهو تصالحا على بعضه فان تصالحا عن الف على خمسة حالة في الذمة لم يصح جزأ أو خمسة حالة معنية لم يصح في الأصح (وقوله صالحى عن الدار التي يدعيها ليس اقرارا في الأصح) والثاني اقرارا لتضمنه الاعتراف بالملك كما قال ملكني ودفع باحتمال أن يريد به قطع الخصومة لا غير وعلى الاول يكون الصلح بعد هذا الاتماس صلح انكار (القسم الثاني) من الصلح (يجرى بين المدعى وأجنبي) في العين (فان قال وكفى المدعى عليه في الصلح) عن المدعى (وهو مترك) به (صح) الصلح عن الموكل بما وكل به كنصف المدعى أو هذا العبد من ماله أو عشرة في ذمته وصار المدعى ملكا للمدعى عليه (ولو صلح) الاجنبي (لنفسه) بعين ماله أو دين في ذمته (والحالة هذه) أي أن المدعى عليه مقر بالمدعى (صح) الصلح للاجنبي (وكأنه اشتراه) بلفظ الشراء (وان كان) المدعى عليه (منكرا وقال الاجنبي هو مبطل في انكاره) وصالح لنفسه بعبد أو عشرة في ذمته مثلا ليأخذ المدعى من المدعى عليه (فهو شراء مغضوب فيه فرق بين قدرته على انتزاعه) فيصح (وعندهما) فلا يصح (وان لم يقل هو مبطل) مع قوله هو منكرا وفي الروضة كأصلها وأنا أعلم صدق وصالح لنفسه أو للمدعى عليه (لغا الصلح) لعدم الاعتراف للمدعى بالملك ولو كان المدعى ديناهو وقال الاجنبي للمدعى وكفى المدعى عليه بمصالحك على نصف المدعى أو على هذا الثوب من ماله فصالحه بذلك صح للوكل ولو صلح الاجنبي لنفسه في هذه الحالة أو حالة الانكار بعين أو دين في ذمته فهو ابتاع دين في ذمته غيره فلا يصح على الظاهر السابق في بابه

* (فصل الطريق النافذ) * بالعجة ويعبر عنه بالشارع (لا يتصرف فيه) بالبناء للمفعول قال السبكي ولو زعم بعد ذلك أنه وقف عليه سمعت دعواه وينتبه أن اعتذر وان قلنا بالمتنع في نظيره من المراجعة والمعتد في المراجعة بما القبول (قول) المتن صح أي لأن من يدعي وكالة غيره يقبل (قوله) في سائر المعاملات ثم أن كان صادقا والافه وكتصرف فضولى (قوله) ولو كان المدعى ديناهو قسم قول الشارح في العين (قوله) أو حالة الانكار الخ أي مع قوله مبطل في انكاره (قوله) على الظاهر اعترض بأن شرط القول بمحضه اعتراف المدين وهو ما منكر فينبغي أن يصح خروا وقد يجاب بأنه وإن أنكر المدعى جاز أن لا يقتر لا جنبي وحينئذ تعتبر قدرته على الانتفاع * (فصل الطريق النافذ الخ) * والطريق يذكر ويؤتى ووجه عدم جواز التصرف عدم الاختصاص وقوله ولا يشترع الخ داخل فيما قبله ذكره لينى عليه ما بعده وقال أبو حنيفة لا عبرة بالضرر وعدمه بل إن نازعه شخص منع والا فلا وقال أحمد لا يجوز إلا باذن الامام

(قول) المتن بما يضرب يقال ضرب يضرب أو أضرب يضرب أو أضرب (قوله) أما الذي فيمنع أفتى الغزالي بأنه يحرم عليه اشراعه للبحر أخذ من التعليل هنا (قوله) وإنما يتبع القرار كالحمل مع الائم (قوله) وما لا يضرب أي من جناح أو غيره أي وأما الذي يضرب فلا يجوز بعوض ولا غيره (قوله) كالرور نظيراً ومثال (قوله) ويحرم أن يبنى يري أن يبنى عطف على الصلح لانه حينئذ لا يفيد حرمة البناء ويجوز الانتفاع بعجن الطين ونحوه مما جرت به العادة ولو جمع الطين الذي يتحصل في الشارع وضربه لنا جازي به (قوله) أي مسطبة قال الجوهري الدكة والدكان ما يقع عليه (٣١٩) (قول) المتن لغير أهله على ذلك بأنه ملكهم ولا يشكل بجواز دخول الغير بغيران لانه من الاباحات

المستفادة من قرائن الاحوال كالرور في أرض الغير اذا لم يتخذ طريقاً يوقف فيه الاسنوى اذا كان هناك محجور عليه لأن الاباحة تمتنع منه ومن وليه * فرع * الظاهر أن لهم منع الغير من الدخول ولو أضاف صاحب المنزل جماعة فالوجه عدم المنع كانه أن يؤجرها لجماعة هان البغوى في قتواه صرح بجواز ايجارها لجماعة وصرح بجوازها حماما فاقضى ان الداخل له لا يمنع وكذا الداخل لمعاملة ونحوها ويكون وجه مفارقة هذا الحكم لحكم الاملاك المشتركة ما يلزم على المنع من تعطيل انتفاعه بتخا الص ملكه على الوجه الذي يريده يهدى الى هذا اجواز جعلها مسجداً او ايجار لجماعة فكذلك نقل حق المرور بالاجار يملكه بقله بالعارية فليأمل (قوله) يحرم الصلح هذا قد ذكره المصنف ولو عكس ما ذكره هنا وتركه هناك كان أولى لأن حكمه هنا يفيد حكمه هناك من غير عكس (قوله) وهي تؤنث اعتذار عن جعل الضمير هنا مؤنثا وفي غيره من الضمائر مذكرا

(بما يضرب المارة) في مرورهم فيه لانه حق لهم (ولا يشرع) أي يخرج (فيه جناح) أي روشن (ولا ساباط) أي سقفة على حائطين هو بينهما (يضربهم) أي كل من اجتاح والساباط (بل يشترط ارتفاعه) أي كل منهما ليحوز فعله للمسلم (بحيث يمر تحته) المارة (متصبا) قال الماوردي وعمر رأسه الحمله العالية وهو ظاهر ويشترط أن لا يظلم الموضع عند أكثر الاصحاب (وان كان عمر الفرسان والقوافل فليرفع به حيث يمر تحته الحمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية (على البعير مع أخشاب المظلة) بكسر الميم فوق الحمل لانه قد يتفق ذلك أما الذي فيمنع من اخراج الجناح في شارع المسلمين لانه كاعلأبناؤه على بناء المسلم أو أبلغ ذكره في الروضة (ويحرم الصلح على اشراع الجناح) بشئ وان صالح عليه الامام ولم يضرب المارة لأن الهواء لا يغيرد بالعقد وانما يتبع القرار وما لا يضرب في الطريق يستحق الانسان فعله من غير عوض كالرور (و) يحرم (أن يبنى في الطريق دكة) بفتح الدال أي مسطبة (أو يغرس شجرة وقيل ان لم يضرب) المارة (جاز) كالجناح وفرق الاول بأن شغل المكان بما ذكره من الطروق وقد تزدحم المارة فيصطكون به (وغير النافذ يحرم الاشراع) للجناح (اليه لغير أهله) بلا خلاف (وكذا) يحرم الاشراع (لبعض أهله في الاصح الارضا الباقيين) تضرروا به أم لا لاختصاصهم بذلك والثاني يجوز بغير رضاهم ان لم يتضرروا به لأن كلامهم له الارتفاق بقراره فكذلك اجهوا كالمارة وعلى الوجهين يحرم الصلح على اشراعه بمال لا تقدر (وأهله من نفذ باب داره اليه لامن لاصقه جداره) من غير نفوذ باب اليه (وهل الاستحقاق في كلها) أي الطريق المذكورة وهي تؤنث وتذكر (لكلهم أم يختص شركة كل واحد بما بين رأس الدرب وباب داره) لانه محل تردده (وجهاً أحدهما الثاني) والاول قال ربما احتاجوا الى التردد والارتفاق في بقية الدرب لطرح الاتقال عند الادخال والاخراج (وليس لغيرهم فتح باب اليه للاستطراق) الارضا هم لتضررهم بمرور الفاتح أو مرورهم عليه ولهم بعد الفتح رضاهم الرجوع متى شاؤا (وله فتحه اذا سمره) بالتحفيف (في الاصح) لأن له رفع جميع الجدار فبعضه أولى والثاني قال الباب يشعر بثبوت حق الاستطراق فيستدل به عليه قال في الروضة وهو اقل (ومن له فيه باب ففتح) أي أراد فتح (آخر أبعد من رأس الدرب) من الاول (فلشركائه منعه) من بابه بعد الاول جزا من بابه قبله على أحد الوجهين السابقين في كيفية الشركة في الجناح وسواء سداً الاول أم لا أخذ من الاطلاق مع التفصيل في قوله (فان كان أقرب الى رأسه ولم يسد

(قول) المتن لكلهم أي لكل منهم (قول) المتن الدرب هو عرى وقيل معرب ومعناه الاصلى الطريق الضيق في الجبل (قول) المتن وجهان الخ قال الاذرى يجب أن يكون محلهم ما في سكة أحييت كذلك وتر كوالها طريقاً مالو كانت ساحة كبيرة وافسوها وبني كل من سهمه داراً وتر كوالها مراً أو بني مالك الساحة فهادو راوترك لها طريقاً ثم اتقلت السكة ودورها عن ملكه فالوجه تعين كونها للجميع قطعاً ويجب في التي جهل حالها أن تكون كالاولى (قوله) ومن بابه قبله من جملتهم من بابه مقابل للباب القديم كافي الروضة عن الامام * فرع * لو كان له في السكة قطعة أرض جازان بينها دورا وفتح لكل دار بابا

(قوله) **كذلك ينبغي أن يقال** أن من بابه بعد الحادث جزم ما من بابه قبله على أحد الوجهين (قوله) لأن زيادة الباب الخ استشكل هذا التعليق بأن في السكة المذكورة أن يجعل داره حماً أو خاناً مع ما يترتب على ذلك من كثرة الزحام صريح بذلك الإمام والبعوى في الفتاوى ولو وقف داره مسجداً صريح السبكي نقلاً عن الأصحاب بأن حق المورثين للمسلمين كما كان له قال بخلاف نصب الجناح وفتح الباب فانه يتوقف على الرضا عند عدم الضرر وينع عند الضرر وان رضوا (قوله) بفتح الفوقانية لأن الدار مؤنثة (قوله) ويريد فيها استحقاق المعطوف على قوله ثبت له (قوله) أما إذا قصد اتساع ملكه إلى آخره هو محترز قوله لغرض الاستطراد (قوله) وان أطلقوا الخ هذا بخلاف ما لو صالح على إجراء الماء من فوق سطحه مثلاً لا يكون ذلك تمليكاً الآن الدرب لا يراد إلا (٣٢٠) للاستطراد فكان ابتداءه به تمليكاً

الباب القديم فكذلك) أي لشركائه منعه كما تقدم لأن زيادة الباب تورت زيادة زحمة الناس ووقوف الدواب فيضربون به (وان سده فلا منع) لانه نقص حقه (ومن له داران فتحان) بفتح الفوقانية أوله (إلى دربين مسدودين أو) درب (مسدود وشارع ففتح باباً) أي أراد فتحه (بينهما لم يمنع في الأصح) لانه تصرف مصادف للملك والثاني يقول فتحه يثبت له من كل درب من الثلاثة ثمراً إلى الدار التي ليست به ويريد فيها استحقاقه من الاتساع ومحل الخلاف إذا فتح لغرض الاستطراد قال الرافعي مع سداب إحدى الدارين زاد في الروضة وعدم سده صريح به الأصحاب قالوا ولو أدر فرغ الحائط بينهما وجعلهما داراً واحدة ويترك بينهما على حالهما جاز قطعاً انتهى وهو مراد الرافعي بقوله أما إذا قصد اتساع ملكه فلا منع أي قطعاً (وحيث منع فتح الباب فصالحه أهل الدرب بمال ص) قال في التتمه ثم إن قدر وامتد فهو أجرة وان أطلقوا أو شرطوا التأسيس فهو سيع جزء شائع من الدرب له وتنزله منزلة أحدهم وسكت الشيخان على ذلك (ويجوز) للمالك (فتح الكوات) في جداره للاستضاءة بل يجوز له إزالة بعض الجدار وجعل شباك مكانه والسكوة بفتح الكاف طاقه (والجدار بين المالكين) لئلا ين (قد يتخص) أي يفرد (به أحدهما) ويكون سائر الآخر (وقد يشتركان فيه فالتخص) به أحدهما (ليس للآخر وضع الجذوع) بالعجة أي الخشب (عليه في الجديد ولا يجبر المالك) له أن امتنع من وضعها والقديم عكس ذلك الحديث الشيخان لا يمتنع جار جاره أن يضع خشبة في جداره أي الأول وخشبة روى بالافراد منقوناً والآخر بالجمع مضافاً وعرض بحديث خطبة حجة الوداع لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس رواه الحاكم بإسناد على شرط الشيخين في معظمه وكل منهما منفرد في بعضه (فلورضي) المالك على الجديد بالوضع (بلا عوض فهو أجرة له الرجوع قبل البناء عليه) أي على الموضوع (وكذا بعده في الأصح) كسائر العوارى (وفائدة الرجوع تخيير بين أن يبقيه) أي الموضوع المبني عليه (بأجرة أو يقطع) ذلك (ويغرم ارش نقصه) كالأجر أراضاً للبناء (وقيل فائدة طلب الأجرة فقط) لأن القلع يضر المستعير فإن الجذوع إذا رفعت أطرافها لم تستمسك على الجدار الباقى ومقابل الأصح لا رجوع له أصلاً لأن مثل هذه الأجرة يراد بها التأييد كالأجرة لدفن ميت (ولورضي بوضع الجذوع والبناء عليها بعوض فان أجزأ رأس الجدار للبناء فهو أجرة) يصح من غير تقدير مدة وتأييد للحاجة (وان قال بعتقه للبناء عليه أو بعت حق البناء عليه فالأصح أن هذا العقد فيه شوب يسع) شوب (أجرة) لانه عقد

بخلاف سطح الدار يراد لغير إجراء الماء (قول) المتن الكوات هو جمع قلة عند سيديوه فلو عبر بجمع التكسير كان أولى كالسكوة بالسكس مع المدو وعدمه كما نهى عن عبر في مسئلة الجذوع الآتية بجمع القلة كان أولى (قوله) والقديم عكس ذلك حتى لو احتاج إلى ثقب الجدار ليضع رأس الخشب كان له ذلك على هذا القول ثم هذا القول جديد أيضاً وقوله عكس ذلك يريد أن الخلاف جار في الإخبار أيضاً خلاف ما توهمه عبارة الكتاب * فرع * وضع طرف الرف ليس كالجذوع * فرع * لو كان ذمياً هل يجري القديم فيه ولو كان الجدار وقفاً أو مسجداً فانظر ما حكمه (قوله) في جداره تتمه ثم يقول أبوهريرة مالى أراكم عها معرضين والله لا رمين بها بين أكتافكم (قوله) وعروض الخ فيه نظر فانه خاص والخاص مقدم على العام وان تأخر عنه العام ثم رأيت العراقي نقل عن البيهقي نحوه هذا وقد رأيت في شرح الروض في باب الحوالة لما ساق حديثه وإذا اتبع أحدكم على ملى فليتبسع قال صرف الأمر عن الوجوب القياس انتهى فان صح أن القياس يصرف الأمر عن الوجوب جاز

ان نقول به هنا صرف النهى عن التحريم القياس فليأمل (قوله) إلا ما أعطاه عن طيب نفس أي فعمل الأول على الاستحباب لقوة على الروايات المعارضة وكثرها قاله الرافعي وفيه نظر (قول) المتن فلورضي الخ قال الاسنوى هو وما بعده تفرع على الجديد انتهى ويريد بما بعده ما يشمل قوله الآتى وان قال بعتقه الخ (قوله) كالأجر أراضاً أي لكن هناك خاصة أخرى وهى التملك بالقيمة قال الرافعي لانه لا يملك الأرض لها قوة الاستتباع بخلاف الجدار (قوله) لم يستمسك أي قصد تعدي أثر الرجوع لغير العين المعارة فيمنع (قول) المتن ولورضي بوضع الجذوع الخ هو من تفرع الجديد وعلى القديم لا يجوز أخذ العوض ولا يشكل بما لو أسلمت المرأة ولم يتجدد من تعليمها الفاتحة الا واحداً فأصدقها تعليمها فانه يصح لا نقول الوجوب لانه في المرأة أولاً بخلاف هذا فان الوجوب على الجار لصاحب الجذوع (قوله) يصح من غير تقدير مدة الخ أي فكان ذلك في معنى السكاح (قول) المتن فيه شوب يسع الخ أي جوز ذلك الحاجة التأييد في الحقوق المذكورة

(قول) المتن بحال لو اشترى ما يباعه من حق البناء جاز ذلك وباقي خصال العارية في المسئلة السابقة قاله الاسنوي ومما دخل في الحال المنفية ان يريد البائع تقض جدار نفسه فلا يمكن (قول) المتن ولو انهدم الجدار الخ منه تعلم ان العقد لا يفسخ بالهدم المذكور لكن بحث الاسنوي اذا كان ايجارا مؤقتا بلفظه يخرج على الخلاف في الفسخ بانهدام الدار قال السبكي في الحالة الاولى وانما لم يفسخ بالهدم وان قلنا اجارة لان المقصود هنا ثبوت حق البناء وهو باق (٣٢١) بخلاف الدار المنهدمة مثلا فان اسم العين المؤجرة قد زال (قول) المتن فلم يشترى

اعادة البناء وكذا ينبغي لو فرض الانهدام قبيل البناء (قوله) والوجه الثاني والثالث صيغة تنفرع ماسلف على الاول خاصة وصريح السبكي بخلافه اي هذا العقد قال الرافعي وهو مشكل (قوله) يملك به مواضع رؤس الجذوع بخلافه على الاول (قول) المتن ولو اذن الخ قال الاسنوي عبر بالاذن لان الصور السابقة من الاعارة والاجارة والبيع والاحكام المتقدمة تجري هنا فاني بعبارة تشمل ذلك * فرع * باع شخص علو داره فان شرط عدم البناء صح أو البناء صح أو أطلق صح وبحث السبكي عدم جواز البناء هنا لان الهواء حق لصاحب السفلى والمسألة فيها وجهان (قول) المتن يتبدد يقال ويتبدد وتدا كوسم بسم وسما (قول) المتن بلا اذن أي بخلافه بالاذن لكن لا يجوز أخذ عوض على فتح السكوة لانه يكون في نظير الضوء والهواء (قوله) لا يستقل أحد الشريكين بالاتفاق وفارق وضع الجذوع على القديم بأن وضع أطرافها في ملك صاحبها قد لا يتم الا بوضع الطرف الآخر على جدار جاره (قوله) أحد الشريكين ظاهره ان في الاجنبي له المنع (قوله) والقديم له ذلك الخ صححه في الشامل والذخائر وأفتى به الشاشي وابن الصلاح (قوله) والقديم يريد القديم بلزوم العبارة (قول) المتن فلا خرم منعه قوة العبارة تعطى ان له الاقدام من غير استئذان قال في المطلب

على منفعة تتأبد فتشوب البيع من حيث التأبد (فاذا بني فليس لملك الجدار تقضه بحال) أي لا يجانوا ولا مع اعطاء ارش نقضه لانه مستحق الدوام بعقد لازم (ولو انهدم الجدار) بعد بناء المشتري (فاعاده مالكة فلم يشترى اعادة البناء) تلك الآلات وبجملتها والوجه الثاني ان هذا العقد يبيع بملك به مواضع رؤس الجذوع والثالث انه اجارة مؤبدة للعاجلة (وسواء كان الاذن) في البناء (بعوض أو بغيره) يشترط بيان قدر الموضع المبني عليه طولا وعرضا وسمك الجدران (بفتح السين أي ارتفاعها) (وكيفيتها) ككونها مربعة أو خالية الاجواف (وكيفية السقف المحمول عليها) ككونه خشبا أو ارجا أي عقدا لان الغرض يختلف بذلك (ولو اذن في البناء على أرضه كفي بيان قدر محل البناء) ولم يجب ذكر سمكه وكيفيته لان الارض تحمل كل شئ (وأما الجدار المشترك) بين اثنين مثلا (فليس لاحدهما وضع جذوعه عليه بغير اذن) من الآخر (في الجديد) والقديم له ذلك كالقديم في الجار لما تقدم وأولى (وليس له أن يتدفيه وتدا) بكسر التاء فهما (أو يفتح) فيه (كقوة بلا دن) كسائر الاملاك المشتركة لا يستقل أحد الشريكين بالاتفاق (وله أن يستند اليه ويسند) اليه (متاعا لا يضر) وهذا القيد رائد على المحرر (وله) كغيره (ذلك في جدار الاجنبي) أيضا لعدم المضايقة فيه فان منع أحد الشريكين الآخر منه ففي امتناع وجهان أحدهما في الروضة لا يتمتع (وليس له اجبار شريكه على العمارة في الجديد) لنضره بتكليفها والقديم له ذلك صيانة لملكه عن التعطيل (فان أراد) الطالب (اعادة مهندم بآلة لنفسه) لم يمنع ويكون المعاد ملكه فيضع عليه ما شاء ويتقضه اذا شاء) ولا يضر الاشتراك في الاس فان له حقا في الحمل عليه قاله القاصي أبو الطيب وابن الصباغ وسكت عن ذلك الشيخان لظهوره (ولو قال الآخر لا تقضه وأغرم لك حصتي) أي نصف القيمة (لم يلزمه اجابته) كبناء العمارة وعلى القديم تلزمه اجابته (وان أراد اعادته بنقضه المشترك فلا خرم منعه) وعلى القديم ليس له منعه (ولو تعاونا على اعادته بنقضه عادم مشترك كما كان) فالشرط ازيادة لاحدهما لم يصح لانه شرط عوض من غير معوض (ولو انفرد أحدهما) باعادته بنقضه (وشرط له الآخر) الاذن في ذلك (زيادة جاز) وكانت في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فاذا شرط له السدس يكون له الثلثان قال الامام هذا مصور فيها اذا شرط له سدس النقض في الحال فان شرط السدس بعد البناء لم يصح فان الاعيان لا تؤجل ويحوز أن يصلح على اجراء الماء والقاء الثلج في ملكه) أي ملك المصالح معه (على مال) كان يصلح له على ان يجري ماء المطر من هذا السطح على سطحه المجاور له لينزل الطريق وان يجري ماء النهر في أرضه ليصل الى أرض المصالح وان يلقى الثلج من هذا السطح الى أرضه وهذا الصلح في معنى

٨١ ل ل وهو مفهوم كلامهم بلا شك (قول) المستر وشرطه الاخراج أي سواء كان ذلك بلفظ اجارة أو جعالة (قوله) الى أرضه الضمير فيه راجع لقوله المصالح معه

(قوله) يصح بلفظها عبارة السبكي ثم ان قدر المدة فأجارة والافعلى الالوجه الثلاثة المتقدمة في بيع حق البناء وصار ان المشتري ان يبيع حقه في البناء فلا بد من تقدير المدة قاله الرافعي وان عقد بصيغة البيع نظرا وجه البيع الى الحق كما ذكره المصنف فيأتي فيه ما سبق في بيع حق البناء قاله الرافعي قال الاسنوي لك ان تقول اذا كان هذا النوع ملحقا بحق البناء فينبغي عدم اشتراط المدة اذا عقد بلفظ الاجارة كالمسبق في حق البناء قال وان قال بعثك مسيل الماء أو مجرى الماء فلا بد من بيان الطول والعرض وفي الحق وجهان (٣٢٢) بناء على ان المشتري هل يملك موضع

الاجارة يصح بلفظها ولا بأس بالجهل بقدر ماء المطر لانه لا يمكن معرفته ولا يجوز الصلح على اجراء ماء الغسالة على السطح على مال لان الحاجة لا تدعو اليه بخلاف ما تقدم (ولو تنازعا جدارا بين ملكيهما فان اتصلا ببناء أحدهما بحيث يعلم انهما بنيا معا) كان دخل نصف لسان كل منهما في الآخر (فله اليد) فيحلف ويحكم له بالجدار الا أن تقوم بينة بخلافه (والا) أي وان لم يتصل ببنائه كما ذكر بان اتصلا ببنائه أو انفصل عنهما (فلهما) أي اليد وعبارة المحرر والروضة كأصلها فهو في أيديهما (فان أقام أحدهما بينة) انه له (فرض له) نه (والاحلفا) أي حلف كل منهما للآخر على النصف الذي يسلم له أو على الجميع لانه ادعاه وجهان أحدهما الاول (فان حلفا أو نكلا) من اليمين (جعل) الجدار (بينهما) بظاهرا ليد (وان حلف أحدهما قضى له) وفي الروضة كأصلها والمحرر وان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للصالح بالجميع ويتضمن ذلك مجاز يد عليه في كتاب الدعوى والبيئات انه ان حلف الذي بدأ القاضي بتخليفه ونكل الآخر بعده حلف الاول اليمين المردودة أي ليقضى له بالجميع وان نكل الاول ورغب الثاني في اليمين فقد اجتمع عليه يمين النفي للنصف الذي ادعاه صاحبه ويمين الاثبات للنصف الذي ادعاه فهو هل يكفيه الآن يمين واحدة يجمع فيها النفي والاثبات أم لا بد من يمين للنفي وأخرى للاثبات وجهان أحدهما الاول فيحلف ان الجميع له لاحقا لصاحبه فيه أو يقول لاحقه في النصف الذي يدعيه والنصف الآخر لى انتهى (ولو كان لاحدهما عليه جذوع لم يبرح) بذلك لانه لا يدل على الملك فاذا حلفا بقيت الجذوع بحالها الاحتمال انها وضعت بحق (والسقف بين هلاوه) أي شخص (وسفل غيره كجدار بين ملكين فينظر أي يمكن احداثه بعد العلو) بأن يكون السقف عاليا فينقب وسط الجدار وتوضع رؤس الجذوع في الثقب ويسقف (فيكون في يدهما) لاشتراكهما في الانتفاع به (أولا) يمكن احداثه بعد العلو كاللارج الذي لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده في العلو (فلا صاحب السفل) يكون لاتصاله ببنائه والعلو بضم العين وكسرهما وسكون اللام ومثله السفل

* (باب الحوالة) *

هي أن تحيل من له عليك دين على من لك عليه مثله فتقول أحلتك بعشرك على علي فلان بعشرك عليه فيقول أحلتك والاصل فيها حديث الشيخين مطل الغني ظم وإذا أتبع أحدكم هلي ملي فليتبع وروى الامام أحمد واليهي وإذا أحيل أحدكم على ملي فليحتل وأتبع بسكون التاء أحيل فليتبع بسكونها فليحتل (يشترط لها) لتصح (رضي الحيل والمحتال) لانهما عاقداهما فهي بيع دين بدين في الاصح جوزها الشارع للصاحبة (لا الحال عليه في الاصح) لانه محل الحق لصاحبه أن يستوفيه

الجريان أم لا قال الرافعي وارايد الناقلين جميل الى ترجيح الملك قال الاسنوي وان عقد بلفظ الصلح فهل ينعقد بعبارة أو اجارة لم يصرح به الشيمان وصرح في الكفاية بأنه ينعقد بعبارة أو وجه العقد الى الحق أو العين انتهى أقول قد سلف في مسألة البناء انه لا يملك عنا ولا فرق بينهما فيما يظهر وقد يفرق بأن لفظ مسألة الماء مثلا ينصرف الى العين بخلاف قوله بعثك رأس الجدار للبناء * فرع * قال صاحب الحنفية عن اجراء ماء المطر على سطح دار كل سنة بكذا قال المتولي يصح ويقتفر الغرر في الاجرة كما اغتفر في المعقود عليه ويصير كالخراج المضروب (قوله) كان دخل الخ لا يكفي في هذا وجوده في مواضع معدودة من طرف الجدار لا مكان حدوث ذلك (قوله) على النصف الخ أي فيقول والله لا تستحق من النصف الذي في يدي شيئا (قول) المتن لم يبرح وجهه انها قد تكون باعارة أو اجارة أو قضاء قاض يرى الاجبار على وضعها قال الاسنوي وينزل ذلك على الاعارة لانها أضعف الاسباب فله قلعه وغرامة أرض النقص ولك ان تقول هلاجل هلي قضاء قاض أو شرانها من الجار فلا يقطع ولا يلزم أجرة فقد صرح السبكي بأن العالي يبقى على السافل من غير أجرة لاحتمال انه اشتراه من صاحب

السفل ثم في تعبيره بالجذوع افادة ان الواحد ونحوه لا يؤثر بالاولى وكذا قال أبو حنيفة يبرح بالجميع منها دون الواحد * (باب الحوالة) * بغير (قوله) فيقول أحلتك أي جعلتك محتالا أي منتقلا (قوله) جوزها الشارع يريد انها مستثناة من النهي عن بيع الدين بالدين كالمقرض لمكان الحاجة ولهذا لا يشترط التقاض وانما امتنع الزيادة والنقصان لانه ليس مما كسبه ومعنى كونها بيع دين بدين ان الحيل باع غافلة المحال عليه وقيل يبيع عين بعين فرار من بيع الدين بالدين أي فنزل استحقاق الدين منزلة استحقاق منفعة تتجاني بعين لشخص (قوله) لصاحبه ان يستوفيه كماله أن يוכל في ذلك

(قوله) استيفاء حتى استند مع جعلها استيفاء الى عدم جواز الحوالة بالشئ على أكثر منه أو أقل إذا لم يكن ربه أو عدم وجوب التفاضل في الربوي ولو كانت بيعا لوجب كذلك وليس فيها خيار المجلس واعترض تقدير القرض بأن البائع إذا احتال ثم رد عليه بعيب بطل الحوالة ولو كان قرضه لم تبطل كالمقبض الثمن وأقرضه ثم رد عليه بعيب واخترنا أنها استيفاء واستبدل بقول الشافعي رضي الله عنه لو كان للمكاتب على رجل مائة ووجب عليه لسيد مائة فأراد أن يبيعه المائة التي عليه بالمائة التي على الرجل لم يجز ولكن إذا أحاله على الرجل جاز وليس بيعا وإنما هو حوالة والحوالة غير بيع انتهى قال فقيه رد على من يقول بأنها بيع من كل وجه (قوله) فقبوله الخ قال الزاقي فتمسكون حقيقة الحوالة هنا الضمان وتتأني تقاريره قال الاسنوي فعلى هذا يكون قوله أحلتك إذا تجاوزت في الضمان وقبول المحال عليه معناه ضمانه وقبول المحتال معناه قبول الضمان فان لم يشترط رضا المضمون له وهو الأصح (٣٢٣) لم يشترط (قوله) لانه آيل الى الزوم هو صادق بخيار المجلس لكن الزاقي لما ذكر التعليل المذكور زاد فيه

لما ذكر التعليل المذكور زاد فيه والحوالة عارض فيه انتهى ولا يأتي ذلك في خيار المجلس فكان الشارح رحمه الله أسقط ذلك لذلك (قوله) محتما وجه ذلك في الحوالة على المكاتب النظر الى كونها استيفاء وقوله والثالث عدم محتما وجهه في الحوالة من المكاتب التفريع على أنها بيع وأن الاعتراض عن النجوم متنع (قول) المتن ويشترط العلم الخ لأن الجهول لا يصح بيعه ولا استيفاؤه (قول) المتن وفي قول يصح بابل الدية هو مبني على جواز الصلح عنها والأصح امتناعه (قول) المتن ويشترط تساويهما أي سواء جعلت بيعا أم استيفاء لانه لا يمكن ان يستوفي فضة ويقدر قرضها ذهابا وأما على البيع فلا نفاذ كالتقضى (قوله) والثاني يصح بالموجب الخ محصله أن النفع أعاد على المحتال صح والافلا (قول) المتن وكسرا في الأصح الخا للوصف بالقدر فرع * لو أحال على الضامن والأصيل معا صح وطالب كلاهما أو على الأصيل برئ الضامن ذلك مع غيره في قطعة السبكي فليراجع (قوله) سواء قلنا

غيره والثاني مبني على أن الحوالة استيفاء حق كان المحتال استوفى ما كان له على المحيل وأقرضه المحال عليه ويتعذر إقرضه من غير رضا (ولا تصح على من لا دين عليه وقيل تصح برضاه) بناء على أنها استيفاء الى آخره فقبوله ضمان لا يبرأه المحيل وقيل ببراء (وتصح بالدين الا لازم وعليه) وإن اختلف الدينان في سبب الوجوب كالثمن والقرض والاحرة وبطل التلف ويستثنى دين السلم فانه لازم ولا تصح الحوالة ولا عليه على الصحيح ومقابلة مبني على أنها استيفاء ذكر هذا الاستدراك في الروضة (المثلي) من الدين كالثمن والحب (وكذا المتقوم) منه كالثوب والعبد (في الأصح) والثاني يشترط كونه مثليا ليتحقق مقصود الحوالة من اتصال المستحق الى الحق من غير تفاوت (وتصح بالثمن في مدة الخيار وعليه في الأصح) لانه آيل الى الزوم والثاني ينظر الى أنه غير لازم الآن (والأصح صحة حوالة المكاتب سيده بالنجوم دون حوالة السيد عليه) والثاني محتما والثالث عدم محتما وقرئ الأول بأن للمكاتب إسقاط النجوم متى شاء فلم تصح حوالة السيد عليه بخلاف حوالة السيد (ويشترط العلم بما يحال به وعليه قدرا وصفة وفي قول تصح بابل الدية وعليها) والأظهر المنع للجهل بصفاتها (ويشترط تساويهما) أي المحال به وعليه (حسنا وقدرا وكذا أحوالا وأجلا وصحة وكسرا في الأصح) والثاني تصح بالموجب على الحال لأن المحيل أن يجعل ما عليه وبالمكسر على الصحيح ويكون المحيل متبرعا بصفة الصحة بخلاف انعكس فمهما لا تأجيل الحال لا يصح وترك صفة الصحة ليحله رشوة (ويبرأ بالحوالة المحيل عن دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة المحال عليه) أي يصرف دقته سواء قلنا الحوالة بيع أم استيفاء (فان تعذر) أخذه (يفلس أو يهدو وحلف ونحوهما) كوت (لم يرجع على المحيل) كالأخذ عوضا عن الدين وتلف في يده (فلو كان مفلسا عند الحوالة وجهه له المحتال فلا رجوع له) كمن اشترى شيئا هو مغبون فيه (وقيل له الرجوع ان شرط يساره) لاختلاف الشرط والأول يقول هذا الشرط غير معتبر وهو مقصر بترك الفحص (ولو أحال المشتري) البائع (بالثمن فرد المبيع بعيب بطلت في الأظهر) لارتجاع الثمن بانفساخ البيع والثاني لا تبطل كالمستبدل عن الثمن ثوبا فانه لا يبطل برده المبيع ويرجع بمثل الثمن وسواء في الاختلاف كان رد المبيع بعد قبضه أم قبله وبعد قبض المحتال الثمن أم قبله وقبل ان كان الرد قبل قبض المبيع بطلت قطعا وقبل ان كان بعد قبض المحتال لم تبطل قطعا (أو) أحال

الخ هو كذلك ولكن اعترض التعبير بالتحويل على قول البيع من حيث أن ذلك يقتضي أن حقه باق بحاله وإنما تحول من ذمة الى ذمة وقضية البيع خلاف ذلك (قوله) كوت أي وامتناع تركه (قول) المتن بطلت في الأظهر أي بناء على أنها استيفاء لانها على هذا التقدير نوع ارتفاق ومساحمة فاذا بطل الأصل بطل هبة الارتفاق التابعة كالمو دفع عن الثمن المكسر محييا ثم رد المبيع بعيب فانه يسترد الصحاح قال السبكي ومن ثم تعلم ان تقدير القرض في الاستيفاء غير صحيح والالم تبطل الحوالة تقديرها عليه ومقابل الأظهر مبني على أنها اعتبار من حيث أنها اعتبار عن الثمن ثوبا الى آخر ما قاله الشارح ومن ثم تعلم اهم تارة يغلبون فيها جانب الاستيفاء وتارة يغلبون فيها جانب المعاوضة (قوله) والثاني لا تبطل عليه ان كان البائع قد قبض فيطالبه المشتري وللبائع ما أخذه ودفع غيره وان لم يكن قد قبض فلا يطالبه الا بعد قبضه وأما المشتري فليس له ان يطالب المحال عليه بحال وهذه المسئلة وما بعدهما من تخريج المزني على قواعد الشافعي رضي الله عنه

وإذا كان المشتري قد علم أن البائع قد خدع في بيعه له العبد فإنه لا يثبت له العتق بحسبه وإن بطلت أقامتهما من جهتهما كما لو شهدت
 الشاهدين من غير توقف على تصديق المحال فلعل صورته أن يكون العبد قد خرج عن ملكه ثلثاً أو كان المشتري غير مصدق (قوله) لبطلان البيع
 وهكذا كل ما يمنع من صحة البيع أقول هذه المسئلة ربما يؤخذ منها أن المحال عليه (٣٢٤) لو ادعى الدفع قبلها وأقام عليه

بينة بطلت الحوالة وكذا لو أنكر الدين
 المحال عليه به كان للمحتمل أن يحلف
 المحيل أنه ما يعلّم ذلك ليرجع عليه لو أقر
 بذلك ثم رأيت بعض أهل اليمن أفتى في
 الأولى بالرجوع (قوله) وحقه باق لانه
 حال بينه وبين حقه يحجده الحوالة
 وحلفه

* (باب الضمان) *

(قول) المتن شرط الضامن الرشديرد
 عليه المكروه والمكاتب والسكران
 المعتدى بسكره فان قيل هذا عارض
 بزول لا ينافي الرشداً جيب بأنه يلزم
 حينئذ أن يقول برشد الباطم والمغنى عليه
 ومن سكر بعذر فيلزم صحة ضمانهم ويرد
 عليه أيضاً من سفه بعد رشده وعبارة
 الغزالي يشترط صحة العبارة وأهلية
 التسرع وهي أحسن من عبارة المحترق
 والكتاب جميعاً كما لا يخفى وإن أورد
 بعضهم عليها الآخرس الذي له إشارة
 (قول) المتن وضمان عبد الخ لانه اثبات
 مال في الذمة بعقد فكان كالنكاح
 (قوله) اذ لا ضرر رأى وكلاؤا قتر باتلاف

مال وكذبه السيد وبجث بعضهم تخصيص
 هذا الوجه بغير العبد الموقوف لانه
 لا يصح عتقه ثم يقول ان خلع اذمة بغير
 ادن سيدها صحيح ويثبت المال في ذمتها
 وفارق الضمان لما جثها الى الخلع (قول)
 المتن ويصح باذنه قال الاسنوي ينبغي أن
 يقال ان عتقنا ذلك شيء من أموال السيد

(البائع) على المشتري (بالتن فوجد الرد) للبيع بعيب (لم تبطل على المذهب) والطريق
 الثاني طرد القولين وفرق الأول بتعلق الحق هنا بثالث وسواء عليه قبض المحتال المال أم لا فان كان
 قبضه رجع المشتري على البائع ولا فهل له الرجوع عليه في الحال أو لا يرجع الا بعد القبض وجهان
 أحدهما الثاني (ولو باع عبد أو أقال بثمنه) على المشتري (ثم اتفق المتبايعان والمحتال على حريته
 أو ثبت بينة) تشهد بحسبه أو يقيمها العبد (بطلت الحوالة) لبطلان البيع فيرد المحتال ما أخذه
 على المشتري ويبقى حقه كما كان (وان كذبهما المحتال) في الحرية (ولا بينة) بها (حلفاه على
 نفى العلم) بها (ثم) بعد حلفه (بأخذ المال من المشتري) وهل يرجع المشتري على البائع المحيل
 لانه قضى دينه باده أو لا يرجع لانه يقول لم يلحقني المحتال بما أحذره والمطلوب لا يطالب بغير طالمه قال
 البغوي بالتأني والشيخ أبو حامد وابن كجب وأبو علي بالأول وهو الاظهر في الشرح الصغير وعلى هذا
 هل له الرجوع قبل الدفع الى المحتال فيه الوجهان السابقان (ولو قال المستحق عليه) للمستحق
 (وكلتلك تقبض لي وقال المستحق أحتلني أو قال) الأول (أردت بقولي أحتللك الوكالة وقال المستحق
 بل أردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه) لانه أعرف بقصده والاصل بقاء الحقين (وفي الصورة
 الثانية ووجه) تصديق المستحق بيمينه لشهادة لفظ الحوالة ومحل الخلاف اذا قال أحتللك بمائة مثلاً على
 عمر وفان قال بالمائة التي لك على علي عمر فالصدق المستحق قطعاً لان هذا لا يحتمل الاحقية الحوالة
 واذا حلف المستحق عليه في صورتين اندفعت الحوالة وبانكار الآخر وكالة انعزل فليس له قبض
 وان كان قبض المال قبل الحلف برى الدافع له لانه وكيل أو محتال ووجب تسليمه للحالف وحقه عليه
 باق (وان قال) المستحق عليه (أحتللك فقال) المستحق (وكلتني صدق الثاني بيمينه) لان
 الاصل بقاء حقه وكذا يصدق بيمينه اذا قال عن الآخرة أراد بقوله أحتللك الوكالة وقيل المصدق
 الآخر لما تقدم ويظهر أثر النزاع في المسئلتين عند افلاس المحال عليه واذا حلف المستحق فيهما
 اندفعت الحوالة وبأخذ حقه من الآخر ويرجع به الآخر على المحال عليه في أحد وجهين واختاره
 ابن كجب

* (باب الضمان) *

وذكره الكماله هو التزام ما في ذمة الغير من المال ويتحقق بالضامن والمضمون له وغيرهما
 سياتى (شرط الضامن) ليصح ضمانه (الرشد) وهو كما تقدم في باب الخرص صلاح الدين والمال
 ولا يوجد ذلك بدون لبوغ والعقل وعبارة المحرر أن يكون صحيح العبارة رشيداً فلا يصح ضمان الصبي
 والمجنون والمغشى عليه والمجور عليه بالاسمه انتهى (وضمان محجور عليه بفلس كشرائه) أي
 ثمن في الذمة والصحيح صحة كآتهم في بابه (وضمان عبد بغير ادن سيده باطل في الاصح) وان كان
 مأذوناً له في التجارة والثاني يصح اذا ضرر على السيد فيه ويتبع به بعد العتق (ويصح باذنه فان عين

اشتراط معرفة السيد لتقدير الدين وان قصرناه على ذمة العبد فلا ونبه على ان قوله يصح فيعدان العبد لا يلزمه فعل الضمان وان أمره للاداء
 السيد وهو كذلك لانه لا احتكام للسادات على ذم العبد وقول المتن قضى منه أي وما فضل يبقى في الذمة ولا يرتبط بما يحدث من الاكساب لان
 التعيين يقصر الطمع على ما عين وخالف الماوردي وتبعه ان الرفعة قال الاسنوي والمفهوم من الطلاقهم هو الاول ولم يترض الرافعي للمسئلة وقول
 المتن فان عين للاداء مشعر بأن صورة المسئلة أن تقول أضمن علي أن تؤدى من كذا أمال وقال أضمن في كذا فلا يصح خلافه لما عاضى الحسين
 وفي شرح الروض عن الاسنوي ظاهر كلام الروضة ان تعيين جهة الاداء انما يؤثر اذا وقع متصلاً بالاداء

(قوله) في يد المأذون أو غيره من أموال السيد (قوله) ويربح أي ولو كسبه قبل الاذن في الضمان ثم اقتصاره عليهم ما يخرج ما شمله المتن من كسب البدن الجاصل قبل الاذن وهو في يده حال الاذن به صريح في المطلب (قول) المتن وما يكسبه ولو بالتجارة (قوله) والوجه الثاني الخ هذا الوجه صحيحه الشيخ أبو اسحاق الشيرازي في التنبيه ووجهه انه انما أذن في الضمان ولم يتعرض للاداء وعلى الوجه كالأصل لا يتعلق بدنة السيد ثم لو كان على المأذون ديون صرف للضمان ما فصل عنها ولا يراحم سواء حصر عليه أم لا (قوله) والثاني يتطرح وأيضا لم يذكر في حديث الميت الذي صلى عليه النبي (٣٢٥) صلى الله عليه وسلم بعد التوقف (قول) المتن ورضاه لعدم التعرض لذلك في حديث

الميت الذي ضمنه أو بقادة ووجه الثاني القياس على الرهن بجامع التوقف (قوله) والثالث يشترط الرضا لان ثبوت السلطنة والولاية للشخص بغير رضاه بعيد وعلى هذا في كفي رضا الوكيل ويجوز تقييد الرضا على الضمان قال الماوردي ويجوز رجوع الضامن قبل رضا المضمون له ويعتبر وقوع الرضا قبل مفارقة المجلس والذي في الرافعي جواز تقديمه على القبول وان تأخر عنه فهو اجازة ان جازنا وقف العقود على القديم (قوله) وعلى اشتراطه الظاهر ان الضامن راجع الى القبول وقد صرح به السبكي (قوله) ليعرف حاله أي هل هو ممن يبادر الى وفاء دينه أم لا وهل هو موسر أو معسر (قوله) وهو الدين خالفه الاسنوي وأدعى ان العبارة أعظم من ذلك فقال قوله ثابسا أي حقا ثابسا كما صرح به الشيخان في كتبهما وحينئذ قد دخل الاعيان المضمونة والديون مالا وعملا ثابسا في الذمة بعقد الاجارة بخلاف الرهن حيث قال فيه دينا ثابسا نعم يحتاج هنا الى قيد كونه قابلا لان تبرعه به ليخرج القصاص وحدا القذف ونحوهما (قول) المتن وهو أن يضمن الخ لو قال

للاداء كسبه أو غيره) كالسأل الذي في يد المأذون (قضى منه والا) أي وان لم يعين بان لم يذكر الاداء كما قال في الروضة كأصلها وان اقتصر على الاذن في الضمان (فلا يصح انه ان كان مأذونا له في التجارة تعلق) أي غرم الضمان (بما في يده) وقت الاذن فيه من رأس مال ويربح (وما يكسبه بعد الاذن) فيه كاحتطاب (والا) أي وان لم يكن مأذونا له في التجارة (فبما) أي فيتعلق غرم الضمان بما (يكسبه) بعد الاذن فيه والوجه الثاني يتعلق بدنته في القسمين يتبع به بعد العتق والثالث في الاول يتعلق بما يكسبه بعد الاذن فقط والرابع يتعلق بذلك بالربح الجاصل في يده فقط والثالث في الثاني يتعلق برقبته (والاصح اشتراط معرفة المضمون له) أي ان يعرفه الضامن وهو مستحق الدين لتفاوت الناس في استيفائه تشديدا وتسهيلا والثاني ينظر الى ان الضامن يوفي فلا يالى بذلك (و) الاصح على الاول (انه لا يشترط قبوله ورضاه) أي واحد منهما والثاني يشترط ان أي الرضا ثم القبول لفظا والثالث يشترط الرضا دون القبول لفظا وعلى اشتراطه يكون بينه وبين الضمان ما بين الايجاب والقبول في سائر العقود (ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعا) وهو ممن عليه الدين (ولا معرفته في الاصح) والثاني يشترط ليعرف حاله وانه هل يستحق اصطناع المعروف اليه (ويشترط في المضمون) وهو الدين (كونه ثابسا) فلا يصح الضمان قبل ثبوته لانه وثيقه فلا يسبقه كالشهادة وهذا في الجديد (وصحح القديم ضمان ما سيجب) كان بضمن المائة التي سيجب يبيع أو قرض لان الحاجة قد تدعو اليه (والمذهب صحة ضمان الدرل بعد قبض الثمن وهو أن يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا أو معيبا) ورد (أو ناقصا لنقص الصنعة) التي وزن بها ورتد وهي بفتح الصاد ووجه صحته الحاجة اليه وفي قول هو باطل لانه ضمان ما لم يجب وأوجب بأنه ان خرج المبيع كاذر تبين وجوب رد الثمن وقطع بعضهم بالاول ولا يصح قبل قبض الثمن لانه انما يضمن ما دخل في ضمان البائع وقيل يصح قبل قبضه لانه قد تدعو الحاجة اليه بأن لا يسلم الثمن الا بعده (وكونه) أي المضمون (لازم لا كنجوم كآبة) اذ للكتاب اسقاطها بالفسخ فلا يصح ضمانها وسواء في اللازم المستقر وغيره كثن المبيع بعد قبض المبيع وقبله (ويصح ضمان الثمن في مدة الخيار في الاصح) لانه آيل الى الزوم والثاني ينظر الى انه غير لازم الآن وأشار الامام الى ان تصحيح الضمان مفترع على ان الخيار لا يمنع نقل الملك في الثمن الى البائع أمّا اذا منعه فهو ضمان ما لم يجب (وضمان الجعل) في الحالة (كالرهن به) وتقدم انه لا يصح الرهن به قبل الفراغ من العمل وقيل يجوز بعد الشروع فيه وأما بعد تمامه فيجوز قطعا (وكونه) أي المضمون (معلوما في الجديد) فلا يصح

٨٢ ل ج ضمنت لك خلاصك منه صح ولو قال ضمنت لك خلاص المبيع ان خرج مستحقا لم يصح أي في مسئلة الكتاب (قوله) تبين الخ * فرع * لو حصل الرد بالعيب مثلا وكان المضمون باقيا هل يطالب الضامن أولا ولو كان باقيا ولكن تعذر تخليصه هل يغرم الضامن القيمة للمعولة أولا كل ذلك محل نظر والظاهر الزوم ثم رأيت ابن الرفعة قال ليس المضمون هنا رد العيب والا ما وجبت قيمته على الضامن عند التلف قال وانما المضمون المالية عند تعذر رد العين حتى لو بان الاستحقاق والثمن في يد البائع لا يطالب الضامن بقيمته قال ولم أر في ذلك نقلا (قول) المتن لا كنجوم هو يرشد الى أن مراده باللازم ما وضعه الزوم ولو كان لسيد عليه دين معاملة لم يصح ضمانه كالنجوم (قوله) لانه آيل الى الزوم أي بنفسه من غير عمل بخلاف الجعل قبل تمام العمل (قوله) فلا يصح أي لانه ثبات مال في الذمة بعقد فكان كالباع والاجارة ثم المراد العلم به جنسا وقدر اوصفه حتى الحلول والتأجيل ومقدار الاجل

(قوله) بناء على انه تمليك الخ ولان البراءة ترفع على الرضا والرضا بالمجهول غير معقول قلت لا فرق في المجهول بين مجهول الجنس والقدر والصفة حتى الحلول والتأجيل ومقدار الاجل بذلك على ذلك استثناء ابل الدية ولو وكل اشترط علم الموكل فقط على الاشبه في الرافي * فرع * قال له قد اغتبتك فاعف عني ففعل في الصحة وجهان واعلم ان السبكي اختار انه اسقاط ورجحه وعضده وأطال في سياه وقال لو كان تمليكا لصح البراءة من الاعيان (قوله) مع الجهل بصحتها أي ألوانها (قوله) ويصح ضمانها أي لما تقدم (٣٢٦) في البراءة وكان وجه نبوت الخلاف

هنا دون البراءة ان الضمان نقل دين وذلك اسقاط (قول) المتن مالك مثله مالك (قوله) أدخل الأول أي لانه مبدأ الالتزام * فائدة * فلا ضمانا مالك على زيد طوب كل منهما بالجميع على الاصح عند صاحب التتمة كالأور هنا عبدهما بألف فان حصة كل واحد منهن بالجميع وخالف المتولي غيره وصحح السبكي الأول (قوله) تصحح الأول واقفه السبكي قال لان التقدير له على دراهم من درهم الى عشرة فتدخل الغاية لانها من جنس المغياو بيان له كما في قرأت القرآن من أوله الى آخره قال ومثل ذلك بعثت الاشجار من هذه الى هذه بخلاف بعثت من هذه الشجرة الى هذه الشجرة فان الغاية لم تجعل بيان لما قبلها قال والفرق في مسألة الدراهم قاضي بما قلته وان لم يكن فيها صيغة عموم بخلاف مسألة الاشجار فانها صيغة عموم * (فصل) المذهب صحة كفالة البدل اعلم ان الشافعي نص عليها وقال في موضع هي ضعيفة فقيل معنا ضعيفة في القياس ولانها لا توجب ضمان المال وتصح قطعها وهي طريقة ابن سريج وقيل قولان (قوله) وفي قول الخ وجهه ان الحر لا يدخل تحت اليد (قول) المان كقصاص لان الحضور رجلس الحكم واجب عليه (قول) المتن ومنعها الخ

ضمان المجهول وصححه القديم بشرط ان تتأني الاحاطة به كضمنت مالك على فلان وهو لا يعرفه لان معرفته متيسرة بخلاف ضمانت شيئا مما لك عليه فلا يصح قطعها (والبراءة من المجهول باطل في الجديد) بناء على انه تمليك المدين ما في ذمته فيشترط علمها به وفي القديم يصح بناء على انه اسقاط كالا عتاق وعلى التملك لا يحتاج الى القبول لان المقصود منه الاسقاط وقيل يحتاج اليه (الامن ابل الدية) فيصح البراءة منها على القولين مع الجهل بصحتها لانه اغتفر ذلك في انبائها في ذمة الجاني فيغتفر في البراءة تبعاله (ويصح ضمانها في الاصح) على الجديد كالقديم لاهما معلومة السن والعدد ويرجع في ضمانها الى غالب ابل البلد والثاني ينظر الى جهل صفتها (ولو قال ضمانت مالك على زيد من درهم الى عشرة فلا يصح ضمانه والثاني بطلان لما فيه من الجهالة ودفعته بكرا الغاية (و) الاصح على الاول (انه يكون ضامنا لعشرة قلت الاصح لتسعة والله أعلم) كذا صححه في الروضة وقيل لتساية اخراجا للطرفين والاول أدخلهما والثاني أدخل الأول فقط وصححه في المحترق في نظير المسئلة من الاقرار ونقل في الشرح تصحح الاول عن البغوي في المسئلتين * فرع * يجوز ضمان المنافع البتة في الذمة كالأموال * (فصل المذهب صحة كفالة البدن) في الجملة للحاجة اليها وفي قول لا تصح وقطع بعضهم بالاول (فان كفل بدن من عليه مال لم يشترط العلم بقدره) لعدم لزومه للكفيل (و) لكن (يشترط) كونه مما يصح ضمانه) فلا تصح الكفالة ببدن المكاتب للنجوم التي عليه لانه لا يصح ضمانها كما تقدم (والمذهب ضمانه بدن من عليه عقوبة لادعى قصاص وخذل ذن ومنعها في حدود الله تعالى) كحد الخمر والزنا والسرقعة لا ما يدعى في دفعها ما أمكن وفي قول في المسئلة الاولى انها لا تصح لان العقوبة مبنية على الدفع فقطع الذرائع المؤدية الى توسيعها وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني نظرا الى انه لا تجوز الكفالة بالعقوبة وفي المسئلة الثانية طريقة حاكية للقولين (وتصح) الكفالة (بدن صبي ومجنون) باذن وليهما لانه قد يستحق احضارهما لاقامة الشهادة على صورتهما في الانلاف وغيره واذن وليهما قائم مقام رضا المكفول المشترط كما سيأتي وبطال الكفيل وليهما باحضارهما عند الحاجة اليه (و) بدن (مجنون) وان تعذر تحصيل الغرض في الحال كما يجوز للمعسر ضمان المال (و) بدن (ميت) قبل دفنه (ليحضره فيشهر) بفتح الهاء (على صورته) اذا احتملوا الشهادة كذلك ولم يعرفوا اسمه ونسبه ويظهر كما قال في المطالب اشتراط اذن الوارث اذا شرطنا اذن المكفول (ثمان عين مكان التسليم) في الكفالة (تعين والا) أي وان لم يعين (فكانها) يتعين (ويبرأ الكفيل بتسليمه في مكان التسليم) المذكور (بلا حائل كغلب) يمنع المكفول له عنه فمع وجود الحائل لا يبرأ الكفيل (و بأن يحضر المكفول ويقول) للمكفول له (سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولا يكتفي بمجرد حضوره) عن القول المذكور (فان غاب لم يلزم الكفيل

ووجه الصحة فيها القياس على حق الادعى (قول) المتن وغائب بأن يكون ادن له فيها واختار السبكي ان شرطه أن يكون في مسافة احضاره العدوى ولا حاكم هناك والا فلا تصح لانه لا يلزم الحضور وكذا يلزم في مسألة الاحضار الآتية (قوله) في الحال أي لانه متوقع (قول) المتن ولا يكتفي الخ أي لانه حينئذ لم يسلمه الكفيل ولا أحده من جهته

(قول) المتن ان جهل مكانه لانه لعجزه كالمعسر بالدين (قول) المتن فيلزمه أى ومهما احتاج له من الكفالة فهي في ماله لانها ناشئة عن التزامه (قوله) من مسافة القصر هي شاملة لا قولها وما فوق الأول وهو كذلك (قول) المتن وقيل الخ أى كافي غيبة الولي وشاهد الاصل (قول) المتن ودفن قال السبكي وقيل الدفن قيل تتقطع المطالبة بالاحضار وعليه قال صاحب التنبيه بطلت الكفالة بالاحضار لا تتقطع المطالبة بالاحضار قال فان قلنا تبطل بالموت جاء الوجهان (٣٢٧) في المطالبة بالمال وان قلنا لا تبطل لم يطالب بالمال قبل الدفن جرم لعدم التعذر فلهذا قيد

المصنف بالدفن انتهى ثم رأيت في آخر كلام السبكي انه اذا لم يخلف تركه ينبغي حريان الوجهين في المطالبة بالمال قبل الدفن أيضا ومع وجود التركة لا مطالبة بالمال مطلقا فالوجه انتفاؤه قبل الدفن (قول) المتن لا يطالب الكفيل بالمال هو يفيد انه لا يطالب على المرحوح بأقل الامر من المال ودية المكفول ويفيد ان العقوبة لا يطالب بها جرما (قوله) فيستوى في الدين منها وقيل على هذا ليسوى في أقل الامر من الدين ودية المكفول ولو خلف المكفول دينًا فالظاهر انه لا يطالب الكفيل جرما (قوله) وقيل الدفن الخ قيل هذا القيد أعنى قول انت ودفن انما يحتاج اليه لاجراج ما قاله الشارح أى لو كان الكلام بطلان الكفالة وكلامه انما هو في المطالبة بالمال ولا فرق في انتفاؤها بين قبل الدفن وبعده قاله الاستوى (فصل يشترط الخ) * (قول) المتن يشترط لانه الترام أى فلا يصح بغير اللفظ (قول) المتن لفظير عليه الكتابة وإشارة الاخرس وقوله يشترط قبل أحسن من يدل لان الكتابة فيها اشعار دلالة واعلم ان الزعيم وقع في القرآن والضمان والحالة في السنة والباقي في معناها ومن الفاظه أيضا التزمت وعلى ما على فلان وأناقيل بفلان ونحو ذلك (قول)

احضاره ان جهل مكانه والا) أى وان عرف مكانه (فيلزمه) احضاره من مسافة القصر فادونها (ويجمل مدة ذهاب واياب فان مضت ولم يحضره حبس وقيل ان غاب الى مسافة القصر لم يلزمه) احضاره ولو كان غائب احين الكفالة رضاه بالحكم في احضاره كالوفاة بعد الكفالة ومسافة الاحضار تنقيد غيبته في صحة كفالته كما قاله الامام والغزالي وقوله حبس قال في المطلب الى ان تعذر احضار المكفول بموت أو غيره (والاصح انه اذا مات ودفن لا يطالب الكفيل بالمال) لانه لم يلزمه والثاني يقول الكفالة وثيقة فيستوفى الدين منها اذا تعذر تحصيله ممن عليه كالرهن وقبل الدفن يطالب الكفيل باحضاره باقامة الشهادة على صورته (و) الاصح (انه لو شرط في الكفالة انه يغرم المال ان فات التسليم بطلت) والثاني يصح وهو سبى على الثاني في مسألة موت انه يطالب بالمال (و) الاصح (انه لا تصح بغير رضا المكفول) والائات مقصود ما من احضاره لانه لا يلزمه الحضور مع الكفيل حينئذ والثاني تصح ويغرم الكفيل المال عند العجز عن احضاره وهو مبني على الثاني في مسألة الموت أيضا * تمة * في ضمان الاعيان اذا ضمن عنها المالكها أن يردها ممن هي في يده مضمونة عليه كالمقصوبة والمستعارة والمستأجرة ففقيه الطريقان في كفالة البدن وعلى الصحة اذا ردها برئ من الضمان وان تلفت فهل عليه قيمتها وجهان كالموت المكفول وعلى وجوبها هل يجب في المقصوبة أكثر القيم أو قيمة يوم التلف وجهان أقواهما الثاني لان الكفيل غير متعهد بما اذا لم تكن العين مضمونة على من هي في يده كالوديعة والمال في يد الشريك والوكيل والوصى فلا يصح ضمانها قطعاً لان الواجب فيها التخلية دون الرد

* (فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشترط بالالتزام كضمنت دينك عليه) * أى فلان (أو تخمלתه أو تقدرته أو تكفلت بدينه أو أنا بالمال) المعهود (أو باحضار الشخص) المعهود (ضامن أو كفيل أو زعيم أو حميل) وكلها صرائح (ولو قال أو دى المال أو احضر الشخص فهو وعد) لا التزام (والاصح انه لا يجوز تعليقهما بشرط) نحو اذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت أو كفلت (ولا توقيت الكفالة) نحو أنا كفيل بزيد الى شهر فاذا مضى برئت ولا يجوز توقيت الضمان قطعاً نحو أنا ضامن بالمال الى شهر فاذا مضى ولم أعزم فانا برئ عو تقابل الاصح في التعليق نظري عدم اشتراط القبول وفي توقيت الكفالة نظري الى انها تبرع بعمل وهذا الوجه الثالث يجوز تعليق الكفالة دون الضمان (ولو تجزها وشرط تأخير الاحضار شهرا جاز) للحاجة نحو أنا كفيل بزيد أحضره بعد شهر ولو شرط التأخير بمجهول كالحصاد لم تصح الكفالة في الاصح (والاصح انه يصح ضمان الحال مؤجلاً أجملاً معلوماً) للحاجة ويثبت الاجل في حق الضامن وقيل لا يثبت والثاني لا يصح الضمان للحاقلة وهو الاصح في بعض نسخ المحرر كما قاله في الدقائق قال وفي بعضها تصح الاول وهو الصواب أى

المتن كضمنت لوقال الذي لك عنده على فهو صريح بخلاف عندى فانه كناية (قول) المتن بدينه مثله الجزء الذي لا يبق يدونه وكذا الجزء الشائع (قول) المتن لا يجوز تعليقهما بشرط كالبيع بجامع انها عقود (قوله) نظري الى انها الخ علل أيضا بأنها وسيلة والضمان التزام مقصود للمال ويتعذر في الوسائل ما لا يتعذر في المقاصد (قول) المتن جارأى لانه التزام لعل في الذمة فجاء تأجيله كالعمل في الاجارة وعبرة السبكي لان هذا تأجيل لا توقيت ولا تعليق (قوله) ولو شرط التأخير الخ هذا أشار اليه المصنف بقوله شهرا (قوله) ويثبت الاجل أى ولا ضير في ثبوته في حقه وان كان حالا على الاصيل كالموت الاصيل وكان الدين المضمون مؤجلاً

(قول) المتن وأنه يصح الخ وجه هذا أنه زاد في التبرع تبرعاً فلم يقدح كالمو شرط في القرض رد المكسر عن الصحيح (قوله) كالمو التزمه الخ ولولا
ثبت للفرع مزية على الأصل (قوله) ومقابل الأصح الخ أي فصارت لك كالمو التزم عتق عبد مسلم أو مؤمن ونحو ذلك (قول) المتن وللمستحق هو شامل
للوارث (قوله) والثاني يصح الخ لما في حديث أبي قتادة من أنه صلى الله عليه وسلم قال (٣٢٨) لقد وفي الله حق الغريم وبرئ الميت

وجه الثالث أنه تبرع بشرط فيه صدور علم فيطل الشرط فقط كالمو أعتق عبد بشرط أن يعطيه درهما (قول) المتن ولا عكس بحث الزركشي أن يكون محل ذلك إذا أبرأه عن الضمان قال فلو قال أبرأ من الدين برئاً لاتحاده وفيه نظر (قوله) فله الخ أي قياساً على تعريضه إذا غرم (قوله) والثاني الخ أي كأن المعبر للرهن يطالب بتخليصه وفرق بأن الرهن محبوس بالدين وفيه ضرر ظاهر بخلاف هذا (قول) المتن فلا يدل عليه صلاته صلى الله عليه وسلم على الميت لما منه أبو قتادة أدلوا كان له الرجوع فالدين باق (قوله) والثاني يقول الخ وأيضاً فالضامن قد يؤدى وقد لا يؤدى فلم يقع الاذن في شيء يوجب الغرم (قول) المتن ولو أدى الخ لو قال بعثك الثوب بما ضمت له لك الرجوع بالدين لا بأقل الأمرين على المختار في الروضة (قول) المتن فلا رجوع أي خالوا تفق على دواب الغريم غير أنه (قول) المتن رجوع الحديث الموثقون عند شروطهم (قول) المتن في الأصح بخلاف غسل ثوبي إذا اقتصر عليه ونحو ذلك والفرق المسامحة في المنافع أكثر منها في الأعيان (قول) المتن والأصح أن مصالحته لم تجز هذا الخلاف في مصالحة الضامن لأنه صالح عن حق عليه بخلاف هذا (قول) المتن في الأصح محل هذا الخلاف إذا مات الشاهد أو غاب أو رفعت الخصومة لحفي أموالاً كان حاضر أو شهد وحلف معه فانه

الموافق لما في الشرح ولو ضمن المؤجل إلى شهر مؤجلاً إلى شهرين فهو كضمان الحال مؤجلاً (و) الأصح (أنه يصح ضمان المؤجل حالا) والثاني لا يصح للمخالفة (و) الأصح على الأول (أنه لا يلزمه التججيل) كالمو التزمه الأصل وعلى هذا ثبت الاجل في حقه مقصوداً أو تبعاً لجعل بموت الأصل وجهان ومقابل الأصح قال الضمان تبرع لم فقلزم صفته ولو ضمن المؤجل إلى شهرين مؤجلاً إلى شهر فهو كضمان المؤجل حالا (وللمستحق) أي المضمون له (مطالبة الضامن والأصيل) بالدين (والأصح أنه لا يصح) الضمان (بشرط براءة الأصل) لمخالفة الشرط لمقتضى الضمان والثاني يصح الضمان والشرط والثالث يصح الضمان فقط فإن صححناهما برئ الأصل ورجع الضامن عليه في الحال ان ضمن باذنه لانه حصل براءته كالمو أدى (ولو أبرأ) المستحق (الأصيل) من الدين (برئ الضامن) منه (ولا عكس) أي لو أبرأ الضامن لم يبرأ الأصل (ولو مات أحدهما) والدين مؤجل (حل عليه دون الآخر) فان كان الميت الأصل فللضامن أن يطالب المستحق بأخذ الدين من تركته أو أبرأه هولاءه قد تم تلك التركة فلا يجدر بها إذا غرم وان كان الميت الضامن وأخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الأذن في الضمان قبل حلول الاجل (وإذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الأصل بتخليصه بالأداء ان ضمن باذنه والأصح أنه لا يطالبه قبل أن يطالب) والثاني يطالبه بتخليصه (والضامن) الغارم (الرجوع على الأصل ان وجد اذنه في الضمان والأداء وان اتسقى فيهما فلا) رجوع (وان أذن في الضمان فقط) أي ولم يأذن في الأداء (رجع في الأصح) لانه أذن في سبب الغرم والثاني يقول الغرم حصل بغير اذن (ولا عكس) أي لا رجوع في العكس وهو أن يكون أذن في الأداء فقط (في الأصح) لأن الغرم بالضمان ولم يأذن فيه والثاني يقول أسقط الدين عنه باذنه (ولو أدى مكسراً عن صحاح أو صالح عن مائة ثوب قيمته خمسون فالأصح أنه لا يرجع إلا بما غرم) والثاني يرجع بالصالح والمائة لانه حصل البراءة منهما بما فعل والمسامحة جرت معه (ومن أدى دين غيره بلا ضمان ولا اذن فلا رجوع) له عليه (وان أذن) له في الأداء (بشرط الرجوع) رجوع عليه (وكذا ان أذن مطلقاً) عن شرط الرجوع يرجع (في الأصح) للعرف والثاني قال ليس من ضرورة الأداء الرجوع (والأصح أن مصالحته) أي المأذون (على غير جنس الدين لا يمنع الرجوع) لأن مقصود الأذن أن يبرئ ذمته وقد فعل والثاني يمنع فانه إنما أذن في الأداء دون المصالحة وعلى الرجوع يرجع بما غرم كالضامن (ثم انما يرجع الضامن والمؤدى إذا أشهد بالأداء رجلين أو رجلاً وامراًين وكذا رجل) أشهده كل منهما (بالحلف معه) فيكفي (في الأصح) لأن ذلك حجة والثاني يقول قد يترافعان إلى حنفي لا يقضي بشاهد وبيمين (فان لم يشهد) أي الضامن بالأداء أو أنكره رب الدين (فلا رجوع) له (ان أدى في غيبة الأصل وكذبه وكذا ان صدقه في الأصح) لانه لم يتفع بأدائه والثاني ينظر إلى تصديقه (فان صدقه المضمون له) مع تكذيب الأصل (أو أدى بحضرة الأصل) مع تكذيب المضمون له (رجع على المذهب) أي الراجح من الوجهين في المستثنين لسقوط الطلب في الأولى

يرجع بلا خلاف فيه عليه ابن الرفعة (قول) المتن فان لم يشهد انما جعل الشارح فاعله خاصاً بالضامن مع ان المؤدى بغير ضمان حكمه وعلم كذلك كما سيبيء لأجل قول المتن الآتي المضمون له (قول) المتن ان صدقه لو كان أمره بالشهادة لم يرجع خرماء وهو ظاهر فصوره المستلة عند السكوت

* (كتاب الشركة) * هي لغة الاختلاط على الشبوع أو المجاورة وشرعاً ثبت الحق في الشيء الواحد لشخصين فأكثر

الشبوع وهذا شامل للشبوع القهري وغيره لكن غرض الباب هو الشركة التي تحدث بالاختيار لقصد التصرف والربح (قول) المتن هي أنواع أي مطلق الشركة لا الشركة الصحيحة (قوله) بأموالهما قال السبكي من غير خلط الأموال (قول) المتن وشركة العنان صحيحة أي بالاجماع (قوله) من عن إذا ظهر رأي لا تجوزها (٣٢٩) ظاهر بارز وقيل من عنان السماء وهو ما ظهر منها وقيل من عنان الدابة قال القاضي عياض

فعلى الأولين تكون العين مفتوحة وعلى الآخرين تكون مكسورة على المشهور (قول) المتن ويشترط فيها الخ اهمل أن الاستنوى رحمه الله نقل عن الشيخين انهما قال لا بد من لفظ يدل على التجارة نحو انجر فيما شئت وكذا انجر على الاصح قال وأما لفظ التصرف المذكور في المنهاج كالحرفان قال تصرف فيها وفي أعوانها فقريب وان لم يذكر الأعوان فهو ادن فيها فقط وليس شركة إلا أن تقوم قرية انتهى فقول الشارح ومعلوم الحرف دعبه ومع لكاله ثم عبارة المنهاج تفيد أن الاذن يفيد فلو كان في لفظ الاشتراك فتكون الصيغة حاصله (قوله) ويشترط الخ دخل ولي الطفل وتوقف فيه بعضهم من حيث أن الخلط قبل العقد يكون مضراً منقضا للمال وفيه نظر (قوله) بكسر الواو أي لانه ليس متعدي بل مطاوعا لفعل يتعدى الى واحد فيكون لازماً فلا ينبي منه اسم المفعول (قوله) كالشباب أي لعدم امكان الخلط فيها (قول) المتن وقيل يختص الخ أي لانه عقد تصرف في مال الغير للربح فكان كالتقاضي عبارة الكتاب توهم أن النقد يطلق على غير المضروب (قول) المتن أو صفة الخ من ثم تعلم انه لو كان أحد التقاضين من ضرب والاخر من ضرب آخر لا يصح عقد

وعلم الاصيل بالاداء في الثانية والثاني في الأولى يقول تصديق رب الدين ليس حجة على الاصيل وفي الثانية يقول لم ينفع الاصيل بالاداء لترك الشهادة واجب بأنه المقصر بترك الشهادة ويقاس بما ذكر في الضامن المؤدى في الاحوال المذكورة

* (كتاب الشركة) *

بكسر الشين وسكون الراء وحكى فتح الشين وكسر الراء (هي أنواع شركة الابدان كشركة الحمالين وسائر المحترقة) كالدالين والتجارين والخطاطين (ليكون بينهما كسهما) بحرفتهما (متساويا أو متفاوتا مع اتفاق المصنعة) كما ذكر (أو اختلافها) كالخطاط والرفاء والتجار والخطاط (وشركة المغاوضة) بفتح الواو بأن يشتركا (ليكون بينهما كسهما) قال الشيخ في التنبيه بأموالهما وأبدانها (وعليهما ما يعرض) بكسر الراء (من غرم) وسميت مغاوضة من تفاوضا في الحديث شرعافه جميعا (وشركة الوجوه بأن يشتركا الوجهان ليتنازع كل منهما بمؤجل) ويكون المتنازع لهما فاذا باعاً كان الفاضل عن الاثمان (المتنازع لهما) بينهما وهذه الأنواع الثلاثة (باطلة) ويختص كل من الشريكين بما يكسبه بيده أو ماله أو يشتره (وشركة العنان صحيحة) وهي أن يشتركا في مال لهما ليتجرا فيه على ما سأتى بيانه والعنان بكسر العين من عن الشيء ظهر قاله الجوهري (ويشترط فيها لفظ يدل على الاذن في التصرف) من كل منهما للآخر ومعلوم أن التصرف بالبيع والشراء وهو معنى قول الروضة كأصلها في التجارة والتصرف (فلو اقتصر على اشتراك يكف) في الاذن المذكور (في الاصح) لقصور اللفظ عنه والثاني يقول يفهم منه عرفاً (و) يشترط (فهما أهلية التوكيل والتوكيل) فإن كلاهما وكيل عن الآخر في ماله (وتصح) الشركة (في كل مثلي) نقد وغيره كالخطة (دون المتقوم) بكسر الواو كالشباب (وقيل يختص بالنقد المضروب) من الدراهم والدنانير وفي جوازها في الدراهم المغشوشة وجهان أحدهما في الروضة الجواز ان استمر في البلد رواجها ولا يجوز في التبر وفيه وجه في التمة (ويشترط خلط المالين بحيث لا يميزان) ويكون الخلط قبل العقد فان وقع بعده في مجلسه فوجهان في التمة أحدهما المنع أي في عاقد العقد (ولا يكفي الخلط مع اختلاف جنس) كدراهم ودنانير (أو صفة كصالح ومكسرة) وخطة حمراء وخطة بيضاء فلا تصح الشركة في ذلك (هذا) أي اشتراط الخلط (إذا أخرج مالين وعقدان ملكا مشتركا) مما تصح فيه الشركة (بارث وشراء وغيرهما واذن كل للآخر في التجارة فيه تمت الشركة) لأن المقصود بالخلط حاصل (والحيلة في الشركة في العروض) من المتقوم كالشباب (أن يبيع كل واحد منهما) (بعض عرضه ببعض عرض الآخر ويأذن له في التصرف) بعد التقاض والبعض كالنصف بالنصف والتثلث بالثلثين ولا يشترط عليهما بقية العرضين على الصحيح ذكره في الروضة

٨٣ ل الح الشركة عليه والظاهر أن اختلاف القيمة في المثلي لا يلحق بذلك بل تصح الشركة فيه ثم رأيت الرافعي نقل عن العراقيين انه يكون الاشتراك بنسبة التمة وقول ابن الرفعة يفسد كالصالح والمكسر (قول) المتن تمت الشركة أي فيكون هذا الاذن التابع لما ذكره من غياض لفظ الشركة بل وكذا يقال اذا وجد الاذن بعد الخلط وان لم يذ كر اللفظ الاشتراك كما يؤخذ من كلام السبكي ومن قول المنهاج فيما مضى ويشترط فيها الخ (قوله) من المتقوم والافالمليات من العروض والشركة تصح فيها بدون ذلك (قول) المتن بعض عرضه هو أحسن من قول المحرر نصف (قول) المتن ويأذن له الاحسن ثم يأذن واعلم ان هذا الاذن قائم مقام عقد الشركة (قوله) ولا يشترط عليهما الخ ولا يشترط أيضا عقد شركة في الاثمان بعد نضوها خلافا للقاضي والمتولى وقوله كل الخ جواب عن اعتراض بأن لفظ كل غير محتاج اليه

(قول) المتكلم لا يشترط قيل يغني عن هذا قوله الآتي أن الربح والخسران على قدر المالين (قول) المتن تساوي قدر المالين المتساوي هو المتماثل فيكون بين شيتين فأكثر وقد أضافه المصنف لقدر المالين وهو مفرد فلا بد (٣٩٠) أن يؤول قدر المالين بقدر يسهما أو

وسواء تجانسا أم اختلفا وقوله كل محتاج اليه في الأذن ونسبة البيع اليه بالنظر الى المشتري يتأويل به بائع الثمن (ولا يشترط) في الشركة (تساوي) قدر (المالين) أي تساويهما في القدر كما في المحرر وغيره وقيل يشترط للتساوي في العمل (والاصح انه لا يشترط العلم بقدرهما عند العقد) أي بقدر كل من المالين أهو النصف أم غيره اذا أمكن معرفته من بعد وما أخذ الخلاف انه اذا كان بين اثنين مال مشترك كل منهما جاهل بقدر حصته منه فأذن كل منهما للآخر في التصرف في نصيبه منه يصح الاذن في الاصح ويكون الثمن بينهما مبهما كالثمن (و يتسلط كل منهما على التصرف بلا ضرر فلا يبيع نسبة ولا يغير نقدا للبلد ولا يغبن فاحش ولا يسافر به ولا يبيعه) بضم التختانية وسكون الموحدة أي يدفعه لمن يعمل فيه متبرعا (بغير اذن) هو قيد في الجميع فان أفضعه أو سافر به ضمن وان باع بغبن فاحش لم يصح في نصيب شريكه وفي نصيبه قولا تفريق الصفة فان فرقناها انفسخت الشركة في المبيع وصار مشتركا بين المشتري والشريك كذا في الروضة كأصلها ويقاس بالغبن البيع نسبة وبغير نقد البلد (ولكل) من الشريكين (فسخه) أي عقد الشركة (متى شاء) كالوكالة (وينعزلان عن التصرف) جميعا (بفسخهما) أي بفسخ كل منهما (فان قال أحدهما) للآخر (عزلك) أولا (تتصرف في نصبي لم يعزل العازل) فيتصرف في نصيب المعزول (وتنسخ بموت أحدهما) ويجوزونه وانعماؤه (كالوكالة) (والربح والخسران على قدر المالين تساوي) أي الشريكان (في العمل أو تفاوتا) فيه (فان شرط خلافه) أي التساوي في الربح مع التفاوت في المال أو التفاوت في الربح مع التساوي في المال (فسد العقد فيرجع كل على الآخر باجرة عمله في ماله وتنفذ التصرفات) منهما للاذن (والربح) بينهما (على قدر المالين) رجوعا الى الاصل (ويد الشريك يدأمانة فيقبل قوله في الرد) الى شريكه (والخسران والتلف) ان ادعاه بلا سبب أو بسبب خفي كالسرقة (فان ادعاه بسبب ظاهر) كالخريق وحمل (طوبى بيته بالسبب ثم) بعد اقامتها (يصدق في التلف به) وسيأتي في نظير هذه المسائل غير الخسران في المودع العيين وان عرف الخريق وعمومه صدق بلايين وان عرف دون عموم صدق بيته فيأتي مثل ذلك هنا وكذا البين في الخسران (ولو قال من في يده المال) من الشريكين (هولى وقال الآخر) هو (مشترك أو) قالا (بالعكس) أي قال من في يده المال هو مشترك وقال الآخر هولى (صدق صاحب اليد) عملها (ولو قال) صاحب اليد (اقتسما وصار) ما في يدي (لي) وأنكر الآخر فقال هو مشترك (صدق المنكر) لان الاصل عدم القسمة (ولو اشترى أحدهما شيئا وقال اشتريته لشركة أو لنفسى وكذبه الآخر) بأن عكس ما قاله (صدق المشتري) لانه أعلم بقصده وتأني البين في هذه المسائل أيضا

(كتاب الوكالة)

تتحقق بموكل ووكيل وغيرهما مما سيأتي (شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه بملك أو ولاية فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون) في شيء (ولا) توكيل (المرأة والمحرم) بضم الميم (في النكاح) أي لا توكل المرأة في تزويجها ولا المحرم في تزويجه أو تزويج موليته لانهما لا تصح مباشرتهما لذلك ولو قالت لولمها وكنت بتزويجي قال الراعي فالدين اقساهم من الأئمة لا يعتد به ادبا ويجوز أن يعتد به ادنا ونقل في الروضة عن صاحب البيان نص الشافعي على جواز الاذن بلفظ الوكالة وصوبه ولو وكل المحرم من

يرتكب ما قاله الشارح رحمه الله (قول) المتن بقدرهما الخ أي بقدر نسبتيهما كما صرح به الشارح رحمه الله وقوله اذا أمكن الخ أشار اليه المصنف بقوله عند العقد أوالو على النسبة وجهلا القدر فانه يصح بلا خلاف (قوله) وما أخذ الخلاف الخ أي فالوجه الثاني يمنع لانه يؤدي الى الجهل بالقدر الذي يتصرف فيه والذي يأذن فيه ثم هذه الصورة التي جعلها مأخذ الما يحتمل أن تكون شركة وحينئذ فينبغي اشتراط امكان المعرفة بعد ذلك كالصورة المنفية والوجه ان ذلك مجرد توكيل (قوله) متبرعا راجع لقوله يعمل (قوله) أي عقد الشركة قال الاسنوي الضمير عائدا الى الشركة باعتبار المعنى انتهى وهو مراد الشارح (قول) المتن بفسخهما لان المقدم قد زال (قوله) بفسخ كل الخ قال الاسنوي ينبغي ان ينهموا على انفساخها بطريان الاسترقاق وحجر المفلس والرهن وأما حجر السفه فقد صرح به ان الرفعة (قوله) أي التساوي راجع لقول المتن خلافه (قول) المتن في ماله أي مال الآخر (قول) المتن بالعكس الحاصل ان صاحب اليد ادعى جميع المال في الاولى ونصه في الثانية

(كتاب الوكالة)

(قول) المتن بملك أو ولاية خرج الوكيل فليس له أن يوكل لانه ليس بملك ولا ولي لكن يرد عليه انه قد يوكل عن نفسه في القدر المعجوز عنه وقوله فلا يصح الخ قال الاسنوي كل ذلك شرح لما خرج بالقييد الاول ولم يتعرض لما خرج بالقييد الثاني

(قول) المتن ويصح توكيل الولي أى سواء جعله عن نفسه أو عن الطفل وفي الشق الثاني نظر للنوى رحمه الله ولو قال بدل الطفل المولى عليه ليشمل المجنون والسفيه ونحو ذلك لكان أولى (قول) المتن في البيع والشراء مثلهما سائر العقود المتوقفة على الرؤية (قول) المتن في النكاح كذلك الرجعة واختيار الزوجات (٣٩١) لمن أسلم على أكثر من أربع وكذا اختيار الفراق قاله السبكي وخصه بالمرأة والظاهر أن المحرم كذلك

ثم صورة المسئلة أن يعين من يختاره والا فلا يصح من المرأة ولا من الرجل لتعلقه بالشهوة فرع لا يجوز للمرأة أن تتوصل كل في شيء بغير إذن زوجها والظاهر أن محله إذا أخرج إلى الخروج كما اقتضاه كلام الرواية رحمه الله (قول) المتن قول صبي أى بشرط أن يكون مأموماً ولو قامت قرينة على صدقه قبل قطعا (قول) المتن والأصح صحة توكيل المح وجه الصحة في القبول عدم الضرر على السيد وفي الإيجاب صحة عبارته في الجملة وانما منع في انتبه لانه لا يتمرغ للنظر ووجه المنع في القبول انه انما جاز في حق نفسه للحاجة وفي الإيجاب انه لا يزوج بت نفسه فبنت غيره أولى وحكم السفيه كالعبد (قوله) فانه الضمير فيه راجع لقوله التصرف (قول) المتن والاحتطاب المح كسائر أسباب الملك ووجه الثاني القياس على الاعتناء ولان سبب الملك وهو وضع اليد قد وجد فلا ينصرف بالنسبة (قوله) والثاني يصح أى لانه يلزم به الحق فأشبهه الشراء وسائر التصرفات ثم الصيغة على هذا جعلت موكل مقرأ بكذا وأقررت عنه بكذا (قوله) وقيل يلزم أو ردي شيخ السبكي أبو الحسن الباجي على ذلك انه يلزم عزل الوكيل كن وكل في بيع عين ثم باعها وفرق السبكي بأن ذلك مسلم في الانشاء بخلاف الاقرار لان المقر له والشهود قد لا يسمعون الا أحبار الموكل وكل من اقرار الموكل والوكيل اخبار واراد على شيء واحد

بعد النكاح بعد التحلل صح كما ذكر في كتاب النكاح (ويصح توكيل الولي في حق الطفل) كالأب والجد في التزويج والمال والوصى والقيم في المال (ويستثنى) من الضابط (توكيل الاعمي في البيع والشراء فيصح) مع عدم صحتهما للضرورة (وشروط الوكيل صحة مباشرته التصرف لنفسه لأصبي ومجنون) أى لا يصح توكلهما في شيء غير ما يأتي (وكذا المرأة والمحرم في النكاح) إيجاباً وقبولاً (لكن الصحيح اعتماد قول صبي في الاذن في دخول دار وإيصال هدية) لاعتماد السلف عليه في ذلك والثاني لا كغيره وعلى الأول هو وكيل عن الآذن والمهدى (والأصح صحة توكيل عبد في قبول نكاح ومنعه في الإيجاب) والثاني صحته فيهما والثالث منعه فيهما وفي الشرح حكاية الوجهين في التوكيل في القبول بغير إذن السيد وفي الروضة حكاية وجهين في التوكيل فيه بإذن السيد أيضاً وهما سببه في الاذن وعدمه الإيجاب المطلق فيه الخلاف (وشروط الموكل فيه أن يملكه الموكل) حين التوكيل (ولو وكل ببيع عبد سملكه وطلاق من سينسكه باطل في الأصح) لانه لا يتكس من مباشرة ذلك بنفسه فكيف يستنيب فيه غيره والثاني يصح ويكتفى بحصول الملك عند التصرف فانه المقصود من التوكيل (وأن يكون قابلاً للثبته فلا يصح في عبادة الألهج) ومثله العمرة (وتفرقة زكاة ودخ أصح) لادلتها (ولا في شهادة وإيلاء ولعان وسائر الأيمان) أى باقياها لا بإيلاء واللعان بمنان (ولا في الظهار في الأصح) الحاقه باليمين والثاني بحقه بالطلاق وعليه قال في المطلب لعل لفظه أنت على موكل يظهر أنه ويلحق بالزكاة الكفارة وصدقة التطوع وبالأصحية الهدى واليمين النذر وتعليق العتق والطلاق (ويصح) التوكيل (في طر في بيع وهبة وسلم ورهن ونكاح وطلاق وسائر العقود والفسوخ) كالصلح والحوالة والضمهان والشركة والجارة والفسخ بخيار المجلس والشروط والأقالة والرد بالعيب (وقبض الديون واقباصها والدعوى والجواب) رضى الخصم أو لم يرض في مال أو غيره وفي الاعتاق والسكابة (وكذا في تملك الباحات كالأحياء والأصطيداء والاحتطاب في الأظهر) فيحصل الملك فيها للموكل إذا قصده الوكيل له والثاني لا يصح التوكيل فيها والملك فيها للوكيل بجزائه والرافعي في الشرح حكى الخلاف وجهين قال في الروضة تقليداً لبعض الخراسانيين وهما قولان مشهوران وأجيب بأنهما مخرجان (لا في الاقرار) أى لا يصح التوكيل فيه (في الأصح) والثاني يصح وبين جنس المقر به وقد رده ولا يلزمه قبل اقرار الوكيل وقيل يلزمه بنفس التوكيل وعلى عدم الصحة يجعل مقر بنفس التوكيل على الأصح في الروضة (ويصح) التوكيل (في استيفاء عقوبة آدمي كقصاص وحسد قذف وقيل لا يجوز) استيفاء وهما (الابحضره الموكل) لاحتمال العفو في الغيبة وهذا المحكي بقيل قول من طريقة والثانية القطع به والثالثة القطع بمقابله ويجوز للإمام التوكيل في استيفاء حدود الله تعالى وللسيد التوكيل في حذم مملوكه (وليكن الموكل فيه معلوماً من بعض الوجوه ولا يشترط علمه من كل وجه) مساحمة فيه (فلو قال وكلت في كل قليل وكثير أو في كل أموري أو فوّضت اليك كل شيء) والمعنى في هذا الأوّل لان الانسان انما هو كل فيما يتعلق به (لم يصح) التوكيل لان فيه غرراً عظيماً لا ضرورة الى احتماله (وان قال في بيع أموالى وعقتر أرقاى

فلا يضر (قول) المتن في استيفاء عقوبة المح كسائر الحقوق (قوله) لاحتمال العفو والحاد واقع لا يمكن تداركه بخلاف غير العفو ولا به تقدير في اذا حضر فيعفو ثم الاستيفاء يقع الموقع ولو أبطلنا التوكيل (قوله) ويجوز للإمام التوكيل المح أى وان أوهم كلام الأصل خلافه هم بين التوكيل في إبانها

(قوله) كثر كي نقل الامام الاتفاق على انه لا يشترط اوصاف السلم ولا ما يترب منها (قوله) أي لا يجب بيان الخ * فرع * لو ترك ذكر الثمن نزل على ثمن المثل قال السبكي وكذا لو قال بما شئت أو بما شئت من ثمن المثل وأكثر قلته تفقها وينبغي التنبيه عليه لانه يقع كثيرا قلته وهذه ستأتي في الفرع آخر الصفحة (قول) المتن ويشترط من الموكل لفظ أي كسائر العقود (قوله) فلا بد منه قضيته (٣٩٢) انه لو تصرف قبل العلم بالتوكيل

لا يصح وليس كذلك وأيضا فلو أكرهه على البيع صح قال الاسنوي فتخلص ان القبول لفظا ومعنى بمعنى الرضا ليس بشرط على الصحيح وبمعنى عدم الرد بشرط بلا خلاف (قول) المتن ولا يصح تعليقها في فتاوى البلقيني في باب الوقف مسألة هل يصح تعليق الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في مذهب الشافعي الاجل الضرورة كالأمانة والايضاء انتهى ومنه تستفيد أن ما يجعل في توقيف الاحباس من جعل النظر له ولا ولاده بعده لا يصح في حق الاولاد (قول) المتن بشرط في الاصح كفي الشركة والقراض وغيرهما ومقابل الاصح قاس على الامارة في حديث غزوة مؤتة وفروفت الحاجة وباحتمال ان الامارة كانت بمنزلة وانما علق على الموت التصرف واعلم ان واقعة مؤتة أخذ منها الخصم جواز تعليق الولايات ومنه تعليق التقرير في الوظائف وقد عرفت الجواب (قول) المتن صححت في الحال في الاصح قال الاسنوي يشترط للتعرف أمران أن يأتي بالتعليق متصلا وان يكون بصيغة الشرط نحو بشرط اني أو على اني الخ قال في المطلب ويظهر أيضا ان محله اذا اقتضت الصيغة التكرار وقال بنفسى أو بغيرى (قوله) وعلى الجواز الخ استشكل بأن الشرط يقارن الشرط فكيف ثبت التوكيل مقارنا للعزل وأجيب بأن التوكيل يكون بوكالة أخرى غير التي وقع العزل

فها (قوله) عدم صحته استشكل بأن الوكالة المعلقة ادا بطلت يبقى غرض المالك في التصرف بهوم الاذن والعزل اذا بطل يتمكن الوكيل من التصرف فكيف يتمكن والموكل غير راض بذلك أقول هذا الاشكال فيه اعتراف بأنه اذا بطل العزل المعلق لا أثر لهوم المنع بخلاف نظيره من التوكيل المعلق لكن في شرح الروض ما يخالفه * (فصل الوكيل) *

(فصل الوكيل بالبيع مطلقا) أي توكيلا لم يقيد (ليس له) نظر للعرف (البيع بغير نقد البلد ولا بنسيئة ولا بعين فاحش وهو ما لا يحتمل غالبا) بخلاف اليسير وهو ما يحتمل غالبا فيعتق فيه فيبيع ما يساوي عشرة تسعة محتمل وبثمانية غير محتمل (فلو باع على أحد هذه الأنواع وسلم المبيع ضمن) لتعده بنسليمه يبيع باطل فيسترد ان بقي وله يبعه بالاذن السابق واذا باعه وأخذ الثمن لا يكون ضامنا له وان تلف المبيع غرم الموكل قيمته من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه ثم على مافهم من لزوم البيع بنقد البلد لو كان في البلد فقد ان لزمه البيع بأغلهما فان استويا في المعاملة باع. أنعمهما للموكل فان استويا تخير فمهما أو قال المصنف التوكيل المطلق بقوله (فان وكله ليبيع مؤجلا وقدرا الاجل فذلك) أي التوكيل صحيح جازما ويتبع ما قدره فان نقص عنه كان باع الى شهر بما قال الموكل بيع الى شهرين صح البيع في الاصح (وان أطلق) الاجل (صح) التوكيل (في الاصح وحمل) الاجل (على المتعارف في مثله) أي المبيع بين الناس فان لم يكن فيه عرف راعى الوكيل الانفع

فها (قوله) عدم صحته استشكل بأن الوكالة المعلقة ادا بطلت يبقى غرض المالك في التصرف بهوم الاذن والعزل اذا بطل يتمكن الوكيل من التصرف فكيف يتمكن والموكل غير راض بذلك أقول هذا الاشكال فيه اعتراف بأنه اذا بطل العزل المعلق لا أثر لهوم المنع بخلاف نظيره من التوكيل المعلق لكن في شرح الروض ما يخالفه * (فصل الوكيل) *

شأناه أصله وهو فرع وفرق بعضهم
بأن هنا مراداً وهو عن المثل * فرع * و
نقص له عليهم ما جاز قطعاً واليه أشار بقوله
الوكيل بالبيع مطلقاً (قوله) له القبض
والإقباض الخ وكذا يقال في رأس مال
السلم قاله ابن الرفعة (قوله) وكان بعض
شيوخنا يحكي عن العلامة الورع طاهر
خطيب مصر أنه كان يقول بمثل ذلك إذا
وكانه ليدفع في غير بلد الموكل للعرف
(قوله) في شراء طاهر إطلاقه ولو في معين
(قوله) فلا يقع عن الموكل ظاهره ولو كان
الغرض للتجارة (قوله) كما لو اشتراه الخ
ومقابل الأصح قول لو فرض ذلك بالغبن
وهو تسليم لم يقع فالمعيب أول وأجيب
أن الحيار ثبت في المعيب بخلاف الغبن
(قوله) في صورتي الجهل قيد بذلك لانه على
لوجه المرجوح القائل بوقعه عن الموكل
مالة العلم يختص الردي بالموكل (قوله) فليس
وكيل الخ قال الاستنوى حكمة تقيد
لنصف أولاً بالنسبة للاحتراز عن هذه
المسئلة فقط ولوجعل القيد في المسئلة
لاحيرة فقط كان أصوب لانه فيفيد أن
هذا حالاً لا فرق فيه بين الشراء في الدمة
الشراء بالعين (قول) المتن فانه ذهب
إلى هذه الطرق يرجع حاصلها إلى
لجواز مطلقاً المنع مطلقاً التفصيل ثم
ذاوكل يوكل عن الموكل (قوله) وقيل
ل في الممكن أيضاً تبعاً (قوله) بموته
بحونه وعزل موكله الضمير في هذا
وفي قول المتن بعزله وانعزاله راجع

٨٤ ل ج لاوكيل من قول المتألف الثاني وكيلا الوكيل (قوله) بناء على انه الحمنه تع
الوجهين مفرعين على كونه وكيل الوكيل ليس على ما ينبغي (قوله) وقيل لاأى لاينزل بالعزل أما بالموت
ووكيل الوكيل بذلك (قوله) فيقصد التوكيل الخ* فرع* هل للوكيل أن يقيم وكيله عن الوكيل
(قوله) وقيل وكيل الوكيل أى نظرا الى أن المقصود تسهيل الامر عليه

(قوله) في صورتين السابقتين ينبغي أن يزيد وفرعنا على الأصح في الثانية لكنه علم بمقدمه فهل الأمر (قوله) من توابع الخ قال الاستوى ولو قيل بانعزاله بلا عزل كعدل الرهن لكان أوجه أي فإن الذهاب إلى أن الوكيل عزله لا وجه له كما قاله السبكي * (فصل قال بع الخ) * (قول) المتن قال الخ قبل مدلول هذه العبارة أن معين من تمت لفظ الأمر بأن تكون صيغة الموكل بع من شخص معين لا مبهم وقول الشارح يعني بتعيينه إشارة إلى دفع ذلك (قول) المتن يعني وجهه في الشخص أنه قد يكون له غرض في محاباته أو لكون ماله غير مشوب بالشبه أو غير ذلك بل وإن لم يكن غرض وقوفامع الذي نص عليه الموكل وأما الزمان فقد يكون فيه غرض كالقراء (٣٣٤) التي تلبس في زمن الشتاء دون زمن

الصيف ولو قال يوم الجمعة فهل تتعين التي تلي الأذن أم لا الظاهر الأول وأما المكان فمقدّمه يكون التقديره أجود والطالب فيه أكثر وإن لم يظهر الغرض فقد يكون ثم غرض خفي (قوله) أنه لا يتعين أي لأن المقصود حيثما هو البيع والتعين إنما يقع على سبيل الاتفاق ولو نهاه عن غير المكان المعين لم يصح خرما (قول) المتن وله أن يزيد قضية عدم لزوم ذلك مع تسره وليس مراداً (قوله) لم يجز أن يبيعه بأكثر الخ بخلاف اشتري عبد فلان بمائة فإنه يجوز له النقص عنها والفرق ظاهر وبخلاف ماله وكله في الخلع بمائة فإنه يجوز له الزيادة عليها لأن الخلع غالباً يكون عن شقاق فيضعف قصد المحاباة ويبحث ابن الرفعة جواز الزيادة فيما لو قال بعه من زيد بمائة وكان يساوي خمسين مثلاً (قوله) فلموكل واحدة انظر هل الخيرة له أو يقرع ومن ثم تعلم أشكال هذا القول وجرى لنا قول ثالث بأهم ما يعاين للوكيل إذا كان الشراء في الذمة لأن تعيين أحدهما للموكل دون الأخرى ليس بأولى من العكس (قوله) ويرد على الموكل نصف دينار أي للموكل أن يتزع النانية منه ويقدر العقد فمما لأنه عقد العقد له قال السبكي وكان ذلك مخترع على وفق العقود وجعله ابن سريج كالأخذ بالشفعة وفيه زلزال (قوله) في شاة الخ من ثم قال الرافعي هذا غير القول الثاني مشكل لا تعيين واحدة للبطلان وأخرى للموكل ليس بأولى من العكس انتهى (قوله) إن قلنا الخ وذلك إذا كان الشراء في الذمة فإن كان بالعين فينبغي أن يصح في التي تساوي ديناراً بل ديناراً إذا كانت الأخرى تساوي نصف دينار (قوله) أي بعين غرض الشارح من هذا الكلام أن عبارة المتن توهم أنه لو قال اشتريه هذا الدينار لا يبيع الشراء في الذمة بل من كذلك المسألة في مسألة الشاة وسيدكره الشارح قريباً ويحتمل أن يقال عرضه دفع ما عساه يتوهم من أن العين مقابل المبهمة (قوله) تلف المعين راجع لقوله أي بعين مال (قوله) على الأول راجع لقوله فقيل يتعين

بأمين في أدنه في التوكيل فيتبع تعيينه (ولو وكن) الوكيل (أمينا) في صورتين السابقتين (ففسق لم يملك الوكيل عزله في الأصح والله أعلم) هذا التصحيح زائد على الرافعي وعبر في الروضة بالاقيس ووجه في المطلب العزل بأنه من توابع ما وكن فيه * (فصل قال بع لشخص معين أو في زمن) * معين (أو مكان معين) يعني بتعيينه في الجميع نحو زيد في يوم الجمعة في سوق كذا (تعين) ذلك (وفي المكان وجهه إذا لم يتعلق به غرض) أنه لا يتعين والغرض كأن يكون الراغبون فيه أكثر أو التند فيه أجود فإن قدر الثمن كائة فباع بها في غير المكان المعين جاز ذكره في الروضة (وان قال بع بمائة لم يبع بأقل) منها (وله أن يزيد) عليها (إلا أن يصرح بالنهي) عن الزيادة فلا يزيد ولو عين المشتري فقيل بع لزيد بمائة لم يجز أن يبيعه بأكثر منها لأنه ربما قصد إرفاقه ولو لم ينه عن الزيادة وهنالك راغب به لم يجز البيع بدونها في الأصح في الروضة (ولو قال اشتريه هذا الدينار شاة ووصفها) بصفة (فاشتري به شاتين بالصفة فإن لم تساو واحدة) منهما (دينار لم يصح الشراء للموكل) وإن زادت قيمتهما على الدينار لفوات ما وكن فيه (وان ساوته كل واحدة) منهما (فالأظهر الصحة) أي صحة الشراء (وحصول الملك فيهما للموكل) لأنه حصل غرضه وزاد حياً والثاني يقول إن اشتري في الذمة فلموكل واحدة ونصف دينار والأخرى للوكيل ويرد على الموكل نصف دينار وإن اشتري بعين الدينار فقد اشتري شاة بأذن وشاة بلا إذن فيسقط في شاة بناء على تقرير الصفقة قال في الروضة ولو ساوت أحدهما ديناراً والأخرى بعض دينار فطريقان أحدهما لا يصح في حق الموكل واحدة منهما وأصحهما أنه كالمساو كل واحدة ديناراً فملاكهما للموكل في الظاهر وعلى مقابله إن قلنا للوكيل أحدهما فله التي لا تساوي ديناراً بحسبها (ولو أمره بالشراء بعين) أي بعين مال كافي المختار (فاشتري في الذمة لم يقع للموكل) لأنه أمره بعقد ينسخ بثلث المعين فأنى بما لا ينسخ بثلثه ويطلب بغيره (وكذا عكسه) أي لو أمره بالشراء في الذمة ودفع المعين عن الثمن فاشتري بعينه لم يقع الشراء للموكل (في الأصح) والثاني يقع له لأنه زاده خبراً حيث عقد على وجهه ولو تلف المعين لم يلزمه غيره وعورض هذا بأنه قد يكون غرض الموكل تحصيل الوكيل فيه وإن تلف المعين ولو دفع إليه ديناراً وقال اشتر كذا فقيل يتعين الشراء بعينه لقربة الدفع والأصح يخير بين الشراء بعينه وفي الذمة لتناول الشراء لهما ولو قال اشتر من ذن بعين الشراء بعينه على الأول ويؤخذ مما تقدم في مسألة الشاة في مقابل الظاهر أنه يتخير (ومتى خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله أو الشراء بعينه) كان أمره ببيع عند فباع آخر أو شراء ثوب بهذا الدينار فاشتري به آخر (فتصرفه باطل) لأن الموكل لم يأذن فيه (ولو اشتري)

السبكي وكان ذلك مخترع على وفق العقود وجعله ابن سريج كالأخذ بالشفعة وفيه زلزال (قوله) في شاة الخ من ثم قال الرافعي هذا غير القول الثاني مشكل لا تعيين واحدة للبطلان وأخرى للموكل ليس بأولى من العكس انتهى (قوله) إن قلنا الخ وذلك إذا كان الشراء في الذمة فإن كان بالعين فينبغي أن يصح في التي تساوي ديناراً بل ديناراً إذا كانت الأخرى تساوي نصف دينار (قوله) أي بعين غرض الشارح من هذا الكلام أن عبارة المتن توهم أنه لو قال اشتريه هذا الدينار لا يبيع الشراء في الذمة بل من كذلك المسألة في مسألة الشاة وسيدكره الشارح قريباً ويحتمل أن يقال عرضه دفع ما عساه يتوهم من أن العين مقابل المبهمة (قوله) تلف المعين راجع لقوله أي بعين مال (قوله) على الأول راجع لقوله فقيل يتعين

(قوله) ويؤخذ الخ قال السبكي نقلا عن أنى على السنجي أن قضيته الشراء بالعين (قوله) في موافق الاذن أى في الشراء الذى صدر من الوكيل على وفق اذن التوكيل (قوله) صح جزما * فرع * قال له أبيعك لنفسك وان كنت تشتري لغيرك فلا أبيعك فواقعه على ذلك ثم عقد أونوى المشتري موكله صح على الاصح بخلاف ما لو ذكر في صلب العقد (قول) المتن ويد الوكيل أمانة قال البغوى في الفتاوى لوضع المبلغ من يد الدلال فلم يدرأ سرق أم ستهط أم نسبه أم سلمه لصاحبه فمن وكذا الوضعية في مكان ونسي المكان وانما لم يضمن اذا لم يأت الهلاك من جهته انتهى (قول) المتن طالبه الخ اقتضى هذا ان الوكيل بالشراء يسلم من غير خلاف وقد سلف في الوكيل بالبيع خلاف والفرق ان العرف هنا قاض بذلك بخلاف وكيل البائع كذا (٣٣٥) قال الاستوى واعلم انه ليس خاليا من الخلاف بل فيه طريقان أحدهما الوجهان في وكيل البائع

وأرجهما القطع بالجواز للعرف * تنبيه * كما يطالب الوكيل يطالب الموكل أيضا ولا يمنع من ذلك دفعه الثمن الى الوكيل على الاصح (قوله) والموكل كأصيل وذلك لان العقد واقع للموكل فالوكيل فرع عنه ونائبه والعقد صدر معه فلهذا جعلناه كالضامن في أحكام المطالبة والرجوع * فرع * ولي الطفل اذا سماه في العقد لا يكون ضامنا للثمن في ذمته بخلاف الوكيل وذلك لان شراءه لازم للطفل بغير ادنه (قوله) لان العقد له والوكيل سفير كوكيل النكاح (قوله) لان العقد معه أى والاحكام تتعلق به (قول) المتن واذا قبض الى آخره هذا الى آخر زيادة المصنف بفيد ثلاثة أوجه أصحها تخيير المشتري في مطالبة من شاء منهم او هذه الوجة الثلاثة هي الوجة السالفة قريبا في المسئلة قبلها وتعليلها ما سلف ثم هذه الوجة مع تقاربها تجري أيضا في وكيل الشراء اذا تلف المبيع في يده ثم طهر الثمن المعين مستحقا (قوله) وعلى الاصح أى الذى في الزيادة أماغلى مقابله وهو الرجوع على الوكيل فقط فالظاهر ان الوكيل لا يرجع جزما ويحتمل جريان الخلاف وعلى الوجه

غير المأدون فيه (في الذمة ولم يسم الموكل وقع) الشراء (للوكيل) ولغت بته للموكل (وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان) يعنى موكله (فكذا) يقع الشراء للوكيل (في الاصح) وتلقو تسمية الموكل والثاني يبطل العقد (وان قال بعث موكلك زيد فقال اشتريت له فالذهب بطلانه) أى العقد لانه لم يجرب بين المتبايعين مخاطبة ولم يصرح في الروضة ولا أصلها بمقابل المذهب ويؤخذ من التعليل ان ذلك في موافق الاذن وفي الكفاية حكاية وجهين في المسئلة وفي المطالب اذا قال بعثك لموكلك فلان فقال قبلته صح جزما (ويد الوكيل يد أمانة وان كان يجعل) فلا يضمن ما تلف في يده بلا تعدد (فان تعدى) كأن ركب الدابة أو لبس الثوب (ضمن ولا ينغزل) بالتعدى (في الاصح) والثاني يقول ينغزل كالودع وفرق الاول بان الايداع محض ائتمان وعليه ادا باع وسلم المبيع زال الضمان عنه ولا يضمن الثمن ولوردة المبيع يعيب عليه عاد الضمان (وأحكام العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الرؤية وزوم العقد بمفارقة المجلس والتقاضى في المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل) لانه العاقد حقيقة وله الفسخ بحيار المجلس وان أراد الموكل الاجازة قاله في التتمة (واذا اشترى الوكيل طالبه البائع بالثمن ان كان دفعه اليه الموكل والا فلا) يطالبه (ان كان الثمن معينا) لانه ليس في يده (وان كان) الثمن (في الذمة طالبه) به (ان أنكر وكالته أو قال لأعلمها وان اعترف بها طالبه أيضا في الاصح كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن والموكل كأصيل) والثاني يطالب الموكل فقط لان العقد له وفي ثالث يطالب الوكيل فقط لان العقد معه والاول لاحظ الامرين (واذا قبض الوكيل بالمبيع الثمن وتلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري) بيدل الثمن (وان اعترف بوكالته في الاصح) لحصول التلف في يده (ثم يرجع الوكيل على الموكل) بما غرمه لانه غرمه ومقابل الاصح انه لا يرجع الا على الموكل (قلت) كما قال الرافعى في الشرح (وللمشتري الرجوع على الموكل ابتداء) أيضا (في الاصح والله أعلم) لان الذى تلف في يده الثمن سفيره ويده يده والثاني لا يرجع الا على الوكيل وعلى الاصح من الرجوع على أيهما شاء قيل لا يرجع الوكيل بما غرمه على الموكل وقيل يرجع الموكل بما غرمه على الوكيل والاصح لا

* (فصل الوكالة جائزة من الجانبين) * أى غير لازمة من جانب الموكل وجانب الوكيل (فاذا عزل الموكل في حضوره) بقوله عزلتك (أو قال) في حضوره (رفعت الوكالة أو أبطلتها أو أخرجتكم منها انعزل) منها (فان عزله وهو غائب انعزل في الحال وفي قول لا) ينغزل (حتى يبلغه الخبر)

القائل بأنه لا يطالب الا الموكل بتجده عدم رجوع الموكل جزما * (فصل الوكالة جائزة الخ) * (قوله) بقوله الخ أى هذا هو المراد من العزل في عبارته ليصح عطف ما بعده عليه والا فلفظ العزل شامل لكل وقوله في حضوره قيد له بقوله بعد فان عزله وهو غائب * فرع * من الصبغ نقصها صرحها أرلتها وما أشبهه (قول) المتن انعزل في الحال لو تصرف ولم يعلم بالعزل وسلم الى الغير كان ضامنا على ما نقله في البحر عن بعضهم واقضاه كلام القرالى والشاشي وغيرهما كما لو تصرف قبل الوكيل مع عدم علمه بالعزل وبحث الروايات في الاول عدم الضمان

(قوله) كالتقاضى أى ولان عزله بدون ذلك يقتضى عدم الوثوق بتصرفه و فرق الرافعى بينه وبين القاضى بأن القاضى يتعلق به مصالح عامة وهو ملحق فى الحاكم فى جزئية خاصة (قوله) لا يلحقه به أى لانه لا يولى عليه بسبب الانعفاء واختاره السبكي (قول) المتن أو صفتها أى لان الموكل أعرف بحال الاذن الصادر منه وهذا معنى قولهم من كان القول قوله فى شئ كان القول قوله فى صفة ذلك الشئ (قوله) بأن قال لست وكيلا الخ انما قدس الشارح هذا توطئة لكلام المتن الآتى والا فلا أنكر كون المال غيره ولم يتعرض للوكالة أو اعترف بها (٣٣٦) فانه يحلف على الذى أنكره فقط

ويكون ذلك كافيا فى وقوع الشراء للموكل قاله الاسنوى وقال السبكي انما قال المنهاج يحلف على نفي العلم بالوكالة لانه فرض المسئلة فى الشراء بعين مال الموكل أقول اقتضى كلام السبكي هذا أن يكون البائع معترفا بأن المال للموكل وذلك يقتضى أن يبطل البيع فى هذه الصورة وان كذبه فى التوكيل كما فى الاسنوى (قوله) الناشئة عن التوكيل يريدان التوكيل فعل الغير ونفى الوكالة نفي له فاتجه كون الحلف على عدم العلم لان هذا شأن الحلف على نفي فعل الغير (قول) المتن ووقع الشراء للموكل أى ظاهرا (قوله) بأن قال أنت مبطل هو معنى قول الاسنوى سميته ولم تكن وكيلا عنه (قول) المتن فى الاصح قال الاسنوى هما الوجهان السابقان فى قول المتن وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان فكذا فى الاصح أقول لا مخالفة لان الوكيل هناك معترف بالمخالفة وهنا يدعى الموافقة (قول) المتن يبطل الشراء الخ قال الاسنوى هو يخالف ما سلف فى قول المتن وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان أقول قد يفرق بأن الوكيل هناك معترف بالمخالفة وهنا يدعى الموافقة (قوله) لان الموكل الخ علل أيضا بأنه مالك لانشاء التصرف فيملك الاقرار به كالولى المجهرب اذا اقر

بالعزل كالتقاضى وعلى الاول ينبغي للموكل ان يشهد بالعزل لان قوله بعد تصرف الوكيل كنت عزله لا يقبل وعلى الثانى المتعذر خبر من تقبل روايته دون الصبي والفسق (ولو قال) الوكيل (عزلت نفسى أو رددت الوكالة) أو أخرجت نفسى منها (انعزل) ولا يشترط فى انعزاله بذلك حصول علم الموكل (وينعزل) أيضا (بمخرج أحدهما) أى الوكيل والموكل (عن أهلية التصرف بموت أو جنون) وان زال عن قرب (وكذا انعفاء فى الاصح) الحاقا له بالجنون والثانى لا يلحقه به وبمخرج محمل التصرف عن ملك الموكل كمن باع أو أعتق ما وكل فى بيعه (وانكر الوكيل الوكالة لسياس) لها (أو لغرض فى الاخفاء) لها (ليس بعزل) لنفسه (فان تعذر) نكارها (ولا غرض) له فيه (انعزل) بذلك والموكل فى انكارها كالوكيل فى عزله به أولا (واذا اختلفا فى أصلها) كان قال وكنتى فى كذا فأنكر (أو صفتها بان قال وكنتى فى البيع نسيئة أو الشراء بعشرين فقال) الموكل (بل نقدا أو بعشرة صدق الموكل بيمينه) لان الاصل عدم الاذن فيما ذكره الوكيل (ولو اشترى جارية بعشرين) دينارا (وزعم ان الموكل أمره) بذلك (فقال بل) أذنت (فى عشرة وحلف) على ذلك (فان اشترى) الوكيل (بعين مال الموكل وسماه فى العقد أو) لم يسمه ولسكن (فال بعده) أى بعد العقد (اشتريته) أى المذكور (لفلان والماله وصدقه البائع) فى هذا القول (فالبائع باطل) فى الصورتين وعلى البائع رد ما أخذه (وان كذبه) فيما قال بان قال لست وكيلا فى الشراء المذكور (حلف على نفي العلم بالوكالة) الناشئة عن التوكيل (ووقع الشراء للموكل) وسلم اليمن المعين للبائع وغرم مثله للموكل (وكذا ان اشترى فى الدقة ولم يسم الموكل) بان نواه يقع الشراء للموكل (وكذا ان سماه وكذبه البائع بان قال أنت مبطل فى تسميته يقع الشراء للموكل (فى اد صح) وتلغو تسمية الموكل والثانى يبطل الشراء (وان صدقه) البائع فى التسمية (بطل الشراء) لا تناقهما على انه لاسمى وقد ثبت بيمينه انه لم يأذن فيه باليمن المذكور وان سكنت عن التسكين والتصديق فيؤخذ من قول المصنف قبل وان سماه فقال بعثك فقال اشتريت لفلان الى آخره ان الشراء يقع للموكل فى الاصح (وحيث حكم بالشراء للموكل مع قوله انه للموكل) يستحب للقاضى ان يرفق بالموكل (أى يملط به) ليقول له وكيلا ان كنت أمرتك بشراء جارية (بعشرين فقد بعثك كها بها) أى بعشرين (وبقول هو اشتريت لتحل له) باطنا ويعتذر هذا التعليق فى البيع على تقدير صدق الوكيل للضرورة وان لم يجب الموكل الى ما ذكره فان كان الوكيل كاذبا لم يحل له وطؤها ولا التصرف فيها ببيع أو غيره ان كان الشراء بعين ما كان الموكل ليطلانه وان كان فى الدقة حل ما ذكره الوكيل لوقوع الشراء له وان كان صادقا فهو للموكل وعليه الوكيل الثمن وهو لا يؤذيه وقد طهر الوكيل بغير جنس حقه وهو الجارية فيجوز له بيعها وأخذ الثمن فى الاد صح (ولو قال) الوكيل (أثبت بالتصرف المأدوم فيه) من بيع أو غيره (وأنكر الموكل) ذلك (صدق الموكل) لان الاصل عدم التصرف (وفى قول الوكيل) لان الموكل اتبناه فعليه تصديقه ولو اختلفا فى ذلك بعد انعزال

بنسكاح موليته قال الامام فى باب الرجعة من خالف هذا القول كان هاجما على حرق الاجماع انتهى * فرع * اذا صدق الوكيل الوكيل لم يستحق الجعل المشرط الا بنية * فرع * لو قال كنت عزلتك قبل التصرف وقال الوكيل بل بعده فهو كالرجعة * فرع * قال الموكل باع الوكيل بعين فاحش وقال المشتري بل بتمن المثل صدق الموكل فان أقاما بيمينتين قدم المشتري لان مع بيته زيادة علم باتصال الملك أقول قضية هذا القول بمنتهى فى تصرف الولي والتا طرادا تعارضت بيتان فى أجرة المثل ودونها أو تمن المثل ودونه

(قول) المتي مقبول كذلك القاصب ~~والص~~ الفارق الضمان وعدمه (قول) المتن وكذا في الردأي ولو كان بعد الغزل بخلاف دهوى الرد في الامانات الشرعية فانه لا يقبل (قوله) فلا يقبل أي لانه أخذها لغرض نفسه وردبأنه انما أخذها لمنفعة المالك وانتفاعه انما هو بالعمل فيها لا بعينها (قول) المتن ولا يلزم كذا واعترف (٣٣٧) الوكيل بالقبض واذعى التلف لا يلزم الموكل الرجوع اليه (قوله) فالوكيل المصدق

على هذا هل يبرأ المشتري فيه وجهان أحدهما عند الامام والقاضي يبرأ وعند البغوى لا (قوله) وفي وجه الى آخر كلامه به تعلم ان المذهب في الكتاب أريد به القطع في الحال الاول واحد الوجهين في الحال الثاني فتكون هذه الطريقة قاطعة في الحال الاول وحامية لوجهين في الثاني وهو كذلك (قول) المتن صدق المستحق أي ثم يطالب بحقه الموكل لا الوكيل (قول) المتن الابينة أي ولو شاهدا واحدا مع بينة كالضامن (قول) المتن وقيم اليتيم كذلك الاب والجد قاله الاسنوى وقال السبكي يقبل قولهما (قول) المتن ومن لا يقبل قوله فيه اشارة الى العلة ولوقال في الدفع كان أحسن ليشمل المديون (قوله) وقطع العراقيون أي لا يمكنه أن يقول ليس له عندى شئ وقد يوجه الاول بأنه يحتمل أن يرفعه الى من يرى الاستفصال كالمالكى (قول) المتن انا وارثه مثله انا وصيه انا موصى له بتلك العين * تنبيه * اذعى على وكيل غائب وأقام الابينة وحكم ثم جاء وأنكر او كالتة فلا أثر له لان الحكم على الغائب جائز ذكره في الروضة أقول انظر لو فرض الحكم على الوكيل من غير عين استظهر كيف يكون الحال

* (كتاب الاقرار) *

يصح من مطلق التصرف يستثنى النائم عند من يجعله مطلق التصرف واعلم ان الاصل ان كل من ملك الانشاء

الوكيل لم يصدق الابينة (وقول الوكيل في تلف المال مقبول بينه وكذا في الرد) على الموكل لانه ائتمنه (وقيل ان كان) وكيلًا (بجعل فلا) يقبل قوله في الرد (ولو اذعى الرد على رسول الموكل وأسكر الرسول صدق الرسول) بينه (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل) في ذلك (على الصحيح) والثاني يلزمه لان يدرسه يده فكانه اذعى الرد عليه (ولو قال) الوكيل بعد البيع (قبضت الثمن وتلف وأسكر الموكل) قبضه (صدق الموكل ان كان) الاختلاف (قبل تسليم المبيع والا) أي وان كان بعد تسليمه (فالوكيل) المصدق (على المذهب) حملا على انه أي بالواجب عليه من القبض قبل التسليم وفي وجه ان المصدق الموكل لان الاصل بقاء حقه والطريق الثاني في المصدق منهما في الحالين القولان في دعوى الوكيل التصرف وانكار الموكل له (ولو وكاه بقضاء دين) بحال دفعه اليه (فقال قضيت وأسكر المستحق) قضاءه (صدق المستحق بينه) لان الاصل عدم القضاء (والاظهر انه لا يصدق الوكيل على الموكل) فيما قاله (الابينة) والثاني يصدق بينه لان الموكل ائتمنه (وقيم اليتيم) أو الوصى (اذا اذعى دفع المال اليه بعد البلوغ يحتاج الى بينة) عند انكاره (على الصحيح) لان الاصل عدم الدفع والثاني يقبل قوله بينه لانه أمين (وليس لو وكيل ولا مودع أن يقول بعد طلب المالك) ماله (لا أرد المال الا باشهاد في الاصح) لانه يقبل قوله في الرد بينه والثاني له ذلك حتى لا يحتاج الى عين (ولا يغاصب ومن لا يقبل قوله في الرد) كالمستعير (ذلك) أي ان يقول لا أرد الا باشهاد ان كان عليه بينة بالاذن وكذا ان لم يكن في الاصح عند البغوى وقطع العراقيون بمقابله (ولو قال رجل) لمن عنده مال مستحقه (وكفى المستحق بقبض ماله عندك من دين أو عين وصدقه) من عنده المال في ذلك (فله دفعه اليه والمذهب انه لا يلزمه) أي دفعه اليه (الابينة على وكالته) لاحتمال انكار الموكل لهما والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو مخرج من مسألة الوارث الآتية يلزمه الدفع اليه بلا بينة لا عرفه باستحقاقه الاخذ (ولو قال) لمن عليه دين (أحاطى) مستحقه (عليك وصدقه) في ذلك (وجب الدفع) اليه (في الاصح) لا عرفه بانتقال الدين اليه والثاني لا يجب الدفع اليه الابينة لاحتمال انكار المستحق للعوالة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وان قال) لمن عنده مال عين أو دير مستحقه (انا وارثه) المستغرق تركته (وصدقه) من عنده المال في ذلك (وجب الدفع) اليه (على المذهب والله أعلم) لا عرفه بانتقال المال اليه والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو مخرج من مسألة الوكيل السابقة لا يجب الدفع اليه الابينة على ارثه لاحتمال ان لا يرثه الآن لحياته ويكون نطق موته خطأ

* (كتاب الاقرار) *

أي الاعتراف (يصح من مطلق التصرف) أي البالغ العاقل غير المحجور عليه وسيأتي انه لا يصح اقرار مكروه (واقرار الصبي والمجنون لاغ) ذكرنا كان كل منهما أو أثنى (فان اذعى) الصبي

٨٥ ملك الاقرار ومن لا فلا وقد استثنى من الطرد الوكيل بالتصرف وولى الثيب ومن العكس المرأة بالنكاح واقرار المحجور بالرق أو الحرية والاقرار بالنسب والمفلس يبيع الاعيان والا على البيع والوارث يدين على مورثه والمريض لو ارثه بأنه قد وهبه وقوله من ملك الانشاء الى آخره قال الشيخ عز الدين هو بالنسبة الى الظاهر وفي الباطن بالعكس * تنبيه * قال الرافعي لو زيد في الضابط من قدر على انشاء يستقل به الخ خرج ماورد على الطرد

(قوله) للصدق ولا يحلف منه لو أقر ثم ادعى أنه صغير أو ما لو ادعى أنه كان حين الإقرار صغيراً واحتمل فإنه يصدق بهينه (قوله) المتن طولبه
بينة ولو كان غريباً حامل الذكر * فرع * لو ادعى البلوغ ولم يبين ما به البلوغ ففي تصديقه وجهان قال الأذري المختار استفساره (قوله)
في بابي الحجر لم يسبق حكم إقرار السفينة بالنكاح وهو باطل لكن قال الرافعي أنه يشكك (٣٣٨) بقبول إقرار المرأة به مع عدم القدرة على

الإنشاء وتوقف صاحب المطلب في عدم
القبول إذا طرأ السفه حالاً فإنه يحتمل
أن يكون النكاح سابقاً على السفه
(قوله) المتن ويقبل إقرار الرقيق الح
وقال المزني رحمه الله لا يقبل لأنه ملك الغير
(قوله) المتن لا توجب عقوبة خرج هذا
المال في إقراره بالسرقة وإن كان حكمه
كذلك إلا أن فيه خلافاً سبق في كلام
الشارح لكن قوله عقوبة يرد عليه
الغصب والاتلاف عمداً وسرقة مادون
النصاب فإنها توجب التعزير وروية تعلق
المال بالذمة قطعاً كذية الخطأ (قوله) يتبع
به الح لو كان عن شراء مثلاً فالذي يتبع به
القيمة لا الثمن (قوله) صدقه السيد
أم لا أي بخلاف دين الجناية عند تصديق
السيد لأن التعامل مقصور (قوله) يدين
ففي العبارة حذف من الثاني دلالة الأول
وعكسه * تبينه * مذهب أبي حنيفة
رحمه الله تقديم دين الصحة (قوله) المتن
ولا يصح إقرار مكره لقوله تعالى إلا من
أكره وقلبه مطمئن بالإيمان فإذا أسقط
أثر الكفر فبالأولى غيره ولو أكره
ليصدق صح إقراره (قوله) على * أو عندي
هذا ترك المصنف اختصاراً واعتماداً
على ما سيصرح به في الصيغة (قوله)
تصح الطريق الثاني راجع لقوله وقيل
صح (قوله) لا ضرورة على أيضاً بأن
الغالب وجوب المال بالمعاملة وهي
مستحيلة هنا (قوله) إذا انفصل حيا
أمالاً انفصل ميتاً فإنه يرجع بالمال لورثة
من ذكره المقر أنه ورثته منه وللوصي
أو لورثته إن أسنده إلى وصية هذا حكم

(البلوغ بالاحتلام مع الامكان) له بان استكمل تسع سنين كما تقدم في باب الحجر (صدق) في ذلك
(ولا يحلف) عليه إذا فرض ذلك في خصومة ببطان تصرفه مثلاً لأن ذلك لا يعرف إلا من جهته ودعوى
الصنية البلوغ بالحيف في وقت امكانه وهو تسع سنين كما تقدم في باب الحيف كذلك (وان ادعاه
بالسن) بان استكمل خمس عشرة سنة كما تقدم (طوبى بينة) عليه لا مكانها (والسفيه والمفلس
سبق حكم إقرارهما) في بابي الحجر والتفليس (ويقبل إقرار الرقيق بموجب عقوبة) بكسر الجيم
كالقتل وقطع الطرف والراوشرب الخمر والقتل والسرقة لبعده عن التهمة في ذلك فإن كل نفس
مجبولة على حب الحياة والاحتراز عن الآلام وأظهر القولين أنه يضمن مال السرقة في دقته تألفاً كان
أو باقياً في يده أو يد السيد إذ لم يصدقه فيها فإن صدقه تعلق برقبته والثاني يتعلق برقبته (ولو أقر بدين
جناية لا توجب عقوبة) كجناية الخطأ واتلاف المال (فكذبه السيد) في ذلك (تعلق بدقته دون
رقبه) يتبع به إذا عتق وإن صدقه السيد تعلق برقبته فيصاغ فيه إلا أن يفديه السيد بأقل الأمرين من
قيمته وقد رددنا من واديع وبقي شيء من الدين لا يتبع به إذا عتق (وان أقر بدين معاملة لم يقبل على السيد
أن لم يكن مأذوناً له في التجارة) بل يتعلق المقر به بدقته يتبع به إذا عتق صدقه السيد أم لا (ويقبل)
على السيد (إن كان) مأذوناً له في التجارة (ويؤدى من كسبه وما في يده) كما تقدم في بابي إلا أن يكون
المقر به معاملة لا يتعلق بالتجارة كالقرض فلا يقبل على السيد ولو أقر بعد حصر السيد عليه بدين معاملة
أضافه إلى حال الأذن لم يقبل إضافة في الأصح وقبل الحجر لو أطلق الإقرار بالدين لم ينزل على دين المعاملة
في الأصح (ويصح إقرار المريض مرض الموت لا جنسي) بدين أو عين (وكذا الوارث على المذهب)
والقول الثاني لا يقبل لأنه متهم فيه بجرمان بعض الورثة والطريق الثاني القطع بالأول وعلى الثاني
الاعتبار في كونه وارثاً بحال الموت وفي قول بحال الإقرار وعليه ولو أقر لزوجه ثم أبانها ومات لم يعمل
بإقراره ولو أقر لا جنسية ثم تزوجها ومات عمل بإقراره (ولو أقر في صحة بدين) لإنسان (وفي مرضه)
بدين (لآخر لم يقدم الأول) بل يتساويان كالأقر بهما في الصحة أو المرض (ولو أقر في صحته أو مرضه)
بدين لرجل (وأقر وارثه بعد موته) بدين (لآخر لم يقدم الأول في الأصح) لأن إقرار الوارث كإقرار
المورث فكانه أقر بالدينين والثاني يقدم الأول لأنه بالموت تعلق بالتركه وليس للوارث صرفها عنه
(ولا يصح إقرار مكره) على الإقرار (ويشترط في المقر له أهلية استحقاق المقر به فلو قال لهذه
الداية على * كذا فلغو) لأنها ليست أهلاً للاستحقاق (فلو قال) على * (بسبب المال كها)
كذا (وجب) وحمل على أنه جنى عليها أو أكرها (ولو قال حمل هند) على * أو عندي (كذا
بارث) من أبيه مثلاً (أو وصية) له من فلان (لزمه) ذلك لأن ما أسنده إليه يمكن (فإن أسنده إلى
جهة لا يمكن في حقه) كقوله أقرضني أو باعني به شيئاً (فلغو) وقيل صح ويبلغوا الإسناد لأنه
غير معقول وقيل فيه قولاً تعقيب الإقرار بما يرفع وفي الشرح تصح الطريق الثاني وتعقبه
في الروضة بأن الأصح البطالان وبه قطع في المحرر (وان أطلق) أي لم يسند إلى شيء (صح في الظاهر)
ويحمل على الجهة الممكنة في حقه والثاني يقول لا ضرورة إلى ذلك وعلى الجهة في الأحوال الثلاث
أما يصدق الحمل إذا انفصل حياً لدون ستة أشهر أو لها فاكتر إلى دون أربع سنين وأمه غير فراش

(قوله) ان استحق بوصية الخ أى فهذا الحكم يخص بالحال الاول وكذا بالآخرين فيما يظهر اذا عين الجهة كذلك أما عند عدم البيان في الحالين الآخرين فالكل للعمل ذكرنا كان أو أثنى وبينهما بالسوية ان ذكرنا أو أثنى اذ من المحتمل أن تكون الجهة وصية وكان ينبغي للشارح التنبه على ذلك (قول) المتن ترك المال في يده هل يترك ملكه أو لا فلا نعرف مالكة قضية كلام ابن اسحق في المذهب الاول وكلام الرافعي وغيره الثاني وقال ابن الرفعة انه الاشبه ويحفظه الى ظهور مالكة وان رأى أن يجعله تحت يد المقر جاز (قول) المتن في حال تكذيبه يوم انه لو رجع بعد رجوع المقر لا يفيد وليس مراد بل مراده في المسئلة التي فرض فيها التكذيب * فرع * يجري هذا الخلاف في كل من نفي عن نفسه حقاً ثم رجع (قوله) وان رجع المقر له الخ (٣٣٩) قال الغزالي كذلك نقول في كل من نفي عن نفسه حقاً ثم رجع (قوله) وان أقام بينة الخ يحتمل عوده للمستلثين

كاسياني في كتاب الوصايا ثم ان استحق بوصية فله الكل أو بارت من الاب وهو ذكر فكذلك أو أثنى فلها النصف (واذا كذب المقر له المقر) بمال كسوب (ترك المال في يده في الاصح) لان يده تشعر بالملك ظاهراً وسقط اقراره بعارضه الانكار والثاني ينتزعه الحاکم ويحفظه الى ظهور مالكة (فان رجع المقر في حال تكذيبه وقال غلطت) في الاقرار (قبل قوله في الاصح) بناء على ان المال يترك في يده والثاني لا بناء على ان الحاکم ينتزعه منه وان رجع المقر له وصديق المقر وبنينا على انه يترك في يده لا يسلم للمقر له الا باقرار جديد وان بنينا على ان الحاکم ينتزعه لا يسلم اليه وان أقام بينة على انه ملكه لم تسع

* (فصل قوله زيد كذا) * على * أو عندي (صيغة اقرار وقوله على وفي ذمتي للدين ومعنى وعندى للعين) أى محمول عند الإطلاق على الاقرار بالعين حتى اذا ادعى انها وديعة واهتلفت أو ردّها يقبل قوله بينه كذا في الروضة عن البغوي وأقره (ولو قال لي عليك ألف فقال زن أو خذ أو زنه أو خذ أو أختم عليه أو اجعله في كيسك فليس باقرار) لان ذلك يترك للاستهزاء (ولو قال بلى أو نعم أو صدقت أو أبرأتني منه أو قضيت له أو أأقر به فهو اقرار) بالألف وعليه بنية البراءة أو القضاء وللرافعي في الأخير بحث بأنه يجوز أن يريد الاقرار به لغيره فيضم اليه كونه في الروضة (ولو قال أنا مقر أو أنا قر به فليس باقرار) بالألف لاحتمال الاول للاقرار بغيره كوحداية الله تعالى والثاني للوعد بالاقرار به بعد (ولو قال أليس لي عليك كذا فقال بلى أو نعم فقرار وفي نعم وجه) انه ليس باقرار لانه موضوع للتصديق فيكون مصدقاً له في النفي بخلاف بلى فانه لردّ النفي ونفي النفي اثبات وأجيب بأن النظر في الاقرار الى العرف وأهله يفهمون الاقرار بنعم فيما ذكر (ولو قال اقض الالف الذي لي عليك فقال نعم أو أقضى غداً أو أمهلني يوماً أو حتى أقعد أو أفتح الكيس أو أجد) أى المفتاح مثلاً (فاقرار في الاصح) والثاني يقول ليست بصريحة فيه

* (فصل بشرط في المقر به أن لا يكون ملكاً للمقر) حين يقر (فلو قال دارى أو ثوبى أو دينى الذى على زيد لمعروفه ولو لغو) لان الاضافة اليه تقتضى الملك له فتنا في الاقرار بخبره اذ هو اخبار سابق عليه ويحمل كلامه على الوعد بالهبة ولو قال مسكنى زيد فهو اقرار لانه قد يسكن ملك غيره (ولو قال هذا الثوب (فلان وكان ملكى الى أن أقررت) به (فأول كلامه اقرار وآخره لغو) فيطرح

على الخبر نحو ألى عليك ألف ولو وقعاً أعنى نعم و بلى في جواب الخبر المتن نحو ليس لي عليك ألف قال الاسنوى فيتحه ان يكون اقرار مع بلى بخلاف نعم (قول) المتن فقال نعم الخ قال السبكي أمانهم فاقرار وأما الباقي فقال الرافعي انها صيغ اقرار عند أبي خنيفة والاصحاب يضطربون فيها والميل الى موافقته أكثر وقال في المحرر انه الاشبه وتبعه في المنهاج قال والاشبه عندى خلافه انتهى * (فصل يشترط في المقر به الخ) * (قول) المتن أودى الخ قال الاصحاب بخلاف الدين الذى على زيد لمعروفه واسمى في الكتاب عارية فانه يصح قال السبكي لو تناقض كأن شهد وفى الكتاب بأنه أنشأ الشراء لنفسه لم يصح نقله ابن الرفعة عن مشايخه قال أعنى السبكي فلو شهدوا على اقراره بأنه أنشأ الشراء لنفسه فاذا أقر ولم يقل الذى اشتريته لنفسى فينبغى أن يقبل لانه اقرار بعد دعوى ولا تناقض أما لو قال هذا الذى اشتريته لنفسى اشتريته لزيد فهو متناقض (قوله) فهو اخبار سابق الخ أى وليس ازالة ملك عن المقر به ولو قال هذا لى زيد فاقرار لانها جملتان بخلاف مسئلة الكتاب فيكون حاصل هذا انه اقرار بعد انكار

على الخبر نحو ألى عليك ألف ولو وقعاً أعنى نعم و بلى في جواب الخبر المتن نحو ليس لي عليك ألف قال الاسنوى فيتحه ان يكون اقرار مع بلى بخلاف نعم (قول) المتن فقال نعم الخ قال السبكي أمانهم فاقرار وأما الباقي فقال الرافعي انها صيغ اقرار عند أبي خنيفة والاصحاب يضطربون فيها والميل الى موافقته أكثر وقال في المحرر انه الاشبه وتبعه في المنهاج قال والاشبه عندى خلافه انتهى * (فصل يشترط في المقر به الخ) * (قول) المتن أودى الخ قال الاصحاب بخلاف الدين الذى على زيد لمعروفه واسمى في الكتاب عارية فانه يصح قال السبكي لو تناقض كأن شهد وفى الكتاب بأنه أنشأ الشراء لنفسه لم يصح نقله ابن الرفعة عن مشايخه قال أعنى السبكي فلو شهدوا على اقراره بأنه أنشأ الشراء لنفسه فاذا أقر ولم يقل الذى اشتريته لنفسى فينبغى أن يقبل لانه اقرار بعد دعوى ولا تناقض أما لو قال هذا الذى اشتريته لنفسى اشتريته لزيد فهو متناقض (قوله) فهو اخبار سابق الخ أى وليس ازالة ملك عن المقر به ولو قال هذا لى زيد فاقرار لانها جملتان بخلاف مسئلة الكتاب فيكون حاصل هذا انه اقرار بعد انكار

(قوله) وفي قول من طريقه به تعلم انه كان الاولى ان يعبر في الاولى بالمذهب وفي الثانية بالصحيح (قوله) عملاً بأول الكلام أي كقولنا له على "ألف بل خمساً" فإنه يلزمه ألف ورد بأن ذلك صفة وهذا اضرب (قوله) وكذا ان فصله لو سكت عن بيان حمل على الناقصة أيضاً (قوله) ولو قال له على "الح هذه المسئلة حكمها ههنا وفي الضمان والابراء والوصية والطلاق واليمين والتذرع واحد" (قوله) لأنه اليقين علات الاولى أيضاً بأن الاقرار بالمطروف لا يلزمه الاقرار بالتطرف * (فصل قال له عندى الخ) * (قوله) أخذنا باليتين وكذا لو قال غصبت منه ثوباً في منديل أو زيتاً في جرة خلافاً لابي حنيفة لنا القياس (٣٤١) على ما لو قال غصبت منه دابة في اصطبل ولو قال له عندى خاتم ثم احضره وعليه فص وقال أردت ما عدا

الفصل لم يقبل بخلاف الجار يدمع الحمل (قول) المتن يسرجها أي بخلاف ما لو قال مسرجة أو عليها سرج واستشكل الفرق (قوله) من نصه هذا النص قال الاسنوي أوله الاكثرون وقال السبكي قيل انه غلط من النسخ (قوله) فان قال ودرهم الخ مثله العطف بتم وكذا بالقاء ان أراد العطف والا فالنص درهم اذا التقدير فالدرهم لازم لي بخلاف نظيره من الطلاق لأنه انشاء (قوله) مع تحلل الفاصل الخ من جملة الفاصل الحرف العاطف بدليل لزوم درهمين في درهم ودرهم ولو أراد ان أكيد فيه لا يقبل فيه باتفاق (قوله) وفي وجه يعمل بها بخلاف نظيره من درهم ودرهم باتفاق (قوله) وفي وجه يعمل بها بخلاف نظيره من درهم ودرهم ودرهم لا يرى الثالث معطوف على الثاني على رأي فأمكن ان يؤكداً الأول به فانه الاسنوي (قوله) أخذنا باليتين ربح الأول بأن التأسيس أولى من التأكيدي وقوله باليتين عبارة الاسنوي كون الاصل اعمال اللفظ عارضه أصل براءة الذمة فتساقط فلم يبق للثالث مقتضى فاقصر على اليقين انتهى وهو يرجع الى ما لخصه الشارح رحمه الله (قول) المتن ومتى أقر بهم كشيء وثوب أشار بهذين

النصب والرفع والجر لاختلاف التأكيد (ولو قال ألف ودرهم قبل تفسير ألف بغير الدراهم) من المال كألف فلس (ولو قال خمسة وعشرون درهماً فالجميع دراهم على الصحيح) وقيل الخمسة باقية على الابهام (ولو قال الدراهم التي أقررت بها ناقصة الوزن فان كانت دراهم البلد) الذي أقر فيه (تامة الوزن) فالصحيح قوله ان ذكره متصلاً بالاقرار (ومنع ان فصله عن الاقرار) كالاستثناء وفي قول من طريقه في المتصل لا يقبل عملاً بأول الكلام وفي وجهه في المتصل يقبل لان اللفظ محتمل له والاصل براءة الذمة (وان كانت) دراهم البلد (ناقصة قبل) قوله (ان وصله) بالاقرار (وكذا ان فصله) عنه (في النص) حملاً على وزن البلد وفي وجهه لا حملاً على وزن الاسلام (والتفسير بالغشوشة كهو بالناقصة) ففيها التفصيل السابق (ولو قال له على من درهم الى عشرة لزمه تسعة في الاصح) وقيل عشرة ادخالاً للطرفين وقيل ثمانية اخرها لهما والا في آخر ج الثاني دون الاول لانه مبدأ الاقرار (وان قال) له (درهم في عشرة فان أراد المعية لزمه أحد عشر) درهماً ووردت في معنى مع في قوله تعالى ادخلوا في أمم أي معهم (أو الحساب فعشرة) لانها موجبة (والا) بأن أراد الظرف أو لم يرد شيئاً (فدرهم) لانه اليقين

* (فصل) * اذا (قال له عندى سيف في غمد) بكسر الغين المعجمة (أو ثوب في صندوق) بضم الصاد (لا يلزمه الظرف) أخذنا باليتين (أو غمد فيه سيف أو صندوق فيه ثوب لزمه الظرف وحده) لما ذكر (أو عبد على رأسه عمامة لم تلزمه العمامة على الصحيح) لما ذكر والثاني تلزمه لان العبد له يد على ملبوسه ويده كيدسيده (أو دابة يسرجها أو ثوب مطرزن) بتشديد الزاء (لزمه الجميع) لان البناء بمعنى مع والطراز جزء من الثوب (ولو قال) له (في ميراث أبي ألف فهو اقرار على أبيه بدين ولو قال) له (في ميراثي من أبي) ألف (فهو وعده) نص الشافعي رضي الله عنه على المسئلتين وخرج بعضهم في الثانية انه اقرار من نصه على ان قوله له في مالي ألف اقرار (ولو قال) له (على درهم درهم لزمه درهم) حملاً على التأكيد (فان قال ودرهم لزمه درهمان) لا قضاء العطف المغيرة (ولو قال له درهم ودرهم ودرهم لزمه بالاولين درهمان) كما تقدم (وأما الثالث فان اراد به تأكيد الثاني) بعاطفه (لم يجب به شيء وان نوى) به (الاستئناف لزمه ثالث وكذا ان نوى) به (تأكيد الاول أو اطلق) يلزمه درهم (في الاصح) ثالث أخذنا بظاهر اللفظ ونية التأكيدي مع تحلل الفاصل ملغاة وفي وجهه يعمل بها وفي قول من طريقه في الاطلاق لا يلزمه ثالث ويحمل على التأكيد أخذنا باليتين (ومتى أقر بهم كشيء وثوب وطول بالبيان فامتنع الصحيح انه يجب) لا امتناع من اداء الواجب عليه والثاني لا يجب لا مكان حصول الغرض بدون الحبس (ولوبين) المهتم بما يقبل

٨٦ ل الخ الثالثين الى الوجه القائل بأنه يجب في الثوب ونحوها دون الشيء ونحوه لصدقه بما ليس بمال مما لا يتأق الحبس عليه وعبارة السبكي بناء على قبول تفسيره بالخمر ونحوه (قوله) لا امتناع الحمل أولى من الدس لانه لا سبيل الى معرفة المقر به الا منه (قوله) لا يمكن الخ عبارة الاسنوي لانه قد لا يعلم وطريقة فصل الخصومة ماسياً أي أن يعين المقر له مقدار او يدعي به فرع * لو ادعى انه أقر له بشيء في سماعها وجهان ربح السبكي سماعها وهذا الوجهان جاريان في الشهادة كذلك وفيما لو ادعى بالاقرار نفسه وان كان المقر به معلوماً ولو لمات المقر قام وارثه مقامه في البيان وتوقف جميع التركة حتى يبين وتوقف فيه ابن الرفعة اذا كان المجهول شيئاً ونحوه لشموله الاختصاصات ولو غاب عين المقر له قدر او ادعى به وانه اراده وحلف عليه وسلمه الحاكم

(قول) المتن مختلفين مستدرك ولذا أسقطه من الجهتين قاله الاسنوي وفيه نظر لان العبارة بدونه تصدق بأن يقول بألف صحاح ثم يقول ألف صحاح مثلاً فتأمل (قول) المتن من ثمن الخوف فصله لم يقبل بخلاف (قوله) عملاً بآخره أي ولأن أمثال هذه المعاملة الفاسدة تجري بين الناس على فسادها والاقرار اخبار عما جرى وأما المسئلة الأخيرة فلأن تقريرها كان له على ألف (٣٤٣) قضيته وهو لو صح بذلك لم يكن

اقراراً ويجرى القولان في كل ما انتظم لفظه عادة ويطل حكمه شرعاً كما لو أضاف الى بيع فاسد ونحوه (قول) المتن اذا سلمت قبل مستدرك وقوله جعل تمنا أي عليه أحكام الثمن قيل ويعنى عن ذلك أو لا قبل (قوله) أحدهما لا يقبل عملاً بأول الكلام لأن آخره يرفع أوله على تقدير عدم تسليم العبد (قوله) أحدهما يلزمه عملاً بأول الكلام أي لأن آخره يرفع أوله (قول) المتن ولو قال ألف لا يلزم لوقال أنا أريد الآن أن أقر بما ليس على من مال أو طلاق ثم أقر بذلك قال أبو عاصم لا يصح اقراره قال المتولى هو كقوله ألف لا يلزم (قوله) انه ليس له عليه الخ زاد الاسنوي وانه ليس عليه الا هذا (قوله) لاني تعديت فيها يعني يكون انصف بالتعدي وقت الاقرار (قول) المتن قلت الخ هذا لا يتجه جريانه في مسئلة في ذمتي أو ديناً فتأمل (قوله) ولو قال الخ لو كان بدل على في ذمتي فسكت عنه الراعي وهو محمل نظر (قول) المتن واقتباس أمالواقتصر على الاقرار بالهبة فلا يكون مقراً بالقبض وكذا لو قال وهبته وملكها قاله البغوي لانه قد يظن الملك بالهبة وكذا لو قال وقبضها بغير رضائي * فرع * لو أقر بالقبض ثم أسكر قبل التحليف ولو أقر بقبض ثمن المبيع ثم زعم انه أقر ولم يقبض ففي النهاية أن ظاهر المذهب عدم القبول بخلاف ما سبق وفي المطلب أن كلام القاضي يشعر بأنه المنصوص (قول)

(وكذبه المقر له) في أنه حقه (فليس) جنس الحق وقدره (وليدع) به (والقول قول المقر في نفسه) فإذا بين المقر بمائة درهم فقال المقر له مالي عليك المائة دينار وادعى بها حلف المقر انه ليس عليه مائة دينار ولا شيء منها وبطل اقراره برّد المقر له وان قال لي عليك مائة دينار هم حلف المقر انه ليس له عليه المائة درهم (ولو أقر له بألف) في يوم (ثم أقر له بألف في يوم آخر لزمه ألف فقط) لأن الاقرار اخبار وتعذده لا يقتضي تعدد الخبر عنه (وان اختلف القدر) كان أقر بألف ثم بخمسمائة أو عكس (دخل الأقل في الأكثر) لجواز الاقرار ببعض الشيء بعد الاقرار بأكمله أو قبله (فلو وصفهما بصفتين مختلفتين) كصحاح ومكسرة (أو أسندهما الى جهتين) كبيع وقرض (أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الاحد عشرة لزم) أي القدران في الصور الثلاث (ولو قال له على ألف من ثمن خمر أو كلب أو ألف قضيته لزمه ألف في الظاهر) عملاً بأول الكلام والثاني لا عملاً بآخره لكن للمقر له تخليف المقرانه من الجهة المذكورة أو أنه قضا (ولو قال) له على ألف (من ثمن عبد لم أقبضه اذا سلمه سلمت قبل على المذهب وجعل ثمنًا) والطريق الثاني طرد القولين السابقين أحدهما لا يقبل عملاً بأول الكلام (ولو قال) له على ألف ان شاء الله لم يلزمه شيء على المذهب (لانه علق الاقرار بمشيئة الله تعالى وهي غيب عنا والطريق الثاني طرد القولين السابقين أحدهما يلزمه عملاً بأول الكلام (ولو قال) له على ألف لا يلزم لزمه) لأن قوله لا يلزم لا ينتظم مع مقابلة فألغى (ولو قال له على ألف ثم جاء بألف وقال أردت به هذا وهو وديعة فقال المقر له لي عليه ألف آخر) ديناً (صدق المقر في الظاهر بيمينه) انه ليس له عليه ألف آخر والثاني يصدق المقر له بيمينه ان له عليه ألفاً آخر نظراً الى ان على اللوجوب فلا يقبل التفسير بالوديعة فيه وأجيب باحتمال ارادة الوجوب في حفظ الوديعة (فان كان قال) ألف في ذمتي أو ديناً الى آخر ما تقدم منهما (صدق المقر له على المذهب) بيمينه ان له عليه ألفاً آخر والطريق الثاني وجهان ثانيهما يصدق المقر بيمينه انه ليس له عليه ألف آخر وقوله في ذمتي يحتمل أن يريد به ان تلفت الوديعة لاني تعديت فيها (قلت) أخذنا من الشرح (فاذا قبلنا التفسير بالوديعة فالاصح انها أمانة فيقبل دعواه التلف بعد اقراره ودعوى الردع بعده ومقابل الاصح قول الامام عن اصحاب انها مضروبة نظراً الى قوله على الصادق بالتعدي فيها وأجيب بصدق وجوب حفظها وقوله بعد الاقرار أي بتفسيره متعلق بالتلف فلوا دعي التلف أو الردع قبل الاقرار لم يقبل لان التالف والمردود لا يكون عليه (وان قال له عندي أو معي ألف صدق في دعوى الوديعة والردع والتلف قطعاً والله أعلم) لان اللفظ مشعر بالامانة ولو قال له على ألف وديعة قبل وأولت على بوجوب الحفظ وقيل لا يقبل في قول وعلى قبوله اذا ادعى التلف أو الردع قبل في الاصح (ولو أقر ببيع أو هبة واقباض) فيها (ثم قال كان) ذلك فاسداً أو أقررت لظني الحق لم يقبل في قوله بغساده (وله تخليف المقر له) انه لم يكن فاسداً (فان نكل) عن الحلف (حلف المقرانه) كان فاسداً (وبرئ) من البيع والهبة وعبارة المحرر والروضة كأصلها وحكم بطلان البيع والهبة (ولو قال هذه الدرلر زيد بل لعمر أو غضبتا من زيد بل من عمر وسلمت لزيد والاطهر ان المقر يغرم قيمتهما لعمر) لانه حال بينهما (بالاقرار) الاول

المتن لم يقبل أي لان الاسم يحمل عند الاطلاق على البيع * تنبيه * الظاهر ان هذا لا يجري فيه خلاف مدعي الهبة والسادس والثاني قال الاسنوي لان قبوله هنا يؤدى الى خلاف الظاهر من أن أي في الاقرار والبيع قال ويتمثل جريانه بالخلاف معنا أيضاً (قوله) وحكم بطلان البيع الخ هي أولى لان الكلام في عين لا في دين (قول) المتن بل من عمر ومثله ثم لعمر (قوله) لانه حال الخ أي والحيلولة القولية كالفعلية

(قوله) ويلزمه عشرة قال الاسنوي لم لا يخرجوه على الجمع بين ما يجوز وما لا يجوز (قول) المتن ويصح من غير الجنس منه أحد رحمه الله مطلقا وأبو خيفة في غير المسكيل والموزون ولذا ذكر المصنف الثوب * فائدة * ذكرها ابن سراقه عليه ألف رجل وله عليه قيمة عبد أو ثوب أو عشرة دنانير مثلا ويخشى أن يقر له بالألف فيجحد الذي له فطريقه أن يقول له على ألف الاكذار يقوم الذي عنده ويحلف عليه (قوله) تلفظه بالضمير فيه راجع لما من قوله لأنه يبين ما الخ (٣٤٣) (قول) المتن ومن المعين أي لأنه كلام صحيح ليس بحال فإنه الشافعي رضي الله عنه ولو قال

هذه الدار اقلان وهذا البيت منه إلى أو قال العرو يدل نفسه قبل أيضا خلافا للقاضي في الثانية (قوله) للهمة عمل أيضا بندرة هذا الاتفاق قال الرافعي وهذا الوجه ضعيف باجماع من نقله * فرع * لومات قام وارثه مقامه * خاتمة * لو قال له على عشرة فيما أطق فليس باقرار

* (فصل آخر) * ينسب منه أن يقول هذا أبي ويصدق فلو كذبه لم يثبت لكن يجري بينهما الايمان كعكسه وقوله أنت ابني أحسن من قوله أنا ابنك وقول الاب أنت ابني أحسن من قوله أنا أبوك وكل صحيح (قول) المتن كان أهلا أي فالشرطان الأولان يعلمان الاهل وغيره ومن الشروط ان لا يكون منضيا بلعان عن فراش نكاح صحيح وان لا يبطل به حق الغير ان كان صغيرا كما في العبد والعتيق الصغيرين (قول) المتن الابنة أي كسائر الحقوق (قول) المتن ثبت نسبه قد وافقنا عليه أبو خيفة وهو حجة عليه في مخالفته في الميت الصغير وقد يقال في الميت قطع ميراث بيت المال (قول) المتن في الأصح أي كاللثابت بالبينة ومحل الخلاف اذا لم يشاهد فراشا والافلا أثر للانكار وكذا الوصدة الصغير قبل البلوغ * فرع * لو بلغ ليس له تحليف الاب لأنه لو رجع لا يقبل (قوله) مجنون لو قال المجنون هذا أبي

والثاني لا يغرم له لمصادفة الاقرار بها له ملك الغير (ويصح الاستثناء ان اتصل ولم يستغرق) المستثنى منه نحو له على عشرة الا ثلاثة بخلاف الا عشرة فلا يصح ويلزمه عشرة ولو سكنت بعد الاقرار وأوتكلم بكلام أجنبي ثم استثنى لم يصح الاستثناء وهو من الابنات نفي ومن النفي اثبات (فلو قال له عشرة الا تسعة الاثمانية وجب تسعة) لان المعنى الا تسعة لا تلزم الاثمانية تلزم فتلزم الثمانية والواحد الباقي من العشرة (ويصح من غير الجنس كألف الاثوابين بثوب قيمته دون ألف) فان بين بثوب قيمته ألف فالبيان لغو وبطل الاستثناء لأنه بين ما أراد به فكانه تلفظه وقيل لا يبطل فينبه بغير مستغرق (و) يصح (من المعين كهذه الدار له الا هذا البيت أو هذه الدراهم له الا اذا درهم) أو هذا القطيع له الا هذه الشاة (وفي المعين وجه شاذ) أنه لا يصح الاستثناء منه لأنه غير معتاد والمعتاد الاستثناء من المطلق (قلت) كما قال الراعي في الشرح (لو قال هؤلاء العبد له الا واحد اقبل ورجع في البيان اليه فان ماتوا الا واحد اوزع ان المستثنى صدق بيمينه) أنه الذي أراد به بالاستثناء (على الصحيح والله أعلم) والثاني لا يصدق للهمة

* (فصل) * اذا أقر بنسب ان أحقه بنفسه بان قال هذا ابني (اشترط لصحته) أي اللاحق (أن لا يكذبه الخس) وتسكذبه بان يكون في سن لا يتصور أن يكون أبا المستحق (ولا الشرع) وتسكذبه (بان يكون) أي المستحق (معروف النسب من غيره وان يصدقه المستحق ان كان أهلا للتصديق) بان كان عاقلا بالغالا له حقا في نسبه (فان كان بالغاف كذبه لم يثبت) نسبه (الابينة) فان لم تكن له بينة حلفه فان حلف سقطت دعواه وان نكل حلف المدعى وثبت نسبه ولو سكنت عن التصديق والتسكذيب لم يثبت نسبه كما قال الرافعي انه قضية اعتبار التصديق وشمل السكوت قول الروضة فان استلحق بالغاف فلم يصدقه لم يثبت النسب الابينة (وان استلحق صغيرا ثبت) نسبه (فلو بلغ وكذبه لم يبطل) نسبه (في الأصح) لان النسب يحتاط له فلا يندفع بعد ثبوته والثاني يبطل لان الحكم به لكونه غير أهل للانكار وقد صار أهلا له وأسكر ويجري الخلاف فيمن استلحق مجنونا فافاق وأنكر (ويصح ان يستلحق ميتا صغيرا وكذا كبير في الأصح) والثاني لا لقوات التصديق (و) على الاول (يرثه) أي الميت المستلحق ولا ينظر الى التهمة (ولو استلحق اثنان بالغائب) نسبه (لمن صدقه) منهما فان لم يصدق واحدا منهما عرض على القائف كما سيأتي قبيل كتاب العتيق (وحكم الصغير) أي الذي يستلحقه اثنان (بأن في) كتاب (اللقيط ان شاء الله تعالى) كما سيأتي فيه حكم استلحاق المرأة والعبد (ولو قال لولد أمته هذا ولدي ثبت نسبه) بشرطه (ولا يثبت الاستيلاد في الاظهر) لاحتمال انه أولدها بنكاح ثم ملكها والثاني يثبت حملها على انه أولدها بالملك والاصل عدم النكاح (وكذا لو قال) فيه هذا (ولدي ولده في ملكي) لا يثبت به الاستيلاد في الاظهر لاحتمال انه أحبلها بنكاح ثم ملكها والثاني يحمله على انه أحبلها بالملك (فان قال علقته به في ملكي ثبت الاستيلاد) وانقطع الاحتمال (فان كانت

لم يثبت النسب حتى يفيق ويصدق واستشكل الروايان الفرق * تنبيه * مسألة الشارح صورها السبكي بما لو اتصل الخنود بالبلوغ (قوله) لقوات التصديق علل أيضا بأن تأخير الاستلحاق الى الموت يشعر بانكاره لو وقع في حياته (قوله) فان لم يصدق الخ طاهره ولو كذبهما

قوله ر واه الشيخان لفظه اختص سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمة في غلام لفضل سعد بن رسول الله ابن أخي عتبة عهد إلى الله به فأنظر
 إلى شبهه به وقال عبد بن زمة أخى ولد على فراش أبي من وليدته فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه فرأى شها يتلعبه فقال
 يا عبد بن زمة الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجى منه بأسودة فلم تره قط والامر بالاحتجاب ورعا المكان المشبه والغلام اسمه عبد الرحمن
 وكانت أمه بجانية وقد خالف أبو حنيفة فلم يعتبر فراش الامة وعول على الاستحقاق وبحثنا هذا الحديث واعتذر بأنه له معنى انه عبده (قول المتن)
 فثبت نسبة حديث عبد الله بن زمة ولان الورثة يخلفون المورث في حقوقه وهذا من احوال البويطى (٣٤٤) واعتذر عن الحديث بأن النبی

صلى الله عليه وسلم كان يعلم الفراش الذى
 لزمة * فرع * لوقال هذه أمى لم يصح
 لامكان إقامة البينة على الولادة ولو قال
 هذا أخى ثم فسره بأخوة الرضا لم يقبل
 كقولهم بأخوة الاسلام (قول المتن)
 متاخر حتى ولو جئنا (قول المتن)
 وارثا حثرا والاملاكون خليفة المورث
 وقيل لا يشترط موافقة المعقود الزوج
 والزوجة ولو خلف ابنين وأحدهما غير
 وارث * كفى الحاق الوارث كما أفادته
 العبارة وكذا لو ألحق كافر مسلما بغير
 أو عكسه ولو كان به مانع عند الموت ثم زال
 ففي صحة استحقاقه نظر ولو أقر بجمعة
 مجهول وهو حائز تركه أبيه وكان أبوه حائزا
 لتركته جده المحقق به صم (قول المتن)
 ولا يشارك قال الاستوى هو بالفاء كما
 في المحرر والشرح قال وخالفنا في ذلك
 الائمة الثلاثة فقالوا يشارك المقر في
 حصته قال الامام ومن لم يعترف بأشكال
 هذه المسئلة فليس في التحقيق على نصيب
 قال ابن الرفعة والحواب المغنى عن التكلف
 القياس على ما لو كان المستحق معروف
 النسب من الغير فانه لا يأخذ شيئا مع وجود
 الاعتراف (قوله) بأن يشارك المقر به
 بهذا ان الخلاف انما هو في المشاركة وأما
 النسب فلا يثبت قطعا (قوله) بثبته وقيل
 بنصفه هما جاريان أيضا اذا قلنا بمقابل

فراشاه) بان أقر بوطئها (لحقه) الولد (بالفراش من غير استحقاق) قال صلى الله عليه وسلم
 في ابن أمة زمة الولد للفراش واه الشيخان (وان كانت مرقوبة فالولد للزوج) لان الفراش له
 (واستحقاق السيد باطل) أى لا اعتبار به (وأما إذا ألحق النسب بغيره كهذا أخى أو عصى فثبت نسبه
 من المحقق به) كالأب والجد فيما ذكر (بالشروط السابقة) في الأصلح بنفسه (ويشترط كون المحقق
 به ميتا ولا يشترط أن يكون نداء في الأصح) فيعوز الأصلح به بعد نفيه إياه كالأصلح هو بعد أن نفيه
 بغيره أو غيره والى يشترط ما ذكر فلا يجوز الأصلح المذكور لان فى الحاق من نداء به بعد موته
 الحاق عار نسبه (ويشترط كون المقر) فى الحاق النسب بغيره (وارثا حثرا) أتركه المحقق به واحدا
 كان أو أكثر كنهين أقر بثالث مثبت نسبه ويرث معهما (والأصح) فيما إذا أقر أحد الحائزين
 بثالث وأنكره الآخر (ان المستحق لا يرث) لانه لم يثبت نسبه (ولا يشارك المقر في حصته) والثاني
 يرث بان يشارك المقر في حصته وعلى الأول عدم مشاركة في ظاهر الحكم أمّا في الباطن اذا كان
 المقر صادقا فعليه أن يشركه فيما يرثه في الأصح بثبته وقيل بنصفه (و) الأصح (ان البالغ من الورثة
 لا يفسد بالاقرار) بل ينتظر بلوغ الصبي والثاني يفرضه ويثبت نسبه بنسب في الحال لانه
 خطير لا يخاف فيه (و) الأصح (انه لو أقر أحد الوارثين) الحائزين بثالث (وأشكره الآخر ومات
 ولم يرثه الا المقر ثبت النسب) لان جميع الميراث صار له والثاني لا يثبت نظرا الى انكار المورث الاصل
 (و) الأصح (انه لو أقر ابن حائز بأخوة مجهول فأشكر المجهول نسب المقر لم يؤثر فيه) انكاره (ويثبت
 أيضا نسب المجهول) والثاني يؤثر لانكار فيحتاج المقر الى البينة على نسبه ومالك لا يثبت
 نسب المجهول لزعمه ان المقر ليس بوارث (و) الأصح (انه اذا كان الوارث يحجب المستحق كالأخ أو
 باني لم يثبت النسب) لابن (ولان) له والثاني لا يثبت النسب أيضا به لو ثبت ثبت الارث
 ولو ورث الابن لحب الاخ فيخرج عن أهلية المقر فيبقى نسب الاب والميراث والثالث يثبتان
 ولا يخرج الابن بالحجب عن أهلية المقر فان اعتبركون المقر حثرا لتركه ولو اقراره

* (كتاب العارية) *

بشدة اليداء وقد تخفف اسمها ليعار وتختق معبر وغيره (شرط المعبر بغيره) لان العارية تبرع
 بأباحة المنفعة (وملكه المنفعة فيعبر بمسألة أجره مستعبر على العارية) والثاني يقول يكفي في المعبر
 أن تكون المنفعة مباحة له وشرط المستعبر أخذ اعماد كفى المعبر بحد قبوله التبرع فلا تصح عارية
 الصبي ولا استعارته (وله) أى للمستعبر (أن يستنيب من يستوفى المنفعة) له كل يركب الدابة
 المستعارة وكيه في حاجته (و) شرط (المستعار) كونه مستعابا به مع بقاء عينه (فلا يجوز عارية الالطمة

الأصح (قول) المتن لا يتعدى لأنه ليس حائزا (قول المتن) وأذكر الآخول لم يصدر منه انه السكوت ثم ثبت النسب قطعا (قوله) لان
 فيحتاج إلى أى لانه معترف بنسب المجهول والمجهول قد أنكره قال الامام وهو ركن (قول) المتن ولا ريب أى برود المدور قال أمة هذا الوجه فيه
 قطع الدور من وسطه والوجه الثاني قطعه من أصله (قوله) لولا اقرار أى فيكون كالو أقرب حائز ابن أخ فان اقر حائز الوه الا قرار أقول قد يفرق
 بين الوارث لولا اقراره والحائز لولا اقراره * (كتاب العارية) * (قول المتن) متفعابه أى منفعة مباحة (قوله) فلا يجوز عارية الالطمة والسمع
 للآفة اذ وكذا السراج وما أشبه ذلك * فائدة * لو أخذ كوزا من السقاء ليشرب مجانا قال كوز في يده عارية وان كان بأجرة أو عادته الاجرة
 فهو أمانة لانه مستأجر للسكوزة مشتر للاء زاد السبكي شراء فاسدا وبيعار فاسدا

(قوله) ولا لخدمة الخنازير فيه في المطلب وحاول الحق قال لانه يمكنه ان يستخدمها بحضور من تدفع به الخلوة أو يوكل امرأه في استخدامها (قوله) وعلل الخ يريد بهذا ان منعه بقريته التعليل خاص بالاغارة للخدمة ولهذا جمع ابن الرفعة فقال التحريم محمول على الخدمة والكراهة على غيرها * فرع * يحرم اغارة الصيد (٣٤٥) للمحرم ولو فعل حرم على المحرم الارسال (قوله) وقيل اغارة فاسدة قضيته ان لا يجب أجرة المثل على

هذا وبه صرح في المطلب واستبعده من حيث انه لم يذل المنفعة مجانا (قول) المتن فان تلفت كلا أو بعضا ولو استعار عبدا وعليه شبه لم يضمنها بخلاف سرج الدابة كاسيأتي (قول) المتن لا باستعمال قال أبو حنيفة لا يضمن الاب بالتعدي وهو قول عندنا * فرع * لو أعاره بشرط أن لا ضمان لغا الشرط وصح العقد كالأقراض بشرط أن يرد مكمرا عن صحيح (قوله) يضمنهما أي لا طلاق حديث على اليد ما أخذت حتى تؤديه كذا علقه الاسنوي وعلقه الشارح بما سيأتي قال السبكي وعند التحقيق الثالث أضعف من الثاني لأن المتحقق بعض المنهق (قوله) أي البالي عبارة الاسنوي الانحاق هو التلف بالكلية مثل أن يلبسها إلى أن تبلى والانحاق هو النقصان قال وتلف الدابة بالركوب والحمل الا الاعتاد كالانحاق وغرقها وعرجها كالانحاق (قوله) فيضمن في آخر الخ يعني آخر حالة يمكن تقويمه فيها ومقابله يضمنها كلها (قول) المتن والمستعير من المستأجر لو كان هذا المستأجر مستأجرا من غاصب وتلف العين عند المستعير رجع بما غرمه على المستأجر وهو يرجع على الغاصب (قول) المتن زرعها ومثلها تعرض هنا لما يجوز وتركها لا يجوز وعكس في الشعير حالة لكل منهما على الآخر * فرع * لو فعل ما منع منه قال الاسنوي المتجه ان عليه أجرة المثل لا ما زاد على المسمى من أجرة المثل لانه بعدوله (قول) المتن ولو أطلق الزراعة

لان منفعته في استهلاكها (وتجوز اغارة تجارية لخدمة امرأة أو ذكر (محرم) للجارية ولا يجوز اغارتها للاستمتاع بها ولا لخدمة ذكر غير محرم لخوف الفتنة الا اذا كانت صغيرة لا تنتمى أو قبيلة فتجوز في الاصح في الروضة والمفهوم من نفي الجواز الفساد وقال في الوسيط في الخدمة بالخدمة مع الحرمة (ويكره اغارة عبد مسلم لكافر) كراهة تنزيه زادت في الروضة صرح الجرجاني وآخرون بأنها حرام ولكن الاصح الجواز انتهى وعلل في المذهب عدم الجواز بانه لا يجوز أن يتخدمه (والاصح اشتراط لفظ كاعرتك أو أعرفي ويكفي لفظ أحدهما مع فعل الآخر) كفي بإباحة الطعام ومقابل الاصح ما ذكره المتولى انه لا يشترط لفظ حتى لو أعطى عاريا قيسا فلبسه تمت الاغارة وكذا لو فرش لصيفه بساطا فجلس عليه بخلاف بسطه لمن يجلس عليه فليس اغارة لمن جلس عليه لانه لا بد من تعيين المستعير انتهى (ولو قال أعرتكه) أي حماري مثلا (لتعلقه) بعلقك (أو لتعريفك) فربك فهو اجارة فاسدة توجب أجرة المثل (أي بعد القبض مدة الامساك وقيل هو اغارة فاسدة وهذا ناظر الى اللفظ وفساده لذكر العوض والاول ناظر الى المعنى وفساده لجهالة المدة والعلف ولو قال أعرتك هذه الدار شهر من اليوم بعشرة دراهم أو لتعريفك ثوبك شهرا من اليوم فهل هي اجارة صحيحة أو اغارة فاسدة وجهان بناء على ان الاعتبار باللفظ أو بالمعنى * تنبيه * قضية الغاصب في أعرتكه لتعلقه أن يكون العلف في الاغارة على المالك ومثله طعام الرقيق وهو موافق لما في البيان عن الصبري وقال القاضي حسين على المستعير علف الدابة وسقيها وطعام العبد وشرايه (ومؤنة الرذ) للعارية (على المستعير) من المالك أو المستأجر ان رده عليه فان رده على المالك فالمؤنة عليه كالمورد عليه المستأجر (فان تلفت لا باستعمال ضمنها وان لم يفرط) قال النبي صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه وقال في أدرع أخذتها من صفوان بن أسية عارية مضمونة واهما أبوداد وغيره وسيأتي أنها تضمن بقيمة يوم التلف وتلف بعضها مضمون وقيل لا كتلفه بالاستعمال (والاصح انه لا يضمن ما ينحق) من الثياب (أو ينحق) بالاستعمال والثاني يضمنهما (والثالث يضمن المنهق) أي البالي دون المنهق أي التلف بعض أجزائه وجه الاول بان ما هما حدث عن سبب ما ذون فيه والثاني قال حق العارية أن ترد وقد تعذر ردها في الاول فتضمن في آخر حالات التقويم وفات ردها في الثاني فيضمن يده والثالث فرق بوجود مردود في الثاني دون الاول ونشأ الثالث المزيد على المحتر من جمع المسئلتين (والمستعير من مستأجر لا يضمن) التالف (في الاصح) لانه نائبه وهو لا يضمن والثاني قال يضمن كالمستعير من المالك (ولو تلفت دابته في يد وكيل بعته في شغله أو في يده من سلمها اليه ليروضها) أي بعلمها (فلا ضمان) على الوكيل أو الرأض لانه لم يأخذها لغرض نفسه فليس مستعيرا (وله) أي للمستعير (الاتقاع بحسب الذن فان أعاره لزراعة حنطة زرعها ومثلها) ودونها في ضرر الارض (ان لم ينه) عن غيرها فان نهاء عنه لم يكن له زرعها وليس له أن يزرع ما فوقها كالذرة والقطن (أو لشعير يزرع ما فوقه كحنطة) فان ضررها فوق ضرره (ولو أطلق الزراعة صح في الاصح ويزرع ماشاء) لا طلاق اللفظ والثاني لا يصح لتفاوت الضرر قال الرافعي ولو قيل يصح ولا يزرع الا أقل الانواع

(قوله) ويجعل فيها أى لأنها مكرمة ومعونة وأيضاً يجوز الرجوع بها بخلاف الاجارة (قوله) كيف شاء قال الرافعي الادفن الموتى لانه يؤدى الى لزوم أى فلا يستفاد بالانص عليه أقول وهذا يجري في مسألة الشارح الآتية على المقدر * (فصل) لكل من مازد العارية متى شاء لانها تنبع بالمتابع المستقبلة والتبرع اذ لم يتصل بالقبض وكذا الاباحة يجوز الرجوع فيه ولا نهي اعانة ومكرمة قالوا منعنا المالك من الرجوع لامتاع الناس منها ولو استعمل المستعير العارية قبل العلم بالرجوع فلا أجره عليه وخرجه ابن الرفعة (٣٤٦) على ما لو رجع المبيع ولم يعلم المباح

له بالرجوع وهذا التخيير حق قال السبكي ومنه تعلم ان الرجوع وجوب الاجرة (قول) المتن اذا أعار المير على هذا الحصر مسائل منها اعارة الكفن ومنها استعارة الدار لسكنى المعتدة لازمة من جهة المستعير فقط ومنها ما لو قال اعيروا دارى بعد موتى شهر وغير ذلك (قول) المتن حتى يندرس الخ قال الماوردي ويمنع من التصرف على ظاهر القبر (قوله) انفسخت قال الرافعي فيجب على الورثة الرد وان لم يطالب المعير زاد غيره وموتة الرد في التركة فان لم يخلف شيئاً قالوا يجب عليهم التخليه (قول) المتن مجانا قال الاسنوى مستدركه أقول مراده ما قاله الشارح أن يكون من غير شرط غرم النقص وغرض الاسنوى انه لا يحتاج الى لفظ مجانا لان الاطلاق محمول عليه * فرع * لو بنى أو غرس جاهلاً بالرجوع قلع مجانا كما لو حمل السيل بذرا الى أرضه (قول) المتن ولا يلزمه تسوية الأرض قال ابن الرفعة الخلاف يلتفت الى الخلاف في الذي يتلف من أجزاء الثوب بالنسحق من الاستعمال قال الاسنوى وكانت مراده الحفر للأساس فلا ينبغي أن يضمه بخلاف الحفر لقطع الأساس فينبغي أن يضمه (قوله) بل للمعير لان في ذلك الجمع بين مصلحة المير وخير المعير لانه المحسن ولان الأرض

ضرر السكان مذهباً وسكت عليه في الروضة (واذا استعار لبناء أو غراس فله الزرع ولا عكس) لان ضررها أكثر (والصحيح) أنه لا يغرس مستعيراً لبناء وكذا العكس) لا اختلاف جنس الضرر اذ ضرر البناء في ظاهر الأرض أكثر وضرر الغراس في باطنها أكثر لا تشار عروقه والثاني يجوز ما ذكر لان كلام من البناء والغراس للتأييد (و) الصحيح (أنه) لا تصح اعارة الأرض مطلقاً بل يشترط تعيين نوع المنفعة) من زرع أو غيره كالأجارة والثاني يصح ويحتمل فيها ما لا يحتمل في الاجارة وينتفع بها كيف شاء وقال الروياني ينتفع بما هو العادة فيها قال الرافعي وهذا أحسن وسكت عليه في الروضة وعلى الأول لو قال أعرتكها لتتفع بها كيف شئت فوجهان يؤخذ بهما الصحيح الصحة من نظير المسئلة في الاجارة وكلا الأرض فيما ذكر الدابة تصلح للركوب والحمل تماماً ينتفع به بوجه واحد كاللبساط الذي لا يصلح للفرش فلا حاجة في اعارته الى بيان الانتفاع * (فصل لكل منهما) أى المستعير والمعير (رداً العارية متى شاء) سواء في ذلك المطلقة والمؤقتة وردة المعير بمعنى رجوعه وبه عبر في المحرر وغيره (الا اذا أعار لدفن) وفعل (فلا يرجع) في موضعه (حتى يندرس أثر المدفون) محافظة على حرمة الميت وله الرجوع قبل وضعه فيه قال المتولي وكذا بعد الوضع ما لم يوارده التراب * تنبيه * يؤخذ مما ذكر من جواز العارية ما ذكره في الروضة انه لو مات المعير أو جنى أو أغنى عليه أو أخرج عليه لسفه انفسخت الاعارة كسائر العقود الجائزة وان مات المستعير انفسخت أيضاً انتهى (واذا أعار لبناء أو الغراس ولم يذكركم ثم رجع) بعد ان بنى المستعير أو غرس (ان كان شرط) عليه (القلع مجانا) أى بلا ارش لنقصه (لزمه) فان امتنع قلع المعير مجانا (والا) أى وان لم يشرط عليه القلع (فان اختار المستعير القلع قلع ولا يلزمه تسوية الأرض في الاصح) لان علم المعير بان المستعير القلع رضاء بما يحدث منه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الاصح يلزمه) التسوية (والله أعلم) لانه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه رد الأرض الى ما كانت عليه (وان لم يتخير) ان يقلعه (لم يقلع مجانا) لانه محترم (بل للمعير الخيار بين أن يقبضه بأجرة أو يقلع ويضمن أرش النقص) وهو قدر التفاوت بين قيمته قائماً ومقلوعاً (قبيل أو يتلكه بقيمته) أى حين التملك وفي الروضة كأصلها ضم الثالث الى الأولين في مقالة واسقاط الأول مع الثالث في مقالة لانهما اجارة ويبع لا بد فیهما من رضا المستعير وضم الثاني والثالث فقط في مقالة وانها أصح انتهى واذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فان أبى كلف تقريغ الأرض ذكره الرافعي وأسقطه من الروضة (فان لم يتخير) أى المعير شيئاً (لم يقلع مجانا ان بذل) بالمعجزة أى أعطى (المستعير الاجرة) وكذا ان لم يبدلها في الاصح ثم على هذا الاصح قبيل (يبع الخا كم الأرض وما فيها) من بناء أو غراس (وتقسم بينهما) على ما يذكره بعد فصلاً للخصومة (والاصح) أنه يعرض

تستبع (قوله) أى حين التملك أى مع ملاحظة كونه مستحق الزوال (قوله) اجارة ويبع منه تعلم لا بد من عسوليس عنهما كالشفع (قول) المتن وكذا ان لم يبدلها أى لان المعير مقصر بترك التخيير ومقابل الاصح يقول قد انتهت العارية فلا بد من اجرة (قول) المتن والاصح انه يعرض عنهما الخ وذلك لان المستعير لا يقصر منه وأما المعير فاضرر عليه * فرع * شخص وصار غرساً بشجرة غيره فالتمرة لمالك الغصن ثم ان كان باذن المالك فينبغي أن يتخير بين التبعة بالاجرة أو القطع وغرامة ارش النقص فقط كالأعار رأس الجدار لبناء

(قوله) والاستغلال قال الرافعي ولا يربط بها شيئاً ولا يستند إليها والظاهر حمل الاستناد على ما فيه ضرر (قول) المتن وقيل الخ الظاهر انه جار ولأذن المعبر (قوله) السابقان في رهن الائم الخ أحكمهما يقوم المرهون وحده ثم مع الآخر والثاني يقوم المرهون وحده ثم الآخر وحده والظاهر ان هذا الثاني هو قول (٣٤٧) البغوي الآتي فيكون معنى قوله مشغولة ان صفة الشغل تلاخط في تقويم الارض

من غير ضم قيمة الغراس أو البناء إليها لكن قوله بعد وعلى ما فيها وحده قد ينازع في ذلك هذا ولكن الظاهر والله أعلم ان غرض الشارح من قوله قال المتولى الخ ان المتولى بجهل المسئلة على وجهين وان البغوي اقتصر على وجه (قوله) وعلى ما فيها قال في البيان واذا قومنا الغراس قومناه مستحق الآخذ (قوله) لانه انما أباح الخ أي وأيضا فكما لو أعار دابة لحل متاع الى مكان ثم رجع في أثناء الطريق فانه يحمله الى مأمن ولكن بأجرة (قوله) ما اذا لم يقصر من صورده أن يأكل الزرع الجراد ثم نبت ثانياً * فرع * أعار للزرع أو والغراس لم يزرع أو يغرس الامرة واحدة (قول) المتن والاصح الخ قال الاستنوي قضية كلامهم انه لا يجب عليه القلع الا بأمر المالك نعم لو لم يشعربه المالك فهو محل نظر * فرع * قلع صاحب النبات نباته لزمه تسوية الارض قاله الرافعي وقضيته انه لو أجبره المالك لا تلتزمه التسوية وذلك لانه عليه بالمباشرة بالاخيار (قول) المتن على المذهب قال الاستنوي انما عبر به لانه نص على تصديق الراكب دون الزارع فذهب الاكثر من الى حكاية قولين فيهما وبعضهم قرر انهم يفرق بينهما ويتخلص من الطريقتين ثلاثة أقوال أي قادم الشارح (قوله) ويستحق أجرة المثل أي دون المسمى وان

عنهما حتى يختار شيئا أي يختار المعبر ماله اختياره ويوافق المستعبر عليه لنقطع النزاع بينهما وفي الروضة كأصلها يختار بلا ألف أي المعبر ويأتي بعد اختياره ما سبق (وللمعبر) على هذا الاصح (دخولها والاتقاعها) والاستغلال بالبناء والشجر (ولا يدخلها المستعبر غير اذن لفرج ويجوز) دخوله (للسقي والاصلاح) للجدار (في الاصح) صيانة للملكة عن الضياع والثاني يعارض بانه يشغل بدخوله ملك غيره الى أن يصل ملكه (ولكل) منهما (بيع ملكه) للآخر ولثالث (وقيل ليس للمستعبر ببيع ثالث) لان ملكه له غير مستقر اذ للمعبر ملكه وأجيب بان هذا ليس مانعا من بيعه ثم المشتري من المعبر يتخير تخيره والمشتري من المستعبر ينزل منزلته فيختار المعبر كما سبق والمشتري فسح البيع ان جهل الحال * تنبيه * لو اتفق المعبر والمستعبر على بيع الارض بما فيها ثمن واحد جاز في الاصح للحاجة ثم كيف يوزع الثمن هنا وفيما اذا باعها الحاكم على وجه سبق قال المتولى هو على الوجهين فيها اذا غرس الزارع الارض المرهونة أي وهما السابقان في رهن الائم دون الولد وقال البغوي يوزع على الارض مشغولة بالغراس أو البناء وعلى ما فيها وحده فخصة الارض للمعبر وحصة ما فيها للمستعبر (والعارية المؤقتة) للبناء أو الغراس (كالمطلقة) فيما تقدم من الاحكام (وفي قوله القلع فيها مجانا اذا رجع) بعد المدة ويكون هذا فائدة التوقيت ومقابلته يقول فائدة طلب الاجرة وفي وجه ليس له الرجوع قبل مضي المدة (واذا أعار لزراعة ورجع قبل ادراك الزرع فالصحيح ان عليه الابقاء الى الحصاد) والثاني له أن يقطع ويغرم ارش النقص والثالث له تملكه بالقيمة كالغراس وفرق الاول بان للزرع امد ينتظر (و) الصحيح على الاول (انه الاجرة) من وقت الرجوع الى الحصاد لانه انما أباح المنفعة الى وقت الرجوع والثاني لا أجرة له لان منفعة الارض الى الحصاد كالستوفا بالزرع (فلوعين مدة ولم يدرك فيها لتقصيره بتأخير الزراعة قلع) المعبر الزرع (مجانا) وهذه الصورة كالستوفا مما قبلها فيدخل فيه ما اذا لم يقصر فان حكمه وحكم الاعارة المطلقة ما تقدم نعم لو كان الزرع مما يعتاد قطعه قبل ادراكه كلف المستعبر قطعه (ولو حمل السيل بذرا) لغيره (الى أرضه فنبت فهو) أي النبات (لصاحب البذر) بذال معجزة (والاصح انه يجبر على قلعها) لان المالك لم يأذن فيه والثاني لا يجبر لانه غير متعذر فهو كستعبر فنظر في النبات اهو شجر أم زرع ويكون الحكم على ما سبق (ولو ركب دابة وقال لما لكها أعرتني فقال آجرتكها) مدة كذا بكذا (أو اختلف مالك الارض وزارعها كذلك فالمصدق المالك على المذهب) نظرا الى انه انما يأذن في الاتقاع غالباً بمقابل فيحلف لكل منهما انه ما أعاره وانه آجره ويستحق أجرة المثل والقول الثاني المصدق الراكب والزارع لان الاصل براءة الذمة من الاجرة فيحلف كل منهما انه ما استأجر والمالك المصدق في الارض المالك وفي الدابة الراكب لانه تكثير الاعارة فيها بخلاف الارض وقطع بعضهم هذا (وكذا لو قال) الراكب أو الزارع (أعرتني فقال) المالك (بل غصبت مني) فالمصدق المالك على المذهب لان الاصل عدم اذنه فيحلف ويستحق أجرة المثل والقول الثاني المصدق الراكب والزارع لان الاصل براءة الذمة من الاجرة

حلف عليه هذا قضية كلام الرافعي أي لا بد من ذكر الاجرة ومع ذلك يستحق أجرة المثل وقال الامام ان قلنا يأخذ المسمى وجب الحلف على معين والا كفى الحلف على الاجرة

(قول) المتبوم التلف وجهه ذلك اننا لو ضمنا فيها الاقصى أو يوم القبض لادى ذلك الى تضمين الاجزاء المنسجمة بالاستعمال وقيل بالاقصى لانها
 وتلفت في تلك الحالة لا وجنا فتمتها وقيل يوم القبض كالقرض * (كتاب الغصب) * هو الاستيلاء الخ أى هذا تعريفه شرعا وأما لغة
 فهو أخذ الشيء ظلما مجاهرة فان كان من حرز سمي سرقة أو مكابرة في صحراء سمي محاربة أو جهارا واعتمد الهرب سمي اختلاسا وان جحد
 ما ائتمن عليه سمي خيانة (قول) المتن الغير اعترض بأن غير تلزم التكفير فلا يصح دخول ألعليها (٣٤٨) (قوله) كالكلب أى الذى

للصيد ونحوه أما العقور والغراب الابقع
 وبقية الفواسق فلا يد عليها ولا يجب
 ردّها (قول) المتن وقهره على الدار
 هذه العبارة تفيدك انه لا بد منها من
 قصد الاستيلاء وهو ظاهر وأشار اليه
 الشارح بقوله وسواء في الاولى الخ
 (قول) المتن ولودخل الخ قال القاضى
 لودفع الى عبد الغير شيئا ليوصله الى بيته
 أو استعمله في شغل كان غاصبا للعبد
 وقال البغوى لا يضمن الا اذا اعتقد
 طاعة الأمر كعبد المرأة مع زوجها
 انتهى وقول القاضى الى بيته كان الضمير
 عائدا الى بيت الدافع (قول) المتن بقصد
 الاستيلاء خرج ما لو قصد النظر اليها ليني
 مثلها مثلا وتلفت في هذه الحالة فلا
 ضمان بخلاف نظيره من المنقول (قول)
 المتن الآن يكون الخ أى فلا أثر لقصد
 الاستيلاء لان تحققه غير ممكن فقصد
 وسوسة وحديث نفس * فرع * لو انعكس
 الحال فاطهار الضمان ويحتمل خلافه
 * فرع * حيث لا غصب هنا فلا أجرة
 أيضا (قول) المتن وعلى الغاصب الرد
 أى ولو غرم عليه اضعاف قيمته * فرع *
 دفعه للمالك وشرط على الغاصب مؤنة
 النقل لم تلزمه قاله البغوى لانه ينقل ملك
 نفسه * فرع * لو غصب من مودع
 ومستأجر وممرتن ثم ردّها اليه برئ وفى
 الردالى المستعير وجهان ولو اتزاع من
 العبد ثياب ملبوسه ونحو ذلك من

والثالث الفرق بين الارض والذاتة كما تقدم وقطع به بعضهم (فان تلفت العين) قبل ردّها (فقد
 اتفقا على الضمان) لها المختلف جهته ومعلوم ان الغصوب يضمن بأقصى القيم من يوم القبض الى يوم
 التلف (لكن الاصح ان العارية تضمن بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم ولا يوم القبض) وهما مقابل
 الاصح (فان كان ما يدعيه المالك) بالغصب (أكثر) من قيمة يوم التلف (حلف للزيادة)
 انه يستحقها وياخذ ما عداها والمساوى بلايين

* (كتاب الغصب) *

(هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا) أى بغير حق وبه عبر في الروضة وعدل عن قول المحرر وغيره
 مال الغير لانه لا يدخل فيه ما يغصب وليس بمال كالكلب وجلد الميتة والسرجين
 والاختصاص بالحق كحق التجرو ويدخل ذلك في قوله حق قاله في الدقائق والروضة (فلوركب ذابة
 أو جلس على فراش فغاصب وان لم ينقل) ذلك قال في أصل الروضة سواء قصد الاستيلاء أم لا
 والرافعي حكى في عدم قصده وجهين كعدم النقل (ولو دخل داره وأزججه عنها) فخرج منها وفى الروضة
 كأصلها دخل بأهله على هيئة من يقصد السكنى (أو أزججه وقهره على الدار ولم يدخل فغاصب)
 وسواء فى الاولى قصد الاستيلاء أم لا لان وجوده يغنى عن قصده (وفى الثانية وجههواه) انه ليس
 بغاصب قاله الغزالي خلاف ما دل عليه كلام عامة الاصحاب وعبارة المحرر فلا شهرانه يصير غاصبا
 (ولو سكن بيتا) من الدار (ومنع المالك منه دون باقى الدار فغاصب للبيت فقط) أى دون باقى
 الدار (ولو دخل) الدار (بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصب) لها وان كان ضعيفا
 والمالك قويا (وان كان) المالك فيها (ولم يزججه) عنها (فغاصب لنصف الدار) لاستيلائه مع
 المالك عليها (الا أن يكون ضعيفا لا بعد مستوليا على صاحب الدار) فلا يكون غاصبا لشيء منها
 ولو دخلها لأعلى قصد الاستيلاء ولكن لينظر هل تصلح له أو ليتخذ منها المالك غاصبا لشيء منها (وعلى
 الغاصب الرد) للغصوب حديث أبى داود وغيره على اليد ما أخذت حتى تؤديه (فان تلف عنده)
 بأفة أو اتلاف (ضمنه) حيث يكون مالا وهو الغالب بما سبب أو غير المال كالكلب والسرجين
 لا يضمن (ولو ألتف مالا فى يد المالك ضمنه) هذه المسئلة والمسائل التى بعدها كروها استطرادا
 لما يضمن بغير الغصب بالمباشرة أو التسبب (ولو فتح رأس زق مطروح على الارض فخرج ما فيه
 بالفتح أو منصوب فسقط بالفتح وخرج ما فيه ضمن) لان الخروج المؤدى الى التلف ناشئ عن فعله
 (وان سقط بعارض ربح لم يضمن) لان الخروج ربح لا بفعله (ولو فتح قفصا عن طائر وهيجه فطار
 ضمن وان اقتصر على الفتح فالاظهر انه ان طار فى الحال ضمن وان وقف ثم طار فلا) يضمن والثانى
 يضمن مطلقا لان الفتح سبب الطيران والثالث لا يضمن مطلقا لان طائر اختيارا فى الطيران والاول
 يقول طيرانه بعد الوقوف يشعر باختياره فى هذه الحالة بخلاف التى قبلها والايدي المترتبة على يد

الآلات المدفوعة اليه من المالك برئ بالردالى العبد (قول) المتن استطرادا أى والا فهد كردك فى الجنائيات أشبهه (قول) الغاصب
 المتن وان اقتصر الخ فالواى المرأة اذا ارتضعت صغيرة متزوجة ان الامر يتعلق بالرضعة مطلقا ولا ينظر الى الارتضاع الذى هو فعل الصغيرة
 قال الغزالي الفرق بين المسألين غامض قال السبكي الفرق ان العام الذى الجاء عادى

(قول) المتن ثم ان علم الخ لو اختلفا في العلم بأن قال الغاصب قد قلت لك انه مغصوب وأنكر الآخذ صدق أو قال علت الغصب من غيرى صدق الآخذ قاله الماوردي وقال الاسنوي الوجه تصديق الآخذ مطلقا واعلم ان الاسنوي ذكر ذلك كله وفرضه في مسئلة الاكل وقد ظهر لي عدم الاختصاص تفقها فلما افترضت المسئلة فيها هو أعم من ذلك قال السبكي نقلا عن الماوردي لو وهب الغاصب ثم قال أعلمتك بالغصب وأنكر صدق الغاصب بخلاف ما لو قال علت من غيرى قال السبكي والمختار تصديق الموهوب له مطلقا قال في مسئلة الضيافة فلا يتجه غيره أيضا والله أعلم (قول) المتن فالتحرار على الغاصب أى لانه نائبه (قول) المتن وان حمله الخ قسم قوله مستقلا * (فصل تضمن نفس الرقيق الخ) * (قوله) بالغة ما بلغت خالفت الحنفية فقالوا ما لم ترد على دية الحر وخالف أحمد (٣٤٩) في رواية عنه فجعل كل متقوم يضمن بالمثل ويحتمل قوله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له في عبد

وكان له مال يبلغ قيمة العبد يقوم عليه رواه الشيخان وانما قدم المصنف الكلام في ضمان الأدعى لشرفه وضمن الاحرار يأتي في الجنايات (قوله) عاديه هي تأييد عادى معنى متعد ولو قال ضامته بدل عاديه لشمع نحو المستعير ولكن الباب معقود للبدع العادية (قول) المتن بما نقص أى بالاجماع (قول) المتن ان تلفت لات الساقط بالافه لا يجب فيه قصاص ولا كفارة ولا يضرب على العاقلة فسكران كالا موال (قول) المتن بما نقص من قيمته أى كالبهيمة بجامع الاموال (قول) المتن وعلى الجديد وجهه انه لو أشبه الحر في التكاليف وكثير من الاحكام كالحياب القصاص والفطرة والتحليف والحدود ووجوب السكامة في مثله (قوله) ولو قطعها غاصب مثله لوقطعت عند الغاصب فيجب ذلك على الغاصب (قول) المتن كما هو تراب الخ خص الشيخ هذه الامثلة لخلافها والجريان الخلاف في بعضها (قول) المتن بمنه أى لا بالتسمية ونظر ذلك بعدم جواز العمل بالاجتهاد مع وجود النص (قول) المتن تلف أو تلف زاد في المحتر تحت يد عادية قال الاسنوي لاجراج المستعير لانه يضمن بالقيمة مطلقا

الغاصب أيدي ضمان وان جهل صاحبها الغصب) وكانت أيدي أمانة (ثم ان علم) من ترتب يده على يد الغاصب الغصب (فكذا غاصب من غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده) وبطالب كالأول (وكذا ان جهل) الغصب (وكانت يده في أصلها يد ضمان كالعارية) يستقر عليه ضمان ما تلف عنده (وان كانت يد أمانة كوديعة فالقرار على الغاصب) فيما تلف عند المودع ونحوه (ومنى ألتف الآخذ من الغاصب مستقلا به) أى بالاتلاف (فالقرار عليه مطلقا) أى في يد الضمان ويد الامانة لقوة الاتلاف (وان حمله الغاصب عليه بأن قدم له طعاما مغصوبا ضيافة فأكاه فكذا) القرار على الاكل (في الاظهر) والثاني على الغاصب لانه غرأ لا كل (وعلى هذا) أى الاظهر (لو قدمه لما سكه فأكاه برئ الغاصب) وعلى الثاني لا يبرأ

* (فصل تضمن نفس الرقيق بقيمتيه) بالغة ما بلغت (ألتف) بالقتل (أو تلف تحت يد عادية) بتخفيف الباء (و) تضمن (البعاضه التي لا يتقدر ارشها من الحر) كالبكارة (بما نقص من قيمته) تلفت أو ألتفت (وكذا المقدرة) كاليد تضمن بما نقص من قيمته (ان تلفت) بأفه (وان ألتفت) بجناية (فكذا في القديم) تضمن بما نقص من قيمته (وعلى الجديد تنقدر من الرقيق فالقيمة فيه كالدية في الحر ففي يده نصف قيمته) ولو قطعها غاصب له لزما أكثر الامرين من نصف القيمة والارش وسأني في آخر كتاب الديات مسئلة الرقيق مع زيادة (و) يضمن (سائر الحيوان) أى باقية (بالقيمة) تلف أو ألتف ويضمن ما تلف أو ألتف من أجزائه بما نقص من قيمته (وغیره) أى الحيوان (مثلى ومتقوم والاصح ان المثل ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه كما هو تراب ونحاس) وحديد (وتبر) وسبيكة (ومسك) وغير (وكافور وقطن وعنب) ورطب وسائر الفواكه الرطبة (ودقيق) وجبوز وزبيب وتمر (لاغالية ومعجون) هما ما خرج بقيد جواز السلم وخرج بقيد الكيل أو الوزن ما يعد كالحيوان أو يذرع كالثياب والوجه الثاني سكت عن اتقييد بجواز السلم والثالث زاد على التقيد بجواز بيع بعضه ببعض فيخرج به بعض الامثلة من العنب وغيره (فيضمن المثل بمثل تلف أو ألتف فان تعدر) المثل بأن لا يوجد في ذلك البلد وحواليه (فالقيمة والاصح ان المتعبر أقصى قيمة) بالهاء (من وقت الغصب لي تعدر المثل) والثاني الى التلف والثالث الى المطالبة (ولو نقل المغصوب المثل الى بلد آخر فلما لك أن يكفه رده) الى بلده (وأن يطالبه بالقيمة في الحال) للصيولة (فاذارد ردها) واستردده (فان تلف في البلد المنقول اليه طالبه بالمثل في أى البلد يشاء) لانه كان له مطالبته برده العين فيهما

٨٨ ل الج كابينه في بابه قال وقد اعترضنا على المؤلف في د ك عادية أول الفصل فلو حده هناك وأتى به هنا كان أولى (قوله) بأن لا يوجد في ذلك البلد الخ أى كاتقطاع المسلم فيه (قوله) الى تعدر المثل لان وجود المثل كوجود عين المغصوب (قوله) والثاني الى التلب أى بناء على ان الواجب قيمة المغصوب لاقية المثل ووجه الثالث ان المثل لا يسقط بالا عوار بدليل ان له الصبر الى وجدانه (قوله) فلما لك هو من جملة ما تسأله عموم قوله أولا وعلى الغاصب الرد (قول) المتن وان يطالبه بالقيمة أحذا القيمة المذكورة لا يمنع من غرامة أجرة المغصوب بعد ذلك * فرع * لو كان المغصوب أم ولد وعقت رجوع الغاصب بالقيمة * فرع * لو أعطاه جارية عوضا عن هذه القيمة ففي جواز الوطء نظر (قول) المتن في الحال متعلق بقوله وان يطالبه (قوله) ردها لو زادت زيادة منفصلة فهي للمغصوب منه ويصور ذلك بأن يكون أخذ من القيمة عوضا (قول) المتن أى البلد ينشأ وكذا بينهما (قوله) فيهما بل لو عاد الى بلد الغصب ثم تلف كان الحكم كذلك

(قوله) والثاني له مطالبته بالمثل قياسا على ما لو تلفه في وقت الرخص فانه يلزمه وقت الفساح وغيره (٣٥٠) (قوله) وترد اقضى وجوب

الاجرة فيه وفيه اشكال على عدم الضمان عند التلف ولهذا نسب الامام الى المحققين ان الواجب التخليص فقط (قوله) وآلات الملاهي لو وجد الطنبور مثلا من غير وتر فهل يكسره توقف فيه ابن الرفعة * فائدة * قال الغزالي ولو كان بلا اشتغال بتفريغ الخمر يتعطل شغله فله الكسر قال وللولة كسر طربوها زجرا وتاديبا وليس ذلك للأحد (قول) المتن والفوات قال السبكي لك أن تقول الفوات موجود في التفويت وكان ينبغي الاقتصار على الفوات الا ان يقال هذا لا يمنع من التعليل به قال وهذا البحث يقع في نقص الثوب ونحوها بالاستعمال فتسقط له (قوله) أيضا والفوات خالف فيه أبو حنيفة رضي الله عنه (قوله) لأن السيد الخليل لذلك ان غصب الزوجة لا يسقط عن الزوج المهر بخلاف غصب العين المؤجرة وان التنازع في نكاحها يدعيان عليها ولا يدعى أحدهما على الآخر (قوله) وكذا منفعة بدن الحر الخ كذا في الباب التي على الحر ولو صغيرا جدا (قول) المتن وكذا لو نقص به قال الاستوى لأن كلامهم ما يجب ضمها عند الانفراد فكذا عند الاجتماع * (فصل ادعى الخ) *

(فان فقد المثل غرمه قيمة أكثر البليدين قيمة) لانه كان له مطالبته بالمثل فيه (ولو طفر بالغاصب في غير بلد التلف فالصحيح انه ان كان لا مونة لتقله كالتقديله مطالبته بالمثل والافلام مطالبته) له (بالمثل) ولا للغارم تكليفه قبول المثل لما في ذلك من الضرر (بل يغرمه قيمة بلد التلف) والثاني له مطالبته بالمثل مطلقا * فرع * اذا غرم القيمة ثم اجتمع في بلد التلف هل للمالك رد القيمة وطلب المثل وهل للآخر استرداد القيمة وبدل المثل فيه الوجهان فيما لو غرم القيمة افتقد المثل ثم وجدته هل له ولصاحبه ما ذكر أحكمهما الا (وأما المتقوم فيضمن) في الغصب (بأقصى قيمة من الغصب الى التلف وفي الاتلاف بلا غصب بقيمة يوم التلف فان جنى) على المأخوذ بلا غصب (وتلف بسراية فالواجب الاقصى أيضا) من الخيانة الى التلف فاذا جنى على بهيمة مأخوذة بسوم مثلا وقيمتها مائة ثم هلكت بالسراية وقيمة مثلها خمسون وجب عليه مائة (ولا تضمن الخمر) لمسلم ولا ذمي (ولا تراق على ذمي الا أن يظهر شر بها أو سعيها) فراق عليه في ذلك (وترد عليه) في غير ذلك (ان بقيت العين) لا قراره عليها (وكذا المحترمة اذا غصبت من مسلم) رد عليه لأن له امساكها لتبصر خدلا وهي التي عصرت بقصد الخلية أو بلا قصد الخمرية (والاصنام) والصلبان (وآلات الملاهي) كالطنبور وغيره (لا يجب في ابطالها شيء) لانها محرمة الاستعمال ولا حرمة لصنعها (والاصح انها لا تسكر الكسرا لقاخس بل تفصل لتعود كما قبل التأليف) لزوال الاسم بذلك والثاني تسكر وترض حتى تنتهي الى حد لا يمكن اتخاذ آلة محرمة منه لا الاولى ولا غيرها (فان عجز المنكر) على الاول (عن رعاية هذا الحد) أي التفصيل المذكور (لمنع صاحب المنكر) منه (أبطله كيف تيسر) ابطاله ولا يجوز احراقها لأن رضاها متمول ومن أحرقها فعليه قيمتها مكسورة الحد المشروع ومن جاوزه بغير الاحراق فعليه التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد المشروع وبين قيمتها منتهية الى الحد الذي أتى به قال في الروضة الرجل والمرأة والعبد والفساق والصبي المميز يشتركون في جواز الاقدام على ازالة هذا المنكر وسائر المنكرات ويشاب الصبي عليه كما يشاب البالغ وانما يجب ازالته على المكلف القادر (وتضمن منفعة الدار والعبد ونحوهما) بما يستأجر كالدابة (بالتفويت والفوات في يد عادية) بأن سكن الدار واستخدم العبد وركب الدابة أو لم يفعل ذلك وتضمن باجرة المثل (ولا تضمن منفعة البضع الانقبوت) بأن وطئ وتضمن بجهر المثل كسبأني ولا تضمن بفوات لان اليد لا تثبت عليها فيزوج السيد المغصوبة واليد في بضع المرأة لها (وكذا منفعة بدن الحر) لا تضمن الانقبوت (في الاصح) كان قهره على عمل والثاني تضمن بالفوات أيضا لانها تقومها في عقد الاجارة الفاسدة تشبهه منفعة المال والاوّل يقول الحر لا يدخل تحت اليد فنفعته تقوت تحت يده (واذا نقص المغصوب بغیر استعمال) كسقوط يد العبد بآفة (وجب الارش مع الاجرة) للنقص والفوات وهي أجرة مثله سليما قبل النقص ومعها بعده (وكذا لو نقص به) أي بالاستعمال (بأن بلى الثوب) باللبس يجب الارش مع الاجرة (في الاصح) والثاني لا بل يجب أكثر الامر من من الاجرة والارش لأن النقص نشأ من الاستعمال وقد قوبل بالاجرة فلا يجب له ضمان آخر ودفع بأن الاجرة في مقابلة الفوات لا الاستعمال

* (فصل) اذا ادعى * الغاصب (تلفه) أي المغصوب (وأنكر المالك) ذلك (صدق الغاصب بيمينه على الصحيح) لانه قد يكون صادقا ويعجز عن البينة فلزم نصدقه لتخلد الحبس عليه والثاني يصدق المالك بيمينه لأن الاصل بقاؤه (فاذا حلف) أي الغاصب (غرمه المالك في الاصح) بدل المغصوب

(قوله) لبقاء عينه يؤخذ منه انه لو عاد وصدقه غرمه قطعاً وهو كذلك قال الاستوى ولو فترعنا على هذا الوجه فينبغي في المتقوم ان يأخذ المالك القيمة وان لم يعد الى التصديق لانه يستحقها ما بدلا عن التلّف واما الحيلولة (قوله) أيضاً لبقاء عينه أى والحيلولة انما توجب القيمة قطعاً لا المثل في المثل والقيمة في المتقوم كذا قاله السبكي وهو يرشد الى وجوب القيمة للحيلولة على هذا (قوله) صدق الغاصب أى لانه رد العين والاصل كونها على هذه الصفة المردودة (٣٥١) عليها بخلاف ما تولفت (قوله) وهو نصف الثوب راجع لقول المتن التالف (قول)

المتن غصباً الاحسن غاصباً له (قوله) وفي الثانية أى بشقها وجه قال في زوائد الروضة هو الاقوى بعد أن قال ان الأكثرين على الاول وعليه العمل وهذا الوجه الثاني قاسه الرافعي على ما لو أتلّف أحدهما فردة وأتلّف الآخر الاخرى يعني معاً * فائدة * اتفقوا على انه لا يقطع اذا لم تبلغ قيمة أحدهما نصاً باوان ضمناه مذكراً * تنبيه * ما ذكرته عن الروضة والرافعي قالا في الثانية والثالثة ولا ينافيه كلام الشارح لانه أراد بالثانية الاتلاف لاحدهما ما في يد الغاصب أو في يد المالك فهى واحدة ولها شقان (قول) المتن فكالف قال السبكي هذا القول مشكل يكاد يعبر على أصل الشافعي رضى الله عنه واختار الرابع (قول) المتن وفي قول يردّه أى كفى التعيب الذى يسرى الى الهلاك (قول) المتن بالاقل جزم هنا بذلك ولنا في جانيته اذا كان في يد المالك قول انه يفديه بالارش بالغامبلغ وعلل بأنه قد منع بيعه باختيار الفداء ولو سلم المبيع لم يبا طهر راغب وهذا المعنى مفقود في الغاصب فلذا اقتصر على الجزم بهذا قلت هذه طريقة المتولى وغيره أجرى الخلاف نظراً الى ان الغصب منع من جعل ذلك على المالك فكان الغاصب منع منه * فائدة * من عيوب المبيع جنائيات الخطأ اذا

من مثله أو قيمته والثاني لا يغرمه بدله لبقاء عينه في زعمه أجاب الاول بأنه معجز عن الوصول اليها بين الغاصب (ولو اختلفا في قيمته) بعد اتفقا فهما على تلفه (أو) اختلفا (في الثياب التي على العبد المغصوب أو في عيب خلق) به بعد تلفه كان قيل كان أمعى أو أعرج خلقه (صدق الغاصب بينه) في المسائل الثلاث لان الاصل براءته من الزيادة في الاولى وعدم السلامة من الخلق في الثالثة وثبت يده في الثانية على العبد وما عليه (و) في الاختلاف (في عيب حادث) بعد تلفه كان قيل كان أقطع أو سارقاً (يصدق المالك بينه في الاصح) لان الاصل السلامة من ذلك والثاني يصدق الغاصب بينه لان الاصل براءته من الزيادة وفي الروضة وأصلها حكاية الخلاف قولين وانه لو رد المغصوب وبه عيب وقال غصبته هكذا وقال المالك حدثت عندك صدق الغاصب قاله المتولى زاد في الروضة وابن الصباغ (ولو ردّه) أى المغصوب (ناقص القيمة لم يلزمه شيء) لبقاءه بحاله (ولو غصب ثوباً قيمته عشرة فصارت بالرخص درهماً ثم لبسه فابلاه فصارت نصف درهم فردّه لزمه خمسة وهى قسط التالف من أقصى القيم) وهو نصف الثوب (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (ولو غصب خفين) أى فردى خف (قيمتهما عشرة قتلف أحدهما ورد الآخر وقيمتهم درهمان أو أتلّف أحدهما في يده (غصباً) له فأتلّف عطف على غصب (أو) أتلّفه (في يده ماله) والقيمة لهما وللباقي ما ذكر (لزمه ثمانية في الاصح والله أعلم) وهى قيمة ما تلّف أو أتلّفه وارش التفريق الحاصل بذلك والثاني يلزمه درهمان قيمة ما تلّف أو أتلّفه وفي الثانية وجه ثالث انه يلزمه خمسة قيمة كل منهما منضمماً الى الآخر واقصر الرافعي في الاولى على الاول وزاد في الروضة فيها الثاني وزيد عليها ما فيها الثالث عن التهمة وعبر في الثانية في شق الغصب بالتلف ويقاس به الاتلاف في الاولى (ولو حدث) في المغصوب (نقص يسرى الى التلّف بان جعل الخطئة هريسة) والسمن والدقيق عصيدة (فكالتالف) لا شرافه على التلف فيضمن بدله من مثل أو قيمة (وفي قول يردّه مع ارش النقص) وفي ثالث يتخير بين الامرين وفي رابع يتخير المالك بينهما قال في الشرح الصغير وهو حسن وما لا يسرى الى التلف يجب ارشه وقد تقدم (ولو جنى المغصوب قتل على رقبته مال لزم الغاصب تخليصه) لحصول الجناية في يده (بالاقل من قيمته والمال) الذى وجب بالجناية (فان تلف في يده غرمه المالك) أقصى قيمة (وليجنى عليه تغريمه) ان لم يكن غرمه (وان يتعلق بما أخذه المالك) لانه بدل الرقبة (ثم يرجع المالك) بما أخذه منه (على الغاصب) لانه أخذ بجناية في يده وقبل الاخذ منه لا يرجع كما قاله الامام لاحتمال أن يبرئ الجنى عليه الغاصب فيستقر للمالك ما أخذه (ولو رد العبد الى المالك فيبيع في الجناية رجوع المالك بما أخذه) منه (الجنى عليه على الغاصب) لما تقدم (ولو غصب أرضاً فنقل ترابها) بالكشط (أجبره المالك على رده) ان بقي (أو رد مثله) ان تلف (واعادة الارض)

كثرت وكذا العهد اذا لم يتب وحينئذ فيضمن الغاصب ارش هذا العيب أيضاً (قوله) ان لم يكن غرم له أى ان لم يكن قد وقع منه تخليصه قبل تلفه فضمير له للجنى عليه ولا يصح عوده الى المالك لما يلزمه عليه من فساد عبارة المنهاج وان أردت ايضاح ذلك فراجع الاستوى وغيره من كتب المذهب والظاهر ان الحكم كذلك لو كانت العين باقية ولكن كان الغاصب سلمها للمالك (قوله) وقبل الاخذ منه الخ هذا الحكم يستفاد من تعبير المستف بثم (قوله) لما تقدم عبارة الاستوى لان سبب البيع وهو الجناية مضمون

(قول) المتن وإن لم يطالبه قال الاسنوي بل ولو منعه (قول) المتن هلله الرافي بأنه تصرف في المكان والتراب بفراذن مالكة تبيعه ولو خالف وردت كلفه المالك النقل (قوله) ان لم يمنعه أى خصاله المنع لارده فيها جزا لان الفرض انتفاء الغرض (قوله) ولا يجبر الخ نظير ذلك خصاء العبد اذا زادت به قيمته (قوله) بزيادة قيمته الضمير فيه راجع لقول المتن رده (قول) المتن نقص هزال أشار بهذا (٣٥٢) الى أن السمن المفرط الذى

لا يحصل بزواله نقص غير مضمون نعم لو سمنت عند الغاصب بهذا السمن ردها ولا شئ عليه قاله ابن الرفعة لانه لا يعد نقصا (قول) المتن وان تذ كراخ أى وكذا تعلمها (قول) المتن ولو غصب الخ مثله في الحكم وجريان الخلاف ما لو فرخ البيض ونبت البذر واعلم ان الخفية يقولون اذا تصرف الغاصب بما يبطل اسم الاول ملكه نحو طحين الخنطة وخبز الدقيق وأصحابنا يذكرون ذلك أشد انكار (قوله) والاصح انه للمالك هذا يشكل على ترجيح السبكي ان الهريسة للغاصب فيما سلف ويمكن الجواب عنه (قوله) لانها فرع الخ اما يصح في الخمرة المحترمة (قوله) بخلاف الخمر انما يصح في غير المحترمة

* (فصل زيادة المغصوب الخ) * (قول) المتن وللمالك تكليفه أى وان لم يكن له غرض (قول) المتن وارث النقص جعله الاسنوي منصوبا عطفًا على الرد (قول) المتن كاف القطع لحديث ليس لعرق ظالم حق (قول) المتن أجبر عليه في الاصح وان لم على ذلك الخسارة والضياح * فرع * لغاصب قلعه قهرا وان نقص الثوب ولو تراضيا على الابقاء فهما شريكان (قوله) قال يضيع وقال أيضا الغراس يضر في المستقبل بمقتضى انتشار عروقه وأغصانه بخلاف هذا (قول) المتن فلا شئ قال السبكي به تعلم ان حكم الاجحاب بأن الصبغ عيب انما هو عند زيادة القيمة

كما كانت قبل النقل من انبساط أو غيره (وللناقل الردوان لم يطالبه المالك ان كان له فيه غرض) كان دخل الارض نقص يرتفع بالرد أو نقله الى مكان وأراد تقريره منه (والا) أى وان لم يكن له في الرد غرض (فلا يرد بلا اذن في الاصح) والثاني له رده بلا اذن ان لم يمنعه المالك (ويقاس بما ذكرنا حفر البئر وطحها) فعليه الطم بترابها ان بقي وبمثل ان تلف بطلب المالك وله ذلك وان لم يطالبه المالك ليدفع عن نفسه الضمان بالسقوط فيها الا أن يمنعه منه ولا غرض له فيه غير دفع الضمان فان كان له غرض غيره فله الطم في الاصح (واذا اعاد الارض كما كانت ولم يبق نقص فلا ارش لسكن عليه أجرة المثل لمدة الاعادة) من الرد والطم وغيرهما وان كانتا بايجاب ومعلوم أنه يلزمه أجرة ما قبلها (وان بقي نقص وجب ارشه معها) أى مع الاجرة (ولو غصب زينا وحيوه وأغلاه فنقصت عنه دون قيمته رده ولزمه مثل المذهب) منه (في الاصح) ولا يجبر نقصه بزيادة قيمته والثاني قال يجبر بها لحصولها بسبب واحد (وان نقصت القيمة فقط لزمه الارش وان نقصت اعرم المذهب ورد الباقي مع ارشه ان كان نقص القيمة أكثر) من نقص العين كما اذا كان صاعا يساوى درهمين فارجع بالاغلاء الى نصف صاع يساوى أقل من نصف درهم فان لم يكن نقص القيمة أكثر فلا ارش وان لم ينقص واحد منهما فلا شئ غير الرد (والاصح ان السمن لا يجبر نقص هزال قبله) فيما اذا غصب بقرة مثلا سميت فهزلت ثم سمنت عنده لان السمن الثاني غير الاول وقائل الثاني يقيم مقامه (و) الاصح (أن تذ كرسعة نسها يجبر النسيان) لها لانه لا يعد متجددا عرفا والثاني يقول هو متجدد كالسمن والمعنى ان النسيان والتذ كرسعة للغاصب (وتعلم صنعة) عنده (لا يجبر نسيان أخرى) عنده (قطعا) وان كانت أرفع من الاولى (ولو غصب عصيرا فخرم ثم تحلل) عنده (فالاصح ان الخلل للمالك) لانه عين ماله (وعلى الغاصب الارش ان كان الخلل أنقص قيمة من العصير لحصوله في يده فان لم ينقص عن قيمته فلا شئ عليه غير الرد والثاني يلزمه مثل العصير لانه بالخرم كالتلف والخلل قبل للغاصب والاصح انه للمالك لانه فرع ملكه (ولو غصب خمرًا فقتلت) عنده (أو جلد ميتة فدبغه فالاصح ان الخلل والجلد للغاصب منه) لانها فرع ما اخص به فيض منها الغاصب ان تلفا في يده والثاني هما للغاصب لحصول المالية عنده والثالث الخلل للمغصوب منه والجلد للغاصب لانه صار مالا بفعله والرابع عكسه لان الجلد يجوز للمغصوب منه امساكه بخلاف الخمر

* (فصل زيادة المغصوب ان كانت أثر محض كقصارة) * لشوب وطحن الخنطة وغير ذلك (فلا شئ للغاصب بسببها) لتعديبها (وللمالك تكليفه رده كما كان اذ أمكن) كان صاغ النقرة حليا أو ضرب النحاس اناء (و) له (ارش النقص) ان نقصت قيمته بالزيادة عما كانت عليه قبلها فيما لا يمكن رده أو نقص عما كان فيما يمكن رده وورده (وان كانت عينا كبناء وغراس كاف القطع) لها من الارض واعادتها كما كانت وارث نقصها ان كان مع أجرة انشئ (وان صبغ) الغاصب (الثوب بصبغه) الحاصل به فيه عين مال (وأمكن فصله) منه (أجبر عليه في الاصح) كما في قلع الغراس والثاني قال يضيع بفصله بخلاف الغراس (وان لم يمكن) فصله (فان لم ترد قيمته) أى الثوب بالصبغ (فلا شئ للغاصب فيه وان نقصت لزمه الارش) لحصول النقص بفعله (وان زادت) بالصبغ (اشتركا

(قول) المثني وأمكن التمييز لو أمكن التمييز للبعض كلف به أيضا (قول) المتن فالذهب أنه كالتالف لو خلط الزيت بالشيرج مثلا فهو تالف لمطلان خاصته وقبل يأتي فيه القول بأنه يكون شرى كما لو خلط بالجنس واعلم أن السبكي رحمه الله اترض القول بجعله هالكا واستسكه وقال كيف يكون التعدي سببا للملك وساق (٣٥٣) أحاديث جمعة واختاران ذلك شركا بينهما كالتوب المصوب قال وفتح هذا الباب فيه تسليط الظلمة

(فيه) أى التوب بالنسبة فإذا كانت قيمته قبل الصبح عشرة وبعده خمسة عشر فلصاحبها الثلاثون وللغاصب الثلث وإن كانت قيمة صبغه قبل استعماله عشرة وإن صبغه تمويهاً فلا شيء له (ولو خلط المصنوع بغيره وأمكن التمييز) كخضرة يضاف بحمراء أو بشعير (لزمه) التمييز (وإن شق) عليه (فإن تعذر) كان خلط الزيت بالزيت (فالمذهب أنه كالتلف) خلطه بمثله أو أوجد أو أورد (فله) أى للمصنوع منه (تفريجه) أى الغاصب (وللغاصب أن يعطيه من غير الخلوط) ومن الخلوط بالمثل أو الأجود دون الأردأ الآن يرضى به فلا يرش له والطريق الثانى قولان أحدهما هذا والثانى يشتركان فى الخلوط وللمصنوع منه قدر حقه من الخلوط وقيل إن خلطه بمثله اشتركا والاف كالتلف هذا ما فى أصل الروضة وفى الشرح ترجع طريق القولين (ولو غصب خشبة وبني عليها أخرجت) وردت إلى مالكها أى يلزمه ذلك وإرش نقصانها إنقصت مع أجره المثل فإن غففت بحيث لو أخرجت لم يكن لها قيمة فهى كالتالفة (ولو أدرجها فى سفينة فكذلك) أى يلزمه إخراجها وردتها إلى مالكها وإرش نقصانها مع أجره المثل (الأن يخاف) من إخراجها (تلف نفس أو مال معصومين) بأن كانت أسفل السفينة وهى فى لجة البحر فيصير المالك إلى أن تصل الشط ويأخذ القيمة للحيولة ومن غير المستثنى أن تكون السفينة على الأرض أو مرساة على الشط أو تكون الخشبة فى أعلاها أو لا يخاف تلف ما ذكر وخرج بالمعصومين نفس الحربى وماله (ولو وطئ) الغاصب الأمة (المغصوبة علماً بالتحريم) لو طئها (حد) عليه لأنه زنا (وإن جهل) بتحريمه كأن قرب عهده بالاسلام (فلا حد) عليه (وفى الحالين يجب المهر إلا أن تطاوعه) فى الوطء (فلا يجب على الصحيح) كالزانية والثانى قال هو ليس يدها فلا يسقط طواعتها (وعليها الحد إن علمت) حرمة الوطء فإن جهلها فلا حد ولو كانت بكر فاعليه مهر بكر أو أرش البكارة مع مهر ثيب وجهان أحدهما الثانى (ووطء المشتري من الغاصب كوطئه فى الحد والمهر) فإن علم حرمة الوطء حد وإن جهلها يجهل كونها مغصوبة مثلاً فلا حد وعليه المهر إلا أن تطاوعه وإرش البكارة (فإن غرمه) أى المهر (لم يرجع به على الغاصب فى الأظهر) لأنه مقابل فعله والثانى يرجع به عليه فى حالة الجهل بكونها مغصوبة لأنه غره بالبيع والخلاف جار فى إرش البكارة فلا يرجع به فى الأظهر (وإن أحبل) الغاصب أو المشتري منه (علماً بالتحريم) للوطء (فالولد رقيق) للسيد (غير نسيب) لأنه من زنا (وإن جهل) التحريم (فترسيب) للشبهة بالجهل (وعليه قيمته يوم الانفصال) حياً للسيد (ويرجع بها المشتري على الغاصب) لأنه غره بالبيع له وإن انفصل ميتاً بغير جناية فلا قيمة عليه أو بجناية فعلى الجاني ضمانه وللمالك تضمين الغاصب ويقاس به المشتري منه ويقال مثل ذلك فى الرقيق المنفصل ميتاً بجناية وفى ضمان الغاصب له بغير جناية وجهان أحدهما نعم لثبوت البدعية تبعاً لأمته ويقاس به المشتري منه ويضمنه بقيمته يوم انفصاله لو كان حياً ويضمنه الجاني بعشر قيمة أمته وضمان الحر على الجاني بالعقرة عبداً أو أمة وتضمن المالك فى الجناية عليه للغاصب بعشر قيمة أمته ويقاس به المشتري منه وسيمأتى فى باب الجنائيات أن العقرة تحملها العاقلة وكذا بدل

(قول) المثل لم يرجع لأن المبيع بعد القبض من ضمان المشتري (قول) المثل في الظاهر على ابن سريج مقابله بأن ضمان العقد يوجب ضمان الجملة ولا يوجب ضمان الأجزاء على الانفرد واختيج بأن المبيع لو تعيب قبل القبض (٣٥٤) فليس للمشتري استرداد ما يقابله بل إما

أن يرضى به مبيعاً أو يفسخ ولو تلف استرد كل الثمن هذا غاية ما أمكن في التوجيه والاحكام مشكل ادك بـ يرجع بـ بدل الأجزاء دون النفس * فرع * لو تعيب بفعل المشتري لم يرجع قطعا (قول) المثل ما تلف يجوز أن يجعل شاملا للثمرة والكسب والساج ولا يخص بالمنفعة خلافا للشارح في اقتضاره عليها (قوله) وبارش نقص بسائه هل يرجع أيضا بالاتفاق على العبد الصحيح لا رجوع * فرع * زوج الغاصب الأمانة عند الزوج وغرم له الرجوع على الغاصب (قول) المثل وكل ما لم * فائدة * كل ما كان نظراً فليس موصولة ولا انفصولة كما في لفظ المصنف هنا (قوله) في الضابط المذكور الخ أي لا في الاستدراك

* (كتاب الشفعة) *

محلهما في الأصل أن يكون عقار بين اثنين مثلاً يبيع أحدهما نصيبه منه لغيره بشرط يكتفئ لشر يكتفئ حق تلك المبيع فلهما الثمن أو قيمته كما سيأتي حق التملك فيما ذكره هو سمي الشفعة شرها (لا تثبت في منقول بل) تثبت (في أرض وما فيها من بناء وشجر تبعاً) لها (وكذا ثمر لم يؤبر) تثبت فيه تبعاً للأرض (في الأصح) كشجره والثاني بقيسه على المؤبر فإنه إذا بيع مع الشجر والأرض لا تثبت فيه الشفعة بل يأخذ الشفع الأرض والشجر بحصتهما من الثمن روى مسلم عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط الأول المنزل والثاني البستان ولا شفعة في بناء أو غراس أو فرد بالبيع لا تنفأ التبعية (فلا شفعة في حجرة بنيت على سقف غير مشترك) بأن اختص به أحد الشر يكتفئ فيها أو غيرها إذا أرض لها (وكذا مشترك في الأصح) لما ذكر والثاني يجعله كالأرض (وكل ما لم يقسم بطلت منفعة المقصودة كحمام ورحى) أي طاحونة صغيرين (لا شفعة فيه في الأصح) هو مبنى على أن علة ثبوت الشفعة في التقسيم دفع ضرر مؤنة القسمة أي أجرة القاسم والحاجة إلى أفراد الحصص الصائرة له بالمراق كالمصعد والمنور والبالوعة وشوها والثاني مبنى على أن العلة دفع ضرر الشركة فيما يدوم وكل من الضرر ينحصر في أصل البيع ومن حق الراغب فيه من الشر يكتفئ أن يخلص صاحبه منهما بالبيع له فإذا باع لغيره سلطه الشرع على أخذه منه (ولا شفعة للشر يكتفئ) بخلاف الجار روى البخاري عن جابر قال انما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم (ولو باع دار وله شريك في عمرها) التابع لها بأن كان بدرب غير نافذ (فلا شفعة له فيها) لا تنفأ الشركة فيها (والصحيح ثبوتها في الممران كان للمشتري طريق آخر إلى الدار أو أمكن فتح باب لها) إلى شارع والآخر أي وان لم يمكن ذلك (فلا) تثبت فيه حذر من الأضرار بالمشتري والثاني تثبت فيه والمشتري هو المضر بنفسه بشرائه هذه الدار والثالث للشر يكتفئ الأخذ

ان يرضى به مبيعاً أو يفسخ ولو تلف استرد كل الثمن هذا غاية ما أمكن في التوجيه والاحكام مشكل ادك بـ يرجع بـ بدل الأجزاء دون النفس * فرع * لو تعيب بفعل المشتري لم يرجع قطعا (قول) المثل ما تلف يجوز أن يجعل شاملا للثمرة والكسب والساج ولا يخص بالمنفعة خلافا للشارح في اقتضاره عليها (قوله) وبارش نقص بسائه هل يرجع أيضا بالاتفاق على العبد الصحيح لا رجوع * فرع * زوج الغاصب الأمانة عند الزوج وغرم له الرجوع على الغاصب (قول) المثل وكل ما لم * فائدة * كل ما كان نظراً فليس موصولة ولا انفصولة كما في لفظ المصنف هنا (قوله) في الضابط المذكور الخ أي لا في الاستدراك

* (كتاب الشفعة) *

(قول) المثل في منقول خالف مالك فأثبتها فيه تبعاً لغيره إذا بيع معه (قول) المثل لم يؤبر أي حدث بعد الشراء وقبل الأخذ ولو كان عليها وقت الشراء غير مؤبر تثبت فيه الشفعة وان عرض فأبهره قبل الأخذ (قوله) لشجر أي بجميع الدخول في البيع * تنبيه * هذا الحكم ثابت ولو حدثت الثمرة المذكورة بعد البيع وقبل الأخذ ولو كان البعل يجوز مراراً فالجزة الظاهرة كالثمرة المؤبرة والأصول كالشجر (قول) المثل وكذا مشترك * فرع * لو كان السفلى مشتركاً وأغلاه لأنسان فقط فباع العلوم حصته من السفلى ثبتت الشفعة في حصته من السفلى خاصة والله أعلم (قوله) قبل البيع أي

على تقدير القسمة بالنسبة للضرر الأول (قوله) في كل ما لم يقسم أفهم عدمها في المقسوم وهو المجاور (قول) المثل ولو باع الخ بالشفعة مثل ذلك في الخلاف والتصحيح الشركة في بئر المرزعة دونها وفي مسيل الماء للأرض دونها وفي حن الخان دون يئوته

(قوله) في الخلاف أي لافي الترجيح أيضا (قول) المتن في المبيع قال الاسنوي هو بالمع قبل الباء وهو أحسن من التعبير بالمبيع لانه يشمل شرط الخيار في الثمن المعين وذلك (٣٥٥) مانع من الاخذ مطلقا (قوله) أم موقوف بحث الاسنوي ان الاخذ في هذه الحالة

لوصدر يوقف أيضا وقف بين (قوله)
ينظر الخ زاد الاسنوي والاخذ يؤدي الى
لزم العقد وثباته على المشتري
* تنبيه * ثبوت الاخذ في هذه المسئلة
وارد على قول المتن لازما (قول) المتن
حكم كما يحل المراد ان كل واحد منها
بخصوصه لا يشترط فلا ينافي اعتبار
أحدهما أو ما يستلزمه فيما يأتي كذا
قاله الاسنوي والسبكي ~~لكن~~ قول
الشارح بل يوجد الخ يدل على ثبوت
الغايرة بين ما هنا وما يأتي فليست مل (قول)
المتن واما رضا المشتري الخ لو أبرأه من
الثمن فهل يكون ذلك صحيحا لان ابراء
يقضي الرضا فيكون بمنزلة قال ابن
الرفعة فيه احتمالا ان أقواهما نعم أقول
فيه بحث لان الرضا من غير لفظ لا يفيد
والدال عليه هنا لفظ ابراء به يحصل
الملك والبراء معامع ان صحة ابراء
توقف على سبق الملك وقد يجب بان
المراد ان البراء تقوم مقام الرضا لانها
صحيحة في نفسها (قول) المتن بالشفعة
أنها بثبوت حق الشفعة لا بالملك قاله ابن
الرفعة والامام والغزالي قال الاسنوي
وهو مقتضى كلام الرافي والنووي أقول
هو في الحقيقة ايضا ككلام الاصحاب
وافصح عن مرادهم لان مسمى الشفعة
حق التملك كما صرح به الشارح وغيره
فيصير معنى قول الاصحاب أو القضاء

بالشفعة ان مكن المشتري من المرور جمع بين الحقين وألحق الشيخ أبو محمد بعدم الامكان في الخلاف
ما اذا كان في اتخاذ الممر حادث عسر أو مؤنة لها وقع ويؤخذ من ذلك وجه بعدم الثبوت في الشق
الاول هو مقابل الصحيح فيه المعبر به في أصل الروضة أيضا ووجه بأن في الثبوت ضرر للمشتري والصحيح
يقول ينتفي بمشروط وحيث قيل بالثبوت فيعتبر كون الممر قابلا لتسعة على الاصح السابق أما الدرب
النفاذ فيعتبر مملوك فلا شفعة في ممر الدار المبيعة منه قطعاً وانما ثبت (الشفعة) فيما ملك بمعاوضة ملكا
لازماً متاخراً عن ملك الشفع كبيع ومهر وعوض وخلع و صلح دم ونجوم وأجرة ورأس مال سلم) فلا
شفعة فيما ملك بغير معاوضة كالارث والوصية والهبة بلا ثواب وسياق ما احتزر عنه باللازم وما بعده
وقوله و صلح دم هو في الجناية عمد اهان كانت خطأ فالواجب فيها الابل ولا يصح الصلح عنها لجهالة صفاتها
وقوله ونجوم عطف على دم يعني والصلح عن نجوم الكتابة على الوجه المرجوح بجمته (ولو شرط في
المبيع الخيار لهما) أي للتبايعين (او للبائع) وحده (لم يؤخذ بالشفعة حتى يتقطع الخيار) سواء قلنا
الملك في زمنه للبائع أم للمشتري أم موقوف (وان شرط للمشتري وحده فلا ظهرانه يؤخذ) بالشفعة (ان
قلنا الملك) في زمن الخيار (للمشتري) نظر الى انه آيل الى اللزوم والثاني ينظر الى انه غير لازم الآن والا
أي وان قلنا الملك في زمن الخيار للبائع أم موقوف (فلا) يؤخذ بالشفعة لاحد لم تحقق زوال الملك
وقيل يؤخذ لا تقطع سلطنة البائع بلزوم العقد من جهته (ولو وجد المشتري بالشفع عبدا وأراد
ردّه بالعيب وأراد الشفع أخذه ويرضى بالعيب فلا ظهر اجابة الشفع) حتى لا يبطل حقه من
الشفعة والثاني اجابة المشتري وانما يأخذ الشفع اذا استقر العقد وسلم عن الرد (ولو اشترى اثنان
دارا أو بعضها فلا شفعة لاحدهما على الآخر) لحصول الملك لهما في وقت واحد (ولو كان
للمشتري شرك) بكسر الشين أي نصيب (في الارض) كان كانت بين ثلاثة بن ثلاثة اثنان فباع أحدهم
نصيبه لاحد صاحبه (فلا يصح ان الشريك لا يأخذ كل المبيع بل) يأخذ (حصته) وهي فيما
ذكر السدس والثاني يأخذ كل المبيع ولا حق فيه للمشتري لان الشفعة تستحق على المشتري فلا يستحقها
على نفسه والاول قال لا شفعة في حصة المشتري فلكه مستقر عليها بالشراء (ولا يشترط في التملك
بالشفعة حكمها كالم ولا احضار الثمن ولا حضور المشتري) ولا رضاه بل يوجد التملك بهامع كل محاذ
ومع غيره كما سيأتي (ويشترط لفظ من الشفع كتملكت أو أخذت بالشفعة) وأن يعلم الثمن
(ويشترط مع ذلك انما تسليم العوض الى المشتري فاذا سلمه أو أزمه القاضي التسليم) ان امتنع منه
أو قبض القاضي عنه كما زاده في الروضة (ملك الشفع الشفع واما رضا المشتري بكون العوض
في ذمته) أي الشفع (واما قضاء القاضي له بالشفعة اذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فيها وطلبه
(فملك به) أي بالقضاء (في الاصح) والثاني لا يملك به حتى يقبض العوض أو يرضى المشتري
تأخيره (ولا يملك شفعاً لم يره الشفع على المذهب) وليس للمشتري منعه من الرؤية وفي قول بملكه
قبل الرؤية بناء على صحة بيع الغائب وله الخيار عند الرؤية والطريق الثاني القطع بالاول لان الاخذ
بالشفعة قهري لا يناسبه اثبات الخيار فيه
* (فصل ان اشترى بمثل) * كنفد وحب (أخذه الشفع بمثله أو بمتقوم) كتب وعبد (فبقيته

بالشفعة القضاء بحق التملك ووجهه من حيث المعنى ما قاله هؤلاء الأئمة ان القضاء انما يكون بشئ سابق والسابق حق التملك لا التملك فانه
لا يحصل بمجرد اللفظ والله أعلم * (فصل ان اشترى الخ) *

(قول) المتن يوم البيع أي لانه وقت استحقاق الشفعة كذا علمه الرافعي وهو في الحقيقة يلائم الوجه الثاني لان الشفعة لا تثبت الا بعد انقضاء الخيار
ورأيت بعضهم عليه بأنه وقت سبب الشفعة (قول) المتن وقيل يوم استقراره أي قياسا على قدر الثمن ولو وجدته في غير بلد العقد فهل يتلك به ويجبر
المشتري على قبوله أو بالقيمة أو يأخذ بالمثل ولا يجبر عليه بل يدفع القيمة للسبب أو يكون ذلك عذرا في تأخيرها الى بلدا العقد احتمالات لابن الرقبة
(قول) المتن مخبر هل يجب تنبيه المشتري على انه طالب وجهان قال الرافعي الاشبه بكلام الاصحاب عدم الوجوب وانعكس ذلك على النووي
فصح في أصل الروضة الوجوب قاله الاسنوي * فرع * لو كان الثمن منجما فحكمه كالقولج (٣٥٦) حتى اذا حل القسط الاول حبرين دفع

يوم البيع وقيل يوم استقراره (بانتقاع الخيار) والمراد باليوم الوقت وما يصدق به المثل أو المتقوم
أن يكون مسلما فيه بالشفقة أو مصالحا عنه بالشفقة أو بنجوم كانه معوضا عنها بالشفقة ويصدق
الدين مما ذكر بالحال ويقابله قوله (أو بمؤجل فلا ظهرانه) أي الشفيع (مخبرين أن يجمل
ويأخذ في الحال أو يصير الى المحل) بكسر الحاء أي الحلول (ويأخذ) ولا يبطل حقه بالتأخير
للعذر وليس له الاخذ بمؤجل والثاني له ذلك تنزيلا له منزلة المشتري والثالث يأخذه بسبعة تساوى
الثمن الى أجله (ولو بيع شقة وغيره) كتب صفقة واحدة (أخذه) أي الشفيع (بحصته)
أي بمثل حصته (من القيمة) من الثمن فاذا كان الثمن مائتين وقيمة الشفيع ثمانين وقيمة المضموم اليه
عشرين أخذ الشفيع بأربعة أخماس الثمن وتعتبر القيمة يوم البيع ولا خيار للمشتري بتفريق الصفقة
عليه لدخوله فيها عالما بالحال وعبرة المحتررون في الثمن عليهما باعتبار قيمتهما وأخذ الشفيع بالشفقة
بحصته أي من الثمن كما في الشرح والروضة (ويؤخذ) الشفيع (المهور) لامرأة (بمهر
مثلها وكذا عوض الخلع) يؤخذ بمهر مثل المخلوعة والاعتبار بمهر المثل يوم النكاح ويوم الخلع (ولو
اشترى بجذراف) بتثليث الجسيم دراهم أو حنطة أو غيرها (وتلف) الثمن من غير علم بقدره (استنع
الاخذ فان عين الشفيع قدرا وقال المشتري لم يكن معلوم القدر حلف على نفي العلم) أي انه لا يعلم
قدره (وان ادعى عليه ولم يعين قدره لم تسمع دعواه في الاصح) والثاني تسمع ويحلف المشتري انه
لا يعلم قدره وان لم يتلف الثمن ضبط وأخذ الشفيع بقدره فان كان غائبا لم يكلف البائع احضاره ولا
الاخبار عنه (واذا ظهر الثمن مستحقا) بعد الاخذ بالشفقة (فان كان معيناً) كان اشتري بهذه
المائة (بطل البيع والشفقة) لترتبها عليه (والا) بأن اشترى في الذقة ودفع عما فيها (أبدل
المدفوع) (وبقيا) أي البيع والشفقة (وان دفع الشفيع مستحقا لم تبطل شفقة ان جهل) كونه
مستحقا بأن اشتبه عليه بما له وعليه ابداله (وكذا) أي لم تبطل شفقة (ان علم) كونه مستحقا
(في الاصح) والثاني نزل دفع المستحق مع العلم بمنزلة الترتيب للشفقة ثم قيل الخلاف في الاخذ بجميع
كقوله أخذت بالشفقة بهذه المائة فان قال بجأته ثم دفع المستحق لم تبطل شفقة قطعا وقيل الخلاف
في الحالين قال في الروضة الصحيح الفرق بين الحالين وظاهر السكوت عن ذلك في قسم الجهل انه لا فرق
فيه بين الحالين (وتصرف المشتري في الشفيع كبيع ووقف واجارة) وهبة (صحیح) لانه ملكه
(وللشفيع تقض مالا شفقة فيه كالوقف) والهبة والاجارة (وأخذه) أي الشفيع (ويتخير فيما
فيه شفقة كبيع) واصداق (بين أن يأخذ بالبيع الثاني) والاصداق (أو يتقضه ويأخذ
بالاول) لان حقه سابق (ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن صدق المشتري) بيمينه لانه
أعلم بما بشره (وكذا لو أنكر الشراء أو كون الطالب شريكا) يصدق بيمينه انه ما اشتراه بل ورثه

الجميع والصبر وليس له دفع البعض
وأخذ مقابله حذرا من التصيب * فرع *
بأيه المشتري قبل حلول الاجل خبير
الشفيع بين الاخذ حالا بالثمن الثاني
وبين الصبر بذلك الى حلول الاجل
(قوله) وليس له الاخذ الح لان الذم
تختلف ولو رضى المشتري بدقته فلما ظهر
عدم التخيير وهو أصح وجهين في الحاوي
(قوله) والثاني عليه قيل يأخذ مطلقا
وقيل لا بد أن يكون مليا نقة (قوله)
ليس اوى الثمن الح لان ذلك أقرب الى
العدل (قول) المتن بحصته وقال مالك
يأخذ الاثنين (قول) المتن بمهر مثلها
فیشترط ان يكون تطيرم للشفيع (قول)
المتن لم يكن معلوم القدر مثل هذا في
الحكم ما لو قال نسبت القدر (قول)
المتن لم تسمع دعواه في الاصح لانه لم يدفع
حقا له وقال الثاني هو يتفنع بذلك في
الحق ثم اذا قلنا بالثاني فنسلك عن اليمين
حلف الشفيع انه يعلم وحبس حتى بين
وعلى الاول فيسأل له أن يعين قدره بعد قدر
وهكذا ويجلعه عليه * فرع * قامت بينة
بأن الثمن كان ألفا وكفا من الدراهم دون
مائة فقال الشفيع انا أعطى الالف ومائة
أفتى الغزالي بأن له ذلك ونزع ابن أبي
الدم في قبول هذه الشهادة أقول لو قال
انا أخذ بمائة والثمن دونها يقينا فلخلف
المشتري انه ما يعلم نقص الثمن عنها قياسا

قول الغزالي ان له ذلك ولا يأتي فيه بحث ابن أبي الدم (قول) المتن وكذا ان علم في الاصح لانه لم يقصر في الطلب والاخذ واداء أبقا حقه أو
عالمًا كان أو جاهلا فهل نقول انه ملكه بالاخذ والثمن دين عليه أو نقول بين عدم ملكه وجهان المفهوم من كلامه كما قال الرافعي الثاني (قول)
المتن كالوقف كذلك الحكم لوجهه مسجدا (قول) المتن في قدر الثمن كذلك لو كان عرضا وتلف واختلاف في قيمته * فرع * لو أقام كل واحد
بينة بالمقدار تعارضتا وكان لا بينة ولا تقبل شهادة البائع لاحدهما

(قوله) وأنه ما يعلم حاول الاستوى أنه يحلف على حسب جوابه فرع * إذا حلف أنه لا يعلم الشركة لم يكن للذئبي إقامة البينة بأن بعض الدار في يد مبل لا بد من الشهادة بالملك ولو شهدا وبعينا (قوله) ووجه الثاني الخ وشبهه الثاني بأجرة من يكتب الصك وبما لو كان عبد بين ثلاثة مختلني الانصبا فاعتق (٣٥٧) اثنان مع اليسار في وقت واحد فان قيمة نصيب الثالث عليهما بالسوية وأجيب بأن هذا ائتلاف

وأتهيه وأنه لا يعلم أن الطالب شريك (فان اعترف الشريك) في صورة انكار الشراء (بالبيع فالاصح ثبوت الشفعة) للآخر ومقابله ينظر الى انكار الشراء (ويسلم الثمن الى البائع ان لم يعترف بقبضه) من المشتري (وان اعترف) بقبضه منه (فهو يترك في يد الشفيع أم يأخذه القاضي ويحفظه فيه خلاف سبق في الاقرار نظيره) فيما اذا كذب المقر له المقر بما لا كذب وان الاصح انه يترك في يده (ولو استحق الشفعة جميع أخذوا على قدر الحصص وفي قول على الرأس) فاذا كان لواحد النصف والآخر الثلث والآخر السدس من دار فباع صاحب النصف أخذه الآخران اثلاثا على الأول ونصفين على الثاني ووجه الأول ان الشفعة من مرافق الملك فتقتدر بقدره ووجه الثاني ان سبب الشفعة أصل الشركة وهما في ذلك سواء (ولو باع أحد الشريكين نصف حصته لرجل ثم باقيا لآخر فالشفعة في النصف الأول للشريك القديم) وقد يعفونه (والاصح انه ان عفا عن النصف الأول شاركه المشتري الأول في النصف الثاني والا فلا) يشاركه فيه والوجه الثاني يشاركه فيه مطلقا لانه مالك حاله سعه والثالث لا يشاركه فيه مطلقا لان ملكه ليس منزل بتسلط الآخر عليه وظاهرهما ذكر ان كلاما من العفو والاخذ بعد البيع الثاني ويؤخذ منه انه ان عفا قبله ثبتت المشاركة قطعا أو أخذ قبله انتقت قطعا (والاصح انه لو عفا أحد الشفيعين سقط حقه وتخير الآخر بين أخذ الجميع وتركه وليس له الاقتصار على حصته) لثلاث تبعض الصفقة على المشتري والثاني له الاقتصار على حصته فقط والثالث يسقط حق الاثنين ككالاقتصاص والرابع لا يسقط حق واحد منهما تغلبا للثبوت (و) الاصح (ان الواحد اذا أسقط بعض حقه سقط كله) كالاقتصاص والثاني لا يسقط شيء منه كذا القذف والثالث يسقط ما أسقطه ويبقى الباقي قال الصيدلاني ومجمله ما اذا رضى المشتري بتبعض الصفقة فان أبي وقال خذ الكل أو دعه فله ذلك والخلاف قال الامام اذا لم يحكم بأن الشفعة على الفور فان حكمناه ففهم من طرده اذ ابادر الى طلب الباقي ومنهم من قطع بالسقوط في الكل (ولو حضر أحد شفيعين فله أخذ الجميع في الحال فاذا حضر الغائب شاركه) وليس للحاضر الاقتصار على حصته لثلاث تبعض الصفقة على المشتري لو لم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من المنافع وحصل له من الاجرة والثمرة لا يراحمه فيه الغائب (والاصح انه تأخير الاخذ الى قدوم الغائب) لعذره في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه والثاني لا يمكنه من الاخذ والخلاف مبني على ان الشفعة على الفور (ولو اشترى اشقفا فللشفيع أخذ نصيبهما ونصيب أحدهما) وحده (ولو اشترى واحد من اثنين فله) أي للشفيع (أخذ حصه أحد الباعين في الاصح) لتعدد الصفقة بتعدد البائع والثاني لا لان المشتري ملك الحصتين معا فلا يفرق ملكه عليه (والأظهر ان الشفعة على الفور) لانها حق ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كالرد بالعيب والثاني تمتد ثلاثة أيام فانها قد تحتاج الى نظر وتأمل فتقدر بالثلاثة كتحيار الشرط (فاذا علم الشفيع بالبيع) على الأول (فليادر على العادة) في طلبها (فان كان مريضا أو غائبا عن بلد المشتري أو خائفا من عدو فليوكل) في طلبها (ان قدر) على التوكيل فيه (والا فليشهد على الطلب) لها (فان ترك المقدور عليه مهما) أي من التوكيل والاشهاد (بطل حقه في الاظهر) لتقصيره والثاني لا يبطل لانه قد تلحقه منه أو مؤنة فياد كروفي

وهما فيه سواء (قول) المتن ويخير الآخر أي لا حق الشفعة يثبت لكل واحد في جميع الشقص على الاستقلال لوجود مقتضيه وهو الشركة وانما قسم عند التزامه على الاخذ لعدم المرجح (قوله) تغلبا للثبوت أي وليست مما تسقط بالشبهة فرع * ولو استحق الشفعة واحد ثم مات عن ورثة فحكمهم ههنا (قوله) كالاقتصاص ردها بأن القصاص يثبت لليت أولا وهذا يثبت لكل واحد ابتداء (قوله) يسقط ما أسقطه أي لانه حق مالي قابل للاقسام (قوله) والاصح ان له الخ لكن ينبغي أن يأتي في وجوب التمسك على الطلب ما أسلفته في الحاشية في شأن الثمن المؤجل (قول) المتن ونصيب أحدهما أي ولو قلنا بالاتحاد الصفقة فانه يأخذ نظر المعنى ومن ثم قالوا ان الصفقة هنا تتعدد بتعدد المشتري قطعا وتعدد البائع على الاصح وفي الرد بالعيب على العكس (قول) المتن على الفور أي لحديث الشفعة كحل العقال أي تقوت بترك المبادرة كميقتوت البعير الشرود عند حل العقال اذ لم يسادر اليه ثم المراد فورية الطلب لا التملك به عليه امن الرفعة (قوله) والثاني تمتد ثلاثة أيام لان التأسيديضر بالمشتري والمبادرة تضمر بالشفيع لعدم تمكنه من النظر في الاخذ فبسط بالثلاثة وأصلها ولا تمسوها بسوء فاعيا أخذكم عذاب قريب ففقدوها فقال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام (قول) المتن على العادة أي فاعدا في العادة تواتيا ضرر وما لا فلا (قول) المتن

أي ولو جهل مقدار الثمن حال التوكيل (قوله) لانه قد تلحقه أي ولا يظهر لا ينظر الى المنه ولا الى المؤنة فليوكل لـ ٩٠

(قول) المتكذبة ثقة أى لانه اخبار واخبار الثقة مقبول (قول) المتن أو قال لوجع بين السلام والدعاء لم يضر أيضاً (قوله) لا شعاره قال الاسنوي محل الخلاف في اذا خاطب به كان يقول بارك الله لك وأما بارك الله فيه فلا يضر جزماء (٣٥٨) كما أوضحته في المهمات (قول) المتن ولوباع

الشفيع الخ لوباع بعض ما بطلت في حال العلم دون حال الجهل

(كتاب القراض)

منه القراض لانه يقطع وأما المضاربة فمن حيث أن فيه سفر او السفر يسمى ضرباً في الارض قال تعالى واذا ضربتم في الارض أى سافرتم واعلم ان القراض لغة أهل الحجاز والمضاربة لغة أهل العراق (قول) المتن أن يدفع اعترض بأن القراض العقد المقتضى للدفع لانفس الدفع (قول) المتن والربح مشترك خرج الوكيل (قوله) اجماع الصحابة من الادلة القياس على المساقاة بجامع الحاجة وذلك لان مالك الشجر قد لا يحسن العمل أولاً لا يتفرع له والذي يحسنه قد لا يكون له شجر وهذا المعنى موجود هنا (قول) المتن أو دنانير أوهما (قوله) وقيل يجوز على الغشوش قال السبكي هو الذي قرى عندي أن أفقي وأحكمه ان شاء الله اذ لا دليل على منعه والحاجة داعية اليه الآن كما دعت الى أصل القراض فساغ (قوله) فلا يجوز على مجهول القدر لانه يلزم من ذلك جهالة قدر الربح (قوله) لان انقسام اليد الخ يريد به أن توجيه صحة نفع قوله ولا عمله معه على قوله ومسلماً الى العامل دفعا لما قبل استقلال العامل بالتصرف شرط مستقل ليس متفرعاً على أن كون المال مسلماً اليه (قول) المتن غلام المالك أى الرقيق (قول) المتن ووظيفة العامل الخ أى لكل ما هو عليه لا يصح الاستئجار عليه من مال القراض بل من مال نفسه وليس عليه لو تبرع بفعله فلا شيء له فن

تعبيره بالاطهر تغليباً للثانية على الاولى المعبر بها في الروضة كأصلها بالاصح (فلو كان في صلاة أو حجام أو طعام) أو قضاء حاجة (فله الاتمام) ولا يكلف قطعها ولا يلزمه الاقتصار في الصلاة على أقل ما يجزئ ولو دخل وقت الصلاة أو الاكل أو قضاء الحاجة جازله بتقديمها على طلب الشفعة (ولو آخر) الطلب لها (وقال لم أصدق المخبر) ببيع الشريك (لم يعذر ان أخبره عدلان) ذكر ان أو ذكر وأمر أن يذلل (وكذا ثقة في الاصح) حر أو عبد أو امرأة والثاني يعذر لان الحاجة لا تقوم بواحد (ويعذر ان أخبره من لا يقبل خبره) ككافر وفاسق وصبي ولا يعذر ان أخبره عدد من الفساق لا يحمل ثبوتهم على الكذب (ولو أخبر بالبيع بألف فتركه) فإن بخمس مائة بقي حقه (لان الترك لخبرين كذبه) وان بان بأكثر بطل حقه (لانه اذا لم يرغب فيه بألف فبأكثر أولى) (ولو لقي المشتري فسلم عليه أو قال) له (بارك الله) لك (في صفقتك لم يطل) حقه لان السلام سنة قبل الكلام وقد يدعوا بالبركة ليأخذ صفقة مباركة (وفي الدعاء وجهه) انه يطل به حقه لا شعاره بتقريره (ولوباع الشفع حصته) أو وهبها (جاهلاً بالشفعة فالاصح بطلانها) لزوال سببها والثاني لا تبطل لوجود سببها حين البيع ولم يسقط حقه ولو كان عالماً بها بطل حقه قطعاً وان قلنا الشفعة على التراخي لزوال ضرر المشاركة

(كتاب القراض)

(القراض والمضاربة) والمقارضة (ان يدفع اليه) أى الى شخص (مالاً ليتجرفه والربح مشترك) بينهما ودليل صحته اجماع الصحابة رضي الله عنهم (ويشترط لصحته كون المال دراهم أو دنانير) خالصة (فلا يجوز على تبرو حلى ومغشوش) من الدراهم أو الدنانير (وعروض) وفلوس وقيل يجوز على المغشوش الرائج وقيل يجوز على الفلوس (ومعلوم) فلا يجوز على مجهول القدر قال ابن بونس وغيره أو الصفة (معنا وقيل يجوز على احدى الصرتين) المتساويتين في المصدر والصفة كان يكون كل منهما ألفاً صحاحاً قال في الروضة فعلى هذا يتصرف العامل في أيهما شاء فتيعين للقراض وفيها كأصلها لو قارض على دراهم غير معينة ثم عنها في المجلس قطع القاضي والا ما يجوز كالكسوف والسلم وقطع البغوى بالمنع وعبارة الشرح الصغير جاز وفي التهذيب انه لا يجوز وفي المحرر وغيره لا يجوز أن يقارضه على دين في ذمته أو ذمة غيره (ومسلماً الى العامل فلا يجوز شرط كون المال في يد المالك) يوفي منه ثمن ما اشتراه العامل لانه قد لا يجده عند الحاجة (ولا) شرط (عمله معه) لان انقسام التصرف يقضى الى انقسام اليد (ويجوز شرط عمل غلام المالك معه على الصحيح) والثاني لا كشرط عمل السيد لان يد عبده يده وفرق الأول بان العبد مال فعمله تبعاً للمال بخلاف السيد نعم ان ضم العمل الى يكون بعض المال في يده أو أن لا يتصرف العامل دونه ففسد العقد قطعاً قال في الكفاية بصورة المسئلة ان يكون الغلام معلوماً بالمشاهدة أو الوصف فان لم يكن معلوماً ففسد العقد (وظيفة العامل التجارة وتوابعها كنشر الثياب وطها) وذرعها وغير ذلك مما سبأ في ابعه (فلو قارضه ليشترى حنطة فيطحن ويخبز) ويبيعه (أو غزلاً فينسجه ويبيعه ففسد القراض) لان الطحن والخبز والغزل والتسج ليست من وظيفة العامل وهي أعمال مضبوطة يستأجر عليها فلا يحتاج الى القراض عليها المشتمل على جهالة العوضين للحاجة (ولا يجوز أن يشترط عليه

الثاني ورن الامتعة الثقيلة ونقل المتاع الى الحانوت والنداء عليه ومن الاول حفظه والنوم عليه في السفر ووزن الاشياء الخفيفة شراء (قول) المتن ولا يجوز ان يشترط لونه من هذه الامور صح لان في غيرها مجالاً واسعا

(قول) البلى فلو ذكر مدة القراض وعلق التصرف على وقت فسد لان الغرض من القراض التصرف وهو لا يعقبه (قوله) وان اقتصر الخ أفهم انه لو قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها صح سواء قال ولك البيع أو سكت كما سلف وهذا الذي أفهمه من انه لو قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها يصح هو صريح عبارة الروضة والرافعي فلا تغتر بما في شرح المنهج بما يخالف ذلك فانه مخالف للنقل حمل عليه ظاهر عبارة الروض (قول) المتن اختصاصهما انظر هل هذا يغني (٣٥٩) عما بعده أولا (قول) المتن واشترى كهما أى ليكون المالك أخذًا بملكه والعامل أخذًا بجمعه (قول) المتن

وقيل ابضاع لك ان تقول ان كان الابضاع عقدًا مستقلاً غير التوكيل احتاج الى دليل (قوله) أيضاً ابضاع البضاعة هي الشيء المبعوث وهذا قد بعث المالك معه ليتجر بلا جعل * فرع * قال تصرف والربح كله لك فهو قرض أو كله لى فهو ابضاع لان التصرف صالح للجميع بخلاف القراض والابضاع فلو قال أبضعتك على ان الربح كله لك فهل هو ابضاع أو قرض فيه الوجهان أو على ان نصفه لك فهل هو ابضاع أو قرض فيه الوجهان (قوله) فلا يكون الجزء معلوماً نظيره بعثتك بألف ذهب وفضة ونظير الاول كثير من الاقرار والوصية والوقف والبيع لزيد وعمر وغير ذلك (قوله) والثاني يصح الخ أى لانه الذى يسبق الى الفهم ونظيره قوله تعالى وورثه أبواه فلاقته الثلث فانه يسبق الى الفهم ان الباقي للاب (قول) المتن ولو شرط لاحدهما الخ هذا محترز قوله بالجزئية وما قبلها محترز قوله معلوماً * (فصل يشترط) * بمعنى لا بد منه (قول) المتن وقيل يكفي القبول بالفعل المراد بالفعل الاخذ ~~ب~~ بكون عبارة الروضة كالشرحين في هذا وقيل لا يحتاج الى القبول على وجه انتهى وقضيتها أنه

شراء متاع معين (قوله) لا تشتري الا هذه السلعة (أونوع يندر وجوده) كقوله لا تشتري الا الخيل البلى (أو معاملة شخص) بعينه كقوله لا تبع الا زيد أو لا تشتري الا منه لان المتاع المعين قد لا يرج فيه والتادير قد لا يجده والشخص المعين قد لا يتأتى من جهة من يرجع في بيع أو شراء ولا يشترط تعيين نوع يتصرف فيه (ولا يشترط بيان مدة القراض) فان الرجوع المقصود منه لا ينضب وقته (فلو ذكر مدة ومنعه التصرف) أو البيع كفى المحترز وغيره (بعدها فسد) العقد فانه قد لا يرجع فيها (وان منعه الشرى بعدها فلا) يفسد العقد (في الاصح) لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فعله بعدها والثاني يفسد لأنه أقيمت وفي الروضة كأصلها ~~حكاية~~ الخلاف في قوله لا تشتري بعدها ولك البيع وما هنا كالمحترز والتنبية يصدق مع ذلك ومع السكوت عن البيع قال في المطلب وهو الذى يظهر وان اقتصر على قوله قارضتك سنة فسد العقد وقيل يجوز ويحمل على المنع من الشراء (ويشترط اختصاصهما بالرجوع واشترى كهما فيه) فلا يجوز شرط شيء منه لغيرهما الا عبد المالك أو العامل فان شرط له مضموم الى ما شرط لسيده (ولو قال قارضتك على ان كل الربح لك فقرض فاسد وقيل قرض صحيح وان قال كله لى فقرض فاسد وقيل ابضاع) أى توكيل بلا جعل والاول في المسئلتين ناظر الى اللفظ والثاني الى المعنى وسيأتى بيان الاجرة في ذلك (و) يشترط (كونه) أى المشترط من الربح (معلوماً بالجزئية) كالنصف أو الثلث (فلو قال) قارضتك (على أن لك فيه شركة أو نصيباً فسد) القراض (أو) انه (ينافى الاصح الصحة ويكون نصفين) لتبادره الى الفهم والثاني يقصد لاحتمال اللفظ لغير المناصفة فلا يكون الجزء معلوماً (ولو قال لى النصف فسد في الاصح) والثاني يصح ويكون النصف الآخر للعامل (وان قال لك النصف صح على الصحيح) والنصف الباقي للمالك لان الربح فائدة المال فهو للمالك الا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له في الاولى شيء منه ومقابل الصحيح يشترط بيان للمالك كالعامل (ولو شرط لاحدهما) أنا كان (عشرة) من الربح والباقي منه بينهما (أو ربع نصف فسد) لان الربح قد ينحصر في العشرة أو في ذلك النصف فيفوت على الآخر الربح * (فصل يشترط ايجاب وقبول) في القراض كغيره من العقود (وقيل يكفي القبول بالفعل) فيما اذا قال له خذ هذا الألف مثلاً واتجر فيه على ان الربح بيننا نصفين فأخذ من الايجاب صار بتك وعاملتك (وشرطهما كوكيل وموكل) أى العامل كالوكيل والمالك كالموكل فلا يجوز أن يكون واحدهما سفيهاً ويجوز لولى الطفل والمجنون أن يقارض بهما (ولو قارض العامل آخر باذن المالك ليشركه في العمل والربح لم يجز في الاصح) والثاني يجوز كالقراض المالك اثنين ابتداء وأجاب الاول بأن القراض على خلاف القياس وموضوعه أن يعقده المالك والعامل فلا يعدل الى أن يعقده عاملاً ولو قارضه بالاذن ليس فرد بالربح والعمل جاز (وبغير اذنه فاسد فان تصرف الثاني فتصرف غاصب) تصرفه فيضمن ما تصرف فيه (فان اشترى في الذمة) وسلم المال في الثمن ورجع

لو تصرف من غير أخذ فسد عند هذا القائل (قوله) خذ هذا الألف من ثم تعلم ان هذا من صبيغ القراض ومثلها خذ وبيع فيه واشتر على ان الربح بيننا ولو قال بعد افاقته من الجنون أو قال وارثه بعد موته فترتك على ما كنت عليه كان كافياً (قوله) أن يقارض يجوز أيضاً أن يأذن له في السفر حيث يجوز للولى (قوله) والثاني يجوز قال الامام عليه لو انفرد أحدهما بالعمل ولم يعمل الآخر شيئاً لم يستحق غير العامل شيئاً

ل) المتن فالرجح للعامل الأول هذه المسئلة تنقضي ان الغاصب اذا دفع لشخص المال على وجه القراض يكون ما يشتره في الذمة صبه له ربحه وعليه أجره العامل وقد استبعد السبكي واختار في مسئلة الكتاب ان الرجح للعامل الثاني وقال في مسئلة الغاصب الذي فرضتها هذه ان عدم فيها العقد بالصلية فلا يتصرف العامل بالاذن ولا يلحق بالقراض (٣٦٠) الفاسد أقول والاطلاق

فما اشترى (وقلنا بالجديد) فيما اذا اشترى الغاصب في الذمة وسلم المصوب في الثمن ورجح فيما اشترى ان الرجح له (فالرجح) هنا (للعامل الاول في الاصح) لان الثاني وكيل عنه (وعليه) للثاني أجرته) لانه لم يعمل مجانا (وقيل هو الثاني) كالغاصب والقديم في الغاصب ان الرجح للمالك وعلى هذا فالرجح هنا في الاصح نصفه للمالك لرضاه به في الاصل ونصفه بين العاملين بالسوية عملا بالشرط بعد خروج نصيب المالك (وان اشترى بعين مال القراض فباطل) شراؤه لانه فضولي (ويجوز أن يقارض الواحد اثنين متفاضلا ومتساويا) في الشروط له من الرجح كان بشرط لاحدهما المعين ثلث الرجح وللآخر ربع أو بشرط لهما النصف بالسوية قال الامام وانما يجوز أن يقارض اثنين اذا أثبت لكل واحد الاستقلال فاذا شرط على كل واحد من الرجحة الآخر لم يجوز قال الرافعي وما أطلق الاحكام يساعده ونه عليه وفي المطلب المشهور الجواز مطلقا كما طنه الرافعي (والاثنين واحد او الرجح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال) فاذا شرط للعامل نصف الرجح ومال أحدهما مائتان ومال الآخر مائة اقسما النصف الآخر أثلاثا فان شرط غير ما تقتضيه النسبة فسد العقد لافي من شرط الرجح لمن ليس بمالك ولا عامل (واذا فسد القراض نفذ تصرف العامل) للاذن فيه (والرجح) جميعه (للمالك) لانه نعمة ملكه (وعليه للعامل أجره مثل عمله) لانه لم يعمل مجانا وقد فاته المسمى (الاذا قال قارضتكم جميع الرجح لي) وقيل (فلا شيء له في الاصح) لرضاه بالعمل مجانا والثاني له أجره المثل كغير ذلك من صور الفساد (ويتصرف العامل محمدا ط) في تصرفه (لأبغين) في بيع أو شراء (ولأنيسة) في ذلك (بلاذن) أي في النسبة والغبن والمراد به الفاحش كما في الوكيل وبلاذن يجوز ذلك ويأتي في تقدير الاجل والاطلاق في البيع ما تقدم في الوكيل ويجب الاشهاد في البيع نسبية فان تركه ضمن ووجه منع الشراء نسبية انه كما قال الرافعي قد تلف رأس المال تسبق العهدة متعلقة به أي فتعلق بالمالك (وله البيع بعرض) لانه طريق في الاسترباح (وله الرد يعيب يقتضيه) أي الرد (مصلحة) وان رضى المالك بالعيب لان العامل حقا في المال وحيلة يقتضيه صفة الرد ولا له الجنس ونظيره قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار (فان اقتضت الامساك فلا) رد (في الاصح) والثاني له الرد كالوكيل وفرق الاول بأن الوكيل ليس له شراء المعيب بخلاف العامل اذا رأى فيه رجحا فلا رد مافيه مصلحة بخلاف الوكيل (وللمالك الرد) حيث يجوز للعامل (فان اختلفا) فيه فأراد أحدهما وأباه الآخر (عمل بالمصلحة) في ذلك (ولا يعامل المالك) بأن يبيعه شيئا من مال القراض لان المال له (ولا يشتري للقراض بأكثر من رأس المال) فان فعل لم يقع ما زاد عن جهة القراض (ولا) يشتري (من يعتق على المالك) من أصوله وفروعه (بغير اذنه وكذا زوجه) لا يشتره بغير اذنه ذكرنا كان أو أنثى (في الاصح ولو فعل) أي اشترى القريب أو الزوج (لم يقع للمالك) لثلاثه رتب منقوبت المال أو انقاسا النكاح (ويقع) الشراء (للعامل ان اشترى في الذمة) فان اشترى بعين مال القراض بطل ومقابل الاصح في الزوج ينظر الى توقع الرجح في شرائه والاطلاق على الاتي كما في قوله تعالى وبأدم

حساب الكلام في القراض الفاسد بالقه (قوله) والقديم وجه التحذير ن اتخاذ الناس ذلك ذريعة والجديد نول التصرف صحيح والاعطاء فاسد بفرع * لو لم يخطر بذهنه حين الشراء أن يقدم المصوب فلا يجيء القول لتقديم أي فيما لو تقدم منه بعد العقد (قوله) نصفه للمالك أي فيجعل كالتالف لتعذر العمل فيه بالشرط المذكور (قول) المتن ويجوز أن يقارض الواحد مع اثنين كعقد (قول) المتن والاثنين واحدا أي كالمقارض كل منهما على ماله المتميز (قول) المتن نفذ تصرف العامل لان الذي فسد هو القراض لا الاذن فيه وسواء علم الفساد أم لا (قوله) أيضا نفذ تصرف العامل حاول السبكي أن يستتي من هذا ما لو دفع الغاصب المال المصوب قراضا قال لان حقيقة العقد لم توجد فلا يصح التصرف مطلقا ولا يتضمن ذلك الاذن في الشراء في الذمة (قوله) لانه نعمة ملكه أي وانما يستحق العامل بعضه في العقد الصحيح (قول) المتن وعليه للعامل أجره مثل عمله وان لم يكن في المال ربح (قول) المتن اذا قال الخ وقلنا انه قراض فاسد اما اذا قلنا انه انضاع فلا يستحق العامل شيئا جزا ما أقول قضية هذا صحة الانضاع على هذا الوجه ولك أن تقول هو وكيل فكيف يصح مع العموم فان قلنا الانضاع عقد مستقل فيفيد ذلك احتاج الى دليل من الشرع (قوله) والثاني له أجره المثل أي كانت

المنكوحه على غير مهر تستحق مهر المثل وأيضا فلا يلزم من رضاه بعدم المسمى أن يكون طامعا في أجره المثل (قوله) ويجب الاشهاد الخ اسكن هل يشترط حضور الشهود العقد أم يكفي أن لا يسم المبيع حتى يشهد شاهدان على اقراره قال في المطلب الاشبه الثاني لان تكليف ذلك عند العقد هسر وبحت الاسنوى الاكتفاء بشاهد واحد كما في وكالة أداء الدين (قول) المتن وله الرد يعيب بحت الاسنوى الوجوب (قوله) حيث يجوز للعامل بل المالك أولى (قول) المتن عمل بالمصلحة قال الاسنوى فلو استوى الحال في الرد والامساك قدم العامل اذا حوز ناله شراء المعيب لانه لما كان منكم كان ذلك التصرف رجحنا الى اختياره

(قوله) ضمنه ويجوز له البيع في البلدة التي سافر إليها ان كانت القعية بمثل قيمة البلدة المأذون فيها أو أقل بقدر ينسأحه وإذا قبض الثمن استمر في ضمانه ولو عاد إلى البلدة الأولى (قوله) لانه انقطع الخ أي فأشبه الزوجة وعليه لوقام في بلد في أثناء الطريق يتوقع الربح أنفق ولو طال وإذا رجع ومعه فضل زاد أو ما وجب رده (٣٦١) (قول) المتن بالقسمة اعلم انه قبل فسخ العقد لا يجبر واحد منهما عليها (قوله) كالمالك

أي وقياسا على المساقاة أيضا (قول) المتن يفوز بها كذلك الدواب والاراضي قال السبكي وحينئذ فينبغي أن لا يكون للعامل ولاية على ذلك فلا يتصرف فيه * فرع * لو استعمل العامل دواب القراض وجبت عليه الاجرة للمالك ولا يجوز له استعمالها الا لغرض القراض (قول) المتن وقيل مال قراض هذا يؤيد قولهم في زكاة التجارة انها مال تجارة قال السبكي ويحتاج الرافي إلى الفرق بينهما قال وكأه والله أعلم ان النظر في الزكاة إلى عين النصاب وقد تولد منه (قوله) وعلى هذا هي من الربح هو مخرج الغزالي قال السبكي وكلام التهذيب بواقفه (قوله) والتاج يشمل ولد البهية لكن لو اشتراها حاملا فيظهر تخريجها على نظيره من الرذاليب والفلس (قوله) ولا يجوز للمالك وطؤها الخ فلو وطئها فلا شيء للعامل بسبب ذلك * فرع * لا يجوز للمالك استعمال دواب القراض الا باذن العامل فان خالف فلا شيء عليه سوى الاثم (قوله) أو أخذ بدله أي والا فيؤخذ والقراض مستمر كما كان ثم ان كان في المال ربح كانت المخاصمة لكل منهما والا فلا مال فقط (قوله) والشراء هي بمعنى أو (قول) المتن في الاصح الراجح في التلف بأفة طريقة القطع وكذا لو كان الغاصب والسارق مما لا ضمان عليهم كالخربي * (فصل لكل فسخه الخ) * (قول) المتن

استمكن أنت وزوجك الجنة وأصلحنا له زوجه (ولا يسافر بالمال بلاذن) لما قبله من الخطر والتعريض للتلف فلو سافر به من غير اذن ضمنه قال في الروضة وإذا سافر بلاذن لم يجز سفره في البحر الابنص عليه ومراعاة المخرج (ولا ينفق منه على نفسه حضرا وكذا سفره في الاظهر) لانه نصيبا من الربح فلا يستحق شيئا آخر والثاني ينفق منه ما يزيد بسبب السفر كالخلف والادوية قال في الروضة وزيادة النفقة واللباس والكراء ونحوها انتهى ويكون ذلك بالمعروف وبحسب من الربح لانه انقطع بالسفر عن التكسب لنفسه فان لم يحصل ربح فهو خسران لحق المال ولو شرط نفقة السفر في العقد صح على الثاني وفسد على الاول كشرط نفقة الحضر (وعليه فعل ما يعتاد كطى الثوب) وقد تقدم (ووزن الخفيف) بالرفع (كذهب ومسل لا الامتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (ونحوه) بالرفع بضبط المصنف أي بنحو وزنها كحملها ونقلها من الخان إلى الخانوت (وما لا يلزم له الاستئجار عليه) من مال القراض ولو فعله بنفسه فلا أجر له وما يلزمه لو استأجر من فعله فلا أجره من ماله (والاظهر ان العامل يملك حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور) والثاني بالظهور للربح كالمالك لكنه ملك غير مستقر لا يتسلط على التصرف فيه لاحتمال الخسران بعد ذلك وعلى الاول له فيه قبل القسمة حق مؤكد يورث عنه ويقدم به على الغرماء لتعلقه بالعين (وشمار الشجر والتاج وكسب الرقيق والمهر الحاصلة من مال القراض يفوز بها المالك) لانها ليست من فوائد التجارة (وقيل) هي (مال قراض) لانها من فوائده وعلى هذا هي من الربح وقيل هي شائعة في الربح ورأس المال والتاج يشمل ولد البهية والجارية والمهر بوطئها بشبهة ولا يجوز للمالك وطؤها ولا تزويجها (والنقص الحاصل بالرخص محسوب من الربح ما أمكن ومجبر به) لاقتضاء العرف ذلك وألحق به النقص بالمرض والتعيب الحادثين (وكذا لو تلف بعضه) أي مال القراض (بأفة) سماوية تحرق (أو غصب وسرقة) بأن تعذرا أخذه أو أخذ بدله (بعد تصرف العامل) بالبيع والشراء محسوب من الربح (في الاصح) والثاني لا يحسب منه لانه لا تعلق له بالتجارة بخلاف الرخص وليس ناشئا من نفس المال بخلاف المرض والتعيب (وان تلف) بما ذكر (قبل تصرفه) يباعا وشراء (فن رأس المال في الاصح) لان العقد لم يتأكد بالعمل والثاني من الربح لانه بقبضه صار مال قراض وظاهرا انه لو تلف جميعه ارتفع القراض

* (فصل لكل) * من المالك والعامل (فسخه) أي القراض متى شاء (ولو مات أحدهما أو جنى أو أغنى عليه انفسخ) كالوكالة (ويلزم العامل الاستيفاء للدين اذا فسخ أحدهما وتضيض رأس المال ان كان) المال (عرضا) بأن يبيعه بقدر (وقيل لا يلزمه التضيض ان لم يكن ربح) لانه لا فائدة له فيه ودفع بأنه في عهدة أن يرد المال كما أخذ ثم استوفاه أو نفضه ان لم يكن من جنس رأس المال حصله به وتقسيد التضيض برأس المال لان الزائد عليه حكمه حكم عرض يشترط فيه اثنان لا يكلف واحد منهما بيعه (ولو استرد المالك بعضه) أي المال (قبل ظهور ربح وخسران

٩١ ل الح ويلزم العامل قال الرافي بطلب المالك لكن ذكره في التضيض والاستيفاء مثله * تبس * علل الرافي ذلك بأنه أخذ منه مالا كاتما فليس رده كما أخذ والدين ملك ناقص قال الاستوى قضية هذا التعليل انه يستوفي قدر رأس المال فقط كالتضيض لكن صرح ابن أبي عصرون بأنه يستوفي الجميع كما هو ظاهر المنهاج (قول) المتن وقيل لا يلزمه الخ اقتضى هذا ان الاستيفاء واجب قطعاً (قوله) لانه الخ هو معنى قول غيره لئلا نوجب عليه عملا بلا مقابل

(قوله) فيعود الخ أي ويكون حصه العامل التي استقرت في حصة العشرين التي أخذها المالك يأخذها منها أو يحاق في يده هذا مراده فيما يظهر ثم رأيت المسئلة في كلام ابن الرفعة قال ان حصه العامل تكون في الذي استترده المالك ان بقي وفي ذمة المالك ان تلف قال وكلام البسيط يفهم انها تتعلق بما في يد العامل وجرى عليه الرافعي ولم يتعقبه في الروضة (قوله) منه الضمير فيه وفي قول المصنف سابقا المشرط منه يرجع للمال من قول المصنف مثاله مائة والخسران عشرين (قول) المتن وكذا دعوى لو قال رددت له المال وحصته من الربح وهذا الذي في يدي حصتي قال الامام صدق واعترضه الاسنوي بأنهم يحسمون في نظيره من الشركة هدم التصديق * فرع * اختلفا (٣٦٢) في جنس رأس المال صدق العامل

أو في انه وكيل أو مقارض صدق المالك ولا أجرة للعامل ولو تلف المال فادعى المالك القرض ليجب عليه مثله والآخر القراض صدق الأخذ قاله البغوي واسصلاح لانها اتفاقا على جواز التصرف والاصل عدم الضمان ولو أقام بائنين ففي المرحح منهما وجهان قال في الخادم الظاهر ترجيح بينة المالك لأن المدعى عليه يدعى سقوط الضمان مع اعترافه بقبضه (قول) المتن وله أجرة المثل أي ولو زادت على ما يدعيه العامل * (كتاب المساقاة) *

(قول) المستن تصح من جازا التصرف أي لا تصح الا منه هذا هو المراد (قول) المتن ولصبي ومجنون أي على وفق المصلحة وما اعتاد الناس الآن من الرفع في أجرة الارض وتقليل الجزء المشروط للمالك قال ابن الصلاح يجوز في حق الصبي أيضا قال الزركشي انما يتجه اذا نزلنا الكل منزلة العقد الواحد والافهو بعيد ونبه الزركشي على ان قوله تصح من جازا التصرف يعني عن قوله ولصبي ومجنون لانه يشمل الملك والولاية والشارح رحمه الله أشار الى الجواب بقوله لنفسه ثم لو قال المجبور عليه ليشمل السفينة كان أولى * فرع * مثل الولي ناظر الوقف (قول) المتن وموردها النخل هو شامل لفصول النخل ولو منفردة وهو كذلك

رجع رأس المال الى الباقي) بعد المسترد (وان استرد بعد الربح فالمسترد شائع برحاور رأس مال) على النسبة الحاصلة له من مجموعهما مثاله رأس المال مائة والربح عشرين واسترد عشرين فالربح سدس المال) جميعه (فيكون المسترد سدسه) بالرفع (من الربح) وهو ثلاثة وثلاث (فيستقر للعامل المشروط منه) وهو واحد وثلاثان ان شرط له نصف الربح حتى لو عاد ما في يده الى ثمانين لم يسقط ما استقر له (وباقية) أي المسترد وهو ستة عشر وثلاثان (من رأس المال) فيعود الى ثلاثة وثمانين وثلاث (وان استرد بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصه المسترد لوربح بعد ذلك مثاله المال مائة والخسران عشرين ثم استرد عشرين فربح العشرين) الخسران (حصه المسترد) منه فكانه استرد خمسة وعشرين (ويعود رأس المال الى خمسة وسبعين) فلو بلغ ثمانين قسمت الخمسة بينهما نصفين ان شرط المصنف (ويصدق العامل بينهما في قوله لم أربح شيئا (أولم أربح الا كذا) لموافقته فيما نفاه للاصل (أو اشتريت هذا القراض) وان كان خاسرا (أولى) وكان رابحا لانه مأمون (أولم تنهي عن شراء كذا) لأن الاصل عدم النهي (وفي قدر رأس المال) لأن الاصل عدم دفع الزائد على ما قاله (ودعوى التلف) لانه مأمون فان ذكر سببه فهو على التفصيل الآتي في الوديعة (وكذا دعوى الرد) على المالك (في الاصح) لانه ائتمنه كالدفع والتأني لا كالمرتبة وقرئ الاول بأن المرتبة قبض العين لنفعه والعامل قبض لنفعه المالك وانتفاعه بالعمل (ولو اختلفا في المشروط له) كان قال شرطت لي النصف وقال المالك بل الثلث (تحالفا) كالختلاف المتباينين في قدر الثمن (وله أجرة المثل) لعمله وللمالك الربح قال في الروضة وهل ينسخ العقد بالتحالف أم بالنسخ حكمه حكم البيع قاله في البيان

* (كتاب المساقاة) *

هي أن يعمل انسانا على شجر ليعهد بها بالسقي والترية على ان مارزقه الله تعالى من ثمر يكون بينهما والاصل فيها ماروى الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع (تصح من جازا التصرف) لنفسه (ولصبي ومجنون بالولاية) عليهما (وموردها) في الاصل (النخل) للحديث السابق (والعنب) لانه في معنى النخل (وجوزها القديم في سائر الاشجار المثمرة) كالتين والتفاح والشمس للحاجة والجديد المنع والفرق اهما تنمو من غير تعهد بخلاف النخل والعنب وعلى المنع لو كانت بين النخل أو العنب فساقى عليهما معهما ففهما وجهان قال في الروضة أحكمهما الجواز ذكره في آخر باب المزارعة والشجر ماله ساق وماذا يثمر منه كالصنوبر لا تجوز المساقاة عليه ولا على غير الشجر كالبطيخ وقصب السكر ويشترط أن يكون الشجر المساقى عليهما مرئية معينة فلا يجوز على أحد البستانين المرئيين من غير تعيين (ولا تصح المخابرة وهي عمل الارض ببعض

(قول) المتن والعنب خرج غيرهما ولو مورزا (قول) المتن في سائر الاشجار أي لا إطلاق حديث خيبر السابق واختاره ما يخرج النووي من حيث الدليل وحمله الجديد على النخل للرواية الاخرى المصرحة به لا يقال هذا من باب ذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا نأخذ بحجية عموم الحديث السابق بكونه من لفظ الراوى * فائدة * هذا القديم قال به مالك وأحمد (قوله) أحكمهما الجواز قيد ذلك الماوردى بالقليل وبجث الزركشي بجيء الشرط المذكورة في تبعية المزارعة للمساقاة (قول) المتن وهي عمل الارض الخ أي عقد على عمل الارض

(قول) المتن صحت المزارعة أي إذا كانت مدة المساقاة يمكن الزرع فيها (قول) المتن والاصح الخ لو قال عاملتك على الشجر والارض بكذا كان هذا اللفظ كافيا لانه صالح لهما صرح بذلك الامام وحكى فيه الاتفاق وقول الشارح الآتي بأن يأتي بها عقب المساقاة بخلاف هذا وليس مراد (قوله) ويجوز تقديم المزارعة (٣٦٣) هو مقابل الاصح في الثانية قبل ويلزم قائله أن يصح بيع الثمرة قبل بدو الصلاح من غير شرط قطع ويكون موقفا على بيع الشجرة لمن اشترى الثمرة (قوله) والثاني قال الخ وأيضا فباض خبير كان أقل لأن الثمر فيها كان أكثر من الشعر (قول) المتن والاصح انه لا يجوز أن يخبر الخ في بعض روايات مسلم دفع الى أهل خيبر بخل خيبر وأرضها على ان يعملوها من أموالهم وهو يدل للجهة تبعا وأجيب بأن المراد ما يحتاجون اليه من الآلات قال السبكي وهو تخصيص بلا دليل (قوله) فالمغل للعامل أي وتجب بقية الزرع الى أوان الحصاد ولو كان البذر منهما فهو بينهما ولكل على الآخر أجرة ما انصرف من منافعهم على حصة صاحبه * فرع * لو تسلم الارض ليزرعها والبذر على العامل فترك الزرع وجب على العامل أجرة مدة التعطيل للارض بخلاف مالو شرط البذر على المالك فلا شيء على العامل لمدة تعطيله

* (فصل يشترط الخ) * اعلم ان العوض مشروط ان يكون من الثمرة فلو جعله من غيرها فسد لكن ان ذكر أعمالا مضبوطة حينئذ فان نظرنا الى المعنى جعلناه اجازة بلفظ المساقاة أو الى اللفظ فسد وهو الاصح وحيث تقرران العوض لابد ان يكون من الثمار أشبه القراض فينفر على ذلك ما ذكره الشيخ رحمه الله (قول) المتن بعد ظهور الثمر أي بشرط أن يبيعها حصة العامل من ذلك الثمر فلو شرطه من ثمر العام القابل فسد قاله الماوردي (قول) المتن الثمر يخرج الليف والجرب والكرناف فانها للمالك فلو شرطها

ما يخرج منها والبذر من العامل ولا المزارعة وهي هذه المعاملة والبذر من المالك) روى الشيخان عن جابر انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة وروى مسلم عن ثابت بن الفخار انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة (فلو كان بين النخل بياض) أي أرض خالية من الزرع وغيره (صحت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل) تبعا له عسر الأفراد وعلى ذلك حمل معاملة أهل خيبر السابقة ومثل النخل فيما ذكر العنب كما ذكره المصنف في تصحيح التنبيه (بشرط اتحاد العامل) أي ان يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة (وعسر افراد النخل بالسقي والياض بالعمارة) أي الزراعة وعبر في الروضة كأصلها بالتعذر قال فان أمكن الافراد لم تجز المزارعة (والاصح انه يشترط أن لا يفصل بينهما) أي المساقاة والمزارعة في العقد (وأن لا يقدم المزارعة) بأن يأتي بها عقب المساقاة في عقد واحد والثاني يجوز الفصل بينهما لحصولهما للشخص واحد ويجوز تقديم المزارعة وتكون موقوفة ان ساقاه بعدها بان صحتها والافلا (و) الاصح (ان كثير البياض كقليله) في صحة المزارعة عليه للحاجة والثاني قال الكثير لا يكون تابعا والنظر في الكثرة الى زيادة الثماء أو الى مساحة البياض ومغارس الشجر وجهان قال في الروضة أحقهما الثاني (و) الاصح (انه لا يشترط تساوى الجزء المشروط من الثمر والزرع) فيجوز أن يشترط للعامل نصف الثمر وربع الزرع والثاني قال التفضيل يزيل التبعية (و) الاصح (انه لا يجوز أن يخبر تبعا للمساقاة) لعدم ورود ذلك والثاني قاله على المزارعة (فان أفردت أرض بالمزارعة فالمغل للمالك وعليه للعامل أجرة عمله ودوابه وآلاته وطريق جعل الغلة لهما ولا أجرة أن يستأجره بنصف البذر) شائعا (ليزرع له النصف) الآخر من الارض (ويعبره نصف الارض) شائعا (أو يستأجره بنصف البذر ونصف منفعة الارض) شائعا (ليزرع له) (النصف الآخر) من البذر (في النصف الآخر من الارض) فيكون لكل منهما نصف المغل شائعا وان أفردت أرض بالمخابرة فالمغل للعامل وللمالك الأرض عليه أجرة مثلها وطريق جعل المغل لهما ولا أجرة أن يستأجر العامل نصف الارض بنصف البذر ونصف عمله ومنافع دوابه وآلاته أو بنصف البذر ويتبرع بالعمل والمنافع

* (فصل يشترط) في المساقاة (تخصيص الثمر بهما واشترائهما فيه والعلم بالتصديق بالجزئية كالقراض) فلو شرط بعض الثمر لغيرهما أو كله لاحدهما أو جزء منه للعامل أو المالك غير معلوم فسد ولو قال على ان الثمر ينشأ أو أن نصفه لي أو نصفه لك وسكت عن الباقي صحت في الأولى منصفة والثالثة دون الثانية على الاصح في الثلاث أو على أن ثمر هذه النخلة أو الخيليات لي أو لك والباقي ينشأ أو على أن صاعا من الثمر لك أولى والباقي ينشأ فسد (والاظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح) والثاني لافوات بعض الاعمال وهو ما يخرج به الثمرة وعارضه الاول بأن العقد بعد ظهورها أبعد عن الغرر بالوثوق بالثمر الذي منه العوض فهو أولى بالجواز أما بعد بدو الصلاح فلا تصح خرم الفوات معظم الاعمال (ولو ساقاه على ودي) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد التثنية وهو صغار النخل (ليغرسه ويكون الشجر لهما لم يجز) كما لو سلم اليه البذر ليزرعه وأيضا الغراس ليس من عمل المساقاة فضمه يفسدها لماسياتي (ولو كان) الودي (مغروسا)

بينهما كالثمر فوجهان أو احتصاص العامل بها بطل وأما الشمار يخفى فهي شركة بينهما (قوله) وما يخرج به الخ قال الماوردي كأن وجه صحة القرض للها كون العمل يستخرج به الربح فكذلك ينبغي أن يكون العمل مما يخرج به الثمار (قوله) كما لو سلم اليه البذر أي وكما لو دفع اليه سلعة لبييعها ويكون ثمنها قمر

وله) عشر سنين أى فتكون الاعوام هنا كالأشهر من السنة الواحدة (قول) المثلث كسنة أو أكثر * فرع * ساقى إلى مدة فأدركت الثمار قبل
إغها وجب عليه أن يعمل بقيتها بغير أجره وإن انقضت وعليها طلع فعلى المالك التعهد إلى الادراك قاله البغوى والرافعى وقال ابن أبى عمير ومونة
بقي والحفظ عليهما ولا يلزم العامل لتبقيتهما أجره وإن لم يحصل طلع إلا بعد المدة فلا شيء للعامل فيه ويضيع (٣٦٤) تعبته في المدة إذ لم يكن فيها ثمرة

نه دخل على ذلك * فرع * المراد
بالادراك في هذه المسائل الجداد وكذا
في قول المتن ولا يجوز التوقيت بأدراك
الثمر (قول) المتن وصيغتها علم أن
هذا الذى ذكره من صور المساقاة على
العين وهو الذى يقع فى وثائق القضاة
بمصر وحينئذ فليس للعامل أن يساقى
غيره ويعمل الناس على خلافه فليست
لذلك (قول) المتن بكذا فلو تركه فسد
والظاهر عدم الأجرة (قول) المتن أو
سلمته اليك لتعهد قال السبكي الظاهر
أنه كناية ولو ساقاه بلفظ الأجرة فهى
أجرة فاسدة تنظر اللفظ وكذا الوعاقدا
على الأجرة بلفظ المساقاة فقال المالك
ساقيتك على كذا مدة كذا بدراهم
معلومة فسد أيضا تغليبا للفظ وعلى
الامام المستلثين بأن اللفظ الصريح فى
شئ لا يصرف لغيره بالنية وتوقف فيه
السبكي من حيث أنه لم يجد نفاذا فى
موضوعه فهو كوهبت كذا بألف فانه
يصح ثم حاول الجواب بأن بين معنى
الأجرة والمساقاة تنافيا وأطال فى بابه
(قوله) ويشترط فيها الخ أى قطعاً ولا
يجرى فيها وجه القراض للزومها
(قول) المتن مما يتكرر من العمل والا
فغير الطلع الذى يلحق به متكرر كل عام
وهو على المالك (قول) المتن خشيش
أطلقه على الأخضر وهو فى اللغة اليابس
ولو عبر بالكلاء كان أولى لأنه يعهما
* فرع * وضع المشوك على الجدران
وسد التمسيرة فى الجدار ينبع فيه
العرف (قول) المتن حفظ الثمر أى
خارج الخ أى لأن أعمالها مما يتعلق

وساقاه عليه (وشترط له جزأ من الثمر على العمل فإن قدر مدة يثمر فيها غالباً صم) ذلك ولا يضر كون
أكثر المدة لا يثمر فيها كأن ساقاه عشر سنين والثمر يغلب وجوده فى العاشرة خاصة فإن اتفق أنه لم يثمر
لم يستحق العامل شيئاً كالمساقاة على النخل المثمرة فلم يثمر (والا) أى وإن قدر مدة لا يثمر فيها
غالباً (فلا) يصح ذلك كالمساقاة على الشجر الذى لا يثمر لخلوها عن العوض (وقيل إن تعارض
الاحتمال) أى احتمال الأثمار واحتمال عدمه (صم) لأن الثمر مرجوف أن يثمر الشجر استحق
العامل ما شترط له والافلاشى له وعلى عدم الصحة يستحق الأجرة وإن لم يثمر لأنه عمل طامعاً (وله مساقاة
شريكه فى الشجر إذا شترط له زيادة على حصته) كأن كانت حصته فى الشجر الثلث فشرط له النصف
من الثمر فإن لم يشرط له زيادة على حصته لم تصح المساقاة لخلوها عن العوض ولا أجره له بالعمل (ويشترط
أن لا يشرط على العامل ما ليس من جنس أعمالها) فإن شرط ذلك كان شرطاً أن يبنى له جدار
الحديقة لم يصح العقد لأنه استعجار بعوض مجهول واشترط عقد فى عقد (و) يشترط (أن ينفرد
بالعمل وباليدين فى الحديقة) لئلا يتمكن من العمل متى شاء فلو شرط مشاركة المالك له فى العمل أو ليدفد
العقد ولو شرط معانته غلامه فى العمل جاز ولا بد من معرفته بالرؤية أو الوصف ويكفى تحت تدبير
العامل وإن شرطت نفقته عليه جاز (و) يشترط (معرفة العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر)
لأنها عقد لازم كالأجرة (ولا يجوز التوقيت بأدراك الثمر فى الأصح للجهل بوقته فانه يتقدم تارة
ويتأخر أخرى والثانى نظر إلى أنه المقصود (وصيغتها ساقيتك على هذا النخل بكذا) أى بنصف
الثمر مثلاً (أو سلمته اليك لتعهد) بكذا أو تعهد به كذا أو أعمل عليه بكذا وهذه الثلاثة
يحتمل أن تكون كناية وأن تكون صريحة قاله فى الروضة كأصلها ومثل النخل فى ذلك العنب
(ويشترط) فيها (القبول) للزومها (دون تفصيل الأعمال) فلا يشترط (ويحمل المطلق
فى كل ناحية على العرف للغالب) فيها فى العمل (وعلى العامل ما يحتاج إليه لصالح الثمر واستزادته
مما يتكرر كل سنة كسقى وتقيع نهر) أى مجرى الماء من الطين ونحوه (وإصلاح الأجاجين
التي يثبت فيها الماء) وهى الحفر حول الشجر يجمع فيها الماء لتسربه شهت باجانات الغسيل قال
الجوهري والأجانة واحدة الأجاجين (وتلقيح) للنخل وهو وضع شئ من طلع الذكر
فى طلع الأنثى (وتخمية خشيش وقضبان مضرة) بالشجر (وتعريش) للعنب (جرب به
عادة) وهو أن ينصب أعواداً ويظللها ويرفعها عليها (وكذا) عليه (حفظ الثمر) عن السارق
والطير (وجداده) بفتح الجيم وكسرها وأهمل الدالين فى الصحاح أى قطعه (وتجفيفه فى الأصح)
لأنهما من مصالحه والثانى ليست عليه لأن الحفظ خارج عن أعمال المساقاة وكذا الجداد والتجفيف
لأنهما بعد كمال الثمر وفى الروضة وأصلها كالتمتع حكاية الثانى فى الحفظ أنه على المالك والعامل
بحسب اشتراكهما فى الثمر وفى البسيط وغيره حكاية أنه على المالك وفى الكفاية حكاية أن الجداد
والتجفيف على المالك والروضة كأصلها ساكن عن ذلك وفيهما بعد حكاية الخلاف فى التجفيف فصيح
وجوبه على العامل إذا اطردت العادة به أو شرطاه وظاهر أنه هذا القيد ليس من محل الخلاف

قياساً على مال القراض فإن لم يحفظ بنفسه فالثبوت عليه (قوله) لأن الحفظ

(قوله) في بآتي وجهه الخ وجهه ماسلف لنا في رأس الشخص في تظليل عدم وجوب الحفظ على العامل (قوله) فيه الضمير فيه يرجع لقوله في الحفظ (قول) المتن جديد مثله ما عرض انياره (قول) المتن والمساواة لازمة أي ولو قبل العمل والجامع لها مع الاجارة انهما عقدان على عمل يتعلق بالعين مع بقاء اختلاف القراض وأيضا لوجازت وفسخ المالك قبل ظهور الثمارات يحمل لعامل بخلاف القراض فان فسخته قبل التصرف لا يضر قال السبكي ولأن أن تقول اذا فسخ (٣٦٥) بعد العمل وقبل ظهور الثمر هلا صح وتلزمه الاجرة كالجعالة قال ولم يبن لي دليل ظاهر على لزومها (قول)

المتن وأتمه المالك مثله الاجنبى (قول)
المتن بقي استحقاق العامل قال الامام هو
مشكل لانه استحقاق بغير عمل انتهى
والاصحاب نزول ذلك منزلة التبرع بقضاء
الدين قال السبكي رحمه الله ومن قولهم
هنا وفي الجعالة تو تبرع متبرع بالعمل
استحق العامل قلت قد يقال بمثله في امام
المسجد ونحوه من ولاة الوظائف اذا
استناب وان كان المصنف وابن عبد
السلام أفتيا بعدم استحقاق النائب
والمستنيب معا قلت قد يفرق بأن غرض
الواقف مباشرة من عنه أو عنه الناطق
بخلافه هنا فانه وان كان غرضه مباشرة
أيضا اذا اوردت المساواة على العين لكن
التباة في مسألة الوظائف أقوى (قول)
المتن وان لم يقدر على الحاك كم أي كان
يكون فوق مساواة العدوى أقول ينبغي
أن يكون مثله ما لو وقف ذلك على كلفة
بأخذها بغير حق * تنبيه * لو اختلفا في
قدر الاتفاق فقد صحح الرافي في نظيره
من هرب الجمال تصديق الجمال (قول)
المتن ولو ثبتت قضيته انما اذا لم تثبت لازم
لكن قضية كلام الوسيط ان للمالك أن
يضم بأجرة عليه واستشكله الرافي لما
فيه من الحجر على العامل في اليد (قوله)
بخروج الشجر ليس بمنع لانه قد يوصى
بما يحدث من الثمار ثم يساقى عليها ثم
يحل الرجوع اذا كان جاهلا

فلان الثاني لوجوبه لا يسعه مخالفة العادة أو الشرط وقد ذكر الماوردى في الجداد وجهين أحدهما
لا يجب على العامل الا بالشرط والثاني يجب عليه بغير شرط ويأتي مثل ذلك في الحفظ أيضا ويأتي وجه
الاستئثار فيه في الجداد والتجفيف (وما قصده حفظ الاصل ولا يتكرر كل سنة كناء الحيطان
وحفر نهر جديد على المالك) فلو شرطه على العامل في العقد بطل العقد وكذا ما على العامل لو شرطه
في العقد على المالك بطل العقد * تمت * بملك العامل حصته من الثمر بالظهور وقيل في قول بالقسمة
كالقراض وفرق الاول بأن الربح وقاية لرأس المال والثمر ليس وقاية للشجر (والمساواة لازمة)
كالاجارة (فلو هرب العامل قبل الفراغ) من العمل (وأتمه المالك) بنفسه أو بماله (متبرعاً بقى
استحقاق العامل والا) أي وان لم يمته ورفع الامر الى الحاكم (استأجر الحاكم عليه من يمته) بعد
ثبوت المساواة وهرب العامل من ماله ان كان له مال والا فترض عليه من المالك أو غيره ويوفى من
نصيبه من الثمر (وان لم يقدر على الحاكم فليس شهد على الانفاق) لاتمام العمل (ان أراد الرجوع)
بما ينفعه ويصرح في الاشهاد بالرجوع فان لم يشهد كما ذكرنا لرجوع له وان لم يمسكه الاشهاد فلا
رجوع له أيضا في الاصح لانه عذر بادر (ولو مات) العامل (وخلف تركه أتم الوارث العمل منها)
بأن يستأجر عنه للزوم للورث (وله أن يمت بنفسه أو بماله) ويستحق المشروط وان لم يخلف تركه
لم يقترض عليه والوارث أن يمت العمل بنفسه أو بماله ويسلم له المشروط وان كانت المساواة على عين
العامل انصرفت بموته كالا جبر المعين ولا تنسخ المساواة بموت المالك بل تستمر ويأخذ العامل نصيبه
(ولو ثبتت خيانة عامل) فيها بينة أو اقرار (ضم اليه مشرف) الى أن يمت العمل (فان لم يحفظ به
استؤجر من ماله عامل) يتم العمل وعليه أجرة المشرف أيضا (ولو خرج الثمر مستحقا) بخروج
الشجر مستحقا (فللعامل على المساقي أجرة المثل) لهله

* (كتاب الاجارة) *

هي تملك المنفعة بعوض بشروط تأتي فلا بد فيها من عاقدين وصيغة (شرطهما) أي المؤجر والمستأجر
(كألع ومشتري) أي كشرطهما من الرشد وعدم الاكراه كما تقدم في البيع (والصيغة أجزأت هذا
أو أجزأت هذا أو ملكك منافع سنة بكذا فيقول) على الاتصال (قبلت أو استأجرت
أو اكترت) الى آخره (والاصح انعقادها بقوله أجزأت منفعتها) أي الدار الى آخره (ومنعها)
أي منع انعقادها (بقوله بعثك منفعتها) الى آخره لان المنفعة مملوكة بالاجارة فذكرها فيها تأكيد
ولفظ البيع وضع لتمليك العين فذكره في المنفعة مفسد والثاني في الاولى قال لفظ الاجارة وضع مضافا
للعين فذكر المنفعة معه مفسد في الثانية نظر الى المعنى وهو ان الاجارة صنف من البيع (وهي)
أي الاجارة (قسمان واردة على عين كاجارة العقار ودابة أو شخص معين) والتبعية بعد العطف

٩٣ ل ج * (كتاب الاجارة) * (قوله) أي المؤجر والمستأجر المفهوم من الاجارة (قول) المتن منافعها ظاهر صيغته ان الصيغتين قبله متنازعتان
فيه وليس مراد ابل هو متعلق بالاخيرة بدليل ما يأتي قريبا (قول) المتن سنة من ثم تعلم انه لا بد من المدة (قوله) على الاتصال هو مفهوم من القاء
(قول) المتن قبلت لانها بيع (قوله) الخيان لما هو المعتاد (قوله) مفسد كمالا ينعقد البيع بلنظ الاجارة (قوله) فذكر المنفعة معه مفسد
قال السبكي لانه يقتضى أن يكون للمنفعة منفعة (قول) المتن قسمان واردة على عين أي مرتبطة بها فلا ينافي في تحميمهم ان موردها المنفعة بدليل صحة
اجارة حلى الذهب بالذهب (قول) المتن كاجارة العقار كان العقار لا يصح السلم فيه لا يجوز اجارته في الذمة

(قوله) ان يكن غنيا أو فقيرا الى آخر الآية يعني يجوز عود الضمير متى عند ارادة التوزيع فلا ينافي قولهم عود الضمير والوصف والاخبار عن أحد المشيئين يكون مفردا (قول) المتن ويجوز فيها الضمير فيه يرجع لاجارة من قوله واجارة العين (قوله) أي بنفس العقد كمالملك المستأجر المنفعة بنفس العقد ثم ملكه الاجرة ملك مراعى بمعنى كلما مضى جزء من الزمان استقر ملكه على ما يقابله * فرع * لو أجاز الناظر الوقف سنتين مثلا وتعمل الاجرة فلا يدفع للبطن الا قول الا بقدر ماضى من الزمان فان زاد على ذلك ضمن (قول) المتن ويشترط كون

الاجرة معلومة وسواد العراق كان ضرورة (قول) المتن بالعمارة والعلف هما مثالا الذمة والاثنان بعدهما مثالا العين * تنبيه * ذهب مالك وأحمد الى صحة استئجار الاجر بنفسه وكسونه وتحمل على الوسط (قوله) أى لها قيمة ليس المراد مقابل المثل (قول) المتن فلا يصح استئجار يساع الخ نظيره عدم صحة بيع حبة الخنطة (قوله) يناع في ذلك أى ويقول هي منافع تستباح بالاعارة فاستحققت بالاجارة * فرع * اجارة الشمع لا يباذ فاسدة وهذه مما عمت بها البلوى (قول) المتن على تسليمها كالبيع قبل الاحسن أن يقول القدرة على تسليمها * فرع * الاقطاع أقتى النوى بأن المقطع يوجب وخالفه الشيخ الفزارى وولده وغيرهما من أهل الشام وفصل بعضهم بين اذن الامام أو اطراعادة وبين غير ذلك (قوله) ولا تنسق بماء غالب الحصول الخ لوقال المسكرى انا أحضر بئرا أسوق منها الماء لك أو أسوقه من مكان آخر صرح قاله الرويانى وابن الرفعة * فرع * لو أجزها والماء عليها صح أيضا وان لم يرها قبل ذلك لانه من مصالحها (قول) المتن فلا يصح استئجار قطع سن صحبة الخ ولو استأجر أجنى أمة فتخدمه فوجهان وينبغي أن يكون الاصح التحريم لانه لا ينفلت عن النظر غالبا (قول) المتن

بأوكافى قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا قاله أولى بهما (و) واردة (على الذمة كاستئجار دابة موصوفة وبان يلزم ذمته خياطة أو بناء) واقصر في العقار على اجارة العين لانه لا يثبت في الذمة (ولو قال استأجرتك لتعمل كذا فاجارة عين) للاضافة الى المخاطب (وقيل) اجارة (ذمة) لان المقصود حصول العمل من جهة المخاطب فله تحصيله بغيره (ويشترط في اجارة الذمة تسليم الاجرة في المجلس) كراس مال السلم لانها سلم في المنافع ولا يجوز فيها تأجيل الاجرة (واجارة العين لا يشترط ذلك فيها) كالثمن في البيع (ويجوز) في الاجرة (فيها التججيل والتأجيل ان كانت في الذمة) بخلاف المعنة فانها لا تؤجل (واذا أطلقت تجملت وان كانت معنة ملكت في الحال) أى بنفس العقد وفي الروضة وأصلها ان الطلقة تملك بنفس العقد أيضا وفي الثقة تملك الاجرة بنفس العقد سواء كانت في الذمة أو عين مال وهو أعم مما قبله (ويشترط كون الاجرة معلومة) كالثمن في البيع (فلا تصح) اجارة الدار والدابة (بالعمارة والعلف) بسكون اللام وفتحها بضبط المصنف وهو بالفتح ما تعلق به للجهالة في ذلك (ولا يسلم) الشاة (بالجلد ويطن) الخنطة (ببعض الدقيق) كئلته (أو بالنخالة) للجهالة بتجانة الجلد وبقدر الدقيق والنخالة (ولو استأجرها) أى امرأة (لترضع رقيقا بعضه في الحال جاز على الصحيح) للعلم به والثاني قال ينبغي أن يقع عمل الاجر في خالص ملك المستأجر ولو كانت الاجارة ببعضه بعد القطام لم تصح جزما للجهل به اذ ذلك (وكون المنفعة متقومة) أى لها قيمة (فلا يصح استئجار يساع على كلمة لا تتعب وان روجبت السلعة) اذ لا قيمة لها (وكذا دراهم ودنانير للتزين وكلب لصيد) أو حراسة لا يصح استئجارها لما ذكر (في الاصح) لان التزين بالنقد لا يقصد الا نادرا والنادر كالمعدوم فلا قيمة له والكلب لا قيمة له فكذا المنفعة والثاني يناع في ذلك (وكون المؤجر قادرا على تسليمها) أى المنفعة حسا أو شرعا (فلا يصح استئجار آبق ومغصوب وأعمى للحفظ) أى حفظ المتاع (وأرض للزراعة لاء لها دائم ولا يكفها المطر المعتاد) وفي الروضة كأصلها ولا تنسق بماء غالب الحصول من الجبل وان أمكن زرعها بأصابة مطر عظيم أو سبيل نادر (ويجوز ان كان لها ماء دائم) من نهر أو عين أو بئر (وكذا ان كفاها المطر المعتاد أو ماء الثلوج المجتمعة والغالب حصولها في الاصح) والثاني لا يجوز لعدم الوثوق بحصول ما ذكر ويجوز الخلاف في أرض مصر التي تروى من زيادة السيل غالب قبل ربيها (والامتاع الشرعي) للتسليم (كالخس) المتقدم (فلا يصح استئجار قطع سن صحبة) بخلاف الوجعة (ولاحاض لخدمة مسجد) حرمة المكث (وكذا منسكوحه لرضاع أو غيره بغير اذن الزوج في الاصح) لان أوقاتها مستغرقة بحقه والثاني يصح وللزوج فسحة حفظ الحقه وبأذنه يصح جزما والكلام في الحرمة أما الامة المزوجة فللمسيد ايجارها قطعاً لان له الانتفاع بها (ويجوز تأجيل المنفعة في اجارة الذمة كألزمت ذمتك

وكذا منسكوحه لرضاع الخ * فرع * امرأة حلية أجزت نفسها لترضع صبيا ثم أجزت نفسها مرة أخرى فالثانية باطلة خلافا (الحل) لابي حنيفة رحمه الله وعلاه ابن الصباغ بأنه لا بد من تقدير المدة في الرضاع وأفتى بعضهم بعدم صحة استئجار العكامين للحج لان الاجارة وقعت على عيّنهم فكيف يستأجرون بعد ذلك للحج ونظر فيه العراقي وقال يمكن أن يقال لا تنافي بينهما (قول) المتن ويجوز تأجيل المنفعة أى لان الدين يقبل التأجيل

(قول) المتأى مسئله يريد أن هذا هو المراد والافقد قالوا في السلم لا يصح أن يجعل محله أول الشهر لأنه يصدر عن جميع المتكلمين ^{في الشهر} لا يؤول إلى الشهر (قول) المتأى حيث قال بالهبة ويحمل على مسئله (قول) المتأى ولا يجوز إلخ أي خلافا للآلة الثلاثة للقياس على البيع (قوله) لاتصال المدين نظير ذلك بيع الثرقيل بدو الصلاح بغير شرط القطع يصح من صاحب الشجرة دون غيره ولو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين فأوجرتا في عقد من أفتى ابن الصلاح بعدم الهبة (٣٦٧) لأن المقضي الهبة في اجارة مدة تلي مدة في غير الوقف اتصال المدين وكونها في معنى العقد

الواحد وهذا المعنى يقتضى المنع فى الوقف

عملاً بشرط الواقف وخالفه ایں الاستاذ

تظراً الى مطابقة اللفظ للحقيقة

(قول) المتن ذاء العصب سميت بذلك

(قوله) القديسة في معانها المرموقة

الدار والثوب إذا استأخرهما لا انتفاع

ليلا فقط مثلاً فإنه لا يصح والفرق أن

الأولين لا يطيقان الحمل دائما ومن ثم
تتوالى الحملات تأتت النساء الحوامل

الا يا مدون المال، صرّوه كذا كذا

في التكملة آخر الفصل وفي قطعة السبكي

لواجره ليركب بعضا ويمشي بعضا صح

(فصل) میں لکھنا شروع کیا۔

عنا وقد راوصفة فلا يصح آخرتك أحد

العبدین ولا الغائبة ولا الحاضرة بغير

هدیر بجدہ او محل ہمل ۲ سیاہی نعم یستی

(قول) المتشابة أي ممة (قول)

المتن سنة معينة متصلة بالعقد لانه لا يدري

قدر السكّنى فبذلک المدة تصیر المنفعة

معلومه (قوله) والساني الح عليه

يسحق له جرة باسرعهما مو قيل
الضمانات في الخيال (فيل)

المتنوع أي لتفاوت السور والآيات صعوبة

وسهولة وعلى الاقل الظاهر دخول الجمع

ما لم تطرد عادة باستثنائها ثم المراد ما يسمى

الحمل) هكذا (الى مكة أول شهر كذا) أى مستهله كالسلم المؤجل (ولا يجوز اجارة عين لمقعة مستقبله) كاجارة الدار السنة الآتية (فلو أجرة السنة الثانية لمستأجر الاولى قبل انقضاءها جاز فى الاصح) وهذا كالسنتى مما قبله لاتصال المدين والتانى لا يستثنيه (ويجوز كراء العقب أى النوب فى الاصح وهو أن يؤجر ابن رجل ليركبها بعض الطريق) أى والمؤجر يركبها البعض الآخر على التساوى (أو) يؤجرها (رجلين ليركب هذا أياما وهذا أياما) على التناوب (وبين البعضين) أى فى الصورتين (ثم يقتسمان) أى المكثرى والمكثرى فى الاولى أو المكثريان فى الثانية ما لهما من الركوب على الوجه المبين كفرسخ لهذا ثم فرسخ للآخر فى الاولى ويوم لهذا ثم يوم للآخر فى الثانية وهكذا الوجه الثانى المنع فى الصورتين لانها اجارة أزمان متقطعة والثالث المنع فى الاولى لانها لم يتصل زمن الاجارة فيها بخلاف الثانية والرابع المنع فى اجارة العين لاشتغالها على اجارة الزمان المستقبل ودفع بيان التأخر الواقع فى ذلك من ضرورة القسمة فلا يضر

* (فصل يشترط كون المنفعة معلومة) * كالبيع فإله منافع يجب بيان المراد منها (ثم نارة تقدر) المنفعة (بزمان كدار) للسكنى (سنة ونارة) تقدر (بعمل كدابة) للركوب (الى مكة وتخطاطة ذا الثوب) والمعنى بعمل العمل كما في المحتر (فلو جمعهما) أى الزمان والعمل (فاستأجره ليخيطه بساكن النهار لم يصح في الاصح) لأن الزمان قد لا يفي بالعمل والثاني يقول ذكر الزمان للتجمل (وتقدر تعلم القرآن بمدة) كشهتر قطع به الامام والغزالي وابرادغيرهما يقتضى المنع زادا في الروضة ان الاول اصح وأقوى (أو تعين سور) أو سورة أو آيات بان يسمعها المستأجر قبل العقد كما ذكره بعضهم وقيل يكفي ذكر عشر آيات مثلا من غير تعيين سورة وقيل لا بد من تعيينها (وفي البناء بين الموضع والطول والعرض والسمل) بفتح السين أى الارتفاع (وما يبنى به) من طين ولبن أو آجر (ان قدر بالعمل) فان قدر بالزمان لم يحجج الى بيان ما ذكر (وادا صلحت الارض لبناء وزراعة وغراس اشترط تعيين المنفعة) من الثلاثة لأن ضررها اللاحق للارض مختلف (ويكفي تعيين للزراعة عن ذكر ما يزرع) فان قال آجر نكها للزراعة فتصم (في الاصح) ويزرع ماشاء والثاني لا تصح لأن ضرر الزرع مختلف ودفع بان اختلافه يسير ولو قال للبناء أو للغراس ولم يذ كر ما يبنى أو يغرس صحت في الاصح أيضا (ولو قال لتستغ بها ماشئت صح) ويصنع ماشاء (وكذا لو قال ان شئت فازرع وان شئت فاغرس) فانه يصح (في الاصح) ويختار المستأجر بينهما والثاني لا يصح للابها م وفي الاولى وجه أنها لا تصح (ويشترط في اجارة دابة ركوب) اجارة عين أو ذقة (معرفة الراكب بمشاهدته أو وصف تام) له في ذلك (وقيل لا يكفي الوصف) فيه لأن العرض يتعلق بشغل الراكب وحفته بالنخامة والخافة وكثرة الحركات وقتها والوصف لا يفي بذلك وجوابه المنع (وكذا الحكم فيما يركب عليه من محمل) بفتح الميم الاولى

وقيل لا بد من تعيينها الضمير فيه يرجع للسورة من قوله من غير تعيين سورة (قول)

المتن وفي النباء يبين الخ أي اذا استأجر شخصاً للبناء (قوله) الى بيان ما ذكر قال في شرح المصباح الاصفة الساء (قوله) او وصف نام فرع *

لو اسما جردا رصاع صبي لم يدف وصفه عن رويته بماسباني (قوله) ان العرض اخ قال ان الرورسي ووليداس على ابيح (قوله) ان ابل ووليد

میرزا یحییٰ علی قزوینی

لكن لا بد من العلم بأن الوزن وكذا في المعاليق الآتية (قوله) على ما يشاء بحسب الزركشي اشتراط الوصف نظرا لحظ
 المذكري (قول) الذي تعين الدابة اعترض بأنه ان أريد بالتعيين مقابل الموصوف في الذمة فهي لا تصح الا كذلك والشئ لا يكون شرطاً في نفسه
 وان أريد بالتعيين مقابل الأبهام فذلك معلوم من أول الفصل (قول) المتن (٣٦٨) الخلاف قال السبكي بل هذا أولى بالاطلاق

لان المنافع التي بين العقد والرؤية تفوت
 (قول) المتن كل يوم الحال الامام لو
 استأجر دابة ليركبها الى بلد ويعود راكبا
 فلا يسوغ له ان يقسم في البلد أكثر من
 المجهود فان مكث احتياطاً للخوف على
 الدابة كان في ذلك الزمن كالودع حتى
 لا تحسب عليه تلك المدة فينزل عليها أي
 كالنقد الغالب (قول) المتن بكيل أو
 وزن كذا يصح ان يقدره بالطرف
 كالغرائر المعروفة (قوله) وان يعرف
 جنسه أي سواء حضر أو غاب (قول)
 المتن لا جنس الدابة الحال قال الرافعي رحمه
 الله ولم ينظر واهنا الى سرعة سيرها وبطئها
 وتخلفها عن القافلة وقوتها وضعفها ولو
 نظر بها اليه لم يكن بعيداً
 (قوله) لا يصح اجارة مسلم لجهاد
 ولو رقيقاً قال الزركشي وان كان قضية
 التعليل الجواز فيه واعلم انه قد ورد
 للغازي أجره وللجاعل أجره وأجر الغازي
 وحمل على الاعانة (قوله) كالصلاة
 قال الغزالي يصح الاستئجار على الامامة
 وله الاجر في مقابلة اتعاب نفسه بالحضور
 الى موضع معين والقيام بها في وقت معين
 (قوله) الا الحج يريد به الاستئناء ما يقبل
 السأية ومنه ذبح الضحايا والهدى
 وركعتا الطواف وتفرقة التذوق (قول)
 المتن وتصح لتجهيز ميت الحج وان تعين لانه
 غير مقصود بذنعه وأصله مرتبط بمحل
 معين وهو التركة وكذا التعليم أصله
 واجب على كل أحد وجوب عين وان كان
 نشر القرآن فرض كفاية (قول) المتن

وكسر الثانية ذكره الجوهرى (وغیره) كواملة (ان كان له) وفي المحرر معه أي وذكر في الاجارة
 فانه يشترط فيها معرفته بمشاهدته أو وصفه اتام ولو لم يكن مع الزاكب ما يركب عليه فلا حاجة الى
 ذكره ويركبه المؤجر على ما يشاء من زاملة أو غيرها (ولو شرط) في الاجارة (حمل المعاليق) كالسفرة
 والادوة للماء والقدور ونحوها (مطلقاً) أي من غير مشاهدة ولا وصف (فسد العقد في الاصح)
 لاختلاف الناس في مقاديرها والثاني يصح ويحمل المشروط على الوسط المعتاد نقله الشافعي رضي الله
 عنه عن بعض الناس عقب نصه على الأول فقال بعض الاصحاب انه عن نفسه وجعل في المسألة قولين
 وقطع بعضهم بالأول واه عن غيره أي وهو أبو خيفة ومالك (وان لم يشترطه) أي حمل المعاليق
 (لم يستحق) لاختلاف الناس فيه وقيل يستحق المعتاد (ويشترط في اجارة العين) للركوب ليحقق
 (تعين الدابة وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب) والراجح عدم صحته فيكون الراجح اشتراط
 الرؤية (و) يشترط (في اجارة الذمة) للركوب (ذكر الجنس) للدابة كالابل والخيول (والنوع)
 لها كالبخاني أو العرب (والذكورة أو الانوثة) فلا تبي أسهل سيرا والذكور أقوى (ويشترط فهمها
 أي في اجارة العين والذمة) بيان قدر السير كل يوم الا أن يكون بالطريق منازل مضبوطة فينزل
 قدر السير (عليها) ان لم يكن (ويجب في الايجار للحمل) اجارة عين أو ذمة (ان يعرف المحمول
 فان حضر رآه وانحتمت يده ان كان في طرف) تخميناً لوزنه (وان غاب قدر بكيل) في المكيل (أو وزن)
 في الموزون والتقدير بالوزن في كل شئ أولى وأحصر (و) ان يعرف (جنسه) أي المحمول
 لاختلاف تأثيره في الدابة كفي الحديد والقطن فانه يتأقل بالريح نعم لو قال آخر تكلمها التحمل عليها
 مائة رطل مما شئت صح في الاصح ويكون رضامنه بأضرار الاجناس ولو قال عشرة أفرجة مما شئت فاللفظ موم
 من كلام أبي الفرج السرخسي انه لا يغني عن ذكر الجنس لاختلاف الاجناس في الثقل مع الاستواء
 في السكيل قال الرافعي لكن يجوز أن يجعل ذلك رضا بأثقل الاجناس كما جعل في الوزن رضا بأضر
 الاجناس قال في الروضة الصواب قول السرخسي والفرق ظاهر فان اختلاف التأثير بعد الاستواء
 في الوزن يسير بخلاف السكيل وأين ثقل الملح من ثقل الذرة انتهى (لا جنس الدابة وصفتها) أي
 لا يجب ان يعرفها (ان كانت اجارة ذمة) بخلاف ما تقدم فيها في الركوب لان المقصود هنا تحصيل
 المتاع في الموضع المشروط فلا يختلف الغرض بحال حامله (الا أن يكون المحمول زجاجاً ونحوه)
 كالحرف فلا بد من معرفة حال الدابة في ذلك صيانة له أما اجارة العين للحمل فيشترط فيها تعين الدابة
 ورؤيتها كما تقدم في اجارة العين للركوب

(فصل) لا تصح اجارة مسلم لجهاد * لوجوبه عليه عند حضوره اصف بخلاف الذي قصص اجارته
 للامام وسبأتيان في كتاب السير (ولا عبادة) أي لا تصح اجارة لعبادة (تجب لهانية) كالصلاة
 لان القصده منها امتحان المكلف بكسر نفسه بالفعل ولا يقوم الاجير مقامه في ذلك (الا الحج) فانه
 يجوز عن الميت والعاجز ما تقدم في باب (وتفرقة زكاة) فانها تجوز فيها الاستئابة لحصول المقصود بها
 ومثلها تفرقة الكفارة (وتصح) الاجارة (لتجهيز ميت ودفنه وتعليم القرآن) وان كان منها مفرص

وتعليم القرآن وان تعين قاله الزركشي خرج تدريس العلم فان كان عاماً امتنع أو مسائل مخصوصة لأشخاص معينين جاز لا نضباطه كفاية
 * فرع قال ابن الصلاح يجب على السلطان اخراج أهل النطق من المدارس * فرع يجوز الاستئجار على الاصطيد ونحوه من المباحات وأفتى
 ابن الصلاح بعهة استئجار رجل يحبس مكانه في الحبس وفيه نظراً له عقوبة

(قوله) ويجب تعيين الرضيع أى فلا يصح فيه الوصف (قوله) دون عكسه أى لا يصح العيين مقصوراً على اللبن (قوله) اللبن ودهنه هب
في الحضانة الكبرى وأما الصغرى فتدخل في الرضاع قطعاً (قول) المتن والحضانة أى السابقة في كلامه وهى الكبرى (قول) اللبن ودهنه هب
بالفتح وأما بالضم ففيه وجهان أحدهما أنه على الأب والثاني اتباع العادة (قوله) ويتبع الح أى فالمنفعة أصل واللبن تابع والمراد بالمنفعة هب
الاتصاف للثدى ووضع الصغير في الحجر وعصره له عند الحاجة وتسمى هذه الحضانة الصغرى فلا يشك هذا بما سلف لأن تلك حضانة
كبرى (قول) المتن فالمنذهب الخ (٣٦٩) الذى في الشرح والروضة انا ان قلنا المعقود عليه اللبن والحضانة تابعة انفسخ العقد بالكية أو بالعكس

فلا ويتخير أو هما وهو الأصح انفسخ في
الرضاع وفي الحضانة قولاً تفرق الصفة
فيثبت تعبير المصنف بالمنذهب صحيح بالنسبة
للحضانة فإن هذا من صور تفرق الصفة
في الدوام وفيه طريقان أحدهما قولاً
تفرق الصفة في الاستدعاء والثانية
القطع بالتفريق وإذا تأملت كلام الشارح
وجدته أشار إلى هذا فرع * لو أرضعته
جارتها قال ابن كجب ان شرط أرضاعها
بنفسه لم تستحق وإذا أطلق استحققت
(قوله) وبقاء الحضانة معطوف على
قوله يسقط (قول) المتن لا يجب أى
لأنها أعيان واغتفر اللبن للضرورة ومثل
هذا الصباغ * فائدة * الخبر من الخبر
بالضم وهو التأشير لأنه يؤثر في الورق
وقيل من التخبير وهو التحسين (قول)
المتن وجب البيان ظاهره أنه لو بين شرطه
على المؤجر جاز وخزم في السائل والمجرر
بالفساد قال في الكافي ولعله جواب على
أحد القولين في الجمع بين البيع والاجارة
والذى في فتاوى القفال ان شرط على
أحدهما جاز وان أطلق بطل
* (فصل يجب الخ) * (قول) المتن فان
بادر الخ اقتضى هذا أنه لا يجبر على العجارة
وهو كذلك فقوله وعمارته على المؤجر أى
ان أراد دوام الاجارة أو المراد من ذلك
أنها ليست على المستأجر نعم الوقت ومال

كفاية لأنه لم يتعين على الاجير وهو عبادة لا تجب لهانية وذكرنا التعليم من حيث أنه عبادة مع ذكره
السابق من حيث التقدير لا تكرار فيه وان استلزم ذكره السابق صحة الاستئجار له (و) نصح (الحضانة
وارضاع معاً ولا أحدهما فقط) وتقدر بالمدة ويجب تعيين الرضيع لا اختلاف الغرض باختلاف حاله
وتعيين موضع الارضاع من بيت المستأجر أو بيت المراجعة لا اختلاف الغرض في ذلك فهو في بيتها أسهل
عليها وبيتها أشد وثوقاً به (والأصح أنه لا يستتبع أحدهما الآخر) في الاجارة لا افراد كل منهما بالعقد
والثاني يستتبع لتلازمهما عادة والثالث يستتبع الارضاع الحضانة دون عكسه وفي المطلب حكاية
عكسه (والحضانة تحفظ صبي) أى جنسه الصادق بالذكور والانثى (وتعده بغسل رأسه وبدنه وثيابه
ودهنه وكحله وربطه في المهد وتغريه بلباسه ونحوها) مما يحتاج اليه والارضاع أن تلعبه بعد وضعه
في حجرها مثلاً للثدى وتعصره عند الحاجة ويتبع هذه المنفعة في الاستحقاق بالاجارة اللبن الموضع به
وقبل الاصل اللبن وفعل المراجعة تابع (ولو استأجر لهما) أى للحضانة والارضاع (فانقطع اللبن
فالمنذهب انفساخ العقد في الارضاع دون الحضانة) لان كلامهما مقصود وقيل ينفسخ فمهما لان
الحضانة تابعة وقيل لا ينفسخ في واحد منهما وللمستأجر الخيار لان انقطاع اللبن عيب وعلى الأول يسقط
قسط الارضاع من الاجارة وبقاء الحضانة مبنى على الراجح من خلاف تفرق الصفة وفي الروضة
كأصلها حكاية الخلاف أوجها (والأصح أنه لا يجب خبر وخيط وكل على وراق) أى ناسخ (وخياط
وكمال في استئجارهم لاسخ والخياطة والكل والثاني يجب ما ذكرنا حاجة الفعل اليه ككال اللبن
في الارضاع ودفعه بأن دخول اللبن للضرورة والثالث ذكره بقوله (قلت صحح الراجح في الشرح الرجوع
فيه الى العادة) قال (فان اضطربت وجب البيان والا) أى وان لم يتبين (فيطل الاجارة والله أعلم)
وعبر في هذا بالاشبه وفي الاولى في المحرر بالمشهور وحكى في الشرح الخلاف طرقة

* (فصل يجب) * على المكبرى (تسليم مفتاح الدار الى المكبرى) ليمتكن من الانتفاع بها (وعمارتها
على المؤجر) كبناء وتطمين سطح ووضع باب وميزاب واصلاح منكسر وغلق يعسر فتحه (فان بادر
وأصلحها) فلا خيار (والا فللمكبرى الخيار) لتضرره بنقص المنفعة (وكسح الثلج عن السطح على
المؤجر) لانه كعمارة الدار (وتظيف عرصة الدار عن ثلج وكاسة على المكبرى) أما الكاسة فمخصولها
بفعله ادفعوها بما يسقط من القشور والطعام ونحوه وأما الثلج فمال في الروضة ليس المراد انه يلزم
المستأجر نقله بل المراد انه لا يلزم المؤجر وكذا التراب المتجمع بهبوب الرياح لا يلزم واحداً منهما انتهى
(وان أجردا به تركوب فعلى المؤجر كاف وبرذعة) بفتح الباء والذال المعجمة والا كاف بكسر الهمزة

٩٣ ل الج المجبور عليه يجب عمارتها (قول) المتن أما الكاسة الخ اعلم ان المدة اذا انقضت وجب على المستأجر تنظيف
المكان من الكاسة قال السبكي ولا يجب تفريغ البالوعة والحش أى السنداس قال السبكي أيضاً ولا يجوز ربط الدواب في الدور المستأجرة
للسكنى (قول) المتن وان أجردا به أى اجارة عين أو ذممة (قول) المتن فعلى المؤجر الخ وذلك لان التمكين واجب عليه وهو لا يحصل
بدون ذلك سواء في ذلك اجارة العين والذمة كذا قال الزركشي ثم قال بعد ذلك ان كان الموجب لهذه الامور العرف فذلك لا فاللفظ قاصر عنها
فينبغي تخصيصه بما اذا اطردها العرف فان اضطرب وجب البيان والافسد العقد

(قوله) ونظر المحمول قال السبكي مؤيد الدليل والبذرة أى الخفارة وحفظ المتاع فى المنزل كالطرق قال ولا يمنع الراكب من التوم عليها فى قبة ويمنع فى غير ذلك (قوله) فلمس عليه الخ بيان للراد بالخلية هنا (٣٧٠) (قول) المتن وتنفع أى فى المستقبل

(قول) المتن بعينها أى القديم والحادث
ووجهه فى الحادث انه قديم بالنسبة
للمنافع الآتية لانها لم تقبض بعد
* فرع * لو لم يعلم بالعيب حتى انقضت
المدة فأت الخيار وله الارش ثم الخيار
على التراخي لانه يتجدد بمرور الاوقات
لحدوث النقص بما قال الزركشى
وغلط جماعة فقاولوا هو على الفور كالرد
بالعيب (قول) المتن والطعام المحمول
ليؤكل الحفيظ بغى جريان الخلاف فى المتاع
الذى جرت العادة ببيعته فى الطريق قال
الزركشى وأما الماء فالظاهر انه يسه
قطعا

* (فصل يصح الخ) * (قول) المتن تبقى فيها الخ أي يغلب على الظن بقاء العين اليها قال الزركشي ومحل الخلاف عند عدم الحاجة فعها يجوز مطلقا قطعها ثم ما ذكر في غاية المدة وأما في أقلها فإن كان ثلثها أجرة جاز والافلاو في الزرع ونحوه يكون مكفي المدة * فرع * اجارة أراضى بيت المال لا يكفي فيها أن يقول كل شهر بكذا بخلاف سواد العراق فإن الذى صدر من عمر رضى الله عنه مستثنى للمصلحة وكذا استجبار الامام للاذان من بيت المال بكذا واهل للوذن الامتاع بعد القبول أولا محمل نظر (قوله) لا مدافع الحاجة أى لان أنواع المنفعة تتأتى فيها (قول) المتن ثلاثين أى تقريبا (قول) المتن وللمكترى استيفاء المنفعة ولو عينا كالماء والخبر (قول) المتن ولا يستمكن حدادا الخ أى ولو قال له وتسكن من شئت فيما يظهر لك خالف

تحت البردعة وقيل فوقها (وخزام وثفر) بالثلاثة (وبرة) بضم الباء وتخفيف الراء حلقة تجعل في أنف
البعير (وخطام) بكسر الخاء أى زمام يجعل في الحلقة لانه لا يتسكن من الركوب بدونها (وعلى
المسكترى محمل ومنظلة) بكسر الميم أى ما يظلل به على المحمل (ووطاء وغطاء) بكسر أو لهما والوطاء
ما يفرش في المحمل ليجلس عليه (وتوابعها) كالجل الذي يشده المحمل على الجمل أو أحد
الحملين الى الآخر (والاصح في السرج) للفرس (اتباع العرف) أى في موضع الاجارة والثاني
على المؤجر كالألف والثالث ليس عليه لاضطراب العرف فيه (وظرف المحمول على المؤجر
في اجارة الذئبة) لانه لا يتركز النقل فعليه نهية أسبابه (وعلى المسكترى في اجارة العين) اذ ليس على
المؤجر فيها الاتسليم الدابة كما يأتي (وعلى المؤجر في اجارة الذئبة الخروج مع الدابة لتعهداها واعانة
الراكب في ركوبه ووزوله بحسب الحاجة) فينج العير للمرأة والضعيف بمرض أو شيخوخة ويقرب
البغل والحمار من تسهيل عليه الركوب (ورفع الجمل وحطه وشده المحمل وحله) وشده أحد الحملين
الى الآخر وهم ما بعد على الارض في وجه صحبه في الروضة والثاني هو على المسكترى لانه اصلاح
ملكه (وليس عليه) أى المؤجر (في اجارة العين الا التخليتين المسكترى والدابة) فليس عليه اعانه
في ركوب ولا حمل (وتنفسخ اجارة العين بتلف الدابة) لفوات محل المنفعة (ويثبت الخيار بعينها) كان
تعثر في المشى أو تعرج فتختلف عن القافلة (ولا خيار في اجارة الذئبة) بعيب الدابة المحضرة (بل يلزمه
الابدال) ولا تنفسخ بتلفها (والطعام المحمول ليوكل بديل اذا أكل في الاظهر) والثاني لا يبدل
ويشتري المسكترى في كل منزلة قدر الحاجة ولو أكل بعضه أبدل في الرابع والخلاف في الروضة كأصلها
في الكل وجهان وفي البعض قولان ويقال وجهان ومحلها اذا كان يبيد الطعام في المنازل المستقبلية
سعر المنزل الذي هو فيه أما اذا لم يجده أو وجدته بأعلى فله الابدال قطعاً

* فصل يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين غالبا * فيؤجر العبد والدار ثلاثين سنة والداية عشر سنين والثوب سنة أو سنتين على ما يليق به والارض مائة سنة وأكثر (وفي قول لا تزداد على سنة) لان دافع الحاجة الى الاجارة بها (وفي قول) على (ثلاثين) سنة لانها نصف العمر الغالب (وللكتري استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره فيركب ويسكن مثله ولا يسكن حداد او قصارا) لزيادة الضرر بدقهما (وما يستوفى منه كدار وداية معينة لا يبدل) أي لا يجوز ابداله لانه معقود عليه (وما يستوفى به كتوب وصى عين) أي المذكور (للخياطة والارتضاع يجوز ابداله في الاصح) لانه طريق للاستيفاء كالراكب لا معقود عليه والثاني المنع كالمستوفى منه (ويد المكتري على الداية والثوب) مثلا (بدأ مائة مدة الاجارة وكذا بعده في الاصح) تبعالهافيكون كالمودع والثاني يضمنان كالمستعير فيضمن ما يتلف على هذا دون الاول وفي ضمان ما يتلف من المنافع وجهان أحسهما المنع أخذنا من الاصح السابق (ولو ربط داية كترها لجل أو ركوب ولم يتلف بها) قلقت (لم يضمن الاداء انهمد عليها اصطبل في وقت) للارتفاع (لوانفع) بهافيه (لم يصبها الهدم) فانه يضمن لان التلف حا من ربطها وقت الارتفاع بها كبعض النهار دون خج الليل في الشتاء (ولو تلف المال في يد أجير بلا تعد كتوب استؤجر لخياطته أو صبغه لم يضمن ان لم ينفرد باليد بان فعد المستأجر معه) حتى يعمل

في ذلك الجرجاني وصاحب العدة والبيان وغيرهم * مرفوع * له الاعتياص عن منفعة العين دون المنفعة التي في الذمة
لأنها سلم في المنافع والسلم لا يجوز الاعتياص عنه فالوقبض العين فله الاعتياص (قول) المتوادة معينة لا يقبل معني لأن الدار
لا تكون الأمينة (قول) المتي في الأصم قال الشيخان هذا الخلاف جار في الانفساح بالملف لكن الصحيح لنووى في الخلع الانفساخ

(أقول) المتضمن العين أي ثم إن كانت
 يبدأ الثاني بدائة فالتزام عليه أن يعلم
 دون ما إذا جهل وإن كانت يضمنان
 كالمستعير فالقرار عليه مطلقا (قوله)
 أي يصير ضمانا ولو تلفت بغير هذا
 السبب (قول) المتن أقضه جمع قضير
 والقضير مكيل معروف يسع اثني عشر صاعا
 (قول) المتن فحمل مائة وعشرة الخ أشار
 بالعشرة إلى اشتراط أن تكون الزيادة
 أكثر مما لا يقع التفاوت به بين الكيلين
 * فرع * لو أكرى بتناضع فيه مائة
 أردب فوضع فيه أكثر منها فإن كان أرضا
 فلا شيء عليه لعدم الضرر وإن كان غرفة
 فطريقان أحدهما تخيير المؤجر بين
 المسمى وأجرة المثل للزيادة وبين أجرة
 المثل والثانية قولان أحدهما المسمى
 وأجرة المثل والثاني أجرة المثل لكل
 انتهى (قول) المتن وإن بلغته بذلك
 أو غيره (قول) المتن ضمن قسط
 الزيادة أي فهو ضمان جنابة لا ضمان
 بدلالة أن يكون التلف بذلك فقتسده
 المنهاج أولا بقوله بذلك نافع في هذه
 الصورة (قوله) ولم يقل له المستأجر
 الخ بخلاف ما لو قال له أحمل هذه الزيادة
 فهو مستعير (قول) المتن وحمل خرج
 ما حمل المستأجر فإنه ضمن علم أو جهل
 (قوله) والقول الثاني أصم أن هذه
 طريقة ما كية للقولين المذكورين
 والطريق الثاني أقوال ثالثا التحالف
 والطريق الثالث القطع بالتحالف
 ورجحه القفال والشج أبو حامد وأتباعه
 كسليم والبنديجي والحاملي وأبي
 إسحاق والطبري والباردي والجرجاني

(أو أحضره منزله) ليحمل لأن المال غير مسلم إليه في الحقيقة وإنما استعان المالك فيه في شغله كما يستعين
 بالوكيل (وكذا إن انفرد) باليد لا يضمن (في أظهر الأقوال) والثاني يضمن كالمستأجر لأنه أخذ
 لمنفعة نفسه ودفع به أنه أخذ لمنفعة المستأجر أيضا فلا يضمن كعامل القراض (والثالث يضمن)
 الأجير (المشترك) وهو من التزم عملا في ذمته لا المنفرد وهو من أجر نفسه مائة معينة لعمل
 لأن منافعه مختصة بالمستأجر في المدة فيده كيد الوكيل مع الموكل بخلاف المشترك واحترب بقوله
 بلا تعدد عما إذا تعدى فانه يضمن مطلقا قطعا (ولو دفع ثوبا إلى قصار ليقتصره أو خياط ليخيطه
 ففعل) أي قصره أو خاطه (ولم يذكّر أجرة فلا أجرة له لعدم التزامها) (وقيل له) الأجرة لاستهلاك
 المدفع عمله وقيل إن كان معروفا بذلك العمل (فله) الأجرة (والأفلا) أجرة له (وقد
 يستحسن) هذا العمل فيه بالعادة والمراد فيه أجرة المثل كما أفصحها في الروضة في الثاني (ولو تعدى
 المستأجر بأن ضرب الدابة أو كسرها) بالوحدة والمهمة أي تخعبها بالبحام (فوق العادة) هو
 راجع إلى الاثنين (أو أركها) أنقل منه أو أسكن حدادا أو قصارا (دق) ضمن العين أي
 صار ضمانا لها أما الضرب المعتاد ونحوه إذا أفضى إلى تلف فلا يوجب ضمانا (وكذا لو أكرى
 دابة) (لحمل مائة رطل) حنطة فحمل مائة شعيرا أو عكس (أي يصير ضمانا لها لأن الشعير أخف فا
 أخذه من ظهرها أكثر والحنطة أثقل فيجتمع ثقلها في الموضع الواحد) (أو عشرة أقضه شعير فحمل
 عشرة حنطة) أي يصير ضمانا للدابة للزيادة نقل الحنطة (دون عكسه) خلقة الشعير مع استوائهما
 في الحجم (ولو أكرى) دابة (لمائة فحمل مائة وعشرة لزمه أجرة المثل للزيادة وإن تلفت بذلك
 ضمنها إن لم يكن صاحبها معها) لأنه صار غاصبا لها بحمل الزيادة (فإن كان) صاحبها معها (ضمن
 قسط الزيادة وفي قول نصف القيمة) لأن التلف بمضمون وغيره فتوزع القيمة بالقسط أو بالسوية الأولى
 أقرب في التحرز والشرح وأظهر في الروضة (ولو سلم المائة والعشرة إلى المؤجر فحملها جاهلا
 بالزيادة بأن قال له هي مائة كذا فالتلف الدابة بها (ضمن المالك) على المذهب) كالحملها بنفسه
 وفيما يضمنه القولان والطريق الثاني في ضمانه قولان تعارض الغرور والمباشرة قال الراعي وسواء
 ثبت الخلاف أم لا فالظاهر وجوب الضمان وإن حملها عالما بالزيادة ولم يقل له المستأجر شيئا فحكمه
 كما ذكره في قوله (ولو وزن المؤجر وحمل) بالتشديد (فلا أجرة للزيادة) لعدم الإذن في نقلها (ولا
 ضمان إن تلفت) بذلك الدابة سواء غلط المؤجر أم لا وسواء جهل المستأجر الزيادة أم علمها وسكت
 (ولو أعطاه ثوبا ليخيطه) بعد قطعه (نخاطه قباء وقال أمرتني بقطعه قباء فقال) المالك (بل
 قيصا فالظاهر تصديق المالك بيمينه) لأنه المصدق في أصل الإذن فكذا في صفته فيحلف أنه ما أذن له
 في قطعه قباء (ولا أجرة عليه) إذا حلف (وعلى الخياط إرش النقص) للشوب وهو ما بين قيمته
 صحيحا ومقطوعا أو ما بين قيمته مقطوعا قيصا ومقطوعا قبا وعوجها وعلى الثاني إن لم ينقص القباء فلا
 شيء عليه ورجح بعضهم الأول والقول الثاني تصديق الخياط بيمينه لأن المالك يدعي عليه الغرم والأصل
 عدمه فيحلف أنه ما أذن له في قطعه قيصا وأنه أذن له في قطعه قباء قاله في التام وفي الروضة عن الشيخ
 أبي حامد الإقتصار على الشق الثاني فإذا حلف فلا إرش عليه ولا أجرة له بيمينه وقيل له المسمى وقيل
 أجرة المثل وعلى الأول أي انتهاء الأجرة أنه أن يدعيها على المالك ويحلفه فإن نكل ففي تجديدا ليمين

والشأنى وغيرهم وهو قضية القواعد لا نهما لو اختلفا كذلك وان شوب صحيح تحالفا فكذا ينبغي والتوب مقطوع * تمة * أحضر الخياط
 التوب فقال ربه أليست هذه ثوبى قال قول الخياط

(فصل لا تنسخ اجارة بعذر) قال السبكي ولا يثبت به فسخ خلافا للحنفية (قول) المتن بعذر أي كمالا يفسخ بعذر لا يفسخ بعذر في غير المحمود عليه كالبيع * فرع * أجر الشريك حصته وقتلنا لا يجبر الشريك على المهايأة قال القفال فلم يستأجر الفسخ (قول) المتن كعذر وقود الخ * فائدة * أطلق الرافعي ثبوت الفسخ بافلاس المستأجر بالاجرة قبل انقضاء المدة وسيله ابن الصلاح اذا كانت الاجرة حالة قال فان كانت تستحق كل شهر فلا يتصور له قبل انقضاء الشهر لم يستحق الاجرة وبعده (٣٧٢) مضت المنفعة أقول كأن مرادهم

المحمود عليه (قوله) لفوات محل المنفعة فيه كتلف المبيع قبل القبض (قول) المتن في الاظهر قال الزركشي الرابع هنا طريقة القطع كما لو تلف أحد العبدین قبل القبض (قوله) وأجرة مثله الخ أي فليقتطع باعتبار قيمة المدة وهي الاجرة لا باعتبار المدة نفسها لانها قد تنقوت * فرع * الاعتبار بتقويم المنفعة حالة العقد لا بما بعده (قوله) ولا تنسخ بموت العاقدین خلافا لابي حنيفة (قول) المتن متولى الوقف لو كان المتولى من الموقوف عليهم انفسخت بموته لان نظره لنفسه ليس كنظره لكلهم قاله الماوردي والجرجاني والامام أقول كيف يجمع مع قوله لم ان البطن الاول اذا شرط له النظر مطلقا فأجر ثم مات : تنسخ الاجارة بموته والعجب أن الزركشي ساق هذا عقب سوق الاول ولم ينبه عليه ولكن النسخة فيها سقم (قول) المتن فالاصح لو كان يجار به دون أجرة المثل فالظاهر كما قال ابن الرفعة الانفساخ قطعا (قول) المتن بل يثبت الخيار على التراخي وقد غلط فيه جماعة كما قاله الزركشي أقول وكذا ينبغي أن يقال

عليه وجهان قال في الروضة ينبغي أن يكون أحدهما التجديد وهذه قضية مستأنفة وقال فيما قدمه من الشيخ أبي حامد انه أصح ان لم تثبت الاجرة لان هذا القدر كاف في نفي الغرم وان أثبتناها فقول صاحب الشامل هو الصواب * (فصل لا تنسخ اجارة) * ولا تنسخ (بعذر) في غير المعقود عليه للمستأجر أو المؤجر الاول (كعذر وقود حمام) على مستأجره (وسفر) عرض لستأجر دار مثلا (ومرض مستأجر دابة لسفر) عليها والثاني كمرض مؤجر دابة تعجز به عن الخروج معها وتأهل من أكرى داره أو حضور أهله المسافرين (ولو استأجر أرضا لزراعة فزرع فهلك الزرع بجائحة) من شدة حر أو برد أو وسيل أو كثرة مطر أو جراد ونحوها (فليس له الفسخ ولا حط شيء من الاجرة) لان الجائحة لم تؤثر في منفعة الأرض (وتنسخ) الاجارة (بموت الدابة والاجر المعين في) الزمان (المستقبل) لفوات محل المنفعة فيه (لالماضى) اذا كان مثله أجرة (في الاظهر) لاستقراره بالقبض (فيستقر قسطه من المسمى) أي باعتبار أجرة المثل فاذا كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها وأجرة مثله مثلا أجرة النصف الباقى وجب من المسمى ثلثا وان كان بالعكس فثلثه والقول الثاني تنسخ في الماضى مساواة بين الزمانين ويسقط المسمى وتجب أجرة المثل لما مضى واذا لم يكن لثله أجرة تنسخ فيه قطعا واحترز بالمعنيين عما في الذمة فانهما اذا أحضر او ماتا في خلال المدة وجب ابداهما (ولا تنسخ) الاجارة (بموت العاقدین) أو أحدهما بل تبقى الى انقضاء المدة ويخلف المستأجر ورثته في استيفاء المنفعة (و) لا تنسخ بموت (متولى الوقف) الذى أجره الا في صورة ذكراه في قوله (ولو أجر البطن الاول) أى من الموقوف عليهم الوقف (مدة ومات قبل تمامها) وكل بطن له النظر مدة استحقاؤه (أو الولي صبيامدة لا يبلغ فيها بالسن فبلغ) فيها (بالاحتلام فالاصح انفساخها في الوقف لا الصبي) لان الوقف انتقل استحقاؤه بموت المؤجر لغيره والصبي بنى الولي تصرفه فيه على المصلحة فلم يزل والثاني في الوقف لا تنسخ كالمثل وفي الصبي تنسخ ليس عدم الولاية فيما بعد البلوغ ولو كانت المدة يبلغ فيها بالسن بطلت الاجارة فيما بعد البلوغ وفيما قبله فولا تقرى الصفقة واستبعد الصيد لاني والامام وطائفة تعبير المحمور في الوقف بالانفساخ وعدمه لانه يشعر بسبق الانقضاء وجعلوا الخلاف في اناهل تنبئ البطلان لاننا بينا انه تصرف في غير ملكه (و) الاصح (انها تنسخ باهدام الدار) المؤجرة لزوال الاسم بفوات السكى (لانقطاع ماء ارض استؤجرت لزراعة) لبقاء الاسم وامكان الزرع بسوق الماء اليها (بل يثبت الخيار) ان لم يسق المؤجر الماء اليها من موضع آخر والانفساخ في الاولى وثبوت الخيار في الثانية هو المنصوص عليه فيهما ومنهم من نقل وخرج وجعل في المستثنى قولين وجهه الانفساخ في الثانية فوات الزرع ووجه عدم الانفساخ في الاولى امكان الانتفاع فيهما من وجه آخر

في خيار المسئلة الآتية * تنبيه * لو أجاز في مسئلة الارض المذكورة عدم مضى مدة ثلثها أجرة لزمه جميع المسمى ولو فسخ (وغضب) فهل يلزمه شيء لمدة الانقطاع الماضية هو محل نظري يجوز أن يقال لا يلزمه شيء كنظيره من الباقي والغضب ويجوز أن يفرق بوجودها في يده الا أن يقال لا أثر له مع تعذر الانتفاع أي اذا انحصرت الرعاة

لا يعول عليها لأن تعيب المستأجر العين المؤجرة بثبت الخيار * تنبيه * هذا إذا لم تقض المدة والافتسخ الحارة ولا خيار للمستأجر كما قاله الزركشي نقلا عن الشيخين قال ولا فرق بين أن تعصب من يد المالك أو يد المستأجر خلافا لابن الرفعة (قول) المتن وان ينتفع سواء كان ذلك بعد أم لا قال في الحاوي إذا كان ذلك العذر قائما بالدابة كرضها أقول فيه نظرفان هذا مثبت للخيار لا مسقط للأجرة وبالجملة هذا الكلام قضيته أنه لو ترك الفسخ (٣٧٣) حتى انقضت المدة لا يلزمه شيء فيجب أن يقال بثبته في انقطاع ماء الأرض في المسألة السابقة

أي عند انحصار المنفعة في الزراعة وكله مشكل والذي يحظر بذهني أن كلام المأوردى هذا وجه في المذهب والقوى على خلافه فان مرض الدابة كعرجها بخلاف الآتي والمغصوب خللوا اليدينهما ثم رأيت السبكي في قطعه حاول أن يكون ذلك وجهها مرجوحا (قول) المتن وقبضها مثله العرض عليه (قول) المتر وسواء فيه اجارة العين الخ قطع في التنبيه بأن الاجرة فيها لا تستقر الا بالعمل (قول) المتن ويستقر الخ أي كافي البيع بخلاف المهر لا يجب في التسكاح الفاسد الا بالوطء لان البضع لا يدخل تحت اليد نعم يرد على المنهاج ان عوض العين تستقر به الاجرة في الصحة دون الفاسدة ولو كان المؤجر عقار لم يكف في الباسدة التخلية * فرع * يجب فيها لو عقد غير الامام لاهل الذمة وسكنوا حتى مضت المدة المسمى دون اجرة المثل * فرع * لو أكرى صبي بالغ وعمل فلا شيء له (قوله) المنفعة الخ ولو مضى بعضها انسخ فيه وفي الباقي الخلاف في تلف المبيع قبل القبض فان قلنا ينسخ فللمستأجر الخيار ولا يتبدل زمان بزمان (قول) المتن ولم يسلمها الخ لو غصب

(وغصب الدابة وابق العبد بثبت الخيار) في اجارة العين فان باذر المؤجر وانزع من الغاصب قبل مضى مدة ثلثها أجرة سقط خيار المستأجر وفي اجارة الذمة لا خيار وعلى المؤجر الابدال (ولو أكرى جمالا وهرب وتركها عند المكترى راجع القاضى ليموها من مال الجمال فان لم يجد له مالا اقترض عليه) القاضى (فان وثق بالمكترى دفعه اليه) لنفقة عليها (والاجعله عند ثقة) لذلك (وله أن يبيع منها قدر النفقة) عليها قال في الروضة كأمهلها اذا لم يجد له مالا آخر ولا يخرج على الخلاف في بيع المستأجرة لانه محل ضرورة انتهى (ولو أذن للمكترى في الانفاق من ماله ليرجع جاز في الاظهر) والثاني المنع ويجعل متبرعا وعلى الاول القول قوله في قدر ما أنفق قال في الروضة عن الاصحاب اذا ادعى نفقة مثله في العادة انتهى ويدخل في النفقة عليها نفقة من يتعهدا وتصدق العبارة باجارة الذمة واجارة العين * تنبيه * لو هرب المؤجرها فان كانت الاجارة في الذمة اكترى الحاكم عليه من ماله فان لم يجد له مالا اقترض عليه واكترى فان تعذر الاكتراء عليه فللمستأجر الفسخ وان كانت اجارة عين فله الفسخ كما اذا نذرت الدابة (ومنى قبض المكترى الدابة أو الدار وأمسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة) عليه (وان لم ينتفع) لتلف المنفعة تحت يده (وكذا لو اكترى دابة لركوب الى موضع) معين (وقبضها ومضت مدة امكان السير اليه) ولم يسرف ان الاجرة تستقر عليه (وسواء فيه اجارة العين والذمة اذا سلم) المؤجر (الدابة الموصوفة) في اجارة الذمة الى المستأجر (وتستقر في الاجارة الفاسدة اجرة المثل بما يستقر به المسمى في الصحة) سواء انتفع أم لا وسواء كانت اجرة المثل أقل من المسمى أم أكثر (ولو أكرى عبدا مدة ولم يسلمها حتى مضت) أي المدة (انفسخت) أي الاجارة لغوات المنفعة قبل القبض (ولو لم يقدر مدة وأجر) دابة (لركوب الى موضع) معين (ولم يسلمها حتى مضت مدة السير) اليه (فالاصح انها) أي الاجارة (لا تنسخ) ادلم بتعذر استيلاء المنفعة فيها والثاني تنسخ تسوية بين المسئلتين في المكترى كالمكترى وعلى الاول ففي الوسيط ان للمكترى الخيار لتأخر حقه قال الرافعي ويخالفه قول الاصحاب لا خيار له ولو كانت الاجارة في الذمة ولم يسلم ما انتوفى المنفعة منه حتى مضت مدة يمكن فيها تحصيل تلك المنفعة فلا يفسخ ولا انفساخ بحال (ولو أجز عبده ثم أعتقه فالاصح انه لا تنسخ الاجارة وانه لا خيار للعبد) في فسخها ويستوفى المستأجر منفعته (والاظهر انه لا يرجع على سيده بأجرة ما بعد العتق) والثاني يرجع بأجرة مثله لتفويت السيد له ومقابل الاصح قيس في الاولى على ما اذا مات البطن الاول قبل تمام مدة الاجارة وفي الثانية على

٩٤ ل الج الدابة أو العبد انتجه أن الحكم كذلك لكن يثبت الخيار صرح به في البهجة (قوله) كالمكترى لو كان هو الحابس في المسألتين استقرت الاجرة ولزمه المسمى فكما استوى حكمه في المسئلتين فليستوحكم المكترى في المسألتين (قوله) لا خيار له أي كالموحيب البائع المبيع ثم سلمه ووجه الاول أن الاجارة لا تراد لك واما في فوت الغرض بالتأخير بخلاف المالك (قوله) فلا يفسخ ولا انفساخ بحال أي لانه ندين تأخر وفاؤه (قول) المتن ولو أجز عبده الخ مثله موته بعد ايجار المستولدة على ما قال الزركشي انه القياس ونسبه لصاحب الكافي بعد أن نقل عن قضية كلام الرافعي البطلان أقول قضية كلام الرافعي هو الحق بدليل ما لو صدر تعليق عتق العبد على صفة قبل الايجار ثم وجدت الصفة في مده فان الاجارة تنسخ (قوله) لتفويت السيد له أي قهراف كان كالوأكروهه على العمل ولومات السيد فاعتقه الوارث لم يرجع بلا خلاف

(قول) المتن ولو باعها لغيره الخ لأن المنفعة مستثناة شرعا لالفاظنا ثم لو كان المشتري جاهلا بالمدة انتجه البطلان (قوله) لأن يد المستأجر الخ أي بحق لازم فكانت أولى من يد الغاصب * (كتاب أحياء الموات) * (قول) المتن وليس هو لذى أي خلافا لابي حنيفة (قول) المتن وما كان معجورا شغل ما لأحياءه ثم تركه لكن خالف فيه مالك رحمه الله لنا حديث (٣٧٤) من أحياء أرضا مئة ليست لاحد (قول)

المتن فإن كانت جاهلية أي والغرض كما سلف أنها ببلاد الاسلام ولهذا قال الامام محل الخلاف اذ لم يعلم كيفية استيلاء المسلمين عليه قال فان علم أنه بقتال فللقائمين والا ففى وقال الزركشى التحقيق أنه لا يملك بالاحياء لتحقيق سبق المالك انتهى وسيأتى أن الذى ببلاد الكفار كذلك كما سنبينه عليه الشارح (قول) المتن أنه قال الزركشى الضمير فيه يرجع الى الموات الذى كان معجورا لا الى المعجور الآن فان الذى يحى انما هو الموات نفسه (قوله) ولو كان المعجور الخ اذ انظرت الى هذا مع قوله أولا وهو ببلاد الاسلام لاحك من ذلك أن كلامه هنا شامل للاسلامي وغيره مما هو ببلاد الكفر (قوله) كمرح الغنم ومسيل الماء وملعب الصبيان وأما المرعى والمحتطب فنقلا عن البغوى أنه كذلك وعن آخرين التفصيل بين القريب والبعيد (قول) المتن موقف النازح قال الزركشى لو كان ينزح بالداة فحريمها قدر عمقها من سائر الجوانب (قول) المتن ومرتد الدابة ينبغي أن يعد أيضا الموضع الذى حفر فيه بئر لنقص ماء هذه فاه فى الحريم وذلك لا يمتنع على المحي ففعله وان ساغ نظيره فى الاملاك (قول) المتن مطرح الخ أى هو مطرح للثلاثة جميعا (قول) المتن وممرسكت عن مقداره عرضا وهو منوط بالحاجة وما ورد من التقدير بسبعة أذرع عند اختلاف حمل على

ما داعتقت تحت رقيق ويدفع الثلاثة ان الاتفاق تناول الرقبة خالية عن المنفعة بقية مدة الاجارة (وبصريح) العين (المستأجرة للمكثري ولا تنسخ الاجارة فى الاصح) والثانى تنسخ لان المنفعة تابعة فى البيع للرقبة وجوابه ان التابعة هى الملوكة للبائع حين البيع (ولو باعها لغيره جاز فى الاظهر ولا تنسخ) الاجارة قبل تستوفى مدتها والثانى لا يجوز لأن يد المستأجر مانعة من التسليم واجب بما قاله الجرجاني ان العين تؤخذ منه وتسلم للمشتري ثم تعاد اليه ولا خيار له بذلك لقلة زمنه والقول ان المستأجر أرم لا للمشتري فسخ البيع ان جهل انها مستأجرة

(كتاب أحياء الموات)

هو مستحب ويحصل به الملك والاصل فيه أحاديث منها حديث من أحياء أرضا مئة فهى له رواه أبو داود وغيره وحديث من أحياء أرضا مئة فله فيه أجر رواه النسائى وغيره ويؤخذ مما ساقى أن الموات الارض التى لم تعمر قط ولا هى حريم لمعجور كما قال (الارض التى لم تعمر قط ان كانت ببلاد الاسلام فله مسلم تملكها بالاحياء) اذن فيه الامام أم لا (وليس هو لذى) وان أدن فيه الامام (وان كانت ببلاد كفار فلهم احيائها وكذا المسلم) احيائها (ان كانت مما لا يذنبون المسلمين عنها) بكسر المعجمة وضمها فان ذنبهم عنها فليس للمسلم احيائها كما صرح به فى المحرر وغيره (وما كان معجورا) دون الآن وهو ببلاد الاسلام (فما لك) مسلما كان أو ذميا (فان لم يعرف والعمارة اسلامية حال ضائع) مسلم أو ذمى الامر فيه الى رأى الامام فى حفظه أو بيعه وحفظ ثمنه الى ظهور مالكه وان كانت جاهلية فالأظهر) ويقال الاصح (انه يملك بالاحياء) والثانى المنع لانه كان مملوكا فليس بموات وأجيب بان الر كاز مملوك جاهلى يملك فكذلك هذا ولو كان المعجور المذكور ببلاد الكفار ولم يعرف مالكه ففيه الخلاف المذكور (ولا يملك بالاحياء حريم المعجور) أى لا يملكه غير مالك المعجور ويملكه مالك المعجور بالتبعية له (وهو) أى حريم المعجور (ما تمس الحاجة اليه لتعمم الانتفاع) بالمعجور (فحريم القرية) الحياة (النادى) وهو مجتمع القوم للحديث (ومرتكض الحيل) للخيلة (ومناخ الابل) بضم الميم أى الموضع الذى تناخ فيه (ومطرح الرماد) والسرجين (وتحوها) كمرح الغنم (وحريم البئر) المحفورة (فى الموات موقف النازح) منها (والخوض) الذى يصب فيه النازح الماء أى موضعه وعبر فى المحرر وغيره بمصب الماء (والدولاب) بضم الدال أى موضعه كافى للمحرر وغيره (ومجتمع الماء) أى الموضع الذى يجمع فيه لسقى الماشية والزرع من حوض ونحوه كافى الروضة وأصلها وفى المحرر يحوه (ومرتد الدابة) وذكر فى المحرر وغيره عقب الدولاب وفى الروضة كأصلها ان كان الاستقاء بما والموضع الذى يطرح فيه ما يخرج من الحوض ونحوه وكل ذلك غير محدود وانما هو بحسب الحاجة انتهى والدولاب يطلق على ما يستقى به النازح وما يستقى به بالداة وقوله فى الموات هنا وبعد تصريح بما الكلام فيه (وحريم الدار) البنية (فى الموات مطرح رماد وكسة وتنج وعمرفى صوب الباب) قال فى الروضة كأصلها لا على امتداد الموات فلغير مالكها احياء ما فى قبالة الباب اذا أبقي الممر له انتهى (وحريم آبار لقناة مملو حفر فيه

تنص عرف المدينة (قول) المتن آبار لقناة وهو قسم آبار الاستقاء أى فهذه لا تحتاج الى موقع نازح ولا غيره مما مر وأما يحتاج الى حفظ ما فيها ثم هذا الضابط بالنظر الى حفر بئر أخرى لا مطلقا فلو بنى الغير هناك جاز ومحملة أيضا فى الموات والادلة انك أن يحفر فى ملكه بئر ولو نقص ماء البئر المذكورة

نقص ماؤها أو خيف الانهيار) أي السقوط ويختلف ذلك بصلابة الأرض ورنائها وأبارهمزة
بعد الموحدة الساكنة بضبط المصنف على الأصل ويجوز تقديم الهمزة وقلها ألفا (والدار المحفوفة
بدور لا حرم لها) والألف يجعل حريما ليس بأولى من جعله حريما لاخرى وتصور المسئلة بأن أحيت
كلهما معا (ويتصرف كل واحد) من الملاك (في ملكه على العادة) ولا ضمان عليه أن أفضى
إلى تلف (فان تعدى) العادة (ضمن) ما تعدى فيه (والاصح) انه يجوز أن يتخذ داره المحفوفة بمساكن
حماما واصطبلًا وطاخونة (وحاونه في البرازين حانوت حداد) أو قصار (إذا احتاط وأحكم
الجدران) بما يليق بمقصوده والثاني يمتنع ذلك لما فيه من الضرر وعورض بأن في منعه ضراره
(ويجوز احياء موات الحرم) المضد للملك كما أن معموره بملك بالبيع ونحوه (دون عرفات) فلا يجوز
احياؤها فلا تملك به (في الاصح) لتعلق حق الوقوف بها والثاني يجوز فملك به كغيرها وفي بقاء حق
الوقوف عمل هذا فيما ملك وجهان وهل بقاءه مع اتساع الباقي أو بشرط ضيقه عن الخرج وجهان
(قلت ومن دلفة ومنى كعرفات والله أعلم) أي فلا يجوز احياء وهما في الاصح كما عبره في تصحيح التنبيه
وفي الروضة ينبغي أن يكون الحكم فهما كعرفات لوجود الغنى (ويختلف احياء بحسب الغرض)
منه (فان أراد مسكا اشترط) لحصوله (تحويل البقعة) بأجر أو لبن أو محض الطين أو ألواح الخشب
والقصب بحسب العادة (وسقف بعضها) لتهيأ للسكنى (وتعليق باب) أي نصبه لانه العادة في ذلك
(وفي الباب) أي تعليقه (وجبه) انه لا يشترط لانه للحفظ والسكنى لا توقف عليه (أو زرية
دواب فتحويل) ولا يكفي نصب سعف أو أحجار من غير بناء (لا سقف) لان العادة فيها عدمه
(وفي الباب) أي تعليقه (الخلاف) في المسكن (أو مزرعة فجمع التراب حولها) لفصل المحي
عن غيره وأعاد الضمير عليها باعتبار المال وفي معنى التراب قصب وحجر وشوك ولا حاجة إلى تحويل
(وتسوية الأرض) بظم التخفيض وكسح المستعلى وفي الروضة كأصلها وحراتها وتلين ترابها فان لم يتيسر
ذلك لا بما يساق إليها فلا بد منه لتهيأ للزراعة (وترتيب ماء لها) بشق ساقية من نهر أو حفرت
أو قناة (ان لم يكفها المطر المعتاد) فان كفاها فلا حاجة إلى ترتيب ماء (لا الزراعة في الاصح) لاها
استيفاء منفعة وهو خارج عن الاحياء والثاني لا بد منها لان الدار لا تصير بحياة الا اذا حصل فيها عين
مال الحي فكذا المزرعة (أو بستانا فجمع التراب) أي حول الأرض كالمزرعة ان لم تحتر العادة
بالتحويل (والتحويل حيث جرت العادة به) أي نفسه وما يحوط به من بناء أو قصب أو شوك هذا
ما في الروضة وأصلها في جمع التراب والتحويل (وتهيئة ماء) كما سبق في المزرعة (ويشترط الغرس
على المذهب) وقيل لا يشترط كالزراع في المزرعة وقرى الاول بان اسم المزرعة يقع على الأرض قبل
الزراع واسم البستان لا يقع عليها قبل الغرس ومن شرط الزرع في المزرعة شرط الغرس في البستان
بطريق الاولى كما قاله الراعي فهذه طريقة ثانية فاطعة بالاشتراط وربحها في أصل الروضة (ومن شرع
في عمل احياء ولم يته) أو أعلم على بقعة بنصب أحجار أو غرز خشب فتحجر) لذلك الحل في المسائل
الثلاث (وهو أحق به) من غيره أي مستحق له دون غيره لما عمله فيه (لكن الاصح) انه لا يصح بيعه
لانه لم يملكه والثاني يصح وكأنه يبيع حق الاختصاص كذا في الروضة كأصلها وفي المحتر ليس له ان
يبيع هذا الحق (و) الاصح انه (لو احياء آخر ملكه) وان كان ممنوعا من احيائه والثاني لا يملكه
كأن لا يبطل حق المتحجر (ولو طالت مدة التحجر) ولم يحى والرجوع في طولها إلى العادة (قاله
السلطان أحي أو ترك) أي المحل وعبارة الروضة كأصلها أو أرفع يدك عنه (فان استعمل) بعد
الاعتذار (أهمل مرة قربة) ليستعد فيها الحجارة يقدرها السلطان برأيه ولا تستقدر بثلاثة أيام

(قوله) المات موات الحرم هل يكره
احياء موات مكة كيكبره بيع عامرها
فما قاله الروائي خروجا من الخلاف قال
الزركشي فيه نظر (قوله) فلا يملك
به دفع لما يقال انما حكي المصنف
الخلاف في الجواز ولا يلزم منه عدم
الملك بالاحياء * تنبيه * صنيع المتن
بوجه أن عرفات من الحرم وليس مراد
(قوله) والثاني يجوز الظاهر أن محل
الخلاف اذا لم يحى الجميع (قوله)
وجهان اذا قلنا بالبقاء فالوجه أن يكون
من الزوال إلى الفجر لا ما يصدق عليه
وقوف قاله ابن الرفعة رحمه الله (قوله)
به الضمير فيه يرجع للاصح من قوله
احياؤها في الاصح (قوله) بحسب
العادة حتى في البلد (قول) المتن
مزرعة اسم البندر الذي يسد فيها
زريعة بخفيف الرء وجهه زراع
كذريعة وذرائع (قول) المتن فجمع
التراب حمله الزركشي على اصلاح
تراب الأرض وتهيئته لما يراد له لاجعه
حولها (قول) المتن ويشترط الغرس
أي غرس ما يسمى معه بستانا كذا يحته
الزركشي قال فلا يكفي الشجرة
والشجران في الفضاء الواسع (قوله)
وفرق الاول الخ وأيضا فالغراس للدوام
فالحق ببناء الدار (قول) المتن ولم
يته الضمير فيه يرجع للعمل من قوله في
عمل (قوله) لانه لم يملكه فكان كحق
الشفعة قال الزركشي وكذا الحق في
مقاعدا الاسواق والوظائف لانه ملك
أن يتنفع به ولم يملك المنفعة انتهى أقول
لكن السبكي حاول الحاق الوظائف بالخلع
* فرع * لو وهبه حق التحجر قال
الماوردي لا يجوز وقال الدارمي يجوز

(قول) المتن ولو أقطع الخ قد أقطع النبي صلى الله عليه وسلم الزبير وأقطع وائل بن حجر أرضاً بحضرموت (قوله) وأحياء غيره الخ يستثنى من ذلك ما أقطع النبي صلى الله عليه وسلم * فرع * أقطع أراضي بيت المال العامة جاز كما سلف في الإجارة ولا يملكه المقطع وله الإيجار على ما سلف لكن قال الزركشي لم يتعرضوا لذلك هنا وقولهم لا يجوز الأقطاع إلا في الموات مانع منه ويحتاج هذا إلى دليل ثم ساق ما يقتضي من افتناء النوى بأن له الإيجار وغير ذلك (قوله) لا يصح تجعده أي بالكيفية (قول) المتن رعى نعم خربة

الخ وخيل المجاهدين (قوله) إذا لم يضر بهم لكن يغتفر ما لو أوجهم إلى الأبعاد قليلاً (قوله) والثاني المنع لحديث الخ والأول يحصله على معنى الأعلى مثل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم أقول أو المراد أن يكون للمصالح لأنفسه أي الإلحمة الله ورسوله بأن يريد مصالح المسلمين لا مصالح نفسه

* (فصل منفعة الشارع الخ) *

(قول) المتن لا ستراحة ومعاملة الخ

ولو تقادم عهد وخيف دعوى المالك

(قول) المتن وغيرها الأحسن ونحوها

فإن شرط الجوار أن يكون ذلك يتقل

معه ولا يجوز إثباته كبناء الدكة

(قول) المتن يقدم الإمام أي كما يفعل في

مال بيت المال (قوله) أحدهما

لا يقال هذا وجهه قوي لأن للإمام

الاقطاع في الشوارع لأننا نقول سبقهما

منع تصرف الإمام بالاقطاع قاله السبكي

(قول) المتن ولو جلس فيه لصلاة

خرج مالو أرسل سجداته ففرشت

(قول) المتن لشراء حاجة منه تعلم

اشتراط العذر قال ابن الرفعة قال بعض

علماء المدارس التي بنيت في زمن اعتد

فيه بطالة أشهر يستحق المعلوم في زمن

البطالة المذكورة بخلاف غير المدارس

المذكورة * فرع * سكنى غير

في الأصح فإذا مضت ولم يستغل بالعمارة بطل حقه (ولو أقطعته الإمام مواتاً صار أحق بأحيائه) من غيره أي مستحقاً له دون غيره (كالتجبر) وإذا طالت المدة بلا أحياء أو أحياء غيره فالحكم كما سبق في التجبر (ولا يقطع إلا فأدرا على الأحياء وقد راقدر عليه) أي على أحيائه لأنه منوط بالمصلحة (وكذا التجبر) أي لا يتجبر الإنسان إلا ما قدر على عمارة فإن زاد عليه قال المتولى فلغيره أن يحيي بقعة موات لرعى نعم خربة وصدقة) ونعم (ضالة) ونعم إنسان (ضعيف عن النجعة) بضم النون أي الأبعاد في الذهاب لطلب الرعي بأن يمنع الناس من رعيها إذا لم يضر بهم لأنه صلى الله عليه وسلم حرم النقيب بالنون لحيدل المسلمين رواه ابن حبان والثاني المنع لحديث لا حي إلا الله ورسوله رواه البخاري (والأظهر أن له تقض حياه الحاجة) إليه أي عندها كما في المحرر بأن ظهرت المصلحة فيه بعد ظهورها في الحى والثاني المنع كما لو عين بقعة لمسجد أو مقبرة (ولا يحصى لنفسه) ولا حي لغيره أصلاً * (فصل منفعة الشارع) * الأصلية (المروء) فيه (ويجوز الجلوس به لاستراحة ومعاملة ونحوهما إذا لم يضيق على المارة ولا يشترط إذن الإمام) في ذلك لاتفاق الناس عليه على تلاحق الأعصار من غير نسكير (وله تظليل مقعده) فيه (ببارية) بتشديد التثنية (وغیرها) مما لا يضر بالمارة وهي منسوج قصب كالحصير (ولو سبق إليه) أي إلى مقعده (اثنان) وتنازع فيه (أفرع) بينهما (وقبل يقدم الإمام) أحدهما (برأيه ولو جلس) بموضع (للمعاملة ثم فارق تاركاً للصلاة أو مستقلاً إلى غيره بطل حقه) منه (وإن فارقه ليعود لم يطل) حقه (إلا أن تطول مفارقتة بحيث ينقطع معاملوه عنه ويألفون غيره) فيبطل حقه وسواء فارق بعذر سفر أو مرض أم بلا عذر ولو جلس لاستراحة ونحوها بطل حقه بمفارقتة (ومن ألف من المسجد موضعاً بقي فيه ويقرئ) القرآن أو الحديث أو الفقه ونحوها (كالحارس في شارع للمعاملة) ففيه التفصيل السابق (ولو جلس فيه للصلاة لم يضر أحق به في غيرها) أي في صلاة أخرى (فلو فارقته) قبلها (لحاجة ليعود) كتجديده وضوء واجابة داع (لم يطل اختصاصه) به (في تلك الصلاة في الأصح وإن لم يترك أزاره) فيه والثاني يطل لمفارقتة كما في صلاة أخرى (ولو سبق رجل إلى موضع من رباط مسبل أو فقه إلى مدرسة أو صوفي إلى خانقاه لم يرتعج) منه (ولم يطل حقه) منه (بخروجه لشراء حاجة ونحوه) وإن لم يترك مناعه فيه روى مسلم حديث إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به

* (فصل المعدن الظاهر وهو ما خرج بلا علاج) * وإنما العلاج في تحصيله (كنفط) بكسر النون أفصح من فتحها (وكبريت) بكسر أوله (وقار) وهو الزفت (وموميا) بضم أوله يمد ويقصر وهو شيء يلقى البحر إلى الساحل فيجمد ويصير كالقار لا التي تؤخذ من عظام الموتى فإنها نجسة (وبرام) بكسر أوله حجر يعمل منه القدور (وأجار رحي لا يملك بأحياء ولا يثبت فيه اختصاص بتجبر ولا اقطاع) بالرفع أي

من السلطان

المتفقه في بيوت المدارس إن كان هناك شرط أتبع والأفا الظاهر منعه قاله في الروضة

* (فصل المعدن الظاهر إلى آخره) * (قول) المتن كنفط قال الزركشي هو دهن يكون على وجه الماء في العين (قول) المتن وكبريت هو عين تجرى وتضيء في موضعها فادافارته زال ضوءه

(قوله) كالماء الجاري إلى مجامع القصور (قوله) كالتصبر أي فهو كالتصبر في الشاء العبد ويشارك في مقاعد الأعداء كالماء في مجامع القصور (قوله) كالماء إذا أحيى بمجامع أن كلاً يتوقف على العلاج والموت (قوله) لأنه من أجزاء الأرض (٣٧٧) أي بخلاف الركاك كذا قاله بعضهم ولكن تقدم في الزكاة أن المحشي يملك الركاك أيضاً (قوله)

من السلطان بل هو مشترك بين الناس كماء الجارى والكلأ والخطب ولو بنى عليه دار المملك البقعة وقيل يملكها به (فان ضاق نيله) أى الحاصل منه عن اثنين مثلاً جاء اليه (قدم السابق) اليه (بقدر حاجته) قال الامام بأخذ ما تقتضيه العادة لامثاله (فان طلب زيادة فالاصح ازعاجه) لان عكوفه عليه كالتجبر والثاني يأخذ ما شاء لسبقه (فلوجاً آ) اليه (معاً أقرع) بينهما (فى الاصح) والثاني يقدم الامام من يراه أحوج والثالث ينصب من يقسم الحاصل بينهما (وللعدن الباطن وهو مالا يخرج الا بعلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل فى الاظهر) والثاني يملك بذلك كلوات اذا أحيى وفرق الاول بأن المحيى يستغنى عن العمل والتيل مبشوت فى طبقات الارض يحوج كل يوم الى حفر وعمل وعلى الملك لا بد من قصد التملك وخروج التيل وهو قبل خروجه كالتجبر وعلى عدم الملك هو أحق به لكن اذا طال مقامه فى ازعاجه الخلاف السابق فى الظاهر ولو ازدهم عليه اثنان فعلى الالوجه السابقة وللسلطان اقطاعه على الملك وكذا على عدمه فى الاظهر ولا يقطع الا قدر اثنان فى لقطع العمل عليه والاخذ منه ويجوز على القولين العمل فيه والاخذ منه بغير اذن الامام فانه متردد بين الظاهر والموات (ومن احيا مواتاً قطره فيه معدن باطن) لم يعلم به (ملكه) لانه من أجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء فان علم به واتخذ عليه داراً فى ملكه طريقتان أحدهما على القولين السابقين والثانى القطع بالملك وأما البقعة الحياة فلا تملك بالاحياء وقيل تملك به وتقدم ان المعدن الظاهر لا يملك بالاحياء وفى الحاوى وغيره ان من أحيأ أرضاً مواتاً قطره فيها بعد الاحياء معدن باطن أو طاهر ملكه لانه لم يظهر الا بالاحياء (والمياه البياحة من الاودية) كالليل والفرات (والعيون فى الجبال) وسيول الامطار (يستوى الناس فيها) بأن يأخذ كل منهم ما يشاء (فان أراد قوم سقى أرضهم) بفتح الراء بلا ألف (مها فضاى الماء) عنهم وبعضهم أعلاه (سقى الاعلى فالاعلى وجس كل واحد منهم) (الماء حتى يبلغ الكعبين) لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك صححه الحاكم على شرط الشيخين (فان كان فى الارض ارتفاع) من طرف (وانخفاض) من طرف (أفرد كل طرف بسقى) بما هو طريقه قال فى الروضة طريقه ان يسقى المنخفض حتى يبلغ الكعبين ثم يسده ثم يسقى المرتفع ولو كان الماء يربى بالجميع سقى من شاء منهم متى شاء (وما أخذ من هذا الماء فى اناء ملك على الصحة) والثانى لا يملك لكن أخذه أولى به من غيره (وحافر بئر عوات للارتفاع) دون التملك (أولى بمأتم حتى يرتحل) فاذا ارتحل صار كغيره وقبل ارتحاله ليس له منع ما فضل عنه عن محتاج اليه للشرب اذا استقى بدونه نفسه ولا منع مواشيه وله منع غيره من سقى الزرع به (والحفورة لتملك أو فى ملك يملك) حافرها (ماءها فى الاصح) لانه نساء ملكه كالثمرة والثانى لا يملكه لحدوث الناس شركاء فى ثلاث فى اساء والكلأ والتارروا ابن ماجه بأسناد جيد (وسواء ملكه أم لا لا يلزمه بذل ما فضل عن حاجته لزرع ويجب لما شية) لم يجز صداها ما عباها (على الصحة) حرمة الروح والثانى

(قول) **الوقف** ما يأتى به الزكشى حالا من المبتدأ الذى هو القسمة على مذهب سيويه أقول له مندوحة عن ذلك بأن يجعل حالا من فاعل الظرف مصدر وقف وأوقف لغة تميم وهو حبس فان الفصح أحبس قال الراغب ومعناه لغة المنع من الحركة انتهى وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح (قول) المتن وأهلية التبرع هو من عما قبله * فرع * أفنى ابن أبي عصرون والنووى وغيرهما بحجة وقف الامام من يث المال لان له تملكه وكما فعل عمر (٣٧٨) رضى الله عنه في أرض سواد العراق

ولا قال السبكي لأفنى به ولا يجمع ولا أعتقه (قول) المتن دوام الانتفاع برده عليه المدبر والمعلق عتقه بصفة فانه يصح وقفه ويطلق عند وجود الصفة ثم قضية عبارة صحة وقف غير المرتضى وهو كذلك على الاصح في الروضة وقضيته صحة وقف الاعمى ولم يذكره ثم اذا وقف غير المرتضى فلا خيار له عند الرؤية (قوله) لاتفاق المسلمين استدلالا أيضا بحديث وأما خالد فقد احتبس أدرعه وأعتاده في سبيل الله تعالى والاعتنا بما يعتده الرجل من مراكب وسلاح وروى وأعتده (قول) المتن في الذمة أى سوا ذمة نفسه وذمة غيره كعبد مسلم فيه * فرع * يصح عتق الجمل ولا يصح وقفه (قوله) لعدم تعيين الخ فكان كعتقه (قوله) ولا يصح وقف حرأى ولو قلنا ملك الموقوف للواقف ومن ثم تعلم ان الشخص اذا ملك المنافع فقط لا يصح وقفها وذلك لان المنفعة فرع الرقبة فهي تابعة لها فلا يقال هلاصه نقل منافعها كما يؤجرها (قوله) يقيس الخ فرق الأول بان العتق أقوى بدليل السراية والتعليق (قوله) يقيس وقفه الخ فعلى هذا اذ عتقت المستولدة بموت السيد بطل الوقف (قوله) لا يصح وقفه الخ لان ما فرع الرقبة (قول) المتن ولا على العبد يصح الوقف على مكاتب الغير عند الماوردى والمتولى وكذا على البعض

* (كتاب الوقف) *

لا يجب كالماء المحرز في اناء على الاول لا يجوز أخذ عوض عنه على الصحيح للنهي عن بيع فضل الماء رواه مسلم من حديث جابر والثاني يجوز كما يطعم المضطر بالعوض (والقناة المشتركة) بين ملاكها (يقسم ماؤها بنصيب خشبة في عرض النهر فيها تقب متساوية أو متفاوتة على قدر الحصص) ويجوز أن تكون متساوية مع تفاوت الحصص بان يأخذ صاحب الثلث مثلاً ثقبه والآخر ثقبين ويسوق كل واحد نصيبه الى أرضه (ولهم القصعة مهاياة) كان يسقى كل واحد منهم يوماً أو بعضهم يوماً وبعضهم أكثر بحسب حصته ولكل منهم الرجوع عن المهاياة متى شاء

هو كقوله وقف دارى على الفقراء فيتحقق بواف وموقوف وموقوف عليه وصيغة وأنى بالاربعة مع ما يشترط فيها على هذا الترتيب فقال (شرط الواقف صحة عبارته وأهلية التبرع) أى فلا يصح وقف الصبي والمجنون والسفيه والمكاتب (و) شرط (الموقوف دوام الانتفاع به لا مطعوم) بالرفع يعنى فلا يصح وقفه لان منفعته في استهلاكه (وريجان) فلا يصح وقفه لسرعة فسادة وفي ضمن دوام الانتفاع حصوله لكن لا يشترط حصوله في الحال بل يجوز وقف العبد والجحش الصغيرين والزمن الذى يرجى زوال زمانته (ويصح وقف عقار) بالايجاع (ومنقول) لاتفاق المسلمين على وقف الحصر والقناديل والزلاى في كل عصر ومن المنقول العبيد والدواب (ومشاع) وقف عمر رضى الله عنه مائة سهم من خير مشاعر واه الشافعى والمشاع يصدق بالمنقول كنصف عبد ولا يسرى وقفه الى النصف الآخر (لا عبد وثوب في الذمة) أى لا يصح وقفهما لعدم تعيين ما في الذمة وهذا كالمستثنى من المنقول في بعض أحواله (ولا) يصح (وقف حر نفسه) لانه لا يملك رقبته (وكذا مستولدة وكاتب معلم واحد عبده في الاصح) لان المستولدة آيلة الى العتق فكأنها عتقة والكاتب غير مملوك واحد العبد من مهم ومقابل الاصح فيه يقيس الوقف على العتق وفيما قبله يقيس وقفه على اجارته * فرع * مال كالمنفعة دون الرقبة كالمستأجر والموصى له بالمنفعة لا يصح وقفه اياها (ولو وقف بناء أو غراسا في أرض مستأجرة لهما فالاصح جوازه) والثاني المنع اذ ملك الارض قلعهما فلا يدوم الانتفاع بهما قلنا يكفي دوامه الى القلع بعد مدة الاجارة فان قلع البناء بقي مستغابا فهو وقف كما كان وان لم يبق فيصير ملكا للموقوف عليه او يرجع الى الواقف وجهان ويقاس بالبناء في ذلك الغراس (فان وقف على معين واحد أو جمع اشترط امكان تملكه) بأن يكون موجودا حال الوقف في الخارج أهلا للملك (فلا يصح على جنين ولا على العبد لنفسه فلو أطلق الواقف الوقف عليه فهو وقف على سيده) أى يحمل على ذلك ليصح (ولو أطلق الوقف على بهيمة نقي وقيل هو وقف على مالكها) كباقي الوقف على العبد وفرق الاول بانها ليست أهلا للملك بحال بخلاف العبد فانه أهل له بتمليك سيده في قول ولو وقف على علفها ففيه الخلاف (ويصح) الوقف (على ذمى) من مسلم أو ذمى (لا) على (مرتد وحرب ونفسه) أى

أى على النصف الحر ولو وقف مالك نصفه نصف الرقيق على النصف الآخر صريح أيضا كما بحثه الزكشى (قول) المتن فهو وقف الخ والواقف ويشترط قبول العبد (قول) المتن وقبل الخ منه يؤخذ ان الوقف على الطيور الغير المملوكة لا يصح جزما (قوله) لا على مرتد ولو قال وقفت على المرتدين أو الحريين بطل قطعا (قول) المتن ونفسه لو كانت المنافع مباحة كان يقف مكانا مسجدا أو محررا فلا يضر التصريح بنفسه مع الناس بخلاف وقف البستان ويحرمه فانه يبطل عند التصريح وان كان يدحل عند الاطلاق بطريق التسبع فيما لو وقف على الفقراء ثم انصف بالفقير

(قوله) وفي النفس الخ عليه جملة من الاصحاب كابن سريج وابن الصباغ وأكثر مشايخ خراسان وقال الروابي يجوز أن يبقى به * فرع *
لوقال وقتت على فلان ثم على نفسي ثم على الفقراء فالحكم كذلك أي فيكون منقطع الوسط (قول) المتن أوجهة لوقال وقتت على جميع الناس
قال الماوردي والروابي لا يصح لعدم إمكان التعميم بخلاف الفقراء والمساكين لان عرف الشرع فيهم لا يوجب الاستيعاب لكن استثنى منه الزركشي
بجنا مثل القناطر والربط قال فلا ينبغي أن يضمر التعميم فيها (قول) المتن كالأغنياء لوضم معهم غيرهم صجرا بما يحثه ابن الرفعة * فرع * الغنى هنا
من تحرم عليه الصدقة (٣٧٩) (قول) المتن ولا يصح الابلغ أي ولو كان بناء مسجد بخلاف مالوا أحياء واثنية المسجد أو المقبرة

أو البئر أو الرباط أو المدرسة وما أشبه ذلك كناية عليه الزركشي رحمه الله
وزول ملكه عن الآلة بعد استقرارها في مواضعها (قول) المتن صريحان
أي لا شتهارهما في ذلك (قوله) والثالث استدلاله بحديث حبس الأصل
وسبل الثمرة فلم يستعمل التسبيل في الأصل (قول) المتن أو موقوفة قيل
ذكرها تحريف اذ كيف يكون أرضي موقوفة صريح قطعاً وتصدق بكذا
صدقة موقوفة صريح على الأصح (قوله) لاحتمال التملك أي وتكون هذه
الصفات مؤكدة (قوله) فلا ينصرف الى الوقف الذي في الزركشي أن محل
ذلك في الظاهر وأما في الباطن فانه يؤاخذ به (قوله) أي للمساكين مثله
عليهم لئلا ينفي فيه أن يكون كناية قطعاً ولوقال حرمة وأبدته معافوه كناية
فيما يظهر (قوله) يشترط فيه قبوله قال الزركشي لوقال على ولده فلان ومن
يحدث له من الأولاد قال بعضهم فهو في حكم الجهة فيما يظهر وليس كالوقف
على معدوم وموجود كي يصح في النصف فقط وخرجه الزركشي عند الرد على
منقطع الاستداء (قوله) والثاني ينظر الى كالتعق (قول) المتن شرطنا

الواقف (في الأصح) في الثلاث لان المرتد والحربي لا دوام لهما والوقف صدقة دائمة وهو تملك
منفعة فتملكها نفسه تحصيل للحاصل ومقابل الأصح في المرتد والحربي يقسمها على الذمي وفي النفس
يقول استحقاق الشيء وقفاً غير استحقاقه ملكاً من الوقف على نفسه أن يشترط أن يأكل من ثماره
أو يتنفع به ففيه الخلاف * فرع * لوقال لرجلين وقتت هذا على أحد كالم يصح وفيه احتمال للشيخ أبي محمد
تقريباً على أنه لا يشترط القبول (وان وقف على جهة معصية كعمارة كائس فباطل) لانه اعانة
على المعصية (أوجهة قرينة كالفقراء والعلماء والمساجد والمدارس صج) جزماً (أوجهة لا تظهر
فيها القرينة كالأغنياء صج في الأصح) نظراً الى أن الوقف تملك والثاني ينظر الى أنه قرينة ولا قرينة
في الأغنياء (ولا يصح الابلغ) كغيره من التملك (وصريحه وقتت كذا) على كذا (أو أرضي موقوفة عليه والتسبيل والتجسس صريحان) أيضاً (على التعج) والثاني هما كائسان لانهما
لم يشتهرا اشتهار الوقف والثالث التسبيل فقط كناية لانه من التسبيل وهو مهم (ولوقال تصدقت بكذا
صدقة محرمة أو موقوفة أو لا تباع ولا توهب فصريح في الأصح) لذكر التحريم أو الوقف أو حكمه
والثاني هو كناية لاحتماله التملك المحض (وقوله تصدقت فقط ليس بصريح وان بوي) يعني لا يحصل
به الوقف وان نواه (الا أن يضيف الى جهة عامة) كالفقراء (وينوي) الوقف فيحصل بذلك فيكون
كناية فيه بخلاف المضاف الى معين واحد أو أكثر فانه صريح في التملك المحض فلا ينصرف الى الوقف
نفيه فلا يكون كناية في نفسه فتقوله ليس بصريح لا مفهوم له (والأصح أن قوله حرمة أي للمساكين
(أو أبدته ليس بصريح) لانه لا يستعمل مستقلاً وانما يؤكده بما تقدم والثاني هو صريح لا فادته الغرض
كالتجسس (و) الأصح (ان قوله جعلت البقعة مسجداً تصير به مسجداً) والثاني لا تصير به مسجداً
لانه ليس فيه شيء من ألباط الوقف وأحيب بأنه قائم مقامه لاشعاره بالمقصود واشتهاره فيه (و) الأصح
(ان الوقف على معين يشترط) فيه (قبوله) نظراً الى أنه تملك فليكن متصلاً بالايحاب كالهبة والثاني
ينظر الى أنه قرينة (ولور دبطل حقه) منه (شرطنا القبول أم لا) أما الوقف على جهة عامة كالفقراء
أو على المسجد والرباط فلا يشترط فيه القبول جزماً (ولوقال وقتت هذا سنة فباطل) لان شأن
الوقف التأييد (ولوقال وقتت على أولادى أو على زيد ثم نسله ولم يزد فالأظهر صحة الوقف) ويسمى
منقطع الآخر والثاني بطلانه لا نقطاعه والثالث ان كان الموقوف حيواناً صج ان وقف اذ مصير الحيوان
الى الهلاك فقد هلك قبل الموقوف عليه بخلاف العقار (فادا انقض المذكور) بناء على الجهة
(فالأظهر أنه يبقى وقفاً) والثاني يعود ملكاً للواقف أو ورثته ان مات (و) الاظهر على الأول (ان

القبول أم لا لانه ان شرط فكاكاً وصية والافكاك كالة * فرع * وقف على ابيه داراهي قدر ثلث ماله وكان ذلك في مرض موته فهو وصية ولا ترتب
برذلوله ويحتاج الى اجازة كذا في الزركشي تغلق عن الشيخ (قول) المتن فالأظهر ان لا مقصوده الثواب فادابن مصرفه حالاً سهلت ادامته
على وجه الخبر والثاني نظر الى أنه يشبه الذي أسند الى غير مالك فكال منقطع الأول قال الامام وهو الأصح وبه الفتوى انتهى (قوله) لا نقطاعه
فصل أنه موقت (قول) المتن فالأظهر أنه يبقى وقفاً وجهه ان وضع الوقف على الدوام وكالونذر هدايا الى مكة فترده فقراؤها (قوله) ان مات
لان بقائه بلا مصرف متعذر وصرفه لغبر من عيه الواقف كذلك

(قوله) لما فيه الخ عبارة غيره لان أفضل القربات القربات (قوله) والثاني وجهه أن المساكين أعم كما أن وجه الثالث أن المصالح أعم من الكل * فرع * لو كان الوقف من بيت المال صرف للمصالح لا لا قارب الامام (قوله) المساكين هل المراد مساكين بلد الواقع أو الوقف الظاهر الثاني نظر الى اعتبارهم في الركة فقراء بلد المال (قوله) ثم الفقراء هو دفع لما يقال هذا المال منقطع الآخر أيضاً ولا خلاف في بطلانه وعذر المصنف ايضاح الحال لأن ذكر الاول يفهمه * تنبيه * منقطع الاول فيه تعليق ضمني كما أن منقطع الآخر فيه تأقيت ضمني (قوله) فيصرف الخ أي بخلاف المثال السابق والفرق لأن فليتأمل (قول) المتن منقطع الوسط (٣٨٠) كوقفت على أولادى الخ ربما يكون

هذا أولى بالفساد من منقطع الآخر
(قوله) بناء الخ أماعلى القول فى
منقطع الآخر فمناصح بالاولى هذا
مراده فيما يظهر وبه نعلم وجه التعبير
بالمذهب ثم رأيت السبكي قال والطريق
الثانى القولان فى منقطع الآخر (قول)
المتن صحة أى لوجود المصرف فى الحال
والمال (قوله) وعلى الصحة يصرف الخ
فيه رد على ابن المقرئ حيث يقول مثل
مثال المتن المذكور أنه يلغى المجهول
ويصرف لمن بعده (قوله) بعد الاول
يرجع لقول المصنف على أولادى
(قول) المتن فالظاهر بطلانه كالبيع
والهبة اذا لم يعين المشتري واتفق
(قوله) والثانى يصح الخ كما لو قال لله على
أن أتصدق بهذا ولم يعين المصدق عليه
وكما لو قال أوصيت بثلاث مالى واقتصر عليه
وفرق الزوى بأن غالب الوصايا
للساكنين وبأن مناهها على المساهلة
بدليل صحتها بالمجهول والنجس وقد
اختار السبكي الثانى عند قوله لله
(قول) المتن ولا يجوز تعليقه مثله فيما
يظهر لو نحزه وعلق المصرف على وقت
لانه شرط فاسد (قوله) والثانى يصح
ويبطل الشرط دليله أن شخصاً أعمر
وشرط أن يكون لورثته بعد موته فأبطل
النتى صلى الله عليه وسلم شرطه فندط

مصرفه أقرب الناس الى الواقف يوم انقراض المذكور) لما فيه من صلة الرحم ويختص بالفقراء قرابة الرحم فيقدم ابن البنت على ابن العم والثاني مصرفه المساكين والثالث المصالح العامة مصارف خمس الخمس (ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفته على من سيولد له) ثم الفقراء (فالذهب بطلانه) لا تقطاع اوله والطريق الثاني فيه قولان أحدهما الصحة ويصرف في الصورة المذكورة في الحال الى أقرب الناس الى الواقف على ما تقدم بيانه وقيل الى المذكورين بعد الاول ومن صورته وقفت على ولدي ثم على الفقراء ولا ولده فيصرف على القول بالصحة في الحال الى الفقراء ودكر الاول لغو (أو) كان الوقف (منقطع الوسط كوقفته على أولادى ثم رجل ثم الفقراء فالذهب بحكمته) وقيل لا يصح بناء على عدم الصحة في منقطع الآخر وعلى الصحة يصرف بعد الاول فيه مصرف منقطع الآخر على الخلاف المتقدم فيه (ولو اقتصر على وقفت) كذا (فالأظهر بطلانه) لعدم ذكر مصرفه والثاني يصح ويصرف مصرف منقطع الآخر على الخلاف المتقدم فيه (ولا يجوز تعليقه بكفوله اذا جاء زيد فقد وقفت) الى آخره (ولو وقف بشرط الخيار) أى في ابقائه والرجوع فيه متى شاء (بطل على الصحيح) والثاني يصح ويبطل الشرط (والاصح انه اذا وقف بشرط أن لا يؤجر تابع شرطه) والثاني لا يتضمنه الحجر على مستحق المنفعة فيفسد الشرط والقياس فساد الوقف به قاله في الروضة كأصلها (و) الاصح (انه اذا شرط في وقف المسجد) أى وقف المكان مسجدا (اختصاصه) أى المسجد (بطائفة كالشافعية اختص) بهم أى قصر عليهم (كالدرسة والرباط) أى فانه اذا شرط في وقفهما اختصاصهما بطائفة اختصاصهم قال في أصل الروضة قطعا والثاني لا يختص المسجد بهم قال الامام وبلغوا الشرط وقال المتولى يفسد الوقف لفساد الشرط واقتصر عليه في الروضة كأصلها واقفهما والمحترز التعبير باتباع الشرط (ولو وقف على شخصين) معينين (ثم الفقراء فأت أحدهما فالاصح المنصوص ان نصيبه يصرف الى الآخر) لانه أقرب الى غرض الواقف والثاني يصرف الى الفقراء كنصيبهما اذا ماتا قال في المحترز كالشرح والقياس أن يجعل الوقف في نصيبه منقطع الوسط قال في الروضة معناه يكون مصرفه مصرف منقطع الوسط لانه يجئ خلاف في صحة الوقف انتهى وبوافق البحث حكاه وجه بعده بالصرف الى أقرب الناس الى الواقف

* (فصل قوله وفتت على أولادى وأولادى وأولادى يقتضى التسوية بين الكل) * أى جميع الافراد وادخال آل على كل اجازة الاخفش وغيره (وكذا الزاد) على ما ذكر (متاسلوا أو بطننا بعد بطن) فانه أيضا للتسوية بين الجميع اذ المزيد للتعميم فى النسل وقيل المزيد فيه بطننا بعد بطن للترتيب (ولو قال على أولادى ثم أولاداً وأولادى ثم أولادهم متاسلوا أو على أولادى وأولاداً وأولادى الاعلى

(قول) المتن فالاصح المنصوص وجهه السبكي ذلك بأن كل واحد ثبت له جميع الاستحقاق ولأن لزوم المزاوجة وقطع فالاعلى
الاشتراط ما دألت انفراد بالاستحقاق * (فصل قوله الخ) * (قول) المتن يقتضى التسوية الخ قال ابن الرفعة وقياس من جعلها للترتيب
تأخر أولاد الا ولاد لم يذكروه وأيدوه الزكشى لجريان الخلاف فيما لو قال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق (قول) المتن ما تناسلوا هو بمنزلة قوله
وان سفلوا (قوله) فانه الضمير فيه يرجع لقول المصنف أول الفصل قوله (قول) المتن أو على أولادى الخ لم يذكرا الشيخان في هذا المثال
ما تناسلوا وحينئذ فهو بعد أولاد الا ولاد منقطع الآخر

(قوله) والثاني يدخلون استدلاله بقوله تعالى يا بني آدم وحديث ارمو بنى اسماعيل * فرع * ولم يكن له الا اولاد اولاد حمل عليهم فلوحث له بعد ذلك ولدا فاعطاه ربحه * فرع * لوقال وقفت على اولادى واخوتى دخل الموجود والحادث (قول) المتن وقيل يبطل ما أخذ الخلاف ان المشترك هل هو مجمل أو كالعالم (٣٨١) والمحكى عن الشافعى فى الاصول الثاني (قول) المتن واحفادى يقال رجل محفود اذا كان له خدم

وأعوان يسرعون فى طاعته ومته نسى ونخذ أى نسرع (قوله) فان كان العطف بتم انك لا يمكن قال الرافعى فى باب الطلاق تفلا عن المتولى ان الشرط يعود الى الجملتين اذا كان العطف بتم

* (فصل) * الاظهر انك (قول) المتن أى ينكح انك يريدان هذا هو المراد والا فجميع الموجودات ملك له سبحانه وتعالى فى سائر الاوقات (قوله) بدليل اتباع شرطه وأيضا فقد حبس الاصل وسبل الثمرة وذلك لا يستدعى انتقال ملكه (قول) المتن ملك للموقوف عليه أى فليس للواقف انتفاع لكن يستثنى المسجد والبئر والمقبرة ونحو ذلك فللواقف فيها ما لغيره (قول) المتن ويغيره هذا فى الوقف على معين أما على غيره كالمدارس والربط فله أن ينتفع خاصة دون الايجار قاله الزركشى ومنه تعلم ان بيت المدرس ونحوه لا تجوز اجارته ولا اعارته * فرع * لو نقص رصاص الحمام بالاستعمال ضمن الموقوف عليه ما نقص قاله ابن الرفعة بجسأ (قول) المتن واجارة أى ما لم يشرط نفيها وكذا الاعارة (قوله) من نأظره متعلق بقول المصنف واجارة (قول) المتن كثرة بعد الوقف أما الموجودة عنده فان كانت مؤجرة فهى ملك الواقف أو غير مؤجرة فوجهان قال الزركشى وكذا الموجود فى البئر عند الوقف ينبغى أن يكون ملكا للواقف

فالاعلى أو الاول فالاول فهو للترتيب فلا يصرف للبطن الثاني مثلث ما بقى أحد من الاول وقوله الاول بالجذب لا (ولا يدخل أولاد الاولاد فى الوقف على الاولاد فى الاصح) اذ يصح أن يقال فى ولد الولد لشخص ليس ولده والثاني يدخلون حملا على الحقيقة والمجاز والثالث تدخل أولاد البنين لانسابهم اليه دون أولاد البنات (ويدخل أولاد البنات فى الوقف على الذرية والنسل والعقب وأولاد الاولاد) لصدق اللفظ بهم (الأن يقول على من يتسب الى منهم) أى فان أولاد البنات لا يدخلون فيمن ذكر نظرا الى العبد المذكور (ولو وقف على مواله وله معتق) بكسر التاء (ومعتق) بفتحها (قسم) الوقف (بينهما) لتناول اسم المولى لهما (وقيل يبطل) للجمل المراد منهما وامتناع حمل اللفظ على المعنيين المختلفين وبعبارة المحرر ربح كلامه يحون وفى الشرح الاول اصح فى التنبيه والثاني أرجح فى الوجيز وزاد فى الروضة الاصح الاول (والصفة المتقدمة على جمل معطوفة تعتبر فى الكل كوقفت على محتاجى اولادى واحفادى) وهم أولاد الاولاد (واخوتى وكذا التأخرة عليها والاستثناء) يعتبران فى الكل (اذا عطف) فهما (بواو كقوله) وقفت (على اولادى واحفادى واخوتى المحتاجين أو لأن أن يفسق بعضهم) فان كان العطف بتم اختصت الصفة والاستثناء بالجمله الاخيرة وقوله عليها للمقابلة وفى المحرر عنها وفى تسمية ماذ كرجلا تسم

* (فصل الاظهر ان الملك فى رقبة الموقوف ينتقل الى الله تعالى أى ينكح عن اختصاص الآدمى) كالعتق (فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه) والثاني لا ينتقل عن الواقف بدليل اتباع شرطه والثالث ينتقل الى الموقوف عليه كالصدقة وسواء فى الخلاف الموقوف على معين أم جهة عامة ولو جعل البقعة مسجدا أو مقبرة انقل عنها اختصاص الآدمى قطعا (ومنافعه) أى الموقوف (ملك للموقوف عليه يستوفى بنفسه وبغيره باعارة واجارة) من نأظره فان وقف ليسكنه زيد لم يكن له اسكان غيره (ويملك أجرته وفوائده كثره) ومنها أعصان شجر الخلاف (وصوف) ووبر (ولبن وكذا الولد فى الاصح والثاني يكون وقفا) تبعالاه ولو كانت حاملا حين الوقف فولدها وقف على الثاني وكذا على الاول ان قلنا للحمل حكم ولو وقف دابة على ركوب انسان فدرها ونسلها للواقف قاله البيهقى (ولو ماتت البهيمة اختص) الموقوف عليه (بجلدها) فان دبغها فى عوده وقفا وجهان قال المتولى أصحهما العود (وله مهر الجارية اذا وطئت بشبهة أو نكاحا ان صحته وهو الاصح) تحصيناتها والثاني لا يصح لانها قد تموت من الطلق فيفوت حق البطن الثاني منها وعلى الصحة وقولنا الملك فى الموقوف لله تعالى يزوجها السلطان ويستأذن الموقوف عليه وان قلنا الملك للواقف زوجها باذن الموقوف عليه أيضا أو للموقوف عليه زوجها ولا يحتاج الى اذن أحد قال فى الروضة ولو طلبت التزويج فلهام الامتناع (والمذهب انه) أى الموقوف عليه (لا عليك قيمة العبد الموقوف اذا أنكح) أى أنكحه أجنبي ولا يملكها الواقف (بل يشتري بها عبد ليكون وقفا مكانه فان تعذر فبعض عبد) وقيل يملكها

٩٦ ل ب (قول) المتن والثاني يكون وقفا هو نظير ما صحه فى ولد الموصى بمنفعتها والفرق قوة الملك هنا (قول) المتن ان صحته مريما يوهم أنه ليس له على تعدير الفساد وليس مراد (قوله) تحصيناتها أى ولانه عقد على المنفعة كالاجارة (قوله) وقيل يملكها انك أى والاصح على هذا الطريقة عدم الملك بل يشتري على سائر الاقوال لا وان قلنا الملك للموقوف عليه فلا يملك التصرف فيها وانما يملك منفعتها ولهذا ربح بعضهم طريقة القطع

(قوله) وسكت الخ ان قلت اقتضاء صنيع الشارح رحمه الله ترجيح الطريقة الحاكمة للخلاف قلت أخذه من قول المحرر أصح الوجهين فانه مشعر بذلك (قوله) ان قلنا الملك أي في الموقوف نفسه لا في قيمة الموقوف لان الكلام حينئذ يفسد (قول) المتن لم يقطع أي وان لم يصح وقفها ابتداء لقوة الدوام على الابتداء (قول) المتن بل ينتفع بها جذعا حتى في جعله بابا مثلاً قاله ابن المقرئ وشرط فيه تعذر الانتفاع باجارتها خشبا قال فان لم يكن الانتفاع الا بالابقاد فعل ويصير ملكا للموقوف عليه كما نقلناه عن اختيار المتولى وأقرأه قال ابن (٣٨٢) الاستاذ ولو كان الغراس موقوفا

في أرض مستأجرة وريعه لا يني بالاجرة أو يني بها فقط ساغ قلعه والانتفاع به ان أمكن والاملكه الموقوف عليه * فرع * اشترى بساء في أرض محتسرة ثم وقفه أفتى ابن عدلان بان الواقف تلزمه الاجرة كما يلزمه جنابة العبد الذي وقفه بجامع أن الوقف مفقوت للبيع فهما وقال الزركشي الظاهر أنها تكون في الربيع ان وجدوا والا فلما لم يطالبه بالتفريغ قال والفرق ان رقة العبد محل لتعلق الجنابة لولا الوقف ولا كذلك الغراس (قوله) ومقابل المذهب يريد ان الخلاف السابق من تقاريع الاول (قوله) الموقوفة أي بان يصرح بوقفها لفظا ولا يكفي الشراء لجهة الوقف وحينئذ فالموجود الآن بالمساجد يباع عند الحاجة لانهم لا يصرحون فيه بوقفية (قول) المتن اذا انكسرت أو أشرفت عليه * (فصل) * ان شرط الواقف الخ (قوله) وفي الروضة الخ محصله أن في الجهة العامة كالطريقة الاولى وفي المعين يكون الحكم نظير ما يتحصل من أوجه الطريقة الثانية (قول) المتن ووطبقته الخ ولو قلنا الملك للموقوف عليه وقسمتها وأما التولية والعزل فقضية كلامه ان

الموقوف عليه بناء على ان الملك في الموقوف له وقيل الواقف بناء على ان الملك له وينتهي الوقف والطريق الثاني القطع بشراء عبد بها الى آخره لئلا يهطل غرض الواقف وحقوق باقي البطون وسكت في الروضة كأصلها عن ترجيح واحد من الطريقين وان أنلف العبد الموقوف عليه أو الواقف فان قلنا القيمة في ائلاف الاجنبي فلا قيمة عليه والا فالحكم كما تقدم أي فيشترى بالقيمة الواجبة عليه عبدا الى آخره وبشرطه الخاصكم على قولنا الملك في الموقوف لله تعالى والموقوف عليه ان قلنا الملك له والواقف ان قلنا الملك له في أحد الوجهين ويقفه من يباشر شراءه وقيل يصير وقفا بالشراء والجارية كالعبد في جميع ما ذكر ولا يجوز شراء عبد بقيمة الجارية ولا عكسه وفي جواز شراء الصغير بقيمة الكبير وعكسه وجهان أقواهما في الروضة المنع (ولو جفت الشجرة) الموقوفة (لم يقطع الوقف على المذهب بل ينتفع بها جذعا) ادامة للوقف في غيرها وقيل يصير ملكا للموقوف عليه (وقيل يباع والثلث كقيمة العبد) فقيل يشترى به شجرة أو شقص شجرة من جنسها لتكون وقفا وقيل يملكه الموقوف عليه ومقابل المذهب يقطع الوقف فيقلب الخطب ملكا للواقف هذا ما في الروضة وأصلها في مسائل العبد والشجرة فالذهب فيها معنى الراح (والاصح جواز بيع حصر المسجد) الموقوفة (اذا بليت وجذوعه اذا انكسرت ولم تصلح للالأحراق) لثلاث تضيع ويصرف ثمنها في مصالح المسجد والثاني لا تباع بل تترك بحالها أبدا وحصره التي اشترت أو وهبت له ولم توقف يجوز بيعها عند الحاجة جزما (ولو انهدم مسجد وتعذرت اعادته لم يبيع بحال) لا مكان الصلاة فيه في الحال

* (فصل) ان شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره اتبع شرطه (والا) أي وان لم بشرطه لاحد (فالنظر للقاضي على المذهب) والطريق الثاني فيه ثلاثة أوجه قيل للواقف وقيل للموقوف عليه وقيل للقاضي بناء على ان الملك في الموقوف للواقف أو للموقوف عليه أو لله تعالى والطريق الثالث للواقف من غير خلاف وفي الروضة كأصلها والمحرر الذي يقتضي كلام معظم الاصحاب الفتوى به أن يقال ان كان الوقف على جهة عامة فالتولية للحاكم أو على معين فكذلك ان قلنا الملك ينتقل الى الله تعالى وان جعلناه للواقف أو للموقوف عليه فكذلك التولية (وشرط الناظر العدالة والكفاية والاهتمام الى التصرف) هو المهم من الكفاية ذكر للتنبيه عليه وهو ضروري على الروضة وأصلها (ووظيفته العمارة والاجارة وتخصيل الغلة وقسمتها) على مستحقها وفي الروضة كأصلها وحفظ الاصول والغلات على الاحتياط وكان السكون عن ذلك لظهوره وهذا اذا أطلق النظر له (فان قوض اليه بعض هذه الامور لم يعمده) ولو قوض الى اثنين لم يستقل أحدهما بالتصرف (والواقف عزل من ولاة) النظر (ونصب غيره) وهذا حيث كان النظر له (الا أن بشرط نظره حال الوقف) فليس له عزله لانه لا تنظر له بعد شرطه النظر لغيره كما ذكره في الروضة عن ابن الصلاح (واذا أجز

ذلك ليس اليه وبه جزم الشيخ عز الدين بن عبد السلام فقال ان المدرس هو الذي يقرر الفقهاء وليس ذلك للناظر ونازعه الناظر

الزركشي متمسكا بان له القسمه فله التعيين * فرع * من عين لا استحقاق لا يجوز عزله بغير سبب كما صرح به النووي في الاجناد المرتين في الديوان وهذا أولى

(قوله) ينسخ اقتضاء هذا الانفساخ من غير توقف على فسخ* فرع* فضل من ربيع الوقف شيء هل يجوز الاتجار فيه أفتى بعض المتأخرين بالجواز ان كان للسجد والإفلا* خاتمة* (٣٨٣) أراد بعض الناس ترميم الوقف وفي ريعه كفاية نقل ابن دقيق العيد عن بعضهم متعه لما فيه من

تعطيل غرض الواقف عليه من تحصيل الاجر قال الزركشي ولعله مفرع على ان الملك للواقف

* (كتاب الهبة)

(قول) المتن التملك الخ يرجع عليه الوصية وقضيته أيضا ان الاحتصاصات لا تجرى فيها الهبة وهو كذلك على ما في الروضة هنا (قول) المتن محتاجا مثله غيره وقوله لثواب الآخرة قضيته انه لو غفل عن ذلك وملكه لاجل حاجته لا يكون صدقة وفيه نظر (قول) المتن فان نقله الواو أحسن ثلانيوهم ان الهبة نوع من الصدقة (قول) المتن اكراما خرج به الرشوة وما يعطى للشاعر خوفا من هجومه (قول) المتن فهدية منها الهدى لانه يحمل الى مكة (قوله) والقديم البطلان أي لقول جابر رضي الله عنه انما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لك ولعقبك فأما اذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها (قول) المتن أي ان مت الخ قال الزركشي هو تفسير للصورتين قبله انتهى وقضية المهاج ان التفسير المذكور الخ يقتضي الثاني وعلى الاول فيكون الذي في المهاج صورة السكوت وعلى الثاني يكون الذي فيه صورة التفسير (قوله) الثاني القطع بالبطلان لان هذا اشتراط في العمري كذا قال الزركشي وفيه نظر (قول) المتن كجهول في الزركشي لو أخرج بعض الورثة نفسه من البين وجعل حصته لهم جار ذلك مع الجهل بها (قول) المتن ولغيره باطلة

الناظر) مدة بأجرة (فزادت الاجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة) عليها (لم ينسخ العقد في الاصح) لانه جرى بالغبطة في وقته والثاني ينسخ تبين وقوعه على خلاف الغبطة في المستقبل وضعفه المصنف في فتاويه

* (كتاب الهبة)

هي شاملة للصدقة والهبة كسبائي (التمليك بلا عوض هبة) ذات أنواع (فان ملك محتاجا لثواب الآخرة) أي لاجله شيئا (فصدقة فان نقله الى مكان الموهوب له اكرامه فهدية) فكل من الصدقة والهبة هبة ولا عكس وغيرهما اقتصر فيه على اسم الهبة وانصرف الاسم عند الاطلاق اليه ومن ذلك قوله (وشرط الهبة) أي للتحقق (ايحاب وقبول لفظا) نحو وهبت لك هذا فيقول قبلت (ولا يشترط ان في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا والقبض من ذلك) كما جرى عليه الناس في الاعصار والمشتراط قاسها على الهبة وحمل ما جرى عليه الناس على الاباحة ورتب تصرفهم في المبعوث تصرف المالك وفي الروضة كأصلها الصدقة كالهبة بلفظ وقوله لفظا تأكيد ونصبه بنزع الخافض الباء (ولو قال) بدل وهبتك (أعمرت لك هذه الدار) أي جعلتها لك عمرك (فادا مت فهي لورثتك فهي هبة) طوّل فيها العبارة (ولو اقتصر على أعمرت لك) هذه الدار (فكذا) أي هي هبة (في الجديد) والقديم البطلان كما لو قال أعمرت لك سنة (ولو قال) بعده (فادامت عادت الى فكذا) أي هي هبة (في الاصح) على الجديد ويلغو الشرط والثاني يبطل العقد لفساد الشرط وعلى القديم يبطل من باب أولى كما ذكر في المحرر (ولو قال أرقبتك) هذه الدار (أو جعلتها لك رقبتي أي ان مت قبلي عادت الى وان مت قبلك استقرت لك فالمنذهب طرد القولين الجديد والقديم) فالجديد يصح هبته ويلغو الشرط المذكور وهو ان مت قبلي عادت الى والقديم يبطل العقد والطريق الثاني القطع بالبطلان والرقبي من الرقوب مكل منهم ما يرقب موت صاحبه وفي الروضة كأصلها ذكر الطريقين في صورتي التفسير والسكوت عنه أي للعلم به وفي الصحيحين حديث العمري ميراث لاهلها (وما جاز يبعه جاز به وما لا يجوز يبعه) كجهول ومغصوب وضال وأبق (فلا) يجوز هبته (الاحبتي خنطة ونحوها) فاهما لا يجوز بيعهما كما تقدم ويجوز هبتهما كما ذكره في الدقائي لا تنفاه المقابل فيها وهذا الاستثناء المراد لم يذكره في الروضة وفيها كأصلها أمر العاقلين واضح أي من البيع وغيره (وهبة الدين للدين ابراء) منه ولا يحتاج الى قبول اعتبار بالعتي وقيل يحتاج اليه اعتبار باللفظ (ولغيره باطلة في الاصح) والثاني صحيحة وهما مفرعان في الشرح على القول بصحة بيعه وعبارة الروضة وان وهبه لغير من عليه لم يصح على المنذهب وقيل في صحته وجهان ولا يملك الموهوب الا قبض باذن الواهب فلو مات أحدهما بين الهبة والقبض قام وارثه مقامه) في تخيير وارث الواهب في الاقباض وبقبض وارث الموهوب له ان أقبضه الواهب (وقيل ينسخ العقد) لجوازه كالشركة والوكالة وفرق الاول بأنه يؤول الى اللزوم بخلافهما وفي الروضة كأصلها نهم الهدية الى الموهوب ومثلها التصديق به وقولهم بقبض باذن الواهب طاهر في القبض من غيره فلا يحتاج في اقباضه الى ادنه كما صرح به الروياني وغيره وفي الروضة كأصلها عن

في الاصح لانه غير مقدور على تسليمه اذ ما قبضه عن لادين (قول) المتن موهوب هو بالمعنى الاعم الشامل للهدية والصدقة وسواء كان بصيغة العمري والرقبي أم لا* فرع* لا يحصل القبض هنا بالاتلاف ولا بالتخلية بينه وبينه أعني في المنقول لانه غير مستحق كقبض الوديعة (قول) المتن قام وارثه مقامه الخ كالبيع الجائر

النص لو قيل له وهبت دارك لفلان وأقبضته فقال نعم كان اقرارا بالهبة والاقباض وفي زيادة الروضة
عن فتاوى الغزالي ما يؤخذ منه الا كتماعا لاقباض أيضا وكيفية القبض في العقار والمنقول كما سبق
في البيع (ويسن للوالد العدل في عطية أولاده بأن يسوي بين الذكر والانثى وقيل كقسمه
الارث) فان لم يعدل فقد فعل مكر وهما زاد في الروضة ان الام في ذلك كالأب وكذلك الجد والجددة
وكذا الولد والولدية قال الدارمي فان فضل فليفضل الام انتهى (وللاب الرجوع في هبة ولده وكذا
لسائر الاصول) من الام والاجداد والجدات من جهة الاب والام (على المشهور) والثاني
لارجوع لغير الاب قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها
الا لو اذمها يعطى ولده صححه الترمذي والحاكم قصره الثاني على الاب وعمه الاول في كل من له
ولادة (وشروط رجوعه) أي الاب أو غيره من الاصول (بناء الموهوب في سلطنة المتهب فيمتنع)
الرجوع (بيعه ووقفه) وكاتبه واولاده (لأبرهنه وهبته قبل القبض) فهما (وتعلق عقده)
وتدبيره (وتزويجهما وزراعتها) لبقاء السلطنة (وكذا الاجارة على المذهب) ومقابله قول
الامام ان لم ينعج بيع المؤجر في الرجوع تردد ويمتنع الرجوع بالرهن والهبة بعد القبض ولو كانت
الهبة لولد المتهب لا يرجع فيها الجد (ولو زال ملكه) أي الموهوب (وعاد) بارت أو غيره (لم يرجع
فيه في الاصح) لاقى ملكه الآن غير مستفاد منه والثاني ينظر الى ملكه السابق (ولو زاد رجوع فيه
بز يادته المتصلة) كالسمن (لا المتفصلة) كالكسب ولو نقص رجوع فيه من غير ارش النقص
(ويحصل الرجوع برجعت فيما وهبت أو استرجعته أو رددته الى ماله أو نقضت الهبة) أو بطلانها
أو فسختها وفي وجه ان الثلاثة الاخيرة كليات تحتها ما الى التوبة (لا بيعه ووقفه وهبته واعاقه ووطئها
في الاصح) في الخمسة والثاني يحصل الرجوع بكل منها كما يحصل به من البائع في زمن الخيار فسخ
البيع وقرى الاول بأن الملك في زمن الخيار ضعيف بخلاف ملك الولد للموهوب اذ نفذ تصرفه فيه وعلى
الاول يلزم بالوطء مهر المثل ويلغو غيره مما ذكر وعلى الثاني لا ولا وظاهر ان المراد عليه الهبة التامة
بالقبض وفي الروضة لا خلاف ان الوطء حرام على الاب وان تصد به الرجوع كذا قاله الامام انتهى
وقال الفارسي ان قلنا يحصل به الرجوع فهو حلال (ولارجوع لغير الاصول في هبة مقيدة بنفي
الثواب) أي العوض وسيأتي الرجوع في المطلقة (ومتى وهب مطلقا) أي من غير قيد بثواب
أو عدمه (فلا ثواب ان وهب لدونه) في الرتبة (وكذا الاعلى منه في الاظهر ولنظيره على المذهب)
لان اللفظ لا يقتضيه والمقابل ينظر الى العادة والطريق الثاني في الاخيرة بطردها الخلاف فيما
قبلها (فان وجب) ثواب على المرجوح (فهو قيمة الموهوب في الاصح) يوم القبض والثاني ما بعد
ثواب المثل عادة (فان لم يقبضه الرجوع) في الموهوب ان بقي فان تلف رجوع بقيته قال في الروضة
ولا يجب في الصدقة ثواب بكل حال قطعاً صريحاً به بغوى وغيره وهو ظاهر وأما الهدية فظاهر انها
كالهبة انتهى ونقله في الكفاية عن البندنجي (ولو وهب بشرط ثواب معلوم فلا ظهر صحة العقد
ويكون بيعاً على الصحيح) نظراً الى المعنى والثاني يكون هبة نظراً الى اللفظ فلا يلزم قبل القبض
ومقابل الاظهر بطلان العقد لما فاق شرط الثواب للفظ الهبة المقتضى للتبرع (أو) بشرط ثواب
(مجهول) كثوب (فالمذهب بطلانه) أي العقد لم ينعقد بغيره يعاجبهالة العوض وهبة بذكر
الثواب بساء على انها لا تقتضيه وقيل يصح هبة بساء على انها لا تقتضيه (ولو بعث هدية في طرف فسلم
تجر العادة بركة كقصور تمر) بتشديد الراء وعاءوه الذي يكترفيه من البوارى قاله الجوهري (فهو
هدية أيضاً والا) أي وان جرت العادة بركه (فلا) يكون هدية (ويحرم استعماله الا في اكل

(قوله) كان اقرارا بالهبة الى
آخيه أي من غير توقف على الاعتراف
بأذن فيكون فيه شاهد لما سلف له من
أن الاقباض يغني عن الاذن (قول)
المتن ويسن للوالد العدل لان التفاضل
يفضي الى العقوق والتحاسد (قول)
المتن بأن يسوي بين الله كروا لاني أي
لما في الحديث أيسر لك أن يكونوا لك في
البر سواء قال بلى قال فلاذن (قول)
المتن في هبة ولده قال في الروضة في باب
الاقرار ولو أقر الاب لابنه بعين فله
الرجوع قال المتكلمون عليها تنزيلا
على أضعاف المالكين وهو الهبة (قول)
المتن لسائر الاصول أي كافي في وجوب
النفقة وحصول العتق وسقوط
القصاص ثم الحكمة في تخصيص ذلك
بهم وفور شفتهم فلا يرجعون الا من
حاجة أو ضرورة غالباً * فرع * لو وهب
المسلم لولده الكافر ثم مات المسلم فورته
جدد الابن فليس له الرجوع (قوله)
والثاني يحصل الرجوع الخ ونصح (قول)
المتن في الاظهر هو جار في الهبة وأما
الصدقة فتواها على الله تعالى وسيأتيان
في كلام الشارح * فرع * أهدي
له هدية على أن يقضى له حاجة أو يخدمه
فلم يفعل وجب ردها ان بقيت وبدلها
ان تلفت قاله الاصطخري رحمه الله
(قول) المتن فهو قيمة الموهوب أي كما
في النكاح بلامهر حيث تجب قيمة
البضع وهو مهر المثل * فرع * لا تجب
القيمة هنا بل هو مخير بينها وبين ردة
الموهوب (قوله) أي وعاءوه الذي يكتر
فيه الخ ولا تسمى بذلك الا والتمر فيها فان
أفردت سميت زنبلا

(قوله) * (كتاب القطة) * هي بفتح القاف وقد تسكن الشيء الملتقط على تطلب قال تميم بن مرارة (٣٨٥) فرعون وشرعا ما وجد من مال أو مختص ضائع لغير حرق ليس بحرز ولا تمتنع بقوته ولا يعرف الواحد مال له وخرج بالحرز المال الموجود في المكان المملوك ونحوه ولا يعرف مال له فانه مال ضائع يحفظ ويحوز تملكه بل يحفظه الامام أو يديعه ويحفظ ثمنه أو يقتضيه على بيت المال قال ابن عبد السلام وغيره الا اذا أتى من يعرف مال له فسيبيله سبيل أموال بيت المال ثم ذكرها عقب الهبة نظرا للأكتساب ولو ذكر عقب القراض لكان متجها أيضا فاننا نملك بها ماله وعند الحنفي ممتلك الصدقة ولهذا منع الغني منها (قوله) صيانة للمال الخ ردها بأمر أمانة ابتداء واكتساب انتهاء وكل لا يجب نعم لو تعين للاخذ وخاف الضياع ينبغي الوجوب (قول) المتن ولا يستحب لغير وائق استشكل السبكي جزمهم بذلك مع حكاية وجه هنا بالوجوب وأجاب بأن الوجوب لحق المالك ويحاهد نفسه والاستحباب بجامعه ترك الفعل فأخذه مع الخوف خطر يمكنه اجتنائه (قول) المتن ويجوز في الأصح لأن الأصل عدم الجنابة (قول) المتن انه لا يجب الخ لعدم الأمر به في حديث زيد بن خالد وغيره (قوله) وقبل يجب أي الحديث أي داود من أخذ لقطة فليشهد إذا عدل أو دوى عدل ولا يكتم وهذا الحديث حمل على الندب ويحتاج إلى دليل (قول) المتن انه يصح قبل الغرض من الصحة أن أحكام القطة تثبت له وإن منعناه لا اخذ فلا تكرر فيه مع ما سبق

الهدية منه ان اقتضته العادة) فيجوز اكلها منه حيث ذال البغوى ويكون عارية

(كتاب القطة) *

دضم اللام وفتح القاف في المشهور أي الشيء الملتقط وهو ما ضاع من ماله سقط أو غفلة أو نحوهما في محال تأتي (يستحب الالتقاط لو أتى بأمانة نفسه وقيل يجب) عليه صيانة للمال عن الضياع (ولا يستحب لغير وائق) بأمانة نفسه (ويجوز) له (في الأصح) والثباني يحرم لخوف الخيانة (ويكره لفاسق) لانه ربما تدعوه نفسه إلى كتمانها وفي الوسيط لا يجوز له (والمذهب انه لا يجب الا الشهادة على الالتقاط) لكن يستحب وقيل يجب والطريق الثاني القطع بالأول ويذكر في الاثبات صفات الملتقط أو يسكت عنها وجهان أحدهما عند البغوى الثاني لثلاث توصل كاذب اليه وقال الامام يذكر بعضها ليكون في الاثبات فائدة وصحة في الروضة (و) المذهب (انه يصح التقاط الفاسق والصبي والذمي في دار الاسلام) كاصطياهم والطريق الثاني ان قلنا المذهب في الالتقاط الامانة والولاية فلا يصح التقاطهم أو الاكتساب بالتملك بعد التعريف وهما وجهان ويقال قولان فيصح التقاطهم وطريق القطع في الذمي مرجوح في الروضة كأصلها (ثم الاظهر انه ينزع) الملتقط (من الفاسق ويوضع عند عدل) والثاني لا ينزع ولكن يضم اليه عدل مشرف (و) الاظهر (انه لا يعتمد تعريفه بل يضم اليه) عدل (رقيب) لثلاثيخون فيه والثاني يعتمد من غير رقيب ثم اذا تم التعريف فله التملك (وينزع الولي لقطة الصبي ويعرف ويملكها الصبي ان رأى ذلك حيث يجوز الاقتراض له) فان التملك في معنى الاقتراض فان لم يره حفظها أو سلمها للقاضي (ويضمن الولي ان قصر في انتزاعه) أي الملتقط (حتى تلف في يد الصبي) أو تلفه والضمان في مال الولي ثم يعرف السالف وان تلف قبل انتزاعه بغير تعريف فلا ضمان وان لم يشعر بالتقاطه وتلف في يد الصبي فلا ضمان عليه وان تلفه ضمن * تنبيه * الذمي كالفاسق في انتزاع الملتقط منه وما ترتب عليه (والاظهر بطلان التقاط العبد) لانه ليس من أهل الولاية والمالك والثاني صحته ويكون اسببه والقولان اذا لم يأذن له فيه ولم ينه عنه ولو أذن فيه فطرد ابن أبي هريرة القولين فيه وقطع غيره بالحجة ولو نهاه عنه قطع الاصطخري بالمنع وطرد غيره القولين فيه قال في الروضة طريقة الاصطخري أقوى (ولا يعتد بتعريفه) على البطالان (فلو أخذه) أي الملتقط (سيده منه كان التقاطا) له ولو أقره في يده واستحفظه عليه ليعرفه وهو أمين جاز فان لم يكن أمنا فهو معتد بالاقرار فكاؤه أحذره منه وردّه اليه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (المذهب صحة التقاط المكاتب كآبة صحيحة) لانه مستقل بالمالك والتصرف والقول الثاني لا يصح لما فيه من التبرع بالحفظ والتعريف وليس من أهل التبرع والطريق الثاني القطع بالحجة كالحرام المكاتب كآبة فاسدة فلا يصح التقاطه كائن وقيل يصح كذا الكتابة الصحيحة وادام صح التقاط المكاتب عرف وتملك (و) المذهب صحة التقاط (من بعضه حر) وبعضه رقيق حكى الرافعي فيه الطريقين في المكاتب زاد في الروضة المذهب والمنصوص صحة التقاطه

٩٧ ل ل فلت يجوز أن يقال ذكره توطئة لما بعده (قول) المتن في دار الاسلام متعلق بقوله والذمي (قول) المتن ويوضع عند عدل لانه لا يلي مال ولده فكيف يلي مال غيره ونظر الثاني إلى حق التملك (قول) المتن والاظهر أي سواء قلنا ينزع من يده أم لا (قوله) والثاني صحته كالاخطاب (قوله) والقول الثاني عليه يأخذها القاضي ويحفظها دون السيد لانه لا ولاية له على المكاتب أقول هذا فيه نظر فانهم قالوا ان الاجنبى اذا انتزع من العبد اللقطة صح التقاطه

(قول) المتن فلصاحب التوبة في الاظهر بقاء على دخول الكسب النادر في المهاياة والثاني مبنى على عدم دخوله (قوله) ومقابلته يشتركان أي لأن النادر لا يخطر بالذهن عند نهايتهما (قوله) فليس على من وجدت قال الزركشي ولاه فيما اذا جنى (٣٨٦) قال وحينئذ فلا يستثنى من

المؤمن والاكساب لان المؤمن فقط (قوله) استقلا لا يعني زاده في الروضة ولم يذكر فيها المستثنى منه وهو المؤمن وقوله ومزيد معه الخ يريد به أن مازاده المناهج هنا بقوله قالت كده في الشرح الارش الجنائية والمؤمن فهما في المناهج مزيدان على الشرح وفي الروضة زاد الارش فقط هذا مراده كما يعلم بمرجعة الروضة

* (فصل الحيوان الخ) * (قول) المتن المملوك كذلك المحتص كالكلب والبغير المنذور هدي يلقطه للنحر والموقوف ينبغي أن يلقط تلك منافعها (قول) المتن فللقاضي التقاطه قال الزركشي ينبغي أن يكون محله اذا حاف الضياع والا فترك ولا يتعرض له (قوله) لانه مصون بالامتناع الخ وفي حديث زيد بن خالد في الابل مالك ولها (قوله) كالغفارة لاطلاق الحديث (قوله) بخلاف الغفارة أي والجواب عن الحديث أنه طاهر في الغفارة بدليل قوله فيه ترد الماء وترعى الشجر (قوله) بعد التعريف كغيره (قول) المتن أو باعه لانه أولى من الاكل (قوله) أي اللقطة المسعة يعني لا الثمن (قول) المتن أو أكله الاحسن أكلها وهو كذلك في بعض النسخ (قوله) أيضاً أو أكله بالاجماع على هذه الحصة قاله الزركشي فلو لم يأكل حتى حضر به الى العمران امتنع فيما يظهر ويحتمل خلافه (قوله) أخذ ايرجعه لقوله متمكاله (قول)

(وهي) أي اللقطة (له وليسيد) يعرفانها ويملكها كما يحسب الرق والحرية كشخصين التقط هذا ان لم يكن بينهما مهاياة (فان كانت مهاياة) أي منابرة (فلصاحب التوبة) اللقطة (في الاظهر) فان وقعت في نوبة السيد عرفها وتملكها وان وقعت في نوبة العبد عرفها وتملكها والاعتبار بوقت الالتقاط وقبل بوقت التملك والقول الثاني كالمولم تسكن مهاياة (وكذا حكم سائر النادر) أي باقيه (من الاكساب) كالوصية والهبة والركاز (و) من (المؤمن) كأجرة الطبيب والحمام وثمر الدواء المعنى ان الاكساب لمن حصلت في نوبته والمؤمن على من وجد سببها في نوبته في الاظهر فهما ومقابلته يشتركان فهما (الارش الجنائية والله أعلم) أي فليس على من وجدت الجنابة في نوبته وحده بل يشتركان فيه جرماً لانه يتعلق بالرقبة وهي مشتركة وهذا المستثنى بتوجهه مزيد في الروضة استقلا لا ومزيد معه المستثنى منه على الشرح وظاهر انه اذا لم يكن بينهما مهاياة يشتركان في سائر النادر من الاكساب والمؤمن

* (فصل الحيوان المملوك المتع من صغار السباع) كالذئب والنمر والفهد (بقوة كعبر وفرس) وحمار وبغل (أو بعدو) أي جرى (كأرب وطبي أو طيران كحمام ان وجد مغفارة) أي مهلكة (فللقاضي التقاطه للمحفظ وكذا غيره) أي لغير القاضي من الاحاد التقاطه للمحفظ (في الاصح) لثلا يأخذ خائن فيضيع والثاني المنع اذ لا ولاية للأحاد على مال الغير (ويحرم التقاطه لملك) على كل أحد لانه مصون بالامتناع على اكثر السباع مستغن بالرعي الى أن يجده صاحبه لتطلبه له فنأخذه للتملك ضمنه ولا يبرأ من الضمان برده الى موضعه فان دفعه الى القاضي برئ في الاصح (وان وجد بقرية) أو موضع قريب منها أو بلدة (فلا يصح جواز التقاطه لملك) والثاني المنع كالغفارة وقرق الاول بأه في العمران يضيع بامتداد اليد الخائفة اليه بخلاف الغفارة فان طروق الناس بها لا يعم ولو وجد في زمن نهب وفساد جاز التقاطه للتملك قطعاً في الغفارة والعمران (وما لا يجمع منها) أي من صغار السباع (كشاة) وعجل وفصيل (يحوز التقاطه للتملك في القرية) ونحوها (والغفارة) صيانة له عن الخونة والسباع (ويتخير أخذه من مغفارة فان شاء عرفه وتملكه) بعد التعريف (أو باعه) أي وان شاء باعه استقلا لان لم يجد حاكماً وبأذنه في الاصح ان وحده (وحفظ ثمنه وعرفها) أي اللقطة المسعة (ثم تملكه) أي الثمن (أو أكله) أي وان شاء أكله متمكاله أخذاً مما سيأتي (وغير قيمته ان ظهر مالكه) ولا يجب بعد أكله تعريفه في الظاهر للامام من وجهين لما سيأتي عنه والخصلة الاولى أولى من الثانية والثانية أولى من الثالثة (فان أخذ من العمران فله الخصلتان الاوليان) بضم الهمزة وبالتحتانية (لا الثالثة في الاصح) وفي الروضة كأصلها الاظهر والثاني له الثالثة أيضاً كالغفارة ودفع بان الاكل فيها لانه قد لا يجد فيها من يشتري بخلاف العمران ويشق النقل اليه ولو كان الحيوان غير مأكول كالخش فففيه الخصلتان الاوليان ولا يجوز تملكه في الحال في الاصح واذا أمسك الملتقط الحيوان وتبرع بالانفاق فذلك وان أراد الرجوع فلينفق بادن الحاكم فان لم يجد حاكماً كما أشهد (ويحوز أن يلتقط عبداً لا يمين) في زمن أمن أو نهب وعمران في زمن نهب بخلاف الامن لانه يستدل فيه على سيده فيحصل

المتن وغير قيمته قال ابن المنذر دليله القياس على ثبوت ذلك في لقطة الذهب والفضة (قوله) ولا يجب هو مستفاد من صبيح المنهاج حيث ذكر التعريف في الخصلتين الاولتين وتركه من الاحيرة (قوله) من الثالثة أي لما فيها من تعجیل الاستباحة قبل التعريف * فرع * لم يراعوا هنا وجوب اتباع الاخط وراعوه فيما يحجب كسباني فما الفرق ثم رأيت الاسنوي اعتبره هنا أيضاً

(قوله) والامة كالعبد ويؤخذ من غصون كلامهم ان فهمما الخصلتين الاوليين في الروضة وأصلها ثم يجوز
التعريف فينتج التملك كما هو خروجه من قولهما الآتي واذا بيع ثم ظهر المالك فانه من كلام الروضة وأصلها (قوله)
كما كولى وثياب الخ (قوله) المتن فان شاء باعه وهو أولى من الخصلة الآتية بالاتفاق (قول) المتن وان شاء الخ ولا تأتي هنا الخصلة
الثالثة (قوله) (قوله) (قوله) هو نظير ما سلف في الشاة من امتناع الاكل فيها في العمران (قوله) في القسمين هما الحيوان وغير

اليه والامة كالعبد ويؤخذ من غصون كلامهم ان فهمما الخصلتين الاوليين في الروضة وأصلها ثم يجوز
تملك العبد والامة التي لا تملك كالجوسية والمحرم وان كانت ممن نحل فعلى قولين كالاقتراض لان التملك
بالاقتراض وينق على الرقيق مدة الحفظ من كسبه فان لم يكن كسب فعلى ما سبق في غير الآدمي
واذا بيع ثم ظهر المالك وقال كنت أعتقته قبل قوله في الاظهر وحكم بفساد البيع والثاني لا كالبوايع
بنفسه انتهى (ويلاحظ غير الحيوان) كما كولى وثياب ونقود (فان كان يسرع فساد كهريسة)
ورطب لا يفتقر (فان شاء باعه) أى استقلالاً لان لم يجدها كما واذنه ان وحده أخذها ما سبق
(وعرفه) بعديعه (ليتمكث منه) بعد التعريف (وان شاء تملكه في الحال وأكله) وغرم قيمته
سواء وجدته في مفازة أو عمران (وقيل ان وحده في عمران وجب البيع) وامتنع الاكل وعلى
جوازه في القسمين في التعريف بعده وجهان أحدهما في العمران وجوبه وفي المفازة قال الامام
الظاهر انه لا يجب لانه لا فائدة فيه (وان أمكن بقاؤه) بعلا (كربط يتخفف فان كانت الغبطة
في بيعه سبب أو في تخفيفه وتبرعه الواجد جفقه والايح بعضه لتخفيف الباقي) حفظه والمراد
بالعمران الشارع والمسجد لانهم مع الموات محال للقطعة (ومن أخذ لقطعة للحفظ أبدا فهي أمانة)
في يده (فان دفعها الى القاضي لزمه القبول) وكذا من أخذها للتملك ثم دفعها الى القاضي يلزمه
القبول (ولموجب الاكثر من التعريف والحالة هذه) أى الاخذ للحفظ أبدا قالوا لان التعريف
انما يجب لتحقيق شرط التملك وأوجبه غيرهم وصححه الامام والغزالي لثلاثين كتماناً مقبوتاً
للحق على صاحبه قال في الروضة هذا أقوى وهو المختار وقال في شرح مسلم انه الاصح وعلم بما ذكر
ان التعريف في الاخذ للتملك واجب قطعاً (فلو قصد بعد ذلك) أى بعد الاخذ للحفظ أبداً (خيانة)
لم يصير ضماناً في الاصح) بمجرد القصد والثاني يصير (وان أخذ بقصد خيانة فضامن وليس له
بعده ان يعرف ويملك على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني له ذلك لو حود صورة الالتقاط
(وان أخذ ليصرف ويملك) بعد التعريف (فأمانة مدة التعريف وكذا جدها لم يجز التملك
في الاصح) ومقابله تصير مضمونة عليه اذا كان غرم التملك مطرداً قاله الغزالي كالامام والاؤل قاله
ابن الصباغ والبغوي (يعرف) بفتح الباء الملتقط (جنسها) أذهب هي أم فضة أم ثياب (وصفتها)
أهروية أم مربية (وقدرها) بوزن أو عدد (وعفاها) أى وعاءها من جلد أو خرقة أو غيرها
(ووكاها) أى خيطها المشدودة به روى الشيخان قوله صلى الله عليه وسلم لسائل عن لقطة الذهب
أو الورق اعرف ووكاها وعفاها ثم عرفها سنة وقيس على معرفته خارجها فيه معرفة داخلها وذلك
ليعرف صدق واصفها (ثم يعرفها) بالتشديد (في الاسواق وأبواب المساجد) عند خروج الناس
من الجماعات (ونحوها) من مجامع الناس في بلاد الالتقاط أو قريبته أو أقرب البلاد الى موضعه
من الحكراء وان جازت به قافلة تبعهم وعرف ولا يعرف في المساجد قال الشاشي الا في المسجد الحرام

الحفظ على صاحبها وصون ماله عن الضياع (قول) المتن ويعرف الخ سبأني في كلام الشارح عند آخر الصفحة أن ذلك مستحب (قوله) الا في المسجد
الحرام وجه ذلك بأن لقطته لا تملك بخلاف غيره أى فيكون التعريف لغرض التملك بمنزلة البيع في المسجد أقول فيه نظراً فان هذا الحكم ثابت
ولو كانت اللقطة للحفظ فقط فالوجه الفرق بأنه مشابه للناس وكثرة الناس به مظن أو حرد صاحبها أو ارساله من ينظرها قال القفال ولو التقط
درهما في يده فعليه التعريف لمن يدخل يده

(قوله) المتعارف أولاً انه انما كانت مررات التعريف في الاوائل أكثر لان الطلب فيها أكثر (قوله) ويقاس بها الثانية يرجع لقول المصنف بكل يوم مرة (قوله) لانه عرف سنة وكالوندر صوم سنة ولا طلاق الخبر وقيد الامام بما اذا لم يؤد (٣٨٨) الى نسيان النوب السابقة انتهى

على الاصح (سنة) الحديث ويقاس على ما فيه غيره وليست على الاستيعاب بل (على العادة يعرف أولاً كل يوم طرف في النهار ثم كل يوم مرة ثم) كل (أسبوع) مرة أو مرتين كما في المحذور وغيره (ثم كل شهر) بحيث لا ينسى انه تكرر الاول كذا في الروضة وفي أصلها المامضى وسكان نسيان المدد في ذلك وفي التهذيب ذكر الاسبوع في المدة الاولى ويقاس بها الثانية (ولا يصح في سنة مفارقة في الاصح) كان يعرف شهراً ويترك شهراً وهكذا لانه لا يظهر فيه فائدة التعريف (قلت الاصح تكفي والله أعلم) لانه عرف سنة وصححه في الروضة أيضاً ولا تجب المبادرة في التعريف في الاصح كما أفاده ثم (ويذكر) الملتقط (بعض أوصافه) في التعريف ولا يستوعبها اثلاً يعتمدها الكاذب وذكره مستحب وقبل شرط وهو مسبوق بعرقته فيأتي فيها الخلاف (ولا يلزمه مؤنة التعريف ان أخذ لحفظه) بناء على وجوب التعريف عليه السابق عن غير الاكثرين (بل يرتبها القاضي من بيت المال أو يقترض) على المالك أو يأمر الملتقط بها ليرجع على المالك وعلى عدم الوجوب التعريف عليه ان عرف فهو متبرع (وان أخذ لملك لزمته) مؤنة التعريف لوجوبه عليه وسواء تملك أم لا (وقيل ان لم يملك) بأن ظهر مالها (فعلى المالك) المؤنة لعود فائدة التعريف اليه (والاصح ان الحقير) أى القليل المتمول (لا يعرف سنة بل زماناً ينطق ان فاقده يعرض عنه غالباً) بعد ذلك الزمن ويختلف ذلك باختلاف المال قال الرواني فدائق الفضة يعرف في الحال ودائق الذهب يعرف يوماً أو يومين أو ثلاثة والثاني يعرف سنة كالكثير وقيل يعرف ثلاثة أيام أما القليل غير المتمول كحبة الخنطة والريبة فلا يعرف ولو واجده الاستبداد به وقدر بعضهم القليل المتمول بما دون نصاب السرقة والاصح لا يتقدر بل هو ما غلب على الظن ان فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالباً

* (فصل اذا عرف) أى الملتقط للتملك كما صرح به الرافعي في الشرح للقطعة (سنة) على ما تقدم (لم يملكها حتى يختاره) أى الملك (بلفظ كتمكنت) ونحوه (وقيل تكفي النية) أى نية التملك لفقد الايجاب (وقيل يملك بضم السنة) اكتفاء بقصده عند الاخذ للتملك بعد التعريف فنالتقط للحفظ دائماً وقلنا بوجوب التعريف عليه وعرف سنة فبداله التملك لا يأتي فيه هذا الوجه كما صرح به الامام والغزالي في البسيط وان لم نوجب التعريف عليه فعرف ثم بداله قصد التملك لا يعتد بما عرف من قبل (فان تملك) الملتقط للقطعة (فظهر المالك) وهي باقية بحالها (واتقاعاً على رد عنها فذلك) ظاهره ويقاس به اتفاقهما على العدول الى بدلها (وان أرادها المالك وأراد الملتقط العدول الى بدلها أجيب المالك في الاصح) والثاني الملتقط واستدل الاول بما في الحديث السابق فان جاء طامها فأخذها اليه وقصره الثاني على ما قبل التملك ولوردها الملتقط لرم المالك القبول (وان تلفت غرم مثلاً) أى ان كانت مثلية (أو قيمتها) أى ان كانت متقومة (يوم التملك) لانه يوم دخولها في ضمانه (وان نقصت بعيب) ونحوه (فله أخذها مع الارش في الاصح) لان الكل مضمون فكذا البعض والثاني لا ارش له وله على الوجهين الرجوع الى بدلها سليمة أفصح به البغوي على الثاني لا قصاره عليه ومثله الاول وعليه لو أراد الملتقط وأراد المالك الرجوع في البديل أجيب الملتقط وان زادت أخذها بزيادتها المتصلة دون المنفصلة ولو طهر المالك قبل التملك أخذها بزيادتها المتصلة والمنفصلة (وان ادعاها رحل) مثلاً (ولم يصفها ولا بينه) له بها (لم تدفع اليه) الا أن

ويشترط أيضاً نسيان زمن الوجدان واسنادها الى ذلك الوقت كما ذكره الامام أيضاً (قوله) كما أفاده ثم المراد بها ما في قول المصنف ثم يعرفها (قول) المتن ولا يلزمه انه قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام فلو كانت الاجرة لا تتأتى في السنة الابدية اللقطة فينبغي أن تباع بأحد التقدين فان حفظه سهل لا يحتاج الى مؤنة (قول) المتن من بيت المال قرضاً على صاحبها (قوله) بأن ظهر مالها قال الركني وينبغي جريان هذا الوجه فيما لو تملك ثم ظهر المالك (قوله) المتمول خرج القليل الذي لا يتحول ماله يملك في الحال كما سيأتي في كلام الشارح (قوله) كالكثير لظاهر الحديث

* (فصل اذا عرف الخ) * (قوله) أى نية التملك أى احداث هذه السبة فلا يكتفي بنية ذلك عند الاخذ (قوله) اكتفاء بقصده وفي الحديث فان جاء صاحبها والا فمضى لك ولذا قال في العدة انه طاهر النص ولا يحال له حديث والافشألت بها (قوله) فنالتقط الخ منه تعلم أن قول الركني وغيره أن من عرف عاماً وقدالتقط بقصد الاحتفظ ثم بداله التملك لا يذم من تعريف عام آخر محله اذا قلنا أن التعريف غير واجب عليه والاصح في شرح مسلم الوجوب خلافاً لما سلف عن الاكثرين (قوله) واستدل الاول من الادلة أيضاً القياس على القرض (قول) المتن وأقيم الخ هذا يدل على أن قولهم يملك بها مملك القرض ليس من كل وجه (قوله) لا ارش له لحصول النقص في ملكه (قوله)

يعلم الملتقط انه له ميلزمه الدفع اليه (وان وصفها وطن) الملتقط (صدقه جازا الدفع) اليه (ولا يجب هلى المذهب) وفي وجهه من الطريق الثاني يجب (فان دفع) اليه (فأقام آخر بيته باحوات اليه) عملا بالبينة (فان تلقت عنده فله صاحب البينة تضمين الملتقط والمدفوع اليه والقرار عليه) أى على الثاني فيرجع الملتقط بما غرمه عليه ان لم يقر له بالملك فان أقبل لم يرجع مؤاخذه له وان لم يظن صدقه لم يجز الدفع اليه على المذهب وحكى الامام تردد فى جوازه (قلت) كما قال الراعى فى الشرح (لا تحل لقطه الحرم) أى حرم مكة وفى الروضة كأصلها مكة وحرمها (للكلى على الصحيح) أى وتحتل للحفظ ابدا جزما (ويجب تعريفها) أى التى للحفظ (قطعا والله أعلم) استندل الاول المحترم بحديث الشيخين ان هذا البلد حرمه الله لا يلتقط لقطته الا من عرفها وفى رواية للجبارى لا تحل لقطته الا لمنشد اى لعرف والمعنى على الدوام والافسائر البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص والثاني المحلل قال المراد من الحديث انه لا بد من تعريفها سنة كما فى سائر البلاد لئلا يتوهم ان تعريفها فى الموسم كاف لسكثرة الناس وحكاية الخلاف وجهين كما فى الروضة يخالف لحكايته فى كثير من نسخ الشرح قولين وقوله قطع ازاذه فى الروضة وقال للحديث وقال يلزم الملتقط الاقامة للتعريف أو دفعها الى الحاكم وسكت عن لقطه المدينة الشريفة فلا تلحق بمكة كما صرح به الدارمى والرويانى وقضية كلام صاحب الانتصار خلاف ذلك وروى أبوداود فى حديث المدينة ولا تلتقط لقطتها الا لمن أشاد بها أى رفع صوته وهو بالمجبة ثم المهملة

(كتاب القبط)*

بمعنى الملقوط وهو كل طفل ضائع لا كافل له يسمى لقيطا وملتقوا باعتبار انه يلتقط ومسودا باعتبار انه نبذ أى ألقى فى الطريق ونحوه (التقاط انبوذ) بالمجبة (فرض كفاية) صيانة للنفس المحترمة عن الهلاك (ويجب الاشهاد عليه) أى على التقاطه (فى الاصح) خيفة من استرقاق الملتقط له والثانى لا يجب اعتماده على الامانة لكن يستحب والثالث ان كان ظاهرا العدا لم يجب أو مستورها وجب وفى الروضة كأصلها اترجم القطع بالاول وعليه لو ترك الاشهاد قال فى الوسيط لا تثبت له ولاية الحضانة ويحوز الاتزاع منه ثم الطفل يصدق بالمميز وفى التقاطه تردد للامام والافق لكلام الاصحاب انه يلتقط وعلى مقابله يلى أمره الحاكم ومن له كافل كآب أو وصى أو قاض أو ملتقط يرد الى كافله أى يجب رده اليه (وانما تثبت ولاية الالتقاط لمكلف حر مسلم عدل رشيد) وبين المحترز عنه بقوله (ولو التقط عبدا بغير اذن سيده انتزع) أى اللقيط منه لان الحضانة تبرع وليس له أهلية التبرع (فان علمه فأقره عنده أو التقط باذنه فالسيد الملتقط) والعبد نائبه فى الاخذ والتربية ولو التقط مكاتب انتزع منه وان أدس فيه السيد لان حق الحضانة ولاية وليس المكاتب أهلا لها فان قال له السيد التقط لى فالسيد هو الملتقط ومن بعضه حر اذا التقط فى نوبته فى استحقاقه الكفالة وجهان (ولو التقط صبي) أو مجنون (أو فاسق أو مجبور) عليه بتبذير (أو كافر مسلما انتزع منه) لعدم أهلية الصبي والمجنون ولان الفاسق والمبذر غير مؤتمنين شرعا وان كان الثانى عدلا والكافر لا يلى المسلم وله التقاط الكافر والمسلم التقاط المحكوم بكفره وسبأى ومن ظاهرا حاله الامانة ولم يختبر لا ينتزع منه لكن بى كل القاصى به من راقبه بحيث لا يعلم لثلاثين اذى فاد اوثق به صار كعلوم العداة ولا يشترط فى الملتقط الذكورة ولا الغنى اذ الحضانة بالاثبات أليق والفقير لا يشغله عما طلب القوت (ولو ازدهم انسان على أخذه) بأن قال كل واحد منهما ما انا أخذه (جعله الحاكم عند من يراه منهما أو من غيرهما) اذ لا حق لواحد منهما قبل أخذه (وان سبق واحد فالتقطه منع الآخر من مزاحمته)

(قول) المتن جازا الدفع شبه ابن سريج بقبول الهدية من الرسول وشرا ما يشتري من يزعم أنه ملكه * فرع * وصفها جماعة لا تدفع لاحد هم الا بينة (قول) المتن ولا يجب أى لانه مدع فيحتاج الى بينة كغيره (قوله) يجب لان اقامة البينة قد يعسر وبذلك قال مالك وأحمد (قول) المتن تضمين الملتقط والمدفوع اليه الخ لو ألتف العين الملتقط بعد مضى الحول وغرم قيمتها للواصف ثم أقام آخر البينة فليس له مطالبة المدفوع اليه (قوله) أى لعرف يقال أنشد اذا عرف وشدا اذا طلب فالنشد المعروف والناسد الطالب (قوله) والثانى به قال الائمة الثلاثة * (كتاب القبط الخ) * (قوله) ومسود هذا السيد منشأ وعار يبلغ الام أو قفداً به أو قفداً أبويه قال القاضى والا امام هذا الولد له اسمان مأخوذ ان من طرفى حاله اذا القبط والسود من القبط والسود (قول) المتن لمكلف الخ وذلك لانها ولا به تثبت على الغير فكانت شبهة بالقضاء وقوله رشيد قيل انه مستدرك بعد العداة (قول) المتن انتزع قال الزركشى المنتزع منهم هو الحاكم قبل الاتزاع فبأنى فيه ما سلف فى القطة أى فيتم بايديهم من الآن

(قوله) والثاني يستويان الخ علل أيضا في المسئلة الأولى بأن نفقة اللقيط لا تجب على من له نفقة فلا ريب في غنى وقصير وفي الثانية بأن المستور لا يسلم مؤنة الآخر ويقول لا تركت حتى بسبب جهلهم حالي * فرع * لو اجتمع غنيان لم يقدم أغناهما على الآخر نعم لو كان أحدهما بخيلا اتجه تقديم الآخر (قوله) على أن الثاني يرجع للفقير والمستور من قول المصنف تقدم غنى على فقير وعدل على مستور (قوله) لخشونة عيشها وأيضاً فظهور نسبه جعل التقاطه أغلب لافرق بين سفر النقلة وغيره (قوله) لما فيه من تعريض إلى آخره (٣٩٠) والاول لم يعتبر هذه العلة

لسبقه بالتقاط ولا يثبت السبق بالوقوف على رأسه بغير أخذ في الاصح (وان التقاطه معاً وهما أهل فالاصح انه يقدم غنى على فقير) لانه قد يواسيه عمله (وعدل على مستور احتياطاً للقيط والثاني يستويان في المسئلتين لاهليتهما وقوله كأصله وهما أهل المسكوت عنه في الروضة كأصلها للتنبيه على أن الثاني في المسئلتين أهل فانه لم يذ كر قبل والافلا بد من ذكر الال في ما قبل أيضاً (فان استويا) في الصفات (أقرع) بينهما عند تشاحهما ولوترك أحدهما حق قبل القرعة انفرد به الآخر كالشفيعين ولا يجوز لمن خرجت القرعة له ترك حقه للآخر كالمسكين للزفردنقل حقه إلى غيره (واذا وجد بلدى لقيطاً يبلد فليس له نقله إلى بادية) لخشونة عيشها وفوات العلم بالدين والصناعة فيها (والاصح ان له نقله إلى بلد آخر وان للغريب اذا التقط يبلدان ينقله إلى بلده) لاتقاء ما ذكر في البادية والثاني في المسئلتين لما فيه من تعريض نسبه للضياع فانه يطلب غالباً حيث ضاع (وان وجده) أي البلدى (بيادية فله نقله إلى بلد) لانه أرق به (وان وجده بدوى يبلد فكالخضري) أي فليس له نقله إلى بادية وله نقله إلى بلد آخر في الاصح (أو) وجده أي البدوى (بيادية أقر بيده) وان كان أهل حلتهم يتقلون (وقيل ان كانوا يتقلون للجمعة) بضم النون أي الذهاب لطلب المرعى وغيره (لم يقر) لما فيه من تعريض نسبه للضياع والبلدى ساكن البلد والبدوى ساكن البادية والخضري ساكن الحاضرة وهي خلاف البادية كالبلد (ونفقته في ماله العام كوقف على اللقطاء) والوصية لهم (أو الخاص وهو ما اختص به كسأب مدفوعة عليه) ومفروضة تحته (ومغضى بها) (وما في جبه من دراهم وغيرها أو مهد) الذي هو فيه (ودنانير مشورة فوفقه وتحته) لان له يد واختصاصاً كالألغ والأصل الحرية ما لم يعرف غيرها (وان وجد في دار) ليس فيها غيره (فهو له) لما تقدم (وليس له مال مدفون تحته وكذا ثياب وأمتعة موضوعة بقربه) ليست له (في الاصح) كالبعيدة عنه (فان لم يعرف له مال فالأطهر انه ينفق عليه من بيت المال) من سهم المصالح والثاني يقتض عليه من بيت المال أو غيره لجواز أن يظهر له مال (فان لم يكن) أي فيه مال كما في المحرر وغيره (قام المسلمون بكفايته قرضاً) بالقاف (وفي قول نفقة) فان قام بها بعضهم اندفع الحرج عن الباقي والمعنى على جهة القرض أو النفقة فالنصب على نزع الحافض (وللمنقط الاستقلال بحفظ ماله في الاصح) كحفظه والثاني يحتاج إلى اذن القاضي (ولا ينفق عليه منه الا بادن القاضي قطعاً) على الوحين كما في المحرر وغيره اذا أمكنت مراجعته فان أيق بل اذن ضمن

(فصل اذا وجد لقيط بدار الاسلام وفيها أهل ذمة أو بدار فتحوها) * أي المسلمون (واقروها بكفر صلحاً) أي على وجه الصلح (أو) أقروها بيدهم (بعد ملكها بجزية وفيها مسلم في صورتين) (حكم باسلام اللقيط) في المسائل الثلاث تغلياً للاسلام فان لم يكن فيما فتحوها مسلم

ينظر إلى استوائهما في العيش وتعلم الدين والصناعة فانها العلة الصحيحة (قوله) لما فيه الخ أجاب الاول بأن أطراف البادية كحال البلدة الواسعة (قوله) كالبلد مثال بخلاف البادية ومثاله أيضاً القرية والحاصل ان البلدى أنخص من الحضري هذا مراده فيما يظهر (قول) المتن له ماله أي كما في الطفل الذي له أب موجود وأولى ولا تجب على المنقط بالاجماع (قول) المتن كتاب الخ قال الزركشي المراد أن يكون ذلك له جواز التصرف ودفع المنازع له لأن ذلك يكون طريقاً لحكم الحاكم بحجة ملكه له فتفتن له فانه لا يسوغ للصالح كما بمجرد ذلك أن يقول ثبت عندى انتهى أقول فيه شبهة تدفع لأن المتنازع لا يدفع الا بالحاكم ثم رأيت السبكي ذكرانه طريقاً للحكم بدفع المنازع لا للحكم بالملك (قول) المتن وليس له مال مدفون تحته أي لانه لا يقصد بالدفن الضم إلى الطفل (قول) المتن موضوعة بقربه لو كانت في دار بوفها فالظاهر أنها له كالدار ومثله يقال في الدفن السابق (قول) المتن من بيت المال قال عمر رضي الله عنه للمتنقط لقيط لك ولاؤه وعلينا نفقته ثم لافرق في هذا بين اللقيط المسلم والكافر (قول) المتن قرضاً قال الزركشي هو مشكل مع قولهم ان وجوهها في بيت المال نفقة لا قرضاً ثم وجبه كونها قرضاً الحاقه

بالطعام المضطرو وجه النفقة الحاقه بالصبي والمجنون العاخرين (قوله) يحتاج إلى اذن القاضي لعدم ولايته (فصل) * اذا وجد (قول) المتن أو بدار فتحوها الخ قال الزركشي كلا القسمين دار اسلام أيضاً على نظر في الاول قال ولو منعونا من الثاني فهو دار كفر (قول) المتن مسلم أي يمكن أن يولد له ذلك الولد قال الزركشي ينبغي أن يكون اشتراط وجود المسلم راجعاً للقسم الأول أيضاً

(قول) المتن وان سكنتها مسلم الخ وان نكحها (قوله) فلا يغير بغيره الدعوى النظر واليمين على الاصل واليمين في (قوله) المتن لا يفرضان في القبط
 أي وانما يذكران في باب القبط (٣٩١) استطرادا (قوله) تبعاله قال تعالى والذين آمنوا واتبعناهم ذرياتهم وحديث

كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه
 أو ينصرانه فجعل موجب كفره كفرهما
 جميعا ثم هو اجماع في اسلام الاب وكذلك
 الام عندنا خلافا لما لك (قوله) هو كافر
 أصلى قال الرافعي في الظاهر من فوائد
 القولين وجوب التلفظ بالاسلام بعد
 البلوغ على الثاني دون الأول (قول)
 المستن تبع السابى وذلك لان السبى
 يستفتح للسبى وجودا كانه ولده والثاني
 يصح (قول) المتن أحد أبويه مثلهما سائر
 الاصول فيما يظهر (قول) المتن ولو سباه
 دعى الخ أي ويكون على دين سايه لان
 السبى يستفتح للسبى وجودا كانه ولده
 (قوله) والثاني يصح بدليل قصة على
 رضى الله عنه وهو قولى لان العبادات
 تصح منه فهلا كان الاسلام كذلك
 ولهذا قال الامام هذا الوجه ضعيف
 نقلا قولى توجيهها قال وقد صححوا احرامه
 والفرق بينه وبين الاسلام عسر وقوله
 تصح منه الظاهر ان الضمير راجع للصبي
 المسلم لانه الصبي الذى الكلام فيه
 فليأت قل

* (فصل) * اذالم يقر القبط الخ (قوله)
 وهو بالغ عاقل زاد بعضهم الرشد بحثا
 وقال أشار اليه ابن عبد السلام (قول)
 المتن بل يقبل اقراره الخ قال السبكي قال
 أبو الطيب بن سلة في قول أصل الاقرار
 قولان وأصح الطريقين القطع بقبول
 أصل الاقرار وبثبوت حكم الارقائه
 في المستقبل مطلقا وتخصيص القولين
 باحكام التصرفات الماضية فأحدهما
 القبول في أحكامها أيضا وأصحهما المنع

فالقبط كافر (وان وجد يدرك كافر كافر ان لم يسكنها مسلم وان سكنتها مسلم كأسير وتاجر مسلم
 في الأصح) تغليبا للاسلام والثاني هو كافر تغليبا للذار (ومن حكم باسلامه بالدار فأقام ذمى بينة
 بنسبه لحقه وتبعه في الكفر) للبيننة (وان اقتصر على الدعوى فالمنذهب انه لا يتبعه
 في الكفر) لانه قد حكم باسلامه فلا يغير بغيره الدعوى والطريق الثاني فيه قولان ثانيهما يتبعه
 في الكفر كالنسب (ويحكم باسلام الصبي بجهتين آخرين لا تفرضان في قبط احدهما الولادة
 فاذا كان أحد أبويه مسلما وقت العلوق فهو مسلم) تغليبا للاسلام (فان بلغ ووصف كفرا)
 أي أعرب به عن نفسه كما عبر به في المحرر والشرح هنا وبعد (فتردد ولو علق بين كافرين ثم أسلم
 أحدهما أحكم باسلامه) تبعاله (فان بلغ ووصف كفرا فتردد في قول) هو (كافر أصلى) لانه كان
 محكوما بكفره وأزيل ذلك بالحكم بالتبعية فاذا استقل انقطعت فيعتبر بنفسه (الثانية اداسي مسلم
 طفلا يتبع السابى في الاسلام ان لم يكن معه أحد أبويه) لانه صار تحت ولايته فاذا كان معه في السبى
 أحدهما لم يتبع السابى لان تبعية أحد الابوين أقوى ومعنى كون أحدهما معه كما قال في الروضة
 ان يكونا في جيش واحد وغنمة واحدة ولا يشترط كونهما في مثل رجل (ولو سباه دعى لم يحكم
 باسلامه في الأصح) والثاني يحكم به تبع الدار فان الذمى من أهل دار الاسلام ودفع باهلم تؤثر فيه
 فكيف تؤثر في مسيبه ثم في المحكوم باسلامه تبع السابى اذا بلغ وأعرب بالكفر القولان في الذى قبله
 فعلى قول انهما كافرين أصليا لنحققهما بدار الحرب (ولا يصح اسلام صبي عمرا مستقلا لا على الصحيح)
 المنصوص والثاني يصح فبرث من قريبه المسلم وعلى القول يستحب أن تلطف بوالديه وأهله الكفار
 فيؤخذ منهم لثلاث يقتضونه فان بلغ ووصف الكفر هدد وطلب بالاسلام فان أصر رد اليهم أما الصبي غير
 المميز فلا يصح اسلامه قطعا

* (فصل اذالم يقر القبط برق فهو حر) * لان غالب الناس أحرار (الا أن يقيم أحد بينة برقه) فيجعل
 لها بشرطه الآتى (وان أقر) وهو بالغ عاقل (به) أى بالرق (لشخص فصدقه قل ان لم يسبق اقراره
 بحرية) فان سبق اقراره هلم يقبل اقراره بالرق وان كذبه لم يقبل اقراره به أيضا (والمنذهب انه
 لا يشترط) في قبول اقراره بالرق (أن لا يسبق) منه (تصرف يقتضى نفوذه) بالمعجزة (حرية كبيع
 ونكاح بل يقبل اقراره) بعد التصرف المذكور (في أصل الرق وأحكامه المستقبلية) وفي قول
 من الطريق الثاني لا يقبل فيبقى على أحكام الحرية (لا) الاحكام (الماضية المضرة بغيره) أى
 لا يقبل اقراره بالنسبة اليها (في الاظهر فلو لم يدين فأقر برق وفي يده مل قضى منه) على هذا
 وعلى مقابله لا يقضى منه والمال للمقر له ويوق الدبر في ذمة المقر أم الاحكام الماضية المضرة به فيقبل
 اقراره بالنسبة اليها قطعا (ولو ادعى رقه من ليس في يده فلا بينة لم يقبل) لان الظاهر الحرية (وكذا
 ان ادعاء الملتقط) أى بلائمة لا يقبل (في الاظهر) لان الأصل الحرية والثاني يقبل ويحكم له بالرق
 كما في بدغير الملتقط وسيأتى وقرق الاول ان القبط محكوم بحرية طاهرا بخلاف غيره (ولو رأينا
 صغيرا ميمنا أو غيره في يده من يستره ولم نعرف استنادها الى التقات حكم له بالرق) بدعواه لانه الظاهر
 من حاله ولا أثر لانكار الصغير ذلك (فان بلغ وقال أنا حر لم يقبل قوله في الأصح الابينة) لانه قد حكم

فما يضر غيره والتبطل في الذى يضره (قول) المتن وأحكامه المستقبلية أى ولو ضرت الغير واستشكل بمالو باع عنا ثم ادعى أنها وقف أو ملك غيره
 فانه لا يقبل أقول هذا حكم مصلح مستعمل وان كن صدور الاقرار مستقبلا (قول) المتن وكذا ان ادعاه الملتقط لسكر هل ينزع من يده قال
 المزني لا وقال الماوردي نعم لانه بطلت أمانته عليه واعتصر باحتمال صدقه

(قول) المتن ومن أقام بينة برقه أى القبط (قول) المتن ولو استلحق القبط الخ وجبه ذلك ان اقامة البينة على النسب عشرة فلو كلف الشخص ذلك ولم يكثف فيه بالدعوى لضاعت الانساب ولا فرق في المستلحق بين الرشيد والسفيه الملتقط وغيره لكن يستحب للقاضي أن يسأله من أين له ذلك أمن أمة أم حرة من شبهة أو نكاح فانه قد يظن الاكتفاء في ذلك بالاتقاط ثم أحكام النسب ثبتت من الجانبين فيرث كل منهما الآخر وقول الشارح المسلم ذكره نوطه تنقيده المتن الملتقط بالمسلم (قول) المتن مسلم (٣٩٢) لو استلحق الذمي لقيط محكوماً بإسلامه

بالدار لحقه ولا يتبعه في الكفر كما سلف
وحيث فلا يصير أحق بترتيبه ولا يسلم
اليه (قول) المتن لحقه أى في النسب فقط
وهو باق على حربته (قوله) بنكاح الخ
لكن لا يسلم اليه لانه مشغول بأمر
الرق (قول) المتن وفي قول يشترط
تصديق سيده مثل تصديقه ماله لو كان
اذن له في النكاح (قول) المتن أمر
القبط أى بشرط أن يكونا حين ويكون
رضي الفطنة صحيح الذكاء (قوله) رجع
الآخر عليه قال في الخادم نقل عن
الرافعي محل هذا اذا اتفق باذن الحاكم
انتهى فاندفع الاشكال بان نفقة القريب
تسقط بمضي الزمان (قول) الشارح
ولا يأتي هنا ما فترع على مقابله من ثم قال
النووي رحمه الله في نسكت التنبيه ليس
لنما موضع تسقط فيه الاقوال الثلاثة
في أعمال البيهقيين لاهذا الموضوع ومسئلة
الشك في النجاسة وعبارة صاحب العدة
ان فلنا يستعملان لم يحسن الاتفاق
ولاشئ من الاقوال ولذا قال الجرجاني
تساقطوا ولا واحد وتجيء لافاقه انتهى
* فرع * لو كان يدا احدهما قبل
المنازعة وهو يستلحقه رجعت بنته
(قوله) وهي أقرب أى أقرب الى افادة
ان الحكم وجهان مفرعان على قول
السقوط في الاموال
* (كتاب الجعالة) *

برقه فلا يرفع ذلك الحكم الابحثة والثاني يقبل قوله الا أن يقيم المدعى بينة برقه (ومن أقام بينة برقه عمل
بها ويشترط ان تتعرض البينة لسبب الملك) له من ارث أو شراء أو غيرها لثلاث تعمد طاهرية بالاتقاط
(وفي قول يكفي مطلق الملك) كما في الدار والتوب وغيرهما وفرق الأول بان أمر الرق خطير فاحتيط
فيه (ولو استلحق القبط) المسلم (حرم مسلم لحقه) بشروطه السابقة في الاقرار سواء الملتقط وغيره
(وصار أولى بترتيبه) من غيره أى أحق بها بمعنى انه مستحق لها دون غيره واستلحاق الكافر
الكافر كاستلحاق المسلم المسلم (وان استلحقه عبد لحقه) لا مكار حصوله منه بنكاح أو وطء شبهة
(وفي قول يشترط تصديق سيده) لان الحقوق يمنعه الارت لو أعنته (وان استلحقه امرأه لم يلحقها
في الاصح) والثاني يلحقها كالرجل وفرق الأول بامكان اقامتها البينة على ولادتها بالمشاهدة بخلاف
الرجل والثالث يلحق الحلية دون المزرقة وعلى الثاني لا يلحقز وجهها وقيل يلحقه واستلحاق الامة
كالخبرة ان جوزنا استلحاق العبد فان أثبتناه لم يحكم برق الولد لولاها وقيل يحكم به (أو) استلحقه (اثنان
لم يقدم مسلم وحر على ذمي وعبد) بناء على صحة استلحاق العبد بل يستوى المسلم والذمي والحر والعبد
لان كلا منهم أهل لو انفرد فلا بد من مرجح (فان لم يكن بينة) لو احدى منهم (عرض) القبط (على قائف
فيلحق من ألحقه به) وسيأتي بيان القائف في فصل آخر كقاب الدعوى والبيئات (فان لم يكن قائف أو)
وجد لكن (تخير وأبقاه عنهما أو ألحقه بهما أمر) القبط (بالانتساب بعد بلوغه) وعبارة الروضة
كأصلها تزل حتى يبلغ فادبلع أمر بالانتساب (الى من يميل طبعه اليه منهما) بحكم الجلبلة لا بمجرد
التشهي وعلمها بالنفقة مدة الانتظار فاذا انتسب الى أحدهما رجع الآخر عليه بما أنفق أى للعوقبه
ولو لم ينتسب الى واحد منهما بقي لفقد الميل الامر موقوفا ولو انتسب الى غيرهما وادعاه ذلك الغير ثبت
نسبه منه (ولو أقام يمينتين) بنسبه (متعارضتين سقطتا في الاظهر) ويرجع الى قول القائف والثاني
لا يسقطان ويرجح احدهما الموافق لما تقول القائف بقوله في آل الاتين واحد وهما وجهان مفرعان
على قول التساقط في التعارض في الاموال ولا يأتي هنا ما فترع على مقابله من أقوال الوقف والقسمة
والقرعة وقيل تأتي القرعة هنا وعبارة المحرر تساقطتا على القول الاظهر وهي أقرب

* (كتاب الجعالة) *

بكسر الجيم (هي كقوله من رد آتني فله كذا) أو رد آتني الضالة ولو كذا وسيأتي من رد عبدز يدفله
كذا ويلحق به رد عبدز يدول كذا بشرط الجاعل أن يكون مطلق التصرف (ويشترط) فيها
ليتحقق (صيغة) من الجاعل (تدل على العمل) بشرط أو طلب كالتقدم أى على الاذن في العمل
كما في المحرر وغيره (بعض ملتم) كالتقدم من الصيغ ونحوها (فلو عمل) العامل (بلا اذن
أو اذن لشخص فعل غيره فلا شئ له) نعم لو كان الغير عبد المأدون له استحق المأدون له الجعل لان يدعبده

* (كتاب الجعالة) *

(قوله) (أورد هو يفهم من مثال المتن بالاولى وقوله وسيأتي الى آخره اشارة الى ان قول المتن آتني ليس بشرط (قول) المتن صيغة أى لاها
معاوضة * فرع * تأقيتها مفسد (قول) المتن على العمل أى ولو مجهولا (قول) المتن ما تزم يفهم من الالتزام اشتراط أن يكون معلوماً وكذا ذلك
كما يأتي وكذا يشترط أن يكون مقصودا بخلاف الدم ونحوه (قوله) ونحوها الظاهر ان الضمير لما لانها مؤشدة معنى ان عوده على الصيغ لزمه أن يكون
نحوها تقدم (قول) المتن فلو عمل بلا اذن خاف في ذلك أو حذيفة اكن العامل معروفاً بذلك العمل (قول) المتن فلا شئ له أى وبضمير بوضع اليد

(قوله) لم يستحق لورده وهو غير عالم ثم علم النداء في البلد قبل أن يسلمه استحق (قول) المتن فله كذا أي وان لم يقبل على (قوله) وان كان صادقا لو كذب زيد
 تشهد عليه المنادى قال في البيان تعجب (٣٩٣) ونازعه النووي من حيث انه منهم في ترويح قوله (قول) المتن ولا يشترط لكن هل يرتد بذه يشبه أن يأتي

فيه ما في الوكالة (قول) المتن قبول
 لانه تضيق بنا في موضوع الباب (قول)
 المتن عمل مجهول أي بقياس الاولى على
 القراض وذلك لاننا احقنا الجعالة
 في القراض لحصول زيادة فلرد الجاعل
 أولى ثم اذا صحت على المجهول فعلى المعلوم
 أولى (قول) المتن كون الجعل معلوما
 أي مالا معلوما (قول) المتن فشاركه الخ
 لو كان العامل معنا ثم وكل غيره
 ولم يفعل هو شيئا فلا جعل لاحد وان كان
 عام فعمل به شخص ثم وكل استحق الاول
 هذا يحصل بحث الشيخين خلافا للفرزاني
 في الاولى (قوله) فله كل الجعل منه
 استنبط السبكي استحقاق المستنيب
 في الوظائف لكل الجعل اذا كان
 النائب مثله أو خيرا منه خلافا للنووي
 وابن عبد السلام حيث قال بعدم
 استحقاق واحد منهما ونصرهما الزركشي
 بان هذا ليس من باب الاجارة ولا
 الجعالة لان شرطهما ان يقع العمل
 للمستأجر والجاعل فلم يبق الا كونه اباحة
 بشرط الحصول ولم يوجد قال فان استناب
 باذن الواقف فهو كما اذا قوض اليه القضاء
 والوكالة واذن له في الاستئانة أي فيكون
 عن الموكل وحيداً فلا يتمكن الوكيل
 من عزل النائب ولا يعزل بانعزاله
 انتهى أقول ان قوله ان شرط الجعالة
 ان يقع العمل للجاعل غفلة عن مسئلة من
 رد عبدز يدفعه كذا قاله السبكي
 قويم والله الموافق (قوله) أي النصف
 يريد انه بحسب الرأس (قول) المتن
 وفسخ العامل أي سواء وقع العامل مسلماً
 أم لا (قول) المتن وينقص أي كافي البيع

يده ولو قال من رد أتى فله كذا فردّه من لم يبلغه نداؤه لم يستحق شيئاً ولو قال ان ردّه زيد فله كذا فردّه
 زيد غير عالم باذنه لم يستحق شيئاً ولو أذن في الرد لم يشترط عوضاً فلا شيء للراد وظاهر ان من عمل باذن
 علم يستحق الجعل الملتزم (ولو قال أجنبي من رد عبدز يدفعه كذا استحقه الراد) العالم بذلك (على
 الأجنبي) لانه التزمه (وان قال قال زيد من رد عبدز يدفعه كذا او كان كاذباً لم يستحق عليه ولا على زيد)
 لعدم التزامهما وان كان صادقا استحق على زيد قاله البغوي وهو ظاهر اذا كان الخبر ممن يعتقد خبره
 ولا يشترط قبول العامل وان عينه الجاعل بل يكفي الاتيان بالعمل وبعبارة الروضة كأصلها اذا
 لم يكن العامل معينا فلا يتصور قبول العقد وان كان معينا لم يشترط قبوله وفيها يشترط عند التعيين
 أهلية العمل في العامل (وتصح) الجعالة (على عمل مجهول) كذا الأتقي (وكذا معلوم) كخباطة
 وبناء موصوفين (في الاصح) والثاني المنع استغناء بالاجارة (ويشترط كون الجعل معلوما)
 اذا حادثة الى جهاته بخلاف العمل (فلو قال من ردّه) أي أتى (فله ثوب أو أرضه فسد العقد
 والراد أجرة مثله) كلاجارة الفاسدة (ولو قال) مرردّه (من يلد كذا) فله كذا بناء على الصحة
 في المعلوم (فردّه من أقرب منه فله قسطه من الجعل) ولورده من أبعد منه فلا زيادة له لعدم التزامها
 (ولو اشتركت اثنان في ردّه اشتركتا في الجعل) بالسوية (ولو التزم جعلا ليعين) كقوله ان رددته فلك
 دينار (فشاركه غيره في العمل ان قصدا عاتته فله) أي للعين (كل الجعل وان قصد العمل للمالك
 فلا قول) أي المعين (قسطه) أي النصف (ولاشئ للشارك بحال) أي في حال مما قصده
 لعدم الالتزام له (ولكل منهما) أي الجاعل والعامل (الفسخ قبل تمام العمل فان فسخ قبل
 الشروع) فيه من المالك أو العامل المعين القابل (أو فسخ العامل بعد الشروع) فيه
 (فلا شيء له) في المسئلتين لانه لم يعمل في الاولى ولم يحصل غرض المالك في الثانية
 (وان فسخ المالك بعد الشروع فعليه أجرة المثل) لما عمل (في الاصح)
 والثاني لا كلف فسخ العامل والفرق ظاهر (وللمالك أن يزيد وينقص
 في الجعل قبل الفراغ) من العمل وفائدته بعد الشروع) فيه (وجوب
 أجرة المثل) له لان التغيير بما ذكر فسخ للأول (ولومات الأتقي
 في بعض الطريق أو هرب فلا شيء للعامل) لانه لم يردّه (وإذا
 ردّه فليس له حبسه لقبض الجعل) لانه انما يستحقه
 بالتسليم (ويصدق المالك اذا أنكر شرط الجعل
 أو سعيه) أي الطالب له (في ردّه)
 أي الأتقي لان الاصل عدمهما (فان
 اختلفا) أي الجاعل والعامل
 (في قدر الجعل تحالفا)
 وللعامل أجرة المثل
 والله اعلم

٩٩ ل الج في زمن الخياط بطريق الاولى (قول) المتن ولو لمات الأتقي فرع *تولى وظيفة ثم أكره على تركه ما شرهما بسفراً وغيره أفتى الشيخ
 تاج الدين الفرزاني بأنه يستحق وبحث الزركشي خلافاً من حيث انه جعالة ولم يحصل الجعل أقول انظر كيف اعترض هنا بأنه جعالة وقد أنكره
 في مسئلة السبكي السابقة والله أعلم

(فهرست الجزء الاول من شرح المنهاج للجلال المحلى)

صفحة	صفحة
١٢٠ فصل من أدرك ركوع الثانية من الجمعة مع الامام واستقر معه الى أن يسلم أدرك الجمعة	٦ كتاب الطهارة
١٢٣ باب صلاة الخوف	١٠ باب أسباب الحدث
١٢٧ فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرش وغيره	١٢ فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء
١٢٨ باب صلاة العيدين	١٥ باب الوضوء
١٣٠ فصل يندب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيد	٢٠ باب مسح الخف
١٣١ باب صلاة الكسوفين	٢٢ باب القفل
١٣٣ باب صلاة الاستسقاء	٢٤ باب النجاسة
١٣٦ باب ترك المكلف الصلاة جاحدا وجوبها	٢٧ باب التيمم
١٣٧ كتاب الجنائز	٣١ فصل يقيم بكل تراب طاهر
١٤١ فصل يكفن بماله لبسه حيا	٣٦ باب الحيض
١٤٣ فصل لصلاته أركان أحدها النية	٣٧ فصل اذا رأت دمالسن الحيض
١٤٨ فصل أقل القبر حفرة تمنع الراحة	٤٠ كتاب الصلاة
١٥٧ كتاب الزكاة	٤٤ فصل انما تجب الصلاة على كل مسلم
١٦١ فصل ان اتحد نوع الماشية	٤٨ فصل استقبال القبلة
١٦٥ باب زكاة التبات	٥١ باب صفة الصلاة
١٧٠ باب زكاة النقد	٦٥ باب شروط الصلاة
١٧٤ باب زكاة المعدن	٧٠ فصل تبطل الصلاة بالنطق
١٧٣ فصل التجارة تقلب المال	٧٤ باب سجود السهو
١٧٦ باب زكاة الفطر	٧٨ باب في سجود التلاوة والشكر
١٨٠ باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه	٧٩ باب صلاة النفل
١٨٣ فصل تجب الزكاة على الفور	٨٤ كتاب صلاة الجماعة
١٨٦ كتاب الصيام	٨٨ فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته
١٨٨ فصل الية شرط للصوم	٩٣ فصل لا يتقدم المأموم على امامه في الموقف
١٩٠ فصل شرط الصوم الامساك	٩٦ فصل شرط القدوة في الابتداء أن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء
١٩٣ فصل شرط الصوم الاسلام	٩٨ فصل تجب متابعة الامام في أفعال الصلاة
١٩٥ فصل شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ	١٠٠ فصل اذا خرج الامام من الصلاة
١٩٦ فصل من فاته شيء من رمضان فأتى قبل امكان القضاء فلا تدرك له	١٠٢ باب صلاة المسافر
	١٠٤ فصل طویل السفر ثمانية وأربعون ميلا
	١٠٧ فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا
	١٠٩ باب صلاة الجمعة المرقومة في الصحيفة ٢٠٩
	١١٧ فصل يسن الغسل لحاضرها

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢٩٩	فصل تحجب الكفارة بافساد صوم يوم	٢٨٥	باب اختلاف المتبايعين
٢٠٢	باب صوم التطوع	٢٨٦	باب في معاملة العبد
٢٠١	كتاب الاعتكاف	٢٨٧	كتاب السلم
٢٠٤	فصل اذا نذر مدة متتابعة	٢٩٥	فصل الاقراض مندوب
٢٠٦	كتاب الحج	٢٩٦	كتاب الرهن
٢١١	باب المواقيت للحج والعمرة	٢٩٩	فصل شرط المرهون به كونه ديناً المرقومة
٢١٤	باب الاحرام		في الحقيقة (٢٩٩)
٢١٤	فصل المحرم بنوى الدخول في الحج أو العمرة	٣٠٢	فصل اذا ازم الرهن فاليد فيه للرتن
٢١٦	باب دخول مكة زادها الله شرفاً	٣٠٤	فصل اذا اخنى المرهون قدم المحنى عليه
٢١٨	فصل للطواف بأنواعه واجبات وسنن	٣٠٥	فصل اذا اختلفا في الرهن
٢٢١	فصل يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته	٣٠٦	فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته
٢٢٢	فصل يستحب للامام أو منصوبه اذا خرج	٣٠٧	كتاب التفليس
	مع الحج أن يخطب	٣٠٨	فصل يبادر القاضى استحباباً بعد الحجر
٢٢٤	فصل ويبيتون بمزدلفة		بيعه ماله وقسمه
٢٢٧	فصل اذا عاد بعد الطواف يوم النحر الى منى	٣١٠	فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على
٢٣٠	فصل أركان الحج خمسة الاحرام		المشتري بالفلس
٢٣٣	باب محرمات الاحرام	٣١٣	باب الحجر
٢٤١	باب الاحصار والفوات	٣١٦	باب الصلح
٢٤٤	كتاب البيع	٣١٨	فصل الطريق النافذ لا يتصرف فيه
٢٥١	باب الربا		بما يضر المارة
٢٥٥	باب فيما نهي عنه من البيوع وغير ذلك	٣٢٢	باب الحوالة
٢٥٨	فصل ومن المنهى عنه ما لا يبطل	٣٢٤	باب الضمان
٢٦٠	فصل باع في صفقة واحدة خلا وخمرا	٣٢٧	فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ
٢٦٢	باب الخيار		يشعر بالالتزام
٢٦٣	فصل لهما أى كل من المتبايعين	٣٢٩	كتاب الشركة
	ولا أحدهما شرط الخيار	٣٣٠	كتاب الوكالة المرقومة في الحقيقة (٣٩٠)
٢٦٥	فصل للمشتري الخيار	٣٣٢	فصل الوكيل بالبيع مطلقاً ليس له البيع
٢٧١	فصل التصرية حرام المرقومة (٢٣١)		بغير نقد البلد
٢٧٣	باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع	٣٣٤	فصل قال بيع لشخص معين أوز من معين
	المرقومة في الحقيقة (٢٣٢)	٣٣٥	فصل الوكالة جائزة من الجانبين
٢٧٦	باب التولية والاشراء والمراجعة	٣٣٧	كتاب الاقرار
	المرقومة في الحقيقة (٢٣٦)	٣٣٩	فصل قوله لزيد كذا على أو عندى صيغة
٢٧٨	باب بيع الاصول والثمار		اقرار
٢٨٢	فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه	٣٣٩	فصل يشترط بالمقربة أن لا يكون ملكاً للأقر

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٣٤١	فصل اذا قال له عندي سيف في غمد	٣٧٠	فصل يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين
٣٤٣	فصل اذا اقرب نسب ان الحق به نفسه اشترط	٣٧٦	فصل لا تنسخ اجارة بعذر
	لحيته أن لا يكذب به الحس	٣٧٤	كتاب احياء الموات
٣٤٤	كتاب العارية	٣٧٦	فصل منفعة الشارع المرور
٣٤٦	فصل لكل منهما أي المعير والمستعير رد	٣٧٦	المعدن الظاهر لا يملك باحياء
	العارية متى شاء	٣٧٨	كتاب الوقف
٣٤٨	كتاب الغصب	٣٨٠	فصل قوله وقفت على أولادي وأولاد
٣٤٩	فصل تضمن نفس الرقيق بغيره		أولادي يقتضي التسوية بين الكل
٣٥٠	فصل اذا ادعى الغاصب تلف المغصوب	٣٨١	فصل الاطهر ان الملك في رقبة الموقوف
٣٥٢	فصل زيادة المغصوب ان كانت أثرا محضا		ينتقل الى الله
	فلا شيء للغاصب	٣٨٢	فصل ان شرط الواقف النظر لنفسه
٣٥٤	كتاب الشفعة		أو غيره اتبع
٣٥٥	فصل ان اشترى بمثلي	٣٨٣	كتاب الهبة
٣٥٨	كتاب القراض	٣٨٥	كتاب اللقطة
٣٥٩	فصل يشترط ايجاب وقبول	٣٨٦	فصل الحيوان المملوك ان وجد بمفازة
٣٦١	فصل لكل من المالك والعامل فسخه		فللقاضي التقاطه
٣٦٢	كتاب المساقاة	٣٨٨	فصل اذا عرف سنة لم يملكها حتى يختاره
٣٦٣	فصل يشترط تخصيص الثمر بهما	٣٨٩	كتاب اللقيط
٣٦٥	كتاب الاجارة	٣٩٠	فصل اذا وجد لقيط بدار الاسلام
٣٦٧	فصل يشترط كون المنفعة معلومة	٣٩١	فصل اذا لم يقر اللقيط برق فهو حر
٣٦٨	فصل لا تصح اجارة مسلم لجهاد	٣٩٢	كتاب الجعالة
٣٦٩	فصل يجب تسليم مفتاح الدار الى		
	المكثري		

